

٢٠٨

تاريخ المصريين

الدور المصرى والعربى

فى

حرب تحرير الكويت

الجزء الأول

لواء/ د. كمال أحمد عامر



الهيئة المصرية العامة للكتاب

اهداءات ٢٠٠٢
أ.د/عبد العظيم رمضان
القاهرة

٢٠٨

تاريخ المصريين

رئيس مجلس الإدارة

د. سمير سرحان

رئيس التحرير

د. عبد العظيم رمضان

مدير التحرير

محمود الجزار

الدور المصرى والعربى فى حرب تحرير الكويت

الجزء الأول

لواء/د. كمال أحمد عامر



الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠٠١

تقديم

لقى الدور المصرى فى حرب تحرير الكويت تجاهلا من الكتاب السياسيين والعسكريين، لصالح إبراز أدوار أخرى لم تكن لتبرز لولا هذا الدور المصرى، الذى أعطى الشرعية العربية لقوات التحالف الدولى بقيادة الولايات المتحدة للنزول فى المنطقة العربية وتكتيل القوى الدولية، ومواجهة الغزو العراقى للكويت ودحره.

لذلك عندما قدم لى اللواء أركان حرب كمال عامر رسالته القيمة عن «الدور المصرى والعربى فى عمليات الخليج وتأثيره على الشرق الأوسط»، والذى حصل بها على درجة الدكتوراه من أكاديمية ناصر العسكرية العليا، رحبت بنشر هذه الرسالة فى سلسلة «تاريخ المصريين» لتنوير قراء هذه السلسلة والقراء العرب فى كل مكان بحرب غير مسبقة فى تاريخ الأمة العربية، وتناجها وآثارها على المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط.

والدراسة تعتمد بالدرجة الأولى على الوثائق العسكرية والسياسية، وتقوم على المنهج العلمى الصارم الذى يتحرى الحقائق التاريخية دون تزويد.

كما أنها تعد دراسة موسوعية بكل المعايير، بذل فيها كاتبها جهدا شاقا ح استطاع عمل هذه التغطية الممتازة لأحداث الحروب التي شاركت فيه القوات المسلحة المصرية ويكفى أنه كان متعدرا على أى باحث فى النار العسكرى المصرى تقديم هذه الدراسة المتعمقة والموثقة.

والكتاب ينقسم إلى قسمى: القسم الأول ويتضمن الدراسة التاريخى والقسم الثانى ويتضمن الوثائق التاريخية، وهى ذات أهمية قصـ للباحثين فى التاريخ.

ونظرا لضخامة حجم هذا العمل العلمى، فقد رأيت نشره فى جز: وفقا للتقسيم الموضوعى سالف الذكر، ولسرعة النشر فقد رأيت أن ج الكتاب ومراجعته بواسطة المصححين وتصويب أخطائه، سوف يستة وقتا طويلا قد يصل إلى قرابة العام، لذلك رأيت تصويره لملافاة أية أخ قد تظهر بعد التصحيح. وحفاظا على صورته الأصلية. ولكن ذلك إلى صفر كلمات الكتاب بدرجة قد تضايق بعض القراء. وهو ما نه عنه، وعدا بطبعة أخرى بخط أكبر عند نفاذ نسخ هذه الطبعة، وإن ك هذه الطبعة فى كل الأحوال ستكون هى الأصل الذى قدمه المؤلف.

وأملى أن يسد هذا الكتاب ركنا مهما فى المكتبة العربية العسكرية، يجد صداه الذى يستحقه فى تحليلات المؤرخين والسياسين والعسكريين.

والله الموفق

رئيس التحرير

د. عبد العظيم رمضان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا

وَلَا رَهَقًا "

(آية ١٣ سورة الحجر)

صدق الله العظيم

إهداء

الى ٠٠ اعلی اسم فی الوجود ٠٠ الى مصر العظيمة ٠ ام الدنيا ٠ قلب الامة العربية ٠٠ ام الحضارة ٠٠ وعبق التاريخ ٠٠ الى مصر العروية والاسلام ٠

الى ٠٠ الى ابن مصر البار الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية ٠ القائد الاعلى للقوات المسلحة والذى يجاهد باخلاصه وجهده ومثابرته وتفانيه وعرويته ليملى ويعظم لمصر والامة العربية هبتها وتضامنها ومكانتها وامنها القومى ٠

الى ٠٠ قواتنا المسلحة العظيمة درع مصر وسيفها وعزها ومجدها ٠

الى ٠٠ قادتى واسانلتى الافاضل الذين اعطونى من وقتهم وفكرهم وعلمهم وخبرتهم الكثير ٠

الى ٠٠ شهداء مصر الذين قدموا ارواحهم فداءا للذود عن ثرى الوطن تحقيقا لامن مصر والامة العربية

الى ٠٠ كل القيادات الوطنية المخلصة والزملاء الاوفياء للامة العربية والاسلامية الذين يسهرون ويحرصون على أمنها وسلامتها وتضامنها ٠

الى ٠٠ زملائى واصدقائى المخلصين الذين عاونونى فى الدراسة وعمل البحث والدين سبقونى فى مجال البحث العميق الجاد والهادف فى سبيل رفعة وتطوير قواتنا المسلحة ٠

الى ٠٠ الانسان المصرى العظيم ٠٠ ابن السلام والحضارة ٠٠ ومشعها بقرته وعزيمته وفكره وتصميمه

اهدى هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

شكرا لله العلى القدير :

الذى اكرمنى بفضله ووفيقى بتوفيقه فى اعداد هذه الرسالة بالصورة التى إنتهت اليها .

شكر وتقدير وعرفان : الى السيد المشير حسين طنطاوى القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والانتاج الحربى والسيد الفريق مجدى حتاتة رئيس اركان حرب القوات المسلحة والسيد الفريق صلاح حلى قائد القوات المصرية خلال حرب الخليج وقادتى وزملائى فى القوات المسلحة المصرية اسرتى الكبيرة التى تعلمت فى رحابها وتعلمت على يد قادتها . . وصقلت خبرتى فى تشكيلاتها .

شكر وتقدير وامتنان الى : الدكتور ممدوح محمود مصطفى منصور مدرس العلوم السياسية بكلية التجارة جامعة الاسكندرية .

واللواء أ.ح دكتور زكريا حسين احمد رئيس هيئة البحوث ومدير اكااديمية ناصر العسكرية العليا السابق للمعاونة الصادقة والجهد المخلص والتوجيه المثمر .

شكر وتقدير : الى مدير هيئة تدريس اكااديمية ناصر العسكرية العليا على كل ما قدموه من معاونة صادقة .

شكر وتقدير وامتنان الى : اصدقائى الاوفياء وزملائى المخلصين الذين غاونونى بكل الحسب والاخلاص فى اعداد ومراجعة واخراج الرسالة .

شكر وتقدير وعرفان الى : والدى الكرام الذين نلت برضاهم ودعواتهم كل الخير والى اسرتى الصغيرة التى تحملت بصبر جهد دراسى وخدمتى وحياتى .

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ (٨٨) "

(آية ٨٨ -سورة مود)

صدق الله العظيم

تقديم

١- أهمية الموضوع :

- أ - لا شك أن أزمة الخليج (اجتياح العراق للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠) قد هزت وجدان العالم كله ، وجذبت انتباه جميع القوى الاقليمية والعالمية ، وخاصة في مرحلة يقترب العالم فيها من تحول ومنعطف حاد ، نحو واقع جديد هو العكاس لطورف وتطورات القوى العالمية في هذه المرحلة ، ولا سيما أنها جماعات ضمن أحداث الشرق الأوسط ، الذي يمثل موقع الصدارة في هذه المرحلة ، فهو المسرح الذي يكاد يفسرد بسمة عدم الاستقرار والتوتر ، على مدى أكثر من نصف قرن ، فإزمة الخليج تعد أحد تلك الأزمات التي فجرتها معطيات هذا المسرح ، حيث أقدم العراق على عملية غزو للدولة الكويت ، فأحدث بذلك انتهاكا لشريعية النظام الدولي ، وتصعدا في هيكل البيت الاقليمي، وتهديدا مباشرا للأمن القومي المصري والعربي .
- ب - ولقد أثرت عمليات الخليج بشكل رئيسي على النظام العربي بما فيه دور جامعة الدول العربية ، وتعطيل مؤسساتها ، كما صاحبها غياب معاهدة الدفاع المشترك ، ونتج عن احتلال العراق للكويت طعنة عميقة في قلب التضامن العربي ، بل وفتح أبواب الوطن العربي على مصراعيه للتدخل في مقدراته ، ومواجهة الأخطار والتهديدات ، وجر قوات أجنبية الى مسرح العمليات العربي ، وهدم أربع دعائم كانت تعتبر من الثوابت ، وهذه الدعائم التي هدمها ، تتمثل في المقولات التالية (أن التضامن العربي عصى على النزاعات والصراعات العربية ، فهو أقوى منها ، وأكثر رسوخا ، وأن الحلافات بين الأشقاء يمكن تسويتها داخل البيت العربي ، وأن السلاح العربي لا يشهر قط في وجه الشقيق ، وأن قيام دولة عربية باحتلال دولة شقيقة ، أمر لا يرد في حسابان أحد) (١) .
- ج - كما كان لأزمة الخليج ، وما سبقها من أحداث ومتغيرات على المستوى الاقليمي ، والدولي ، وما صاحبها من حشد لقوات العديد من دول العالم ، وما استحوذته من اهتمام معظم دول العالم بأسره ، على مختلف توجهاتها ، وما صاحبها من ردود فعل واجراءات على المستوى الاقليمي والدولي ، وما أتاحت من استخدام العديد من الوسائل والقوى والأسلحة والعقائد المختلفة ، وما ألزته من خبرات ونتائج والانعكاسات لها تأثيرها المباشر على الأمن القومي العربي والأمن الاقليمي للشرق الأوسط ، إضافة الى تأثيرها على النظام العالمي ، وما لذلك من اتصال وثيق بالأمن القومي المصري والعربي ومسارته المقبلة .
- كل ذلك يعظم تأثير الحدث ويدعو الى سرعة استيعاب المتغيرات / المؤثرات الخيطة به مع تحليل الانعكاسات التي ترتبت عليه والقاء الضوء عليها ، مع استقراء تلك الانعكاسات على الشرق الأوسط بصفة عامة ، والأمن القومي المصري والعربي بصفة خاصة ، في اطار المتغيرات الاقليمية والعالمية والنظام العالمي الجديد .

(١) عمرو جاد في سياق كلمة الأمين العام للجامعة العربية ، خلال أعمال المؤتمر الدولي الثاني الذي نظمه مركز الدراسات العربية في القاهرة في الفترة من ٢٥-٢٧/١/١٩٩٤

د- بالإضافة الى أن الدور العربي في الأزمة ، جاء انعكاساً لحالة الضعف والتمزق التي أصابت الأمة العربية ، في ذلك الوقت والتي تستدعي منا الدراسة المتعمقة ، وصولاً الى دعائم تقوية النظام العربي والتضامن العربي ، وعلى رأسه جامعة الدول العربية حتى تنطلق الأمة العربية ، بما تتخذه من اجراءات ، صوب آفاق المستقبل ، محققة تماسكها وتضامنها وأمنها القومي ، وبما يعكس على تحقيق بنية الردع العربي المنشود .

هـ- كما أن دور مصر البارز في جميع مراحل الأزمة ، سواء على المستوى السياسي/ السياسي ، والعسكري / العسكري ، وسواء في مراحل الأزمة الأولية بهدف الاحتواء ، أو في مراحل تطورها بحثاً عن حل لها ، وصولاً لمرحلة الدعم بالقوات المسلحة لدعم الدفاع عن الدول المهتدة بالمنطقة ، أو مرحلة حشد القوات المصرية والمتحالفة / ثم أخيراً مرحلة المواجهة العسكرية لتحرير الكويت ، في اطار الشرعية الدولية ، بالتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة ، يعمل دورها محورياً ذو تأثير رئيسي ، جدير بالبحث والتسجيل ، واستقراء مجرياته واثارة مخرجاته ، بما يدعم الرؤية الواضحة لتحقيق الأمن القومي المصري والحفاظ عليه .

٢- ومن هنا كان اختيارنا لموضوع الرسالة عن الدور المصري والعربي في عمليات الخليج وتأثيره على لشرق الأوسط بهدف عرض دراسة تحليلية لأحداث أزمة الخليج الثانية والدور المصري والعربي خلال عمليات الخليج سياسياً وعسكرياً وتأثيرها وانعكاساتها على المنطقة العربية والشرق الأوسط ومقترحات تنمية التضامن العربي . والحفاظ على الأمن القومي المصري والعربي .

٣- وقد تم تناول موضوع عمليات الخليج في دراسات متعددة من زوايا مختلفة تغطي بعض جوانبها سواء السياسية - العسكرية - الاقتصادية ، كما تناولها العديد من الكتاب والخطابون السياسيون المهتمون بشئون الشرق الأوسط وعقدت العديد من الندوات العلمية سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي .

ولا شك أن تناول موضوعنا بالتركيز على الدور المصري والعربي في هذه العمليات وانعكاسه على الشرق الأوسط سوف يلقى الضوء على زوايا أخرى منها نحن في حاجة إليها ،

٤ - الاعتبارات التي روعيت عند اختيار الموضوع والجديد فيه :-

أ- تعتبر عمليات الخليج ، وما صاحبها من آثار . . . اجراء غير مسبوق ، في تاريخ الأمة العربية ، يستحق الدراسة والتحليل وصولاً الى أسبابه ، ونتائجه وآثاره على منطقة الشرق الأوسط .

ب- جاء الغزو العراقي للكويت ، نتيجة مجموعة من المتغيرات في البيئة الداخلية والخارجية التي عملت فيها القيادة العراقية ، بالإضافة الى البيئة العربية ، والاقليمية والدولية المحيطة ، والتي أثرت وتأثرت بهذه الأحداث ولها تأثيرها المباشر على

ج- تحليل الدور العسكري المصري والعربي المشارك ضمن قوات الائتلاف الدولي ، سواء في ادارة الأزمة أو في تسقيت وتنفيد اجراءات التحضير والتنظيم وادارة كلا من العملية الاستراتيجية " درع الصحراء " و " عاصفة الصحراء " والخروج بالروس المسفدة ، التي تعكس على الأمن القومي المصري والعربي والحفاظ عليه

د- كما بعد العدوان العراقي على الكويت ، بالمعايير السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، نكسة عربية كبيرة ، بعد أن تحقق في ذلك الوقت قسراً من السيطرة على بعض الصراعات العربية - العربية . . . ونمو صيغ التعاون العربي على أسس واقعية ، وبعد أن حققت الانفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة في حينه ، ميلاداً جديداً للروح العربية وقواها الفاعلة ، وكان المناخ مهيباً لمزيد من التقارب والتضامن العربي ، المبني على المصالح العربية المشتركة . . . وجاء

- ج -

العُدوان ليعيد الأمور العربية الى مناخ أسوأ مما كانت عليه ، تكشف عن عمق التناقضات بين الدول العربية ، واتساع مدى وطبيعة الاختلافات في الأمور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وهو ما يتطلب دراسة هذه الأبعاد ، وصولاً الى أنسب الصيغ المقترحة لبناء التضامن العربي ، والأمن القومي العربي والمصري ، والحفاظ عليه .

٤ - منهج البحث :-

إن منهج البحث الذي اتخذ يقوم على الدعائم الآتية :-

أ - اتساع نطاق البحث ، فبالرغم أن الحدث تم في عام ١٩٩٠ ، إلا أن مؤثراته تمتد حتى الآن ، سواء اقليمياً أو عالمياً ،

لذلك تطلب البحث دراسة كل ما يتصل بالموضوع سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي

ب - تشعب وتعدد العوامل والمحددات ، والأطراف المحيطة بموضوع البحث ، سواء محلياً / إقليمياً / عالمياً ، لذلك فقد تم

المزج في استخدام المنهج التاريخي والوصفي والاستقرائي ، وبين الدراسة التحليلية المقارنة للعوامل والاعتبارات ،

ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية وصولاً للانعكاسات والتأثيرات الحالية ، على الشرق الأوسط وآفاق المستقبل

ج - وقد كان لتعاضد الباحث مع أحداث الأزمة منذ بدايتها ، سواء في مرحلة التخطيط أو التصيق أو حشد القوات أو

التنظيم والادارة ، لكلاً من عمليتي درع الصحراء وعاصفة الصحراء ، واحتكاكها بالحدث الفعلي حتى عودة القوات

، أثره في اضافة المنهج الواقعي على مشتملات البحث (١) .

د - ولقد اتبعت عدة مناهج بحثية ليتحقق الهدف من الرسالة شملت الآتي :-

(١) المنهج التاريخي حيث تم توثيق دقيق للأحداث سواء قبل أو أثناء أو بعد عمليات الخليج .

(٢) المنهج الوصفي وذلك من خلال التحليل الدقيق للعوامل التي بدأت بها العمليات العسكرية في الخليج

وتصاعدها مروراً بالصراعات المسلحة التي شعلتها وانتهاء بالانعكاسات والتأثيرات السياسية والعسكرية

والاقتصادية على المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة .

(٣) المنهج الاستقرائي للأحداث والطاغات من خلال الدراسة التحليلية والوصفية للتحقيقات والمعلومات

والبيانات والأحداث الرئيسية والخروج منها بالدروس والخبرات ونتائج الاستفادة المكتسبة.

٥ - وقد تم تناول موضوع الرسالة :- بشكل متدرج ومتكامل من خلال مقدمة وأربعة أبواب رئيسية كلا منها في

فصلين و خلاصة عامة وتوصيات . .

أ - شمل الباب الأول : العمليات العسكرية في الخليج . .

• ويشمل دراسة توثيقية للعمليات العسكرية في الخليج ، سواء الحرب العراقية / الإيرانية أو عملية الفسزو العراقية

للكويت ، مع تنظيم وادارة العملية الدفاعية الاستراتيجية "درع الصحراء" متضمناً الخلفية التاريخية ، ومواقف

القوى العربية والإقليمية ، والقوى العظمى .

(١) شارك الباحث في مرحلة التخطيط والتصيق الأساسية لوضع أسس المشاركة المصرية منذ بداية الأزمة .

شارك الباحث ، كعضو مجموعة التخطيط والتصيق التي دُعيت ضمن قيادة القوات المشتركة وسرح العمليات بالرياض، حيث شارك ضمن مجموعة التخطيط المشتركة في

تخطيط عمليتي "درع الصحراء وعاصفة الصحراء" ، ثم عُيّن رئيساً لأركان القوات المصرية عندما شكلت قيادة تمويها لها ، حيث شارك في كل مراحل تنظيم وتسييل وادارة

عملية "عاصفة الصحراء" ثم كُلف بقيادة القوات عقب العمليات للسيطرة على إعادة القوات المصرية الى أرض الوطن ، حيث عادت بسلامة الله ، وكُلف بتقديمها الى

السيد / رئيس الجمهورية خلال تولفه لها وتكريمها ، وكان شرفاً له أن كرم بجمعه وسم النعمة العسكرية من الرئيس مبارك وروسم الملك عبد العزيز ونسوط الحركة من

الملكة العربية السعودية وروسم تحرير الكويت من دولة الكويت .

- وقد شمل الفصل الأول دراسة توثيقية للغزو العراقي للكويت .
- وقد شمل الفصل الثاني ، مواجهة الغزو العراقي للكويت .

ب - كما شمل الباب الثاني: الدور السياسي المصري والعربي في عمليات الخليج

وقد تضمن الدور السياسي المصري والعربي في عمليات الخليج مع ايضاح المؤلف التفصيلية للدول العربية والاقليمية والعالمية المؤثرة في الأزمة .

- وقد شمل الفصل الثالث الدور السياسي المصري في عمليات الخليج .
- وقد شمل الفصل الرابع الدور السياسي العربي في عمليات الخليج .

ج - كما شمل الباب الثالث : الدور العسكري المصري والعربي في عمليات الخليج

- وقد شمل الفصل الخامس الدور العسكري المصري في عمليات الخليج .
- كما شمل الفصل السادس الدور العسكري العربي في عمليات الخليج .

د - كما شمل الباب الرابع تأثيرات وانعكاسات عمليات الخليج على منطقة الشرق الأوسط

- وقد شمل الفصل السابع: تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على المنطقة العربية .
- وقد شمل الفصل الثامن : تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على منطقة الشرق الأوسط ،
- وبعض التأثيرات على الأمن القومي العربي ، مركزاً على قضية التضامن العربي ، وقضية السلام بالشرق الأوسط ، واحتلال العراق الاستراتيجي في المنطقة .
- وينتهي ابواب الرسالة بخلاصة عامة وتوصيات تتضمن العديد من التوصيات التي تتصل بمستقبل منطقة الشرق الأوسط والنظام العربي ، ومستقبل السلام ، وتوازن القوى ، والخيارات العربية والمصرية المتاحة لمواجهة التحلل في العوازل العسكرية في المنطقة ، وكذا الأمن القومي المصري والعربي والحفاظ عليه .

٦ - واقتد وجهتي التحديد من المصاحب أوضح أبرزها :-

- أ - تشابه الأزمة وتعدد جوانبها وارتباطها بالبيئة المحلية / العربية / الاقليمية / الدولية وما يجمعه من اتساع نطاق البحث والدراسة .
- ب - كان تفجر الأزمة مواكباً للمتغيرات في النظام العالمي وانعكاس ذلك على الادارة الدولية لها بما يؤثر على جوانب البحث المختلفة .
- ج - امتداد الأزمة وتأثيراتها المتلاحقة وانعكاساتها المباشرة على المنطقة، مع التطور السريع لأحداثها الذي يتطلب المتابعة الدائمة لأحداثها بما يستكمل جوانب الموضوع .

- ه -

د - أن تعدد الأطراف المعنية بالأزمة وارتباطها بالموقف العربي والاقليمى والعالمى وتطوره الدائم يلقى عينا على متابعة جوانبها المختلفة تحقيقاً لأهداف الرسالة .

هـ - كما أن اقتناص الوقت اللازم لانجاز أبواب الرسالة وفصولها كان فضلاً كبيراً من الله وخاصة بجانب المهام المختلفة التى واجهناها .

و بعد . . فان التصدى لمثل هذا البحث ، هو أمر نحن فى أمس الحاجة اليه لأهميته وتأثيره الواسع ، وحيويته ، التى تجعله جديراً بالمحاولة ، لاضافة لبنة مخلصه الى الأمن القومى العربى والمصرى ، الذى نرجو الله تعالى أن يرعاه ويحفظه . . .

ولا شك أن فضل الله تعالى والمعاونات المخلصه القيمة التى قدمتها لى قواتنا المسلحة العظيمة وقادتى العظام ومشرفى الأوفياء وزملائى المخلصين فى كل موقع ومكان ، كانت عظيمة الأثر فى الجاز هذه الرسالة بالشكل الذى انتهت اليه . . .

ولق الله الوطن ورعاه وحقق على الخير خطى رجاله . . .

" وَقَلِ اعْمَلُوا فَسِيرَى اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ "

(آية ١٠٥ سورة التوبة)

صدق الله العظيم .

الباحث

نواع أ.ح.م / كمال أحمد عامر

الباب الأول : العمليات العسكرية في الخليج

عام ٠٠ جذور الصراع وتطورات الأزمة سياسيا :

لاشك أن عملية الغزو العراقي للدولة الكويت ، في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ لم تكن وليدة اللحظة ، وإنما جاءت كامتداداً لجزء عميق من الصراع والحللات بين الطرفين العراقي والكويتي ، أخذت تتصاعد تدريجياً وجرروا الوقت إلى أن تفجرت الأزمة في هذا التاريخ ، وقد تكون ظروف العراق السياسية والعسكرية خلال فترة صراعه العسكري مع إيران سببا في تأجيل تفجير الموقف .

ومن المعروف أن أسرة الصباح الكويتية تولي مسئولية الحكم والسيادة في الكويت منذ القرن الثامن عشر وبالتحديد منذ عام ١٧٣٧ حيث كانت تقوم بمهام الدفاع عن الأراضي الكويتية من الهجمات المتكررة القادمة من بلاد الفرس على الساحل الغربي للخليج .

وقد كانت الكويت إمارة خاضعة للحماية والوصاية الأجنبية العثمانية ثم البريطانية كسائر بلاد منطقة الخليج ، والأطماع العراقية في الكويت تعود إلى طبيعة العلاقات الإدارية التي كانت تربط تلك الإمارة بولاية البصرة خلال فترات الاحتلال العثماني .

وفي عام ١٩٥٨ حصل العراق على استقلاله من الحماية البريطانية بينما حصلت الكويت على استقلالها عام ١٩٦١ وذلك من خلال اتفاقيات منفصلة لكل منهما عن الأخرى مع السلطات البريطانية .

استمر العراق منذ هذا التاريخ في ادعاءاته بحقوقه في الأراضي الكويتية حتى بعد إعلان استقلال كل منهما عن بريطانيا بالمرغم من الضمان كلا الدولتين إلى المنظمات الدولية والإقليمية بشكل منفصل وأصبحت تلك القضية (حقوق العراقي في الكويت) تثار من فترة لآخرى طبقا لطبيعة ومسار ومستوى العلاقات بين البلدين .

وقد كانت أولى الإجراءات العراقية الفعلية لتنفيذ نواياها ضد الكويت في عام ١٩٦٥ وخلال فترة حكم الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم حيث قامت العراق باحتلال الجزء الشمالي من الأراضي الكويتية باستخدام القوة العسكرية إلا أنه بمجهود الجامعة العربية في هذا التوقيت امكن احتواء الأزمة بانسحاب القوات العراقية من الكويت مع الإتفاق على إعادة رسم الحدود بين البلدين من جديد وهو الأمر الذي لم يتم التوصل فيه إلى اتفاق نهائي كنتيجة لعدم موافقة العراق على المقترحات الكويتية .

وفي عام ١٩٧٩ تولى السلطة في العراق الرئيس صدام حسين في أعقاب انقلاب سلمى ضد الرئيس حسن البكر حيث كسار الرئيس صدام حسين يشغل في ذلك الوقت نائب الرئيس العراقي وفي إطار الواعيات الأيديولوجية التوسعية لحزب البعث الحاكم شن العراق الحرب على جمهورية إيران الإسلامية عام ١٩٨٠ وهي مازالت في المهدي وذلك وفقا لقواعد وحسابات خاطئة لمبدأي إلى امتداد الحرب لأكثر من ثمان سنوات .

ولقد انتهت الحرب دون حسم واضح لأي منهما ولكل طرف بعض الأوراق في يديه (أراضى - أسرى - ٥٠٠) وما تسبب عنها من تأصيل للعداء بين البلدين خاصة على المستوى القومي وذلك نتيجة للخسائر الكبيرة التي تترتب على هذه الحرب على المستويين الاقتصادي والاجتماعي .

وكان للحرب العراقية - الإيرانية علاقة مباشرة بالقوتين العظميين لكل منهما كان مصدرا هامسا لبيع السلاح للطرفين رغم إعلان كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت حيادهما في ذلك الصراع ولكن لاعتبارات المصالح الحيوية لكل منهما كان موقفهما متذبذبا بين هذا الطرف أو ذاك .

وبات واضحا أن ذلك كان في إطار هدف رئيسي هو استمرار اشتعال الحرب بلا نهاية بين العراق وإيران بهدف استنزافهما وتدمير فوقهما سواء العسكرية أو الاقتصادية .

- كما أثرت الحرب العراقية - الإيرانية على صعيد القوى الإقليمية حيث انقسمت مواقف الدول العربية وتآلرت علاقاتها سلبيا وانعكست مصالح الدول المعنية على هذه العلاقات ،
- في الوقت نفسه انعكست آثار هذه الحرب على دول الخليج وبالدرجة الأولى السنة دول المطلة على ساحل الخليج العربي ، كان تكوين مجلس التعاون الخليجي رد فعل لتلك الحرب العراقية - الإيرانية كما كانت السعودية والكويت أكبر تمويل للعس سواء على سبيل الإقراض أو هبة كما استمرت العراق في طلب الدعم من هذه الدول بحجة أنها في تلك الحرب تمحسى البوا الشرقية للوطن العربي .
- وكانت أبرز نتائج هذه الحرب هو الاستنزاف للأرصدة والموارد العربية ، فقد بدأ الرئيس العراقي حربه ضد إيران في سبتمبر وكان احتياطي النقد ببلاده ٣٥ مليار دولار تم استنزافها في ٣٦ شهرا الأولى، كما بلغ الانفاق العسكري للعراق عام ١٩٨١ - ١٩٨٨ في شراء الأسلحة حوالي ٨٠ مليار دولار ، وعندما توقفت الحرب كانت مديونية العراق ما بسين ٨٠ مليار دولار معظمها للسعودية والكويت ، بالإضافة الى حوالي عشرين مليار دولار للمصارف والهيئات الخارجية وبها خاصة اليابان - كما ان الدين الملقى لفرنسا بلغ ٦ آلاف مليون دولار ولايطاليا ٢,٤ مليار دولار ولألمانيا الغربية ١,٨ ملي دولار ، ويتضح من تحليل هذه الأرقام أن حجم تكلفة قرار واحد اتخذه صدام حسين ببدء الحرب مع إيران قد كلف بلاده ح أغسطس ١٩٨٨ ما يساوي ٤٥٢,٦٠٠ مليار دولار أمريكي كما كلف إيران على العوازي ما يساوي ٤,٢٣,٦٤٤ مليار د أمريكي أيضا وأن مجموع ما أنفقته الدولتين كنتاج لقرار تلك الحرب ما مجموعه ألف وسبعة وستون مليار دولار أمريكي أي ١٠ ألف آخرين مع تدمير هائل في البنية الأساسية للدولتين .. مما ألمى الحرب والعراق على حالة الإفلاس وكان صدام حسد نفسه على حالة السقوط^(١) .
- ولقد وظف العراق كافة جهوده لاهراز معاركه مع إيران خلال فترة وقف إطلاق النار على كونا انتصار في الحرب مع حشد الأجهزة الإعلامية والسياسية من اجل تدعيم هذا الخط .
- ولقد جسد هذا الانتصار (المزعوم) آمال حزب البعث وبصفة خاصة طموحات الرئيس صدام حسين الشخصية الذي بدأ استثمار ما ترب على تلك الحرب من نتائج (دعم عربي وخليجي - تأييد شعبي وعربي وفلسطيني مطلق - رسالة أسلحة ضد في وضع منخطط استراتيجي يبيع له امتلاك أدوات الردع والقصدرة العسكرية المناسبة التي تمكنه من تحقيق كام أهدافه في المنطقة العربية ومنها (الاستيلاء على الكويت) على مراحل زمنية وفقا لاستراتيجية تعتمد في عناصرها على ح استمرار بناء وتطوير القوات المسلحة كما وكيفا وفي هذا الإطار تمكن من الحصول على أسلحة من الشرق ومن الغرب على ح سواء .
- الاهتمام بتولير الأسلحة فوق التقليدية ووسائل حملها المختلفة مع تطوير قدراته الكيميائية بشكل خاص .
- محاولة إعادة بناء وتطوير القدرة اللرية .
- توسيع قاعدة الصناعات العسكرية تحسا لأى مقاطعة مستقبلية ولتحقيق اكتفاء ذاتي لتلبية احتياجات قواته المسلحة .
- وسوف نتناول الباب في فصلين ، نشر في الفصل الأول منه الى الغزو العراقي للكويت ، حيث نتناول "الحرب العراقية - الأبر ونالجهما وأثرها في غزو الكويت " و"الغزو العراقي للكويت" ثم نتناول الفصل الثاني "مواجهة الغزو العراقي للكويت" في سا منطلق حيث يشمل "عملية الحشد والإعداد للدفاع الاستراتيجي " درع الصحراء "تم تحطيط وإدارة العملية الدفاع الاستراتيجية " درع الصحراء " ، .

^١ محمد حسين هيكل - حرب الخليج - أرقام الفترة والنصر - إصدار مركز الأهرام للدرسة والنشر - القاهرة - عام ١٩٩٢

الفصل الأول الغزو العراقي للكويت

الفصل الأول : الغزو العراقي للكويت

الحرب العراقية - الإيرانية ونتائجها وأثرها على غزو الكويت

عام : أبعاد الصراع بين إيران والعراق :-

تسم الصراع بين العراق وإيران بجلوره العميقة ويتشعبه وتعدد المشاكل القائمة بين البلدين سواء منها المشاكل الحدودية والأمنية ذات الجذور التاريخية أو المشاكل المذهبية والعقائدية الموهلة في التاريخ أو المشاكل القومية القديمة ، إضافة الى الحساسيات على مستوى الزعامات الشخصية أو التطلعات الزعامية على مستوى الدولتين للهيمنة على منطقة الخليج ، هذا الى جانب مواقف القوتين العظيمين ودورها في اشعال أو استمرار أو تهدئة ذلك الصراع ارتباطا بمصالحهما في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة .

● وعن المشاكل الحدودية والأمنية يمكن القول، أن العراق تتمسك بالقليم " عربستان " على أراضٍ عربية منسلة أكثر من قرنين من الزمان ، حيث كانت تسكنها قبائل عربية أعلنت لها حكومة في " الحجرة " ، في الوقت الذي لم تكن هناك حدود جغرافية بالمعنى المتعارف عليه حالياً، وأن الشاه "رضا بهلوي" قام بالسيطرة على هذا الإقليم بالقوة وصبغه بالصيغة الفارسية، هذا إضافة الى أن العائدات البترولية لذلك الإقليم وصلت الى ٢٨ مليار دولار سنوياً منذ زاد من أهميته .

ولم يكن عامل الوقت في صالح العراق حيث استمر الإقليم لأكثر من نصف قرن تحت السيطرة الإيرانية ، إضافة الى توقيع الدولتين لاتفاقية أرخوروم الثانية عام ١٨٤٧ ، والتي تمت صياغتها بواسطة لجنة رباعية ضمت كل من روسيا وبريطانيا وإيران والعراق ، والتي أعطيت إيران بموجبها مدينتي عبدان والحجرمة والصفحة الشرقية لشط العرب " أي إقليم عربستان تقريبا " ، كما تم توقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ بين البلدين بواسطة كل من مصر والجزائر والأردن وفرنسا ، والتي حددت أن يمر خط الحدود في منتصف شط العرب ، الأمر الذي لم توافق عليه العراق حيث أن ذلك لا يوفر لها شواطئ على الخليج العربي سوى أربعين كيلو متراً .

كما أن احتلال إيران للجزر الثلاث " طب الكبرى والصغرى وأبو موسى " رغم أنها جزر عربية كما أثبت التاريخ قد اعتبره العراق قديماً لأمنه القومي الى جانب تسليد دول الخليج باعتبار أن هذه الجزر تسيطر على " مضيق هرمز " .

● وعن المشاكل المذهبية والعقائدية يمكن القول انه نتيجة لكون الشيعة يمثلون ٦٠ ٪ من سكان إيران وأن الأماكن المقدسة الشيعة متواجدة في العراق ، فقد قام الفرس باحتلال العراق للسيطرة على تلك الأماكن المقدسة مما حيث حدثت صراعات عنيفة بين الشيعة والسنة في العراق خلال السنوات الأولى من القرن السادس عشر، حيث تطاول الشيعة على مقدسات السنة في العراق مما زاد من الاحقاد والضغائن بينهما ، هذا إضافة الى قيام القيادة العراقية بترحيل الشيعة العراقيين الذين هم من أصل إيراني وذلك قبل أشهر قليلة من بدء الحرب ، وذلك خوفاً من التأثير الروحي للإمام الخميني عليهم وتحريك النزعة المذهبية لديهم والتي تتفق مع حركة الثورة الإسلامية التي تبناها إيران في مواجهة علمانية البعث العراقي على حد تعبيرهم .

ولقد أثبت التاريخ على مر العصور أن المسائل الملتهبة والعقائدية يستحيل حلها بتوافق في الفكر المذهبي والعقائدي، حيث ألما من الأمور التي يصعب تحقيقها وإن ظهر الهدوء على السطح ، إلا أنه إذا تم تحريك تلك الرعاسات فإنها تصبح من العنف بما يكفي لقيام أزمات قد تؤدي الى صراع مسلح .

● وعن المشاكل القومية القديمة يمكن القول بأنه منذ أن زرعت بريطانيا مشكلة الأكراد في العراق عام ١٩٣٠ بتشجيعهم على قيام حكم محلي قهرياً لقيام حكم ذاتي خاص بهم في "السليمانية وكركوك والموصل" رغبتهم علم بريطانيا بأن إيران متمسكة بأن الأكراد من الجنس الآري الايراني، وعلى ذلك يمكن لايران المطالبة بالولاية عليهم في مقابل مطالبة العراق "بهرستان" -وبالتالي - تظل مشكلة الأكراد أحد عناصر الأزمات التي قد تؤدي الى صراع أيضا

أولاً : اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية :

إذا استعرضنا الأسباب التي أفضت الى حرب الخليج الأولى فليس معنى ذلك أن الصراع بين العراق وإيران كان أمراً محتوماً ، ذلك أن قرار الحرب اتخذته حاكم مطلق السلطات هو صدام حسين الذي أخطأ في حساباته ، ومع ذلك فإن تسرع رئيس الجمهورية العراقية الذي الفرد بالحكم وقضى مجرد الشبهة على جميع معارضيه وأثار اللدع بإعدام ستة من وزرائه^(١) ، وأخضع الحزب والجيش لسلطانه المطلقة كما أنشأ الحرس الجمهوري الذي اكتسب شهرة لكفاءته العسكرية، وقد اتخذ صدام حسين قرار الحرب على اثر معلومات تشير الى أن القوات المسلحة الإيرانية قد تمارت والمهارة كفاءتها نتيجة عمليات التطهير التي اتخذها النظام الجديد خاصة في مواجهة ضباط سلاح الطيران المعروفين بولائهم للشاه .

ولقد استعالت الحرب يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ على جبهة عريضة تمتد الى مسافة ٣٠٠ كيلومتر حيث تقدمت القوات العراقية خلال السنة الأولى منها ولكن ليس بالمدى الذي يحسم الحرب ، إذ احتل العراق بعض المواقع القريبة من الحدود مثل مدينة خور شهر " الخمره سابقا " ، وديسفلو ، وتوقف التقدم عند ذلك الحد ولم يحل عام ١٩٨٢ ، حتى استردت ايران أراضيها وشرعت في مهاجمة الحدود العراقية حيث دارت معارك حامية حول جزر مجنون مما هدد طريق البصرة/ بغداد بالاختراق الأمر الذي دفع العراق الى استخدام الأسلحة الكيماوية .

ولقد كان العراق يتفوق من حيث الأسلحة الحديثة وخاصة الطيران بفضل الدعم العربي وخاصة الدعم السعودي والكويتي، أما إيران فقد كان لديها عناصر قوة أخرى من أبرزها المساحة التي تبلغ أربعة أضعاف العراق والقوة البشرية التي تقدر بثلاثة أضعاف سكان العراق ، ثم استعداد الشباب الذي كون الحرس الثوري " للشهادة " بعد أن أجرى آية الله " الخميني هؤلاء الشباب عمليات غسيل للمخ كما جعلهم ينامون بجهاقهم ذون مبالاة امام القوات العراقية .

ول بداية الحرب عرضت وساطات متترة لإهاء القتال فمنها ما صدر عن دول عدم الانحياز أو المؤتمر الاسلامي أو الأمم المتحدة ، وكان صدام حسين مستعداً لقبول الوساطات طالما أن القوات العراقية متقدمة ، أما إيران فعرضت شروطاً لإهاء القتال يعادل قبولها من الجانب العراقي منها دفع تعويضات قدرت أولاً بـ ١٦٠ مليار دولار باعتبار أن العراق هو البادئ بالحرب ، الى جانب تخلي صدام حسين عن الحكم وهو شرط استعده وزير خارجية العراق .

ول إطار رغبة القيادة العراقية في حسم الحرب وإلحائها بأي شكل حتى لو أدى الأمر الى إعادة العمل بالتفالية الجزائرية ، وتحقيقاً لهذا الغرض رأت القيادة العراقية توسيع دائرة القتال كنوع من الضغط على ايران خاصة بعد تسلمها لمصفحة

(١) د/ صلاح العقاد - العوازم السياسية في الخليج العربي - ١٩٩٢ من ٤١٨ - ٤٢٠

طائرات فرنسية "سوبر التدار" المجهزة بصواريخ اكسوست ، والتي باستخدامها اتخذت الحرب العراقية - الإيرانية أبعادا جديدة فقد استطاع العراق أن يدمر قسما كبيرا من محطة شحن النفط الايراني في جزيرة "مخرج" وهدد العراق بمد الإعمال الحربية الى "مضيق هرمز" مما جعل الدول الغربية تمدد بالتدخل في حالة الاخلال بأمن الملاحة في المضيق ،
 ولى مجال رفع المعاناة عن الشعب العراقي الذى انعكست عليه آثار الحرب وللفرض مزيد من الضغط على القيادة الإيرانية لإنهاء الحرب جاء التصعيد العراقي بضرب المدن الإيرانية الآهلة بالسكان ومنها طهران ، وكان الرد الايراني باستخدام الصواريخ أرض - أرض ضد بغداد ورغم الحسائر الفادحة التى تكبدها الجانبان فقد وصل النظام الحاكم في العراق الى مرحلة اعتبر فيها الحرب أداة لاستمرار وجوده ، حيث اتخذها "صدام حسين" أداة للبطش بما تبقى من عناصر معارضة عراقية .

ويمكن القول أن "معركة الفاو" هى التى مهدت السبيل لإنهاء تلك الحرب ، فقد استعملت إيران وسيلتين للضغط على العراق - أولاهما - تشجيع التمرد الكردي عام ١٩٨٧ ، وثانيتهما - القيام بمجموع شامل في القطاع الجنوبي أدى الى الاستيلاء على " شبه جزيرة الفاو" العراقية مما جعل سقوط البصرة أمرا وشيكاً في ابريل ١٩٨٨ .
 وعلى ذلك القى العراق بكل ثقله في معركة الفاو ، ولم يتردد في استخدام الأسلحة الكيماوية واستنفاد من تفوقه الجوي مع الدعم الكبير، الذى تزعمته المملكة السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية ، الى جانب الدعم المصرى (٣) .

وباسترداد الفاو ، أمكن لصدام حسين أن يقيم الفرح النصر - أما حقيقة الأمر فهى ان الحرب وصلت الى نفس نقطة البداية بحيث لم يعد هناك غالب أو مغلوب ، ووجد الطرفان المتحاربان في الأمم المتحدة مخرجاً لهذا المازق وصادر قرار رقم ٥٩٨ في ٢٠ أغسطس ١٩٨٨ تاركاً الخلافات الرئيسية معلقة ، وهى الخلافات الخاصة بالحدود وقضية المسؤولية عن الحرب والتي يترتب عليها تحمل الطرف المسئول التعويضات اللازمة للطرف الأخر ، وقد بقيت هذه الأمور معلقة حتى وقوع أزمة الخليج الكبرى في ٢ أغسطس ١٩٩٠ .

ثانياً : مواقف القوى العظمى والكبرى من الحرب :

كانت للقوتين العظميين علاقة مباشرة بالحرب العراقية / الايرانية ، لكل منهما كانت مصدراً هاماً لبيع السلاح للطرفين ، رغم إعلان كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي " في ذلك الوقت " حيادهما في ذلك الصراع ولكن اعتبارات المصالح الجسيمة لكل منهما جعلت مواقفهما متذبذبة بين هذا الطرف أو ذاك .

إن المتبع للسياسة الأمريكية طوال فترة الحرب العراقية - الإيرانية ، يمكن أن يرى أن هذه السياسة كانت متذبذبة بين هذا الطرف أو ذاك ، فقد كان الواضح ان الولايات المتحدة تساند العراق عند بداية الحرب وقد كان لديها أسبابها في ذلك (٤) ، والتي تتمثل فيما يلي : - أن إيران دولة بتروولية وأن بتروها استعمل لفترة من الفترات احتياطياً جاهزاً للبتروال العربي في حالة ما إذا تعرض الغرب لحظر بترولى عرقي على نحو ما حدثت عام ١٩٧٣ .

● أن الولايات المتحدة تركت في ايران بعد الثورة مخزوناً هائلاً من الأسلحة التي قدمتها للشاه حينما عهدت اليه بدور رجل البوليس في المنطقة ، وربما كان بين امان السياسة الامريكية ان يستنزف ذلك المخزون من السلاح .

(٣) صلاح العقاد - التيارات السياسية في الخليج العربي - ١٩٩٢ ص ٤٢٤

(٤) محمد حسين هيكل - حرب الخليج - أوهام القوة والنصر ، إصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر ، عام ١٩٩٢ ص ١٢٥

● أن كلا من الولايات المتحدة وإسرائيل ، كان تقديهما أن دخول إيران في حرب على نطاق واسع يجعل الثورة الإسلامية مضطربة للاعتماد على الجيش الإيراني النظامي ، وكان للثنتين في الجيش النظامي أصدقاء ، وبالتالي فالسه قد يصبح في يوم من الأيام قادرا على الاستيلاء على سلطة الدولة ، خصوصا وأن " الخرميني " وحده هو المحرك لتلك الثورة ، وباعتباره شيئا يتجاوز الثمانين من عمره ، وأن اختفائه بالموت الطبيعي أمرا محتمل .

ول ١١ يونيو ١٩٨٥ كانت الدراسات في مجلس الأمن القومي الأمريكي قد توصلت الى نتيجة مؤداها أن تترك إيران تحصل على احتياجاتها من أسلحة بطريقة عشوائية يجب أن يتخير ، وظهرت في توصيات اللجنة فقرة لاهة للنظر تقول " أن الولايات المتحدة يتعين عليها أن تشجع حلفاءها الغربيين وأصدقاءها على مساعدة ايران في الحصول على طلباتها واحتياجاتها ، بما في ذلك المعدات الحربية التي تحتاج إليها .

وتشير لجنة " تاور " (٢٤) الى أن إسرائيل ظهرت في الاقرب بعلاقات ومصالح خاصة مع إيران كما أن هذه العلاقات تم أيضا صناعة السلاح الاسرائيلي ، فبيع السلاح لإيران يمكن أن يحقق المهدفين في نفس الوقت ، تقوية إيران في حربها ضد العراق ، كما أنه يساعد صناعة السلاح الاسرائيلي (٢٥) ، وبدأت صفقات السلاح تصل الى إيران

والغرب أن مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي ومعه أحد مساعديه ، وهو الكولونيل " أوليفر لورث " ، ذهبا في زيارة سرية لإيران وذلك لاختفاء التفاصيل عن الكونغرس ، ولعدم طلب اعتمادات مالية بقوانين منه ، اتفق على أن تقوم إسرائيل ببيع سلاح من إنتاجها لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية لتقديمه لجماعسات " الكونترا " المعارضة لحكومة نيكاراوا والتي كان الكونغرس يوافق على دعمها ، ثم يحتسب البيع لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية بسعر أعلى ، ويذهب الفرق الى تمويل تصدير السلاح لإيران مضافا اليه ما تدفعه إيران لشراء ذلك السلاح .

وقد وصل لإيران في إطار ذلك أكثر من ١٥٠٨ صاروخ من طراز " تاور " ، ١٨ صاروخ من طراز " هوك " ، وبالتالي كشفت تلك الصفقة والتي عرفت فيما بعد بفضيحة " إيران - كونترا " عن الاسواق السرية لبيع السلاح والتي أخذت تزدهر في إطار هدف رئيسي هو استمرار اشتعال الحرب بلا نهاية بين العراق وإيران بهدف استنزافهما وتدمير قواهما سواء العسكرية أو الاقتصادية ، ولما يؤكد تلك الحقيقة أن نظرة الولايات المتحدة ودول الغرب عموما الى دور بغداد في السياسات الإقليمية ، كانت نظرة شك وريبة ، ومن هنا ، فلم يكن لدى واشنطن ، نتيجة لذلك أي مسانع في أن تطول الحرب ، وأن تزيد تكاليفها ، وكان التقدير أن طول مدة الحرب وزيادة التكاليف سوف يؤدي الى تحجيم دور العراق الاقليمي حتى لو خرج من الحرب منتصرا ، ولم يكن هذا هو رأى واشنطن وحدها ، وإنما كان رأى بقية التحالف الغربي ، وربما لم يكن " هنري كيسنجر " ، بعيدا عن الحقيقة كثيرا حين قال " هذه أول حرب في التاريخ تعنى الا يخرج ليها منتصر ، وإنما أن يخرج الطرفان كلاهما مهزوم " (٢٦) .

(٢٤) محمد حسين هيكل - حرب الخليج - أوامم الثورة والبصر - ص ١٣١ - مرجع سبق ذكره .

(٢٥) بقدر الكولونيل " أوليفر لورث " المسئول عن التعاون العسكري بين إسرائيل وإيران - أن حجم مبيعات السلاح الإسرائيلي لإيران وصل الى عدة بلايين من الدولارات

، طبقا لما ورد في مذكراته بعنوان " تحت النار " .

(٢٦) الملف السري لحرب الخليج ، بيور ساليهجر ابرهك لوران ، ترجمة محمد مستنجر .

ومع تدفق الأسلحة على إيران سواء بمسائل مشروعة أو غير مشروعة ، بدأ اتجاه الأحداث يتغير في المعارك بين العراق وإيران ، وبعد أن كانت اليد الطولى في الحرب للعراق ، أصبحت الأمور مواتية لإيران التي بدأت تسأخذ في الهجوم ، وبدأت خطوط المواصلات العراقية تطول ، إضافة الى زيادة تكاليف الحرب .

هذا وقد بدأ دور الاتحاد السوفيتي "السابق" ، والذي كانت تربطه بالعراق معاهدة صداقة وتعاون منذ عام ١٩٧٢ ، حيث كان تدفق السلاح والذخائر الشرقية يتم بشكل منتظم لتلبية مطالب العراق التسلحية ، حيث التقت المصالح السوفيتية مع مصالح العراق من حيث التخوف من تصاعد قوة الجمهورية الإسلامية خاصة مع قيام إيران بحظر حزب الثورة الشيعي الايراني وإعدام قادته واتهامهم بالجماسوسية وطرد بعض الدبلوماسيين السوفيت الى جانب احتمال تأثير فكرة الجهاد على بعض المسلمين الذين يشكلون أغلبية في بعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق .

وقد جاءت فرنسا في المرتبة الثانية بالنسبة لتصدير السلاح ويوثقت علاقات فرنسا بالعراق منذ السبعينات على أساس تبادل المصالح حيث اشترت فرنسا كميات كبيرة من النفط دون أن تسدد الثمن كاملاً ، واستغل العراق هذه الفرصة ليطلب من فرنسا تزويده بالأسلحة والخبرات ، بما في ذلك المفاعلات النووية ، وبذا تحولت من مدين الى دائن للعراق ، بما عرض فرنسا للانتقاد من حلفائها على ذلك الدور .

ثالثاً : مواقف القوى الإقليمية من الحرب : موقف الدول العربية :-

على الصعيد العربي عامة ، فقد انقسمت المواقف بحيث أثرت على العلاقات العربية تأثيراً سلبياً فالأردن لم يسترد في الإعلان عن تأييده للعراق تأييداً تاماً ، واستخدمت أراضيه لنقل الإمدادات الى العراق عن طريق ميناء العقبة ، الذي انتعش التعاشا كبيرا بعد أن توقف الشحن والتفريغ من موانئ شط العرب .

وأثار موقف سوريا المتضامن كلياً مع إيران تساؤلات عن أسباب هذا الاتجاه الفريد من بين دول المشرق العربي ، فقبل في تحليل ذلك أن الحصومة التقليدية بين فرعي البعث في سوريا والعراق هي التي دفعت حكومة دمشق الى اتخاذ ذلك الموقف ، فقد تمتعت تلك الحصومة في عام ١٩٧٩ بعد فترة قصيرة من المصالحة التي تمت في مؤتمر بغداد حيث التحدت سوريا والعراق فقط في جبهة "الصمود والصدى" التي تصدت لمصر في "كامب دافيد" وبعد وقوع محاولة انقلاب ضد حكم صدام في يوليو ١٩٧٩ واتهام سوريا بالتحريض عليه وعيبت حاولت القيادة السورية التبرؤ من هذا الاقسام وبدأت حملة إعلامية شعواء ، كما كان للضمان المذهبي عاملاً هاماً وراء التحالف السوري-الإيراني ، باعتبار أن النظام الحاكم في دمشق يعتمد أساساً على طائفة العلويين المرتبطة بشيعة إيران الذين باعوا لها النفط بأسعار مخفضة .

أما أقطار المغرب العربي فكانت أقل تأثراً بتلك الحرب ، بحكم بعدها الجغرافي ، ومع ذلك فقد تباينت مواقفها فالملك الحسن رأى في توجهات الجمهورية الإسلامية خطراً على نظامه ، بينما تعاطفت الجزائر وليبيا مع إيران بحكم العداء المشترك للولايات المتحدة ، ومن هنا ، فقد امتدت آثار وأحداث تلك الحرب ذلك الامتداد الجغرافي الواسع . أما عن مصر ، فقد كان العراق منذ وقت مبكر قد بدأ يشتري ذخائرها منها للملاءمة للأسلحة السوفيتية التي كان الجيش المصري يستخدمها ، وكان الرئيس " السادات " هو الذي أمر بالاستجابة لأول طلب عراقي قدم لمصر عن طريق سلطنة عمان مبكراً عام ١٩٨١ م ، ولم تمض شهور قليلة حتى كانت خطوط الإنتاج في مصانع الذخيرة المصرية تعمل للجيش العراقي ، واستمر ذلك خلال سنوات الحرب .

وبعد تصدير الذخائر جاء الدور على تصدير المعدات وبالذات المدفعية^(٦) فقد كان لدى مصر كثير من السلاح السوفيتي ، في الوقت الذي كانت تتجه فيه لشراء السلاح الأمريكي ، وأصبح المنطق السائد وقتها هو أن تباع مصر من مخزون سلاحها الروسي كل ما تستطيع بيعه للعراق ، وتشتري بتمنه سلاحا تريده من الولايات المتحدة ، وقد بلغت مبيعات مصر من الأسلحة السوفيتية للعراق ما حجمه مليار دولار سنويا .

ومع تزايد اتفاقيات الأسلحة التقليدية بين مصر والعراق في منتصف الثمانينات ، وقعت نقطة انطلاق جديدة في مجال الصواريخ ، وقد بدأت مصر والعراق والأرجنتين تتعاون معا في مشروع واحد لإنتاج الصواريخ عرف باسم "كوندور" وكانت الفكرة الأساسية فيه أن الأرجنتين استطاعت أن تحصل على قدر كاف من تكنولوجيا الصواريخ بسبب من لجوا إليها من العلماء الألمان ، إلا أن هذا المشروع قد توقف نتيجة مضاعفات كثيرة وأهمها الدور الإسرائيلي في هذا المجال .

وقد استمر العراق في محاولاته لإنتاج الأسلحة الكيميائية والتي بدأت من خلال شراء العراق لتلك الغازات من إيطاليا وألمانيا ثم تحول الاهتمام إلى ضرورة إنتاجها محليا . . .

موقف الدول الخليجية :

انعكست آثار حرب الخليج بالدرجة الأولى على الدول الستة المطلة على ساحل الخليج العربي ، وقد كان تكوين مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، رد فعل لتلك الحرب العراقية - الإيرانية ، ولم يمنع تكوين المجلس من اختلاف بين أعضائه في التفاصيل ، فالمملكة العربية السعودية والكويت كانتا أكبر مؤلّمين للعراق سواء على سبيل الإقراض أو الهبة ، وعموما لم تقطع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي علاقاتها الدبلوماسية مع إيران باستثناء المملكة العربية السعودية ويبدو أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي قد تملّمت من كثرة المطالب العراقية بحجة أن العراق في تلك الحرب إنما يحمي البوابة الشرقية للوطن العربي ، ورغم استيائها إلا أن معارفتها المالية لم تقطع طول مدة الحرب .

موقف المملكة العربية السعودية والكويت :

لعل دور كل من السعودية والكويت من الأهمية في تأكيد ولقوفهما إلى جوار العراق كحقيقة تاريخية ، تستحق الإشارة بما والتوقف عندها ، فالواقع أنه منذ أن بدأت تلك الحرب حتى أصبحت الكويت ميدانا من ميادين قتالها ، ومع أنه كان ميدانا جانبيا ، إلا أن التأثير عليه كان كبيرا ، فالكويت لا تبعد عن ميناء عبادان أكثر من ٦٠ كيلومترا ، ولا تبعد عن ميناء البصرة بأكثر من ٤٠ كيلومترا ، وكلا الميناءين يقام الحرب تحولا إلى لخب من لار ، وبصفة خاصة عندما بدأ الطرفان المتحاربان ، كل منهما بضربة موجهة للمنشآت البترولية للطرف الآخر ، وراحت القوات الجوية المتقاتلة تقترب من سماء الكويت خلال تنفيذها لمهامها القتالية ، بل وأحيانا كانت تخترقها ، وتصادمت قطع من البحرية في الخليج وزرعت فيه الألغام البحرية التي لا تختار أهدافها ، بل والقرب التهديد الإيراني أكثر من الكويت بعد دعمها المالي المتكرر للعراق ، الأمر الذي أدى إلى تنفيذ عملية تخريب واسعة النطاق في ميناء " العبدلي " ثم الفجسار مصنع لتسييل الغاز في منطقة " الشعبية " ووصل تأثيره إلى دائرة قطرها عشرين كيلومترا ، ثم زادت على ذلك عمليات القصف الصاروخي المباشر بالطائرات على موانئ شحن البترول ، وعلى مركز تجميع الأنابيب ، وهكذا بدأت ما أطلق عليها حرب الناقلات ، والتي كان معظمها مركزا على الناقلات الكويتية ، فقد أصيبت في تلك الحرب ١٦٠ ناقلة ، كان

(٦) لسنوات طويلة كان إنتاج مصر من ذخائر المدفعية عيار ١٢٢م يباع للعراق .

بينها ٤٨ ناقلة للكوييت وحدها ، مما اجبر الكوييت على اللجوء لمجلس الأمن الدولي طالبة الحماية من ذلك التهديد السقي
تعرض له الملاحه فيها ، حيث أصدر مجلس الامن قراره رقم ٥٥٢ وفيه يشير الى الاعتداءات الإيرانية على الناقلات
العامله ذهابا وإيابا من موانئ الكوييت والسعوديه الى العالم الخارجي وطلب إيقاف تلك الأعمال ، كما طالبت الكوييت
بتأجير ناقلات تحمل أعلام أعضاء مجلس الأمن ، بادنة بالولايات المتحدة لإمكان نقل بترولها الى الأسواق الخارجية .
ومع تزايد احتياجات العراق من السلاح خاصة بعد الهجوم الإيراني المفاجئ ، الذي نجح في احتلال شبه جزيرة "
الفار " التي تطل مباشرة على جزر " بوبيان و روبة " التابعة للكوييت ، كان الخليج كله بقيادة المملكة العربية السعوديه
على استعداد لتلبية كل مطالب العراق حتى يمكنها من الصمود في تلك الحرب التي بدأتها .

وقد قامت كل من المملكة العربية السعوديه والكوييت في الفترة من ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٢ بدفع مليار دولار شهريا
للعراق^(٤) أي إجمالي ٢٤ مليار دولار ، وفي الفترة من ١٩٨٢ وحتى نهاية الحرب كان دعم العراق من خلال بيع ٣٠٠
ألف برميل نفط يوميا باسم العراق الى الأسواق الخارجية وتحويل دخلها الى بغداد ، وإذا ترجم ذلك الى أرقام ، فانه
يعني أن العراق حصل على ٣,٧ مليار دولار عام ١٩٨٣ ، ٣,٥ مليار دولار عام ١٩٨٤ ، ٣,٢ مليار دولار عام
١٩٨٥ ، ٢,٩ مليار دولار عام ١٩٨٦ ، وبالتالي يبلغ إجمالي ما حصل عليه العراق خلال الفترة من عام ١٩٨٠ حتى
١٩٨٦ فقط ٣٧,٣ مليار دولار ، هذا إضافة الى الفترة من نهاية عام ١٩٨٦ حتى أوائل عام ١٩٩٠ والتي قدرت بما
قيمته ١٢ مليار دولار حصل عليها العراق كدعم مباشر من المملكة العربية السعوديه والكوييت الى جانب دولة
الإمارات العربية إجمالي وصل الى ٤٦,٤ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٩٠ .

هذا بالإضافة الى أن العراق كان لا يستطيع أن يول بصفته الذاتية الى أسواق السلاح مشترى ، ومن هنا قامت
المملكة العربية السعوديه باعداد ترتيبات بمقتضاها تقوم بشراء السلاح للعراق من أوروبا الغربية وغيرها ، إذ كانت
الصعوبة في هذه العملية ، أن كل بائع للسلاح في العالم لابد أن يحصل على الإذن بالتصدير من حكومة بلاده وذلك
بتقديم " شهادة مشتر هائي " لهذا السلاح لا يكون خاضعا لأى حظر من أى نوع ، وبالتالي كان تقدم تلك الشهادة من
المملكة العربية السعوديه أو أى بلد عربي من المشاركين في العملية ، يمكن أن يخرج الشركات من دائرة ذلك الحظر ،
وهكذا أمكن تصدير أسلحة كثيرة من أماكن متعددة تصاحبها تلك الشهادات ، ثم نجد طريقها الى العراق .
ولفترة مدققة لتلك المعونات من خلال إلقاء الضوء على ترسانة الأسلحة العراقية ، يمكن أن تشير الى عمق دور المملكة
العربية السعوديه والكوييت في ذلك المجال .

لقد بدأ العراق حربه مع إيران ، وهو يمتلك طبقا لتقرير من مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لهيئة أركان
القوات المسلحة الأمريكية ، حوالي ٩٥٥ ألف مقاتل ، ٥٥٠٠ دبابة ، ١٠٠٠ مركبة قتال مدرعة ، ٧١٠٠ ناقلة
جنود مدرعة ، ٣٠٠٠ قطعة مدفعية ثقيلة ، ٥٠٠ قطعة مدفعية ذاتية الحركة ، ٢٠٠ قاعدة لإطلاق الصواريخ ، هذا
الى جانب إمكانات من الأسلحة الكيماوية ، وبرنامج لإنتاج سلاح نووي القرب أن يصل الى مائه ، إضافة الى
صواريخ هجومية قد يصل مداها الى أكثر من ١٥٠٠ كيلو متر .

(٤) محمد حسين هيكل - حرب الخليج - أرقام القوة والنصر - إصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر

وبعد معارك ضارية استمرت ثمان سنوات متصلة ، ورغم كل الخسائر التي منيت بها القوات المسلحة العراقية ، إلا أن الإمداد الخليجي بالأسلحة الذي قادته المملكة العربية السعودية الى جانب الكويت ، ادى الى خروج القوات المسلحة العراقية من الحرب محتفظة بترسانة من الأسلحة وصلت عند غزوه للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠ الى اجمالي ٤٨ فرقة منها ١٢ فرقة مشاة ، ١٦ فرقة ميكانيكي ، ٢٠ فرقة مدرعة إضافة الى ٣٠ لواء مستقل ، منها ١٠ لواء مدرع ، ٢٠ لواء مشاة ، باجمالي مليون ١٥٠ ألف جندي ، ٦٣٠٠٠ دبابة ، ٥٤٧٢ قطعة مدفعية ميدان ، ٥٩٨٨ مركبة قتال مدرعة ، ٥١٨٤ قاذف صاروخي مضاد للدبابات ، ٦٠٠ قاذف صاروخي ، ٢٨٨ صاروخ ارض - ارض من طراز فروج ، سكود ب ، العباس ، الحسين (١) ،

وإذا أضفنا لكل ذلك قيام المملكة العربية السعودية الى جانب دول أخرى في الخليج بزيادة الإنفاق العسكري لبناء قوة مسلحة ذاتية في مواجهة التهديدات سواء منها العراقية أو الإيرانية ، والتي وصلت في المملكة العربية السعودية وحدها الى ١٧,٨٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٦ وإلى ١٣,٦٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٨ ، إضافة الى صفية أخرى أبرمتها المملكة العربية السعودية وصلت الى ٢١ مليار دولار ، لا يمكن تقدير حجم الاستنزاف الذي تعرضت له الدول الخليجية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والكويت من وراء العراق وحرها مع إيران ثم غزوها لدولة الكويت بعد ذلك .

رابعاً : نتائج الحرب العراقية - الإيرانية :

إن نظرة فاحصة للتكلفة المالية للحرب العراقية - الإيرانية ، وما سببته من استنزاف للأرصدة والثروات العربية يمكن أن تعطي صورة دقيقة لإحدى النتائج التي انتهت إليها تلك الحرب . فقد بدأ الرئيس العراقي حربه ضد إيران في ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ ، وكان احتياطي النقد لبلادها يبلغ ٣٥ مليار دولار ، ثم استنفادها في ٣٦ شهرا الأولى من الحرب ، هذا وقد بلغ حجم الإنفاق العسكري في الفترة من عام ١٩٨١ حتى ١٩٨٨ في شراء أسلحة من الأسواق الخارجية تقدر بـ ٨٠ مليار دولار . وعند وقف إطلاق النار بين العراق وإيران ، بلغ حجم مديونية العراق ما بين ٧٠ - ٨٠ مليار دولار معظمها لدى الكويت والمملكة العربية السعودية ، كما بلغت مديونية العراق لبعض المصارف والهيئات المالية العالمية وبصفة خاصة اليابان حوالي ٢٠ مليار دولار ، وبلغ الدين المدفئ والعسكري لفرنسا ٦ آلاف مليون دولار ، ولإيطاليا ٢,٤ مليار دولار ، وألمانيا الغربية ١,٨ مليار دولار ، هذا إضافة الى أن " اكزيم بنك " في الولايات المتحدة قد رتب قرضا للعراق بمبلغ ٥٣٧ مليون دولار .

ويتضح من حساب هذه الأرقام ، أن حجم تكلفة قرار واحد اتخذته الرئيس صدام حسين " ببدء حربه ضد إيران قد كلف بلاده حتى أغسطس ١٩٨٨ ، ما يساوي ٤٥٢,٦ مليار دولار أمريكي ، كما كلف إيران على التوازي بما يساوي ٦٤٤,٢٣ مليار دولار ايضا ، أي ان مجموع ما أنفقته الدولتان كنتاج لقرار تلك الحرب ما مجموعه ألفا وتسعة وتسعون مليار دولار تقريبا ، أي ما يوازي أكثر مما أنتجه العراق وإيران من لفظ منذ عام ١٩٣١ وحتى عام ١٩٨٨ .

(١١) تقرير العوازم الاستراتيجي في الشرق الأوسط / مركز الدراسات الاستراتيجية في لندن / طبعة عام ١٩٩١

هذا إضافة الى قتل ربع مليون عراقي واسر ١٠٠ ألف آخرين ، وتدمير هائل لى البنية الأساسية للدولتين ، مما ألمى الحرب والعراق على حافة الإفلاس ، واصبح صدام حسين نفسه على حافة السقوط .^(١١)
 ثم كان التحول المفاجئ الذى طرأ على السياسة العراقية إزاء إيران والتنازلات العديدة ، التى قدمتها بغداد لطسهران ، كانت مسار حديث العالم واندحاشه ، فقد قمت تنازلات عديدة من أهمها اعترافه باتفاقية الجزائر المرمسة عام ١٩٧٥
 والانسحاب من الأراضي الإيرانية إضافة الى التعويضات العسكرية والتى تمثل فى حصول إيران على كل مسا يمكنها الحصول عليه من البترول العراقى والذى يصل الى ١٥٠ ألف برميل بترول يوميا ، يتم نقلها عبر شط العرب عن طريق الأسطول العراقى المائل من اللوريات ثم بالنسفن من شبه جزيرة " العار " وتبلغ قيمة هذه الكمية ٤,٥ مليون دولار يوميا أى ما يعادل ١,٥ مليار دولار سنويا ، مما دعا وزير الخارجية الايرانى " على أكر ولاياتى " الى التصريح بان مسا تحقق بعد اعظم الانتصارات الإيرانية على مدى التاريخ حيث كانت إيران تطالب بـ ٣٠٠ مليار دولار تعويضات عسكرية ، ولكنها حصلت على ما هو أكبر من ذلك ، كل ذلك فى مقابل وعد إيرانى بعدم مهاجمة العراق فى حالة دخولها حرنا مع الولايات المتحدة وحلفائها^(١٢) ،

وقد كان ذلك التحول المراجى فى الموقف العراقى ، برها ساطع وقاطع على نوايا العراق الحقيقية وإعداده المبكر لعملية عرو الكويت ، حيث يعلن قبوله لاتفاقية الجزائر مع إيران ، وقبوله من جانب واحد وبلا مفاوضات ، الجلاء عن الأراضي التى احتلها فى إيران ، تلك الاتفاقية التى فرضها الشاه وأشعل الحرب بسببها على أساس ألها ظالمسة ، تقطع من التراب الوطنى العراقى ، وتترك له حقوقا مشروعة على شط العرب؟ !!
 ثم سنوات من الحرب المدمرة من اجل لاشيء !! ، رفض محاولات الوساطة لوقف نزيف الدم الاسلامى من اجل لاشيء !! ، مليون شهيد من الجانبين من اجل لاشيء !! ، مئات المليارات من اجل لاشيء !! ، إنفاق أسرارى العسراق ومساعدات الخليج وأهاب المشاعر القومية بل والعرقية من اجل لاشيء !! ، التفرير بالشعوب بل وبالحكام مسن اجل لاشيء !! ، استفزاز النخوة الخليجية والعربية والحصول على الدعم العسكرى والسياسى من اجل لاشيء !! ١١ وسألنى التساؤل ٠٠ هل يمكن ان يكون ذلك القرار أو تلك المبادرة السلمية العراقية تجاه إيران هى المناسبة بكل أبعادها التوحيدية؟؟^(١٣) .

ويجب الدكتور ممدوح البلتاحى رئيس هيئة الاستعلامات المصرية " فى ذلك الوقت " فيقول ٠٠ لا ٠٠ وبالقطع لا ٠٠ تلك بالتحديد فى تصورى هى أكبر أوراق التوت تسقط لتعمرى الحقيقة الكبرى !! تلك محاولة إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية ٠٠ تلك محاولة تأمين المكسب وهو ابتلاع الكويت بروتها الراهنه والباطنة ٠٠ تلك محاولة للدفلع عن الغيمة الاساسية وهى الكويت .

^(١١) بيتر ساليجر ، ايريك لوزان - حرب الخليج / الملفات السرية ص ٨ - إصدار عام ١٩٩٢ .

^(١٢) تقرير من "الفورين ريبورت" الصادر فى لندن ، عن التنازلات العراقية لإيران ، إصدار عام ١٩٩١ .

^(١٣) د/ ممدوح البلتاحى، رئيس الهيئة العامة للاستعلامات ، مقال فى الأهرام الاقتصادى ، بتاريخ ٢٠ / ٨ / ١٩٩٠ .

تحليل نتائج الحرب العراقية - الإيرانية : • على إيران :-

على الرغم من أن الهجوم العراقي، قد فاجأ إيران وأصابها داخليا وحارجيا باصابات حارقة ، إلا أن حكام إيران وصفوا الحرب لأية الله الخميني على أنها " هه من السماء " ، ورحب قطاع المؤسسة الإيرانية الحاكمة هذه الحرب على المدى الطويل انطلاقا من مصالح واضحة وحليه وأطماع إقليمية ، فقد هيات هذه الحرب لحكام إيران تحقيق ثلاثة أهداف داخلية⁽¹⁴⁾ وأولها - تعنت الجماهير ضد أي عدو حارجي لتأمين القاعدة غير المستقرة للجمهورية الإيرانية الجديدة من وجهة نظر النظام وثانيها - القضاء على المعارضة ، خاصة من التيارات اليسارية والوطنية وكذلك أيضا ما يصفه الحكام المتشددون بالانحيازات الإسلامية الليبرالية التي يمثلها " بي صدر " - وثالثها - اخفت الحسب الأرملة الاقتصادية الطاحنة وأصبحت الحكومة غير مسؤولة عن عدم الولاء ناعلب الوعود التي قطعها الثورة على نفسها وعلى الرغم من الحراب والحسائر البشرية وتدمير المنشآت الاقتصادية ، فقد رسح حكم القادة الإيرانيين ، وتوطدت الدولة ومؤسستها .

وعن تأثيرات الحرب السياسية على جهاز الدولة ، يمكن إنجازها في ثلاثة مؤثرات أساسية ، أولها - تقوية مركز الجيش ، الذي كان ضعيفا قبل اندلاع الحرب وغير مطمئن وتنقصه بعض التجهيزات ، إضافة الى انه كان لا يتمتع بثقة الحكام الجدد بوصفه حاملا لايدولوجيات ما قبل الثورة القديمة، لذا فقد أعيد تنظيمه ورد اعتباره سياسيا ، وصار من اسم عوامل الحكم بعد أن تعرض لحملات التطهير ، حيث أطلق عليه " الخوميني " مع بداية الحرب⁽¹⁵⁾ جيش الإسلام وجيش إمام الزمان .

وثانيها - حقق الحرس الثوري الذي يمثل الجماعات الموالية أيديولوجياً لنظام الحكم ، نفوذا واسعا خلال الحرب ، فمن ناحية زاد عدد أفراده الى ما يزيد عن مائة ألف، وزادت قوته بالانضمام مئات الآلاف من المقاتلين المتطوعين ، ومن ناحية اخرى استغل الحرس الثوري الحرب ودوره فيها لتحسين تسليحه بأسلحة خفيفة وثقيلة⁽¹⁶⁾ وفضلا عن ذلك حطى الحرس الثوري بأهمية سياسية متعاطمة في الصراعات الداخلية على الحكم مما أدى الى تعيين وزير مسئول عن حرس الثورة الى جانب وزير الدفاع .

وأكد الحرس الثوري في هذه الحرب ، انه يمكن أن يكون بديلا عن الجيش ، أو على الأقل اعتبر تنظيما موازيا لسه في القوة والأهمية ، ففي الوقت الذي كان الجيش النظامي يعمل فيه على الجبهة كان الحرس الثوري يتولى الإشراف على المواقع الاستراتيجية في البلاد وفي مقدمتها أهم المدن ، وبذلك فقد أمن لنفسه قاعدة نحو أي قادم على الحكم ، وثالثها - ترسيخ بيروقراطية الدولة بعد القضاء على اتجاهات معينة وتوحيد السياسة القباذيين بعد إنشاء جهاز قمعي منظم .

(14) فاضل رسول، العراقي - إيران، اسباب وأبعاد الواقع وإصدار المعهد المساري للسياسة الدولية، طبعه عام ١٩٩٦

(15) رسالة الخوميني في ٤ مارس ١٩٨٠ .

(16) جريدة " جمهوري إسلامي " في ١٢ نوفمبر ١٩٨٠ .

أما في المجال الاقتصادي فقد عملت القيادة الدينية على وقف أى خطوات أخرى للتأميم والتي كان من الممكن أن تؤدى إلى تنامي السلطة الاقتصادية للدولة ، كما أثرت عدة عوامل بشكل سلبى على الموقف الإيراني ، لعل أبرزها -

- العرلة الدولية بسبب حطفت الرهائن وما أدى اليه من عقوبات
- الصراع مع دول الخليج مما اضطرها إلى الانطلاق في دعمها للعراق
- وجود مشاكل داخل القيادة المستقلة للقطاع الصناعى ، مع وجود نقص في التكنولوجيا المتقدمة وفي عمليات الأسلحة المتخصصة .

هذا وقد أفادت المساحة والعمق ، وزيادة عدد السكان مع الاعتماد الحثيث على التعرول بالمقارنة بالعراق ، إضافة إلى الصعوبة الواسعة التي تمت لصالح الحرب ، كل ذلك كانت عوامل قوة في الموقف الإيراني انعكست على النتائج الاستراتيجية للحرب .

• على العراق :-

أخذت القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية للعراق ، في الانخفاض مع استمرار الحرب ، إلا أن العراق قد استغل بكفاءة عدة أمور كانت عاملا رئيسا في عدم إهمار القدرة العراقية .

أولها - وجود احتياطي كبير سببا من العملات الحرة ، مع وجود جيش جيد التسليح رغم أن هذين العاملين قد تأكلا مع طول مدة الحرب ، وثانيها - توافق الظروف السياسية الدولية والإقليمية التي وفرت للعراق مساندة على كافة الأصدقاء ، عوضت نسبيا ضعف البلاد الناشئ عن العوامل الداخلية ، وثالثها - استفادة العراق من عدم قبول التسعيب للرؤية الأيديولوجية الإيرانية ، خاصة مع استمرارية القتال ، فعلى الرغم من أن العراق قد بدأ تلك الحرب الطويلة ، إلا أنه استطاع استغلال رفض قيام نظام حكم إسلامي ، وحواله إلى سلاح دفاعي للوقوف أمام القوات الإيرانية الغازية ، ورابعها - وجود مصادر متنوعة للتسلح .

أما عن الجوانب التي أضعفت الموقف العراقي ، يمكن إيجازها في أربعة حواش - أولاها - الوضع الجغرافي ، فبغداد العاصمة ، وأغلب المدن وأهم المناطق الصناعية وحقول التعرول تقع على حُر دجلة على مقربة من الحدود الإيرانية ، مما سهل مهمة المخطط الاستراتيجي العسكري من الاستيلاء على بعض النقاط المركزية من ذلك المصب الحيوى العراقي ، وثانيها - الاعتماد شبه الكامل على عائدات البترول وتشغيل صادرات البترول العراقي ، والتي شكلت أكثر من ٩٠% من حجم تلك الصادرات ، وثالثها - وجود نظام اقتصادى وسياسى منظم مركزيا ، يعتمد على وجهة نظر عسكرية وسياسية منظمة تعتمد أساسا على استقرار الطبقة الحاكمة ، حيث من الممكن أن يؤدي عدم استقرار قيادة الدولة إلى هزات متواصلة مما لا تستطيع معه المؤسسات الاقتصادية والسياسية من الاستقلال عن بيروقراطية الدولة - ورابعها - اعتماد أغلب قطاعات الجهة مناطق لها حساسية خاصة ، بسبب الجماعات الكردية والشيعية الساخطة هناك - وخامسها وأهمها - الاعتماد على قروض أجنبية والتمويل الخارجى للحرب خاصة المساعدات المالية التي قدمتها الدول الخليجية ، وقد أقلقت تلك المساعدات العراق ، الذى كان على وشك الإنهيار عام ١٩٨٣/١٩٨٤ ، حيث مكنت تلك المساعدات من تهدئة الوضع الحرج الذى وصلت إليه ، وأمدت العراق بالوسائل التي مكنته من خوض حرب طويلة المدى .

وتظهر تلك الحرب سواء الغزو العراقي لإيران أو الهجوم المضاد الإيراني ، بوضوح مدى تأثير العوامل الإقليمية والدولية خاصة على الصعيد الاقتصادي ، لتسير الحرب حيث اثر ذلك على منع الالميار الاقتصادي لأي من طرف الصراع ، الذى كان يعنى انتهاء تلك الحرب

فى الأشهر الأولى التى تلت اندلاع الحرب ، أصيبت المراكز الحساسة لكلا البلدين ، ففى إيران تعطلت أهم معالم البترول وتعطلت عمليات نقل البترول العراقى عبر الخليج بسبب سيطرة الأسطول الإيرانى ، وبرزت معاناة الدولتين من الدمار المؤثر، حيث كان نصيب إيران اقل من العراق

كما قللت التحالفات الإقليمية من حطر الالميار الاقتصادي ، فقد استطاع العراق استيراد سلعه عبر الأردن والكويت ، وتلقى معونات مالية ضخمة من الدول الخليجية بينما اعتمدت إيران على معونات ليبيا وسوريا ، مما مكن البلدين سواء إيران أو العراق من امتلاك الوسائل الكافية لمواصلة الحرب على الرغم من مصاعبها الاقتصادية الضخمة ،

• على دول الخليج والمنطقة العربية :-

لقد اثرت الحرب العراقية / الإيرانية ، على الصراعات الإقليمية الأخرى ، كما هددت بشكل مباشر بامتداد الحرب الى دول الخليج ، وأملت الحرب على العراق سياسة معتدلة لاعتماده بشكل رئيسى على مساعدات دول الخليج ، ومن ناحية أخرى اوردت عرلة إيران فى المنطقة بشكل عام - وبالتالى زادت حدة توتر علاقتهما مع دول الخليج والمحصرت علاقتهما بشكل عام مع الدول العربية باستثناء التحالف مع سوريا وليبيا والى حد ما مع اليمن الجنوبي والجزائر .

وكان إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي من الكويت والمملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان فى فبراير ١٩٨٦ بمثابة رد فعل مباشر على تلك الحرب .

حيث بدأ بأهداف اقتصادية لتوحيد مواقف أعضائه داخل الأوبك ، ومع تقادم الوضع وتصاعد المواجهة بين الدولتين المتحاربتين فى فبراير ١٩٨٣ بدأ مجلس التعاون لدول الخليج العربي يوسع دائرة اهتماماته ويناقش السياسات الدفاعية والأمنية . . وفى عامى ١٩٨٤ / ١٩٨٥ نوقشت الخطط الأمنية الخليجية وتسليحها وأجراء المناورات المشتركة بينها

ووقف مجلس التعاون لدول الخليج العربي الى جانب العراق وشجع كل المساعى المبذولة لإلهاء الصراع او حصره على الأقل فى العمليات البرية فقط ، حيث لم يكن الخطر على الدول الخليجية من جانب إيران فحسب ، والمتمثل فى حوادث الاغتيال والتدمير التى كانت تقوم بها الجماعات الموالية لإيران فى دول الخليج ، بل حدثت استفزازات ماثلة من جانب العراق لنسف أي تقارب بين دول الخليج وإيران ، ومن هنا- فقد اشتركت كل من العراق وإيران فى هجومها على ناقلات التورول الناعمة لدول الخليج فيما سمي " حرب الناقلات" .

وعلى ضوء ذلك فقد اصبح أمس الخليج موضوع نقاش بين الدول الكبرى ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، على الرغم من الاختلاف فى الرأي داخل مجلس التعاون الخليجي من حيث المواقفة على تواجد عسكري مباشر للولايات المتحدة ، باعتبار أن ذلك لن يؤدي فقط الى تارجح الصراعات بين الدول الكبرى وبعضها ، بل قد يؤدي الى تزايد الخطر الذى تتعرض له الدول الخليجية من جانب جيرانها العرب بسبب زيادة الروح المعادية للولايات المتحدة فى المنطقة العربية ، ومن هنا - كان تركيز دول الخليج للسعى لتأمين منطقة الخليج من خلال الأنشطة الدبلوماسية .

كما كان صعود نجم سوريا في العالم العربي أحد ثمار تلك الحرب الخليجية من حيث سعيها للوساطة بين إيران ودول الخليج ، كما أدت تلك الحرب الى القضاء على المنافسة بين العراق وسوريا مرحليا ، خاصة في لبنان والذى تقلص الدور العراقي بما نتيجة لتلك الحرب .

هذا وتعتبر عودة مصر الى الصف العربي إحدى الثمار الرئيسية لهذه الحرب على المستوى الإقليمي ، فقد عادت العلاقات المصرية تدريجيا مع منظمة الدول الإسلامية والجامعة العربية ، كما تم رد اعتبار مصر جزئيا وتحسنت علاقاتها مع الجزائر وتونس ، ثم التعاون العسكري الفعال بين مصر والعراق وإمداده باحتياجاته من الذخائر وأسلحة المدفعية ، إضافة الى امتداد ذلك التعاون الى الدول الخليجية وبصفة خاصة الى عمان .

● هذا الى جانب تصاعد الدور الجديد لتركيا في العالم العربي ، حيث تحولت تركيا الى بلد مرور "ترانزيت" هام لطرق الصراع ، وصارت ثاني شريك تجارى لإيران بعد اليابان ، وفي عام ١٩٨٤ اضطر العراق الى طلب معونة الجيش التركي لقمع المعارضة الكردية في شمال العراق ، هذا إضافة الى التقارب مع بقية العالم العربي بعد عزلة دامت أعواما ، حيث امتد التقارب ليشمل ليس فقط المملكة العربية السعودية بل امتد الى ليبيا .

ويمكن القول أن تلك الحرب كانت سببا رئيسيا في زيادة حدة الانقسامات داخل الوطن العربي كما كانت إحدى مقدمات الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ والتي بدون تلك الحرب ما كان لذلك الغزو ان يحدث ، هذا الى جانب الإضعاف الكبير الذى انتهت إليه منظمة التحرير الفلسطينية والذى كان ثمرة لتلك الانقسامات العربية .

● هذا بالإضافة الى ما انتهت اليه نتائج الحرب من خسائر سبق الإشارة اليها ، ليس فقط لطرق الصراع ، ولكن لمعظم دول المنطقة ، وكان للتحول المفاجئ في الموقف العراقي في ١٢ أغسطس ١٩٩٠ ، وإعادة الحرب الى نقطة بدايتها ، وقبوله من جانب واحد وبلا مفاوضات كل الشروط الايرانية ، دليلا لاعتماد العراق المبكر لغزو الكويت ، الذى جاء صدمة للأمة العربية والشرعية الدولية .

الغزو العراقي للكويت

● بؤادر الغزو:-

- لقد تصاعدت الأزمة العراقية / الكويتية بوتيرة حادة منذ أعلن الرئيس صدام حسين في احتفالات العراق حلال يوليو ١٩٩٠ (احتفالات غور) أن سياسة الكويت العنصرية قد أثرت على قدرة العراق الاقتصادية وإن الكويت تستقطع من ممتلكات العراق في حقل الرميلة على الحدود المشتركة بين البلدين .
- وقد تزامن مع هذا الإعلان بدء الحشد العراقي لقواته مع منطقة الحدود وواكب الحشد حملات إعلامية مبادلة بين الطرفين كانت لها آثار في تعميق حدة الأزمة وابعادها ودفع أطراف عربية محاولة احتواءها .
- وبفضل لقاء جدة كنتيجة لتقدم العراق بمطالب يصعب على الجانب الكويتي قبولها (خاصة مايتعلق بتأجير حزيرتى وربة وروبيان لمدة ٩٩ عاماً) وفي نية مبيتة للغزو قرر العراق الهجوم على دولة الكويت بهدف تغيير نظام الحكم وخلق الظروف المواتية لتأمين مصالحه الاقتصادية وحسم مشاكله الحدودية وتحقيق طموحاته الزعامية في المنطقة .
- وفي هذا المناخ وفي إطار طموحات القيادة العراقية للاضطلاع بالدور القيادي في النظام العربي (بعد الفراغ الذي نشأ بسبب غياب الدور المصري) فقد قررت القيادة العراقية أن يكون الاتجاه الجديد لاندفاعها إلى قيادة النظام العربي هو تلك الدولة الصغيرة الثرية التي قدرت أن اجتياحها سهل وعالده مصون^(١٧) .
- وصاح يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ قام العراق بغزو الكويت ، في إطار إستراتيجية غزو ، في المحال السياسي والاقتصادي والعسكري .

● الخلفية التاريخية عن العراق والكويت بشأن السيادة والحدود الدولية بين البلدين:-

وقد طرح هذا العنوان العراقي على الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ وسعيه للإلغاء كلياً وإعلان ضمها للعراق تحدياً غير مسبوق أمام المجتمع الدولي والعالم العربي وقد كان هذا الحدث بالنسبة للجماعة الدولية فرصة لاعادة تأكيد الشرعية الدولية، من خلال العودة الى مبادئ القانون الدولي وضممان احترامها بكل الوسائل التي كفلها ميثاق الأمم المتحدة ، ومن هنا فقد تبلورت وربما لأول مرة في تاريخ المجتمع الدولي ، ارادة سياسة عالمية موحدة تجاه هذا التحدي ، على أن الأمر بالنسبة للعالم العربي كان مختلفاً بعض الشيء فقد كان مفاجأة فسأت قدرة النظام العربي ومؤسساته القائمة على مواجهتها ، وبدلاً من أن تبلور في مواجهة هذه الحالة ارادة سياسية عربية موحدة تعددت الآراء واختلفت التوقعات ، ولولا الحنكة السياسية والتوجه القومي الرائع لبعض القادة العرب المخلصين لأمتهم العربية لسارت الأمة العربية بصفة عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة الى هاوية محنومة قد لا يتكس النضج بمداه وأبعادها ونهايتها .

ولقد بعث الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ فكرة " الحق التاريخي " من مرقدها ، والتي كانت قد توارت وانتهت من فكر العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ، لقد زعمت العراق أن احتياحها للكويت تسره " حقوق تاريخية " ترجع الى العصر العثماني وأن الكويت كانت تتبع اداريا ولاية البصرة ، فأثار ذلك جدلاً على الساحة العربية والدولية حول مصداقية " الحق التاريخي " ومبرراته مع إجماع تام على رفض دعاوى العراق .

وبصفة عامة فإن الأصل في فكرة " الحق التاريخي " هو تقديم المبررات للتوسع الإقليمي والمهيمنة من جانب دولسة قوية على حساب دولة أخرى ضعيفة تكون مجاورة لها ، أو حق بعيدة عنها كانت ترتبط معها بعلاقة من نوع ما في لفترة

^(١٧) حرب الخليج ، أوامم القوة والنصر ، إصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر ، عام ١٩٩٢ .

انتهت منذ أمد بعيد أو قريب ، وذلك بحثاً عن مصالحها سواء الاقتصادية أو الاستراتيجية أو بسبب شخصي من حاكم لحياء مجد قديم يدعي أنه أحد ورثته أو له القدرة على استرجاعه أو طمعا في ثروات إحدى الدول المجاورة باستغلال ضعفها وعدم قدرتها على حماية نفسها كالحالة التي نحن بصدد لقاء الضوء عليها . " حالة العراق والكويت " - أو بحثنا عن وطن لشعب حكم عليه بالشرود فيستولى على أرض شعب آخر يزعمه منها بالقوة ليسكن مكانه دون رادع من ضمير أو سلطة كدعوى الصهيونية في أرض فلسطين أمام عجز المنظمات الدولية .

ويلاحظ أن هذه الدعوى قد استغلت الظروف والملايسات الخاصة⁽¹⁸⁾ مثل ضعف الدولة أو الشعب المغار عليه . كذا الظروف الدولية وإرهاصات الحروب - وخير مثال عليها تلك الادعاءات التي استندت عليها الصهيونية العالمية لاغتصاب أرض فلسطين وإقامة دولتها عليها حيث يركز المفهوم الصهيوني على ضرورة تكوين مجتمع يهودي خالص يتمتع بالوجود في فلسطين ، والتي تبين منهاج المؤرخين الصهاينة أنفسهم عند إرجاع الصهيونية إلى جذورها وأصولها التاريخية الأولى ، و لو أنهم يفتقون في معظمهم على أن يهود بابل هم أول من وضعوا فكرة " العودة إلى صهيون " ⁽¹⁹⁾ وتضح الفراءات الصهيونية وادعائهم بحقهم التاريخي من انقطاع صلتهم بهذه المنطقة طيلة قرون وأزمة عدة، لبدأ الفكرة الصهيونية الحديثة في القرن التاسع عشر حين حكمتها ظروف دولية معينة اقتزلت بالنشاط الاستعماري الواسع وضغطه على الطبقات الوسطى في البلاد الاستعمارية مما دفع الطبقات الوسطى اليهودية إلى البحث عن حمل جذري لأزمته خارج حدود مجتمعاتها وسرعان ما وجدت الحل في الفكرة الصهيونية - وكانت الضحية هي أرض فلسطين .

أخيرا فإننا نجد أن كل تلك الادعاءات قد انتهت بنهاية الحرب العالمية الثانية - ماعدا حالة فلسطين والكويت ، وقيام الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحديثة الأخرى والتي شددت موافقها على احترام حدود واستقلال الدول ، حيث أن مسألة الحق التاريخي المدعى به مسألة خطيرة ومعناها سلب شعب من الشعور بحقوقه التي حصل عليها عسرن طريق كفاح طويل ، وحقوقه شهد بها المجتمع الدولي ، إلى جانب أنها تغير هويته أو ضياعها وخلط في الأوراق لا سبب له ولا سند إلا الطمع والادعاء .

تاريخ العلاقة العراقية - الكويتية :-

خضعت الكويت للسيادة العثمانية منذ وصل العثمانيون إلى الأحساء عام ١٥٥٥⁽²⁰⁾ وأدى ضعف العثمانيين إلى تراخي سيطرتهم على المنطقة ، مما أدى إلى اعتمادهم على وإلى البصرة في استعادة سلطة الدولة ، حيث كانت العراق في ظل الحكم العثماني تضم ثلاث ولايات هي الموصل ، بغداد ، البصرة وكان إلى البصرة يجمع الضرائب من كافة إمارات الخليج أو من بعضها .

كما أدت سياسة حكام إيران " نادر شاه وكريم خان " إلى السيطرة على الكويت ، وبعد أن ظهر المنتدب في المنطقة كقوة سياسية يعتد بها في مطلع القرن الثامن عشر - قام بشن حربا ضارية عام ١٧٥٢ ضد الاحتلال الإيراني للكويت

⁽¹⁸⁾ د / بوالقيم رزق مرفص ، الحق التاريخي وأزمة الخليج العربي - مارس ١٩٩١ ، ص ٦ .

⁽¹⁹⁾ صهيون ، اسم جبل يقع شرقي القدس ، وكان النبي دارد قد بنى عليه قصره .

⁽²⁰⁾ سيد للبل ، بحث الأزمة العراقية / الكويتية ، ديسمبر ١٩٩٠ ص ٨ .

حتى طرده منها ، ومن ثم ورحا ينكرون أن للدولة العثمانية أى سيادة عليها بعد أن قام آل الصباح بتحرير الكويت من الإيرانيين .

وقد نجح أهل الكويت في جعل بلادهم مركزا تجاريا ومنطقة جذب هامة حيث ازدادت تلك المكائنة التجارية قسوة بعد حملة الفرس على البصرة عام ١٧٧٦م . كما نجح آل الصباح عام ١٧٨٢ ل صد هجوم الفرس بمساعدة أقاربهم آل خليفة مساهمة من العرب أيضا لتحريرها ، ثم تعاونت كل من العائلتين سويا في طرد الفرس من النمامة حيث سيطر آل خليفة على البحرين .

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر توالى على الحكم في الكويت آل الصباح - حيث حكمها الشيخ " مبارك بن الصباح" خلال الفترة من عام ١٨٩٦ الى ١٩١٥ وقد قام خلال فترة حكمه بتوقيع معاهدة حماية مع بريطانيا - ثم الشيخ مبارك الصباح ، الذي حكم الكويت خلال الفترة من عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٥٠ ، ثم الشيخ عبد الله سالم الصباح خلال الفترة من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٥ حيث تزايد في عهده الاهتمام بالنفط ومهدت بريطانيا لاستقلال الكويت رغم مطامع العراق وإيران معا وفي الثلاثينات من القرن العشرين ويتولى "رشيد على الكيلان" ذى التوجهات القومية رئاسة الوزراء في العراق ومع تزايد إنتاج الكويت من النفط ظهرت حركة المطالبة بضم الكويت تحت زعم الواجب القومي العراقي في تطوير الكويت .

وفي عام ١٩٣٨ ظهرت الحاجة العراقية الملحة الى إيجاد منفذ لها على الخليج^(٢١) وتساءل وزير خارجية العراق عن مدى استعداد بريطانيا - حامية الكويت آنذاك - للسماح للعراق بمد خط حديدي عبر مقاطعات الكويت حتى ساحل الخليج وإقامة ميناء هناك ، مؤكدا أن العراق يأمل في التوصل الى معاهدة بشأن ذلك مع الكويت في حالة عدم إثارة الحكومة البريطانية لأية مشكلات سياسية وكانت بريطانيا تتوجس خيفة من هذا المشروع لأنه رغم ما سوفره للكويت من أهمية استراتيجية وازدهار تجارى ، وتوسيع في شركات النفط فالها قدرت ما يمكن أن يرتب عليه من خطورة امتداد النفوذ العراقي إليها ، وهكذا حالت بريطانيا دون تلك المحاولة لضم العراق للكويت .

ومما لوى لفكرة الضم هذه ، شكوى العراق^(٢٢) واحتجاجاته المتواصلة من قرب السلاح من الكويت على أيدي المتطرفين في داخله ، بل إن قرب السلاح وصل الى إيران ويستغل ضده مما أدى الى موجة من الاستياء في العراق كله ضدها ، كما أن وزير الخارجية العراقي شكك في نوايا شيخ الكويت وأنه لا يحترم التزاماته الطبيعية كحماكم أمارة مجاورة للعراق ، ولكنه اذاء موقف بريطانيا الملح أن فكرة ضم الكويت ليست ضمن سياسة العراق الا أن استعمرار عمليات التهريب تلك يمكن أن تقود الى تلك السياسة .

وفي نفس الوقت تكونت في البصرة رابطة أطلق عليها عرب الخليج مارست نشاطها في الفترة من ١٩٣٦ الى ١٩٣٩ ناديت بضم الكويت للعراق ومساعدة إمارات الخليج الأخرى ومعاونتها في التطور - وقد وصل الأمر بعد ذلك الى أن تقدم وزير خارجية العراق الى الحكومة البريطانية مطالبا بضم الكويت ولكن الطلب قوبل منها بالرفض بشدة^(٢٣) وهكذا كان العراق يحاول ضم الكويت ولكنه لم ينجح لعدم استناده الى قاعدة شعبية عريضة ، إضافة الى أنه قصر استغلال

^(٢١) د/ يواهم زكي مرفص ، الحق التاريخي وأزمة الخليج العربي - مارس ١٩٩١ ، ص ٨ .

^(٢٢) يلاحظ أن التاريخ يهدد نفسه في السبعينات، حيث أقيم العراق، الكويت بسلسلة بتروله والإضرار بمصالحه الاقتصادية .

^(٢٣) جمال زكريا لاسم - الخليج العربي ، ١٩٤٥ - ١٩٧١ ص ١٤ - ١٥ ، ص ١٥٧ - ١٨٢ .

دعائه على الدعاية المضادة للوجود البريطاني في الكويت والخليج العربي - وبقدر ما كُتب على العراق بالفشل في دعواه - كُتب للكويت كيان اقليمي خاصة بعد اكتشاف النفط واستغلاله ، مما ساعد علي تطورها اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا مما أضحت معه دولة ذات بريق في أعين الطامعين من جيرانها .

● العلاقات العراقية - الكويتية خلال الخمسينيات - الستينيات :

أحد العراق مرة أخرى في أوائل الخمسينيات ، واثر تصدير النفط من الكويت وتدفق الاموال عليه يدعو للتصاور معها لتنفيذ مشروعات اقتصادية وعمرانية تحت دعوى أن ذلك واجب قومي على العراق مما اثار شكوك شيوخ الكويت في نواياه ، وقد أخفى العراق تلك النوايا بجرید من اظهار الود بين الشيخ " عبد الله السالم " و الأمير " عبد الله " الوصي على العرش بالعراق من خلال الزيارات المتعددة - الى أن ظهرت المساعي من جديد في شكل محاولة ضم الكويت لخليف ببلاد عام ١٩٥٥ على يد " نوري السعيد " الذي كان مدفوعا بعاملين - أولهما - أن شيوخ الكويت لا يرتبطون بصلة الى الأسرة الهاشمية مما جعل فكرة الاتحاد أكثر قبولاً في المنطقة العربية - وثانيهما - هو بريق الثروة الكويتية حيث دارت مناقشات حول هذا الموضوع بين " نوري السعيد " والحكومة البريطانية مما جعل العراق يؤكد ضرورة استقلال الكويت كمبادرة جديدة ليضمها بعد ذلك اليه - وقد انعكس ذلك بفائدة على الكويت .

هذا وقد قاومت الكويت محاولات ضمها الى حلف بغداد ، كما رفضت الانصياع الى محاولات الهاشميين في كل من العراق والاردن لضمها الى الاتحاد الهاشمي والذي تبني فكرته " نوري السعيد " ايضا ، حيث كان يهدف الى ادماج كسل من الكويت والاردن والعراق في اتحاد واحد ، الا أن ثورة تموز في العراق أطاحت به وأهت الفكرة .

وقد كانت بريطانيا وحتى قيام ثورة تموز ١٩٥٨ تتعامل مع الكويت ككيان منفصل حيث كانت المعتمدية البريطانية في الكويت تشرف على المصالح العراقية هناك والتي لم يكن للعراق ثقيل قفصلي بها ، الا أنه بقضاء " عبد الكريم قاسم " على الحكم الهاشمي في العراق قام بفتح أول قفصلية عراقية في الكويت وأخذ يدعم الاتجاه القومي بما حتى عقدت بريطانيا معاهدة في ١٩ يوليو ١٩٦١ مع حكومة الكويت والتي اعترفت فيها باستقلالها حيث تضمن اعلان الاستقلال الرسمي لقسامين رئيسيين . أولهما يتضمن تصريح بالغاء معاهدة ١٨٩٩ التي كانت تربط الكويت ببريطانيا والتي جعلت منها محمية بريطانية - وثانيهما - النص على أن هذا الإلغاء لا يمنع من مساعدة أي طرف للأخر اذا طلب اليه ذلك^(٢٤) .

وقد تغير اسم حاكم الدولة الى " أمير " وسمح للكويت في الشهر التالي بالتقدم لعصوية الجامعة العربية والأمم المتحدة ، كما أكدت المعاهدة أيضا أنه كان من الضروري التوصل الى اتفاق جديد بين الكويت وبريطانيا حيث أن اتفاق ١٨٩٩ أصبح غير ذي موضوع بعد أن تطورت العلاقات بين البلدين تطورا أدى الى قيام الكويت وحدها بتحمل اعباء شؤونها الداخلية والخارجية ، وقد رحب " عبد الكريم قاسم " بمعاهدة استقلال الكويت في برقية هنية للشيخ سالم الصباح " بمناسبة التخلص من تلك المعاهدة حيث تضمنت البرقية الاتي :-

● أن العراق يرحب بالغاء معاهدة ١٨٩٩ باعتبارها معاهدة غير شرعية ، أو ألما عقدت دون علم الدولة العثمانية التي كانت الكويت تابعة لها .

^(٢٤) ملاح العقاد - القبايات السياسية في الخليج ١٩٦٤ من ٢٥٠

● أن الذي عقد هذه الاتفاقية هو " الشيخ مبارك بن الصباح " قائمقام الكويت التابع لولاية البصرة، " وفي هذا إشارة الى تسمية قائمقامية الكويت للواء البصرة " .

● فنته لشيخ الكويت دون أن تشير الى استقلاله .

كما تضمنت البرقية تحذيراً من العراق لشيخ الكويت من أن يتقبل اميرالية جديدة^(٢٥) وفي يوم الأحد ٢٥ يونيو ١٩٦١ وفي مؤتمر صحفي عقده " عبد الكريم قاسم " في مقر وزارة الدفاع العراقية تفجرت الازمة بمطالبة صراحة بضم الكويت للعراق طبقاً لحقه التاريخي لئلا يعتبرها مقاطعة تابعة للبصرة ، بل انما تشكل جزءاً متكاملًا من العواق ، وطلب من أمير الكويت أن يتعاون في إعادة الامور الى مجراها الطبيعي ، بل وأعلن أن الجمهورية العراقية لن تنازل عن أية قطعة من أرض الكويت ، مؤكداً انه عندما يصرح بذلك فانه له القدرة التامة على تنفيذ ما يقوله ، وكان نص ما قاله أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق^(٢٥)، وأن الجمهورية العراقية لا تعترف بانفالية عام ١٨٩٩ لانها وثيقة مزورة ولا يحق لأي فرد من الكويت أو خارج الكويت التحكم في الشعب الكويتي و هو من الشعب العراقي ، وقد قررت الحكومة العراقية حماية الشعب العراقي في الكويت والمطالبة بالأراضي التابعة لولاية البصرة بكل حدودها وعدم التنازل عن شبر واحد من أراضيها " .

كما أعلن " قاسم " ضم جيش الكويت الى حامية البصرة وأنه سوف يصدر مرسوماً جمهورياً بتعيين شيخ الكويت قائمقاماً لقضاء الكويت ليكون تابعا للواء البصرة ، وأنه يتندر هذا الشيخ إن تمت بحق شعب الكويت الذي هو حقيق الشعب العراقي نفسه ، وان أسماء الصرغ فيسلفي العقاب الصارم وبحسب في عداد المتمردين .

وفي ٢٦ يونيو من نفس العام أصدرت الحكومة العراقية مذكرة وزعتها على سفراء الدول العربية والأجنبية جاء فيها " أن الكويت جزء من العراق ، وانما كانت تبغ البصرة منذ زمن طويل خاصة أثناء الحكم العثماني وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى ، وأن الاستعمار البريطاني في سبيل غايات عسكرية واقتصادية يحاول بشق الطرق الخلف في بلاد العرب منذ القرن الرابع عشر وذلك بالسيطرة على أجزاء من السواحل الغربية عن طريق الهند بالعمل على تركيز أقدامه فيها ، ولاسيما الخليج العربي ، وكانت الكويت جزءاً من تلك السواحل ، لذلك عملت الحكومة البريطانية على مد سيطرتها على الكويت تدريجياً وفصلها عن العراق^(٢٦) .

وهكذا أسس " عبد الكريم قاسم " ادعاءاته على صلات الكويت التاريخية بالدولة العثمانية وحق العراق في ضمها باعتبارها وريث الدولة العثمانية ، وقد سارعت الكويت بالرد بالرفض على تلك المزاعم وتفنيدها وارتكزت في ذلك على الآتي :-

● أن الكويت كانت خلال سيادة الدولة العثمانية تتمتع باستقلال ذاتي، وكانت لها شخصيتها المتميزة حتى عن العواق نفسه ، وتعاملت مع بريطانيا كإمارة ووقفت الى جانبها ضد الدولة العثمانية ذاتها أثناء الحرب العالمية الأولى ، ولذلك وعدت بريطانيا بالاستقلال تحت حمايتها .

^(٢٥) جمال ذكريا لاسم - الخليج العربي ١٩٤٥-١٩٧١ ص ٥٨ .

^(٢٦) نفس المصدر السابق .

- أن معاهدتي سبتمبر ١٩٢٢ ، ولوزان ١٩٢٣ عندما أعلنت استقلال العراق عن الدولة العثمانية لم تشر الى تبعية الكويت له ، وعلى الرغم من عدم تحديد الحدود بين العراق والكويت الا انه عند استقلال العراق والضمائه الى عصبة الأمم عام ١٩٣٢ كانت هناك محاولات لتحديد الحدود بينهما ^(٢٧) .
 - أن العراق لم يكن ولاية واحدة وأنه خضع للانتداب البريطاني طبقا للمادة ٢٢ من اتفاقية عصبة الأمم خلافا للكويت التي ظلت تحت الحماية البريطانية .
- وتساعد لجنة التهديد العراقية طلب الكويت من الدول العربية والجامعة العربية أن تتدخل ، وقد اجتمع مجلس الجامعة العربية في جلسة طارئة بناء على طلب من المملكة العربية السعودية لبحث طلب الكويت بالانضمام للجامعة العربية ، ومناقشة التهديد العراقي لاستقلالها ، وأخفق المجلس في اتخاذ قرار واكتفى بتكليف أمين عام الجامعة بالاتصال بالحكومات العراقية ، والكويتية ، والسعودية للعمل على تسوية الصراع .
- وفي ٢٠ يوليو ١٩٦١ أصدر المجلس قرارا دعا فيه الكويت الى أن تلتزم بسحب القوات البريطانية من أراضيها في أقرب وقت ، كما تلتزم العراق بعدم استخدام القوة لضم الكويت ، كما أعلن عن تأييده لكل رغبة بتدبيرها الكويت للوحدة أو الاتحاد مع أى من الدول في الجامعة العربية طبقا للميثاق مع قبول عضويتها بالجامعة ومساعدتها على الانضمام للأمم المتحدة .
- كما أوصى المجلس بأن تلتزم الدول العربية بتقديم المساعدات الفعالة لصيانة استقلال الكويت بناء على طلبها وعهد القرار الى الأمين العام باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه ^(٢٨) .
- وعلى ضوء ذلك فقد رأى أن المساعدة الفعالة لصيانة استقلال الكويت يمكن أن تتم من خلال " قسوات أمن عربية " ، حيث قام الأمين العام بالأشراف على تكوين قوة طوارئ دولية عربية قوامها أربعة آلاف جندي ^(٢٩) ، قدمت كل من مصر والمملكة العربية السعودية والأردن ألفا منها ، وقدمت كل من السودان وتونس خمسمائة بقيادة قائد سعودي - هذا بالإضافة الى قيام الأمين العام بإبرام اتفاق مع حكومة الكويت حدد فيه الاطار الذي عملت فيه تلك القوات مع اعتراف حكومة الكويت بحق القوة التي تشكلت في رفع علم الجامعة العربية داخل أراضيها ، كما أنشئ صندوق لتحويل تلك القوة ونفقات نقلها وإقامتها ، ساهمت فيه الكويت بالقسط الأكبر .
- وقد نفذت الكويت قرار الجامعة العربية وطلب أمير الكويت انسحاب بريطانيا وفعلا استجابت بريطانيا لذلك رسحت قواها بعد أن وصلت القوات العربية بما أكد استقلال الكويت ، وقد استمرت الكويت بعيدة عن عضوية الأمم المتحدة حتى عام ١٩٦٣ بعد أن تمت الاطاحة " بعبد الكريم قاسم " في ثورة فبراير ١٩٦٣ وصدور بيانات مطمئنة من العراق للكويت .

^(٢٧) صلاح العقاد ، القوادت السياسية في الخليج ١٩٧٤ ص ٢٥٠ .

^(٢٨) محالد السرجان - جذور الأزمة بين العراق والكويت - مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٠٢ ص ١٥

^(٢٩) د/ يواكيم زرق مرفص - الحق التاريخي وأزمة الخليج العربي - مارس ١٩٩١ - ص ١٠٣

وهكذا بدأت حدة الأزمة تخف بعد مقتل " عبد الكريم قاسم " ، كما أخذت مقومات شخصية الدولة الكويتية في الاستكمال بداية باشتراكها في جامعة الدول العربية ، الى جانب تقديمها المساعدات المادية لكثير من الدول العربية ورغم أن الأزمة بين البلدين بدأت تهدأ إلا أن المشكلة لم تُحسم بشكل نهائي لتواجر سوء النية لدى النظام العراقي ، الذي حاول أن يصلح من العلاقات بين البلدين وُوقِعَ بينهما في ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ بيان مشترك حول الحدود الكويتية العراقية والذي نص على الآتي :-

- تبدأ الحدود من مياء أم قصر في الشرق وحتى واحة العوجة في الغرب وتمتد مسافة ٢٠٠ كم
- يتقاسم البلدان مساحة صغيرة من "بحور عبد الله" .
- تمتلك الكويت ميناء أم القصر على الخليج العربي الذي يواحه ميناء أم القصر العراقي .
- تمتلك الكويت جزيرتي وارية وبويان .
- تمتلك الكويت حقل الروضتين .

ومع ذلك فإن المعاهدة التي وُقعت بين الدولتين لم تصع حلاً نهائياً لمشكلة الحدود ، إلا أنها أكسدت اعتراف العراق باستقلال دولة الكويت مع تأكيد التزامها بالحدود التي سبق الاتفاق عليها في المذكرات المتبادلة بين وزير خارجية العراق وشيخ الكويت في ٢١ يوليو ، ١٠ أغسطس ١٩٣٢ بمناسبة استقلال العراق والضمائم الى عصبة الأمم .

وفي نوفمبر ١٩٦٣ اتفق على التعارن الشامل بين الدولتين ثقافياً واقتصادياً بما في ذلك إلغاء الرسوم الجمركية بينهما إضافة الى قيام العراق بتزويد الكويت باحتياجاتها من مياه شط العرب بما قدره مائه وعشرون مليون جالون مياه يوميا - وقد قدمت الكويت ثلاثين مليوناً من الدينارات الكويتية منحة ، وإن كانت في صورة قروض بدون أرباح تُمنسا لتلك الاتفاقية .

وفي مارس ١٩٦٧ تصاعدت حدة التوتر مرة أخرى بين البلدين على إثر إبلاغ العراق للكويت بعدم وجود ضرورة لتخطيط الحدود ، الأمر الذي دفع الكويت الى اتخاذ إجراءات حاسمة لتقييد حرية التنقل المواطنين ، ومنع الاستثمار ، وإيقاف المساعدات للعراق - وفي المقابل قامت القوات العراقية باحتلال المنطقة بين العبدلي وصفوان والسق يقع فيها حقل الرميلة الغني بالنفط وذلك في أبريل ١٩٦٧ وأعقب ذلك إعلان من الرئيس العراقي باستعداده للتفاوض مع الكويت .

وبالتالي فقد استمرت نفس حملات " قاسم" السابقة تحت نفس الدعاوى والإدعاءات بشأن العراق للكويت والكويت للعراق . وفي مجال تهدئة الموقف واستمراراً للابتزاز العراقي في إطار تلك الدعوة ، انتهى الأمر الى إعطاء العراق قرضا في أكتوبر ١٩٦٧ لتمويل مشروع كهرباء سد سامراء ، وصناعة الورق بالبصرة بمبلغ ٢٥ مليون دينار كويتي حيث هدأت الأمور مرحليا ، صدر بيان مشترك عن المفاوضات التي أجرتها لجنة تخطيط الحدود وأعلن عن العزم على إجراء مسح شامل للحدود تجتمع بعده اللجنة في بغداد في مارس ١٩٦٨ ، ثم هدأت الأزمة تماما في ظل قيام ثورة العراق بقيادة البكر وصدام .

● العلاقات العراقية - الكويتية منذ السبعينيات وحتى التسعينيات :

في ٣٠ مارس ١٩٧٣ تفجرت أزمة الحدود من جديد وتصاعدت مع اجتياز قوات عراقية الحدود الكويتية-العراقية وتوغلها لمسافة ٣ كيلومترات شرق مركز العبدلي بعد أن قصفت بالمدفعية مواقع كويتية عند " أم القصر " بينما هاجمت وحدة عراقية مركز الشرطة عند " الصامنة " القريبة من مركز العبدلي - وذلك تحت حجة أن العراق يصعب عليه استخدام ميناء أم القصر العراقي الا من خلال المرور بأرض الكويت عند منطقة " الصامنة " والتي قام مركز الشرطة الكويتي عند الصامنة بالتدخل لمنع ذلك .

وقد أعقب ذلك إعلان حالة الطوارئ في الكويت وأغلقت الحدود بين البلدين . ثم كانت المطالبة الكويتية بانسحاب القوات العراقية الى ما وراء خط الحدود الذي كانت قد رابطت عنده قوات الجامعة العربية عام ١٩٦١ ، إضافة الى تكرار مطالبتها بترسيم الحدود بشكل نهائي وفقا لاتفاق ١٩٦٣ ، وكان الرفض العراقي والذي اقترح انسحاب قوات الدولتين لمسافة عشرة كيلومترات من الحدود موضع النزاع .

ومع الوساطة العربية من خلال أمين عام الجامعة العربية القرحت عدة حلول لإنهاء الأزمة وانسحاب القوات العراقية مع البدء في مناقشة مسائل الحدود المتعلقة بمشاركة الأمين العام للجامعة العربية ، إلا أن العراق لم يستجيب للمطالبة بسحب قواته - كما أن محادثات تحديد الحدود لم تحرز تقدما ، واستمرت مشكلة تخطيط الحدود بينهما قائمة . هذا وقد جرت عدة محاولات من أجل تسوية نزاع الحدود بين البلدين بعد انسحاب القوات العراقية ، بدأت في مايو ١٩٧٥ واستمرت دون حسم حتى الشغل " صدام حسين " في عملية الفراهة بالسلطة عام ١٩٧٨ .

ومع قيام الثورة الإسلامية في إيران وقيام " صدام حسين " بالهجوم عليها وخوضه للحرب معها توأرى موضوع الحدود مع الكويت الى أن أهدى حربه مع إيران ، فاستدار ليحتل الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ . ومن هنا ، وبعد هذا العرض التاريخي ، يمكن القول ، أن بعض الدول توظف التاريخ بشكل خاطئ يرفضه العقل والمنطق ، عندما تنادى بحقها التاريخي في دول أخرى حيث افعل العراق أسبابا واهية وغير سليمة كمبرر لغزوه لدولة الكويت واستيلائه عليها ، وكان الواقع الذي لا يحتاج الى دليل أو برهان هو أن السبب الرئيسي وراء اجتياح العراق للكويت إنما هو تحقيق لطموحات شخصية ولزعة الى الزعامة .

والعراق نفسه - صاحب الادعاء بالحق التاريخي - كان تحت السيطرة الصفوية في فارس قبل أن تسيطر عليه الدولة العثمانية ، وانتقل من سيطرتها الى الأخرى ، بل ظلت المنطقة " الوسطى والجنوبية " منه تحت سيطرة الفرس حتى العهد العثماني الأول ، مما عرضه لعدة غارات إيرانية بهدف استرداده ، وذلك خلال القرنين السابع والثامن عشر اعتمادا على ذلك الحق التاريخي ، وفشلت محاولتها ليعزل العراق تحت السيادة العثمانية الكاملة .

هذا ومن الثابت تاريخيا إنه عندما غزا العثمانيون العراق لم تكن ثمّة دولة قائمة بذاتها تسمى الدولة العراقية ، وطوال حكمهم لم يكن هناك ما يسمى بالعراق ، وإنما كانت مجرد ألوية يحمل كل منها اسما مستقلا ، ولم تحمل اسم العراق إلا بعد وحدته في عهد " فيصل بن الشريف حسين " ، ذلك بينما كانت هناك إمارة واحدة تعرف باسم الكويت .

أما عن علاقة الكويت بوالي البصرة فلم تظهر على أنها هيئة علاقة تبعية أو سيادة ، وإنما كانت مجرد قنوات اتصال بينها وبين الإدارة العثمانية هناك ، كما كانت حلال الإمارات الخليجية الأخرى آنذاك ، بل

لقد كان "صباح بن جابر" شيخ الكويت عام ١٧٥٢ أكبر سند للبصرة، هو وآل خليفة من البحرين ضد غارات الفرس والقرامنة عليها .

أولاً : الاستراتيجية العراقية لغزو الكويت :-

إن محاولة النفاذ الى الاستراتيجية العراقية أمر يكتنفه الكثير من المصاعب ، لعدة اعتبارات ، أولاً - الشك في السهولة يوجد تخطيط إستراتيجي قومي أو شامل لتلك الدولة في ظل حكم اليمث بقيادة صدام حسين ، والذي تتركز في يده كل السلطات ، وفي ظل نظام حكم يعتمد على نفشى الرعب ، حيث اصبح الخوف هو سند استمرارية النظام الحاكم وقوته الفعالة للحفاظ على كيانه السياسى ، ولا سيما أن أى حوار سياسى أو أى مناقشة للسياسات أو استراتيجيات الدولة أصبحت أمراً خطيراً قد يوصل أطرافه الى سجل المفضلة .

وثانياً - ما شهدته السنوات الأخيرة - تحت مظلة الرعب والإرهاب للنظام العراقى - من فيضان الكتابات والتحليلات ، التى تركزت في تمجيد حكم صدام حسين وسياساته بالفلة النجاح والتى حققت انتصارات على كافة الأصعدة الخارجية والداخلية ، إضافة إلى أن معظمها كان من إعداد مؤسسات النظام الحاكم ، وبالتالي ازدادت صعوبة البحث والدراسة والصق في الاستراتيجية العراقية في ظل ندرة الكتابات الجادة والحقيقية عنها .

وثالثها - أن التعيط الواضح وقرارات التصعيد والمواجهة السياسية والعسكرية التى انتهت بالعراق إلى الصورة التى وصل إليها الآن من عزلة إقليمية وعالية تامة ، واستسلام كامل المقررات شرعية أجمعت عليها كل دول العالم شرقاً وغرباً - يؤكد - أن حكم الفرد هو السائد وان الاستراتيجيات " إن وجدت تكون قد بنيت على حسابات خاطئة وغير دقيقة أساسها دعم قرار الحاكم المطلق من خلال نفاق لردى أو جماعى في ظل ذلك الإرهاب والرعب الذى فرضه النظام العراقى .

وعلى ضوء تلك الحقائق سنحاول استقراء الاستراتيجية العراقية لغزو الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، بدءاً بالمراميل الرئيسية التى بنيت عليها تلك الاستراتيجية ، ثم عرضاً شاملاً للتخطيط الإستراتيجى العسكرى لغزو الكويت والذى اصطلح على تسميته " بأزمة الخليج الثانية " والتى ربما لا يكون هناك تجاوز للحقيقة في القول بأنها اخطر تحدى واجهه النظام العربى منذ نشأته رسمياً عام ١٩٤٥ - باعتبار - ان تلك الحقبة قد تفجرت - ولأول مرة - من داخل ذلك النظام العربى مهما كان دور الأطراف الخارجية فيها .

• العوامل التى تأثر بها التخطيط الإستراتيجى العراقى لغزو الكويت :-

هناك العديد من العوامل التى تأثر بها التخطيط الاستراتيجى للعراق ، وسنركز في دراستنا على أهمها ، وهى تلك التى تنحصر بالظروف الدولية السائدة أو الظروف الإقليمية والى العكاساتها على ذلك التخطيط ، الى جانب البيئة الداخلية في العراق ، وانتهاء بالطموحات الشخصية للرئيس العراقى "صدام حسين" والتى تعتبر أهم تلك الاعتبارات على الإطلاق ، حيث إن الدراسة المتعمقة والمتأنية والتى أجمعت عليها معظم آراء الباحثين والمفكرين ، انه كان لتلك الطموحات الشخصية ابرز الأثر على التخطيط الاستراتيجى الذى قام به العراق غازياً لدولة الكويت .

• الظروف الدولية السائدة قبل الغزو العراقى للكويت :-

سيطرت أحداث غزو العراق للكويت ، في ٢ أغسطس ١٩٩٠ م وتداعياتها على مسرح الأحداث العالمية ، في توقيت خاص ومنتزح مرت به العلاقات الدولية بفترة حرجة ومرحلة انتقالية بين نسق دولى قديم في مسيله الى التغيير

والإنهاء ، ليفسح المجال لسبق جديد له سمات خاصة تختلف عن النسق القديم ، والذي ظل سائدا منذ انصهائه الحرب العالمية الثانية ، حيث برزت أوضاع دولية تختلف عن سابقتها وتمثل مرحلة جديدة تهيئ لاستقرار العلاقات الدولية على أسس جديدة ، وقد كان من أهم ملامح تلك التطورات والتحويلات الآتية :-

- انتهاء مرحلة الكفاح من أجل تصفية الاستعمار ، وتراجع شعارات النضال من أجل التحرر الوطني بعد أن تحقق استقلال أغلب المستعمرات والأراضي الخاضعة للسيطرة الأجنبية وظهرت بدلا منها شعارات التحرر الاقتصادي وتحقيق الهوية الاجتماعية والثقافية والقومية للدول التي استقلت بعد الحرب العالمية الثانية .
- سقوط أنظمة الحكم في أغلب دول أوروبا الشرقية وبدء التحولات السياسية والاقتصادية فيها بشكل يزيل الحواجز والسدود الأيديولوجية بينهما وبين باقي دول المسكر الغربي وبشكل خاص دول أوروبا ، بما يسمح في المستقبل بدخولها ضمن آليات التكامل الأوروبي الذي يتقدم بسرعة .
- اقتراب موعد إعلان ظهور دول الجماعة الأوربية الموحدة ، والتي بدأت ملامحها في التبلور مع تصديق البرلمانات الأوربية المتتالي على معاهدة " ماستريخت " مع نهاية عام ١٩٩٢ وما يعنيه ذلك من ظهور قوة أوربية جديدة وسوق موحدة تقف منافسة للولايات المتحدة واليابان .
- الوفاق الدولي الذي كان قد اتخذ العديد من الخطوات الإيجابية مع بدء الغزو ، خاصة بين الاتحاد السوفيتي " في ذلك الوقت " والولايات المتحدة ، وما يعنيه من انتهاء الحرب الباردة ، وبدء مرحلة من التنسيق والتعاون بدلا من المواجهة ، انعكست تماما على ردود فعل العملاقين اثر عملية الغزو العراقي للكويت .
- تفكك الاتحاد السوفيتي ، واضمحلال قوته وتراجع موقعه على خريطة توزيع القوة العالمي ، بحيث لم يعد قادرا على ممارسة دوره كقوة اقليمية قطبية ، في اطار النسق العالمي ، الأمر الذي هيا للولايات المتحدة الانفراد بدور القوة القطبية الوحيدة خلال هذه الفترة الانتقالية من مراحل تطور النسق العالمي .

ونظرا لأن تلك التحولات الدولية كانت ومازالت بالرغم من كل ما حققته ، تمر في مرحلة التبلور وتحديد المعالم والآليات ، ولم تستقر بعد على شكل محدد واضح ، فقد فاجأت أزمة الخليج الثانية العالم في وقت لم تتضح فيه بعد معالم إعادة توزيع القوة وتقسيم مناطق النفوذ الخاصة للقوى الفاعلة على الساحة الدولية بالرغم مما ساد علاقاتها من وفساق بشكل عام ، وقد أدى ذلك الى ظهور اتجاهين متوازيين قد انعكس تأثيرهما معا على مواقف الدول المختلفة من الأزمة .. أحدهما - وضع في اعتباره ظروف ذلك المناخ الدولي الجديد - وثانيهما - حرص على تأكيد مصالح كل طرف من الأطراف الدولية المعنية في ظل أوضاع دولية لازالت تحت التشكيل ومنافسة مخفية لم تكن ظاهرة على السطح ولكنها كانت كامنة في خلفية اللذين رسموا سياسات كل طرف .

وسواء كان التوقيت الذي اختاره الرئيس صدام حسين لغزو الكويت وتفجير الأزمة قد تم في اطار استراتيجة مخططة من جانبه او انه قد دفع الى ذلك التوقيت دفعا واستدراج الى القيام بالغزو في ذلك الوقت بالذات ، فسلواضح أن الأزمة قد جاءت في وقت قد شارفت فيه الحرب الباردة على الانتهاء بل وبدء ترتيب البيت الأوربي الكبير واتفقت فيه الجماعة الدولية على استغلال المناخ الدولي الجديد لتسوية المنازعات بالوسائل الدبلوماسية "ناميبيا-الفالستان-كمبوديا-نيكاراجوا... الخ" .

ولم يبق من بؤر التوتر الإقليمي ما يهدد الأمن الدولي سوى منطقة الشرق الأوسط التي بدت وكأنها بمعزل عن التطورات العالمية وعن اتجاهات الوفاق، والبولو السلمية ولابد استخدام القوة وسباق التسليح رغم خصوصية تلك المنطقة

وما تتمتع به من خلفية حضارية وثقافية ودينية وإضافة الى أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية باعتبارها تمثل أهم احتياطي للبتروال في العالم ومن ناحية أخرى رأت الجماعة الدولية والعالم العربي والولايات المتحدة بشكل خاص انه لايسد من تطويع هذا الجزء من العالم "الشرق الأوسط" لقواعد ما سمي بالنظام العالمي الجديد حتى لا يكون الشرق الأوسط حلقة ضعيفة او مصدر إزعاج له .

ومن هنا ، فعندما تفجرت أزمة الخليج الثانية كانت أول مناسبة تختير فيها الأنماط الأمريكية لادارة العلاقات الدولية الجديدة والتي هيأت المناخ المناسب لقيام الولايات المتحدة بتعبئة الرأي العام العالمي لاتخاذ موقف حاسم من الأزمة والتي ارتبطت بالعديد من العوامل التي قد تساعد على تفسير بعض مظاهر الاتفاق والاختلاف في الموقف - لعل أولها - هي رغبة الولايات المتحدة في تأكيد زعامتها المطلقة في أول اختبار لها أمام مشكلة قم العالم بصفة عامة والسدول الغربية بصفة خاصة ، وثانيها- الرغبة في ترتيب الأوضاع في منطقة من مناطق التوتر التي لازالت تشكل تهديدا للسلام بالرغم من روح الوفاق التي بدأت تسود العالم ، بعد بدء ترتيب الأوضاع في أوروبا الجديدة بعد سقوط نظم دول شرق أوروبا ، وثالثها- ما تشكله منطقة الخليج من خصوصية سبق التنويه عنها ثم الارتباط بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية ، والتي كان واضحا أن تسوية الأزمة الأولى سيساعد على تسوية الثانية خاصة عند الأخذ في الاعتبار أن القوة العسكرية العراقية المتنامية تشكل في نظر الولايات المتحدة عائقا أمام تسوية سلمية للقضية الفلسطينية بما تمثله من دعم لمواقف العناصر المتشددة وان تحجيم تلك القوة قد لايركز امام هذه العناصر سوى قبول التسوية السلمية ، بالإضافة الى رغبة الولايات المتحدة في تحقيق وجود عسكري فعلي لها بمنطقة الخليج ، بالشكل الذي يمكنها من أن تحكم قبضتها على احتياطات البترول الهائلة في منطقة الخليج ، لكي تستخدمها كورقة ضغط في مواجهة القوى الأخرى التي تتطلع لمزاحمتها على زعامة النسق العالمي الجديد ، بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة ، ورابعها- رغبة الاتحاد السوفيتي "السابق" في تأكيد صدق نواياه بالنسبة لسياسة الوفاق الجديدة وابتعاده عن انتهاج سياسات ومواقف مناهضة للولايات المتحدة وسياساتها ، وخامسها- حرص أوروبا على القيام بدور متميز وعدم ترك الساحة للولايات المتحدة ، ولأن لأوروبا مصالح وارتباطات بالمنطقة قد تفوق مصالح وارتباطات الولايات المتحدة ، ولذلك سارعت أوروبا وعلى رأسها فرنسا بالمشاركة في الإجراءات التي اتخذت ضد العراق وان كانت قد احتفظت دائما لنفسها بمسافة تفصل بينها وبين الاتفاق الكامل على ما تراه الولايات المتحدة وذلك خلافا لبريطانيا التي اتخذت موقفا مؤيدا للولايات المتحدة تماما .

● الظروف الإقليمية السائدة قبل الغزو العراقي للكويت :-

عند تحليل أي أزمة بقصر فريق من المحللين عادة رؤيته لهذه الأزمة على الموقف الذي يجلله ، بينما يتجاوز فريق لثلك هذا الموقف المحدد الى عوامل النبوية التي أفرزت هذه الأزمة داخل نظام ما ، وتطبيقا للنظرة الأولى يمكن ان تكون أزمة الخليج مترتبة على عسر اقتصادي عراقي لم يكن استمرار احتمالا ممكنا ، او حرج سياسي بالغ للقيادة العراقية في مواجهة شعبيها مع تقدم خطى المصالحة مع إيران على نحو لايد ان يتضمن تنازلات اساسية تجعل إعادة التفكير في عقلانية الحرب وجدواها أمرا حتميا ، وكلتا المسألتين سواء العسر الاقتصادي أو الحرج السياسي ، يمكن مواجهتهما بفزور الكويت في إطار حسابات معينة من وجهة نظر القيادة العراقية ، ولذلك التسم سلوك القيادة العراقية، بالذات في الفترة من ١٧ يوليو وحتى اول اغسطس ١٩٩٠ بالتصعيد الذي أفضى في النهاية الى الغزو .

ومن ناحية أخرى يرى البعض أن السلوك الكويتي تجاه العراق قبل الأزمة وأثناءها قد اتسم بتشدد يعتبر هو المستول عن سلوك التصعيد المنسوب للقيادة العراقية ، كما يضيف أعضاء هذا الفريق ، من أن الكويت قد تلقت التشجيع في هذا

ولو على نحو غير مباشر من قوة عظمى كالولايات المتحدة يهبطها استدرج العراق الى تهدد الكويت حتى يمكن هبط - أى الولايات المتحدة - أن تؤسس لها وجودا عسكريا ذا ثقل في منطقة شديدة الحساسية ،لمصالحها في منطقة الخليج ، خاصة بعد أن تناقصت أعباؤها العسكرية العالمية من جراء التحولات الراهنة في النسق الدولى .

وإى الواقع ان ما يعيب هذا التحليل على الرغم من أن جزءا منه ربما يكون صحيحا ، أنه تجاهل الأوضاع الكامنة في بنية النسق العربى ذاته ، والتي ربما تكون قد شكلت الأساس الحقيقى للأزمة ، بمعنى ان تلك الأزمة لم تكن لتحدث لولا وجود تلك الأوضاع والتي يمكن تسميتها بالمصادر البنيوية أو النسقية للأزمة ، وبصفة خاصة افتقاد النسق العربى لآليات فعالة لحل وتسوية الصراعات بين وحداته ، والتي سنركز في دراستنا عليها ، رغم أن هناك العديد من المصادر البنيوية الأخرى التي يمكن تدارسها في هذا المجال .

لقد شهد النسق العربى على نحو مزم من منذ عام ١٩٤٥ ظاهرة الصراع بين أعضائه ، ويظهر التحليل العلمى لهذه الظاهرة ، أن شدتها لا تتجه الى الزيادة أو التناقص باستمرار عبر الزمن ، وإنما هى اتجاهات صاعدة وهابطة ، ومن الواضح أن تفسير هذا النموذج العام يرجع الى أن العداوات العربية - العربية في أية مرحلة من المراحل لم تكن تحل وإلغا يتم هذتها ، أو غلى أحسن الفروض تسويتها تحت تأثير عامل أو آخر بما يفيد أن محتوى الصراع ذاته يبقى كامنا كالبركان يستعد للانفجار في أية لحظة .

ولذلك فإنه بمجرد ضعف أو اختفاء تأثير العوامل التي أدت الى التهدة أو التسوية ، أو ظهور عوامل جديدة تدفع الى الصراع ، تبدأ الصراعات في التصاعد من جديد حتى تصل الى عامل تهدئة أو تسوية جديد أو أكثر وهكذا^(٣٠) ، ويعكس ما سبق غياب الآليات الفعالة لحل وتسوية الصراعات العربية - العربية ، ويلاحظ هنا أن دور الجامعة العربية في هذا الصدد دور محدود على الرغم من أنها تسبق غيرها من المنظمات الإقليمية " منظمة الوحدة الإفريقية " والعالمية " الأمم المتحدة " في سجل تسوية المنازعات العربية - العربية ، ويعنى ما سبق ، أن وحدات النسق العربى القوية الراضية في تحدى الوضع الراهن ، لا تجد رادعا كافيا لها في سوابق حل أو تسوية الصراعات بين وحداته ، أى أن افتقاد النسق لمثل هذه السوابق المنظمة ، يمثل في الواقع دعوة لتغيير الوضع الراهن لمن يريد ذلك ويقدر عليه .

وقد يعزز هذا ، ما أظهره التحليل العلمى لخبرة تسوية الصراعات العربية - العربية ، في ان إحدى الآليات شديدة الأهمية لهذا الصدد قد تمثلت في تغيير نظام الحكم لدى إحدى طرفى الصراع ، وعلى الرغم من أنه قد ثبتت أن هذا التغيير لا يفضى الا الى تهدئة مؤقتة للصراع ، فإن هناك ما يشير الى أن النظم العربية الحاكمة قد زادت من تدخلها في شئون بعضها البعض عبر الزمن ، ويعنى ذلك أن خبرة النسق العربى تقدم اغراء مبعدا للنظام العراقى ، بأن يحاول تسوية خلافه مع الكويت عن طريق أحداث تغيير في نظام الحكم ، وهو التغيير الذى اختارت القيادة العراقية فيما بعد أن تحدته عن طريق الغزو الشامل .

ولاشك ان غياب الدولة القائدة في النظام منذ نهاية الستينيات ، من ناحية أخرى كان يعنى أن تكرار سابقة ارسال قوات الى الكويت تحت مظلة الجامعة العربية بمناسبة التهديد العراقى لها في أوائل الستينيات ، قد أصبح أمرا بعيد المنال ، وهو الأمر الذى يتقلنا الى المصدر الأخير للأزمة من وجهة نظر النسق العربى^(٣١) .

^(٣٠) د/احمد يوسف احد-الصراعات العربية/العربية (١٩٤٥ - ١٩٨١) بيروت ، يناير ١٩٨٨ ص ١١٣ - ١١٩

^(٣١) نفس المصدر السابق .

• البيئة الداخلية في العراق :-

ان المتابعة المتأنية للبيئة الداخلية للنظام العراقي تبين لنا بوضوح حجم السلطات المطلقة التي يتمتع بها الرئيس العراقي " صدام حسين " في ظل مجتمع يعيش على خوف من صور مرعبة لأساليب القمع والتعذيب الذي يمارسه النظام ، حيث تتعدد وتترعرع مؤسسات العنف التي انشأها البعث العراقي ودعا وارهابا لكل من تسول له نفسه او يفكر ان يعمل ضد النظام او يعارضه ، هذا وقد صدر مؤخرا عن كاتب منفي عراقي اختار لنفسه اسما مستعارا هو "سمير الخليلي" يعيش به متخفيا في اوروبا منذ سنوات بعد ان جهر بمعارضته لصدام حسين وانتقد نظام حكمه ، حيث يعيش ذلك المؤلف في حالة عزلة حقيقية حيث لا يعرفه الا قلة قليلة من اصدقائه المقربين ، ولقد صدر عن ذلك الكاتب مؤخرا مؤلف بعنوان "جمهورية الخوف" عبر فيها وبصدق عن الحقيقة التي تدل على حجم الرعب والارهاب الذي يثبته النظام البعثي العراقي في نفوس مواطنيه، ليس فقط داخل البلاد بل خارجها ايضا . ومن هنا كان لزاما طرح ما صورته ذلك الكاتب ليعبر عن البيئة الداخلية التي في ظلها تخطط الاستراتيجية العراقية داخليا وخارجيا ، حيث يثير ذلك تساؤلا عمرا عن كيفية قيام مثل هذه الدولة الارهابية في اواخر القرن العشرين، واستمراريتها في وسط عالم تتساقط فيه الحواجز بين الشعوب، وتنتشر الدكتاتوريات امام ارادة الشعوب الساعية للحرية والديموقراطية .

وتشر الدراسة انه رغم انتهاء الحرب بين العراق ويران في صيف عام ١٩٨٨، فان العنف لم يتوقف او حتى يتراجع ، بل على العكس فقد تصاعد ، اذ ازدادت غرف الرعب في العراق، ففي اليوم التالي مباشرة لوقف اطلاق النار قصفت الطائرات العراقية القرى الكردية بالغازات السامة والكيماوية مما اسفر عن مقتل الآلاف من الاكرد المدنيين الغزل ما بين ٢٥-٢٧ اغسطس ، واستمر الوضع على ما هو عليه طوال شهر سبتمبر من نفس العام ، وتجدر الإشارة الى ان قرية "حليجة" قد سبقت القرى الكردية في ذلك اذ اغارت عليها القوات العراقية في مارس ١٩٨٨ مما ادى الى مصرع ٦ آلاف شخص ومن حسن الحظ ان قصص الرعب هذه ما بين ابادته وتعذيب وغيره قد بدأت تحظى بتسجيلها وتوثيقها من قبل فريق من لجنة حماية حقوق الانسان الذي نشر تقريرا في ٢٥ فبراير ١٩٩٠ يؤكد ان نظام صدام حسين يعد المسهك رقم واحد لحقوق الانسان في العالم ، ولقد لعب العنف دورا بالغ الاهمية في العراق منذ عام ١٩٦٨ ، واصبح يشكل لغة السياسة والقضية الرئيسية التي تواجه المواطنين العراقيين في الحاضر والمستقبل المنظور خاصة بعد تولي صدام حسين السلطة ، والذي اعتمد ثلاث مؤسسات للعنف في النظام البعثي العراقي ، اولها هو اقامة قوة حزبية باسم البوليس السري والذي يعتبر وحدة خاصة في الفرع العراقي لحزب البعث، حيث نشأ ما بين عامي ١٩٦٦/٦٤ تحت اسم الجهاز الخاص او جهاز حنين ، حيث أصبحت هذه القوة بديلة لتلك التي كان يستخدمها كساد الضباط في البعث بهدف حرمانهم من موقفهم المتميز في الدولة والقضاء على مصدر قوتهم، وقد تمت الاطاحة باول نظام بعثي قام في العراق عام ١٩٦٣ عندما انحاز العسكريون من رجال الحزب لرفاق السلاح للحزب الوطني البعثي ، وفي عام ١٩٦٤ وبترخيص من "ميشيل عفلق" مؤسس حزب البعث تم تصعيد صدام حسين للقيادة القطرية وهى الهيئة العليا التي تتخذ القرارات في حزب البعث العراقي ، وقد كان هذا التعيين بمثابة بداية عصر جديد للبعث في العراق ، يتم فيه تعظيم استخدام العنف والقهر بدقة ، حيث تولى صدام حسين في ذلك الوقت ثلاث مناصب ، السكرتير العام المساعد لحزب البعث الاشتراكي، ونائب رئيس القيادة القطرية ، والرئيس المباشر للبوليس السري حيث قام بتقسيم البوليس السري الى ثلاث وكالات كل منها مسؤولة مسؤولة مباشرة وبشكل مستمر امام القيادة القطرية ، وهى - وكالة أمن الدولة الداخلي - وقد تم تسليحها بمعدات معقدة ودقيقة لاستخدامها في اعمال الرصد والمراقبة والتحقق

وبدائل المعلومات فضلا عن التعاون في مجالات التدريب ، ثم الاستخبارات العسكرية - وهو الجهاز المنسوط به تنفيذ عمليات الارهاب والتصفية ضد المعارضين والمناوئين سواء المواطنين العراقيين في المنفى او غيرهم من اصحاب الجتمسيات الاخرى ، ويعتمد هذا الجهاز في اسلوبه على زرع عملائه في السفارات العراقية في الخارج خاصة في مكاتب المحققين العسكريين ، وبالعمل تم اغتيال العديد من القيادات العراقية المعارضة ، ولا يقتصر نشاط الاستخبارات العسكرية على ذلك ، بل يمتد ليشمل تقديم التقارير المنتظمة عن المؤسسات الصناعية العسكرية المتخصصة في صناعة الاسلحة الكيماوية والبيولوجية والنوية ، ثم مخابرات الحزب ، وهي اكبر الوكالات الثلاث قوة واثارة للرعب ، ولقد صممت اساسا لمراقبة اعمال الشبكات البوليسية الاخرى والسيطرة على الشطة الدولة ومؤسساتها مثل الجيش واجهزة الحكمم الاخرى ، كذلك المنظمات الجماهيرية " الشباب - المرأة - العمال " وقد تم انشاء جهاز اخر داخل هذه الوكالة سمي قطاع الامن الخاص وهو منوط به التحكم في ميليشيات الحزب المسلحة .

وثانيا - الجيش والذي اختلف دوره في الحياة العامة العراقية عن الدور الطبيعي له وهو الدفاع عن الوطن ، حيث تم استخدامه لمدة ٦٠ يوما كاداة للقمع الداخلي ، كما تغلغل الجيش في كافة نواحي الحياة في العراق وتولى العسكريون ما بين ٢٥-٣٥% من المناصب الحكومية وما بين نصف وثلثي مراكز صنع القرار ، وقد خرج من الجيش كل رؤساء الجمهوريات وكل رؤساء الوزارات ، كذلك لواب رئيس الجمهورية باستثناء واحد فقط ، وقد تضاعفت ميزانية الجيش بينما ظل الاتفاق على مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ثابتا بل تناقص .

وفي مجال تعميق تبعية الجيش لحزب البعث فقد جرت حركة تطهير واسعة شملت كل الضباط الكبار ذوى النفوذ ، والسق اتتدات لتشمل العسكريين اعضاء الحزب المشكوك في ولائهم .

وثالثها - ميليشيات الحزب والتي تعود فكرة تأسيسها الى عام ١٩٥١ ، وقد برزت الميليشيات العسكرية في حطضم احداث انقلاب مايو ١٩٦٨ والذي اشرف صدام حسين بنفسه على تنظيمها ، وبالتالي ظل وجود ميليشيا حزبية مكونا هاما من مكونات الأيديولوجية البعثية بوصفها مثالا مضادا للجيش ، وهو ما يعكس عدم ثقة حزب البعث في الجيش ، فضلا عن قيامها بدور هام في التجنيد الحزبي وبث وغرس القيم البعثية في نفوس الشباب ، وقد قفز تعدادها الى مليونين مئتين وخمسة وعشرون مليون مجند في عام ١٩٨٢ .

وبالتالي استطاع حزب البعث العراقي ان يجند عسكريا معظم مواد الشعب ، فحوالي ٥٠% من تعداد الشعب العراقي يمكن تصنيفهم في عداد الرجال المسلحين المسئولين عن استخدام العنف والمدين يتقاضون رواتب من الدولة لسرايقوا بعضهم البعض ، والنتيجة نفشى الرعب بين المواطنين ولم يعد هناك وجود للمعارضة الا في عقولهم فقط دون القدرة على التعبير عنها .

ومن خلال مؤسسات العنف هذه فقد تمت ممارسة العنف على مرحلتين - الاولى - العنف الموجه للداخل مثل ابداء القرى والمدن الكردية والشيعية وكذلك تصفية كل المعارضين سياسيا ، ثم الانتقال للمرحلة الثانية وهي العنف الموجه الى الخارج ، اذ اتجه البعث الى شن العدوان على الدول المجاورة ، حيث بدأ بإيران وبنى بالكركيت .

هذا وقد سعى البعث الى غزو عقول الجماهير واعادة صياغتها بهدف السيطرة على المجتمع سيطرة تامة ، بدءا من الطفولة باقامة منظمات تابعة للبعث تضم كافة فئات المجتمع الا ان الامر الخطير حقا ما يحدث للطفولة في العراق ، فهي تتعرض للزور والانهماك ، فالطفل تتم تربيته على اساس الخوف والخضوع من خلال المناهج الدراسية التي تؤكد على احترام وتقديس النظام "والطاعة الكاملة للبعث" .

ولم تقتصر انتهاكات البعث على الأفراد والجماعات بل امتدت الى القيم والافكار ، فالحرية لها معنى مختلف تماما لدى حزب البعث ، فالحرية بالمفهوم الغربي - من وجهة نظر البعث - هي خديعة برجوازية ، ولكن الحرية بالمفهوم البعثي هي التمية ، فالحرية الحقيقية تكمن في المجال الاجتماعي وليس السياسي وقد روجت السلطة السياسية للأكسار منسل التمية في مقابل الحرية ، والتخلف كبير لاستخدام العنف .

كما اصبح تقديم السلطة امرا مفروضا على المجتمع ، فقد اصبح صدام حسين كأننا مقدسا صورة تملأ كل مكان ، واقواله تردد بكثافة شديدة في اجهزة الاعلام المسموعة والمرئية والمقروءة وكذلك افعاله وبطولاته ، فضلا عن احتلاله لعديد من المناصب القيادية العليا التي تتجاوز العشرة ، ومئات الالقاب التشريفية التي تطلق عليه ، حيث تحولت العراق الى دولة الزعيم بل وقد اصحت صنعة الزعيم ، هذا ويلجأ البعث الى تبرير ممارساته القمعية بالبحث عن كسب فداء او تهديد خارجي والتهديد المزعوم من وجهة نظر البعث هو الامبريالية والصهيونية ، فاي مشكلة داخلية مهما كانت تعود الى تأمر الامبريالية والصهيونية وعملاتهم في الداخل "وهم الطابور الخامس" والذي تحت رايته يدخل كل المعارضين والاقليات ، تلك هي البيئة الداخلية في العراق . .

والتساؤل الذي يطرح نفسه . . هل يمكن في ظل تلك البيئة ان تصاغ الاهداف القومية وان ترسم في اطارها الاستراتيجيات والسياسات التي تحشد لها كل قدرات الدولة وصولا الى تنمية متوازنة لكل قواها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية في اطار مشاركة شاملة تحقيقا لتلك الاهداف !!! .

• تموجات القيادة العراقية للاضطلاع بالدور القيادي في النظام العربي :-

عرف النظام العربي منذ منتصف الخمسينيات وحتى نهاية الستينيات تقريبا دورا قياديا لمصر بني على مشروع قومي بدأ بالتحور من الاستعمار ثم اضيف اليه بعد ذلك هدفا الوحدة والعدالة الاجتماعية ، وان كان هذا الهدف الاخير بالذات قد تراوح بين البروز والاختفاء ، حيث ظروف تطور علاقات مصر العربية ، بحيث برز في فترات الصراع وتوارى الى الخلف في فترات التضامن ، وكانت القوة المحركة لهذا المشروع هي تلك العلاقة الفريدة التي نمت بين قيادة عبد الناصر والجمهير العربية .

ثم جاءت هزيمة ١٩٦٧ ، ووفاة عبد الناصر في ١٩٧٠ لتضع نهاية لهذا الدور المصري القيادي وتستبدل به عملا جماعيا من جانب عدة دول عربية رئيسية في قيادة النسق العربي وكان أبرزها القيادة الجماعية بين المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا التي انتهت الى النجاح العسكري المصري-السوري في حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، والذي كان ثمرة لذلك التخطيط والاعداد والنسق الناجح بين الدول الثلاث ، والذي نجح في تعبئة جهود الأمة العربية كلسها في تضامن عربي غير مسبوق ، وبعد نهاية الحرب تكثفت الظفرة في اسعار النفط باحداث تغير حقيقي في موازين القوى داخل النسق العربي لصالح الدول النفطية الغنية ، ثم ادت السياسة المصرية الجديدة تجاه التسوية السلمية مع اسرائيل الى استبعاد مصر بالتدريج من المواقع المؤثرة في قيادة النسق العربي ، ووصل هذا الوضع ذروته مع زيارة الرئيس السادات الى القدس في ١٩٧٧ ، ثم توقيع اتفاقية كامب ديفيد في ١٩٧٨ ثم معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية في ١٩٧٩ (٣٢)

(٣٢) جيل مطر - الظروف التي أملت بالوظيفة القيادية في النظام العربي .

وفي هذا الاطار بدأ ثمة فراغا سياسيا قد نشأ بسبب غيبة الدور المصري وبروز عدد من الدول يسمى الى ملء هذا الفراغ، ولاشك ان العراق كان في مقدمة هذه الدول^(٣٣) بما تستند اليه معادلة القوة العراقية من حجم سكاني معقول، وثروات نفطية ضخمة، واقتصاد متوازن نسبيا اذا قورن بالاقتصاديات النفطية الاخرى، والاهم من ذلك قيادة تمتلك رؤية واضحة للدور القيادي العراقي، وترى ان التاريخ قد دار دورته لكي يساود العراقيون من جديد لعب الدور القيادي في هذه المنطقة من العالم .

والواقع ان القرارات العراقية الاساسية منذ منتصف السبعينيات على الاقل يمكن ان تفهم في هذا السياق، فالتنازلات التي قدمها العراق في اتفاقية ١٩٧٥ بينه وبين ايران في قضية شط العرب كان الغرض منها وضع نهاية للتمرد الكردي المستند الى الدعم الايراني كي يمكن التفريغ لبناء القوة التي يمكن ان توظف لتحقيق الدور القيادي، وقيادة عملية عزل السادات بعد زيارته للقدس كانت تهدف الى التأكيد على ان هذا الدور قد اصبح حقيقة واقعة، واسقاط اتفاقية ١٩٧٥ مع ايران، واجتياح حدودها في سبتمبر ١٩٨٠ كان الغرض منه هو اضافة بعد اقليمي للقيادة العراقية، غير ان الحرب العراقية / الايرانية التي دامت ثمان سنوات كانت عاملا في تآكل المخطط العراقي الرامي الى لعب دور قيادي في المنطقة، فقد اضطر العراق مع تطورها وقبل اغتيال النور السادات الى ان يدق الباب المصري طلبا للسلاح والذخائر بعد ان توقف الاتحاد السوفيتي الى حين عن امداده بما نتيجة الاعتراض السوفيتي على الحرب مع ايران باعتبار ان الثورة الاسلامية بغض النظر عن طابعها الديني ثورة معادية للامبريالية، وهكذا ثبت ان هناك حدودا للدور العراقي لا يمكن تجاوزها .

ومع ذلك فان الحرب العراقية / الايرانية لم تقض على طموحات الدور القيادي العراقي على الاقل لان القيادة التي تبني هذه الطموحات ظلت باقية بل ان الطريقة التي توقفت بها الحرب قد احدثت نوعا من الشرعية على الدور العراقي بعد ان انتهت المعارك الحربية بسلسلة من الانتصارات العسكرية العراقية ادت الى اجبار القيادة الايرانية على قبول وقف اطلاق النار دون شروط خلافا لموقفها الثابت منذ نشوب الحرب .

هذا فضلا على ان سنوات الحرب قد مكنت العراق من الخروج بقوة عسكرية متفوقة بالمعيار العربي على الاقل، وهكذا بدا ان الاندفاع العراقي نحو قيادة النسق العربي مستمر اذا لم يكن آخذًا في التزايد، وحيث ان تجربة الصدام مع ايران كانت مبررة، وحيث ان التسوية السياسية معها بدت بعد ثمان سنوات من الحرب الطريق الوحيد المتفتح لعلاقة مستقرة مع ايران وحيث ان التسوية تتطلب بالضرورة تنازلات يمكن ان تثير جدلا حول الحرب وجدواها^(٣٤)، فقد قررت القيادة العراقية، ان يكون الاتجاه الجديد للدفاعها الى قيادة النسق العربي هو تلك الدولة الصغيرة التربة السق قدرت ان اجتياحها سهل وعالده مضمون .

(٣٣) د/ احمد يوسف احد - النظام العربي وأزمة الخليج - لدرة، ٢٠ يناير ١٩٩١ .

(٣٤) يقول صدام حسين مخاطبا العراقيين في نوفمبر ١٩٧٩ انها فرصكم التاريخية الآن، دار التاريخ بعد مئات السنين لتكون فرصة الأمة في العراق من خلال مرة اخرى اوسع من فرصها الاخرى في باقي اجزاء الوطن العربي - ويضيف - هذه فرصكم التاريخية ومن خلاكم فرصة الأمة العربية، فاذا اضعم هذه الفرصة غابت عنكم الدرة كلها ويروغن عليكم ليس هواء العراق ومازها وانما 'عزل' عليكم حق ليم السماء ومبادلها

تلك هي الاستراتيجية العراقية التي تخطط وتعد وتقرر بناء على قرار شخص رئيس الدولة تحقيقا لطموحات شخصية اوصلت شعب العراق والامة العربية كلها الى نكسة قاسية تعتبر النكسة الثانية بعد عام ١٩٦٧م ، وتلك هي العوامل الرئيسية التي تأثر بها التخطيط الإستراتيجي العراقي ، هذا وتجمع كالمسة التحليلات على ان التخطيط الاستراتيجي العراقي لغزو الكويت لم يكن وليد صدفة، وانما كان ثمرة تخطيط واعداد سياسى وعسكرى واعلامى لسنوات طويلة ، أجرى فيها حسابات دقيقة لتحركاته على مستويات مختلفة وداخل قطاعات معينة ، بل اتسمت ببعض مراحلها خاصة السياسية منها والعسكرية بالدقة والتكامل .

هذا وقد ساعد على الاسراع بتنفيذ استراتيجية الغزو العراقي للكويت ان العراق قد خرج من حربه مع إيران وهو يعاني ازمة اقتصادية طاحنة ، من مظاهرها المديونية الضخمة والنقص الحاد فى الاموال البائتلة فى وقت يزداد فيه احتياج العراق لهذه الاموال لاستئناف برامج اعادة الاعمار فى المناطق التي دمرتها الحرب ، ومن تأسيات الازمة الاقتصادية التي يعاني منها العراق على المجتمع العراقي مع اضطرار العراق على الاحتفاظ بجيش ضخم من الرجال غير المؤهلين حيث يعجز الاقتصاد العراقي عن استيعابهم فى القطاعات المدنية ومن ناحية اخرى وجد نظام البعث الحاكم انه لا سبيل للخروج من المازق الاقتصادية والسياسى إلا من خلال حشد المجتمع وتعبئته خلف قيادته من أجل تحقيق طموحاته الاقليمية والتي سعى من خلالها الى ايجاد ما يشغل جيش المليون مقاتل الذى يشكل عبئا متزايدا على النظام السياسى ، وايضا - وهذا هو الالم ، فان هناك فراغا فى القوة فى الخليج ، ذلك ان دول الخليج الصغيرة ، لم تكن لديها القوة العسكرية ما يكافئ قوة العراق العسكرية التي كانت تتزايد بمعدلات اكبر من معدلات تنامي قوى الدول المجاورة فى الخليج وفى المنطقة العربية كلها بشكل عام .

ومن هنا - يمكننا استشراف استراتيجية الغزو العراقية للكويت ، سواء فى مجاها السياسى او الاقتصادى او الاجتماعى او العسكرى .

● التخطيط الاستراتيجي العراقي لغزو الكويت :

● فى المجال السياسى " سياسيا " (٣٥)

لاشك أن القرار - غير المستول - للرئيس العراقي صدام حسين باجتياح الكويت كان جريمة كبيرة فى حق الشعب العراقي والشعب الكويتى ، وفى حق كل مسلم وكل عربى يعيش فوق هذه الأرض ، وحيث لم يكن أبدا وليسد صدفة . وانما كان تخطيطا استراتيجيا طويلا ومدروسا أحكم الإعداد له حاكم مطلق لا يستطيع أن يستمع إلى رأى آخرى او كلمة مخالفة ، أذاق أبناء العراق ألوانا من المهانة وكثيرا من المتاعب ، وحرهم من حرية التعبير ومن المشاركة الحقيقية فى الحكم ، وفرض عليهم الإرهاب الفكرى والنفسى ، وعرضهم لعمليات غسل مخ جماعية ، وقد أصبح واضحا أن تخطيط صدام حسين فى المجال السياسى ، كان دقيقا ومتكاملا ، واذا كان هذا التخطيط قد لاقى الفشل ، فان ذلك لا يعنى أنه كان بسبب عدم التخطيط أو ان الحدث كان وليدا لصدفة ، ولكنه قد يكون خطأ فى التقدير بسى على الفروضات ونتائج غير دقيقة .

(٣٥) موسوعة حرب الخليج .

- لفي بداية عام ١٩٨٩ حطط الرئيس العراقي لإنشاء مجلس التعاون العربي - ليصم أربعة دول تحيط بمنطقة الخليج - العراق في الشمال والشمال الغربي ، الأردن شمالا ، مصر غربا وفي الشمال الغربي ، واليمن جنوبا ، وكان يأمل أن يتحول هذا التجمع الى تحالف عسكري يضم قوات مسلحة مشتركة ، لكن مصر رفضت بشدة و أصرت على أن- يكون مجلس التعاون العربي مجرد تجمع القصادى لخدمة شعوب الدول المشتركة فيه .
- ثم قامت العراق بتوقيع اتفاقية عدم اعتداء واعتراف بالحدود القائمة مع المملكة العربية السعودية لضمان عدم إسارة المحاور السعودية في بداية الأزمة .
- الفتحال المشكلات مع الولايات المتحدة والدول الغربية وإسرائيل قبل اشهر من اندلاع الأزمة ، والتسهيدي بحرق نصف إسرائيل بالأسلحة الكيميائية ، وهزيم التفجرات الدقيقة الأمريكية للقبائل النووية ومواسير المدفع العملاق المزعوم لإثارة الرأي العام العربي وكسبه الى جانب العراق ، فضلا عن جذب اهتمام الرأي العام العالمى الى مشكلات فرعية بعيدا عما يجرى تدبيره فعلا في اتجاه آخر تماما .
- المقاد مؤقر بغداد قبل الغزو بأشهر لضمان تأييد ومساندة جميع الدول العربية للنظام العراقي ضد الولايات المتحدة والدول الغربية وإسرائيل ، وإنشاء جائزة "صدام" لاستقطاب رجال الإعلام والأدب العربي .
- كما أحرى اتصالات دبلوماسية جانبية مع الدول الأوروبية واليابان لاستمرار تدفق البترول فيما لو نشب صراع مسلح في المنطقة بالكميات والأسعار العادية .
- ثم قام بالاتصالات رسمية مع إيران لأول مرة في ابريل ١٩٩٠ ، برسالة وجهها الرئيس العراقي لنظيره الايراني ، لتحييد الجناح الايراني عند الدلاع الأزمة .
- ثم الفتحال مشكلة مع الكويت والامارات واقامهما في يوليو ١٩٩٠ بأغراق الأسواق العالمية بالبترول لخفض أسعاره بهدف عدم تمكين العراق من إعادة بناء اقتصاده .
- ثم أقام الكويت بالاستيلاء على بعض البترول من حقل الرميطة العراقي الذي يمتد داخل الحدود الشمالية الكويتية ، مع إثارة المشاكل الحدودية القديمة .
- إبلاغ الملك حسين ملك الأردن قبل الغزو بأسبوعين بنية العراق لضمان عملية الإمداد والتموين من خلال ميناء العقبة والاستعداد لمرحلة ما بعد غزو الكويت .
- محاولة الحصول على الصوء الأخضر من الولايات المتحدة عن طريق حديث مع السفيرة الأمريكية في بغداد قبل الغزو بثلاث أيام والتي أكدت للرئيس صدام حسين انه لا توجد اتفاقية دفاع مشترك مع الكويت .
- حرص العراق على ان يبدو أمام العالم كمن استفد جميع الوسائل السياسية في الأزمة الناشئة مع الكويت ، وكان اجتماع الوفدين العراقي والكويتي في جدة يوم ٣١ يوليو ١٩٩٠ مؤشرا واضحا لذلك ، اذ قدم الوفد العراقي كشفا بالمطالب العراقية والتي لا يمكن قبولها ، الى الوفد الكويتي طالبا قبولها كلية دون نقاش او رفضها وحينما رفض الوفد الكويتي انتهى الاجتماع والسحب الوفد العراقي ، وزيادة في الحداق اتفق على استمرار المباحثات في بغداد بعد عدة أيام ، ثم كان الغزو في ٢ اغسطس ١٩٩٠ بعد ذلك الاجتماع بأقل من يومين حيث كانت تلك هي آخر مراحل التخطيط السياسي والتنقل بعدها الى العمل العسكري .

التجمعات العربية الإقليمية :

إن فكرة إنشاء مجالس للتعاون الإقليمي بين أجزاء العالم العربي المتلاصقة جغرافياً، أو بالمصالح الذاتية لم تكن جديدة فلن هذه الفكرة ظهرت في الواقع من قبل إنشاء الجامعة العربية ، ثم جرى الترويج لها في بعض الأحيان كبديل لها . وكان مودى هذه الفكرة تقول انه ليس هناك عالم عربي واحد ، ولكن أربعة عوالم لكل منها خصوصيته وقاعدته وشبكة علاقاته الطبيعية ، لنشب الجزيرة العربية عالم له خصوصيته والرياض فيه هي المفتاح ، والهلل الخصيب عالم ثان وسوريا هي المفتاح والمغرب العربي عالم الثالث وحده له خصوصيته والرباط فيه هي المفتاح ، ووادي النيل "مصر-السودان" عالم رابع والقاهرة فيه هي المفتاح^(٣٦) .

والحقيقة أن توازنات القوة الداخلية في العالم العربي كانت قد تغيرت ، وأصبح من الصعب على محرك واحد أن يدفع العمل العربي العام - ومن هنا - فقد بدأت سلسلة المجالس الإقليمية بمجلس التعاون لدول الخليج العربي ، الذي ربط بين دول هي جميعها متقاربة من حيث نظم الحكم وطابع السلطة ، إضافة إلى ربطها برباط قوى هو رباط البترول ، وكان طبيعياً أن يحدث ذلك في عام ١٩٨٠ كرد فعل مباشر لقيام الثورة الإيرانية ، ثم تأكدت أهميته مع بداية الحرب العراقية - الإيرانية

وعلى ذلك فإن الهدف الحقيقي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي كان هو اعتبار الأمن سواء الداخلي منه أو الخارجي ، وبالتالي فهو إفراس فرض نفسه على أواخر حقبة السبعينيات ، والتوقعات المنتظرة للأرصاء السياسية في أجواء الثمانينيات وما بعدها مع تصاعد الأطماع والتهديدات لدول الجوار المتاخمة له بدءاً بإيران وانتهاء بالعراق .

● ثم كان التجمع الذي حركته دعوة الوحدة المغاربية في شمال أفريقيا ، والتي ظهرت مواكبة لفكرة أوروبا الموحدة ، ومع قناعة دول المغرب العربي بمدى ارتباطها الاقتصادي بأوروبا الغربية - إضافة - إلى تراخي قوة الجذب بين المشرق والمغرب في العالم العربي ، عادت فكرة التجمع لدول المغرب العربي كوسيلة لتنظيم علاقاتها بأوروبا الموحدة وبالتالي كان ذلك التجمع إفراساً طبيعياً لواقع حال مختلف ، فكان اتحاد المغرب العربي .

● ثم كانت لفكرة مجلس التعاون العربي التي تبناها الرئيس العراقي صدام حسين ، والذي طرح نفسه فجأة على جماهير عربية لم تعرف كيف تكيف نفسها ومشاعرها تجاهه ، ومن استقراء الواقع وقراءة الوثائق تبرز مجموعة من المؤشرات التي تبين أن هذا المجلس كان خطوة غير ثابتة ، على طريق غير ميمد^(٣٧) مما حمل معه العديد من الشكوك منذ بدء إعلانه . فقد كان التواصل الجغرافي بين أطرافه غير قائماً ولا يوجد إطار فكري أو سياسي أو استراتيجي ثابت ، في الأرض يشد إليه الأطراف الترامية ويوحدها حركتها ومجال انتشارها ، كما أن الفكرة من إنشائه كانت تبدو وكأنها رد فعل لظهور وبروز مجلس التعاون لدول الخليج العربي واتحاد المغرب العربي .

● إضافة إلى أن قيام ثلاث مجالس مختلفة للتعاون العربي ، كان معناه ترك عدد من الدول العربية بعيدة عن المشاركة في العمل العربي ، وبالتالي فإن تقسيم العالم العربي إلى كتل ، وترك دول عربية كثيرة خارجها ، كان خصماً من القوة العربية ، وليس إضافة عليها .

^(٣٦) دكتور احمد يوسف احمد ، النظام العربي وازمة الخليج

^(٣٧) محمد حسين هيكال-حسب الخليج ، أرواح الثورة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، عام ١٩٩٢ من ١٦٨-١٧٠

- هذا في جانب أن الأهداف بين الأطراف المشاركة فيه ليست متجانسة ، بل لعلها كانت أقرب الى الاختلاف مسها الى الاتفاق أو التحالف ، فقد كان ظاهرا أن هدف الأردن هو مواجهة أزمته الاقتصادية ونتائجها السياسية المحتملة ، كما ان هدف العراق كان مواجهة ظروف ما بعد حربه مع ايران ، ثم التمهيد للعرو الكويتي " كما اتضح بعد ذلك" كما أن هدف مصر كان كسر طوق العزلة ، والدخول الى العمل العربي من أى باب قد يؤدي الى احتييار مشكلاتهما .
- أما اليمن فقد انضم الى الخلس في اللحظة الأخيرة قبل إعلان قيامه ، فقد كان يبحث عن دافع للاقترب من القلب العربي ، اضافة الى سعيه لتحقيق مطالب اقتصادية لم يعلن عنها أو يحدد أحليها .
- المزايا الاستراتيجية التي تتحقق للعراق في مجلس التعاون العربي - (٣٨)
- أن المجلس الجديد سيعطي للعراق عمقا استراتيجيا .
- أنه سيؤدي الى تجميد التفوق الايراني الشري والاقتصادى على العراق باعتبار أن دول الخلس ستشكل قسوة ردع هائلة لايران .
- سيعطي للعراق مافذ جديدة على العالم الخارجى حيث سيكون مسيطرا من الخليج العربي الى حليح السويس ، وبالتالي يمكن ان يعزل سوريا برا وجوا عن باقى الوطن العربي ، وعن آسيا وأفريقيا الا عن طريق البحر ، مما سوف يفرض عليها التخلي عن سياسة العداء للعراق ، وربما يفريها بالانضمام اليه .
- سيتيح للعراق المحافظة على قدرته العسكرية بما في ذلك التصنيع الحربي ، وتنمية هذه القدرات من خلال التعاون التكنولوجى مع مصر والأردن .
- يوفر المناخ النفسى و الاجتماعى للعراق للتعامل الأفضل مع المشكلة الكردية .
- سيجعل من العراق دولة مواجهة في الصراع العربى - الاسرائيلى ، مما يعطيه دورا أكبر في أى تسويات مستقبلية
- سوف يؤدي الى تعظيم قدرة العراق على الحصول على مساعدات مالية من دول الخليج .
- المزايا الاقتصادية في إقامة مجلس التعاون العربي على العراق تتمثل في الآتى :-
- سيتوفر للعراق وعاء بشرى هائل يقدم له كل القوى العاملة اللازمة للتعمير و لاعادة البناء من ناحية ، و إقباء أعداد كبيرة من أبنائه تحت السلاح من ناحية أخرى .
- سوف يعظم من فرص العراق للحصول على أفضل شروط في تعاقداته الاقتصادية الدولية التى تتطلبها إعادة البناء والحصول على السلاح .
- ستسمح إمكانيات السوق الواحدة الكبيرة لدول المجلس ، للصناعات العراقية ، بما فيها الصناعات الحربية ، من الإنتاج بتكلفة اقتصادية مثلى .
- يمكن للعراق من خلال العمالة الزراعية المصرية العائضة أن ينهض بالقطاع الزراعى فيه ، بما في ذلك استصلاح مساحات شاسعة من أراضيه .
- سوف يتيح للعراق أن يلعب دورا أكبر في منظمى " الأوبك ، أوابك " .
- يتيح للعراق الحصول على شروط أفضل من تعاملاته مع تركيا ، وهى إحدى المنافذ الديدلة في تجارته .

(٣٨) المزمع السابق من ١٦٨ - ١٧٠

● المرنبا الاجتماعفة الفف بفقفها مجلس الفعاون العربف للعراق :- (٢٩)

- بعطف مشرور الفكامل للعراق الفرصة الوفءة لفصفء هفاكله المرعبة ، والفنسفة فف مءى زمنى لفصر من ءلال الهجرة المرصفة ، الأرفءفة ، الفللسطففة وءصافة من فناف الءكور من الشباب .
 - فءقف الهجرة المرصفة من طرف الءول الأعضاء الف العراق فمئل ضمنا فف الأمد الفوسطف والطولف للءفصاف علسف الهوبة البشرفة والفقفالف للقفطر المرالف بفلفص من امكانفاف الاسقفاب السنف والشفمف فف العراق .
- رفلء فمءءف الأمور عءنما اقترح الأرفءن ففكون فبلق عربف مشرفك لفكون للمجلس ءرف واحدف فممسه ، واعلنرف مصر ، ومضى العراق والأرفءن وءءهما الف نوع من الفسفق العسكرف ، ثم اقترح العراق نوعا من الفوفء لفعملفة المعلوماف بما ففها المءابرف - ومرة أخرى رففضت مصر - وبءا واضءا أن مصر رفبء أن فمصر مجلس الفعاون العربف كلف فف الإطار الافصافى ، اما بالنسبة للآمن العسكرف ، والأمن السفسف ، فان رؤاها بشأئها كانت علف فقفص من رؤفة بقفة ءول المجلس .

وقء اكءف ءقائف الفاربء ومءابفة أءءاف عملية الفزور ، كفف اسطل الرفس العراقف ، ءول ءلك المجلس - باسءاء مصر - لفصاف عملفه المءططة لاجفءاف الكوفب ، فف كائفه الأفلاف وبصفة ءصافة فف الأفلاف السفسفة والفصاففة وءلك فف إطار الاسءراففة السفسفة الف ءططها صءام ءسفن لءور ءلك المجلس ١١ ، بما ءعا الرفس مءمء ءسفن ماربك الف إطلاق اسم " مجلس الفآمر العربف " علفه .

● العراق والولافاف المءءة الأمرفكة :

فؤء الكفر من الأفللفن علف أن الرفس العراقف صءام ءسفن ، فف مءال الفءطفف لاسءراففة السفسفة لفمزر الكوفب ، قء ءساول ءءلال لقائفه الشسفر مع سفرفة الولافاف المءءة فف بفءاء " ابرفل ءلاسسف" أن فساءء الفوء الأءضر من الولافاف المءءة باءباره رفءلها المءافع عن مصالءلها فف الشرف الوسطف ، وبصفة ءصافة مصالءلها الفطففة ، الأمر الءى أءى الف اسءءاء السفرفة للافءواب فف مجلس الشفوخ الأمرفكف عن ءقففة ءورلها فف ءلك ، والءى افصح أنه كان اسءءابا ساءءا من الرفس صءام ءسفن ، أءفف الف الكفر من ءساباف ءلطفافة الفف بنفب علفها اسءراففة ، وكان ءلك مءءاة لفسسف الف نشر ءلك ءلوار فف الصءفف الأمرفكة والبرفطانبفة ومءططاف الفلفزفون العالمفة .

ان المءابفة لءلك ءلوار فؤءء أن السفرفة الأمرفكة (١٠) لم فكن مسؤولة عما اسءءءه الرفس العراقف ، بقسءر ما اسءطاعف من ءلال ءلك ءلوار ان فسءب اعءرافا منه عن مشروراعه وءططه فف المنطقفة العسرففة ءف امكئها اسءابها الآفئ :

- أن صءام ءسفن كسفف للإءارة الأمرفكة عن مشروراعه للافءاف علف الكوفب قفل الفزور بعءة أيام مءءوءة ،
- اسءطاعف السفرفة الأمرفكة اسءءراج صءام ءسفن ءق ءعلنه بفطلع طءعا أن امرفكا لسف لها رأف ففما ففمعلق بالفصراعف المرصفة وءللافاف الءءوء . . بما بنف علفه رؤفئه فف أن امرفكا لن فءءءل عءد فزوه للكوفب .

(٢٩) رولة عمل اعءنا " مءنى الفكر المرئف " / هفة المرصاف السفسفة فف الملكة الأرففة المءبفة .

(١٠) سفرفة الأهرام القافرفة بفاربء ٦ آكفر ١٩٩٠

- وهذه النقطة بالذات هي التي أدت الى توجيه النقد من جانب بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي للإدارة الأمريكية بأنها أعطت بذلك إشارة الضوء الأخضر لغزو الكويت .
- ان صدام حسين اعترف للسفيرة الأمريكية بأنه كان متعاوناً مع الولايات المتحدة أثناء حربه مع إيران ، كما اعترف بعد ذلك بأنه أرغم على ترك نصف شط العرب لإيران ، ولم يعد أمامه خيار غير ضم الكويت الى العراق .
- ان صدام حسين كشف للسفيرة الأمريكية عن طموحه في أن يجعل محل المملكة العربية السعودية في علاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة قائلاً "العراق أفضل لكم من التحالف مع السعودية "
- ولقد طغت الطموحات الشخصية للرئيس العراقي ، والحفاظاً في التقديرات التي صاغ بها استراتيجيته لغزو الكويت . على حقائق هامة للموقف الأمريكي من منطقة الخليج ، حيث كانت المخاوف الأمريكية في تزايد مستمر من التهديد الإيراني للخليج الأمر الذي دفع الرئيس الأمريكي " جيمي كارتر " للإعلان في ٢٣ يناير ١٩٨٠ في خطاب له أمام الكونجرس الأمريكي عن نظرية أمن أمريكية صريحة بالنسبة للمنطقة والتي عرفت " بمبدأ كارتر " الذي الطوى على شقين ، أحدهما شق سياسي أعلنه الرئيس كارتر رسمياً فقال " ان أى محاولة من جانب أى قوة للحصول على مركز مسيطر في منطقة الخليج سوف تعتبر في نظر الولايات المتحدة كهجوم على المصالح الأمريكية الحيوية نسبة لها وسوف يتم رده بكل الوسائل بما فيها القوة المسلحة " .
- وكان الشق الثاني في نظرية الأمن الأمريكية في منطقة الخليج تكملة عسكرية للإعلان السياسي ، وقد ثقلت ليمسا سمي " قوة الانتشار السريع " ^(١١) والذي وقف الجنرال " كولين باول " رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية يدافع عنها امام لجنة العلاقات الخارجية من يوم أول مارس ١٩٩٠ حيث قال " يجب أن ننظر الى التاريخ والى الحوادث الجارية وحيوننا على المستقبل . ومهما كانت الظروف فان هدفنا لا يمكن أن يصبح حمل او تفكيك أوصال القوة الأمريكية - التي توليت مسئولية منصبى كرئيس لهيئة أركان الحرب ، آمناً ان اساعد على تشكيل القوة الأمريكية لمواجهة تحديات المستقبل ، وليس لأقوم بتسريح الجيش الأمريكى وأضعف موقف الولايات المتحدة الأمريكية في العالم "
- وقد كانت تلك القوة هي أكبر تجمع قتالى واجه القوة المسلحة العراقية وطردها من الكويت الى جانب باقي قوات الائتلاف الدولى العربى والاسلامى والعربى ، والذي تصور الرئيس العراقى وهما أو خيالاً أنه قادر على تحييدها .
- وقولها الى جانبه .

وقد كان القرار الأمريكى بالشاء قوة تدخل سريع أمريكية متمركز في الولايات المتحدة نفسها وتكون جاهزة لكي تحمل جواً وبحراً الى منطقة الخليج عند أى طارئ وبذلك تكون الولايات المتحدة مستعدة أو تكون قواتها المخصصة لحماية الخليج على أرضها وأطلق على قيادة هذه القوات قيادة المنطقة المركزية ، ويقول تقرير صادر عن هذه القيادة في المقدمة التمهيدية له " بالتحالف السياسية والاقتصادية بمنطقة الخليج انه من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية هسى القوة الوحيدة في الغرب التي تستطيع ان تتدخل في الخليج في معارك متوسطة أو كبيرة " ثم يعضى التقرير ليقول " ان الفكرة في إنشاء هذه القيادة هو ان قوات الولايات المتحدة لا تملك الحرية الكافية للعمل العسكرى في المنطقة عند

^(١١) تم تقديم تقرير الى لجنة القوات المسلحة في الكونجرس الأمريكى ضمن تقارير وزارة الدفاع عام ١٩٨٨ وعلى أسامه اعتمدت ميزانية قوات الانتشار السريع لذلك السنة وقد قام الدكتور / التوى كوردسمان بشره كاملاً في كتابه "الخليج والعرب " الذى صدر في لندن ١٩٩٠

الضرورة لأنها محددة بفترة زمنية، منها إمكانية ما يمكن نقله بالجو والبحر فوراً عندما تطرأ الحاجة إلى ذلك ومنها علم وجود قواعد وتسهيلات كافية في المنطقة تستطيع أن تتقدم أهداف الحركة " ثم يستطرد التقرير ليشرح الحاجة إلى مخازن متقدمة للمهمات والذخائر في المنطقة بحيث يخصص الجهد الرئيسي في حالة العمليات لنقل القوات " ثم يورد التقرير جدولاً بالقوات^(١١٦) التي خصصت لقوة التدخل السريع الأمريكية، فيحسبها على النحو التالي طبقاً للميزانية المرصودة لهذه القيادة عام ١٩٨٩:

- التخطيط الاستراتيجي في المجال الاقتصادي " اقتصادياً " :-
- دواعي الاستراتيجية العراقية في المجال الاقتصادي :-

لعل المطامع في الاستحواذ على ثروة الكويت النفطية والمالية والمطامع في بناء العراق كقوة إقليمية مهيمنة، كلت من أهم دواعي الاستراتيجية العراقية في المجال الاقتصادي ولم تكن عواقب هذه الاستراتيجية سوى تهديد لا حدود له للثروة العراقية والكويتية والخليجية بوجه خاص، فضلاً عن تدمير غير مسبوق للقوة العراقية بل والعربية بوجه عام، فقد بنيت تلك الاستراتيجية على ادعاءات واتهامات عراقية لدولة الكويت باستيلائها على نفط عراقي من حقل الرميلة على حدود البلدين مع رفضه السماح للعراق بمنفذ بحرى ضروري له لاعتبارات اقتصادية واستراتيجية - على الخليج - وذلك بعدم قبول تأجير أو بيع جزيرتي "رورة وبويان" للعراق، فضلاً عن المطالبة بديون الكويت للعراق وهي الديون التي تتصل في قروض بدون فوائد قدمت إبان الحرب العراقية - الإيرانية، ولم يقتصر بناء تلك الاستراتيجية على مجرد الادعاءات أو الاتهامات بل عتبت أكثر بعدم إعطاء الفرصة للتفاوض الجاد أو التدخل العربي الحاسم لحل الخلاف المفصل، حيث كان اجتماع الوفدين في ٣١ يوليو ١٩٩٠ في جدة إذ أعلن الوفد العراقي مطالبه طالباً قبولها كلياً دون نقاش أو رفضها، الأمر الذي يؤكد أن المطامع في الاستحواذ على ثروة الكويت من خلال غزوه عسكرياً كانت المستهدفة من بناء استراتيجية العراق في المجال الاقتصادي .

من هنا - تؤكد أن غزو الكويت في إطار تلك الاستراتيجية لا تبرره هذه الاتهامات والمطالب المحدودة أو الأمنية أو المالية التي وضعها القيادة العراقية على قائمة الأسس التي بنيت عليها استراتيجيتها .

والواقع أن المطالب "الحدودية" للعراق تتجاوز نطاق حقل الرميلة وتعدى المنفذ إلى الخليج، كما أن المطالب المالية للعراق تتخطى مجرد إسقاط الديون، حيث تأكدت الأهداف الاستراتيجية العراقية وراء غزو الكويت فالتنازل عن جزيرتي "رورة وبويان" - أساسين - أولهما - هو محاولة ضم الكويت، كهدف تاريخي للعراق بعد أن زاد إلحاحاً مع اكتشاف وتصدير النفط ولثابتهما - هو محاولة الخروج من المأزق الاقتصادي الصعب الذي واجه العراق وخاصة بسبب أعباء الحرب مع إيران، ويكشف الخطاب العراقي بعد الغزو عن أن ضم الكويت لا يعدو أن يكون خطوة على طريق تخطيط استراتيجي لتحقيق طموحات النظام العراقي في الهيمنة الإقليمية بدءاً من إخضاع الحلقات الضعيفة في المجال الحيوي للعراق .

هذا وقد آثار العراق في تبريره لغزو الكويت وتهديده لغيرها من الدول الخليجية العربية قضية أخرى في المجال الاقتصادي، وهو تقليص الفجوة بين الدول العربية من حيث الثراء والفقر بالاستغلال الأمثل للثروات النفطية الخليجية.

^(١١٦) ملحق الرسالة يوضح حجم وقوة التدخل السريع الأمريكية،

وبهنا في هذا المجال ان تؤكد على أمرين - أولهما - أن ثروة النفط التي تملكها الدول الخليجية العربية ليست موضوعا للتوزيع بين الدول العربية ، اذ على امتداد الزمان والمكان لم يحدث ان تقاسمت البلدان والشعوب ثروتها، وإنما جرى تبادل الخيرات او جرى اختصاب الثروات والدول المعاصرة لا توزع ما تملكه من ثروة بالبخس ، و إنما تقدم العون ، او تستخير المال او تتبادل السلع على أساس تبادل المنافع والمزايا ، وقد تطالب الدول الخليجية العربية ان تكون ثروة النفط التي تملكها مشاعا للاقتسام ، إذا قبلت غيرها من الدول ان تكون الثروات الصناعية والزراعية والمالية وغيرها مشاعا للاقتسام والتملك - وثانيهما- ان تاريخ العالم لم يعرف "إعادة توزيع الدخل" او "تقاسم غنسانم السطور" على أساس العدل بواسطة قوة غازية وعبر الحدود .

كما كان من ابرز دوافع الاستراتيجية العراقية في المجال الاقتصادي ذلك التهديد للقسمة الأعظم من موارد العراق النفطية وغير النفطية في تغطية التكاليف الهائلة التي تحملها الاقتصاد العراقي إبان الحرب العراقية - الإيرانية .
وإذا كانت غالبية الأقطار الخليجية وغير الخليجية ، قد دعمت العراق إبان هذه الحرب دفاعا عن الأمن القومي العربي فان هذا لا يعنى النظام العراقي من مسئولية عدم تجنب حرب لا معنى لها .

وتعدد مؤشرات تهديد عوائد النفط العراق نتيجة الحرب مع إيران ، حيث نجد انه وفقا للتقديرات العراقية ، فسان لينة التجهيزات العسكرية التي اشترها العراق بالعملة الحرة واستخدمت في الحرب (٩٣) بلغت ٨٠ مليار دولار ، ولقد ردت خسائر العراق من جراء توقف والحفاظ ضاداته النفطية بسبب ظروف الحرب بنحو ١٠٦ مليارات دولار ، كما قدرت تكاليف التعمير لاعادة بناء وتشغيل المنشآت والمشروعات التي أصيبت بسبب الحسرب بنحو ٦٣ مليار دولار، اضافة الى هذا ، الخسائر البشرية التي لا تقدر بحال، فضلا عن خسائر تباطؤ النمو، وأعباء الديون وغيرها .

هذا الى جانب استمرار التخلف والكشاف وتبعية الاقتصاد العراقي في حقبة النفط ، وضعف إسهام عوائد نفط العراق في تحقيق غايات التقدم والأمن والتكامل في الوطن العربي ، ويبرز تخلف الاقتصاد العراقي في ان مساهمة الصناعة التحويلية من الناتج اجمالي للعراق لم تعد نحو ١١,٦ ٪ في عام ١٩٨٨ ، وذلك مقابل ٧,٨ ٪ في عام ١٩٧٨ ورغم النمو النسبي للصناعة التحويلية العراقية في حقبة النفط ، فان تحليلا اكثر عمقا يدعونا الى عدم المبالغة في شأن إنجازات التصنيع بالعراق ، وعلى ذلك فان الاقتصاد العراقي استمر متخلفا ، ولم تسهم عوائد نفط العراق في دفعه، كما ان الكشاف الاقتصادي العراقي يظهر بوضوح في الاعتماد غير المتكافئ صناعا وتكنولوجيا للعراق على الخارج .

هذا إضافة الى أن الديون الخارجية للعراق قدرت بنحو ٨٠ مليار دولار في نهاية الثمانينيات ، كما أن واردات العراق من الحبوب قد تضاعفت اكثر من خمس مرات بين عامي ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، وازادت الواردات الزراعية للعراق بنحو ٣٧ ٪ بين عامي ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، كما اعتمد العراق على واردات الحبوب في تغطية ٩٣ ٪ من الاستهلاك عام ١٩٨٧ .

وقد كانت الصورة التي انتهى إليها الاقتصاد العراقي من حربه الطويلة مع إيران وتبديده لثروته القومية الدافع الحسرى والمالم الذي ارتكز عليه التخطيط الاستراتيجي العراقي في المجال الاقتصادي .

(٩٣) التقرير الاستراتيجي العربي - عام ١٩٩١ الصادر عن مؤسسة الأهرام من ٣٥٣

● التخطيط الإستراتيجي في المجال العسكري :-

- رآكب التخطيط الاستراتيجي في المجال السياسي ، تخطيطا استراتيجيا في المجال العسكري فكانت خطة الإعداد الاستراتيجي للقوات المسلحة العراقية^(٤٤) والتي بدأت اعتبارا من أول يوليو ١٩٩٠ ثم تابعت خطة ذلك الإعداد الاستراتيجي حتى تمام الاستعداد للتنفيذ ونشر هنا الى ابرز ما تم في ذلك المجال .
- استكمال التخطيط الاستراتيجي و إعداد الوثائق وتدارس الخيارات والبدائل المطروحة و إقرارها بشكلها النهائي من الرئيس صدام حسين بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة .
- إنشاء مركز خاص لتجميع المعلومات وتصنيفها وتحليلها عن الجيش الكويتي تسليحا وتنظيما وتدريبيا ، وكافة المواقع الدلاعية الكويتية ، والأماكن الاستراتيجية العسكرية والمدنية ، وكل البيانات المفصلة والتي يمكن الحصول عليها من أي مصدر عن أوجه الحياة في الكويت ، بما فيها الشخصيات الهامة والقيادية .
- رفع كفاءة قوات الفيلق الثامن "حرس جمهوري" وزيادة نسبة الاستكمال في الأفراد والأسلحة والمعدات مع استعراض الحسائر ليصل الى نسبة ١٠٠% .
- إعداد مسرح العمليات المنتظر في المنطقة العسكرية الجنوبية العراقية وخاصة في المنطقة الممتدة من جنوب البصرة و الزبير وقاعدة الرملة الجوية ، وحتى قاعد جليبية الجوية الى الغرب ، وإنشاء التجهيزات الهندسية للقوات واقامة مراكز قيادة ، مع تجهيز مناطق حشد القوات ، وعمليات الحفر والإخفاء والتصويل ، وتعديل طبيعة الأرض لتتناسب مع العمليات المخططة .
- إجراء عمليات الفتح الاستراتيجي والتصوي للقوات المشتركة في الغزو والتي تضم أساسا قوات الفيلق الثامن "حرس جمهوري " وانطلاقا الى المنطقة جنوب البصرة والزبير وجليبية وعلى بعد يتراوح ما بين ٣٥-٧٥ كم من الحدود الشمالية الكويتية وذلك تحت ستار القيام بمتاورات ليلية .
- تم دعم هذه القوات بمعدات وأجهزة رؤية ليلية والقنابل والدانات المضنية ، وطلقات الإشارة الضوئية الملونة ، ونظارات الميدان الليلية التي تعمل بالاشعة تحت الحمراء أو بتكثيف ضوء القمر او النجوم .
- اجراء مشروعات التدريب الليلية لمستوى اللواءات المدرعة والمشاة الميكانيكية ، مع إشراك مراكز القيادة للفيلق والفرقة التابعة لها ، وذلك بمعدل مشروع تدريبي لكل لواء ، ومشروعين لكل قيادة فرقة ، بالإضافة الى تدريب كتبية مشاه على الإبرار البحري " البرمائي " في منطقة " رأس بيشة" جنوب الفار وذلك باستخدام ٦ سفن برمائية منها ٣ سفن من طراز "الزهراء" يمكن لكل منها حمل ٢٥٠ جنديا و ٢٠ دبابة وطائرة هليكوبتر واحدة مسلحة ٣ سفن برمائية من طراز"بولنوسوي"السوفيتية ويمكن لكل منها حمل ١٨٠ جنديا بمعداته مع ٦ دبابات او عربات مدرعة كان التركيز في التدريب على الملاحظة البرية الليلية مع سرعة الاختراق والوصول الى العمق ، وذلك بدلا من التركيز على القتال والقحام المواقع .
- تم عمل مشروع تدريبي بواسطة الفرقة ٢٣ مدرع بمشاركة الضباط فقط وجزء من القوات لكيفية احتلال مدينة وأنمينها ، وتم هذا المشروع داخل مدينة البصرة المخربة من جراء حرب الخليج قبل شهر واحد من الغزو . تمهيدا لاحتلال هذه الفرقة لمدينة الكويت .

^(٤٤) جلال عبد الفلاح - العمليات العسكرية لغزو الكويت، المكتب العربي للمعارف، نوفمبر ١٩٩٠ من ١٣-١٤

- تجهيز القواعد الجوية الجوية العراقية في الرميطة وجليبة بالوقود والذخائر والمعدات الأخرى ووصول أربعة لسوءات جوية من الطائرات المقاتلة القاذفة بمعدل لواءين حويين لكل قاعدة من طائرات "المبح - ٢٣" و"السوخوي - ٢٠" و"الميراج إف-١" إضافة الى وصول لواء جوى من الطائرات المليون كوبرت المسلحة والنقل من طراز "سى - ٢٤" الى قاعدة الرميطة الجوية .
- إنشاء شبكة كبيرة من المدقات عبر التلال والرمال تنتهى عند الحدود الكويتية مع العراق ، مع تعليمها مسبقا ، ووضع "فوايس ميدانية ملونه ليلا " .
- تم إعادة تركز اللواء ٩٥ مطلات في المنطقة الواقعة شرق قاعدة الرميطة الجوية وكذلك تركز المجموعتين ٦٨،٦٥ مغاوير "كوماندوز" في المنطقة الواقعة شمال صعوان وأم قصر .
- القيام بتكديس كميات هائلة من الذخائر والوقود والإمدادات الغذائية ، كذلك قطع الغيار المختلفة في منطقة الحشد لخدمة الحطة الهجومية .
- ثم مراجعة وتأكيد الخطط الموضوعية على واقع الأرض ، وتسجيل آخر المعلومات التي قامت بها أجهزة الاستطلاع عن اى تغيير في اوضاع القوات الجوية .
- خداع للقوات الكويتية المتقدمة ودوريات الاستطلاع الخاصة بها وتعودها على سماع أصوات جنائز الدبابات وتحركات القوات العراقية على مقربة منها ليلا ولعدة أسابيع مع الإعلان على ان هذه المناورات العراقية لأغراض التدريب ورفع الكفاءة .
- في ١٧ يوليو ١٩٩٠ أتم العراق حشده المرحلة الأولى من تجميعه القتالي بقوة حرس لرق .
- في ٢٥ يوليو ١٩٩٠ قامت القوات العراقية بإراحة التواجد الكويتي من الاراضى المتنازع عليها من الجزء الجنوبي من حفل الرميطة بواجهة ٣٥-٤٠ كم وبعمق ٢٠-٢٥ كم جنوبا ولم تعلن العراق عن ذلك كما لم تعرض الحكومة الكويتية على هذا الاعتداء^(٥٥) .
- في ٣١ يوليو ١٩٩٠ دفع العراق بمجموعتين من العناصر الخاصة في ملابس مدنية "حوالى ٢ كتيبة كسل منها ٣٠٠ فرد" حيث اكتمل تواجدهم داخل الكويت قبل الفزو بـ ٤٨ ساعة ، وكانت مهمة هذه المجموعات العمسل كادلاء لطلاع قوة الفزو من القوات اضمولة جوا بالطائرات العمودية ، خاصة وان هذه المهمة كان مخططا لها أن تتم ليلا ، الى جانب إثارة الفزع والرعب داخل المناطق السكنية حتى تتمكن المجموعات الاولى من تنفيذ مهمة السيطرة على وسط العاصمة وأسر أمير الكويت ومعظم افراد الأسرة الحاكمة .
- ثم اختيار شهر أغسطس بصفة خاصة نظرا لان معظم الكويتيين يقضون فترة الصيف خارج الكويت ، أما احتيسار ليلة ١ / ٢ أغسطس ١٩٩٠ فكان لاكتمال القمر - ١٩ من محرم - حتى تسهل تحركات القوات .
- بدأت العمليات ليلا لتحقيق المفاجأة على القوات الكويتية ، بالإضافة الى المناخ والطقس المناسبين والمخاض درجة الحرارة ليلا ، مع تحقيق المادئة والاحتفاظ ما حتى نهاية العمليات .

^(٥٥) لواء مدحت هاشم - الملحق الحربي المصري في العراق / محاضرة في أكاديمية ناصر في ١٧ نوفمبر ١٩٩١

- **حجم قوات الغزو العراقي :**
- بلغ حجم القوات العراقية التي قامت بغزو الكويت ٥٥ ألف جندي ، ٤٢٣ دبابة ، ٢١٦٧ قطعة مدفعية ، ١٤٤ طائرة مقاتلة قاذفة بقيادة اللواء نجم الدين عبد الله الذي كان قائدا للفرقة ٣٠ التابعة للفيلق الثالث العراقي .
- شكلت حجم القوات الغازية في ٢ فرقة مدرعة (٢٣،٢١ مدرع) ، الفرقة التاسعة الميكانيكي من الفيلق الثامن " حرس جمهوري " ، اللواء ٩٥ مظلات - لاحتلال قصر "ديسمان" والموانئ الجنوبية الكويتية ، كتيبة مشاه ابرار بحري "برمانية" لاحتلال جزيرة بويان ، ٢ لوج استطلاع متقدم ، ٢ كتيبة مغاوير "كوماندوز" - الكتيبة ٦٥ ، ٦٨ قوات خاصة ، ٦ الوية مدفعية ميدان .

• **الفكرة الاستراتيجية للعملية الهجومية :^(٤٦)**

- وقد بنيت الخطة الاستراتيجية الهجومية لغزو الكويت على اساس التوسع في استخدام الطائرات الملو كوبرت المسلحة وعناصر الاقحام الرأسي في الموجات الاولى للهجوم ، ثم يلحق بها موجات تالية من الطائرات الملو كوبرت التي تحمل اسلحة الدعم كما تستخدم القوات العراقية "الحوامات" مركبات المولفوكرفت في الاستيلاء على جزيرتى وربة وبويان مع الساعات الاولى للغزو .
- وتزامن مع ذلك دفع الارتال الميكانيكية والمدرعة من ثلاث محاور رئيسية بقوة فرقة ميكانيكية+فرقة مدرعة من الحرس الجمهوري في اليوم الاول للهجوم للسيطرة على مدينة الكويت والجزيرة "الجزء الشمالي من دولة الكويت" .
- ثم بقوة فرقة مدرعة يتم دفعها في اليوم التالي ليتم السيطرة على منطقة ميناء الاحدى وجنوبها بالتعاون مع كتيبة مظلات احتياطي لواء المظلات .
- وبانتهاء عملية الغزو تستكمل القوات العراقية اتخاذ اوضاعها وتستكمل بناء تجميعاتها القتالية المخصصة للعملية بقوة ٧-٨ فرقة ميكانيكي ومدرع ، لواء مدرع مستقل في اليوم الخامس للغزو ، تتدافع منها ٢ فرقة ميكانيكي +فرقة مدرعة على الحدود الكويتية - السعودية .

• **سير العمليات الهجومية :**

- بدأت العمليات العسكرية في تمام منتصف ليلة ١ / ٢ اغسطس ١٩٩٠ الساعة ٢٤٠٠ " حيث دفع لواء مدرع من الفرقة التاسعة مشاه ميكانيكية ، لواء مدرع من الفرقة ٢٣ المدرعة كمفارز متقدمة لقوات الغزو ، دفعت على محورين الاول - محور ام قصر ثم الصبية ثم جسر بويان الى البحرة شمال خليج الكويت ، الثاني- من صفوان ثم العبدلي الى الجهراء بدعم كل لواء مدرع بفوج استطلاع متقدم ، وذلك بمهمة سرعة اختراق الحدود الدولية مع الكويت والوصول الى منطقة البحرة والجهراء شمال وغرب خليج الكويت خلال ٣ ساعات .
- وفي الساعة الواحدة فجر ٢ اغسطس "الساعة ١٠٠٠" تم دفع القوة الرئيسية المكونة من باقى الفرقة ٩ مشاه ميكانيكي وباقى الفرقة ٢٣ المدرعة مع الاحتفاظ بالفرقة ٢١ المدرعة كاحتياطي استراتيجي ، ويعاون اعمال قتال القوة الرئيسية ٢ كتيبة مغاوير ٦٨،٦٥ ، ٤ لواء مدفعية ميدان وفي نفس الوقت تم الزال كتيبة مشاه بحرية على الشاطئ الجنوبي لجزيرة بويان حيث تقدمت وهاجمت كتيبة مشاه بحرية كويتية ، واثمت الاستيلاء على الجزيرة السق يبلغ طولها ٤١ كم وعرضها اقل من ٢ كم في أقصى اتساع لها .

^(٤٦) ملحق الرسالة الموقف بوضع سير القوات العراقية داخل الكويت خلال الغزو .

- وفي الرابعة والنصف فحراً " الساعة ٤:٣٠ " اتصلت القوة الرئيسية بالمبارز المتقدمة السابق دفعها وذلك على مشارف مدينة الكويت ، بعد ان قامت بتدمير القوات الكويتية المدافعة عن الحدود الدولية وشمال الجبراء ، ومن خلال حسة محارر للقدم من الجوب والغرب تمكنت القوات العراقية من الاستيلاء على الاهداف الحيوية والاستراتيجية داخل مدينة الكويت ومحاصرة منطقة "ديسمان" .
- وفي الساعة السادسة واليُصَف صباح ٢ أغسطس "الساعة ٦:٣٠" تم ابرار اللواء ٩٥ مظلات عددا كتيبة جواً بطائرات الهليوكوبتر في مناطق قصر الرئاسة في ديسمان ومنطقة السالمية ومنطقة السرة بمدف وقف المقاومة المسلحة الكويتية ، واسر اعضاء الاسرة الحاكمة ولكنها فشلت نتيجة احلاء القصر قبل وصول القوات العراقية .
- اعتباراً من أول ضوء يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ قامت القوات الجوية العراقية بعمل مظلات جوية مستمرة مستخدمة المقاتلات والمقاتلات القاذفة العراقية ، انطلاقاً من قاعدتين عراقيتين في الرملة وجلبية وشملت المظلات الحوية العراقية مدينة الكويت والجبراء والاحدى والحدود الدولية والساحل الكويتي وحتى عمق ٣٠ كم .
- وفي منتصف يوم ٢ أغسطس "الساعة ١٢:٠٠" اتمت القوات المهاجمة العراقية السيطرة على مدينة الكويت واحتلال الاهداف الحيوية والاستراتيجية داخلها .
- في فجر يوم ٣ أغسطس تم دفع الفرقة ٢١ المدرعة احتياطي قائد قوة الغزو من منطقة الانتظار التي لقت اليها داخل الكويت وانتهت الفرقة للاستيلاء على ميناء ومدينة الاحدى والمنطقة الجنوبية وذلك بالتعاون مع كتيبة مظلات احتياطي اللواء ٩٥ مظلات والتي تم ابرارها حوا بطائرات الهليوكوبتر ، حيث تكبدت هذه الكتيبة خسائر فادحة واسقطت منها ٤ طائرات .
- وبلاستيلاء على ميناء الاحدى ، واعتباراً من أول ضوء يوم ٤ أغسطس ، اليوم الثالث للغزو تقدمت الفرقة ٢١ مدرعة في اتجاه المنطقة الخايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية حيث توقفت على مسافة كيلومتر واحد من الحدود السعودية .
- بدأت قوة الغزو في تعزيز المناطق المستولى عليها ، وقامت القيادة العراقية بدعمها بدفع باقي الفيلق الثامن "حرس جمهوري" الى مدينة الكويت ، اضافة الى قوات الدفاع الشعبي العراقي ، مع استعدادها للتقدم جنوباً في اتجاه حقول التترول السعودية طبقاً للموقف الدولي والعربي .
- وفي اليوم الخامس للغزو استكملت قوة الغزو اتخاذ اوضاعها وبناء تجميعاتها القتالية لقوة وصلت الى ٧-٨ فرقة مدرعة وميكانيكية دفعت منها ٢ فرقة ميكانيكي وفرقة مدرعة للدفاع عن الحدود الكويتية - السعودية .
- وباستمرار تصاعد رد الفعل الدولي والعربي شاهمة الغزو العراقي بالقوة المسلحة ، قامت القيادة العراقية بتعزيز قواتها داخل الكويت والمنطقة الجنوبية العسكرية المتاحة للحدود السعودية بقوات أخرى جديدة شملت الفيلق الثالث ووحدة من الفيلق الثاني والسادس والسابع ، مع سحب الفيلق الثامن "حرس جمهوري" الاكثر تدريبا وتسليحاً داخل الكويت وتوزيعه شمال وغرب الكويت .
- قامت القوات البحرية العراقية بنشاط بحري متزايد في مدخل خليج الكويت ومحاصرة الساحل الكويتي بالكامل بقوة خمس فرقاطات وعشرات من زوارق الصواريخ والطوربيد .
- ولقد بلغت الخسائر العراقية ، اسقاط ١٨ طائرة هليوكوبتر من طراز "مى-٢٤" سقط منهم ١٤ طائرة فوق مدينة الكويت في اليوم الاول للغزو واربع طائرات هليوكوبتر من نفس الطراز فوق ميناء الاحدى في اليوم الثاني للغزو

- وقد تم اسقاط هذه الطائرات بما تحمله من جنود المظلات العراقيين من اللواء ٩٥ مظلات بواسطة صواريخ امون * سكاى جارد* وبلغ عدد القتلى ٢٩٥ جندي والجرسي ٣٦١ جندي عراقي *
- اما خسائر القوات الكويتية فقد كانت فادحة حيث قتل خلال الغزو ٢٠٠٤ كويتي واسر ١٢ ألف جندي كويتي وعدد كبير من المدنيين *

ثانياً: الخطة الدفاعية الكويتية :

- حجم القوات المسلحة الكويتية: ^(١٧)
- اجالي تعداد القوات المسلحة الكويتية ٢٠,٣٠٠ جندي منهم ١٦ ألف في القوات البرية، ٢١٠٠ جندي في القوات البحرية، ٢٢٠٠ جندي في القوات الجوية الى جانب ١٥٠٠ جندي من الحرس الاميري والحرس الوطني وقوات الحدود *
- تصم هذه القوات ٢٧٥ دبابة، ٢٠٠ عربة قتال مدرعة، ١٣٢ قطعة مدفعية ميداني وهاون انواع، ١٥٦ قذائف صاروخي انواع منها ١٢ قاذف صاروخي ارضي - ارضي فوج، ١٤٤ صاروخ سام ٧، سام ٦ المتحركة السولبية، صواريخ آمون "سكاى جارد" *
- مشكلة في ٢ لواء مدرع " ارقام ٨٠، ٩٠"، ٢ لواء مشاه ميكانيكي منها اللواء ٣٥، لواء مدفعية ذاتية الحركة، ٣ كتيبة صواريخ مصادة للدبابات من طراز " تاور"، ١٠ كتيبة وبطارية مضادة للطائرات من طراز "هوك"، خمسة كتائب صواريخ مضادة للطائرات من طراز آمون *
- وتضم القوات البحرية ٨ زوارق صاروخية، ١٥ زورق روديك ساحلي، اربعة سفن برماية، ٢ سفن مسلعة، ٥٠ زورقاً محربي ^(١٨) *
- وتصم القوات الجوية ٨٠ طائرة مقاتلة قاذفة، ١٨ هليكوبتر مسلحة مشكلة في ٢ سرب مقاتلات قاذفة طراز سكاى -هوك "أيه-٤" سرب مقاتلات "لايتنغ" *
- سرب طائرات تدريب وهجوم " ار تي هوك " *
- ٢ طائرات نقل سي ٩ + ٤ طائرة نقل الـ-١٠٠، طائرات هليكوبتر جازيل، سوبر بوما الفرنسية *

فكرة العملية الدفاعية :

- تتجمع القوات الكويتية في معسكرات ثابتة مجهزة بالمبان والتحصينات على الحدود الدولية للكويت وفي العمق، ومهمتها تأمين حط الحدود الدولية ومع القوات المعادية من اختراقها وتعطيلها لمدة من ٢٤ - ٤٨ ساعة حتى يتم اعطاء فرصة للتدخل العربي والدولي *
- ويوصل الانذار بوايا القوات العراقية للقيام بعمليات هجومية تقوم القوات المسلحة الكويتية بتحماس اوضاعها الدفاعية، وتقوم باستغلال الضربات الجوية ونيران المدفعية باحداث اكر حسانر في القوات المهاجمة في مناطق

^(١٧) الملحق العسكري المرفق بوضع الآليات التي استطاعت القوات الكويتية الدخول الى المنطقة الشمالية السعودية ولم (١) طبقاً لتقرير معهد الدراسات الاستراتيجية الدولية ببلد حول التوازن العسكري لعام ١٩٨٩/٩٠

^(١٨) التقرير الاستراتيجي العسكري - الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية في لندن ١٩٩٠/٨٩ *

حشدوا والناء فتحها وتقدمها للهجوم ومع الترابما الى خط الحدود وباستغلال كافة الوسائل النبرانية يتم ايقاف تقدمها ومنعها من اختراق خط الحدود الكويتية ، وعند نجاحها في الاختراق تقوم بالهجمات المضادة والاحتياطيات المدرعة والميكانيكية لتدمير القوات المخترقة واستعادة الحدود الدولية ، مع التوسع في استخدام الموانع الصناعية واعمال الكمائن والاغارات بواسطة القوات الخاصة لتعطيل تقدم القوات المهاجمة .

ومن مقارنة القوات المسلحة الكويتية بالقوات المسلحة العراقية يبرز التفوق الحاسم لصالح العراق من حيث الحجم ونوعية التسليح والكفاءة التدريبية وخبرة القتال التي اكتسبها الجيش العراقي خلال ثمان سنوات هي عمر حربه مع ايران هذا اضافة الى ان علاقات حسن الجوار وعدم توقع القيام بمثل ذلك الغزو من دولة عربية مجاورة ، ادى الى عدم قيام القوات المسلحة الكويتية باستناد دفاعاتها على خطة موانع دفاعية وخنادق وسواتر واستكمال التحصينات الدفاعية لايمهات الاقرب للقوات المهاجمة والتركيز على الكمائن المضادة للدبابات والمضادة للافراد ، واعداد وتجهيز خطوط الهجمات والغارات المضادة . . وخطوط الصد المستندة على كثافة ونطاقات متعددة من موانع الالغام بانواعها .

ومن هنا يمكن القول ان الاستراتيجية الدفاعية الكويتية لم تبني على تصورات القيام باجتياح عراقى كاسح لايتلح دولة الكويت ، وانما بنيت على التصدى لبعض محاولات عراقية لاحتلال بعض الجزر أو القطاعات داخل الاراضى الكويتية ، وعلى ذلك كان اهم مايعنى المخطط الاستراتيجى الكويتى في اطار حسن النية وعلاقات حسن الجوار ان يؤمن اهدافه الحيوية داخل الكويت اكثر من تركيزه على بناء تخطيط دفاعى شامل للحدود في مواجهة قوات وقدرات تسليحية وبشرية متفوقة عليه تفوقا حاسما بما يكفلها ليس فقط هزيمة القوات المدافعة الكويتية ، انما يمكنها من اكساحها وهذا ما حدث فعلا .

هذا وقد كان الشيخ جابر الاحمد الصباح امير الكويت في قصر "ديسمان" حتى التريت القوات البرية وبدأ هبوط وحدات فرعية من اللواء ٢٥ مظلات العراقي قرب منطقة القصر - فاستقل امير الكويت وولي عهده الشيخ سعد العبدالله الصباح سيارة خاصة وطلقت جنوبا الى الحدود السعودية الكويتية متجهة الى مدينة "الخالفجى" حيث التقوا بالامير محمد بن فهد بن عبد العزيز امير المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية ليصحب امير الكويت في موكب رسمى الى عاصمة المنطقة الشرقية . .

ثالثا : التمهيد للارملة العراقية - الكويتية وتصاعدها :- التسلسل الزمنى للأزمة :

- مع التراب عام ٨٩ وبداية عام ١٩٩٠ وصل الانقسام العربى الى ذروته وتباعدت وجهات النظر العربية ازاء كافة القضايا - وحتى يمكن عقد قمة عربية في ظل ذلك التردى العربى ، سعى ملك المغرب الى البحث عن هدف تلقى حوله الزعامات والقيادات العربية ، ومن هنا فقد تحدد هدف قمة الدار البيضاء في نوفمبر ١٩٨٩ ليكون "دعم الانفاضة " في مواجهة القمع الدموى المتصاعد من جانب إسرائيل ، إدراكا من الملك الحسن بان القصار القمة على ذلك الهدف وعلى تلك القضية يمكن ان يؤدي الى العقادها ، باعتبارها مازالت تلقى إجماعا واستجابة عربية حولها ، ورغم التحديد للهدف إلا أن هناك قضايا متعددة حملتها ملفات الزعماء الرؤساء خلافا لذلك الهدف^(١٤) عند حضورهم تلك القمة .

^(١٤) محمد حسين هيكل - حرب الخليج - أوهام القرة والنصر - مرجع سبق ذكره - من ٢٩٢

- لمنظمة التحرير الفلسطينية تريد تصديقا وإقرارا من مؤتمر عربي على مستوى القمة بمجمل التنازلات التي قدمتها ومنها اعترافها بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كأساس لتسوية سلمية ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية التي أسست استعداها للحوار مع المنظمة اذا هي اعترفت بهذا القرار ، ومع استجابة المنظمة لذلك ، ولكنها كانت تريد تقوية موقفها بتضامن عربي شامل .
- كان لبنان يريد نهاية منظمة لحربه الأهلية التي اندلعت عام ١٩٧٥ - وكان الدافع الرئيسي لطلب تلك التسوية هو أن كل الأطراف في الحرب الأهلية اللبنانية لم تعد قادرة على مواصلة تلك الحرب ، وبالتالي فهي تسعى جادة إلى الحل ، خاصة وأنه كان هناك اعتقاد سائد بأن تلك الحرب في حقيقتها حرب دولية / عربية اختار أصحابها أن يقاتلوا معاركها على الأرض اللبنانية .
- كانت سوريا أيضا تسعى إلى تسوية الحرب اللبنانية - وكسب اعتراف عربي بوضع خاص لسوريا في لبنان .
- كانت الدول العربية الخليجية التي شاركت في مؤتمر بغداد عام ١٩٧٩ الذي أعقب إبعاد مصر عن الصف العربي بعد صلحها مع إسرائيل ، وقد قدمت لدول المواجهة الباقية "سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية" مساعدات طويلة الأمد على عشر سنوات - تنتهي عام ١٩٨٩ وكانت دول المواجهة تريد تجديد ذلك الدعم .
- كان العراق يريد اعترافا من الجميع بدوره في الدفاع عن البوابة الشرقية للعالم العربي ولعله كان يريد ترجمة هذا الدور إلى اعتراف به كقوة إقليمية بارزة ، خصوصا وأنه يدخل القمة العربية المقترحة وهو طرف رئيسي في مجلس التعاون العربي الذي دخلته مصر - أيضا - كان يريد مساندة لموقفه في قضية أسعار البترول .
- كانت مصر تريد العودة إلى صفوف جامعة الدول العربية - وقد كان موضوع عودة مصر قد سبق أن عرضه الملك "فهد" وتصدى لمعارضته بعض الرؤساء ، وبالتالي فإن اضرائكها في ذلك المؤتمر كان له دلالة أكبر فهي تذهب إلى الدار البيضاء حاملة اتفاقية السلام مع إسرائيل - وبالتالي فإن وجود مصر في الجامعة العربية كان جسرا أو صلة من نوع ما بين الجامعة العربية وإسرائيل .
- كانت زيارة الشيخ " سعد السالم الصباح " ولي العهد ورئيس وزراء الكويت إلى بغداد في ٦ فبراير ١٩٨٩ في رحلة استطلاعية يثر فيها قضية ترسيم حدود نهائية بين البلدين في مناسبة انتهاء الحرب العراقية / الإيرانية تقديرا للدور الكويتي في مساندة العراق في تلك الحرب الطويلة خاصة وأن العترة قد عاد للظهور من جديد حيث وقع تصادم برى بين دورية كويتية وأخرى عراقية - إضافة إلى شكوى الكويت من دخول زورق مسلح عراقي إلى مياهها الإقليمية واشتياكه بالبنيران مع زورق كويتي ، إلى جانب شكوى العراق في عمليات قرصن سلاح إليه من الكويت إضافة إلى عمليات استصلاح واستزراع أراضي يقوم بها كويتيون داخل الحدود العراقية وفي مجال التصهيد لتلك الزيارة قامت الصحف الكويتية بمجلة إعلامية أثار فيها ترسيم الحدود مع العراق ، وكان رد الصحف العراقية يوم وصول الأمير الكويتي إلى العاصمة بغداد فكان اعنف مقال في جريدة "القادسية" حيث تحدثت الصحيفة في مقال لها عن مشكلة الجزر فقالت " أن العراق لا يطلب فقط جزيرتي بويان وروبة" كما هو شائع ، فهاتان الجزيرتان لم تعودا محل مناقشة لان ملكيتهما للعراق ثابتة ثم أضاف المقال أن هناك أراضي في الكويت تخص العراق كما انه اتضح أن الكويت انتهزت فرصة الحرب العراقية - الإيرانية وانشغال بغداد ، وغيرت خط الحدود فأزاحت عن مكانه وأعادته من جديد بعد أن قضت منه قطعة ضخمة من أراضي العراق .

وإلى أول لقاء بين الشيخ "سعد" مع وزير الدفاع العراقي العريق "عدنان حيرالله" آثار الشيخ "سعد" قضية الحملية الإعلامية التي قبلها لحظة وصوله بغداد ، وقال انه فكر جدياً في قطع الريادة والعودة للكويت وكان الرئيس العراقي ودوداً إلى درحة طمانت الشيخ "سعد" و امر بتشكيل لجنة على اعلى مستوى لاثاء ذلك الموضوع .
و تعزيزاً لإمكانية التفاهم بين البلدين جرى ترتيب لزيارة يقوم بها أمير الكويت الشيخ "جابر الأحمد الصباح" للعراق ، وكانت الريادة ودية للغاية حيث قدم الرئيس "صدام حسين" حلالها اعلى وسام عراقي لأمير الكويت تقديراً للموقف الذي اتخذته الكويت أثناء الحرب العراقية /الإيرانية ، وبالتالي لم يثر موضوع الحدود بين الرئيسين حتى لا يعكر الجو الودى للزيارة والتي تمت في سبتمبر ١٩٨٩ .

● وبدأت الاتهامات تتصاعد وعلى التوازي معها كان هناك تصعيد بين العراق والدول الغربية سبب الصواريخ وأسلحة التدمير الشامل العراقية ، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أصوات عربية تنادي بقمة عربية في بغداد لمواجهة المخاطر الأمريكية/الإسرائيلية المحتملة أن تواجهها ، حتى اتفق على أن يكون عنوانها "التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي من إسرائيل" وقد عقدت تلك القمة في ٢٨ مايو ١٩٩٠ ، وعلى هامش تلك القمة تطرق الرئيس العراقي إلى خلافاته مع الكويت مع الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية و آثار معه موقف التعت الكويتي من قضايا تحطيط الحدود ، حصص التترول والادعاء بقيامهم بالتخزين داخل العراق الأمر الذي اقترح معه الملك فهد عقد اجتماع على مستوى القمة لعدد محدود من دول الخليج المنتجة للتترول للتوصل إلى حل حاسم وحازم لتفضيه الحصص "وبالتالي الأسعار" ، وحدثت محاولة مشابهة من أمير الكويت إذ انتهت فرصة قيام الرئيس "صدام حسين" مرافقته إلى المطار لوداعه ، حيث بدأ أمير الكويت حديثه وجساء فيه من حيث انتهى الملك "فهد" فقال ما مؤده "إن كل المشاكل لها حل ، ونحن أخوة وأول من يتفهم ظروف العراق .

● وفي ١٠ يوليو ١٩٩٠ انعقد اجتماع دول "الأوبك" في جدة ثم دعى وزير التترول العراقي إلى اجتماع خاص يصمم وزراء السعودية والإمارات والكويت وقطر ، ولم يصل الأطراف فيه إلى اتفاق .

● وقد وصلت الأزمة إلى قمة تصاعدها في ١٧ يوليو ١٩٩٠ حيث وقف الرئيس العراقي "صدام حسين" يلقى خطابه التقليدي في ذكرى ثورة ١٩٦٨ ، وفي مجال استعراضه لأحداث العام المنصرم تعرض للسياسة البترولية الجديدة التي يضعها منذ حين ، بعض الحكام في دول الخليج تمعداً في تخفيض أسعار النفط بدون مرور التصاوى ، وقال على سبيل المثال "أن انخفاض دولار واحد في سعر النفط من جراء هذه السياسة يؤدي إلى انخفاض مليار دولار من عائدات العراق سنوياً وان تخفيض سعر النفط عن السعر الذي كان سائداً قبل وقت ليس بعيد ، وهو ٢٧- ٢٨ دولار ، إلى الأسعار المتدهورة التي وصل إليها سعر البترول حالياً أدى إلى خسارة أربعة عشر مليار دولار سوية في الوقت الذي تحمل فيه بضعة مليارات من الدولارات الكثير مما هو موقوف ومؤجل في حياة العراقيين" .

وقد ألقى الرئيس العراقي صدام حسين خطابه بتحذير لبعض الدول الخليجية من الاستمرار في إنتاج التترول بما يزيد عن الحصص المقررة ، وهدد بالقيام بدور فعال لاعادة الحقوق المنتصبة إلى أصحابها ، وقد تزامن مع هذا الخطاب حضور السيد "طارق عزيز" نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي اجتماعاً لوزراء خارجية الدول العربية في تونس كان مخصصاً لموضوع هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل - حيث سلم رسالة من الحكومة العراقية إلى مكتب الأمين العام للجامعة العربية "الشاذلي القليبي" كان لها وقع الانفجار وقد طرحت الرسالة قضيتين أولاهما - قضية الحدود ، حيث اوضحت الرسالة أن حكومة الكويت استغلت الشغال العراقي بالحرب مع

إيران ومضت في تنفيذ مخطط يهدف إلى تصعيد الزحف التدريجي والمبرمج باتجاه أرض العراق لفسارت تقم المنشآت العسكرية والمخافر والمنشآت النفطية والمزارع على أرض العراق وثانيهما - أن حكومة الكويت اشتركت مع حكومة الإمارات العربية المتحدة في تنفيذ عملية مدبرة لإغراق سوق النفط بمزيد من الإنتاج خارج حصتهما المقررة في الأوبك بمررات وهمية، وقد أدت هذه السياسة المدبرة إلى تدهور أسعار النفط تدهورا خطيرا ، فبعد الأسعار العالية التي كان قد بلغها وهي ٢٤،٢٦،٢٨ دولار للبرميل الواحد ، أدت تصرفات حكومتى الكويت والإمارات إلى اقبال سعر الحد الأدنى المتواضع الذي تم الاتفاق عليه في الأوبك أخيرا وهو ١٨ دولار للبرميل إلى ما بين ١١-١٣ دولار للبرميل - وبعملية حسابية بسيطة يمكننا أن نقدر مقدار الخسائر الباهظة التي لحقت بالدول العربية المنتجة للنفط .

وقد أوضحت الرسالة أن الخسائر وصلت في الفترة من ١٩٨١-١٩٩٠ ما قيمته خمسمائة مليار دولار كانت حصة العراق منها بحسابة ٨٩ مليار دولار ، ثم أضالت الرسالة العراقية إلى ذلك انقاما للكويت ألما انتهزت فرصة ظروف الحرب ، فأقامت منشآت نفطية على الجزء الجنوبي من حقل "الرميلة" العراقي وراحت تسحب النفط منه ، وقد قدرت الرسالة العراقية ماسحبه الكويت من برول حقل "الرميلة" بما قيمته ٢٤٠٠ مليون دولار وكان الأخطر بعد ذلك ماورد في نص الرسالة بأن ما فعلته حكومتا الكويت والإمارات يمثل عدوانا على العراق .

ورأى الأمين العام للجامعة العربية عرض الرسالة على مجلس وزراء خارجية دول الجامعة وتضاربت الآراء بشأنها وكادت الجلسة أن تفكك حيث وقف السيد "طارق عزيز" وقال لوزراء الخارجية " إنني أحثكم عن موقف يعتبره العراق عدوانا مباشرا عليه ، ومعنى ذلك أن العراق سوف يرد هذا العدوان " .

● ومع تصاعد التوتر وزيادة الخشود العراقية على حدود الكويت وكثافة الاتصالات الدبلوماسية بين كل من الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية والرئيس المصري محمد حسنى مبارك والملك حسين ملك الأردن والرئيس صدام حسين - اتفق على قيام الرئيس محمد حسنى مبارك بدور الوساطة لاحتواء الأزمة .

● وفي ٢٤ يوليو ١٩٩٠ تم اللقاء بين الرئيس محمد حسنى مبارك والرئيس صدام حسين وتم الاتفاق على عقد محادثات في جدة يوم ٣١ يوليو ٩٠ بين ولدين - الأول - عراقى برئاسة "عزت إبراهيم" نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي - والثاني - كويتي برئاسة الشيخ "سعد السالم الصباح" ولى العهد ورئيس الوزراء الكويتى - وان تجرى المفاوضات في جدة برعاية الملك "فهد" عاهل المملكة العربية السعودية .

● وفي ٢٧ يوليو ٩٠ قبل الغزو بأربعة أيام تصاعدت لغة التهديد العراقي حيث أعلن ناطق رسمى عراقى بيانا جاء فيه " من الضروري أن يعلم رئيس وزراء الكويت بان الذى يأتي إلى لقاء معنا ينهض أن يكون سهبا لإزالة الأذى والعدوان الذى لحق بالعراق " .

● وفي ٣١ يوليو ١٩٩٠ اليوم اتحد للقاء الوفدين الكويتى والعراقى في جدة استمرت هجة التهديد والتلويح باستخدام القوة لفسدر بيان آخر جاء فيه : " إننا نحثر من يحتاج إلى تحذير ، ولجهد القول بان الذى يضرب العراق عليه أن يتوقع ضربات تنزل كياته وان قواتنا المسلحة هم بالمرصاد وسيخيب الخائبون وترد لهم الصاع صاعين بعون الله" وكانت تلك التهديدات تتوالى لتحقيق جوا من التوتر أحاط بمباحثات جدة التي كان الهدف منها عدم تصعيد الموقف وحل الأزمة سلميا .

• ورغم الأبناء عن الحشود العراقية التي تتناقلها وكالات الأنباء الأجنبية - ثم ماشرته جريدة الواشنطن بوست من أن لوقيتين عراقيتين تم حشدهما في منطقة البصرة - رغم كل ذلك فإن حكام الخليج وبخاصة قادة الكويت والإمارات ، لم يأخذوا التهديدات على محمل الجد - فقد كانوا يظنون أن الثباين في وجهات النظر حول الحصص البترولية يمكن تسويته سلميا !! وربما لم ينتبهوا لأمر آخر وهو أن السياسات غير المعلنة للعراق التي كانت ترمي إلى أكبر من خلاف على حصص بترولية وقد بدأت الأهداف الغير معلنة في الظهور بمطالب لم يقبلها قادة الكويت وقد سلمت هذه المطالب رسميا في مباحثات جدة ومنها (١٠٠) .

- أن تشطب الكويت ١٢ مليار دولار قيمة ديونها على العراق .
- أن تزجر جزيرتي " وربة وبويان" لمدة ٩٩ عام .
- أن تدخل العراق تعديلات لصالحها في حقل الرميلة على نفقة الكويت .
- أن تقدم الكويت ١٠ مليارات دولار ترفعها للعراق لمواجهة تبعات الحرب .

وقد رافق هذه المطالب عبارات التهديد والاستفزاز، حيث وجه "عزة إبراهيم" نائب الرئيس العراقي السدي مثل العراق في محادثات جدة تهديدا مباشرا لرئيس وزراء الكويت الشيخ سعد العبد الله بقوله "إننا نعرف كيف نأخذ حقنا" ولم يقبل الوفد العراقي أى تفاوض حول مطالبه الأمر الذى أعلن معه تأجيل المفاوضات على أن يتفق الطرفان على موعد اللقاء القادم ، وكان الغزو بعد ساعات معدودة من ذلك التصريح .

الولايات المتحدة ومتابعة الحشد العراقي :

كانت الولايات المتحدة تتابع تصاعد التوتر في منطقة الخليج حيث كانت وزارة الدفاع ترصد التحركات العسكرية العراقية ، وكانت تقارير عن حجم القوات العراقية المختشدة في منطقة البصرة وحولها - وتقديرات دقيقة كما اتضح ليما بعد ، ولم ترصد وزارة الدفاع الأمريكية حجم القوات العراقية وإنما رصدت أيضا درجة استعدادها ، وفي تقرير بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٩٠ (١٠١) أرسلته إلى وزارة الخارجية وإلى مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض - قالت إدارة تسيق المعلومات في وزارة الدفاع " أن القوات العراقية كانت كاملة الاستعداد ولكنها لم تتخذ وضعا هجوميا" .

وكانت وزارة الخارجية تتلقى تقاريرها في المنطقة إلى جانب ما تتلقاه من الأجهزة المشاركة معها في صنع القرار في واشنطن ، وقد جاءت تقارير وزارة الدفاع الأخيرة - يوم ٢٩ يوليو ١٩٩٠ - بأن القوات العراقية رغم كامل استعدادها لم تتخذ وضعا هجوميا - مؤكدة لاستنتاجات وزارة الخارجية بأن العراق يتصرف بمنطق وضع الأزمة على حافة الهاوية لغير الخوف في أعصاب الآخرين ليسلموا بمطالبه - وإن أقصى ما يمكنه فعله هو تفكيره في عملية محدودة لاحتلال جزيرتي "وربة وبويان" وربما منطقة الرميلة حيث حقل البترول المتنازع عليه ، وأيضا كانت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تتابع الموقف ، ولعلها كانت أسرع من تنبه يوم ٢٨ يوليو، إلا أن الخطط العراقية تغيرت وإن السدي يجرى الإعداد له الآن هو عملية غزو كامل وقررت وكالة المخابرات المركزية أن تتصرف على هذا الأساس حتى لو كان أسوأ الاحتمالات .

(١٠٠) الدكتور / احمد علي فهمي - تيارات ومواقف - المكتب المصري الحديث ص ٩٠ - طبعة ١٩٩٣
 (١٠١) محمد حسين هيكل - حرب الخليج - أرواحم الغرة والعر - مرجع سبق ذكره - ص ٣٥٨

وقد أظهرت صور الأقمار الصناعية صباح ٣١ يوليو ، أن القوات العراقية عبرت مواقعها ، وإن الدبابات تقدمت إلى قرب خط الحدود بفواصل ما بين ٥٠-٧٥ مترا بين كل دبابة ، وإن المدفعية أصبحت وراء المدرعات وكان معنى هذا الوضع أن الأمر الهائي بالمحوم قد اتخذ وإن ساعة الصفر أصبحت معروفة للقوات ، ومع ذلك فقد كان رأى عدد من الخبراء العسكريين أن هذه الأرصاع الطائرة قد تكون ماثرة مقصودة لتوجيه صرنة قاصبة إلى أعصاب الذين يتسارعون التحركات على الحدود حتى يقع في تصورهم أن المحوم وشيك ومن ثم يكون النازل للمطالب العراقية فوراً .

وحوالى ظهر يوم ٣١ يوليو طلب أحد خبراء الأمن الأمريكيين الاتصال مدير الأمن الكويتي وطلب إبلاغ وزير الداخلية ، ووزير الدفاع برسالة مؤداهها ^(٢٢) نحن لا نريد أن نثير القلق في نفس أحد ندون داع ، ولكنا نعتقد أن حطة الطوارئ الموصوعة سابقا بشأن حماية سلامة الأمير والأفراد الرئيسيين للأسرة الحاكمة يجب أن توضع موضع التنفيذ من باب الاحتياط * .

وبعد أن حل المساء أصبحت إجراءات حطة الطوارئ أكثر شدة وصرامة وطلب إلى الأمير أن يتحرك إلى مظقة الخفافجي في السعودية مع رعاء ألا يكون موكب سفره طابورا طويلا من السيارات فاتحة مضابيحها القوية في ظلام الليل، وبالفعل بدأ موكب الأمير يتحرك في اتجاه مظقة الخفافجي ، حيث كان الدهول يسلك بأعصاب الجميع ، وكان الغزو قد بدأ فعلا ، وقد عبرت الطوابير المدرعة حدود الكويت في نفس الوقت الذي كانت فيه طائرات المليكوسر العسكرية العراقية تحوم حول نفع حساسة من مدينة الكويت ، مركزة على قصر الأمير ، وعلى دور الورارات وعلى مدارحل ومخارج الطرق من المدينة كما كانت القوات العراقية قد هبطت في مطار الكويت واحتلته .

استراتيجية العراق في المجال الاجتماعي والإعلامي :-

لقد بى النظام العراقي وعلى رأسه الرئيس صدام حسين استراتيجيته الاجتماعية مستعلا وسائل الإعلام والإعلاميين بهدف تكوين رأى مضاد للكويت وللدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ولاكتساب شرعية وشعبية للعرو ، الأمر الذي أدى إلى أن هت الجماهير في الشارع العربي والإسلامي لتصرعن رأيها ماصرة للعراق ضد الكويت ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي على عكس ماكان متوقعا تماما إلا وهو أن تب هذه الجماهير منذ بداية الاحتلال العراقي للكويت معرفة شندة عن رفضها لما قام به العراق من اجتياح عسكري للكويت ومن تعريض المنطقة لخطر التدحل الخارجي ومطالته بالانسحاب الفوري غير المشروط ومؤبدة في نفس الوقت للمقاومة الكويتية والمالية ضد هذا الاحتلال على أن الأمر الأكثر إثارة للدهشة والاستغراب ما لوحظ خاصة من أن اشد الدول تأييد للموقف العراقي و أكثرها و أقواها في حماس جماهيرها لماصرة العراق ضد الكويت ودول الخليج في هذه الأزمة ، إنما كانت تلك الدول والمجمعات العربية والإسلامية صاحبة الأعداد الكيرة التي تعمل وتكسب ويقيمون في الكويت أو غيرها من دول الخليج كالمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ، والتي أيضا تتلقى معونات اقتصادية مهمة وشه منظملة مس دول الخليج على النحو الذي كان الفلسطينيين واليميون والسودانيون والأردنيون ^(٢٣) . ما يعنى أن حماسهم وتأييدهم لموقف العراق قد تخطى في قوته مصالحهم الذاتية الحيوية ، بل أن حماسهم قد وصل إلى حد هتالفهم ضد الدول التي وقتت ضد العدوان ، وأعلنت موقفها الرسمي شتحب العدوان العسكري العراقي على الكويت ومطالته بالانسحاب .

^(٢٢) بوب ورد ورد - أسرار صناعة القرار الأمريكي لحرب الخليج - ص ١٧٢

^(٢٣) اتجمعات الشارع العربي والإسلامي تجاه أزمة الخليج ، الصادره عن دار الهم للإعلام عام ١٩٩٢ - ص ١٦٩

وعلى ضوء تلك الحقيقة يمكن القول أن استراتيجية العراق في المجال الاجتماعي والإعلامي قد حققت نجاحاً جزئياً في هذا الاتجاه ويمكن تصور تلك الإستراتيجية التي عيّن عليها الرئيس العراقي صدام حسين وأدارها بالتعاون مع الدول المؤيدة له كانت تهدف إلى إثارة العوامل النفسية والاجتماعية والسيكولوجية التي تعجز العداة نحو دول الخليج العربي بصفة عامة ، ولدولة الكويت بصفة خاصة بالشكل الذي يظهر الماصرة والتأييد للرئيس صدام حسين ونظامه وأحقية ل عزز الكويت والتساؤل الذي يطرح نفسه . . كيف صاغ النظام العراقي هذه الإستراتيجية الاجتماعية !!

لقد ارتكزت تلك الإستراتيجية على عدة مرتكزات أساسية ، أولها - استئثار العاطفة الدينية والتي من المعروف عن الشرق عموماً والشرق العربي بصفة خاصة تقديسه الشديد للدين ، وكل ما يمس معتقداته أو نصوصه أو أصوله ، من منطلق أن الشرق العربي مهبط الأديان السماوية ومنه انطلقت دعواها حتى بلغت أقصى الأفاق ومن هنا فان المدخل الديني يصير الفصل المداخل وأكثرها فعالية في إقناع الجماهير العربية والإسلامية بفكرة ما . . وتكون البراعة هنا في كيف يمكن ربط تلك الفكرة بالدين .

ولقد ركز الإعلام العراقي على تلك الفكرة فكان الرئيس صدام حسين ونظامه وإعلانه يوجهون الجماهير العربية والإسلامية إلى فكرة الدفاع عن شرع الله المتحك في دول الخليج ، ومحاربة لتطبيق التوجهات وقواعد السلوك والنصرف الإسلامي السديد في الحكم والاقتصاد ونواحي الحياة المختلفة دعماً وتقوية للإسلام والمسلمين حتى يتبوءوا مكانتهم اللائقة بهم ، والتي كانت لهم ، أيام ازدهار حضارتهم وقوة سلطاتهم ، ولقد ظلت وسائل الإعلام العراقي تلعب على هذا الوتر الحساس لدى كل مسلم ، حتى نجح حزياً في شق الصف الإسلامي سواء كان عربياً أو غير عربياً .

وثانيها - استئثار العاطفة القومية "العربية" حيث تعثر العاطفة القومية "العربية" هي التالية مباشرة من حيث أهميتها و قوة تأثيرها على الجماهير العربية والإسلامية بعد العاطفة الدينية وباعتبار أن الوحدة العربية حلم يراود معظم العرب ، ولقد اعتمد التخطيط الاستراتيجي العراقي في المجال الاجتماعي على استغلال هذه العاطفة القومية العربية واحسن استغلالها للتأثير على الجماهير العربية وكسب تأييدها ، فقد خاطب الإعلام العراقي القوميين العرب بما يستثير مشاعرهم وعواطفهم القومية وفي استمالتها إلى موقف النظام العراقي من تكريس احتلاله للكويت وضمها بالقوة المسلحة تحقيقاً لثروة وحدة عربية تتوسع لتضم دول الخليج طواعية أو كرها لتتطور بعد ذلك بنفس الأسلوب لضم بقية الدول العربية ، وإنما استئثار عاطفة تحريم القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة ، حيث يمثل القدس إحدى المدن المقدسة الثلاث بالنسبة للجماهير الإسلامية والعربية إلى جانب مكة المكرمة، المدينة المنورة ، حيث من الواضح أن التخطيط الاستراتيجي العراقي في المجال الاجتماعي قد استغل الباعث النفسي على الإحباط إثر هزيمة يوليو ١٩٦٧ والاستيلاء على القدس ضمن أراضي عربية أخرى ، وقام بإحياء الأمل في اقتراب تحريرها إلى جانب الأراضي المحتلة الأخرى من خلال امتلاكه لقوة عسكرية متفوقة ، ومن هنا فقد خرج الرئيس صدام حسين بتهديدته الشهير قبل شهور قليلة من احتلاله للكويت وعلى وجه التحديد في شهر أبريل ١٩٩٠ انه سيدمر نصف إسرائيل بأسلحته الكيماوية أن هي فكرت في قصف منشأته العسكرية أو قيامها بالتعدى على أى دولة عربية أخرى ، كما زعم بعد ذلك أن الاستيلاء على الكويت وضمها هو مرحلة على طريق مراحل تحرير القدس ، كما أكد نفس الفكرة في مصادره التي طرحها باشتراط خروج إسرائيل من القدس والأراضي العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية في مقابل حروجه من الكويت ومن هنا ، فقد كان واضحاً أن التخطيط الاستراتيجي العراقي في المجال الاجتماعي قد تركز على شحن وتفجير الانتماءات العدائية نحو الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي بكل ما يستثير الحماس والماصرة للموقف العراقي .

وثالثها - إثارة قضية الإحباط النفسى وتوزيع الثروة حيث يعتبر المال أو الثروة هو الوسيلة الأساسية التى يمكن من خلالها إشباع الدوافع ، الرغبات والطموحات الإنسانية إلى جانب وسائل أخرى ، والتى تؤدى عدم القدرة على إشباعها إلى حالة من الإحباط النفسى ، ينتج عنها نوع من القلق والاضطراب الذى يترافق مع صعوبة أو استحالة الإشباع والإرضاء ، الأمر الذى يصبح معه الإنسان ملوذاً بالسخط والرغبة فى العدوان الذى يوجهه إلى العوائق التى تحول دون الإشباع المطلوب لتلك الرغبات وعلى المسببات وراء ذلك الإحباط ، وقد استغل الخطاب الإعلامى تلك الحقيقة فى إثارة الجماهير العربية والإسلامية العريقة والمعروف عنها معانها وإحباطاتها فى إشباع روعها الأساسية الذى يعتبر الفقر وندرة الموارد اللذان يميزان معظم البلاد العربية والإسلامية باستثناء دول الخليج فكانت فكرة الاستيلاء على ثروة الكويت الفنى وكوئبيها على فقراء الدول العربية بما يمكنهم من إشباع حاجاتهم المخطئة ، وما صاحب تلك الفكرة من ادعاء واضح ، وتبرير مصطنع لنهب ثروات الكويت لصالح العراق وحده ، إلا أن الجماهير العربية المخطئة قد سارعت إلى تصديق الخطاب الإعلامى العراقى واستجابت بالمتان للرئيس صدام حسين ونظامه ضد الكويت ودول التعاون الخليجى وحلفائها فى إشارة إلى نجاح الاستراتيجية الاجتماعية العراقية فى هذا المجال .

ورابعها شراء بعض الذمم المؤثرة فى رأى العام حيث توسع النظام العراقى فى استقطاب شخصيات من العالم العربى والإسلامى ذات التأثير فى تشكيل الرأى العام فيه فى إطار تخطيط استراتيجى محكم بدأ منذ حربه مع إيران وتزايد مع سعيه لامتلاك الكويت - وذلك حتى يضمن تأييدهم له ، ودفاعهم عن نواياه - وهكذا أصبحت إيران من وجهة نظرهم هى البائدة بالعدوان وأصبح العراق فى حربه مع إيران إنما يدافع عن أرض المسلمين ضد الإيرانيين الراغبين فى استعادة ملك فارس وقوقها قبل الإسلام ، ولهذا فإن على العرب جميعاً أن يساعدوا العراق الذى يحارب معركتهم ضد إيران ويحمى " البوابة الشرقية للعرب " ولقد نجح المخطط العراقى فى ذلك المجال إلى حد كبير ، فقد اتخذ قطاع كبير من الجماهير العربية ومن نظمها بذلك وتبت وجهة النظر العراقية فى تلك الحرب واقتنعت ها وأيدتها.

ولعل من الثابت فى هذا المجال أن النظام العراقى قد اعتمد فى تنفيذ مخططة هذا ، على شراء الذمم من خلال عقدة للمؤثرات والندوات والمهرجانات العربية والإسلامية أكثر من مرة كل عام فى بغداد ، حيث يدعو أعداداً كبيرة من الصحفيين والكتاب والأدباء والشعراء والفنانين وذوى المكانة والمراكز فى أنحاء الوطن العربى ، ويستضيفهم فيكرمهم ، ويهدى عليهم بالهدايا التى تتناسب فى قيمتها مع ما يقدمه المهدى إليه من تأثير فى تشكيل الرأى العام فى بلده وتأثيره فى مجمله ، فمنهم من أهداهم سيارات فخمة ومنهم من حصل على جوائز صدام العلمية إلى جانب المعونات والهبات السبق منحت للصحف العربية التى امتدحت الرئيس العراقى ولقد امتد المخطط العراقى فى شراء الذمم ليشمل كثيراً من الأحزاب والتنظيمات الفعالة على الساحين الغربية والإسلامية . . . ومن هنا كان النجاح الذى تحققت بإثارة الرأى العام العربى والإسلامى وبالتالى ما تم من الدفاع فى تأييد النظام العراقى .

وخاصتها - السعى لرسم صورة ذهنية سبئة للمواطن الخليجى وحكامه ، حيث ركز المخطط العراقى على رسم صورة عن المواطن الخليجى بصفة عامة والحكام بصفة خاصة على أنهم جماعة من الأغنياء الفاسدين اللذين يخونون وطنهم ومواطنيهم واللذين يحرفون العمالة للأمريكيين والمستعمرين واللذين يتاجرون بالإسلام ولا يراعون له حرمه ولا يطبقون له شرع ولا يحترمونه له توجه ، واللذين يتعززون بالبذخ فى إنفاقهم على شهواتهم وبالبيخل فيما يقدمونه من معونات للدول والمنظمات والمجمعات العربية والإسلامية المحتاجة ، وبكثرة المن على من يقدمون له هذا العون ، مما ترك أثراً فى شحن

الجماهير العربية والإسلامية باتجاهات سلبية عدائية نحو الخليج ، وفي نفس الوقت اظهر النظام العراقي في صورة النظام
 المثال المدافع عن الجماهير العربية والإسلامية المهتدة مصالحها ، والمنهوبة حقوقها •

وسادسها - إبراز التمييز في عقود توظيف الغربيين في الخليج عن العرب من نفس المستوى حيث ركز المخطط
 الإستراتيجي العراقي في امحال الاجتماعى على الفترقة بين راتب المواطن العربي عن راتب زميله المواطن العربي المقيم في
 الخليج - حيث زاد الراتب عن الضعف ، علاوة على الامتيازات الأخرى التي يستمتع بها المواطن العربي هذا إضافة إلى
 التركيز على نظام الكفالة المعمول به في دول الخليج العربي وما يتضمنه من سلبيات تروى على مسامع الكثرين من
 تلابغ واستغلال بعض الكافلين هؤلاء المقيمين من العرب الذين يخدمون في الخليج - مما أوجد مادة خصبة لتشويه
 صورة الخليج في الدول العربية والإسلامية •

تلك هي بعض الخطوط الرئيسية التي صاغها النظام العراقي في استراتيجيته الاجتماعية والتي نجحت إلى حد بعيد في
 استارة بعض الجماهير العربية والإسلامية ، وضمت أصواتهم إلى جانب المعتدى على حساب المعتدى عليه ، خلافاً لأى
 منطق مقبول ومعقول •

وعلى ضوء ما سبق يمكن إنجاز أهداف الغزو العراقي للكويت في خمسة أهداف :

- أولاً - الضائقة المالية العراقية التي وصلت إلى عدم توازن الدخل من البترول وقيمتها ١٦ مليار دولار في مواجهة
 فوائد ديون عليها فقط تصل إلى ٢٠ مليار دولار •
- وثانيها - سعى العراق لإيجاد منفذ على الخليج كبديل عن شط العرب المسيطرة عليه إيران •
- وثالثها - إضافة واجهة جديدة للعراق تدعم قوته السياسية في المنطقة العربية •
- ورابعها - تعزيز الزعامة العراقية للوطن العربي •
- وخامسها - انحصار ردود الفعل الداخلية في العراق وتوجيهها إلى عدو خارجي يحقق الذات الشخصية للرئيس
 صدام حينئذ يخلق العراق المؤثر عالمياً والمسيطر على ٢٠% من بترول العالم •

إجراءات إزالة الشخصية الكويتية :

عمد النظام العراقي في اتخاذ عدة إجراءات تستهدف إزالة الشخصية الكويتية لاذابتها في العراق الكبير من خلال عدة
 إجراءات لعل أهمها :

- إعلان العراق يوم ٢ أغسطس بياناً رقم "١" من الحكومة الكويتية المؤقتة عزل أمير الكويت وحل المجلس الوطنى
 وتشكيل حكومة الكويت الحرة •
- قرار العراق تجريد سداد ديونه الواجة للسداد للولايات المتحدة ودا على الإجراءات الامريكية بتجميد الأرصدة
 العراقية •
- إعلان العراق قراره باعتبار الدينار الكويتى مساوياً للدينار العراقي •
- إعلان راديو بغداد أن الحكومة المؤقتة في الكويت قررت إعلان الجمهورية في الكويت •
- اسقط الرئيس العراقي الديوون المستحقة على بلاده للكويت والتي بلغت ١٣ مليار دولار كما قرر الوفاء بالالتزامات
 الكويتية المالية والاقتصادية تجاه الدول والمؤسسات سواء كانت في صورة ديون عليها أو مستحقاًها •
- إعلان العراق في ٨ أغسطس ٩٠ ضم الكويت إلى العراق رسمياً على أساس أنها كانت أصلاً جزءاً من أراضيه •

● لقرار العراق إغلاق حدوده مع الدول المجاورة إلى أجل غير مسمى لأسباب أمنية وأنه لن يسمح بمفسادة الرعايا الأجانب فيما عدا الدبلوماسيين فقط .

● إعلان العراق في ٢٨ أغسطس ٩٠ أن الكويت أصحت مخالفة رقم ١٩ في هيكل التقسيمات الإدارية وأن مخالفة الكويت سيكون مركزها قضاء كاظمة وتصم قصاتي الجهراء والنوى .

موقف العراق من الرعايا الأجانب :

● في ٩ أغسطس ٩٠ أبلغت وزارة الخارجية العراقية البعثات الدبلوماسية القائمة في الكويت أنها لم يعد لها مهام مع الحكومة الكويتية السابقة بعد قيام الوحدة الاتحادية بين البلدين وطالت الورارات والهيئات الدبلوماسية المعتمدة في العراق اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أعمال بعثاتها الدبلوماسية القائمة في الكويت ونقلها إلى بغداد في موعد ينتهي في الرابع والعشرين من أغسطس ٩٠ .

● في ١٨ أغسطس ٩٠ قرر العراق احتجاز الرعايا الأجانب طالما ظل مهددا بحرب عدوانية .

● في ١٩ أغسطس ٩٠ أعلن العراق اعتقال جميع رعايا الدول الغربية لديه واحتجازهم في المنشآت والقواعد العسكرية المدنية والاستراتيجية في كافة المدن العراقية واستمرار اعتقالهم حتى زوال شبح الحرب تماما .

● أعلن العراق عن استخدام الرعايا الأجانب لديه كدروع بشرية حيث يبلغ عددهم ٢١ ألف بينهم ٢٥٠٠ أمريكي في الكويت ، ٧٠٠ في العراق ، ٤٠٠٠ بريطاني في الكويت ، ٦٠٠ في العراق .

● في ٢٠ أغسطس ٩٠ هدد العراق جميع الدبلوماسيين المعتمدين في الكويت بضرورة إغلاق مقر بعثاتهم الدبلوماسية في موعد ينتهي في ٢٠ أغسطس وأعلن أن الذين سيرفضون ذلك سيعاملون كرعايا أجنبية عاديين بدون أي صفة دبلوماسية .

الفصل الثانى مواجهة الغزو العراقى للكويت

الفصل الثاني : مواجهة الغزو العراقي للكويت

علم :-

جاء احتياح العراق للكويت مفاجأة للعالم بأسره . وأكد هامشية نظريات الدفاع المشترك ، وانعدام فاعلية قوات درع الجزيرة ، وعدم فاعلية المؤسسات العربية ، كما أثبتت عدم تماسك الأمن القومي العربي، تلك المفاجأة أدت إلى إصابة مراكز اتخاذ القرار في العالم لفترة من الارتباك عقب الغزو مباشرة حيث لم يكن الوقت مناسباً للقيام بتحركات عسكرية مؤثرة ، حيث كانت الأهداف العراقية لم تتحدد بعد ، وكانت المعلومات المتداولة صئيلة للغاية كما كان العداء الأيمن مخيفاً وخاصة للمملكة العربية السعودية والدول الخليجية الأخرى .

عمليات الحشد والإعداد للدفاع الاستراتيجي " درع الصحراء "

انحصرت الجهود العربية والدولية في العمل السياسي والدبلوماسي لوقف تدهور الموقف مع بداية الغزو، واصدر مجلس الأمن بعد خمس ساعات فقط من بدء الغزو قراره الأول رقم " ٦٦٠ " بإدانة العدوان العراقي والمطالبة بالانسحاب الفوري غير المشروط .

وفي مساء ٥ أغسطس ١٩٩٠، وعلى ضوء تزايد الحشد العسكري العراقي على الحدود الكويتية/السعودية والذي وصل خلال أسبوع من الغزو إلى نحو ١٢٠ ألف جندي وحوالي ٧٥٠ دبابة مما أعطى احتمال قيام العراق بتطهير الهجوم للاستيلاء على حقول البترول في المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات ، وفي مواجهة ذلك التهديد طلبت المملكة العربية السعودية الدعم العسكري من الولايات المتحدة ضمن قوات متعددة الجنسيات من الدول العربية والإسلامية .

وفي ٧ أغسطس ١٩٩٠ ، دفعت الولايات المتحدة ٥٠ طائرة مقاتلة من طراز " أف-١٦ " فالكون ، ٥٠ طائرة مقاتلة لأذفة من طراز " أف-١٥ " أنجبل إلى قاعدة الظهران في منطقة الأحساء شرقي السعودية ، وفي ٨ أغسطس ٩٠ دفعت ٣٥٠٠ جندي من قواتها المتمركزة في ألمانيا منهم ١٥٠٠ جندي من قوات " دلنا فورس " للعمليات الخاصة ومع تطور أحداث الأزمة ومع إصدار مجلس الأمن لقراراته المتعددة ، وفي ظل وعي العالم بأبعاد الموقف ، كان التفاعل الدولي لوقف أي هجوم عراقي يستهدف حقول البترول السعودي ، واستعداد دول العالم لتقديم الدعم العسكري للمملكة العربية السعودية وباقي دول الخليج .

واخذت القوات الأمريكية والقوات متعددة الجنسيات تندفق إلى الصحراء السعودية من خلال أكبر حرس حوسى وبحرى منذ الحرب العالمية الثانية ، لبناء أكبر حشد استراتيجي فيما أطلق عليه عملية " درع لصحراء " والتي بدأت في ٧ أغسطس ١٩٩٠ واستكملت في مدة خمس شهور كاملة انتهت في ١٦ يناير ١٩٩١ ، حيث بلغ حجم القوات المشتركة حتى ذلك التاريخ ٥٨٥ ألف جندي - ٣٩٥٠ دبابة ، ٢٩٥٠ قطعة مدفعية ، ٢٩٠٠ طائرة مختلفة الأنواع ، ٧ مجموعات عملياتي حاملات الطائرات ، عشرات السفن ، مئات الألوف من أطان الاحتياجات الإدارية والفنية تحسوى قنابل وذخائر ومياه ووقود ، ومهمات وتعيينات ومهمات وقاية كيميائية .

وبعد إجراءات الفتح الاستراتيجي والتعبوي ومراجعة الخطط وتنظيم التعاون بين القوات لتنفيذ هذه الخطط وتحديد نظام وأساليب القيادة والسيطرة ، وبعد تدريب القوات على المهام وبالتحديد يوم ١٧ يناير ١٩٩١ بدأت العمليات الهجومية لقوات الائتلاف الدولي التي عرفت باسم "عاصفة الصحراء" ضد القوات العراقية المدافعة في الكويت .

لولا : حشد القوات العراقية وفكرة عملياتها :

في مساء ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، أول أيام الغزو العراقي للكويت ، أصدرت القيادة العامة للقوات العراقية أمراً باستدعاء القوات الاحتياطية ، وأعلن في بغداد عن تعبئة (٤١) ١٤ فرقة مشاة ، ٣ فرق مدرعة ، وتشكيل ١١ فرقة جديدة .

وفي نهاية عام ١٩٩٠ بلغ حجم القوات العراقية البرية ٤٨ فرقة كاملة ، تعدادها ٧٠٠ ألف جندي ، ٨ لسوءات دلاء جوي بكل منها ٣ آلاف جندي بإجمالي ٢٤ ألف جندي ألحقت على الفرق المدرعة والمشاة إضافة إلى ٣٥٠ ألف جندي من قوات المقاومة الشعبية .

وفي الأول من سبتمبر ١٩٩٠ بدأت القيادة العراقية في توزيع هذه القوات بالكامل على المناطق العسكرية المختلفة ، وخاصة المنطقة الجنوبية منها حوالي ٢٤ فرقة ، أي ٥٥٠% من حجم التشكيلات العراقية وذلك لاحكام السيطرة على الكويت واحتمالات قيامها بتطوير الهجوم جنوبا .

وأشارت تقديرات وزارة الدفاع الامريكية في ١٩ سبتمبر ٩٠ أن القوات العراقية التي تم حشدها على طول الحدود الكويتية - السعودية والتي يمكن أن تقصد الأهداف القريبة منها قد بلغت ٣٦٠ ألف جندي عراقي ، ٢٨٠٠ دبابة ، ١٨٠٠ عربة قتال ، ١٥٤٠ قطعة مدفعية .

واستمر الحشد العراقي في تزايد مستمر مع تثبيت مدافع ساحلية على طول السواحل الكويتية وجنوب جزيرة بوبيان وفي رأس بيشة جنوب الفاو ، الى جانب تمركز أربعة بطاريات صواريخ إستراتيجية ذات رؤوس كيميائية متفجرة داخل الكويت وشمالها .

وفي أول نوفمبر ٩٠ أعاد العراق تنظيم قواته في المنطقة الجنوبية التي تشمل على جنوب العراق والكويت حيث وصل حجم القوات العراقية إلى ٢٤ فرقة منها ١١ فرقة مدرعة ، ٧ فرقة مشاة ميكانيكي ، ٦ فرقة مشاة ، بإجمالي ٣٨١ ألف جندي عراقي ، ٢٨٨٩ دبابة ، ٢٩٢٧ عربة قتال ، ٢٤٤٨ قطعة مدفعية ، ٢٥٩٢ صاروخ مضاد للدبابات .

وقد اتخذت اوضاعها طبقا لفكرة عملياتها كالآتي :

- ٦ فرق مشاة كانت تقوم بتأمين الساحل الكويتي بالكامل وبعمق ١٠-١٥ كم بالتعاون مع المدفعية الساحلية ، وزوارق الطوربيد والصواريخ البحرية ، مع تلغيم مداخل الموانئ الكويتية بالعام بحرية ثابتة تحت السطح ، ولقد امتدت مهمة التأمين للفرق المشاة حتى شط العرب في مواجهة الحدود الإيرانية من الفاو حتى الخصب مع استمرار تأمين مدينة الكويت بفرقة مشاة كاملة .
- ٧ فرقة مشاة ميكانيكي كانت تقوم باحتلال خط دفاعي كان قد تم تجهيزه جنوب الكويت والمنطقة المحيطة في أقصى الغرب مع الحدود السعودية ، وبعمق ١٥ كم .
- ٦ فرقة مدرعة تعمل كاحتياطيات ، وتمركزت بمعدل فرقة مدرعة خلف كل لفرقتين من المشاة والمشاة الميكانيكي على الحدود الجنوبية الكويتية وداخلها ، وفي شبه جزيرة الفاو وعلى بعد ٣٠ كم في العمق للقيام بالضربات والهجمات المضادة .

(٤١) جلال عبد الفتاح / العمليات العسكرية لغزو الكويت - المكتب العربي للمعارف - القاهرة - من ٣٧ ، ٧٣ ، ٧٤ .

- ٥ فرقة مدرعة تعمل كاحتياطيات في منطقة شمال وغرب الكويت والمنطقة الواقعة شمال مطاري الرميلة وجليبية ، لدعم الدفاعات الامامية والتدخل لمنع عزل مدينة الكويت وتكون القوات العراقية على استعداد للتحول للهجوم الشامل بهدف اكبر خسائر ممكنة في القوات المواجهة لها ، والاستيلاء على حقول البترول في المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات المتحدة طبقا لفكرة العمليات الآتية (٥٥) : -
 - توجيه ضربة صاروخية كيميائية مفاجئة على التجميع الرئيسي للقوات المشتركة في مواجهتها وفي العمق وعلى حقول البترول - تنفذ قبل آخر ضوء بساعتين - تسبقها بساعة واحدة ضربة جوية شاملة بقاذفات القنابل علسي نفس الأهداف •
 - وبفرقة ٨ فرقة "٤ فرقة مشاة ميكانيكي ، ٤ فرقة مدرعة " يتم توجيه ضربة رئيسية مع الاختراق السريع ليللا ، في مواجهتها وبالتعاون مع ٤ فرقة مدرعة يتم توجيه ضربة أخرى واللانفاز شمال المنطقة الخشبية - وادي الباطن لتطبيق القوات المشتركة في مواجهتها ، والوصول الى الظهران والاحساء عبر خمسة محاور ، وبنجاحها في مهمتها تابع هجومها جنوبا في اتجاه دولة قطر والإمارات •
 - وفي اليوم التالي للعمليات يتم ابرار ٢ لواء مظلات جوا بطائرات المليكوتير في المناطق الشرقية في السعودية وفي قطر طبقا للموقف ، وفي نفس الوقت تبدأ مجموعات التخريب التي يتم دفعها مسبقا في اجراء عمليات تدميرية لحقول البترول البرية والبحرية في الخليج بشكل عام •
 - ويتنام دفع القوات المهاجمة يتم دفع الفيلق الأول من المنطقة المركزية العراقية "بغداد" ليحل محلها ويستمر في تأمين المنطقة الجنوبية خاصة منطقة البصرة والرميلة وجليبية ، مع اعادة توزيع ٣ فرق مشاة لتأمين الحدود الجنوبية للكويت بالتخاذ أوضاع دفاعية على مواجهة واسعة وبالتعاون مع ٦ فرقة مشاة السابق تواجدها يستكمل الدفاع عن الساحل الشرقي للكويت •
 - ولغاوة أعمال قتال الفرق المهاجمة تقوم القوات البحرية العراقية ببث الانغام البحرية بطريقة مبعثرة في الخليج العربي ، كما تبدأ الوحدات الخاصة "المناوير" بالقيام بغارات ليلية على القوات المشتركة في المواجهة وفي العمق •
- ثانيا : القرار التاريخي لخدام الحرمين الشريفين بدعوة القوات الإسلامية والصديقة :**
- اتخذ الملك "فهد بن عبد العزيز" خادم الحرمين الشريفين قراره التاريخي بدعوة القوات الإسلامية والصديقة لمشركة القوات المسلحة السعودية في الدفاع عن أراضيها بعد دراسة متأنية لابعاد الموقف سياسيا واقتصاديا وعسكريا •
 - وقد بنى خادم الحرمين قراره بناء على عدة اعتبارات رئيسية كانت الدفاع لذلك القرار أولها - التفوق العسكري الحاسم التي تتمتع به القوات العراقية على القوات السعودية بل وقوات دول الخليج كلها ، وثالثها - الحشد الكبير المتزايد يوما بعد يوم على الحدود الكويتية / العراقية - وثالثها - عدم الثقة في نوايا صدام حسين والمفاجأة والسرعة التي اتى بها غزوه للكويت والسيطرة عليها في اطار ماظهر من انه كان تخطيطا شاملا ومدروسا احاطة الرئيس العراقي بالكتنر من الخداع والدهاء - ورابعها - التردد والانقسام العربي بين مؤيد ومعارض ومحايد للفرو العراقي للكويت وعدم الحسم في مواجهته وبالتالي صعوبة اتخاذ قرار باستخدام قوات مسلحة وعربية شاملة تتوافق مع الحجم والقوة المسلحة العراقية - وخامسها - انه حق في حالة امكانية حشد قوات عربية واسلامية في مواجهة

(٥٥) جلال عبد الفتاح / العمليات العسكرية لغزو الكويت / المكتب العربي للمعارف - القاهرة - ٧٤ ، ٧٥

العراق فانها تنفجر الى وسائل النقل الاستراتيجية بحرا وحواء التي تمكنها من استكمال بناء ذلك الحشد في الوقت المناسب - وسادسها - التصت الذي ابداه النظام العراقي وعدم استجابته لأمى مادارة عربية أو اسلامية يمكن مسن حلها التوصل الى حل سلمي للامنة في الطاق العربي والاسلامى *

● اتخذ الملك فهد بن عبد العزيز عاهل السعودية قراره بدعوة القوات الاسلامية والصديقة بعد أن أكسدت مصيادر المعلومات من خلال الصور الجوية التي التقطتها الاقمار الصناعية - من النوايا العدوانية للرئيس صدام حسين من خلال حشدته لحجم من القوة وصل الى ٢٤ فرقة متنوعة ياجمالي ٣٨١ ألف حدى ، ٢٨٨٩ ذبابسة - وبعد أن أعطى فرصة كاملة للزعماء والقادة العرب من خلال الجامعة العربية من كافة الفرص لإيجاد حل عربى للأزمة سواء كان سلمي أو عسكري *

● الولايات المتحدة وقرار دعوة القوات الصديقة :

● إثر الفسرو العراقي للكوييت اجتمع مجلس الأمن القومى الأمريكى بكامله في الساعة الثامنة من صباح ٢ أغسطس ٩٠ بتويت واشنطن برئاسة الرئيس الأمريكى جورج بوش لتقييم نتائج الفزو العراقي للكوييت واحتمالاته مستقبلا *

وقد عرض مدير المخابرات المركزية^(٩٦) تقريرا يفيد بان الكوييت تم احتلالها بـ ١٠٠,٠٠٠ من القوات العراقية وان ذلك الحجم من القوات يمكنه بسهولة أن يواصل استمرار هجومه لتخطيم دفاعات المملكة العربية السعودية وتدمير قواها المسلحة لا تتجاوز ٧٠,٠٠٠ من القوات مما يؤكد خطورة الموقف في منطقة الخليج وبصفة خاصة في المملكة العربية السعودية ، وتم وضع القراحين امام الرئيس " بوش " للتدخل في الخليج وايقاف طموحات الرئيس العراقي ومنعه من مواصلة هجومه جنوبا - أولمعا - توحه صربة النظامية واحدة بواسطة حاملات الطائرات الامريكية من قواعدها بمنطقة الشرق الأوسط والمطقة الأوربية ، تركز اهدافها ضد التجمع الرئيسى للقوات المسلحة العراقية في كسل من العراق والكوييت والاهداف الاستراتيجية العسكرية والاقتصادية في العراق يدخل ضمنها انابيب البترول المتعدة الى تركيا -السعودية ومنس البترول العراقية في البحر الى جانب مؤسسات العراق النووية والكيميائية *

وقد الفى ذلك الاقتراح باعتباره تحريضا قد يدعو صدام حسين لشن هجوم على الدولتين - كما أن ضرب المشآت النووية والكيميائية قد يحدث تصعيدا حظيرا للامنة - وثانيهما - تنفيذ الحطة " ٩٠-١٠٠٢ " للدفاع عن المملكة العربية السعودية ، التي تحتاج الى حشد من القوة المسلحة قد يصل الى ٢٥٠,٠٠٠ مقاتل وهو الأمر الذي قد يستغرق شهورا *

وقد وحد هذا الاقتراح قبولا من الحاصرين الا أنه أقرح أن تطور تلك الحطة بحيث لا تقتصر فقط على الدفاع بل امكانية تحوفا الى عملية هجومية لطرد القوات العراقية من الكوييت اذا تطلب الموقف ذلك *
 ● ولى ٣ أغسطس ١٩٩٠ ، اجتمع مجلس الأمن القومى الأمريكى للمرة الثانية في البيت الابيض برئاسة الرئيس الأمريكى جورج بوش ، وقد تم فيه تقييم لحجم القوة العراقية والتي ترايدت بشكل لا يمت على النساؤل وان حجمها واوراعها داخل الكوييت يشير الى كثير من الاحتمالات صمها القيام بتطوير الهجوم ومواصلة الاندفاع جنوبا والوصول الى العاصمة السعودية في الرياض والتي تبعد مسافة ٢٧٥ ميلا منها خلال ثلاثة أيام *

^(٩٦) بوب وورد / اسرار ساعة القرار الأمريكى لحرب الخليج - ص ١٨٢، ١٨١

وقد قدم " سكوكوفت " مستشار الرئيس لشئون الأمن القومي طريقين متوازيين يمكن للولايات المتحدة السير
 ليهما أولهما - أن الولايات المتحدة يجب أن تكون مستعدة لاستخدام القوة العسكرية لاييقاف هجوم صدام حسين
 بالنظر في اتجاه المملكة العربية السعودية وان تعلن ذلك الاستعداد على العالم أجمع - وثانيهما - هو السعي لاسقاط صدام
 حسين سرا من خلال وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ولا يجب أن يكشف ذلك للعالم .
 وكان تعليق الرئيس بوش على ذلك الطريق - " أن العمل السري سوف يكون صعبا أن لم يكن مستحيلا بالنظر الى أن
 صدام حسين يدير دولة بوليسية وقد استخدم اساليب وحشية لقمع أى منشق أو معارض " .
 ولكن لم يمنع في أن تبدأ وكالة المخابرات المركزية في التخطيط لعملية سرية لزعزعة نظام الحكم املا في اراحة
 صدام حسين عن السلطة - الى جانب انه يريد مجهدا من كل الجهات لتحقيق الاقتصاد العراقي ، ومساندة جماعات
 المقاومة المناهضة لصدام داخل وخارج العراق .

وطلب الرئيس بوش من كل من " وزير الدفاع تشيني والجنرال باول رئيس الأركان وشوارسكوف" (قائد قوات
 القيادة المركزية والتي شكلت كقوة تدخل سريع للدفاع عن منطقة الخليج تنفيذاً " لبدأ كارتر " والذي اعلنه في يناير
 ١٩٨٠ في اطار نظرية أمن أمريكية صريحة بالنسبة لمنطقة الخليج في مواجهة التهديد الايراني في ذلك الوقت) طلب
 بوش منهما الاجتماع به في كامب ديفيد في اليوم التالي في أغسطس ١٩٩٠ لبحث الخيارات العسكرية .
 وبعد ظهر يوم ٣ أغسطس ٩٠ تم لقاء بين الأمير بندر بن سلطان سفير المملكة العربية السعودية في واشنطن مع وزير
 الدفاع الأمريكي تشيني والجنرال باول رئيس الأركان ، حيث أطلعه على الصور الجوية التي التقطت بواسطة الاقمار
 الصناعية ، والتي أوضحت حجم الحشد العراقي ووضاعه المحيطة على الحدود السعودية الكويتية .
 وقد قام الجنرال "باول" بعرض ملخص لخطة العمليات (٩٠ - ١٠٠٢) قائلا " إنها قوة ضخمة جدا يصل
 تعدادها بين مائة الى مائتي ألف مقاتل " وقد اتصل الأمير بندر بالملك فهد حادم الحرمين الشريفين لابلأغه بحقيقة التهديد
 العراقي ، قال بندر " أن صور القمر الصناعي قد أكدت أن السعودية تعرض لتضاعف خطيرة وان التهديد حقيقي " .
 حيث سأله الملك فهد " هل رأيت بعينك هذه الصور ؟؟ " فرد بالاجاب - الامر الذي أدى الى موافقة حادم الحرمين
 على لقاء وفد أمريكي لبحث الموقف على أن يحضروا الى المملكة ومعهم الصور الجوية .

وفي مساء يوم ٦ أغسطس ٩٠ كان لقاء الملك فهد عاهل السعودية ومع ستة من اعضاء الحكومة السعودية
 والراد الاسرة الحاكمة ، منهم وزير الخارجية ونائب وزير الدفاع السعودي ، مع وفد أمريكي برئاسة وزير الدفاع
 تشيني ومع الجنرال شوارسكوف وبوب كايته من مجلس الأمن القومي و نيل ولويتس وكيريل الوزارة للشئون
 السياسية وبيتر وليمز وتشارلس فريمان سفير الولايات المتحدة في المملكة السعودية ومستول الخدمات الأجنبية السدي
 يتحدث العربية ، وخبر المخابرات الامريكية من المركز القومي للصور الجوية ومعها أحدث الصور التي التقطتها الاقمار
 الصناعية واكثرها سرية .

وقد عرض وزير الدفاع الأمر على الملك فهد خطة ذات شقين - الأول - التعاون لحماية المملكة العربية السعودية
 من غزو عراقي محتمل - والثاني - تهجير العراقي بزيادة فاعلية الحصار الاقتصادي والذي قد يدفع الرئيس العراقي
 للاسراع بغزو السعودية .

وقد نقل وزير الدفاع الأمريكي أربعة صمامات عن لسان الرئيس الأمريكي جيسورج بوش - - اولجسا.. أن الولايات المتحدة مستعدة للالتزام بقوة ملائمة لاداء مهمة الدفاع عن المملكة العربية السعودية سواء لسردع الرئيس العراقي صدام حسين أو العمل على معه اذا فشل الردع .

ثانيها - أهمية تواجد قوة أمريكية في المنطقة حيث من غير الممكن الانتظار حتى تعمر القوات العراقية المحدود السعوية وان القوات الامريكية صعود فور انتهاء الخطر العراقي .

وثالثها- أن التعاون مع المملكة السعودية سوف يجعل القوة المسلحة السعودية اقدر على الدفاع عن المملكة بعد رحيل القوة الأمريكية والتي ستكون قادرة على العودة السريعة عند الحاجة اليها مرة اخرى .

ورابعها- أن الانتظار اكثر من ذلك سوف يصح خطرا دائما ، وان الرئيس الأمريكي يتطلع الى سرعة الموافقة على طلب القوات الامريكية ، والتي يسمي الرئيس الأمريكي بالتعاون مع المملكة العربية السعودية لان تصح هذه القسرات قوات دولية تضم الى حوارها قوت من دول المنطقة العربية .

بعد دراسة وتحليل دقيق للموقف وعرضه للصور الحوية وخطة الحشد الأمريكي ، كان القرار التاريخي للملك فهد خادم الحرمين الشريفين لتبدأ عملية " درع الصحراء" بعد أن ربط الملك فهد ذلك القرار بعدة شروط أهمها -

- التأكيد على القيام بعملية ردع "أى التحويل فقط لاحرار الرئيس العراقي على سحب قواته المسلحة من الكويت دون قتال " .
- أن يتم التحول لنهجوم اذا تطلب الموقف ذلك بعد فشل الردع وكل محاولات الحلول السلمية .
- أن تقتصر مهمة القوة المسلحة الصديقة على تحرير الكويت فقط دون عرو العراق .
- أن تشترك قوات عربية واسلامية الى جانب القوات الصديقة وتكون في صدارة القوات المسلحة التي تحور مدينة الكويت .
- أن تسحب القوات الصديقة من الاراضي السعودية بعد انتهاء مهمتها المكلفة بما مباشرة وهسى تحرير الكويت وعودة الشرعية لها .
- أن تترجم القوات الصديقة بالشرعية الدولية والعربية والاسلامية فيما ستفهمه من عمليات قتالية .

وعلى صوء ذلك فقد تحددت مهمة القوة الامريكية لتكون " الدفاع عن المملكة العربية السعودية ضد الهجوم العراقي مع الاستعداد لعمليات اخرى اذا تطلب الموقف " ، وكان الأمر الفوري لها هو تنفيذ حطة العمليات (٩٠-١٠٢) ، ومن المناعة للطروف التي صدر فيها القرار التاريخي لحادم الحرمين دعوة القوات الشقيقة والاسلامية والصديقة ، والصيبرات المتلاحقة والحامسة التي أحدثها النظام العراقي من تعبير لمعال وشخصية الدولة الكويتية والسترايد المستمر لي حشد وساء قواته المسلحة على الحدود السعودية وترايد التهديد والاحطار التي تعرض لها المملكة السعودية طقسا لما اكدته الصور الحوية ، مع عدم وجود أى نادرة لاستحانة الرئيس العراقي صدام حسين لقرارات المجتمع الدولي الصلدة عن مجلس الامن او قوله للوساطة العربية او الاسلامية مع وضوح المعر العرى عن امكانية توفير جميع قتالى عربى واسلامى يتوارق مع القوة المسلحة العراقية يكون قادرا على ردعها وفرض انسحابها او التحول للسهبجوم اذا تطلب الموقف فزيمتها ، كل تلك الظروف لم تدفع الملك فهد حادم الحرمين الشريفين على التصحيل باتخاذ قراره بدعوة القوات الصديقة للمشاركة في الدفاع عن المملكة العربية السعودية . بل كان ذلك القرار بعد فترة كافية من الدراسة والحث والتحليل ، الامر الذى ادى الى صدوره مساء يوم ٦ أغسطس ٩٠ بعد خمسة ايام كاملة من عزو القوات العراقية

للكويت ، الى جانب أحاطه بالعديد من الصمامات التي تجعل من تواجد القوات الصديقة على الاراضي السعودية وجودا مؤقتا ينتهي بانتهاء المهمة التي تم حشدده من اجلها وهي " تحرير الكويت " مما جعله وبحق قرارا تاريخيا .

ثالثا :- حشد القوات الشقيقة والإسلامية والصديقة " العملية برع الصحراء "

حرصت الولايات المتحدة الأمريكية في محركها لمواجهة الأزمة ، أن يتم تحت مظلة دولية ، وأن يشترك معها وبطريقة عملية وفعالة أكبر عدد ممكن من دول العالم ، ومن خلال شرعية قرارات مجلس الأمن بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في ارسال قواتها الى المنطقة تحت مظلة الأمم المتحدة باسم القوات المتعددة الجنسيات أو قوات الائتلاف الدولي ، وبدأت عملية النقل الاستراتيجي للقوات وتنظيم الدفاع عن المملكة العربية السعودية والتي أطلق عليها عملية " درع الصحراء " .

وقد حددت الولايات المتحدة أهداف عملية " درع الصحراء " في الأتي :-

- حماية المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج من احتمالات العدوان العراقي وتأمين حقول النفط فيها ضد مختلف صور العدائيات .
- ردع العراق واجباره على الاسحاب من الكويت .
- عودة السلطة الشرعية الى الكويت .
- حماية المصالح والرعايا الأمريكيين والأجانب في المنطقة .
- الاسهام في إعادة التوازن الاستراتيجي العسكري في منطقة الخليج بما يضمن الاستقرار السياسي والعسكري مستقلا .

وقد حرصت الولايات المتحدة على تشجيع المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية في طلب الدعم من دول صديقة ، كما طالبت حلفائها في الاشتراك بالدعم العسكري والمادي حتى يبلغ إجمالي الدول المشتركة في عملية " درع الصحراء " ٣٠ دولة .

وفي ٧ أغسطس ١٩٩٠ ، دفعت الولايات المتحدة ٥٠ طائرة مقاتلة من طراز "ف-١٦" فالكون ؛ ٥٠ طائرة مقاتلة قاذفة من طراز "ف-١٥" أميل الى قاعدة الطهران في منطقة الاحساء شرقي السعودية ، وفي ٨ أغسطس ٩٠ دفعت ٣٥٠٠ حندي من قواتها المتمركزة في ألمانيا منهم ١٥٠٠ حندي من قوات " دلنا فورس" للعمليات الخاصة وفي اجتماع طارئ للقمعة العربية في القاهرة في ١٠ اغسطس ٩٠ صدر قرارها والذي تضمن ارسال قوات عربية واسلامية الى السعودية والامارات وأكد حق المملكة العربية السعودية في دعوة دول صديقة للمشاركة تبريز الدفاعات السعودية .

واعترافا من منتصف اغسطس بدأت احراءات النقل الفعلية لقوات العملة " درع الصحراء " وبدأت الولايات المتحدة بتقل جميع القوات التابعة للقيادة المركزية الامريكية وهي التي يطلق عليها قوات الانتشار السريع تابعها الفرق المشاة الميكانيكي والمدربة ومشاة الاسطول .

ومن خلال جسر حوى اشتمل على ٣٥ طائرة لنقل عسكري ، ٣٠ سفن حربية يومية ، استمر تدفق القوات خلال شهر اغسطس والاشهر التالية له ، وشهدت المنطقة تحركات لانظير لها في التاريخ "برا وبحرا وجوا" مشتملة على قوات برية - جوية وبحرية - وحاملات طائرات والحشود الادارية والفنية الهائلة اللازمة لهذه القوات .

وقد اعتمد نقل القوات على الطائرات العسكرية العملاقة من طراز "سى-٥" جالاكسى، "سى-١٤١" ، والطائرات المدنية وسفن الشحن العسكرية والسفن العملاقة وعلى مدى ٥ شهور استمر الجند العسكري الائتلاف الدولى فى عملية "دروع الصحراء" وحتى بلغ حجم القوات المشتركة ٥٨٥ ألف جندي ، ٣٩٥٠ ٢٩٥٠ قطعة مدفعية ٢٩٠٠ طائرة قتال مختلفة الأنواع ، ٧ مجموعات عمليات حاملة للطائرات ، ٢١٩ سفينة مئات الآلاف من الطنان احتياجات الادارية والفنية تحوى قنابل وذخائر ، ومياه ووقود ومهمات وتعيينات و
 كيمابوية .

رابعاً .. وصف مسرح العمليات البرى :

امتد مسرح العمليات البرية ليشمل دولة الكويت بكاملها الى جانب اراضى المملكة العربية السعودية ، و منطقة "عرعر" فى الشمال الغربى وحتى مركز "الخليج" فى الشمال الشرقى وفى العمق وبالتجاه الجنوب ، من مدى فى الغرب وحتى "المغوف" و"ابقيق" شرقاً ، اما باتجاه الشمال فكان مسرح العمليات يمتد داخل الاراضى اله محافظتى "التنجف" و"المنجى" غرباً بما فى ذلك مدينة "السماوه" وفى اتجاه الشرق مروراً بمحافظتى "ذى قسار" و " شرقاً بما فى ذلك مدينة "الناصرية" وجنوب "البصرة" بمساحة تصل الى حوالى "٣٥٠,٠٠٠ كم٢ .

أ - طبيعة الارض :

تتميز طبيعة الارض فى مسرح العمليات بصورة عامة بانها منبسطة بشكل شبه تام عدا الجزء الجبسى والواقع فى المملكة العربية السعودية حيث تتخلله بعض الكيان الرملية وبعض المرتفعات البسيطة نوعاً ، اما الشرقية من مسرح العمليات والقرية نسبياً من سواحل الخليج العربى فانها تشمل على كثير من السبخات التى منسوب المياه فيها خلال فصل الشتاء زيادة كبيرة ، كما تتميز الاراضى العراقية فى المنطقة الواقعة فى محافظة "ا" بوجود المستنقعات الواسعة مثل "خور الحمار" الذى يمتد من الشرق الى الغرب لمسافة تصل الى مائة كم تقريبا تبدأ الارض فى مسرح العمليات منخفضة فى الشرق على ساحل الخليج العربى وتدرج فى الارتفاع كلما غرباً الا ان هذا الارتفاع لا يصل الى اقصاه إلا لبعض منات من الأمتار ، وتوجد ضمن مسرح العمليات وخاصة الشمالى منه عدة أودية أهمها - وادى " حفر الباطن" الذى يمتد من العراق جنوباً وبحاذة الحدود الكويتية - ا الغربية الى ان يصل الى مدينة "حفر الباطن" فى المملكة العربية السعودية ، ولاتوجد ضمن مسرح العمليات طبيعية ذات قيمة الا انه توجد بعض المزارع فى كل من المملكة العربية السعودية والكويت وهى عموماً مزارع المساحة ، اما فى الجانب العراقى فتوجد مزارع كبيرة نسبياً وخاصة بالقرب من مصادر المياه العذبة ، ولاتوفد الارض على وجه العموم الاخفاء والاستار وتحتاج الى اعمال هندسية كبيرة لعمل ذلك ، وتوجد العديد من الاروتوازية فى المناطق المختلفة من مسرح العمليات منها ما هو صالح للشرب ومنها ما يصلح للاستخدامات الاخر

ب- صلاحية الأرض لعبور الآليات :

يعتبر سطح مسرح العمليات الترابى صالحاً لعبور جميع انواع الآليات فى معظم اجزائه عدا بعض المناطق - طريق "التابلاين" فى اتجاه قرية "السعرة" حيث تكثر فى تلك المنطقة الكيان الرملية وهى ما يعرف بصحراء " كما توجد مناطق اخرى صعبة العبور قريبة من الساحل تتميز باراضها السبخة التى تعيق تحرك الآليات الثقيلة اثناء فصل الشتاء كما هو الحال ايضا فى المناطق والمستنقعات الواقعة فى العراق جنوب وجنوب غرب مدينة "ا" اما المناطق الشمالية فمعظمها صالحة للحركة وخاصة اثناء فصول الجفاف ،

ج - الطرقات :

توجد بمسرح العمليات عدة طرق معبدة والكثير من الطرق الممهدة فهناك الطريق الرئيسي الممتد من "الرياض" الى "الظهران" ومن "الرياض" الى "حفر الباطن" والطرق الممتدة من "الظهران-الخفافى-الكويت" وطريق "الظهران الى حفر الباطن" وهو مايسمى بطريق "التابلاين" كما ان هناك طريق " النويصيب-الكويت" الساحلى وطريق " النويصيب-الكويت" السريع ، ثم طريق "حفر الباطن-الرقعى/الجهراء-الكويت" كذلك طريق "الكويت-صفوان" وطريق "الكويت-ام قصر" وفي العراق هناك الطريق الرئيسى رقم ٨ الواصل بين "السماءة" وبين كل من "ابوالخصب" و"ام قصر" وطرق "البصرة - أبو الخصب- صفوان" وجميع هذه الطرق تصلح لسيار الحملات العسكرية الثقيلة .

د - المناخ :

يتميز مناخ مسرح العمليات بطقس رطب وحار خلال فترة الصيف في المناطق القريبة من الساحل وحار جاف في المناطق الداخلية ، اما في فصل الشتاء فيصبح الطقس اقل رطوبة في المناطق الساحلية ولكنه يتميز بطقس بارد نسبيا على وجه العموم خلال شهرى يناير وفبراير ومعتدل خلال شهرى ديسمبر ومارس ، كما تسقط بعض الامطار خلال فصل الشتاء .

هـ السكان :

يتميز السكان في الجزء الواقع ضمن المملكة العربية السعودية من مسرح العمليات بالولاء لحكومته ، ويعمل معظمهم اما في القطاع الحكومى او في شركات البترول او في الاعمال الخاصة وذلك ضمن المدن والقرى الرئيسية ، اما في القرى الصغيرة فمعظم السكان يعملون اما في الزراعة او الرعى ، ويبلغ تعداد سكان هذه المنطقة حوالى مليون نسمة ونصف ، اما في الكويت فينقسم السكان الى عدة اقسام منهم الكويتيون ومنهم العرب حاملو جنسيات بلادهم ومنهم الاجانب بدون جنسية معروفة ويبلغ سكان الكويت حوالى مليون نسمة .

اما في العراق فيتميز السكان جنوب العراق بالولاء لبلادهم في غالبيتهم الا ان نظام الحكم العراقى وبسبب الضغوط التى مارسها عليهم فان الكثير منهم يتحنون الفرصة للثورة على نظام الحكم خاصة اذا هبت لهم المساندة الخارجية .

خامسا .. وصف مسرح العمليات البحرى :

يتكون مسرح العمليات البحرى من خمسة مناطق للعمليات تشمل - البحر الاحمر - خليج عدن وشمال البحر العربى وخليج عمان والخليج العربى .

ويعتبر الخليج العربى منطقة العمليات الهامة حيث يقع عليه معظم اطراف الوراخ ، وتتحضر المنطقة البحرية الهامة في الخليج بين خطى عرض من ٢٥ الى ٣٠ وبين خطى طول من ٤٨ الى ٥٦ ، كما يوجد في الخليج العربى عدة جزر هامة هي جزيرة "بوبيان" ، "الفيكاكا" ، "كوبار" الى جانب بعض المنصات البترولية الهامة في الشمال مثل "منصات الخالجي" ، "النيروز" ، "اردشير" ، "سيروس" ، "الضرة" ، "الحوت" ، "لولو" ، "الزلف" ، "السنانية" .

كما يوجد لدولة الكويت اربعة موانئ على الخليج ، ميناء "الكويت" ، "الاحمدى" ، "الشعبية" ، "عبد الله" - هذا الى جانب اربعة موانئ اخرى بالعراق ميناء "البصرة" ، "ام قصر" ، "المغمور" و"البكر" وتتراوح اعماق المياه في الخليج بين ١٠مرا الى ٨٠متر في المياه الدولية وتنقص الاعماق كلما ابخرنا شمالا حتى تصل الاعماق في المساء الدولية في الشمال بين ١٠ الى ٤٠ متر ، ويوجد صعوبة كبيرة في الملاحة على السواحل وقربا من الشواطىء وخصوصا في المناطق الشمالية ، لوجود كثير من المياه الضحلة والجزر المغمورة والاياب البترول والمنصات البترولية .

ولا يفضل القيام بالعمليات البرمائية الواسعة على ساحل الخليج العربي بشكل عام وبصفة خاصة في المناطق الشمالية من الخليج "سواحل الكويت"، حيث انما لم تسمح ملاحيا منذ فترة طويلة، ولضخالة المياه على السواحل بالاضافة للانعام الكثيرة التي زرعت فيها من قبل العراق وبطريقة عشوائية مما يجعلها تسمح فقط بعمليات الانزال الصغيرة .
وللمملكة العربية السعودية سواحل على البحر الاحمر والخليج العربي، فيبلغ طول الساحل الغربي المطل على البحر الاحمر "١٨٠٠" كم تقريبا، والساحل الشرقي المطل على الخليج العربي "٥٠٠" كم تقريبا وتحيط بسواحل المملكة العربية السعودية ثلاث مضائق بحرية هامة "مضيق هرمز ومضيق باب المندب وقناة السويس" وهذه المضائق الثلاثة هي المدخل للسواحل والمياه الاقليمية للمملكة العربية السعودية .
ويوجد للمملكة العربية السعودية قاعدتين بحريتين رئيسيتين "قاعدة الملك عبد العزيز البحرية في الجبيل وقاعدة الملك فيصل البحرية في جدة" والمسافة البحرية الفاصلة بينهما ٣٥٠٠ كم تقريبا .
كما يوجد للمملكة العربية السعودية عدد من القواعد البحرية الثانوية في "راس مشعاب، رأس الفار، القضيمة" كما يوجد للمملكة منشآت ومصنعات بترولية على البحر الى جانب وجود جزر هامة في البحر الاحمر "كجزر الفرسان" المواجهة لجزيران "جزر حسان" المواجهة لأملج، هذا الى جانب جزر المملكة في الخليج العربي منها "الجزيرة العربية، القرين، القرين".

- ويشمل خط الجبهة مع الكويت كلا من المنطقة الشمالية والشرقية .
- حدود ومسئوليات المنطقة الشمالية : تمتد مسؤوليات المنطقة الشمالية من "مركز الحماطيات" في الشمال الشرقي على الحد الكويتي الى "مقر النعام" على الحد السعودي العراقي غربا وتمتد الى الجنوب الشرقي لمنطقة "رماسح" الى الجنوب الغربي لمنطقة "الشقيق" .
- حدود مسؤوليات المنطقة الشرقية : تمتد مسؤوليات المنطقة الشرقية من "مركز الحماطيات" في الغرب الى "مركز الخليج" والمياه الاقليمية في الشرق .

سادسا : تنظيم القيادة والسيطرة على قوات الائتلاف :-

- لحل مسائل القيادة والسيطرة على القوات الأجنبية والعربية تم تشكيل قيادتين عسكريين :-
- الأولى (القيادة المركزية) .. ويتولاها الجنرال شوارسكوف وتوضع تحت قيادتها القوات الأمريكية والأجنبية .
- الثانية .. وهي القيادة المشتركة ومرسح العمليات بقيادة الفريق خالد بن سلطان وتوضع تحت قيادته القوات العربية والإسلامية .
- بناء على توجيهات وامر صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام في ١٠ أغسطس ١٩٩٠ فقد تم تشكيل قيادة القوات المشتركة ومرسح العمليات، واستندت قيادتها لصاحب السمو الملكي الفريق الركن/خالد بن سلطان بن عبد العزيز حيث قام سموه باختيار لجنة من ضباط القوات المسلحة السعودية من ذوي الخبرة والكفاءة وقد وضعت قيادة المنطقتين الشمالية والشرقية والقوات الجوية والبحرية من المنسكة ومجموعتي الدفاع الجوي الخامسة والسادسة تحت إمرة هذه القيادة كما تم تشكيل قيادة أمامية متقدمة في كل من المنطقتين الشمالية والشرقية مرتبطة مباشرة بقائد القوات المشتركة ومرسح العمليات ويرتبط اداريا وعمليا بقوات درع الجزيرة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي والقوات العربية والإسلامية والدول الاخرى، حيث بلغ عدد الدول التي عملت تحت قيادة القوات المشتركة ومرسح العمليات (٢٤) دولة

من اصل (٣٧) دولة وامتد مسرح العمليات غربا حتى منطقة " عرعر" حيث تم تشكيل قوة كافية تحسبا لأي عمليات النفاذ او اختراق من قبل القوات العراقية لاراضي المملكة العربية السعودية ، ولم ينحصر دور قيادة القوات المشتركة في قيادة القوات التي تعمل تحت قيادتها وانما امتد ليمارس دورا متميرا في عملية الاسناد والامداد لجميع القوات الشقيقة والصديقة التي تواجدت على اراضي المملكة العربية السعودية والتي وصل عددها الى اكثر من (٧٥٠) الف مقاتل ، حيث قامت حكومة حادم الحرمين الشريفين متمثلة في القوات المشتركة بتأمين الايسواء والتأمين الاداري (المواصلات والوقود والعلاج هذه القوات) ، كما تم تسخير كافة موارد الدولة " البنية الاساسية " لخدمة الجهود الحربية من طرق ومطارات وموانى ووسائل اتصالات ووسائل نقل ومزاسق ومشتات حكومية وخاصة ، والتي ساهمت بشكل كبير في النجاحات التي تحققت لأكبر حشد عسكري بعد الحرب العالمية الثانية ، مما يعد انجازا كبيرا محمدا ذاته بحسب للمملكة العربية السعودية ، والذي كان لطبيعة المسرح لها وما توفر به من خدمات وتأمين اثره المباشر في عملية تحرير دولة الكويت وعودة الشرعية ، هذا الى جانب دور هذه القيادة في التسيق والمتابعة ووضع خطط التدريب والتدريب المشترك مع القوات الشقيقة والصديقة لرفع مستوى الاستعداد القتال لها واتخاذ الإجراءات الخاصة بالنسيق الضروري فيما يتعلق بالمعلومات والتخطيط العملياتي ونظام القيادة والسيطرة ، وبالتالي فقد حقق هذا التسيق مستوى عال من الوحدة في اطار العمليات العسكرية .

• وقد استمرت اجراءات الإعداد المتلاحقة في منظومة عمل متكاملة من القادة والقيادات بالتوازي مع اجراءات اعداد المسرح وحشد القوات الصديقة والشقيقة بالمسرح ، مع توفير احتياحاتها ، وتدريب مطالها من معدات وامكانيات تتطلبها سرعة اعدادها لثناء دفاع ثابت ومترن لتلاصق تدهور الموقف ، كاستراتيجية عاجلة ، وفي اطاره يتم استكمال بناء القدرات ، للامة للتحرير .

تخطيط وإدارة العملية الدفاعية الاستراتيجية " درع الصحراء "

تحدد هدف التخطيط لعملية درع الصحراء للقوات المشتركة في تأمين الاراضي السعودية ، فكان الهدف من التعزيزات الأولية للقوات الحوية والبحرية والبرية . • هو إعداد تشكيلات قتالية في مسرح العمليات قادرة على الرد على الهجوم العراقي الذي يهدد الاراضي السعودية ، مع تأمين الموانئ والمطارات الحوية في شمال اراضي السعودية القريبة من ساحل الخليج ، وفي البداية كانت مهمة قوات الائتلاف هي الانتشار في منطقة العمليات لمسح أي عدوان عراقي حديد وللدفاع عن اراضي المملكة العربية السعودية^(٥٧) وبالتالي فقد تحددت الاهداف العسكرية المشتركة السعودية والأمريكية . في اقامة قدرة دفاعية على مسرح العمليات تواجهه أي الدفاعات عراقية جديدة وتحميها من استمرار العدوان ، وبناء قوات تحالف متكاملة لتنفيذ الردع والدفاع عن السعودية وهزيمة أي هجوم عراقي ، والواقع أنه تم تطوير هذه الخطة بزيادة حجم قوات الائتلاف .

من الرسالة يوضح حجم وامكانيات القوات الصديقة في العملية " درع الصحراء " .

أولاً : الاستراتيجية الدفاعية لعملية "درع الصحراء" :-

بنت الاستراتيجية الدفاعية في ضوء زيادة حجم القوات داخل مسرح العمليات مع تصاعد عملية الفتح الاستراتيجي للقوات ، وتحدد معالم هذه الاستراتيجية من خلال ثلاثة مراحل فرعية :

- المرحلة الأولى (الردع مع التأمين) الفترة من ٧-٢٠ / ٨ / ١٩٩٠
- وتهدف الى توفير قوة الردع مع احتمال المواجهة المباشرة بين العراق والقوات البرية للدول المتحالفة مع تحقيق امكانية جوية لمرحلة (تأخير) تقدم القوات العراقية المهاجمة ، وقد خطت هذه الاستراتيجية على أساس تنفيذ عمليات دفاعية برية مرتبطة بعمليات هجومية استراتيجية ضد العراق بحيث تهدف الى
- فرض أقصى تأخير وتعطيل وارباك لتقدم القوات العراقية .
- السماح بتحسين مستوى القدرات الدفاعية .
- اجبار العراق على إيقاف عملياته الهجومية وذلك بإدارة عمليات هجومية استراتيجية جوية ضد القوات العراقية .

أهداف العملية الدفاعية الاستراتيجية " درع الصحراء " (المرحلة الأولى) :-

أكدت استراتيجية الائتلاف تنفيذها لعمليات دفاعية برية مرتبطة بعمليات استراتيجية هجومية ضد العراق وقد تحددت أهداف هذه العملية في الاطار التالي (٤٨) :-

- فرض أقصى تأخير وارباك لتقدم القوات العراقية مع انزال أقصى قدر من الخسائر في قواتها .
- بناء قدرة دفاعية عن مسرح العمليات لمنع العراق من الاستمرار في العدوان واجبار قواته على إيقاف عملياتها الهجومية .
- بناء قوات الائتلاف متكاملة لتنفيذ الردع والدفاع عن السعودية ، هزيمة الزحف العراقي اذا لسنزم الأمر مع التحسين المستمر لقدرات هذه القوات .
- ادارة عمليات استراتيجية جوية ضد قدرات العراق العسكرية (الهجومية والدفاعية)
- العمل على تنفيذ العقوبات الاقتصادية ضد العراق بموجب قرارى مجلس الأمن رقمى ٦٦١ ، ٦٦٧ .
- ويتم ذلك في اطار المراحل الآتية :
- مرحلة بناء الدفاع المتكامل .
- مرحلة الردع مع التأمين .
- مرحلة تحقيق القدرة الدفاعية .
- مرحلة بناء القدرة الدفاعية مع امكانية القيام بالهجوم المضاد .
- مرحلة تحقيق القدرة الهجومية :
- مرحلة بناء القدرة الهجومية .
- مرحلة الردع والهجوم المضاد .

(٤٨) البيان الأمريكى عن عاصفة الصحراء "بومات الحرب" ، وزارة الدفاع الأمريكية ، ترجمة الزهراء للاعلام العربى ١٩٩١- من ٧٧

• الخطة الدفاعية المشتركة بين الأراضي السعودية من أجل بناء دفاع متكامل

٠ (٩٠/١١) / ٧-٩٠ / ٨١٧

تم التوقيع على الشكل النهائي لخطة الدفاع المشترك " درع الصحراء " بين كل من الفريق خالد بن سلطان قائد القوات المشتركة ومسرح العمليات ، والجنرال شوارسكوف على أن تتضمن هذه الخطة المحددات التالية (١٠٩) :-

- تنظيم الدفاع عن الأراضي السعودية في مراكز دفاعية حصينة خلال المراحل الأولى لتنفيذ الخطة .
- وضع خطة دفاعية تهدف الى اقناع العراقيين ، أن خط الدفاع الرئيسي للقوات الائتلاف هو الخط الموازي للحدود السعودية - الكويتية .
- عدم السماح للقوات العراقية بتخطي الخط العام خلال المراحل الأولى للدفاع شمال الجليل.
- تأمين الموانئ البحرية والقواعد الجوية والمدن السعودية .
- وقد اعتمد تخطيط الدفاع خلال هذه المرحلة على وحدات الجيش السعودي التي فتحت على امتداد الحدود الكويتية ، وكذلك على القوات المصرية التي فتحت في منطقة حفر الباطن وكذا على الوحدات الفرنسية التي تمركزت في مدينة الملك خالد العسكرية ، هذا بالإضافة الى غطاء جوي لتأمين هذه القوات ، أما القوات الأمريكية فقد تمركزت في النسق الثاني في مناطق تمركز شمال الجليل وغربها وفي المناطق الصحراوية شمال الظهران وبالنتيجة تركز الدفاع على اتجاهين رئيسيين داخل المسرح :-
- الاتجاه الأول وهو اتجاه الساحل الخليجي (المنطقة الشرقية)
- وتم التخطيط لتركيز العمليات الدفاعية حول المدن والموانئ الرئيسية .
- الاتجاه الثاني محور حفر الباطن (المنطقة الشمالية)
- وتم تخطيط الدفاع على أساس تأمين منطقة الحدود وذلك بإنشاء مواقع دفاعية حصينة حول مدينة الملك خالد العسكرية وفي حفر الباطن والقيصومة وحائل .
- أما باقي العمق .. فقد أصبح من مسؤولية القوات الأمريكية التي تنفذ دفاعاً متحركاً هدفه تعطيل القوات العراقية ثم هزيمتها قبل أن تتمكن من الوصول الى الجليل .
- فكرة العملية الدفاعية خلال هذه المرحلة :-

• القوات العربية :

- هدف العملية الدفاعية (١١٠) :-

التسلك بالخطوط الدفاعية بمحاذاة الحدود وعلى محورى التقدم الساحلى وحفر الباطن وتأمين الأهداف الحيوية وتعطيل القوات العراقية القائمة بالهجوم .

• فكرة العملية :

تدبير القوات المسلحة العربية والاسلامية عملية دفاعية إستراتيجية مؤمنة الحدود الشرقية

(١٠) أزمة الخليج ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، دراسة بحثية ، القاهرة ، يوليو ١٩٩١

(١١) صحيفة الأنباء الكويتية ، الكويت ، مايو ١٩٩٢ .

والشمالية وأحداث أكبر خسائر بالقوات العراقية التي تحارل اختراق الحدود الشرقية والشمالية مع أحداث
الكبرى خسائر بالقوات العراقية التي تحارل اختراق الحدود السعودية مع تركيز جهودها الرئيسية على الخورين
الساحلي وحفر الباطن .

٤٠ القوات الأمريكية :

• أسس الدفاع الأمريكي :

يبنى الدفاع الأمريكي خلال هذه المرحلة " المرحلة الأولى " على الأسس التالية :

- إن القوة الجوية هي العنصر الحاسم في تأخير أى هجوم عراقي محتمل .
- تمركز القوات الأمريكية خلال هذه المرحلة في العمق خلف القوات العربية بهدف تأمين وصول ولسنزول قسوت
الانتزاف وحشدتها مع تأمين اتجاهات الهجوم العراقية المحتملة والعمل في نفس الوقت على تأمين الموانئ والمطارات
الجوية .
- عرقله تقدم أى هجوم عراقي في مراحل الأولى مع تكيده أكبر قدر من الخسائر من خلال استخدام القوات الجوية
أساساً .

• إيجاد قوة رادعة ودفاعية في مسرح العمليات ضد القوات العراقية المتسوقة كما وحجماً .

٤١ تنشيط الدفاع لعملية " درع الصحراء " (١) :-

تم تخطيط الدفاع الأمريكي في هذه المرحلة بحيث يحقق :

- يمكن حشد أكبر قدر من القوات البرية قرب الحدود الشمالية للسعودية في أسرع وقت لإدارة عملية دفاعية
ضد القوات العراقية وتحديد لذلك أحد ألوية الفرقة ٨٢ المنقولة
- تأمين القواعد الجوية داخل الأراضي السعودية ضد أى عمليات خاصة من جانب قوات الكوماندوز العراقية .
- تدمير أى هجمات جوية عراقية تخترق المجال الجوي السعودي .
- التعاون مع القوات البرية والجوية والبحرية داخل المسرح لتأخير وعرقله تقدم القوات البرية العراقية المهاجمة .
- المرحلة الثانية (تحقيق القدرات الدفاعية) الفترة من ٢١ أغسطس - ٣٠ سبتمبر ١٩٩١ :
- وقد تم ان توفير قدرات دفاعية قادرة على صد القوات البرية العراقية ضد المملكة العربية السعودية ، مع توفير
الذرات الهجومية في الجو .

٤٢ القوات العربية :-

تم تعزيز القوات العربية والإسلامية لزيادة حجم ومكانيات القوات المدافعة عن الخورين الساحلي وحفر الباطن
واستكملت تجهيز مواقعها الدفاعية في شكل مراكز دفاعية

٤٣ القوات السعودية :-

تمركزت الألوية المشاة الميكانيكية الثلاث المرابطة على طول الساحل لاحتذاء مواقع دفاعية بمحاذاة الحدود
بالتعاون مع القوات الخليجية بالمنطقة الشرقية من قطر وعمان والبحرين والامارات كل بقسوة حتى كسيبة
وتشكلت أربع مجموعات قتال هي (قوة عمر وقوة عثمان وقوة أبو بكر وقوة طارق) .

^(١) أزمة الخليج ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، دراسة بحية ، القاهرة ، يوليو ١٩٩١

• أما على محور حفر الباطن (المنطقة الشمالية) فقد اتخذت القوات السعودية المشكلة من لواء مشاة ميكانيكي ولواء مدرع موافقها الدفاعية ونظمت الدفاع عن هذا المحور بالتعاون مع القوات المصرية وتشكلت القوات السعودية من مجموعتين قتال هما قوة خالد وقوة عرعر .

القوات المصرية :-

تم تنظيم الدفاع خلال هذه المرحلة على محور حفر الباطن بعناصر من الفرقة الثالثة المشاة الميكانيكية والمجموعة ١٤٥ صاعقة حيث قامت بتجهيز مواقع دفاعية عن هذا المحور .

القوات الأمريكية :-

• عززت القوات الأمريكية قواتها بالمسرح حيث وصل حجم قواتها بنهاية المرحلة الى ١٣ لواء ، ١٤٣ ألف جندي من القوات البرية ومشاة البحرية وهذه القوات هي :

- قيادة الفيلق الثامن عشر منقول جوا ويشكل من الفرقة ٨٢ منقولة جوا ، والفرقة ١٠١ اقتحام جوى بالإضافة الى الفرقة ٢٤ ميكانيكي والفرج الثالث فرسان .
- ٣ لواء مشاة بحرية / الفرقة الأولى مشاة بحرية .

• كما تم فتح ٤ بطاريات صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ في ميناء الظهران وميناء الجبيل وفي الدمام لمواجهة الصواريخ أرض / أرض العراقية .

• اتخذت هذه القوات لأوضاعها في مناطق تركز على المحور الساحلي والمحور الصحراوي من أجل تعزيز الدفاع عن الأراضي السعودية .

• ربوصل هذا الحجم من القوات .. استطاعت قوات الائتلاف أن توفر نحو لواء لكل ١٥ كيلومتر مواجهة على المحاور الرئيسية للحدود السعودية - الكويتية وأصبحت هذه الوحدات قادرة على توفير الصد وتأخير هجوم القوات العراقية بالتعاون مع القوات الجوية .

جدول رقم (١) حجم قوات الائتلاف خلال هذه المرحلة مقارنة بالقوات العراقية (٦٢) :-

القوات العراقية	القوات المشتركة	القوات البيان
٤٣٠ ألف جندي	١٨٥ ألف جندي	أفراد
٧٥	٢٦	لواءات
٣٥٠٠	٩٠٠	دبابات
١٧٠٠ - ٢٢٠٠	٥٠٠	مدفعية وصواريخ

(62)World armaments. opcit. sipri. 1991

- المرحضة الثالثة (بناء القدرة الدفاعية مع امكانية القيام بالهجوم المضاد) من ١٠/١ - ٩٠/١١/٧
- وتمثف هذه المرحلة الى توفير القدرة الدفاعية مع توفير امكانية القيام بالهجوم المضاد بواسطة القنصات المدرعة والميكانيكية بالتعاون مع القوات الجوية (بمعنى تغيير الاستراتيجية التي كانت تعتمد كلية على القوات الجوية الى الاعتماد على القوات البرية المتاحة)

• خطة العملية الدفاعية للقوات العربية والاسلامية بنهاية مرحلة بناء الدفاع :-

- بناء التجمعات الرئيسية على الحدود الشرقية والشمالية
- أسس بناء التجمعات :
- صد نسق أول تعبوى للقوات العراقية وتدمير تجميعه الرئيسي
- توفير احتياطي استراتيجي في عمق كل منطقة للقيام بالهجمات المضادة لتدمير القوات العراقية المخترقة
- توفير احتياطي استراتيجي على مستوى المسرح لتحقيق التوازن ومواجهة اى احتمالات
- بناء التجمعات الرئيسية على الحدود الشرقية والشمالية :-
- قوات النسق الاستراتيجي (٦٣) :-
- انحور الساحلى (المنطقة الشرقية)
- الأنواءات الثانى ، الثامن ، العاشر الميكانيكى السعودى + كتيبة مشاة من كل من قطر والامارات والبحرين وعمان
- محور حفر الباطن (المنطقة الشمالية)
- اللواء ٢٠ ميكانيكى السعودى واللواء الرابع مدرع السعودى ، الفرقة الثالثة الميكانيكى والجموعه ١٤٥ صاعقة من مصر ، لواء ميكانيكى / الفرقة التاسعة المدرعة ولوج مغايرين من سوريا ، لواء مشاة كويتي
- احتياطي استراتيجي بقوة :-
- ٢ لواء ميكانيكى + لواء مدرع سعودى + عناصر من الحرس الوطنى السعودى

فكرة العملية الدفاعية :-

- هدف العملية الدفاعية بعد استكمال بناء القدرة الدفاعية :-
- تأمين الحدود الدولية والأجواء والمياه الاقليمية السعودية لمنع القوات العراقية من اختراق الحدود السعودية والاستيلاء على الأهداف الحيوية بها وذلك بالتمسك بالخط الدفاعى الاستراتيجى على الحدود والسواحل الشرقية والشمالية السعودية وتأمين الأهداف الحيوية وهزيمة التجمعات الرئيسية للقوات العراقية
- فكرة العملية :-

تدير القوات العربية والاسلامية تحت قيادة .. القيادة المشتركة ومسرح العمليات ، عملية دفاعية استراتيجية مؤمنة الحدود الدولية من خلال نطاق أمن ونطاق دفاعى رئيسى على الحدود الشمالية والشرقية للسعودية بالتعاون مع القوات الجوية والبحرية للقوات الائتلاف وقوات الدفاع الجوى والحرب الالكترونية وذلك لصد وهزيمة التجمعات الرئيسية للقوات النسق الأول التعبوى للقوات العراقية ، مع الاستعداد لشن الهجمات

والضربات المضادة بالتعاون مع القوات المتحالفة لتدمير القوات المخترقة ، مع تركيز الجهود الرئيسية للدفاع عن الحدود الشمالية والشرقية وتأمين الأهداف الحيوية والمدن الرئيسية .

● **خطة العملية الدفاعية للقوات الأمريكية بنهاية مرحلة البناء :-**

● بناء التجمعات الإستراتيجية الأمريكية :

● أسس بناء التجمعات :

❖ صد نسق أول يعبوي للقوات العراقية وتدمير تجميعه الرئيسي بقوة ٢ فرقة في النسق الأول (الفرقتين ٨٢ ، ١٠١) .

❖ تخصيص احتياطي إستراتيجي بقوة ٣ فرقة مشاة ومدربة وميكانيكي وفوج مدرع (الفرقة ٢٤ ميكانيكي ، الفرقة الأولى فرسان مدرع - الفرقة الأولى مشاة بحرية - الفوج الثالث فرسان مدرع) .. تتمركز في العمق مع امكان المناورة في اتجاه أى من المنطقتين الشرقية أو الشمالية السعودية .

● بناء التجمعات الرئيسية :-

❖ قوات نسق أول : الفرقة ٨٢ ، الفرقة ١٠١ اتحام جوى ويفتح منها ٢ لواء على المحور الساحلي ومحور حفر الباطن .

❖ احتياط إستراتيجي : يتمركز في العمق بقوة الفرق ٢٤ ميكانيكي ، الأولى فرسان مدرع - الأولى مشاة بحرية ؛ بالإضافة الفوج الثالث فرسان مدرع .

● **فكرة العملية الدفاعية :-**

● هدف العملية الدفاعية :-

تأمين الحدود الدولية والأجواء والمياه الإقليمية السعودية بمنع القوات العراقية من اختراق الحدود السعودية والاستيلاء على الأهداف الحيوية فيها وذلك بالتمسك بخطوط دفاعية في العمق مع تأمين الأهداف الحيوية وهزيمة التجمعات الرئيسية للقوات العراقية بتوجيه الضربات المضادة القوية اليها .

● **فكرة العملية :-**

● تدبير القوات الأمريكية عملية دفاعية إستراتيجية بالتعاون مع القوات المتحالفة بـالتمركز على مسط الدفاع الإستراتيجي بالعمق على أن تتحول القوات للدفاع على الخط العام شرق الجليل واحتلال مواقع متقدمة على محورين الساحلي وحفر الباطن وذلك لصد وهزيمة التجمعات الرئيسية للقوات العراقية مع الاستعداد لشحن الهجمات والضربات لتدمير قواته المخترقة ، وبواسطة الاحتياطيات المدربة والميكانيكية ينضم استعمال هزيمة الاحتياطيات العراقية وتطوير الهجوم شمالا لاستعادة الحدود السعودية .

● تركز الجهود الرئيسية : للتمسك بالمناطق شمال الجليل - شمال الرياض - ميناء الجبيل - الدمام - أبقيق - الرياض .

● مناطق انتاج البترول على الخليج ، مع تأمين القواعد والموانئ البحرية والقواعد الجوية في العمق .

● تشكيل العملية :

❖ في النسق الأول : ٢ فرقة محمولة جوا (الفرقة ٨٢ ، الفرقة ١٠١) .

❖ في الاحتياطي الإستراتيجي : الفرقة ٢٤ ميكانيكي - الفرقة الأولى فرسان مدرع - الفرقة الأولى مشاة

بحرية - الفوج الثالث فرسان مدرع .

- القوات الأجنبية الأخرى :-
- القوات البريطانية :- اعتباراً من منتصف أكتوبر ١٩٩٠ ، أعلن عن بدء وصول اللواء السابع مدرع بريطلقن الى مسرح العمليات .
- القوات الفرنسية :- بنهاية هذه المرحلة وصلت الى المسرح قوة برية فرنسية مكونة من الفوج الأول عربات مدرعة ، الفوج الرابع مدرع ، الفوج الثاني مشاة محمول ، كتيبة مدفعية / الفرقة السادسة المدرعة الخفيفة (٤٨ دبابة خفيفة + ٢٥٠ مركبة) حيث تمركزت على مسافة ٢٠ كيلومتر من الحدود العراقية السعودية .

• القوات الإسلامية والعربية الأخرى :

وصلت بنهاية هذه المرحلة القوات التالية :-

- كتيبة مشاة من بنجلاديش (٢٠٠٠ جندي) تمركزت بالمنطقة الشمالية .
- لواء مشاة باكستاني (٥٠٠٠ جندي) تمركزت بالمنطقة الشمالية ،
- كتيبة مشاة من السنغال (٥٠٠ جندي) تمركزت بالمنطقة الشرقية .
- فوج مشاة مغربي (١٢٠٠ فرد) تمركز بالمنطقة الشرقية .
- عناصر من النيجر ومن أفغانستان (٥٠٠ فرد من كل منهما) .

• جدول رقم (٢) يوضح حجم قوات الائتلاف خلال هذه المرحلة مقارنة بالقوات العراقية :-

القوات العراقية	القوات المشتركة	القوات اليان
٤٢٠ ألف جندي	٢٧٥ ألف جندي	أفراد
٧٥ لواء	٣٩ لواء	لواءات
٣٥٠٠ دبابة	١٣٥٠ دبابة	دبابات
١٧٠٠ - ٢٢٠٠ قطعة	٨٥٠ قطعة	مدفعية وصواريخ

• تمركز القوات المشتركة بنهاية مرحلة بناء الدفاع :-

• القوات العربية والإسلامية (١٤) :-

- قوات المنطقة الشرقية (ابحور الساحلي)
- قوة عثمان: اللواء الثامن ميكانيكي سعودي + كتيبة مشاة "البحرين" + لواء مشاة " الكويت "
- قوة عمر: اللواء العاشر ميكانيكي سعودي + كتيبة مشاة "البحرين" + كتيبة مشاة "عمان "
- قوة أبو بكر: اللواء الثامن ميكانيكي سعودي + كتيبة مشاة " قطر " .
- قوة طارق : قيادة لواء مشاة سعودي + كتيبة مشاة بحرية سعودي + الفوج السادس مشاة مغربي + الكتيبة الأولى مشاة سنغالي .
- قوات المنطقة الشمالية (حفر الباطن)
- قوة خالد : اللواء ٢٠ مشاة ميكانيكي سعودي + اللواء الرابع مدرع .

- قوة سعاد : عناصر / اللواء الشهيد الكويتي + عناصر / لواء التحرير الكويتي
- قوة عمرع : ٣ كتائب مشاة سعودى + لواء مشاة باكستاني
- القوات المصرية : الفرقة الثالثة مشاة ميكانيكى + مجموعة ١٤٥ صاعقة
- القوات السعودية : لواء ميكانيكى / الفرقة التاسعة المدرعة + فوج مفابر

● القوات الأجنبية :-

● القوات البرية الأمريكية :-

- ♦ الفرقة الأولى مشاة بحرية .. الجسبير
- ♦ الفرقة ٢٤ ميكانيكى + الفرقة الأولى فرسان + مدفعية الفيلق الثالث .. الدمسالم
- ♦ الفرقة ٨٢ محمولة جوا .. حفتر الباطن
- ♦ قيادة الفيلق ١٨ + الفوج الثالث فرسان + مدفعية الفيلق ١٨ .. الظهيريات
- ♦ قيادة القوات المشتركة + الفرقة ١٠١ التحام جوى
- ♦ + المجموعة الخامسة قوات خاصة + الكتيبة الثامنة حرب نفسية
- ♦ + مجموعة مكافحة ارباب

.. السرياض

● القوات البريطانية :-

- ♦ اللواء السابع مدرع / الفرقة الأولى مدرعة .. حفتر الباطن
- القوات الفرنسية :-

♦ قوات الفرقة السادسة الخفيفة المدرعة ..منطقة حسفار

ثانيا : الخطة الدفاعية خلال مرحلة بناء القدرة الهجومية : (١١/٨-١١/٦-١٩٩١ / ١٩٩١)

- فى ضوء زيادة حجم القوات البرية بالمرسح فقد أعيد تنظيم الدفاع الاستراتيجى عن السعودية بحسبته يستوعب التجمعات الاستراتيجية الجديدة وبحيث يتم تطوير الخطة فى إحدى مراحلها من الدفاع الى الهجوم الاستراتيجى
- أهداف الخطة الدفاعية خلال هذه المرحلة :
- هدفت الخطة الدفاعية خلال مرحلة بناء القدرة الهجومية الى :-
- صد نسق أول تعبوى واحتياطى القوات العراقية وتدمير تجميعه الرئيسى
- تخصيص احتياطى استراتيجى قادر على تدمير القوات المخترقة بالضربات المضادة ، ثم تطوير الهجوم المضاد
- القوات العراقية من الكويت وعمجروها
- فترة العملية الدفاعية (٦٥) :-
- هدف العملية الدفاعية :-

تأمين الحدود السعودية ضد أى عمليات هجومية عراقية وهزيمة التجمعات الرئيسية لها ، وعسالم المستباح
 بتوغلها جنوب الخط العام الخافجى - حفتر الباطن مع الاستعداد لتطوير الهجوم شمالا لتحرير الكويت وتدمير
 القوات المدرعة والميكانيكية العراقية فى العمق

• فكرة العملية :-

• تدمير القوات العربية والاسلامية بالتعاون مع القوات التابعة للقيادة المركزية والقوات الجوية والبحرية .. عملية دفاعية استراتيجية مؤتمتة الحدود الدولية للسلطنة من خلال نطاق أمن ونطاقين دفاعيين رئيسيين أحدهما على الحدود السعودية مع الكويت والثاني في العمق شمال الخط العام للجبل ، مع تأمين الأهداف الحيوية السعودية وذلك بصد و هزيمة التجمعات الرئيسية العراقية مع الاستعداد لشن الضربات المضادة لتدمير القوات المخترقة ، ثم بواسطة الاحتياطات المارعة والميكانيكية يتم تطوير الهجوم شمالا لاستكمال هزيمة احتياطات السراق الصورية

والاستراتيجية خاصة قوات الحرس الجمهوري وتحرير دولة الكويت •

• تركز الجهود الرئيسية للتمسك بالمدن الحدودية والساحلية للسلطنة مع استمرار تأمين الأهداف الحيوية •

• الخطة الدفاعية للثبوت العربية والاسلامية خلال مرحلة بناء القدرة الهجومية :-

• التوزيع الاستراتيجي للقوات العربية والاسلامية :

• أسس بناء التجمعات الاستراتيجية :

- ♦ تدمير التجمع الرئيسي لقوات نسق اول تعوى القوات العراقية •
- ♦ القيام بالضربات المضادة لتدمير القوات العراقية المخترقة •
- ♦ بناء تجمعات هجومية برية قادرة على ادارة عملية هجومية على الغور الساحلي وعمور وادى الباطن •

• بناء التجمعات الرئيسية :-

• قوات نسق أول استراتيجي :

• على الغور الساحلي :

- ♦ قوة أبو بكر : اللواء الثاني ميكانيكي سعودي + كتيبة ميكانيكي / قطر •
- ♦ قوة عمر : اللواء ١٠ ميكانيكي سعودي + كتيبة ميكانيكي / الامارات + كتيبة ميكانيكي عُمان •
- ♦ قوة طارق : قيادة القوة + كتيبة مشاة بحري سعودي + فوج مشاة مغربي + كتيبة مشاة سنغالي •

• على محور حفر الباطن :

- قوة خالد اللواء ٨ ميكانيكي سعودي + لواء الرابع مدرع سعودي •
- الفرقة الثالثة الميكانيكي + المجموعة ١٤٥ صاعقة / مصر •
- قوات سورية : لواء ميكانيكي / الفرقة التاسعة المدرعة + فوج مغاوير •
- قوة عرعر : لواء باكستان + ٣ كتائب مشاة سعودي •

• قوات التصيق الثأني الاستراتيجي :-

• على الغور الساحلي :

- قوة عثمان : اللواء ٨ ميكانيكي سعودي + لواء الفتح الكويتي + كتيبة / البحرين •

• على محور حفر الباطن :

- قوة سعد : لواء الشهيد الميكانيكي الكويتي + لواء التحرير الكويتي •
- الفرقة الرابعة المدرعة / مصر •

□ الفرقة التاسعة المدرعة عدا لواء / سوريا •

● فكرة العملية الدفاعية :-

● هدف العملية الدفاعية :-

تأمين الحدود السعودية ضد أى عمليات هجومية عراقية وهزيمة التجمعات الرئيسية لها، وعدم السماح

بالتوغل جنوب الحظ العام الخافجي - حفر الباطن مع الاستعداد لتطوير الهجوم شمالا لتحرير الكويت

● فكرة العملية :-

تدير القوات العربية والإسلامية .. عملية دفاعية استراتيجية مؤمنة الحدود الدولية للسعودية من خلال

التمسك بنطاق أمن ونطاق دفاعي رئيسي على الخط العمام الخافجي- حفر الباطن ، وذلك بعد وهزيمة

التجمعات الرئيسية العراقية مع الاستعداد لشن ضربات مضادة بواسطة الانساق الثانية المدرعة ، وينجح

هذه الضربات يتم تطوير الهجوم شمالا على الخور الساحلي ومحور حفر الباطن لتحرير الكويت.

● تركز الجهود الرئيسية .. للتمسك بالمدن الحدودية والساحلية للسعودية على الخور الساحلي ومحور حفر الباطن

مع استمرار تأمين الأهداف الحيوية •

● لحظة الدفاعية للقوات (الأمريكية-البريطانية-الفرنسية) خلال مرحلة بناء القدرة الهجومية :-

● بناء التجمعات الاستراتيجية :

● قوات نسق أول استراتيجي :

♦ الفيلق السابع مدرع أمريكي (الفرقة الأولى مدرعة - الفرقة الثالثة المدرعة - الفوج الثاني فرسان مدرع -

الفرقة الأولى مشاة ميكانيكي)

♦ الفرقة السادسة الخفيفة المدرعة الفرنسية •

(تتمركز جميعها في منطقة حفر الباطن)

● احتياطي استراتيجي :

♦ قيادة الفيلق ١٨ أمريكي + الفرقة ٢٤ ميكانيكي + الفرقة الأولى فرسان + الفوج الثالث فرسان مدرع

(تتمركز في منطقة الدمام - والظهران) •

♦ الفرقة الأولى والثانية مشاة بحرية أمريكية + الفرقة الأولى المدرعة البريطانية(وتتمركز في منطقة ميناء الجليل)

♦ الفرقة ٨٢ محمولة جوا (وتتمركز في " أبيق ") •

♦ الفرقة ١٠١ احتياط جوى (وتتمركز في " الرياض ") •

● فكرة العملية الدفاعية :-

● هدف العملية الدفاعية :-

● تأمين الحدود السعودية ضد أى عمليات هجومية عراقية ، وعدم السماح بالاختراق جنوبا مع الاستعداد

لتطوير الهجوم شمالا لتحرير الكويت •

● الفكرة العامة للعملية :-

● تدير القوات التابعة للقيادة المركزية بالتعاون مع القوات العربية والإسلامية والقوات الجوية والبحرية عملية

دفاعية استراتيجية لتأمين الحدود الدولية للسعودية من خلال التمسك بتنظيم الدفاع عن نطاق أمن ونطاقين

دفاعيين مع تأمين الاهداف الحيوية السعودية ، مع الاستعداد لشن الضربات المضادة لتدمير القوات العراقية المحترقة ، مع تطوير الهجوم شمالا لمزعة الاحتياطيات العراقية لتحرير الكويت .
جنول رقم (٣) بوضوح حجم القوات المشتركة فى العملية من قوات الائتلاف فى مواجهة القوات العراقية (حتى ٩١/١/١٦)

القوات	القوات الأمريكية	بالتى قوات الائتلاف	اجمالتى قوات الائتلاف	القوات العراقية
أفراد	٣٠٠ ألف جندى	١٤٠ ألف جندى	٤٤٠ ألف جندى	٥٤٥ ألف جندى
لواءات	٢٩	٢٦	٥٥	١٢٠
دبابات	٢٠٠٠	١٣٥٠	٣٣٥٠	٤٢٠٠
مدمعة وصواريخ	١٢٠٠	٦٠٠	١٨٠٠	٣١٠٠

بيان الدول المشتركة فى الائتلاف الدولى فى عملية درع الصحراء

- الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية
- الولايات المتحدة - كندا - الأرجنتين - المملكة المتحدة - فرنسا - ألمانيا - هولندا - النرويج - الدنمارك - اليونان - بولندا - تشيكوسلوفاكيا - يوغسلافيا .
- الدول العربية :
- مصر - السعودية - سوريا - المغرب - الإمارات - قطر - البحرين - عمان - الكويت .
- الدول الأفريقية :
- السنتال - النيجر .
- الدول الآسيوية :
- باكستان - الفلبين - بنجلاديش .
- **تخطيط العملية البحرية "درع الصحراء" :-**

تعتبر القوة البحرية المتمثلة فى حاملات الطائرات ومشاة الاسطول العمولة بحرا هى قوة الردع الاساسية التى خطط لها لمنع العراق منذ اللحظات الأولى لغزوها للكويت من الاستمرار فى التقدّم والضغط على المملكة العربية السعودية وذلك حتى يتم بناء القوة الدفاعية المتحالفة ، كذلك تم التخطيط للنقل البحرى والاستراتيجى للقوات البرية والقوات الاخرى لبناء القوات للاشتراك فى حرب تحرير الكويت على ان يتم هذا النقل بكثافة عالية لسرعة وصول القوات الى منطقة العمليات وجنبا الى جنب مع التخطيط للنقل البحرى ووضعت الخطط لتأمين خطوط المواصلات البحرية من موانى الولايات المتحدة الامريكىة وأوروبا غربا ومن قاعدة سوبك فى الفلبين شرقا ، ومن ناحية اخرى سخطط لاجراء الحظر الاقتصادى على العراق مع بداية غزو العراق للكويت وتكليف السفن الحربية الأمريكية و البريطانية فى المنطقة باعتراض السفن التجارية العراقية او التى تتعامل مع العراق لقطع خطوط الامداد عن العراق خاصة الاحتياجات العسكرية اللازمة لادارة عجلة الحرب ، وقد اعتمدت الولايات المتحدة فى التخطيط على استخدام قوة الشرق الاوسط الامريكىة المكونة من (سفينة قيادة وطراد ومدمره وخسة فرقاطات) ، بالإضافة الى القوة البريطانية المكونة من المدمرة (يورك) ٢ فرقاطة وسفينة الامداد اورنج لايف فى تنفيذ الحظر الاقتصادى الذى تحول فيما بعد الى حصار بحرى بعد اتخاذ الأمم المتحدة لقرارها رقم ٦٦٥ .

● التخطيط لتأمين قناة السويس وموانئ السعودية :

روعى عند التخطيط لعملية درع الصحراء أهمية تأمين قناة السويس التي ستستخدم لمرور الجزء الأكبر من القوة البحرية من حاملات طائرات وسفن الاستطلاع متعددة الأنواع وغواصات نووية بالإضافة الى سفن النقل العملاقة بأنواعها المختلفة لنقل القوات الى مسرح العمليات ، فكان لزاما التفكير في تأمين هذا الممر الملاحي الاستراتيجي خوفا من قيام العراق او اى، دولة اخرى بتلقيم قناة السويس او مداخلها اسوة بما حدث عام ١٩٨٤ عندما قامت سفن مجهولة بالقاء الغام عند مدخل قناة السويس الجنوبي فكان لابد من التخطيط لاستخدام كاسحات وصالدات الألغام لتأمين مدخلى قناة السويس .

كذلك الحال بالنسبة لتأمين الموانئ السعودية فقد كان ضروريا التخطيط لتأمين مينائى الجبيل والدمام التي سيتم تفريغ جولات السفن بها .

وقد وضع في الاعتبار أن العراق يمكنها تعطيل تفريغ السفن في الموانئ السعودية لو انها قامت بضرب منشآت ومعدات الشحن والتفريغ في الموانئ السعودية بالطيران أو تخريبها بعمليات خاصة بالضفادع البشرية والكوماندوز لذلك فقد خطت البحرية الأمريكية لاستخدام وحدات خفر السواحل الأمريكية لتأمين موانئ السعودية ولتأمين موانئ دولسة البحرين .

● حاملات الطائرات ومشاة البحرية وبناء قوة ردع أولية :-

● عندما بدأت أزمة الخليج تتبلور في يوليو ١٩٩٠ كانت مجموعة الحاملة " اندنبدنس " من قوة الأسطول السابع تقوم بإجراء الفتح المؤقتة في شمال بحر العرب فصدرت اليها الأوامر بالاستمرار في المنطقة والتوجه الى عمان (٦٦)

● وفي البحر المتوسط كانت الحاملة " دوايت ايزنهاور " من قوة الأسطول السادس تتركز في أحد الموانئ الإيطالية وصدرت اليها الأوامر بالتوجه شرقا الى مدخل قناة السويس حتى تكون طائرا قادرة على ضرب غرب العراق وقد عبرت بالفعل قناة السويس لتتركز في البحر الأحمر .

● من ناحية أخرى كالت القوات الأمريكية الوحيدة القادرة على الحركة السريعة والقتال لفترة كبيرة " مشاة البحرية الأمريكية " والتي كانت معدتها وأسلحتها مجهزة على سفن التمرکز المسبق في قواعد " ديجو جارسيا " وكان كل سرب من هذه السفن يحمل المعدات والذخيرة والإمدادات اللازمة لتمكين لواء النشار سريع من ألية مشاة البحرية من القتال المستمر لمدة شهر لذلك قامت الولايات المتحدة بدفع اللواء السابع مشاة الأسطول " التمرکز في كاليفورنيا" واللواء الأول مشاة أسطول " التمرکز في هاواي" جوا الى المملكة العربية السعودية حيث وصل اللواء السابع الى ميناء جبيل يوم ١٥ أغسطس .

● بينما وصلت معداته على السرب الثالث يوم ١٤ أغسطس الى ميناء جبيل ووصل الى الحدود السعودية - الكويتية يوم ٢٠ أغسطس وكان اللواء السابع مشاة أسطول يتكون من ١٥,٢٤٨ جندي وضابط ، ١٢٣ دبابه ، ٤٢٥ قطعة مدفعية ، ١٢٤ طائرة جاهزة ن هذا وقد تحرك اللواء حتى وصل الى موقعه لمسافة ١٢ ألف ميل بحرى واستخدم ٢٥٩ طلعة نقل جوى بالإضافة الى السفن الخمس .

• وبفس الأسلوب انضم اللواء الأول مشاة أسطول الى الحدود العراقية / الكويتية هكذا عندما وصل الخبر ان شوارتزكوف وأعضاء القيادة المركزية كانت البحرية الأمريكية قد أقامت خط دفاعي بالاشتراك مع الفرقة ٨٢ المحمولة جوا قادر على تعطيل أى تقدم للقوات العراقية ، بالإضافة الى حاملتي الطائرات " انديبنانس " ، " وايزنهاور " .

• وفي منتصف أغسطس ١٩٩٠ كانت الحاملة " ايزنهاور " قد اقربت من انهاء فترة خدمتها في موقعها لسذا فقد قامت الولايات المتحدة بدفع مجموعة الحاملة " ساراتوجا " بالإضافة الى مجموعة البارجة " وسكونسن " للعمل في منطقة البحر الأحمر واستبدال الحاملة " ايزنهاور " والتي عادت الى البحر المتوسط ثانية ، وتم غبار هذه الأخيرة بمجموعة الحاملة " جون كيندي " من أسطول الأطنطى .

• وعندما أعلن الرئيس جورج بوش عن مضاعفة القوات الأمريكية في الخليج في ٨ نوفمبر ١٩٩٠ الضمت الى القوة الموجودة في مسرح العمليات حاملتين جديدتين هما الحاملة " أمريكا " والتي عملت في البحر الأحمر والحاملة " زانجلر " لتعمل شمال بحر العرب بينما بدأت الحاملة " ميداوى " تتحرك من قواعدها في اليابان مقترسة من مسرح العمليات .

وهكذا قررت الولايات المتحدة الأمريكية استخدام مجموعات حاملات الطائرات المتمركزة بالمنطقة بالإضافة الى " قوة الشرق الأوسط البحرية " كقوة ردع تستخدم طائراتها في ضرب أى قوة عراقية تتقدم في اتجاه المملكة العربية السعودية مع استخدام قوات مشاة الاسطول والفرقة المحمولة جوا في بناء خط دفاعي أولى للصد حين يساء قوة الائتلاف ، بالإضافة الى البدء في تنفيذ حظر بحري على العراق حتى قبل اتخاذ الأمم المتحدة لقراراتها بالحصار البحري مع البدء في بناء قوة الائتلاف البرية لتنفيذ خطة درع الصحراء كمرحلة أولى .

ثالثا : تخطيط الدفاع عن السعودية بواسطة قوات الائتلاف الجوية :-

• الملامح العامة لخطة الدفاع عن المملكة العربية السعودية :-

• الأهداف العامة لعملية درع الصحراء :

حددت القيادة المركزية الأمريكية أربعة أهداف لعملية درع الصحراء هي :

- تطوير القدرات الدفاعية في منطقة الخليج لردع القيادة العراقية عن القيام بعمليات هجومية
- الدفاع عن المملكة العربية السعودية بصورة فعالة فيما لو فشل الردع .
- بناء تحالف عسكري فعال ، وتحقيق التكامل لقوات الائتلاف في اطار خطط العمليات .
- العمل على تنفيذ العقوبات الاقتصادية ضد العراق طبقا لقرارات مجلس الأمن .
- مراحل الخطة وأهداف كل منها :

خطط تنفيذ أهداف العملية على ثلاث مراحل زمنية تبعاً لتزايد حجم القوات التي يتم فتحها بالمسرح كما يلي :

• مرحلة الردع والتعطيل (٧ - ٢٠ أغسطس ١٩٩٠) :

كانت هذه المرحلة تهدف الى بناء قوة دفاعية قادرة على تأمين المطارات والموانئ الحيوية اللازمة لعملية الفتح الاستراتيجي بالمملكة العربية السعودية ، مع بناء قوة جوية قوية قادرة على تأمين المجال الجوي السعودي ضد أى

هجمات حوية والحاق قدر كبير من الخسائر واعتبرت القوة الجوية هي العصر الحاسم في هذه المرحلة لسردع أو تأخير الهجوم العراقي في حالة حدوثه .

● مرحلة الصد والدفاع (٢١ أغسطس - ٣٠ سبتمبر ١٩٩٠) :

وكانت هذه المرحلة تهدف الى بناء قوة دفاعية برية قادرة على صد أى هجوم برى على السعودية مع بساء قوة جوية واعدة قادرة على تأمين القوات والأهداف الحيوية بالمملكة ، والمعونة في صد أى هجوم سرى عراقى ، والحاق أكبر قدر من الخسائر بالقوات المهاجمة .

● مرحلة الصربة المضادة (١ أكتوبر - ٧ نوفمبر ١٩٩٠) :

وكانت هذه المرحلة تهدف الى زيادة القدرات الدفاعية بالقدر الذى يسمح بادارة دفاع تنشط وتوجيه ضربة مضادة قوية بالمدرعات والقوات الجوية والمدفعية وكان على القوات الجوية في هذه المرحلة الاستمرار في تأمين القوات والأهداف الحيوية بالمملكة العربية السعودية مع شن الضربات الجوية ضد القوات العراقية المهاجمة ، بالإضافة الى معونة وتأمين الضربة المضادة لقوات الانتلاف ضد القوات العراقية ، وإيقاع أكبر قدر من الخسائر في تلك القوات ، وقد امتدت هذه المرحلة خلال الفرة التحضيرية لعاصفة الصحراء حتى بداية الحملة الجوية في ١٧ يناير ١٩٩١ .

● حجم القوة الجوية الأمريكية الابتدائية التى تقرر فتحها لبناء القدرة الدفاعية .
قررت القيادة المركزية الأمريكية لفتح القوة الجوية السابعة التى وُضعت تحت قيادتها بمسرح عمليات الخليج اعقبلا من ٩ أغسطس ١٩٩٠ ، بالإضافة الى حاملات الطائرات الثلاث (اندبندس، وايزنهاور ، وساراتوجا) وكان قوام القوة الجوية السابعة حوالى ٤٦٠ طائرة مشكلة في أسراب مقاتلات ومقاتلات قاذفة ، ومجموعتى قاذفات استراتيجية ، ومجموعة استطلاع واذار جوى ، فضلا عن مجموعة استطلاع تكتيكي ، ومجموعة حرب الكترونية ومجموعة عمليات جوية خاصة ، أما حاملات الطائرات الثلاث فكان على منها ٢٤٠ طائرة قتال وتأمين أعمال قتالية .

● مراحل الفتح لبناء القدرة الدفاعية :

وقد تم فتح القوات السابقة طبقا لمراحل الخطة الدفاعية كما يلى :

● مرحلة الردع والتعطيل (٧ - ٢٠ أغسطس) :

بدأت عملية الفتح خلال هذه المرحلة بوصول أولى أسراب الجناح الأول قتال - الجبهة بطائرات " اف - ١٥" الى اراضى المملكة العربية السعودية يوم ٩ أغسطس ، ثم توالى وصول الأسراب الأمريكية وبعض الأسراب البريطانية الى مسرح عمليات الخليج .

وحتى نهاية مرحلة الردع والتعطيل في ٢٠ أغسطس ، كانت القوات الجوية للانتلاف التى تم فتحها في مسرح العمليات قد بلغت ٦٢٦ طائرة قتال وتأمين أعمال قتالية من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة (١٤٤ مقاتلة اعتراضية ، ١٨٤ مقاتلة قاذفة ومتعددة المهام ، ١٣٨ طائرة معونة جوية ، ١١٨ طائرة هجومية وقاذفة ، ٤٢ طائرة تأمين أعمال قتالية) ، بالإضافة الى طائرات الحاملات الثلاث (اندبندس ، وايزنهاور ، ساراتوجا) ، وعدد كبير من طائرات النقل والإمداد بالوقود والهلوكوبتر .

● مرحلة الصد والدفاع (٢١ أغسطس - ٣٠ سبتمبر) :

استمرت أعمال الفتح لقوات الائتلاف الجوية خلال هذه المرحلة لبناء القوة الجوية القادرة على تأمين أسماط الصد والدفاع وحماية القوات والأهداف الحيوية في المسرح . فضلا عن حماية الفتح الاستراتيجي للقوات البرية والبحرية في المنطقة .

ومع نهاية هذه المرحلة في ٣٠ سبتمبر ، كانت القوات الجوية للائتلاف التي تم فتحها في مسرح العمليات قد بلغت أكثر من ١١٣٦ طائرة قتال وتأمين أعمال قتالية ، منها ٢٤٠ طائرة على ظهر حاملات الطائرات الثلاث (اسدنس بالخليج العربي . وساراتوجا وحون كيندي التي حلت محل ايزنماور في البحر الأحمر) ، وأكثر من ٨٩٦ طائرة منتشرة بالقواعد الجوية بالمنطقة (١٧٤ مقاتلة اعتراضية . ٢٠٦ مقاتلة قاذفة ومتعددة المهام ، ١٨٦ طائرة معانة حوية قريبة . ١٩٦ طائرة هجومية وقاذفة . ٨٤ طائرة تأمين أعمال قتالية) ، من الولايات المتحدة والسعودية والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا .

● مرحلة الضربة المضادة (١ أكتوبر - ٧ نوفمبر) :

استمرت أعمال الفتح لقوات الائتلاف الجوية خلال المرحلة الثالثة من الخطة الدفاعية ، حتى وصلت نهاية الأسبوع الأول من نوفمبر الى أكثر من ١٢٦٨ طائرة قتال وتأمين أعمال قتالية منها حوالي ٣٢٠ طائرة على متن أربع حاملات (الميندنس وميدواي في الخليج العربي ، وساراتوجا وحون كيندي في البحر الأحمر) . وأكثر من ٩٤٨ طائرة منتشرة في القواعد الجوية بالمنطقة (١٨٦ مقاتلة اعتراضية ، ٢٨٢ مقاتلة قاذفة ومتعددة المهام ، ١٨٦ طائرة معانة حوية قريبة . ٢٠٦ طائرة هجومية وقاذفة ، ٨٨ طائرة تأمين أعمال قتالية) ، وشارك في هذا الحشد كل من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وكندا .

واستمرت جميع إجراءات التحضير والتخطيط وحشد القوات والجهود والإعداد ، تجري بصورة متلاحقة للحفاظ على دفاع قوى وثابت ومتزن ، وقادر على تحقيق الأهداف المحددة مع استمرار بناء القدرة الهجومية اللازمة لتسلي مطالب الائتلاف الدولي في الوقت المناسب .

رابعا : إدارة العمليات الدفاعية الإستراتيجية " درع الصحراء " :

● مدينة الخافجي :

● مدينة الخافجي مدينة صغيرة لا يتجاوز عدد سكانها "٢٠" ألف سمة تقع على الساحل المطل على الخليج العربي في أقصى الشمال الشرقي للمملكة العربية السعودية وهي قريبة جدا من الحدود السعودية - الكويتية حيث لا تبعد سوى (٦) كيلومترات عنها ، ويوجد بالمدينة بعض المنشآت البترولية الصغيرة كما يوجد في شمالها محطة عملية مياه البحر .

وقد بدأت مدينة الخافجي بعد الاحتلال العراقي للكويت باستقبال الآلاف من المواطنين الكويتيين وغير الكويتيين واعداد من العسكريين العراقيين الذين فروا من وحداتهم المتسككة في الكويت ، ولقد اقيمت بالقرب من المدينة معسكرات كبيرة من الخيام لاستقبال المواطنين الكويتيين مؤقتا تمهيدا لنقلهم الى الجهة التي يختارونها فيما بعد . وقد كان هناك تفكير في اخلاء مدينة الخافجي تماما من سكانها بعد الاحتلال العراقي للكويت بسبب قربها من الحدود الكويتية على ان يتم القيام بأعمال الدفاع والتحصين شمال المدينة وداخلها ، الا انه قد تم صرف النظر عن

ذلك لإستبعاد القيادة السياسية للمملكة العربية السعودية ذلك الاجراء من حيث اثرته لشيء من الفرع السلي لا مرر له ليس بين سكان مدينة الخافجي فحسب بل في سائر مدن المنطقة الشرقية من المملكة وبعد بدء الحملة الجوية مباشرة اخذت السلطات المدنية والعسكرية في العمل على احلاء المدينة من معظم سكانها عدا بعض المواطنين الذين كان لوجودهم ضرورة لادارة وتشغيل بعض المصالح الحكومية والمرافق المهمة والاساسية مثل اقسام الشرطة ومراكز الهلال الاحمر والكهرباء والماء كما بقي فيها عدد من رجال الأمن لحراسة الدوائر الحكومية وممتلكات المواطنين وقد ادى لجوء اعداد كبيرة من المواطنين الكويتيين وغير الكويتيين الى مدينة الخافجي الى منع القيادة السعودية من انشاء حزام دفاعي عن شمال المدينة يحتوي على حقول الغام واسلحة مصادرة للدروع وختناق مضادة للدبابات وغير ذلك من الاجراءات الدفاعية الضرورية وخاصة ان الخافجي كانت اقرب مدينة سعودية لمدن الكويت ، كما كانت مدينة الخافجي خارج النطاقات الدفاعية الرئيسية للقوات السعودية المتمركزة في المنسرب منها ، كما ان المدينة كانت تقع في المدى المؤثر للمدفعية العراقية مما يجعل تواجد قوات كبيرة فيها عرضة لحسائر لا داعي لها قد تؤثر سلبا على معنويات القوات والمواطنين ، الى ان وجود قوات سعودية كبيرة بالمدينة قد يكون داعيا للقوات العراقية باستخدام السلاح الكيميائي ضد المدينة .

● عملية الخافجي :

بدأت العملية مساء يوم ٢٩ يناير ١٩٩١ حيث قامت القوات العراقية بتوجيه هجومها على بلدة الخافجي تصاحبها ثلاثة هجمات خداعية على ثلاث محاور وتمكنت من تحقيق المفاجأة باستخدام اساليب خداعية تكتيكية وهماجت قوات الائتلاف بالمدينة ونجحت في الاستيلاء عليها وخلال ٣٠ ساعة تمكنت القوات السعودية بالتعاون مع جزء من القوات الامريكية من توجيه هجمات مضادة ناجحة استعادت بها الاوضاع الى ما كانت عليه خلال ٣٠ ساعة .
وتعتبر هذه العملية واحدة من اكثر اعمال القتال التي احتدم حولها الخلاف في تحليلها ويمكن حصر تلك الاجتهادات البارزة حولها وتحدد الاهداف العراقية منها في الآتي:

- ان هذه العملية كانت عملا من اعمال الاستطلاع بالقوة للحصول على معلومات عن مدى استكمال واستعداد القوات المدافعة بالمملكة السعودية .
- ان هذه العملية محاولة من القيادة العراقية لجذب قوة الائتلاف نحو المعركة البرية مبكرا وقبيل ان تستكمل العمليات الجوية تحقيق اهدافها .
- ان هذه العملية ذات بعد دعائي على المستوى الداخلي بهدف رفع معنويات القوات المسلحة بعسد القصف الجوي المستمر لقوات الائتلاف وعلى المستوى الخارجي بهدف ابراز قدرة العراق على الصمود .
- وأيما كان الهدف العراقي وراء هذه العملية -- فقد كان عملا عسكريا فاشلا للآتي .
- ❖ كان الهجوم استراتيجيا للقوات العراقية اكثر منه استراتيجيا للقوات الائتلاف خاصة وان الهجوم تم دون معونة جوية
- ❖ فشل الهجوم في دفع قوات الائتلاف في التعجيل ببدء المعركة البرية وانما دفعها الى تكتيف عملياتها الجوية .
- ❖ صعوبة تصور ان تلك العملية وما لحقتها من فشل قد زودت العراق ناي معلومات عسكرية ذات قيمة .

● القصف الصاروخي ضد المملكة العربية السعودية واسرائيل :

تعتبر أعمال القصف الصاروخي العراقي ضد المملكة العربية السعودية واسرائيل بمثابة الاعمال العسكرية الاكثر تركيزا وكثافة في الادارة العراقية وقد بدأت هذه الاعمال في ٢٠ يناير ١٩٩٦ وقد اعتمدت اعمال اطلاق واستخدام الصواريخ ارض-ارض على الآتي:-

■ خطة تمويه وخداع قُدمت الى تضليل قوات الائتلاف الدولي عن اماكن انتشار منصات الصواريخ او القدرات المتبقية لدى العراق .

■ اعتمدت القيادة العراقية على اطلاق عدد كبير نسبيا من الصواريخ في وقت واحد ومن اتجاهات متعددة بحيث يصعب التصدي لها جميعا ، الا ان كثافة اعمال القصف الجوي لقوات الائتلاف ضد منصات اطلاق الصواريخ العراقية قلل من قدرة العراق على تنفيذ هذا الاستخدام .

وقد استهدفت القيادة العراقية من استخدام الصواريخ ارض-ارض ضد اسرائيل الى جذبها الى دائرة الحرب وتوريطها فيها لاكتساب التعاطف والتأييد الشعبي في العالم العربي حسب التصور العراقي .

اما الغدق من استخدام تلك الصواريخ ضد المملكة العربية السعودية كان السعي الى زيادة تكلفة الحرب عملاوة على ما قد يحدث من اضطرابات داخلية ، وبالتالي فقد كان هدفا سياسيا بالدرجة الأولى

هذا وقد اتسمت أعمال القصف الصاروخي العراقي بنقص الفاعلية وذلك نتيجة الكثافة الشديدة في أعمال القصف الجوي لقوة الائتلاف الدولي وما أحدثته من خسائر في منصات الصواريخ العراقية ، الى جانب نجاح الصواريخ المضادة للصواريخ "باترويت" في اعتراض الكثير من الصواريخ التي أطلقها العراق ، هذا إضافة الى تدني المستوى التكنولوجي للصواريخ العراقية ساء من حيث انخفاض مستوى دقة نظام التوجيه للصواريخ .

● إشعال النيران في آبار البترول في الكويت :

قام النظام العراقي بالإعداد والتخطيط المبكر لتدمير آبار البترول الكويتية تحت اسم "خطة التخريب الموجل للآبار" وقد بدأت القوات العراقية في إشعال النيران في الأسبوع الرابع من أعمال القتال لتحقيق هدفين .
أولهما: عسكري ويستهدف استخدام الناتج عن هذه الحرائق في أغراض إخفاء مواقع القوات العراقية في الكويت وإعاقة أعمال قتال قوات الائتلاف الدولي سواء للعمليات الجوية او لاعمال القتال البري .
وثانيهما: اقتصادي ويمثل امتدادا لسياسة النظام العراقي التي تقوم على التدمير الشامل لجميع مقومات الاقتصادية لدولة الكويت قبل الاضطرار للانسحاب منه .

● ضخ البترول في مياه الخليج :

وقد أراد النظام العراقي من وراء ذلك الضخ تحقيق هدفين رئيسين :-
أولهما إعاقه أعمال الإبرار البحري التي كان يفترض ان قوات الائتلاف الدولي ستفعلها ضمن عملياتها لاستعادة الكويت وثانيهما - تلويث مصادر ومحطات تحلية المياه وغيرها من المنشآت البحرية بما يضطر بمنشآت البنية الأساسية في دول الخليج ويرفع من التكلفة الاقتصادية للصراع المسلح بالنسبة لها .
بتحليل العمليات العسكرية العراقية يتضح أنها اتسمت بمحدودية التأثير العاجز عن أحداث تغييرات جوهرية في مسارات الصراع المسلح إضافة الى القصور الواضح في الأهداف الكاملة ورائتها الى جانب ما شابها من أخطاء عند التنفيذ

● خطة للدفاع عن مدينة الخالجي :

خُطت للدفاع عن المدينة في إطار الاعتبارات السابقة بتخصيص سرية مدعمة من مشاة البحرية السعودية لحماية المنشآت الحيوية بما من أعمال التخريب ، ولتقديم الإنذار المبكر عند تقبل أي قوات عراقية برا أو بحرا او عن طريق الإنزال بالطائرات العمودية داخل او بالقرب من المدينة مع التأكيد على عدم الاشتباك الحاسم مع قوات مهاجمة متفوقة وفي حالة محاولة القوات العراقية احتلال المدينة بقوات متفوقة تقوم القوات السعودية جنوب مدينة الخالجي بالمهجوم المضاد بمساعدة القوات الجوية لمنع القوات العراقية من احتلال المدينة وتدمير أي قوات تتجه في الاستيلاء على أجزاء منها

● مراحل معركة الخالجي :

اشتملت معركة الخالجي على ثلاث مراحل بدأت برصد القوات العراقية التي كانت متقدمة في اتجاه المدينة والاحتلال الفعلي لها ثم مرحلة استطلاع الموقف داخل المدينة مع العمل على منع أي تعزيزات جديدة للقوات العراقية التي احتلت المدينة ثم مرحلة الهجوم المضاد على المدينة واسر جميع القوات العراقية المتبقية بما والاستيلاء على آلياتها ومعادنها حيث تمت تلك المراحل كالآتي :-

● المرحلة الأولى : ليلة (١٥/١٤) رجب ١٤١١هـ) الموافق (٣٠/يناير ١٩٩١م) حيث قامت القوات السعودية برصد التحركات لأليات الجانب العراقي من الشمال في اتجاه الجنوب عدا طريق الكويت - السعودية ، والتي اتضح انها عناصر من الفرقة الخامسة مشاة الية والمكونة من اللواء (١٥) مشاة الية ، اللواء (٢٠) مشاة ، اللواء (٢٦) المدرع معززة بلواء من الفيلق الثالث ، وكان اللواء (٢٦) المدرع يتحرك في اتجاه مركزي (رغوة) (والرافعة) الحدوديين التابعين لسلاح الحدود السعودي ، حيث قام اللواءين (١٥) و(٢٠) بالمهجوم على المدينة سعت ١٢٤٠ يوم ٢٩ يناير ، بينما استمر اللواء (٢٦) المدرع متمركزا امام مركزي سلاح الحدود ، حينئذ انسحبت سرية المشاة البحرية السعودي جنوبا ، ثم تمكنت القوات الجوية السعودية والطائرات العمودية المتعاونة معها من قصف اللواء (٢٦) المدرع قصفا مركزا مما اجبره على الانسحاب في اتجاه الشمال بعد تكبده خسائر جسيمة في آلياته ، كما قصفت الطائرات العمودية السعودية ، القوات العراقية التي كانت متقدمة الى الخالجي والحققت بما بعض الخسائر .

وقد كان تقدير القيادة السعودية لتلك العملية العراقية بأنها عملية استطلاع بالقوة لمعرفة مواقع القوات السعودية بالمدينة وحجمها وتوزيع القوات المتعاونة اضافة الى إجبار قوات الائتلاف الدولي على بدء المعركة البرية مبكرا قبل تمام استعدادها لذلك وقبل ان تنخفض القدرة القتالية للقوات العراقية نتيجة تأثير الحملة الجوية المستمرة والتي كانت لاتقابل بأي مقاومة ذات قيمة من قبل القوات الجوية او الدفاع الجوي العراقي .

● المرحلة الثانية : صباح يوم (١٥ رجب ١٤١١هـ) الموافق (٣٠ يناير ١٩٩١م) حيث قدرت القوة العراقية التي لجحت في التسلسل الى داخل مدينة الخالجي بكتيبة مشاة آلية معززة بسرية دبابات، ومن هنا كان القرار بعزل تلك الكتيبة ومنع وصول أي تعزيزات عراقية اليها بتكليف قوة شكلت من سرية دبابات سعودية وسرية دبابات قطرية ومعها فصيلة صواريخ "تو" مضاد للدبابات بالعمل على قطع الطريق المؤدى الى مدينة الخالجي من اتجاه الكويت لمنع السحاب الكتيبة العراقية من الانسحاب الى داخل الكويت من اتجاه الشمال او الشمال الغربي ، هذا مع

استمرار القوات الجوية في التعامل مع عناصر الفرقة الخامسة العراقية لفتح محاوراتها تعزيز جزء من قواتها داخل المدينة . وقد أدت شدة انقصف الجوى الى انسحاب معظم الفرقة شمالا ، وشمال غرب مركز "النويصب الكويق" .

لمرحلة الثالثة: بعد التأكد من حجم القوة العراقية داخل مدينة الخالجي والتي تسدرت بكتيبة مشاة آلية معززة بسرية دبابات ، شكلت القوة الرئيسية للهجوم المضاد وتخوير المدينة من كتبتين "٨،٧" من لواء الملك عبدالعزيز الثاني "حرس وضى" وعززت بكتيبة دبابات وسرية مشاة آلية من اللواء الثامن وسرية مشاة الية وسرية دبابات مسن اسلواء النضوى .

وتلخصت حملة القيادة السعودية في الهجوم على الكتيبة العراقية المعادية من اتجاه الجنوب ومن الغرب مع استمرار القوة المكثفة بمنح وصول تعزيزات معادية في مواقعها شمال المدينة صباح يوم (١٦ رجب ١٤١١هـ) الموافق (٣١ يناير ١٩٩١م) سعت ٦٠٠ بدأت عملية تحرير مدينة الخالجي واستمر القتال من شارع الى اخر حتى انتهت العملية حمت ٤٠٠ من نفس اليوم ، وقد كان للانقصف الجوى المركز ضد القوات العراقية وتصدى القوة المكثفة بمنح اى تعزيزات عراقية جديدة ، اكبر الأثر في منع المحاولات المتكررة التي قام بها الجانب العراقي لتعزيز وجوده داخل المدينة ، اضافة الى فشله في سحب قواته من داخلها .

وهكذا فإن مدينة الخالجي التي اراد الجانب العراقي احتلالها تحقيقا لمكسب دعائي يرفع من خلاله معنويات قواته التي كانت قد تأثرت كثيرا بسبب الحسائر القادحة التي لحقت بها كانت نرسا قاسيا للقيادة العراقية امتنع بعدها عن القيام بأى عملية مماثلة طيلة فترة العمليات .

وقد كانت خسائر تلك العملية بالنسبة لقوات الائتلاف " استشهدا (١٨) العسكريين وجرح (٢٥) آخريين واسر (٩) افراد من قوة الدلاع المدني والحرس الوطنى ولقد (٤) عسكريين آخريين" .
أما خسائر الجانب العراقي فقد وصلت الى " (٣٢) قتيل ، (٣٥) جريح من العسكريين واسر (٤٣٢) ضابطا ولقد اسر منهم (٢٩) ضابطا الى جانب تعطيل دبابة، (٧٠٠) ناقلة جنود، عربة جيب، (١٠) شاحنة منها (٦) صالحة للاستعمال" .
وفي الأول من فبراير ١٩٩١ م صدر الأمر بالتحول للدفاع عن مدينة الخالجي بعد تطهيرها من ليلول القوة العراقية وقد تكلمت بهذه المهمة قوات الحرس الوطنى وى القطاع الشمالى والتي تتولى مسئوليتها قوة ابو بكر "لواء الملك عبد العزيز الثاني" اضافة الى مجموعة المجاهدين الافغان ، "قوة طارق" والتي تشمل مشاة البحرية السعودية وكتيبة مشاة معربة وكتيبة مشاة سنغالية وكتيبة اسناد ادارى مصرية وخمسة سرايا شرطة عسكرية من الجيش السعودى وسرية شرطة عسكرية من الحرس الوطنى وقوة أمن منشآت ومراكز سلاح الحدود ، وكانت مهمتها الدفاع عن القطساع الشمالى المتخصص لها ضد اى تهديد لضمان حرية العمل فى منطقة القتال .

❖ تأمين الرقعة:

- ❖ تقع مدينة الرقعة^(١٧) على الحدود الشمالية للمملكة العربية السعودية مع الكويت التي أصبحت تحتلها القوات العراقية - وهى مدينة حدودية صغيرة بما منطقة الميناء البرى السعودى والمناطق الجمركية وبعض المخلات والخدمات
- ❖ وهى منذ الغزو العراقي خالية تماما من السكان . ولم يكن هناك ثمة ما يمنع القوات العراقية من احتلالها .
- ❖ بعناصر رئيسية او بعناصر مراقبة متقدمة .

^(١٧) بحاصره - دكتور / عبد الرحمن رشدى - أكاديمية ناصر العسكرية العليا ل ٢٥ أبريل ١٩٩٢

- وتقع في نطاق مسئولية تأمين القوات المصرية وتبعد عن الحد الاماسي لمناطق تركز القوات حوالي اربعون كسم لا تواجهها قوات رئيسية ولكنها تغطي باعمال عناصر الاستطلاع .
- ولتلافي تكرار ما حدث في منطقة الخفافجي فقد بادرت القوات المصرية بتأمينها اعتبارا من (٣ فبراير ١٩٩١ بعد أحداث الهجوم على مدينة الخفافجي التي تمت في ٣٠ يناير ١٩٩١ وذلك بعد رصد تجمعات التشكيلات من الحرس الجمهوري بعد تركزها على محاور تؤدي الى المنطقة .
- لذلك فقد قرر قائد القوات المصرية دفع مجموعتي تأمين للقوات مع تنظيم خطة ميدانية وخطة موانع لتأمينها .
• لمنع المعتدى من التمكن في احتمالها - وفي نفس الوقت تحمل القوات المدفوعة كعناصر متقدمة للقوات لتأمين واستمر تحركها وهجومها في التوقيت المحدد .
- اعمال التأمين بالقوات ووسائل إنتاج الذرآن .
- لتأمين نطاق المسئولية للقوات تم دفع العناصر التالية :-
- تم دفع مجموعة قتال بقوة كتبية دبابات وسرية ميكانيكية وكتبية مدفعية ميدان مدعمة باثنين سرية مقذوفات موجهة مضادة للدبابات، بالإضافة الى فصيلة ضيع اسود . . وقد اختيرت هذه المجموعة من الفرقة الرابعة المدرعة (النسق الثاني) مراعاة لعدم المساس بتشكيل الفرقة الثالثة الميكانيكية التي خطط لعملها في النسق الاول للقوات .
- تم دفع مجموعة قتال بقوة كتبية ميكانيكا عدا سرية بالإضافة الى سرية دبابات مدعمة بسرية هاون ١٢٠ مم وسرية مقذوفات موجهة مضادة للدبابات "تو" وفصيلة صواريخ مضادة للطائرات (ضياع اسود) من الفرقة الثالثة على السائر الترابي في المنطقة غرب "ام عمارة" .
- تم دفع سرية صاعقة وفصيلة مقذوفات مضادة للدبابات ميلان + فصيلة مقذوفات دراجون سعودي لتأمين مدينة الرقعي من الداخل .
- تم رصد حقل العام بمواجهة ٢, ٤ كم على محور تحرك الرقعي / سقر الباطن في اطار خطة تأمين مدينة الرقعي .
- وقد كان لقرار قائد القوات المصرية ولما درته في تأمين مدينة الرقعي اثره المباشر في تأمين المدينة وردع القوات العراقية من القيام بأى أعمال قتالية في اتجاهها بالإضافة الى تأمين نطاق الهجوم الذي يتم الاعداد له . . واصبح تنفيذ وشيكا وبالرغم ان هذه الإجراءات تمت بهدوء وياتقان ولم يعلن عنها . . الا ان تأثيرها كان ناجحا ومحققا للأهداف التي خططت لها . .

خلاصة الباب الأول

- لم تكن عملية الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ ، وليدة اللحظة وإنما جاءت كاستعداد لملحور عتيقة من الأطماع العراقية في الأراضي الكويتية كنتيجة لادعاءاته بمقوق لها وقد سبق أن قام النظام العراقي عام ١٩٦٥ باحتلال الأجزاء الشمالية من الأراضي الكويتية بالقوة العسكرية .
- اتخذ الموقف العراقي منذ الغزو جانب التشدد ورفض الانسحاب من الكويت واستمر في إجراءاته لفسرض الأمر الواقع وطمس الهوية الكويتية وتفريفها من سكانها وإحلال عراقيين بدلا منهم واخذ يسالده بشكل نسبي ، وغير رسمي في هذا الموقف بعض الدول العربية (الأردن/اليمن/السودان/الفلسطينيين) .
- وعلى الجانب الآخر شكلت القوى الدولية والإقليمية المعارضة للغزو العراقي للكويت وهي تشكل معظم القوى الدولية والسياسة الإقليمية وبخلاف تلك الدول العربية التي ساندت العراق في الأزمة فقد اتخذت معظم الدول العربية موقفا معارضا للحرك العراقي وأيدت تلك الدول كافة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بإدانة الغزو وفرض العقوبات الاقتصادية عليه كما شاركت بعض تلك الدول في القوة المتعددة الجنسيات التي وصلت الى السعودية للدفاع عنها
- وعن الموقف الأمريكي تجاه الأزمة فقد شكل التحرك السياسي والعسكري الأمريكي ركيزة محور المضاد للعراق فالتحرك الأمريكي السياسي النشط لدى المنظمات الدولية والقوى العالمية ساهم كثيرا في سرعة استصدار القرارات الدولية التي أخذت تدن العراق وتطالبه بسرعة الانسحاب من الكويت وبفرض عقوبات اقتصادية ضده .
- وركزت الولايات المتحدة من منظورها السياسي في هذا الوقت حركتها تجاه الأزمة في الإطار الآتي :-
 - انسحاب القوات العراقية من الكويت وإعادة الشرعية الكويتية .
 - الإفراج عن الرعايا الأجانب المحتجزين لدى العراق .
 - عودة كافة الأرواض بالكويت الى ما كانت عليه قبل الغزو .
- ولقد سمت الولايات المتحدة الى تحقيق أهدافها من خلال إجراءاتها في إدارة الأزمة وهي :
 - مواجهة وإضعاف النظام العراقي المتطرف بقيادة الرئيس صدام حسين .
 - تأكيد المصادقية الامريكية في العالم بشكل عام وفي المنطقة بشكل خاص .
 - إتاحة الفرصة لخلق الظروف المناسبة لتواجد دائم بالمنطقة بدعوى الحفاظ على الأنظمة وتأمين المصالح .
- وقد عارض الموقف الأوروبي ، الغزو منذ البداية و أدان بشدة كافة الإجراءات العراقية المتتالية في الكويت وجعله تحركه منسجما ومتوافقا مع التحرك الأمريكي المتشدد تجاه الأزمة على الصعيدين السياسي والعسكري وبرز من تلك المواقف بريطانيا وفرنسا اللتين اتخذتا مزيدا من الإجراءات السياسية والعسكرية المضادة للعراق .
- اتخذ الاتحاد السوفيتي، من تحركه موقفا معارضا ومتشددا ضد الغزو العراقي وتحركه الراهن يشير الى مزيد من التجاوب مع الدور الأمريكي في إدارة الأزمة ولعل نتائج لقاء قمة "هلسنكي" خير مؤشر على هذا الموقف .

● ارتباطا بما سبق فإن مجمل معطيات الموقف السياسي ومواقف الأطراف الرئيسية من الأزمة عكست منذ البداية صعوبة التوصل الى تسوية سلمية لتلك الأزمة عبر القنوات الدبلوماسية خاصة في ظل عدم تراجع القيادة العراقية عن موقفها المتشدد والراض لكل القرارات الدولية التي تؤكد على ضرورة عودة السيادة والشرعية لدولة الكويت .
تطور الأزمة عسكريا :-

● استمر العراق متشددا في موقفه . . ورفض للدعاءات السلام متخذاً من سياسة التشدد ولفرض الأمر الواقع منهجاً وأسلوباً مما دفع المجتمع الدولي الى التدرج في اجراءات رد الفعل بدءاً من فرض العقوبات الاقتصادية ضد العراق الى اقرار حقه في استخدام القوة لتحرير الكويت . . و إعادة الشرعية والأوضاع كما كانت . . وقبل هذا وذاك ، اقرار الشرعية الدولية .

● نتيجة للتشدد العراقي وعدم الاستجابة لتغير موقفه . . كان استخدام القوة العسكرية أمراً حتمياً وقد اتخذ حساماً القرار منذ البداية وتقتل ذلك في قرارات مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد بالقاهرة لبحث العدوان وقرار عصبة سوريا بإرسال قوات مسلحة الى مسرح العمليات بالخليج للمساهمة في الدفاع الاستراتيجي عن المملاك . . كما تمثّل في قرار الولايات المتحدة المبكر بإرسال قوة أمريكية مسلحة - وبناء على وحدة وتوجه دول المنطقة ودفعها للقوات الى المسرح الذي استتبع إرسال قوات أخرى بريطانية وفرنسية وجنسيات أخرى سسكات في مجموعها قوة الائتلاف المواجهة للقوات العراقية في الكويت .

● وفي إطار رد الفعل العربي والدولي لهذا الحدث الكبير شهد مسرح عمليات الخليج أكبر عملية حشد عسكري استراتيجي لقوات مسلحة متعددة الجنسيات منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية لدعم القدرات الدفاعية للمملكة العربية السعودية وبقى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بعملية دفاعية استراتيجية (درع الصحراء) تحولت فيما بعد نتيجة لعدم استجابة القيادة العراقية لقرارات المجتمع الدولي لشن عملية هجومية استتراتيجية (عاصفة الصحراء) تم شنها بالفعل لتحقيق الأهداف السياسية والسياسية العسكرية والاستراتيجية كما سئرى في الباب الثاني وقد تم إدارة الأزمة منذ البداية على ثلاث محاور متوازية ويؤثر كل منها في الآخر وهي (١٨) :

المحور الأول : الاستعداد العسكري في منطقة الأزمة :

● وبه ضمن تحديد التجمع الاستراتيجي بالحجم الكافي الذي يضمن سرعة الجسم وقوة الضربة في أقل وقت وبسباق حسانر . . كما يتضمن عمليات النقل الاستراتيجي - الجوي - والبحري للقوات من مناطق تركزها الى المسرح . . تم توزيعها على المسرح . . ثم فتحها استراتيجيا لمواجهة متطلبات العملية الدفاعية الاستراتيجية (درع الصحراء) ثم إعادة تجميعها وفتحها استراتيجيا استعدادا لبدء العملية الهجومية الاستراتيجية (عاصفة الصحراء) طبقا لخطة عمليات محددة وسيناريوهات مختلفة تحقق أهداف التخطيط الاستراتيجي .

المحور الثاني : توجهات السياسة الخارجية لدول الائتلاف الدولي :-

ويشمل ثلاث محاور فرعية :-

● الأول : موازنة السياسة الخارجية للمستوى الذي وصل اليه الاستعداد العسكري ، بالإضافة الى التنسيق المستمر بين دول الائتلاف لتبني خط سياسي ودبلوماسي موحد يحقق الأهداف منه .

(١٨) يناش الباحث مع الحدث العملي .

الثاني . إعمال آليات الأمم المتحدة بكامل طاقتها وإصدار القرارات، المتألفة من مجلس الأمن الدولي والتي تتواكب في توقيت صدرها مع تطور محور السياسة الخارجية الذي واكب بدوره محور الاستعداد العسكري .

الثالث : استخدام جميع وسائل الحداخ السياسي والاستراتيجي همدف إظهار موقف غير حقيقي يظهر إمكانيات الحسل السلمى تارة وإمكانيات الحسل العسكري تارة أخرى وفي إطار هذا الحخور يمكن تفسير جميع المواقف السياسية والعسكرية للأطراف كافة والى أحدثت منلة في الرأى العام السلدولى والمجلس ولدى القيادة العراقية بصمة خاصة .

● المحور الثالث : الاحتفاظ بعمليات التصعيد بالمنطقة :-

رلى إطار هذا الحط يمكن تفسير عمليات تصخيم القوة العسكرية العراقية وتصخيم إمكانيات العراق الكيماوية والنوية والصاروخية وبروز مؤأف متشدة ثم متساهلة للأطراف الدولية . . كما يضم هذا الحخور أيضا الإعلان عسن بعض الأحداث العسكرية الصغيرة التي تحدث في المنطقة وذلك حتى يتم الاحتفاظ بهذا الحخور لحين بدء توجيه الضربة العسكرية للقوات العراقية في الكويت .

وخلاصة القول . . فان الحخور الأول للاستعداد العسكري كان دائما هو الحخور الرئيسي . . وكان الحوران الآخسران يتحركان همدف كسب الوقت اللازم للاستعداد العسكري . . وكان خط التقاء هذه الخطوط الثلاث هو التوقيت الذى بدأت فيه العمليات العسكرية .

● وقدر روعى خلال التحرك على هذه المحاور الإحتياريات التالية :-

- إصرار الائتلاف الدولى أن يكون للعمل صفة (الدولية) وان يضم اليه أكبر عدد ممكن من دول العالم السقى تمارس الإحتلال .
- إصرار الائتلاف الدولى على أن يوازى استعداده السياسي والعسكري للمواجهة المنتظرة مع سلطات الإحتلال العراقى في الحليخ . . وإدارة عحلة الأمم المتحدة واستغلال جميع آلياتها الممكنة طبقا لميثاقها ، وتوازى عمله السياسي والعسكري مع قرارات مجلس الأمن الدولى التى تواكب المتغيرات الحادثة في الموقف ، وتعطسى للقوات الدولية شرعية العمل في الأزمة طبقا للتطورات .
- إصرار الائتلاف الدولى على مشاركة الاتحاد السوفيتى - والصين في حل الأزمة -على الأقل من جانب اتخاذ القرار المناسب للموقف وفى هذا الإطار كان استمرار اطلاع الاتحاد السوفيتى بالتطورات السياسية والعسكرية السقى تضم وكان أيضا لقاء رسمى القوتين العظميين للتشاور حول معييرات الموقف .
- إصرار الائتلاف الدولى على تجميع القوة العسكرية الماسة لتطورات الموقف الأمر الذى أدى الى استمرار نقل القوات العسكرية من مختلف أنحاء العالم حتى الوصول الى حجم الضخيم الاستراتيجى المناسب للقوات في مسرح العمليات .
- إصرار الائتلاف الدولى على السيطرة (المخابراتية) النامة على الموقف قبل بدء قواته أعمال قتال مسلحة والتشاور العملاء في جميع أرجاء العراق ، واستمرار الرصد الدقيق لجميع الأهداف الاستراتيجية ، وبهذا الشكل يكتمل قسوار المواجهة العسكرية ولا يبقى سوى الإعداد لهذه المواجهة . . ثم القيام بعملية التحرير استجابة لمطالب المجتمع العربى . . الإسلامى . . الدولى . .

الباب الثاني

الدور السياسي المصري والعربي في عمليات الخليج

عام:-

- لقد جاء اجتياح العراق للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ ،
صدمة للعالم كله وفي مقدمته العالم العربي على وجه الخصوص . . . حيث
نتج عن احتلال العراق للكويت طعنة عميقة في قلب التضامن العربي . . .
بل وفتح أبواب الوطن العربي على مصراعيه للتدخل في مقدراته ومواجهة
الأخطار والتهديدات . . . كما أثرت تلك العمليات على النظام المصري
الذي وجد نفسه عاجزاً عن احتوائها داخل البيت العربي أمام جسارة
الحدث ، وتعنت القيادة العراقية . . .
- ومع القسامة العالم العربي ما بين مؤيد ومعارض ، كان لمصر والدول
العربية مواقفها السياسية المختلفة ، حتى تم تحرير الكويت واعادة الشوعية
لها ، وهو ما سوف تناوله في هذا الباب ، حيث نوضح في الفصل الثالث
الدور السياسي المصري في هذه العمليات ، كما يشمل الفصل الرابع
الدور السياسي العربي فيها . . .

الفصل الثالث الدور السياسى المصرى فى عمليات الخليج

الفصل الثالث : الدور السياسي المصري في عمليات الخليج

عام :

- منذ بداية الأزمة تحملت مصر مسئولياتها التاريخية انطلاقاً من موقعها الريادي والقيادي في المنطقة وقد مثلت أزمة الخليج تحدياً أساسياً للسياسة المصرية كما كان الحال بالنسبة لقوى اقليمية وعالمية كثيرة . على النحو الذي جعلها في بؤرة السياسة المصرية في معظم النصف الثاني من عام ١٩٩٠ . وتحديداً منذ النصف الثاني من شهر يوليو من ذلك العام .
- وقد بدأ دور مصر^(١٩) منذ بدء الأحداث التي بدأت بالهجوم العراقي الدبلوماسي على السياسة البيروقراطية لدولة الكويت والامارات في مذكرة طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي الى الأمين العام لجامعة الدول العربية في ١٦ يوليو ١٩٩٠ - وما تلاها من تصعيد اعلامي لهذا الهجوم في خطاب الرئيس العراقي صدام حسين في الـيوم التالي مباشرة - بما في ذلك التهديد ولو الغير مباشر للدولتين باقدام العراق على (فعسل مؤثر) يعيد الأمور الى نصابها ان أخفق في الحصول على ما اعتبره حقوقه بالوسائل التي اتبعها حتى ذلك الحين . ثم كافة التطورات التي انتهت بالغزو العراقي للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠ - وكافة ما ترتب عليه من ردود الفعل حتى نهاية العام .
- وقد حرصت مصر من واقع ادراكها لمخاطر استمرار وتعدد مظاهر الانشقاق العربي خلال مرحلة ما قبل الأزمة على تركيز جهودها من خلال تحرك واسع النطاق اتسم بالنشاط والفاعلية لرأب الصدع وتحسين شكل العلاقات العربية وقد نجحت في خلق ويجاد قاعدة للتضامن العربي حتى يمكن البناء عليها وتطويرها ، وفي تطور مفاجئ ودون مبررات واقعية حشدت العراق جزء كبير من قواها في اتجاه الكويت وكان امراً طبعياً وهي عضو في مجلس التعاون العربي ان تعرض الامر للبحث داخل المجلس الذي نشئ من أجل تنسيق المواقف السياسية وارساء قواعد للتعاون الاقتصادي فيما بين اعضائه ومع ذلك فلقد سارعت القيادة السياسية بالتحرك لتهدئة الموقف قبل تفاقمه (زيارة السيد الرئيس لكل من العراق والكويت والسعودية في نهاية يوليو ١٩٩٠) ولكن أمر الغزو كان مبيتاً ومخططاً له من قبل .
- وحتى بعد الغزو مباشرة ومن منطلق الحفاظ على القدرات والامكانيات العربية فقد وجهت مصر الدعوة لعقد مؤتمر عربي طارئ في ٩ - ١٠ أغسطس ١٩٩٠ لإيجاد حل للامزة في الاطار العربي الا ان المصالح والاهداف الذاتية لدى بعض الاطراف قد حالت دون التوصل لحلول تفرض على العراق التراجع عن خطواتها العدوانية .
- وتلبية للمطلب السعودي بالمشاركة في الدفاع عن اراضيها وطبقاً لقرارات الجامعة العربية فقد دفعت مصر بقوات رئيسية من قواها المسلحة لتأخذ مكانها على خطوط المواجهة المباشرة على الحدود السعودية / الكويتية في اطار المظلة العربية والدولية .
- وأخذت مصر تطرق كل الابواب والمنافذ لتحويل دون تفجير الأزمة واللجوء للخيار العسكري وذلك على ضوء تقديرها لحجم الخسائر والآثار المترتبة عليها ليست على المنطقة فحسب ولكن على العالم بالره ، وسوف نتعرض في استعراض السياسة المصرية تجاه الأزمة للخلفية التاريخية والزوايا المتعلقة بها الأولى تتعلق بالمصالح المصرية والأزمة، الثانية محاولة التسوية السلمية للأزمة والثالثة بالسياسة المصرية بعد الغزو ثم جهود مصر لاحتماء الأزمة مع تطور أحداثها .

(١٩) السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج - التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٠

أولا : الخلفية التاريخية قبل الأزمة :-

- شكلت عملية الغزو العسكري العراقي للكويت في ٢ أغسطس ٩٠ وما صاحبها من تطورات تهديدا رئيسيا لجميع الدول الخليجية الأمر الذي دفع تلك الدول الى طلب الدعم الخارجي ارتباطا بتواضع قدراتها العسكرية أمام التفوق العراقي وخطورة الموقف والأطماع العراقية في ثروات الدول الخليجية ،
- وكانت مصر إيجابية في حركتها في محاولة لاحتواء الأزمة والسيطرة عليها داخل الأمة العربية وبعيدا عن خيار القوة

● العلاقات العسكرية بين مصر وكل من العراق والكويت :

- لم تكن العلاقات العامة بين مصر وكل من العراق والكويت وكافة الدول العربية على درجة من التوافق والتعاون بالقدر الذي كانت عليه قبل أزمة الخليج ولعل المرجع الأساسي لذلك ما عانته الأمة العربية خلال فترة ابتعادها عن مصر من تفكك وصراع وظهور النزاعات العقائدية والعصرية .
- وهذا بالرغم من قطع العلاقات بين مصر والكثير من الدول العربية إلا ان روح التعاون والمساعدة كانت قائمة قبل و أثناء تلك القطعة .

● العلاقات العسكرية المصرية - العراقية :

- تتميز العلاقات العسكرية بين مصر والعراق بامتداد جذورها الى سوات بعيدة ، فقد تعاون العراق عسكريا مع مصر خلال معارك ٦٧، ١٩٧٣ بين مصر وإسرائيل وساندت مصر العراق بالسلاح والعتاد والذخائر والخرات خلال الحرب العراقية - الإيرانية (٨٠-٨٨) ولقد كان لهذا الدعم المصرى الأثر الكبير في حسم المعركة لصالح العراق و إعانة العراق على إنشاء قاعدة صناعية حربية على درجة من التقدم ولم يكن يحطّر بهال أكثر الناس تشاؤما أن تستخدم القوة العسكرية العراقية للاعتداء على دولة عربية إسلامية مسالمة قدمت العون أيضا للعراق .

● العلاقات العسكرية المصرية - الكويتية^(٧٠) :-

- كان من إفرازات حرب العراق مع إيران أن تعرضت دولة الكويت الى بعض الهجمات الصاروخية وبعض الأعمال الخاصة من جانب القوات الإيرانية وهذا ما دفع الكويت أن تلجا الى مصر لمعاونتها عسكريا لمحاولة التصدي للأعمال العدوانية الإيرانية وتوفير وسائل الوقاية لمنشأتها ومدنها ولم تضن مصر على الكويت وقدمت لها بعض النظم العسكرية الدفاعية ووسائل الوقاية ضد الأعمال الكيميائية وبدأ هذا التعاون يتسامي بثقة بين الدولتين العربيتين ولم يكن من المتصور أن تتعرض الكويت لهذا الهجوم العراقي العادر .

● المعاهدات العربية والدولية للدفاع :

- وقد تناولت القوانين الوضعية للدول إطار التعاون من خلال موثيق ومعاهدات واتفاقيات ، تناول بعضها المرتبط مباشرة بتلك الأزمة .

^(٧٠) السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج - التقرير الاستراتيجى العربى - ١٩٩٠

- معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية :-
- تم موافقة مجلس الجامعة عليها في دورته العادية المنعقدة في ١٣ ابريل ١٩٥٠ لمواجهة التحديات الإسرائيالية المتمثلة في حرب ١٩٤٨ وما نتج عنها من تهديدات للوطن العربي
- أهم أسس المعاهدة :
- اللجوء لحل المنازعات بين الدول العربية بالطرق السلمية .
- تعتبر الدولة المتعاقدة أى اعتداء يقع على دولة أو أكثر اعتداء عليها جميعا ، والتزامها تبعاً لذلك وعملاً بحق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى عن كيانها أن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها وان تتخذ على الفور منفردة أو مجتمعة جميع التدابير وان تستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء و لإعادة الأمن والسلام إلى نصائها .
- معاهدة الدفاع المشترك بين مصر والمملكة العربية السعودية :
- وتم توقيعها في أكتوبر ١٩٥٦ وبمقتضى هذه المعاهدة تعاون الدولتان لتحقيق الدفاع وتوفير الأمن ضد أى اعتداء خارجى يقع على أى منهما .

ثانياً : المصالح المصرية وأزمة الخليج :-

- لقد هددت أزمة الخليج، المصالح الحيوية المصرية على كافة المستويات المحلية الاقليمية والعالمية وعلى الرغم من أن درجة التهديد قد تطورت بتطورات الأزمة فبلغت أوجها بالغزو العراقي للكويت إلا أن النظرة المتكاملة لها وتأثيرها المتكامل على المصالح المصرية مع بدء الأزمة وحتى قبل التحرير هو أقرب الى التحليل الشامل لهذا التأثير كالاتى:-
- فعلى المستوى الاقليمي لاشك أن الأسلوب الذى فجر العراق به أزمة علاقته بكل من الكويت والامارات (المهدوم الدبلوماسية والاعلامى الحاد) قد هدد في الصميم مناخ التضامن العربى الذى كالت تعقد آمال على أن يحقق المجازات متتالية منذ قمة عمان ١٩٨٧ ويمثل استمرار هذا التضامن وتعزيزه مصلحة مصرية أساسية واضحة . فمن ناحية كانت مصر تتمتع وقت تفجر الأزمة بعلاقات طيبة أو على الأقل خالية من التوتر مع كافة الدول العربية^(٧١) وكان استمرار التضامن العربى وتعزيزه مطلوب لعدم اثاره مشكلات جانبية للسياسة المصرية تقتضى منها الانحياز الى هذا الطرف أو ذاك على نحو يمكن من المجاز عودة العلاقات المصرية - العربية أو يؤثر بالسلب على تكوين موقف عربى واحد في جهود التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى ،
- هناك حاجة ماسة لعدم الضرر بالمساعدات المالية التى تتلقاها مصر من بعض دول الوفرة المالية العربية . . . وكذلك استمرار تواجد العملة المصرية في الأقطار العربية التى قدرت أعدادها بالملايين ، أو يعرقل تنفيذ عسودة الجامعة العربية الى مقرها بالقاهرة .

^(٧١) السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج - التقرير الاسرائيلى العربى - ١٩٩٠

● أو من ناحية أخرى ١٠، فإن استمرار وتعريض مباح التضامن كان يلائم الدور العربي لمصر السبق لا تعترض في هذه المرحلة قوة تغييرا فوريا تقود معسكرا ضد آخر واما هي قوة اعتدال يمكن أن يزدهر دورها في اطار تصامى ، غير أن تهديد مناخ التضامن العربي ربما لا يكون هو المصلحة المصرية الأهم التي تمهدت على المستوى الاقليمي .

فقد كان مجاح العراق في ادارته للأزمة التي فجرها في منطقة الخليج سواء بدفع الكويت والامارات الى قول مطالبه قبل الغزو أو بالاحتفاظ بالكويت جزءا من العراق بعد ضمها أو على الأقل الانسحاب منها مقابل مكاسب واضحة يعنى - أى النجاح العراقي - أن ثمة قوة اقليمية بكافة المعايير قد ترسخت في المنطقة ذات امكانيات اقتصادية وعسكرية ضخمة بكل التداعيات المتصورة لهذا الوضع على مكانة مصر الاقليمية ومن ثم على علاقتها بالقوى العظمى والكبرى وكذلك على علاقتها بالقوى الاقليمية الأخرى حيث ان بروز العراق كقطب اقليمي دى امكانات اقتصادية وعسكرية عالية يعنى بدهاء التضاؤل ولو النسبي للتأثير المصرى في قضايا المنطقة الرئيسية عامة وقضايا منطقة الخليج خاصة حيث توجد لمصر مصالح حيوية لها .

ثالثا: الدور المصرى فى إدارة أزمة الخليج الثانية :-

تبدأ هذه الدراسة بتحليل الجوابب الوفاقية للتحرك المصرى في أزمة الخليج الثانية (العزرو العراقى لأرض دولة الكويت) وأسلوبها في ادارة الأزمة سواء على الصعيد الاقليمي أو الدولى مع التعرض للمراحل الرئيسية التى مرت بها الادارة المصرية للأزمة .

● التحرك المصرى على الصعيد الاقليمي :

تدرجت وتصاعدت المسلكيات المصرية في مواجهة أزمة الخليج الثانية منذ البدايات الأولى لاشتعال الأزمة وحسب لهايتها في تنويعات حركية متباينة جمعت ما بين التحرك الدبلوماسى التقليدى ثم المبادرة السياسية الرئاسية ثم قرار وتنفيذ الحشد العسكري في منطقة الصراع ، والذي توأكب وتزامن مع جهود مصرية- عربية تسيقية ، رئاسية ودبلوماسية اتجاها نحو الحل العربى الجماعى للأزمة .

ويمكن تحليل هذه الحركة المصرية الكثيفة وفقا لثلاث مراحل زمنية متعاقبة أولها تقع ما بين يومى ٢٠ يوليو ١٩٩٠ و ٢ أغسطس ١٩٩٠ (واقعة الغزو العراقى للكويت) والثانية تستغرق الاسبوع الأول للغزو وحتى انعقاد مؤتمر القمة العربى الطارئ بالقاهرة في ١٠ أغسطس ١٩٩٠. والمرحلة الثالثة تمتد حتى اعتبار الحل العسكرى هو الحيسار العربى الوحيد لانهاء الأزمة أواخر ديسمبر ١٩٩٠

● المرحلة الأولى : الجهود المصرية لعدم تصعيد الموقف :-

شهدت الفترة ما بين يومى ٢٠ يوليو و ٢ أغسطس ١٩٩٠ حركة مصرية نشيطة لتطبيق الاحداث ونزع فتيل التفجير منها سعيا نحو حصر نطاقها في أضيق الحدود الممكنة .

لقد بدأ التدبير الأول لتصاعد الاحداث في منطقة الخليج في منتصف يوليو ١٩٩٠ عندما اقم العراق في رسالة وجهها إلى الامين العام لجامعة الدول العربية ، الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة بتجاوز حصصها مسن انتاج النفط وفقا لما حدده منظمة الأوبك بما أدى إلى إغراق السوق البترولية العالمية بما يزيد عن احتياجها وبالتالي انخفاض أسعار النفط بدرجة أثرت بشدة على اقتصاديات العراق والدول الأخرى المنتجة للنفط ثم حذر الرئيس العراقى في

خطابه بمناسبة ذكرى الثورة العراقية في ١٧ يوليو ١٩٩٠ بعض دول الخليج من الاستمرار في انتاج البترول بما يزيد على الحصة المقررة وأوضح بأنه في حالة عدم الالتزام بذلك فإن بلاده ستقوم بعمل فعال لاعادة الحقوق المنصبة إلى أصحابها وأقيم الكويت علنا بالاستيلاء على ٢,٤ مليار دولار تمنا للبترول الذي حصلت عليه من الآبار الموجودة على الحدود المتنازع عليها بين البلدين (حقن الرميطة على وجه الخصوص) بهدف تدمير الاقتصاد العراقي عن طريق زيادة انتاج البترول خفض أسعاره. وجاء رد الكويت والامارات العربية المتحدة في مذكرتين إلى كل من الامين العام للجامعة العربية والسكرتير العام للأمم المتحدة، أكدتا فيهما التزامهما بمخصص الانتاج المقررة لها.

وإزاء اشتعال الحملات الاعلامية العدائية بين العراق والكويت، جاء التحرك المصري لتطويق الأزمة على عدة مستويات^(١٦) ففي ٩ يوليو صدر بيان رئاسة الجمهورية يدعو الطرفين المعنيين إلى ضبط النفس واعطاء أولوية قصوى لتعزيز التضامن العربي وتشويه الخلافات العربية بالحوار الأخوي باعتباره الأسلوب الوحيد الذي يحقق مصالح الأمة العربية. ثم أجرى الرئيس المصري اتصالا هاتفيا بالرئيس العراقي واستقبل في اليوم التالي نائب الرئيس العراقي ووزير خارجيته.

ثم شهدت الاسكندرية في ٢٣ يوليو ١٩٩٠ قمة ثنائية بين الرئيس المصري وملك الأردن. ثم قام الرئيس المصري في لجزر اليوم التالي بجولة ثلاثية إلى العراق والكويت والسعودية وذلك في مهمة مساع سلمية وليس وساطة وبهدف احتواء الأزمة والابقاء عليها في اطار قومي عربي محدد، ولذا لم يتدخل الرئيس المصري آنذاك في تفاصيل القضايا المتنازع عليها بل ركز على تهيئة المناخ العام المناسب لتهدئة الأزمة. وذكرت وكالة الأنباء الكويتية أن مصر قد التزمت خطة من أربع نقاط لاحتواء الأزمة وتطويقها وهي ما يلي :-

- استبعاد أى تهديد باللجوء إلى العمل العسكري المسلح من جانب أى طرف ضد الأطراف الأخرى.
- البدء في قيام مهمة مكوكية مصرية من أجل التقريب بين وجهتي نظر البلدين (العراق والكويت) مع الترحيب بأي مساعدة ترى أي دولة عربية أخرى التقدم بها.
- عقد اجتماع مصالحة على مستوى وزراء الخارجية يعقد في القاهرة بمشاركة محدودة من الدول العربية ذات الثقل السياسي.
- وقف كل الحملات الاعلامية بين البلدين.

ويلاحظ على الاطار العام للتسوية والمطروح من جانب مصر في الايام الاولى لنشوب الازمة العراقية الكويتي، حرص مصر على الحياد الايجابي ما بين طرفيه ومحاولة عدم التورط أو اتخاذ موقف محدد لصالح أحدهما ول هذا السياق الوسطى اللامحيزي أرسلت مصر وكسبيل وزارة الخارجية ومدير مكتب الرئيس للشئون السياسية برسالتين يوم ٢٦ يوليو إلى كل من بغداد والكويت، تتعلقتان بوضع الترتيبات النهائية لاجتماع في جدة ما بين طرفي الصراع برعاية سعودية وبوساطة مصرية.

^(١٦) ملف وثائقي عن جهود مصر لاحتواء الأزمة العراقية - الكويتية، جمهورية مصر العربية / وزارة الاعلام/المهنة العامة للاستعلامات - القاهرة - أغسطس ١٩٩٠ - ص ٢٩ - ٣٠.

وبالفعل توقفت الحملات الاعلامية المتبادلة بين العراق والكويت في نفس اليوم وكخطوة أولى من بين الخطوات التي اتفق عليها لتصفية الخلافات بين البلدين .

ثم انعقد مؤتمر جدة الثلاثي يوم ٣١ يوليو ١٩٩٠ ما بين ممثلي الرئيس العراقي وأمير الكويت وعاهل السعودية في محاولة لتسوية الخلافات الحدودية والسيادية والناشئة بمحذا بين العراق والكويت ولكنه انتهى بالاعتراض التام . ولاحق حينئذ اشاح الخطر الوشيك . فقد سعى العراق إلى املاء شروطه على الكويت وأههما اسقاط الديون الكويتية على العراق وتقديم الكويت تعويضات هائلة للعراق عن خسائره في الايرادات البترولية واعادة تعيين الحدود المشتركة بما يحقق مزاياء استراتيجية بالغة لصالح العراق على حساب الاقليم الكويتي ، مما في ذلك ضمان سيطرة العنراق على جزيرتي وربة ويويان .

واقع الأمر أن هذه المطالب العراقية المذكورة كانت تطبيقا لاسلوب الشروط المستحيلة في التفاوض الدولي ، تبريراً لعمل عسكري شديد للاحق مباشرة على عملية التفاوض ، وتهيداً نفسياً لتقليل ذلك العمل من جانب أوساط السراى العام المعنية بالأمر عالمياً واقليمياً ومحلياً .

وجاء الرفض الطيعي من جانب الكويت وفشل مؤتمر جدة . وبنظرة تحليلية سياسية إلى التحرك المصري الأولى في هذه المرحلة المبكرة من الأزمة الخليجية الثانية ، تتضح الأمور التالية :-

- دعت مصر فور نشوب النزاع إلى تسويته بالحوار الأخرى الهادف وكانت مصر أول الدول العربية نشاطاً وتحركاً في العمل على تطويق الأزمة ومنع تصعيدها من قل أطرافها .
- انطلق التحرك المصري من جملة مبادئ ميّزت الدبلوماسية المصرية في تعاملها مع أوائل الأزمة وفي مقدمة تلك المبادئ ، النظر إلى النزاع بين العراق والكويت بأنه اختلاف في وجهات النظر ومن الممكن حله عن طريق تدخل وسطاء عرب وأن مهمة مصر هي تهيئة المناخ المناسب للحل العربي السلمي ومحاولة الوصول إلى تفاهم حول السبل المؤدية إلى تحقيق اتفاق لازالة الخلاف وان مصر بحكم علاقتها المتميزة مع كل الأطراف مؤهلة أكثر من غيرها لحل الأزمة الناشبة بين العراق والكويت .

وبناء على المبادئ السابقة تحركت الدبلوماسية المصرية عبر محاور متعددة أهمها توجيه النداءات إلى الاطراف المعنية بالأزمة بضرورة البحث عن سبل سلمية لتسويتها واعطاء تفسيرات مهدنة للمواقف التي قد تندر بالمزيد من التصعيد والسعى إلى الحصول على ضمانات بعدم تصعيد الأزمة إلى المستوى العسكري وهو ما يتضح في الوعد الذي تلقاه الرئيس المصري من الرئيس العراقي بأن العراق لا ينوي اللجوء إلى الحل العسكري ثم التقدم بمبادرات اجرائية الطابع لحل الأزمة مثل اقتناع الاطراف المعنية بالدخول في مباحثات مباشرة لتسوية المسائل المتنازع عليها ، فكان الاثر المصري في الدفع إلى عقد مؤتمر جدة الذي انتهى بفشله وتعثره في هذه المرحلة الأولى لتحرك المصري ازاء أزمة الخليج الثانية .

• المرحلة الثانية : مرحلة الرفض المصري للأمر الواقع الناتج عن عملية الغزو :-

بدأت مع الغزو العراقي لدولة الكويت واحتلالها بالكامل في الساعات الأولى من فجر يوم ٢ أغسطس سنة ١٩٩٠ وفي نفس اليوم صدر القرار رقم ٦٦٠ من مجلس الأمن الدولي بادانة الغزو العراقي للكويت وبمطالبة العراق بان يسحب جميع قواته فوراً ودون قيد أوشرط إلى المواقع التي كانت تتواجد فيها في ١/٨/١٩٩٠ ، وبدعوة العراق والكويت إلى

البدء لورا في مفارضا مكثفة لحل خلافاتها^(٧٣)، وهنا حدثت نقلة نوعية واضحة في طبيعة التحرك المصري تجاه الأزمة ،
 اوضحت المكوكة المصرية ، طيلة الاسبوع التالى للغزو ، حركة رفض نشيط لاستمرارية الأمر الواقع الناشى من هذا
 الغزو ، ومقاومة فعالة سياسية ودبلوماسية لاثار هذا الغزو ، وبعثت هذه النقطة في التحرك المصرى ازاء الأزمة مسن ذات
 الدلالات الخطورة ومن نفس الاحتمالات الجسيمة التى الطوى عليها العدوان العراقى على اراضى الكويت .

فالعراق باواعة الغزو الخاطف الشامل لاراضى بلد عربى جار له ، أراد اثبات انه هو الدولة الكبرى في المنطقة السق
 يمكنها أن تلعب دور الزعامة في العالم العربى وبتطبيق مباشر لشريعة الغاب في العلاقات الدولية العربية ، وان العراق
 قادر على فرض أهدافه الوسوسة في المنطقة الخليجية باستخدام القوة العسكرية المحضه وأنه عن طريق ضمه للكويت
 بالكامل يصبح موجوداً مستمراً على حدود المملكة العربية السعودية بما يحمل ذلك الوضع من رذع عسكرى عراقى
 لكل دريات الخليج ، كما يصبح العراق القوة البحرية المطلقة في مياه الخليج العربى بعد سيطرته على سواحل الكويت
 وعلى جزيرتى وربة وبوبيان^(٧٤) .

كذلك كان الغزو العراقى لأراضى الكويت تحديا صارخا لثلاثة مبادئ استراتيجية في "فكريات" التعامل الدولى
 المعاصر ، وأرهابه الرفض المطلق لاساليب الاستيلاء المادى من قبل دولة لأراضى دولة أخرى ، وثاليتها عدم السماح من
 جانب القوى الصناعيه الكبرى في عالمنا الجديد بسيطرة قوة عسكرية ضخمة توسعية التخطيط مثل العراق على رأس
 منطقة البترول الخليجية وثاليتها أن العالم العربى يرفض تماما منطق احتلال اراضى الغير بالقوة ويقدم دعواه العادله في
 قضية فلسطين على مظالمه اسرائيل بالجلاء عن الأراضى العربية المحتلة ومن ثم يكون الأولى والادعى أن يرفض احتلال
 دولة عربية لدولة عربية أخرى^(٧٥) .

ولذلك الأسباب مجتمعة انتهت سمة الحيادية والتوازلية ما بين طرفى الصراع ، من بين خصائص التحرك المصرى
 في الأزمة بعد وقوع الغزو ، وبرز الرفض المصرى والمقاومة المصرية الدبلوماسية والسياسية للمسلح العراقى
 العدوان وكذلك أعلن التأييد المصرى الرسمى للجانب الكويتى في الصراع.

هذا وان كان التحرك المصرى حتى يوم ١٠ أغسطس ١٩٩٠ قد استمر بنفس هدفه التكتيكى السابق وهو
 "تطويق مدى الانفجار" الحادث في الموقف السياسى الخليجى العام، فبعد ساعات معدودة من واقعة الغزو ، أجرى
 الرئيس المصرى اتصالات هاتفيه عاجلة بالقيادات العربية لكل من الكويت والسعودية وسوريا واليمن والعراق
 والأردن ، ووقت محادثات مباشرة بين الرئيس المصرى والعاهل الاردنى الذى وصل إلى الاسكندرية في نفس يوم
 الغزو ، واتفقا خلالها على عقد قمة مصغرة بمجدة يوم ٥ أغسطس ١٩٩٠ بحضورها معهما العاهل السعودى والرئيسان
 العراقى واليمنى ، وفي هذا اللقاء التثالى أوضح الرئيس المصرى، الأركان الأساسية للحل السلمى من المنظور

^(٧٣) مجلة السياسة الدولية - عدد ١٠٢ - أكتوبر ١٩٩٠ - ص ١٧١ - ١٧٢ "نص القرار ٢٦٠"

^(٧٤) مجلة السياسة الدولية - ملك الغزو العراقى للكويت "الأبعاد والتأثير" عدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠ ص ٢٢١/١١

^(٧٥) مجموعة من الباحثين "أبعاد واسمالات أزمة الخليج" .

المصري ، وهي الانسحاب العراقي وعودة الشرعية الكويتية النظامية ثم معالجة كل جوانب النزاع المتفجر تحت مظلة عربية صميمة .

وكان لمصر الأثر في تأجيل صدور بيان مجلس وزراء الخارجية العرب المتعددة بالقاهرة آنذاك ، بإدانة العدوان العراقي ، إلى ما بعد زيارة العاهل الاردني للبلاد ، وبفشل تلك الزيارة في تحقيق الهدف السلمي المرجو منها طابقت الخارجية المصرية في بيان رسمي يوم ٥ أغسطس ١٩٩٠ بانسحاب القوات العراقية فوراً من الأراضي الكويتية والكف عن محاولة تغيير نظام الحكم في الكويت ليقرره بإرادته الحرة وقراره المستقل . كذلك أدان مجلس وزراء خارجية الدول العربية في دورته غير العادية بالقاهرة في بيان رسمي العدوان العراقي على الكويت ورفض أى آسار مترتبة عليه وعدم الاعتراف ببعثاته ، مع مطالبة العراق بالانسحاب والتأكيد على ضرورة الحل السلمي من خلال عقد اجتماع قمة عربية طارئاً .

وصدر هذا القرار بأغلبية ١٤ دولة مع عدم موافقة الأردن والسودان وفلسطين وموريتانيا ، وعدم مشاركة ليبيا في الاجتماع ، وهكذا اتضح في هذا الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب بعد ٢٤ ساعة فقط من العدوان العراقي ، الاختلاف في رؤى الدول العربية لواقعة الغزو ولآثارها . واتسع الشقاق العربي مع تصاعد الأزمة وإعلان السعودية طلبها لقوات أجنبية من أجل حماية أمنها من التهديد المتمثل في الحشد العسكري العراقي على حدودها الشمالية والشمالية الشرقية ، واستمراراً لمتابعة التحرك المصري إزاء تطور العدوان العراقي في أسبوعه الأول في اليوم التالي لبيان وزراء الخارجية العرب المذكور ، وبعد ٤٨ ساعة من الغزو التقى الرئيس المصري بالبرلمان الفلسطيني بالاسكندرية حيث أكد رفض مصر القاطع للتدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى وضرورة انسحاب القوات العراقية والحيلولة دون تدخل أى قوى أجنبية وحصر النزاع في نطاق العالم العربي كما عقد الرئيس المصري في اليوم التالي بالاسكندرية جلسة مباحثات مع الرئيس اليمني حول سبل إنهاء الأزمة سلمياً ، ثم اجتمع مرة ثانية بالرئيس الفلسطيني يوم ٦ أغسطس ١٩٩٠ كما استقبل الرئيس المصري كلا من ولي عهد الكويت ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي ووزير الدفاع الامريكى كلا على حده ، ومن ثم التزمت الحركة المصرية طيلة الأسبوع الأول بعد الغزو العراقي بالحوار السياسي المباشر على مستوى القمة مع طرفي الصراع وكسداً مع أنصار ومؤيدي الطرف العراقي ، من الحكام العرب وظلت الهدفية المصرية تركز في التوصل إلى أرضية مشتركة لحل وسط يلتقى عنده الفريقين المتصارعين .

هذا وقد استضافت القاهرة خلال الأيام الأولى عقب الغزو العراقي المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية والذي أصدر من القاهرة يوم ١٥ أغسطس ١٩٩٠ بياناً مماثلاً لبيان مجلس الوزراء الخارجية العرب بالقاهرة يوم ٣ أغسطس ١٩٩٠ .

وفي ظل تجدد الموقف على ما هو عليه ، وإعلان العراق رسم الكويت إلى أراضيه في وحدة الدعاية كاملة يوم ٨ أغسطس ١٩٩٠ ، وجه الرئيس المصري لداة في مؤتمر صحفى عالمي عقده بالقاهرة ، ناشد فيه الرئيس العراقي الاستجابة لمطلة العربية وسحب القوات العراقية وعودة الشرعية الكويتية ودعا إلى عقد قمة عربية خلال أربع وعشرين ساعة تستضيفها القاهرة من أجل التوصل إلى حل عربي بدلاً من أن "يفرض علينا حل بالقوة" (٧٦) الأجنبية

(٧٦) أرواح الشرق الأوسط - المركز القومي للدراسات الشرق الأوسط - القاهرة - نوفمبر ١٩٩٠ - ص ٣٠ - ٤٥

واستجاب جميع الحكام العرب لدعوة الرئيس المصري باستثناء الرئيس التونسي الذي تغيب ، وعقدت القمة العربية الطارئة بالقاهرة لمدة يوم واحد في ١٠ أغسطس وقررت بأغلبية ١٢ دولة من عشرين حضوروا القمة نفس المبادئ التي تؤكد الانسحاب وعودة الشرعية والالتزام بقرارات مجلس الجامعة العربية ومجلس الأمن الدولى، في ذلك الجراح كما أعلنت تأييدها للإجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى العربية أعمالا لحق الدفاع الشرعى وفقا لأحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية والمادة ٥١ من ميثاق الم المتحدة ولقرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ بتاريخ ٦ أغسطس ١٩٩٠ (وهو الخاص بفرض العقوبات الاقتصادية على العراق) ، على أن يتم وقف هذه الاجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت وعودة السلطة الشرعية للكويت . وكذلك الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى نقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعا عن اراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أى عدوان خارجي^(٧٧) وكانت القمة العربية الطارئة هذه مرآة عكست بوضوح الانقسام العربي ما بين معسكر يدين الغزو العراقي ويؤيد الاجراءات الكويتية والسعودية الخاصة بأعمال حق الدفاع الشرعى الجماعى عن النفس ، ومعسكر آخر يتحفظ أو يرفض الأمرين معا ، ادانة العراق واللجوء الكويتى السعودى المشترك إلى قوات أجنبية وعربية تحتند على الحدود العراقية السعودية والحدود السعودية الكويتية ، هذا وإن كان الشقاق العربي قد تركز حول قضية التدخل الأجنبي بقوات عسكرية في المنطقة محل الصراع مما أدى إلى تعقيد وتشابك الأزمة على المستويين الرسمى والشعبى حيث التهمت بعض الدول والقوى السياسية إلى اعطائها الأولوية واعتبارها هى الخطر الأشد بينما أصرت دول وقوى أخرى على أن قضية احتلال الكويت هى الأصل الاشكالى الذى لا ينبغي أن يطفى عليه أفرع الناتج من ذلك الأصل ، وهو التدخل الأجنبي .

وتمثل المعسكر الأول في الاردن واليمن والسودان وموريتانيا وفلسطين والجزائر وليبيا وتونس وهو المعسكر الذى يتحفظ ويرفض الأمرين معا (ادانة العراق ، والاستعانة بقوات أجنبية) بينما تشكل المعسكر الثانى من دول مجلس التعاون الخليجى الست ومعها مصر وسوريا والمغرب ولبنان والصومال وجيبوتى وهو الذى يدين الغزو العراقى ويؤيد اجراءات المملكة العربية السعودية والكويت بأعمال حق الدفاع عن النفس .

المرحلة الثالثة :

المشاركة فى الحشد الدولى لردع العدوان العراقى واستمرار السعى لحل سلمى للأزمة :-

وكان مؤتمر القمة العربية الطارئ بالقاهرة يوم ١٠ أغسطس هو فى آن واحد علامة النهاية لمرحلة من التحرك المصرى الحذر نسبيا فى مضامينه ونطاقاته ونقطة البداية لفعاليات مصرية أبعد مدى وأشد كثافة ، وبدا يصل التحليل إلى المرحلة الثالثة لمسار الحركة المصرية ازاء أزمة الخليج الثانية أى منذ ١١ أغسطس ١٩٩٠ وحتى أواخر ديسمبر ، ويتميز هذا المسار الحركى المصرى بتوجيهين أساسيين متوازيين غير متقابلين/وهما الحشد العسكرى المصرى بشقل عددى ووزن فسفى

^(٧٧) مجلة السياسة الدولية - كلمة الرئيس مبارك فى أغسطس ١٩٩٠ العدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠ - ص ١٧٨ ، ١٧٩

تسليحي كبير في أراضي السعودية والامارات ، على حدود العراق والكويت بالذات واثنيهما الحد الفاصل التسيحي العربي والدولي ، للعمل المشترك من أجل التوصل إلى الحل السلمي للأزمة .

فعلى صعيد الحشد العسكري الراجع لامتناد العدوان العراقي مستقبلا إلى مناطق خليجية أخرى ، استجابات القيادة المصرية لطلب المملكة السعودية ودولة الامارات العربية بإرسال قوات مسلحة مصرية وبناء على قرارات القمة العربية الطارئة بالقاهرة وفي اطار المظلة العربية العسكرية المساندة للقوات السعودية .

وعلى الرغم من الأهمية النسبية المحوطة ، البشرية والتسليحية الفنية للقوات المصرية الموفدة إلى أراضي السعودية والامارات حيث أرسلت طلائع تلك القوات بعد يوم واحد من صدور قرارات القمة العربية الطارئة ، في صورة مجموعة مكونة من ثلاثة آلاف مقاتل من قوات الصاعقة والمظلات ، تبعتها الفرقة الثالثة الميكانيكية (مشاة) خلال أكتوبر ١٩٩٠ تم الفرقة الرابعة المدرعة على امتداد شهرين نوفمبر وديسمبر بما يتجاوز في مجموعه ثلاثين ألف مقاتلا مصرية ، الا أن الثقل الحقيقي لهذا الحشد العسكري المصرى يبرز بجلاء في مجال الحركة السياسية . ويتعبّر آخر فنان الوجود العسكري المصرى في منطقة الصراع دليل حي ومادى على الدور المصرى الفعال ، ولو جزئيا ضمن قسرات متعددة الجنسيات في دعم استقرار المنطقة الخليجية وردع الاعتداءات المحتملة أو المتوقعة مستقبلا من قبل العراق أو من جانب أى قوة أخرى من المنطقة أو من خارجها ، وتتضح الاهمية المحورية الفاتقة للوجود العسكري المصرى في مدلوله السياسى المذكور ، بمنطقة الخليج في الشرط الصريح الذى جاء في مبادرة الرئيس العراقي يوم ١٢ أغسطس ١٩٩٠ أى بعد يوم واحد من بدء وصول القوات المصرية إلى أراضي السعودية. فقد طرح الرئيس العراقي مبادرة أعرب فيها عن استعداده للانسحاب من الكويت بشرط هاء العقوبات الاقتصادية التى اتخذها مجلس الأمن ضد العراق والاعتراف بحق العراق التاريخى والشرعى في الكويت وحل كل قضايا الاحتلال في المنطقة . وتوضع ترتيبات لحالة الكويت بحيث يتم الاتفاق بين السعودية والعراق فقط على وجود قوات عربية على الحدود " بشرط الا تضم قوات مصرية" (٧٨) .

وبالإضافة إلى الحشد العسكري المصرى الكثيف ، هناك اعتبار الموقع الاستراتيجى الخطير لمصر في الشرق الأوسط ، في حالة اندلاع معركة عسكرية في أراضي ومياه منطقة الخليج ، ذلك أن مصر هى المر أو الطريق الطبيعى المباشر لقلب تلك المعركة المتصورة في حالة استحالة الحل السلمي ، سواء لعبور المدمرات ونقلات الطائرات وباقى قطع الاسطول عبر موانئ مصر على البحر الأحمر وصولاً إلى مياه الخليج أو لحماية الموانئ والسواحل السعودية على البحر الأحمر حتى لا تتعرض دول الخليج والسعودية لعدوان ما من الغرب ، بعد أن أفضل الوجود العسكري الأمريكى والسورى والمصرى المصرى حدود المواجهة البرية شمالا وشرقا .

ولى سياق آخر مختلف يتواكب ويتزامن ويتوازى مع الحشد العسكري المصرى في منطقة الصراع يسأتى الجهد السياسى والدبلوماسى لمصر في مضمار التسوية السلمية لجذور الراجع بين العراق والكويت .

ويتفرغ هذا الجهد المصرى ذو الجوهر التفاوضى والتهادنى أساسا إلى مسارات ثلاثة أولها الخطاب المصرى الرئاسى المباشر عبر أجهزة الاعلام الرئية والمسموعة إلى الرئيس العراقي ، وثانيها المسعى المصرى الرئاسى أيضا لتسويق التحرك

(٧٨) مجلة السياسة الدولية 'قرار القمة العربية الطارئة في أغسطس ١٩٩٠ العدد ١٠٧ أكتوبر ١٩٩٠ ص ٨٤ ، ١٨٥ .

السلام مع القوى العربية الاخرى المعنية بالامر وذات الاثر والوزن في تطورات الاحداث ، وثالثها الاتصالات المصرية المستمرة بمختلف القوة الدولية العربية وغير العربية والمعنية بالموقف بالخليج والعالم العربي .

فالحظاب المصري الرئاسى توجه إلى الرئيس العراقى ونظامه بصورة مباشرة وغير مباشرة عبر لنداءات ورسيمية معلنة اعلاميا ومن خلال تصريحات واضحة تلقى ضوء كاملاً على موقف القاهرة من الأزمة وتداعياتها الخطيرة والتسوية السلمية المقبولة للدواع ؛

ليعد ايام قليلة من صدور مقررات القمة العربية الطارئة بالقاهرة واثناء استقبال وفد "الرويكا" المشلل للجامعة الاربية (برئاسة جيانى ديميكليس وزير خارجية ايطاليا ووزيرى خارجية ايرلندا ولوكسمبرج وايبيل ساتونى المقروض العام للجامعة لشئون الشرق الوسط وجنوب البحر المتوسط وحيث استهدف اللقاء تنسيق الجهود بين دول الجامعة الاربية ومصر من أجل تسوية أزمة الخليج وقواعد القانون الدولى) أعلن الرئيس المصرى فى مؤتمر صحفى عالمى يوم ١٨ أغسطس ١٩٩٠ إله يدعو القيادة العراقية إلى الاستجابة لصوت السلام وتجنب المواجهة المدمرة وقال أن القوات المصرية ارسلت إلى السعودية بناء على طلب من حكومتها وبموافقة القمة العربية الطارئة فى القاهرة وأكد أن هذه القوات وغيرها من القوات العربية والاسلامية الاخرى ستلتقى أوامرها من القيادة السعودية^(٧٩) وفى يوم ٨/٢١ صدر بيان الرئيس المصرى إلى " شعوب الأمة العربية وشعب العراق الشقيق " وجاء فيه : " ... أناشد الرئيس صدام أن ينقلد الإنسان فى عالمنا العربى من حرب مدمرة سوف تآكل الأخضر واليابس ولا يعلم الا الله كيف تكون النهاية المفرعة اذا بدأت ... " ^(٨٠) ،

وفى نفس اليوم جاء النداء الانساني المباشر من الرئيس مبارك للرئيس العراقى فى رسالة مفتوحة جاء فيها " أناشد الرئيس صدام حسين أن يتخذ القرار بالسحاب القوات العراقية من أراضى الكويت لكى تعود الأوضاع إلى ما كانت عليه . ان الاجماع العربى يتطلب اليك أن تقدم على هذه المبادرة التى سوف تكون موضع التقدير فى العالم العربى وعلى مستوى العالم كله غربا وشرقا وشمالا وجنوبا ... " ^(٨١) ومن جهة أخرى جاء خطاب مصرى رسمى غير مباشر إلى القيادة العراقية متحذرا فى قرار القاهرة بالابقاء على السفارة المصرية بالكويت وعدم نقلها إلى العراق ، دليلا عمليا على حرص مصر على عودة الشرعية النظامية لدولة الكويت وعدم الاعتراف بالآثار القانونية التى تريد بغداد أن ترتبها على الغزو العراقى للكويت .

^(٧٩) نص الكامل لمبادرة الرئيس العراقى/المرجع السابق- ص ١٩١ ، ١٩٢

^(٨٠) تصريحات الرئيس مبارك فى المؤتمر الصحفى العالمى يوم ٨ أغسطس ١٩٩٠ ملف وثائقى سبق ذكره ص ٤٠

^(٨١) نص بيان الرئيس مبارك فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ - مجلة السياسة الدولية - مرجع سبق ذكره .

وإلى أحداث الرئيس المصري العديدة إلى مثلى الصحافة العالمية^(٨٣) وجهت مخاطبة غير مباشرة للنظام العراقي ولرئيسه ، وضع فيها أن مصر ترى أنه إذا كان يعين تقديم أى تنازل للعراق فإن ذلك يجب أن يتم في وقت لاحق على الانسحاب وأن يأتي من جانب الحكومة الشرعية للكويت وتأييد مصر لأى حل دبلوماسى شريطة أن يؤدي إلى انسحاب القوات العراقية وعودة الشرعية للكويت أما على الساحة العربية ، فقد استمرت الاتصالات المصرية على المستويات الرئاسية والوزارية والفنية منذ الساعات الأولى التي أعقبت القمة العربية الطارئة بالقاهرة ، حيث ظل الرئيس المصري والمسؤولون المصريون ، يقومون بمباحثات مكثفة سواء في العاصمة المصرية أو في العواصم العربية الأخرى وبحولات مكثفة كتيبة مبادلة فيما بينهم وبين نظرائهم العرب الآخرين ، سواء كانوا من الفريق المتعدد بالعقدان العراقي ، أو كانوا من المجموعة المفهومة لدواعي واعتبارات الموقف العراقي من الأزمة ، وتميز وجهة النظر المصرية في جميع تلك الاتصالات باليات المبدئي على أركان ثلاثة : أولاً : انسحاب القوات العراقية من الكويت وثانيها : عودة النظام الشرعي الحاكم للكويت وثالثها : التوصل لتفاوضيا عربيا سلميا إلى حل وسط توفيقى ما بين مصالح الطرفين المتصارعين وكلها جزئيات مبدئية تطبيقية للمبدأ الكلي الشامل الثابت للشرعية الدولية والتي جسدها قرارات القمة العربية الطارئة بالقاهرة وقرارات منظمة المؤتمر الاسلامى وقرارات مجلس الأمن الدولي^(٨٤) .

وجدير بالتنويه أن هذه الشبكة الاتصالية الكثيفة ما بين القاهرة والعواصم العربية ، سعى إلى التنسيق الجماعى العربي من اجل الحل السلمى للأزمة ، قد نتجت مجموعة اتفاقيات اتمائية التاجية مشتركة ، ما بين القاهرة من جانب وكل من السعودية والدول الخليجية الأخرى وليبيا من جانب آخر ، تركزت في معظمها في استنثار الأموال العربية في شتى قطاعات الانتاج ، وخاصة الزراعية منها ، في الاقتصاد المصرى^(٨٤) .

التحرك المصري على الصعيد العالمى :-

أما على الصعيد العالمى فقد تركز التحرك المصري في محاولة لتسويق الجهود السلمية وتسوية النزاع العراقي الكويتى دون اراقة دماء . فأرسل الرئيس المصرى عشرات الرسائل الموضحة للموقف المصرى بأركانه الثلاثة المنفذة للشرعية الدولية إلى العواصم الافريقية غير العربية المختلفة ، كما أوفد كبار مسئولى الخارجية المصرية إلى أركان المعمورة من كندا إلى الصين ، لنفس الهدف السلمى المذكور لأزمة الخليج وخلال شهرى (نوفمبر وديسمبر ١٩٩٠) تكثفت المساعى المصرية السلمية في وجهتها العالمية ، ففي الاسبوع الأول من نوفمبر ١٩٩٠ أجرى الرئيس المصرى مباحثات في القاهرة تناولت الموضوع في الخليج مع كل من الرئيس الفرنسى والسنگالى والزانيرى والاثيوبى ووزيرى خارجية الولايات المتحدة الامريكية والصين ، وحيث ساد الاتفاق بأن تنفيذ الحصار الاقتصادى المقرر من مجلس الأمن الدولى ، بشكل كامل وصارم على العراق ، من جانب جميع الدول يمكن أن يجنب العالم اراقة الدماء واحتمالات الحبل

^(٨٣) نص رسالة الرئيس مبارك إلى الرئيس العراقي في ٢١ أغسطس ١٩٩٠ - المرجع السابق - ص ١٩٦ .

^(٨٤) أصدر مجلس الأمن الدولى "١٩٦" قراراً بشأن أزمة الخليج الثانية بأرقام من ٦٦٠ وحتى ٦٧٨ .

^(٨٥) جريدة الأهرام المصرية في شهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ١٩٩٠ .

العسكري^(٨٥) وتمثلت ذروة الجهد المصري الاتصالي بالقوى العالمية بشأن أزمة الخليج في زيادة الرئيس الامريكى للقاهرة يومى ٢٢ و٢٣ نوفمبر ١٩٩٠ حيث عرض الرئيس المصرى على الرئيس الامريكى مجموعة أفكار محددة لتسوية الأزمة سلميا وذلك بناء على اتفاق سورى مصرى بعد اتصالات مكثفة جرت بين القاهرة ودمشق ، وتتضمن عدة نقاط أهمها^(٨٦):-

- استمرار التحرك الدولى بهدف الضغط على العراق للاستحاب من الكويت في مدة زمنية محددة (لمدة شهرين) من خلال الاتصالات السياسية والعقوبات الدولية المفروضة في آن واحد .
- عقد مؤتمرات دولية محددة الأطراف يدعى اليها العراق لحل الأزمة خلال الفترة الزمنية المشار اليها في البند السابق وذلك لاقناع العراق بحل الأزمة سلميا .
- أن يكون الخيار العسكرى والذى سيصدر عن الأمم المتحدة خيارا تهديديا في مرحلته الأولى وبالشكل الذى يؤدي إلى تهديد عسكرى دولى للقوات العراقية حتى يرتدع العراق في مواقف المتشددة .
- في حال الاتفاق على مضامين وتفاصيل العمليات العسكرية الدولية فان الدول العربية تطالب بالاطلاع الكامل على دقائق هذه العمليات وتحديد نقاط تمركزها ومراعاة وجهة النظر العربية للأزمة فيها مع الحسد بقدر الإمكان من استخدام أسلحة الدمار الشامل ذات الأثر التدميرى على شعوب المنطقة .

وعلى أثر زيارة الرئيس الامريكى للقاهرة ثم لعدد من العواصم العربية والأوروبية ، جاءت مبادرة الادارة الامريكية بطرح مشروع قرار على الدول الأربع الأخرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، تم صدوره يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ في صورة القرار رقم ٦٧٨ من مجلس الأمن بموافقة ١٢ عضوا ومعارضة اليمن وكوبا وامتناع الصين عن التصويت ، وهو القرار الذى حذر العراق بأنه اذا لم ينسحب من الكويت قبل منتصف يناير ١٩٩١ فان المجلس ياذن للدول الأعضاء المساعدة مع حكومة الكويت بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة واعداد السلام والأمن الدوليين إلى نصاهما في المنطقة^(٨٧) وقبل مرور ثمانى عشرة ساعة على صدور هذا القرار طرح الرئيس الامريكى مبادرة جديدة تستهدفهاء أزمة الخليج الثانية سلميا حيث عرض اجراء حوار مباشر مع العراق باستقبال وزير الخارجية العراقى في واشنطن وايفاد وزير خارجيته للقاء الرئيس العراقى في بغداد^(٨٨) ورحبت مصر رسميا بمبادرة الرئيس الامريكى بصفتها محاولة أخيرة لايجاد حل سلمى لأزمة الخليج ولتجنب المنطقة وبيلات أى عمل عسكرى دموى ، كما أبلغت مصر الولايات المتحدة الامريكية وأيها في أن تجرى تلك المحادثات

^(٨٥) ملف وثائقى عن الهيئة العامة للاستعلامات - مرجع سبق ذكره .

^(٨٦) بتاير وكالات الأنباء العالمية يومى ٢٣ ، ٢٤ نوفمبر ١٩٩٠ .

^(٨٧) نص القرار في الملف الوثائقى السابق ذكره - ص ٦١ .

^(٨٨) المرجع السابق ص ٦٢ ، ٦٣ .

المطروحة في اطار ثنائي على الجانبين الامريكى والعراقى وذلك تجنبا لأية تعقيدات قد تنجم عن اشتراك اطراف اخرى في هذه المحادثات ، وكان الرئيس الامريكى قد المح عند اعلانه لمبادرته انه قد يدعو سفراء الدول المعنية الى حضور محادثاته مع وزير الخارجية العراقى عند اجتماعه به في واشنطن . وقد عاد المسؤولون الامريكيون فاعتنوا العدول عن هذه الفكرة مؤكداين ان هذه المحادثات ستجرى على المستوى الثنائي^(٨٩) .

وعلى ضوء ذلك فقد تحول التحرك المصرى في ازمة الخليج الثانية تحولات ثلاثة موضوعية رئيسية في الفترة ما بين الاسبوع الثانى من يوليو ١٩٩٠ وحتى نهاية نوفمبر ١٩٩٠ .

فقد ظل جوهر السلوك المصرى هى الوساطة الحيادية اللامحايضة السلمية ما بين الطرفين المتصارعين حتى واقعة الغزو وطيلة الاسبوع الاول ما بعد الغزو حدثت تطورات نوعية في التحرك المصرى حيث اصبح يتسم بصيغة الوساطة السلمية ولكن المتددة والمستنكرة والرافضة لموقف وسلوك احد طرفى الازمة والمؤيدة والمساندة لمطلب ومسلوك الطرف الاخرى في الازمة . ثم تحولت الجهود المصرية بعد صدور مقررات القمة العربية الطارئة بالقاهرة في ١٠ أغسطس الى مسارين متعارضين من حيث المضمون ومتواكبين او متوازيين زمنيا وفضيا . اولهما الحشد العسكرى الدفاعى السراىع المهادف الى استقرار امن الخليج ومن ثم الامن العربى الشامل . وقرركز ذلك الحشد في منطقة الصراع دائما . والثانيهما الاتصالات الكثيفة السياسية ، الرئاسية منها والدبلوماسية مع شتى فعاليات المجتمع الدولى العربى والعالمى سعيا حثيثا الى الحل السلمى للازمة .

● وفي اطار عرض لاسلوب مصر في ادارة ازمة الخليج الثانية يمكن التأكيد على حدة حقائق :-

اولها ان استمرارية وثبات السلوك السياسى الخارجى العربى لمصر والذى وضحت في التحرك المصرى ازاء ازمة الخليج الثانية من وجهة نظر الباحث تمثل الاتى :-

- استمرارية اضطلاج مصر ، قيادة ونظاما ومجتمعا ، بالمستوى التاريخى العامة ، وآية هذه الاستمرارية المذكورة روح المبادرة الميدانية السريعة لتطويق الازمة حتى قبل انفجارها واقعا ، وسرعة رد الفعل الكثيف على مستويات عدة في النظام وفى المجتمع المصرى .
- استمرارية واجهة الصدارة السياسية العربية ، ممثلة في مصر والذى يتعامل ويتفاعل معها في المقام الاول كسوى العالم الخارجى غير العربية ، سعيا الى حل العضلات السياسية العربية الصميمة بما يحفظ لتلك القوى مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في النقاط الساخنة الصراعية بالمنطقة العربية .
- استمرارية القدرات القتالية المادية المتفوقة اقليميا ، والاكثر فعالية وتطورا فنيا وعدديا ، والسق تملكها المؤسسة العسكرية المصرية وتتميز بها حجما ونوعا على عموم البلدان العربية الاخرى .
- استمرارية عدم القدرة المصرية على منع القسام العالم العربى ازاء مشكلات مصيره المشترك . وبعبارة اخرى استمرارية عجز السلوكيات السياسية العربية لمصر عن تحقيق اجماع عربى استراتيجى شامل في مقوماته وما

(٨٩) محمد حسين هيكى - حرب الخليج أوامام القوة والنصر، الطبعة الاولى ، مركز الأهرام للنشر، ص ٥٦

بين أطراف العلاقات العربية - العربية ، في مواجهة أزمة متفجرة تستوجب التسوية العاجلة. فالحرب الباردة العربية في الستينيات تجدد نظيراً لها في الآونة الحالية في انشقاق أصف العربي ، ازاء أزمة الخليج الثانية ، وان كانت المنطقتان قد اختلفت كثيراً ، ما بين الحالتين ولكن مضمون الظاهرة الانقسامية التجزئية للعالم العربي في معسكرين متعارضين ، تتكرر مرة أخرى .

- استمرارية ادراكية وفكرية عميقة متغلغلة في العقل الباطن السياسي المصري أو في الضمير الجماعي المصري ، ولدى مختلف القيادات وصناع قرارات السياسة الخارجية العربية لمصر ، مهما كانت تبايناتهم العقيدية وآبنا كانت تضارب مشارهم ، وتتجلى هذه الاستمرارية المذكورة في تكييف وأقلمة التآصلات والتنظيرات السبق يتأسس عليها لكوريا ، السلوك والحركة الخارجية المصرية تجاه العالم العربي ، طبقاً لتغيرات وتطورات البيئنة العالمية العامة في نفس المرحلة التي يمارس فيها السلوك المصري العربي ، حيث تأكد السلوك المصري مع اندلاع أزمة الخليج الثانية ، فاذا بالحركة المصرية الخارجية العربية تكييف ذاتها فكرياً وعقيدياً ، وفقاً لمنطق احترام متطلبات ولزوميات " الشرعية الدولية " بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي الممثلة لتقييم الضمير الجماعي الدولي ، ازاء العدوان العراقي على الكويت ، انها المثالية الدولية الجديدة ، في ظل ارهاصات نظام دولي مستحدث في أواخر القرن العشرين ، تشرع في سن قواعد ٥ مراكز قوى عالمية بازعة جديدة جنباً الى جنب العملاق الأمريكى ، بعد زوال صفة القطب عن الدولة السوفيتية ، وهكذا تستمر الحساسية الحضارية والاستشعار السياسي الفائق لدى " الجماعة المصرية " بالمفهوم العربي للمصطلح ، تجاه التطورات السريعة للمحيط العالمى .

ثانيها : هناك مستجدات حتمية يمكن اعتبارها شواهد التغير أو ظواهر جديدة في السلوك الخارجى العربي لمصر ، كما اوضحت مواجهتها لأزمة الخليج الثانية :-

- القدرة على تجميع الصفوف العربية ممثلة في الرئاسات والقيادات في ساعات معدودة ، بالقاهرة ، بعد دعوة الرئيس المصري بعقد قمة عربية طارئة لبحث الأزمة الخليجية المتفجرة ، وهنا تستدعى الذاكرة مقارنة محدود ما بين هذا الموقف المذكور ، واجتماع قمة الخرطوم العربية لمواجهة آثار نكسة يوليو ١٩٦٧ ، بعد حدودها بفترة شهرين ونصف تقريبا .

والتفسير المقبول عقلياً في تقدير الباحث ، لهذه السرعة في الاستجابة العربية الجماعية (ماعدا تونس) للدعوة المصرية الى عقد قمة طارئة ، انما يرجع الى طبيعة الاعتدالية التوسطية والتهادية التي اتسمت بها ممارسات السياسة الخارجية لمصر طيلة الثمانينيات بحيث ساد مناخ من الهدوء الإيجابي في العلاقات المصرية العربية خاصة بعد عودة مصر الى أنشطة وأجهزة جامعة الدول العربية . ومن ثم كان الفجار يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ بمثابة صدمة شديدة لكسل العرب حتى بالنسبة لأولئك الذين كانوا يتخوفون ويتربصون بهذا الانفجار العنيف ، وهنا جاءت الاستجابة سريعة على النحو المذكور .

- آلية الحشد العسكرى النظامى الكثيف (حوالى ٣٥ ألف مقاتل مصرى وفقاً للتقديرات التقريبية) في منطقة الصراع ، ولي اطار قوى عسكرية متعددة الجنسيات ، عربية واسلامية والريقية آسيوية وأوروبية غربية وأمريكية

وذلك تمجيدا لوجود مصرى رادع وفعال من أجل الحفاظ على التوازن الاقليمي العربي والخليجي والذي لم تستطع آليات الوساطة الدبلوماسية بمفردها أن تحافظ عليه .

وهنا نذكر أن القوات المصرية تدخلت منفردة في أحداث اليمن (١٩٦٢) كما اشتركت القوات المصرية اشتراكا رمزيا لم يتعد ٥٠٠ مقاتل ضمن قوات الردع العربية التي قررها مجلس جامعة الدول العربية لمواجهة الأزمة العراقية الكويتية الأولى عام ١٩٦١^(١١) وهنا قد تبدو المقارنة منطوية على قدر ملحوظ من التناقض فكيف اقتصر التدخل العسكري النظامي المعلن في أزمة الكويت الأولى على هذه الرمزية البالغة وفي ظل الحقبة الثورية للسياسة الخارجية العربية لمصر ، بينما ترسل مصر ٣٥ ألفا من مقاتليها الى منطقة الصراع في أزمة الكويت الثانية عام ١٩٩٠ في ظل الحقبة الاعتدالية الشهيدية الراهنة للسياسة الخارجية العربية لمصر ؟

ان حل هذا التناقض يكمن في حقيقة أن السلوك الخارجي لمصر في عموم الحقبة الثورية (باستثناء حالة اليمن) كان معتمدا بصفة رئيسية على أدوات أخرى للتأثير والتحرك الخارجي غير الأداة العسكرية النظامية الرسمية المعلنه ، مثل دعم القوى الثورية الخلية داخل مجتمعات الدول العربية وأساليب الضغط الدعائي النفسى على النظم المحافظة العربية القائمة في الساحة آنذاك . . . الخ .

ويختلف الأمر في الفترة الراهنة ، حيث يحرص القائلون على صنع وتنفيذ السياسة الخارجية العربية لمصر علىى العنصرية والوضوح و " الرسمية " في ممارساتهم ازاء أزمة الخليج الثانية ، وهذا ينقلنا الى فرعية تفصيلية في اطار هذا " المستجد " في السلوك المصرى تجاه أزمة الخليج الثانية ، ذلك أن المشاركة الكثيفة نسبياً ضمن قوات متعددة الجنسيه ، يعتبر تطويراً كيميائياً وفتياً في استخدام أداة الخشد العسكري الدفاعى الدعى ، فلقد ساهمت مصر في تشكيل قسوة الطوارئ الدولية ابان أزمة الكونغو الأولى (سنة ١٩٦٠) ولكن اقتصرت المشاركة المصرية آنذاك على عدد محدود من قوات المظلات المصرية ، وهكذا يتضح المتغير الهام في توظيف السياسة الخارجية العربية لمصر ، للأداة العسكرية النظامية ، كميائاً وفتياً ورضياً في اطار نطاق حركتها ازاء أزمة الخليج الثانية .

● السلوك المصرى المتميز في مواجهة الانقسام العربى ازاء أزمة الخليج الثانية ، الى فريقين متناقضين في الرؤية والقناعة وفى الأهداف وفى الحركة ، الفريق الأول يضم السعودية والكويت ومصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجى ، ويعتبر الأزمة قضية غزو دولة عربية لدولة عربية أخرى بالقوة المسلحة والعمل على ضمها والغاء هويتها الذاتية ، وأن الانسحاب العراقى وعودة الشرعية الكويتية يشكلان معا الحل الحقيقى لمشكلة الغزو ، ويستهدف هذا الفريق هدفاً يحقق حلاً مباشراً ، هو ردع العراق عن استمراء المغامرة العسكرية ضد السعودية وغيرها من الدول الخليجية وذلك بالاستعانة بالقوات المسلحة العربية والاسلامية والدولية غير العربية ، تطبيقاً لمبدأ حرق الدفء الشرعى الجماعى عن النفس ، أما الفريق الآخر المتأوى فيضم العراق والأردن وفلسطين واليمن والسودان ، اللذين يعتبرون الأزمة قضية عربية بالأساس لا يمكن أن تُحل الا فى اطار عربى بحث ، ومن ثم ضرورة العمل على انسحاب القوات الأجنبية من الخليج والتي هى أداة لتعظيم سيطرة القوى العربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة العربية بأسرها، بعبارة أخرى فان الفريق الأول يدرك طبيعة الأزمة من منظور عملية الغزو العراقى للكويت ، بينما يركز الفريق الثانى على اشكالية الوجود العسكري الأجنبى الهائل حجماً ونوعاً فى أراضي ومياه الخليج .

^(١١) اعلان العامل السعودى ، أمام قمة مجلس التعاون الخليجى بالدرعة فى ٢٤ ديسمبر ١٩٩٠

ويختلف الأمر في التحرك المصرى الحالى ازاء أزمة الخليج الثانية ، حيث تتطابق وجهة النظر المصرية مع آراء القوى الخليجية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ، بشأن التسوية المثلى للأزمة من حيث الأساليب الكفيلة بتحقيق الهدف العام لهذا الفريق وهو انسحاب العراق وعودة الشرعية الكويتية ، بينما ترى الدول الخليجية حتمية اللجوء الى الأسلوب العسكرى الرادع للعراق ولتوسعته الاقليمية الخليجية مستقبلا ، فان مصر تحبذ بدرجة عالية لتحقيق هذا الهدف من خلال الأساليب السياسية التفاوضية السلمية وعدم اللجوء الى استخدام أداة الردع العسكرية الا حين الضرورة القصوى ، هذا بالإضافة الى الميل الخليجي الشديد الى تحطيم آلة الحرب العراقية القائمة ، مما لا يزيد السياسة المصرية بحال من الأحوال ، كذلك فان الترتيبات التوازنية الاقليمية الأمنية بمظلة دولية ، وبمشاركة قوى غير عربية في المنطقة ، وهو الخط الفكرى الأساسى للحل فى المدى الطويل ، لدى حكام الخليج ، لا يمكن الا أن يتر الحفظ والحساسية المصرية لأسباب تاريخية واعتبارات جيوسراتيجية خاصة بدقة الموقع المصرى فى قلب منطقة الشرق الأوسط .

• هذه الأزمة الخليجية الثانية أدت الى خلق " حالة " رأى عام مصرى شديدة الخصوصية ، ساعد عليها مناخ حرية التعبير الاعلامى وحرية الاجتماعات السائدة فى النظام المصرى الراهن . فالقوى السياسية الاسلامية ترفع لواء رفض الوجود العسكرى الأجنبي الذى "يدنس " بأقدامه اراضى المقدسات الدينية للمسلمين فى أنحاء الأرض ، والقوى المصرية اليسارية لا تقبل فكرة مشاركة الأداة العسكرية والأداة الدبلوماسية المصريتين فى حشد سياسى وعسكرى يجهد تلقائيا فى نظر تلك القوى ، لترتيبات اقليمية بالمنطقة العربية ، هيمن عليها الولايات المتحدة والقوى العربية .

والقوى المصرية القومية والعربية ترى فى التدخل العسكرى الكثيف العربى فى منطقة عربية صميمية ، حكيم بالاعتماد على المشروع القومى الوحدوى العربى ، وقضاء مبرما على مساعى التسوية العادلة للمشكلة الفلسطينية والوطن العادى أو رجل الشارع المصرى ، يستنكر ذهاب القوات المسلحة الى حفر الباطن بالسعودية ، بدلا من توجيهها الى تل أبيب والقدس ، هذه "الحالة الخاصة "لتنوعات رؤية شرائح الراى العام المصرى المختلفة ، لأزمة الخليج الثانية ، واختلاف التقييم للتحرك المصرى فيها ، انما تشكل " مستجداً " أو متغيرا جديدا حقيقيا فى المسلك العام المصرى تجاه قضايا العالم العربى ، وذلك من منظورين غير مسبوقين :

□ العلنية والوضوح فى ابداء الراى المعارض للموقف الرسمى من الأزمة ، كتابة وشفاهة فى الاجتماعات العامة والحزبية ، وفى الندوات العلمية العديدة التى عُقدت فى القاهرة حول أزمة الخليج الثانية ، وفى أجهزة الاعلام خاصة الصحفية منها ، مما أتاح مناخا عاما يتسم "بالصحة " و "التحضر " والابتعاد عن المهاترات والتهجمات الجزائية فى أساليب واتجاهات النقاش حول السياسة المصرية تجاه الأزمة .

□ هذه القوى المعارضة المذكورة للتحرك المصرى فى أزمة الخليج الثانية ، تدرك بعمق الجدلية والتناقضية الشديدة التى تنطوى عليها تلك الأزمة بالنسبة للمعالم الآتية المباشرة للمجتمع المصرى ، ومن ثم تخلو مواقف تلك القوى المعارضة من القطع أو الحسم أو التصور الحركى المحدد أو النظرة العلمية القابلة للتطبيق الواقعى ، لما يجب أو ينبغي أن يكون عليه التحرك المصرى ازاء تلك الأزمة .

● المستجد أو المتغير الخامس ، وربما كان أكثر أهمية من سابقه ، فيتولد من خطورة ما تمثله أزمة الخليج الثانية بالنسبة للمصلحة القومية العليا لمصر .

إن أزمة الخليج الثانية ، رغم طبيعتها الاقليمية الخليجية المصرفية ، إلا أنها أول أزمة عربية تقع في منطقة متاحة للأراضي المصرية وتكون آثارها شديدة الخطورة ، وفي آن واحد ، وعلى كل من الأهداف الأمنية الوطنية العليا للدولة المصرية ، وعلى المصالح الحياتية اليومية المباشرة للمجتمع المصري ، ولأول مرة تأخذ أزمة عربية آسيوية موضع التهديد الحال الفوري لمصر بنفس الدرجة والحدة التي يستشعرها الضمير الجماعي المصري تجاه أزمات جنوب وادي النيل بالسودان حيث يوجد الشريان الطبيعي الرئيسي لحياة الانسان المصري .

فعلى صعيد الأمن القومي المصري ، أدى الغزو العراقي لأراضي الكويت بالمدى التدمري الهائل الذي بلغته الرسالة العراقية ، فضلا عن الهدف المباشر للغزو ذاته (الغاء دولة قائمة بأكملها) الى بروز مفهوم سياسى استراتيجى جديد يرتبط برباط وثيق ما بين الأمن الخليجى والأمن القومى المصرى .

وتذكر في هذا الصدد أن المسلك المصرى ازاء الحرب العراقية / الايرانية لم يتعد في العامين الأخيرين منسها لحسب ، الدعم السياسى غير المباشر للطرف العراقى ، ومبيعات السلاح ، وتوفير الخبرة الفنية العسكرية المصرية دون مظاهر التدخل الصريح أو التحرك الإيجابي المعلن على أى مستوى من مستويات الصراع الإيرانى / العراقى ، وذلك لأن العقل السياسى المصرى لم ير في التهديد الإيرانى للخليج آنذاك امتدادات محتملة أو أبعاد واسعة يمكن أن تصل الى النيل من الأمن القومى المصرى ذاته أو المساس بالسلام الاقليمى .

عكس الحال تماما في أزمة الخليج الثانية ، حيث أن من المنظور الجيوستراتيجى ، يتأخم الاقليم العراقى ، أراضي الأردن التى تلتقى بالأراضي المصرية في نقطة تماس شديدة الأهمية والخطورة هي ميناء العقبة الأردنى ومسح واقع التفهم الأردنى المعلن رسميا لدواعى ومبررات الغزو العراقى للكويت ، يمكن للمرء أن يصل الى استخلاص حقيقة الخطر الدايم المتمثل في التطورات المحتملة بل المرجحة للوعدة العراقية التوسعية الاقليمية على الأمن القومى المصرى هذا بالإضافة الى التهديد العراقى المباشر لأراضي السعودية وبالتالي للبحر الأحمر خاصة مع ظروف التفهم اليمسنى لدوافع العنف العراقى السافر .

وعلى الصعيد الاقتصادى الاجتماعى المصرى ، تبدو خصوصية أزمة الخليج الثانية لهنى بمثابة سلاح ذو حدين .

الحسد الأول يتركز في الآثار السلبية الشديدة الناجمة من الغزو العراقى للكويت على مصادر ثلاثة رئيسية للدخل القومى المصرى : أولها إيرادات قناة السويس ، وثانيها الدخل المتحقق من الأنشطة السياحية ، وثالثها التحويلات المالية للعاملين المصريين في الخليج ، كذلك أضربت ضرراً شديدا سوق العمالة المصرية بعودة نحو نصف مليون مصرى من الكويت والعراق الى البلاد مما يفاقم من أزمة البطالة القائمة .

أما الحسد الثانى للسلاح فيتمثل في الدفعة الثمائية المتوقعة لقطاعات الانتاج المختلفة ، خاصة البترولية والزراعية والانتشائية في هيكل الاقتصاد المصرى نتيجة لارتفاع أسعار البترول العالمية بعد غزو العراق للكويت وتحويل جانب من الاستثمار الخليجى الى مصر ، يضاف الى ذلك التعويضات المالية المقررة من جانب الجماعة الأوروبية واليابان الى الدول المتضررة من عواقب الغزو وعلى رأسها مصر ، ونذكر في هذا المجال الغاء أصول ولفوائد الديون العسكرية المستحقة

على مصر للولايات المتحدة الأمريكية ، ودعوة واشنطن العواصم الغربية الدائنة لمصر ، جميعها إلى أن تحذروا حذوها في ذلك المضمار في وقت لاحق وشيك ، فضلا عن التقدم في مفاوضات مصر مع صندوق النقد الدولي .

لقد واجهت مصر الدولة والمجتمع يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ موقفا عربيا فيجائيا غاية في الحدة وفي التعقيد ، ولسذا ترائنت وتعادلت فيما بينها من حيث الكثافة في الاستخدام ، كافة أدوات التعامل الدولي المتعارف على مشروعيتها في نطاق هذه الحركة السياسية الخارجية لمصر ازاء أزمة الخليج الثانية . .

الفصل الرابع الدور السياسي العربي في عمليات الخليج

الفصل الرابع الدور السياسي العربي في عمليات الخليج

عام :-

- واجهت الأمة العربية العديد من الأزمات والمصاعب والتحديات على مدى تاريخها ، وتطور دولها ، وكانت تلجأ عادة لحلها سواء بالتنسيق الثنائي ، أو بتدخل أطراف أخرى فاعلة للتوفيق بينها أو من خلال الجامعة العربية، وكانت غالبا ما تخرج منها وقد التأمّت جراحها بعد فترة علاج طالّت أو قصرت ، ولكنه لم يحدث طوال رحلة استغرقت ٥٤ عاما وهي عمر جامعة الدول العربية (وحتى ذلك الوقت) أن اعتمدت دولة عربية بجيوشها وبقرار من رئيسها ، ، على دولة عربية أخرى عضو في الجامعة العربية واحتلتها ٥٥ بل ابتلعها تماما ٥٥ فنحن منذ البداية هنا أمام قضية عربية غير مسبوقة في تاريخ النظام الاقليمي والعربي ٥٥ ونواجه أزمة لم تواجه الدول العربية مثلها من قبل ، ولم تكن في حسابان أحد على النحو الذي صارت عليه .
- وقد أبرزت مشكلة الخليج مدى الاختلاف والتشقق العربي ، وكذا عجز هذا النظام على حل قضاياها ، فبينما اتجهت بعض الدول الى جانب الحق والشرعية الدولية متمثلة في رفض الغزو العراقي للكويت ٥٥ وضرورة الانسحاب وعودة الحكومة الشرعية ، نجد ان دولاً أخرى أظهرت ميلا وتعاطفا مع الجانب العراقي ، في حين لاذت دولا أخرى بالصمت .
- وكانت مقادير العالم العربي ان يدخل الى أزمة من أصعب أزماته وأعنفها (١١) .
- ولعل لقاء الضوء على الموقف والدور السياسي العربي من الأزمة يترجم الأوضاع والمناخ السائد في هذا الوقت ، وسوف نعرض مواقف الدول المعنية بالأزمة سواء العربية منها أو الاسلامية او دول الحوار الاقليمي المعنية بالأزمة .

أولا : موقف ودور دول المواجهة

دور المملكة السعودية و الدول الخليجية :-

يريز دور المملكة العربية السعودية على مسرح الأحداث ، باعتبارها دولة محورية في الأحداث ، فقد كانت منذ البداية الطرف المباشر للأزمة ، ولقد وظفت المملكة كل قدراتها السياسية والدبلوماسية منذ البداية في اتجاه كافة القوى لاستثمار القوى للدفاع عن أراضيها والخروج من المأزق الذي سببه الموقف الراهن ، وعزل العراق في أضيق مجال ممكن ٥٥ ورأت ان العالم بقواه السياسية وقواته العسكرية الوافدة هو منطوق آفوه الواقع على أراضيها ، وليس القوات الأمريكية وحدها التي سلط العراق الأضواء عليها وأخذ في اتمام المملكة بالما فتحت الباب لعودة الاستعمار من جديد في المنطقة العربية ومن هنا كانت ارض المملكة العربية السعودية موقعا لحضور عالمي إلى جانب الحضور العربي مما عكس تجسيدا للوحدة بين الشرعية العربية والشرعية الدولية، حيث كان الحسيم السعودي التابع من فهم واسع للوضع الانتقالي الدولي والذي بدأ يتحول من موقع العداء الأيديولوجي والقطيعة السياسية والاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي، الى انتهاء الحرب الباردة إلى موقع أساسه تبادل المصالح في إطار وفاق دولي محوره التصارب الأمريكي - السوفيتي ، الأمر الذي أدى إلى توازن علاقات الرياض الدولية من

(١١) بحث الأزمة العراقية-الكويتية إصدار مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية عام ٩٢م ص ٩٧

مخلال حرصها على وضع ما سمي بالانتقال نحو التوازن في خدمة ما سماه الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي بمفردات لغة سياسية دقيقة بحسن خيار الحل لأزمة الخليج والذي لم يركز على إدانة الغزو فحسب ، بل امتد ذلك إلى ما بعد الحل في بناء نظام عربي جديد - ومن هنا - فقد بنى موقف المملكة العربية السعودية على ضوء الدروس الآتية :

- ان العراق بغزوه للكويت قد أعلن الحرب وخرج عن النظام العربي المستند إلى ميثاق جامعة الدول العربية وخرج على العالم عندما حرق ميثاق منظمة الأمم المتحدة ،
- ان العراق بإعلانه ضم الكويت وحشد قواته بتشكيلات قتالية على حدود المملكة انتهك مجدداً الميثاق والقوانين ، بعد انتهاك الأعراف ونكس الوعود معرضاً أمن المملكة العربية السعودية لبالغ الأخطار ومهدداً الأمن والسلم الداخلي ،
- ان المملكة العربية السعودية ارتكزت في حق دفاعها عن نفسها على نص المادة ٥١ من ميثاق المنظمة الدولية واعتماد معاهدة الدفاع العربي المشترك وميثاق كل من مجلس تعاون دول الخليج العربية وميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي حتى لا تكرر كارثة غزو الكويت وتمتد إلى غزو أراضيها ،
- أكدت المملكة ان وجود القوات الشقيقة والصديقة على الأراضي السعودية هو وجود مؤقت وبناء على طلبها ، وأكدت ان هذا الإجراء هو ما أملت الظروف التي التعلها نظام الحكم في العراق وانه سيؤول بزوالها وقد كان ذلك ليتم وتوفر ضماناته إلا من خلال التحول إلى نظام دولي جديد لم يعد بمقدور دولة مهما عظمت قدراتها ان تتحرك وتفرد باستخدام القوة العسكرية أو استمرار الوجود على غير إرادة البلد المعنى ، وإلا حدث الارتداد إلى الحرب الباردة وصراعها التي كان من الممكن ان تفجر حرباً ساخنة دولية أجمعت كل الدول على تحاشي وقوعها ،
- انطلقت المملكة في تعاملها مع الأزمة إلى جنوحها المتأبر نحو السلم ومشاركة الأسرة العربية في البحث عن قرار عربي باعتبار ان الحل العربي المقبول هو الذي يركز على الشرعية العربية وعلى ميثاق جامعة الدول العربية والذي ينبع من المؤسسات العربية الرسمية التي يمثلها مؤتمر القمة العربي والمجلس الوزاري لجامعة الدول العربية ،
- ان المملكة قد سعت مع أبناء العراق إلى بناء قوة العراق والتي حرصت على بقاء تلك القوة والمحافظة عليها ليظل العراق قوياً يحمي الدول العربية ويكون ركيزة للأمن القومي العربي ، وليس عراقاً يهدد أمن الدول العربية ويعمل على تقويض أركان النظام العربي ،
- ان المملكة العربية السعودية قد أكدت التزامها إلى جانب العرب - نحو شعب فلسطين والذي لم يكن وليد اليوم بل امتداد للأمن وسيستمر ذلك التلاحم مع ذلك الشعب الفلسطيني الذي ان يكتب له النصر ، باعتبار ان القدس هي أولى القبلتين والمسجد الأقصى هو ثالث الحرمين ،
- الاستمرار في تقديم المساعدات المالية والاغاثية العاجلة للعديد من الدول التي تضررت من جراء العدوان العراقي ، إضافة إلى ما أعلن في الأمم المتحدة حول تقديم الدعم لكل من تركيا ومصر والأردن ، فان المملكة رأت استمرار الدعم ليشمل سوريا ولبنان وباكستان وبنجلاديش والصومال وجيبوتي ودول أخرى ثبتت تضررها ،

هذا إلى جانب التزام المملكة العربية السعودية بأولوية الحل السلمي طبقاً للشرعية العربية والشرعية الدولية للأزمة ،
وبحماية قوة العراق وحرية الكويت والتصار الشعب الفلسطيني وانتفاضته في إطار نظام عربي جديد لخدمة المواطن
والوطن والتنمية الاقتصادية المشتركة يشارك المثقفون العرب في صياغته .

• كما كان للاعلام السعودي دوره البارز سواء على المستوى الداخلي من خلال الصحافة الخلية لابراز القضية
الكويتية التي حظيت باهتمام بالغ من قبل الصحف كما حظيت القضية باهتمام بالغ من قبل الكتاب السعوديين
سواء اكان ذلك عن طريق الخبر او المقال او الشعر او الكاريكاتير كما ان الصحافة قد سمعت بكافة طاقاتها
وامكانياتها لابراز قضية ابناء الشعب الكويتي الى جميع العالم .

وقد اتاحت الصحف السعودية الفرصة امام الكتاب الكويتيين للدفاع عن قضيتهم مما كان لذلك الاثر الطيب في ابراز
قضية شعب الكويت ووضعها في صورة واضحة امام الصحف الاجنبية والرأي العام العالمي .

كما استضافت بعض المؤسسات الصحفية بالمملكة بعض الصحف الكويتية ووضعت امامها كافة الامكانيات والجهود
التي يتطلبها حيث قامت مؤسسة عكاظ الصحفية استضافة صحيفة السياسة الكويتية وفرت لها جميع الامكانيات مسن
اجل مواصلة الصدور داخل المملكة كما اتاحت الشركة السعودية للابحاث والنشر الفرصة لصحيفة "الكويت" بمواصلة
صدورها ايضا وقد كان لهذا الدور الذي قامت به المؤسسات الصحفية السعودية الاثر المتميز في اقبال صوت شعب
الكويت الى مختلف أنحاء العالم بالإضافة الى السماح للصحف الكويتية بطباعتها وصدورها في المملكة ، مع شراء اكثر من
٣٠٠ ألف نسخة من الكتب التي صدرت عن احتلال الكويت او تفضح ممارسات النظام العراقي ، هذا وقد خصصت
الاذاعة السعودية لاذاعة الكويت منذ بداية الغزو العراقي ثمانية اذاعية قوتها ١٠٠ كيلوات .

• ويمكن ادراك جوهر الدور السعودي^(٩٢) أن دول المجلس لم تتخذ قرار بحرب ولاسلام ولكنها اتخذت قرارا بعودة
الكويت سلماً ما امكن السلم وحرباً حين لا يبقى سوى الحرب .

الدور السياسي لباقي الدول الخليجية :-

• كتفت القيادات الخليجية من تحركها مع بداية الأزمة وعلى الأصدقاء المختلفة (سياسية / عسكرية / اقتصادية)
وذلك ارتباطاً بحجم التهديدات المحتملة باعتبار المنطقة مسرح الصراع المنتظر هذا فضلاً عن قناعة هذه الدول
بمحدودية قدراتها الذاتية على مواجهة أي تهديدات عراقية ويمكن ابراز تلك التحركات على النحو التالي :

• طلب الدعم العسكري من القوى الصديقة الاقليمية والدولية أعقبها وصول قوات امريكية وغربية وعربية
واسلامية الى معظم دول المنطقة (وصول قوات مغربية وسورية واسلامية - بنجلاديش وباكستان تركزت جميعها
بالسعودية ودولة الامارات العربية) .

• تكثيف الاتصالات والتنسيق في اطار مجلس التعاون الخليجي (لقاء قمة اجتماعات وزراء الدفاع والداخلية
والخارجية والاقتصاد) .

• التنسيق الدولي والاقليمي بهدف دعم الموقف الخليجي من الأزمة .

^(٩١) يوميات الأزمة ملك والقي، عن جهود مصر لاحتواء الأزمة العراقية / الكويتية ، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة ١٩٩٠

- من ناحية اخرى فقد حرصت القيادة الشرعية للكويت على استمرار حضورها على الساحات المختلفة حيث كثفت انشطتها الدبلوماسية واجراءات التنسيق السياسي مع القوى الاقليمية والدولية (جولات ولى العهد والوزراء الكويتيين) هذا فضلا عن تزايد أنشطة المقاومة الكويتية بالدخول والتي بدأت مظاهرها منذ الايام الأولى (مشكلة من بعض عناصر الجيش ومتطوعين مدنيين يتخذين من الاراضى السعودية قواعد انطلاق / ومحاجهم في تحقيق خسائر مادية وبشرية نسيبا ضد القوات العراقية المحتلة) .
- ومع تطور الاحداث بالأزمة فقد شاركت تلك الدول (خاصة السعودية وقطر) بايجابية في الاجراءات التي تم اتخاذها ضد العراق والاطراف المساندة لها (طرد رعايا الدول المساندة للعراق / واعداد الفلسطينيين / ايقاف أى معونات خليجية لتلك الدول) .
- واستمرت دول الخليج في سعيها لمواجهة الموقف موظفة كل قواها المتاحة في اطار الجهود العربية والعالمية ، درءا لأخطار الأزمة وبمخاض عن مخرج كريم مناسب منها ، وأصبحت أحداث الأزمة العامة لا تفصل عن أحداثها وأدوارها حيث أصبحت محور الحركة في المنطقة ، وسوف نشير الى المعالم البارزة في أدوار هذه الدول .

• دولة الامارات :-

- مع تطور الأحداث وبروز التهديد العراقي للامارات ، أعلنت دولة الامارات المتحدة موافقتها على استقبال قوات عسكرية من الدول العربية والصدقية ، وفي اطار التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية ، صرح وزير الدفاع الامريكى في اعقاب المباحثات التي اجراها مع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بان بلاده قررت ارسال قوات عسكرية الى دولة الامارات معربا عن سعادته بقبولها لهذه القوات في اطار الوجود الدولي بمنطقة الخليج لردع أى عدوان قد يتعرض له الدول الخليجية .
- قامت الامارات باقامة جسر جوى للمساهمة في نقل المصابين العائدين من الكويت والعراق .
- وفي اطار الدعم بالقوات المصرية لدولة الامارات العربية أكد الشيخ زايد بن سلطان ان ابناء القوات المسلحة المصرية هم في وطنهم الثاني مكرمين بين اخوانهم في الامارات وقال لهم جاءوا للدفاع عن الحق والمبادئ ولكسى يساندوا الحق في مواجهة الباطل ، وقال الشيخ زايد اننا نتطلع الى مصر كقلعة مضيفة للامة العربية وفنا دورها الكبير والفعال والمخلص في مواجهة التحديات واننا لعازمون على العمل المشترك معا ومع الاشقاء في دول الخليج والدول العربية والصدقية لانهاء العدوان العراقي على الكويت وازيف انه متأكد من ان الكويت ستعود الى شعبها وان الشرعية ستعود لقيادة مسيرة الكويت .
- كما رفضت دولة الامارات العربية - ردا على الاقتراح المنسوب لجورباتشوف بشأن عقد قمة عربية لبحث أزمة الخليج والمبادرات التي ترددت حول الدعوة لعقد لقاء عربي لايجاد حل لأزمة الخليج وقال الشيخ حمدان بن زايد وزير خارجية الامارات ان أى حديث عن حل عربي ، لابد أن ينبع من داخل الأمة العربية
- كما أيدت الامارات مبادرة الرئيس بوش باجراء حوار مع العراق على اساس جميع قرارات مجلس الامن الصادرة بشأن أزمة الخليج ووصفها بأنها تعبر لفرصة اخيرة في مضمار المساعي المبذولة لايجاد مخرج سلمى لأزمة الخليج يستند الى ارادة المجتمع الدولي .

• دولة قطر :-

- قررت قطر منح تسهيلات عسكرية لبعض الدول الصديقة بناء على طلبها وتحقيقاً للاغراض السق يهدف اليها القرارات الخاصة بمجل مشكلة الخليج •
- كما اصدر الشيخ خليفة أمراً بتخصيص طائرتين من طائرات الاسطول المدنى للمساهمة فى نقل العائدين المصريين من الكويت والعراق •
- واعلنت دولة قطر فى بيان اصدرته وزارة الخارجية القطرية الغاء جميع الديون المستحقة لها على شقيقاها الدول العربية وغيرها من الدول النامية وفوائد تلك الديون ويشمل القرار مصر وسوريا والمغرب وتونس وموريتانيا والصومال وغينيا واوغندا والكاميرون ومالى •

• دولة البحرين :-

- اعرب الشيخ عيسى بن سلطان آل خليفة أن دولة البحرين عن بالغ تقديره للموقف المصرى المناصر للحق والمبدأ الرفض للعدوان العراقى على الكويت وذلك خلال استقباله للسفير المصرى فى المنامة ، وان يامل ان تمر أزمة الخليج سريعاً بتحقيق الانسحاب العراقى وعودة الشرعية الكويتية
- وبعد لقاء السيد طارق المؤيد وزير الاعلام البحرى بالريس مبارك ، أكد ان بلاده ودول الخليج بصفة عامة تعزز بمواقف الرئيس مبارك المشرفة تجاه القضية الاساسية التى همنا فى الوقت الحاضر والقضايا العربية بصفة عامة واشلار الى ان موقف مصر الصادر منحاز الى الحق فى هذه القضية ووصفة بأنه موقف يستحق التقدير من كل العالم ومن ابناء الخليج بصفة خاصة •

• سلطنة عُمان :-

- أعلنت سلطنة عمان على لسان السيد يوسف بن علوى وزير الدولة العماني للشئون الخارجية الالتزام بقرارات مجلس الامن خاصة قرارات الحظر الاضدادى على العراق وأوضحت ان وجود القوات العربية والشقيقة فى السعودية هو لضمان الاستقرار فى المنطقة •
- أكد السلطان قابوس فى تصريحات نشرتها صحيفة "أى.بى.سى" الاسبانية ان العرب بدأوا يفقدون الامل فى حل سلمى لأزمة الخليج ويميلون الى الاعتقاد بان الحل العسكرى هو الممكن وشدد على انه اذا لم ينسحب العراق من الكويت فانه سيكون من الصعب إيجاد حل سلمى للعراق واعرب عن اسفه لان العقوبات الاقتصادية على بغداد لم تنجح •
- كما رحبت سلطنة عمان على لسان السيد يوسف بن علوى وزير الدولة العماني للشئون الخارجية بجولة الرئيس الجزائرى حيث اعتبرها هامة جدا فى هذه الظروف الدقيقة البالغة الحساسية وهى تدعو الى التفاوض بشأن الأزمة ودعت الى دعم المجهود الجزائرى فى اتجاه حل سلمى للأزمة حيث دعت جميع الدول العربية لدعم هذه الجهود •

• الدور السياسى للجمهورية العربية السورية :-

لقد كانت العلاقات السورية - العراقية متوترة ، تحكمها خلافات عميقة بين فرعى حزب البعث ، وقد زادت حدة درجة التوتر بين الدولتين من خلال موقف سوريا السؤيد لإيران أثناء الحرب العراقية - الإيرانية ، لذلك كأن من الطبيعى ان تنحاز سوريا الى جانب المملكة العربية السعودية ومصر فى موقفها من الغزو العراقى ، إلا ان ذلك لم يكن بالأمر السهل اذا وضعنا فى الاعتبار موقف الشارع السياسى فى سوريا ومشاعر العداء تجاه الولايات المتحدة الامريكىة

باعترافها الحليف الرئيسى لإسرائيل ، لذلك فقد تقدمت سوريا في موقفها المؤيد للمملكة العربية السعودية في قرارها بإرسال قوات عسكرية إليها ، وقد حاولت موازنة موقفها هذا إرضاء للرأى العام داخلها على الأقل حيث حددت في خطابها للرأى العام الداخلي عدة اعتبارات^(٩٣) أولها التأكيد على أن إسرائيل هي العدو الأساسى وأنها إذا هاجمت العراق فستحاز سوريا إلى جانب العراق .

وثالثها - انتقاد السياسة الامريكية تجاه إسرائيل ومهاجمة الولايات المتحدة لما تقدمه إلى إسرائيل من أسلحة ومعدات عسكرية إضافية ، وثالثها - التصريح بان القوات السورية قد توجهت إلى المملكة العربية السعودية للدفاع عنها ، وأنها سوف لا تشارك في أى عملية هجومية ضد العراق .

هذا وقد أكدت سوريا موقفها الثابت بشأن رفض الاحتلال العراقى للكويط والمطالبة بضرورة انسحاب القوات العراقية منها كخطوة أساسية لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط . وقد حدد وزير الخارجية سوريا موقفها خلال حديث في اجتماع عقدهته القيادة القطرية لحزب البعث الحاكم في سوريا بتاريخ ١١ نوفمبر ٩٠ تضمن الآتى :

- أن صدام حسين قد ارتكب جريمة احتلال الكويط صاربا عرض الحائط بكل المواثيق والأعراف الدولية مشيرا إلى أن ضم الكويط بالقوة يعطى المبرر لإسرائيل لمواصلة لهجتها العدوانى والتوسعى ضد الشعب الفلسطينى .

- أن أى حل للامزة في الخليج لايد وان يتضمن انسحاب العراق من الكويط وعودة الشرعية إليها .

- أن سوريا أرسلت قواتها إلى منطقة الخليج استجابة لنداء الأشقاء مشيرا إلى أن هذه القوات تقوم بواجبها القومى دفاعا عن الأشقاء في الخليج .

- هذا وقد جاهدت الحكومة السورية في شتى الميادين منذ بداية أزمة الخليج التى نجمت عن غزو العراق للكويط كى لا تقع الكارثة المدمرة التى انتهت إليها ، إلا أن النظام العراقى لم يستجب إلى أى نداء واستمر في سياسته المغامرة التى أوقعت الأمة العربية بعدة كوارث متتالية بدأت بإشعاله حربا في الخليج بلا هدف القضيصة وانتهاء بغزوه للكويط ومانج عنها .

- منذ بداية حرب تحمير الكويط لم تفعل القيادة السورية مرحلة ما بعد الحرب وما تستوجه من وضع ترتيبات أمنية للمنطقة العربية تهدف إلى الحفاظ على المصالح العربية العليا واجتواء الجرح العميق الذى أصاب الأمن العربى من جراء الحدث المتمثل في اجتياح دولة عربية بقوة السلاح دولة عربية أخرى ، وأدركت القيادة السورية - منذ البداية - حجم المحاطر الحقيقية المترتبة على هذه السابقة الفريدة والخطيرة في تاريخ الأمة العربية، فجاء التصور السورى - أثناء الحرب - للترتيبات الأمنية بعد الحرب كخطوة تمهيدية للمشاركة السورية الفعالة عقب انتهاء الحرب في وضع الترتيبات الأمنية للمنطقة بالاشتراك مع مصر ودول مجلس التعاون الخليجى .

وقد تمثلت الرؤية السورية للترتيبات الأمنية طبقا لما صدر في تصريح لوزير الدفاع السورى لصحيفة النمر الأحمر السوفيتية بتاريخ ٨ فبراير ١٩٩١ أكد فيه :

- انه ينبغي بعد الحرب في الخليج عقد مؤتمر دولى للسلام في الشرق الأوسط بمشاركة الاتحاد السوفيتى والبلدان المعنية الأخرى تحت رعاية الأمم المتحدة .

- انه ينبغي أن يقوم في المنطقة سلام وطيد عادل يراعى مصالح كافة الأطراف حيث أن سلام قائم على العنف والقوة هو خداع وهم كاذب .
- أن دول الخليج فقط هي التي يجب أن تشكل النظام الأمني في المنطقة بعد انتهاء الحرب .
- أن موقف سوريا ينطلق من أن الصيغة الأمنية يجب أن تنبع من دول المنطقة وليس من خارجها
- وقد شاركت سوريا بحملة في وزير خارجيتها في اجتماعات وزراء خارجية مصر ودول مجلس التعاون الخليجي في ١٥ أيلول ٩١ بالقاهرة لدراسة تطورات أزمة الخليج والترتيبات الأمنية بعد تحرير الكويت في كافة المجالات خاصة الأمنية والسياسية والاقتصادية وسعيهم لانبعاث روح جديدة بين الدول العربية - وقد تم التوقيع بالأحرف الأولى على إعلان للتسويق والتعاون بين الدول العربية والذي انتهت إليه تلك الاجتماعات في ٦ مارس ١٩٩١ م .
- ويمكن القول أن سوريا حرصت على أداء دورا متميزا خلال الأزمة الى جانب الشرعية والاجتماع الدولي وذلك في اطار عدة اعتبارات هي :
- الصراع التقليدي بين جناحي حزب البعث وبلداد والممتد لاكثر من ٢٠ عاما والحرص السوري على المشاركة في القضاء الرئيس صدام حسين عن المسرح السياسي والاقليمي
- الرغبة السورية في تطبيع علاقاتها مع قوى الغرب خاصة في ظل التوافق الدولي والذي اضعف من الدور السوفيتي كحليف لسوريا (ما كان يمثله كمصدر رئيسي للدعم السياسي والعسكري) .
- دعم العلاقات مع الدول الخليجية ولاهداف اقتصادية .
- كانت ابرز مظاهر الموقف السوري في الأزمة هو الاستجابة الفورية للدعوة السعودية بمشاركة تشكيلات رئيسية مقاتلة سورية الى جانب القوات المتعددة داخل السعودية حيث تم دفع فرقة مدرعة ووحدات من القوات الخاصة السورية مع رفع درجة الاستعداد لقواتها تحسبا من أى تطورات في الموقف .
- شاركت سوريا في اجراءات الحظر السياسي والاقتصادي على النظام العراقي مع دعم جهودها لضمان استمرار الموقف الإيراني للمشاركة في أعمال الحظر (رغم عودة العلاقات الإيرانية العراقية)
- ويلاحظ أن الرئيس حافظ الأسد قام بزيارة إيران وكانت اول زيارة للاسد منذ قيام الثورة الإيرانية وتركزت المباحثات حول أزمة الخليج وأكد محمد سليمان وزير الاعلام السوري ان سوريا ستلبي أى طلب من السعودية لارسال فريق من القوات السورية واوضح في تصريح لصحيفة " لوموند الفرنسية " ان أى حل لأزمة الخليج لايمكن ان يخرج عن اطار القرارات العربية والدولية هذا الخصوص ، وقد صدر في بيان مشترك ، عن القيادة السورية والايرانية ، أكد فيه الجانبان السوري والإيراني عدم قبول بلديهما لأى تعديل في الخريطة الجغرافية او السياسية لمنطقة الخليج واعربا عن اقتناعهما بان أى مبادرة سياسية لحل أزمة الخليج يجب ان ينتهي على اساس الانسحاب الكامل وغير المشروط من الكويت لتجنب المنطقة شبح الصراعات والحروب .
- وقد حرصت سوريا أن لا يعكس موقفها على العلاقات بين البلدين وفي هذا الاطار وجه الرئيس السوري حافظ الاسد نداء الى الرئيس العراقي طالبه فيه بالانسحاب من الكويت وتجاوز الخلافات العراقية السورية مؤكدا انه اذا انسحب العراق من الكويت فان سوريا ستقاتل الى جانه في حالة تعرضه لعدوان بعد الانسحاب

وصرح فاروق الشرع وزير الخارجية لوكالة "رويتر" بان سوريا لن تقبل أى تدخل اسرائيلى فى أزمة الخليج وسوف تقف بجانب العرب اذا ما هاجمهم اسرائيل^(٩٤) .

ثانياً : الدور السياسى للاطراف العربية المساندة للعراق :

- فى اعقاب توقف حرب الخليج بين العراق وايران بدأت القيادة العراقية التحرك السياسى والدبلوماسى الشط تحاه بعض الدول والقوى الاقليمية وخاصة العربية فضلاً عن الافريقية والتي تمثل من منظوره المستقبلى محاور هامة الخدمة اهدافه ومصالحه وتوجهاته الاستراتيجية مستغلاً فى ذلك امكانياته الاقتصادية (خاصة البترولية) فضلاً عن بعض مجالات التعاون والدعم العسكرى ولى اطار الحرص على ربط المصالح والاهداف ببعض الدول .
- وارتباطاً بما سبق فلقد ساهم هذا التحرك العراقى فى التأثير على شكل وطبيعة ردود فعل بعض الدول العربية لصالح موقفه الراهن حيث اسفرت أزمة الخليج عن انشقاقات حادة فى الجسد السياسى للتحجم العربى ولقد جسد هذا الانقسام نتائج مؤتمر القمة العربى بالطايرى بالقاهرة حيث اتخذت كل من الاردن وفلسطين والسودان والميس ودول المغرب العربى موقفاً لا يتفق وموقف الاغلبية النسبية التى صوتت لصالح قرار ادانة العزى للعراقى للكويوت وصورورة عودة السيادة الشرعية الكويبية متذرعين بدعاوى ثانوية لا تتعلق بلب وجوهر القضية (المطالبة بخسروج القسوات الاجنبية) وهو امر يتطلب تناول مواقف هذه الدول ودرجة فعاليتها فى ادارة تلك الأزمة خاصة فى ظل الموقف السائد وتطوره .

● الدور السياسى للمملكة الأردنية الهاشمية :-

- اتسم الموقف الأردنى فى حرب الخليج بالتحيز الواضح إلى جانب العراق وارتكز هذا الموقف على مبدئين أساسيين - أولهما - أن الحرب من جانب الائتلاف الدولى هى حرب ظالمة وغير عادلة والهدف الأساسى منها تدمير العراق وتغيير موازين القوى فى الشرق الأوسط -وثانيها- هو الربط بين مشكلة الخليج ومشكلة الشرق الأوسط أن الحسل يجب أن يقوم على عدم الفصل بينهما .
- وفى ١٧ يناير ٩١ صدر بيان عن الموقف الرسمى الأردنى حاء فيه " أن الأردن قيادة وحكومة وشعباً تستنكر احداث الاعتداء فى الساعات الأولى من صباح ١٧ يناير من هجوم على بلد عربى ومسلم كان دائماً المسارع إلى تحمده أشقائه العرب ودفع ضريبة الدم والتضحية فى كل المعارك التى فرضت على الأمة العربية وان الأردن سيحمل كسل من شارك فى هذا الهجوم مسئوليته أمام الله والناس والتاريخ .
- وقد تبى الأردن أفكاراً ومقترحات عراقية - إيرانية تقضى بالنسحاب العراق من الكويوت وخسروج قسوات الائتلاف الدولى من المنطقة واحلال قوات إسلامية بدلاً منها والبدء فى مفاوضات تحت رعاية منظمة المؤتمر الإسلامى .
- هذا إلى جانب استمرار الأردن فى استيراد النفط من العراق مما ساعد على التقليل من فاعلية الحصار الاقتصادى الذى فرضه المجتمع الدولى على العراق ، وقد دافع الأردن عن موقفه والانتقادات التى وجهت إليه بإرسال مذكرة رسمية إلى الأمم المتحدة تقضى باستمرار الحكومة الأردنية فى استيراد الطاقة من العراق ، وان الأردن سيتوقف عن ذلك اذا وجد البديل .

(٩٤) التقرير الاستراتيجى العربى - ١٩٩٠ ، إصدار مركز الدراسات السياسية لجامعة الأهرام - القاهرة

وعلى ضوء ماسبق يمكن القول أن السياسة الأردنية في معالجتها لازمة الخليج من المنظور الأردني الذي سُمي إلى إرضاء كافة الأطراف، مما أدى إلى عدم إرضاء أى طرف منها ، فلم ترض دول الخليج عن موقفه مما فقدته دعمها المسالي المتصل له والدول العربية تشككت في نواياه .

وقد أدت تلك السياسة إلى وقوعه تحت الضغط المستمر للنظام العراقي لتقديم مزيد من التعاون للتقليل من تأخير فاعلية الحصار الاقتصادي عليه إلى جانب ضغط الجبهة الداخلية التي عالت وتعالى من أزمة اقتصادية طاحنة من حيث انعكاس المقاطعة الاقتصادية للعراق عليها حيث تشكل صادراته إلى العراق ٢٥ ٪ من إجمالي تلك الصادرات ، بينما تسورد بغداد ٧٠ ٪ من مجمل الصناعة الأردنية .

- ساند الأردن الموقف العراقي منذ بداية الأزمة فضلا عن ما يتردد عن دور اردني ومعرفة مسبقة لمخططات العزور العسكري للكويت وذلك ارتباطا بمجموعة من الاعتبارات التي تحكم حركة الدور الاردني في هذا المجال ابرزها
- الدعم الاقتصادي والعسكري العراقي المتميز للاردن خلال الفترة السابقة للأزمة .
- القدرة العسكرية العراقية كعامل ردع رئيسي في حسابات مواجهة التهديدات الإسرائيلية للأردن .
- التواجد الفلسطيني داخل الاردن (٦٠ ٪) من السكان والمعروف بمساندته للعراق وحرص القيادة الاردنية على عدم اتخاذ مواقف مخالفة .
- مشاركة الاتجاه الاسلامي في الحكم (٣٥ ٪ من أعضاء البرلمان) .
- ورغم محاولات القيادة الاردنية المتكررة للتخفيف من حدة الانتقادات الموجهة لها لدورها في الأزمة الا ان الاجراءات والخطوات الفعلية لتلك القيادة تعبر عن المساندة للموقف العراقي حيث جاءت ابرز مظاهرها على النحو التالي^(٩٥) :-

- استمرار دور الاردن كمصدر رئيسي لوصول الامدادات العراقية التي تتيح في تحظى اجراءات الحظر .
- تبني مواقف العراق من الأزمة (ربط أزمة الخليج بحالي القضايا الاقليمية الاخرى - الحقوق التاريخية للعراق في الاراضي الكويتية - ١٠٠٠) .
- ما نقله العاصمة عمان كمركز رئيسي لتجميع وتعبئة الاتجاهات الشعبية والحزبية المساندة للعراق (مؤتمر نصره العراق الذي عُقد في عمان) .
- محاولات الوساطة للقيادة الاردنية بين العراق والقوى الدولية المختلفة (زيارات الملك حسين للعواصم الاروروبية) ورغم محدودية النتائج .
- من ناحية اخرى فان الاردن من الدول التي تضررت اقتصاديا من قرارات الحظر المفروض حاليا على العراق (ميناء العقبة كمينفذ رئيسي للصادرات والواردات العراقية / امدادات بترولية عراقية للاردن / عمالة / ١٠٠٠) وان بذلت جهود دولية للتخفيف من آثار الأزمة على الاقتصاد الاردني ولهدف سياسي كمنحارة لتخفيف الضغوط العراقية عليها .

^(٩٥) التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٠ ، إصدار مركز الدراسات السياسية بجمعية الجزيرة للأبحاث - القاهرة

- ولقد ارتبطت طسعة النشاط العسكري الاردني خلال الأزمة بعوامل واعتبارات عدة أبرزها تواضع حجم النفوسات المسلحة الأردنية مقارنة بدول الجوار الامر الذي أدى الى اقتصر هذا النشاط على تأمين جبهتها مع اسرائيل وتأمين النظام من الداخل (إعادة تمركز محدودة لتشكيلاتها الرئيسية وفي اطار اسراءات الدفاع) .
- ولعل ما اعترف به الملك حسين في حديثه يوم ١٦ أكتوبر ١٩٩٠ الذي أدى به لصحيفة نيويورك تايمز الأمريكية بان صدام حسين ابغاه ان قرار الاستيلاء على الكويت كلها وليس على المناطق المتنازع عليها فقط. قد اتخذ في يوليو ١٩٩٠ وان الولايات المتحدة لن تستطيع الرد عليه عسكريا وسيجرب تجاوزات حماية "المشبيخة" بقوة السلاح ولكنسه سيكون في وضع افضل اذا اضطر الى الانسحاب من الكويت .
- وصرح الملك حسين في حديثه ممايلي :-
- ان الرئيس صدام حسين وافق في اغسطس الماضي على الانسحاب من الكويت اذا لم تتقدمه الجبهة العربية ولكنسن ادانة الجامعة قضت على الاتفاق .
- ان العاهل الاردني كشف النقاب عن انه في الثاني من اغسطس الماضي امهله الرئيس الأمريكي ٤٨ ساعة من اجل الحصول على التزام من صدام حسين بسحب قواته من الكويت
- ان الملك حسين لم يعرف بعد النسب الذي أدى الى تفويض مادرته وانه فحاة إثمار كل شئ .
- انه اذا اندلعت الحرب فسيرجع ذلك جزئيا الى عدم رد بوش والزعماء الغربيين الآخرين في وقت مناسب على اشارات صدام بأنه مستعد للانسحاب من معظم الكويت .
- انه يعتقد انه مازال من الممكن التوصل الى حل سلمي لأزمة الخليج اذا كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها التسرب مستعدين لحل وسط .
- ان محادثاته مع صدام اقنعه بان العراقيين سيقاتلون اذا اخفقت الدبلوماسية وان الحرب ستكون بمثابة كارثة للمنطقة كلها وللعرب .
- ان صدام حسين صديق وانه ظاهرة جديدة في عالم السياسة العربية .
- وعلى جانب آخر وفي اطار مواقف الأردن خلال الأزمة تجاه مصر سحب رئيس وزراء الاردن "نصر بدران" موافقته على استخدام مصر لطيار عسكري على بعد ٢٠٠ كم فقط من منطقة الرويشد وذلك بعد يوم واحد من موافقته على استخدام المطار واصر على ان ينقل المصريين بالانوبيسات فقط حتى العقبة وهي مسافة ٧٣٠ كم والطريستق وعر وشاق وتستغرق الرحلة ١٢ ساعة اذا كان المرور مباشرا ولكن الاردن اقام ٥ مراكز لتجميع المصريين .
- وفي محاولة لاحتواء ردود الفعل السلبية تجاه موقف الأردن ، طرح العاهل الأردني مشروعا سلميا لحل أزمة الخليج ويقوم المشروع الذي جاء في رسالة وحسبها الملك حسين الى الشعب الامريكى والكونجرس على ثلاث نقاط هي
- حل مشكلة الحدود بين الكويت والعراق على اساس اتفاق ثنائي بينهما .
- حل النزاع الحساس بالكويت والحراق الذي له صفة عاجلة وملحة مع اعطاء تأكيدات بايجاد حل لمشاكل قبيل احتلال اسرائيل للأراضي العربية .
- حظر انتشار كل اسلحة الدمار النووي والكيميائية .

كما أكد الملك حسين في خطاب العرش على ما يلي :-

- ان تباعد المواقف العربية بشأن أزمة الخليج لا يمكن ان يكون سببا للقطعة او الغداء مع أى مسنن اشتقاء الاردن من يختلفون معا في النظرة او الموقف أولا يتفقون معه في اسباب الأزمة وصبل «عاجتها»
- ان الأردن لا ينبغي لأشغاله العرب سوى اضية والخير يبقى في كمال مباحث لن يتسببوا مسئوليتهم نحوه ونحوه اهدانا في فلسطين المحتلة لان الاردن هو البرابرة الصامدة في مواجهة عداوات التوسيع تستعدهم فهم كما تستعده
- ان الدلاع أزمة الخليج وتطوراتها وضعت العرب جميعا امام «معطف شظير وان مائة التطورات، ما كانت تخرج او ان الجهود العربية لتسوية الخلافات بين الاشقاء العراقيين والكويتيين نجحت مشجيرا الى ان هداه الجهود «صطناعية» بتطالب المواقفة معنا لواجهه الان من حشد عسكري اجنبي كبير على الارض العربية»
- ان مساعي الاردن التي بدأت قبل الثمان من اشمس لم تتوقف ولم يمنعها خروج أزمة الخليج مسن داخل الاسرة العربية الى المساحة الدولية من متابعة الجهد والعمل للوصول الى تسوية سياسية تيسد الأزمة الى اطارها العربي وتضمن للدولتين مصالحتها وحقوقهما
- واكد الملك حسين انه لا يريد ضم الاراضي بالقوة وانه يعترف بالكويت وحكومتها الشرعية ونفسى ان يكون قد علم بالفرو قبل وقوعه ودعا الأمريكيين الى مساندة إيجاد حل تفاوضي للأزمة
- وارتباطا بما سبق فان طبيعة الدور الاردني في الأزمة يتبلور في الاتي :-
- وصول محاولات الوساطة من جانب القيادة الأردنية بين العراق والقوى الدولية الى مرحلة التجميد
- ان الأردن برغم ما يعتله كاحد المناقل الرئيسية لمقاومة الهصار الاقتصادي للعراق الا انها ظلت جبهودها ليست ذات فاعلية استراتيجية لصالح الموقف العراقي بشكل تام
- استمرار التحسب الاردني من ردود الفعل الاسرائيلية خاصة في ظل الموقف الاردني شبه المساند للموقف العراقي منذ بداية الأزمة

• الدور السياسي للجمهورية اليمنية :-

- جاء الموقف اليمني تجاه أزمة الخليج ارتباطا بعدد من العوامل والمصالح والاهداف اليمنية العراقية المشتركة تبلورت في مجملها نحو الاتي :-
- توافق الموقف العراقي واليمني في مجال الخلافات التقليدية مع باقى الدول الخليجية خاصة مع سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية (الاطماع اليمنية في الثروات البترولية لمناطق الخلاف الحدودية مع السعودية)
- الدعم الاقتصادي والمسكري العراقي لليمن (دعم مادي/اسلحة ومعدات وذخائر/ ٤٠٠٠)
- عضوية كلا الجانبين في مجلس التعاون العربي
- ابواء كلا الجانبين لجموعات من العناصر الفلسطينية
- التفاعل العسكري العراقي داخل صفوف القوات المسلحة اليمنية (حزبى ٤٠٠٠) مشاركة في مختلف التخصصات
- الاهداف والطموحات التقليدية التي تسعى القيادة اليمنية لتحقيقها وذلك من خلال اظهار تجاوبا مع مظاهر التعرير الشعبي داخل اليمن والمؤيدة للموقف العراقي

- تميز اليمن بموقع جغرافي استراتيجي بمنطقة باب المندب فضلا عن حدوده المشتركة مع المملكة العربية السعودية وتقدير أهمية هذا العامل من وجهة النظر العراقية .
- ولقد اتخذت القيادة اليمنية منذ المراحل الأولى للأزمة موقفا اتسم بالمساندة والتأييد للعراق جماعات أبرز ملامحه على النحو التالي :
- رفض (أو الامتناع عن التصويت) على القرارات التي تدين عملية الغزو العراقي لدولة الكويت (مجلس الامسن / جامعة الدول العربية) .
- عدم التقيد بتنفيذ الحظر الاقتصادي المفروض على العراق (السماح باستقبال السفن التي تحمل مواد غذائية وطبية وإعادة شحنها جوا للعراق) .
- مظاهرات تأييد على المستويات الشعبية المختلفة لموقف الرئيس العراقي من الخليج .
- جهود واتصالات دولية للتخفيف من اجراءات الحظر الاقتصادي على العراق (زيارة لمستولين يمينيين للعهد من الدول) حملة اعلامية مكثفة ضد التواجد الاجنبي في المنطقة كذا التنديد بموقف الدول الرافضة للغزو العراقي لدولة الكويت .
- ومع تطور الاحداث وتزايد الضغوط والانتقادات الدولية والاقليمية على القيادة اليمنية لموقفها المساند للعراق بدأت روى اطار المناورات السياسية باجراء تعديلات في موقفها للتأكيد على مسانيرها للاجماع السدولي والاقليمي وعلى اداة الغزو العراقي والالتزام بقسرات الحظر الاقتصادي واخيرا التصويت الى فرض الحظر الجوي داخل مجلس الأمن .
- ومن ناحية أخرى فانه جدير بالذكر ان قرار السعودية الذي ترتب عليه الغاء التسهيلات التي كان يحصل عليها اليمنيون للعمل والاقامة بالسعودية سبب اليمن بأضرار اقتصادية ، ويبلغ عدد اليمنيين العاملين بالسعودية حوالي ٢ مليون شخص يشكلون حوالي ٢٠ ٪ من سكان اليمن ، وانهم من التجار الصغار والنشيطين في سوق الذهب بالسعودية ، كما كانوا يتمتعون بحق التجارة الحرة عبر الحدود داخل السعودية .
- ويمكن ادراك الموقف اليمني في الأزمة من خلال ما أدلى الرئيس اليمني على عبد الله صالح بحديث مجلة " ديرشبيجل " الألمانية حيث تعرض فيه لموقف اليمن من أزمة الخليج كالتالي :-
- ان اليمن يسعى الى منع قيام الحرب في الخليج ولهذا صوت بالمعارضة ضد قرار مجلس الأمن الأخير الذي يسمح باستخدام القوة ضد العراق اذا لم يتسحب حتى ١٥ يناير ١٩٩١ .
- انه كان من الممكن تجنب أزمة الخليج لو قدمت دول الخليج مبلغ ١٠ مليار دولار لتعويض العراق عن خسائره البحرية .
- ان أزمة الخليج لا ترتبط بالقانون الدولي أو بالأخلاق بل بالمصالح واله يتساءل عن غياب القانون الدولي والأخلاق يصدد مشكلة الشعب الفلسطيني وان المصالح المتبطة في بتول الخليج هي السبب في ظهور هذا التضامن الدولي في مواجهة العراق .
- ان اليمن كان يمكنه ان يلعب دورا أكبر في الأزمة لو كان الموضوع عُوج في اطار عربي .
- ان اليمن يحذر من فشل جهود السلام واثارها السلبية على الجميع فلا يكون منتصر في أى حرب قادمة .

- كما أعلن الرئيس اليميني انه اجرى التاصيلين هاتلينين مع كل من الرئيس مبارك والرئيس الأسد ، واعلن عن مساندة سلام يمنية تشمل النقاط الست التالية :-
- انسحاب القوات العراقية من الكويت .
- حلول قوات عربية ودولية في المنطقة المتنازع عليها بين العراق والكويت تحت اشراف جامعة الدول العربية والأمم المتحدة .
- انسحاب القوات الأجنبية من المنطقة بمجرد قبول العراق لمبدأ الانسحاب من الكويت .
- التزام مجلس الأمن الدولي بتنفيذ قراراته بشأن النزاع العربي / الاسرائيلي من خلال التعجيل بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط .
- تعهد الدول لها قوات بمنطقة الخليج والجزيرة العربية بعدم استخدام القوة ضد العراق .
- انتهاء الحصار الاقتصادي المفروض على العراق بمجرد قبول أطراف النزاع لهذه المقترحات .

• الدور السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية:

- انحازت منظمة التحرير الفلسطينية بشكل واضح إلى جانب النظام العراقي ، وقد خسرت المنظمة بسبب ذلك المؤلف كثيرا من تعاطف غالبية الدول العربية المناهضة للعراق كما سمتت موافق الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعدم الانساق تجاه أزمة الخليج ، وربما كان موقف الزعيم الفلسطيني من أكثر المواقف الخيرة على الساحة العربية فقد كانت العلاقات الخليجية - الفلسطينية تسمم بالمناخ والدعم المستمر لمنظمة التحرير الفلسطينية إضافة إلى الميانه دولة عربية استولت بالقوة المسلحة على دولة عربية مجاورة وهو نفس المؤلف الذي تفقه المنظمة من إسرائيل والقائم أساسا على رفض الاستيلاء على الأرض بالقوة .

وكان السؤال ، كيف يتعنى الزعيم الفلسطيني بتشريد الشعب الكويتي ، وهو يبكي على تشريد إسرائيل لشعبه ؟ لقد دعم الزعيم الفلسطيني الوقفة الشجاعة للجهش والشعب العراقي إذ قال في رسالة له للرئيس صدام حسين انشر الزور ، أخى الفارس العربي صدام حسين - حفظه الله - أنت وشعبك وجيشك الباسل البطل تقودون اليوم معركة من اشرف معارك العرب والمسلمين ، دافعا عن العراق ، ودافعا عن الأمة العربية والإسلامية ، وشعوب العالم الثالث، ضد الديكتاتورية الامريكية التي تريد أن تفرضها على العالم اجمع ، نتوجه إلى الله العلي القدير أن يؤيدكم بنصره ، ويثبت أقدام هذا الجيش المجاهد البطل جيش العراق ، جيش الأمة العربية والإسلامية " .

- مثلت خلفية العلاقات الفلسطينية - العراقية بعدا كبيرا في التأثير على المؤلف الفلسطيني والذي جاء مؤيدا وساندا للمؤلف العراقي حيث :

- تحفظ منظمة التحرير الفلسطينية وبعض المنظمات الفلسطينية الأخرى بعلاقات قوية بالقيادة العراقية
- تمركز العراق على ابواء بعض المجموعات من العناصر الفلسطينية المتطرفة ،
- مواصلة العراق في التمويل المادي والدعم المعنوي لمعظم القطاعات الفلسطينية داخل وخارج الأراضي المحتلة .
- قناعة القيادات الفلسطينية بما تمثله القوى العسكرية العراقية من تهديد وردع لاسرائيل
- سمات المؤلف الفلسطيني خلال الفترة السابقة لعملية الغزو العراقي للكويت والتي تمثلت في حالة من الاحباط الفلسطيني تجاه امكانية احراز تقدم في مجال القضية الفلسطينية ارتباطا ببعض العوامل منها :-

- الرأي العام الفلسطيني المضاد للولايات المتحدة خاصة في أعقاب قيامها بتطبيق الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية في ذلك الوقت .
- انخفاض درجة فاعلية أعمال الانتفاضة في الأراضي المحتلة .
- تصريحات الرئيس العراقي السابقة لعملية الغزو والتي عددها فيها بقصف اسرائيل بالأسلحة الكيماوية الأمر الذي اعتبره الفلسطينيون نوعاً من الدعم والمساندة للقضية في وقت تخلت فيه الأطراف العربية الأخرى من القضية (رسم وجهة النظر الفلسطينية) .
- حاجة المنظمة لاستمرار الدعم العراقي (الاقتصادي / العسكري) .
- ومنذ تفضير الأزمة جاءت أبرز ملامح الموقف الفلسطيني على النحو التالي :
 - تأييد الموقف العراقي والاعتراض على قرار القمة العربية المتأخرة بإدانة الغزو العراقي لدولة الكويت .
 - شن حملة إعلامية منضادة للولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والدول المجاورة الأجنبية بدول الخليج .
 - تبني محاولة تشكيل جبهة عربية مؤيدة للعراق من خلال التنسيق مع بعض الدول العربية الأخرى ذات الموقف المتقارب مع الموقف الفلسطيني تجاه الأزمة (تونس/ الجزائر/ موريتانيا) .
 - دعم التحرك السياسي العراقي خارجياً والمهادن لإيجاد قدراً من القناعة الاقليمية والدولية بالبروت والدوامع العراقية لاحتلال وضم الكويت (جولة الرئيس الفلسطيني ومعه لمتنظم رؤساء الدول الأثريقيسية وبعض من الدول الأخرى) .
 - عرض مبادرة لإنهاء الأزمة بالطرق السلمية والتي جاءت في جوهرها تطيق ومعظم الأطماع والأهـمـالـة العراقية وعلى حساب السيادة والشرعية الكويتية .
- هذا وقد قاد الرعيم الفلسطيني حملة قوية ، ساعدها أن الحرب ادا وقعت سوف تكون لها آثارها المدمرة على الجميع في إطار الحملة الكبرى التي صاحبت أحداث هذه الحرب رسميتها .
- وقد سادت منظمة التحرير موقف رئيسها وصار بيان لها في ٢٠ يناير ١٩٩١ يقلل بشكل عام من نصائح العمليات العسكرية للمقرات الخليفة ضد العراق ويصف قيادات التحالف الدولي بالمبالغة والكذب في تقدير إعلان نصائح تلسك العمليات ، ويحذر من الانسياق وراء الفضول ، لان العراق لازال يملك قوات جوية وبرية وان معظمها "من وجهة نظر المنظمة لم يدخل المعركة بعد، وان العراق ينتظر موكبه البرية التي ستحسم الموقف بتعاونها مع صواريخه وقواته الجوية لصالح العراق .
- والى ذلك الموقف المؤيد تأييداً كاملاً للعراق كان المجلس الثوري لحركة "فتح" التيضصل الرئيسي في منظمة التحرير الفلسطينية ، وقد أسرت في العود التي أعلن بوجودها أن استندق الواحد سيجمع الحركة مع العراق ، واعلنوا في بيان صدر في ١٨ ديسمبر ٩٠ عن استيفار قوى الشعب الفلسطيني وقوى الجماهير العربية لحوض معركة الدفاع عن الأمة العربية ونهجها ضد القوى الصاعقة .
- وعلى ضوء ما سبق -- ما أسفرت عنه حرب الخليج من نتائج يتضح أن القيادة الفلسطينية اتخذت موقفاها دون تفكير حقيقي وواضح للموقف ، مما كان له انعكاسات سلبية بالغة الأثر على قيادة المنظمة بشكل خاص والانتفاضة والتضحية الفلسطينية بشكل عام .

● ويمكن فهم أبعاد الموقف الفلسطيني على سواء ما أعلنه مصدر اعلامي فلسطيني حيث نفي ان يكون ياسر عرفات قد ندد بالاجتياح العراقي للكويت في المقابلة التي تمت مع التلفزيون الهولندي يوم ١٢/١٢/٩٠ واكسد المصدر الاعلامي الفلسطيني في تصريح وزعته وكالة الانباء الفلسطينية "ولما" في تونس مايلى :

- ان ما نشرته الصحف التونسية بهذا الشأن بعدما كل البعد عن الحقيقة وان ما ركز عليه عرفات خلال منسده المقابلة هو تطبيق الشرعية الدولية في كل من أزمة الخليج والشرق الاوسط والقضية
- ان على اجهزة الاعلام التونسية توخي الدقة في نقل اخبارها .
- ان منظمة التحرير الفلسطينية كانت منذ البداية وفي المؤتمرات العربية ترفض أى قرار يتعلق بالادانة وتصر على القرارات التي تؤكد على الحل السلمي العربي للأزمة الخليج تحت الغطاء الدولي والذي يصون حقوق الجميع وكرامة الجميع ويحفظ الامن العربى .

● ودعا ياسر عرفات في حديث لراديو "لندن" الى عقد مؤتمر حول الخليج وكل مشاكل الشرق الاوسط واكسد ان العراق لن يتسحب من الكويت اذا لم يبدأ الامريكيون محادثات مع بغداد وان الحوافر مازال ممكنا ، وحول الموعد النهائي الذي حددته الامم المتحدة للعراق للانسحاب من الكويت قبل الخامس عشر من يناير ١٩٩١ قال عرفات سيكون هناك موعدا اخر في موعد اخر ،

● كما صرح ياسر عرفات لصحيفة " نيويورك تايمز" الامريكية انه والرئيس العراقي لا يصران على حل المشكلة الفلسطينية قبل انسحاب القوات العراقية من الكويت ووضح انه يسمي للحصول على الترام قرى مسن السدول الخامس الدائمة العضوية بمجلس الامن لبحث القضية الفلسطينية كشرط لتسوية أزمة الخليج واكد ان بيان صدام في ١٢ اغسطس ١٩٩٠ الذي ربط بين انسحاب اسرائيل من الضفة الغربية وانسحاب العراق من الكويت لم يعد من المطالب القائمة كشرط للتفاوض .

● الدور السياسي السوداني

- جاء الموقف السوداني تجاه أزمة الخليج معبرا عن مدى نجاح العراق في تحقيق علاقات وثيقة بالقيادة السوداوية حيث استغل ظروف المناخ السائد في السودان لتحقيق أهدافه الدائية من خلال ما قدمه من دعم عسكري للقوات السوداوية سكبها من الحفاظ على الأوضاع في الجنوب وعدم تغير الموقف لصالح المتسدين .
- ارتبط التحرك السياسي للقيادة السوداوية بمجموعة من الدوافع والاعتبارات سواء الداخلية أو الخارجية والسبب حرصت على ان تشكل في مجموعها محاولة لكسر حالة العزلة المفروضة عليها في ذلك الوقت أو كنوع مسن السرد على مواقف أطراف متعددة ذات مؤايف سلبية تجاه ثورة الانقاذ وذلك من وجهة نظر القيادة السوداوية .

● الدوافع والاعتبارات التي أثرت في الدور السوداني في الأزمة :-

تخذت دوافع الدور السوداني المؤيد للعراق (تحت ستار الوساطة العربية لانهاء الأزمة) مجالات متعددة منها مسابيلتعلق بطرف السودان الداخلية وعلاقاته الخارجية وأخرى بدول الخليج العربية وثالثة بالولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب بصفة عامة ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي :

- ما يتعلق بالسودان :
- يمر السودان بأزمات مزمنة تتزايد حداثها بمرور الوقت، (وضع اقتصادي متدهور يتندر بالهتسار داخلي - اسكانيات عسكرية متواضعة لا توفر القدرة على تأمين الجاهاته الاستراتيجية خاصة الشرقي والغربي ضد أى عدائيات منظرلة -

- فشل في حل مشكلة الجنوب عن طريق العمل العسكري او المفاوضات) وعدم نجاح القيادة الحالية في احداثات أى قدر من النجاح في أى منها مما اصبح الأمر يهدد استقرارها ومن ثم قدر ان اعتماده على العراق كعمسلاً رئيسى لدعمه عسكرياً قد يحكه من انهاء الحرب في الجنوب لصالحه الأمر الذى يضىف على موقفه مزيداً مسن الاستقرار ويقلل من حجم الانشطة المضادة له .
- سيطرة وتحكم قيادات الاتجاه الاسلامى على مسار القرار السودانى التى تسعى لخلق فجوة في العلاقات المصرية- السودانية في نفس الوقت الذى تستثمر فيه الأزمة للضغط على السعودية وباقى دول الخليج التى اجمعت عس دعمها خوفاً من تأثير تامى التيار الاسلامى المتطرف على استقرارها
 - تطور وتعدد مجالات الارتباط مع ليبيا وما يشكله ذلك من عامل ضغط على النظام في السودان لامداده باحتياجاته العسكرية والاقتصادية من ناحية وباعتبار ان الولايات المتحدة الامريكية تمثل الطرف المضاد للعراق في الأزمة وتتخذ موقفاً مضاداً للنظام الليبى من ناحية اخرى .
 - رعة القيادة السودانية في تحقيق كسب سياسى من خلال قيامها بدور وساطة لانهاء الأزمة وبما يمكنها من الخروج من عزلتها على المستوى الاقليمى خاصة وان السودان لم يشارك في أى من التجمعات العربية بالمنطقة رغم قناعته بامتلاك مقومات التنمية التى تؤهله لذلك .
 - ما يتعلق بدول الخليج :-
 - احجام دول الخليج عن استثمار رؤوس اموالها في اقامة مشروعات تنمية في السودان بما يمكنه من التغللب على مشكلته الاقتصادية سبباً وبالتالي تحقيق نوع من الاستقرار الداخلى .
 - توقف السعودية عن امداد السودان بالشنحبات البترولية التى كانت تقدمها للسودان سخاناً أو بأسعار رمزية خلال فترة حكم النمرى للمساهمة في برامج التنمية وعدم استئنافها وقت الأزمة .
 - تحكم دول الخليج في حجم المعونات التى تقدمها للسودان بحيث تكون بالقدر الذى يجنبها لوم التقصير في توجيهه حركة اموالها الضخمة تجاه المصلحة المشتركة مع الدول العربية .
 - تأخر دول الخليج في تأييدها لثورة الانقاذ الوطنى فور حدوثها وبالتالي عدم تقديم دعم مؤثر لها الا بعد فترة يُتساح خلالها تقييم القيادة الجديدة .
 - ما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية :
 - العداء التقليدى للولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٨٣ عندما جاهرت برفض القواسين الاسلامية وانهاء الائتلاف مع مؤيدى السودان مع التلويح بوقف المساعدات التى تقدمها للسودان والاتجاه لدعم " جارج " ضد الحكومة .
 - التقدير السودانى بان الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل وراء استمرار الحرب في الجنوب رغم المبادرات العديدة التى طرحتها لانهاء المشكلة .
 - قناعة القيادة السودانية بان دوافع المواقف الأمريكية الحقيقية في مساندة لدول المنطقة مبنية على تحقيق اهدافها ومصالحها الاستراتيجية دون النظر لأى اعتبارات اخرى .

- الحملات الاعلامية الغربية المكثفة ضد النظام في السودان في محاولة لابراز انتهاكه لحقوق الانسان (اعتقالات ، اعدام - منع تنفيذ عمليات الاغاثة للجنوب) وارتباطا بالجبهة الاسلامية الامر الذي أدى الى احجام عديسد من الأطراف المانحة عن دعمه اقتصاديا وعسكريا .
- وفي ضوء نفى تهديد السودان للمصالح المصرية حرصت القيادات السودانية على اعلان مواقفها في مناسبات متعددة كالآتي : -
- صرح الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطني السودانية حول العلاقات المصرية - السودانية أكد فيها حرص الخرطوم على تقوية اواصر الاخوة مع القاهرة وان العلاقات السودانية المصرية فوق الشبهات وان السودان ومصر تحميها روابط الدين والتاريخ المشترك .
- كما شارك السودان مصر في اعياد المولد النبوى وخلال الاحتفال صرح العقيد صلاح الدين كرار عضو مجلس قيادة الثورة الانقاذ الوطني في السودان لدى وصوله للقاهرة على رأس وفد لحضور الاحتفالات بان السودان لم يخل عبر تاريخه أى تهديد لأمن مصر كما أكد ان بلاده ضد ضم العراق للكويت
- بالإضافة الى ذلك حرص الفريق عمر البشير أن يذكر خلال اجتماع مجلس الوزراء الذى عقد برئاسته ان العلاقات بين مصر والسودان ازلية ووطيدة وراسخة كما أكد ان ما يحدث في مصر يؤثر في السودان والعكس صحيح وان أى تهديد لامن مصر من السودان امر مستحيل ولا يمكن حدوثه وكان العقيد صلاح الدين كرار عضو مجلس قيادة الثورة قد قدم تقريرا لمجلس الوزراء عند زيارته لمصر .

ثالثا : الدور السياسي لدول المغرب العربي :

تبنت دول المغرب العربي مواقف متباينة - تجسد في مجملها حالة الانقسام العربي تجاه الأزمة من ناحية وغياب التنسيق السياسى بين دول المغرب واختلاف توجهاتها السياسية من ناحية اخرى .

● الدور السياسي الليبي من أزمة الخليج :

● اتخذت ليبيا في تمررها وتداولها للأزمة خطأ شبه متوازي حيث حاولت ابراز توجهاتها الثورية القومية من جهة والعمل على تفادى سلبيات الماضي من جهة اخرى وفي نفس الوقت حاولت استثمار الأزمة لتحقيق نوع من الحضور على المستوى العربي ولقد جاء الموقف الليبي مرتبطا بعدد من العوامل والاعتبارات التي حكمت موقفه من الأزمة بشكل عام .

● الاعتبارات التي أثرت في الموقف الليبي من الأزمة :

- تأثر موقف ليبيا تجاه الأزمة بمجموعة من الاعتبارات والعوامل يعد من أهمها ما يلي :-
- الاهداف والطموحات التقليدية التي تسمى اليها القيادة الليبية ومحاوله استثمار الأزمة لتحقيقها(دور زعامي - تأكيد توجهات قومية) .
- سياسة الاعتدال التي تنتهجها ليبيا وحرصها على ما حققته هذه السياسة من إيجابيات حتى الان (تخفيف حصار العزلة اقليميا ودوليا) .
- العداء التقليدى للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وما يفرضه هذا العداء من تهديدات أمريكية متكررة تتجاوز قدرات ليبيا .

- ① تطور انجاي في العلاقات، اللببية / المصرية في ظل حرص ليبيا على هذا التطور وانعكاساته الايجابية على الموقف الليبي سياسيا واقتصاديا وداخليا .
- ② غياب وقبوع التنسيق السياسي بين دول اتحاد المغرب العربي بصفة عامة وتجاه الأزمة بصفة خاصة في ضوء التباين الواضح في مواقف دول المنطقة من الأزمة .
- ③ تحسن ديموس في العلاقات اللببية / العراقية في اطار حرص كل منهما على تجاوز مرحلة القطعة بينهما لتحقيق مصالح متبادلة كتتحرك تكتيكي ومرحلي .
- ④ هامش من الأمان النسبي نتيجة البعد الجغرافي عن مسرح الأزمة وهو ما يعكسه تواضع حجم التفاعل الشعبي مع الأزمة مقارنة بجاني دول المغرب العربي .
- ⑤ ردود الفعل الاقليمية والدولية تجاه الأزمة في ظل اجتمع دولي ضد الغزو العراقي للكويت .
- ⑥ انقسام وتباين المواقف العربية من الأزمة بين مؤيد للسعودية ودول الخليج وبين مؤيد للعراق ومحاوله بعض الدول اظهار موقف متوازن .

⑦ الملامح الرئيسية للتحرك الليبي تجاه الأزمة :-

- ⑧ برز التحرك الليبي تجاه الأزمة منذ ادلائها محاولة اتخاذ موقف متوازن تجاه الأطراف الرئيسية - تنازعه في ذلك محاولة ابراز توجهات قوية وعداء تقليدي للولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أو العمل على تفسادي سليات الماضي من ناحية أخرى (عزله عربية ودولية - تهديدات متكررة)
- ⑨ ويمكن ايضاح ملامح التحرك الليبي من خلال الآتي :-
- ⑩ تجاه العراق :
- ⑪ مهاجمة الموقف العراقي من الأزمة من خلال الآتي :
- ⑫ ادانة الغزو العراقي للكويت وما أسفر عنه من تواجد اجنبي .
- ⑬ مهاجمة مبادرة العراق تجاه إيران .
- ⑭ تفنيد وتكذيب ادعاءات العراق بحقها التاريخي في الكويت .
- ⑮ ادانة استخدام العراق للرعايا الأجانب كأحد كروته في الأزمة .
- ⑯ محاولة اظهار موقف ليبي مؤيد للعراق برز منه رفض قرارات الحظر الاقتصادي وتسريب مواد غذائية للعراقي فضلا عن اعلان الاستعداد للوقوف الى جانب العراق حالة تعرضه لهجوم أمريكي .
- ⑰ تجاه السعودية ودول الخليج :
- ⑱ اتخاذ موقف دفتاد برز من خلال ادانة لاستدعاء القوات الأمريكية ومهاجمة السياسات النفطية لدول الخليج ، فضلا عن التشكيك في استقلالية دول الخليج والدعوة الى تدويل الأماكن المقدسة في السعودية لعدم قدرة الأخيرة على حمايتها .
- ⑲ وفي اطار محاولة اظهار نوع من التأييد من ناحية أخرى عرضت ليبيا ارسال قوات الى دولة الامارات كما قسام "مصطفى الخروبي " بجولة في دول الخليج في اطار الترويج للمبادرة اللببية .

- تجاه الولايات المتحدة الأمريكية :
- ادانة التدخل الأمريكى في الخليج واتهام الولايات المتحدة بتعطيل سيناريو الأزمة لتحقيق هذا الهدف (احتسار المنطقة)
- مطالبة الأمم المتحدة بادانة التدخل الأمريكى في الخليج
- مهاجمة أسلوب أمريكا في تطبيق العقوبات الاقتصادية على العراق
- وفي مجال الاشتراك في جهود تسوية الأزمة ساهميا برز ما يلي :
- الاشتراك في مؤتمر القمة الطارئة واجتماعات مجلس الجامعة (رفضت قرارات القمة)
- طرح عدة مشروعات ليبية لتسوية الأزمة كان آخرها مبادرة " القسطلاني " في ١٩٩٠/٩/١ تضمنت ما يلي :
- الانسحاب التراقي من الكويت ودخول قوات الأمم المتحدة
- الانسحاب الأجنبي من الخليج ووضع قوات عربية واسلامية في السعودية
- تمكين العراق من جزيرة بوبيان وسقل بتحول الرميطة
- حرية الشعب الكويتي في اختيار نظام حكمه
- الاشتراك في الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية دول المغرب العربي للتوصل الى موقف موحد تجاه الأزمة وقد أسفر هذا الاجتماع عن اعتماد ورقة عميل لاقرارها بواسطة الرؤساء اشتملت ما يلي :
- ضرورة الانسحاب العراقي من الكويت كشرط مسبق لأي تسوية على ان يتم إحلال القوات العراقية بقوات عربية
- تسوية الخلافات بين العراق والكويت
- استرداد الكويت لسيادتها وعدم المساس بأمن العراق
- الاتصالات دبلوماسية للترويج للمبادرة الليبية (لم تحقق رد الفعل المؤثر)
- وعلى المستوى الشعبي والإعلامي :
- برز قيام مظاهرات شعبية محدودة (الوقت والمكان) لتأييد العراق والاعلان عن تطوع بعض الشباب للقتال الى جانب العراق (لم يتجاوز الاعلان الاطار الاعلامي) كما تفاوتت ردود الفعل الشعبية بين كبار السن والمثقفين الذين ددوا بالفوز العراقي وبين الشباب المتحمس للعراق مع تركيز وسائل الاعلام على ادانة التواجد الأجنبي والدعوة الى حل عربي للأزمة
- ويمكن الالمام بالمعالم البارزة للموقف الليبي من خلال الآتي :-
- ما أعلنه العقيد القذافي من مبادرة سليمة^(١١) جديدة لحل أزمة الخليج تضمنت عدة نقاط أبرزها انسحاب القوات العراقية من الكويت وإحلال قوات تابعة للأمم المتحدة وانسحاب القوات الاجنبية من السعودية والمنطقة على ان تحمل مجملها قوات عربية واسلامية في السعودية والامارات وقطر وتمكين العراق من جزيرة بوبيان لتكون منفلا لسه على الخليج مع إعادة سقل الرميطة للعراق وفك الحصار الاقتصادي عنه مع انسحابه من الكويت

(١١) خطاب الرئيس الليبي في الدورة الاستثنائية لمؤتمر الشعب العام بمدينة مصراته

- كما أكد العقيد القذافي على ضرورة انسحاب القوات العراقية من الكويت لحل أزمة الخليج - بالإضافة الى عودة الشرعية وتعويض كل الاطراف المتضررة من هذه الأزمة .
- أسفر موقف ليبيا شبه المتوازن من الأزمة عن الآتي :
 - محاولة العراق والدول المؤيدة لها استمالة موقف ليبيا الى جانبها .
 - ترقب أمريكي وغربي لتحرك ليبيا تجاه الأزمة وهو ما فرض عليها نوع من الحسابات الدقيقة في تحركها تفاديسا للتعرض لتهديدات مؤجلة (تجميد الاتهامات لليبي بدعم التطرف الفلسطيني) .
 - ظهور بوادر لتحسن نسبي في الاقتصاد الليبي في ضوء الآتي :
 - احتمالات تزايد الطلب العالمي على البترول الليبي وما يشكله ذلك من زيادة عائداتها البروليسية (زيادة الانتاج - ارتفاع الأسعار) .
 - محاولة الدول العربية استفلال ليبيا كسوق بديلة للعراق والكويت وما يشكله ذلك من التعاض لسبي في السوق الليبي .
 - احتمال توجيه بعض الاستثمارات الأجنبية الى ليبيا .
 - تزايد فرص ليبيا للحصول على حاجتها من العملة الأجنبية بالشروط والمواصفات التي تحددها .
 - اسفر تزايد حجم ونشاط القوات الأمريكية في المنطقة عن تزايد اجراءات التحسب والتأمين الليبية خوفا من تنفيذ تهديدات مؤجلة .
 - أفرزت الأزمة وتداول القيادة الليبية لها نوع من الارتياح الشمعي (حيث وجد البعض في الأزمة فرصة لصرف نظير أمريكا عن ليبيا - استحسان موقف القيادة في تمثيلها نسبة مع الموقف المصري) .
- الدور السياسي المغربي :-
- أبرز ملامح الموقف المغربي من أزمة الخليج :-
- جاء موقف المغرب في اطار التحرك تجاه الأزمة العربية صريحا ومبكرا بإدانة العراق وتأييد السعودية وكسان أبرز ملامح التحرك المغربي تجاه الأزمة ما يلي :-
 - ادائه مباشرة وصريحة للغزو العراقي^(١٧) (بيان رسمي يوم ٢ / ٨ / ١٩٩٠) .
 - الاشتراك في القمة الطارئة واجتماعات مجلس الجامعة بالقاهرة والتصويت لصالح قراراتها .
 - تقديم تسهيلات للقوات الأمريكية المتجهة الى الخليج .
 - الاشتراك في القوات العربية التي أرسلت الى كل من السعودية والامارات (ساهم كل منهما في إعداد وتسليح القوات)^(١٨) .
- وفي محاولة موازنة الموقف المضاد للعراق برز ما يلي :-
- ادانة التواجد الأجنبي في الخليج بواسطة قيادات الأحزاب .

^(١٧) بيان رسمي مغربي ل ٢ أغسطس ١٩٩٠

^(١٨) القمة الثلاثية التي عقدت في الرباط ل ١٩ سبتمبر ١٩٩٠ بين الملك الحسن الثاني والملك حسين والرئيس الجزائري

- مهاجمة بعض صحف المعارضة للسعودية ودول الخليج .
- الاشراف في الاتصالات والجهود العربية تجاه البحث عن حل عربي^(٩٩).
- إيفاد مبعوثين الى عدد من دول الخليج والعراق لاستطلاع امكانيات التحرك لحل الأزمة سلميا (اعتبارا من ١١ / ٩ / ١٩٩٠) .

- العوامل والاعتبارات التي أثرت على موقف المغرب من الأزمة :-
- حرصت المغرب على تأكيد مصداقية علاقاته بالولايات المتحدة الأمريكية والمغرب .
- علاقات تقليدية مع كل من السعودية ودول الخليج واستغلال الأزمة لاقناعهم باستعداد المغرب للدفاع عنهم
- محدودية تفاعل الموقف الداخلي مع الأزمة وما يشكله ذلك من تحور النظام من أى ضغوط داخلية (شعبية - حزبية)
- التحرك العراقي تجاه المغرب والذي برز منه ما يلي :-
- تلويح العراق بالاستعداد للاعتراف بالجمهورية الصحراوية .
- مهاجمة ما أسماه العراق نظام الحكم الوراثي (والمغرب احدها) .
- الاساءة للدبلوماسيين المغربيين في الكويت وبنغازي .
- هامش من الامان الجغرافي يؤمن رد الفعل الانتقامي من العراق ومؤيديها .
- ادراك الملك الحسن لاهماد الأزمة وتجاوزها الاطار الاقليمي او العربي وما يستتبع ذلك من تساؤل فرض الحل في هذا الاطار .
- الحرص على الاحتفاظ بمعد اثنى من قدرة الاتصال باطراف الأزمة لخدمة دور وساطة مستقبلي اذا سمحت الظروف .

- اثر الأزمة على المغرب والعوامل التي اثرت على تحركه :-
- تزايد علاقات المغرب مع كل من السعودية ودول الخليج (هدف مغربي ثابت) .
- تزايد علاقات المغرب مع الولايات المتحدة والمغرب .
- تأثيرات سلبية على الاقتصاد المغربي تتمثل في الاتي :
- توقف امدادات المغرب من البترول العراقي (تمثل ٥٥% من احتياجات المغرب) .
- خسائر تقدر بحوالي ٤٥ مليون دولار سنويا نتيجة لارتفاع اسعار البترول (كحد ادنى)
- واستمر الموقف المغربي من الأزمة بنفس ملامحه الرئيسية في ضوء ما يحقق ذلك من ايجابيات تتجاوز السلبية مع الاشراف في الجهود العربية بما يحقق للمغرب اهدافه .

• الدور السياسي التونسي :-

- تأثر موقف تونس وتحركها تجاه الأزمة بالعوامل والاعتبارات الآتية :-
- علاقات تقليدية بالولايات المتحدة والمغرب .
- لتور علاقات تونس بالسعودية ودول الخليج في ضوء الاتي :

^(٩٩) إخبار اللجنة العامة المعزبة للاستعلامات في يناير ٩١ عن موقف الدول الاسيرة من الخليج مرجع سبق ذكره

- موقف السعودية ودول الخليج من موضوع نقل مقر الجامعة العربية •
- محدودية التجاوب مع المطالب التونسية من الجانب الاقتصادي •
- دعم سعودي غير معلن لبعض قيادات التيار الاسلامي •
- ضغوط شعبية تحت قيادة الأحزاب المعارضة لتأييد العراق وحرض النظام على تفادي الاصطدام بما (حفاظا على شعبيته) •
- تحرك عراقي نشط للفائر على موقف تونس برز منه :
 - وعود اقتصادية شملت منح تونس الاستثمارات الكويتية فيها •
 - استغلال عناصر بعثة في التأثير على مراكز صنع القرار •
 - دعم موقف تونس فيما يتعلق بنقل الجامعة العربية للفاهرة (تصريحات طارق عزيز في ١٦/٨/١٩٩٠) •
 - حساسية تجاه مصر ودورها في المنطقة بنسبة عمامة ما يتعلق بنقل الجامعة العربية بصفة خاصة •
 - ردود الفعل الاقليمية والدولية تجاه الأزمة •
- وقد اتسم موقف تونس من الأزمة بنوع من عدم الوضوح حيث اتحدت جانب العراق ثم تراجعت نسبيا في محاولة لظهور موقف متوازن وفي هذا الاطار برز من التحرك التونسي ما يلي :
 - مقاطعة القمة الطارئة واجتماعات مجلس الجامعة العربية ومهاجمة قراراتها •
 - ادانة الصراخ الاجنبي في المنطقة وتجاهل العزير العراقي •
 - مهاجمة التحرك المصري تجاه الأزمة (رسميا واعلاميا وشعبيا) •
 - تأييد شعبي وحزبي واعلامي للعراق بشكل مبالغ فيه •
 - طرح مبادرة تصني المطالب العراقية وعدم تجاوب كافة الأطراف التي عرضت عليها •
 - استقبال طائرات وسفن عراقية في موانئ تونس رغم قرارات حظر •
 - زيارة وفد تونسي برئاسة رئيس الوزراء للعراق (٢٢ / ٩ / ١٩٩٠) •
 - وفي محاولة لاحتماء ردود الفعل السلبية على موقف تونس من أزمة برز ما يلي :
 - تأييد غير معلن بكل من الكويت والسعودية (مقابلات كل من ولي عهد الكويت ومبعوثي الملك فهد مع الرئيس التونسي) •
 - تصريحات صحفية وتلفزيونية لوزير الخارجية تبرز نوع من تراجع التأييد للعراق •
 - بيان لرئيس الوزراء (١٦ / ٩ / ١٩٩٠) تناول فيه الأزمة بشكل عام وان كان يعكس في مجمله عدم وضوح الموقف التونسي من الأزمة •
 - وتمثل تأثيرات وانكسارات الأزمة على الموقف التونسي في الآتي :
 - تأثيرات سلبية للأزمة على الموقف الاقتصادي في ضوء الأتي :
 - توقف المشروعات الاستثمارية والقروض الكويتية (حوالي ٤٥٠ مليون دينار) •
 - توقف تحويلات العمالة التونسية في كل من العراق (٢٥٠٠ عامل) والكويت (٢٠٠٠ عامل) •
 - توقف المبادلات التجارية مع كل من العراق والكويت •
 - انخفاض الناتجة عن زيادة أسعار البترول •

تأثيرات سلبية لموقف تونس من الأزمة تمتثل في الآتي :

- توتر العلاقات مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والفرن (لوحات أمريكا بوقف اتفاقية التجارة الحرة الثنائية)
- اهتزاز مصداقية تونس على المستوى العربي .
- صعوبة التجارب مع مطالب تونس من المعونات التي ستقدم للدول المتضررة من الأزمة اقتصاديا .
- تراجع نسبي في شعبية النظام رغم محاولته التجاوب مع الرأي العام .
- وجدير بالذكر أنه في أعقاب الأزمة أعلن الشاذلي القليبي استقالته من منصبه كأمين عام لجامعة الدول العربية ، وسئل التليفزيون التونسي ان سبب الاستقالة يرجع الى الخلافات العميقة داخل الجامعة حول أزمة الخليج بينما أكدته مصادر دبلوماسية عربية ان سبب الاستقالة هو الانتقادات الحادة التي وجهها اليه بعض وزراء الخارجية سنة المغرب لوقفة في معالجة الأزمة وادعائه انه لم يستطيع الاتصال ببعض الدول العربية التي رفضت شرار القمة الطارئة بالقاهرة والتي اذانت الغزو العراقي للكويت .

• الدور السياسي للجزائر :

- تأثر موقف الجزائر تجاه الأزمة بمجموعة من الاعتبارات والعوامل يُعد أبرزها ما يلي :
- حفظ السياسة العام للجزائر الذي يعتمد أساسا على إبراز حيادها تجاه النزاعات الإقليمية بما يتيح لها إمكانية القيام بدور ساطع في تلك العراعات .
- تحرك العراق تجاه الجزائر في بداية الأزمة والذي برز منه تلويح العراق بالاعتراف بالجمهورية الصحراوية وتقسيم وشاى الملة ذات الإعلامية .
- ضغط الشاع الجزائري المؤيد للعراق في مواجهة التواجد الأجنبي في الخليج وتفادى الاصطدام به في إطار المسامحة الديمقراطية الذي تشباه حاليا (لخدمة موقف الحزب الحاكم في الانتخابات التشريعية في ذلك الوقت) .
- تحرك قيادات المعارضة والتي برز منها ما يلي :
- زيارات مكوكية لعباس مدني (زعيم الجبهة الاسلامية للانتقاد في ذلك الوقت) بين السعودية والعراق .
- زيارته "بن بيل" للعراق وقبول صدام حسين توسطه للافراج عن بعض الرعايا الفرنسيين
- تطور في العلاقات مع الكويت نتيجة عدم تجاوبها مع المطالب الاقتصادية للجزائر من ناحية وتمسكها بالسياسات النفطية للبلدين من ناحية أخرى .
- تأثير بعض العناصر ذوى الميول البعثية ومنها رئيس الوزراء على بعض القوى لتأييد المساراق ومنسها منسها القيادات العسكرية .
- التأثيرات والامكانات المباشرة للأزمة وخاصة الاقتصادية منها على موقف الجزائر .
- محدودية العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع الولايات المتحدة والفرن (عدا فرنسا) .
- وفي ضوء ما يحكم الجزائر من اعتبارات جاء تحركها تجاه الأزمة كما يلي :
- موقف رسمي متوازن يبرز منه :
- ادانة الغزو العراقي والمطالبة بالانسحاب من الكويت .
- ادانة التواجد الأجنبي في الخليج .
- الالتزام بقرارات العقوبات الاقتصادية والمطالبة بعدم شحوظها المساعدات الانسانية .

- مطالبة الأمم المتحدة معاملة باقي قضايا الشرق الوسط بنفس السرعة واليجابية التي تعاملت لها مسع أزمة الخليج (رسالة وزير الخارجية في ١٥ / ٩ / ١٩٩٠) .
- الاشراف على القمة الطارئة بالقاهرة (تحفظت على القرارات) وقاطعت اجتماعات مجلس الجامعة بعد ذلك .
- الاحتفاظ بقنوات اتصال مباشرة مع جميع الدول العربية مع التحفظ على كافة المبادرات التي طُرحت في ذلك الوقت (أردنية - فلسطينية - ليبية - تونسية - ٢٠٠٠) .
- الاحتجاج عن طرح مبادرة خاصة في ضوء تقديرها لصعوبة التوصل لحل عربي وتفاديا لانقاسها بالانحياز لأى من اطراف الأزمة .
- تأييد شعبي واعلامي للعراق تحت سيطرت بعض قيادات الاحزاب .
- مواقف حزبية متناقضة تتخذ في مجملها خط مؤيد للعراق .
- تأييد بعض قيادات القوات المسلحة لموقف العراق (بدفع من رئيس الوزراء ذو الميول البعثية)
- وتمثل تأثيرات الأزمة والعكاساتها على الجزائر فيما يلي :
- تأثيرات ايجابية على الموقف الاقتصادى (زيادة عائدات البترول بحوالى ٤,٥ مليار دولار سنويا)
- احتفاظ الجزائر بمناش مناسب من حرية الحركة تجاه كافة اطراف الأزمة .
- الاحتفاظ بمصادقية علاقاتها الاقليمية والدولية .
- تزايد التوتر بين الحزب الحاكم وكل من حزب الجبهة الاسلامية للانقاذ واحمد بن بيلال في ضوء مسا يغلبه تحركهم من مزاحمة للموقف الرسمى للدولة .
- توتر داخل مراكز صنع القرار فى ضوء موقف رئيس الوزراء والمتناقض مع موقف وزير الخارجية (لكل منهما علاقات خاصة بالرئيس الجزائرى) .
- الدور السياسى الموريتانى من الأزمة :-
- تأثر موقف موريتانيا وتحركها تجاه الأزمة بمجموعة من العوامل والاعتبارات التي يعد أبرزها مايلي:
- علاقات متميزة مع العراق يبرز منها الآتي :
- دعم عسكري عراقي (إمدادات - تدريب - خيرات) وتأثير هذا الدعم بشكل مباشر على النزاع الموريتانى / السنغالى .
- تقدير البلدين بتعرضهما لمؤامرة غربية / أمريكية (بتوجيهات عراقية) .
- اثر مباشر لحزب البعث العراقى على مراكز صنع القرار والقوات المسلحة (من خلال الخبراء - البعثات - يول لبعض القيادات) بالرغم من تحسب النظام من النشاط الحزبى
- دعم الحرس الخاص للرئيس الموريتانى بعناصر عراقية .
- حساس موريتانيا بمحدودية الدعم العربى وخاصة من دول الخليج في نزاعها مع السنغال .
- محدودية نقل وتأثير موريتانيا إقليميا ودوليا .
- موقف داخلى مؤيد للعراق (بتأثير إعلامي ماجور) وما يشكله ذلك من ضغط نسبي على الموقف الرسمى .
- وقد جاء موقف موريتانيا على المستويين الرسمى والشعبى منحازا للعراق وفي هذا الإطار يبرز من التحرك الموريتانى تجاه الأزمة ما يلى :-

- تجاهل الأزمة رسمياً وإعلامياً في الأيام الأولى لها .
- الامتناع عن التصويت على قرارات مجلس الجامعة في ١٩٩٠/٨/٣ .
- الاشتراك في القمة الطارئة (تحتفظ جزئي على قراراتها) والامتناع عن الاشتراك في اجتماعات مجلس الجامعة في القاهرة في ١٩٩٠/٨/١٠ .
- تنفيذ رسمي وشعبي وإعلامي للتواجد الاجنبي في الخليج .
- الدعوة لعقد قمة عربية طارئة لتعديل قرارات قمة القاهرة .
- وحول تأثير وانعكاسات الأزمة على موريتانيا برز الاتي :
- ترديد العلاقات مع العراق على حساب تراجع علاقات موريتانيا على المستوى العربي .
- تأثيرات سلبية على علاقات موريتانيا مع الولايات المتحدة والغرب .
- مؤثرات تعكس احتمال توقف الدعم الخليجي والسعودي لموريتانيا .
- تأثير سلبي على موقف موريتانيا في الراع من الاستغال في ضوء موقف الاخيرة من الأزمة (تأييد موقف السعودية وارسال قوات لها) .
- وفي ضوء ما سبق يتبلور اتجاه التحرك الموريتاني تجاه الأزمة في اطار استمرار الخط العام المؤيد للعراق مسع محاولة استغلال أى فرصة مناسبة للاشتراك في تحرك مغربي تجاه الأزمة بما يخفف نسبيا من سلبيات محازها الكامل للعراق .
- وهكذا يتبلور الموقف السياسي لدول المغرب العربي في الآتي :
- مع استعراض مواقف دول المغرب وتحركها تجاه الأزمة يتضح ان التحرك الذى تم تغلب عليه التحرك الفردي على التحرك الجماعى وهو ما يعكس عدم وجود حد أدنى من التنسيق السياسي داخل اتحاد المغرب العربي .
- وقد يبرز من مواقف دول المنطقة دور المغرب في ضوء نجاح الملك الحسن في الاحتفاظ بقدر مناسب من إمكانية الاتصال بكافة الأطراف وما يشكله ذلك من تحقيق دور زعامى على صعيد المغرب متغلبا في ذلك على منالسيه التقليديين (الجزائر - ليبيا) .
- هذا وعكست المواقف الشعبية والحزبية لدول منطقة المغرب العربي ميلا لتأييد العراق والتى لها دور مباشر في ذلك من خلال توظيف قيادات الإعلام وبعض الأحزاب لإثارة المشاعر الإسلامية والقومية لصالح الموقف العراقي .
- ورغم محدودية نقل الأطراف في منطقة المغرب العربي وبعدها الجغرافى إلا ان معطيات الأزمة أتاح لهذا التجمع بمواقفه ان يلعب الدور الوسط في الإطار العربي خلال تطور الأزمة .

• دور الدول الإسلامية :-

- أصدرت الدورة ١٩ لوزراء خارجية الدول الإسلامية خلال انعقادها في القاهرة في ٣ أغسطس ٩٠ بيانا طالبت فيه بالنسحاب قوات العراق من الكويت .
- كما أصدرت ست دول إسلامية آسيوية هي باكستان وبنجلاديش والدونسيا وبروانى وماليزيا والمالديف بيانا مشتركاً دعت فيه الى انسحاب القوات العراقية وعودة الأسرة الحاكمة الى الكويت ودعمت بذلك كل جهد للتوصل الى تسوية سلمية لنقاط الخلاف بين الكويت والعراق - كما أرسلت كل من باكستان وبنجلاديش قوات رمزية لحماية المملكة

العربية السعودية- فيما اعتذرت كل من واندونيسيا وماليزيا عن ذلك بسبب ما يمكن أن يترتب على مثل هذا الإجراء من إثارة لمشاعر الشارع الإسلامي الذي لا يخفى عدم ترحيبه بتواجد قوات أمريكية وأوروبية على أراضي السعودية .

رابعاً : الدور السياسي لدول الجوار الاقليمي المعنية بالأزمة :-

• وفي مجال إلقاء مزيداً من الضوء على مواقف دول الجوار الجغرافي ، فسوف نتناول مواقف كل من إيران وتركيا واسرائيل .

الدور السياسي الإيراني من الأزمة :-

- تعد إيران احد الاطراف الاقليمية والتي حقق لها الغزو العراقي مكاسب استراتيجية وفي مجالات متعددة (سياسية / عسكرية / اقتصادية / داخلية) ولقد ساعد على تنامي و تأكيد تلك المكاسب قبول الرئيس العراقي لمعظم الشروط الإيرانية لانهاء النزاع وفي اطار مبادرة تستهدف من ورائها كسر الحظر الدولي الناتج عن غزوه العسكرى لدولة الكويت .
- وبالرغم من الموقف الإيراني الراض بضم العراق للدولة الكويتية الا انها ظلت تتعامل مع الأزمة بشكل يعكس حرصها على استمرارها لاطول مدة ممكنة الامر الذي يتطلب استعراض آثار تلك الأزمة على الموقف الإيراني والعوامل والاعتبارات التي اثرت في التحرك الإيراني في هذا المجال .
- العوامل والاعتبارات التي اثرت في الموقف الإيراني من الأزمة :-
- حرص النظام على استمرار إعادة صياغة سياسته الخارجية لتحقيق اهداف مابعد ايقاف اطلاق النار (الحاجة الى التغيير والتنمية الاقتصادية - إعادة البناء العسكرى - التكنولوجيا لتطوير القدرة بما يتناسب وكونها قوة اقليمية لا يمكن تجاهلها في المنطقة) .
- ممارسة سياسة معتدلة إزاء القوة الاقليمية والدولية والتعاون مع الجميع بهدف خلق مجال لتحقيق أهدافها وقد نجحت الى حد كبير في تحقيق ذلك (علاقات مع الاتحاد السوفيتي "السابق" - دول أوروبا الغربية - قنوات مستمرة مع الولايات المتحدة - باكستان - تركيا - بعض الدول الخليجية) والرغبة في عدم هدم المكاسب التي تحققت في هذا الصدد .
- استمرار سياسة العداة التقليدية مع النظام العنق وفقدان الثقة في كافة مبادراته المطروحة وفي نفس الوقت الوقوف بشكل جاد في مواجهة التحركات السعودية من منطلق المنافسة على الزعامة الدينية رغم قدرة الرئيس والمسئول على تخييد قوى المعارضة المشددة في مجال إدارة سياسة الدولة الخارجية "في ذلك الوقت" إلا ان استمرار تواجدهم في مواقع التأثير على القرارات تحد من قدرته على المناورة بشكل جذري إزاء القضايا الثورية والأزمات ذات التأثير المباشر على الأمن القومي الإيراني .
- الحاجة الملحة إلى مصادر التمويل لصالح تحقيق الخطط الطموحة ولاشك ان ارتفاع أسعار البترول ووجود منافذ إيراد مباشرة وغير مباشرة أمر يوضع في الاعتبار عند اتخاذ قرار التحرك الإيراني إزاء تلك الأزمة بوجه عام .
- استمرار قصور القدرة العسكرية الإيرانية مقارنة بالجانب العراقي رغم الجهود المبذولة من اجل تدعيم تلك القدرة خلال العامين السابقين للأزمة .

● الموقف الإيراني من غزو العراق للكويت :

تلخص موقف إيران من أزمة الخليج في الآتي :

- الاعلان عن موقفها من الأزمة والذي تضمن شجب الغزو العراقي وطلب سحب قواته من الكويت ورفض اجراء أي تعديلات في الحدود بين البلدين مع الموافقة على قرارات مجلس الأمن الصادرة بهذا الشأن .
- الحرص خلال تعاملها مع الأزمة على الموازنة بين الأطراف في اطار تحقيق مصالحها في المنطقة (تطور علاقتنا مع دول الخليج - العداة التقليدى مع العراق والسعودية - حزم الجالية الإيرانية بالكويت)
- التأكيد على رفض التواجد الأجنبي كخط سياسي عام منذ بداية حربها مع العراق .
- وقد حدد المجلس الأعلى للامن القومي الإيراني في ١١ أغسطس ٩٠ الموقف الإيراني من الغزو العراقي للكويت في النقاط الآتية (١٠٠) .
- عدم قبول الاحتلال العراقي للكويت بأي شكل من الأشكال .
- أن الحل الوحيد يتمثل في الانسحاب الفوري وغير المشروط من الكويت .
- أن إيران على استعداد للدفاع عن مصالحها في أولى ظرف من الظروف .
- ومن الملاحظ أن الموقف الإيراني حتى هذا التاريخ لم يتطرق الى تواجد القوات الأجنبية التي وصلت الى المنطقة وتمركزت في السعودية ودولة الإمارات العربية كما لم يتطرق الى قرارات مجلس الأمن الصادرة ضد العراق ، وقد عكس الموقف الإيراني حتى هذا التاريخ اهتماما إيرانيا بتحقيق الانسحاب العراقي من الكويت بدون شروط، وتأكيدا على استعدادها للدفاع عن مصالحها الحيوية ضد أي تهديد .
- أما عن الفترة التالية - فقد اتخذ الموقف الإيراني عقب النزالات العراقية في ١٥ أغسطس ٩٠ منحى جديد تمثل في رفض إيران رسميا التواجد العسكري الخارجي في المنطقة وتضمنت دعوة خامنئي بمرات منها أن الكفاح ضد سياسة الی الأجنبية أمر مقدس ، بل تضمنت دعوة خامنئي لدول الخليج دعوة ضمنية للتعاون مع إنجاز ما أسماه باستعادة الأمن وقطع أيدي من يعتدون على الآخرين .
- هذا وقد رفضت إيران إرسال قوات الى منطقة الخليج بناء على طلب سورى في بداية الأزمة ، حيث صرح الرئيس الإيراني في ٧ أكتوبر ٩٠ انه لا يستطيع أن يتخيل أن يتواجد الجنود الإيرانيين في نفس الخنادق مع الجنود الأمريكيين في الأراضي السعودية - كما أعلنت لها لن تنورط في الحرب اذا اندلعت بين العراق والقوات المتحالفة في منطقة الخليج .
- كما رفضت إيران الربط بين الانسحاب العراقي من الكويت وأزمة الشرق الأوسط ، وأكدت على ضرورة الانسحاب العراقي الفوري وغير المشروط من الأراضي الكويتية دون الربط بين هذا الانسحاب والانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة .
- وفي مجال رؤية إيران للترتيبات الأمنية في المنطقة فقد صرح " على أكبر ولاياتي وزير الخارجية الإيراني خلال زيارة له لتركيا في ١٣ ديسمبر ٩٠ ، صرح انه بحث التعاون الإقليمي بين إيران وباكستان وتركيا في إطار منظمة التعاون الاقتصادي في ضوء الحديث عن ترتيبات أمنه في المنطقة بعد انتهاء أزمة الخليج - واضاف - " أن التعاون بين دول

(١٠٠) الجامعة العربية وأزمة الخليج د/ عطية حسين الندي

المنطقة سيكون الضمان الوحيد للاستقرار فيها " ودعا الى إعداد خطة " لمستقبل الأمن في المنطقة وتأمين تصدير البترول " .

- المسارعة بقبول مبادرة الرئيس صدام حسين لما تحققه من مكاسب داخلية دون تقديم أى تنازلات مع الاستحسان لمطالب التطبيع مع العراق (إعادة العلاقات) في اطار التجاوب اخلود لضمان استمرار مكاسبها من الأزمة .
- ولقد جاءت موافقة إيران للمبادرة في اطار الآتى .
 - تحقيق المبادرة لغالبية شروطها وان طرحها من جانب صدام حسين هو اعتراف ضمنى بباقي الشروط
 - تأمين الجبهة مع العراق بأقل حجم من القوات ولصالح تحسين موقفها الاقتصادى .
 - تحقيق المجازات وطنية لحكومة والمستحان والثورة الاسلامية بعودة الأرض والأسرى بدون تنازلات من حابهم
 - خطوة ايجابية تجاه تحقيق الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة (دورها المسيطر على منطقة الخليج ونشر مبادئ الثورة الاسلامية) .
- ولقد رفضت إيران عند اعلانها الموافقة على المبادرة الربط بين تنفيذ بنود العرض العراقي وموقفها من العرو العراقي للكويت .
- محاولة استمرار أعمال الحشد العربي وتطورات الأزمة في التأكيد على موقفها المناهضة ضد الولايات المتحدة والسعودية احتواءً للموقف الداخلى في اطار حرصها على الزعامة الاسلامية (تصريح خامنى) .
- وبالتالي فان الموقف الإيراني يتبلور في الآتى :
 - ان إيران تدرك جيدا ان هدف مبادرة صدام حسين هو هدف مرحلي وان اتاحة أى فرصة لاستغلالها لصالح العراق فيه مضاعفات سلبية على الامن القومي الإيراني مستقبلا خاصة في ظل انعدام الثقة الإيرانية لشخص الرئيس العراقي لذلك فان القيادة الإيرانية تعاملت مع الأزمة وبشكل يحقق الآتى :
 - خروج العراق من هذه الأزمة ضعيفا وبقدرات عسكرية واقتصادية اقل مما كانت عليه قبل بدنها
 - عدم حصول العراق على أى مزايا استراتيجية سواء حالة انهاء الصراع بالطرق السلمية او العسكرية (الاحتفاظ بجزيرتي وربة وبوبيان - او المصادر البترولية) .
 - التخلص من شخص الرئيس صدام حسين التي عانت منه كثيرا .
 - الحرص على عدم التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية بطريقة مباشرة .
 - مساعدة العراق لكسر الحظر الاقتصادي وبطريقة غير مباشرة او رسمية (من خلال التجار الإيرانيين وفي مجال المواد الغذائية ودون تلبية الاحتياجات الاستراتيجية وهدف استمرار الأزمة لاطول فترة ممكنة .
 - وفي ضوء ما سبق يتضح عدم تدخل إيران في الصراع القائم لأى من اطراف الأزمة (سواء عند اللجوء للخيار العسكري) او ان تقدم أى دعم عسكري للعراق ارتباطا بمحدودية امكانياتها في هذا المجال فضلا عن الرغبة في اجهاض العراق عسكريا حيث هدفت القيادة الإيرانية الى تحقيق الآتى :
 - تحقيق اكبر فائدة سياسية على حساب الدور العراقي .
 - استغلال الموقف لتحسين علاقاتها مع الدول الغربية وبشكل يحقق لها فك الارصدة المالية المجمدة وتحسين موقفها المالى والاقتصادى .
 - التوسع في اقامة علاقات عسكرية متعددة تحقق لها بناء قواها المسلحة على أسس سليمة .

- بناء علاقات جيدة مع الشرق والغرب تعيد لها مكانتها واهميتها في منطقة الخليج .
- وتجدر الإشارة الى النقاط التالية في الموقف الإيراني :-
- أكد الرئيس الإيراني - ردا على مبادرة صدام حسين ان السلام مع العراق قضية منفصلة تماما عن قضية العدوان العراقي على الكويت وقال ان استسلام صدام حسين لايعني تغيير موقفنا من هذا العدوان واشار الى ان بلادنا مازالت متمسكة بموقفها الذي اعلنته من قبل وهو ضرورة انسحاب القوات العراقية من الكويت حتى يتولر المناخ الملائم لاعادة السلام في المنطقة .
- وقلت إيران على استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع العراق بناء على الطلب المقدم من طارق عزيز وزير الخارجية العراقي خلال زيارته لطهران حيث اعلنت طهران ان السبب الرئيسي وراء رغبة العراق في اعادة علاقاته مع إيران هو السماح بتفريغ شحنات من الاغذية والادوية على الاراضي الإيرانية ، وبالرغم من ذلك أعلن الرئيس الإيراني (آنذاك) هاشمي رافسنجاني خلال اجتماعه مع طارق عزيز ادانة إيران للغزو على الكويت .
- وفي هذا المجال وافقت إيران على بيع المواد الغذائية والادوية للعراق في مقابل البترول وقالت المصادر ان مثل هذه الصفقة يمكن ان تمثل اختراقا للحظر الدولي على العراق .
- وقد كشفت مجلة "الفورين ريبورت" الصادرة في لندن عن تسازلات سرية عراقية خطيرة لإيران من بينها :
 - ان زيارة طارق عزيز وزير الخارجية العراقي بصحبة عصام الشليبي وزير البترول العراقي لإيران في مطلع سبتمبر ١٩٩٠ لم يكن الهدف منها مجرد عقد صفقة تقدم فيها العراق بترولها لإيران نظير الطعام ويعطى السلع بالرغم ان هذه الصفقة قد تمت بالفعل فان الهدف الحقيقي كان بحث التعميصات المالية التي سيديدها العراق لإيران .
 - ان ما تستطيع إيران ان تحصل عليه الان هو ١٥٠ ألف برميل بترول يوميا يتم نقلها عبر شط العرب وتبلغ قيمة هذه الكمية ٤,٥ مليون دولار يوميا أي ما يعادل ١,٥ مليار سنويا .
 - ان صدام حسين كان يطالب من قبل باطلاق سراح اسرى الحرب العراقيين جميعا واعدتهم إلى العراق دون اعتبار لثرباتهم حيث ان عدد كبير من هؤلاء العراقيين وخاصة من الشيعة (ويقدرون بالآلاف) لم يقبلوا العودة خلال اللقاءات التي اجرتها منظمة اللجنة الدولية للصليب الاحمر الى العراق حيث يعارضون صدام حسين .
 - انه تم الاتفاق على تحجيم المعارضة الإيرانية المتواجدة في العراق وقد اكدت التقارير ان العراق اسكت جماعة "مجاهدى خلق" الإيرانية التي تتخذ بعدد مقرا لها لمعارضة إيران .
 - ان إيران طلبت تسليم رجوي زعيم مجاهدى خلق وروجه لاعداهما وان العراق طلب في المقابل من إيران حل المجلس الاعلى للثورة الاسلامية وهي منظمة معارضة للعراق الشأها إيران وتتخذ من طهران مقرا لها .
 - ان العراق لم يحصل على مقابل هذه التنازلات الا على وعد إيراني بعدم مهاجمة العراق في حالة دخولها حرب ضد الولايات المتحدة .
- و أكد الرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني في حديثه لصحيفة "لوموند" الفرنسية اعتراضه على اعطاء جزيرة بوبيان الكويتية للعراق والله اذا حدث هذا فسوف تحرك إيران لثمة و اوضح ان بلاده تطبق الحظر ضد العراق تطبيقا كاملا والله لو طبقت جميع الدول الحظر مثلما طبقه إيران فان العراق سيضطر للاسحاب من الكويت .

- كما زار على اكبر ولايات وزير خارجية إيران ، بغداد في اول زيارة رسمية إيرانية على هذا المستوى للعراق منذ حوالي عشر سنوات وبحث الوزير الإيراني القضايا المتعلقة بالنسوية النهائية للصراع العراقي - الإيراني واعلن عقب عودته انه شعر بان العراقيين لا يرفضون الانسحاب من الكويت وقابل في تصريح لراديو طهران انه يعتقد ان المسؤولين العراقيين اصبحوا مقتنعين بأنه لادول العالم او دول المنطقة سيقبلون احتلال وضم الكويت وان ذلك الرفض لن ينفذ بمرور الوقت .
- اعلن وزير خارجية إيران في خطاب له في جامعة طهران ان إيران ستبقى على الحياد في أى حرب تنشب بين العراق والائتلاف العربي وقال ان إيران ترى ان الطرفين العراقي والعرب على خطأ وان الأزمة يجب ان تحل بشكل سلمي و اضاف ولاياتي ان إيران لن تسمح لأى طرف باستخدام مجالها الجوي اذا نشبت الحرب .
- دعت إيران الى عقد قمة اسلامية للبحث عن حل سلمي لأزمة الخليج وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية ان طهران ارسلت مذكرة هذا الشأن الى منظمة المؤتمر الاسلامي في ضوء الموقف الدولي الحالي المؤسف الناتج عن أزمة الخليج .
- اعلنت وزارة الخارجية الإيرانية ان العراق وإيران اتفقا على اعادة نشر قواتها بحيث تبعد قوات كل جانب مسافة كيلومتر واحد من مناطق الحدود المشتركة بين البلدين وتاتي هذا الاتفاق في الوقت الذي وصل فيه الى طهران وفد عراقي برئاسة عزة ابراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي وذلك لاجراء مباحثات حول الأزمة .

● الدور السياسي التركي أثناء الأزمة :

- ينطلق الموقف التركي من أزمة الخليج من عدة اعتبارات لعل في مقدمتها أن تركيا تعد إحدى دول الجوار للمنطقة العربية بما يجعلها تتأثر قانئرا مباشرا بتطورات الأوضاع بالمنطقة ، وهو ما بدا واضحا إبان الحرب العراقية الإيرانية ، ثم جاء الغزو العراقي للكويت ليؤكد هذه الحقيقة خاصة اذا وضعنا في الاعتبار احتفاظ تركيا بعلاقات طيبة مع العراق قبل الغزو .
- ومن ناحية أخرى فان تركيا تعد الجناح الجنوبي لحلف الناتو ومن ثم فلا بد أن يترك الموقف الغربي من الأزمة بمبادئ على الموقف التركي ومن هنا نجد أن الموقف التركي يتمتع بخصوصية فريدة إزاء الأزمة نظرا لارتباط تركيا الجغرافي بالمنطقة من جهة وارتباطها العسكري والسياسي بالمعسكر الغربي من جهة أخرى .
- وعلى الرغم من أن تركيا تأثرت سلبيا بالغزو العراقي للكويت من جراء المقاطعة الاقتصادية للعراق والتزامها بقرارات مجلس الأمن الخاصة بالحصار الاقتصادي على العراق ، حيث صرح الرئيس التركي في ٧ سبتمبر ٩٠ بان خسائر تركيا المبدئية من المقاطعة الاقتصادية للعراق بلغت ٣,٥ مليار من الدولارات ، خاصة وأن تركيا قد التزمت بإغلاق خط الأنابيب العراقي الممتد من كركوك والموصل ووقف جميع أعمال الاستيراد والتصدير من العراق اعتبارا من ٧ أغسطس ٩٠ الى جانب رفضها امداد العراق بالمواد الغذائية والأدوية التزاما منها بقرارات المقاطعة الاقتصادية ، كما أن إحدى محددات الموقف التركي تجاه الأزمة هو اثر الآلة العسكرية المتطورة العراقية على الأمن القومي التركي خاصة وان النظام العراقي الحالي يقوم بتغيير تحالفاته واتجاهاته بصورة سريعة وغير مضمونة العواقب كما حدث مع إيران ، ومن ثم فان هذه القوة العسكرية في ظل تواجد هذا النظام تمثل تهديدا محتملا لتركيا التي لها حدود مشتركة مع العراق يبلغ طولها ٣٤٠ كيلومترات .

● العوامل والاعتبارات التي اثرت على التحرك التركي تجاه أزمة الخليج :

- التزام تركيا بالتجاوب مع الخط السياسي والعسكري خلف الناتو بالقدر الذي يؤكد الاهمية الاستراتيجية لتركيا ، لاسيما وان هذه الاهمية تضاءلت كثيرا في اطار سياسة الوفاق الدولي وما اسفرت عنه من تقارب بين الشرق والغرب .
- اهمية تأكيد تركيا حقيقة ما ترددت عنه انتمائها الغربي وما يتطلبه ذلك من اجراءات فعالة لمساندة الحلف سياسيا وعسكريا في الأزمة الحالية، على امل ان ذلك يساعد في تحقيق حلم تركيا بالانضمام للسوق الاوربية المشتركة والذي كان من المقرر بحثه مرة اخرى في عام ١٩٩٣م .
- اعتقاد الحكومة التركية بان هذه الأزمة بصفة خاصة هي فرصة جيدة يجب استغلالها والاستفادة منها الى اقصى حد ممكن لتأكيد اهمية الدور الحيوي الذي يمكن ان تلعبه تركيا من اجل تامين مصالح دول الغرب والحلف في منطقة الشرق الاوسط .
- رغم كل ما سبق فان تركيا حاولت اتباع خط سياسي متوازن بنفس القدر مع ضمان استمرار علاقاتها وارتباطها مع الدول العربية والاسلامية ، لاسيما وان هذه العلاقات تعتبر الاتجاه الامثل في حالة تدهور امل تركيا في الانضمام للسوق الاوربية المشتركة .
- تواجه الحكومة التركية مشكلات سياسية واقتصادية داخلية تلزمها بصفة دائمة بان يكون التحرك التركي الخارجى مؤديا بشكل مباشر الى تقليل حدة هذه المشكلات وليس الى تفاقمها ، ولعل ابرز ما يؤثر على التحرك التركي في المرحلة الحالية هو ما يمكن ان تواجهه تركيا من تزايد وتفاقم مشكلة الاقلية الكردية والسق تدعمها سوريا حاليا وقد تضاف العراق مستقبلا هذا بالاضافة الى مشاكل الديون الخارجية في ميزان المدفوعات وماسوف يطرأ عليهما من اثار سلبية اضافية نتيجة تزايد اسعار البترول .
- الحكومة التركية في حد ذاتها لا تحظى بالتأييد الشعبي العام الذي يسمح لها باتخاذ قرارات حادة او غير تقليدية لاسيما في ما يختص بالامن القومي التركي ، وبالتالي فان الحكومة تفضل غالبا اتخاذ قرارات ذات طابع مرن لا تؤدي الى اتصال او قطع الخطوط الخارجية بشكل مطلق .
- القوات المسلحة التركية - رغم حجمها - الا انها بالمقارنة بالقوات العراقية لا تعتبر من ناحية الكيف في وضع يسمح لها بالمخاطرة والبدء بتصعيد عسكري مع العراق هذا فضلا عن تركيز القوات التركية على تحديث وتطوير المعدات العسكرية لتصل الى وضع مقارنة متوازن مع التهديدات الخارجية وقد يتطلب ذلك عدة اعوام .
- توجد بالفعل ارتباطات وعلاقات اقتصادية هامة تربط بين كل من العراق وتركيا وتشكل هذه الارتباطات عاملا هاما في صياغة التحرك التركي لاسيما في ظروف ما يواجه الاقتصاد التركي من عقبات .

● ملامح الدور التركي في أزمة الخليج :

- بدأت تركيا باتخاذ خط يتفق وموافق المجتمع الدولي حيث اعلنت عن ادانتها للموقف العراقي ورفضها لاحتلال الكويت وفي هذا الاطار اعلنت تأييدها لقرارات مجلس الامن الدولي في هذا المجال .

- كانت تركيا من اولى الدول التي التزمت وبشكل فعلى بقرارات الحصار الاقتصادي ضد العراق (علق انابيب البترول - منع مرور الامدادات العراقية عبر اراضيها الى داخل الاراضي العراقية - الاعلان عس إيقاف مرور الطائرات العراقية عبر مجالها الجوي) •
- وفي المجال العسكري قامت تركيا باعتبارها احدى دول حلف الناتو بتقديم تسهيلات للقوات الجوية الامريكية مع رفع درجة الاستعداد في اتجاه الحدود التركية - العراقية •
- ومن هنا - جاء الموقف التركي معارضاً للغزو العراقي للكويت ومطالباً باسحاب القوات العراقية مسن الكويت مؤكداً بالالتزام بتطبيق قرارات المقاطعة الاقتصادية ضد العراق على الرغم من خسائره الاقتصادية من جراء هذا الحظر ، كما كان الاتجاه التركي لحل أزمة الخليج سلمياً إلا انها لا ترفض الحل العسكري للازمة في حالة فشل الحسل السلمى •
- هذا وقد برز تخوف الموقف التركي من فتح جبهة ثانية ضد العراق اذا وقعت الحرب بينه وبين قوة الائتلاف الدولى المتواجدة في الجنوب ، الأمر الذى أدى الى موافقة البرلمان التركي في ٦ سبتمبر ٩٠ على مشروع قانون يسمح للحكومة التركية بإثارة قوات الى الخارج وهى المرة الثانية التى يسمح فيها بإثارة قوات عسكرية خارج الأراضي التركية ، وعلى سوء ذلك فقد وضعت تركيا ١٣٥ ألف جندي على طول الحدود المشتركة بينها وبين العراق ووضعت ٥٠ دبابة ، ١٥٤ طائرة مقاتلة ، ٢ لفرقاطة - الى جانب - السماح للقوات الجوية الامريكية من الانطلاق من تركيا في هجماتها على العراق طبقا لقرارات مجلس الأمن الدولى •
- وفي مقابل ذلك - قامت الولايات المتحدة وهولندا بدفع وحدثى صواريخ للدفاع الجوى المتطور من طراز " باترويت " الى تركيا لتعزير دفاعاتها في مواجهة العراق في جنوب شرق تركيا ، هذا الى جانب تعهد حلف الأطنطى بالدفاع عن تركيا في حالة تعرضها لأى هجوم عراقى •
- وفي مجال رؤية تركيا لمستقبل المنطقة فقد أعلنت تركيا أن الخطوة الأولى نحو السلام الدائم في الشرق الأوسط هسى العمل على إيجاد حل للصراع العربي - الإسرائيلى وللمسألة الفلسطينية وان تركيا تدعو الى التفكير في صيغة أمنية على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي ، مع الاعتقاد بأهمية توجيه الاهتمام الخاص للتعاون الاقتصادي إضافة الى مسألة الترتيبات الأمنية ، مع استعداد تركيا للقيام بدور فعال في هذا المجال إذ أن تجسيد التعاون بين دول المنطقة هو الضمان للنجاح في تحقيق السلام المنشود •
- وحدير بالذكر الإشارة الى النقاط الآتية في الموقف التركي :-
- ذكرت الصحف التركية ان العراق عرض على تركيا رشوة قدرها مليار و ٢٥٠ مليون دولار مقابل تخفيف الحظر الجوى المفروض عليه دوليا ، وان تركيا رفضت باصرار تلك الرشوة التي عرضها وزير البترول العراقي في اجتماع عقده مع نظيره التركي بناء على طلب عاجل من العراق وأضافت ان الوزير العراقي عرض تسوية فورسية لديون تركيا التي تقدر بمليارى دولار على شكل امدادات بترولية تستقطع منها ديون العراق لدى تركيا وهى ٧٥ مليون دولار •

هكذا يتطور الموقف التركي في الآتي :-

- تركز الحكومة التركية رسمياً وإعلامياً على تضخيم الآثار الاقتصادية والسياسية السلبية التي تتحملها الحكومة التركية في محاولة للحصول على أكبر قدر ممكن من التعويضات الاقتصادية من دول الغرب وخاصة الولايات المتحدة .
- رغم الآثار الاقتصادية الحادة التي ستواجهها العلاقات التركية - العراقية إلا أن هناك عامل مؤثر له نفس القدر من الخطورة ويؤثر كثيراً على رد الفعل التركي وهو احتمال تصدير تحركات كردية معادية للنظام التركي من خلال بعض المنظمات ذات الأنشطة الإرهابية وما يترتب على ذلك من آثار خطيرة داخلياً في مواجهة نظام حكم تركي لا يحظى بتأييد شعبي عام قوي .
- التحرك التركي تجاه الأزمة كان يهدف دائماً للموازنة بين الطموحات التركية مع العالم العربي والإسلامي في محاولة للحفاظ على مستوى علاقاتها مع تلك القوى .

التحرك الإسرائيلي أثناء الأزمة :

لاشك أن أزمة الخليج قد شكلت مناخاً مناسباً تسعى إسرائيل لاستثماره وبما يخدم أهدافها السياسية والأمنية لاجهاض القدرة العسكرية العراقية ، و تأكيد مفهوم إسرائيل كحليف استراتيجي للغرب وتحقيق مخططاتها للاستيطان والهجرة وفرض التسوية السلمية لمشكلة الشرق الأوسط من وجهة نظرها تجنب التأثيرات الاقتصادية للأزمة على إسرائيل .

وفي ضوء الحقائق السابقة تبقى أهمية استعراض ابعاد الموقف الإسرائيلي والظروف وتطوراتها التي تحكم هذا الموقف واحتمالاته وفقاً لاسلوب ادارة تلك الأزمة وتطوراتها المحتملة من قبل اطرافها المختلفة .

الاسلوب الإسرائيلي في تناول الأزمة :

ارتبطت المواقف الإسرائيلية تجاه الأزمة عن تطوراتها المختلفة والتي تمكن بلورتها في ثلاث اتجاهات رئيسية :

استثمار الأزمة إعلامياً :

تم خلالها التأكيد على مخاطر القوة العسكرية العراقية على المصالح الغربية بالمنطقة خاصة في ظل تطلعات زعامية وتوسعية وبما يدفع الغرب لمواجهة تلك القوة واجهاضها دون تورط مباشر من جانب إسرائيل .

إظهار قوة الردع الإسرائيلية من خلال الآتي :

- تحديد الخطوط الحمراء التي يفرض تجاوزها حتمية القيام بعمل عسكري ضد العراق (دخول قوات عراقية للاردن - إغراق خليج العقبة - إعادة تمركز لتسكيلات جوية في القواعد الأردنية - ٥٥)

- امتلاك أدوات الرد المناسبة لمواجهة كافة الوسائل العراقية حالة استخدامها ضد إسرائيل

- التلويح بإمكانية توجيه ضربة إجهاض للعراق حالة استشعار القيادة الإسرائيلية بنوايا حقيقية لشد العنق الإسرائيلي .

- تزايد مظاهر التنسيق العسكري الأمريكي /الإسرائيلي من واقع الائتلاف الاستراتيجي والتوافق المطلق في المصالح والأهداف .

- توجيه التحذيرات للاردن بشأن استمرار تنمية الخط المؤيد للعراق على حساب مطالب الأمن الإسرائيلي

- اتخاذ العديد من الإجراءات العسكرية في إطار التأهب والاستعداد .

- اعداد الموقف الداخلي لمواجهة احتمالات التهديد :
- اولت اسرائيل اهتماما بالغا بحال طماننة وهدئة الرأي العام الداخلي ازاء ما يثار من احتمالات تهديد العمق الاسرائيلي وذلك من خلال خطة اعلامية استهدفت ابراز ما يلي :
- الكشف عن حقيقة القدرات الكيماوية العراقية (عدم امتلاك العراق لرووس كيماوية يمكن تحميلها على الصواريخ والقتصار وسائل الحمل على القوات الجوية) .
- امتلاك شبكة انذار جوية متطورة توفر سرعة الكشف والابلاغ عن الاهداف المعادية في وقت مناسب وبما يسمح بمواجهة أى تهديدات .
- استبعاد اية ادوار اسرائيلية في الأزمة لكونها تقع بين اطراف عربية فضلا عن انه لم يطلب منها أى مشاركة من قبل الولايات المتحدة .
- اظهار ما تتمتع به الجهات الاخرى من هدوء واستقرار (استمرار المفاوضات وان كانت بصورة غير رسمية مع سوريا بشأن معالجة قضية الجولان- استمرار العلاقات والاتصالات المصرية/الاسرائيلية)
- ابراز الكفاءة ومدى التنسيق فيما بين الاجهزة المعنية في مجال الدفاع المدنى (تعيين مساعدا لوزير الدفاع اللواء / يعقوب لايدوت لشئون الجبهة الداخلية) .
- الرؤية الاسرائيلية لعدم وجود تهديد كيماوى في ظل الظروف الراهنة(قرار الكنيست ٨/٢٢ بعدم توزيع مهمات الوقاية على المواطنين بعد فترة من الجدل والانقسام بين مؤيد ومعارض) .
- زيادة البرامج الاعلامية الموجهة للتقليل من مخاطر الغازات الحربية (استعراض الطرق والوسائل المتعددة بالوقاية والعلاج) .
- الظروف والاعتبارات التى تحكم التحرك الاسرائيلي اثناء الأزمة :
- لاشك ان ظروف التوتر التى شهدتها المنطقة خلال الأزمة تشكل مناخا مناسبا لاسرائيل سعت لاستثماره وبما يخدم اهدافها السياسية والامنية وتعد ابرز الاعتبارات التى تحدد مسار الحركة الاسرائيلية تجاه الأزمة الاثنى :
- خلل الميزان العسكرى في المنطقة لغير صالح اسرائيل في ظل تعاطف القوة العسكربية العراقية والنوايسا الاسرائيلية لاجهاض تلك القوة .
- الالتزام الاسرائيلي تجاه الحليف الامريكى من واقع خصوصية العلاقة بينهما وضرورة التجارب مع اية ادوار تسند اليهم .
- مواقف الاطراف الدولية خاصة العربية الضاغطة على اسرائيل بشأن جهود السلام والتصور الاسرائيلي بان الأزمة تمثل فرصة يمكن معها احداث التحول في مواقف تلك الاطراف خاصة تجاه منظمة التحرير .
- التقدير الاسرائيلي بحجم وطبيعة التهديد العراقى المحتمل ضدها .
- مدى تأثر الاقتصاد الاسرائيلي حالة استمرار الأزمة ارتباطا بارتفاع اسعار البترول وانخفاض معدلات السياحة بالمنطقة .
- وظل التحرك الاسرائيلي في اطار الاكتفاء بمراقبة الاوضاع دون تورط كالاتى :-
- تجنب حالة القلق التى قد تحدثها ردود الفعل العراقية بضرب العمق الاسرائيلي .

- الحصول على العديد من المكاسب حالة اجهاض القوات العسكرية العراقية من خلال عمل عسكري امريكى وان الولايات المتحدة يمكنها العمل منفردة ودون المساعدة من اسرائيل .
- عدم اضافة اعباء جديدة للاقتصاد الاسرائيلي والذي يعاني من مشاكل عديدة .
- الاحتفاظ بالآزمة في اطارها العربي وعدم السماح لها بالدخول في دائرة الصراع العربي/ الاسرائيلي .

دور السياسي لاسرائيل أثناء الأزمة :-

- في ٢ سبتمبر ١٩٩٠ بلغت هجرة اليهود السوفيت الى اسرائيل خلال اغسطس ٩٠ شهر الغزو العراقي للكويت اعلى معدل لها على الاطلاق منذ قيام دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ حيث اعلنت وكالة الهجرة اليهودية ان عدد المهاجرين من خلال اغسطس بلغ ١٨٨٨٢٤ شخصا .
- وفي ٢٧ سبتمبر ١٩٩٠ كشف تقرير " الفورين ريبورت" الذي تصدره مجلة الايكولوجيست البريطانية عن وجود اتصالات مكثفة تجري وراء الكواليس بين كبار المسئولين العراقيين تعهد خلالها صدام حسين بعدم شن هجمات على اسرائيل في مقابل موافقة اسرائيل على عدم مهاجمة العراق في حالة نشوب حرب في الخليج واكد التقرير مايلي :-
- ان العاهل الاردني قد قام بالتوسط بين اسرائيل والعراق ونقل للرئيس صدام تأكيدات اسرائيل بعدم مهاجمة .
- ان الاتصالات العراقية - الاسرائيلية ليست وليدة اللحظة بل تعود الى سنوات طويلة مضت عقب نشوب القتال بين العراق وايران حيث طلب العراق من اسرائيل تزويده بالسلحة اسرائيلية وتعهد بعدم ضرب خطوط الانابيب البترول .
- ان اسرائيل ردت على المطالب العراقية عن طريق دونالد راسفيلد وزير الدفاع الامريكى في عهد ادارة الرئيس فورد باجراء مباحثات مباشرة مع العراق وتصدير البترول العراقي عن طريق الاردن واسرائيل .
- ان كبار العسكريين الاسرائيليين اعربوا عن استهانتهم بالانباء التي تتردد حول القدرات القتالية للجيش العراقي حيث اشار احد هؤلاء الخبراء الى ان ١٠% فقط من جنود صدام المليون لديهم الخبرة .
- واكد خبير اخر ان صدام قد صنع ثمرا من الورق وان الجيش العراقي هو واحد من اسوأ الجيوش العربية على الاطلاق وانه لن يستطيع الصمود سوى ٤٨ ساعة اذا ما نشبت الحرب .
- وفي ٥ اكتوبر ١٩٩٠ ذكرت وكالة (ا ، ب) ان مستشارا سابقا للحكومة الاسرائيلية اعترف بأنه كانت هناك رسائل تبادلت بطرق متعددة بين اسرائيل والعراق خلال سنوات الحرب مع إيران وان هذه الاتصالات مستمرة عبر الوساطة خاصة بعد ان هدد الرئيس العراقي بحرق نصف اسرائيل .
- وفي اطار كل هذه العوامل يمكن أن يتضح الموقف الاسرائيلي في الاطار الآتي :-
- بنفس القدر الذي يحرص فيه اسرائيل على عدم التورط في الأزمة كطرف فانها تتخذ من الاجراءات ما يجعلها قادرة على مواجهة أى احتمالات قد تفرض اليها للدخول في الأزمة .
- ويعد افضل الخيارات امام اسرائيل هو ترك الامر للاطراف الدولية ومعالجة الأزمة وحسمها عسكريا على ان يبقى دورها رهنا بتطورات مواقف اطراف الأزمة وما يترتب على ذلك من قياسها لحجم العدائيات ضدها (التدرج من العمل المشترك مع الولايات المتحدة الى العمل منفردة حالة اضطرارها لذلك) .

- ويظل تأكيد دورها كتحليف استراتيجي حليف للولايات المتحدة احد اتجاهات تركيز جهودها الرئيسية خلال المرحلة الحالية (تقدم كافة مختلف التسهيلات) •
- ويبقى الاحتفاظ بمجاله الهدوء على الجبهات الاخرى (خاصة سوريا) احد الامور ذات الاهمية البالغة حائسة اضطرارها للترؤف العسكري ضمانا لتحقيق النتائج وعدم الاقدام على مغامرات غير محسوبة •

خامسا: الدور السياسي للجامعة العربية من الأزمة :

- اغراض الجامعة العربية ووظيفتها في اطار النظام الاقليمي العربي :
- النظام الاقليمي العربي هو حقيقة اعم واشمل من الجامعة العربية بل ان بعضا من اهم الاحداث تمت خارج اسوارها ومع ذلك تبقى الجامعة رمزا للنظام تسعى الى تحقيق الاغراض المنشأة من اجلها وتؤدي وظيفتها المتبغاة في اطار ذلك النظام •
- اغراض الجامعة العربية طبقا للميثاق :
- حددت المادة الثانية من ميثاق الجامعة العربية اغراضها وهي سياسية وغير سياسية ، اما الاغراض السياسية فتستهدف
- توثيق الصلات بين الدول المشتركة في الجامعة وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينهما وصيانة استقلالها وسيادتها •
- النظر بصفة عامة في شئون البلاد العربية ومصالحها •
- والملاحظ هنا ان عبارة " توثيق الصلات " بين دول الجامعة جاءت مقترنة بعبارة " وصيانة استقلالها وسيادتها " كما ان " تنسيق الخطط السياسية " لا يعنى حتما " توحيدها " بل ورد كمنظهر من مظاهر التعاون فيما بينها وقد استخدمت هذه العبارة عن قصد لتوكيد المعنى استقلال كل دولة من الدول الاعضاء في الجامعة واحتفاظها بسيادتها في تقرير شئونها •
- اما النص على النظر بصفة عامة في شئون البلاد العربية ومصالحها فيقصد به الاعلان عن ان نشاط الجامعة البناء لا ينهض ان يقف عند حدود الدول الاعضاء فيها بل يشمل العالم العربي كله وان يتبعن عليها ان تعمل على تحقيق امان الاقطار العربية الاخرى التي لم تنضم بعد الى هذه المنظمة الاقليمية في الحرية والاستقلال والرفاهية بقدر ما تسمح به الظروف السياسية الخاصة بما بطبيعة الحال ، وقد اكد ذلك ملحق الميثاق الخاص بالتعاون مع الدول العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة (١٠١) •

الجامعة العربية كرمز للنظام العربي :

- لقد عكس ميثاق الجامعة الاتجاه الذي كان سائدا قبيل نشائها والذي طالب بان تكون الجامعة اداة "تنسيق" وليست اداة "وحدة" وكان ذلك تأكيدا لمطلق "اداة الدولة" على حساب منطلق "الفكرة القومية" ومع ذلك فسان استمرار الجامعة كإطار للعمل العربي المشترك جعلها تبرز كرمز للنظام العربي وامالة في الوحدة •
- وفي هذا السياق يبدو مفهوما حرص الدول العربية مع اختلاف سياستها على مراعاة ان تكون كلمتها المعلنة في مؤتمرات الجامعة وبمجالسها متمشية مع الاطار القومي العام أى مع عقيدة النظام العربي ولذلك تعتبر الجامعة احد المحددات الرئيسية على عملية صنع القرار السياسي الداخلي في الدول العربية ومن ثم تتضح اهمية الجامعة كطرف في النظام العربي بادائها لوظيفة المحافظة ولو (رمزيا) على عروبة النظام •

(١٠١) الجامعة العربية وأزمة الخليج د/ عطية حسين الندى

• الجامعة العربية كمنتدى للدول العربية :

تطلبت التطورات الحديثة في النظام والعلاقات الدولية بصفة عامة ان تكثيف المنظمات الدولية لكي تلائم هذه التطورات وفي هذا السياق نجد ان المشاورات والتراحيق تقل علامة بارزة على مستوى التنظيم الاقليمي العربي يمكن القول بان الجامعة العربية تعمل كمنتدى او كناد سياسي تعبر فيها الدول عن مختلف الآراء وتقدم فيه شتى وجهات النظر بشأن النزاعات والمواقف التي تعرض لها بل هي ايضا تعتبر ملتقى يسهل للدبلوماسيين ورجال السياسة بالاضافة الى القيام بمهامهم وواجباتهم الرسمية تبادل الآراء والمناقشة العامة للمشاكل بشكل وطريقة غير رسمية .

وان المشاورات غير الرسمية او المشاورات الخاصة توفر درجة من المرونة في عمل الجامعة وامكانية التوصل الى التراضي ومن ثم اصدار القرارات بما يزيد من فاعلية الاداء .

والجامعة العربية تمثل لاعضائها المكان الافضل للتراضي من خلال الاجتماعات الدورية والاستثنائية لان هذه الاجتماعات تكفل حفظ ماء الوجه للمتنازعين ولانها تتم داخل الاطار والمؤسسة القومية وفي ظل شعار المصلحة العربية والقومية العليا كما توفر للجامعة النسب مكان لتحديد و تأكيد التزام الدول بمواقف قومية قد لا تستطيع الالتزام بها على الصعيد المحلي .

ساسا : الادارة العربية لأزمة الخليج^(١٠٦) :-

• فوجى النظام العربي بالنفجار أزمة الخليج وهو يمر بمرحلة سيولة وهشاشة واضحة ، كانت قد ظهرت علامات هامة لرغبة شبه جماعية في هوض النظام العربي ، على أن - النظام فشل في تأسيس اطار سياسى أو فلسفة مقبولة لنهوضه بعد مرحلة التشتت الطويلة منذ بداية الثمانينات ، وكان يللمم قواه الكاد في محاولة يائسة للملاحقة التطورات الدولية الهائلة والتي حملت اليه تهديدات كبرى ، على أن بروز الصراع بين خط التشدد وخط الاعتدال من جديد في الساحة العربية ، الى جانب الاتجاه المحجومي والعدواني الذي ظهر من السياسة العراقية نحو الخليج منذ مؤتمر قمة بغداد قد بعث مشكلة الاطار السياسى الجماع ولم يكن هذا الصراع قد أسفر عن تلافى الأفكار وامتزاجها عبر حوارات عقلانية ومفاوضات جادة و صريحة عندما انفجرت أزمة الخليج .

• وفي غضون ايام قليلة كان النظام الدولى قد اخذ في يديه ادارة أزمة الخليج برمتها وكان من الضروري ان يبرز النظام العربي موقفه من هذه الأزمة وطرح منذ البداية مسألة مركزية على العقل العربي وهو من يملك اهلية وصلاحيه ادارة الأزمة - النظام الدولى ام النظام العربي لم يكن حتى اكثر العرب اعتدالا ينظرون الى النظام الدولى كنظام عادل فهو يدخل في دائرة ادارة أزمة عربية وهو مفتقد الى الانسجام الاخلاقي والقانونى بسبب صمته الطويل عن التواتر المذهل للاتهامات الاسرائيلية للقانون والشرعية الدوليين في المنطقة بسبب الحماية الامريكسية لاسرائيل على ان المشكلة هي ان النظام العربي لم يكن يتمتع بمجدارة سياسية حقيقية في ادارة الأزمة على الأقل من وجهة نظر دول الخليج التي هزها العدوان العراقي على الكويت هزة عنيفة للغاية .

• ومنذ البداية واجه النظام العربي مجموعة من المضطلات المبدئية والأجراءات الكبرى التي حرمتها من تكوين موقف جماعى من الأزمة وسريعا ماتعمق الانشقاق بين مجموعتين من الدول العربية حول هذا الموقف او مجموعة الاشكاليات المتضمنة فيه ومع ذلك فقد استعمر وجود فرصة ما لتكوين موقف جماعى عبر حوارات ومفاوضات حقيقية غير ان

^(١٠٦) التقرير الاستراتيجى العربى - مركز الدراسات السياسية - مرجع سبق ذكره

جدود الدول العربية عند مواقفها الاولية والتفكار العديد منها الى الكفاءة الدبلوماسية والى حرية الحركة الكافية قد ادى الى اهدار هذه الفرصة .

- وافضت هذه العوامل الى فشل ذريع وسريع لفكرة الحل العربي لأزمة الخليج بل ان اشتعال حرب اهلية اعلامية بين الدول العربية قد ادى الى تدهور مواصل لفرصة النظام العربي في القيام بدور يميز في اطار الادارة الدولية للأزمة وارتبط ذلك بعملية توسع مطرد للفجوات بين المواقف التي اتخذتها الدول العربية المختلفة من الأزمة .
- ويمكننا ان نتبع جذور هذا الفشل بدراسة المواقف العربية المختلفة من المعضلات الميدنية والاجرائية التي طرحها أزمة الخليج على العقل الرسمي العربي وعملية توسع الفجوات بين المواقف المتضاربة منها في سياق تفاعلات الادارة العربية للأزمة .

● معضلات الإدارة العربية لأزمة الخليج :-

- واجهت الادارة العربية لأزمة الخليج طائفة من الاشكاليات التي فشل النظام العربي في الاستجابة لها بصورة موحدة والواقع ان الأزمة قد شرخت النفس العربية على كافة المستويات الرسمية وغير الرسمية واخذت الاستجابة لهذه الاشكاليات هيئة البحث عن الروح والهوية وبعض هذه الاشكاليات اتسم بالطابع المبدئي اى انها تعلقت بماهية المبادئ التي تنطلق منها المواقف والسياسات وبعضها الاخر اتسم بطابع اجرائى اى تعلق بالاشكال والترتيبات والعمليات التي تحقق مبادئ معينة من وجهة نظر الاطراف العربية المؤثرة في الأزمة .

وعلى المستوى المبدئي اثرت ثلاث قضايا رئيسية وهى الموقف من الشرعية الدولية والموقف من الوجود العسكرى الاجنبى على الارض العربية كتمهيد لحرب محتملة ضد طرف عربى ثم قضية الربط بين حل أزمة الخليج وحل الازمات والصراعات الاخرى في المنطقة وعلى رأسها الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية وعلى المستوى الاجرائى اثرت اربع قضايا رئيسية وهى المدى الممكن للحل العربي ومقوماته او ضماناته والعلاقة بين نزع فتيل الحرب وضممان تحرير الكويت والموقف من المشاركة الاسرائيلية المحتملة في الحرب المتوقعة واخيرا الموقف من ترتيبات امنن الخليج التي اقترحت من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في سياق الأزمة .

وسوف نتناول بكل من هذه القضايا بعرض الحجج المختلفة على جانبي المناظرات العربية التي اثرت على المستويين الرسمي والشعبى وجواب قوتها وشعبها .

● المعضلات الميدنية :-

- سببت الهزة العميقة التي مثلتها أزمة الخليج طرحا عنيفا لبعض الاسئلة الكبرى المتعلقة بذات ماهية وطبيعة النظام العربي وهى الاسئلة التي عرفت الاطراف الرئيسية في النظام عن الاجابة عليها بوضوح خاصة بعد الصحوة الجزئية التي بدأت مع مؤتمر قمة عمان عام ١٩٨٧ وربما كان محور الرئيسى الذى دارت حوله هذه الاسئلة هى طبيعة العلاقة بين النظام العربي والنظام الدولى والقوى الحاكمة لهذا الاخير وبالتالي طبيعة النظام العربي ذاته اى نوع الروابط التي يجب على هذا النظام ان يقوم عليها فقد انشغل النظام العربى خلال السنوات ١٩٨٧-١٩٩٠ بتحقيق المصالحات بين الاطراف المتخاصمة في الساحة العربية وهو ما يسمى في الدبلوماسية العربية بـ " تنقية الاجواء العربية " وفي اغلب الحالات تمت هذه المصالحات بدون توضيح الاسس المبدئية التي تقوم عليها وعندما وقف النظام امام قضية المبادئ الكبرى الحاكمة له وهى المبادئ التي تطرح مشروع تعديل المشاق ومسودة بروتوكول ضوابط العمل العربي المشترك تصورا محمدا لها لم يملك سوى ان يؤجل حسمها او يضعها على الرف

أرنيحها كلية وجاءت أزمة الخليج في وقت اتسم بوجود هذا الفراغ المبدئي. بل والدستوري حيث أصبح المشاق قديما ومهجورا بعد ما حدث من تطورات على الساحة العربية التي تجاوزته جذريا وكان من الطبيعي لذلك ان تلتى الاستجابات المختلفة لهذه الأزمة وللإشكاليات التي طرحتها محملة بتضمينات مبدئية مختلفة بل ومتناقضات الى حد كبير وفيما يلي نعرض لبعض هذه الإشكاليات .

● الموقف من الشرعية الدولية :-

● تعين على النظام العربي ان يتخذ موقفا حول كيفية ادارة أزمة الخليج وحلها في ظرف متفرد وشديد الخصوصية ذلك ان النظام الدولي مثلا في مؤسسة الامم المتحدة كان قد سبق باتخاذ موقف حاسم وواضح ولايس فيه ولا تأويل من الغزو العراقي المفاجمي للكويت في ذات اليوم الذي جرى فيه هذا الغزو فلاكذ قرار مجلس الامن رقم ٦٦٠ على ادانة الغزو العراقي للكويت وطالب بان ينسحب العراق فوراً وبلا شروط جميع قواته الى المواقع التي كانت فيها في اول اغسطس عام ١٩٩٠ وكان من الواضح حتى منذ اليوم الاول للغزو ان مجلس الامن سوف يتخذ مواقف متشددة للغاية ولها طابع تنفيذي من الغزو العراقي للكويت على نحو لم يحدث في تاريخ هذا المجلس .

● وقد وضع هذا الظرف النظام العراقي في مأزق فكان عليه ان يتماشى مع قرارات مجلس الامن باعتبارها تعبيرا عن الشرعية الدولية او ان ينشأ موقفا متميز مقاربا او معارضا لهذه الشرعية وقد حاولت مجموعة من الدول العربية ان تلف على قرارات مجلس الامن - او الشرعية الدولية - بصورة تتمكن النظام العربي من ايجاد مدخل خاص به لادارة او حل الأزمة دون اصطدام واضح بهذه الشرعية على ان الموقف العراقي لم يسعف هذه المجموعة - اذا طرح النظام العراقي اختيارا استقطابيا بين رفض المشروعية الدولية والاقتراب بدرجة او اخرى من الموقف العراقي او التبنى الكامل لهذه المشروعية ومع تطور الأزمة بدأ موقف مجموعة اصغر من الدول العربية يترلق الى الحديث عن " شرعية عربية " بديلة للشرعية الدولية او معارضة لها والامر الأكثر أهمية ان هذا الموقف الرئيسي لعند من الدول العربية وعلى رأسها منظمة التحرير واليمن والاردن وليبيا قد اصبح نواة تجمع حولها طائفة من المواقف اللارسمية لأعداد كبيرة من المثقفين والسياسيين القومية والراديكالية والاسلامية طورت معارضة جلدرية للشرعية الدولية على الأقل فيما يتعلق بأزمة الخليج بمفهومها الخاص عن " الشرعية العربية " واصبحت مقولة الحل العربي خلال اسابيع قليلة من بدء الأزمة تقوم على تلك المعارضة الشاملة والجلدرية " للشرعية الدولية " " بالشرعية العربية " ، ولمضت المعارضة الجلدرية للشرعية الدولية - كما تنعكس في قرارات الامم المتحدة التي توالى بتواتر سريع مع تطور الأزمة على حجتين رئيسيتين .

الحجة الاولى : تؤكد على ازدواجية الشرعية الدولية - وكيلها بمكثالين- فيما يتعلق على الأقل بقضايا الشروق الارسط اذا رتب الشرعية الدولية موقفا متشددا ولوروبا من الاحتلال العراقي للكويت في حين فشلت في ترتيب نفس هذا الموقف من الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية وخاصة الضفة الغربية وقطاع غزة الذي استمر لأكثر من ثلاثة وعشرين عاما دون معارضة من جانب النظام الدولي ونفس الامر ينطبق على موقف النظام الدولي او الشرعية الدولية من ملكية العراق للأسلحة الكيماوية والبيولوجية مع السكوت الكامل او حتى التواطؤ مع حيازة اسرائيل للأسلحة الذرية وهي اشد فتكا ودمارا من الاولى . وحيث ان الشرعية الدولية تنسم بالازدواجية : اي ترتب معاملة مختلفة جذريا لنفس المسألة القانونية تبعاً للامة او المجتمع الذي يتخذ بمقد الموقف فالما تشنق العدالة والحياد

والتجديد الذى يجب ان يميز اى قاعدة قانونية شرعية وهى هذه الصفة لا تستحق اى احترام او طاعة من جانب العرب .

لما الحجة الثانية فتؤكد ان الشرعية الدولية المثلة فى قرارات مجلس الامن المتصلة بأزمة الخليج وهى الولايات المتحدة وهى نفس القوة التى تحمى اسرائيل وتؤمن استمرار احتلالها غير المشروع للأراضي العربية وسياستها العدوانية ضد الشعب الفلسطينى والشعوب العربية وهى من حيث المضمون شرعية تستهدف سلب الوطن العربى كل عوامل القوة ومنح اسرائيل كل عوامل التفوق .

وقد وجدت هاتان الحجتان قبولاً واسعاً بين المثقفين بل وبين الشعوب العربية عموماً ولم ينازعهما من منطلق علمى او مبدئى سوى اقلية صغيرة من المثقفين العرب المناهضين للغزو العراقى للكوييت لم يكونوا على استعداد لمنازعة مقولة ازدواجية الشرعية الدولية غير الهام اسسوا مواقفهم على احدى حجتيين الاولى هى القول بان اهدار الشرعية الدولية نحو قضية ما ليست رخصة لاهدائها فى قضية اخرى والا كان البديل هو سيادة الفوضى وشرعية الغاب والتاليصة هى ان العرب حق لو اجتمعوا على كلمة واحدة لا يمكنهم سوى الادعاء للشرعية الدولية على ان الحجتيين اللتين ابرزهما المعارضة للشرعية الدولية فى الساحة العربية لن تقوموا على وقائع حقيقية وكاملة ، ولا يمكن قبولها على ما هما من علل وتواقص ، فمن ناحية لا يمكن القول بان الشرعية الدولية فيما يتصل بالصراع العربى الاسرائيلى للأراضي المحتلة هى معاكسة من حيث المبدأ والاتجاه للشرعية الدولية فيما يتصل بأزمة الخليج ، فأسس ومبادئ الشرعية الدولية فى الحالتين واحدة وهى عدم جواز احتلال اراضى الغير بالقوة والاقرار بحق تقرير المصير للشعوب .

ويمكن ان تصور الفجوة بين موقفى الشرعية الدولية فى الحالتين فى درجة الوضوح والانسجام والشدة بين المواقف الاجرائية عند تطبيق نفس القاعدة القانونية من ناحية وفى غياب الأداة التنفيذية عند تطبيق هذه القاعدة فى حالة الصراع العربى الاسرائيلى ، وحضورها فى حالة أزمة الخليج ، وكذلك فانه لا يمكننا الموافقة - من منظور علمى - على أن الشرعية الدولية هى شرعية الأقوياء ، فقط - ذلك أن القانون الدولى قد أصبح يتطور بسرعة بسبب دخول العالم الثالث كشريك ومصدر رئيسى فى صنع القواعد الدولية الجديدة ، وان الشرعية الدولية - معبرا عنها فى كثير من المعاهدات والاتفاقيات والقرارات الدولية ، ومنها قرارات الأمم المتحدة ، قد أصبحت تعكس وجهة نظر اغلبية دول العالم وقرارات العديد من المنظمات الدولية الأخرى ، بما فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة التى طالما اتخذت مواقف مخالفة أو مناهضة لمواقف أمريكية (١٠٢) .

وإضافة لذلك وانه لا يمكن معارضة الشرعية العربية بتلك الدولية ، فأسس ومراكز الشرعية العربية الواجبة التطبيق فى اللحظة التى كان يعين على المؤسسات العربية اتخاذ موقف حيال الأزمة فيها وهى الجسدة فى ميثاق جامعة الدول العربية واضحة وقاطعة ، وخاصة فيما يتعلق بعدم جواز احتلال اراضى الغير بالقوة ، وعدم جواز استخدام القوة فى تسوية المنازعات بين الدول العربية ، وبالتالي فان المعارضين للشرعية الدولية فيما يتصل بالموقف من أزمة الخليج كانوا فى الواقع يتحدثون لا عن الشرعية العربية القائمة بل عن شرعية جديدة " شرعية لورية " .

والواقع ان تلك الشرعية الثورية العربية الجديدة كانت وراء الحماس والتأييد الشعبى للعراق فى العديد من الأقطار العربية ، بما فيها كل أقطار المغرب العربى،شاملة المغرب التى كانت مواقفها الرسمية متبانية مع بقية دول المغرب العربى (

(١٠٢) ادانت الجمعية العامة العراق باغلبية ١٤٨ صوتاً ضد صوت واحد فى ٢٨ نوفمبر ، بسبب العنف ضد البعثات الدبلوماسية والقتل ، مؤكدة على قرارات مجلس الأمن ارقام ٦٦٤ ، ٦٦٧ ، ٦٧٤ وادانت العراق باغلبية ١٤٤ صوتاً ضد صوت واحد لانه يهاك حقوق الإنسان فى الكويت المحتلة وذلك فى ١٨ ديسمبر .

والأردن واليمن والأراضي العربية المحتلة ، بل وأجزاء من الرأي العام السوري والمصري ، وقد وجدت هذه الشرعية الثورية العربية المقترحة أصداء في المواقف الرسمية لعدد من الدول العربية ومنها ليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية واليمن والجزائر ، ولكنها لم تجد تعبيراً رسمياً صريحاً ، إلا على نحو استثنائي لأي دولة أو طرف عربي ، فعلى مستوى النظام الرسمي العربي تركزت إشكالية المعارضة بين الشرعية العربية والشرعية الدولية في مسألة محددة وهي ضرورة الجمع في وقت واحد بين حماية العراق من الدمار الاقتصادي والعسكري التي مهدت له قرارات مجلس الأمن على ضوء المواقف العربية للشرعية الدولية وامكانية تحرير الكويت.

والواقع أن تلك الإشكالية كانت جسيمة وحقيقية لو اتفقنا على أن الشرعية الدولية كما تجسدت في قرارات الأمم المتحدة تستحق كل الاحترام ، فانه تظل مسألة أن الولايات المتحدة كانت تفقد عملية تطوير تلك الشرعية الى موقف متكامل يتيح استخدام القوة بهدف تدمير القدرات العسكرية والاقتصادية للعراق ، وأن ذلك الموقف كان يتطوّر عملياً على احتمالات كبيرة لتدمير الكويت أيضاً ، وهنا يمكن القول من الناحية النظرية تطوير مرتكزات أشمل للشرعية العربية يتيح التوافق مع قرارات الأمم المتحدة او الشرعية الدولية وبقاء الكويت والعراق في نفس الوقت ، وعلى حين تقع المسؤولية الأساسية لفشل النظام العربي في تطوير موقف شامل من هذا النوع على الصعق العراقي واصرار القادة العراقيين على صيغة الاستقطاب الكامل والنهائي بين تحرير الكويت أو القبول بتدمير العراق ، فانه لا يمكن اعفاء النظم العربي بما يظهره من جهود وانقسام تجاه تلك الأزمة من جانب هذه المسؤولية .

● مسألة الوجود العسكري الأجنبي في الخليج :-

● في الوقت الذي نوقشت فيه مسألة الشرعية الدولية على نحو نظري ، ومن جانب القوى غير الرسمية في النظام العربي ، فان المسألة الملحة والاناسية التي طرحت النظام العربي (الرسمي) وسببت انقسامه الشديد حول أزمة الخليج ، هي الوجود العسكري الأجنبي في الخليج ، وخاصة في المملكة السعودية ، فبقدر ما مثل الغزو العراقي للكويت صدمة للنظام العربي الرسمي ولقطاع من الرأي العام العربي وخاصة في الخليج ومصر ، فسان الموافقة السعودية والخليجية على نشر قوات أمريكية وأجنبية في أراضيها قد سبب صدمة للرأي العام العربي ولعدد لا بأس به من الحكومات العربية ، وسواء أكان ذلك عن حسن نية أو عن تدبير ، فان الحكومات العربية المعارضة كلياً أو جزئياً لقرارات مؤتمر القمة العربي الطارئ في القاهرة يوم ١٠ أغسطس ١٩٩٠ قد أسست موقفها على رفض التواجد العسكري الأجنبي في دول الخليج ، وظل هذا التواجد هو محور المعارضة من جانب هذا العدد من الحكومات العربية والقطاع الأكبر من الرأي العام العربي ، فعلى المستوى الرمزي والعاطفي أعرض الوجود العسكري الأجنبي في السعودية والخليج الذاكرة الجماعية العربية الخافلة بالمرارات لوضع الاستعمار والحماية الأجنبية الذي فرض على الأكتورية الساحقة من الأقطار العربية ، كما هدد هذا التواجد باحياء النظام الاستعماري عبر إقامة قواعد عسكرية أجنبية على الأرض العربية .

● ومن الناحية السياسية ، فان هذا التواجد العسكري الأمريكي والأجنبي كان يعمل في طياته احتمالات كبيرة للغاية بشأن حرب أمريكية وأجنبية على العراق بقصد تدميره واصطدم بالتالي بالهدف الأسمى للرأي العام العربي بانقاذ الكويت والعراق معاً من المازق التاريخي الذي نشأ بسبب الغزو العراقي للكويت ، وهو الهدف الذي تبلور في شعار النضال العربي من اجل منع الحرب ، والحقيقة هي أن الاستعانة بقوات أجنبية وأمريكية على وجه الخصوص - في سياق المواقف العدائية والعدالية الأمريكية ضد المصالح التحررية العربية ، قد زلزل الضمير القومي والاسلامي معاً

وقد وجدت السعودية صعوبة بالغة في تعبئة تأييد الفقهاء السعوديين والخليجيين وراء القول بشرعية الاستعانة بمسءة القوات ، حتى لو كان يفرض مقاومة عدوان دولة عربية ، وأجمع الفقهاء المسلمون في الدول العربية خارج الخليج ومصر على تحريم هذا الاختيار .

- وواجهت السعودية ودول الخليج الأخرى معضلة حقيقية بين الخطاب الديني الذي نظر للقوات غير الإسلامية باعتبارها " كافرة " من ناحية والخطاب الذي يعبر عن " عقل الدولة " اقليمية الحديثة ، وخاصة ما يرتبط بضرورات أمنها وسلامتها الإقليمية ، فلم تكن السعودية ودول الخليج في ظروف تسمح لها بالدفاع عن نفسها ضد عدوان عراقي محتمل ، وكذا فأنما لم تكن تستطيع الاعتماد على وعود الرئيس والزعماء العراقيين بعدم العدوان بعد ان أقوا لتوهم اجتياح الكويت عسكريا ، وقد اشترك قادة دول الخليج في اعتقاد موحد بأن لية العراق تتجه لابتلاع الخليج كله ، وعبروا عن هذا الاعتقاد صراحة ، و فوق ذلك ، لفتحى لو لم تكن شكوكهم في عدوان عراقي وشيك على بقية دول الخليج صحيحة ، فان أمن دول الخليج يحكم الاعتبارات الجغرافية والسياسية والاستراتيجية كل مترابط ، فاذا مر غزو الكويت دون مقاومة جادة لم يكن من الممكن منع سقوط الامارات و اجزاء من السعودية وقطر ، وربما عُمان في قضية العسكرية العراقية ، والبديل الأول السدى كان من الممكن نظريا أن يحمي دول الخليج من الاجتياح العسكري العراقي هو اذعائهم الفردى والجماعى بوضع التوابيع للقوة العراقية الصاعدة ، أما البديل الأخر ، فسهو شكل أو آخر من أشكال التدخل العسكري الأجنبي " لضمان أمن دول الخليج الأخرى " وتشكيل ضغط عسكري فعال بما فيه الكفاية لاقاع العراق بالانسحاب من الكويت ، وزاد من فعالية السعودية بضرورة الاسراع بطلب التدخل العسكري الخارجى وصول القوات العراقية الى حدود المملكة وإقدامها على القيام بثلاثة اختراقات للأراضى السعودية ، وربما بقصد جس النبض، كما ذكرت بعض المصادر السعودية والأمريكية .
- ومن الناحية النظرية ، مثل البديل العربي الاختيار الأكثر أمانا من الناحية الدعاية والمعاطفية ، غير أن القادة السعوديين والخليجيين عموما ، لم ينظروا اليه باعتباره بديلا كافيا ، أو حتى أساسيا ، فمن الناحية العسكرية ، لم تكن الدول العربية مجتمعة تستطيع ان توفر قوات عسكرية كافية ، لا من حيث العدد والتجهيز ، ولا من حيث الفعالية العسكرية والتكنولوجية ، لردع هجوم عراقي محتمل ، ناهيك عن تحرير الكويت ، اذا فشلت الوسائل الدبلوماسية ، ومن الناحية السياسية لم يكن قادة الخليج يرغبون في تمكين أى من الدول العربية من السيطرة على ساحة الصراع السياسى والاستراتيجى مع العراق ، الأمر الذى ينطوى على احتمالات كبيرة لتخفيض الوزن الخليجى في تحديد المحصلة النهائية للصراع ، بما قد يجعل الخليج في النهاية رهنا بالتوازنات السياسية العربية ، و فوق ذلك فان شكوكا تاريخية بين النخبة السعودية من ناحية وعدد من الدول العربية المحيطة من ناحية أخرى قد جعلت من المستبعد اللجوء للبديل العربي وحده ، أو حتى بشكل رئيسى ، وأمام هذه الاعتبارات ظهرت ثلاثة مواقف عربية .

الموقف الأول : اذانة الاستعانة بالقوات الأمريكية ومتعددة الجنسية مع التأكيد على الحل العربى والبديل العربى بصورة نظرية وعامة ، وقد اتخذت فلسطين وليبيا والسودان واليمن والأردن وموريتانيا وتونس هذا الموقف أثناء مؤتمر القمة الطارئى فى القاهرة ، واستمر بعض الأطراف فى اتخاذها طوال الأزمة ويقوم هذا الموقف على الحجج التالية :-

✦ ان تمكين القوات الأمريكية من الانتشار فى الأراضى السعودية والخليجية يدفع فى اتجاه الحل العسكري للأزمة، ومساعدة الولايات المتحدة على تحقيق أهدافها فى تدمير القوة العسكرية العراقية لصالح اسرائيل .

• ان الاستعانة بالقوات الأجنبية والأمريكية خاصة يقطع الطريق على الحل العربي وعلى الدبلوماسية العربية المهادنة دون اعطائها فرصة كافية أو فسحة من الوقت للتفاهم مع القيادة العراقية بما يحقق هدف انقاذ الكويت والعراق معا ، وينتج أثرا عكسيا حيث يزيد من عناد القيادة العراقية التي لا ترغب في الظهور كأنها تسازلت أمام استعراض أمريكا للقوة ، وعلى ان هذا الموقف كان يواجه بحجج مناقضة وهى بالبنجاء :

ان مفهوم الحل العربي - من منظور الدول المسماة - يفتقر الى محتوى عملى محدد ، فالدبلوماسية ركن هام من أركان ادارة الأزمة ، غير أن القدرات العسكرية هى الركن المقابل واللازم لتحقيق الردع والتوازن ، وهو الركن الأهم عندما تفضل الدبلوماسية فى الزام العراق بالامتثال للشرعية الدولية والعربية ، ولم يكن باستطاعة العالم العربى بأسره أن يقدم حزمة القوة العسكرية الضرورية حتى تجرد ردع المعتدى عن مواصلة العدوان ومدته الى دول الخليج الأخرى .

فى ظل غياب بديل عسكرى عربى ، لا يكون أمام دول الخليج - عند فشل الدبلوماسية - سوى الاعتماد على القوة الوحيدة الراغبة فى الالتزام بالدفاع عن دول الخليج والقادرة عليه ، وهى الولايات المتحدة الأمريكية وياتى بعد ذلك دور الدول العربية والإسلامية كعامل عسكرى مكمل

ان القوات الأمريكية قد نشرت فى أراضى السعودية ودول الخليج بناء على طلبها للدفاع عن النفس ويمكن ان ترحل اذا زال التهديد العراقى ، وبالتالى فان مقياس فاعلية الحل العربى واضح وهو اقتناع العراق بالانسحاب من الكويت وتقديم ضمانات بعدم الاعتداء على دول الخليج الأخرى عموما الى لايد من الاتفاق على أسبقية مواجهة السبب - أى العدوان العراقى - على النتيجة - وهى التواجد العسكرى الأجنبى والأمريكى خصوصا ،

أما الموقف الثانى : فهو القبول بالتواجد العسكرى الأمريكى ومتعدد الجنسيات باعتباره أمرا لا غنى عنه من الناحية العملية لوقف العدوان العراقى والزام العراق بالاذعان للشرعية العربية والدولية مع اعطاء الأولوية الى أقصى مدى ممكن للحل الدبلوماسى والسياسى للأزمة على أن هذا الموقف لم يجيد صياغة موحدة أو متجانسة لا فيما بين الدول العربية القائلة به ولا من حيث الانسجام مع المنطق الأصيل له مع الزمن ، ففي البداية قبلت مصر وسوريا بهذا الموقف باعتباره أمرا واقعا ومؤقتا فقد كانت القيادة المصرية والسورية على وعى كامل بان الموقف السعودى - وهو الموقف الحاكم لهذه القضية - كان نهائيا وليس من الممكن تغيره وانه لو بدّل ضغط عربى كامل ضد التواجد العسكرى الأمريكى فان الاحتمال المرجح هو أن تقطع السعودية ودول الخليج الأخرى كل صلة بالنظام العربى وفوق ذلك فقد كان لدى كل من سوريا ومصر أسبابهما الخاصة للقبول بالمشروط وبهذا التواجد وأسبابهما لفهم ضرورته من وجهة نظر السعودية ودول الخليج على ضوء عدم كفاية البديل العسكرى العربى وبناء على هذه الاعتبارات توصلت الدولتان الى الاستنتاجات التالية : -

• ان افضل السبل للمحافظة على الحد الأدنى من الروابط العربية هو تقديم أقصى دعم عسكرى وسياسى ممكن للسعودية ودول الخليج حتى يمكن تقديم مبررات كافية لاقناع دول الخليج بالاستمرار فى النظام العربى ، ولم يكن الدفع بقوات عسكرية مصرية وسورية لهذا السبب وحده ولكنه كان فى الحقيقة احد الأسباب الجوهرية وراء هذا القرار .

• ان الحل العربى يعنى مضمونا متجددا فى كل لحظة بعينها ففي بداية الأزمة كان "الحل العربى" معلقا من الناحية العملية باقناع العراق بالانسحاب الفورى من الكويت والكف عن تغيير نظام الحكم فيه بالقوة وعندما بات من

الواضح ان العراق لم يفعل ذلك ، اصبح المضمون العملى للحل العربى هو مشاركة العرب فى الصيغة السياسية والعسكرية الدولية بهدف جعل التواجد العسكرى الامريكى والاجنبى مؤقتا ومرتبيا بهدف استعادة الشرعية الدولية والاقليمية ، ولم تقبل مصر او سوريا بصيغة تواجد عسكرى اجنبى دائم ، وقامتا اعلان بيكر بالنية فى انشاء "بنية امنية شرق اوسطية " وكان احد اهداف زيارة الرئيس مبارك للسعودية والامارات وغمان فى شهر اكتوبر هو التوصل الى فهم مشترك حول هذه المسألة وضرورة الامتناع عن التعهد امام الامريكيين باية صيغة لوجود عسكرى اجنبى ثابت بعد حل أزمة الخليج ، والواضح ان الرئيس مبارك كان قد حصل على هذا الالتزام ، وكانت تصريحات وزير الخارجية السعودى ومسئولين آخرين تؤكد على نفس هذا المعنى وحرصت سوريا على الدفع فى نفس هذا الاتجاه .

- وفى هذا الاطار كان التواجد العسكرى المصرى والسورى هو الضمان الرئيسى للتأكيد على اولوية الحسل السياسى للأزمة ، ومع ذلك فقد اخذ هذا الموقف فى التغير منذ نحو منتصف شهر اكتوبر ، وربما تكون القيادات العربية التى اتخذت هذا الموقف قد صارت فى ذلك الوقت على يقين بان الحل العسكرى للأزمة حتمى
- اما الصياغة الخليجية لنفس هذا الموقف فقد اتسمت منذ البداية بعدم الثقة فى تواجد عسكرى عربى كبير ، وحرصت القيادة السعودية على "تحميم هذا التواجد" ولاشك ان ذلك الموقف لا يعود فقط الى شكوك تاريخية وانما ايضا الى الرغبة فى "تحميم" الدرر السياسى العربى فى ترتيبات ما بعد نهاية الأزمة .
- والى جانب ذلك اتسم تقدير القيادة السعودية بالحرص على اظهار اهداف التواجد العسكرى فى الاطار الدفاعى البيحت لفترة طويلة من الزمن والارجح هو ان القيادة السعودية والخليجية كانت تتوقع ان يسفر التواجد العسكرى الامريكى ومتعدد الجنسيه عن المراز ضغط كالمية لاقناع العراق بالانسحاب من الكويت ، ولم تتضح فى اذهان هذه القيادة قيام هذه القوات بمهام هجومية الا مع الوقت ربما فى نحو منتصف اكتوبر ايضا ، والواقع ان القيادة السعودية كانت مترددة حقا فى القبول باهداف هجومية للقوات الاجنبية بسبب التوقعات الكبيرة لحجم الدمار المحتمل فى حرب هجومية وهو ماظهر من الانتعداد السعودى للقبول باعطاء تسازلات اقليمية وخاصة فيما يتصل باعطائه منفذا مجريا مباشرا على الخليج مع ابراز الاستعداد للتعاون فيما يتعلق بالجانب الاقتصادى وتبلور ذلك فيما أعلنه وزير الدفاع سلطان بن عبد العزيز فى هذا الصدد ، الا ان هذه المبادرة لم تاخذ الفرصة الكافية للتفاعل نتيجة للتراجع السعودى السريع عنها عقب مايمكن القول انه ضغوط امريكية فى هذا الشأن وهكذا اصبح من الواضح ان السعودية قد فضلت فى النهاية - نتيجة للعديد من العوامل المتداخلة حسم تردها بقبول حرب هجومية بالمقارنة بالتسليم بتنازلات كبيرة للعراق لانهاء الأزمة الامر الذى كان يجبرها على التسليم بضرورة رحيل القوات الاجنبية او الجانب الاكبر منها مع استمرار التهديد العراقى فى نفس الوقت .

واخيرا تبلور موقف ثالث فى قضية التواجد العسكرى الاجنبى فى الخليج قوامه هو الرفض المبدئى لهذا التواجد مع اظهار التفهم لاضطرار القيادات الخليجية - والسعودية خاصة لاستدعائه ، وبالتالي ركز هذا الموقف على إيجاد مجموعة من الأفكار التى تضمن رحيل القوات الاجنبية وتأمين دول الخليج وخاصة السعودية من امتداد العدوان العراقى اليها فى نفس الوقت ، وكان هذا الموقف هو اساس اغلبية المبادرات السياسية الفردية ومتعددة الاطراف العربية على ان هذا الموقف قد قام على الفصل بين قضية احتلال الكويت وقضية تأمين دول الخليج وخاصة السعودية من امتداد العدوان

العراقى اليها ، ففى الوقت الذى اجتهدت فيه الدول العربية التى تبنت هذا الموقف فى ابتكار الافكار التى تستهدف تأكيد ضمانات امن السعودية ، فانها قد اظهرت رغبة او استعدادا حقيقيا لحل وسط بالنسبة لمسألة الكويت وتراوحت المبادرات العربية من حيث مدى التنازلات للعراق على حساب الكويت بهدف اقناع العراق بالانسحاب او بمجرد الالتزام بالانسحاب من الكويت فى النهاية .

وقد فتح هذا الموقف مجيزة واضحة وهو انه قام على دبلوماسية ديناميكية نسيا تستهدف تقييد العراق الدمار المتوقع من حرب ضرور يشنها الامريكويون مع ضمان بعض الحقوق للكويت وخاصة باعتبارها وحدة سياسية مستقلة عن العراق ، ومع ذلك فانه كان يتسم بعبوب واضحة يمكن ايجازها فيما يلى :-

● ركز هذا الموقف على منح ضمانات امن للسعودية بما يقبل التفسير بأنه ينطوى فى النهاية على التضحية بالكويت وحرصت كافة المبادرات الفردية ومتعددة الاطراف العربية على اجراء حوار مباشر بين العراق والسعودية على اساس الفراض قوامه انه لو امكن تهدئة المخاوف الامنية للسعودية فانه يمكن اقناعها باجلاء القوات الأجنبية وبالتالي ضمان تجنب الحرب وبحيث تتسم مسألة الكويت فى مفاوضات مباشرة تكون السعودية والعراق هما طرفاها الرئيسيان .

● ارتطم هذا الموقف باصرار القيادة العراقية على عدم الالتزام بمبدأ الانسحاب من الكويت وعلى ان مسألة الكويت منتهية ومثل الافتتاح على فكرة الحوار مع السعودية وقبول منحها ما تطلبه من الضمانات بعدم العدوان مفتاح المبادرات العربية الفردية ومتعددة الاطراف الامر الذى فهم باعتباره محاولة لترضية السعودية من اجل السكوت عن مسألة الكويت او قبول حل وسط يرضى العراق .

● ان هذا الموقف لم يمتنع عموما بالمصدقية - لدى دول الخليج لان القائلين به قد بدروا متحيزين للعراق بل ان السعودية ودول الخليج قد اعتبرت منظمة التحرير واليمن والاردن بصفة خاصة ضالعين مع العراق كما انها قد اهتزت بعنف مواقف دول المغرب العربى وان كانت بدرجة اقل مما شعرت به حيال المنظمة واليمن والاردن .

● معضلة الربط بين الكويت وفلسطين :

● من بين كل المبادرات العراقية لم تحظى فكرة بمدى الشعبية التى تمتعت بها فكرة الربط بين حل أزمة الكويت وحل القضية الفلسطينية ، وعلى حين تضمنت المبادرة العراقية يوم ١٢ اغسطس ربطا بين كل "الاحتلالات" فى المنطقة فان احد فى الساحة العربية لم يبد ادنى اكتراث سوى بالربط بين الكويت وفلسطين بل اتى هذا الشعار وحده يفسر الجانب الاعظم من تعاطف الرأى العام العربى مع العراق والجانب الاعظم من "الخرج" الذى استشعره النظام الرسمى العربى فقد اتكا النظام العراقى على موطن الالم الرئيسى فى الوطن العربى وبدا امام الرأى العام ان هناك حلا جذريا وثوريا مفاجئا للمسألة الفلسطينية يتمثل فى الضغط على المصالح الامريكية والغربية فى الكويت والخليج ونظر الى هذا الشعار باعتباره استمرارا لخط المتشددين من الراديكاليين العرب فى الدعوة لتصفية المصالح الغربية والامريكية خاصة فى الوطن العربى ردا على الدعم الامريكى الكامل لاسرائيل والاذلال المتواصل للكرامة العربية .

واستند القائلون بالربط على عدد من الحجج اهمها ما يلى :

● مع الاعتراف بمعاناة الشعب الكويتى ، فان الغزو يمثل فرصة نادرة للتعامل مع الغرب والولايات المتحدة خاصة من موقع القوة ، فيما يتصل بالقضية الفلسطينية ، حيث ان العرب لم يعودوا يملكون الكثير من عناصر الضغط على الموقف الأمريكى حيال هذه القضية .

- انه لو اجتمع العرب على فكرة الربط ، فان من الممكن خلق تيار عالمي يؤيد هذه الفكرة بحيث يصير من غير الممكن تجنبها ، وكانت هذه الفكرة قد حظيت فعلا ببعض القبول لدى اطراف دولية هامة في ادارة الأزمة ، وخاصة فرنسا التي أعلن رئيسها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في بداية أكتوبر مبادرة تأخذ مسألة الربط في الاعتبار ، ومن المعقول أن تدفع بعض القوى العربية لتنفيذ فكرة الربط ، في الوقت الذي يرفضها فيه بعض العرب .
- انه لو توأصل الضغط العربي والدولي لتطبيق فكرة الربط باعتبارها قلب أية تسوية يصبح من الصعب على الولايات المتحدة أن تستمر في رفضها للفكرة ، حيث أنها لن تستطيع الدفاع عن موقفها الذي يكالفي المعتدى الاسرائيلي ريعاقب "المعتدى" العراقي ، وانه لو أمكن تحقيق تسوية من خلال الربط فيكون العرب قد كسبوا كل ما يطمحون فيه من تحرير فلسطين وتحرير الكويت ، وانقاذ العراق في نفس الوقت .
- ولم يتح لمؤتمر القمة العربي المعقد في القاهرة مناقشة هذه الفكرة التي طرحت في " مبادرة " عراقية بعد القمة بيومين ، وبقصد واضح هو الطعن في الشرعية " القومية " لهذا المؤتمر وقراراته ، ومع ذلك فقد كان من الواضح أن أغلبية الدول العربية ترفض مقولة الربط رفضا تاما ، على الأقل في مواقفها المعلنة ، وقد استند هذا الرفض الى مجموعة من المسببات والحجج منها ما يلي .-
- من الناحية الأخلاقية بدت فكرة الربط منحرفة الى حد بعيد ، حيث لا يمكن النظر الى الكويت باعتبارها رهينة عربية يمكن مقايضتها بالأرض المحتلة في ٥ يونيو ١٩٦٧ ، ولا تغير أحسن النوايا عن تفسير فكرة الربط أخلاقيا من حقيقة العدوان العراقي كعدوان على دولة عربية وشعب عربي
- ومن الناحية السياسية ، كان أقرب الى الدعاية التي تستهدف تعبئة الرأي العام العربي والاسلامي وراء غزو الكويت أكثر منها تفارضا جادا حول مستقبل الشعب الفلسطيني المؤكد انه لو كانت الولايات المتحدة قد قبلت بضم العراق للكويت ما كانت العراق لتطرح صداما سياسيا وعسكريا معها حول حقوق الفلسطينيين ، ففى سياق المفاوضات التي تمت بين الرئيس العراقي والسفيرة الأمريكية - ثم القائم بالاعمال الأمريكي - في العراق ، صرح الرئيس العراقي بوضوح نيته في احترام وصيانة المصالح الأمريكية في المنطقة العربية .
- ومن الناحية الدبلوماسية لم يكن من الممكن قبول رهن مصر الكويت والذي يقع في يد دولة عربية قامت بغزوه بمصير الأرض العربية المحتلة التي تقيض عليها إسرائيل ، ولم يكن من المتصور أن تقبل اسرائيل ، وحتى لو ضغطت عليها الادارة الأمريكية بأقصى ما لديها من قوة بالانسحاب من الأراضي المحتلة مجرد ضمان تحرير الكويت .
- ومن الناحية العملية ، فان القائلين بمقولة الربط قد وقعوا في تناقض بين اعتبار العراق في مركز قوة باحتلاله الكويت وأخشيعة عليه من عدوان أمريكي وشيك ، كما أنهم قد وقعوا في تناقض بين رفع شعار منع الحرب الأمريكية ضد العراق ، واعتبار العراق - والعرب عموما - في موقع قوة يتيح لهم التفاوض حول الأرض المحتلة .
- والواقع ان شعار الربط قد صادف استحسانا لدى اقلية من الدول العربية لفترة قصيرة بعد اعلان المبادرة العراقية، فوافقت اليمن رسميا على مبادرة الرئيس صدام حسين بعد اعلانها كما تضمنت مبادراتها في أول سبتمبر هذه الفكرة ، غير انها سريريا ما أسقطت هذه الفكرة من مبادراتها المعلنة في ١٩ أكتوبر ، وفي مشروع القرار المقدم منها - مع عدد من دول عدم الانحياز - مجلس الامن في ٧ أكتوبر ، وهو المشروع الذي رفض المجلس تقييره ، كما اتخذت المبادرات الأردنية نفس المسار .

- وفي الوقت نفسه ، فإنه في الوقت الذي رفضت فيه دول الخليج ومصر وسوريا رسمياً مقولة الربط ، فإنها في مفاوضاتها مع الجانب الأمريكي ، وبعض الأطراف الأوروبية قد حثت على إعلان التزام ما من جانب الولايات المتحدة أو مجموعة من الدول العربية أو مجلس الأمن بتحريك القضية الفلسطينية ، وتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي بعد انهاء أزمة الخليج ، وإعلان هذا الالتزام في وقت مبكر ، وكانت مجموعة دول المغرب العربي ، وخاصة الجزائر تدفع في نفس الاتجاه وان كانت قد طلبت التزاماً تعهدياً أقوى من جانب الولايات المتحدة ومجلس الأمن ، ويحث يبدو هذا الالتزام كتنازل لصالح العراق وهو الأمر الذي رفضته الولايات المتحدة بصورة تامة ، ومع ذلك فقد كانت ضغوط الدول العربية ، وخاصة مصر ، وراء صدور بيان غير ملزم من مجلس الأمن بتاريخ ٢٠ ديسمبر بالتوصية بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط (دون تحديد شكل معين أو تاريخ محدد لهذا المؤتمر) ولم يكن هذا الحل الوسط مقبولاً من جانب دول المغرب العربي ، أو العراق بالطبع ، وبالتالي فقد استمرت في مساعيها لإصدار التزام أقوى ، وقادت فرنسا الاتجاه لإصدار هذا الالتزام في سياق حل دبلوماسي لأزمة الخليج ، وتبلور هذا الموقف في المبادرة ببولج اقتراح بين أعضاء مجلس الأمن في ١٤ يناير - أى قبل انتهاء مهلة الأمم المتحدة بيوم واحد - يتضمن التزام المجلس " لمساهمة نشطة في حل المشكلات الأخرى بالشرق الأوسط ، في وقت ملائم " بعد التوصل إلى اتفاق حول جدول زمني لانسحاب القوات العراقية من الكويت .
- والواقع أنه كانت هناك فرصة كبيرة من الناحية النظرية لحدوث توافق عربي بشأن العلاقة بين حل أزمة الخليج وحل المشكلة الفلسطينية لا يتضمن ربطاً ميكانيكياً ومباشراً ، ولكنه يؤكد في نفس الوقت على ضرورة معاملة القضية الفلسطينية معاملة ماثلة من حيث المبدأ القانوني والدبلوماسي في الحد الأدنى للقضية الكويتية ، وبسبب الحرب الأهلية الإعلامية - التي استخدمت فيها حجج متعارضة حول مقولة الربط - بين قضايا أخرى - ضاعقت هذه الفرصة .

• المعضلات الاجرائية :-

- إلى جانب المعضلات المبدئية ، واجه العالم العربي مجموعة من الاشكاليات الاجرائية التي أوضحت بجلاء حدود فكرة النظام العربي ، في المرحلة التاريخية التي ثارت فيها أزمة الخليج ، وقد تعينت هذه الحدود فور الفجار الأزمة مباشرة في السؤال التالي : ماذا يستطيع النظام العربي أن يفعل إذا قرر أحد أطرافه ذو القوة العسكرية الكبيرة والتصميم غير المحدود على تحدى قواعده ؟ والوجه المقابل لهذا السؤال هو ماذا يستطيع النظام العربي أن يفعل إذا قرر النظام الدولي - باجماع القوى العظمى فيه - أن يأخذ المبادرة بإدارة أزمة تقع في صميم نسج العلاقات العربية - العربية ؟ ولماذا بين هذين السؤالين المتقابلين تحددت جدارة النظام الدولي ، ونعني بالجدارة هنا كفاية القواعد المقننة القابلة للتطبيق على الأزمة ، ووضوحها وانسجامها - من ناحيتي الشكل والمضمون - وكفاية القوة اللازمة لفرض الإذعان لهذه القواعد قبل أطراف النظام ذاتهم ، وليست الجدارة هنا بهذا المعنى ضماناً لنجاح إدارة الأزمة أو كفاءة ادارتها ، إذ يتعلق بمساح ادارة أية أزمة بمدى الرضا الكلي الذي يتحقق عن الحصيلة النهائية لهذه الإدارة بين أطراف النظام القائم على هذه الإدارة .

وقد اكتشف الأطراف الرئيسيين في النظام العربي عدم كفاية وتناقض واضطراب القواعد الواجبة التطبيق على حالة الغزو العراقي للكويت ، فقد كانت هذه الأطراف قد بحثت جانباً مشروع تعديل الميثاق وبروتوكول ضوابط العمل العربي المشترك ولم تصدق عليها ، ولم يكن هناك غير نص المادتين ٦ و ٧ من ميثاق جامعة الدول العربية الذي وضع

في عام ١٩٤٤ ، ونص المادة ٢ من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية والموافق عليها في عام ١٩٥٠ ويلزم نص المادة ٦ لمجلس الجامعة باتخاذ القرارات الخاصة بالتدابير اللازمة لرد الاعتداء الواقع على احدى دول الجامعة بالاجماع (مع استثناء رأى الدولة المتعدية) أما نص المادة ٧ وهى التى تضع القاعدة العامة للتصويت في قطاع الجامعة فيعين أن ما يقرره المجلس بالاجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة في الجامعة ، وما يقوره المجلس بالاكثرية يكون ملزما لمن يقبله ، ولم يكن هناك نصوص مشابهة لضبط نظام التصويت في مؤتمر القمة العربي ، الذى تطور كأهم مؤسسة في النظام العربي في الممارسة ، دون تطور قانونى مناظر ، أما نص المادة الثانية من اتفاقية الدفاع المشترك فنلزم الدولة الموقعة بالمبادرة الى معونة الدولة المعتدى عليها ، حتى لو كانت هذه المبادرة منفردة ، ولا يشترط اجماعا للوفاء بهذا الالتزام ، وقد أثارت هذه المناقشات اضطرابا ومعارضة عند التصويت على مشروع قرار مؤتمر القمة العربي الطارئ في القاهرة وبعد صدور قراره في العاشر من أغسطس ، والأهم من ذلك هو عدم وضوح التدابير التى يفترض أن يتخذها مجلس الجامعة او مؤتمر القمة عند عدوان من دولة عربية على دولة عربية اخرى فالتدابير التى تشمل استخدام القوة المسلحة في نص المادة ٢ من معاهدة الدفاع مقصودة بوضوح لرد اعتداء دولة اجنبية على دولة عربية وفوق ذلك كله فان النظام العربي لم يكن يملك قاعدة واحدة صالحة للتطبيق عندما يكون الهدف مسن ادارة أزمة نشأت عن عدوان دولة عربية على دولة عربية اخرى هو انقاذ الدولتين معا من مخاطر داهية بسبب العدوان الاصلى وما قد يتلوه من اعمال عدوان خارجى ضد الدولة العربية المعتدية .

ويرتبط بعدم كفاية القواعد الواجبة التطبيق واضطرابها الفقار النظام العربي لوسائل القوة والالتزام الضرورية لوضع قراراته او قواعده موضع التطبيق وخاصة اذا قررت دولة ما انتهاك هذه القواعد وتحديدها او الهجوم على النظام كلسه وقواعده الجوهرية ومن بينها قاعدة حل المنازعات بالطرق السلمية

وقد شهد النظام العربي نزاعات عسكرية كثيرة وان لم يصل اى منها ابدا الى حد غزو دولة عربية لكل اقليم دولة عربية اخرى بالقوة العسكرية الغاشمة ولم يتمكن النظام في اى منها من التدخل المقتن او تطوير قواعد كافية للمشروعية في رد العدوان او الدفاع عن المصالح العربية الجماعية وفوق ذلك لانه بالرغم من تكرار المنازعات العسكرية بين الدول العربية فان النظام العربي لم يكن مصمما من حيث قواعده القانونية والعملية كنظام يقوم على تسوازن القوى بالمعنى الاستراتيجى العسكري لهذا المصطلح وعلى التقيض فانه كان مصمما وظل يعمل منذ بدايته كنظام تفاسهم او تراضى ويرتب على ذلك ان هذا النظام كان دائما معرضا للتفكك - المؤقت غالبا - عندما تعمد احدى الدول العربية القوية عسكريا الى التحدى الصريح لقواعد ومحاوله احلالها بقواعد شرعية ثورية واتسم هذا النظام ايضا بميل منحدر للتألقم والتسليم امام حالات فرض دولة لوضع ما بالقوة في محيطها الاقليمى بل واحيانا تقنين هذا الفرض مثلما حدث في حالة التدخل العسكرى السورى في لبنان عام ١٩٧٦ .

وقد زاد من عجز النظام العربي عن فرض قواعد الامن المعمول بها ان توزيع موارد القوة وخاصة القوة العسكرية قد اصبح اكثر انتشارا مع الوقت ولم يعد من الممكن ان تقوم دولة او دولتان بدور شرطى النظام واصبح العمل العسكرى الجماعى لحراسة قواعد النظام وتأمينه مرهونا بالتوافق بين عدد كبير نسبيا من الدول العربية وهو امر يصعب تحقيقه وخاصة مع تصاعد وتعمق الاختلافات الكبيرة في التوجهات السياسية والاستراتيجية فيما بينها وحتى لو افترضنا امكانية التوافق بين هذا العدد الكبير من الدول العربية فانما قد لا تستطيع توفير ونشر حجم كاف من القوات العسكرية لفرض قرار جماعى على دولة واحدة قوية عسكريا مثل العراق .

وقد اتسم الموقف السياسي المصاحب للغزو العراقي للكويت بكل هذه العوامل مجتمعة وكان من اليسر اكتشاف ان النظام العربي لا يستطيع ان يقوم بدور كبير طالما ان دولة قوية عسكريا مثل العراق قد قررت تحدي قواعده الجوهريّة وصممت على الذهاب بذلك الى ابعدهمى يمكن بالاحاطة بقواعد التفاهم ذات الطبيعة العربية للنظام وان جدارته في ادارة أزمة من هذا النوع محدودة للغاية اذا لم يبق غير اتخاذ موقف دعائي جماعي وهو الامر الذي لم يحدث بسبب الاختلافات الكبيرة في التوجهات فيما بين الدول العربية والتي اسهم التدخل العسكري الاجنبي في تفاقمها .

اما الوجه المقابل لعدم الجدارة الداخلية للنظام العربي في ادارة أزمة مجسامة الغزو العراقي للكويت فيتصل بسلب جدارته الخارجية وقد اثارت هذا الجانب مناظرات حادة بين المثقفين والخبراء العرب فلى اعقاب الغزو مباشرة قام مجلس الأمن باصدار قراره رقم ٦٦٠ والذي وضع اساس الشرعية الدولية فيما يتصل بالأزمة وقبل ان يتخذ النظام العربي موقفاً محدداً منها وبالتالي بات امام هذا النظام اختياراً صعب بين الشاء قواعد مناقضة او متوافقة مع هذه الشرعية وخلال يام قليلة كانت الولايات المتحدة قد بدأت ترسل قواتها العسكرية الى منطقة الخليج بموافقة السعودية ودول الخليج لآخرى مستندة الى قواعد السيادة وحق الدفاع الشرعى عن النفس واتخذت قرارات مجلس الامن لتدلفق بصورة قننت شرعية التواجد العسكري الامريكى ثم متعدد الجنسيات وضغوط الاقتصادية واجراءاته العقابية ضد العراق فاذا اخذنا مجموع تلك المبادرات الثنائية والجماعية لوجدنا انها تستند الى قواعد قانونية شرعية وثالية فردية وانما انشأت آليات لوضع تلك القواعد موضع التطبيق والى جانب ذلك كله لمضت تلك الآليات على محاور امنة مشروعة لدول الخليج زاء دولة القوى عسكريا وقادرة على تجديد ومد عدوالمها الى كل منطقة الخليج .

ومن الناحية السياسية كان من الواضح ان القواعد القانونية والآليات(العسكرية والاقتصادية وغيرهما) الدولية والثالية قد تحركت بسبب ضغوط متواصلة من جانب الولايات المتحدة التي لا ينكر احد انها قصد استهدفت لتدمير القدرات العسكرية والقدرات الاقتصادية المساندة للعراق وبالتالي كان هناك تعارضا واضحا بين المضمون السياسي العملى لهذه القواعد والآليات الدولية من ناحية والامان العربية التي تركزت على منع الفجاء حرب دولية ضد العراق مع تجزير الكويت في ذات الوقت وهنا يتور الخلاف بين المثقفين والخبراء العرب .

ذا يعتقد تيار واسع من هؤلاء المثقفين والخبراء انه كان من الممكن ان يثبت النظام العربي جدارته الخارجية مسن بحلال سعية للحل العربي تقوم على مايلى :

- اعمال قواعد التفاهم العربية مع القيادة العراقية لحنها على الانسحاب من الكويت ولبول حل وسط امسا مسن خلال واسطة جماعية او من خلال تفاوض وحوار مباشر بين العراق والسعودية .
 - تقديم مجموعة من الأفكار لاتعارض كلها مع الشرعية الدولية ولكنها لا تأخذ بما كلها وخاصة مقولة الانسحاب غير المشروط والفوري للقوات العربية .
 - نزع فتيل الحرب من خلال فكرة الانسحابات المتبادلة اما على نحو مفران او متساوي بحيث تتسحب القوات العراقية اولاً ثم القوات الامريكية ومتعددة الجنسيات بعد ذلك او العكس .
 - البحث في ضمانات متبادلة للامن بين الدول العربية المعنية بكونت صالحة على المدى الطويل وتعيد بناء الثقة بين هذه الدول وتكون مضمونة جماعيا من جانب النظام العربي .
- يعتقد هذا التيار انه كان من الممكن اصلا منع تدفق القوات الامريكية والاشمسية الى الاراضي السعودية والخليجية وبالتالي قطع الطريق على سيناريو الحرب الدولية ضد العراق .

والواقع ان هذا التيار قد استند على العاطفة والوجدان القومي والعربي ولكنه كان يفتقر الى ضمانات حقيقية فيما يتصل بالجوانب التي اقترحها على نحو متفرق ولذلك فانه قد اخذ يترلق عمليا من استهداف الجمع بين حماية العراق وتخريب الكويت الى تفضيل حماية العراق حتى ولو كان على حساب التضحية بالكويت على اساس من قاعده اقل الاضرار .

وعلى الجانب المقابل نهض تيار قوى بين المثقفين والخبراء العرب يرى ان اعمال قواعد التفاهم العرفية قد فشل مع القيادة العراقية ولم يكن من الممكن تصديق ان تدفع العراق بالقوات الماثلة التي غزت الكويت لكي تتسحب في ايام قليلة بما يساعد على تهدئة المخاوف الامنية لدول الخليج الاخرى وخاصة السعودية ولم يكن من الممكن من باب اولي، ان تستقبل السعودية القوات الامريكية ثم متعددة الجنسيات لحمايتها من احتمال عدوان عراقي لكي تطلب سحبها مع استمرار الاحتلال العسكري فيما بين الطرفين وفي ظروف تتميز بانها الثقة بينهما بعد غزو الكويت وكانت الفرصة الوحيدة للسيطرة لدى دول الخليج تمثل في موقف عربي جماعي وقوي للغاية يتخذ شكل امدادات عسكرية عربية سريعة للسعودية ودول الخليج الاخرى بما يسمح بتقليص الحاجة للقوات الاجنبية وسحبها بالتدرج وبالارتباط مع قدرة النظام العربي على اعادة التوازن العسكري بين الخليج والعراق وكان من الواضح لدول الخليج ان النظام العربي لسن يستطيع التقاط هذه الفرصة بسبب الانشقاق الايديولوجي والسياسي حول الموقف من التواجد العسكري الاجنبي ومن ذات عملية الغزو العراقي للكويت فضلا عن الرغبة الخليجية في تحجيم الدور السياسي العربي في ترتيبات ما بعد الازمة .

لظالما ان النظام العربي لم يكن يستطيع ضمان الاسس الاولية للتوازن العسكري بين العراق والخليج وتشكيل قسوة ردع عسكري حقيقية في مواجهة العدوان العراقي لم يكن ممكنا طرح شعارات او خطوات اجرائية ذات مصداقية لمنع الحرب ففي غياب القدرة العربية العامة على ضمان ردع امتداد العدوان العراقي بعد الازمة مباشرة وعلى المدى الابعد كان الختم ان تبحث السعودية ودول الخليج عن ضمانات امن دولية مادية وقد ادركت مصر وسوريا هذه الضرورات المادية والاجرائية في الوقت الذي اصر فيه الائتلاف العربي المقابل على ادارة ازمة تمدى ثوري عسكري للنظام العربي ولامن دول الخليج على وجه الخصوص باساليب لانتفق مع طبيعة هذا التحدي غير المسبوق اى باساليب التفاهم العسوي وظالما ان دول الخليج كانت ستطلب بالضرورة ضمانات امن دولية تتمكنها من تحقيق الردع في الحد الادنى فان شعارات مثل الانسحاب المتبادل للقوات العراقية والاجنبية او الانسحابات المتوالية لم تكن عملية قبل ان تتحقق ضمانات الردع والتوازن العسكري فحقن اذا كانت العراق قد قبلت فكرة الانسحاب المتبادل سواء على نحو متزامن او متتال وهو ما لم يحدث لم يكن من المتوقع ان قبلها دول الخليج فالانسحاب المتبادل وحده كان يعنى سحب القوات العراقية عدة كيلومترات وانسحاب القوات الاجنبية عدة آلاف من الكيلومترات تاركة اختلالا هائلا في موازين القوى بنطوى بالضرورة على احتمالات كبيرة لتجدد العدوان .

ان بنية النظام العربي ذاته لم تكن صالحة لاثبات الجدارة المدنية والاجرائية في ادارة ازمة الخليج باعتبارها ازمة تمدى ثوري وعنيف لاسس هذا النظام على انه اذا كان النظام العربي قد فشل في ادارة الازمة ككل فقد ظل من الممكن نظريا ان يقوم بدور متميز في الادارة العالمية للازمة عبر تقديم مجموعة حزمة متكاملة من الافكار التي تتوافق مع الشرعية الدولية وتضمن تخريب الكويت وانهاء العراق على ان ذلك كان مرهونا بتفاعلات مرنة وصحية بين الدول العربية

الرئيسية وبأسعاض نمط هذه التفاعلات يتضح ان النظام العربي واطرافه الرئيسية قد اهدر هذه الفرصة وانه يتحمل جزءاً من المسؤولية عن هذا الاهدار .

● تفاعلات الادارة العربية للأزمة :

تطورت الادارة العربية للأزمة عبر اربع مراحل متصلة ففى البداية وعندما ظهرت بوادر الأزمة سمعت اطراف عربية قيادية محاولة تجنب انفجارها وعندما وقع هذا الانفجار شغل النظام العربي لفترة قصيرة بمحاولة إيجاد حل جماعى او موقف جماعى منها ولشغل هذا المدخل بسبب وقوع الشقاق كبير حول الموقف الواجب اتخاذه ، وفى المرحلة الثالثة انطلقت مجموعة من المبادرات القطرية او الجهود الدبلوماسية متعددة الاطراف لانقاذ الاطراف المعنية مباشرة بالصراع بحلول وسط مختلفة وربما يكون السبب الرئيسى لشغل هذه المبادرات هو تصميم العراق على مواصلة الصراع وعدم قبول المبدأ الاساسى والشروط الدنيا للحل المقبول وهو الانسحاب من الكويت على ان احد اهم الاسباب يتمثل كذلك فى الجمود الواضح للتحالفين العربيين الرئيسيين والافتقار الى المرونة الدبلوماسية والعجز عن تجسير الفجوة بين هذين الائتلافين واخيراً التقلت الأزمة الى مرحلة التحضير للحرب والتخذت الاطراف العربية مواقف متعارضة منها مسع قاسم مشترك يتمثل فى التسليم بالامر الواقع وادراك عجز العرب عموماً عن التأثير على مجرى الأزمة والحرب وعبر هذه المراحل الاربعة برزت اتجاهات اساسية فى التفاعلات العربية المتصلة بالأزمة وهى:

- توسع مطرد للفجوة بين المواقف الرئيسية فى النظام العربى من الأزمة واشتداد الاستقطاب بين الموقفين الرئيسيين .
- الجمود الواضح بين الائتلافين الرئيسيين من حيث موقفيهما المتبادل والعجز عن تجسير الفجوة بينهما من خلال مبادرات دبلوماسية قوية .
- تجريد النظام العربى عموماً ليس فقط فيما يتعلق بنشاطات اطرافه حيال الأزمة وانما بصدد كل نشاطاته الاخرى .
- المرحلة الاولى : محاولة تجنب الانفجار :

ظهرت البوادر المباشرة للأزمة عندما تقدم وزير الخارجية العراقى بملذكرة فى ١٦ يوليو الى الامين العام للجامعة تستعمل على طائفة من الاتهامات الموجهة للكويت والامارات العربية منها استغلال الكويت لانشغال العراق بالحرب مسع ايران فى تصعيد وتيرة الزحف التدريجى والمدمج فى اتجاه ارض العراق وقيام الكويت والامارات باغراق السوق العالمية للنفط خارج حصصهما المقررة فى الاوبك بما ادى الى خسائر مالية كبيرة قدرتها المذكرة بنحو ٢٥ بليون دولار للمغرب ككل خلال الفترة ٨٧-١٩٩٠ .

وكذا اتهمت المذكرة حكومة الكويت بنصب منشأة نفطية على الجزء الجنوبى من حقل الرميطة العراقى وسحب النفط منه بما قيمته ٢,٤ بليون دولار وقدمت المذكرة المطالب التالية : اقامة صندوق للمعونة والتنمية العربية على غرار ما اتفق عليه فى قمة عمان ١٩٨٠ برأسمال ٥ بليون دولار ويخصص للدول العربية الفقيرة ومول بدولار واحد عن كسبل برمبل من النفط يصدر بسعر ١٥ دولار للبرميل واسقاط الديون المسجلة على العراق (وهى ديون نسبت الى استيلاء دول الخليج على جزء من حصص العراق من صادرات النفط خلال الحرب مع ايران) وتنظيم مشروع مارشال عسرى لتعويض العراق عن خسائر الناء الحرب مع ايران وهى حرب ترى المذكرة انما كانت دافعا عن سيادة دول الخليج وعن الوطن العربى عموماً .

وبعد يومين قام الرئيس العراقى بالقاء خطاب فى عهد "لورة" ١٧ يوليو ١٩٩٠ حذر فيه دول الخليج من الاستمرار فى التاج النفط بما يزيد عن الحصص المقررة لها فى الاوبك بما يؤدى الى الاصرار بالانقصاد العراقى واكسد الرئيس

العراقي بأنه في حالة عدم الاستجابة لهذا التحذير فان العراق سيقوم بعمل فعال لاعادة الحقوق المنتهبة الى اهلهام مشورا الى انه يعتبر سياسات بعض دول الخليج تطبيقا لاهداف امريكية في زعزعة امن العراق والاضرار بالمصالح العربية عموما وكذا طالب البرلمان العراقي بتدخل الدولة العربية للقضاء على مواطن الضعف لبعض حكام الخليج الذين دخلوا لعبة الاضرار بالمصالح العربية وسريعا ما تصاعدت الحشود العسكرية العراقية على الحدود مع الكويت مندرة بعمل عسكري ضد الكويت .

وحفزت هذه التهديدات دولا عربية عديدة على التحرك لخالة احتواء الأزمة وتجنب انفجارها بطرق مختلفة فعلى حن طالبت ليبيا بموقف عربي جماعي من خلال تشكيل لجنة من الجامعة العربية لمعالجة الوراخ العراقي - الكويتي فقد اثرت اطراف عربية اخرى بذل جهود مكثفة للوساطة او استخدام نفوذها لدى الطرفين للامتناع عن تصعيد الأزمة ومعالجتها بصورة هادئة وقامت مصر والسعودية بمجهود خاصة لاحتواء الأزمة ولم يقم الرئيس مبارك بالوساطة بين الطرفين بالمعنى المعهود للكلمة ولكنه كان يهتم بوضع حدود قوية على المدى الذي قد يذهب اليه الطرفان خاصة العراق في تصعيد الخلاف وتشجيعهما وخاصة الكويت على ابداء مرونة كافية بما يضمن احتواء الأزمة وحل المشكلات بينهما من خلال مفاوضات ثنائية وفي لقاء مع الرئيس العراقي صباح يوم ٢٤ يوليو ١٩٩٠ انتهت المفاوضات بنتائج اثارته لبا كبيرا بعد ذلك اذ يؤكد الرئيس مبارك انه حصل على وعد قاطع من الرئيس العراقي بعدم الاقدام بعمل عسكري ضد الكويت على حين نفى العراقيون اهم قطعوا مثل هذا الالتزام الا في حدود " استنفاد وسائل المفاوضات" وما حدث بالفعل من مفاوضات بين الكويت والعراق في مؤتمر جدة يؤكد ان مسألة المفاوضات لم تكن غائبة وان الرئيس مبارك هو الذي دفع اليها كما ان الرئيس مبارك قد حث الكويتيين بقوة على التصرف في المفاوضات باقصى قدر ممكن من المرونة حول جميع المطالب العراقية وبالتالي يكون منشأ اللبس الحقيقي هو ان العراق لم يكن يهتم بالمفاوضات وانما بالقبول الكامل من جانب الكويت للمطالبة العراقية فيما لا يعد مفاوضات حقيقية وانما اتخاذ مقصودا لطينة المفاوضات بقصد توجيه انذار بالاستسلام غير المشروط من جانب الكويت لهذه المطالب ومن المؤكد ان هذه لم تكن هيئة المفاوضات التي تصورها الرئيس مبارك كما لم تكن مشروطة الوعد العراقي واضحة لا بهذه العجلة من حيث الوقت ولا بهذه الحدة من حيث الصياغة اما السعودية فقد كانت مرتبطة بالخلاف العراقي الكويتي ارتباطا مباشرا وكانت تدرك كذلك ان جانبها ما من الاتهامات والتهديدات العراقية موجهة لها في الحقيقة اكثر مما هي موجهة للكويت وبصورة خاصة ما يتصل بسياسات الانتاج والتصدير للنفط ومادعته العراق بالحرب الاقتصادية التي يقصد بها ترقيع العراق ولذلك فقد فضلت ان تساتي مساعيها الحميدة على هيئة وساطة وبخاصة في اللقاء العراقي - الكويتي في العاصمة السعودية وقد روى الطرفان حكايات متناقضة بشأن هذا اللقاء غير ان الامر المرجح هو ان الوفد العراقي قد تحدث بلغة الانذار وطلب الموافقة الكاملة على مطالبة في مجالى السياسات النفطية والدعم المالى على حين ان الوفد الكويتي كان يرغب في ربط الدعم المالى بالنفازس حول ترسيم الحدود كما كانت هناك خلافات حول "مقدار" الدعم المالى وانه في الوقت الذي كان الوفد العراقي يطلب موافقة كويتية على مطالبه كاملة فان الوفد الكويتي لم يكن لديه تصور متكامل حصول كيفية ومدى الاستجابة لهذه المطالب وانتهت المناقشات بما اعلن عن اهبار المفاوضات بالرغم من الوساطة السعودية وكان فشب لقله جدة تمهيدا مقصودا من جانب العراق للغزو الذي تم في اليوم التالي لبدايته .

والواقع ان لقاء جدة قد فشل لا بسبب جهود الموقعين العراقي والكويتي فحسب بل بسبب عدم كفاية الادارة العربية للأزمة في هذه المرحلة ويمكننا ان ننسب فشل الادارة العربية لبوادر الأزمة الى مجموعتين من الاسباب ، اولهما

تتعلق بواقع السياسات العربية عموماً فيما بين مؤتمر قمة بغداد وبروز البوادر المباشرة للأزمة، وانتهامها لتتعلق بنمط ادارة الأزمة في هذه المرحلة وفيما يتصل بالمجموعة الأولى اشرفنا من قبل الى ان مؤتمر قمة بغداد قد اسفر عن بداية انشقاق بين تحالفين من الدول العربية وعن انتقال بغداد الى خط هجومي في مجال السياسة العربية بالارتباط مع خطتها الهجومية في مجال السياسة الدولية وقد عمق هذا الخط من مخاوف الدول العربية الاخرى التي كانت قد بدأت تتشكل في تحالف مسر "معتدل" الطبع وقادها الى نزعة قوية لمقاومة المطالب العربية عموماً واغراقها في بيروقراطية السياسة العربية وقد اتسمت استجابة النظام العراقي لوادر الأزمة بقوة هذه الرعة ومن ناحية ثانية فان السياسات العربية عموماً كلفت قد فقدت التركيز والقدرة على العمل السريع بسبب كثرة القضايا والموضوعات العاجلة والهامة في "أجندة النسق العربي" وبسبب استمرار التشتت الفكري والسياسي عموماً اما بالنسبة للمجموعة الثانية من الاسباب فانه يمكن اجمالها فيما يلي :

- فشل النظام العربي في ادراك كنه وطبيعة المشروع السياسي العراقي الجديد ومدى الخاج العراق على تطبيقه فكان الانطباع الغالب بان الراديكالية المفاجئة للنظام العراقي لاتزيد كثيراً عن وسيلة لا يستزاد دول الخليج العربية "المعتدلة" الاخرى وبالتالي كان الاستنتاج الرئيسي الذي يرجح انه قد حرك رد فعل هذه الدول هو امكانية التعمل مع هذا المشروع بالداخل التقليدية للنظام العربي مثل اغراق المطالب العراقية في دولاب البيروقراطية العربية واجبار العراق على تخفيض مطالبه في سياق مفاوضات طويلة ومعقدة .
- فشل النظام العربي في التنبؤ بالمدى الذي قد تذهب اليه القيادة العراقية في الضغط على الكويت ودول الخليج الاخرى والمؤكد ان الكويتيين انفسهم وغالبية القادة العرب معهم لم يذهب بهم الى التصور الى حد التنبؤ لامكانية غزو كل الاراضي الكويتية وظن القادة العرب او بعضهم على الاقل ان الضغط العراقي لن يزيد عن عمل عسكري على الحدود قياساً على ما حدث في عام ١٩٦٦ و عام ١٩٧٣ .
- فشل النظام العربي في توجيه رسالة قوية الى العراق بالامتناع عن القيام بعدوان عسكري ضد الكويت والا واجسه موقفاً عربياً شديداً وعلى النقيض فان العراق كان قد حقق تقدماً على طريق بناء تحالف عربي واسع نسبياً وريعا تكون قد وصلته رسالة من جانب بعض العرب مفادها تضامن مستمر مع موقفه المعادي لسدول الخليج عموماً وللكويت بصفة خاصة .

والمواقع ان بعض مطالب العراق قد صادفت قبولا من جانب كثرة من الدول العربية فسياسات الاغراق النفطية كانت تضر ايضا بعدد من الدول العربية غير الخليجية المصدرة للنفط وكذا كانت الكويت تتخلى في ذلك الوقت عن عدد من المنظمات العربية وعلى رأسها مجلس الوحدة الاقتصادية بناء على سياسة معلنة بأنها لن تسدد نصيبها في موازنات هذه المنظمات الا اذا سددت الدول العربية الاخرى انصبتها ولم يكن ذلك النصب كبيراً حقاً بالمقارنة بالامكانيات المالية الكويتية كما كانت الكويت قد قطعت او خفضت بشدة معونات الدعم والسهيلات المالية لعدد كبير من الدول العربية بما فيها تلك الدول المواجهة لاسرائيل الامر الذي خلق استفزازاً عاماً بين الدول العربية من السلوك الكويتي كما ان الجمود الفكري والديبلوماسية للقيادة الكويتية كان ايضا ملحوظاً ومثيراً لمشاعر سلبية لدى عدد من الدول العربية وفي المقابل لم يكن الائتلاف الذي بزغ بعد انفجار الأزمة في مواجهة العراق قد تبلور بعد ما هو اكثر من التوافق على سياسات الاعتدال نحو النظام الدولي والغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص ولم يكن هذا الائتلاف المستمر قادراً على توجيه رسالة "انذار" للعراق والمخاطر باستفرازه بتوجيه انذار كهذا .

● المرحلة الثانية : البحث عن حل جماعي للأزمة :

شغلت هذه المرحلة فترة قصيرة جدا من عمر الأزمة وهي بداية الغزو العراقي للكويت في الثامن من اغسطس حتى نهاية اعمال مؤتمر القمة العربي الطارئ بالقاهرة يوم العاشر من اغسطس وخلال هذه الفترة القصيرة عقد الاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية في اليوم التالي للغزو الى جانب مؤتمر قمة مصغر في الرياض في الرابع من اغسطس كما عقد الى جانب مؤتمر القمة المشار اليه واجهض سريعا مشروع لعقد مؤتمر قمة مصغر في الرياض في الرابع من اغسطس كما عقد الى جانب ذلك اجتماع مجلس وزراء خارجية التعاون الخليجي في الثالث من اغسطس ولما بعد عقدت عدة اجتماعات عربية ثنائية ومتعددة الاطراف للبحث عن حل مقبول للأزمة في النطاق العربي بدون طائل .

ويمكن القول بان دبلوماسية الحل العربي للأزمة قد حصرت في او ارتكزت على الموقف المصري الصريح والمستر وقد عين هذا الموقف النطاق المقبول للحل العربي الممكن عمليا في امرين اولا الضرورة المطلقة وغير القابلة للمناقشة لالزام العراق الصريح والمؤكد بالانسحاب من الكويت (دون تعيين لحدود الانسحاب) والكف عن محاولة تغيير نظام الحكم فيها بالقوة ، وثانيا التزام البلدين بأسلوب محدد لتسوية الخلافات القائمة بينهما عن طريق المفاوضات السلمية وقد تضمن هذا الامر الاخير موقفا مستترا يوحى بإمكانية التزام الكويت بالموافقة على مطالب عراقية جوهرية منها تعريض العراق عن نفط مسلوب من حقن الرميطة واسقاط الديون العراقية ومنح العراق تنازلات هامة في مجال ترسيم الحدود وربما حق استخدام جزيرتي ربة وبويان ، على ان الموقف المصري لم يبد اى استعداد لجرد التشكيك في اولوية الالتزام العراقي بالانسحاب من الكويت على حين ان الموقف العراقي يعتبر علنيا على الاقل ان مسألة الكويت منتبهة بما يشير الى استحالة قبوله لفكرة الانسحاب كسبدا وربما يكون الموقف الحقيقي للعراق يقبل بشكل ما من اشكال الانسحاب العسكري في سياق حزمة كاملة من معطيات الحل عن طريق التفاوض مع اطراف عربية رئيسية منها مصر والسعودية وحيث ان مصر قد شعرت بعدم الثقة في وعود الرئيس صدام حسين فانها قد اعتبرت الملك حسين المسئول الرئيسى عن التفاوض مع العراق طوال اليومين الحاسمين ٣، ٢ اغسطس وقد اهتمت الادبيات الصحفية العربية والدولية بتفسير فشلى فكرة عقد مؤتمر قمة مصغر كان الملك الاردني يتفاوض حوله مع الرئيس العراقي خلال هذين اليومين واختلفت الروايات بين ما يؤكد الملك حسين من ان الرئيس العراقي قد وافق في المباحثات معه على التمهيد بالانسحاب بعد التوصل الى تحقيق مصالحة ومطالبه في مؤتمر القمة المصغر وما يؤكد الرئيس مبارك من ان الملك قد ابلغه انه لم يبحث امر الالتزام بالانسحاب مع الرئيس العراقي الذى لم يقطع هذا التمهيد على نفسه والارجح ان الملك الاردني كان يجاهد لتلخيص موقف عراقي معقد وحافل بصياغات المراوغة التي قد ترد فيها تعبيرها مايعنى الانسحاب ولكن مشروطا بامور كثيرة ومطالب مطولة وامتد زمن طويل ويدون جدول وفي الوقت نفسه فان الرئيس مبارك كان يبحث - بدون طائل - عن موافقة صريحة وواضحة باولوية الالتزام بالانسحاب من الكويت وبصورة قطعية ودقيقة وهو ما لم يكن من الممكن للملك حسين ان يزعم حصوله عليه من الرئيس العراقي ويوضح خطاب الرئيس مبارك في الثامن من اغسطس والسدى دعا فيه لعقد مؤتمر قمة عربي طارئ في القاهرة على وجه السرعة استمرار استعداده الواضح للتعاطف مع الكثير من المطالب العراقية على اساس اولوية التمهيد العراقي القاطع بالانسحاب ويتضح الامر نفسه من تحليل احاديث وتصريحات الرئيس مبارك حتى نهاية شهر اكتوبر عندما أكد انه يعرف ان العراق في موقف صعب ولكن نحن مستعدون لمساعدته بعد ان يقبل الانسحاب وعودة الشرعية .

وتعمدت ادبيات صحفية وتصريحات سياسية عربية عديدة تصوير اسباب فشل الحل العربي الجماعي وكأنها كامنه في اقدام مجلس الجامعة المنعقد في القاهرة في الثالث من اغسطس على اداة العراق ومطالبته بالانسحاب غير المشروط لقواته من الكويت وحدث نفس الامر في مؤتمر القمة العربي الطارئ في القاهرة في العاشر من اغسطس والواقع ان هذا التفسير يخلو من المصداقية العلمية فلا يعقل ان العراق قد غير فجأة من موقفه الاستراتيجي بسايداء الرفض الكامل للالتزام بالانسحاب مجرد ان مجلس الجامعة قد ادانه بل لم يكن من اليسير تصور ان يقبل العراق بالانسحاب او الالتزام به بصورة قطعية بعد ان قام لتوه بالغزو العسكري بالمدى والحجم الهائلين الذين تم بهما ولاشك ان احجام العراق عن الالتزام القطعي بمبدأ الانسحاب - في مقابل الالتزام المصري المدعم عربيا بارضاء الكثير من مطالبة من الكويت كان هو العامل الحاسم وراء فشل صيغة الحل العربي للأزمة فلم يتم اتخاذ قرارات مجلس الجامعة الا بعد عقد ثلاثة اجتماعات للمجلس بدون قرارات انتظارا لاعلان عراقي بالالتزام بالانسحاب ولم يصدر عن الوفد العراقي في اجتماع مجلس الجامعة ادنى اشارة لامكانية البحث عن حل وسط على الاطلاق ولم يكن من الممكن تجاهل المغزى السياسي للتشدد المتطرف لهذا الوفد وحتى لو قبلنا تفسير الملك حسين للموقف العراقي بالمواقفة على عقد مؤتمر القمة المصغر المقترح في الرياض على انه استعداد لبحث مسألة الانسحاب فانه لا يمكن استبعاد تفسير مكمل او مقابل لهذا الموقف ينطوى على مناورة عراقية تستهدف مواجهة الشرعية الدولية بمثلة في قرار مجلس الامن رقم ٦٦٠ بشرعية عربية بديلة ومؤسسة على منطق مختلف مع استمرار غياب التزام قطعي من جانب العراق بالانسحاب من الكويت وبالرغم من فشل فكرة عقد مؤتمر مصغر فان مصر وسوريا والسعودية ودول الخليج كانت لاتزال راغبة في تأكيد اولوية الحل العربي حتى عقد مؤتمر القمة الطارئ في القاهرة إذ أن الرئيس مبارك قد وعد في خطابه الافتتاحي للمؤتمر ان هذا لم يقصد به ولن يكون ساحة لاجراج العراق وتوجيه الاتهامات له او النيل من دوره وانه لا يحياز لطرف على حساب الاخر .

و في نفس الوقت فان الموقف العراقي قد اتسم بنفس الدرجة من المراوغة اذ جمع بين الانفتاح على فكرة التفاوض مع تجاهل الالتزام القطعي بالانسحاب ويقبل هذا الموقف تفسيراً قوامه مايلي :

ان الدبلوماسية العربية قد شهدت صراعا مستترا وشديدا حول طبيعة المفاوضات المقترحة بين العراق واطراف رئيسية في النظام العربي من بينها مصر والسعودية فقد رغبت العراق وابدتها في ذلك ضمنا منظمة التحرير والاردن وليبيا واليمن وهي الاطراف التي بذلت جهودا دبلوماسية ذات قيمة خلال الفترة منذ بداية الغزو حتى العاشر من اغسطس في ان تكون المفاوضات نوعا من التسليم العربي بمطالب عراقية مغالى فيها يمكن ان تفتح الطريق امام تعهد عراقي بالانسحاب من الكويت وهو الامر الذي يعنى من الناحية الرمزية تنصيب العراق قيادة غير منازعة للعالم العربي وقبول دول الخليج بوضع تابع للعراق وفي المقابل فان مصر وسوريا ودول الخليج وعلى رأسها السعودية قد رغبت في ان تكون المفاوضات المقترحة اداة تنفيذية لضمان الانسحاب العراقي من الكويت على اساس ان حل من وسط يقبل بعض المطالب العراقية ويعيد العراق الى صيغة تعددية وتوازنية للتفاعلات الرسمية العربية يزعم وفقا لها للشرعية العربية والدولية في وقت واحد وسريعا ما اكتشف الطرفان المباشران ان التعارض بين التوجهات الاستراتيجية والاكثر عمقلا يمكن حله ووضح ذلك على نحو قاطع اثناء عقد مؤتمر قمة القاهرة بل واتضح ذلك ان الموقف العراقي او التوجه الاستراتيجي العراقي يبقى دعما قويا من عدد كبير من الاطراف العربية ومع ذلك فان الفشل النهائي لصيغة الحل العربي قد اتضح فقط عبر جلسات مؤتمر القمة ذاته وهو ما يفسر ان قرارات هذا المؤتمر قد جاءت على عكس الروح التي بدأ بها ويمكننا ان نعزى هذه المفارقة الى الاعتبارات التالية :

- تصعيد العراق الى تكتيك الهجوم السياسي على دول الخليج والدول المعتدلة في المنطقة العربية اذ لم يكشف النظم العراقي بظهور وفده بدرجة عالية من الجمود ونية رفض فتح مسألة الانسحاب للمناقشة فكان خطاب الرئيس العراقي بعد نصف ساعة من عقد الجلسة الختامية قد بدأت الحرب الاهلية الاعلامية الموسعة اذ هاجم دول الخليج جميعها مع التركيز على السعودية بسبب استعدادها لقوات اجنبية ودعا الى حماية الاماكن المقدسة بمكة والمدينة من دنس الاجانب بما يعنى دعوة لقلب نظام الحكم في السعودية وجاء ذلك مكملا لموقف الوفد العراقي بانكار مشروعية تمثيل الكويت بحكومتها كدولة مستقلة وقصر عروضه للتفاوض على تقديم ضمانات "قانونية" بعدم الهجوم العسكرى على المملكة السعودية مقابل اولوية الانسحاب القورى للقوات الامريكية والاجنبية من دول الخليج واكد ذلك كله استنتاج الرئيس مبارك في لقاء مع الوفد العراقي اليوم السابق على عقد الجلسات الرسمية للمؤتمر بان العراق ماض في احتلاله وضمه للكويت وعازم على مواصلة الصراع حتى نهاية المنطقة .
- شد الاستقطاب الحاصل في المؤتمر حيث ركز كل جانب على اولوياته الخاصة مع تجاهل واضح لمطالب الجانب المقابل لعلى حين ركزت السعودية ودول الخليج مع مصر وسوريا على اولوية الانسحاب العراقي وهو الامر الذى بدا منطقيا تماما بعد صدور قرارات مجلس الامن فان العراق مدعوما بشدة من السودان ومنظمة التحرير وليبيا والاردن قد ركز على السحب القورى للقوات الاجنبية وادانة دول الخليج على استعدادها لهذه القوات وقد اكد هذا الاستقطاب في المؤتمر انطباع مصر وسوريا ودول الخليج بان بعض الدول العربية الاخرى متواطئة مع العراق في اجهاض موقف عربي قوى يتفق مع الشرعية الدولية وبالتالي تصوير المؤتمر وكأنه قد اتى بشريعة بديلة لتلك الدولية وهذا الانطباع كان قد تكون بالفعل عبر المشاركات الالوية التى دارت منذ اليوم الاول للغزو على قدم وساق وشملت منظمة التحرير والاردن واليمن وليبيا مع مصر ودول الخليج وسوريا هو الامر الذى يفسر الصياغة الحاسمة للقرارات التى صدرت عن المؤتمر .
- التآكل السريع للثقة بين اطراف الائتلاف الواسعين الذين ظهروا في المؤتمر فقد انعقد المؤتمر انطباع بالذبح بسرور حدوث مواجهة عسكرية بين العراق والولايات المتحدة بعد قيام القوات العراقية بتطوير الهجوم والوصول الى الحدود السعودية في ناحية المنطقة المحايدة مع الكويت والاعلان عن نشر القوات الامريكية في الاراضى السعودية يوم ٦ اغسطس ١٩٩٠ وهو الامر الذى ساهم في تفاقم حدة الاستقطاب اذا خشى الائتلاف المناصر للموقف العراقي من ان يدار المؤتمر بما يولفر غطاء عربيا لحرب امريكية مقبلة ضد العراق على حين خشى الائتلاف المناهض للغزو العراقي للكويت من التفاف عراقي يظهر المؤتمر وكأنه قد انتصر - ولو ضمينا - للمعارضة العربية/العراقية للشرعية الدولية وعلى حين اعتبر الائتلاف المناصر للعراق ان وجود صيغة مقترحة لمشروع قرارات المؤتمر مقدم من دول الخليج علامة على سوء النية فان مصر والسعودية قد نظرت لاقتراح الجانب الآخر بتشكيل وفد للتفاوض مع الرئيس العراقي في بغداد - دون ضمانات مسبقة- على انه نوع من الفخ المنصوب لهم بما يهدر فرصة ابراز موقف يعبر عن الشرعية العربية ويدفعهم للتسليم بالمطالب العراقية المغالى فيها .
- وهكذا شهد مؤتمر القمة العربي الطارئ في القاهرة ٩-١٠ اغسطس ١٩٩٠-تقنيا للانشقاق في النظام العربي وهو الانشقاق الذى برز في اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب في ٣ اغسطس ١٩٩٠ ومع ذلك فقد كانت هناك فوارق هامة بين الاجتماعين فقد صوتت ١٤ دولة عربية ايجابية على قرارات مجلس الجامعة في ٣ اغسطس ١٩٩٠ على حين صوتت ١٢ منها فقط ايجابية على قرارات مؤتمر القمة ويعود ذلك الى تعيب تونس عن المؤتمر واعلانها بعد ذلك

معارضتها لقراراته والتقال الجزائر من التصويت الإيجابي على قرارات المجلس الى الامتناع عن التصويت على قرارات القمة وعلى حين تغيبت ليبيا عن اجتماع المجلس فأما قد عارضت قرارات المؤتمر وبذلك يكون موقف المعارضة والامتناع والتحفظ قد تضخم فيما بين اجتماعي المجلس والمؤتمر من سبع دول (منها العراق) الى تسع دول (بمساب العراق) وبذلك لا يعد مؤتمر القمة قد أهدى المحاولة الضعيفة من جانب النظام العربي لايجاد حل عربي فحسب بل انه قد عمق وفاقم من الاستقطاب داخل النظام العربي فيما يتصل بأزمة الخليج .

● المرحلة الثالثة : المبادرات والجهود الدبلوماسية العربية الفردية والثانية ومتعددة الاطراف :

لم يؤد فشل " الحل العربي " الجماعي الى القضاء فوراً على فكرة الحل العربي او انهاء الدور العربي في ادارة أزمة الخليج اذ استمرت الجهود الدبلوماسية العربية لوضع الأزمة على طريق الحل السياسي غير ان هذه الجهود قد اتخذت صورة المبادرات او النشاطات الدبلوماسية الفردية والثانية ومتعددة الاطراف غير ان المدهش حقا ان هذه المبادرات والنشاطات الدبلوماسية العربية جاءت اقل عددا واقل جدارة بكثير من تلك التي قامت بها اطراف اجنبية ولم يكن من الغريب انما فشلت جميعا في التحرك السياسي لدبلوماسية فعالة لتسوية الأزمة سواء على صعيد عربي او دولي وبعود هذا الفشل الى اسباب متعددة نتناول اهمها فيما يلي :

ربما يكون اول واهم الاسباب المباشرة لفشل المبادرات العربية هو ان اغلبها قد جاء من العراق نفسه او اطراف عربية متعاطفة مع الموقف العراقي وانما في هذا السياق لم تقدم اساسا كافيا لحل مشكلة الكويت وقد انفجرت اغلب هذه المبادرات بالناتى للوزن السياسي الضروري للفشل الانتظار اليها وجعلها مركزا لتحريك التسوية السياسية للازمة فالانظر النفسي والسياسي لفشل الحل الجماعي العربي قد فقد هذه المبادرة البيئة السيامية المناسبة والفرغها من قوتها الدبلوماسية وكان من الصعب تجريد هذه المبادرات وتخويرها من السياق السياسي والاعلامي ، ففي اعقاب فشل مؤتمر القمة الطارئ في القاهرة يوم ١٠ أغسطس ١٩٩٠ المخرط الائتلافان الكبيران في الادانة المتبادلة واقصرت المشاورات الدبلوماسية الى حد بعيد على اطراف من نفس الائتلاف وفي الوقت الذي لم تكن فيه المبادرات المقدمة من اطراف از دول عربية مرتبطة بالنظام العراقي مقبولة او ذات مصداقية من جانب دول الخليج وعلى رأسها السعودية فأما لم تلق دعما حقيقيا من جانب العراق كما ان بعض هذه المبادرات لم يظهر حرصا كافيا على التوافق مع الشرعية الدولية وربما كانت اهم المبادرات الفردية هي ما اطلقه العراق على نفسه بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٩٠ وتضمنت اعدادا تريبينات لانسحاب متزامن لكل الدول التي تقوم بعملية احتلال في المنطقة وهي اسرائيل وسوريا على ان تكون البداية لما هو اسبق في الاحتلال ووضع ترتيبات خاصة لحالة الكويت مع الاخذ في الاعتبار حقوق العراق التاريخية وترك الموضوع للعرب لمعالجته وانسحاب القوات الاجنبية والدولية من منطقة الخليج وخاصة السعودية وبحيث تحل محلها قوات عربية لاتضم قوات مصرية وتكون تحت رعاية مجلس الامن والتجميد الفوري لكل قرارات المقاطعة والحصار التي اصدرها مجلس الامن وبدء مفاوضات وحوار لمعالجة مشكلات المنطقة بما فيها الكويت في اطار مؤتمر دولي وكانت هذه المبادرة هي بداية ماسمي في الدبلوماسية الدولية بربط الانسحاب العراقي من الكويت بالانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة في يوليو ١٩٦٧ ومع الرفض الدولي والعربي لهذه المبادرة قدم العراق مبادرة جزئية لاتعلق بالكويت وانما بالسعودية وذلك في ١٩ أغسطس ١٩٩٠ وتضمنت تعهد مجلس الامن بموافقة الولايات المتحدة على سحب قواتها من المنطقة وفق جدول زمني لايزيد عن فترة سبعة اشهر هذه القوات الى المنطقة ويتعهد مجلس الامن في المقابل بالوقوف عسكريا ضد العراق بصورة جماعية في حالة اعتداء العراق عليها ويتعهد العراق للسعودية والعكس بعدم الاعتداء او الاضرار بمصالح الطرف الاخر

وتركز موضوع لمعالجتها كثنان عربي والافراج عن الرعايا الاجانب المحتجزين في العراق وقدم العراق كذلك مبادرة في ٣ أكتوبر ١٩٩٠ لاطلاق سراح جميع الرهائن الاجانب اذا اشتركت الدول الخمس دائمة العضوية في اعلان موقف واضح ضد الحرب والحيار العسكري والتهديد به كما ابدى العراق استعداده لفتح الحوار مع فرنسا على اساس المبادرة التي اعلتها الرئيس ميتران في خطابه امام الجمعية العامة للامم المتحدة في بداية اكتوبر وهو مايعني موافقة ضمنية من جانب العراق على المبادرة الفرنسية وكررت القيادة العراقية الافكار الرئيسية الواردة في هذه "المبادرات" عدة مرات في مناسبات مختلفة بعد ذلك .

وقد توجهت كافة " المبادرات " العراقية الى النظام الدولى وفعلت كذلك بعض الاطراف العربية وثيقة الصلة بالعراق اثناء الازمة وخاصة الاردن ولم يتقدم الأردن بمبادرات رسمية متكاملة بقدر ما طرح "افكارا" بقصد التحريك الدبلوماسي للازمة بعيدا عن منطقة التهديد بالحرب وضمان عدم انفجارها ومن المرجح ان يكون الملك حسين قد تلقى اثناء زيارته للولايات المتحدة الكفازا مثل مفاوضات ثنائية عراقية / امريكية بعد تحرير الرهائن الاجانب وذلك لمناقشة الانسحاب العراقي خلال فترة تحدد في المفاوضات ويحث العراق بالاحتفاظ ببعض الاراضى الكويتية وخاصة جزيرة بويان وحقل نفط الرملة كما صرح الملك حسين قبيل زيارته للمغلة للاتحاد السوفيتي بأنه سيرفض حلا وسطا يقوم على الانسحاب العراقي من الكويت مقابل تعهد امريكي بعدم شن الحرب او توجيه ضربة للاهداف العسكرية والاقتصادية للعراق واطلاق سراح الاجانب الرهائن في العراق مع بدء قيام الولايات المتحدة بتخفيض قواتها العسكرية في الخليج وقيام مجلس الامن بتخفيض المقاطعة الاقتصادية للعراق واحلال قوات تابعة للامم المتحدة محل القوات متعددة الجنسيات في السعودية كما طرحت الاردن في ٢١ سبتمبر ١٩٩٠ افكارا للتحريك الدبلوماسي للازمة تشمل قيام حوار مباشر بين العراق والكويت حول مشكلات الحدود وحظر انتشار اسلحة الدمار الشامل بكل انواعها في الشرق الاوسط واعطاء تأكيدات لحل المشكلة الفلسطينية ومع أن بعض الافكار الاردنية كانت ايجابية الا انها ضاعت في سياق الحماس الهائل للرأى العام الاردني تأييدا للعراق وهو الحماس الذي اضطر الملك للاستجابة له مما اظهره في موقف الحليف للعراق وعمق من هذا الانطباع التواتر المرتقب للزيارات المتبادلة بين المسؤولين الكبار في الدولتين بما في ذلك زيارات الملك شخصيا للعراق وظهرت الاردن بذلك باعتبارها المتحدث باسم العراق في احوال الدولية والعربية ولاشك ان هذا المظهر قد جعلها على قائمة الدول العربية المعادية للخليج وخاصة ان الاردن قد صارت مركز نشاط التحركات والمنظمات الاسلامية المعادية للتدخل العسكري الاجنبي والمتعاطف والمناهض لدول الخليج .

وقامت اليمن من جانبها بتقديم مجموعات مختلفة من الافكار لخدمة دبلوماسية الحل السياسي للازمة ومن اهم هذه المبادرات التي اوضحت تعاطف اليمن مع الموقف العراقي ما طرحته القيادة اليمنية في بداية سبتمبر وتتضمن انسحابات شاملة ومتزامنة لكل الاحتلالات غير الشرعية في المنطقة وارسال قوات تحت علم الامم المتحدة للفصل بين القوات العراقية ومتعددة الجنسيات وانسحاب هذه الاخيرة مع بدء مفاوضات في اطار الجامعة العربية لايرام اتفاقيات بشأن الحدود وصياغة سياسة نفطية مشتركة وطرحت اليمن مبادرة ثالثة اقل طموحا بكثير في ١٩ اكتوبر تتضمن انسحاب القوات الاجنبية من منطقة الخليج على ان اهم المبادرات اليمنية طرحت في سياق مشروع قرار مجلس الامن برعاية مجموعة من دول عدم الانحياز تشمل كولومبيا وماينزيا وكوبا يدعو العراق للانسحاب من الكويت واطلاق سراح الرهائن الاجانب وعودة الحكومة الشرعية الكويتية على ان يتلو ذلك مباشرة تشكيل قوة عسكرية من مجلس الامن للمحافظة على الامن والاستقرار في الكويت بعد الانسحاب العراقي مع رفع كل صور العقوبات الاقتصادية التي فرضها

الجلس على العراق والدعوة لحل كل المشكلات بين العراق والكويت من خلال المفاوضات وتعكس هذه المبادرة الذى تحقق على نحو مبهم نسبيا بين اليمن ومثلى دول عدم الانحياز فى مجلس الامن وبالرغم من "توازن" هذا المشروع الا انه لم يطرح على المجلس بسبب عدم موافقة الدول دائمة العضوية .

والواقع ان النشاط الدبلوماسى لليمن فى الساحة العربية لم يكن يتفق مع اهميتها السياسية الكبيرة بحكم كونهما الدولة العربية-الوحيدة العضو فى مجلس الامن اثناء الازمة فبعد نشاط دبلوماسى والمر فى الساحة العربية تجسد فى الجولة المكوكية التى قام بها الرئيس على صالح بدءا من يوم ٤ اغسطس ١٩٩٠ لكل من بغداد وجدة والاسكندرية ومباحثاته مع رؤساء الدول الثلاث ، الكمش النشاط الدبلوماسى اليمنى فى الساحة العربية بدرجة كبيرة واقتصر على محادثات تليفونية متفرقة مع عدد من الرؤساء العرب وتوجهت مبادرات اليمن اساسا الى النظام الدولى ولم يحمل اى منها وزنا سياسيا باستثناء مشروع القرار المشار اليه مجلس الامن وصنفت اليمن فى الساحة العربية كحليف للعراق الامر الذى ادى الى معاناتها بسبب الاجراءات الانتقامية السعودية ضدها والتى كان اهمها الغاء السعودى لامتيازات اليمنيين فى اراضيها فى ٢٣ سبتمبر ١٩٩٠ وترحيل اعداد كبيرة منهم الى اليمن .

وقامت ليبيا - بدورها - بعدة مبادرات تميزت بالطابع الفريد للدبلوماسية الليبية وقد بدأت هذه المبادرات مبكرا حيث سعت ليبيا للمساهمة فى تجنب الفجار الازمة من خلال اتصالات مكثفة مع السعودية ومصر والعراق قبل وبعد المذكرة العراقية وما ان الفجرت الازمة بالفعل حتى تقدمت ليبيا بمبادرة مشتركة مع منظمة التحرير اعلنتها فى الخامس من اغسطس وزعمت انها دخلت مرحلة التطبيق منذ يوم ٤ اغسطس ١٩٩٠ وتشمل هذه المبادرة اعلان الكويت قبولها لبدء دفع تعويضات وتوافق على تأجير جزيرتى وربة وبويان على حين يوافق العراق على ترسيم الحدود المشتركة وعلى استنجاز الجزيرتين ويعلن الجانبان قبولهما لقوات ليبية - فلسطينية مشتركة تحل محل القوات العراقية ويعملان على التفاوض فيما بينهما لتوقيع اتفاق لثمانى. وواصلت ليبيا جهودها لتحريك الازمة سلميا بعقد لقاءات مباشرة مع الجانب العراقى وعدة اطراف عربية اخرى وتوصلت الى مبادرة اخرى اعلنتها فى اول سبتمبر ١٩٩٠ شملت انسحاب العراق من الكويت وبحث شرعية اسرة الصباح فى الحكم فى مقابل تمكين العراق من جزيرتى وربة وبويان وانسحاب القوات الاجنبية من السعودية وفشلت هذه المبادرة بدورها مما حدا بالقيادة الليبية الى محاولة عقد لقاء وتفاوض مباشر بين العراق والسعودية وقد وافق الرئيس العراقى على هذا الاقتراح ولكن السعودية رفضته وكان فى نية العقيد القذافى ان يعلن نجاحه فى ترتيب عقد مفاوضات مباشرة بين الرئيس العراقى والملك فهد يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠ غير انه اعلن فى ذات المؤتمر الصحفى الذى رتبته لهذا الغرض الهيار المبادرة بسبب نكوص السعودية عن وعدها فى هذا الصدد الامر الذى نفته السعودية .

وتحركت منظمة التحرير فى نفس الاتجاه تقريبا بدون نجاح كبير فبعد فشل المبادرة المشتركة مع ليبيا ركزت المنظمة جهودها الى فكرة عقد لقاء مباشر بين الرئيس العراقى والملك السعودى وانتهت تلك المحاولات بقطعة بين الرئيس الفلسطينى والسعودية اثر زيارته لها فى ١٣ اغسطس ١٩٩٠ وقرب نهاية نفس الشهر اعلن مبادرة جديدة تشمل فكوة نشر قوات عربية فى الكويت محل القوات العراقية بحيث يتم خلال ستة اشهر القيام بانسحابات متبادلة اشمل بين القوات العراقية والقوات الاجنبية فى السعودية والخليج وخلال الشهور الثلاث التالية قام الرئيس الفلسطينى بعدد هائل من الزيارات للعواصم العربية دون طائل حيث تركزت هذه الزيارات فى الدول العربية المتعاطفة مع الموقف العراقى وخاصة

العراق ذاتها وصنعاء والاردن والجزائر وليبيا وكان من الواضح ان الرئيس ياسر عرفات قد فقد مصداقيته كوسيط واصبح المنفذ الرئيسي جنباً الى جنب مع الملك حسين الى الموقف العراقي بالنسبة للعالم الخارجى .

وضاعت مبادرات كل من الاردن وليبيا واليمن ومنظمة التحرير في سياق الاستقطاب الحاد الذى تطور في النظام العربي حيث اعتبرت هذه الاطراف الاربعة انتصارا للعراق واقرب كثيرا الى موقفه من الازمة وشاركت في الحرب الاعلامية والسياسية الاهلية العربية على الجانب المواجهة لدول الخليج .

وقد بدا لفترة من الوقت بعد فشل مؤتمر القمة الطارئى في القاهرة ان المغرب العربي الكبير سوف يصير مركز المبادرات السياسية العربية لحل الازمة بسبب ما يتمتع به من احترام اكبر في النظام العربي فعلى حين دخلت علاقات دول الخليج بسرعة في تفاعلات عدائية مع الاردن واليمن ومنظمة التحرير فانها قد حافظت على علاقتها مع المغرب العربي بل وحاولت ان تستميله الى موقفها من الازمة ومع ذلك فقد جاءت مبادرات دول المغرب العربي اقل عددا واقل قيمة مما هو متوقع بكثير .لانى جانب المبادرات الليبية قامت تونس بمبادرة واحدة في ٦ سبتمبر ١٩٩٠ تشتمل على الدعوة للانسحاب العراقي من الكويت واحترام سادتها مع قيام " حكومة كويتية حرة" في مقابل التزام القوات الاجنبية بعدم مهاجمة العراق واستبدالها بقوة عربية وفك الحصار الاقتصادى عليها واعطاء الحرية لحكومة الكويت بشأن قيام وحدة محتملة مع العراق وكان من الصعب للغاية فهم المقولة الاخيرة ومن المحتمل انها تشير الى معنى مشابه لما يتفق عليه الرئيس الفلسطينى والملك الاردنى مع منح سلطة حكم ذاتى في اطار الاندماج مع العراق والارجح ان تونس قد سعت لاعطاء الانطباع باقصى درجة ممكنة من التوازن والحياد نحو الازمة بالرغم من ادانتها لقرارات مؤتمر قمة القاهرة وهجومها الحاد على التدخل العسكرى الأمريكى في الخليج فحافظت تونس على مستوى معدل من الاتصالات بالاطراف المباشرة للازمة كما ان تونس قد عملت على فتح اتصالات مباشرة بين العراق وفرنسا وخاصة من خلال رعاية اللقاء بين وزير الخارجية الفرنسى ومبعوث الرئيس العراقي طه ياسين رمضان في تونس يوم ٢٠ اكتوبر ١٩٩٠ .

اما الجزائر فلم تطرح مبادرة مستقلة لحل ازمة الخليج سياسيا ولكنها نشطت دبلوماسيا لحد الاطراف المباشرة للدواعى على الاعتدال بما يفتح الباب امام حل سياسى للازمة والارجح هو ان الرئيس الجزائرى كان على قباعة شخصية بضرورة التاكيد على الانسحاب العراقي بمبادرة من طرف واحد من اجل الوصول الى تسوية سياسية لازمة غير انه قد وجد صعوبة بالغة في موازنة الرأى العام الجزائرى والمواقف المتشددة المعادية للخليج داخل الجبهة الحاكمة والحكومة وظهرت السياسة الجزائرية بدرجة واضحة من تذبذب المواقف مع اقتراب متزايد مع الوقت من التعاطف مع الموقف العراقي بسبب السياق العام لمواقف دول المغرب العربي وخاصة على جانب الرأى العام والمؤسسات الكبرى الحاكمة للسياسات المغاربية ، وكان أثر الرأى العام المغربى عاملا هاما في تكييف المواقف الرسمية للمغرب فقد كانت المغرب هسى الدولة المغاربية الوحيدة التى وافقت على قرارات مجلس الجامعة في ٣ اغسطس ومؤتمر قمة القاهرة في ١٠ اغسطس وكان من الواضح ان الملك والحكومة يميلان لموقف قوى مساند لدول الخليج ويبدو انهما قد فوجئا بشدة موقف الرأى العام المغربى التعاطف مع العراق الامر الذى حدا بالسياسة الرسمية المغربية الى تخفيف واضح للموقف المساند للخليج ومع ذلك فقد صدر عن المغرب اهم مبادرات دول المغرب العربي والمتمثلة في الدعوة لعقد ما اسماه الملك الحسن " قمة الفرصة الاخيرة " التى اعلنت في ١١ فبراير ١٩٩٠ .

والواقع ان المغرب العربي الكبير قد عجز عن استثمار مكانته الدبلوماسية المتميزة في النظام العربي من اجل الدلفع لحل سياسى لازمة الخليج ويعود اهم اسباب هذا العجز الى الخلافات داخل منظومة المغرب الكبير حول الموقف من

الأزمة بل حول مستقبل مشروع " اتحاد المغرب العربي" ذاته والذي سار التطور فيه على نحو مضطرب كثيرا فيلاحظ
اولا ان المبادرات الليبية قد انطلقت منزلة عن التنسيق القوي مع دول المغرب العربي الاخرى ويلفت النظر ان ليبيا لم
تدع لحضور "القمة الصغيرة" التي شملت المغرب والجزائر والأردن في ١٩ سبتمبر ١٩٩٠ ويلاحظ من ناحية ثانية انه لم
تصدر قرارات تستحق وصفها بالموقف الجماعي ناهيك عن المبادرة من اجتماعين طارئين لوزراء خارجية دول المغرب
العربي في بداية سبتمبر وفي ٢٠ اكتوبر ١٩٩٠ فالسخط الجماعي بين كافة دول المغرب العربي الاخرى على التدخل
الاجنبى في السعودية لم يفتح المغرب بسحب قواتها (الرمزية) المشاركة في القوات متعددة الجنسيات هناك وعلى حين كانت
ليبيا وتونس مستعدين لحل وسط بشأن " الاستقلال الحقيقي للكويت وعودة الحكومة الشرعية فان المغرب والجزائر
كانتا على اقناع بصعوبة تمرير هذه المسألة في النظامين العربي والدولي كاحد شروط انسحاب العراق من الكويت اما
موريتانيا فكانت تقف قلباً وقالبا مع العراق فيما يتصل بقضيى الانسحاب وعودة الحكومة الشرعية الى الكويت ،
وساهم في فشل المغرب العربي الكبير في التقدم بمبادرة ذات مصداقية على المستويين الفردي والجماعي ان دولة قد
تورطت في مساندة تونس في نزاعها مع مصر حول مسألة نقل المقر الدائم للجامعة العربية الى القاهرة ولاشك ان المغرب
الكبير كله قد شعر بالاھانة لاصدار مجلس الجامعة في ١٠ سبتمبر ١٩٩٠ لقراره الخاص باعادة الامانة العامة بكل ادارتها
واجهرتها للقاهرة في موعد غايته ٣١ اكتوبر ١٩٩٠ (مع استثناء بعض الادارات حتى ٣١ سبتمبر ١٩٩٠) وقد صدر
القرار عن اجتماع استثنائي بموافقة ١٢ دولة عربية فقط الامر الذي شكل تجاهلا تاما لرغبة المغرب كله ووجدت ببيعة
دول المغرب العربي صعوبة في القبول بمخاطرة للاساءة البالغة لعلاقتها مع مصر بسبب رفض تونس لقرارات المجلس
واعبارها غير شرعية وكان الحل يكمن في "مناشدة" مصر القبول بتأجيل تنفيذ قرارات عملية النقل وهو الامر الذي
مثل محور الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية دول المغرب العربي يوم ٢٠ اكتوبر ١٩٩٠ باعتباره حلا وسطا بين ضغوط
متعارضة وقد سبب رفض مصر لهذه المناشدة احراجا لدول المغرب العربي وخاصة الجزائر الامر الذي قاد بسدوره الى
مضاعفة حساسية منظومة الدول المغاربية تجاه الائتلاف المناهض للعراق في أزمة الخليج وبالتالي الى مزيد من صعوبات
التقدم بمبادرة ذات مصداقية ونقل كالفين للتحرك الدبلوماسي للأزمة .

ومع ذلك فقد اظهرت منظومة دول المغرب العربي الكبير قدرا معقولا من ضبط النفس اذا اخذنا المعطيات
المفروضة على المواقف الرسمية لهذه الدول ككل ويظهر ذلك جليا من توافقها شبه الجماعي على تمييز موقفها من الأزمة
عن المجموعة الاقرب الى الموقف العراقي وخاصة الاردن واليمن ومنظمة التحرير وقد لعبت القواسم المشتركة فيما بين
هذه الدول دورا هاما في تلطيف الميول نحو التطرف عند بعض دول المغرب العربي وخاصة موريتانيا .

ومثلما كان الانشقاق الذي شهده النظام العربي بين "تحالفين" عريضين كان هو السبب المباشر في اقيار الحل العربي
الجماعي فقد كان وراء فشل المبادرات الفردية والثنائية ومتعددة الاطراف العربية فقد شهدت الفترة منذ نهاية مؤتمر
القمة العربي حتى صدور قرار مجلس الامن رقم ٦٧٨ الذي فوض الدول الاعضاء بالامم المتحدة في استخدام " كل
الوسائل الضرورية " لتنفيذ قراراته فيما يتعلق بازمة الخليج عمقا لهذا الانشقاق وجاءت اغلبية المبادرات او الجهود
الدبلوماسية متعددة الاطراف العربية لتعكس هذا الانشقاق والواقع ان " الائتلاف المتعاطف مع العراق " كان النشط
دبلوماسيا فسمى بعض اطرافه منذ البداية لصياغته في شكل " تكتل سياسى ودبلوماسى عربي فيما يتعلق بالموقف من أزمة
الخليج في الحد الاذن فصرحت الاردن عن رغبتها في الدعوة لعقد مؤتمر قمة بين الدول العربية الثماني التي عارضت او
تحفظت او امتنعت عن التصويت على قرارات مؤتمر القمة الطارئى في القاهرة بغرض توجيه نداء مشترك بحل أزمة الخليج

سلميا وجاء هذا التصريح في اعقاب اجتماع ضم الملك حسين مع الرئيس عرفات والرئيس السوداني البشير في ٢٥ أغسطس ١٩٩٠ الى اليوم التالي تم اجتماع في بغداد ضم الرئيس العراقي مع الرئيس السوداني والعقيد الحزبي كيمثل للرئيس الليبي وهو الاجتماع الذي شجع ليبيا على اعلان مبادرة جديدة وعاد بعدها الحزبي الى بغداد حيث اجتمع مع الرئيس العراقي والملك الاردني في ٧-٨ سبتمبر ١٩٩٠ ، والواقع ان فكرة عقد اجتماع للسدول الثماني المعارضة لقرارات قمة القاهرة لم تصادف نجاحا غير ان الاجتماعات تواترت بين اعداد متباينة اصغر من هذه السدول وتركزت اغلب المكشورات الدبلوماسية في دائرة هذه الدول الثماني اضافة الى العراق التي شاركت فيها جميعا تقريبا على نحو مباشر او غير مباشر وقد عزز هذا التركيز للنشاط الدبلوماسي العربي الانطباع بان هذه المجموعة من الدول تتصرف ككتلة وخاصة بعد ما اطلقت منظمة التحرير الفلسطينية شعار انشاء جامعة عربية بديلة في تونس في ٤ سبتمبر ١٩٩٠ على ان هذا الانطباع سريعا ما تبدد فمن ناحية سمعت دول المغرب العربي لتمييز نفسها عن بقية الدول العربية المتعاطفة مع الموقف العراقي ومن ناحية ثانية زاد تركيز المشاورات الدبلوماسية والسياسة في اطار مجموعة اصغر من هذه الدول وهي فلسطين والاردن واليمن والسودان الى جانب العراق ذاته .

وعلى الجانب الاخر تعمقت العلاقات بين مجموعة الدول العربية المناهضة للغزو العراقي للكويت وبصفة خاصة مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي الست ويمكن القول بان الدول الثماني قد تصرفت في النظام العربي ككتلة على نحو لم يعسر مجموعة الدول المعارضة (والمحتفظه) على قرارات قمة القاهرة وكانت العلاقات بين مصر وسوريا قد تونقت بسرعة وخاصة بعد زيارة الرئيس السوري لمصر في ١٤ يوليو ١٩٩٠ واتفاقه مع الرئيس مبارك على عقد لقاءات سياسية منتظمة وتكررت اللقاءات بين مصر وسوريا على اعلى المستويات السياسية بعد الازمة فبعد ان شارك الرئيس الاسد في مؤتمر قمة القاهرة في ١٠ أغسطس ١٩٩٠ عاد لزيارتها في ٢٨ من نفس الشهر وشهد شهر مارس مولد التجمع الثلاثي الذي يضم السعودية الى جانب مصر وسوريا بعد لقاء دمشق بين وزراء خارجية الدول الثلاث ،

وشعرت سوريا بثقة كبيرة بعد نجاحها في القناع مصر بالتنسيق السياسي الاستراتيجي عند ظهور مواقف دولية تحتاج لذلك وبعد التزام الرئيس مبارك بالفعل بوجهة النظر السورية في رفض مشروع وزير الخارجية الامريكى بيكر بانشاء "بنية انمية شرق اوسطية جديدة" وكان هذا التنسيق اساسا اوليا كافي لاقتناع السعودية بعدم الموافقة على المشروع اثناء زيارة الرئيس مبارك للسعودية في ٢٢ اكتوبر ١٩٩٠ ومن الواضح ان هذا التجمع الثلاثي قد تطور الى حد التوافق الاستراتيجي على قيام اطرافه بدور ملموس في العمليات العسكرية لتحرير الكويت بعد ان كان دور القوات المصرية والسورية قد حدد على نحو دفاعي بحث والارجح ان هذا التوافق قد تم ابتداء من زيارة الرئيس مبارك للسعودية حتى زيارته لسوريا في ١٤ نوفمبر ١٩٩٠ ومثل هذا التوافق توطئه هامة لصدور قرار مجلس الامن رقم ٦٧٨ في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ ولا شك ان نجاح "التكتل الثلاثي" الذي جمع بين مصر وسوريا والسعودية في التصرف ككتلة سياسي / استراتيجي في الساحة العربية والدولية منذ فشل مؤتمر القمة الطارئ في القاهرة بعد من الامور المخرية فعلى الرغم من وجود مقدمات طويلة نسبيا وخاصة في النصف الاول من عام ١٩٩٠ الا ان العلاقات بين السدول الثلاث كانت مشوبة بميزان اكثر من عشر سنوات من الخصومة والشكوك المتبادلة ومن هذا المنظور يعد نشوء هذا "التكتل الثلاثي" مفاجئا الى حد ما ومن الامور الملفتة للنظر كذلك ان هذا التكتل السياسي الاستراتيجي قد اظهر صلابه مدهشة في الساحة العربية وخاصة ازاء ازمة الخليج ولم يصدر عن هذا التكتل اى مبادرة سياسة مكتملة تختلف باى قدر ملموس عما ورد في قرارات مؤتمر القمة العربي الطارئ في القاهرة يوم ١٠ اغسطس ١٩٩٠ واتصر دوره في الجهود

الدبلوماسية العربية لتحريك الازمة سلميا على ما يمكن تسميته " دبلوماسية المناشدات والرسائل المكتوبة " حيث وجهه الرئيسان مبارك والاسد مجتمعين اكثر من ثلاثين مناشدة مذاعة للرئيس العراقي للاستحباب من الكويت امتثالا للشرعية العربية والدولية ولم يكن من المتوقع ان تسفر هذه المناشدات عن شئ وسريعا ما امكن للدول الثلاث ان تحقق التوافق فيما بينها لا على مساندة الدلفاعات السعودية ضد هجوم عراقي محتمل لحسب بل وعلى المساهمة في العمليات الهجومية لتحرير الكويت ايضا .

وهكذا اظهر الائتلاف المناهض للعراق انشاء ازمة الخليج تجانسا واستمرارية واضحين لموقفه من الازمة منذ بدايتها حتى نهاية الحرب ضد العراق وتحرير الكويت في ٢٨ فبراير عام ١٩٩١ وعلى النقيض اظهر اداء الدول الثماني السني عارضا او تحفظا او امتنع عن الموافقة على قرارات قمة القاهرة اختلافات وتذبذبات في المواقف يجعل من الصعب الحديث عنها " كتحالف سياسي / استراتيجي " .

وفوق ذلك فانه بالرغم من الحمدو النسبي في الاداء السياسي "للتحالفين" خلال فترة الازمة فقد اظهرت ميلدات وجهود دبلوماسية عربية سعت لتجاوز الانشقاق في النظام العربي وانفردت عمان بمهذ المحارلة على جانب "معسكر الاغلبية" على حين قامت اطراف مختلفة وخاصة الاودن وليبيا والجزائر بالمحاولة على جانب "معسكر الاقلية" العربية فمن الواضح ان عمان كان لديها رغبة للقيام بمبادرة سلمية باسم دول مجلس التعاون الخليجي ككل ولهذا الفرض التقى السلطان قابوس بالملك حسين في نهاية اكتوبر كما التقى بطارق عزيز وزير الخارجية العراقي مرتين خلال شهر نوفمبر ووسع السلطان قابوس اتصالاته لتشمل الى جانب الملك فهذ عددا اخر من الرؤساء العرب والارجح انه كان يرغب في الاستعانة بنفوذ مصر خاصة في اقناع بقية دول مجلس التعاون الخليجي باهمية القيام بمبادرة دبلوماسية لحل الازمة سلميا غير ان العراق لم يلتمز امام السلطان بما يكفي من التعهدات لاقتناع بقية دول مجلس التعاون الخليجي بقيمة اجراء حوار مباشر مع العراق حول الحل السلمي للآزمة .

وعلى الجانب الاخر قامت ليبيا والجزائر بجهود كثيرة لفتح قنوات ملامنة للحوار المباشر او صياغة حلول وسط يمكن احداث التوافق بشأنها بين العراق وخصومة العرب وخاصة السعودية غير ان هذه المحاولات لم تفلح بدورها وتعصير القمة المصغرة المتعددة في المغرب بين الملك حسين والرئيس الشاذلي بن جديد والملك الحسن اهم محاولة جمعت بين اطراف مختلفة عبر الائتلافين الكبيرين في الساحة العربية لتحريك الازمة بالطرق الدبلوماسية وحلها سلميا . واطالفة لذلك كان يمكن لاجتماعات مجلس الجامعة ان تشكل منبرا للتفاوض بين الدول العربية حول إيجاد مخرج سياسي لازمة الخليج غير ان احتدام الصراع السياسي والاعلامي بين الائتلافين الكبيرين في الساحة العربية قد اهدر هذه الفرصة فبعد فشل مؤتمر القمة الطارئ في القاهرة عقد مجلس الجامعة اربع دورات رسمية الى جانب اجتماع غير رسمي على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك .

لغى ٣١ اغسطس ١٩٩٠ انعقدت دورة طارئة للمجلس بناء على دعوة مصر وقاطعت الدول الثماني التي رفضت او تحفظت او امتنع عن التصويت على قرارات قمة القاهرة هذه الدورة وادعى الامين العام السابق للجامعة السيد الشاذلي القليبي انه لم يتمكن من الاتصال بوزراء خارجية هذه الدول وهو ما انتهى الى استقالته بعد توجيه دول الخليج النقد لهذا " الفشل المقصود" في الاتصال وخروجت هذه الدورة بقرارات تشمل تجديدا لادالة العدوان العراقي على الكويت ومطالبة العراق بالادعان لقرارات الامم المتحدة والافراج عن الرعايا الاجانب والحفاظ على السفارات والتمثيل الدبلوماسي في الكويت وبادر مجلس الجامعة في هذه الدورة باقرار فكرة تعويض الكويت عما اصابها من خسائر

بسبب العدوان وفي ١٠ سبتمبر ١٩٩٠ عقد مجلس الجامعة دورة طارئة اخرى بناء على طلب مصر ايضا لمناقشة عودة الامانة للجامعة العربية الى مقرها الدائم بالقاهرة وقاطعت الدول الثمان ايضا هذه الدورة وتسم اعمال هذه الدورة الطارئة باهمية خاصة لانها حسمت في غياب ثمان دول خلافا طويلا ومريرا بين مصر وتونس حول قضية نقل الامانة العامة الى المقر الدائم بالقاهرة .

وكان مجلس الجامعة في دورته العادية الثالثة والتسعين قد ناقش موضوع عودة الجامعة الى مقرها بالقاهرة واتخذ

بتاريخ ١١ مارس ١٩٩٠ قرارا ينص على ما يلي :

- الاعلان عن عودة مقر جامعة الدول العربية الى القاهرة في دورة سبتمبر ١٩٩٠ .
- انشاء مركز اخر لجامعة الدول العربية بتونس .
- اعتبار تونس مقرا دائما لكل من : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مجلس وزراء الداخلية العرب ، واتحاد الاذاعات العربية .
- استكمال بناء المركز الاخر لجامعة الدول العربية بتونس طبقا لقرارات قمى فاس ١٩٨٢ وعمان ١٩٨٧ .
- تسوية اوضاع الموظفين والعاملين الذين لا يمكن الانتقال الى القاهرة تسوية مجزية .
- تسوية اوضاع الموظفين والعاملين في المقر الدائم لجامعة الدول العربية في القاهرة في حالة فقدانهم لوظائفهم عند نقل الجامعة الى القاهرة تسوية مجزية .
- تكليف لجنة برئاسة السيد طارق عزيز وعضوية وزراء خارجية مصر وتونس والمغرب وسلطنة عمان والامين العام لدراسة التدابير الكفيلة بتنفيذ بنود هذا القرار ورفع تقريرها في هذا الشأن الى مجلس الجامعة في دورة انعقده في سبتمبر ١٩٩٠ بتونس .

وتنفذا لهذا القرار باشرت اللجنة الوزارية الخماسية اعمالها بان اتفق وزراء الخارجية على تكليف لجنة خبراء من الدول اعضاء اللجنة على تنفيذ المهمة وعقدت هذه اللجنة اجتماعين في بغداد في ١٣-١٤ يونيو و٢٨ يوليو ١٩٩٠ ، واعدت تقريرها الذي تضمن الجدول الزمني والاجراءات والترتيبات اللازمة لعودة الجامعة وازجها الى المقر الدائم ولكن اللجنة فشلت في الاتفاق حول المقصود بمفهوم "المركز الاخر" الوارد في قرار مجلس الجامعة .

وتلخصت وجهة النظر المصرية في الاتي : انه لا يمكن اعتبار مفهوم "مركز اخر" نوعا من المقر ولا حتى مقرا فرعيا للجامعة ذلك ان قرار مجلس الجامعة لا يعدل الميثاق الذي لا يشير الا الى مقر واحد دائم للجامعة بالقاهرة وعلى ذلك فما يمكن نشاؤه بقرار من المجلس هو كل مادون ذلك المقر ومن الناحية السياسية فانه لما كانت الصيغة السياسية للقرار المعنى مجلس الجامعة تقوم على تحقيق التضامن العربي بعودة الامور الى نصابها فان مصر تؤمن بان اى تفسيرات يشتم منها استهداف تفيت الامانة العامة لم تكن واردة في ذهن المجلس ويقوم تصور مصر عن "المركز الاخر" على نوع من مكاتب العلاقات العامة وحلقة وصل بين الامانة العامة في القاهرة والمنظمات المتخصصة الثلاث التي نص عليها القرار .

اما وجهة نظر تونس فتتلخص فيما يلي : ان قرار مجلس الجامعة حين نص على انشاء مركز اخر للجامعة قد اتخذ بعين الاعتبار الواقع الجديد الذي طرأ على العالم العربي حتى يستوفى العمل العربي المشترك كل ابعاده بما فيها البعد المغاربي وحيث ان العمل العربي المشترك يتوزع على المجالين السياسي والتنموي فان المقترح هو ان يعود المحور السياسي - وهو الاصل - بكامله الى المقر الدائم ويستند الى المركز الاخر في تونس كل ما يتعلق بالوظيفة التنموية للجامعة وبالتالي يكون المركز الاخر فرعاً للامانة العامة يشمل ادارات عامة ومجالس متخصصة ومحكمة الاستثمار العربية وتشمل

الإدارات العامة كلا من الإدارات الاقتصادية والإدارة الاجتماعية إضافة الى إدارة عامة لتسيير المركز ماليا وإداريا وترى تونس ان يضم المركز الاخر المجلس الاقتصادى والاجتماعى إضافة الى كافة المجالس العربية المتخصصة فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية الى جانب المنظمات الثلاث المسماة فى قرار مجلس الجامعة .

وقد فصل قرار المجلس فى دورته الطارئة فى ١٠ سبتمبر ١٩٩٠ فى هذا الخلاف فصدر قرار نقل مقر الجامعة باجملع الدول الحاضرة الاثنى عشرة وهى مصر وسوريا ولبنان والصومال وجيبوتى والمغرب ودول مجلس التعاون الخليجى الست وذلك على اساس ان يضم المركز الاخر للجامعة فى تونس المجالس والمنظمات التى تقرر البقاء فى تونس إضافة الى مكتب للعلاقات العامة والمراسم ويكون حلقة وصل بين الامانة العامة فى القاهرة وهذه المنظمات وبذلك يكون المجلس قد انحاز تماما لتفسير مصر للقرار الاصلى رقم ٤٩٨٣ لمجلس الجامعة فى مارس ١٩٩٠ .

ويمكن اعتبار القرار الاخير للمجلس فى دورة سبتمبر الطارئة احدى ثمرات ازمة الخليج صحيح ان مصر قد دافعت عن وجهة نظرها ذاقا قبل انفجار الازمة وبعدها الا ان التوافقات العربية كانت من الأرجح ان تؤدى الى تفسير وسط بين وجهى النظر المصرية والتونسية ان لم تقسم ازمة الخليج الدول العربية وتضمن لمصر اقلية تلقائية حول هذا الخلاف، وقد ترك هذا الانشقاق اثره الكبير على اداء مؤسسات الجامعة فقد عقدت الدورة العادية لمجلس الجامعة فى ٢٥ سبتمبر ١٩٩٠ على مستوى المندوبين الدائمين وحضرها جميع الدول العربية غير انه قد تقرر "تعليقها" على اساس الحجة القائلة بالشغال الدول العربية باعمال الجمعية العامة للامم المتحدة .

اما الدورة الطارئة الاخيرة للمجلس فقد عقدت فى ١٨ اكتوبر ١٩٩٠ فى اعقاب مذبحة القدس والمناقشة عدوان اسرائيل على المسجد الاقصى وثار خلاف عنيف حول البيان الختامى بسبب اصرار منظمة التحرير واليمن والاردن والعراق على اداة الولايات المتحدة لدورها غير المباشر من المذبحة ورفض دول الخليج لاقتراح الادانة والامر الحزى والالفت للنظر فى اعمال هذه الدورة الطارئة هو ان دول المغرب العربي لم تنسحب مثلما فعلت وفود الاردن واليمن والمنظمة والسودان والعراق وامكن الوصول الى حل وسط حول القرارات والبيان الختامى بتوسط دول الغرب العربى وبعد ان كساد الاجتماع بنهار بسبب المواجهات العنيفة بين الوفود وخاصة وفدى اليمن والسعودية وفدى المنظمة وسوريا .

اما الاجتماع غير الرسمى لوزراء الخارجية العرب فى نيويورك يوم ٣ اكتوبر ١٩٩٠ فقد شهد بدوره عددا من المواجهات العنيفة غير ان الحضور كان اجتماعيا باستثناء العراق التى انسحبت ولدها بسبب رئاسة الكويت للاجتماع غير انه لم يخرج بنتائج هامة على صعيد المبادرات الخاصة بالتسوية السلمية لازمة الخليج وضاعت بذلك فرصة ثنية لحدوث توافق عربي حول هذه التسوية او حتى دور عربي محدد ومميز فى الادارة الدولية لازمة واذا اخذنا مجموع المبادرات والجهود الدبلوماسية الفردية والثنائية ومعتمدة الاطراف العربية لوجدنا ان الافكار الرئيسية التى تضمنتها كانت كما يلى:

- التركيز على اولوية تمحيش الانفجار العسكرى للازمة من خلال اجراءات تعهيدية وعملية تقوم فى النهاية على سحب القوات الامريكية والاجنبية عموما واستبدالها بما بقوات عربية او قوات تابعة للامم المتحدة فى منطقة الخليج وخاصة السعودية .

- الفصل بين مسالة الانسحاب العراقى من الكويت ومسالة ضمانات امن دول الخليج الاخرى فركزت معظم المبادرات على امكانية تقديم ضمانات امن للسعودية وربما بقصد اقتناعها بالتخلي عن الحل العسكرى للازمة وجعل مسالة الجلاء العراقى عن الكويت مسالة تفاوضية .

● وفيما يتصل بمسألة الكويت سعت اكثرية المبادرات العربية للتمييز بين جلاء القوات العراقية من ناحية وطبيعة الحكم في دولة الكويت من ناحية ثانية ومدى ا درجة استقلال الكويت عن العراق من ناحية ثالثة ونصت اغلبية المبادرات صراحة او ضمنا على الانسحاب العراقي غير انما اختلفت في تعيين طبيعة الحكم فقفز اغلبها على عودة الحكومة الشرعية وتبنت في المستقبل صياغات مختلفة لحكم بديل عن اسرة الصباح كما ان اكثرية المبادرات العربية فرضت صراحة او ضمنا ان تكون للعراق في الكويت حقوق مميزة ذات طبيعة سيادية او اقليمية وكان ارضاء مطالب العراق الاقليمية في جزيرتي وربة وبويان ومطالبها المالية والنفطية قاسما مشتركا بين هذه المبادرات والواقع ان هذا التمييز والاصرار على حقوق تاريخية او اقليمية للعراق في الكويت كان وراء فشل معظم المبادرات العربية حتى في مجرد نظر الاطراف الدولية المؤثرة وفي اثناء السعودية التي اصرت على عودة الحكم الشرعي للكويت .

● واشتملت بعض المبادرات العربية على نوع او اخر من النواع الربط بين الانسحاب العراقي من الكويت وتحريك القضية الفلسطينية على طريق التسوية السلمية .

● المرحلة الرابعة : انجاز دبلوماسية الدور العربي :

جدد الملك المغربي دعوته لعقد قمة عربية مصغرة بين الاطراف المباشرين والقريبين من الازمة تناولها قمة عربية عامة لوضع اتفاقية سلام يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٩٠ على انه مع صدور قرار مجلس الامن رقم ٦٧٨ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ كانت كل الاطراف العربية المؤثرة قد اعلنت عن ياسها بصورة او اخرى من اجل السلمي والمحصرت المبادرات العربية للتسوية السياسية والدبلوماسية لآزمة الخليج ولم تؤد دعوة الرئيس الامريكى بوش لوزير الخارجية العراقي للالتقاء به في واشنطن واستعداده لايفاد وزير خارجيته للالتقاء بالرئيس العراقي لاجراء حوار حول ازمة الخليج سوى لتحريك بسيط لروح المبادرة لدى الاطراف العربية المؤثرة والواقع ان اكثرية الدول العربية قد رحبت بهذه المبادرة الامريكية بعد اعلانها مباشرة في ٣٠ نوفمبر ١٩٩٠ الا ان اكثرها لم يتوقع ان تسفر مبادرة الحوار هذه عن مخرج دبلوماسي لازمة وعلى حين قراها المناصرون للعراق باعتبارها اعترافا من الولايات المتحدة بافضلية الخيار السياسي وكلاما للضعف فان المناهضين للعراق حاولوا اخفاء احباطهم بسبب عدم مشورة الرئيس الامريكى لهم قبل اعلان هذه المبادرة ويمكن القول ان التحرك العربي الوحيد والاخير (قبل انفجار الحرب) لتحريك الازمة سلميا هو جولة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في الفترة ٢٢-٢٣ ديسمبر ١٩٩٠ شملت ايطاليا وفرنسا واسبانيا والمغرب وموريتانيا وواجهت جهود الرئيس الجزائري حائطا من الياس واحبطت اماله في استكشاف قواسم مشتركة والمساعدة على التوافق حول ضرورة اجراء حوار عربي - عربي لانهاء الازمة واضطر للاعتراف في البيانين الرسميين اللذين صدرا عن زيارته لكل من دمشق والقاهرة بانه " لا يوجد حل عربي منفصل عن الحل الدولي للازمة " وكان هذا الاعتراف مقدمة واضحة لقمة مصراته بين رؤساء مصر وليبيا والسودان في ٣ يناير ١٩٩١ وبالتالي فانما لم تتناول الازمة بقصد ايجاد مبادرة عربية ولم تسفر عن توافق حول الموقف العربي من الازمة او الاكارة الدولية لها وكان هذا الاعتراف نفسه وراء اقدم الملك حسين في بداية يناير ١٩٩١ على القيام بجولة اوروبية شملت المملكة المتحدة وفرنسا وايطاليا والمانيا ولكسمبرج لاتقاء القادة الاوربيين بامكانية نزع فتيل الحرب والوصول الى حل وسط للازمة وهو ما فشل فيه وكذلك فشلت مجموعة من المحاولات المتفرقة - الالفة الهية - من جانب عدة دول عربية اخرى لتحريك الازمة سلميا سواء من خلال مشاورات عربية او مفاوضات مع اطراف اوروبية ،والواقع ان الفترة الفاصلة بين

قرار مجلس الأمن المذكور وانفجار حرب الخليج قد شهدت تصلبا في المواقف على جانبي المواجهة العربية - العربية وربما بدرجة اشد من تصلب مواقف اطراف دولية عديدة ففي اجتماع وزراء دفاع دول مجلس التعاون الخليجي يوم ٥ ديسمبر ١٩٩٠ تم الاعلان عن الاتفاق على استراتيجية عسكرية لمواجهة العدوان العراقي على الكويت وتعهدت دول المجلس بتحرير الكويت مهما كانت التضحيات وفي قمة المجلس في ٢٢-٢٥ ديسمبر ١٩٩٠ في الدوحة اضافت الدول الست الى ضرورة الانسحاب الفوري من جميع الاراضي الكويتية دون قيد او شرط وعودة السلطة الشرعية قبل نفاذ فترة السماح التي حددها مجلس الامن في ١٥ يناير ١٩٩١ ضرورة التزام العراق بدفع تعويضات عن اضرار الغزو وفي رابع اجتماع لتنسيق المواقف بين وزراء خارجية مصر وسوريا والسعودية في ٦-٥ يناير ١٩٩١ حملت الدول الثلاث كامل مسؤولية الموقف المتأزم للعراق .

واعلن في القاهرة ودمشق ان القوات المصرية والسورية ستشارك في العمليات العسكرية لتحرير الكويت اذا اصبح من الضروري شن الحرب لهذا الغرض ومثل ذلك بعد تحولا هاما عن المواقف السابقة للدولتين التي حددت مهمة قواتهما في السعودية بالواجب الدفاعي وعلى الجانب الاخر استمرت في الاصرار على ان مسألة الكويت منتهية وغير قابلة للتفاوض ففي خطابه في ٦ يناير اعلن الرئيس العراقي " ان ضم الكويت للعراق نهائي وان الكويت هي المحافظة التاسعة عشر للعراق حاضرا ومستقبلا " وكان العراق قد هدد في نوفمبر بانه سيهاجم كل الدول العربية التي تشارك في القوات متعددة الجنسيات الموجودة في الخليج وان " الضربة العراقية ضد مصر والسعودية بالتحديد ستكون مدمرة " وكذا ايدت عدة اطراف عربية استعدادها لحوض غمار الحرب الى جانب العراق فاعلنت منظمة التحرير في ٢٤ ديسمبر ان " المنظمة ستقاتل مع العراق اذا اندلعت الحرب في الخليج " واعلنت اللجنة الوطنية الجزائرية لمساندة الشعب العراقي في ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠ ان " ٤٠٠ ألف متطوع جزائري مستعدون للتوجه للعراق " وصدر عن موريتانيا اعلان مشابه الى جانب موقف رسمي مفاده التأييد الكامل للعراق في موقفه من الازمة و اضاف حماس الحركات الشعبية والمنظمات الخيرية والتشكيلات الاسلامية السياسية في الدول العربية الثمان المعارضة لقرارات قمة القاهرة تأييدا للعراق مزيدا من التصلب على المواقف العربية ووصلت الحصومة بين " الائتلافين الكبيرين " في الساحة العربية حدا اهتز معه ماكان يعتقد انه من الثوابت التاريخية - العاطفية والسياسية - للعرب اذ اتسم الموقف الثابت لمصر منذ ازمة الخليج بمعارضة تدخّل اسرائيل في الازمة معارضة تامة حتى ولو على سبيل الرد على هجمات عسكرية عراقية وكان اقوى تعبير عن هذا الموقف تصريح الرئيس مبارك في ٨ يناير ١٩٩١ بان مصر لا توافق على تدخل اسرائيل في حالة نشوب حرب في المنطقة وان اسرائيل اذا تدخلت ستأخذ مصر موقفا محالفا وعندما اقترب الموقف من الانفجار اعلن الرئيس مبارك في ١٣ يناير ١٩٩١ انه " يحق لاسرائيل الرد اذا هاجمها العراق " واتخذ الموقف السوري مسارا مشابها فكانت سوريا قد حذرت اسرائيل في ١٣ يناير ١٩٩١ من التدخل في ازمة الخليج حتى لو نفذت العراق قنيتها وهاجمت اسرائيل ولم يمض اسبوع واحد على هذا التصريح عندما اعلنت سوريا في ٢١ يناير ١٩٩١ ان " الرئيس العراقي صدام حسين يشنه هجمات صاروخية على اسرائيل لن يجر دمشق الى حرب ضد اسرائيل وهو يمثل اشارة واضحة الى قبول سوري لقيام اسرائيل بالرد على هجوم العراق الصاروخي عليها .

والحقيقة ان احياء دبلوماسية الدور العربي بعد الهيار دبلوماسية الحل العربي قد قضى الى واقع سياسي ونفسي مذهل يتسم بتسليم كامل امام انفجار حرب الخليج لقد اصدرت عواصم عربية عديدة بيانات رسمية باذانة الحرب وعبرت تصريحات ومظاهرات رسمية وحزبية في طرابلس وتونس والجزائر وعمان وصعاء عن الغضب الشديد لمشاركة اطراف

عربية في الحرب الامريكية ضد العراق على ان تلك المواقف المناهضة للحرب على المستويين الرسمي والشعبي لم تحمّل نقلا سياسيا كبيرا بل انما وقد استشعرت الحرج من تصلب الموقف العراقي ازاء مسألة الانسحاب من الكويت قد جاءت اقل كثيرا مما كان متوقعا وظهر العالم العربي بأسره وكأنه عاجز عجزا تاما عن التأثير على مجرى الاحداث بمنع الحرب او وقفها او مجرد رسم خطوط حراء وفرض ضوابط لا ينبغي تحطيتها عندما تتشن فعلا وربما كان الاستثناء الوحيد لذلك العجز الشامل عن موقف الحرب بعدما تفجرت في السابع عشر من يناير هو قيام دول المغرب العربي بتقديم طلب رسمي لمجلس الامن بوقف الحرب مؤقنا لاتاحة الفرصة للحلول السياسية وهو ما رفضه المجلس بسبب معارضة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في ٢٥ يناير ١٩٩١ وبعدما رفض الرئيس العراقي مبادرة الرئيس السوفيتي جورباتشوف في ٢١ يناير ١٩٩١ .

ووصلت العلاقات بين اطراف الائتلافين الكبيرين في الساحة العربية الى ادنى مستوى في تاريخها ولم تعد فجوة المواقف مقصورة على تعارض الاجتهادات حول سبل حل الازمة بل توسعت لتصبح مشاركة فعلية او رمزية في حرب اهلية واعلامية وسياسية عربية وان دولة عربية واحدة باستثناء منظمة التحرير الفلسطينية لم تنضم رسميا او ماديا للجهد العسكري العراقي غير ان الدول العربية الثمان التي تحفظت او امتنعت او عارضت قرارات قمة القاهرة قند مارست نوعا من اعمال الحرب الرمزية والمعنوية ضد الدول العربية التي شاركت ماديا في الحرب " متعددة الجنسية " ضد العراق وهدف تحرير الكويت اى مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي ان ضراوة المعارك العسكرية " متعددة الجنسية" لم تكذب تخفي ان العرب قد اشتبكوا في حرب اهلية عسكرية وسياسية واعلامية ، وكان النظام العربي قد انفجر بالفعل . وهكذا لم توفق الدول العربية وجامعة الدول العربية في احتواء الازمة في النطاق العربي . ودرء الأخطار التي تؤثر في مستقبلها ويات واضحا أن مقدراتها تتدخل فيها قوى أخرى وأصبح واضحا أن الحل يتحرك في اتجاه استخدام القوة العسكرية ، وما يصاحبه من محاذير وأصبح التباين في مواقف هذه الدول وردود أفعالها وحركتها معبرا عن التناقضات بما وبدت النظم العربية ضعيفة هشة أقل استعدادا لاتخاذ موقف حازم منها الى السعي الى المصالحة وغالبا ما اتسمت اجتماعات القمة في الماضي بالعزم على عدم اتخاذ أى قرار بشأن المشكلات التي تناوّلها لكن البلدان العربية كانت في وضع بالغ الحرج هذه المرة عاجزة عن اخفاء ازدواجيتها ^(١٠٤) .

^(١٠٤) الملف السري لحرب الخليج . تأليف بيوساليجر ، ايريك لوران - ترجمة محمد مستجير .

خلاصة الباب الثاني

لاشك أن أزمة الخليج (اجتياح العراق للكويت في الثاني من أغسطس) قد هزت وجدان العالم كله . . . وجذبت انتباه جميع القوى الإقليمية والعالمية وخاصة في مرحلة يقترب العالم فيها من تحول ومنعطف حاد نحو واقع جديد هو انعكاسا لظروف وتطورات القوى العالمية في هذه المرحلة .

وليس بمفاجأة أن يحتل الشرق الأوسط موقع الصدارة في هذه المرحلة فهو المسرح الذي يكاد يفرد بسمة عدم الاستقرار والتوتر على مدى أكثر من نصف قرن فأزمة الخليج تعد أحد تلك الأزمات التي فجرتها معطيات هذا المسرح في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ حيث أقدم العراق على عملية غزو لدولة الكويت لحدث بذلك انتهاكا لشريعة النظام الدولي وصدعا في هيكل البيت الإقليمي وتهديدا مباشرا للأمن القومي العربي .

ولقد جاء رد الفعل العالمي كظاهرة غير مسبوقة في الأزمات الدولية حيث توأمت الإدانة لعملية الغزو وتوالت قرارات الأمم المتحدة المنسجمة واهداف ومطالب المجتمع الدولي الراض لسيااسة القوة واستخدام العنف في حل النزاعات الإقليمية والدولية .

ورغم تكاتف الجهود الدولية والإقليمية فقد ظل العراق ماضيا في ممارسة التشدد ورفض لداءات السلام متخذا من خط التصعيد وسياسة فرض الأمر الواقع منهجا وأسلوبا في مجال إدارته للأزمة مما دفع بالمجتمع الدولي الى التصريح بإجراءات رد الفعل بفرض العقوبات الاقتصادية وتطبيقها عبر الحصار البحري والجوى مع التلويح بإمكانيات التصعيد في قرارات الأمم المتحدة لتشمل استخدام القوة لاقرار الشرعية الدولية .

وعلى صعيد التحرك السياسي المصري ورغم كثافة الجهود الدبلوماسية على المستوى الفردي والثنائي والإقليمي والجماعي عربيا ودوليا وتوظيف كل القوى المتاحة من اجل التوصل الى مخرج أو إيجاد وسيلة لتسوية تلك الأزمة بعيدا عن خيار القوة والعنف الذي بدا ان تطورات تدفع للأزمة نحوه ولم تتحج تلك الجهود لتحقيقه باعتبار ان المشكلة تتعلق بمبادئ شرعية اقراها النظام الدولي غير قابلة للمساومة .

الموقف العربي والإقليمي من الأزمة :-

أظهر البيان الذي صدر عقب انعقاد المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في القاهرة في ٣ أغسطس ٩٠ أول رد فعل جماعي لدول الخليج تجاه الأزمة ، فقد طالب البيان بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية ، كما أعلن عدم الاعتراف بنتائج العدوان ، وهذين الظلين قد أصبحا فيما بعد الركيزة الأساسية لموقف دول الخليج من الأزمة ، والجدير بالملاحظة هنا أن المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي كان يرى منذ وقت مبكر أن الأزمة أكثر من أن تحل في إطار جامعة الدول العربية ، ولنفاذ ذلك أصدر وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي بيانا أكدوا فيه أن مفهومهم للفقرة السادسة من قرار مجلس جامعة الدول والقاطع برفض أى تدخل أجنبي في الشؤون العربية ، لا يعني أن يدخل ضمن ذلك الإجراءات الدولية الجماعية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها - حيث أن الأمم المتحدة تعبر الهيئة الدولية المعنية قانونا بحفظ الأمن والسلام العالمي وأن قرارات الأمم المتحدة وإجراءاتها لا تندرج تحت معنى أو مفهوم التدخل الأجنبي .

وبناء على ذلك يمكن تلخيص موقف التحرك الخليجي لمواجهة المشكلة خاصة بعد ما كشف الغزو العراقي عن أزمة هيكلية في نظام المجلس وفشله في توفير مظلة حماية إقليمية لأعضائه في الآتي :-

على المستوى السياسي :

الموافقة على قرار قمة الدول العربية الطارئة والذي عقد في ١٠ أغسطس بحضور جميع الدول العربية عدا تونس والذي أدان العدوان العراقي على الكويت وطالب العراق بسحب قواته منها

الموافقة على قرارات مجلس الأمن بكامل بنودها ،

لا مساومة على الشرطين الأساسيين الذين تعتمد عليهما أية مفاوضات سلمية وهما الانسحاب وعودة الشرعية ،

يظل الطريق مفتوحا لأي حل سياسي للمشكلة .

الموافقة على جميع العقوبات السياسية والاقتصادية ضد العراق .

على المستوى الاقتصادي :

دعم المصارف والمؤسسات الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي ، لتقليل الآثار السلبية للأزمة مثل توفير السيولة النقدية للبنوك المحلية والقبول المتبادل لعملات دول مجلس التعاون وبالسعر نفسه .

الموافقة على حجم المساعدات المالية التي ستقدم للدول المتضررة من الأزمة بهدف مساعدة هذه الدول على تطبيق قرارات المقاطعة الاقتصادية ضد العراق .

على المستوى العسكري :

السماح بواجب قوات الائتلاف الدولي في منطقة الخليج وذلك سواء كانت قوات عربية بناء على طلب دول مجلس التعاون وعلى رأسهم السعودية أو كانت قوات أجنبية طبقا لقرارات مجلس الأمن ، وذلك بمهمة الدفاع عن أراضي دول المجلس ضد أى أعمال عدائية عراقية ، وكذا الاستعداد لتحرير الكويت بالقوة العسكرية اذا ما تطلب الموقف ذلك .

تم دراسة التريبات المتعلقة بتحرير الكويت بالدراسة التفصيلية للوضع العسكري والقتالي لجيوش دول المجلس والدور الذي ستقوم به اذا ما تطلبت الحاجة ذلك .

تم إعادة دراسة استراتيجية الدفاع المشترك والتي كانت قد وضعت في قمة مسقط عام ١٩٨٥ وذلك بغرض دراسة كيفية الاعتماد على جيوش دول المجلس لتكون قادرة على مواجهة أى ظروف مشابهة مستقبلا .

التحرك المصري لمواجهة واحتواء الأزمة :-

كان تدرج تصاعد التحرك المصري تجاه المشكلة تدرجاً منطقياً بعدما مثلت أزمة الغزو العراقي للكويت تحدياً كبيراً للدور المصري ومكانته العربية ، علاوة على ما شكلته المشكلة من حرج سياسي ومعنوي شديد للقيادة المصرية بسبب ما تطورت عليه طريقة الغزو من تضليل للقيادة المصرية مع محاولة لاحتواء الدور المصري وتحجيدته من خلال مجلس التعاون العربي .

بدأ التحرك المصري فور تقديم مذكرة وزير خارجية العراق لأمين عام جامعة الدول العربية في ١٥/٧/٩٠ والتي أعقبها رد الكويت ، ودعت مصر الى ضبط النفس وإعطاء أولوية قصوى لتعزيز التضامن العربي ، وأعقب ذلك زيارة الرئيس مبارك لكل من العراق والكويت والسعودية والتي أحرزت ظاهرياً نجاحاً ملموساً .

صدر بيان مصر في ٣ / ٨ / ١٩٩٠ برفض الغزو العراقي للكويت بعد التأكيد من عدم جدوى الاتصالات مع العراق ثم كانت دعوة الرئيس مبارك لعقد مؤتمر قمة عربي خلال ٢٤ ساعة ، والذي كانت قراراته بأغلبية ١٢ عضواً من ٢٠ حضروا القمة ، وقد رفضت كل من العراق وفلسطين وليبيا القرارات بينما تحفظت السودان والأردن وموريتانيا ، في حين امتنعت عن التصويت كل من الجزائر واليمن ، ولم تحضر تونس .

استجابة القيادة المصرية لطلب السعودية بإرسال قوات عسكرية مصرية في إطار قرارات القمة العربية وضمن القوة العربية المساندة للقوات السعودية ، بالإضافة لإرسال قوات مصرية الى الإمارات .
دعم الكويت من خلال عدة وسائل قنصلت في توجيه بث إذاعي لشرح خطورة أبعاد الأزمة لكامل من الشعب الكويتي والعراقي ، كما تم إعادة إصدار جريدة الأنباء الكويتية من القاهرة ، وكذا دعوة أمير الكويت لحضور مؤتمر قمة القاهرة مع الإبقاء على السفارة المصرية بالكويت وعدم نقلها للعراق ، وكذا تم تشكيل وتدريب لسوء التحرير الكويتي بمصر .

استمرار التشاور العربي والدولي محاولة احتواء الأزمة وحلها سياسيا .
دعوة العراق الى إعادة الحسابات والاستجابة لصوت العقل لما يتهدد العراق والأمن العربي لخطر حقيقي وذلك من خلال البيانات والتصريحات التي وجهها الرئيس مبارك الى الرئيس العراقي .

التحرك السوري لمواجهة واحتواء الأزمة :

بدأ الموقف السوري متفاعلا ومتجاوبا منذ اللحظة الأولى للغزو ، فقد أدانت سوريا الغزو والآثار السلبية الناتجة منه وطالبت بانسحاب العراق وعودة الحكومة الكويتية الشرعية .
توثيق العلاقات السورية - المصرية - السعودية مع تنسيق وجهات النظر تجاه المشكلة .

الاستجابة لقرارات القمة العربية وإرسال قوات عسكرية سورية الى السعودية مع التركيز على أن هداف هذه القوات دفاعي يمت بصدد ردع العراق عن تهديد أراضي السعودية ، وليس للمشاركة مع قسوات الائتلاف في حرب العراق اذا اندلعت الحرب .

موقف كل من الأردن واليمن والسودان ومنظمة التحرير الفلسطينية :- موقف الأردن :

تراوح الموقف الأردني من المشكلة بين اتجاه التأييد الكامل للعراق واتجاه البعد النسبي عن خط هذا التأييد ، ومن هنا يمكن إيجاز موقف الأردن من المشكلة في النقاط التالية :

تأييد السياسة العراقية والتركيز على التدخل الأجنبي في المنطقة والمطالبة باحتواء الأزمة في إطار البيت العربي إبراز مخاطر التهديد الإسرائيلي للأردن خلال مرحلة وقوع الأزمة ردا على نعمة التهديد الإسرائيلي اذا ما هاجم العراق إسرائيل .
بدل المساعي لتبني موقفا وسطا بين اتجاهي مهادنة النظام العراقي ومحاولة إنبات حسن النية تجاه قرارات المجتمع الدولي .

موقف اليمن :

يمكن رصد موقف اليمن في النقاط التالية :-

الالتزام بالحرص على تعريب القضية وعدم تدويلها مع القبول بالثوابت العربية المتمثلة في ضرورة الانسحاب العراقي وعودة الشرعية للبلاد .
التحول نحو دعم وتأييد العراق (ليس ضد الكويت) ولكن ضد التكتل الدولي المضاد للعراق .

موقف السودان :

يمكن القول بأن الأوضاع الداخلية في السودان كان لها تأثير على موقف حكومته العسكرية في مواجهة المشكلة فالتيار السياسي الوحيد داخل السودان والذي يدعم حكومته وهو الجبهة الاسلامية يتخذ موقفا معاديا للتدخل

الأجنبي ولكن الأرجح أن هذا العامل الداخلي لم يكن هو الحاسم في موقف السودان بل كان مساعداً للعامل الرئيسي الذي يتمثل في العلاقات العسكرية القوية بين السودان والعراق والذي أصبح أهم مصدر لتسليح السودان ودعمه عسكرياً في حرب الجنوب ومن هنا يمكن تفسير موقف السودان المؤيد ضمناً للموقف العراقي

موقف منظمة التحرير الفلسطينية :

يمكن إيجاز الموقف الفلسطيني في النقاط التالية :

تأييد الحل الذي يضمن سلامة أراضي وأمن العراق والمنطقة العربية بأسرها .
رفض حل الخلافات العربية بالقوة مع احترام وجهة النظر السعودية بحماية ذاتها وأراضيها بمعاونة أشقائها العرب .
التقدم بمشروع سلام لبي - فلسطيني والذي لم يلق قبولا ، علاوة على أن بيانات المنظمة والتي انصفت بالمغموض حيناً وبالتناقض حيناً آخر، ترك تأثيراته على الأوضاع في الأراضي العربية المحتلة وعلى الفلسطينيين في منطقة الخليج وكذا على مصادقية منظمة التحرير ، حيث أن تأييدها للموقف العراقي يعني تأييدها لاحتلال أراضي الغير بالقوة .

موقف دول المغرب العربي :

ان ردود فعل ومواقف دول المغرب العربي وخاصة بعد تصويتهم على قرارات القمة العربية الطارئة بالقاهرة ، قد أثارت الاهتمام والتساؤل ، حيث عبر تصويتهم عن حسة مواقف بعدد الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي ، بل تسابنت مواقفهم بصورة حادة وتبدلت بوضوح مع التطورات المتسارعة في الأزمة .

الموقف الليبي من الغزو العراقي للكويت :

أعلنت ليبيا أن أي تدخل خارجي في الوراخ سيعتبر اعتداء على الأمة العربية ، كما أكد بيانها أن السياسة النفطية لبعض الدول في المنطقة أضرت بالمصالح الاقتصادية للأمة العربية ، وقد أعلنت تونس عن قلقها البالغ حيال الأزمة وأنها ترى أنه من الضروري أن يسحب العراق قواته لتوفير الشروط المناسبة للحل السياسي للمشكلة .

وقد أصدرت الجزائر بياناً يدين بشدة العدوان العراقي على الكويت وطالبت بالانسحاب الفوري للقوات الغازية دون قيد أو شرط مع التأكيد على سيادة الكويت واستقلالها .

وكذلك كان موقف المغرب ، أما موريتانيا فقد مال موقفها الى عدم ادانة العراق على الرغم من تأكيدها لمبدأ رفض استخدام القوة لحل المنازعات بين الأشقاء .

الموقف من قرارات القمة العربية بالقاهرة :

ويبرز هنا التضارب الشديد في موقف دول المغرب العربي من قرارات هذه القمة ففي حين وافقت المغرب على

القرارات امتنعت الجزائر عن التصويت وتحفظت موريتانيا عليها وعارضت ليبيا بينما تعيبت تونس عن القمة أصلاً .

وقد أدى ذلك بطبيعة الحال الى عدم وجود موقف موحد لدول اتحاد المغرب العربي ، فقد كان امتناع الجزائر بسبب

الرغبة في إدخال بعض التعديلات على القرارات لتحصل على أغلبية عربية كبيرة ، وكان تحفظ موريتانيا بسبب

علاقتها الوثيقة مع العراق ، أما ليبيا فقد عارضت نتيجة لطلب السعودية لاستدعاء قوات أجنبية الى المنطقة ،

وأخيراً تونس بسبب أنها أرادت تأجيل المؤتمر أيام قليلة شاملة التوصل الى اتفاق مع الرئيس العراقي ، يحفظ حقوق

أطراف الوراخ ويصون وحدة الأمة العربية .

الموقف الإقليمي لمواجهة الأزمة :-

• يقصد به موقف كل من إيران وتركيا وإسرائيل تجاه الأزمة .

موقف إيران

كان موقف إيران هادئاً إلى حد كبير في الأيام الأولى للغزو مع توجيه انتقادات قاسية إلى الأسرة الحاكمة في الكويت حدث تغير في الموقف الإيراني بعد زيارة وزير خارجية إيران لسوريا في ٦ / ٨ / ٩٠ حيث أعلن وزير خارجية إيران أن بلاده لا تقبل أى تعديل في الحدود الكويتية سواء برأ أو بحراً ومن هنا أعلنت إيران رفضها لقرار العراق ضم الكويت

بعد التنازلات العراقية التي أعلنها الرئيس صدام حسين في منتصف أغسطس بقبول الشروط الإيرانية حول تسوية مشكلات الحرب بين البلدين وهي قبول العراق انسحاب قواته الموجودة داخل الأراضي الإيرانية مع قبول اتفاقية ١٩٧٥ الخاصة برسم الحدود بين البلدين (كان هذا البند هو سبب الحرب بين البلدين والتي استمرت ثمانية أعوام) إضافة إلى التبادل الفوري للأسرى ، وحيث أن هذه التنازلات تمثل انتصاراً لإيران ، فقد رحبت إيران بالعرض العراقي إلا أنها حرصت في الوقت نفسه على التفرقة بين مشكلتها مع العراق وموقفها من غزو الكويت السابق ذكره .

ومن هنا كان موقف إيران بعد ذلك موقف انتظاري لما سوف تسفر عنه الأحداث التي حتى لا تغلسق اليباب أمام العلاقة مع العراق أو مع الدول العربية أو مع المجتمع الدولي .

موقف تركيا :

بمجرد وقوع الغزو سارعت تركيا بإدائه وطالبت بسحب القوات العراقية من الكويت وعودة الشرعية لها ، إلا أنما تعمدت عدم اتخاذ أى إجراءات مضادة ضد العراق نظراً للحصول على المقابل من الولايات المتحدة أو من الدول العربية لتعويضها عن الخسائر الاقتصادية التي ستعان منها نتيجة للمقاطعة الاقتصادية ضد العراق ، بعد تعهدت الولايات المتحدة لتعويض تركيا عن خسائرها الاقتصادية المنتظرة ، وكذا رُفِعَها للقيود العسكرية المفروضة على تسليح تركيا وتدعيم مطلبها للانضمام للجماعة الأوربية ، سارعت تركيا بالموافقة على إغلاق خط الأنابيب العراقي مع وقف العلاقات التجارية مع العراق ، وكذا السماح للولايات المتحدة باستخدام القاعدة العسكرية التركية ، بل أصبحت تركيا طرف أساسى في مواجهة العراق ، وهكذا جاء الغزو العراقي للكويت كفرصة ذهبية لتركيا لتحصل على ما تريد من المكاسب المختلفة .

موقف إسرائيل :

جاء الغزو العراقي للكويت ليقدم فرصة ذهبية لإسرائيل على كافة المستويات حيث يصعب حصر هذه المكاسب سواء على المدى القريب أو البعيد ، وسواء على المستوى الداخلى أو الخارجى .

على مستوى الرأي العام العالمى :

محاولة إقناع الرأي العام العالمى بأن الدول العربية لا تحترم مبادئ القانون الدولى وهي دول لا تعترف سوى بمنطق القوة ، ومن ثم فإن إسرائيل ليست سبب التوتر بالمنطقة ، ضرورة حماية إسرائيل ضد الطموحات الشخصية لبعض الزعماء العرب ومن ثم تصبح إسرائيل هى المسند الوحيد للدول الغربية لحماية مصالحها في المنطقة .

على مستوى الرأي العام الإسرائيلي:

قبل الغزو كان الرأي العام الإسرائيلي ينقسم الى معسكرين ، الأول يؤيد الحل السلمى للصلراع العربي - الإسرائيلي وقبول مبدأ الأرض مقابل السلام ، والثاني يؤيد الاحتفاظ بالأرض واعطاء الحكم الذاتي للألرداد دون الأرض وقد أدى الغزو الى زيادة نفوذ المعسكر الثاني، وتوارى أنصار المعسكر الأول الى حد ما .

على مستوى مواجهة الانتفاضة الفلسطينية:

قامت اسرائيل باستغلال انشغال الرأي العام العالمى والعربي بعمليات قمع مكثفة للقضاء على البقية الياقية من أعمال المقاومة فى الأرض المحتلة ، كما تم اضعاف قدرة سكان الأرض المحتلة على المقاومة نتيجة لانقطاع التحويلات النقدية والعينية المرسله اليهم ، وأخيرا قامت اسرائيل بزيادة أعمال التطوين لليهود والمهاجرين من الاتحاد السوفيتى " السابق " .

على مستوى العلاقات مع الولايات المتحدة والدول الغربية:

دعمت إسرائيل علاقاتها مع الولايات المتحدة والدول الغربية وظهرت بمظهر الحمل الوديع خاصة بعد ضمها بالصواريخ أرض / أرض العراقية ، مما أدى الى التعاطف الشديد معها والذي كان من نتيجته إمدادها بسبل من المعونات الاقتصادية والعسكرية .

موقف جامعة الدول العربية:

لم يحدث طوال مدة استغرقت ٤٥ عاما وهى عمر جامعة الدول العربية أن اعتدت دولة عربية بجيوشها وبقرار من رئيسها على دولة عربية أخرى عضو فى الجامعة واحتلتها بل وابتلعها تماما ، مما جعلها قضية غير مسبوقه فى تاريخ النظام الاقليمى والعربى .

كان أول رد فعل للجامعة العربية هو انعقاد مجلس وزراء خارجية الدول العربية فى دورة غير عادية بالقاهرة فى ٣/٨/٩٠ وأصدر فى نهايته بياناً أدان فيه العدوان العراقى ورفض أى آثار مرتبته عليه ، وتلأ ذلك انعقاد قمة عربية بناء على دعوة الرئيس مبارك فى ١٠/٩/٩٠ حيث اجتمعت أعمالها فى مساء نفس اليوم وصدر عنها بيان ختامى بادانة العدوان العراقى مع التأكيد على سيادة الكويت واستقلال أراضيها وكذا تأكيد الاجراءات التى تتخذها السعودية ودول الخليج لحق الدفاع الشرعى مع الاستجابة لطلب السعودية ودول الخليج بنقل قوات عربية لدرء أى عدوان محتمل على أراضيهم ، وأخيرا التأكيد على قرارات مجلس الأمن والصادرة حتى معاد انعقاد المؤتمر .

وقد وافقت على القرارات ١٢ دولة واعتضت دولتان هما العراق وليبيا وتحفظت ثلاث دول هى السودان ، فلسطين ، موريتانيا بينما امتنع الجزائر والأردن واليمن عن التصويت ، ولم تحضر تونس المؤتمر . ومعنى الاعتراض هو رفض القرارات جملة وتفصيلا ، أما التحفظ فهو أن تقبل الدولة القرار جزئيا وتحفظ على أجزاء فيه وطبقا للقانون الدولى ، فان الدولة المتحفظة لا تلزم بهذا الجزء الذى تحفظت عليه ، أما الامتناع فهو عدم قبول أو رفض القرار وهذا الموقف له اهمية عند التصويت حيث لا تدخل الدولة الممتنعة فى تحديد النصاب القانونى الواجب توافره ليكون القرار صحيحا ، ومن ثم فان موقفها يساعد على صدور القرار وفى اول سبتمبر ٩٠ أصدر مجلس الجامعة خمسة قرارات بناء على الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية الدول العربية التى وافقت على قرارات مؤتمر القمة السابق انعقاده فى ١٠/٨/٩٠ وكان ملخص القرارات هو التأكيد على استقلال الكويت وعدم الاعتراف بالغزو العراقى والآثار المترتبة عليه .

ويظهر ضعف دور جامعة الدول العربية في معالجة الأزمة كالاتي :

أن الجامعة العربية لا تملك وسيلة لفرض الحل العربي وضمان الانسحاب الكامل للعراق مع تصفية آثار الفسزور ، فالجامعة العربية لا تملك غير وسيلة القوة المعنوية ، كما وان النظام العربي لا يملك قوة عسكرية رغم امتلاكه لها قانونا بناء على اتفاقية الدفاع المشترك .

اطاح الغزو بقدر لا يستهان به من الوفاق العربي وأحدث انقساماً بين دوله بل ان سفير الجامعة العربية لدى الأمم المتحدة قدم استقالته من منصبه ، واعلن أن الوضع العربي قد أصيب بحالة من الانقسام المريع الذي لم يسبق له مثيل ، وأصبحت الشرعية القومية بضربة عنيفة هدت أركانها ومقوماتها بدرجة صار معها من الصعب بل من المستحيل إعادة الأمور الى نصابها الصحيح .

مما لاشك فيه ان الجامعة العربية قد فشلت ، حيث ان النوايا تجاهها غير مخلصه وغير دائمة ، فثارة تطلب الدولة العضو ضرورة الالتزام بالتضامن العربي حين تكون في وضع الحاجة الى الجامعة العربية ، وثارة أخرى تضرب الدولة العضو - نفسها - هذا التضامن وتسخر من الجامعة اذا كانت الأغلبية ضدها .

وفي اطار رد الفعل على الصغيد العسكري فقد شهد مسرح الخليج اكبر عملية حشد استراتيجي لقوات مسلحة متعددة الجنسيات منذ الحرب العالمية الثانية في خطوة لدعم اجراءات الضغط ورفع القدرة الدفاعية للسعودية والحد من مخاطر اقدام القيادة العراقية لمزيد من الاجراءات غير المحسوبة وقد شكلت عملية الحشد العسكري للقرى الدولية في مسرح الخليج وعلى اتجاهات اخرى محيطة به محورا مركزيا في حركة العراق المضادة على الصعيدين السياسي والعسكري باعتبارها مظهرا للتعبير عن النوايا الى جانب ما تشكله من تهديد مباشر لأمنه القومي .

وقد برز الدور الامريكى كلاعب رئيسي في مجال الأزمة حيث نجح الى حد كبير في تقييد باقي الأدوار المعنية بما سواء كانت إقليمية أو دولية من منطلق الرغبة في الانفراد كقوة عظمى تسعى لإعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية بالمنظور الأمنى الذى يتلادم وعالم القطب الواحد الذى تأمل فيه.

ورغم ان التحرك الأساسى لمصر في هذا الاطار قد انطلق اولا من مظلة اغلبية عربية وتمشيا مع الاجماع الدولى شرقا وغربا في ادانة العدوان واحتراما لمبادئ الشرعية والقانون الدولى الا ان هذا التحرك كان من المنظور العراقى يجرى في صدارة التهديدات المباشرة التى وضعها في اعتباره عند تخطيطه لاجراءات رد الفعل في نطاق ادارته لتلك الأزمة بكافة الادوات والوسائل المتاحة لديه .

وقد تشكل الحشد المصرى والامريكى على وجه الخصوص في اطار التطورات مادة لهجوم العديد من دول المنطقة الا ان واقع الامر قد اوضح ان الذين اتخذوا من هذا الغور مسارا لحركتهم هم مجموعة الدول التى بادرت بشكل او بآخر في دعم العراق والوقوف الى جانبه مع بدء الأزمة من منطلقات بيتت على المصالح الذاتية والنظرة القاصرة لابعاد المتغيرات الدولية في العصر الراهن .

والواقع ان العراق قد مهد خلال مرحلة ما قبل الغزو لبناء الجسور مع العديد من دول المسرح (الاردن - اليمن - موريتانيا - السودان - ايران) واخيرا متوهما مصر في اطار مجلس التعاون العربى .

ولكن جاء موقف مصر المضاد لحركة العراق بمثابة مفاجأة له بكل المقاييس وعلى عكس حساباته التي بسى عليها خطط ومسار تحركه في مراحل ما بعد الغزو وبالتالي فقد دخل أزمة فقد السيطرة عليها وفشل مع تطورها في إيجاد منافذ او خيارات بديلة للخروج منها بقدر ما المكاسب تجاوزا لأى ضغوط داخلية في المستقبل .

و في ظل الموقف الضاغظ والإصرار على تطبيق ما أقره المجتمع الدولي كان على القيادة العراقية أن تتخذ قراراً بالتنازل عن حقوق حاربت من اجلها ثمانى سنوات مع إيران للتحرر من بعض القيود وإتاحة الفرصة لامتلاك أوراق جديدة في مخطط يستهدف مزيد من التصعيد والمواجهة والإصرار على رفض ارادة المجتمع الدولي .

وفي إطار تمسك العراق بموقفه وحشد معظم التجميع القتالى لقواته المسلحة في مسرح عمليات الكويت مع الاستعداد لزيادة حجم تلك القوات في محاولة لأبراز مدى الإصرار على الإبقاء على الكويت كجزء من العراق في نفس الوقت الذى استمره باللويح باستخدام القوة ضد مصادر الطاقة وتفجير المنطقة بصراعات جانبية .

وبالرغم من ذلك فقد ظلت الجهود السياسية لمصر والقوى العربية المختلفة موظفة لصالح تجنب المواجهة العسكرية إدراكا منها لنتائجها الخطيرة ليس على العراق وحده ولكن على الأمة العربية كلها .

وبالتوازي مع الجهود السياسية استكملت عملية الحشد وبناء القدرات والقوات اللازمة للدفاع للعملية (دعج الصحراء) . . ثم كان قرار إباحة استخدام القوة العسكرية ضد العراق وتنفيذ العملية الهجومية الاستراتيجية (عاصفة الصحراء) ليحقق من المنظور العسكري تدمير التجمع الرئيسى للقوات المسلحة العراقية في مسرح عمليات الكويت . . واستعادة الشرعية . . مع فرض الإرادة الدولية على النظام لتحقيق الأهداف السياسية والأمنية للعملية الاستراتيجية .

ولقد ولد الغزو العراقي للكويت ردود فعل متباينة بشدة على المستوى الإقليمي حيث خلقت الأزمة ما يشبه "حالة استقطاب حادة" في العالم العربي بين الدول التي أيدت العراق والدول التي ناهضته الأمر الذى دعا البعض الى وصف تلك الحالة بأنها "حالة حرب أهلية عربية" والواقع أن هذه التباينات الحادة في المواقف العربية من أزمة وحرب الخليج الثانية كانت تابعة في الأساس من تراكم اوجه الخلاف بين الدول العربية بشأن العديد من القضايا التي آثارها الغزو العراقي للكويت سواء تلك المتعلقة بمشروعية الخطوة العراقية أو المتعلقة بالخلاف حول مسألة الاستعانة بالقوات الأجنبية أو المتعلقة بالخلاف حول مسألة الربط بين الكويت وفلسطين على نحو ما فعلت القيادة العراقية ، أضف الى ذلك أن هذه الأزمة أثارَت خلافا حادا حول طبيعة الخطوات الإجرائية التي يتعين اتخاذها لعلاج الأزمة التي نشبت بفعل الخطوة العراقية .

الباب الثالث

الدور العسكري المصري والعربي في عمليات الخليج

علم:-

- أوضحنا في الباب الثاني أن رد الفعل العالمي جاء كظاهرة غير مسبوقة في الأزمات الدولية حيث تراكبت الادانة لعملية الغزو وتواترت قرارات الأمم المتحدة المنسجمة وأهداف ومطالب المجتمع الدولي الراض لسباسة القوة واستخدام العنف في حل النزاعات الإقليمية والدولية .
- ورغم تكاتف الجهود الدولية والإقليمية .. فقد ظل العراق ماضياً في ممارسة التشدد ورفض لدعاءات السلام متخذاً من خطط التصعيد وسياسة فرض الأمر الواقع منهجاً وأسلوباً مما دفع بالمجتمع الدولي الى التلرج لأجراءات رد الفعل .. بدءاً بفرض العقوبات الاقتصادية وتطبيقها عبر الحصار البحري والجوى مع الطلوع بإمكانية التصعيد في قرارات الأمم المتحدة لتشمل استخدام القوة لاقرار الشرعية الدولية .
- وفي إطار رد الفعل على التصعيد العسكري .. فقد شهد مسرح الخليج أكبر عملية حشد استراتيجي لقوات مسلحة متعددة الجنسيات منذ الحرب العالمية الثانية ، لدعم اجراءات الضغط ورفع القدرة الدفاعية للسعودية والحد من مخاطر وإقدام القيادة العراقية لمزيد من الاجراءات الغير محسوبة .
- وقد شكل الحشد المصري والسوري بالإضافة الى الدور السعودي ركيزة القوة العربية والدور العربي الفاعل في هذه العمليات جنباً الى جنب مع القوات المتاحة من باقي الدول العربية .
- ومع تطور الموقف .. حاولت الأمة العربية أن توظف قواها لتجنب الأمة أخطار العمل العسكري الذي أصبح وشيكاً مع تعنت القيادة العراقية ورفضها الاستجابة للمجتمع الدولي للانسحاب من الكويت وإعادة الشرعية لها
- وقد فطنت الشرعية الدولية لاقرار العمل العسكري منذ مؤتمر القمة العربي الذي أجاز لكل من الكويت والسعودية والإمارات حق الدفاع عن النفس وحق الاستعانة بالقوات الصديقة والشقيقة ولذلك فان الدور العسكري العربي بدأ يتبلور منذ ذلك الحين ، حيث جاء متمشياً مع موقف وقدرات وإمكانيات الدول العربية والاسلامية المتاحة .. بالتساون مع قوات الائتلاف الدولي ..
- وكان للدور العسكري السعودي البارز أثره الفاعل في مراحل العملية من حيث استيعاب الحشد والفتح الاستراتيجي واستقبال القوات وتأمين احتياجاتها مع تطويع إمكانيات مسرح العمليات لصالح تأمين وتنفيذ المهام لقوات الائتلاف الدولي .
- وسوف نتاول في هذا الباب الدور العسكري المصري والعربي في هذه العمليات .. بالتركيز على الأدوار البارزة للدول ذات الدور الرئيسي منفرداً مع الإشارة الى دورها العسكري مع قوات الائتلاف الدولي في تنظيم وإدارة العمليات سواء العملية الدفاعية الاستراتيجية "دور الصحراء" للدفاع عن المنطقة أو العملية الهجومية الاستراتيجية "عاصفة الصحراء" لتحرير الكويت ..

الفصل الخامس الدور العسكرى المصرى فى عمليات الخليج

الفصل الخامس الدور العسكري المصري في عمليات الخليج

عام

- سيظل دور القوات المسلحة المصرية الطليعى ، في عمليات الخليج ومبادرتها بدفع قواتها منذ اللحظات الأولى للأزمة للحد من المخدات الموقف ، ودعم الدفاع عن المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية ، مع تطويع كل قدراتها لتسهيل وتأمين عملية حشد القوات الصديقة والشقيقة في مسرح العمليات ومشاركتها قسوات الانسلاف الدولى بمهمة بارزة في تحرير الكويت . علامة بارزة في تاريخ مصر وقواتها المسلحة التى طالما رفعت رايات الحق والشرعية ونبذت الباطل والعدوان .
- ولقد كان لاشترك القوات المصرية في عمليات الخليج وتعاونها مع العديد من دول العالم المختشدة في تلك المهمة أثيرة في تفجير طاقاتها وقياس كفاءتها ومستوى أدائها مع اكتسابها خبرات قتالية واسعة تصاف على رصيد أبنائها ويعكس على تطورها ونموها .
- كما كان للجهد الكبير للقيادة العامة بجميع أجهزتها المشتركة لتوفير كل سل نجاح تنفيذ المهمة لقسوات الدعم المصرية والدور التميز الفاعل والإيجابي لهذه القسوات في جميع مراحل التحضير والتظيم والإدارة .. مع التسيق والتعاون مع قيادات وقسوات المسرح ، أثره الفعسالف في النجاح البارز للدور المصري (بفضلس الله تعالى) في ظروف معقدة ، بأعلى درجة من الأداء ، وبأكبر قدر من التامين ونأقل حجم من الخسائر . . .

أولاً : المعالم البارزة للدور العسكري المصري :-

- انطلق الموقف المصري من خلال إيجاد معادلة صعبة بين الصالغ الوطنى لكل بلد عربى والصالغ القومى المشترك للامة العربية ككل حيث أن الصالغ الوطنى يفترض احترام السيادة والاستقلال لكل دولة عربية وحق الشعب في اختيار نظامه دون وصاية أو تدخل من الخارج وبالتالي لم يعد سمة مرور للعودة إلى سياسة تدمير الانقلابات أو تصدير الثورات التى يقوم بها نظام عربى ضد نظام عربى آخر والثى انتهت إلى كوارث للطرفين وبالتالي عدم التدخل في شئون بلد عربى آخر ، والطلاقاً من ذلك فإنه مهما كان حجم الخلافات ومهما كانت قائمة الدعاوى فإن مكان مجتها وحلها هو سقف البيت العربى الكبير وهو الجامعة العربية، وعلى ذلك سارت معالجة الأزمة في محورين رئيسيين - أوفهما - عدم شرعية الغزو أو الاحتلال بالقوة وما يترتب عليه من آثار - وفانهما - أنه رغم الخطأ الكبير الذى ارتكبه النظام العراقى إلا أن مصر لا تريد أن يتحمل الشعب العراقى ذنب وجريمة حكامة ، وأنه اذا تركت هذه الجريمة دون ردع فإن هذا يخلق مبرراً للتدخل الأجنبي بموافقة المجتمع الدولى لحماية المصالغ الحيوية التى أصبحت تملك صفة الشرعية الدولية .
- وعلى ذلك توالت نداءات مصر إلى الرئيس العراقى بالانسحاب بكرامة في ظل الأسرة العربية الواحدة بدلاً من حل عسكري مدمر ، وفى نفس الوقت استمرت مصر في الاتصال بالإدارة الامريكية بضرورة التأكيد على الحل السلمى بدلاً من الحل العسكرى ، مع إرسال المموئين المصرين إلى كل مكان في العالم يدعون إلى مزيد من

الصبر والاستماع إلى صوت العقل وإعطاء الفرصة لمزيد من الفهم والحل على مائدة المفاوضات وليس على ساحة الحرب .

● وعلى ضوء الثوابت التي حكمت السياسة المصرية في إدارة الأزمة ، كان قرار مصر بإرسال قوات مصرية إلى السعودية والإمارات من منطلق ألا يترك الحشد الأجنبي ينفرد وحده بالحل في المنطقة بل ضرورة توفير قوات عربية وإسلامية إلى جانبها .

● ولقد أثبتت التجربة أن القوات المسلحة المصرية بما تملكه من قدرات عسكرية عالية ، ومستوى تدريب عال والتزام بالقضايا القومية إلى جانب الالتزام بمبادئ الشرعية والقانون الدولى ، أثبتت أنها القوة الأقدر على أن تلعب دورا رئيسيا في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ، والحفاظة على قدرات وثروات الوطن العربى ، إضافة إلى أن مصر قد شاركت في تدريب معظم جيوش الدول العربية ، ومصانعها الحربية كادت تغطي مطالب الدول العربية من أسلحة وذخائر ، ومعاهدها العلمية العسكرية مفتوحة لكل الأشقاء العرب من القادة والضباط .

ومن هنا فقد تعددت مهمة القوات المسلحة المصرية في الدفاع عن المملكة العربية السعودية والاستعداد طبقا للموقف تنفيذ أى مهام أخرى تكلف بها من القادة الأعلى للقوات المسلحة ، وبالتالي فإن الدور البارز للقوة المسلحة المصرية يؤكد البعد العربى في الأمن القومى المصرى ولا يشكل عبئا إضافيا ، بل وقد أثبتت التجربة ضرورة دعم ذلك البعد وتأكيدته ليزداد عمقا وارتباطا للأمن القومى العربى ، كما أن اشتراك القوة المصرية يؤكد الدور العربى في مساهمة في حل النزاعات العربية وتأكيدا لعدم انفراد القوى الأجنبية بفرض حلولها للنزاعات العربية ، ومن هنا فإن الوجود المصرى كان ضروريا لإثبات مصداقية مصر وتأكيد دورها في استمرار مساندة الدول العربية ضد عدوان دولة عربية أخرى تنفيذًا لاتفاقية الدفاع العربى المشترك .

● لقد كانت مصر عبر تاريخها العظيم وفيه لأمتها العربية . . . تزود عن مصالحها . . . تدعم أمنها . . . بل لم ينفصل - طوال تاريخها - أمنها القومى عن أمنها . . . ولطالما قدمت كل ما تملك طوعا وحيا في سبيل أمنها العربية ، ليس فقط في أزمتها ، ولكن لتأخذ بيدها حضاريا وثقافيا صوب آفاق العصر . . . ولم تكن أبدا بذلك على أمنها بل ظلت رمزا للسامح والحضارة واليد الكريمة، والحكمة التي يدخرها التاريخ . . . كى تكون وفيه في عطائها لأمتها في الوقت المناسب والأسلوب المناسب . . . وهذا ليس غريبا - فهذه هي مصر العظيمة التي يرتفع تاريخها في العالمين .

● ومنذ بداية الأزمة والفكر الواعى والنظرة الثاقبة لقيادة مصر متيقظ لحشد وتطويع وإدارة جميع قواها الشاملة لمواجهة كل الاحتمالات المتوقعة مع تركيز جهودها السياسية والدبلوماسية التي طالما تمت أن تنجح لكى تسأوا بأمتها العربية بعيدا عن أخطار محققة أصبحت تدير في الألق . . . يخلفها ويعكسها التعتن العراقى وخروج الأزمة في حلها عن الأيدي العربية .

● وقد بدأ الدور العسكري المصرى في الأزمة منذ اللحظة الأولى لها . . . حيث حشدت كل الجهود لمنابها أحداثها . . . وتطورها مع وضع السيناريوهات والبدائل المناسبة لأفضل السبل لمواجهة . . . التنسيق مع باقى قوى الدولة المتاحة ، مستعدة لأداء دورها عندما يطلب منها ذلك .

● وكان لابد من الأمام بتفاصيل الموقف بالمرسح مع تقييم الموقف وتقدير حجم الدعم المطلوب عاجلا . . . وتحديد الاجراءات المطلوبة لمنع تفاقم الموقف وتطوره مع مواجهة أى تهديد للمملكة العربية السعودية أو العدوان

- عليها، لذلك شكلت مجموعة اتصال وتنسيق من القيادة العامة والأفرع الرئيسية للقوات المسلحة لتكون جاهزة لور تلور الموقف والتصديق على دفعها .
- ولم تدفع هذه المجموعة إلا بعد صدور قرارات مؤتمر القمة العربية ، حيث تم التصديق على دعم مطلب السعودية والامارات ، وتلبية مطلبها لدعم قدراتها ، ولعلنا تم دفع هذه المجموعة خلال أغسطس ١٩٩٠ ن وعلى ضوء اجراءاتها وتنسيقها ، وضعت خطة الدعم العاجل للمملكة ، حيث تم اختيار أحد وحدات الصاعقة عالية التدريب والكفاءة ليتم نقلها لورا كآسيقية عاجلة ، مع دعمها بعناصر مهندسين عسكريين مع دفع مجموعة سيطرة لتكون أحد أدوات التنسيق والسيطرة في هذه المرحلة بالمرح .
 - ولعلنا تم دفع هذه العناصر قبل نهاية شهر أغسطس ٩٠ ، وبالتوازي استمرت القوات المسلحة في اجراءاتها للتحضير والتنظيم واختيار أنسب العناصر من القوات لاستكمال بناء الدفاع عن المملكة العربية السعودية وتلائم مسرح العمليات ، حيث وقع الاختيار على تشكيل ميكاليكي بتسليح غربي لتمشى مع التأمين الفنى ومطالب الاستخدام مع باقى قوات المسرح .
 - وفي نفس الوقت ، تم اختيار مجموعة تنسيق مصرية من أربعة ضباط من ذوى الخبرة ليعملوا ضمن القيادة السعودية سواء للمعاونة في التخطيط أو التنسيق ، وكان لهذه المجموعة دورها الرئيسى والهام في التنسيق واتخذت أوضاعها ضمن القيادة المشتركة ومسرح العمليات اعتبارا من النصف الثانى من شهر سبتمبر .
 - ومع تطور الأحداث واستمرار الموقف على ما هو عليه ولزيادة قدرة المملكة العربية السعودية للدفاع عن أراضيها ، تم دفع الفرقة المشاة الميكانيكية وأسلحة دعمها لتأخذ أوضاعها في المنطقة الشمالية لتأمين الاتجاه اعتبارا من شهر سبتمبر / أكتوبر ٩٠ وكان لتواجدها الأثر الفعال في دعم القدرات الدفاعية للمملكة العربية السعودية .
 - ومع استمرار تعنت القيادة العراقية وظهور بوادر اللجوء للحل العسكرى للأزمة ، تطلب الموقف دعم قدرات القوات المصرية بفرقة أخرى مدرعة تم اختيارها من أقوى التشكيلات المصرية المدرعة مع دعمها بالقدرات البرية المناسبة للتأمين والمعاونة سواء نيرانا / فنيا أو اداريا ، وقد اتخذت أوضاعها بالمملكة خلال شهر ديسمبر ٩٠ مع دعم المملكة بمجموعة تخطيط ادارى وفنى للمعاونة في التخطيط الادارى والفنى بالقيادة المشتركة ومسرح العمليات .
 - كما ظهرت الحاجة الى تشكيل قيادة تعوية للقوات من العناصر ذات الخبرة والفعالية والكفاءة ، ولذلك ، فقد تم تشكيل هذه القيادة قبل نهاية عام ١٩٩٠ ، وقد انتخب لقيادتها أحد القادة البارزين ذو الخبرة الناجحة في القيادة التعوية ، ووددت القيادة بكل ما يلزمها من العناصر والكوادر اللازمة مع دعم القوات بقاعدة ادارية كسيرة تلبى لها مطالبها ، وبذلك اكتملت أركان بناء قيادة تعوية كاملة سواء من تشكيلات ميدانية مقاتلة أو أسلحة دعم وتأمين نيرانى وفنى وادارى ، بالإضافة الى عناصر الصاعقة السابق دفعها .
 - وتلبية لمطالب المملكة السعودية ، فقد تم دعمها بكتائب إسناد ادارى ، ونقل ثقيل للدبابات والجنجرات وعناصر المواصلات والسيطرة حيث شاركت بشكل فعال في تأمين مطالب المسرح سواء في مرحلة الفتح/ التأمين الادارى والفنى حتى نهاية العمليات .

- واستمرت إجراءات تنسيق وتحضير وتدريب واعداد القوات في المسرح لتنفيذ مهامها بالتوازي مع باقي الجهود الدبلوماسية والسياسية لمحاربة احتواء الأزمة بعيدا عن الخيار العسكري . . ولكن مع استمرار التعتت العراقي . . واجراءاته لتهديد المسرح . . شاركت القوات المصرية بفاعلية كبيرة في العملية الاستراتيجية " درع الصحراء " . . مؤمنة بذلك نطاق دفاعها وحلها وبظهور تهديد منطقة الرقعي في أعقاب عملية الهجوم على منطقة الخسافي . . قامت القوات المصرية بمبادرة منها بتأمين مدينة الرقعي بخطة محكمة بالقوات واليران والاحتياطيات .
- وبتنسيق وتلاحم كبير مع جميع القوات المشتركة في مسرح العمليات والقوات الصديقة والشقيقة . . تم اعداد القوات والقيادات . . وحل المسائل التعبوية والتكتيكية ، مع المشاركة في التخطيط للعملية المجمومية في اطار مجموعة التخطيط للقوات المشتركة ومسرح العمليات ، للعملية الاستراتيجية " عاصفة الصحراء " ممثلة في مجموعة التخطيط والتنسيق المصرية . . . وبالتوازي كان هناك جهد كبير للقيادة العامة بمصر والقيادة التعبوية بالملكسة للاعداد والتجهيز لمطلب القوات وتأمينها ، مع استمرار تدريب القوات على مهامها مع عمل العديد من البيانيات العملية والمشروعات التكتيكية ، وهكذا أصبحت القوات جاهزة تماما لأداء مهامها . . مدركة تماما عظمة المسئولية الملقاة على عاتقها تعي تماما أما تمثل مصر التي يحرص أبناؤها على أن تكون كما كانت دائما شامخة برجالها وعلسى مستوى المسئولية بين كل القوات المشتركة شقيقة كانت أم صديقة وخاصة انه خصص لها قطاع مسئولية رئيسي يؤثر في نجاح العملية كلها وقد أثبتت الأحداث فيما بعد أن رجال مصر كانوا على مستوى الحدث .
- وكان على القيادة المصرية العبوية والقوات المقاتلة خلال أذلها أن توازن بين أذلها للمهام ونجاحها فيها وبين الحرص على الانسان العراقي الذي وضعته الأقدار في مواجهتها والذي يعرف الجميع انه لا حول له ولا قوة . . ولذلك كان السبق الأول كله من القوات مسلح بمجاولات مع القادة ينادى بما على القوات العراقية المواجهة لتضمنن هذه القوات ان المهمة هي تحرير الكويت وليس الحاق أى أذى فيهم . . كما كان له الأثر الأكبر أن قسدم نفسه في بداية ساعات القتال أكثر من ستة آلاف أسير تم معاملتهم معاملة طيبة بخلاف حوالي ٢٠٠ ضابط وجندى سلموا أنفسهم للقوات المصرية قبل الهجوم وظهر معدن الانسان المصرى عندما اعطى كل جندى من جنود مصر غذائه (لأشقائه العراقيين الذين أعياهم سوء الأحوال)
- ومع تطور أعمال القتال ونجاحها شكلت مجموعة قتال من الوحدات العربية لدخول العاصمة الكويت وتحريرها . . حيث تضمنت قوة مصرية - كويتية - سعودية لتدخل المدينة في آخر أيام القتال معلنة بذلك إعادة الحق واعلاء كلمة الشرعية . . مدعمة بذلك كل معاني الاخاء والنضحية . . والتأمين . .
- وظلت القوات تواصل إنجاز مهامها . . حتى صدرت اليها التعليمات للعودة الى وطنها بعد أداء مهامها مباشرة مرفوعة الهامة (بعد تشكيل مجموعة تطهير العام خاصة) لتعلن للعالم أجمع وأمتها العربية عظمة مصر ولتنضيف على رصيدها رصيذا كبيرا ، ولم يكن ذلك غريبا على مصر العظيمة . . مصر التي لم تتوان أن تحارب كل معارك أمتها العربية ، وقدمت من شهدائها وأمواها الكثير . . بل ولم تبخل على أمتها بكل غسانى ونقيس . . وتلك هي مصر دائما .

- وسوف تعرض لأبعاد الدور العسكري لمصر خلال الأزمة . . . علما بأن هذا الدور امتزج في مراحل متعددة منها مع أدوار باقى قوات الائتلاف الدولى سواء في مرحلة بناء الدفاع عن المملكة العربية السعودية ودولة الامارات لتنفيذ العملية الاستراتيجية " درع الصحراء " . . . أو التحضير وتنظيم وإدارة العملية الاستراتيجية " عاصفة الصحراء " . . . أو باقى الأحداث الأخرى وهذا ما ستعمل على إيضاحه .

ثانياً : الدور العسكري المصرى :

- أبعاد وخطوط القرار السياسى العسكري المصرى .
- القرار السياسى العسكري هو القرار الذى يعطى مؤشرا باستخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها لتأكيد مصداقية القرار السياسى وينبع القرار السياسى العسكري من السياسة العامة للدولة التى تخططها القيادة السياسية وتقرها المؤسسات الدستورية وتنفذها قوى الدولة من خلال سياسات واستراتيجيات متخصصة ، وعلى هذا فان القرار السياسى العسكري يخطط له وينفذ في إطار السياسة العسكرية التى تحدد المعالم الواضحة التى تتبعها القوات المسلحة لتنفيذ المهام الاستراتيجية التى تحددها القيادة السياسية في إطار التوجهات السياسية العسكرية للقوات المسلحة .
- وطبقا للنظام الدستورى المصرى وكما في معظم دول العالم يكون رئيس الدولة هو المسئول عن القيادة السياسية وفي نفس الوقت قائدا اعلى للقوات المسلحة وهذا ما ينعكس على الأبعاد المختلفة للقرارات السياسية والعسكرية في إطار تكاتف قوى الدولة الشاملة لتحقيق الأهداف والغايات القومية بها .

• المحددات التى تم فى إطارها اتخاذ القرار السياسى العسكري :

• المحددات السياسية :

- ليع القرار السياسى العسكري الطلاقا من السياسة العامة لجمهورية مصر العربية والخط الثابت الذى التزمت به القيادة المصرية منذ بدء تعاملها مع الأزمة ، ومن أبرز معالم تلك السياسة :
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأى دولة مع عدم السماح لأى دولة بالتدخل في الشؤون الداخلية المصرية .
- رفض العدوان أو احتلال أراضي الغير بالقوة تحت أى مسمى من المسميات .
- اللجوء الى الحوار السلمى لحل المنازعات وان تحمل المنازعات العربية بالإمكانيات العربية
- الالتزام المصرى بالمواثيق والمعاهدات الدولية والعربية الجماعية والفردية .
- الحفاظ على التقل السياسى العربى للاستفادة به في مواجهة تهديدات الأمن العربى
- تنفيذ القرار الصادر عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في القاهرة يوم ١٠،٩ أغسطس

١٩٩٠ .

• المحددات العسكرية :

- الحفاظ على القوة العسكرية العربية لمواجهة تهديدات الأمن القومى العربى وخاصة ان كافة المعاهدات الدفاعية العربية الجماعية والثنائية لم تأخذ في اعتبارها أن تستخدم بين الدول العربية وبعضها .
- الحد من التدخلات العسكرية الأجنبية في المنطقة وخاصة ان ردود الأفعال العالمية للغزو العراقى كانت أسرع من المتوقع حيث بدء الدور الأمريكى بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية عقب الغزو مباشرة أى خلال

- ٩٦ ساعة من اجتياح العراق للكويت وتم انتشار القوات الأمريكية على الأراضي السعودية و أعلنت الادارة الأمريكية بوش قرارها بدفع قواتها الى الأراضي السعودية يوم ٧ أغسطس وتبعها العديد من الدول الغربية .
- محاولة إنشاء العراق عن إصراره من خلال زيادة الحشد العربي والأجنبي والذي يمكن ان يكون وسيلة للسرودع دون حاجة الى استخدام القتال .
- إثبات مصداقية مصر في رفضها لكافة صور العدوان ليس فقط بالعمل السياسي بل بالقوة العسكرية أيضا .
- الولاء بمطالب المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية لدعمها بالقوات المسلحة المصرية لمواجهة العدوان العراقي المحتمل ضد أراضيها .

ثالثاً : القرار السياسي العسكري المصري (١٠٥) :-

- صدر القرار السياسي العسكري المصري متمشيا مع الإرادة والشرعية الدولية-- والاجماع العربي والالتزام المصري الدائم تجاه الأمة العربية ، حيث لم يتوقع الرئيس العراقي ان يؤدي عدوانه العاشم على الكويت الى ان يوحد العالم - ولاول مرة في التاريخ الانسان - في معارضة مغامراته العسكرية التي حرق خلالها جميع المبادئ الانسانية وحقوق الانسان فلاول مرة تتفق القوتان العظيمان والقوى الكبرى والقوى الاقليمية والقوى المحلية رغم مواقف بعض الاطراف العربية التي لا تعبر عن حقيقتها لظروف مختلفة ، على ادانة هذه العملية العسكرية ثم توالت قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن المتوافقة مع اهداف ومطالب المجتمع الدولي لاستخدام القوة والعنف في حل النزاعات الاقليمية .
- وفي اطار محاولة إيجاد الحلول العربية للأزمة سلميا اجتمع مجلس الجامعة العربية في الثاني من اغسطس ١٩٩٠ ببناء على طلب الكويت واستنادا الى المادة الخامسة والمادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية والمادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك وتبنى المجلس قرارا يدين الغزو العراقي كما يدين الحسائر في الارواح والممتلكات الناجمة عن الغزو ويطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية من الكويت ويقترح عقد قمة عربية استثنائية لبحث السبل الكفيلة باحتواء هذا الغزو وبالفعل اجتمعت القمة العربية في العاشر من اغسطس واتخذت قرارا بتأييد القرار الذي تبناه مجلس الأمن في هذا الصدد كما أدان الغزو العراقي للكويت ولم يعترف بضم الكويت للعراق ويطالب بالانسحاب الفوري للقوات العراقية من الكويت واشتمل القرار ايضا على تأييد الخطوات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية ودول الخليج التي تستند الى حق الدفاع الشرعى الذى تنص المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والمادة ٥٩ من ميثاق الامم المتحدة والموافقة على الاستجابة الى طلب المملكة العربية السعودية والدول الخليجية بايفاد قوات عربية الى الخليج لدعم قواتها العسكرية والمساهمة في حماية الوحدة الاقليمية نيالدهم ورغم الصعوبات الجمة التي واجهت اصدار هذا القرار الا انه في النهاية صدر بالفعل .

(١٠٥) احمد عبد الحليم - القرار السياسي العسكري المصري .

- وفي اطار ردود الفعل السياسية للغزو توالت قرارات جامعة الدول العربية ومؤتمر القمة العربي ومطمة المؤتمر الاسلامي والامم المتحدة برفض سياسة استخدام القوة والعنف ضد دولة الكويت ودعمت العراق للاستحباب الفوري المشروط من الاراضى الكويتية .
- وفي اطار رد الفعل العربي لهذه الغامرة العسكرية شهد مسرح عمليات الخليج اكبر عملية حشد عسكري استراتيجي لقوات مسلحة متعددة الجنسيات منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية لدعم القدرات الدفاعية للملكة العربية السعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي بعملية دفاعية استراتيجية (درع الصحراء) تحولت - نتيجة لعدم استجابة القيادة العراقية لقرارات المجتمع الدولي - الى الاستعداد لشن عملية هجومية استراتيجية (عاصفة الصحراء) وخلال ذلك كله بذلت جهود سياسية ودبلوماسية عربية كبيرة كان في محورها الجهود المصرية في هذا السبيل محاولة حل الازمة في اطار جامعة الدول العربية وتحت المظلة العربية للحد من تدخلات السدول الاجيية ولكن كان نتيجة لتمسك الرئيس العراقي بأرائه مصرا على استمرار احتلاله للكويت الامر الذي فتح الباب واسعا لقيام الائتلاف الدولي المضاد للعراق .
- واذا كان طابع التباين والانقسام قد طغى على الموقف الاقليمي العربي فان الموقف الدولي كان على النقيض من ذلك حيث اتسم بالاجماع شبه المطلق حيال الازمة وحيث توالت صدور قرارات مجلس الأمن الدولي والتي واكبت تطور الازمة ، ففي الثاني من اغسطس ١٩٩٠ صدر القرار رقم ٦٦٠ الذي ادان العزو وطالب بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية وحث الدولتين على بدء التفاوض وايد جهود الجامعة العربية الرامية الى تسوية الازمة ولم يلبث ان تبني مجلس الامن في الخامس من اغسطس ١٩٩٠ القرار رقم ٦٦١ الذي يقضي مقاطعة العراق اقتصاديا وعسكريا وفور اعلان العراق ضم الكويت ، صدر القرار رقم ٦٦٢ في التاسع من اغسطس ١٩٩٠ الذي يرفض فيه هذا الضم ويصف القرار العراقي بالبطلان وحين قرر العراق احتجاز أعداد المواطنين الأجانب لاستخدامهم كدروع بشرية صدر القرار رقم ٦٦٤ في الثامن عشر من اغسطس ١٩٩٠ الذي يطالب العراق بتسهيل المغادرة الفورية للمواطنين الاجانب في كل من الكويت والعراق وفي ٢٥ اغسطس اصدر المجلس قراره رقم ٦٦٥ الذي يحول فيه الدول الاعضاء استخدام القوة البحرية لوقف السفن التجارية التي تتجه الى او تغادر العراق ثم صدر القرار رقم ٦٦٦ في الرابع عشر من سبتمبر ١٩٩٠ الذي يخول للامم المتحدة والصليب الاحمر وغيرها من المنظمات الدولية مسئولية نقل وتوزيع الامدادات الغذائية الخاصة بالعراق وذلك ضمان وصولها الى مستحقيها وحين قامت قوات الاحتلال العراقية بشن حملات هجومية متكررة على عدد من السفارات في الكويت اصدر مجلس الامن في السادس عشر من سبتمبر ١٩٩٠ القرار رقم ٦٦٧ والذي يدين هذه العمليات وعندما طالبت بعض الدول الاعضاء بتبويضها عن الحسائر المادية التي لحقت بما من جراء مشاركتها في فرض الحصار الاقتصادي على العراق اصدر مجلس الامن في الرابع والعشرين من سبتمبر ١٩٩٠ القرار رقم ٦٦٩ الذي يكلف لجنة العقوبات الاقتصادية بدراسة طلبات المساعدة للدول المتضررة ، وفي اليوم التالي ، في الخامس والعشرين من سبتمبر ١٩٩٠ ، اصدر المجلس القرار رقم ٦٧٠ الذي يطالب فيه جميع الدول بعدم السماح لأي طائرة تحمل شحنة للعراق أو الكويت بالانقلاع من اقليمها ، وفي التاسع والعشرين من أكتوبر ١٩٩٠ صدر القرار رقم ٦٧٤ ، الذي يدين الأعمال التي تقوم بها سلطات الاحتلال العراقي في الكويت ، ثم صدر القرار ٦٧٧ في الثامن والعشرين من نوفمبر ١٩٩٠ الذي يدين محاولات العراق الرامية الى

تغير التكوين الديموجرافي لسكان الكويت وبعد مداوالات عسيرة استمرت اسابيع بذلت خلالها الادارة الامريكسية جهودا ولقاءات دبلوماسية مكثفة ، ثم اصدر مجلس الامن في التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩٩٠ قراره رقم ٦٧٨ الذى يسمح لقوات الائتلاف الدولى باستخدام جميع الوسائل اللازمة - بما فيها التدخل العسكري - باجبار العراق على الامتثال لكل قرارات مجلس الامن الخاصة بازمة الخليج وتمنح العراق مهلة حتى ١٥ يناير ١٩٩١ لتنفيذ هذه القرارات وفى حالة تمسك العراق بموقفه حتى هذا التاريخ يتحول القرار لدول الائتلاف حتى استخدام كل الوسائل الكفيلة باجبار العراق على تنفيذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة بازمة الخليج وذلك من اجل اقرار السلم والامن بالمنطقة .

● العمل العسكري وقرار المواجهة^(١٠٦) :

نتيجة للموقف السياسى والعسكرى المتأزم فى مسرح عمليات الخليج وعدم تغير الموقف العراقى طوال الازمة كلتن استخدام القوة لحل الازمة امرا حتميا وقد اتخذ هذا القرار ضمنا منذ البداية وتثقل ذلك فى قرارات الجامعة العربية وقرارات مؤتمر القمة العربى الطارئ الذى عقد فى القاهرة وقرار مصر وسوريا ارسال قوات مسلحة الى مسرح عمليات الخليج للمساهمة فى الدفاع الاستراتيجى عن المملكة العربية السعودية ثم الاشتراك فى الهجوم الاستراتيجى لتحرير الكويت كما تمثلت القرارات المتابعة لمجلس الامن الدولى وقرار الولايات المتحدة المبكر بارسال قوة امريكسية مسلحة - بناء على دعوة دول المنطقة - الى المسرح الذى استتبعه ارسال قوات اخرى بريطانية وفرنسية وجنسيات اخرى شكلت فى مجموعها قوة الائتلاف المواجهة للقوات العراقية فى الكويت وكالت الحشود العسكرية المواجهة فى مسرح الخليج بحجم ليس له سابقة فى تاريخ المنطقة وتاريخ العالم كله منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية الامر الذى يتطلب عملا سياسيا دؤوبا مواكبا للعمل العسكرى واعتبرت العناصر الرئيسية لهذا الحشد من الاسس الهامة التى تحدد الرؤيا والفكر الاستراتيجى الذى يحكم عمل القوات العسكرية اذا ما اتخذ القرار السياسى ببدء الضربة العسكرية والصراع المسلح .

● وقد تطلب الأمر القيام بتعظيم العمل العسكرى والسياسى ومرت مرحلة "تعظيم" العمل العسكرى فى مسرح العمليات بالخليج بعدة مراحل^(١٠٧):

- مرحلة اتخاذ القرار السياسى باستخدام القوة المسلحة واعداد التجمعات الاستراتيجية المناسبة ونقلها استراتيجيا للمسرح .
- مرحلة اتخاذ القرار العسكرى طبقا لخطط العمليات الموضوعية .
- مرحلة استعداد القوة المسلحة واستكمال كفاءتها القتالية والاستعداد .
- مرحلة العمل العسكرى المباشر حين اتخاذ القرار السياسى ببدء اعمال الصراع المسلح لحل المشكلة بالقوة المسلحة طبقا لتفويض مجلس الامن الدولى بذلك .

وخلال مرحلة العمل العسكرى المباشر تم توزيع القوات استراتيجيا فى مسرح العمليات واعداد المسرح للحرب وتأمين انتشار القوات العسكرية والقيادة الاستراتيجية والمخابرات الاستراتيجية لهذه القسوات واعداد خطط

^(١٠٦) نفس المصدر السابق .

^(١٠٧) تباين الباحث مع الحدث

العمليات وبدء تدريب القوات عليها ثم التعرف على الطبيعة الطبوغرافية للأرض وتحقيق الاتصال عن قرب للتعرف على نقاط القوة والضعف فيه لموائمة خطط العمليات مع ذلك ثم الاتفاق على تصور مشترك للعمل العسكري المطلوب القيام به .

- وقد واكب هذه الاعمال العسكرية عمل سياسي منظم كانت أبرز ملامحه فصل العمل العسكري عن العمل السياسي حيث يتولى العسكريون متطلبات العمل العسكري والاستراتيجي بعيدا عن اعتبارات السياسة ويتولى السياسيون اعباء ادارة المعركة السياسية والاقتصادية ومدارمة اتصال القادة السياسيين للالتفاف مع بعضهم لضمان استمرار عمليات التنسيق والتعاون وعلى اعتبار ان اتخاذ قرار عسكري بهذا الحجم يستلزم اشتراك الجميع فيه ثم استمرار التحرك على خط اعمال آليات المنظمات الدولية لتتواكب مع القرارات السياسية التي تتخذ . .

رابعاً : التخطيط لتنفيذ القرار السياسي العسكري

- لم يصدر القرار السياسي العسكري وليد انفعال او رد فعل رغم قسوة الغزو العراقي للكويت ولكن رأت القيادة السياسية المصرية اعطاء الفرصة للجهود الدبلوماسية لاحتواء الموقف دون تصعيد او إثارة لأي طرف وهذا لا يعنى ان القيادة العسكرية بدأت العمل بعد استنفاد الجهود الدبلوماسية بل بدأت حساباتها وتقديراتها للموقف العسكري قبل مرور ثلاث ساعات من الغزو العراقي وبدأت في وضع السيناريوهات والحلول المناسبة لكل منها حتى تكون جاهزة فور صدور القرار السياسي العسكري وهذا ما كان حيث توجهت طلائع القوات المصرية الى الاراضى السعودية عقب ساعات معدودة من صدور أوامر القائد الأعلى للقوات المسلحة بذلك .
- اعتبارات التخطيط :

- فرضت احداث الخليج على المخطط المصرى اعتبارات مختلفة لابد ان يلتزم بما وكانت تلك الاعيبارات انعكاس لهذا الموقف المفاجى والشاذ في علاقات الدول العربية ببعضها واللجوء لاستخدام القوة العسكرية العربية لمواجهة قوة عربية على ارض عربية لحل نزاعات عربية وفي جميع الاحوال النتيجة اضعاف للقدرات العسكرية في مواجهة التحديات الخارجيه .

- مع عدم وضوح الابعاد الممكن ان يصل اليها هذا الصراع فقد التزم المخطط بأسلوب العمل مسبق خلال مراحل قتالية متكاملة تستخدم فيها القوات بقدر تطور الأزمة والزام المعتدى من عدمه ، ولذا تم التخطيط من خلال مرحلتين :-

- المرحلة الاولى : دعم قدرات التامين والدفاع لدول المواجهة(العملية الاستراتيجية " درع الصحراء " وذلك بالدعم العاجل للمملكة العربية السعودية ودولة الامارات بهدف زيادة قدرتها الدفاعية لمواجهة اى تطور للهجوم العراقي داخل الاراضى السعودية أو الامارات .
- المرحلة الثانية : استكمال الحشد والاشتراك في العملية الاستراتيجية الهجومية (عاصفة الصحراء) والمشاركة العسكرية الفعالة بالقوات لتنفيذ مهمة تحرير الكويت واستعادة الشرعية .

- وقد شملت هذه الاعتبارات الآتى :-
- سرعة دعم القدرات الدفاعية للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات لالتهات جديده مصر ضد العدوان .
- مع التزام مصر بالقيام بدورها العسكري الكامل في ازمة الخليج فلا بد من الحفاظ على قدرات القوات المسلحة المصرية في تنفيذ باقى مهامها الاستراتيجية وتأمين الحدود المصرية
- اختيار النوعية المناسبة من القوات القادرة على العمل في مثل تلك الظروف خارج ارض الوطن
- ضمان تحقيق التأمين الشامل للقوات من خلال المراحل المختلفة لتنفيذ المهام وقد شملت تلك المراحل طبقا لتسلسل تنفيذها الآتى:-
- التحركات البحرية والجوية والبرية وداخل وخارج الاجواء والمياه والاراضى المصرية .
- الاشتراك في عملية (درع الصحراء) لدعم السعودية والامارات .
- الاشتراك في عملية (عاصفة الصحراء) لتحرير الكويت .
- ويدخل تحت مفهوم التأمين الشامل العناصر الآتية :-
- توفير الوقاية ضد اى عدائيات محتملة .
- توفير مطالب الذخائر والامداد والاستعاض .
- توفير المطالب الادارية للاعاشة والايواء والتحركات .
- توفير مطالب التأمين الفنى والمهندسى .
- توفير وسائل اتصال مستمرة ومؤمنة .
- ان الدور المصرى يقتصر على دعم القدرات الدفاعية للسعودية والامارات والاشتراك في عملية تحرير الكويت فقط .
- ان القوات المسلحة العراقية هى جزء من القوات المسلحة العربية ويجب الحفاظ عليها قدر المستطاع .
- ان يكون الدور العربى والمصرى بارزا واضحا في تحرير مدينة الكويت العاصمة في اطار الخطة الشاملة لتحرير دولة الكويت .
- القوات المسلحة المصرية سوف تعمل في ظل تعدد القيادات الميدانية على مسرح العمليات وهى:
 - القيادات المركزية الامريكية :
- وهى القيادة التى تملك أكبر قوة في المسرح وعليها يقع دور توفير كافة المعاونات التيرانية واعمال التأمين الجوى وضد الصواريخ أرض / أرض العراقية .
- القيادة السعودية المشتركة لمسرح العمليات :
- وهى القيادة العسكرية لكل القوات العربية على الاراضى السعودية .
- قيادة المنطقة الشمالية السعودية :
- وهى القيادة التعبوية الميدانية للقوات المصرية والسورية في منطقة حفر الباطن .
- رغم ان القوات المسلحة المصرية على الاراضى السعودية وضعت تحت القيادة السعودية الا ان هذا لايعفى القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية من المسئولية امام القيادة السياسية والشعب المصرى والتاريخ

وبالتالي كان لا بد ان يكون لها الدور الاساسى فى التخطيط وتنسيق اعمال القوات المصرية تحت جميع الاحوال والظروف .

- مراعاة اختلاف الظروف المناخية وطبيعة مسرح العمليات عن ما تعودت عليه القوات .

التخطيط لعملية درع الصحراء :

- كان الهدف المحدد لتلك العملية هو :
- دعم القدرة الدفاعية للمملكة العربية السعودية بما يحرم القوات العراقية من استغلال نجاحها فى غزو الكويت والتقدم فى اتجاه الاراضى السعودية ودولة الامارات للسيطرة على منابع البترول او تهديدها .
- كان حجم القوات المصرية لتلك العملية يتكون من :
- فرقة ميكانيكية - لواء صاعقة - كتيبة مهندسين للمعاونة فى انشاء ورفع كفاءة التجهيزات الدفاعية .
- فرضت ظروف تلك العملية سرعة تواجد القوات المصرية على الاراضى السعودية والامارات ولذلك تم التخطيط للنقل العاجل لفرقة لواء الصاعقة وكتيبة المهندسين العسكريين وتواجدوا بالفعل على الاراضى السعودية خلال الفترة من ١٦-٢٣ اغسطس ١٩٩٠ مع دفع مجموعة تخطيط وتنسيق الى مركز القيادة المشتركة ومسرح العمليات بالرياض خلال شهر سبتمبر .
- وخلال شهر اكتوبر تم استكمال باقى قوات الدعم بوصول الفرقة الثالثة المشاة الميكانيكية المدعمة الى منطقة حفر الباطن فى المنطقة الشمالية السعودية .
- وباستكمال وصول هذا الحزم من القوات أصبحت القوات السعودية المدعمة قادرة على صد اى هجوم عراقى سواء فى اتجاه الرياض بالتعاون مع القوات المصرية او فى اتجاه الظهران بالتعاون مع القوات الامريكية .
- وفى اطار تلك الخطة الدفاعية تم وضع الخطط المختلفة لانشاء الدفاعات واقامة الموانع المختلفة لإعاقة اى هجوم بالاضافة الى التجهيزات اللازمة لتأمين القوات ومن خلال التنسيق مع القيادة السعودية تم توفير المطالب اللازمة لسرعة انجام تلك المهمة .
- ولتأمين عمل القوات المصرية والعربية فى هذه المهمة تولت القوات الجوية الامريكية مهمة الانذار وتنفيذ مهام الاعتراض الجوى لاي طائرات عراقية يمكن ان تهدد القوات .

التخطيط لعملية عاصفة الصحراء :

- مع اصرار العراق على موقفه المتعنت ورفضه لكافة الجهود المبذولة للوصول الى حل مناسب، من خلال التنسيق العسكرى والسياسى على اعلى المستويات ومن خلال رؤساء كل من مصر والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية تم التوصل الى ان الخيار الوحيد الممكن هو فرض الشرعية الدولية بالقوة وطرده العراق من الكويت وخاصة بعد مرور اكثر من اربعة اشهر ووصول كافة المساهم الى طرق مسدودة .
- ومن هنا استكمل التخطيط المصرى لتنفيذ عملية تحرير الكويت وكان امام المخطط عدة بدائل للمشاركة فى تلك العملية ثم حصرها فى الآتى :

- ان يقتصر الاشتراك المصري على تأمين الاراضى السعودية دون الدخول الى الاراضى الكويتية والاشترك الفعلى فى عملية التحرير وتم استبعاد هذا الخيار لعدم مناسبه للثقل العسكرى المصرى ومصداقيتها فى العمل الاجباى لردع العدوان .
- المشاركة تحت قيادة فيلق عربي توضع تحت قيادته القوات السعودية والكويتية والسورية يتولى تنفيذ مهمة التحرير فى شريحة محددة من الاراضى ولم يخطى هذا الخيار بالنجاح نظرا لاختلاف وتباين اساليب عمل القوات واعلان سوريا انها لن تشترك الا فى الدفاع عن السعودية فقط .

• الخيار الثالث :

- العمل على محور شبه منفصل تحت القيادة السعودية وبالتسيق والتعاون مع باقى القوات العربية وللانتلاف المهاجمة ، وقد رأى المخطط ان هذا اتسب الخيارات التى تحقق اقصى نجاح للمهمة .
- خططت الفكرة الاستراتيجية " عاصفة الصحراء " فى الاطار الآتى :-

- تدمير مراكز القيادة والسيطرة ووسائل الدفاع الجوى العراقية .
- تدمير القدرة الاقتصادية " المنشآت الصناعية الحيوية " .
- الحصول على السيطرة الجوية والحفاظه عليها .
- القضاء على قوات الحرس الجمهورى .
- تحرير دولة الكويت وإعادة الشريعة وتأمينها .
- وقد شملت مراحل التحضير للعملية الآتى :
- اعادة التجميع والاستكمال (٢ اسبوع) .
- اتخاذ ارضاع التمركز (٢ اسبوع) .
- اتخاذ الأراضاع الابتدائية للهجوم (٤ اسبوع) .
- وقد خطط الهجوم البرى ليتم بعد تدمير حوالى ٥٠ ٪ من قوات المعتدى فى اتجاه رئيسى وأربعة اتجاهات مساعدة كالتالى :-

• الهجوم الرئيسى :

- يوجه بواسطة الفيلق السابع الأمريكى من خارج حدود الكويت فى اتجاه جنوب الرميلة بمهمة تدمير قوات الحرس الجمهورى بمعاونة الفيلق الثامن عشر مع عزل القوات العراقية فى الكويت وقطع خطوط إمدادها (وتنفذ بالتجمع الرئيسى للقوات الأمريكية والانجليزية والفرنسية) .
- الهجوم المساند الأول :

- ويتم بواسطة الفيلق الثامن عشر فى اتجاه جنوب البصرة للمعاونة فى تدمير الحرس الجمهورى ويبدأ من أقصى الغرب بهدف قطع خطوط الامداد والمعاونة فى التدمير .
- الهجوم المساند الثانى :

- ويتم بواسطة قوات المنطقة الشمالية بهدف اختراق الدفاعات العزاقية داخل دولة الكويت وتأمين الجانب الأيمن للهجوم الرئيسى (الفيلق السابع) والوصول الى الجهراء تمهيدا لاستكمال تحرير الكويت ، وتنفذ بواسطة قوات المنطقة الشمالية (القوات المصرية /السعودية / الكويتية) .

● الهجوم المساند الثالث :

و يتم بواسطة قوات المارين الأمريكية بمهمة اختراق الدفاعات العراقية في مواجهة المنطقة الشرقية وعزل الاحتياطيات العراقية والوصول الى مدينة (الأحمدى) بالتنسيق مع قوات المنطقة الشرقية ومشاة الأسطول .

● الهجوم المساند الرابع :

و يتم بواسطة قوات المنطقة الشرقية لاختراق الدفاعات الساحلية والوصول الى ميناء عبد الله وتأمين الجانب الأيمن لقوات المشاة البحرية واستكمال حصار مدينة الكويت من الجنوب .

● تم التخطيط للمخداع باجراء نشاط بحرى في الخليج يتبعه الزوال عدد ٢ لواء مشاة أسطول في منطقة الأحمدى .

● وبعد تنسيق القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية للخطوط العامة لفكرة عملية " عاصفة الصحراء " مع كل من القيادة السعودية والقيادة المركزية الأمريكية تم تصديق القيادة السياسية لمصر على مهمة القوات المصرية وبدأ التخطيط لتحديد المطالب والتفاصيل الدقيقة للخطة وترتب على ذلك استكمال حشد القوات المطلوبة لتنفيذ تلك العملية واتخاذ الاجراءات التالية:

● تشكيل قيادة مصرية تبعية ميدانية تتولى اعمال التخطيط الميداني وإعداد القوات والتنسيق مع القيادات المختلفة .

● استكمال استعداد التجميع القتالي اللازم للعملية بدفع فرقة مدرعة وعناصر الدعم اللازم لدعم امكانيات وقدرات قوات الدعم المصرية ، مع زيادة حجم الدعم والمعدات البرية والاسلحة المضادة للدبابات ، مع زيادة حجم قوات الدفاع الجوى لدعم قدرات التأمين ضد العدائيات الجوية ، بالإضافة الى زيادة حجم عناصر التأمين الادارى والطبى والنفى .

● بالإضافة الى استمرار تدريب القوات على مهامها المنتظرة .

● واستعداد لتنفيذ عملية عاصفة الصحراء وصل حجم القوات المسلحة المصرية على الاراضى السعودية الى ٣٥٠٠٠ مقاتل-٣٥٨ دبابة- ٧٧٠ مركبة مدرعة-٣٣٠ مدفع ميدان وهاون .

● باستكمال التخطيط للعملية الاستراتيجية " عاصفة الصحراء " وتخصيص المهام للقوات بدأت اجراءات التحضير والتنظيم للعملية .

● وعلى ضوء تلك الخطة المسقة والمتفق عليها وقع على عاتق القوات المسلحة المصرية قطاع مسن الارض والدفاعات العراقية اشار اليه الجنرال شوارسكوف بعد العملية انه اصعب القطاعات ولاستطيع ان تعمل فيه بنجاح الا القوات المصرية وقد تميز هذا القطاع بوجود نظام موانع عسرية على طول مواجهة عمل القوات المصرية امتد لاکثر من ٥٠٠ متر امام الدفاعات العراقية وتكون هذا النظام من الاتى :-

● سلسلة من السواتر الترابية بارتفاع من ٣-٥ متر امام الحد الامامى وى عمق الدفاعات .

- خنادق لب بعرض من ٣-٥ متر وعمق ٢,٥ متر يتم ملئها بالبتروال الخام من خلال شبكة انايبب ويتم اشعالها عند هجوم القوات لتيح عنها مانع من التيار يستمر لاكثر من ١٢ ساعة مع امكانية اعادة التغذية بالبتروال لاستمرار الاشتعال .
- حقول الغام مضادة للأفراد والدبابات ذات كثافة عالية من الالغام وعمق يصل الى ٢٠٠م
- وجود شبكة من الاسلاك الشائكة تصل الى ٦ صفوف وعمق يصل الى ١٥٠ متر .
- خنادق مضادة للدبابات بعرض حوالي ٣ متر وعمق ٥ امتار .

• التخطيط التعويى للعملية :

• قامت القيادة التعويى الميدانية المصرية بتنفيذ التخطيط الكامل للعملية فيما يختص باستخدام القوات المصرية في اطار الفكرة الاستراتيجية العامة للعملية وقد تم ذلك بالتنسيق الكامل مع القيادة العامة للقوات المسلحة بمصر واشتركت مجموعة التخطيط والتنسيق المصرية (تم تشكيلها ضمن قيادة القوات المشتركة ومسرح العمليات بالرياحن) في التخطيط لعملية عاصفة الصحراء .

• بدأ التخطيط للعملية الهجومية اعتبارا من ٧ يناير ١٩٩١ ، واستمرت اجراءات التنسيق والتعاون وحل المسائل العملية المحتملة مع باقى قوات الائتلاف حتى بدأ الهجوم ١٠ ، وبدأ تخصيص المهام للمرؤوسين وتنفيذ باقى الاجراءات التنظيمية للعملية حتى اتخاذ القرار ثم تنفيذ كافة اجراءات التأمين الشامل للعملية وتنظيم التعاون والاشراف وتذليل الصعاب وذلك بالاستفادة من امكانيات دول الائتلاف (خاصة الولايات المتحدة) في التخطيط وذلك من خلال :-

- الاستعانة بالمعدات المتطورة مثل المباد الاحداثيات وانشاء شبكة مساحية بواسطة أجهزة تحديد الاحداثيات بالأقمار الصناعية وكذلك التقارير الجوية اللازمة للمدفعية .
- أجهزة الرادار للتعامل مع المدفعية العراقية .
- الحصول على معلومات صحيحة ومؤكدة عن أوضاع القوات العراقية داخل الأراضي الكويتية .
- التنسيق الكامل بين التشكيلات المصرية والقوة الجوية للائتلاف لتعويض هذه التشكيلات عن غياب القوات الجوية المصرية .
- وقد قابلت مرحلة التخطيط بعض المصاعب التي تتطلب وضع الحلول لها مثل :-
 - التغلب على الموانع المركبة للجانب العراقى .
 - تأمين نطاق الأمن ونقاط الاتصال للقوات المصرية قبل بدأ العملية الهجومية .
 - المحافظة على الاتجاه وادارة تيران المدفعية .
 - السيطرة على القوات خلال ادارة العملية .
 - اتجاهات تركيز الجهود الرئيسية .
 - تنظيم صد الضربات والهجمات المضادة .
 - اجراءات التعارف والتمييز .

● فكرة العملية الهجومية :-

تواجه القوات المصرية ضمن القوات المشتركة في نطاق المنطقة الشمالية اعتبارا من يوم بدء العمليات على ثلاث مراحل :

- المرحلة الأولى :-
- تواجه القوات المصرية وتحترق دفاعات الجانب العراقي في نطاق هجومها من اتجاه الغرب كهجوم رئيسي وتدفع في اتجاه الأبرق وتؤمنه بالتعاون مع مجموعة خالد السعودية مع بقاء القوات السورية في الاحتياط .
- المرحلة الثانية :-
- تقوم القوات المصرية بتطوير هجومها شرقا على محورين كهجوم رئيسي أحدهما في اتجاه مدينة الجوهراء والأخرى في اتجاه قاعدة على السالم الجوية وبالتعاون مع مجموعة خالد السعودية .
- المرحلة الثالثة :-
- تقوم القوات المصرية بمواصلة هجومها في اتجاه الشمال الشرقي في اتجاه الهجوم الرئيسي والوصول الى جنوب غرب جزيرة بوبيان ، جنوب الروضين بالتعاون مع مجموعة خالد مع استمرار القوات السورية في الاحتياط .
- وتحددت سعت (س) لتكون سعت ٠٤٠٠ يوم ٢٤ فبراير ١٩٩١ .
- ولتأمين عمل القوات المصرية وضمان نجاحها في تنفيذ مهامها (خاصة مع عدم وجود قوات جوية مصرية في العملية) فقد تم التنسيق لتخصيص الحجم المناسب من القوات الجوية المشتركة مع تحديد الأهداف المطلوب تدميرها وأسلوب الطلب والتوجيه .
- ولتوفير التأمين الإداري للقوات تم التخطيط على الاحتفاظ بمطالب من الاحتياطيات المختلفة (ذخائر / تهيئات / مياه / وقود ٠٠٠) تكفي لإضعف المدة المخططة للعملية .
- كما تم مراعاة العامل المعنوي للقوات المصرية التي تعمل في تلك الظروف الصعبة رغم قناعتهم بعادلة القضية السق يقاتلون من أجلها ٠٠ وذلك من خلال تنوع الزيارات التي اشتركت فيها القيادات السياسية وأجهزة الدولة ومختلف قطاعات الشعب (زيارة القائد الأعلى للقوات المسلحة ٠٠٠) إضافة الى دور القوات المسلحة في الاعداد المعنوي للقوات .
- كما تم لأول مرة وضع خطة محددة لاستخدام وسائل العمليات النفسية المختلفة . وكان للخبرات المصرية فيها دورا بارزا في مسرح السعودية بالكامل والعكس آثارها بوضوح في اعداد القوات العراقية السق بلجات الى السعودية قبل العملية البرية أو التي استسلمت أثناء القتال .
- قام قائد القوات المصرية بعرض قراره لادارة العملية التعبوية لنطاق المسؤولية وتم التصديق عليه ، كما تم اجراء استطلاع دقيق لأرض العمليات وتنظيم تعاون بحضور من القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية .
- وقد حرصت القيادة العامة بالوطن على توفير كافة مطالب القيادة التعبوية والقوات لضمان تحقيق المهمة بنجاح ولتوقيات المحددة .

خامسا : العملية الدفاعية الاستراتيجية "درع الصحراء" :-

- وبدأ التنسيق لتلك المرحلة عقب صدور القرار السياسي العسكري لدعم المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات من خلال ولد عسكري مصرية وصل الى الرياض يوم ١١ أغسطس ٩٠ لبحث كافة المطالب السعودية وتنسيق تنفيذها وكان أهم معالم تلك المرحلة :-
 - تحديد حجم القوات المصرية المطلوبة لدعم السعودية ووسيلة النقل ومنطقة العمل
 - أسلوب التعاون الإداري والفني لتلك القوات
 - تأمين عبورها الاجزاء الدولية والسعودية
- ومع تزايد التهديد العراقي تطلب الموقف زيادة حجم قوات الدعم باضافة فرقة ميكانيكية مدعمة وهنا ظهر على المسرح ضرورة تنسيق اعمال النقل البحري والجوى والبرى وما يستتبع ذلك من اعداد مساوي تحميل وتفريغ واجراءات اضافية للتأمين البحري لرحلة تبلغ حوالى ٧٥٠ميل بحرى وتحرك برى داخل السعودية من ميناء ينبع الى حفر الباطن لمسافة حوالى ١٢٠ كم
- اشترك في اعمال تنسيق تلك المرحلة القيادة العامة المصرية والقيادة السعودية والقيادة الامريكية
- **مرحلة الحشد والتخطيط لتحرير الكويت :**
- مع بدأ هذه المرحلة كانت القيادات الميدانية المختلفة قد استكملت تكوينها على الاراضى السعودية فكانت هناك القيادة السعودية المشتركة لمسرح العمليات والقيادة المركزية الامريكية وقيادة المنطقة الشمالية والقيادة الصربية الميدانية المصرية
- ومن خلال تلك الشبكة من القيادات كان على القيادة العامة المصرية ان تجرى تنسيقها لضمان نجاح القوات
- كانت تلك المرحلة من اعقد واحرج مراحل التنسيق وذلك للأسباب الآتية :-
 - القوات المسلحة المصرية على الاراضى السعودية تحت قيادة المنطقة الشمالية العسكرية السعودية
 - القيادة الامريكية سوف توفر للمسرح بالكامل الحماية الجوية والوقاية ضد الصواريخ العراقية وتوفير الالدار الاستراتيجى والتعبوى
 - الاختلاف والتباين بين اساليب عمل مراكز القيادة المصرية مع كل من السعودية والامريكية
 - ان حجم القوات المسلحة المصرية ياتى فى المرتبة الثانية بعد القوات الامريكية على مسرح العمليات وبالتالي لها مطالب تنسيق كبيرة
- ومن امثلة اعمال التنسيق المعقدة والتي يمكن حلها مشكلة الالدار والتعارف بين القوات الجوية للائتلاف ووسائل الدفاع الجوى المصرية من صواريخ ومدافع خاصة ان حجم الطلعات الجوية سيتجاوز الالف طلعة وبالتالي من الصعب وقد يكون من المستحيل تميز العدو من الصديق الا باستخدام اجهزة تعارف خاصة
- وقد اشتركت القيادة الصربية المصرية فى تلك المرحلة
- مرحلة تنفيذ العملية :
- وقع الصباء الأكبر لتلك المرحلة فى اطار تنسيق القيادة العامة المصرية مع بالى الأطراف على عاتق القيادة الصربية الميدانية المصرية والتي استطاعت أن تدبر تلك المرحلة بصورة أدت الى تحقيق النتائج الرائعة للقوات المصرية فى عملية تحرير الكويت

• التنسيق داخل أرض الوطن :

لاشك أنه من الصعب على غير العسكريين استيعاب حجم التنسيق الهائل الذي يتم داخل أرض الوطن بين أجهزة الدولة المختلفة والقوات المسلحة لضمان نجاح خطة نقل القوات عبر شبكة من الطرق البرية والممرات المائية والجوية ، وباستخدام وسائل مختلفة للنقل تبدأ من المركبات والسكة الحديد ووصولاً إلى الطائرات والبواخر الناقلة العملاقة بالإضافة إلى دور أجهزة الأمن المختلفة ووسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية .

وأجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية بجميع أنواعها ، كما أن الأجهزة الدينية بالدولة تمثل دوراً هاماً في تثبيت العقائد الدينية للمقاتلين من خلال اللقاءات المباشرة والغير المباشرة معهم يأتي دور هيئة قناة السويس الشنريان الجوي الذي شهد عبور أكبر وأقوى الأساطيل خلال الحشد لعملية تحرير الكويت ، ثم هيئات الموانئ البحرية والجوية المختلفة وأجهزة الطيران المدني ، ولستطيع أن تؤكد أن تنسيق القوات المسلحة لتحقيق مهمة تحرير الكويت اشتركت فيه كافة الأجهزة المعنية بالدولة .

• تنسيق التعاون وتأمين القتال مع القوات الصديقة :-

• كان للتنسيق الجيد مع الجانب الأمريكي في مجال تبادل المعلومات والحصول على أحدث المعلومات عن التجهيزات الهندسية ومنظمة الموانع وأوضاع وأشطة القوات العراقية بالغ الأثر في التخطيط الجيد لعملية الهجومية .

• امداد الجانب الأمريكي للقوات المصرية بخرائط المعلومات المحدثة عن العدائيات الموجودة وأجهزة تحديد الاتجاهات وعربات القتال وبعض أنواع ذخائر المدفعية هذا فضلاً عن الجرافات التي تم استخدامها في توسيع الثغرات في حقول الألغام .

• الاستفادة الكاملة من تنفيذ طلعات (RPV.S) الأمريكية والإنجليزية خلال الفترة التحضيرية في تأكيد أوضاع قوات نطاق الأمن العراقية وطبيعة ومواصفات منظومة الموانع الهندسية أمام الحد الأمامي للدفاعات وشكل ونظام الدفاعات وتحديد أماكن مراض المدفعية ونتائج القصف الجوي الصديق .

• نتيجة للكلم الهائل من وسائل المواصلات اللاسلكية المستخدمة مع القوات المشتركة في حرب تحرير الكويت فقد تم التنسيق الدقيق بين هذه القوات وتخصيص حصص من الترددات اللاسلكية (HF-VHF-UHF) للقوات مما أدى إلى تجنب التداخل بين الترددات المستخدمة .

• استجابة الجانب الأمريكي لامداد القوات المصرية بعدد (٨٠٠٠) بدلة واقية من الغازات الحربية هذا بالإضافة إلى امداد الجانب السعودي للقوات المصرية بعدد (٢٠٠٠٠) بدلة واقية وعدد (١٠٠٠) قناع واقى .

• ألز التنسيق الجيد مع الجانب الأمريكي في مجال تأمين عناصر الاستطلاع خلال مراحل عملها في عمق الدفاعات العراقية نتاج جيدة في ظروف القصف الجوي الكثيف والصيد الحر بطائرات (ايه - ١٠) والمليوكوبتر المسلح الصديق ضد الأهداف والاحتياطيات المعادية التي يعمل داخل نطاقها عناصر الاستطلاع التابعة للتنسيق لتنفيذ المهام :

• شكل عنصر التنسيق اطوار الاساسى لنجاح كالة عملية الاعداد والتحرك والتخطيط والتنفيذ حيث امتد

هذا العنصر وتفرع ليعطى الاعمال التي تمت في أرض الوطن وخلال التحرك في الاجواء والمياه

الدولية والتحرك داخل الاراضى السعودية تم تنسيق اعمال القتال المنتظرة ولاشك ان اقل خطأ في تلك العملية يمكن ان يؤدي الى نتائج حادة التأثير .

- ولقد وقع عبء التنسيق على عاتق اجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية بصفة عامة وعلى هيئة عمليات القوات المسلحة بصفة خاصة وتطلب تحقيق هذا التنسيق اجراء عشرات الرحلات بين القاهرة والرياض ، وقد وصل مستوى القيادة المشاركة في اعمال التنسيق الى اشراك القيادة السياسية العليا لمصر بعض مراحل مع القادات العليا السعودية والكويتية والامريكية .

• مراحل التنسيق :

يمكن تناول الخطوط الرئيسية للتنسيق من خلال المراحل الآتية :-

- مرحلة التحرك للدعم العاجل .
 - مرحلة الحشد والتخطيط لتحرير الكويت .
 - مرحلة تنفيذ عملية التحرير .
- إعداد وتجهيز ونقل القوات المسلحة المصرية الى مسرح العمليات :

• الاعداد والتجهيز قبل التحرك من أرض الوطن :
 لأهمية دور وموقع مصر في العالم العربي وبعد أن تقرر سفر القوات الى مسرح عمليات الخليج لتنفيذ مهام بعيدا عن أرض الوطن فقد تم اعطاء عناية خاصة لاعداد وتجهيز هذه القوات قبل مغادرتها أرض الوطن لكي تثبت دور مصر الرائد في العالم العربي وتمثلت إجراءات الاعداد والتجهيز في الأتي :-

• الإحداك البشرى :

لقد أعطت القيادة العامة هذا الموضوع أهمية كبيرة وعناية خاصة حيث تم تنفيذ العديد من الاجراءات شملت اختيار أنسب العناصر من الضباط والدرجات الأخرى ، مع استكمال مرتب التشكيلات والوحدات التي تقرر سفرها من القوة البشرية بما يمكنها من تنفيذ مهامها القتالية بكفاءة تامة ، وتزويد الأفراد بالمهام التي تمكنها من العمل في الصحراء المفتوحة نهارا وليلا ، بالإضافة الى تجهيز خطة استعاض الحسائر في الأفراد والأسلحة والمعدات ، مع تنظيم أسلوب استقبال وترحيل الشهداء والمتوفين خارج الجمهورية ، وقد حرصت القوات المسلحة المصرية على إعداد دليل للخدمة (للجنود والقوات) للدولة المسافر إليها يحتوي على العادات والتقاليد في هذه الدولة وكذا القوانين المطبقة فيها وبعض النصائح الطبية وكيفية الوقاية من الأمراض المنتشرة ودرجات الحرارة والأحوال الجوية السائدة بالإضافة الى إعداد وتجهيز الأرشيف الميدان والعلامات المميزة لجميع الضباط والدرجات الأخرى ، مع إجراء مسح طبي شامل ودقيق لجميع الأفراد .

• الإحداك الإدارى والفنى :-

نظرا لدرجة الاستعداد العالي للقوات . . . بالإضافة لما تتمتع به من كفاءة فقد تم استكمال مطالب الوحدات والتشكيلات من المعدات والمهام (العينات - المهمات - الوقود - الخدمات الطبية - الحريق) ، مع إعداد خطة النقل الجوى والبحرى للقوات المصرية الى مسرح العمليات وتجهيز جميع النواحي المالية للأفراد مع حساب التكلفة المالية للقوات (أفراد - أسلحة - معدات) ، مع مراعاة زيادة رفع الكفاءة الفنية للأسلحة والمعدات والمركبات لجميع التخصصات بنسبة ١٠٠% ، ورفع نسبة استكمال التشكيلات والوحدات من الأسلحة

والمعدات بما يمكنها من تنفيذ مهامها القتالية بنجاح معتمدة على نفسها ، مع رفع نسب استكمال مجموعات الإصلاح وقطع الغيار الاحتياطية التي ستحتاجها القوات مع بدء القتال ، واستبعاد المعدات والأسلحة والمركبات الغير صالحة للخل هذه المهام

● الإعداد والتجهيز أثناء دعم القدرات الدفاعية للسعودية ودولة الإمارات لتنفيذ الخطة الدفاعية (درع الصحراء) - بدأت هذه المرحلة فور وصول القوات المصرية الى الأراضي السعودية وتطورت هذه المرحلة طبقا لتسلسل وصول القوات المصرية والصديقة وقد شملت ثلاث مراحل رئيسية :-

- المرحلة الأولى (الدعم الدفاعي العاجل):- اعتبارا من ١٦ أغسطس ١٩٩٠ م .
 - اشترك فيها لواء صاعقة + كتيبة مهندسين مصرية .
 - تم تكليف لواء صاعقة بالآتي :-
 - تنظيم الدفاع عن المنطقة الخلفية للمنطقة الشمالية العسكرية .
 - الاشتراك في القيام بالهجوم المضاد للمنطقة طبقا للموقف .
 - تم تكليف كتيبة المهندسين بأعمال الممانعة والإنشاءات .
- المرحلة الثانية (استكمال الخطة الدفاعية) :- اعتبارا من ١٠ أكتوبر ١٩٩٠ م .
 - بدأت بتمام النضمام الفرقة الثالثة المشاة الميكانيكي على المنطقة شمال حفر الباطن .
 - تم تكليف عناصر المشاة الميكانيكي المصري بمهمة الدفاع عن لطاق دفاعي بمواجهة ٨٥ كم مع صلاحية جميع المواجهة لاقتراب قوات المعتدى وعلى الرغم من أن هذه المهمة الصعبة والكبيرة فقد قامت القوات بالتجهيز الهندسي للمواقع واحتلالها في زمن وجيز جدا شهد له الجميع .
- المرحلة الثالثة (زيادة القدرات المصرية) :- اعتبارا من ١١ يناير ١٩٩١ م .
 - وصول الفرقة الرابعة مدرعتمو إعادة تركزها ضمن التشكيل التبعوى للعملية الدفاعية وتم في هذه المرحلة الآتي :-

- احتلال مناطق التمركز بما يحقق الآتي :-
 - تنظيم الدفاع للقوات عن مناطق تركزها ،
 - عدم الإسراف في أعمال التجهيز الهندسي للمحافظة على المعدات ،
 - تأمين القوات ضد جميع الاحتمالات .
 - وضع القوات في أوضاع تحقق لها القدرة على التحول للهجوم من أوضاعها .
- الإعداد والتجهيز لتنفيذ الخطة الهجومية (عاصفة الصحراء) :-
- شملت أبرز إجراءات المرحلة التحضيرية للقوات المصرية للإعداد للعملية الهجومية الآتي :-

- الاستعداد القتالي :-
- مراجعة وتأكيد الاستعداد القتالي للقوات وتنفيذ تفتيشات الحرب المتعددة على مراكز القيادة للقوات والاحتياطات ووحدات القيادة والسيطرة مع استكمال متابعة تدفق قوات الدعم المصرية وحشدتها بالملكة العربية السعودية ، وبالتوازي تم تنفيذ اللمسات الأخيرة لتجهيز مسرح العمليات لتشمل

التجهيز الهندسى للمناطق الابتدائية للهجوم بنسبة ١٠٠% ، والتجهيز الهندسى لمراكز القيادة والسيطرة على كافة المستويات ، مع إنشاء وتعليم معاور تحرك القوات لتنظيم حركة القوات من مناطق تمركزها واحتلالها للمناطق الابتدائية للهجوم .

● تنفيذ أعمال التنسيق مع القوات العربية والصديقة وللإتلاف لتنسيق مطالب تأمين الطاقات التعبوية للقوات وقد تم الاستعانة بالمعدات المصرية، مع الاستعانة ببعض المعدات الخاصة بالتأمين الهندسى للقوات من القوات الأمريكية الصديقة .

● كما تم إعداد القوات للعمل الميدانى فى الصحراء المفتوحة تمارا وليلا بعقد السدورات التدريبية المركزة باستخدام معدات الملاحه الحديثة ، بالإضافة الى تنفيذ جميع أعمال التأمين المختلفة لطواق الهجوم . خلال المرحلة التحضيرية مع دفع عناصر التأمين المختلفة على خط الحدود الدولية (السائر الترابى السعودى) بين السعودية والكويت .

● تدريب وإعداد القوات لتنفيذ المهام القتالية المخططة :-

لنجاح أداء قواتنا لمهامها المحتملة ونظرا لحصول قواتنا على بعض المعدات الحديثة من الإنتاج الحربى المصرى علاوة على المعدات المتطورة التى لديها كان من الضرورى تدريب قواتنا على أهم الموضوعات البارزة المؤثرة على تنفيذ القوات لمهامها المقبلة وأبرزها الآتى :-

● تدريب القوات على فتح الثغرات باستخدام صواريخ فتح الثغرات المصرية الحديثة التى تم الحصول عليها مع الاستفادة بخبرات القوات الصديقة .

● تم تدريب القوات على تنفيذ طوابير التدريب التكتيكي لأسلوب التغلب على الموانع المركبة للجانب العراقى خاصة وان قواتنا لها خبرة كبيرة فى هذا المجال من خلال حرب أكتوبر المجيدة .

● تم تدريب القوات على تنفيذ أعمال المارز وأسلوب التغلب على عناصر نطاق الأمن وسرعة الانطلاق فى الصحراء المفتوحة .

● تدريب القوات على الهجوم والتقدم من العمق .

● تم التدريب الكيمايى للقوات (قادة وضباط ودرجات أخرى) على اسلوب استخدام مهمات الوقاية الفردية وكذلك أسلوب تنفيذ التطهير الجزئى واستخدام علب التطهير الفردى .

● تم تنفيذ بعض البيانات العملية على أهم الموضوعات المتعلقة بتنفيذ القوات للمهام .

● استمرار التدريب الفنى التخصصى لجميع التخصصات طوال الفترة التحضيرية لتفهم مهارات الأفراد على العمل الفنى التخصصى .

● اعداد وتدريب مراكز القيادة والسيطرة للقوات واستمر تدريبها على سرعة الانتقال والفتح قبل بدء العمليات حيث أن المتوقع أن يكون معدلات التقدم للقوات سريعة وكبيرة .

● الإعداد الاتارى والفنى للقوات :-

● تم رفع طاقة الحملة للقوات بعد الاستعانة بطاقة نقل من الجانب السعودى بعدد (٣٨٠ عربى أنسواع) لتكون كالية لتنفيذ خطة الامداد الاجتمالية للقوات وملاحقة القوات لمسافات كبيرة .

- تم استكمال بناء قسم القاعدة المتقدم للقوات من كافة الاحتياجات لضمان تنفيذ التأمين الإداري للقوات بدفع ذلك من مصر لضمان تأمين قواتنا وعدم الاعتماد على أحد .
- تم الاحتفاظ بمستويات كبيرة نسبيا لكافة أنواع الاحتياجات للقوات مع رفع مستوى الاكتفاء الذاتي بالتشكيلات لضمان توفر وتدفق الامداد الإداري للقوات .
- تم استكمال أطقم الجراحة الميداني بإمكانيات مستشفى جراحة ميداني لضمان توفير التأمين الطبي المؤهل الكامل بصفة مستمرة ، كما تم فتح عدد ورشة مختلطة في الأماكن المخططة لتنفيذ مهام التأمين الفني للقوات في الفترة التحضيرية لسرعة إصلاح أى أعطال قد تحدث مع رفع نسبة الكفاءة الفنية للقوات بنسبة ١٠٠% لجميع المركبات ذات العجل قبل بدء العملية البرية
- وقد تم وضع علامات التمييز على جميع المعدات والمركبات لقوات الدعم المصرية طبقا للتعليمات الصادرة ، كما تم تطوير مهمات الأفراد (بدل الميدان - الأحذية) لتلائم مع طبيعة المناخ هناك في مصانع المهمات بالقوات المسلحة في زمن قياسى ودفعت للقوات هناك .

● الإعداد البشري :-

لاهمية الاعداد البشري فقد اعتبر ذلك مكمل الكفاءة القوات وقد شمل تلقين جميع الأفراد باتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة الأسرى وتم التنبية مشددا بحسن معاملة اخوانهم الجنود العراقيين عند وقوعهم في الأسر ، بالإضافة الى التنسيق مع الجانب السعودى لتحديد أماكن معسكرات الأسرى وأسلوب ترحيلهم ، مع عمل التسويات الدخيلية لتحقيق الاتزان لنسب الاستكمال طبقا لكوند التنظيم الخاص بقوات غرابة " ٩٠ " ، وقد تم تنسيق أعمال الامداد بالافراد من عناصر سد الحسائر ، واعساداد ٢ نسق لسد الحسائر أحدهم في المملكة العربية السعودية والآخسر في مصر جاهز فوراً للدفع .

● الاعداد المعنوي :-

وقد شمل التوعية الدينية للأفراد في أماكن تركزها وذلك بدفع القوافل الدينية الى مناطق تركز القوات وعلى رأسها فضيلة مفتي ، مع تنفيذ الزيارات الميدانية من كبار المسئولين المصريين والسعوديين وعلى رأس هذه الزيارات زيارة السيد رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة للقوات المصرية في ميدان القتال بحفر البساطن والقوات المصرية بدولة الإمارات العربية وكذا زيارة جلالة الملك " فهد ابن عبد العزيز " حادم الحرمين الشريفين والزيارات المتعددة للسيد وزير الدفاع ورئيس أركان حرب القوات المسلحة وكبار قادة القوات المسلحة والأمير : سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران السعودى والأمير : حسالد بن سلطان قائد القوات المشتركة وفضيلة مفتي الجمهورية وزير الأوقاف ووفود مجلسي الشعب والشورى وتنظيم لقاء للإعلام وتقديم عروض السينما والفيديو للقوات في أماكن تركزها ودفع المجلات والصحف المصرية وكذا جريدة القوات المسلحة ومجلى النصر والمجاهد ، بالإضافة الى دفع الأصناف المناسبة من الترفيه المعنى للقوات وتنظيم دفع واستقبال الوفود الاعلامية لمرافقة القسوات أثناء تجهيلها وتحركها ووصولها الى مسرح العمليات ، وكان لبث الارسل الاداعى والتلفزيوني للقوات في مسرح العمليات (القنطرة الفضائية) واستقبال القسوات له اكبر الأثر في معاشيتها لبض الوطن ورفع معنوياتها والحرص على تحقيق الاتصال التليفونى المباشر للمقاتلين بدويهم في جمهورية

مصر العربية، كما تم تنظيم العمرة للقوات من وإلى مسرح العمليات، مع الإعداد والتنظيم لاستقبال المستسلمين وتقديم مطالب الاعاشة لهم حتى يتم ترحيلهم إلى الجانب السعودي، ويجدر الإشارة إلى قيام كل مؤسسات الدولة وأيضاً مؤسسات القطاع الخاص بدفع كميات هائلة من الترفيه العيني للقوات في المسرح، كما كان للاعلام دوره المؤثر في الروح المعنوية سواء للقوات في المسرح أو للشعب المصري الذي كان يتابع أباؤه .

اجراءات النقل الاستراتيجي للقوات :-

بعد صدور القرار السياسي والعسكري لدعم القدرات الدفاعية للمملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة في مواجهة التهديدات والأطماع العراقية قامت القيادة العامة للقوات المسلحة بالتنسيق مع أجهزة الدولة المختلفة بتنفيذ عملية نقل استراتيجي للقوات المصرية .

- وفي هذا الاطار تم مراعاة الاسس والاعتبارات المؤثرة خلال التخطيط والتنفيذ :-

حجم الدعم المطلوب للدول الشقيقة، ووسائل النقل المتيسرة، ومواصفات الموانئ والمطارات المخطط التحميل منها والتفريغ ليها، ومسافات التحرك حتى مناطق تجميع القوات، والعدييات التي يمكن أن تتعرض لها القوات أثناء تنفيذ عملية النقل الاستراتيجي، والوقتيات المحددة لتواجد القوات بمناطق التجميع وأسبقية الحشد داخل مسرح العمليات، مع وضع أسبقيات النقل لهذه للقوات .

- حجم النقل البحري :-

- رحلة الذهاب :-

تم نقل عدد ٢ فرقة مشاة ميكانيكي ومدربة بالاضافة إلى وسائل دعمهم واستغرقت عملية النقل حوالي ٣٨ يوم وباستخدام ٢٦ سفينة بواقع ٢١ سفينة / رحلة واستغرقت الرحلة البحرية ٦٠ ساعة بحار بطول ٧٣٠ ميل بحري وكان حجم القوات والمعدات التي تم نقلها بحرا كالتالي :-

- ١١٩٩٢ فرد .

- ٥٨٥٩ معدة / مركبة .

- ١٤٦٧٤ طن احتياجات .

- رحلة العودة :-

استغرقت فترة النقل ١٣٨ يوم وباستخدام عدد ٨ سفينة بواقع ٢١ سفينة / رحلة وكان حجم المعدات التي نقلها كالتالي :-

- ٨٣١٠ معدة / مركبة - ٠١٥٠٠ حياوية .

• حجم النقل الجوي :-

قامت القوات الجوية المصرية بتنفيذ أعمال النقل الجوي الاستراتيجي للقوات الى ومن مسرح العمليات بالاضافة الى اعادة العاملين المدنيين بكل من السعودية والاردن باجمالي ٢٦٣٨٠ فرد وقد بلغ اجمالي الطلعات التي نفذت خلال هذه الفترة ٢١٤ طلعة/طائرة باجمالي عدد ساعات طيران ١٣٠١ ساعة وقد تم تنفيذ هذا الحجم من النقل في زمن قياسي .

• إجراءات التأمين لتنفيذ أعمال النقل الاستراتيجي :-

• قامت القوات المسلحة المصرية باتخاذ مجموعة من الاجراءات اللازمة لحشد عودة القوات والتي تتمثل في الآتي
• تأمين تحرك القوات المصرية من مناطق تركزها داخل الاراضي المصرية حتى تمام وصولها الى مناطق تركزها بمسرح العمليات .

• تأمين عودة القوات من مسرح العمليات الى مناطق تركزها داخل الاراضي المصرية
• كما اتخذت اجراءات التأمين اللازمة بواسطة الافرع الرئيسية للقوات المسلحة لتأمين حشد / عودة القوات وشملت تأمين القوات خلال تجهيزها للتحرك ونقلها ووصولها الى المسرح .

سادسا : الفتح الاستراتيجي للقوات البرية المصرية في مسرح العمليات :

• في ضوء القرار السياسي لجمهورية مصر العربية بدعم القدرات الدفاعية للمملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة في مواجهة التهديدات والأطماع العراقية قامت القيادة العامة باتخاذ العديد من الاجراءات لتحديد واختيار القوات المصرية واعدادها بما يضمن وصولها لمسرح العمليات في التوقيتات المناسبة وعلى أعلى درجات الكفاءة القتالية حتى يمكن تنفيذ مهامها في منطقة الخليج بكفاءة والقنار .

• حجم القوات التي تم حشدتها في المسرح :

جدول رقم (٤) يوضح موقف حشد القوات المشتركة في المسرح في منتصف شهر يناير ١٩٩١

ملاحظات	صواريخ مضادة للدبابات	مدفعية	دبابات	قوة بشرية	الدولة	٠
	٣٤٠٠	٨١٠	٢٥٥٠	٤٠٥,٠٠٠	الولايات المتحدة	١
	٤٩١	١٦٦	٢١٣	٧٩,٠٠٠	المملكة السعودية	٢
	٢٥٢	٢١٥	٣٥٨	٣٥,٠٠٠	مصر	٣
	١٥٠	٧٢	٢٨٦	٣٥,٠٠٠	الجزائر	٤
	٢٢٦	١٢٦	٣٧٢	١٥,٠٠٠	سوريا	٥
	١٠٤	٦٠	١٢٨	١٢,٥٠٠	فرنسا	٦
				٥,٠٠٠	باكستان	٧
				٤,٠٠٠	الكويت	٨
				٢,٠٠٠	بنجلاديش	٩
١١ دولة غربية الامارات/ قطر/عمان/ البحرين	١٨	٦	٨٦	٧,٠٠٠	بالقوى الدول الغربية	١٠
				٤,٠٠٠	قوات دول الخليج	١١

الجدول السابق يوضح أن القوات المصرية كانت ثالث قوة عسكرية في المسرح بعد كل من الولايات المتحدة والمملكة (الدولة المضيفة) وهذا يعنى أن القوات المصرية هى ثاني قوة عسكرية خارجية في المسرح بعد الولايات المتحدة الأمريكية كما انها أكبر قوة عربية / اسلامية تم حشدتها .

● جدول رقم (٥) يوضح موقف القوات المصرية بالنسبة للقوات العربية :

م	العنصر	القوات العربية	القوات المصرية	النسبة %
١	أفراد	١٣٨,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٢٥
٢	دبابات	٩١٧	٣٥٨	٣٠
٣	مدفعية	٥٦٦	٢١٥	٣٨
٤	صواريخ مضادة للدبابات	١١٦٩	٢٥٢	٢١,٥

● ولقد روعيت الأسس والاعتبارات الآتية عند اختيار القوات :

- عدم تأثير هذه القوات على قدرة القوات المسلحة المصرية على تنفيذ مهامها الاستراتيجية داخل حدود جمهورية مصر العربية .
- اختيار القوات المصرية من بين احتياجات القيادة العامة دون الاحلال بالتجميع القتالى للنسق الأول الاستراتيجي للقوات المسلحة .
- قرب مناطق تمرکز القوات من موانئ التحميل لتقليل مسافات التحرك البرى لهذه القوات
- تحقيق أعلى مستويات الكفاءة القتالية والفنية وذلك من خلال :-
 - ضمان التفوق النوعى للقوات المصرية بالمقارنة بالقوات العراقية .
 - الكفاءة القتالية والفنية العالية .
 - سهولة التميز والتعارف مع باقى القوات الشقيقة والصديقة المشتركة في المسرح .
 - سهولة أعمال التأمين الفنى للقوات .
- عدم التأثير بشكل حاد على الاتزان الاستراتيجي للقوات داخل أرض الوطن .
- تحديد القوات المقرر دفعها الى منطقة الخليج :
- بناء على الأسس والاعتبارات السابقة فقد تم اختيار وتحديد القوات المقرر دفعها الى منطقة الخليج كالتالى :
 - الى المملكة العربية السعودية:
 - وقد تم دفع فرقة مشاة ميكانيكية ، وفرقة مدرعة ، ولواء صاعقة .
 - وحق خمسة لواءات مدفعية ودفاع جوى وعناصر مقذوفات موجهة مضادة للدبابات وعناصر التدعيم المخصصة والفنية والإدارية .
 - هذا بالإضافة الى تشكيل قيادة تعبوية لقيادة القوات المصرية بمسرح العمليات على المستوى التعبوى مع القيادات التعبوية الصديقة .

- الى دولة الامارات العربية المتحدة :
- كتيبة مظلات وعناصر التدعيم القتالى والادارى والفني وعناصر قيادة وسيطرة .
- أسبقيات الفتح الاستراتيجي للقوات المصرية :
- الى المملكة العربية السعودية :
- الأسبقيات العاجلة : (لتأمين المملكة العربية السعودية)
- مجموعة قيادة وسيطرة ، وحتى لواء صاعقة وعناصر الدعم من المهندسين العسكريين ومجموعة التخطيط والتنسيق بالرياض فى النصف الثانى من شهر أغسطس ٩٠ .
- الأسبقيات الثانية : (لدعم القدرات الدفاعية للمملكة العربية السعودية)
- عناصر الفرقة الثالثة مشاة ميكانيكى ، وعناصر الدعم القتالى والادارى والفني خلال شهر أكتوبر ٩٠ .
- الأسبقيات الثالثة : (لزيادة القدرات المصرية للاشتراك فى تحرير الكويت)
- القيادة التعبوية .
- الفرقة الرابعة المدرعة وعناصر الدعم القتالى والفني والإدارى .
- وقد تم تنفيذها خلال شهرى ديسمبر ٩٠ ويناير ٩١ .
- الى دولة الامارات العربية المتحدة : (لتأمين دولة الامارات العربية المتحدة)
- مجموعة قيادة وسيطرة وكتيبة مظلات مدعمة ، وعناصر دعمها خلال شهر أغسطس ٩٠ .
- **اجراءات تأمين الفتح الاستراتيجي للقوات المصرية المشتركة :**
- تم اتخاذ مجموعة من الاجراءات اللازمة لتأمين حشد القوات داخل مسرح عمليات الخليج وتشمل الآتى :-
- تأمين تحرك القوات المصرية فى مناطق تمرركزها داخل الاراضى المصرية حتى تمام وصولها الى مناطق تمرركزها مسرح العمليات .
- تأمين حشد القوات الصديقة اثناء عبورها الأجواء والمياه الاقليمية المصرية وداخل المجرى الملاحي لقناة السويس .
- الاجراءات الرئيسية لتأمين حشد القوات المصرية :
- القوات البحرية :
- قامت القوات البحرية بالتنسيق مع هيئة امداد وتكوين القوات المسلحة وهيئة التنظيم والادارة للقوات المسلحة وقيادة الجيش الثالث الميدانى وقيادة المنطقة الشمالية العسكرية لتنفيذ الآتى :-
- الاشتراك والأشراف على تحميل القوات على متن سفن النقل .
- تأمين سفن النقل اثناء مرحلتى التحميل والابحار داخل المياه الاقليمية لجمهورية مصر العربية بالتعاون مع القوات الجوية وقوات الدفاع الجوى والقوات البرية .
- قامت القوات البحرية بالتنسيق مع الجانب السعودى بتأمين سفن النقل حتى ميناء التفريغ وتأمين عملية التفريغ بالميناء .
- قامت القوات البحرية بالتنسيق مع هيئة الامداد والتكوين للقوات المسلحة باستلام السفن المعبأة والتفتيش عليها وتحديد مدى صلاحيتها .

- دفع مجموعة اتصال بحرية / جوية على سفينة القيادة رقم (١) للجانب الصديق .
 - دفع مجموعة اتصال بحرية الى المطارات المخصصة لتقديم الحماية الجوية لعملية النقل .
 - تعيين مجموعة اتصال بين ربانة السفن وقادة القوات البحرية للسيطرة على السفن أثناء الاجبار .
- القوات الجوية :**
- قامت القوات الجوية بتأمين المجال الجوي المصرى أثناء تحرك القوات باعادة تركز بعض التشكيلات الجوية داخل المطارات المصرية .
 - قامت القوات الجوية بالتنسيق مع ادارة المخابرات الحربية والاستطلاع بتأمين مطار التحميل .
 - قامت القوات الجوية بالتنسيق مع القوات البحرية وقوات الدفاع الجوى وادارة المخابرات الحربية والاستطلاع لتوفير الحماية والتأمين للقوات أثناء مرحلة الحشد داخل مسرح عمليات الخليج .
- قوات الدفاع الجوى :**
- تنظيم الاستطلاع والاذنار للقوات بالتعاون مع طائرات الالدار الميكر "E 0 2 0 c" وعناصر الحرب الاللكترونية .
 - توفير الحماية للقوات (بالصواريخ - المدفعية المضادة للطائرات - الضيع الأسود) .
 - توفير الدفاع المباشر المضاد للطائرات عن انجرى الملاحي لقناة السويس بواسطة عناصر المدفعية المضادة للطائرات ولصائل الضيع الأسود على المعابر العاملة فى نطاق كل من ج ٢ ميدان ، ج ٣ ميدان
 - توفير الدفاع المباشر المضاد للطائرات للقوات أثناء تواجدها بمناطق تركزها وأثناء تحركها على المساور المختلفة حتى موانئ / مطار التحميل .
- القوات البرية :**
- تأمين مناطق تركز الوحدات والوحدات الفرعية ضد العدائيات .
 - تأمين ساحات تحميل المركبات والمعدات ذات الجريرين بموانئ التحميل .
 - تأمين انجرى الملاحي لقناة السويس .
 - السيطرة على تحرك القوات لضمان تدفق مسلسلات التحرك .
 - تأمين موانئ / مطار التحميل من الخارج والداخل .
 - تأمين محاور تحرك القوات من مناطق تركزها وحتى موانئ / مطار التحميل .
 - التأمين الفنى والادارى والطبى للقوات والأسلحة والمعدات .
 - تنظيم خدمة القائد لتأمين تحرك القوات من مناطق تركزها وحتى موانئ م مطار التحميل .
 - تشكيل مجموعة سيطرة موانئ / مطارات القيام والوصول لتنفيذ المهام الآتية :-
 - مهمة مجموعة السيطرة ببناء القيام :-
 - التأكد من وصول السفن على أرصفة الركوب / الشحن ومدى صلاحيتها .
 - تخصيص المهام للضباط المسافرين وتوضيح موقف كل سفينة لهم .
 - تنظيم العمل داخل الميناء بما يحقق أفضل استخدام لمعدات الشحن والتفريغ .

- تنظيم الدخول والخروج من الميناء بما يسهل سولة التحرك في الميناء وسهولة التحميل على السفن بالتنسيق مع قيادة التشكيل التعوي .
- التأكد من توفر جميع أصناف التعينات والمياه اللازمة لاعاشة الأفراد على سفن الركاب بما يكفى مدة الإبحار .
- التنسيق مع هيئة الميناء فيما يختص بترك السفن على الأرصفة المخصصة وإبحارها طبقا للخطة .
- التدخل الفوري لإنهاء جميع المشاكل التي تعترض تنفيذ خطة النقل سواء مع القيادات العسكرية أو الجهات المدنية .

• مهمة مجموعة التشهيلات بميناء الوصول :

- التأكد من تراسى السفن على أرصفة الزول أو التفريع المخصصة لها .
- التنسيق مع الضباط المتسافرين بخصوص حمولة السفينة ومدى مطابقتها لخطة النقل للمشحونات .
- التنسيق مع الجانب السعودي بخصوص تنظيم العمل داخل الميناء وتوليف التعينات والمياه اللازمة لاعاشة القوات للوصول الى منطقة التمركز الجديد ، والتدخل الفوري لإنهاء أى مشاكل تعترض تنفيذ المهام .
- مهمة مجموعة السيطرة بمطار القيام :
- استقبال أفراد التشكيل المنقول طبقا لخطة النقل الجوى في معسكر الاستقبال المخصص داخل المطار .
- التميم على الأفراد طبقا لكشوف القوة الموجودة مع أقدم رتبة والتأكد من تذكرة الركوب وجواز السفر المؤقت مع كل فرد ومراجعتهم طبقا لتحقيق الشخصية الخاصة بكل فرد .
- التنسيق مع أجهزة المطار والجوازات لتسهيل ركوب الأفراد .
- التأكد من أن الأفراد لم يتجاوزوا الوزن المسموح بركوبه من الأمتعة الشخصية على الطائرة .
- السيطرة على ركوب الأفراد على الطائرات طبقا لترتيبهم في الكشوف واستلام تذاكر المغادرة لكل فرد .
- إعطاء رقم وحمولة كل طائرة وتوقيت اقلاعها الى مركز السيطرة الخلفى للقوات المسلحة الذى يقسوم بدوره باعطاء تمام الى مركز العمليات الدائم للقوات المسلحة .

• مهمة مجموعة تشهيلات مطار الوصول :

- استقبال أفراد التشكيل المنقول طبقا لخطة النقل الجوى في معسكر استقبال مخصص لهم داخل المطار .
- التميم على الأفراد طبقا لكشوف القوة الموجودة مع أقدم رتبة وأخذ كعب تذاكر الركوب منهم وطبقا لجوازات السفر المؤقتة خاصتهم .
- التنسيق مع مسئول الدولة الشقيقة لإنهاء أى حتم الجوازات ونقل الأفراد بالإتوبيسات المخصصة الى منطقة اعادة التمركز والتدخل الفوري لإنهاء أى مشاكل تعترض الأفراد داخل المطار .
- إعطاء تمام برقم حمولة كل طائرة وصلت وتوقيت وصولها وتوقيت اقلاعها الى مركز السيطرة الخلفى الذى يقوم بدوره باعطاء تمام الى مركز العمليات الدائم للقوات المسلحة .

• إجراءات تأمين حشد القوات الصديقة :

- تأمين القوات أثناء إجرائها داخل المياه الإقليمية لجمهورية مصر العربية وأثناء عبورها الجوى الملاحي لقناة السويس .
- تأمين القوات أثناء عبورها المجال الجوى لجمهورية مصر العربية .
- السماح لطائرات الدول الصديقة باستخدام المطارات المصرية للتزود بالوقود أو أى أغراض أخرى .
- وبتمام الفتح الاستراتيجى للقوات المسلحة المصرية كانت الأوضاع كالتالى :-
- الفرقة الثالثة مشاة ميكانيكى ومعها عناصر دعمها تتخذ أوضاعها بمنطقة الانتشار شمال حفر الباطن (بمنطقة الحرس الوطنى) بمهمة الدفاع فى نطاق مسئولية مواجهة ٩٠ كم وعمق ٥٥ كم .
- الفرقة الرابعة مدرعة وعناصر دعمها تتخذ أوضاعها فى منطقة الانتشار جنوب شرق الفرقة الثالثة مشاة ميكانيكى بمهمة العمل كاحتياطى رقم ٢ للعمليات الدفاعية مع تأمين مدينة الرقى بمجموعة قتال (بقوة كتيبة دبابات وسرية مشاة ميكانيكية وعناصر الدعم من المدفعية والمقذوفات والدفاع الجوى)
- اللواء ١٤٥ صاعقة يتخذ أوضاعها فى منطقة الانتشار شرق حفر الباطن وتم الحاقه على اللواء الرابع المدرع السعودى احتياطى المنطقة الشمالية لتنظيم الدفاع فى المنطقة الخلفية للمنطقة .

دور القوات الجوية المصرية خلال الأزمة :-

- مع بداية اقتحام القوات العراقية لدولة الكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ وقرار القيادة السياسية اشترك القوات المسلحة المصرية ضمن قوات الائتلاف الدولى (الصديقة والشقيقة ، بدأت القوات الجوية المصرية كأحد الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة أولى خطواتها فى الاعداد والتجهيز لعملياتها المقبلة لتحقيق المهام المكلفة بها .
- قامت القوات الجوية بأجهزتها المختلفة بنشاط بارز خلال الأزمة متمثلة فى اشترك تشكيلات من طائرات القتال (إف - ٧ ، إف - ٤ ، إف - ١٦ ، ميراج ٥ ، ميج ٢١) وطائرات النقل (سى - ١٣٠ / جولىف ستريم / مستير) وطائرات الهليكوبتر (مى - ٨ / جازيل) سواء بالتجهيز والاعداد لاشترك تشكيلات من طائرات (إف - ١٦) فى أعمال القتال مع القيام بمهام الحماية للوحدات المنقولة الى المملكة العربية السعودية وحماية الأهداف الحيوية للدولة إضافة الى الخدمات والتسهيلات التى تم تقديمها الى قوات الائتلاف الدولى .

• ولقد احتلت القوات الجوية جانباً كبيراً وهاماً خلال الأزمة وذلك فى اطار المهام التالية :

- توفير الانذار المبكر للقوات بالطائرات " C 2 - E " أثناء رحلتى الذهاب والعودة .
- توفير الحماية الجوية للقوات أثناء إجرائها داخل المجال الجوى المصرى .
- تأمين المجال الجوى المصرى أثناء تحرك القوات باعادة التمركز لبعض التشكيلات الجوية داخل المطارات المصرية .
- تأمين واستطلاع الممرات البحرية بالبحر الأحمر .
- ولقد شملت تلك المهام المراحل التالية :-
- مرحلة الاعداد والتحصير لتنفيذ المهام المقبلة .

- مرحلة التنظيم لأعمال القتال الجوي .
- مرحلة تنفيذ المهام ودرور أسلحة الجو المختلفة .

• مرحلة التحضير :-

- نظرا لأن التحضير الجيد يضع البداية السليمة لأعمال قتال القوات الجوية ، لذا فيمنذ بداية اقتحام القوات العراقية لدولة الكويت بدأت أجهزة قيادة القوات المسلحة في اتخاذ كافة التحضيرات المطلوبة للمهام المقبلة . ولقد تم تسيير تحضير أعمال قتال القوات الجوية - في هذه الفترة . بسمات خاصة كان أبرزها الاحتفاظ بتشكيلات ووحدات القوات الجوية في درجة استعداد عالية بصفة مستمرة لمواجهة أى عدائيات محتملة مع الاستعداد لمواجهة طبيعة وتعدد العدائيات المنتظر مواجهتها على الاتجاهات الاستراتيجية المختلفة ، مع تعدد المهام التي يمكن أن تنفذها القوات الجوية في ظل تحالف عسكري مع دولة أخرى ، في إطار تعدد القيادات التي يجب تنظيم التعاون معها لتنفيذ المهام المطلوب تحقيقها ، ومراعاة الأعماق الكبيرة في تنفيذ المهام القتالية المنتظرة وضخامة اجراءات التأمين اللازمة لأعمال القتال الجوية ، وصعوبات توفيرها عند العمل خارج حدود الدولة ، مع التركيز على ضرورة الفهم السليم للموقف ، وإيقاعه السريع ، والتحلي بعيد النظر في استشفاف التطورات المنتظرة . الأمر الذي يؤكد أهمية التحضيرات المطلوبة ، وضرورة استمرار تبادل المعلومات ومتابعة الموقف .
- وفي إطار قرار دعم القدرة الدفاعية للمملكة العربية السعودية ، واحتمالات اشتراك القواعد الجوية المصرية في العمليات المنتظرة قامت قيادة القوات الجوية بعمل العديد من الدراسات تشمل أسلوب تقديم المعاونة الجوية لقوات الدعم المصرية عندما يتقرر دخولها في العمليات ، والمهام التي يمكن أن تكلف بها القوات الجوية المصرية ، و حجم وشكل وطبيعة أعمال القتال الجوية المنتظرة بالمنطقة ، بالإضافة الى كافة المعلومات اللازمة عن حجم القوات المضادة بالمنطقة وطبيعة الدفاعات الجوية بها ، بالإضافة الى العدائيات الالكترونية ووسائلها وأساليب التغلب على أعمال الإعاقة المعادية مع دراسة امكانيات عمل أسلحة الجو المضوية سواء من قواعد مركزها داخل ج ، م ، ع أو من داخل المملكة العربية السعودية ، و أنسب الوحدات الجوية التي تكلف بهذه المهام وتشكيل عناصرها المختلفة ، و أسلوب تنفيذ النهام بالتعاون مع القوات الصديقة ومتطلبات ذلك سواء من ناحية موضوعات التنسيق اللازمة أو كافة نواحي التأمين المطلوبة لتنفيذ هذه المهام وكيفية ادارتها وأسلوب السيطرة عليها ، مع دراسة متابعة التهديدات المحتملة ضد جمهورية مصر العربية على الاتجاهات الاستراتيجية المختلفة ، و متطلبات تحقيق الاتزان التصويبي والاستراتيجي للقوات الجوية المصرية على جميع الاتجاهات .
- ومع احتمال إعادة تمركز عناصر من القوات العراقية في السودان وما يترتب على ذلك من تهديدات محتملة قامت القوات الجوية بدراسة لحجم وقدرات القوات الجوية العراقية والسودانية والمينية ، وكافة القواعد الجوية المحتمل إعادة التمركز بها ، وامكانيات العمل منها ضد جمهورية مصر العربية ، كذلك تم دراسة أسلوب دعم قدرة القوات الجوية على الاتجاه الاستراتيجي الجنوبي ، (وقد تم دراسة بدائل إعادة تمركز طرازات مختلفة وتحديد النقاط الإيجابية والسلبية لكل طراز) وأسلوب توفير الانذار الجوي المبكر ودعم قدرات الاستطلاع الجوي في الاتجاه الجنوبي .

● مرحلة تنظيم أعمال القتال الجوية :-

تضمنت هذه المرحلة العديد من أنشطة قائد وقيادة القوات الجوية لتجهيز وتنفيذ إجراءات تنظيم أعمال قتال القوات الجوية ، لفي هذه المرحلة تم اتخاذ القرارات لتنفيذ العديد من المهام التي كلفت بها القوات الجوية والتخطيط لأسلوب تنفيذها واحراءات التأمين اللازمة لها ، بالإضافة الى ماتم من اجراءات تنسيق تعاون مع جهات متعددة ، ودول صديقة ، ويتلخص دور القوات الجوية خلال هذه المرحلة في التالي :-

بناءا على قرار الدعم العسكرى للقدرة الدفاعية للمملكة العربية السعودية ، قامت القوات الجوية بدراسة أسلوب واحراءات تنفيذ المهام المكلفة بها ، وقد تم ليها تحديد الآتي :

- حجم الجهود الجوية اللازم لنقل مجموعة صاعقة كاملة بالإضافة الى فوج مقردرات موجهة مضادة للدبابات خلال أربعة أيام .
- حجم الجهود الجوية اللازم لنقل لواء مظلات وكذلك فوج مقردرات مضادة للدبابات خلال ستة أيام .
- كيفية توفير الاستطلاع الجوي لصالح تأمين عناصر الدعم .
- أسلوب توفير الاستطلاع الجوي لصالح تأمين عناصر الدعم باستخدام طائرات الـ (E 2 C) ، وتغطية عمق إمدار حتى الساحل السعودي .
- بالإضافة الى توفير الحماية الجوية لعناصر الدعم والأهداف الحيوية داخل ج . م . ع ، باستخدام أسلوب الطائرات المقاتلة والمتعددة المهام ، هذا مع الاستعداد لصد وتدمير قوات الابرار البرى المعتدية .
- ولصمان إنجاز أعمال النقل الجوي للقوات المصرية قامت القوات الجوية باتخاذ كافة اجراءات التنسيق اللازمة مع قيادة وحدات الصاعقة ، وقيادة قوات المطلات ، وقامت القوات الجوية بالتخطيط لاعسادة تمركز عدد من طائرات القتال متعددة المهام الى قاعدة الظهران بالسعودية وذلك لدعم قدرات القوات الجوية السعودية وقد تم التخطيط لنقل عناصر التأمين الفني والادارى والهندسى اللازمة لها بقوة طائرات النقل المصرية واتخذت اجراءات التنسيق اللازمة مع قيادة قوات الدفاع الجوى بتمامه تمركز هذه الطائرات وتوفير الإندار الجوى المكر لها عن أى عدائيات ، كذلك تم التنسيق مع الجانب السعودى لتأمين هبوط هذه الطائرات واجراءات التأمين اللازمة لأعمال قناتها .
- وبصدور قرار نقل الفرقة الثالثة الميكانيكية الى المملكة العربية السعودية قامت القوات الجوية بتنظيم إجراءات تنفيذ المهام التالية :-
- القيام بالاستطلاع الجوي لصالح سفن التحميل على خطوط الإبحار المختلفة .
- توفير الحماية الجوية للتشكيلات البحرية القائمة بتنفيذ النقل .
- البحث والانقاذ بواسطة طائرات القوات الجوية .
- نقل مقدمات الفرقة الثالثة جوا الى مطارى صنع وحفر الباطن .

- **مرحلة تنفيذ المهام :**
- قامت القوات الجوية بالتخطيط لتنفيذ مهمة الحماية الجوية أثناء نقل عناصر الدعم من الاسكتندرية وأثناء إبحارها في خطوط السير المحددة وذلك بالتعاون مع قوات الدفاع الجوي والقوات البحرية والحرب الالكترونية ، كذلك صدرت الأوامر والتعليمات التي توضح أسلوب توفير الحماية - سواء من حالات الاستعداد الجوي أو الأرضي - بواسطة الوحدات المخصصة من أسراب المقاتلات متعددة المهام ، وأسلوب طلب مجهود الحماية بواسطة القطاع البحري ، وكذلك أسلوب السيطرة على تنفيذ هذه المهمة من خلال مراكز ونقط التوجيه المختلفة أو من خلال طائرات الانذار المبكر (E-2C) عند دفعها في اتجاه التهديد .
- وفي إطار اجراءات القوات الجوية التي اتخذت لتنفيذ المهام السابقة فقد تم اصدار الأوامر التي تنظم تنفيذ الاستطلاع الجوي عن الأهداف البحرية والجوية ، وكيفية تبادل معلومات الاستطلاع بين الطائرات والقطاع البحرية .
- هذا وقد تم إعادة تمركز عدد من الطائرات الفليوكوبتر المخصصة لأعمال البحث والانفاذ لرفع امكانيات تنفيذ هذه المهام على خطوط الإبحار .

دور القوات البحرية لتأمين القوات خلال الأزمة :-

- كان للقوات البحرية المصرية ، أيضا ، دورا بارزا في الأزمة ، وقد اقتصر هذا الدور على اجراءات التأمين المتخذة لتأمين حشد وعودة القوات بالاضافة الى تأمين المياه الاقليمية ، وتأمين قناة السويس كمنع ملاحى جسوى لتأمين أعمال الحشد لقوات الائتلاف .
- وقد اشتمل هذا الدور على الملامح البارزة الآتية :
- تأمين القوات خلال عملية التحرك والحشد :
- خلال رحلة الذهاب :
- تحضير موانئ التحميل وتأمينها في البحرين المتوسط والأحمر .
- تأمين المسطحات المائية ضد أعمال الضفادع البشرية والألغام وأعمال التخريب .
- تكوين مجموعات غطس للكشف على قاع السفن وعلى الأرصفة قبل وبعد التحميل .
- الكشف على الحالة الفنية للسفن ومعداتها قبل وأثناء التحميل .
- الاشتراك في اعداد جداول التحميل ومراقبة توزيع المشحونات واتزان السفن .
- تأمين السفن داخل النطاقات التعبوية للقواعد البحرية ، بالاضافة الى مصاحبة الفرقاطات المصرية لها أثناء رحلة الإبحار .
- تواجد ضباط اتصال على السفن لتأمينها .
- خلال رحلة العودة :
- ارسال مجموعات عمل الى الكويت للكشف على السفن والأرصفة وتأمين قاع السفن .
- الكشف على الحالة الفنية للسفن قبل الإبحار .
- الاشتراك في اعداد جداول التحميل ومراقبة توازن السفن .

- مرافقة مجموعة تأمين للسفن أثناء الابحار .
- تأمين السفن داخل النطاقات العموية للقواعد البحرية ، ومرافقة الفرقاطات المصرية لها .
- الاشتراك في عملية التفريغ وتأمين المساحات المائية .

مساهم قوات الدفاع الجوي لتأمين القوات :-

- تنظيم الاستطلاع والانداز للمجال الجوي المصرى بالتعاون مع طائرات الانذار المبكر .
- توفير الوقاية للقوات (بالصواريخ - المدفعية المضادة للطائرات) بمناطق تمرركزها ، وأثناء تحركها حتى موانئ / مطار التحميل ، وعلى طول خطوط سيرها طبقا لامكانياتها وبالتعاون مع القوات الجوية والحوارب الالكترونية .
- توفير الدفاع المباشر عن الجمرى الملاحي لقناة السويس .
- تكيف الدفاع الجوي عن موانئ التحميل والتفريغ .
- التأمين الذاتى للسفن أثناء رحلات الابحار بتزويدها بعناصر من الصواريخ المضادة للطائرات .

الدور المصرى لدعم قوات الائتلاف الفتح والوصول الى المسرح

- ان القرار الذى اتخذته القيادة السياسية للدولة بدعم القدرات العسكرية للمملكة العربية السعودية ودولة الامارات ووقوفها بجانب الحق والشريعة الدولية كان له الاثر الاكبر فى دعم قوات الائتلاف وسرعة وصولها الى مسرح العمليات ، وبناء على طلب القيادة السعودية ولى اطار القرار السياسى العسكرى المصرى قامت القوات المسلحة المصرية بتقديم كافة التسهيلات والمعاونات للقوات البحرية والجوية للائتلاف الدولى والتي لسردها فيما يلى :-

- التسهيلات والمعاونات التى قدمت للقوات البحرية وتأمين عبورها قناة السويس :-
- تقديم المساعدات الفنية والادارية لعدد ١٢٨ سفينة حربية اجنبية لقوات الائتلاف قامت بزيارة الموانئ البحرية المصرية فى الفترة من اول اغسطس ١٩٩٠ حتى اول مارس ١٩٩١ .
- تأمين السفن الاجنبية المحملة بالاسلحة والذخائر والمعدات اثناء عبورها قناة السويس فى طريقها الى منطقة الخليج والتي يقدر عددها ٣٧٦ سفينة خلال الفترة من اول اغسطس ١٩٩٠ وحتى اول مارس ١٩٩١ .
- تأمين عبور عدد ٣٩٦ سفينة حربية اجنبية لقوات الائتلاف لقناة السويس فى الفترة من اول مارس ١٩٩١ وحتى اخر سبتمبر ١٩٩١ .
- الاشتراك فى تأمين الجمرى الملاحي لقناة السويس ومتابعة السفن المشبوهة التى تعبر القناة حتى خارج المياه الاقليمية .

- التسهيلات والمعاونات التى قدمت للقوات وتأمين هبوطها وعبورها الاجواء المصرية :-
- استخدام القواعد الجوية المتقدمة لتمرکز طائرات الامداد بالوقود جوا وطائرات الانذار المبكر والحرب الالكترونية وتقديم كافة الخدمات والتسهيلات لها .
- ويقدر اجمالى كميات الوقود التى قدمت لخدمة تشكيلات قوات الائتلاف الاتى :
- ٨٦٠٢٥ طن وقود نفث .

- ١٨٥ طن بترين
- ٩٢٠ طن سولار
- استخدام مطار العردقة كقاعدة متقدمة لإمداد كافة الخدمات لحاملات الطائرات لقوات الانتلاف بالبحر الاحمر
- المساعدة على رفع الكفاءة القتالية للقوات الجوية للانلاف باستخدام ميادين الرماية الجوية المصرية للتدريب
- ويقدر عدد الطائرات المستخدمة لميادين الرماية المصرية بحوالى ٧٣ طائرة من الانواع (F-4 , A-6 , F-18 , A-7)
- تأمين عبور طائرات قوات الانتلاف للاجواء المصرية او الهبوط بالمطارات المصرية بالتعاون مع قوات الدفاع الجوى مع تقديم كافة التسهيلات لها ويقدر اجمالى عدد الطائرات العابرة للاجواء المصرية خلال هذه الفترة ٣٠٤٩٥ طائرة والطائرات المابطة بالمطارات المصرية والتي قدمت لها خدمات بعدد ٤٤٥٧ طائرة
- ومع عبور هذا العدد الضخم والكثافة الجوية للمجال الجوى المصرى فى هذه المرحلة فقد تم التنسيق الكامل بين القوات الجوية والدفاع الجوى للسيطرة عليها وتسهيل وتأمين عبورها دون حدوث اى اربساك لحركة الطيران المدني فى ضوء الخبرة المصرية المتميزة فى هذا المجال التى اشاد بها الجميع فى الوقت الذى ارتبكت فيه الحركة الجوية فى دول اخرى لم تحدث فى اجواءها هذه الكثافة
- **الفكرة العامة لدور القوات المصرية فى الدفاع (درع الصحراء) :**
- كان من الطبيعى ان يكون الدور الرئيسى للقوات فور انضمامهم لدعم المملكة من الاشتراك فى الدفاع عن حدودها التى اصيحت مهددة بتواجد قوات المعتدى بكثافة كبيرة على مقربة منها
- بدأت هذه المرحلة فور وصول القوات الى الاراضى السعودية وتطورت هذه المرحلة طبقا لتسلسل وصول القوات المصرية والصديقة ويمكن تقسيمها الى ثلاث مراحل فرعية
- المرحلة الاولى : اشترك فيها (لواء ١٤٥ صاعقة - كتية ٢٣ مهندسين عسكريين) :
- خطط لاستخدام عناصر الصاعقة فى هذه المرحلة فى مهام تأمين وكاحتياطى ، كما كلفت بعض المهام الاخرى التى لاتتمشى مع خصائصها
- خطط لاستخدام عناصر المهندسين العسكريين فى اعمال الممانعة والانشاءات ونتيجة لتأخر الامداد بالمعدات فلم تستغل امكانياتها على الوجه الأمثل
- المرحلة الثانية : يتمام تمركز فرقة ٣ مشاه ميكانيكا فى المنطقة شمال حفر الباطن : وبدأ وصول فرقة ٩ مشاه السورى ، تم اعادة تخصيص المهام للقوات المصرية وكانت اهم ملامح هذه المرحلة الاتى :-
- خصص للفرقة الثالثة نطاق دفاعى بمواجهة ٨٥ كم مع صلاحية الواجهة لاقتراب قوات المعتدى فى حالة تحوله للهجوم
- نظرا لعدم وجود جاز ايمن مع اتساع مواجهة الجار الايسر ادى الى ضرورة تنظيم دفاع صندوقى يبدأ من اجناب القوات

• ابرت طبيعة الارض المفتوحة وصلاحيتها للاقتراب المباشر والغير مباشر للمعدى على تنظيم دفاعات غير نمطية تتميز بالمرونة في مقابلة جميع الاحتمالات (الدفاع المرن) ، على ان يتم تنظيم دفاع ثابت بقوة لواء ٢٢٢ مشاه ميكانيكا مع مقابلة اعمال المناورة للمعدى داخل نطاق المسؤولية بقوة اللواء ١٠ مشاه ميكانيكا او جزء منه على ان يبقى لواء ٩٩ مشاه في الاحتياطى للقيام بالهجمات المضلدة او تنظيم الدفاع على الموقع الثانى

• كان لا بد من مقابلة اعمال المناورة الواسعة المنتظرة للمعدى مع قلة قوات التجمع التعبوى للمنطقة الشمالية ادى الى ضرورة وضع التجميع الرئيسى للقوات المدافعة فى اتجاه الضربة الرئيسية المنتظرة للمعدى •

• نظرا لاختلاف تكوين عناصر الاستطلاع فى العقيدة الغربية عنه فى العقيدة الشرقية وكذا الاستخدام التكتيكي له ، تم تكليف القوات المصرية بدفع كتيبة استطلاع الفرقة الثالثة مشاة ميكانيكا للعمل كمنصر نطاق امن - ولكن تم دفع سرية فقط بالتناوب من كتيبة استطلاع الفرقة على ان يعاد تجميعها كمجموعات استطلاع على خط الحدود الدولية فى حالة هجوم المعدى •
• روعى اتخاذ اجراءات التأمين الشامل للقوات بصفة دائمة •

• المرحلة الثالثة :

وصول الفرقة الرابعة مشاه واعادة تمرکزها ضمن التشكيل التعبوى للعملية الدفاعية مع بدء التخطيط للعملية الهجومية (عاصفة الصحراء) لذا اتسم تنظيم الدفاع للفرقة الرابعة بالاتى :-
• تنظيم احتلال مناطق التمرکز مما يحقق :-

- تنظيم الدفاع للقوات عن مناطق تمرکزها •
- عدم الاسراف فى اعمال التجهيز الهندسى للمحافظة على قوات •
- تأمين القوات ضد جميع الاحتمالات •

• وضع القوات فى ارضاء تحقق لها القدرة على التحول للهجوم من اوضاعها •

الفكرة العامة لإدارة أعمال القتال فى العملية الهجومية الاستراتيجية "عاصفة الصحراء" ودور القوات المصرية فيها :-

نتيجة لنعنت الجانب العراقى وانتهاء المهلة المحددة (سعت ٢٣٥٩ يوم ١٥ يناير) لتنفيذ قرارات مجلس الأمن وانسحاب القوات العراقية بدأت العملية الاستراتيجية لتحرير دولة الكويت (عاصفة الصحراء) سعت ٢٠٠ يوم ١٧ يناير ١٩٩١ •

استمر تنفيذ العملية لمدة " ٤٣ " يوما على النحو التالى :

• الضربة الجوية :-

• استمرت لمدة " ٣٨ " يوما (من سعت ٢٠٠ يوم ١٧ يناير حتى سعت ٠٤٠١ ، يوم ٢٤ فبراير ١٩٩١) •

• تم خلال الضربة الجوية تدمير معظم الأهداف الاستراتيجية - مراكز القيادة والسيطرة - الوحدات والتشكيلات المقاتلة بنسبة خسائر حتى ٥٠ % •

● العملية البرية :-

- استمرت لمدة "٤" يوم (من سعت ١٤٠٠ يوم ٢٤ فبراير الى سعت ٠٧٠٠ يوم ٢٨ فبراير ١٩٩١ وتلخصت فكرة ادارة العملية في الآتي :-

- باستغلال نتائج الضربة الجوية والصاروخية واعتبارا من فجر يوم ٢٤ فبراير ١٩٩١ بدأت قوات المنطقة الشرقية (السعودية - مشاة الاسطول الأمريكى) في التحام الدفاعات العراقية على الخور الساحلى لايهام القيادة العراقية أن هذا هو اتجاه الجهود الرئيسى ثم بدأت قوات الفيلق (التامس عشر) الأمريكى (المنقول جوا) باختراق الأجواء العراقية وتنفيذ مناورة عميقة والوصول الى وادى (الفرات) لعزل القوات العراقية الموجودة بمسرح عمليات الكويت .

- باستغلال نجاح هذه الأعمال بدأ الفيلق السابع الأمريكى ومعه القوات البريطانية في التحول للهجوم داخل الأراضي العراقية (غرب وادى الباطن) لتدمير تشكيلات الحرس الجمهورى ومنع تدخلها ضد باقى القوات المشتركة في تحرير الكويت .

- نظرا للنجاح السريع للفيلق السابع والثامن عشر على محور غرب وادى الباطن صدرت الأوامر للقوات المصرية ضمن قوات المنطقة الشمالية (السعودية - الكويتية) ببدء الهجوم في اليوم الأول لتأمين اجناب الفيلق السابع مبكرا عن الموعد المحدد طبقا للتخطيط بـ ٨ ساعات وعلى الرغم من ضيق الوقت المتاح للقيادة المصرية فقد ظهرت المرولة والاستجابة السريعة للموقف .

- بالتعاون مع القوات التي تعمل على الخور الساحلى ونتيجة لأعمال القتال الناجحة والاختراقات العميقة للقوات المشتركة نجحت القوات المصرية والعربية في اكتساح القوات العراقية ومطاردتها وتحرير دولة الكويت .

- بنهاية يوم ٢٧ فبراير أتمت القوات المشتركة تحقيق مهامها المخططة واعتبارا من صباح يوم ٢٨ فبراير توقفت العمليات الحربية بمنطقة الخليج العربى .

● مراحل تنفيذ القوات المصرية للعملية البرية :-

- تم تنفيذ العملية البرية من خلال " ٣ " مراحل رئيسية على النحو التالى :-

- المرحلة الأولى :-

التغلب على الموانع العراقية والاستيلاء على نطاق الأمن واختراق الدفاعات الرئيسية .

- المرحلة الثانية :-

استغلال النجاح وتطوير الهجوم .

- المرحلة الثالثة :-

تطبيق القوات العراقية وعزل مسرح العمليات وتحرير مدينة الكويت واستكمال تدمير قسوات الحرس الجمهورى العراقية .

- المرحلة الأولى (٢٤ - ٢٥ فبراير ١٩٩١) :-

وتم خلال تلك المرحلة التغلب على الموانع العراقية والاستيلاء على نطاق الأمن واختراق الدفاعات الرئيسية من خلال أعمال قتال القوات المصرية التالية :-

- بعد ظهر يوم ٢٤ فبراير ١٩٩١ تم دفع المفاوز للتغلب على نطاق الأمن ونجحت في تحقيق مهامها ، وصدرت الأوامر لأحد المفاوز لاستمرار النجاح وفتح الثغرات في مواجهتها .

- تم دفع دوريات الصاعقة المصرية لتدمير وسائل اشغال خنادق اللهب في مواجهة نطاق الهجوم بالتعملون من القوات الخاصة السعودية .

- فجر يوم ٢٥ فبراير تم دفع " ٢ " مفرزة ميكانيكية بمهمة فتح الثغرات في مواجهتها والقيام بساختراق الدفاعات الرئيسية وانشاء عدد " ٢ " رأس مانع بعمق ٣ - ٤ كم وتأمين دفع القوة الرئيسية (الفرقة الثالثة الميكانيكية) وتم إعادة تخصيص المهمة لأحد المفاوز المدرعة لتنفيذ هجوم خداعي لتأمين الجانب الأيسر للقوات الرئيسية المهاجمة .

- بعد ظهر يوم ٢٥ فبراير تم دفع القوات الرئيسية (الفرقة الثالثة الميكانيكية) بقوة " ٢ " لواء ميكانيكي مدعم التي نجحت في اختراق الدفاعات الرئيسية للقوات العراقية باستغلال نجاح أعمال قتال المسارز وتحت ستر ليران المدفعية .

- في مساء يوم ٢٥ فبراير نجحت الفرقة الثالثة الميكانيكية في تحقيق المهمة المباشرة لها والوصول الى المنطقة جنوب الأبرق والاستيلاء على خط بعمق ٣٠ كم شمال الحدود الدولية الكويتية وذلك بالتعاون مع القوات السعودية والكويتية وقوات الائتلاف .

- بنهاية يوم ٢٥ فبراير كانت أوضاع قوات الائتلاف كالتالي :-

- المحور الساحلي :-

نجحت القوات السعودية ومشاة الأسطول الأمريكي في اختراق الدفاعات العراقية ووصلت الى الحسط رأس الطليعة - رجح - جثمان - جنوب الصليبية .

- المحور المركزي :-

نجحت القوات السعودية والكويتية في القضاء على نطاق الأمن وفتح الثغرات واختراق دفاعات القوات العراقية .

- محور غرب وادي الباطن :-

نجحت قوات الفيلق السابع وقوات الفيلق الثامن عشر في تطويق القوات العراقية والاستيلاء على خط بعمق حتى ١٦٠ كم .

- المرحلة الثانية :-

- استغلال النجاح وتطوير الهجوم .

- صدرت الأوامر الى قيادة الفرقة الثالثة الميكانيكية من القيادة المصرية بسرعة تحقيق المهام باستغلال أعمال القتال الليلية النشطة وتمكنت الفرقة من تحقيق المهمة المباشرة للمنطقة الشمالية والاستيلاء على خط شمال الأبرق بـ ٢ كم اعتباراً من صباح يوم ٢٦ فبراير .

- رفي منتصف يوم ٢٦ فبراير تم دفع الفرقة الرابعة عدا لواء مدرع - واللواء صاعقة عدا كتيبة من خطط الدفاع بمنطقة " النجاهه " في اتجاه " الجھراء " لتأمينها بالتعاون مع باقي قوات الائتلاف .
- بعد الدفع بنصف ساعة تم تعديل المهمة الى قائد الفرقة الرابعة بناء على أوامر قيادة القوات المشتركة المتقدمة بالمنطقة الشمالية لتكون الوصول الى قاعدة على السالم الجوية وتأمينها .
- في مساء يوم ٢٦ فبراير وبناء على تعليمات قيادة مسرح العمليات تم تعديل المهمة للفرقة الرابعة وذلك بتخصيص المهمة للواء السادس مشاة ميكانيكي منها - ولواء الصاعقة عدا كتيبة بتطهير وتمشيط مدينتي الكويت والجھراء بالتعاون مع القوات الصديقة والشقيقة (ثم لقاء ضابط اتصال من القوات المصرية مع نظيره من مشاة البحرية لتنسيق أسلوب عبور قواتنا) على أن يتم إعادة املسى صباح يوم ٢٨ فبراير ١٩٩١
- كانت أعمال قتال قوات الائتلاف كالتالي :-
- على المحور الساحلي :
- وصلت الى الخط العام الفنطاس - الصليبية - جنوب الجھراء بـ ٢٠ كم
- محور المركزي :
- بنهاية يوم ٢٦ فبراير نجحت القوات السعودية والكويتية (مجموعة خالد) في الوصول الى جنوب الجھراء وقاعدة على السالم بالتعاون مع القوات المصرية .
- محور غرب وادي الباطن :
- تمكن الفيلق السابع من الوصول الى الخط العام جنوب ترعة بن ثقيلة - المركبة .
- وتمكن الفيلق الثامن عشر من قطع طريق بعداد / البصرة الصحراوي في مناطق جليبية - دراو - الناصرية
- المرحلة الثالثة (يوم ٢٧ - ٢٨ فبراير ١٩٩١) :-
- تطويق القوات العراقية وعزل مسرح العمليات وتحجير مدينة الكويت واستكمال تدمير قوات الحرس الجمهوري العراقية من خلال أعمال القتال التالية :-
- في صباح يوم ٢٧ فبراير قامت قوات الصاعقة بدخول منطقة الجھراء ونجحت في تطهير والاستيلاء عليها وتأمينها .
- في الساعة العاشرة من صباح نفس اليوم (٢٧ / ٢) تم دفع اللواء السادس الميكانيكي من الفرقة الرابعة المدرعة - ولواء الصاعقة عدا لكتيبة ، وبالتعاون مع القوات السعودية والكويتية تم افتتاح مدينة الكويت عن طريق الصولنجيات ونجحت في تطهيرها من القوات العراقية وتأمينها .
- قامت القوات المصرية بالاشتراك مع القوات السعودية برفع الأعلام على السفارات والقوات الكويتية برفع الأعلام على المنشآت العسكرية .
- بنهاية يوم ٢٨ فبراير ١٩٩١ تم إعادة تجميع اللواء السادس الميكانيكي من الفرقة الرابعة المدرعة - ولواء الصاعقة عدا كتيبة في مناطق تركز جنوب قاعدة على السالم مع استمرار تأمين السفارة والقنصلية بقوة داوريات صاعقة .

- أعمال قتال قوات الائتلاف الدولي :-
- على المحور الساحلي :
- تمكنت قوات المحور الساحلي بالتعاون مع قوات المحور المركزي من دخول مدينة الكويت ولجحت في تطهير الجزء الشرقي والشمالى والمنطقة الجنوبية من مدينة الكويت وتأمين مطار الكويت .
- اغور المركزى :
- تمكنت القوات السعودية والكويتية بالتعاون مع القوات المصرية من دخول مدينة الكويت وتطهير المشارف الجنوبية الغربية للمدينة ورفع الأعلام على السفارات والمباني الحكومية .
- محور غرب وادى الباطن :
- تمكن الفيلق السابع من استكمال تدمير قوات الحرس الجمهورى العراقية واحكام السيطرة على منطقة شمال الكويت ووصل الى الخط العام شمال الجهراء - جنوب الصليبية - جنوب غرب أم قصر - جنوب غرب البصرة .
- تمكن الفيلق الثامن عشر من احكام حصار القوات العراقية واستكمال تدمير قوات الحرس الجمهورى والاستيلاء على مطارات الرملة - الفراه - صفوان - طليل - ووصل الى الخط العام جنوب البصرة - جنوب غرب البصرة - جنوب الناصرية .
- تمكنت مجموعة العمليات النفسية المصرية خلال مراحل العملية من احداث تأثير نفسى سلبى على القوات العراقية مما أدى الى انخيار الروح المعنوية لهذه القوات كما ساعد ذلك فى سرعة التاثير عليهم بالاستسلام وتم ذلك من خلال الأعمال الآتية :-
- اسقاط بطاقات موجهة بواسطة الطائرات والمدفعية .
- استخدام مكبرات الصوت والاذاعات التكتيكية فى توجيه النداءات للشكيلات والوحدات محاصرة فى المراحل الأولى للعملية .
- استخدام الطائرات المجهزة لاعادة الاذاعة من أماكن أخرى لتضليل القوات العراقية عن أماكن هذه الاذاعات .
- انتهاء المهمة وعودة القوات المصرية الى ارض الوطن :
- عقب تمام تحرير دولة الكويت كانت القوات المصرية قد انجزت المهام المطلوبة منها بكفاءة عالية وكانت مصر قد اولت بالانضمام العربى تجاه امتها العربية وعاد الحق الى نصابه . . . وبالتالى ، صدرت التوجيهات السياسية والعسكرية لعودة هذه القوات الى ارض الوطن .
- وقد تم عودة القوات باسئحتها الخفيفة باستخدام المجهود الجوى السعودى حيث خصص حوالى (١٠٧ رحلة طائرة) فى الفترة من ٢٠/٤/٩١ الى ٢٤/٨/١٩٩١ بالإضافة الى ٢ رحلة خلال شهر سبتمبر ٩١ وطبقا لخطة النقل السبقى اصدرتها قيادة القوات حيث تم نقل حوالى ٣٥ ألف فرد جوا باستخدام قاعدة الملك خالد الجوية بمدينة الملك خالد العسكرية بحفر الباطن حيث كانت تتحرك هذه القوات يوميا من معسكرها بمنطقة الجهرة بجوار مطار على السلام بالكويت لتصل الى معسكر تم اعداده لاستقبال القوات وتأمينها .

- ولأهمية المرحلة فقد نظمت السيطرة على القوات بواسطة عناصر التأمين والسيطرة على التحركات المختصة وكذا عناصر الشرطة العسكرية وعناصر خدمة القائد والدوريات الانضباطية والقادة والقيادات على كافة المستويات مع توفير التأمين الإداري اللازم للاعاشة والنقل بما يحقق استقرار التدفق هذه القوات مع الحفاظ على أعلى درجات التأمين والانضباط والمظهر المتميز لها
- كما خطط لعودة الاسلحة والمعدات الثقيلة والذخائر بحرا باستغلال الانساق البحرية المخصصة لهذا الغرض من المملكة العربية السعودية (٢١ سفينة) وذلك باستخدام ميناء الشعبة بالكويت .
- من خلال الحشد المتعاقب لمجموعات الاسلحة والمعدات والمركبات لتشكيلات والوحدات طبقا لخطة التحرك وفكرة وامكانيات تحميل السفن المخصصة .
- كما نظمت السيطرة بواسطة مجموعة السيطرة المحددة بالميناء والعناصر الامنية والشرطة العسكرية وعناصر خدمة القائد والقادة والقيادات على جميع المستويات ٠٠٠ مع توفير التأمين الإداري اللازم للسفن والاعاشة والنقل ، بما يحقق استقرار وتأمين الحشد والتحميل ورحلة الابحار مع التنسيق مع المختصين الكويتيين والسعوديين ٠٠ مع الحفاظ على أعلى درجات للتأمين والانضباط والاداء .
- كما قامت القيادة والقوات والعناصر الفنية بمجهود مكثف لرفع كفاءة وتجهيز كافة المعدات والاسلحة بجمع البورش المتاحة لاعادتها للعودة الى ارض الوطن مع اتخاذ كافة اجراءات التأمين الواجبة سواء للقوات أو لتجهيز ميناء التحميل او التأمين الارشادي والفني والهندسي .
- هذا بالإضافة الى تنفيذ اعمال التنظيم والادارة لحصر الجرحى والمصابين وتصفيهم موقوفهم حيث بلغ عددهم ٢٨٢ فرد (سواء خلال العمليات) او الحوادث المختلفة ^(١٠٨) كما بلغ عدد المستشهدين والمتوفين عسدد (٤٨ فرد) .
- وبوجهات من القيادة العامة المصرية راعت قيادة القوات المصرية وجميع القيادات العمل على توثيق التعاون والعلاقات الطيبة بين القوات المصرية والقوات الشقيقة والقوات الصديقة بشئ صور التعاون بما في ذلك تبادل الزيارات / الهدايا التذكارية (ذروع-اعلام) كما تم تنفيذ العديد من المراسم والاجراءات كالاتي :-
- تنظيم حفل شعبي بميناء الشعبة الكويتي لتوديع القوات المصرية العائدة الى ارض الوطن يوم ١٨/٥/١٩٩١ .
- وقد تم اهداء القوات المصرية علم الكويت موقع عليه من الطوائف الشعبية والكويتية المختلفة وقد ارسل مع كل الهدايا (الى هيئة بحوث القوات المسلحة) .
- تم تنظيم حفل استقبال لتكريم القوات المصرية والقوات المشتركة بسفارة جمهورية مصر العربية بدولة الكويت حضره مايقرب من ٧٠ قائد وضابط من جميع الجنسيات .
- تم تنظيم احتفال لتوديع آخر نسق بحرى رئيسى للقوات المصرية يوم ١٧/٨/١٩٩١ بواسطة قائد القوات المصرية حضره القيادات العسكرية للقوات الصديقة والشقيقة المختصة .
- كما اصدرت وزارة الدفاع والطيران والمفتشية العامة السعودية قرارها بشأن منح القوات المصرية لوط المعركة وكذا ميدالية تخمير الكويت مع منح جميع الشهداء والمصابين لوط الشرف .

^(١٠٨) بوب ورود / اسرار صناعة القرار الأمريكى لحرب الخليج - من ١٨٢،١٨١

- هذا بالإضافة الى تكريم القيادات البارزة المصرية تكريماً خاصاً بمنحهم الأوسمة العسكرية الرفيعة في حفل خاص بالرياض .
- وقد اشادت جميع القيادات سواء للقوات الشقيقة او الصديقة باداء وحلق وتعاون القوات المصرية المشاركة .
- ولا شك أن الدور المصري كما استعرضناه ، قد تفاعل بكل قوى الدولة الشاملة مع الدور العربي ، في كل مراحل الأزمات ، ورغم التناقضات في الموقف السياسي العربي في مواجهة أزمة الاجتياح العراقي للكويت ، إلا أن القناعة بسمو المهمة ، والدفاع عن مقدرات وأمن الأمة العربية ، كان وراء الحرص على المشاركة المصرية والعربية في الدور العسكري لمواجهتها ، حيث حرصت الدول العربية التي استنكرت هذا العدوان أن يكون لها دورها العسكري المؤثر والفعال ضمن قوات الائتلاف الدولي ، بهدف نصره الحق ، وإعادة الشرعية ، وكان لمصر والمملكة العربية السعودية دورها البارز على رأس هذه الأدوار، وقد تناولنا الدور المصري في هذا الفصل، وسوف نتعرض في الفصل التالي الى الدور العسكري العربي بالتركيز على دور المملكة العربية السعودية ، حيث كان لحشد القوات وتمركزها في نطاقها، بما توفره امكانياتها من تلبية مطالب المسرح ، من بنية أساسية ومنشآت وطرق للمناورة ومطارات وموانئ وامكانيات مختلفة ، كان لها انعكاسها الايجابي على تعظيم دور المملكة في عمليات الخليج ، بالإضافة الى النواحي الايجابية التي تحققت بتولى سمو الأمير الفريق الركن/ خالد بن سلطان قيادة القوات المشتركة ومسرح العمليات التي انبثق منها القيادة المتقدمة للاتجاهات الشمالي والشرقي ، حيث قام بتذليل كافة المصاعب التي اعترضت القوات العربية وتلبية احتياجاتها ، مع المعارفة في تحقيق أبعاد السيطرة الشاملة على هذه القسوات في جميع مراحل العمليات ، مع تأمينها بالاحتياجات حتى تأمين عودتها ، ومن هنا تأتي أهمية الدور العسكري السعودي وهو ما سوف نركز عليه خلال التعرض للدور العربي في الفصل التالي والذي يوضح الدور العسكري العربي حتى تحرير الكويت وتحقيق الهدف النهائي من العمليات .

الفصل السادس الدور العسكرى العربى فى عمليات الخليج

الفصل السادس الدور العسكري العربي في عمليات الخليج

عـــام :

- كان اندلاع القتال المسلح في منطقة الخليج فجر يوم ١٧ يناير ١٩٩١ بمثابة نتيجة منطقية لوصول جهود الحل السلمى الى طريق مسدود .
- وأمام عجز النظام العربي والجهود الدولية عن احتواء الأزمة في إطار التنازلات المتبادلة بدأ يبرز الحل العسكري كأمر حتمى لتحرير الكويت ، ولقد بدأ الإعداد له منذ بداية الأزمة جنباً الى جنب مع باقى الجهود الأخرى المبذولة سواء العربية أو الدولية .
- وقد برز الدور العسكري العربي في الدور المحورى للمملكة العربية السعودية والدور الرئيسى الذى قامت به مصر .. كما كان للدور السورى وباقى الأدوار العربية معالنه البارزة ضمن الدور العربي .
- وسوف نشير في هذا الفصل الى الدور العسكري العربي بالتركيز على الدور السعودى ، حيث أوضحنا في الفصل السابق المعالم البارزة للدور المصرى مع إيضاح باقى أدوار الدول العربية ضمن الدور العسكري الشامل الذى تم في هذه المرحلة ، سواء خلال التحضير أو التنظيم أو إدارة أعمال القتال ضمن قوات الائتلاف الدولى حتى تحقيق الهدف النهائية بتحرير دولة الكويت واستعادة الشرعية لها كما سنوضح .

أولاً : الدور العسكري السعودى :-

- لاشك ان للمملكة العربية السعودية دورها العسكري البارز ايضا على مسرح الاحداث باعتبارها الدولة المحورية في هذه الاحداث فقد كانت الطرف المباشر في الأزمة . فضلًا عن انه تم حشد قوات الائتلاف الدولى على ارضها . . ومياها الإقليمية وباستخدام اجواءها .
- ولقد كان لما تتمتع به المملكة من بنية أساسيه مجهزة سواء محاور تحرك او مطارات او موانئ او قدرات لايبوء او اعاشة القوات مع امكانياتها لتقديم المطالب الادارية المختلفة لها بما اكتسبه من خبرات من خدمة حجاج بيست الله الحرام اثره الكبير في نجاح اعمال الحشد والفتح الاستراتيجى والتعبوى لتنظيم وإدارة عملياتى درع الصحراء او عاصفة الصحراء .
- كما كان لتشكيل القيادة المشتركة ومسرح العمليات واختيار افضل الكوادر من القادة والضباط لدعمها وتطوير كافة الامكانيات لها كى تتجبح في مهامها مع تولى اعطاء قيادتها لاحد ابنائها المخلصين (الفريق الركن الامير خالد بن سلطان بما له من عزيمة عمل ونضج في الفكر ومرونة في الاداء بما انعكس اثره الاكبر في تركيز الجهود وتيسورها ونجاحها في جميع المراحل بما يحقق اهداف كل مرحلة .
- كما كان لحل مسائل القيادة والسيطرة والتنسيق والتعاون بين قوات الائتلاف بالمرح بواسطة قيادة القوات المشتركة ومسرح العمليات . . مع وضع اسلوب دقيق للإدارة وللمتابعة اليومية والاسبوعية والعمل المشترك في شق المجالات مع الاهتمام بالعمل المعنوى والنفسى واستمرار الجهود لرفع قدرات القوات وتوفير مطالبها لدعم كفاءتها . كل الأثر في تحقيق جميع الاهداف المرجوة سواء خلال عملياتى درع الصحراء او عاصفة

الصحراء أو لدعم كل مطالب قوات الائتلاف ، ومنذ البداية اتسم الموقف السعودي بالوضوح في الاطار الآتي:-

- ان العراق بغزوه للكويت قد اعلن الحرب وخرج على النظام العربي المنبثق من ميثاق الجامعة العربية وخسرح على الشرعية الدولية بل وخرق ميثاق الامم المتحدة •
 - ان العراق باعلانه ضم الكويت وحشد قواته بتشكيلاته القتالية على حدود المملكة وقديدها •• قد انتسك ايضا الاعراف والمواثيق الدولية •• معرضا امن المملّة للتهديد والخطر •• مؤثرا على الامن والسلم الدوليين •
 - ان المملكة ارتكزت في حق دفاعها عن نفسها على نص المادة ٥١ من ميثاق المنظمة الدولية واعتماد معاهدة الدفاع العربي المشترك وميثاق كل من مجلس التعاون دول الخليج العربي وميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي حتى لا تتكرر كارته غزو الكويت وتقتد الى غزوه اراضيها •
 - اكدت المملكة ان وجود القوات الشقيقة والصديقة على ارضها انما هو لهدف الدفاع المؤقت ويرتبط بالمهمة وبناء على طلبها •• وهو اجراء املته الظروف الطارئة التي سببها غزو العراق للكويت •
 - كما ان المملكة العربية السعودية شامها في ذلك شان مصر •• بل والإسرة العربية •• انطلقت منذ بداية الازمة في توظيف كل جهودها بجنا عن حل سلمى وقرار عربي يحقق الشرعية العربية ويعيد الحق لاصحابه ويحمى المصير العربي من اى اختطار وبما يحافظ على الاسرة العربية قوية متماسك •• ولكن ذلك لم يعد خيارا متاحا مسع استمرار الصلف والغرور للقيادة العراقية التي ابت ان تراجع او تعود الى الحق •
- القرار التاريخى لخادم الحرمين الشريفين بدعوة القوات الشقيقة والصديقة :**
- اتخذ الملك "فهد بن عبد العزيز" خادم الحرمين الشريفين قراره التاريخى بدعوة القوات الإسلامية والصديقة لمشركة القوات المسلحة السعودية في الدفاع عن أراضيها بعد دراسة متألية لابعاد الموقف سياسيا واقتصاديا وعسكريا • وقد بنى خادم الحرمين قراره بناء على عدة اعتبارات رئيسية كانت الدافع لذلك القرار - أولها - التفوق العسكرى الحاسم التي تتمتع به القوات العراقية على القوات السعودية بل وقوات دول الخليج كلها • وثانيها - الحشد الكبير المتزايد يوما بعد يوم على الحدود الكويتية / العراقية - وثالثها - عدم الثقة في نوايا صدام حسين والمفاجأة والسوعة التي اتم بها غزوه للكويت والسيطرة عليها في اطار ما ظهر من انه كان تخطيطا شاملا ومدروسا احاطة الرئيس العراقى بالكثير من الخداع والدهاء - ورابعها - التردد والانقسام العربي بين مؤيد ومعارض ومحايد للغزو العراقى للكويت وعدم الحسم في مواجهته وبالتالي صعوبة اتخاذ قرار باستخدام قوات مسلمة وعربية شاملة تتوافق مع الحجم والقوة المسلحة العراقية - وخامسها - انه حتى في حالة امكانية حشد قوات عربية واسلامية في مواجهة العراق فانها تفتقر الى وسائل النقل الاستراتيجية بحرا وجوا التي تمكنها من استكمال بناء ذلك الحشد في الوقت المناسب - وسادسها - التعنت الذى ابداه النظام العراقى وعدم استجابته لأمى مبادرة عربية أو اسلامية يمكن مسن خالها التوصل الى حل سلمى للازمة في النطاق العربي والاسلامى •
 - اتخذ الملك فهد بن عبد العزيز عاهل السعودية قراره بدعوة القوات الإسلامية والصديقة بعد أن أكسدت مصادر المعلومات من خلال الصور الجوية التي التقطتها الاقمار الصناعية - من النوايا العدوانية للرئيس صدام حسين

من خلال حشده لحجم من القوة وصل الى ٢٤ فرقة متنوعة بإجمالي ٣٨٩ ألف جندي ، ٢٨٨٩ دبابة - وبعد أن أعطى فرصة كاملة للزعماء والقادة العرب من خلال الجامعة العربية من كافلة الفرص لإيجاد حل عربي للأزمة سواء كان سلمياً أو عسكرياً .

- وطبقاً لتسلسل الأحداث وأثر الغزو العراقي للكوييت واجتماع مجلس الأمن القومي الأمريكي في الثاني من أغسطس ٩٠ برئاسة الرئيس الأمريكي الأسبق " بوش " لتقييم نتائج الغزو العراقي للكوييت واحتمالاته المستقبلية ، وعرض الأمر بواسطة مدير المخابرات المركزية ^(١٩٩) لتقريره والوصول الى اقتراح تنفيذ الخطة (٩٠ - ١٠٠٢) للدفاع عن المملكة العربية السعودية التي تحتاج الى حشد من القوات المسلحة الذي قد يصل الى ٢٥٠,٠٠٠ مقاتل ، وهو الأمر الذي قد يستغرق شهوراً .
- وإقرار هذه الخطة وتطويرها بحيث لا تقتصر فقط على الدفاع بل امكانية تحويلها الى عملية هجومية لطرد القسوات العراقية من الكوييت اذا تطلب الأمر ذلك .
- ويعرض وزير الدفاع الأمريكي الأمر على الملك فهد في اطار خطة ذات شقين . .
 - الأول منها - التعاون لحماية المملكة العربية السعودية من الغزو العراقي المحتمل .
 - والثاني - تهجير العراق بزيادة فاعلية الحصار الاقتصادي والذي قد يدفع الرئيس العراقي للاسراع بمسزو السعودية .

وقد نقل وزير الدفاع الأمريكي أربعة ضمانات عن لسان الرئيس الأمريكي جورج بوش اونها - أن الولايات المتحدة مستعدة للالتزام بقوة ملائمة لاداء مهمة الدفاع عن المملكة العربية السعودية سواء لردع الرئيس العراقي صدام حسين أو العمل على منعه اذا فشل الردع .
 وثانيها - أهمية تواجد قوة أمريكية في المنطقة حيث من غير الممكن الانتظار حتى تعبر القوات العراقية للحدود السعودية وان القوات الامريكية ستعود فور انتهاء الخطر العراقي .
 وثالثها- أن التعاون مع المملكة السعودية سوف يجعل القوة المسلحة السعودية اقدر على الدفاع عن المملكة بعد رحيل القوة الأمريكية والتي ستكون قادرة على العودة السريعة عند الحاجة اليها مرة اخرى .
 رابعها- أن الانتظار اكثر من ذلك سوف يصبح خطراً داهماً ، وان الرئيس الأمريكي يتطلع الى سرعة الموافقة على طلب القوات الامريكية ، والتي يسعى الرئيس الأمريكي بالتعاون مع المملكة العربية السعودية لان تصبح هذه القوات قسوات دولية تضم الى جوارها قوات من دول المنطقة العربية .

- وبعد دراسة وتحليل دقيق للموقف وعرضه للصور الجوية وخطة الحشد الأمريكي ، كان القرار التاريخي للملك فهد خادم الحرمين الشريفين لبدءاً عملية " درع الصحراء" بعد أن ربط الملك فهد ذلك القرار بعدة شروط أهمها :-
- التأكيد على القيام بعملية ردع "أي التخويف فقط لايجاز الرئيس العراقي على سحب قوائمه المسلحة من الكوييت دون قتال " .
 - أن يتم التحول للهجوم اذا تطلب الموقف ذلك بعد فشل الردع وكل محاولات الحلول السلمية .

^(١٩٩) وثيقة عسكرية - حصل عليها الباحث بمجهود الخاصة - عام ١٩٩٣ .

- أن تقتصر مهمة القوة المسلحة الصديقة على تحرير الكويت فقط دون غزو العراق ،
- أن تشترك قوات عربية وإسلامية الى جانب القوات الصديقة وتكون في صدارة القوات المسلحة التي تحرر مدينة الكويت ،
- أن تسحب القوات الصديقة من الأراضي السعودية بعد انتهاء مهمتها المكلفة بها مباشرة وهي تحرير الكويت وعودة الشرعية لها ،
- أن تلتزم القوات الصديقة بالشرعية الدولية والعربية والإسلامية فيما ستنفذه من عمليات قتالية ، وعلى ضوء ذلك فقد تحدت مهمة القوة الأمريكية لتكون " الدفاع عن المملكة العربية السعودية ضد الهجوم العراقي مع الاستعداد لعمليات أخرى اذا تطلب الموقف " ،
- وكان الأمر الفوري لها هو تنفيذ خطة العمليات (١٠٢-٩٠) ،
- ومن المتابعة للظروف التي صدر فيها القرار التاريخي لخدام الحرمين بدعوة القوات الشقيقة والإسلامية والصديقة ، والتغيرات المتلاحقة والحاسمة التي أحدثها النظام العراقي من تغيير لمعالم وشخصية الدولة الكويتية والسنزاد المستمر في حشد وبناء قواته المسلحة على الحدود السعودية وتزايد التهديد والاضطراب التي تعرض لها المملكة السعودية طبقا لما أكدته الصور الجوية ، مع عدم وجود أي بادرة لاستجابة الرئيس العراقي صدام حسين لقرارات المجتمع الدولي الصادرة عن مجلس الامن او قبوله للوساطة العربية او الاسلامية مع وضوح العجز العربي عن امكانية توفير تجميع قتالي عربي اسلامي يتوازن مع القوة المسلحة العراقية يكون قادرا على ردعها وفرض انسحابها او التحول للهجوم اذا تطلب لوقف هزيمتها ، كل تلك الظروف لم تدفع الملك فهد خدام الحرمين الشريفين على التعجيل باتخاذ قراره بدعوة القوات الصديقة للمشاركة في الدفاع عن المملكة العربية السعودية ، بل كان ذلك القرار بعد فترة كافية من الدراسة والبحث والتحليل ، الامر الذي أدى الى صدوره مساء يوم ٦ أغسطس ٩٠ بعد خمسة ايام كاملة من غزو القوات العراقية للكويت ، الى جانب إحباطه بالعديد من الضمانات التي تجعل من تواجد القوات الصديقة على الأراضي السعودية وجودا مؤقتا ينتهي بانتهاء المهمة التي تم حشده من اجلها وهي " تحرير الكويت " مما جعله وبحق قرارا تاريخيا ،
- بصدور القرار التاريخي لخدام الحرمين الشريفين بدعوة القوات الصديقة والشقيقة ، وقرار هذا الحلق بواسطة جامعة الدول العربية وقرار القمة العربي ، بدأت الاجراءات الفورية لمواجهة هذا العدوان الذي يعتبر من أخطر ما شهده التاريخ الاسلامي والعربي الحديث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ،
- فلم يسبق أن قامت دولة عربية بجناح دولة عربية مجاورة واحتلالها ، وتدمير بنيتها العمرانية والاقتصادية والعلمية ، وسرقة ممتلكاتها الرسمية والشعبية ، وقتل وتشريد مواطنيها الغزل بدون تمييز ،
- ومن هنا كان التحرك السريع للقيادة السياسية للمملكة العربية السعودية في عدة مجالات متوازية لمواجهة التهديدات العراقية المحتملة للأراضي السعودية واستقبال حكومة وشعب الكويت ثم الاستعداد لاستقبال القوات العربية والإسلامية والصديقة في مرحلة لاحقة بعد صدور القرار التاريخي لخدام الحرمين الشريفين بدعوة تلك القوات لمشاركة القوات المسلحة السعودية في الدفاع عن أراضيها ،

- رلى المجال العسكري^(١١٠) ، استنفرت المملكة العربية السعودية جميع قواتها المسلحة ورفعت حالة التأهب القصوى للقوات المسلحة ، وتم تحريك القوات المسلحة إلى المواقع الأمامية في البر والبحر ، كما كشفت القوات الجوية طلعاتها لحماية أجواء المملكة ، و جهزت جميع المطارات والموانئ والمدن العسكرية والقواعد الجوية والبحرية تنفيذًا لخطتها للفتح الاستراتيجي واتخاذ الأروضاغ الدفاعية للدفاع وتأمين حدود المملكة ، وعلى ذلك فقد اتخذت العديد من الاجراءات تنفيذيا للتخطيط المسبق - لعل أهمها ، ●
- اصدار أمر ادارى للقوات المسلحة السعودية واستعدادها للتحرك الى كل مسن المنطقتين الشرقية والشمالية ●
- بدء تدفق القوات المسلحة السعودية من المناطق المختلفة الى مناطق حشدتها في مسرح العمليات ، ●
- وقد قامت القوات الجوية بزيادة أعداد طائرات الاقلاع الفوري التي كانت جاهزة للاقلاع خلال خمس دقائق - مع تنفيذ دوريات جوية مستمرة في القطاع الشرقي والأوسط والقيام بالنظية الرادارية مستخدمة الرادارات الأرضية وطائرات الانذار المبكر "ايواكس" ●
- هذا الى جانب البدء في تجهيز المطارات الأمامية في القطاع الشرقي والأوسط والشمالي الغربي لاستخدامها عند الحاجة ، مع تجهيز وتحميل الطائرات الهجومية بالذخائر - مع تكييف عمليات الاستطلاع الجوي على طول الحدود السعودية - العراقية ، والحدود السعودية - الكويتية ●
- وقد تزامن مع ذلك اتقام اجراءات التنسيق اللازمة مع الطيران المدني لاحكام السيطرة على المجال الجوي ، مع زيادة أعداد العاملين في مراكز العمليات ومراكز القيادة والسيطرة لمتابعة الموقف وتحديد مناطق عمليات الاسناد الجوى القريب والاجراءات اللازمة للتعامل مع القوات المعتدية عند عبورها الحدود السعودية ●
- ومن هنا - يمكن القول ان القوات الجوية السعودية نفذت بكفاءة اجراءاتها لاتمام الفتح الاستراتيجى المخطط لها ، وتم انتشار طائرات الدفاع الجوي والاسناد الجوي القريب في المواقع المخصصة لها طبقا للخطة ، مع دعم القطاع الشرقي بطائرات اعتراضية وهجومية من بقية القطاعات الجوية الأخرى دون الاخلال بمتطلبات الدفاع عن بقية القطاعات ●
- وقد قامت القوات البحرية الملكية السعودية بتعزيز تواجدتها في ميناء " رأس مشعاب " المتاخم للحدود الكويتية ، وأرسلت اليه عددا من الطائرات العمودية من قاعدة الملك عبد العزيز البحرية الشرقية ، اضافة الى وحدات من البحرية في البحر وعلى الشواطئ لتغطية المياه الإقليمية السعودية بالدوريات البحرية من الدمام جنوبا حتى مدينة الخافجي شمالا ، وذلك ضمن خطة بحرية منظمة لضمان المراقبة والانذار المبكر وتدمير أى هدف بحرى معادى يحاول الاقتراب من المياه الإقليمية للمملكة العربية السعودية ●
- هذا وقد شاركت القوات البحرية بعدد (٢٨) قطعة بحرية سعودية توزعت على أسطولين ، أحدهما في الخليج العربي " قاعدة الملك عبد العزيز البحرية بالمنطقة الشرقية " ، والأخرى في البحر الأحمر " قاعدة الملك فيصل البحرية بالمنطقة الغربية " حيث كانت تقوم بها الدورية ●

^(١١٠) وثيقة عسكرية - حصل عليها الباحث بجهودته الخاصة - عام ١٩٩٣ ●

- هذا الى جانب استقبال الزوارق الكويتية التي لجأت الى قاعدة الملك عبد العزيز البحرية بعد الاجتياح العراقي ، وقامت بتوفير المساندة اللازمة لها من اسكان واعاشة وتسهيلات بحرية ، اضافة الى استقبال الطائرات العمودية الكويتية التي لجأت الى المطارات البحرية الشرقية .
- كما قامت قوات الحرس الوطني السعودي بمهمة تأمين فتح القوة الرئيسية السعودية حيث رفعت درجة استعداد "لواء الملك عبد العزيز الآلي الثاني" الى درجة التأهب القصوى وتحرك من منطقة تمر كركه في منطقة الاحساء عبر الطريق العام أبو حدرية - الخفافجي ، حيث تم انتشاره بمواجهة (٦٠) ستون كيلومترا بطول الحدود الدولية بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ، وذلك للقيام بمهام الاستطلاع والتي نفذها اللواء بالانطلاق وحداته الاستطلاعية طبقا لخطة عمليات واتخاذ أوضاعها على الحدود الدولية ، هذا الى جانب مهمة تهيئة الظروف المناسبة لفتح باقي القوات الرئيسية للمملكة العربية السعودية واتخاذ أوضاعها المناسبة لمرمان القوات المتعددة من استغلال الموقف والقيام بعمليات عدوانية في المنطقة .
- وايضا قامت وزارة الداخلية ممثلة في قطاعها العسكري والمدنية بتنفيذ مهامها الوطنية بكل وعي ومستوى ، لبعدها هجوم القوات العراقية على دولة الكويت بدأ التدفق البشري للمواطنين الكويتيين ، فقامت قطاعات وزارة الداخلية في المنطقة الشرقية والشمالية بالتعامل مع هذا التدفق البشري بتسهيل استقبال ايواء الكويتيين وتهيئة المناخ المناسب لهم لامتناع الصدمة النفسية .
- وتعتبر أجهزة وزارة الداخلية العسكرية أجهزة مساندة ومساعدة للقوات المسلحة السعودية في الدفاع عن الوطن ضد أي اعتداء عسكري ، وقد ظهر هذا الدور لاجهزة وزارة الداخلية العسكرية ، حيث تم تشكيل فريق عمل تمثل قطاعات وزارة الداخلية العسكرية تركزت مهمته في أن يكون حلقة وصل بين مختلف قطاعات وزارة الداخلية والقوات المسلحة السعودية ، الى جانب مهام الدفاع المدني وحفظ الأمن في الخطوط الخلفية للقوات المسلحة .
- وفي الخامس من أغسطس ١٩٩٠ ويصدر القرار التاريخي لخادم الحرمين الشريفين بدعوة القوات الشقيقة والاسلامية والصديقة لمشاركة القوات المسلحة السعودية في الدفاع عن أراضيها ، انطلقت المملكة العربية السعودية في كل المجالات وكافة الاتجاهات في اطار ملهمة من التعاون بين القادات السياسية والعسكرية والداخلية ، لتسهيى السب الظروف لاستقبال ايواء وتحرك والتشار واعاشة القوات القادمة الى المملكة وما تتطلب ذلك من تخطيط شامل وضعت فيه المملكة العربية السعودية قيادة وشعبا كل امكانياتها وقدراتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والمعنوية والدبلوماسية سعيا لانجاح ذلك الحشد الدولي وتوفير كافة الوسائل والسبل والعناصر للوصول الى والتحرك والانتشار والتأمين حتى تمام حشده في المناطق المخصصة له في المنطقتين الشرقية والشمالية السعودية .
- تلك هي الملحة التي تعددت وتوعدت للدرجة التي يصعب معها تسجيل كل أحداثها ودقائقها ونجازاتها ، ومن هنا تأتي محاولة الفاء الضوء على بعض جوانبها بالتركيز على اعداد وتجهيز الدولة لاستقبال القوات ونظام امدادها اداريا ولوجيا .

تشكيل قيادة القوات المشتركة :

بناء على توجيهات المقام السامي الكريم و امر صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الطيران والدفاع والفضح العام في ١٠ أغسطس ١٩٩٠م فقد تم تشكيل قيادة القوات المشتركة ومسرح العمليات واستندت قيادتها لصاحب السمو الملكي الفريق الركن خالد بن سلطان بن عبد العزيز حيث قام سموه باختيار نخبة من ضباط القوات المسلحة السعودية من ذرى الخبرة والكفاءة .

وقد وضعت قيادة المنطقتين الشمالية والشرقية والقوات الجوية والبحرية في المملكة ومجموعى الدفاع الجوى الخامسة - السادسة تحت امره هذه القيادة كما تم تشكيل قيادة امامية متقدمة في كل من المنطقتين الشمالية والشرقية مرتبطة مباشرة بقائد القوات المشتركة ومسرح العمليات ويرتبط اداريا وعملياتيا بقوات درع الجزيرة لدول مجلس التعاون الخليجي والقوات العربية والاسلامية والدول الاخرى حيث بلغ عدد الدول التي عملت تحت قيادة القوات المشتركة ومسرح العمليات (٢٤) دولة من اصل (٣٧) دولة وامتد مسرح العمليات غربا حتى منطقة "عرعر" حيث تم تشكيل قوة كافية تحمسا لاي عمليات النفاذ او اختراق من قبل القوات العراقية لاراضى المملكة العربية السعودية ولم ينحصر دور قيادة القوات المشتركة في قيادة القوات التي تعمل تحت قيادتها وانما امتد ليمارس دورا متميزا في عملية الاستناد والامداد لجميع القوات الشقيقة والصديقة التي تواجدت على اراضى المملكة العربية السعودية والتي وصل عددها الى اكثر من (٧٥٠) الف مقاتل حيث قامت حكومة خادم الحرمين الشريفين ممثلة بالقوات المشتركة بتأمين السكن والمأكل والمواصلات والمحروقات والعلاج لهذه القوات كما تم تسخير كالة موارد الدولة "البنية الاساسية" لخدمة الجبهود الحسرى من طرق - مطارات - موانئ - وسائل اتصالات - وسائل نقل - مرافق - منشآت حكومية وخاصة والتي ساهمت بشكل كبير في النجاحات التي تحققت لأكبر حشد عسكري بعد الحرب العالمية الثانية مما يعد اعجازا كبيرا بحمد ذاته حيث برز الدور الايجابي للمملكة في عملية تحرير دولة الكويت وعودة الشرعية هذا الى جانب وضع خطط التدريب والتدريب المشترك مع القوات الشقيقة والصديقة لرفع مستوى الاستعداد القتالي لها واتخاذ الاجراءات الخاصة بالتنسيق الضروري فيما يتعلق بالمعلومات والتخطيط العملياني ونظام القيادة والسيطرة .

دور القوات السعودية فى العملية الدفاعية " درع الصحراء "

- منذ اللحظات الأولى لاجتياح القوات المسلحة العراقية لدولة الكويت وخلال ساعات محدودة تمكنت من السيطرة على اراضى دولة الكويت وتهديد أمن باقى دول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة و المملكة العربية السعودية بصفة خاصة .
- لم يتمكن العراق من تبرير تدخله في الكويت للرأى العام الاقليمي والدولى او إيجاد المبرر القانونى لهذا التدخل ، وبعد عدة تبريرات متباينة ومتضاربة اعلن الرئيس العراقي ضم دولة الكويت الى العراق واطلق عليها المحافظة التاسعة عشر ضاربا بالقروانين والاعراف الدولية عرض الحائط .
- ولقد جاء رد الفعل العالمى كظاهرة غير مسبوقة في الازمات الدولية حيث تواكبت الادانة لعملية الغزو باجماع دولى لم يسبق له مثيل وتوالت قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن المتوافقة مع اهداف ومطالب المجتمع الدولى الرالص لسيااسة استخدام القوة والعنف في حل النزاعات الاقليمية .

- وقد استمر العراق في ممارسة التشدد ورفض نداءات السلام متخذاً في سياسة التشدد وفرض الامر الواقع منسهما واسلوباً في مجال ادارته للأزمة مما دفع المجتمع الدولي الى التدرج في اجراءات رد الفعل بدءاً من فرض العقوبات الاقتصادية ضد النظام العراقي الى حق استخدام القوة لافترار الشرعية الدولية .
- وفي اطار رد الفعل على تشدد النظام العراقي فقد شهد مسرح عمليات الخليج اكبر عملية حشد عسكري استراتيجي لقوات مسلحة متعددة الجنسيات منذ الحرب العالمية الثانية لدعم القرارات الدفاعية للمملكة العربية السعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي والضغط على القيادة العراقية للاستجابة لقرارات المجتمع الدولي واستعادة الشرعية لدولة الكويت اذا لزم الأمر .
- ولقد لعبت المملكة العربية السعودية دوراً رئيسياً في ادارة أزمة الخليج خلال مراحلها المختلفة من خلال العمل على محاور واتجاهات متوازنة :
 - اولها - التحرك السياسي لتسوية الواجه بين العراق والكويت قبل بدء الصراع المسلح .
 - ثانيها - المشاركة في الدفاع عن المملكة العربية السعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي لتأمينها ضد مخاطر إقدام القيادة العراقية لمزيد من الاجراءات الغير محسوبة .
 - ثالثها - صدور القرار التاريخي لخادم الحرمين الشريفين بدعوة القوات الشقيقة والاسلامية والصديقة لمشاركة القوات المسلحة السعودية في الدفاع عن اراضيها بعد تصاعد التهديد العراقي ودعم قدراته وقواته المسلحة على الحدود السعودية بالشكل الذي اكد نوايا في احتمال قيامه بتطوير اعمال قتالية ومهاجمة المملكة العربية السعودية .
- بعد ان توافدت الى اراضى ومطارات المملكة العربية السعودية اعداد كبيرة من القوات الشقيقة والصديقة ، اعدت خطة دفاعية استراتيجية مشتركة اطلق عليها "درع الصحراء" للدفاع عن اراضى المملكة العربية السعودية ضد اى هجوم مباشر تقوم به القوات المسلحة العراقية وقد حددت القيادة السياسية والعسكرية السعودية بالتنسيق مع قيادة قوات الائتلاف الدولي خمسة اهداف رئيسية لهذه العملية .
 - المشاركة في الدفاع عن المملكة العربية السعودية وتحسين العمل المشترك بين القوات .
 - ضمان حرية استخدام خطوط المواصلات البحرية الى المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي .
 - تحسين نظام القيادة والسيطرة والاتصالات .
 - تحسين نظام الامداد والتموين لتغطية متطلبات عملية الحشد الاستراتيجي .
 - رفع القدرات الدفاعية لتشمل الدفاع ضد الحرب الكيميائية والالكترونية وضد الصواريخ البلاستيكية باعتبارها ابرز عناصر القوة للنظام العراقي .
- مهمة القوات المسلحة السعودية :
 - وبتمام تشكيل قيادة المشتركة ومسرح العمليات حددت القيادة السياسية مهمة القوات المسلحة السعودية لسدلى اطار قوات الائتلاف الشقيقة والصديقة لتكون " قيام القوات المسلحة السعودية للمملكة العربية السعودية والقوات الشقيقة والصديقة بالدفاع عن اراضى واجواء ومياه المملكة العربية السعودية ضد اى هجوم عراقي "

• فكرة عمليات القوات المسلحة :

على ضوء تلك المهمة وضعت فكرة العمليات للدفاع عن اراضى المملكة باتخاذ الاوضاع الدفاعية فى منطقة قتال القوات المشتركة بالمنطقتين الشرقية والشمالية التى كان تكون مسرح العمليات ، شاركت فيها كل الفرع واجهزة وقيادات القوات المسلحة السعودية البرية والبحرية والجوية والدفاع الجوى الى جانب قسوات الحرس الوطنى السعودى فى اطار خطة استراتيجية شاملة ومنسقة مع باقى القوات المتعددة الجنسيات التى شاركت فى قسوة الائتلاف الدولى وذلك كالآتى :-

• القوات البرية :

• اتخذت القوات البرية اوضاعها الدفاعية فى المنطقة الشرقية - حيث قامت "قوة ابو بكر" المشكلة من لواء الملك عبد العزيز الثانى حرس وطنى وقوة واجب من دولة قطر باتخاذ اوضاعها لتأمين القطاع الايمن وقامت "قوة عنمان" المشكلة من لواء الملك فهد الثامن الاالى وسرية من دولة البحرين والقوات الكويتية باتخاذ اوضاعها لتأمين القطاع الاوسط - ثم قامت "قوة عمر" المشكلة من مجموعة لواء الملك فيصل العاشر الآلى وقوة واجب من دولة الامارات وسلطنة عمان باتخاذ اوضاعها لتأمين القطاع الايسر .

• يدافع عن مدينة الخافجى بقوة واجب من مشاة البحرية السعودية مدعمة بسرية مضادة للدبابات "١٠٦ م" وفصيل رضاش عيار "٥٠ بوصة" - ومنطقة رأس مشعاب بقوة واجب من المشاة البحرية السعودية - والسقاية بقوة فوج مشاه مغاربى وكتيبة من السنغال .

وقد اتخذت القوات الصديقة اوضاعها الدفاعية خلف وى الجانب الايمن والايسر للقوة السعودية والعربية حيث اتخذت مشاه البحرية ومعها اللواء السابع المدرع البريطانى اوضاعها فى منطقة شمال وشمال غرب الجبيل مع دفع فرقة محمولة جوا للدفاع عن المنشآت البترولية فى منطقة "بقيق" .

كما اتخذت القوات البرية اوضاعها فى المنطقة الشمالية حيث قامت الفرقة الرابعة المدرعة والفرقة الثالثة المشاة الميكانيكية ومجموعة صاعقة مصرية بالدفاع عن القطاع الشمالى وقامت مجموعة لواء الملك عبد العزيز العشرون الآلى ومجموعة لواء الملك خالد الرابع المدرع السعودية بالدفاع عن القطاع الاوسط وقامت الفرقة التاسعة المدرعة ولواء المغاوير السورية بالدفاع عن القطاع الغربى وتركز لواء الشهيد الكويتى خلف القطاعين الشرقى والايمن وتركزت الفرقة السادسة المدرعة الفرنسية والخفيفة الى الجنوب من خط "حفر الباطن-عرعر" مستعدة لتنفيذ اى مهام تكلف بها الى جانب قوة النيجر التى كانت مكلفة بالدفاع عن منطقة الاسناد الادارى المتقدمة والقيادة الامامية .

وقد كان للحرس الوطنى السعودى دور فعال وبارز حيث لم تقتصر مشاركته فقط بقوة ٢ لواء فى المنطقتين الشرقية والشمالية - بل امتدت مشاركة الحرس الوطنى لتشمل تأمين وحماية الجبهة الداخلية كالحفاظة على الامن والنظام وتقديم الخدمات الطبية الضرورية للمدنيين وحراسة الاسرى العراقيين كما سبزت مشاركات الحرس الوطنى من خلال العديد من المهام التى منها - تكليف لواء الامام محمد بن سعود الآلى بمهمة دعم قسوى الامن الداخلى وتقديم العون لها الى جانب استعداده للعمل كقوة احتياط مجمع لسادة القوات السعودية العاملة فى جبهة القتال مع تكليفه بمسئوليات القيام بدوريات مختلفة اثناء تحرير الكويت اما لواء الملك خساند فقد الحقت الكتيبة (٣١) منه على الوحدات التى شاركت فى تحرير الكويت وبينما شاركت الكتيبة (٣٢) بمهمة حراسة

الاسرى وتسليمهم الى الصليب الاحمر الدولى بالحدود السعودية العراقية كما تم اخفاق الكتيبة (٣٣) منه بلواء الامام محمد بن سعود الآلى ولواء الملك عبد العزيز اناء عملية تحرير الكويت وايضا كلف لواء الامير محمد بن عبد الرحمن بالقيام بمراجعة عمليات الاخلاء في منطقة الخالجي وتولى امر شئون الاسرى واللاجئين بمنطقة حفر الباطن مع قيامه باستلام الاسرى العراقيين من منطقة حفر الباطن الى منطقة عرعر مع المشاركة في عملية تحرير الكويت والمحافظة على الأمن خلالها بقسوة الكتيبتين (٢٤، ٢١) منه ، وقد استمرت الفواج الحرس الوطنى في مهامها الامنية بتكثيف الحراسة لبعض المواقع الحيوية وتعزيز الدوريات والمراقبة في منطقة الرياض باضافة اربعة دارريسات جديدة الى جانب الداوريات السابقة لخطية مناطق اخرى من المدينة بالاشتراف مع وزارة الداخلية في خطة امن المدينة لالحاق عدد من الافراد لتعزيز المهام لبعض المناطق العسكرية في مطار رفحة ، وايضا تم تعزيز الحراسات على المنشآت الحيوية الصناعية في المنطقة الشرقية اضافة الى قيام الداوريات الركابة والراجلة داخل المدن بواجبها الامنى .

• القوات البحرية :

- تلعب القوات البحرية دورا فعالا في المملكة العربية السعودية ذات السواحل البحرية الطويلة حيث تعبر خط الدفاع الاول وتقوم القطع البحرية بحماية الموانئ والمراسى والمدن الساحلية والمحافظة على حرية الملاحة وتأمين حركة السفن التجارية عند استخدامها في نقل ادوات ومتطلبات الجهد الحربي والاقتصادى عبر البحر هذا الى جانب قيام القوات البحرية بدور هام في العمليات التعرضية لما لديها من ذخائر ذات قوة تدميرية عالية الى جانب دقة اصابتها الاهداف وقد قامت القوات البحرية الملكية السعودية بادوار دفاعية وهجومية خلال حرب تحرير الكويت .
- فمنذ بدأت الاحداث في منطقة الخليج وتوافد القطع البحرية للدول الصديقة الى مسرح العمليات البحرى للمشاركة في الدفاع عن مياه وسواحل المملكة السعودية ودول مجلس التعاون وتامين خطوط الملاحة العالمية وتطبيق قرارات الامم المتحدة في الحصار الاقتصادي والبحرى على النظام العراقي وبتزايد اعداد القطع البحرية المشاركة للدول الصديقة والشقيقة والتي وصلت في ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠ الى (١٢٩) قطعة بحرية - والتي وزعت على خمسة مناطق في مسرح العمليات البحرى - "البحر الاحمر - خليج عدن - شمال البحر العربى - خليج عمان - الخليج العربى" - حيث شاركت القوات البحرية الملكية السعودية بعدد (٢٨) قطعة بحرية^(١١١) وزعت على اسطولين - اولهما - في الخليج العربى في قاعدة الملك عبد العزيز البحرية - وثانيهما - في البحر الاحمر في قاعدة الملك فيصل البحرية .

وقد كانت القطع البحرية تقوم بمهام الداورية في سبع مناطق للعمليات منذ بدء الاحداث حتى نهاية العمليات الحربية في منطقة الخليج منها ثلاثة مناطق عمليات في منطقة البحر الاحمر واربع في منطقة الخليج العربى .

وقد شاركت الطائرات العمودية من طراز "روفان - سوبر بوما" مع القوات الملكية البحرية السعودية في اعمال الداورية في مناسق محددة مواجهة لقاعدة الجليل وجدة ورأس مشعب ، كما شاركت مشاة البحرية الملكية

^(١١١) رليفة عسكرية - حصل عليها الباحث بجهوده الخاصة - عام ١٩٩٣ .

السعودية في حماية السفن التجارية التي نقلت القوات البرية المصرية والسورية الى ميناء ينبع وكان من ابرز المهام التي قامت بها القوات البحرية الملكية السعودية في العملية الدفاعية الاستراتيجية " درع الصحراء " :

- تأمين طرق الملاحة الى موانئ المملكة العربية السعودية في كل من البحر الاحمر والخليج العربي
- تأمين المنشآت النفطية في المياه الاقليمية والدولية .
- حماية شواطئ وسواحل المملكة العربية السعودية وخاصة في الجناح الشرقي للقوات البرية ضد اي هجوم بحري .
- تطهير مياه الخليج من الالغام البحرية لضمان وتأمين الملاحة البحرية .
- الانذار المبكر بواسطة الدائرات البحرية والجوية والتي استخدمت فيها الطائرات العمودية البحرية
- المشاركة مع قوات الائتلاف الدولي في فرض الحصار البحري والاقتصادي على العراق .
- استقبال اعداد هائلة من القوات التي شاركت في عملية تحرير الكويت من خلال تجهيزات الموانئ مثل ميناء وقاعدة الملك عبد العزيز البحرية وقاعدة الملك فيصل البحرية وميناء رأس مشعاب وميناء رأس الفار وميناء القصيمة ، الى جانب تجهيز المطارات البحرية لاستقبال الطائرات العمودية المختلفة للقوات الصديقة التي شاركت في حرب التحرير مثل مطار قاعدة الملك عبد العزيز البحرية ومطار قساعة الملك فيصل البحرية ، واستنادا وتفليدا لقرار مجلس الامن الدولي القاضي بفرض الحصار الاقتصادي والبحري على العراق فقد قامت السفن المعاونة باعتراض مايقرب من (٧٨٨٢) سفينة بحرية تجارية لتسش منها (٩٩٦) سفينة ، ووجد ان (٥٦) سفينة منها تحمل حمولة عسكرية محظورة وقد اجبرت على العودة الى الميناء الرئيسي التي اجرت منه ، هذا وقد تم اكتشاف (٢٥٨) لغما بحريا ، تم تدمير (١٦٩) لغما منها، شاركت القوات الملكية السعودية بتدمير (٥٦) لغما بينما قامت بحرية الولايات المتحدة الامريكية بتفجير الباقي .
- وايضا قام الاسطول التجاري السعودي بدور مميز في نقل معدات واسلحة الفرقة التاسعة المدرعة السورية في الموانئ السورية على شاطئ البحر الابيض المتوسط الى ميناء ينبع على البحر الاحمر كما قام بنقل معدات واسلحة الفرقة الثالثة مشاة الميكانيكية المصرية والفرقة الرابعة المدرعة المصرية من السواحل المصرية الى ميناء ينبع .
- وقد شاركت مشاة البحرية الملكية السعودية في تأمين ميناء الاحمدى والشعبية وقاعدة العليقة البحرية وتطهيرها من الالغام الى جانب المسالدة في مكافحة بقعة الزيت في الخليج حيث تم ارسال فريق من مرفق اصلاح السفن الى ميناء راس شعاب وقام بتركيب حاجز بطول (١٥٥٠) قدم واخرى بطول (١٠٠٠) قدم لحماية مرافق وسواحل الميناء من الزيت .

- القوات الجوية :
- قبل التعرض لدور القوات الجوية الملكية السعودية في حرب تحرير الكويت فإنه جدير بالذكر القاء الضوء على تاريخ نشأة وبناء هذه القوات (١١١) ، حيث تعود بداية هذه القوات الى عام ١٩٣٥ م .
- وفي عام ١٩٧٢ م رفع اول علم ل سلاح الطيران السعودى ، ولقد خطت القوات الجوية الملكية السعودية خطوة كبيرة بمحصورها على طائرات (إف-١٥) المقاتلة ، كما تم الحصول على طائرات الانذار المبكر (اواكس) وطائرات التزود بالوقود (النفائث) التى مكنت القوات الجوية من تنفيذ العمليات بعيدة المدى ثم دخول طائرات (التورنيدو الهجومية والدفاعية) حتى اصبحت القوات الجوية الملكية السعودية في فترة زمنية قياسية من ابرز القوات الجوية في مستوى دول الشرق الأوسط .
- وقد اتخذت القوات الجوية الملكية العديد من الاجراءات الفورية بعد الاجتياح العراقي لدولة الكويت وبصدد قرار خادم الحرمين الشريفين بدعوة القوات العربية والاسلامية والصديقة لمساندة القوات المسلحة السعودية في الدفاع عن اراضي المملكة شملت :
- تجهيز المطارات الامامية والقواعد الرئيسية والمطارات المدنية لاستقبال الاعداد الكبيرة مسن الطائرات الوافدة وتوزيع هذه الطائرات في القواعد الجوية في كل من القطاع الشرقي والارسط والشمالي الغربي والمطارات الامامية في الشرقي والاروسط والشمالي الغربي اضافة الى المطارات المدنية في مختلف المناطق .
- تحديد اجراءات السيطرة على الاجواء وضمان حرية الحركة للطائرات وتحديد علامات التمييز ولغة التعارف بين القوات الصديقة والمعادية مع احكام المراقبة والسيطرة على الاجواء وتخصيص مناطق مختلفة ومتعددة لتدريب القوات المشتركة واستحداث ميادين رماية اضافية هذا اضافة الى تحديد مسارات آمنة للطائرات من اجل اجراءات الدفاع الجوي وتحديد اجراءات استخدام المجال الجوي لتفسيدي تعاضد العمليات .
- بالاضافة الى تقديم الاسناد الادارى والفنى للمواقع التى انتشرت فيها الطائرات .
- اندماج القوات الملكية السعودية مع بقية القوات الجوية المشاركة من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وايطاليا وكندا وبقية الطائرات المشاركة في دول مجلس التعاون ، وقد كان للتدريب المتقدم والحديث اثره في اندماج هذه القوات مع بقية القوات المشاركة من كل تلك النوعيات من القوات الجوية وصقلها في اطار تخطيط مركزى لتدمير قوات مسلحة لدولة واحدة معادية ، تنطلق الهجمات الجوية المخططة بنجاح غير مسبوق من عدة اتجاهات وبكثافة كبيرة واعداد ضخمة الى اهدافها المعادية والتي قامت بما تسوات الائتلاف الدولى في عمليات الخليج الثانية ، حيث تمت السيطرة على جميع القوات الجوية للائتلاف الدولى من مركز عمليات القوات الجوية بالرياض وكانت اوامر

(١١٢) د / زكريا حسين احمد - دراسات في حرب الخليج - مجموعة محاضرات أقيمت في أكاديمية ناصر العسكرية .

العمليات ترسل الى الوحدات المشاركة خلال دقائق في مختلف المطارات والموانع داخل المملكة او في دول

الخليج او الى حاملات الطائرات في البحر الاحمر والخليج العربي .

- كما قدمت القوات الجوية السعودية جميع امكانياتها ومرافق الصيانة من حظائر للطائرات وررش فنية ومعدات ومراكز القيادة والعمليات المجهزة بأحدث الاجهزة والمعدات، وقد كان للبيئة الاساسية والمجهزاتها الفريدة في المملكة العربية السعودية اثرا فريدا وواضحا في القدرة على استيعاب تسلك الاعداد من الطائرات المتنوعة ومساندتها .

- وقد كان اشترك القوات الجوية الملكية السعودية اشتركا ايجابيا في العملية الدفاعية الاستراتيجية "درع الصحراء" حيث قامت بالعمليات التالية :

- الاستمرار في عمليات الاستطلاع الجوي المكثف لاكتشاف تحركات الجباب المراقى وجميع المعلومات الاستخبارية وتحليل منطقة العمليات .
- الاستمرار في عمليات الانذار المبكر على مدار الساعة .

- تنفيذ الداوريات الجوية ، تحديد قواعد الاشتباك وتطويرها بما يتلاءم مع الموقف في ظل اختلاف المفاهيم والعقائد والتكتيكات، وكذا الاشتراك في اعداد الخطة الدفاعية وتحديد دور القوات الجوية الرئيسي والمساند للقوات المشتركة والتدريب على تنفيذها ، وتنفيذ تمارين جوية مشتركة بما يحقق توحيد اجراءات القيادة والسيطرة وتطبيق اجراءات قواعد الاشتباك وتجربة عدة تكتيكات مختلفة لتنفيذ العمليات الجوية ورصد وسائل الدفاع الجوي المعادى في مسرح عمليات الكويت لمعرفة وتحديد مواقعها لتحديد وسائل الحرب الإلكترونية عند بدء العمليات الجوية .

- التغلب على الاختلاف في المفاهيم والتكتيكات بدمج عدة طلعات جوية تشارك فيها طائرات مختلفة من جميع القوات ومن مواقع متباعدة لتدمير هدف واحد او عدة اهداف في آن واحد .

- تحديد وتطوير اسلوب العمل مع القوات المشتركة وتدريب الموجهين الامامين والتدريب على مناطق معارك وهمية مماثلة لما هو متوقع ، مع اختيار كفاءة الدفاعات الجوية وتدريب وحدات الدفاع الجوي على العمل في ظروف غير طبيعية مثل عمليات الاعاقة الالكترونية او خلل في القيادة والسيطرة او التدريب على اساليب الوقاية من اسلحة التدمير الشامل .

- وقد شاركت القوات الجوية الملكية السعودية في التمارين الجوية المشتركة وتنفيذ العمليات الجوية الحقيقية من دفاع جوى واستطلاع ونقل والذمار مبكر وعمليات مساندة وقد نفذت خلال هذه المرحلة ما مجموعه " ٢٦,٠٠٠ " ألف طلعة جوية اضافة الى اشترك عناصر الدفاع الجوي السعودى الاقليمي والعوسى رغم اختلاف الامكانيات والقدرات بين الدول المشاركة من حيث اسلوب تمييز الاهداف ومقارمة عمليات الحسرب الالكترونية

• قوات الدفاع الجوى :

لقد قسم الدفاع الجوى بالمملكة العربية السعودية خلال الازمة الى قسمين رئيسيين يتكون كل منهما من منظومة متكاملة من اسلحة الدفاع الجوى المختلفة - اولهما - دفاع جوى اقليمي - وقد قامت وحدات بتأمين الحماية الجوية للاهداف الحسوية والاستراتيجية من المملكة للمؤسسات العامة والمصانع والموان والمطارات

والمدن... الخ، وقد بنى الدفاع عن تلك المنشآت الوطنية الهامة بشكل دقيق - متكامل مما مكنته من تحقيق السيطرة على سماء المنطقة المدافع عنها بتوفير القدرات القتالية لديه لصد الطائرات المفيرة قبل ان تقرب وتقترب وتقترب من الأهداف المدافع عنها ،

وتانيهما - دفاع جوى تكتيكي "عضوي" وهو ذلك النوع من الدفاع التي قامت به وحدات الدفاع الجوي العضوية والوحدات المساندة لها لحماية التشكيلات الميدانية ومناطق الاسناد والتجمع ومراكز القيادة والتي يقبلد الطيران على ارتفاعات منخفضة من ابرز التهديدات التي تتعرض لها ،

هذا وقد اشتملت منظومة اسلحة الدفاع الجوي السعودي في مسرح عمليات المنطقة الشرقية على شبكة واسعة من عناصر الدفاع الجوي لحماية المناطق الحيوية المنتشرة في هذه المنطقة قبل منابع وآبار النفط ومسوان التصدير والمناطق الصناعية والمطارات والقواعد الجوية ومحطات تحلية المياه والمناطق الآهلة بالسكان حيث امتد قطاع المسؤولية من رأس مشعاب شمالا وحتى مدينة البقيق في جنوب غرب المنطقة ، وقد استخدم في هذه المنظومات العديد من الانظمة الصاروخية والمدفعية الحديثة مشكلة في كتاب مختلفة او وحدة التسليح حيث تم ربطها بنظام القيادة والسيطرة للدفاع الجوي وبالتالي ربطها مع نظام القيادة والسيطرة الآلي للقوات الجوية كما اشتملت منظومة الدفاع الجوي في المنطقة الشمالية على العديد من الاسلحة الصاروخية والمدفعية الحديثة والسق وفرت الحماية الكاملة لمدينة الملك خالد العسكرية والمطار ومناطق التخزين والمناطق الآهلة بالسكان ،

الدور العسكري لياقي الدول العربية :-

- كما أوضحنا ومنذ اللحظات الأولى ، تفاعلت الدول العربية والاسلامية مع الأزمة بشكل متفاوت ، وطبقا لمواقفها وظروفها ، فاتخذ جزء منها موقفا مضادا للغزو مستكبرا لاجراءاته ، مؤيدا للشرعية ، واعداد الحق الى اصحابه ، وبعض الدول الأخرى اتخذت موقف التعاطف مع العراق تحت دعاوى مختلفة ، أما الفريق الثالث ، فقد أثر أن يلزم الحياد والصمت ، أو اتخاذ مواقف عامة ،
- ومع تطور الأحداث وقرار حق المملكة العربية السعودية ودولة الامارات ففى طلبهما الدعم بالقوات الشقيقة والصديقة لدعم قدراتها الدفاعية درءا للعدوان الذي كان وشيكا ، وبدأ رد فعل الدول العربية للدعم بقواتها طبقا لامكانياتها المختلفة وطبقا لموقف كل منها (يظهر هذا الدعم في تعرضنا لمراحل الحشد والقتال) ،
- وكان لموقف ودور المملكة العربية السعودية في الأزمة أهميته بما يتطلبه القاء الضوء عليه منفردا ، لذلك أفردنا له الجزء الأول من هذا المبحث ، أما باقي الأدوار فقد جاءت متفرقة لا يمكن عزها عن مراحل تطور الأزمة ، ضمنين باقي قوات الائتلاف الدولي ، ولذلك فسوف نشير في هذا الجزء الى أدوار هذه الدول مندمجة مع باقي قنوات الائتلاف الدولي منذ مرحلة الحشد وبناء الدفاع وتطوره الى مرحلة تنفيذ العملية الهجومية الاستراتيجية "عاصفة الصحراء" وحتى نهاية المهمة ، ،

ثانياً : مراحل تحرير الكويت والدور المصري والعربي فيها :-

- العملية الاستراتيجية الدفاعية (درع الصحراء) :-
- كما أوضحنا عندما قام العراق بغزو الكويت في ٢/٨/٩٠ لم تستطع قوات دول مجلس التعاون الخليجي ردع العدوان العراقي بالاضافة الى عدم وجود اى قوات - عربية او صديقة في الخليج لها القدرة على ايقاف العراق او اخراجه من الكويت او رده كما ان اكبر قسوة عظمى هي الولايات المتحدة لم يكن لها اى

وجرد جوى في المنطقة سوى ٨١ طائرة على ظهر حاملة الطائرات "الدينس" التي كانت تبصر في طريقها الى احدى القواعد الجوية بعيدا عن مضيق هرمز وكانت حاملة الطائرات سرالوجا في طريقه لتتضم الى حاملة الطائرات ايزنهاور في البحر المتوسط وبناء على قرار الرئيس الامريكى بشأن تدعيم الوجود العسكري الامريكى في منطقة الخليج لتأمين المملكة العربية السعودية وردع اى عدوان عراقى جديد في المنطقة عقب الغزو العراقي لدولة الكويت .

- وفي الثامن من اغسطس اعلن الرئيس الامريكى ان هدف الولايات المتحدة الواضح هو اخراج العراق من الكويت واعادة الحكم الشرعي للبلاد وان الولايات المتحدة ستحقق هذا الهدف من خلال فرض العقوبات الاقتصادية الفعالة على العراق واعلان وزير الخارجية بيكر ان حكومة الكويت الشرعية طلبت رسميا من الولايات المتحدة مساعدتها في تحرير اراضيها وان واشنطن ستلبي طلب الكويت فوراً .
- وكما هو معروف فقد مرت عملية تحرير الكويت بمرحلتين رئيسيتين وهما :
 - مرحلة الحشد والدفاع عن الاراضى السعودية واطلق عليها عملية "درع الصحراء" .
 - مرحلة تحرير الكويت واطلق عليها عملية "عاصفة الصحراء" .

المصاعب والمشاكل التي واجهت عملية حشد وبناء التجميع القتالي لقوات الائتلاف

- لقد كان الهدف من النشاء قوة الانتشار السريع الامريكية هو سرعة التدخل في منطقة الخليج لمنع تهديد او خسار اى دولة نفطية من اى قوى اجنبية او عربية وكذا مكافحة الارهاب والتطرف و التورات الداخلية في الدول النفطية دون ان يفهم ان الولايات المتحدة تسعى للسيطرة على هذه الدول الغنية بالطاقة منفردة .
- ولذا كان من الضروري ان تتركز القوات الامريكية في مناطق قريبة من الدول الخليجية الغنية بالثروات حتى يمكنها التدخل السريع قبل اى تهديد او اعتداء مباشر ضد هذه الدول ولكن جميع دول المنطقة حتى الصديقة رفضت التواجد العسكري الامريكى باى شكل او صورة داخل اراضيها في زمن السلم .
- وقد واجهت الولايات المتحدة ودول الائتلاف الكثير من المصاعب الناء عملية الحشد والاعداد للعملية العسكرية الاستراتيجية كما ان هناك مشاكل ادارية ومعنوية قابلت القوات مثل عدم توفير اماكن ايواء ونوعية الطعام المقدم وفرض قيود على اسلوب اعاشة قوات الائتلاف وتحركاتها نظرا للتقاليد الاسلامية، كل ذلك ادى ذلك الى ظهور العديد من المشاكل والمصاعب التي نوجزها فيما يلي :-

القوات البرية :

• حجم ونوعية القوات المطلوب حشدها :

نتج عن الحشد العراقي الكبير تفوق عددي كبير لصالح القوات العراقية مما اضطر القيادة المشتركة الى حشد اقصى مايمكن حشده سواء من القوات الامريكية او قوات الائتلاف بالإضافة لبقية القوات حتى تتفوق من حيث النوعية على ماتملكه العراق من دبابات ومركبات مدرعة ومدفعية حديثة ،

المسافة :

تعتبر منطقة الخليج العربي هي من اكثر المناطق بعيدا عن الولايات المتحدة لحد ان طول الخط الجوي بين الساحل الشرقي للولايات المتحدة ومنطقة الخليج يزيد عن ٧٠٠٠ ميل كما ان المسافة من خلال البحر تصل الى ٨٥٠٠ ميل بحري عن طريق قناة السويس و ١٢٠٠٠ ميل بحري عن طريق رأس الرجاء الصالح

ومن هنا فإن الوصول السريع لمنطقة الخليج كان يشكل صعوبة بالغة كما انه يحتاج امكانيات كبيرة وتكاسيف باهظة كان له تأثير على نقل قوات الانتشار الامريكية الى المنطقة حيث انما تركز في الولايات المتحدة مما يشكل عبء ادارى وفنى ومادى يحتاج وسائل نقل حديثة وسريعة كما ان الولايات المتحدة لا تملك اى قواعد عسكرية او منازة للتأمين الادارى والفنى المستمر لهذه القوات بعد نقلها بالاضافة الى المصاعب السابق ذكرها فان هذه القوات لا تكفى عدديا لمواجهة الحجم الضخم من القوات العراقية بالكويت وللغلب على هذه المصاعب تم اتخاذ الاجراءات التالية •

- قامت الولايات المتحدة بامداد طائرات النقل جوا نظرا لطول المسافة •
- بالاضافة الى تبني عدد (٣٨) طائرة جامبو ضخمة للاشتراك في عملية نقل القوات في استخدام القواعد العسكرية الامريكية في اوربا والسهيلات العسكرية في الدول الصديقة القريبة من مسرح العمليات •
- ولواجهة الحشد العراقى العسكرى قامت الولايات المتحدة بالتنسيق مع الدول الصديقة (الأوربية والعربية) القريبة من المنطقة لسرعة إرسال قواتها لضمان تحقيق حشد عسكرى مناسب يكون قادرا على صد اى عملية تعرضية ضد المملكة العربية السعودية في التوقيت والمكان المناسبين •

• مسرح العمليات :

• ان الاختلاف الكبير والواضح بين طبيعة مسرح العمليات الصحراوى الذى يتم بالحاررة الشديدة والعواصف الرملية وبين مسرح العمليات الأوربي والأمريكي لاشك شكل صعوبات كبيرة على غالبية قوات الائتلاف فيما عدا القوات المصرية والسورية ودول مجلس التعاون الخليجي •

• وقد ادى هذا الاختلاف الى ظهور العديد من المشاكل منها التأمين الإدارى –والفنى مع ارتفاع درجة الحرارة وندرة توفير المياه والعواصف الرملية المستمرة مما يتطلب إجراء الصيانة المستمرة للأسلحة والمعدات والطائرات والدبابلت وبالتالي يحتاج الى مجهود اخصائى على أطقم الصيانة والإصلاح وهناك مشكلة قلة المياه حيث ان الفرد يحتاج الى ١٢ جالون مياه يوميا سواء للشرب او النظافة العامة او الصيانة كما سبق ذكره •

• ومع هذا الحجم الكبير من القوات التى وصلت في نهاية الحشد الى ٧٠٠ ألف مقاتل وكذا اتساع مواجهة المسرح وعمقه فقد استلزم ذلك تخزين كميات كبيرة من المياه الى اماكن ومناطق متعددة مما احتاج وقت كبير واضاف عبء ادارى على القوات كما ظهرت مشكلة السيطرة على التحركات الميدانية نظرا لتعدد الاتجاهات ونوعيه وجنسية القوات وكذا اهدافها ومهامها داخل مسرح العمليات مع اتساع وعمق مسرح العمليات البرى والبحوى والجوى وتغيرات وتغييرات الموقف السياسى والاستراتيجى العسكرى بضعة يومية تقريبا •

بالاضافة الى ان طبيعة الارض الصحراوية التى تحتاج من القوات البرية والبحرية والجوية الى تدريب مستمر للتعرف عليها وتحديد معالمها مما يشكل بعض الصعوبات على القوات أثناء التدريب او أعمال النقل والإمداد والإخلاء ٠٠٠ الخ •

• القيادة والسيطرة :

• ظهرت هذه المشكلة نتيجة تعدد الجنسيات واللغة والعقائد القتالية وتباين التنظيم ومستوى وخبرة القتال والفسارق الكبير في نوعية أنظمة التسليح والمعدات والتقاليد وأسلوب المعيشة وتعدد القيادات وأسلوبها والاختلاف في نظم السيطرة والإندار والمعلومات مما أدى الى صعوبة القيادة والسيطرة مع اتساع وعمق وتوسع

مسرح العمليات وكذا صعوبة التعاون والتعارف والتمييز والمحصرت المشكلة الرئيسية بسين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية بسبب رفض الأروى ان توضع قواتها تحت اى قيادة او علم غير امريكى حتى تحفظ لنفسها بحرية الحركة واتخاذ القرارات طبقا لتغيرات الموقف كما رفضت الولايات المتحدة ان يكون الملك فهد القائد الاعلى لقوات الائتلاف على ان يعاونه وزير الدفاع السعودى والجنرال "نورمان شوار سكويف" قائد القيادة المركزية الامريكية واتفق الجانبين السعودى والامريكى على ثنائية القيادة العامة لمسرح العمليات أحدهما امريكى هو الجنرال شوارسكويف ويتبعه القوات الامريكية والاجنبية الصديقة والاخر سعودى "الفريق خالد بن سلطان" ويتبعه القوات السعودية والعربية والاسلامية على ان يتم التنسيق بصفة مستمرة بين القيادتين واصح الملك "فهد" القائد الأعلى للقوات العربية والاسلامية والرئيس "بوش" القائد الاعلى للقوات الامريكية والاجنبية للائتلاف بعد موافقة رؤسائها مع بدء العمليات الحقيقية على اساس ان القوات الامريكية تحتل الحجم الاكبر من قوات الائتلاف الاجنبية بالاضافة الى مشاكل التعاون بين القوات وقد تم تحديد قطاعات عمل لها مع تمييز الاسلحة والمعدات والافراد بالاساليب المختلفة المتعارف عليها .

● التدريب :

- لقد كان نتيجة الاختلاف السابق ذكره فى تعدد الجنسيات واللغة ومستوى التدريب والخبرات والتسليح والكفاءة القتالية اكبر تأثير على مستوى التدريب بين قوات الائتلاف بالاضافة الى مصاعب ومشاكل مسرح العمليات وكذا الحشد الضخم المتعدد والمتنوع من الطائرات والدبابات والمدفعية ومركبات القتال والقطع البحرية والمشاكل الادارية والفنية والروح المعنوية نظرا لطول مدة الاعداد والتحقق لقوات الائتلاف .
- لقد تمكنت القيادة للائتلاف من التغلب على المشاكل والمصاعب من خلال تنفيذ التدريبات المشتركة بين القوات البرية طبقا لقطاعات العمل المخطط لها مسبقا على ان يكون التدريب اساسا على مهام العمليات طبقا للتخطيط .
- كما تم التنسيق المستمر بين القوات البرية والجوية والدفاع الجوى والبحرية اثناء تنفيذ التدريبات المشتركة بسين قوات الائتلاف وبعضها .
- كما كان يتم تقييم نتائج التدريب طبقا لخطة العملية الهجومية الإستراتيجية مع التنسيق المستمر للتعاون والتمييز والتعاون بين قوات الائتلاف وبعضها سواء كانت (جسوية ، برية ، بحرية) اثناء تنفيذ المناورات التدريبية المشتركة .
- يضاف الى ذلك تحقيق الاستفادة القصوى اثناء التدريب لدراسة طبيعة الارض والتعرف على المعالم الرئيسية فى مسرح العمليات سواء كانت محاور اقتراب طويلة / عرضية او هينات رئيسية استراتيجية / تعويضية / تكتيكية او المصادر الطبيعية وكذا دراسة اوضاع وحجم القوات العراقية طبقا لقطاعات العمل المحددة فى التخطيط .
- القوات الجوية :-
- تلخص المصاعب والمشاكل الرئيسية التى واجهت القوات الجوية للائتلاف فى الاينى :
- تدبير الاحتياجات الخاصة بايواء القوات الجوية للائتلاف نظرا لتعدد نوعية وجنسيات وضخامة حجم وعدد الطائرات وكذا توفير الوقود واطقم الصيانة اللازمة للطائرات ونقل الذخائر .

- قلة ومحدودية الوقت التيسر لدفع القوة الجوية الرادعة الى المنطقة لتأمين وحماية المملكة العربية السعودية فور الغزو العراقي للكويت .
- تنظيم القيادة والسيطرة على القوات الجوية للائتلاف .
- تنظيم التعاون والتميز والتعارف بين القوات الجوية للائتلاف وباقي الافرع الرئيسية لها .
- تحقيق الحشد الجوي المطلوب لتنفيذ عملية هجومية استراتيجية بالقوة المسلحة طبقا لقرار مجلس الأمن السدولي في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ م .
- وتمكنت قيادة القوات الجوية للائتلاف من التغلب على المصاعب والمشاكل السابقة ذكرها من خلال اتخاذ العديد من الاجراءات والحلول الحاسمة والمدققة والموقوتة كمايلي :-
- بالنسبة لمشكلة التسهيلات الخاصة بايواء القوات الجوية كانت فيما يتعلق بالطائرات خارج اطار حاملات الطائرات حيث يتوفر لها اماكن الايواء والامداد والصيانة اما باقي القوات الجوية فكانت تحتاج الى عشرات القواعد والمطارات الجوية وممرات الهبوط وكذا احتياجات كبيرة من الوقود واطقم الصيانة والذخائر وقد اعتمدت الولايات المتحدة وباقي دول الائتلاف على قواعد ومطارات وممرات دول مجلس التعاون الخليجي ودول حلف الاطلنطي القريبة من المسرح في تركيا واوربا والمحيط الهندي بالرغم من الحظر المفروض على وثائق عملية "درع وعاصفة الصحراء" الا انه يمكن استخلاص الاتي من وسائل الاعلام المختلفة فيما يخص التسهيلات الجوية لقوات الائتلاف من خلال ٢١ قاعدة ومطار كما يلي :-

• ١٣ قاعدة ومطار في المملكة السعودية هي :-

قاعدة ومطار: حفر الباطن / الملك خالد/حائل/ تبوك / الظهران / جبل / الرياض / ينبع / جدة / خميس مشيط/ضراوح .

- ٢ قاعدة ومطار في البحرين (البحرين / الخرمة) .
- ٢ قاعدة ومطار في الإمارات (ابو ظبي / الشارقة) .
- ٣ قاعدة ومطار في عمان (سيب / مصيرة / ثمريت) .

بالاضافة الى استغلال منشآت النفط الكبيرة لدول الخليج العربي وماهما من امكانيات ضخمة لنقل وتكرير النفط لامداد وتزويد القواعد الجوية والمطارات والطائرات عن احتياجاتها من الوقود .

كما اشغلت الولايات المتحدة ودول الائتلاف القواعد الجوية والمطارات ممرات الهبوط المتواجدة في كلا من تركيا واسبانيا / قبرص/ القاعدة الجوية الاستراتيجية في ديجو جارسيا في المحيط الهندي ، اما القوات الجوية البريطانية فقد استغلت قواعد ومطارات دول مجلس التعاون الخليجي والقاعدة الجوية البريطانية "اكروتيري" ، قبرص" .

وفرنسا كان ايواء قواها الجوية في القواعد السعودية ومطار جيبوتي في البحر الاحمر .

• اما مشكلة قلة ومحدودية الوقت التيسر لحشد القوات الجوية الرادعة فقد نشأت من عدم وجود قوات جوية رادعة عربية او غربية في منطقة الخليج وقد تحملت عبء إيجاد حل لهذه المشكلة الولايات المتحدة من خلال سرعة دفع قوات الانتشار السريع بالإضافة الى حاملات الطائرات المتواجدة في مياه الخليج وكذا الوحدات الجوية الغربية التي يمكن دفعها من أوروبا لحسين وصول باقي القوات مما أدى الى عبء كبير في النقل الجوي

العسكري والمدني المبأ ، مع تزايد الطائرات المقاتلة القاذفة اثناء طيرانها من قواعدها في الجو، مما حقق حشد جسوى كبير بقوة ٥٤٠ طائرة خلال اسبوع كما سبق ذكره بالإضافة الى وصول ٧٢ طائرة (٣١) جربية مسن اسبانيا والعديد من القاذفات الاستراتيجية"٥٢" من قاعدة ديجو جارسيا في المحيط الهندي .

- اما مشكلة القيادة والسيطرة فكانت للولايات المتحدة بصفة اساسية الا ان فرنسا اعتبرت التبعية من حيث تحديد المهام وتخصيص الاهداف فقط ولكن السيطرة على نشاط المقاتلات القائمة بمهام الدفاع الجوي فكانت تتم بطريقة مركزية من مركز عمليات قاعدة الطيران الجوية الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة ويعاونها ضباط اتصال من باقي قوات الائتلاف حيث كان يتم تجميع المعلومات من طائرات الاواكس ومحطات الرادار الارضى والاقمار الصناعية والتي على ضوءها يتم تخصيص من المركز الى المقاتلات سواء في المقاتلات الجوية او حالات الاستعداد الارضى .
- ومشكلة تنسيق التعاون بين قوات الائتلاف كانت ذات شقين الاول بين القوات الجوية وبعضها ، والاخر بين القوات الجوية للائتلاف وبين القوات العربية والاسلامية البرية التي تم حشدتها دون قواها الجوية .

فالشق الاول من المشكلة كان يتم من خلال تنسيق التعاون بالمهام والتوقيتات والمناطق ثم بالاهداف عن العمل في منطقة واحدة مع مراعاة قدرات ومستوى الترريب والاعتبارات السياسية المختلفة لكل من دول الائتلاف مثال ذلك تحديد الاهداف الجوية للقوات الفرنسية داخل الكويت المحتلة فقط في بداية عملية عاصفة الصحراء ثم امتدت للعراق بعد موافقة الرئيس الفرنسي الامر الذي ادى الى استقالة وزير الدفاع الفرنسي .

وتحديد دور الطيران الكندي على مهام الدفاع الجوي فقط وتخفيض مهام القصف الجوي المحدود لدول مجلس التعاون الخليجي مع تحديد دور اكبر للقوات الجوية السعودية لاعتبارات سياسية .

اما الشق الاخر من المشكلة فكان تنسيق التعاون بين القوات الجوية للائتلاف وبين القوات العربية والاسلامية البرية التي ليس لها قوات جوية في المنطقة (المصرية / السورية / المغربية) الخ فقد تمكنت قيادتي الائتلاف الامريكية والسعودية من إيجاد حل لها من خلال :-

- تنفيذ مهام المعاونة الجوية للقوات البرية العربية بواسطة الطائرات الفرنسية والبريطانية فقط .
- قيام المقاتلات القاذفة والمليوكوبتر المسلحة الامريكية بمعاونة القوات العربية المكلفة بمهام هجومية مع دفع اطقم ادارة امريكية مع هذه القوات المهاجمة بمعدهاها كاملة على ان يرافقها ضباط اتصال مسن القوات العربية يجيدون اللغة الانجليزية .
- استخدام القوات البرية المحلية لوسائل التمييز والتعارف المرئية مثل البلاستيك الملون على الدبابات والمركبات بالإضافة الى الوسائل الالكترونية في الوقت الذي كان يتم تمييز الطائرات بوسائل الكترونية مع اعلان وتدريب القوات على اسلوب ووسائل التعارف والتمييز المحددة .
- إيقاف عمل طائرات الميراج أف الفرنسية التي يملك العراق الكثير منها حتى لا يحدث خطأ في تمييزها حين تحقيق السيادة الجوية على مسرح العمليات .
- واخيرا مشكلة تحقيق القدرة الهجومية المدرعة العراقية على الكويت بعد نجاح عملية الغزو العسكري لها ولصعوبة تحقيق قوات الائتلاف للنسبة اللازمة للهجوم قبل موسم الحج وقسوة حرارة الطقس في المنطقة

اعتباراً من شهر مارس وأبريل ، مما اضطر القيادة الأمريكية لتحقيق التفوق السابق في القوات الجوية لتعديل ميزان القوى البري لصالح الائتلاف خلال المرحلة التحضيرية بثناء مرحلة القصف الجوي الاستراتيجي من طنز ٥٢ وكذا ٤٦% من حملات الطائرات التي تملكها مما أدى الى التطلب على هذه المشكلة وتحقيق الجزء الأكبر من أهدافها الاستراتيجية بالمنطقة بالقوات الجوية .

• القوات البحرية :

- لقد واجهت القوات البحرية للائتلاف مشاكل ومصاعب عديدة خلال مرحلة حشد القوات تخصص في الاتي :
- صعوبة نقل القوات والمعدات الثقيلة من مناطق مختلفة وبعيدة الى منطقة الخليج مما أدى الى تعبئة سفن النقل العملاقة والعسكرية والمدنية وكذا سفن الإبرار البحري .
- ولقد تمكنت القوات البحرية للائتلاف من تأمين أكبر خطوط المواصلات البحرية لنقل كم كبير من القوات والأسلحة والمعدات لتأمين عملية درع الصحراء بل وتعتبر هذه العملية أكبر عملية نقل وحشد للقوات منذ حرب فيتنام وكان من اضخم المشاكل التي واجهت القوات البحرية للائتلاف هي عمليات تحديده الاساطيل البحرية وكذا صعوبة انتشار القوات في مناطق ومساحات عديدة بالإضافة الى التطورات السريعة سياسياً وعسكرياً وما استتبع ذلك من ضرورة نقل حجم كبير من القوات والمعدات والأسلحة والطائرات بحراً وبأقصى معدلات السرعة .
- ولقد اشتركت اعداد كبيرة من سفن النقل العسكرية والمدنية من مختلف القواعد والموانئ البحرية الأمريكية المظة على المحيط الأطلنطي (قاعدة نورفولك البحرية) في عمليات نقل ضخمة لمسافة ١٢ ألف ميل بحري حتى الموانئ السعودية بالخليج في رحلات بحرية لمدة حوالي ١١-٢١ يوم حسب نوع وخصائص السفن فجد على سبيل المثال سفن الشحن العسكرية (أس-٧) تستطيع نقل القوات والمعدات الثقيلة بسرعة خلال ١١ يوم ويمكنها انزال المعدات آلياً على ارضية الشحن .
- كما يوجد سفن الشحن (أجو) التي يمكنها نقل ٥٠ طائرة مقاتلة بكافة انواع الذخائر والوقود وقطع الغيار بأسلوب دقيق ومنظم .
- وهناك ايضا السفينة (اوكتاوا) التي تنقل طائرات الهليكوبتر المسلحة وعربات الجيب ومعدات المارينز وكذا سفن الشحن (موبيل) المصممة لحمل زوارق الانزال البرمائية والذخيرة الخاصة بالمارينز .
- والسفن السريعة طراز (سابيان) حاملة ٣١ ألف طن التي تستخدم في نقل فرقة مدرعة كاملة المعدات او فرقة مشاة ميكانيكي (الف جندي) ٣٥٠ دبابة والمدفعية الثقيلة والعربات المدرعة ومركبات القتال وانزاهم على اى شاطئ غير مجهز خلال ٣ ساعات حوالي ١٥ سفينة وجرى بناء ٥ سفن كما يمكنها نقل ٢٠ طائرة هليكوبتر مسلحة بالإضافة الى سرب ١٤ طائرة طراز هاربر البريطانية التي (تقلع وتقبض عمودياً) التي تصنع في الولايات المتحدة تحت اسم (ايتي-٨) وهي سفن مجهزة بنظام اتصالات بحرية وبرية مغلقة غير قابلة للتشوش عبر الاقمار الصناعية العسكرية وقد اثبتت حرب الخليج حاجة الولايات المتحدة الى تصنيع اعداد كبيرة من سفن الشحن (أس-٧) وسفن الشحن والعمليات (سابيان) بالإضافة الى حاجتها الى سفن الإبرار البرمائي الحاملة (المارينز) ومشاة الحربية الأمريكية .

- ومن هنا تمكنت الولايات المتحدة من التغلب على مصاعب ومشاكل عمليات النقل والشحن باستخدام سفن الشحن والعمليات والامداد العسكرية السابق ذكرها بالإضافة الى تعبئة العديد من السفن المدنية لاستخدامها في هذا الاطار وتحقيق الحشد العسكري المناسب وفي الوقت المناسب طبقا للخطة العامة لعملية (درع الصحراء)
- صعوبة توفير المعلومات اللازمة لتحضير وإدارة العملية العسكرية ونظام السيطرة الآلية على القوات وقد أمكن التغلب من خلال ما يأتي :-
- توفير قدر كبير من المعلومات من خلال استخدام المسار التجسّس وشبكات قطع فوق منطقة الخليج بالإضافة الى ان حاملات الطائرات والسفن الحربية الأمريكية في الخليج والبحر الأحمر وشرق البحر المتوسط تستخدم قمرين صناعيين عسكريين للاتصالات بغرض تحقيق الاتصال بين السفن والقنوات البرية بالعمودية كما تستخدم ٤ قمر صناعي لتحقيق الاتصال بين السفن الأمريكية بعضها البعض في دائرة مغلقة ،
- وهناك ايضا اقمار صناعية طراز (نافستار) الملاحقة التي تستخدمها الطائرات والسفن والغواصات لتدمير مواقعها بدقة طبقا لاحداثيات خطوط الطول والعرض من خلال اجهزة خاصة داخل كل سفينة او طائرة ، وخصوصا (قاذفات برماتية ٥٢) اما القوات البريطانية فكان يخدمها قمران صناعيان من طراز (سكاى نت ٤) وتستخدمها في الاتصالات بين القوات البريطانية البرية والبحرية والجوية في الخليج والقيادة العسكرية في لندن .
- طائرات الانذار المبكر وطائرات الاستطلاع فهناك طائرات الإنذار المبكر (اواكس) ومنها ٥ طائرات أمريكية بالإضافة الى الطائرات السعودية في المنطقة وتستخدم اساسا في الانذار المبكر باى هجوم جوى على ارتفاع منخفض والاشراف على سير اعمال القتال البحري والبرى والجوى ، وتوجه المقاتلات الى اهدافها وكذا المدفعية الى الاهداف المتحركة بالإضافة الى اعمال السيطرة والمراقبة والتحكم والتوجيه وكانت هناك ٢ طلثة اواكس بصفة دائمة واحدة شمال الخليج والاخرى جنوبه ولمدة ٨ ساعات متصلة وتغطى الطائرة الواحدة دائرة قطرها ٥٠٠ كم وتتلاقى مع الدائرة الاخرى لتغطى منطقة الخليج باكملها بطول ٩٠٠ كم وعرض ٣٠٠ كم .
- طائرات استطلاع بدون طيار الموجهة عن بعد "ار بي في" ومنها انواع متعددة مختلفة فوجد ان القوات البحرية تستخدم الطائرات التي ينطلق من استطلاع البارجة / المدمرة / الفرقاطة بقوة صاروخ صغير الى اعلى وتوجهه لاسلكيا باجهزة خاصة وتظهر جميع الاهداف المكثفة على شاشات جهاز الاستقبال على السفن اى كان نوعها ويتم تسجيلها فوراً .
- ارسلت بريطانيا ثلاث طائرات استطلاع من طراز (نزود) تتمركز في قواعدها الجوية في عمان وتقوم باعمال دورية في خليج عمان ومضيق هرمز وتعمل بالتنسيق في الطائرات اهلبيكوبتر البريطانية طراز (لينكس) - (دولفن) بالإضافة الى كشف وتمديد اماكن الالفام الحربية باستخدام اجهزة التفسير المغناطيسى المرجود عليها .

- ولجأ بالاضافة الى ماسبق هناك الشبكات الارضية الرادارية بعيدة المدى التي تعمل من خلال اخطه الامريكسية الالكترونية والردارية بعيدة المدى (كوكبورتسون) على الساحل الاسترالي العربي لرصد التحركات الجوية شرق المحيط الهندي والمحطة البريطانية فوق جبال جنوب الريفيا (سوتاون) .
- واخطه الامريكسية في منطقة (سليجرمين) الجبلية لكشف التحركات البحرية في غرب المحيط الهندي بحيث يشمل ايضا خليج عمان - الخليج العربي - باب المندب وجنوب رأس الرجاء الصالح .
- وقد كان من المصاعب الرئيسية عملية التنسيق بين القوات البحرية للاتلاف ومشاكل القيادة والسيطرة وقد برزت هذه المشكلة لتعدد القوات وكذا اتساع نطاق مسرح العمليات البحري ليشمل ٣ محطات وبحار مفجوعة ومغلقة وممرات ومضايق بحرية استراتيجية بالاضافة الى حشد كم ضخم من القطع البحرية الضخمة المتعددة المهام والمتنوعة التسليح بلغ ١٥٠ قطعة بحرية منها ٧ حاملات طائرات - ٢ بارجة وععدد كبير من الطرادات والمدمرات والفرقاطات والسفن المعاونة والمساعدة المنتشرة في مياه الخليج العربي وعمان وبحر العرب والمحيط الهندي والبحر الاحمر وشرق البحر المتوسط بالاضافة الى خط مواصلات بحري يبلغ حوالي ١٢ ألف ميل بحري .
- وقد تم الاتفاق على انشاء قيادة تنسيق بين الاساطيل الامريكسية والاوربية المتعددة الجنسية للتنسيق وتخصيص المساهم والتشاور واتخذت دولة البحرين مقرا لهذه القيادة .
- اما المشكلة الرابعة والاعيرة كانت بمجاهة خطر الالغام البحرية التي بنها العراق في مياه الخليج على الساحل السعودي والكويت والبحرين لقرلة عملية الحشد العسكري للقوات وحرمانها من المرور من المضائق المائية وتأمين الجزر الكويتية المحتلة وقد تمكنت قوات الائتلاف من التغلب على هذه المشكلة من خلال التوسع في استخدام كاسحات الالغام وطائرات المليونكوبتر والمدمرات والفرقاطات لازالة وتفجير الالغام في مياه الخليج وحولها .
- **العملية الهجومية الاستراتيجية "عاصفة الصحراء" :-**
- ان العملية الهجومية الاستراتيجية "عاصفة الصحراء" والتي بدأت ليلة ١٨/١٧ يناير ١٩٩١ وعلى وجه التحديد في الساعة ٢٥٠ . " الثانية وخمسون دقيقة " من تلك الليلة لتحرير دولة الكويت ستظل لمدة طويلة موضع بحث ودراسة جميع المفكرين العسكريين ودارسي الاستراتيجية العسكرية ، حيث قدمت العمليات العسكرية التي دارت على مسرح العمليات " الكويتي " ^(١١٣) نموذجا عمليا لاستخدام القوة المسلحة في ظل تطور تكنولوجيا هائل للأسلحة التقليدية مع التهديد باستخدام الأسلحة الفوق تقليدية كأداة للردع ، الأمر الذي يجعل العديد من النظريات والاستراتيجيات العسكرية قد تتأثر بما إيجابا وسلبا ، وسيم تناول وعرض تلك العملية الهجومية "عاصفة الصحراء" من خلال .
- دراسة التخطيط الاستراتيجي العسكري التي تبناه كلا طرفي الصراع - ثم أسلوب تلك العملية الهجومية مع التركيز على الدور العسكري المصري والعربي مع لقاء الضوء عليه والتسهيلات التي قدمتها المملكة العربية السعودية لالتياح ادارة عمليات قوات الائتلاف الدولي سواء القوات العربية أو الاسلامية أو القوات الصديقة .

^(١١٣) يطلق عليهم مسرح العمليات الكويتي على المنطقة التي دارت عليها العمليات العسكرية في العملية الهجومية "عاصفة الصحراء" وهي تلك المنطقة التي يحددها شرقا خط الطول ٤٩ وغربا خط طول ٤٥ وشمالا خط عرض ٣١ وجنوبا خط عرض ٢٨ .

- التخطيط الاستراتيجي العسكري العراقي :-
- لقد صاغت القيادة العسكرية العراقية هدفها القومي ليحقق ٠٠ * تعظيم المكانة الاقليمية والعالمية للعراق وتصحيح الثغرات الذي كانت تشعر به القيادة العراقية بين محدودية النفوذ والتاثير السياسي العراقي من جهة ، وبين تعاضل مقومات القوة العسكرية لديها من جهة اخرى * .
- وفي اطار ذلك الهدف رسمت القيادة السياسية استراتيجيتها الشاملة لحشد طاقات وقدرات العراق سياسيا ودبلوماسيا واجتماعيا واقتصاديا وعسكريا لتحقيق ذلك الهدف - ومن هنا - فقد صاغت هدفها السياسي العسكري الذي رسمت سياستها العسكرية لتحقيقه في اطار هدفها القومي واستراتيجيتها الشاملة ليكون ٠٠ * تكريس احتلالها لدولة الكويت والاحتفاظ بما تحت سيطرتها واعتبارها جزءا من العراق "
- حيث وضعت القيادة السياسية العراقية ان صياغة ذلك الهدف السياسي العسكري يمكن ان يحقق لها هدفين فرعيين - اولهما - يتمثل في توسيع دائرة النفوذ السياسي العراقي بزيادة المجال الجغرافي ليتناسب مع الطموحات والمطامع العراقية - وثانيهما - ويتمثل في التأكيد على تنامي القدرات العراقية العسكرية بما يجعلها قوة اقليمية رئيسية في المنطقة العربية بالقدر الذي يمكنها من فرض سياستها على باقي دول المنطقة .
- ولقد بنت القيادة العراقية قناعتها بامكانها تحقيق اهدافها السياسية والعسكرية على اساس تفوقها ، حيث قدرت القيادة العراقية موقفها سياسيا وعسكريا على اعتبار ان هناك عدة مؤثرات يمكن ان تحد من ارادة وقدرة الائتلاف الدولي عن اتخاذ قراره بشن الحرب والتي يمكن تصورها من وجهة النظر العراقية في :
- ضعف النظام العربي القائم وتفككه وعجزه عن القيام بردود فعل ايجابية تجاه الاحتلال العراقي للكويت ، كما ان التواجد العسكري الاجنبي في منطقة الخليج سوف يؤدي الى انقسامات هائلة في البيان العربي وانه قد يهدد استقرار بعض الأنظمة العربية أو استخدام القوة المسلحة يحتاج الى حسابات بالغة التعقيد مما قد يؤدي الى منع نشوب الحرب ليصبح أنسب الخيارات أمام النظام العربي للمحافظة على بقائه هو السعي لحلول سلمية للأزمة وانه مهما كانت حدة وضراوة ردود الفعل الدولية تجاه الغزو العراقي للكويت الا ان المعسكر الدولي لا يمكن ان ينامر في النهاية بشن الحرب ضد القوات العراقية في الكويت .
- وعلى ضوء تلك الحقيقة فقد اعتقدت القيادة العراقية ان مثل هذه الحرب سوف تؤدي الى الدلاع حريق هائل في منطقة عالمية على بحيرة شاسعة من النفط مما يمكن ان يترتب عليه عواقب بالغة الخطورة على السياسات والاقتصاديات العربية خاصة في مجال تدفق النفط ومن هنا فان الائتلاف الدولي لن يستخدم القوة العسكرية منطلق ان الصدام المسلح يمكن ان يترتب عليه مواجهة طويلة الأمد مما قد يحدث انشقاقا وخلالا داخل المعسكر الدولي والذي بدأ نظاما دوليا جديدا مازال في طور التشكيل .
- ومن هنا - فقد تأكدت حقيقة أن النموذج " الفيتامي " قد فرض نفسه على فكر الرئيس العراقي صدام حسين وقبائده العسكرية ، حيث انه رغم امتداد فترة الصراع لم تستطع الولايات المتحدة حسمه بالقوة المسلحة ، وانصرفت الإرادة الفيتامية وقلبت كل التقديرات العسكرية التي كانت متوقعة في ذلك الوقت - وباعتبار أن قرار شن الحرب من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة يتأثر بشكل مباشر بالتجاهات الرأى العام داخل هذه الدول ، الأمر الذي يمكن أن يلعب دورا نشطا تجاه الحيلولة دون اقدم قوة الائتلاف

الدولى على شن الحرب ضد العراق ، وذلك نظرا لما يمكن أن يتعرض له من خسائر فى القوة البشرية التى تشمل حساسية خاصة لدى الولايات المتحدة الأمريكية .

ولقد واجه الفكر العسكرى العراقى مازقا حقيقيا عند البحث عن أفضل صيغة ممكنة لتحقيق الأهداف السياسية للقيادة العراقية ، فقد كان عليه أن يواجه أكبر حشد عسكرى دولى بما يتضمنه من تفوق نوعى وتقنى هائل مقارنة بالامكانيات والقدرات العسكرية العراقية ، وعلى ذلك فقد تم التخطيط الاستراتيجى للعراق لتحقيق الأهداف السياسية العسكرية على مرحلتين :-

● المرحلة الأولى :-

● ويمكن تصور هدفها " منع نشوب الصراع المسلح بينى استراتيجية الردع " التى تعتمد على تعظيم القدرات العسكرية العراقية وما يمكن أن تحدته من خسائر جسيمة فى الأفراد والمعدات والأسلحة بالقدر الذى يؤدى الى تحوّل قيادة قوة الائتلاف الدولى من اتخاذ قرار الحرب وبالتالى تقييد استخدام القوة المسلحة وحصرها فى نطاق الأعمال الخاصة والمحدودة ، والتركيز على الحلول السياسية التى تمكن القيادة السياسية العراقية من جنى أكبر مكاسب سياسية .

وقد حاول الفكر العسكرى العراقى توظيف استراتيجيته للردع فى اطار منع نشوب الحرب أو اطالة مدة الصراع لأطول فترة ممكنة وذلك من خلال . . .

● التهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وما يستتبعه ذلك من احتمالات تزايد نسب الخسائر البشرية ، التى قد لا يتحملها معسكر الائتلاف الدولى نتيجة لحساسية الرأى العام الغربى والأمريكى بصفة خاصة للخسائر البشرية .

● تكثيف أعمال الحشد العسكرى بتنفيذ أعمال " فتح استراتيجى واسع النطاق فى اتجاه مسرح العمليات الكويتى وجنوب العراق ، بهدف زيادة العبء الاقتصادى على جبهة الائتلاف عند حشدها واطالة مدة الفتح الاستراتيجى لها أطول فترة ممكنة بما يؤدى الى حدوث انشقاق داخلها يؤدى فى النهاية الى منع نشوب الحرب .

● التهديد باقحام اسرائيل فى الصراع العسكرى بهدف احداث خلل فى الائتلاف العسكرى الدولى من خلال السحاب القوات العربية منه تحت تأثير الضغط الشعبى على الحكومات والفتاد جبهة الائتلاف شرعية وجودها فى منطقة الخليج .

● التهديد بتدمير آبار النفط فى الكويت مما يستتبعه ذلك من تأثير على اقتصاديات الغرب وطموحاته المستقبلية فى زيادة معدلات نموه الاقتصادى فى فترة يعانى منها الاقتصاد العالمى بصفة عامة واقتصاد الولايات المتحدة بصفة خاصة من اختناقات اقتصادية .

● المرحلة الثانية :

● ويمكن تصور هدفها فى " الدفاع عن حدود الدولة والأراضى الكويتية التى تم احتلالها " - حيث اعتبرت الاستراتيجية الدفاعية هى الأنسب من وجهة نظر القيادة العسكرية العراقية فى ظل التطور الكمى والنوعى والتقنى لقوات الائتلاف الدولى . . .

وقد ارتكزت هذه الاستراتيجية على التمسك بأرضها ومكاسبها في دولة الكويت ومنع قوات الائتلاف السدوي من القيام بالهجوم مع استمرار تأمين باقي الاتجاهات الاستراتيجية الأخرى مع الدول المجاورة لها ، ولقد بيست الاستراتيجية الدفاعية العراقية على ركيزتين :-

أولهما - استنزاف قوات الائتلاف الدولي من خلال احداث خسائر بشرية ومادية بشكل مستمر ومتصاعد على امتداد زمنى طويل يهدف الى احداث اثر تراكمى ينتهى بما الى الالماك المادى والبشرى ،

وثانيهما - الخيلولة دون تمكن قوة الائتلاف الدولى من شن حرب خاطفة تمكنها من تدمير القدرات العسكرية العراقية خلال فترة زمنية قصيرة وذلك بالاعتماد على خطة خداع تعتمد على تعظيم القدرات العسكرية العراقية وبصفة خاصة امكانيات الأسلحة الاستراتيجية المتمثلة في الصواريخ أرض - أرض والأسلحة الكيماوية والبيولوجية وما قد يؤدي به ذلك من خلق موقف استراتيجى مناسب للعراق في مواجهة الائتلاف الدولى ،

وعلى ضوء ذلك فقد تضمن الهيكل الرئيسى للخطة الاستراتيجية الدفاعية للعراق على ثلاثة أشكال دفاعية :-

أولها - الخطوط الدفاعية الثابتة التى تشمل على اقامة خطوط دفاعية متماسكة تعتمد على تجهيز هندسى على الكفاءة ويرتكز على منظومة متكاملة من المواقع الهندسية المركبة ،

وثانيها - الدفاع العميق عن طريق سلسلة من المواقع الدفاعية المتالية الموزعة جيدا في العمق لصد أى اختراقات قد تعرض لها الخطوط الدفاعية الثابتة ،

وثالثها - الاحتفاظ باحتياطات استراتيجية وتعبوية في العمق قادرة على المناورة وتوجيه الضربات المضادة والتحول للهجوم المضاد العام حال تهيئة الموقف الاستراتيجى المناسب ،

ولقد لعب مبدأ الحشد " أحد مبادئ الحرب " دورا رئيسيا في الفكر العسكري العراقي أثناء تخطيطه حيث كانت أعمال الحشد تستهدف تحقيق استراتيجية الردع والذى تبنته القيادة العسكرية العراقية ، ولذا فقد عملت على احراز التفوق العددي على قوات الائتلاف الدولى حيث كانت وجهة النظر العراقية أن التفوق العددي أحد عوامل تضيق فجوة التفوق التكنولوجى الذى تمتلكه جبهة الائتلاف ، لذا قد تمت أعمال الفتح الاستراتيجى والتعبوى لحشد^(١١٤) ٩ فيلسق مكونة من ٦٨ فرقة منها ٥٤ فرقة مشاة ، ٦ فرقة ميكانيكى ، ٨ فرقة مدرعة ، ١٠ لواءات مدرعة مستقلة ، ٢٠ لواء مشاة مستقل ، وقد حقق ذلك الحشد امكانيات ٥٥٠٠ دبابة (منها ١٠٧٢٠ دبابة طسرازات ٧٢ ، ٣١٥٠ دبابة طرازات ٥٤ ، ١٢٧٨ دبابة أنواع أخرى تم الاستيلاء عليها من الكويت واهران) ، ٦٦٠٠ عربة مدرعة ، ٨٣٠٠ قطعة مدفعية ميدان ، وصواريخ ، ٢٣٥٠ مقذوف موجه مضاد للدبابات ، ١١٣ قاذف صواريخ أرض - أرض .

^(١١٤) توزع على حجم القوات العراقية وحجمه ٢٥ فرقة لتأمين العاصمة بغداد ولق مواجهة دول الجوار الأخرى سواء ل المنطقة الشمالية المواجهة لتركيا أو المنطقة الشرقية المواجهة لايران ،

• أما عن القوات البحرية :

لقد حشد لها ٨٦ قطعة بحرية منها ١٧ لنش صاروخي ، ٣٢ لنش مدفعية ومرور ، ٣ وحدة مضادة للغواصات ، ١١ سفينة مساعدة ، ٣ سفينة انزال متوسط ، ٢ سفينة الزال صغيرة ، ٧ وحدة مرور بحرية خاصة ، ٦ حوامات هوائية ، ٥ كاسحة الغام .

وقد حقق هذا الحشد امكانيات تشكيل ٤ مجموعات قتال كل منها ٣ لنش صاروخي ، ٦ مجموعات قتال للتأمين القريب كل بامكانيات ٣ لنش دائرية ، الى جانب امكانية ابرار حتى كتيبة مشاة مدعمة بكامل اسلحتها ومعداتها .

• أما عن القوات الجوية :

لقد حشد لها ٧٢٠ طائرة قتال منها ٦٨ طائرة مقاتلة (سوخوي ٢٥) ، ٢٥ طائرة مقاتلة (سوخوي ٢٤) ، ١٧٥ طائرة (ميج ٢١) ، ٧٥ طائرة (ميراج إف ١) ، ٢٠ طائرة (سكاي هوك) ، ٨ (هوفر كراالت) (مسرولي عليها من الكويت) ، ١٥ طائرة منها ٧ (تي - ٢٢) ، ٨ (تي - ٦) ٢٨١ هليكوبتر منها ٩٧ طائرة هليكوبتر مضادة للدبابات) .

وقد خصص ٤٣ فرقة مختلفة ، ٦ لواءات مدرعة ، ٣ لواءات مشاة للعمل في داخل مسرح عمليات الكويت (من اجمالي ٦٨ فرقة عراقية) وقد اتخذت اوضاعها بقوة ١٦ فرقة مشاة ، ٣ فرقة ميكانيكي ، ٤ فرقة مدرعة ، ٦ لواء مدرع مستقل ، لواء مشاة مستقل باجمالي (٢٣ فرقة ، ٦ لواء مدرع ، لواء مشاة) داخل مدينة الكويت^(١١) .

وبقوة ٨ فرقة مشاة ، فرقة ميكانيكي ، ٢ فرقة مدرعة باجمالي (١١ فرقة) في منطقة حفر الباطن .

وبقوة ٧ فرقة ، ٢ فرقة مدرعة ، ٢ لواء مشاة مستقل باجمالي (٩ فرقة ، ٢ لواء كاحتياطيات في عمق الكويت .

وقد نظم العراق دفاعاته الرئيسية في ٣ نطاقات دفاعية منها ٢ نطاق دفاعي داخل مدينة الكويت والنطاق الدفاعي الثالث في المنطقة الممتدة من شمال الحدود العراقية - الكويتية (شرق وغرب حقول البترول حتى جنوب البصرة) .

وقد تكون النطاق الأول من ٣-٤ موقع دفاعي بمواجهة ٢٤٠ كم ، أما النطاق الثاني ، فقد امتد من جزيرة بوبيان مارا بجنوب منطقة حقل الرميلة حيث ينتهي عند الحدود الغربية المشتركة بين الكويت والعراق بمواجهة ١٢٠ كم وعمق ٥٠ كم ، وتمركز خلفه تشكيلات ووحدات من الحرس الجمهوري ، أما النطاق الدفاعي الثالث فقد امتد من شمال الحدود العراقية - الكويتية حتى جنوب البصرة بمواجهة ١٠٠ كم وعمق من ٤٠ - ٥٠ كم وتمركز عليه وخلفه

باقى تشكيلات ووحدات الحرس الجمهوري التي عملت كاحتياطي استراتيجي لمسرح العمليات

وقد كان تركيز العراق في خطته الدفاعية على امتصاص التفوق الجوي والنيران والتكنولوجي واحداث أكبر خسائر ممكنة في قوات الائتلاف الدولي المهاجم - وذلك - بقيام القوات المدافعة على النطاق الدفاعي الأول بصد القوات المهاجمة أطول فترة ممكنة أمام الدفاعات الرئيسية مستغلة في ذلك خطة موانع متتالية وخطة نيران قوية لاحداث أكبر خسائر ممكنة بها ومعها من الاختراق السريع - ثم - الاستمرار في استنراف القوات المهاجمة التي تنجح في الاختراق وجذبها الى مناطق قتل مجهزة مسبقا بالاستخدام الموسع للمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات ، وبقوة الاحتياطيات التعبوية يتم توجيه الضربات المضادة لاستعادة الأراضع الدفاعية الى الحالة التي كانت عليها .

ثم تقوم القوات المدافعة على النطاق الدفاعي الثاني بتثبيت القوات المهاجمة التي قد تنجح في اختراق النطاق الدفاعي الأول بالاستناد على طبيعة الأرض وخطة الموانع المجهزة وقوة التيار للأسلحة المضادة للدبابات مع قيامها بعزل الاحتياطيات للقوات المهاجمة باستخدام الأسلحة الكيميائية ، ثم القيام بوجبه ضربة مضادة قوية بالاحتياطي الاستراتيجي بهدف استعادة الأراض الدفاعية التي سقطت لاستمرار احتلال الكويت طبقا للتخطيط ، مع القيام بتأمين الساحل الكويتي والعراقي من خلال التوسع في بث الألغام البحرية شمال الخليج العربي وخليج عمان مع الاعتماد على مواقع لصواريخ أرض / سطح أو صواريخ ساحلية لتأمين الساحل الكويتي الممتد بطول ٢٢٠ كم ، مع الاستمرار لصد أي أعمال إرهاب بحري من قوات الائتلاف الدولي بالتنسيق مع المدافعة عن الساحل وتأمين الجانب الأيمن للقوات الرئيسية المدافعة في الكويت ومنع الالتفاف على جانبيها الأيمن وعزفها بإنشاء نطاق دفاعي تكميلي على الجانب الأيمن تحته فرقة مشاة ، هذا الى جانب الاحتفاظ بحجم مناسب من الاحتياطيات الميكانيكية والمدربة في منطفة الحدود الكويتية - العراقية وفي جنوب العراق لمنع أي عمليات النفاذ أو عزل للقوات العاملة في الكويت ، إضافة لعملها كاحتياطيات لإدارة العملية الدفاعية داخل الكويت .

● القرار السياسي للعملية الاستراتيجية :-

- لقد روعي خلال التحرك السياسي والاستراتيجي طوال الازمة وخاصة استعدادا لبدء العملية الاستراتيجية بشقيها الدفاعي والهجومى الاعتبارات التالية :
- اصرار الائتلاف الدولي على ان يكون للعمل صفة "الدولية" وان ينضم اليه اكبر عدد ممكن من دول العالم السق تعارض الاحتلال العراقي للكويت ومحاولة الرئيس العراقي الفرد بالسيطرة على اكثر المواد الاستراتيجية اهمية في العالم وهي البترول .
- اصرار الائتلاف الدولي على ان يوازي استعداده السياسي والعسكري للمواجهة المنتظرة مع قوات الاحتلال العراقي في الكويت ادارة عاجلة الاعم المتحدة واستغلال جميع آلياتها الممكنة طبقا لمتايقها وتوازي عمله السياسي والعسكري مع قرارات مجلس الأمن الدولي التي تواكب المتغيرات الحادثة في الموقف وتعطى للقوات الدولية شروعة العمل في الازمة طبقا للتطورات .
- اصرار الائتلاف الدولي على مشاركة الاتحاد السوفيتي "السابق" والصين في حل الازمة على الاقل من جانب اتخاذ القرار السياسي المناسب للموقف وفي هذا الاطار كان استمرار اطلاق الاتحاد السوفيتي بالتطورات السياسية والعسكرية التي تتم وكان ايضا لقاء رئيسي القوتين العظميين - في ذلك الوقت - للتشاور حول متغيرات الموقف السياسي والاقتصادي والاستراتيجية والعسكرية .
- اصرار الائتلاف الدولي على اتخاذ القرارات السياسية^(١١٦) المطلوبة لتجميع القوة العسكرية المناسبة لتطورات الموقف الامر الذي ادى الى استمرار نقل القوات العسكرية من مختلف أنحاء العالم حتى الوصول الى حجم التجميع الاستراتيجي المقرر للقوات في مسرح العمليات .

^(١١٦) بلغ عدد القرارات التي صدرت من مجلس الأمن الدولي (١٣) قرار ضد العراق وسوف نشرها بالتفصيل باللاحق المرفقة .

● اصرار الائتلاف الدولي على السيطرة " المخابراتية " التامة على الموقف قبل بدء اى اعمال قتال مسلحة الامر الذى نتج عنه اتخاذ بعض القرارات السياسية بدلع العملاء لى جميع ارجاء العراق واستمرار الرصد الدقيق لجميع الاهداف الاستراتيجية وبدا يكتمل قرار المواجهة العسكرية .

● لقد استفرت الترتيبات السياسية والعسكرية الضرورية للهجوم وقتا طويلا اعتقد البعض خلاله ان عمليات القتل الفعلية لم تبدأ وان هناك حلولاً سياسية ودبلوماسية بديلة تدر على السطح وكان هذا الاعتقاد خطأ فقد كانت تلك الترتيبات ضرورية لتحقيق الهدف من العمليات الاستراتيجية وخلال هذه الفترة تم تحديد الاهداف المختلفة على كافة المستويات وكانت هذه الاهداف كالآتي :

● الهدف السياسى : "تحرير دولة الكويت من القوات العراقية المحتلة وعودة الشرعية الدستورية للبلاد " كمد كان الهدف المعلن للقوات المشتركة هو "ازالة قدرة العراق على شن الحرب" .

● الهدف السياسى العسكرى : " الاستخدام السياسى للقوة المسلحة فى اطار عملية هجومية استراتيجية يتم التخطيط لاجرائها فى اقل عدد من ايام القتال تقوم خلالها القوات المشتركة بالهجوم على القوات العراقية المدافعة فى الكويت وهزيمتها فى معركة عسكرية وطردها من اراضى الكويت وتأمين هذه العملية عن طريق ازالة القدرة العراقية على شن الحرب " .

● الهدف الاستراتيجى : " التخطيط الاستراتيجى التفصيلى لعملية هجومية استراتيجية تستغل فيها كافة امكانيات القوات المشتركة ووضع خطط عمليات تفصيلية تعمل القوات فى اطارها لتحقيق الهدف السياسى والهدف السياسى العسكرى مع تأمين العملية بالحصول على السيادة الجوية والبحرية والبرية عن طريق استخدام كافة القوى والوسائل المتاحة والتأكد من ازالة القوة العراقية على شن الحرب بضرب الاهداف الاستراتيجية فى عمق العراق وتدمير القوات العراقية المدافعة والانساق الثانية المدرعة والميكانيكية المكلفة بتوجيه الضربات والهجمات المضادة دعماً لدفاعات القوات العراقية وخلخلة دفاعاتها فى الكويت ثم تدمير هذه القوات على مراحل طبقاً لخطط الاستخدام الاستراتيجى للقوات " .

● وفى اطار الهدف الإستراتيجى تمت صياغة خطة للعمليات استفادة من أقصى امكانيات عناصر العملية وتم تشكيل العملية فى انساق استراتيجية واحتياطيان كما سيتضح فيما بعد .

● التخطيط الاستراتيجى للائتلاف الدولى :-

بالرغم من التفوق التكنولوجى والنوعى لعب دوراً رئيسياً فى حسم الصراع المسلح لصالح جبهة الائتلاف الدولى ولكن ستبقى دراسة الاستراتيجية العسكرية التى قادت أدوات الصراع ووظيفتها تطبيقاً يحقق الأهداف التى من اجلها استخدمت القوة المسلحة ، مطلباً هاماً لمفكرى الاستراتيجية العسكرية للوقوف على أحدث نظريات وأساليب القتال المستخدمة .

هذا وقد تم التخطيط الاستراتيجى لجبهة الائتلاف الدولى لادارة الصراع المسلح على مستويين:-

أولهما - وهو ما يطلق عليه المستوى السياسى العسكرى وهو الذى تولى ادارة الأزمة على المستوى الدولى وقد كسان لمخططى السياسة العسكرية فى الولايات المتحدة بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية بصفة أساسية الدور الرائد فى هذا المجال حيث تعددت المهام والمسئوليات والأنشطة التى تمت على ذلك المستوى ولعل أبرزها - ذلك النجاح الذى حققته فى تعبئة وحشد الإرادة الدولية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً فى مواجهة النظام الحاكم فى العراق ، مع

قيادة المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن لفرض سلسلة من العقوبات السياسية والاقتصادية والعسكرية ضد العراق^(١١٧) مع عدم السماح للعراق باستغلال عامل الوقت ومحاولة القيام بالماورات السياسية أو أعمال التصوير والمماثلة ، وفي نفس الوقت وبالتوازي مع ذلك كان التخطيط والتنفيذ لبناء القوة المسلحة اللازمة لتنفيذ العقوبات الدولية سواء كانت المقاطعة الاقتصادية أو الحصار البحري أو الجوى للضغط على العراق وفرض الانسحاب عليه ، مع استكمال ذلك البناء بمشدد التجميعات القتالية اللازمة لتحرير الكويت بملقوة المسلحة من أكبر عدد من الدول المعارضة للغزو العراقي .

هذا الى جانب عدم السماح بامتداد دائرة الصراع لتشمل اسرائيل من خلال اتخاذ كافة الاجراءات السياسية والعسكرية لحصره داخل مسرح عمليات الكويت فقط .

وثانيهما - وهو ما يطلق عليه المستوى الاستراتيجي العسكري والتي تولت القيادة العسكرية مسؤولياته التي تركزت في التخطيط للاستخدام الناجح لكل ذلك الحشد من القوات الدولية ودراسة اختيار انسب الخيارات العسكرية وحل كافة المشاكل التي نشأت كنتيجة لطبيعة الائتلاف العسكري من تباين للعقائد القتالية واختلاف التسليح ومشاكل القيادة والسيطرة وتنسيق أعمال التعاون والتأمين الاداري والفني للقوات .

ورغم كثرة عدد الدول التي شاركت في الائتلاف الدولي واختلاف توجهاتها السياسية تجاه الصراع الدائر - فقد استطاعت جبهة الائتلاف أن تحدد أهدافها السياسية والعسكرية بوضوح ، حيث شملت تحرير دولة الكويت والانسحاب الغير مشروط للقوات العراقية من الكويت وعودة الحكومة الشرعية اليها مع اعادة بناء الترتيبات الثنية في منطقة الخليج بجهود عربية ودولية مشتركة بحيث تمنح أي قديبات مستقبلية من أي قوى اقليمية أو دولية للمنطقة مستقبلا ، الى جانب - أن تتم الحملة العسكرية بالتعاون مع كافة الدول الصديقة وبأقل خسائر بشرية ومادية

وبناء على تلك الأهداف تم وضع الاستراتيجية العسكرية التي تحقق الأهداف الاستراتيجية الممثلة في^(١١٨) تدمير القدرات العسكرية العراقية من خلال ادارة عملية استراتيجية هجومية شاملة تؤدي الى تدمير للبنية الأساسية العراقية التي تركز عليها القوات المسلحة العراقية بشكل رئيسي وكامل وتنتهي بعودة الحكومة الشرعية للدولة الكويت مع فرض قبول جميع القرارات الدولية على نظام الحكم العراقي .

وفي اطار ذلك يمكن القول بأن القيادة العسكرية لقوة الائتلاف الدولي في تخطيطها لاستراتيجيتها كانت على وعى كامل بأن النصر في الحرب ليس هدفا في حد ذاته وإنما كان التحجيم الكامل للعراق عسكريا والحد من تنامي قدراته وتقليص دوره اقليميا بما لا يسمح بتكرار ذلك الغزو مستقبلا - كان ذلك هو الأساس الذي خططت له قيادة الائتلاف .

وعلى ذلك كانت أهمية الحصول والاحتفاظ بالسيادة الجوية وقطع خطوط الامداد وعزل القوات العراقية وتدمير قدرات العراق الكيميائية والبيولوجية والنوية الى جانب أهمية تدمير لدرنات الحرس الجمهوري الأعلى تدريبا والأكثر كفاءة قتالية ، كانت كلها أهداف استراتيجية يلزم تحقيقها لامكان تحرير دولة الكويت وعودة الحكومة

^(١١٧) دكتور / زكريا حسين احمد - حرب الخليج الثانية في الموان - مجلة الدفاع - العدد ٥٧ شهر ابريل ١٩٩١م ،

^(١١٨) محاضرة - لواء / يسرى لندبل ،

الشريعة ، وتحقيق تلك الأهداف فقد كان التركيز على التنفيذ السريع للعمليات النفسية والحدادية على قوات الحرس الجمهوري واجبار العراق على تركيز جهوده على الجبهة الشرقية من مسرح العمليات ، مع حشد قوات الائتلاف الدولية في مناطق انتشارها الأمامية تحت غطاء العمليات الجوية الهجومية والاستمرار في تطوير الامداد بالاحتياجات قدر الامكان - أيضا - تطوير مراكز القيادة والسيطرة والاتصالات الالكترونية والدفاع ضد الأسلحة الكيميائية والصواريخ الباليستكية التكتيكية - هذا الى جانب التركيز على أعمال التعاون والتسيق أثناء العمليات من خلال التدريب المشترك .

ولقد فرضت الأهداف السياسية والعسكرية و الاستراتيجية التي تركز على العمل الهجومى على شكل النشاط العسكري للائتلاف الدولى ، حيث أدركت القيادة العسكرية للائتلاف أهمية قبضة موقف استراتيجي واحدة من أضخم العمليات التي تمت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وما تضمنته ذلك من تخطيط ونقل استراتيجي للقوات المسلحة والمعدات عبر آلاف الكيلومترات ولا سيما بالنسبة للقوات الأمريكية وهي القوة الرئيسية في ذلك الائتلاف ، وى نفس الوقت وبالتوازي مع أعمال الحشد كانت سرعة اعداد وتجهيز مسرح العمليات بكل ما يلزمه من طرق ومجاور وموانع ومراكز قيادة ومستودعات ما لم يكن موجودا من قبل .

كل ذلك في ظروف افتقاد معظم القوات التي قدمت للاشتراك في القتال الى خبرات العمل في الصحراء واحتياجها للتدريب المشترك واحتياج معداتها لتجهيزات اضافية معينة حتى يمكنها العمل في مسرح العمليات الصحراوى ، اضافة الى التأثير السلبى لطبيعة الطقس على القوات .

ومن هنا - فقد ركزت قيادة الائتلاف الدولى على إلغاء أعمال الحشد وتجهيز مسرح العمليات وتدريب واستعداد القوات المشتركة قبل منتصف يناير ١٩٩١ .

ولقد كان لامتلاك قيادة الائتلاف لقوة جوية متفوقة كما ولوجا وكفاءة الى جانب التفوق التقنى المطلق - ومن منطلق حسن استغلال ذلك - فقد توصل الفكر العسكري للائتلاف الى أسلوب غير مسبوق لاستخدام القوات الجوية - والذى اركز على نظرية " المراحل المركبة " والتي اشتملت على مجموعة من العمليات الجوية غير المنفصلة عن بعضها البعض حيث تبدأ المرحلة التالية قبل انتهاء المرحلة السابقة لها ، وقد اختلفت كل مرحلة من المراحل بتنفيذ مهمة معينة ومحدودة تعطى لها الأسبقية الأولى مع عدم اغفال باقى المهام الأخرى ، مع استغلال النسبة الأكبر والغالبة من الجهود الجوية لمهمة رئيسية وتوزيع الجهود الجوية المتبقى على باقى المهام الفرعية .

• وقد انعكست الأهداف العسكرية للائتلاف على استراتيجية التمهد الجوي حيث حرصت قيادة الائتلاف على اضعاف القدرات العسكرية العراقية بشكل عام .

• وقد خص الجنرال " كولين باول " رئيس الأركان المشتركة أهداف التمهد الجوي في ثلاثة أهداف :-

أولها - تصفية قدرات العراق على استخدام المواد النووية والكيميائية والبيولوجية .

وثانيها - تدمير مصادر القوة الاستراتيجية العراقية وخاصة الصواريخ " سكود - ب المطورة " .

وثالثها - قطع خطوط المواصلات والامداد لعزل القوات العراقية في الكويت ، وذلك لتهيئة الظروف المناسبة

لانجاح العمليات البرية ، ومنع القوات العراقية من ابداء مقاومة فعالة تتسبب في خسائر بشرية كبيرة في

القوات المهاجمة .

- وقد التزمت قيادة الائتلاف الدولي بعدة أسس مكنتها من تحقيق الأهداف المحددة لها :-
- أولها : الاستغلال الأمثل للمبادأة وتوجيه عدة ضربات جوية وصاروخية شاملة يتخللها ويقبها ضربات جوية منفصلة قبل بدء العملية الهجومية مستهدفة بذلك تصفية القدرات العسكرية العراقية لاجبارها على سحب قواتها أو توفير الظروف الملائمة للقيام بالعملية البرية لتحرير دولة الكويت .
- وثانيها : القيام بعملية عزل القوات العراقية داخل الكويت لقطع كافة خطوط امدادها وإفقاد القيادة العسكرية العراقية أى قدرة على دعمها سواء بالقوات من خلال توجيه الضربات والهجمات المضادة م احتياطياتها الى العمق أو دعمها بالقدرات التيرالية لتعزيز قدرتها على الصمود .
- وثالثهما : تركيز الجهود الجوية لتدمير الاحتياطيات الصوية والمواقع الدفاعية الحصينة في النطاق الدفاعي الأول وفتح الثغرات في حقول الألغام مع القرب توقيت بدء العملية البرية ، مع التخطيط لتركيز الجهود الجوية لتأمين ومعاونة أعمال قتال التشكيلات البرية المهاجمة مع بداية العملية البرية الاستراتيجية .
- وعلى ضوء كل ذلك فقد تضمن الميكل الرئيسي للخطة الهجومية الاستراتيجية لقوات الائتلاف الدولي مرحلتين رئيسيتين تضمنت كل منها عدة مراحل فرعية .
 - المرحلة الأولى :- العمليات الجوية (والتي بدأت في ١٧ يناير ١٩٩١) .
 - اجراءات تنظيم الحملة الجوية الآتى :-
- تخطيط الحملة الجوية :**
- الأهداف السياسية العسكرية لعاصفة الصحراء وأثرها على تخطيط الحملة الجوية :

بعد ساعتين من توجيه الضربة الجوية / الصاروخية الافتتاحية للحملة الجوية ، أعلن الرئيس الأمريكي أن هدف الولايات المتحدة " ليس غزو العراق وإنما " تحرير الكويت " الا انه أضاف أن قوات الائتلاف سوف تدمر آلة الحرب العراقية الهجومية التي جعلت من العراق مصدر خطر على جيرانه ، كما أكد الرئيس الأمريكي تصميمه على تدمير القدرات النووية والكيميائية العراقية .

وقد أبدت معظم دول الائتلاف هدف تحرير الكويت باستخدام القوة المسلحة وحشدت قواتها لهذا الغرض ، الا أن هذه الدول مثل مصر وفرنسا كانت لها تحفظاتها بالنسبة لاضعاف القدرات العسكرية العراقية بأكثر مما تحتاجه عملية تحرير الكويت ، ولكن القوة الرئيسية في دول الائتلاف التي تمثلها الولايات المتحدة الأمريكية - تساندها المملكة المتحدة كانت ترى ان تحرير الكويت ليس هدفاً كافياً لضمان استقرار المنطقة فيما بعد ، وانه لابد من اضعاف القدرات العسكرية العراقية مع عدم تدميرها تماماً ، حفاظاً على التوازن مع ايران .

الا أنه بالإضافة الى تلك الأهداف المعلنة للولايات المتحدة ، فقد أصبح واضحاً انه كان تلك الحرب أهدافاً أخرى لخدمة السياسة الداخلية الأمريكية والمصالح الاسرائيلية في المنطقة ، فتحقيق نصر عسكري كامل على العراق ، كان سيزيد من رصيد الرئيس الأمريكي قبل انتخابات الرئاسة التي جرت عام ١٩٩٢ ، كما أن هذا النصر سيزيل عقدة فيتنام التي ظلت تعانى منها العسكرية الأمريكية منذ انتهاء تلك الحرب وهو ما لم يخفيه الرئيس الأمريكي الذي أعلن في احتفالات النصر - التي أقيمت بمناسبة عودة الدفعات الأولى من القوات

الأمريكية في الخليج – أن تلك الحرب ، والنصر الذي حققته القوات الأمريكية فيها قد أميا الى غير رجعة
عقدة ليطام •

وكما كان تحقيق نصرا عسكريا كاملا في الخليج مطلبا أساسيا للرئيس الأمريكي ومؤسسته العسكرية ، فان آلة
الحرب العراقية – وخاصة القدرات النووية والكيميائية والبيولوجية – كان مطلباً آمياً اسرائيلياً •

وقد انعكست الأهداف السابقة على تخطيط الحملة الجوية في أربعة مجالات رئيسية هي :

- تحديد المهدف الاستراتيجي للحملة الجوية •
- استراتيجيية الحملة الجوية وفكرة تنفيذها •
- أهداف القصف الجوي في المراحل المختلفة للحملة الجوية •
- قوات الائتلاف الجوية المشاركة في الحملة •

وستتناول انعكاس الأهداف السياسية العسكرية السابقة على كل من هذه المجالات الأربعة بشكل مختصر •

• الأهداف الاستراتيجية للحملة الجوية :

لتحقيق الأهداف السياسية العسكرية السابقة ، استهدف تخطيط الحملة الجوية تحقيق الأهداف
الاستراتيجية التالية^(١١٩)

- عزل وتمجيز القيادة العراقية ولفقادها القدرة على السيطرة على قواتها في مسرح العمليات
- تحقيق السيطرة الجوية والحفاظة عليها طوال الحملة •
- تدمير القدرة العراقية على إنتاج وتخزين واستخدام أسلحة التدمير الشامل (نووية – كيميائية – بيولوجية) •
- تصفية القدرات الهجومية العراقية •
- عزل وحل فعالية التشكيلات البرية العراقية في الكويت •
- استراتيجيية الحملة الجوية وفكرة تنفيذها :

لتحقيق الأهداف السابقة ، بنيت استراتيجيية الحملة الجوية وفكرة تنفيذها على أساس مهاجمة مراكز النفل العراقية
التي تسمح باستمرار احتلال الكويت ، وذلك بشل قدرة القيادة العراقية على ادارة العمليات الهجومية
والدفاعية ، وتدمير مصادر القوة التي تسمح لها بتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة ، مع القضاء على فعالية
القوات العراقية في مسرح عمليات الكويت ، وتوفير الظروف الملائمة لشن العمليات البرية بأقل قدر هسن
الخسائر •

وعلى ذلك خطط تنفيذ الحملة الجوية على ثلاث مراحل جوية ، متداخلة زمنيا لكل منها مهامها الخاصة وأهدافها
منها ثلاثون يوما يعقبها مرحلة مشتركة مع العمليات البرية لتحرير الكويت •

وقد خططت المرحلة الأولى للحملة الجوية في شكل عملية جوية استراتيجيية لمدة أسبوع مهدف تحقيق السيطرة
الجوية وتصفية القدرات النووية والكيميائية العراقية وتدمير قواعد اطلاق الصواريخ البلاستيكية مع شل نظام
القيادة والسيطرة الاستراتيجية وتدمير البنية الأساسية للصناعات الحربية ومحطات توليد الكهرباء ومنشآت تكرير
وتخزين النفط التي تدعم الجهود الحربي العراقي •

^(١١٩) مجموعة باحثين – الأزمة العراقية / الكويتية ، الجزء الثاني، مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية •

كما خطط تنفيذ المرحلة الثانية خلال يوم واحد في شكل ضربات جوية كثيفة ضد القوات الجوية ووسائل الدفاع الجوي في مسرح عمليات الكويت استكمالاً لجهود المرحلة السابقة في تحقيق السيطرة الجوية وسحق وسائل الدفاع الجوي العراقية وتمهيداً لنقل الجهود الجوية الرئيسية لقوات الائتلاف إلى الكويت وجنوب العراق .

أما المرحلة الثالثة التي استهدفت تمهيد مسرح عمليات الكويت فقد خطط تنفيذها في شكل ضربات جوية متصلة لمدة ٢٢ يوم لشل فعالية القوات العراقية في الكويت وخاصة الحرس الجمهوري وتجزئة هذه القوات وعزلها عن قواعد إمدادها مع البقاء أكبر قدر من الحاسائر (٥٠ ٪) من قوة هذه التشكيلات لتعديل ميزان القوى البرية بالقدر الذي يسمح بتحرير الكويت بأقل قدر من الحاسائر البشرية في قوات الائتلاف) واستمرار الجهود الجوية المكتسبة وتدمير قواعد إطلاق الصواريخ البلاستيكية الجوية .

ومع بداية العمليات البرية لتحرير الكويت تنقل القوات الجوية للائتلاف جهودها الرئيسية لتأمين ومعاونة قوات الائتلاف البرية خلال اختراقها للدفاعات العراقية وقيامها بأعمال الائتلاف والتطويق لهذه الدفاعات مع إجهاد الهجمات والضربات المضادة للاحتياطيات العراقية والمشاركة في مطاردة القوات المرتدة وتدميرها وبجونه من مجهودها تستمر القوات الجوية للائتلاف في الحفاظ على السيطرة الجوية المكتسبة ومنع القوات الجوية العراقية من التدخل في العمليات البرية مع استمرار القصف الجوي لقاعد المواصلات والكباري لحرمان القوات العراقية المرتدة من الانسحاب المنظم بعنادها وأسلحتها الثقيلة .

• أهداف القصف الجوي في المراحل المختلفة للحملة الجوية (١٢٠) :-

- لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للحملة الجوية خطط توجيه الضربات الجوية إلى مجموعات الأهداف التالية خلال مراحل الحملة المختلفة تبعاً لأسبقيات الأهداف الفرعية داخل كل مجموعة :-
- لعزل وشل القيادة السياسية والعسكرية العراقية خطط توجيه الضربات الجوية ضد منشآت القيادة السياسية العراقية وشبكة مراكز القيادة والسيطرة الاستراتيجية فضلاً عن شبكات مواصلات القيادة والسيطرة ومحطات توليد الطاقة الكهربائية التي تعتمد عليها المنشآت العسكرية ومنشآت الإنتاج الحربي
- لتحقيق السيطرة الجوية وإحاطة عليها خطط توجيه الضربات الجوية إلى القواعد الجوية والمطارات العراقية ونظام الدفاع الجوي فضلاً عن مراكز القيادة والسيطرة على القوات الجوية والدفاع الجوي .
- لتدمير قدرة العراق على إنتاج وتخزين واستخدام أسلحة التدمير الشامل خطط توجيه الضربات الجوية ضد المفاعلات ومراكز الأبحاث النووية والكيميائية والبيولوجية ومصانع ومنشآت تخزين الأسلحة الكيميائية والبيولوجية .
- لتصفية القدرات الهجومية العراقية تم تخطيط الضربات الجوية ضد منشآت التاج وتخزين الصواريخ البلاستيكية وقواعد إطلاقها والقنات والموانئ البحرية فضلاً عن منشآت تكرير وتخزين وتوزيع النفط لحرمان العراق من مصادر الطاقة فترة طويلة .

(١٢٠) نفس المصدر السابق

- لعزل وشل فعالية القوات العراقية في الكويت والعمل على هجائها خطط توجيه الضربات الجوية الى المستودعات الاستراتيجية وخطوط الامداد والسكك الحديدية والكيبارى وعقد المواصلات التي تربط القوات العراقية في الكويت بمصادر امدادها فضلا عن التشكيلات المدرعة والميكانيكية وخاصة تشكيلات الحرس الجمهورى .
- **قوات الائتلاف التي شاركت في الحملة الجوية:**

جاء تشكيل القوات المشاركة في الحملة الجوية سياسيا الى حد كبير فقد حرصت الولايات المتحدة منذ البداية على اشراك اكبر عدد من الدول للائتلاف وخاصة الدول الغربية والعربية لاسباغ الشرعية على الحملة التدميرية التي خططت لها بما يتجاوز احتياجات تحرير الكويت حتى لا تتحمل الولايات المتحدة وحدها تبعات هذه الحملة امام السراى العام والعربي .

فبالاضافة الى الولايات المتحدة وحرس دول من مجلس التعاون الخليجي شارك في الحملة الجوية اربع دول غربية بشكل مباشر والثنتين منها تحت مظلة حلف الناتو وقد تفاوتت مشاركة كل من الدول الغربية والخليجية في كثافتها ونوعيتها تبعاً لسياسة وقدرات كل دولة ومدى قوة حشدتها الجوى في المنطقة .

فيما جاءت الولايات المتحدة على راس الدول الغربية المشاركة في الحملة الجوية بما يقرب من ١٧٠٠ طائرة قتال وتأمين اعمال قتالية ومقات الحوامات (المليكوبتر) يليها كل من المملكة المتحدة (٧٠ طائرة) وفرنسا (٥٢ طائرة) وكندا (٢٩ طائرة) وايطاليا (٨ طائرات) وكانت مشاركة كل من المسايا وهولندا تحت مظلة حلف الناتو لا تتجاوز (٥٨ طائرة) (١٢١) .

اما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فقد جاءت السعودية على رأس هذه الدول باستضافتها معظم القوى الجوية الغربية في الائتلاف وقيادتها فضلا عن مشاركتها بمعظم طائرات القتال المتوفرة لديها (٢١٦ طائرة) يليها القوات الجوية الكويتية في المنفى التي استطاعت الفرار واللجوء الى السعودية اثناء الغزو العراقي (٣٥ طائرة) .

اما كل من دولة الامارات وقطر والبحرين فأنما وان شاركت في استضافة بعض الاسراب الغربية وتأمينها الا ان مشاركتها المباشرة في الحملة الجوية كانت رمزية تعبر عن التضامن اكثر مما تعبر عن قسوة جوية حقيقية بينما التصبر دور القسوة الجوية العمالية على استضافة بعض الاسراب الغربية في مطاردتها وتأمينها مثلها في ذلك مثل القوات الجوية التركية .

وقد تضمنت أربعة مراحل فرعية لم تنفذ كل منها منفصلة ومتعاقبة ولكنها تداخلت تحقيقا للأسس التي بنى عليها التخطيط .

- المرحلة الفرعية الأولى - وهي مرحلة القصف الاستراتيجي والتي هدفت الى تصفية القدرات النووية وأسلحة الردع الفوق تقليدية وشل وتدمير مراكز القيادة الاستراتيجية .
- المرحلة الفرعية الثانية - وهي مرحلة تحقيق السيادة الجوية وهي تعنى قينة الموقف الجوى المناسب الذى يسمح بالحركة والمناورة والوصول الى الأهداف المخططة لكافة أنواع طائرات القتال المشتركة دون التعرض لأى هجمات جوية أو صاروخية عراقية سواء الجوية منها أو الأرضية .

(١٢١) للس المصدر السابق

• المرحلة الفرعية الثالثة - وهي عزل مسرح العمليات بالكويت وهي تعنى شل قدرة القيادة العراقية عن تقديم الدعم للقوات المدافعة داخل دولة الكويت سواء بالتران أو الدعم بالقوات المقاتلة أو الامداد الادارى والبنى .

• المرحلة الفرعية الرابعة - وهي تأمين ومعاونة وحماية القوات البرية المشتركة في العملية البرية الاستراتيجية وتعسير جزءا منها وقد استهدفت توفير الظروف الصعبة والتكتيكية الملائمة لنجاح أعمال القوات البرية .

وقد تمت هذه المراحل في اطار عمليات خداع استراتيجي وعمليات حرب نفسية لتحييد وعزل قوات الحرس الجمهوري في جنوب العراق ، حيث شمل الخداع العملياني قيام القوات الخاصة والقوات البحرية بتنفيذ نشاطات متعددة لتضليل العراق من خلال تهديد البصرة والقوات العراقية من الشرق والجنوب عبر الكويت ، ومع بدء العمليات البرية نفذت هجمات برية وبحرية وجوية من عدة اتجاهات اشتملت على عمليات برمائية وانزال بحري لايهاجم العراق بأن تجلبه الهجوم الرئيسي من الشرق وبالتالي خداعه عن اتجاه الهجوم الرئيسي الذي خطط له أن يكون من داخل مسرح عمليات الكويت الغربي .

• المرحلة الثانية - العملية البرية (والتي بدأت في ٢٤ فبراير ٩١ - الى ٢٨ فبراير ٩١)
وتضمن التخطيط لتنفيذها ثلاث مراحل فرعية .

• المرحلة الفرعية الأولى - وهي مرحلة التغلب على الموانع العراقية واختراق الدفاعات الرئيسية وقد استهدفت فتح الشغرات والممرات في الموانع والتحصينات العراقية ودفع المفاوز الأمامية للاستيلاء على دفاعات نطاق الأمن لتهيئة الظروف المناسبة لدفع القوة الرئيسية المهاجمة على المحاور المختلفة .

• المرحلة الفرعية الثانية - وهي مرحلة تطوير الهجوم والانفاف حول الدفاعات الرئيسية العراقية ، وقد استهدفت اختراق والاستيلاء على النقاط الدفاعية للقوات العراقية وتدمير القوات والأسلحة والمعدات المدافعة عليها من خلال مع الضربات والهجمات التي تتم بالمواجهة .

• المرحلة الفرعية الثالثة - وهي مرحلة احكام تطويق القوات العراقية وعزل مسرح العمليات وتحرير مدينة الكويت واستكمال تدمير قوات الحرس الجمهوري العراقي .

وقد اعتمدت قوات الائتلاف في تخطيطها للعملية البرية الاستراتيجية على نظرية الحرب الجو / برية والتي تركز على فكرة أن ما يحدث في الجو سوف يكون له تأثير أكيد على ما يحدث في البر وبالتالي فان القصف الجوي المستمر معمم عمليات الابرار الجوي العميقة سوف يؤدي الى انجاح الهجوم البري - وعلى ضوء ذلك فقد كان يشتمل التجميع القتالي للقوات المشتركة على ثلاث محاور رئيسية :-

• المحور الأول - " محور الساحلي " ويعمل في نطاقه قوات المنطقة الشرقية المشكلة من تجميع قتالي يتكون من ٣ لواء حرس وطني سعودي (اللواء الثاني والثامن والعاشر الميكانيكي) ، وكتيبة ميكانيكي قطري ، ٢ فـرقة مشاة أسطول أمريكي .

• المحور الثاني - " محور المركزي " ويعمل في نطاقه قوات المنطقة الشمالية المشكلة من تجميع قتالي يتكون من مجموعة خالد السعودية (اللواء الرابع المدرع واللواء ٢٠ مشاة الميكانيكي) ومجموعة سعد الكويتية (لواء التحرير الميكانيكي ولواء الشهيد المدرع) والقوات السورية (الفرقة التاسعة المدرعة ولواء مغاوير) والقوات المصرية (الفرقة الثالثة مشاة الميكانيكي - والفرقة الرابعة المدرعة - اللواء ١٤٥ صاعقة) .

- المحور الثالث - " محور حفر الباطن " ويعمل في نطاقه قوات الفيلق السابع المكون من قوات أمريكية (الفرقة الأولى والفرقة الثالثة - الفوج الأول والثاني فرسان مدرع - الفرقة الأولى مشاة ميكانيكي) وقوات بريطانية (الفرقة ٢٤ مشاة ميكانيكي والفرقة ٨٢ محمولة جوا والفرقة ١٠١ اتحام جوى والفسوج ٣ فرسان مدرع) وقوات فرنسية .

وتنفذ العملية الهجومية البرية بتوجيه ضربة رئيسية وأربعة ضربات معاونة بهدف تحرير الكويت وقطع خطوط المواصلات في جنوب شرق العراق وتدمير قوات الحرس الجمهوري العراقية في مسرح العمليات الكويتي ، وفي نفس الوقت يتم هجوم تظاهري للخداع والتضليل بالتظاهر بعمليات انزال على طول الشواطئ الكويتية والعراقية وذلك كجزء من عمليات الهجوم البري .

وقد تم تنفيذ أربعة ضربات معاونة خلال المواجهة سبقت الضربة الرئيسية حيث هاجم قوات المنطقة الشرقية من الشوق في اتجاه الأحمدى لاختراق الدفاعات العراقية وتأمين الجانب الأيمن لمشاة البحرية الأمريكية وتدمير القوات العراقية وتأمين الأهداف في نطاقها مع استعدادها لتأمين مدينة الكويت .

وفي المنطقة الجنوبية من الكويت تقوم مشاة البحرية الأمريكية بمحوم معاون في اتجاه الكويت / الجهراء لاختراق الدفاعات العراقية وتدمير القوات في مواجهتها وتأمين الأهداف الحيوية لمنع وصول تعزيزات للقوات العراقية التي تواجه المنطقة الشمالية وتحمل مواقع لمنع السحاب القوات العراقية من جنوب الكويت .

وفي المنطقة الوسطى الغربية من الكويت تقوم قوات المنطقة الشمالية بمحوم معاون في اتجاه الجهراء لاختراق الدفاعات العراقية وتدمير القوات في مواجهتها وتأمين الجانب الأيمن للضربة الرئيسية وتقطع خطوط المواصلات شمال مدينة الكويت وتؤمن الجهراء وتستعد للمعاونة في تأمين وتطهير مدينة الكويت .

وفي غرب الكويت يقوم الفيلق الثامن عشر بمحوم معاون في اتجاه الناصرية / البصرة لعزل القوات العراقية التي بمسرح عمليات الكويت ويستعد للتحويل للهجوم شرقا لتدمير قوات الحرس الجمهوري جنوب البصرة .

أما الضربة الرئيسية فتم بعد قطع الجسور والطرق وخطوط السكك الحديدية جنوب البصرة مباشرة لمنع قوات الحرس الجمهوري من الانسحاب وتشكيل منطقة قتل لها شمال الكويت ، ثم يقوم الفيلق السابع بتوجيه الضربة الرئيسية في اتجاه البصرة لاختراق الدفاعات العراقية وتدمير قوات الحرس الجمهوري في نطاقه ويستعد الفيلق للدفاع الحدود الشمالية الكويتية .

وتعاون الضربة الرئيسية بالقاذفات (تي ٥٢) والهجمات الجوية التكتيكية والهيلوكوبتر المسلح بمقدوفسات موجهة مضادة للدبابات مع تنفيذ عمليات ابرار جوى في المناطق شمال السلطان ، وجنوب الناصرية ومطار على السالم وغرب الجهراء بقوة ٢ لواء من الفرقة ١٠١ اتحام جوى استخدمت فيها ٣٠ طائرة هليوكوبتر من طراز (شينوك - وبلاك هوك - وأباتشي - وكوبرا)

وتعمل الفرقة التاسعة المدرعة احتياطي لمسرح العمليات مستعدة لمعاونة الضربة الرئيسية بقوة الفيلق السابع أو الضربة المعاونة لقوات المنطقة الشمالية .

- التخطيط العربي لعملية عاصفة الصحراء :-
- الخطة العامة للعملية الهجومية (عاصفة الصحراء) :-
- في ضوء الخطة العامة لقوات الائتلاف وباستغلال الضربات الجوية وأعمال الحداغ والحرب الالكترونية يتم تنفيذ عملية هجومية لتحرير الكويت ، وعلى ضوء تلك الخطة وقع على عاتق القوات العربية في المنطقتين الشرقية والشمالية قطاع من الأراضي والدفاعات العراقية يعتبر من أصعب اتجاهات الهجوم حيث يتميز بوجود نظام موانع عراقية على طول مواجهة هجوم القسوات ويتكون هذا النظام من :-
- سلسلة من السواتر الترابية بارتفاع ٣-٥ متر أمام الحد الأمامي وفي عمق الدفاعات .
- خنادق بعرض ٣-٥ متر وبعمق ٥,٥ متر يتم ملئها بالبنترول الحام من خلال شبكة أنابيب ، ويتم اشعالها عند هجوم القوات .
- حقول العغام مضادة للألراد والدبابات ذات كثافة عالية من الألغام وبعمق يصل إلى ٢٠٠ متر
- شبكة من الأسلاك الشائكة تصل إلى ٦ صفوف ، وبعمق يصل إلى ١٥٠ مترا .
- تتم الخطة الهجومية من خلال مرحلتين رئيسيتين:-
- المرحلة الأولى : التغلب على الموانع واختراق الدفاعات وتطوير الهجوم في العمق .
- المرحلة الثانية : تحرير مدينة الكويت ، حيث تقوم تحت ستر التمهيد الترائق للمدفعية والطيران بتحقيق الاتصال بنطاقات الأمن العراقية ثم التغلب على الموانع الدفاعية ومهاجمة الموانع الامامية واقامة رؤوس موانع داخل الأراضي الكويتية ، مع الاستعداد لصد الهجمات المضادة العراقية ، ثم تطوير الهجوم شمالا في عمق الأراضي الكويتية لتحرير مدينة الكويت وتتم العملية خلال خمسة أيام قتال .
- تقوم قوات المنطقة الشرقية بمهاجمة المواقع العراقية على المحور الساحلي بقوة ٣ مجموعات قتال (قوة عمر - قوة عثمان - قوة ابوبكر) بالتعاون مع ضربة معاونة على يسارها بقوة الفرقتين الأولى والثانية مشاة بحرية أمريكية ، حيث تنطلق قوات المنطقة من " الخالجي " شمالا حتى جنوب الأحمدى الى المطار الدولي الى مدينة الكويت وذلك خلال ٤-٥ أيام قتال .
- أما قوات المنطقة الشمالية (محور حفر الباطن) :-
- فتقوم بمهاجمة الدفاعات العراقية على محور حفر الباطن على محورين :-
- محور الاول : بقوة ٣ مجموعات قتال (قوة خالد - قوة سعد - قوة عرعر - تقوم بالمهجوم على محور النمرتين - عمارة الدرب ثم التقدم شرقا في اتجاه سوكنات الصداة . . . مختربة الدفاعات العراقية على هذا المحور ثم الاندفاع تجاه الجهراء ثم الى مدينة الكويت ، تنفذ اعمال قتالها خلال خمسة ايام قتال ، وتحفظ بقوة طسارق في الاحتياطي العام .
- محور الثانى : (القوات المصرية)
- بقوة الفرقة الثالثة الميكانيكي في النسق الاول والفرقة الرابعة المدرعة في النسق الثانى وبالتعاون مع المجموعة ١٤٥ صاعقة تقوم بالمهجوم واختراق الدفاعات العراقية على محور الشفايا - غرب ام عمارة حتى الابرق ، وتتم العملية خلال خمسة أيام قتال .

- بدأ الهجوم بدفع ٣ مفارز ميكانيكية مدعمة تقدمت تحت سر نيران المدفعية وتقوم بإنشاء رؤوس موانع عميقة داخل الدفاعات العراقية بما يؤمن دفع التجميع الرئيسي لقوات النسق الاول للقوات العربية ، وتخترق الدفاعات الرئيسية للقوات العراقية وتدمر قوات النسق الاول لها في قطاع المسؤولية مع الاستعداد لصد الهجمات والضربات المضادة لنسق لاني / احتياطي القوات العراقية ، وبجراح عملية الصمد يتم دفع الانساق الثانية اعتبارا من صباح اليوم الثالث قتال لتطويع الهجوم في اتجاه الجبهة وقاعدة على السالم ومدينة الكويت . . .
- واستكما تدمير القوات العراقية .
- ادارة العملية البرية الاستراتيجية :
- التغلب على نظام الموانع العراقي :
- نظرا للظروف السياسية السائدة في فترة ما قبل الضربة الجوية فانه لم يكن مسموحا بدفع اى عنصر ممن عناصر الاستطلاع الهندسى للحصول على المعلومات عن نظام الموانع بالدفاعات العراقية وكان المصدر الاساسي للحصول على المعلومات في هذه الفترة هو الصور الجوية بالتنسيق مع الجانب الامريكى ورغم التقدم العلمى في مجال التصوير الجوي الا انه لم يتم تكوين صورة حقيقية للموانع العراقية نتيجة عاملين :
- اولهما - قصور التصوير الجوى في اظهار حقول الالغام المدفونة والتي تنوع فيها الالغام المستخدمة في رصها سواء من ناحية الحجم او المادة المصنعة منها من حيث كونها مادة معدنية او غير معدنية الى جانب عمق اللغس تحت الارض .
- وثانيهما - الاختلاف في تفسير وقراءة وتحليل الصور الجوية بما يمكن ان يؤدي الى اكثر من تفسير للصورة الواحدة .
- وبعد بداية الضربة الجوية ولجوء الكثيرين من افراد الجيش العراقي الى قوات الائتلاف الدولى ونتيجة لاستجاب هؤلاء الافراد المستسلمين وخاصة افراد سلاح المهندسين العراقي الذين شاركوا في انشاء نظام الموانع العراقي فقد ساهمت المعلومات التي تم الحصول عليها بدرجة كبيرة في استكمال الشكل النهائى للتجهيز الهندسى العراقي والذي كان يتكون من (١٢٢) :-
- موانع نطاق الأمن :- وهو عبارة عن حقول الغام مختلفة مضادة للأفراد ومضادة للدبابات بعمق حتى ٥٠ مترا ومحددة بسور من السلك الشائك من الجانبين حول مواقع سرايا نطاق الامن الذى يبعد حتى ٥ كم من الدفاعات العراقية الرئيسية وى الفواصل بين هذه المواقع .
- خنادق اللهب :- وهى خنادق بعمق ٢ متر وعرض ٢ متر ومقسمة الى اجزاء مواجهة الجزء الواحد منها ١ كم حيث يتم ضخ البترول الى هذه الخنادق من حقول البترول من خلال شبكة الابواب للتغذية بحيث يتم تغذية كل ١٠ كم من النيوب واحد تتصل بالابواب الرئيسية ويتم اشعال البترول في الخندق بنظام اشعال متعدد الوسائل كهربائيا او حراريا " بواسطة برميل من النابالم او يدويا بواسطة فرد مكلف خصيصا لهذه المهمة .

(١٢٢) د / زكريا حسين أحمد - دراسات في حرب الخليج - مرجع سبق ذكره .

هذا وكانت القوات العراقية قد أنشأت عدة نطاقات من الموانع امام الدفاعات الرئيسية متمثلة في اثنين مسن حقول الألغام كل منها بعمق ١٠٠ متر بفاصل ٦٠ متر اضافة الى موانع الاسلاك الشائكة واسلاك اخرى بارتفاع ٢ متر وعمق ٦ متر ويبحث يصل العمق الكلي للمانع الى حوالي ٢٧٠ مترا

والى جانب كل ذلك كان هناك الساتر الترابي الذى اقامه العراقيون ليكون فاصلا بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والذي يعتبر المانع الاول الذى واجه قوات الائتلاف الدولى وهو عبارة عن ساتر ترابى مزدوج بارتفاع يصل الى ٧ امتار .

وقد تم التغلب على الساتر الترابى على مرحلتين اولهما - مرحلة فتح الممرات فى الساتر الترابى الجنوبى خلال الليلة السابقة لبدء العمليات البرية لقوات الائتلاف الدولى .

وثانيها - مرحلة فتح الممرات فى الساتر الترابى الجنوبى مع بدء الهجوم البرى للقوات المشتركة ، حيث تم اختيار توقيتات فتح تلك الممرات فى توقيت ينتهى مع بداية الهجوم حتى لا يتم تحديد اماكنها بواسطة عناصر الاستطلاع العراقية العاملة على الحدود الكويتية ، وقد استخدمت المعدات الميكانيكية الهندسية فى فتح الممرات .

أما أسلوب التغلب على موانع نطاق الأمن العراقى - فقد خطط لفتح ثغرة ل مواجهة هجوم كل سرية من قوات الائتلاف من الكتائب المكلفة للتغلب على نطاق الأمن وذلك باستخدام صواريخ فتح الثغرات وجرافات الألغام والدقاقت .

أما خنادق اللهب فتشكل مانعا قويا ضد أى قوات مهاجمة يصعب اجتيازه أو التغلب عليه نتيجة لدرجة الحرارة العالية جدا والتي تصل الى ثلاثة آلاف درجة مئوية والضغط الشديد للبرول المشتعل والذي يصل الى ستة آلاف رطل للبوصة المربعة ، وعلى ذلك فقد تركز التخطيط على منع العراقيين من اشعال البرول فى هذا المانع وذلك بتشكيل مجموعات من الزحدات الخاصة المدعمة بعناصر من المهندسين ، بمهمة ابطال تجهيزات الإشعال الخاصة بهذا المانع وتأمينه .

وقد دفعت مجموعات الاغارة ليلة هجوم قوات الائتلاف الدولى وقامت بقطع أسلاك التوصيل الكهربائية الخاصة بتجهيزات الاشعال وقلب براميل النابالم فى الاتجاه البعيد عن الخندق البرولى وتأمينه ، وقد تملك المجموعات فى المهام التى كلفت بها وذلك قبل فجر يوم الهجوم البرى .

وعن المانع العميق امام الدفاعات العراقية - فقد خطط لتقوم مفاوز الموانع المسلحة بصواريخ فتح الثغرات وجرافات الألغام والدقاقت ودبابات الكبارى ، حيث وصلت عناصر الاستطلاع الهندسى الى بداية المانع فى الساعة ١٢٠٠ يوم ٢٥ فبراير وقامت باستطلاع المانع وأكدت المعلومات التى سبق حصولها عنها وبدأت فى فتح الثغرات طبقا للمخطط ، حيث خصص لكل ثغرة اثنين صاروخ لفتح الثغرات فى حقول الألغام المضادة للدبابات التى تم اطلاقها بالتالى ، وجرافة ألغام لتأكيد فتح الثغرة ، ثم تم تعليم كل ثغرة بعلماء ارشاد ، كما نظم مرور القوات من خلالها بواسطة عناصر مشتركة من الشرطة العسكرية والمهندسين ، وفى الساعة ١٢٥٥ كانت القوات المهاجمة قد نجحت فى فتح الثغرات التى اندفعت من خلالها موجات الاقتحام الأولى لتجتاز الدفاعات العراقية وانشاء رأس مانع تمهيدا لدفع باقى القوات من خلالها .

وقد تم وضع برنامج تدريب مشترك على فتح الثغرات في الموانع الهندسية باستخدام عدة طرق ، بدأت باستخدام طوربيد "البنجالور" التقليدي وصولاً إلى استخدام الأنظمة الصاروخية لفتح الثغرات في حقول الألغام ، وقد أسفر استخدام نظام فتح الثغرات في حقول الألغام المضادة للدبابات " فاتح " المصرى والذي أنتجته الهيئة العربية للصنعيّة لجناح كبيراً ، إذ نتج عن تجارب استخدامه فتح ثغرة بعرض ٣٦ متراً في حين كان المستهدف لفتح ثغرة بعرض ٦ - ٨ متراً فقط .

وقد شمل التدريب المشترك استخدام المعدات الأمريكية للتغلب على الموانع مثل صواريخ فتح الثغرات في حقول الألغام " ميسليك " وجرافات الألغام " ماين راكس " والكبارى المحملة على الدبابات " آل ٨ " ، مما كان له أكبر الأثر في نجاح التخطيط لفتح الثغرات .

● بدأ تنفيذ العملية البرية الاستراتيجية في الساعة ٤:٠٠ يوم ٢٤ فبراير ٩١ واطلق عليها حرب المائة ساعة حيث انتهت في الساعة ٧:٠٠ يوم ٢٨ فبراير ٩١ حيث تم تنفيذها طبقاً لمراحلها الفرعية الثلاثة المخططة لها إلا أنه نظراً للنجاح الذي حققته قوات الضربة الرئيسية لقوة الفيلق السابع فقد تم تقديم موعد الضربات المعاولة لتكون اعتباراً من الساعة ١٢:٠٠ من نفس يوم الهجوم بدلاً من صباح اليوم التالي ٢٥ فبراير طبقاً للتخطيط وقد تم إدارة العملية كالآتي :

● المرحلة الفرعية الأولى : وتم تنفيذها خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٥ فبراير ٩١ حيث قامت القوات العاملة على المحور الساحلى بالمهجوم وتمكنت قوات الحرس الوطنى السعودى بقوة ٣ لواء ميكانيكى من اختراق دفاعات الفرقة ١٨ مشاة عراقية التي كانت تدافع في المواجهة وتمكنت من الوصول الى منطقة ميناء سعود والاستيلاء عليه وتأمينه بعمق اختراق وصل الى ٢٥ كم .

وتمكنت الفرقة الثانية مشاة اسطول من الهجوم والتقدم بنجاح في الفاصل بين الفرقة الثامنة مشاة اسطول والفرقة ٢٩ المشاة العراقية التي كانت تدافع في المواجهة ووصلت بنجاح الى منطقة المزاريع والاستيلاء عليها وتأمينها بعمق اختراق وصل الى ٥٠ كم . وتمكنت الفرقة الاولى مشاة اسطول من اختراق دفاعات الفرقة السابعة مشاة العراقية في مواجهتها ووصلت بنجاح الى منطقة ضليعات العوازل والاستيلاء عليها وتأمينها بعمق اختراق وصل الى ٣٠ كم وصباح يوم ٢٥ فبراير ٩١^(١٢٣) استمر الهجوم الناجح لقوات المحور الساحلى ووصلت قوات الحرس الوطنى السعودى بنهاية اليوم الى منطقة راس القليعة - كما وصلت الفرقة الثانية مشاة اسطول الى رجسم جنثمان - ووصلت الفرقة الاولى مشاة اسطول الى المنطقة جنوب الصليبية .

وفي نفس اليوم ٢٤ فبراير ٩١ قامت القوات العاملة على المحور المركزى بالمهجوم وتمكنت مجموعة خالد السعديّة المكونة من اللواء الرابع المدرع واللواء ٢٠ مشاة ميكانيكى ومجموعة سعد الكويتية المكونة من لواء التحرير الميكانيكى ولواء الشهيد المدرع من اختراق نطاق الامن وتأمينه بدأت في فتح الثغرات في الموانع حيث نجحت في فتح الثغرات والشاء ورؤوس موانع وبذلك مهدت الطريق وهيأت الظروف المناسبة لدفع القوات الرئيسية واخترقت دفاعات الفرقة ٣٠ مشاة العراقية .

^(١٢٣) كان الرئيس العراقي قد اصدر أوامره يوم ٢٥ فبراير بالسحاب قواته المسلحة من الكويت ، وقد أدى القصف الجوي للطرق والكبارى الى تكديس العربات والدبابات على الطرق الرئيسة بين الكويت والبصرة مما جعلها هدفاً مثالياً للقصف الجوي وكلف الميجات الجوية عليها وقد أدت كثافة الطائرات الحليفة فوق هذه القوات الى عيشة مراكز السيطرة الجوية التي تتابع نشاطها من تصادم هذه الطائرات ، لحولت بعضها الى قصف بعض الطرق الفرعية الأخرى .

وخلال يوم ٢٤ فبراير ٩١ قامت القوات العاملة على محور وادي الباطن بالهجوم وتمكنت قوات الفيلق السابع في اختراق دفاعات الفرقة ٢٨، الفرقة ٢٥، الفرقة ٣١، الفرقة ٤٨، الفرقة ٢٦ العراقية والتقدم بنجاح والتوغل الى عمق ٣٥ الى ٦٠ كم داخل الدفاعات العراقية .

وفي نفس الوقت تمكنت قوات الفيلق الثامن عشر من تطويق القوات المدافعة العراقية بالتعاون مع قسوات الابراز الجوي واستمرت في التقدم بنجاح والتوغل الى عمق ٨٠ الى ١٠٠ كم داخل الدفاعات العراقية .

وخلال يوم ٢٥ فبراير ٩١ استمرت قوات الفيلق السابع في هجومها وتوغلت الى عمق ٥٠ - ٨٠ كم - كما استمرت قوات الفيلق الثامن عشر في هجومها وتوغلت الى عمق ١٣٠ الى ١٦٠ كم داخل الدفاعات العراقية .

وفي نفس اليوم ٢٤ فبراير ٩١ واعتباراً من الساعة ١٥٠٠ دفعت القوات المصرية مغارزها الشقمة لساكنين نطاق الامن وفي الساعة ١٤٠٠ يوم ٢٥ فبراير ٩١ تم دفع القوة الرئيسية للفرقة الثالثة المشاة الميكانيكي ونجحت في اختراق دفاعات الفرقة ٢٠ مشاه عراقى وبنهاية اليوم حققت مهامها واستولت على خط عمق ٣٠ كم وذلك بالتعاون مع القوات السعودية والقوات المشتركة .

المرحلة الثانية : وتم تنفيذها يوم ٢٦ فبراير ٩١ حيث استمرت القوات العاملة على محور الساحلى في هجومها وتمكنت قوات الحرس الوطنى السعودى بقوة ٣ لواء ميكانيكى وبالتعاون مع باقى القوات العاملة على محور قـد نجحت في الوصول الى اهدافها المخططة واستولت على مناطق النفط والصلبية وجنوب الجهراء بـ ٢٠ كم

وفي نفس الوقت استمرت القوات العاملة على محور المركزى في اعمال قنابلها وهاجمت مجموعة خالد السعودية بقوة اللواء الرابع المدرع واللواء ٢٠ ميكانيكى ومجموعة سعد الكويتية بقوة لواء التحرير الميكانيكى ولواء الشهيد المدرع وتمكنت في الساعة ١٠٠٠ يوم ٢٦ فبراير من تحقيق المهام المخططة لها بنجاح .

وفي الساعة ١٢٠٠ من نفس اليوم تم دفع الفرقة الرابعة المدرعة المصرية عدا اللواء الثانى المدرع واللواء ١٤٥ صاعقة عدا كتيبة في اتجاه مدينة الجهراء وقاعدة على السالم الجوية .

وفي نفس التوقيت من نفس اليوم دفعت مجموعة خالد السعودية ومجموعة سعد الكويتية على عين الفرقة الرابعة المدرعة وفي نفس اتجاه هجومها حيث تمكنت من تنفيذ مهامها بالتعاون مع القوات المصرية التي نجحت في الاستيلاء على قاعدة على السالم الجوية واحكام السيطرة على منطقة الجهراء في الاتجاه الشمالى الغربى وقلل الطرق المؤدية من والى مدينة الكويت .

كما نجحت الفرقة الثالثة المصرية العاملة ضمن التجمع القتالى للمحور المركزى من تحقيق مهامها بالاستيلاء على منطقة شرق الابرق وذلك في الساعة ١٠٠٠ من نفس يوم ٢٦ فبراير .

وعلى محور وادى الباطن استمر هجوم الفيلق السابع ونجح في تدمير الفرقة ١٢ مدرع العراقى واتصل بعناصر من الحرس الجمهورى العراقى ووصل الى الخط العام جنوب قرعة بن قيلة - الكربي كما طور الفيلق الثامن عشر قتالة وتمكن من قطع طريق بغداد / البصرة الصحراوى في مناطق جليبية - دارو - الناصرية .

المرحلة الفرعية الثالثة - وتم تنفيذها ليلة ٢٧/٢٨ فبراير ٩١ في الساعة ٦٠٠ يوم ٢٧ فبراير قامت قوات الصاعقة المصرية بدخول مدينة الجهراء ونجحت في تطهيرها من القوات العراقية والاستيلاء عليها وتأمينها وفي الساعة ١٠٠٠ من نفس اليوم تم دفع اللواء السادس الميكانيكى من الفرقة الرابعة المدرعة المصرية ومع اللواء ١٤٥ صاعقة عدا كتيبة وبالتعاون مع القوات السعودية والكويتية تم دخول مدينة الكويت ونجحت القوات في

تطهيرها من القوات العراقية والإسبلاء عليها وتأمينها ورفع الاعلام السعودية والمصرية والكويتية على السفارات وعلى المباني الحكومية الكويتية .

وتكثفت القوات العاملة على المحور الساحلي بالتعاون مع القوات العاملة على المحور المركزي من دخول مدينة الكويت ولجحت القوات السعودية - والكويتية في تطهير الجزء الشرقي والشمال من مدينة الكويت وقامت قسوات مشاة الاسطول الامريكية بتطهير المنطقة الجنوبية من المدينة وتأمين مطار الكويت الدولي .

وعلى محور رادى الباطن استمرت اعمال قتال الفيلق السابع في التقدم بنجاح تجاه الشرق واستكمل هزيمة قوات الحرس الجمهورى العراقى بقوة ثلاث فرق مدرعة وتمكن من احكام السيطرة على المنطقة شمال الكويت - ووصل الى منطلق في شمال الجهرا - حور الصبية - جنوب غرب ام القصر - جنوب غرب البصرة ، كما استمرت اعمال قتال الفيلق الثامن عشر وتقدم بنجاح وتمكن من احكام حصار القوات العراقية شمال العراق واستكمل هزيمة فرق الحرس الجمهورى العراقية واحكم السيطرة على مطارات الرميلا - المفرش-صفوان - طليل ووصل الى المنطقة جنوب غرب البصرة المنطقة جنوب الناصرية (المراحل التفصيلية لعملية الهجومية بالملاحق العسكرية) .

ثالثاً : نتائج عملية عاصفة الصحراء (١٢٤) :-

لقد حققت عملية عاصفة الصحراء الاستراتيجية العديد من النتائج على المستوى الاستراتيجى سواء من المنظور السياسى والعسكرى او الاقتصادى وكان اهم النتائج التى تحققت مايلى :

- إجبار القيادة العراقية على الاستسلام لكافة المطالب والشروط الدولية مع الالتزام بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الدولى الاثنى عشر .
- التنازل رسمياً عن الادعاءات التاريخية والإقليمية التى تعتقد أن الكويت جزء من العراق وتطالب بضمها
- دفع التعويضات لدولة الكويت التى تقدر بحوالى ١٠مليار دولار مع إطلاق سراح جميع اسرى الحرب والرهائن من الشعب المتواجدين بالعراق .
- حظر تصدير السلاح بأنواعه وأشكاله المختلفة الى العراق .
- تدمير جميع أسلحة الدمار الشامل ومخازنها داخل العراق .
- تدمير القوات العراقية التى تمثلت فى الآتى :-
- تدمير ٥٥٠% و٦٠% من قدرات ٤٠ فرقة عراقية جنوب العراق وفى الكويت .
- اسر حوالى ٨٥٠٠٠ جندى .
- مقتل وإصابة ١٦٠,٠٠٠ مدنى وعسكرى .
- تدمير ٣٩٠٠ دبابة ، ٢٥٠٠ عربة مدرعة ، ٢١٠٠ قطعة مدفعية طبقاً لتقارير المخابرات الحربية والاستطلاع .
- تدمير ٢٤ قاذف صواريخ أرض / أرض
- تدمير ٩٠% من القوات البحرية .

(١٢٤) التقرير الاستراتيجى العربى - ١٩٩١ م

- تدمير ٨٥% من الدلاع الجوي العراقي .
- تدمير ٦٠% من القوات الجوية العراقية .
- تدمير ٩٠% من أسلحة الدمار الشامل العراقية .
- أما الخسائر الاقتصادية فكانت :
 - تدمير البنية الأساسية فيما قيمته حوالي ٢٠٠ مليار دولار تمثلت في تدمير حوالي ٣٢٥ مجمع صناعي - ٧ مصنع بترولي وأبرزها مجمع البتروكيماويات "خور الزبير" ٥٠٠ وحدة صناعية عسكرية ٥٠٠% من الكبارى والجبسور، بالإضافة الى شل قدرة حوالي ٢٠٠ مصنع على الإنتاج .
 - احتلال مساحة حوالي ٥٠٠٠ كم^٢ من الأراضي العراقية شمال وجنوب العراق وفرض السيطرة الكاملة عليها بواسطة قوات الائتلاف وستظل هذه المساحة من الأرض تحت سيطرة قوات الائتلاف حتى يتم تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي .
 - كما تكبدت قوات الائتلاف لفقات مالية ضخمة يمكن بيانها كالتالي :
- تكاليف عملية " درع الصحراء " : متوسط التكاليف اليومية منذ الثاني من أغسطس حتى ١٦ يناير ١٩٩١
 - ٧٦,٨ مليون دولار يوميا باجمالي ١٢,٩ بليون دولار .
 - تكاليف عملية " عاصفة الصحراء " :
 - الحرب الجوية : ٢٩٥ مليون دولار في اليوم الواحد باجمالي ١٣,٣ بليون دولار خلال ٤٥ يوما .
 - الحرب البرية : ٥٢٠ مليون دولار في اليوم الواحد باجمالي ٢,١ بليون دولار خلال ٤ أيام .
 - تكاليف ازالة المخلفات وإعادة الأمور الى ماكانت عليه :
 - فترة مابعد المعركة (٣ شهور) ٧ بليون دولار .
 - تكاليف عودة القوات ١١,٥ بليون دولار .
 - اجمالي التكاليف ٥٠ - ٦٠ بليون دولار .
- دمرت الاغارات الجوية للائتلاف التي وصل عددها الى مايزيد على ١١٠ ألف اغارة ، البنية الأساسية للعراق وبلغ اجمالي وزن القنابل والصواريخ التي أسقطت على القوات العراقية في العراق والكويت المختلة ١٤١٩٢١ طن بينما يصل وزن القنابل التي ألقيت على مدينة " نجراكي " ٢٤٢٠٠ طن، والقنابل التي ألقيت على مدينة " درسدن " الألمانية ٣٤٢١ طن ، وازاء ذلك سوف تحتاج العراق تكاليف بالغة الضخامة لاعادة بناء ما دمرته الحرب .
- تعرضت الكويت لعملية دمار شامل سواء على أيدي القوات العراقية التي دمرت المرافق الأساسية الكويتية ، ونهبت الممتلكات ، وأحرقت آبار البترول، وسربت النفط في مياه الخليج ، وقتلت أعدادا كبيرة من الشعب الكويتي ، وحاولت الفقاد هويته ، فقد تتطلب عملية إعادة اعمار الكويت مبالغ طائلة قدرت بحوالي ٤٠ مليار دولار ، في الوقت الذي فقدت فيه الكويت نسبة لم تقدر بعد من امكانيات التاج النفط الخام في المستقبل .

جدول رقم (٦) يوضح نتائج العمليات العسكرية في الجانبين :-

الانتلاف		البيان	العراق	
ما تم تدميره	قبل الحرب		ما تم تدميره	قبل الحرب
٤	٣٣٦٠	الديابات	٤٠٠٠	٤٢٨٠
١	٣٦٣٣	المدفعية	٢١٤٠	٣١١٠
٩	٤٠٥٠	ناقلات الأفراد المدرعة	١٨٧٠	٢٨٧٠
١٧	١٩٥٩	هليكوبتر	٧	١٦٠
٤٤	٢٦٠٠	طائرات قتالية	* ١٠٣	٨٠٩
٢	١٢٠	سفن حربية	** ٨٣	٦٠

* ١٣٩ طائرة عراقية لرحلت الى ايران ومازالت هناك . ** استولت العراق على ما يزيد على ٢٨ قطعة بحرية بعد غزو الكويت كانت لدى الكويت .

من هنا نجد أن العملية الاستراتيجية " عاصفة الصحراء " قد حققت ما هو أكثر من أهدافها المخططة التي سبق الإشارة لها من قبل كما أن هذه العملية كان لها عدة دروس مستفادة سواء استراتيجية او تكتيكية او تسييم استعراضها فيما بعد .

• تحليل العمليات العسكرية البرية :-

فشلت القوات العراقية في ادارة عملياتها الدفاعية ولم تتمكن من التمسك بدفاعاتها ، وقامت بعض وحدات من القوات العراقية بالاستسلام بالكامل لقوات الانتلاف الدولي ولم تبدى سوى بعض المقاومات المحدودة .
وقدر صدر الأمر بانسحابها صباح يوم ٢٦ فبراير ١٩٩١ الأمر الذي أدى الى حدوث انهيار كامل للدفاعات العراقية ، وفي الساعة ٨.٠٠ ، يوم ٢٨ فبراير ١٩٩١ كانت جميع التشكيلات العراقية قد تم هزيمتها واستلامها عدا فرقة بمنطقه جنوب البصرة كانت محاصرة .

وبتحليل العمليات العسكرية لقوات الانتلاف الدولي ، يتضح أن قيادة الانتلاف قد وفرت كل عوامل النجاح للعملية من سيادة جوية مطلقة وحشد نيران هائل ، واستخدام منظومات متطورة من الأسلحة والمعدات ظهرت في مسارح العمليات لأول مرة ، مع توفير امكانيات ضخمة في مجالات الاستطلاع والاتصالات وادارة النيران ، اضافة الى تسدين امكانيات القوات العراقية مقارنة بقوات الانتلاف الدولي ، هذا الى جانب عدم اغفال تطبيق مبادئ الحرب خاصة المفاجأة والحشد والحداد والحرب النفسية .

وبدراسة أعمال قتال القوات البرية يبرز بوضوح أن قوات الانتلاف الدولي قد طبقت على أرض الواقع أساليب قتال العملية " الجو / برية " حيث هدفت المرحلة الفرعية الأولى منها الى تدمير الانساق الأولى بالقوات البرية ، وتدمير الانساق الثانية في توقيت متزامن بالنيران باستغلال القوات الجوية والصاروخية ، هذا الى جانب تنفيذ مناورة عملية بتوجيه ضربة رئيسية من اتجاه غرب وادى الباطن في اتجاه القوة الضاربة للجيش العراقي " الحرس الجمهوري " في العمق ، تحت ستر أعمال القوات المخصصة للضربة الرئيسية .

ومن هنا يمكن القول أن تطبيق العملية "الجو/ برية" تمثل بتشكيل قوات الانتلاف الدولي في قوات للمعركة القريبة ضد الانساق الأولى في كل من المنطقتين الشرقية والشمالية ، وقوات للمعركة العميقة ، والتي استخدمت فيها الامكانيات الصاروخية للقوات الجوية والصاروخية ونيران القوات البحرية ضد الاحتياطات الاستراتيجية والتعبوية ثم قوات التأمين وقوة المناورة التي قام بها الفيلق السابع لتطبيق الدفاعات العراقية والاتصال بالحرس الجمهوري العراقي في العمق وتدميره .

خلاصة الباب الثالث

- جاء العمل العسكري المصري والعربي في عمليات الخليج ضمن قوات الائتلاف الدولي كنتيجة طبيعية لموقف الحكومة العراقية المنصبت والرافض الانسحاب من الكويت واعادة الشرعية لها .
- وبدأ هذا الدور يتبلور منذ مؤتمر القمة العربي في أغسطس ١٩٩٠ الذي أقر حق كل من السعودية والكويت والامارات في طلب الدعم سواء من الدول الشقيقة أو الصديقة حيث بدأ رد فعل الدول العربية للدعم بقواتها طبقاً لامكانياتها المختلفة وطبقاً لموقف كل منها .
- وكان مصر دورها البارز في هذه العمليات حيث شاركت بقوات رئيسية وصلت الى حوالي ٣٥,٠٠٠ من القوات المشتركة من المدرعات والمشاة الميكانيكية وأسلحتها المعاونة والتخصصية المختلفة .
- كما شاركت سوريا بفرقة مدرعة ولواء من الماوير وأسلحة دعمها .
- وقامت المملكة العربية السعودية بدور بارز في هذه العمليات سواء في استيعاب حشد قوات الائتلاف الدولي أو الفتح الاستراتيجي أو المشاركة في أعمال القتال والتأمين الشامل ، مما جعل دورها محوريا ورئيسيا ، وجاءت مشاركة باقي الدول العربية طبقاً لامكانياتها وموقفها .
- ومع تطور حشد وحجم القوات بالمسرح كانت تتطور خطط التأمين والدفاع وأساليب تنفيذها طبقاً للمؤلف .
- فيما عرف بالعملية الاستراتيجية " درع الصحراء " .
- ومع استكمال الحشد والتدريب اللازم لشن العملية الاستراتيجية " عاصفة الصحراء " ، وبانقضاء الفترة السبق حددها مجلس الأمن لانسحاب العراق من الكويت ودون ظهور أى مؤشرات على استجابة النظام العراقي وتجاوز ممارساته حد القبول الدولي بدأت قوات الائتلاف في إدارة عمليات عسكرية لتحرير الكويت في حملة أطلق عليها اسم " عاصفة الصحراء " اعتباراً من ١٧ يناير ١٩٩١
- وقد نفذت قوات الائتلاف الدولي عملياتها ضد العراق على مرحلتين رئيسيتين :-
- مرحلة العمليات الجوية :
- استغرقت هذه المرحلة ٣٨ يوماً تم خلالها تنفيذ أكثر من ٩٠ ألف طلعة جوية منها ٣٦ ألف طلعة قصف وهجوم جوى استخدمت فيها حوالي ٢٠٠ ألف طن متفجرات بالإضافة الى ضربات صاروخية بلغت ٤٠٠ صاروخ " توماهوك " ضد أهداف السيطرة القومية والبنية الأساسية ومراكز وعناصر القدرة العسكرية لدولة العراق .
- ركزت العمليات الجوية لقوات الائتلاف في أيامها الأولى على قصف الأهداف الاستراتيجية بالعمق العراقي ثم تحولت الى التركيز على عزل منطقة العمليات وتخصيص نسبة كبيرة من الجهود لتدمير قوات الصفوة العراقية (الحرس الجمهوري) بالمسرح .
- استهدفت مرحلة العمليات الجوية لقوات الائتلاف تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية كان أهمها مايلي :-
- ◆ تحقيق السيادة الجوية فوق مسرح العمليات من خلال :-
- ◆ تدمير وسائل الإندار والدفاع الجوي ، مع حرمان العراق من استخدام القوات الجوية .

- ◆ تدمير البنية التحتية وتقليص قدرات العراق في مجال إنتاج واستخدام أسلحة التدمير الشامل من خلال تدمير مراكز النشاط النووي (مفاعلات - معامل أبحاث) ، وتدمير مراكز إنتاج وتخزين الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ، مع تدمير وسائل الحمل المختلفة (طائرات قتال - صواريخ أرض / أرض - مدفعية) .
- ◆ تجميع التهديد العراقي بواسطة الصواريخ أرض / أرض من خلال تدمير مراكز الإنتاج والصيانة والتخزين تدمير مواقع الإطلاق الثابتة والقوافذ المتحركة .
- ◆ شل القيادة العراقية وإفقادها القدرة على السيطرة من خلال تدمير مراكز القيادة والسيطرة وتدمير مراكز الإشارة والمواصلات .
- ◆ التأثير على إمداد القوات في مسرح عمليات الكويت من خلال تدمير الطرق والكبارى والجسور المؤدية للمسرح مع تدمير قواعد ومستودعات الإمداد (وقود - ذخيرة) .
- ◆ السيطرة البحرية على شمال الخليج وسواحل الكويت من خلال تدمير الحجم المحدود من القطع البحرية وشل وتدمير الموانئ ونقاط التمركز مع شل وتدمير عناصر الدفاع الساحلي .
- ◆ تقليل الكفاءة القتالية العاملة في مسرح عمليات الكويت من خلال تدمير نسبة من التسليح في التشكيلات المدرعة والميكانيكية وقوات الحرس الجمهوري والعمل على إضعاف تشكيلات النسق الأول مع حرمان القوات من الحصول على احتياجاتها الرئيسية .
- ◆ تعطيم القدرة القتالية بالتأثير على الروح المعنوية من خلال تدمير وسائل الإعلام والاتصال بالشعب ، شن حملات نفسية ضد القوات المسلحة بالمسرح مع حرمان المواطنين من الخدمات الأساسية .
- أوضحت العمليات الجوية لقوات الائتلاف العجز الكامل للقوات العراقية بأفرعها المختلفة في التصدي العام بردود فعل مؤثرة ، حيث اقتصر أعمال قائلها خلال هذه المرحلة على محاولة تقليل الخسائر واستخدام الصواريخ أرض / أرض في إطار دعائي مع وقف كالة أنواع النشاط الجوي وتدمير أعداد من الطائرات الى إيران ووقف التحركات الرئيسية لها مع التوسع في أعمال الخداع والإخفاء والتعمية وإدارة بعض عمليات الاستطلاع والنسق استهدفت وفع المعنويات أساسا مع استخدام مكثف للصواريخ أرض / أرض ضد كل من إسرائيل والسعودية لتحقيق أهداف سياسية ودعائية مع التوسع في أعمال التلغيم أمام السواحل الكويتية والسواحل الشمالية للسعودية .
- مرحلة العمليات البرية :-
- بدأت هذه المرحلة اعتبارا من سعت ٤٠٠ ، يوم ٢٤ فبراير ١٩٩١ واستغرقت حوالي ٥ أيام أدارت خلالها قوات الائتلاف عملية هجومية استراتيجية في الوقت الذي فشلت فيه القوات العراقية في ادارة أو تنفيذ أعمال قتال رئيسية خلال هذه المرحلة .
- نفذت قوات الائتلاف أعمالها الهجومية على ثلاث مراحل رئيسية على النحو التالي :-
- مرحلة الاختراق والعزل وقد استغرقت هذه المرحلة ٢ يوم قتال تمكنت خلالها قوات الائتلاف من اختراق النسق الأول التعوي والعزل وتدمير الاحتياطيات التعوية .

- مرحلة التطوير والانتفاف وقد استغرقت هذه العملية يوم قتال تمكنت خلاله قوات الائتلاف من استكمال تدمير الاحتياطيات التعبوية .
- مرحلة التطويق واستكمال الحصار وقد استغرقت هذه المرحلة ٢ يوم قتال تم خلالها تدمير الاحتياطيات التعبوية وقوات الحرس الجمهوري واستكمال حصار القوات العراقية المتبقية في المسرح .
- رقى ٢ مارس ١٩٩١ تبنى مجلس الأمن - بناء على ممارسات الادارة السياسية للائتلاف - القرار رقم ٦٨٦ الذى يطالب العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن السابقة وبالزام العراق بدفع تعويضات عن الخسائر الناجمة عن أزمة الخليج التى كان السبب فى نشوبها وتكليف عدد من القيادات العسكرية العراقية بالتفاوض مع بعض قيادات قوات الائتلاف بشأن الاجراءات الخاصة بوقف العمليات العسكرية ، وقد امتثلت القيادة السياسية العراقية دون قيد او شرط لهذا القرار وفى اليوم نفسه أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٦٨٧ الذى كان بمثابة اعلان رسمى بانتهاء حرب الخليج من الناحية الفعلية حيث يضع هذا القرار - الرابع عشر فى سلسلة قرارات مجلس الأمن - العراق تحت نظم من الرقابة الدولية المباشرة .
- ولم تستطع القيادة السياسية العراقية أن ترفض - أو حتى تناقش - الشروط التى أمليت عليها فقد وافقت الحكومة العراقية على عقد اجتماع بين القيادتين العسكريتين العراقية والمشاركة المناقشة الاجراءات العسكرية الخاصة بوقف إطلاق النار ، ثم تلقت القوات العسكرية بالفعل الأوامر للالتزام بهذا القرار وفى الوقت نفسه ألغى مجلس قيادة الثورة العراقى جميع القوانين والاجراءات التى اتخذت من اجل ضم الكويت ثم اصدر البرلمان العراقى قرارا يلغى قراره السابق بضم الكويت الى العراق وكذلك جميع النتائج التى نجمت عن قرار الضم .
- ثم بدأت الأنباء تتوالى عن حركة تمرد ذات صبغة إسلامية شيعية فى الجنوب العراقى ضد نظام الحكم فى بغداد امتدت فيما بعد الى مناطق الأكراد فى الشمال وعن مقاومة النظام العراقى لهذه الحركات بالقوة المسلحة الأمر الذى أدى الى وقوع خسائر جسيمة بين سكان هاتين المنطقتين وفيما بعد ومع استمرار العنف العراقى تجاه الشعب غير المسلح اتخذ القرار السياسى الأمريكى بإنشاء منطقتين أمنيتين تخضعان لأشراف قوات الائتلاف إحداهما فى الشمال فوق المناطق الكردية والاخرى فى الجنوب فوق المناطق الشيعية وفى الوقت نفسه قامت لجنة فنية بتكليف من مجلس الامن طبقا للقرار رقم ٦٨٧ برسم الحدود بين الكويت والعراق وقامت لجنة اخرى بالتفتيش على المنشآت العراقية الخاصة بانتاج الاسلحة فوق التقليدية (الكيماوية والبيولوجية وأيضا النووية)^(١٢٥) وانتهت " ام المعارك " وكانت نمايتها مساوية وخطفت وراءها قلوبا يعتصرها الالم لهذا المصير الذى اختاره حاكم العراق لشعبه وقواته المسلحة وامته العربية كلها كما خلفت وراءها انعكاسات متعددة ودروس مستفادة عديدة سوف تناوها فى الباب الرابع .

(١٢٥) د / احمد عبد الحليم - القرار السياسى والعسكرى المصرى .

الباب الرابع

تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على الشرق الأوسط

علام :

- يوضح هذا الباب تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على الشرق الأوسط ،
فتتناول في الفصل السابع انعكاسات هذه العمليات على المنطقة العربية . .
مركزين على انعكاساتها على العراق عسكريا وسياسيا واقتصاديا . . ثم نوضح
انعكاسات الأزمة على دول الخليج والأمن القومي المصري والنظام العربي ،
ونشير الى الحقائق التي أفرزتها الأزمة ، والدروس المستفادة منها ثم نأتى الى
انعكاسات هذه العمليات على المنطقة العربية خلال التسعينيات بما يلقي الضوء
على التطور الحالي للأزمة وانعكاساتها على العراق والمنطقة .
- واستكمالا لدراسة انعكاسات تلك العمليات . . نوضح في الفصل الثامن
تأثيرها على منطقة الشرق الأوسط ، فنوضح مفهوم الشرق الأوسط في
الاستراتيجية العالمية والاقليمية ، والتحول والتحديات التي تواجهه في أعقاب
عمليات الخليج ، وأثرها على دول الجوار الاقليمي المعنية بالأزمة ، كما نوضح
انعكاساتها وسباق التسلح بالشرق الأوسط . .

الفصل السابع تأثيرات وانعكاسات عمليات الخليج على المنطقة العربية

الفصل السابع

تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على المنطقة العربية .

علم :

سوف نركز في هذا الفصل على تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على المنطقة العربية ، حيث نوضح أثر التقديرات العراقية الحافظة على نتائج العمليات وانعكاساتها على العراق من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية ، ثم نتناول الانعكاسات على دول المواجهة بالخليج ، فمصر والنظام العربي ، ثم نخلص الى الحقائق التي أفرزتها الأزمة ، فسالدروس المستفادة منها مع تحليل استمرار تداعيات الأزمة خلال حقبة التسعينيات .

أولا :التقديرات الاستراتيجية الخطئة للعراق وأثرها على نتائج عمليات الخليج :-

بتحليل الأزمة ٥٥ مقدماتها ٥٥ ونتائجها ، فانه يمكن الخروج بالعديد من الانعكاسات ، كان أكثرها سلبية على العراق نفسه وذلك بسبب ما ارتكب من أخطاء متعددة في تقديرات قيادته ، أدت الى الوقوع في هذا الخطأ الجسيم والتي يمكن تلخيصها في الآتي :

- أن احتلال العراق للكويت لا يشكل تهديدا للآخرين (١٢٧) :
- تتوفر العديد من المؤشرات الى ان صدام حسين كان ينوي أن يستغل نجاحه في الكويت ليسيطر عسكريا على أجزاء أخرى من شبه الجزيرة العربية ، سواء في المملكة العربية السعودية أو في أماكن أخرى ، ولكن ما أثر على تداعيات الأحداث ليس خطط صدام حسين فقط ، ولكن أيضا الخوف الكامن في النفوس من نواياه وعدم الثقة في وعوده ، وهذا يرجع الى أن احتلال العراق للكويت يمثل سابقة لم تحدث في العالم العربي من قبل ، وهي ان دولة عربية تتلصق جارتها كلبية ، ولعدم الثقة هذه أسباب عديدة ، فابان الهجوم العراقي المفاجئ ضد ايران عام ١٩٨٠ ، قامت العديد من الدول العربية بدعم الموقف العراقي ، من منطلق أن العراق يجريها هذه سوف تقوض الحويمي ونظامه ، ومن ثم سينحسر التهديد الشيوعي الأصولي الموجه ضدهم ، وفي المقابل ، فانه في عام ١٩٩٠ قامت العراق بمهاجمة احسدى الدول العربية التي طالما ساعدتها ودعمتها طوال سنوات الحرب الثمان ، والأكثر من هذا ، فان العراق كانت قد أعلنت مرارا وتكرارا أن سبيلها لتسوية الخلاف مع الكويت هو المفاوضات ونبذ استخدام القوة .
- وقد ظهرت لوبايا صدام واضحة ، فبعد ستة أيام من استيلائه على الكويت ، أعلن العراق ضم الكويت رسميا اليه ، وكان هذا يعني للعالم أجمع أن احتلال الكويت لا رجعة فيه ، وانه لا سبيل للتفاوض على ذلك ، وفي نفس الوقت ، فان هذا كان يعني الوصول الى طريق مسدود وقلل الباب أمام أية تسوية مستقبلية ، الا أن قرار الضم علانية فشله في جعل أي دولة تعترف بالوضع القائم ، فان جميع الدول صممت على أن تتوحد في مواجهة العراق ، وكذلك خطا صدام حسين الأكبر هو اعتقاده بان الدول العربية سوف تفض الطرف عن تصفية وجود دولة عربية عضو في الجامعة العربية .

أن الدول العربية لن تتحالف مع دول خارجية :

- التصور الخاطئ الثاني الذي سيطر على فكر صدام حسين ، أن الدول العربية الاسلامية لن تتطلب المساندة العسكرية أو السياسية من دول خارجية ، وبالتالي لن تدخل في أي تحالفات معها ، وعلى هذا ، فقد اعتقد انه لا

(١٢٧) الحرب في الخليج وانعكاساتها على إسرائيل - مركز الدراسات الاستراتيجية - أكاديمية ناصر العسكرية .

خوف عليه من اتخاذ اجراءات عسكرية تحول دون احتلاله للكويت وخاصة ان العراق تمتلك رابع قوة عسكرية في العالم^(١٢٧) لا تستطيع أية دولة عربية بمفردها أو بالتعاون مع غيرها ان تواجهها في عمل عسكري .

- وقد قلب احتلال الكويت الموازين رأساً على عقب ، فخلال نصف قرن من محارلات العربية المضنية لتحقيق الوحدة العربية ، استقر في وجدان الدول العربية مفهوم استراتيجي وسياسي قوامه أن التهديدات التي تواجه الدول العربية هي تهديدات خارجية ، وعلى هذا ليجب أن تكون اجراءات الدفاع والتأمين موجهة الى العدو الخارجي فقط من خلال التعاون العسكري العربي ، والآن تزعزع هذا المعتقد بعد أن اتى التهديد من الداخل ، والخلص منه من الخارج .

• محاولة الربط بين احتلال الكويت والصراع العربي - الإسرائيلي :

- عندما أدرك صدام حسين قوة الاعزاز الذي تسبب في انطلاقه ، قرر ان يظهر بمظهر المرونة والمصداقية ، فأكد مرارا ان العراق ليس الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي احتلت أراضي الغير بالقوة ، وانها على استعداد أن تعيد النظر في المشكلة الكويتية اذا ما أعلنت اسرائيل استعدادها للتخلي عن الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، واذا ما وافقت سوريا على سحب قواتها من لبنان .
- وقد لمب صدام حسين على هذا الوتر الحساس ، فمئذ أن أعلن هذا التصريح في الثاني عشر من أغسطس عام ١٩٩٠ ، اصبح هو محور سياسته من منطلق أن ما من دولة عربية تجرؤ على رفض او تجاهل هذا الربط ، بينما اسرائيل على الجانب الآخر سوف ترفضه حتما ، وعلى هذا ، فان تبعات الأزمة سوف تنعكس على اسرائيل دون العراق ، وسوف تخفف حدة الضغوط على بغداد ، وهذا تستمر الكويت جزءاً من العراق .
- إلا أن هذا الربط لم يندعج أحداً ، وإن انساق البعض وراء مقولة صدام حسين ونادوا بضرورة إيجاد الحلول لكسب المشاكل الإقليمية وعلى رأسها المشكلة الإسرائيلية - الفلسطينية ، ولكن ظل السواد الأعظم على مستوى العالم رفضاً لهذا الربط غير المقنع ، فلم يطلب أحد بضرورة ان تلزم اسرائيل نفسها بالانسحاب من الأراضي المحتلة كشرط لانسحاب العراق من الكويت .
- وردا على ذلك ، أعلن الرئيس الأمريكي " جورج بوش " خطه السياسي الحازم برفض اي شروط عراقية مسبقة للانسحاب من الكويت ، وبناءً على ذلك فقد بدأ صدام حسين يتراجع عن مقولته وعندما سُئل بشأنها بدأ يسراوغ قائلاً أن العراق توافق على " مناقشة " مستقبل الكويت .

• استحالة تكوين تحالف ضد العراق :

- لقد فشل العراق في استقراء وفهم خريطة القوى العالمية ، فلم يكتشف أنه لم تعد هناك قوة عالمية أخرى متناوئة للولايات المتحدة ، القادرة وحدها على الساحة العالمية أن تحشد التأييد العالمي ورائها ، الذي ما كان أن يتحقق لولا تلك الكتلة الشرقية ، وهذا أيضا اعطى قوة كبيرة لجلس الأمن ، والذي طالما وقف عاجزا أمام العديد من المشاكل العالمية إبان حقبة الحرب الباردة بسبب الاستخدام المستمر لحق الفيتو ضد قراراته .
- وقد أعلن الرئيس جورج بوش بعد ان انتهت عملية " عاصفة الصحراء " أنه كان سيقدم على هذا العمل العسكري حتى لو لم يصدُر قرار من مجلس الأمن بذلك ، ولكن بدراسة تلك الحرب ، نجد انه ما من شك في صمودية قيامه

^(١٢٧) طبقاً لما كان يعلن بواسطة القيادة العراقية .

بذلك بدون شركاء يدعمونه سياسيا وعسكريا وماليا ، كما أن قيامه بهذا العمل بمفرده كان سيلقى معارضة كبيرة من " الكونجرس " والرأى العام الأمريكى .

• أن الاتحاد السوفيتى لن يقف مكتوف الأيدي :

• لا شك ان تجاهل العراق لصورة النسق العالمى بعد انتهاء الحرب الباردة قد نتج عنه خطأ آخر فى التصور ، فمن الواضح أن العراق تعلق بوهم استحالة أن يسمح الاتحاد السوفيتى لقوات أجنبية بمهاجمته أو هزيمته ، ورغم أن صدام حسين قد أشار الى المحسار الدور السوفيتى بعد التفورات الجذرية فى دول أوروبا الشرقية ، وتحديدا فى فبراير ١٩٩٠ ، الا انه لم يتفهم تماما أبعاد التحولات الجديدة ، فقد استمر على اعتقاده بأن العالم مازال منقسما الى كتلتين ومن الضعوبة بمكان اصدار قرارات فاعلة ضده ، وانه لم يعد للاتحاد السوفيتى سياسة خاصة به تجاه دول الشرق الأرسط وأنه سلم مقاليد الأمور فى المنطقة للولايات المتحدة ، كذا فقد فشل فى استيعاب أن ما يهيم الاتحاد السوفيتى فى المقام الأول هو اهتمامه ومصالحه الداخلية ، كذا المساعدات الاقتصادية الغربية وخاصة الأمريكية والتي أصبحت أكثر أهمية من لعب أى دور فى أى نزاع دولى .

• وأخيرا فان جميع التصريحات السوفيتية ومنذ الأيام الأولى من الأزمة - وخاصة تلك الصادرة عن " ادوارد شيفرنادزه (١٢٨) " أوضحت موقف موسكو المعلن حيال العدوان العراقى واعتبرته غير مقبول من الرأى العام العالمى .

• ردع العالم الغربى بالتهديد باستخدام الارهاب ضده :

• ان سياسات صدام حسين قد اعتمدت على تكتيك بث الارهاب من منطلق أن ذلك سوف يردع الدول الغربية عن اتخاذ أى إجراء ضده ، وخير شاهد على ذلك تصرفاته الممجبة فى الكويت واحتفاظه بآلاف الرهائن ، الذى وضع بعضهم فى الأماكن الحيوية لاستخدامهم كدروع بشرية ، كذا ظهوره على شاشات التليفزيون مع مجموعة الأطفال البريطانيين الرهائن ، وحصاره للسفارات الأجنبية ، وكذا تهديده بأن جنود قوات الائتلاف " سوف يفرقون فى بحار من الدماء وسيرجمون الى أوطانهم فى أكفان " ولم يقطن صدام حسين الى أن تكتيكاته هذه لم تفشل فقط فى تحقيق أهدافه ، بل شددت أزر خصومه لاتخاذ اجراءات فعالة ضده .

• أن الولايات المتحدة لن تخوض الحرب :

• من أفدح أخطاء صدام حسين اعتقاده بأن الولايات المتحدة لم تتخلص بعد من عقدة "فيتنام" ، وقد سيطرت عليه هذه الفكرة تماما قبل اقدامه على احتلال الكويت ، بسبب سوء فهمه للإشارات التى وجهتها اليه واشنطن ، وفهم منها أن الولايات المتحدة لا تقم بمصير الكويت ، واستمر على يقين من عدم تدخلها منذ بداية الأزمة وحتى نشوب الحرب الفعلية . وعلى هذا ، فان الحصار الاقتصادى الدولى وحشد القوات لم يكن من وجهة نظر صدام حسين سوى (حيلة) الهدف منها تهديده للانسحاب من الكويت دون الاقدام على عمل عسكري فعلى ، فواشنطن - كما أكدت العراقى مرارا - ليست حريصة ولا قادرة على تنفيذ ذلك ، فكان صدام حسين يسعى لهم مبادرات الرئيس بوش - بدءا من المقابلة التى تمت بين وزيرى خارجية البلدين وحتى اقتراح عقد لقاء قمة بين الرئيسين - ويعتبرها علامة على التخاذل والتردد وعدم الرغبة فى تنفيذ عمل عسكري ضده .

(١٢٨) وزير الخارجية الروسى لى ذلك الوقت .

- والأمر المرجح ، أن أخطاء صدام حسين ترجع ببساطة الى الفجوة الثقافية بين البلدين ، فان تفكيره كطاغية جميل من الصعب عليه تفهم الأسلوب الديمقراطي في الجانب الآخر ، فقد أساء فهم دلالات المظاهرات المناوئة للحرب وكذا المناقشات البرلمانية التي شاهدها على شاشات التلفزيون ، واعتبرها دليل تفكك الجبهة الداخلية في الولايات المتحدة (١٢٩) .
- ولم يصف الوقت صدام حسين لبندك مدى جدية الولايات المتحدة ولكن حتى بعد ادراكه ذلك ، فقد واصل صدام حسين اعتقاده بان الولايات المتحدة سوف تتراجع لي اللحظة الأخيرة ، وحتى لو أقدمت على عمل عسكري فان هزيمة العراق لن تكون حاسمة وذلك من منطلق تحقيره للروح القتالية الأمريكية ومن إيمانه المطلق في قدرات العراق وامكانيات القوات المسلحة وقدرتها على الصمود حتى لو تعرضت لأعمال عقابية عنيفة ، بالإضافة الى إيمانه في قدرته على احرازه نصر سياسي بعد خوض حرب استنزاف طويلة يلحق فيها بالجانب الأمريكي خسائر بشرية لا يستطيع تحملها ، وعلى هذا ، يستمر في رفضه التسوية ويطلب الكويت ثانيا
- وفي هذا الصدد ، فقد بادر صدام حسين الى اهالة الشعب الأمريكي ، ورئيسه الذي استمر ذلك في تعبئة قطاع عريض من الرأي العام الأمريكي وراء سياساته تجاه العراق .
- ومن الملاحظ أن صدام حسين لم يكن وحده الذي أساء فهم نوايا الولايات المتحدة ، بل كثيرون غيره في السدوي العربية ، بل وحتى في الولايات المتحدة أيضا هناك من شاركوه نفس الشعور في أن الولايات المتحدة لن تخوض حربيا من أجل تحرير الكويت .
- **التردد والتراجع رغم المواقف المتصلبة :**
بالرغم من أخطاء صدام حسين القتالية الا أنه اتخذ بعض القرارات التي تتم عن شيء من المرونة منها على سبيل المثال ، مهادنة ايران والتنازل عن دعواه التي طالما برر بها هجومه عليها عام ١٩٨٠ ، وهذا فقد أزال التهديدات على جبهة العراق الشرقية ، ومهد الطريق جزئيا لتقليل آثار الحصار الاقتصادي ، وضمن ملامدا آمنا فيما بعد لطائرات القتال العراقية لكي تتفادى التدمير الخقق ، كذلك عدوله عن استخدامه للرهائن الغربيين كدروع بشوية واطلاق سراحهم وذلك استجابة للمساعي الحميدة التي قام بها بعض الزعماء الغربيين بصفتهم الشخصية أمثال " كورت فالدهام " و"الفن" جيمس جاكسون " ، ورئيس الوزراء البريطاني السابق " ادوارد هيث " وغيرهم ، بالإضافة الى ممارسة القيادة العراقية سياسة ضبط النفس وسيطرهما سيطرة تامة على قواتها لمنع فتل الحرب من أن يشتعل ، وذلك بعدم اعتراض قوات الائتلاف التي تقوم بتفتيش ناقلات البترول العراقية وياقي سفنها التجارية ، والأكثر من هذا فلم تقم العراق بتوجيه ضربة اجهاض لقوات الائتلاف أثناء حشدتها ، وقد اتخذ صدام حسين هذه السياسات المرنة والتي أضافت الى أخطائه أخطاءً جديدة - هادفا الى دق إسفين في جبهة الائتلاف وليضعف تصميمها على مواصلة العمل ضده ، وفيما بعد ، وأثناء ذروة الحرب واصل صدام حسين هذه السياسة عندما أعلن استعداده التام للانسحاب من الكويت ، آملا بذلك في منع قوات الائتلاف من الهجوم البري ، وعندما فشل

(١٢٩) الحرب في الخليج والمكاسفا على إسرائيل - مركز الدراسات الاستراتيجية - أكاديمية ناصر العسكرية .

أيضا في منع المصير المحتوم ، قام العراق بتوقيع وثيقة إيقاف التيار المهينة والتي فرضتها عليه الولايات المتحدة ، حيث لم يجد وسيلة أخرى سواها للمحافظة على نظامه والتمسك من قواته المسلحة بعد الحرب ،

ثانياً : انعكاسات العمليات على العراق عسكرياً وسياسياً واقتصادياً :

١- على المستوى العسكري :

- لقد أدت التقديرات الخاطئة لحجم وطبيعة التهديدات الى عدم التوافق بين الأهداف العراقية وامكانياتها المتاحة - فقد كان الاختلال واضحاً في موازين القوى العسكرية في غير صالح العراق مما شكل قيداً جوهرياً على الادارة العراقية للصراع المسلح ، هذا الى جانب عدم التقدير لشكل وطبيعة الحرب المقبلة من حيث كونها أولى التطبيقات العملية لنظريات القتال الحديثة " العملية الجو / برية " والتي اعتنقتها قوات الائتلاف الدولي ، والتي افقر الفكر العسكري الاستراتيجي العراقي الى الأساليب والوسائل وتنظيم الدفاعات الذي يمكن أن يواجهه ذلك الفكر العسكري المتطور
- هذا وقد فقدت استراتيجية الردع العراقية فعاليتها في ظل غياب القدرة العراقية على استخدام أدوات الردع المتاحة وذلك للعديد من الأسباب :-
 - أولها - محدودية تأثير أدوات الردع في مواجهة ما تمتلكه جبهة الائتلاف الدولي وبالتالي فقد فقدت ما يسمى بالردع المؤكد المتبادل " والذي يعنى قبرة الطرفين على تدمير الآخر حتى بعد التعرض للهجوم على نفس مستوى القوى التدميرية ، وعلى هذا فقدت استراتيجية الردع أهم عناصرها وهو "مصداقية الردع " ، وثانيها - فقدت القيادة العراقية ما استهدفته من تأثير "للردع المعنوي " في ظل تأكيد قوة الائتلاف الدولي من غياب القوة المسلحة الفاعلة والداعمة له ،
 - كما فشلت القيادة العراقية في بناء نظام دفاعي يستطيع أن يواجه أساليب قتال قوات الائتلاف الدولي والتي تعتمد على ادارة أعمال القتال على طول مواجهة وعمق مسرح العمليات ، الأمر الذي يستلزم التخطيط لاساليب دفاعية تعتمد على المزج الماهر بين صور الدفاع المختلفة بحيث يتوفر له القدرة والمناورة والمرونة للتفصال في المواجهة وفي العمق في وقت واحد وبدون حدوث اختلال في ثبات الدفاعات ، وعلى ضوء ذلك يمكن إجمال أوجه القصور في الدفاعات العراقية في عدة أسباب :-
 - أولها - الالتزام بنظام الدفاع الثابت من خلال بناء خطط دفاعية متالية ، مما فرض نوعاً من السلبية على القسوات المدافعة وحصر أعمالها في نطاق ردود الفعل وبالتالي حرمتها من التوظيف الجيد لقدرة التسلحية والقتالية والأعمال الإيجابية ،
 - وثانيها - خلو مسرح العمليات من خطوط دفاعية استراتيجية أفقد النظام الدفاعي العراقي قيمته وفعاليتها ، هذا الى جانب عدم التخطيط لتنفيذ أعمال الإيجابية ذات طبيعة هجومية مؤثرة خاصة في المراحل الأولى للتدخل ضد التجميعات القتالية لقوات الائتلاف الدولي في مراحل فتحها الاستراتيجي مما أفقدها عنصر المبادرة تماماً ،
 - وثالثها - التقاد النظام العراقي للحدد الأدنى من الحماية الجوية في ظل تفوق جوى لقوات الائتلاف ، مما عرض القوات المدافعة الى خسائر جسيمة وأدى الى الإهمار السريع للروح المعنوية وبالتالي على ادارة القتال ،
 - ورابعها - عدم استناد التخطيط العراقي للعملية الدفاعية على مبادئ الحرب حيث لم يطبق منها سوى مبدأ الحشد والذي احتوى على ثغرات كثيرة ، لعل من أهمها ، تركيز أعمال الحشد داخل الكويت في الوقت الذي خطت فيه

قوات الائتلاف الدولى لتوجيه ضرباتها الرئيسية من غرب وادى الباطن وهى أقل الاتجاهات المدافع عنها كثافة ، الى جانب تفادى كل التشكيلات الرئيسية العراقية المدافعة بالائتلاف الواسع حولها .

وخامسها - قصور مصادر المخابرات العراقية في توفير المعلومات الدقيقة عن القوات المشتركة خلال مرحلة الحشد لتقدير قدراتها الحقيقية ونواياها المقبلة .

وسادسها - عدم تحقيق التوازن داخل القوات البرية العراقية وذلك بسبب قلة عدد التشكيلات المدرعة والميكانيكية بالمقارنة باجمالى حجم القوات البرية مما أضعف حجم الاحتياطيات الواجب توفرها في المسرح ، الى جانب فقدان القوات البرية الى خفة الحركة والقدرة على المناورة ، اضافة الى سوء الحالة الفنية والحفاظ الكفاءة القتالية لمعمل الحصار وأعمال قطع المخابر والطرق الى جانب الخطر الجوى ، مع ضعف امكانياتها وقدراتها بشكل عام على القتال الليلي .

• أما القدرات البحرية العراقية ، فقد كانت محدودة الحجم بما لا يتناسب مع طول السواحل المكلفة بتأمينها بعد الاستيلاء على الكويت ، خاصة بعد ما فرض عليها من مهام اضافية نتيجة لفرض الحصار البحرى على العراق مع سوء الحالة الفنية لمعظم القطع البحرية بشكل عام .

• أما القوات الجوية فقد كان التفادها الى خبرة القتال في مجال الاعتراض الجوى والضعف الواضح في مجال القيادة والسيطرة والتنسيق وقدرات العمل الليلي ، الى جانب سوء الحالة الفنية لما بصقة عامة والنقص الحاد في قطع الغيار مع انخفاض المقارنة النوعية للطائرات العراقية بالأنواع الحديثة من طائرات قوات ائتلاف من أبرز نقاط ضعفها والحفاظ كفاءتها القتالية بشكل عام .

• أما قوات الدفاع الجوى فقد كان لتفادها لعنصر الانذار المبكر وقدراتها المحدودة في الاشتباك الليلي مع عدم توفر الامكانيات الالكترونية المضادة لأعمال الحرب الالكترونية للقوات المشتركة مع ضعف وسائل الدفاع الجوى عن التشكيلات البرية العاملة في المسرح ، كانت تلك أبرز نقاط ضعفها مما انعكس على كفاءتها القتالية .

• وقد كان لأوجه القصور والنقص تلك أثرها على الهزيمة العسكرية ومانح عنها من خسائر جسيمة في القوات المسلحة العراقية أبرزها الآتى (١٣٠) :-

• القوات البرية ٠٠ تدمير ٣٩٥٦ دبابه من اجمالى ٥٩٩٠ دبابه بنسبة ٦٦ % ، تدمير ٢١٦٦ عربة مدرعة من اجمالى ٦٢٠٠ عربة مدرعة بنسبة ٢٤ % ، تدمير ٣٠٩٢ قطعة مدفعية من اجمالى ٨٣٧٣ قطعة بنسبة ٣٦ % ، هذا الى جانب أسر واستسلام حوالى ٦٢ ألف فرد اضافة الى حوالى ١٥٠ ألف فرد بين قتل وجريح ومفقود .

• القوات البحرية ٠٠ تدمير ٨٨ % من نشات الصواريخ ، ٤٠ % من باقى القطع .

• القوات الجوية ٠٠ تدمير ٢٤٢ طائرة قتال ، وهروب ١١٢ طائرة أخرى الى ايران ، باجمالى ٣٥٤ طائرة تمثل ٥٠ % من اجمالى القاذفات ، شل وتدمير ١٤٤ قاعدة ومطار منها ٦ تدمير كامل ، تدمير ٦٣ % من اجمالى دشيم الطائرات .

• الدفاع الجوى ٠٠ تدمير ٤ مراكز عمليات دفاع جوى ، وخمسة مراكز توجيه طائرات ، وتدمير حوالى ٥٠ % من كتائب الدفاع الجوى .

(١٣٠) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٣ .

وقد كان لصدور الأوامر بانسحاب القوات العراقية صباح يوم ٢٦ فبراير ١٩٩١ وعدم التخطيط والتدريب على الانسحاب التكتيكي الناجح أن حدث المفار كمال في الدفاعات مما زاد من حجم الخسائر بصفة عامة ، بالإضافة إلى زيادة عدد الأسرى والمقتلى والجرحى والمفقودين بصفة خاصة .

● خلاصة الموقف العسكري :-

● اسفرت حرب الخليج في المجال العسكري عن تقليص قدرة العراق العسكرية كما أوضحنا إلى نسبة ٥٠% تقريبا وهو ما أحدث نوعا من التوازن خاصة مع سوريا وإيران وأن ظل متفوقا على دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة .

وبالرغم من ذلك فقد ظل الموقف داخل القوات المسلحة يمثل إحدى الركائز الأساسية لتأمين النظام من خلال الامتيازات التي حصل عليها وخاصة قوات الحرس الجمهوري والتي لم تتأثر بنتائج حرب الخليج (رفع المرتبات مرتين بعد توقف العمليات لتضاعف بنسبة ١٢٥% للقوات النظامية ٢٥٠% لقوات الحرس الجمهوري) ، وقصد تم اجراء تغييرات في المناصب الرئيسية شملت رئيس الاركان ومدير المخابرات على الرغم من قصر مدة شغلهم للمنصب (٣-٤) شهور وقد ارتبط ذلك بما تردد عن فشل عدة محاولات لانقلاب عسكري ، كما ظل النظام يسمى بعد سيطرته على الموقف الداخلي إلى إعادة بناء القوات المسلحة من حيث إعادة التنظيم وفتح باب التطوع واصلاح الاسلحة والمعدات والمطارات .

● النشاط الكيميائي والنووي :

اسفرت عملية عاصفة الصحراء عن تدمير وإصابة معظم المنشآت الكيميائية العراقية ، مع استمرار قيام لجنة الفتيش بالفتيش عليها وتدميرها على الرغم من تعرض معظم المنشآت النووية العراقية للقذف الجوي خلال العمليات إلا أن العراق استطاع أن يحفظ بعض معدات تخصيب اليورانيوم بالإضافة إلى ٤٠ كجم يورانيوم مخصب لم يكشف عنها للجنة الفتيش مما زاد الشكوك في مصداقية النظام العراقي بشأن التزامه بقرارات مجلس الامن ، وقد أدت الضغوط الدولية على العراق إلى كشفه عن منشأة لتخصيب اليورانيوم شمال بغداد في الطارمية فضلا عن اكتشاف منشأة أخرى جنوب الموصل (في شرقايط) ، واعتراف العراق مؤخرا بامتلاك برنامج نووي للأغراض العسكرية وأنه تمكن من إنتاج ٤ كجم بلوتونيوم بالإضافة إلى امتلاك ١٢ كجم يورانيوم مخصب .

وهكذا فقد أتت عمليات الخليج على كل مقومات القوة العسكرية للعراق ، الذي لم يعد - في ضوء ذلك - إحدى القوى المؤثرة في حسابات القوى العربية ، وبما هو جدير بالذكر في هذا الخصوص أن عمليات الخليج لم تؤد فقط إلى تدمير هذه القوة العسكرية العراقية فحسب ، وإنما أدت أيضا - وهذا هو المهم - إلى تدمير القاعدة الصناعية العسكرية التي تركز إليها هذه القوة .

والواقع أنه إذا كانت القوة العسكرية العراقية لم يثبت لها اضطلعت بدور كبير في الصراع العربي - الاسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ ، إلا أن بقاء هذه القوة والمحافظة عليها كان مهما من وجهة النظر المتعلقة بالتوازن الاستراتيجي بين العرب واسرائيل^(١٣١) .

(١٣١) الأزمة العراقية - الكويتية - مرجع سبق ذكره

٢- على المستوى الداخلي :-

● مما لا شك فيه أن الأزمات والحروب الدولية الكبرى غالباً ما يكون لها نتائجها العديدة - الإيجابية والسلبية - ليس على مستوى أطرافها أو المشاركين فيها بشكل مباشر فحسب ، وإنما على مستوى قوى دولية أخرى ، بسبب علمى المستوى الدولى العالمى ، ولعله قد لا يكون من قبيل المبالغة القول ، فى هذه الخصوص ، بأن مثل هذه الأزمات أو تلك الحروب - أو بعضها على الأقل - إنما تمثل فى الغالب الأعم نقطة تحول أو تاريخاً فاصلاً CRITICAL DATE فيما يتعلق بالأوضاع والمراكز القانونية والسياسية للأطراف ذات الصلة .

● وتعتبر أزمة / حرب الخليج الثانية (٢ أغسطس ١٩٩٠ - ٢٨ فبراير ١٩٩١) من هذا النوع من الأزمات والحروب الكبرى التى مثلت نقطة تحول مؤثرة فى علاقات القوى وموازن الصراع الدولى ، فكما ستبنى ، فقد كان لهذه الأزمة / الحرب نتائجها العديدة سواء على المستوى العربى - العربى أو الاقليمى أو العالمى ، بالنظر الى حجم ما أفرزته من آثار وما قادت اليه من تداعيات بالنسبة لكل مستوى من المستويات الثلاثة ، بالإضافة الى تأثيراتها بالنسبة للموضع الداخلى فى العراق الذى أضحت بمثابة دولة ناقصة السيادة الى حد بعيد . وسوف نشير الى هذه التأثيرات المختلفة مع استكشاف أهم النتائج المختلفة التى ترتبت على عليها .

● الآثار السياسية لعمليات الخليج على المستوى الداخلى فى العراق :-

يعتبر العراق هو الدولة الأثرى التى عانت أشد المعاناة من جراء هذه العمليات ، ولا شك أن هذه المعاناة - التى لا تزال قائمة الى وقتنا الراهن - إنما تعتبر ذات دلالة كبيرة على مدى عدم دقة الحسابات السياسية والعسكرية من جانب صانع القرار السياسى فى العراق ، فقد كشفت الأزمة - وبصفة عامة - عن حقيقة أن صانع القرار السياسى فى العراق لم يكن على وعى تام ليس فقط بقدراته الذاتية مقارنة بقدرات الأطراف الأخرى المعنية بكل ما يحدث فى الخليج من تطورات ، وإنما أيضاً لم يكن على قدرة كافية لفهم الظروف المتغيرة على امتداد الساحة الدولية ، وعلى قمة النسق الدولى خاصة ، فضلاً عن عدم الإدراك الكافى للموقع الخاص الذى تشغله منطقة الخليج فى الحسابات السياسية والجيواستراتيجية للسدول الكبرى العالمية منها والاقليمية على حد سواء .

● وقد تأثر الموقف الداخلى فى العراق كالاتى :-

● الموقف الداخلى :-

● تفجرت الثورة الشعبى بعد وقف اطلاق النار مباشرة بدءاً بالجنوب ذى الأغلبية الشيعية ثم تبعها الثورة فى الشمال حيث الأغلبية الكردية الأمر الذى جاء معبراً عن حالة الاستياء الشعبى والرغبة فى التخلص من نظام الحكم السدى تسبب بأخطائه فى تردى الموقف العراقى فى جميع المجالات .

ونظراً لتقدير النظام العراقى (سواء المجموعة الحاكمة أو أعضائها من المتفعين سواء من قيادات القوات المسلحة أو القيادات الحزبية) لخطورة الموقف تمت مواجهة هذه الثورة باستخدام كافة الوسائل والسبل الى أن أمكن السيطرة عليها فى الجنوب أولاً ثم الشمال .

ولقد أسفرت الثورة عن العديد من المشاكل والمصاعب التى يعانى منها الشعب العراقى فضلاً عما خلفته حرب الخليج ولعل من أبرزها الآتى :

● تشيريد من ٢ - ٣ مليون كردى وشيعى لجأوا الى كل من تركيا ويران والسعودية عاد معظمهم بعد انشاء المنطفة الأمنية للأكراد شمال العراق وهدوء الموقف نسبياً فى الجنوب .

- تدمير الأحوال الأمنية والنتشار الجرمية (سرقة - قتل - ٥٥٥) •
- تزداد الأحوال المعيشية والصحية وظهور العديد من الأمراض (كوليرا- التهاب سحائي - التهاب كبدى - الخ)
- ارتفاع معدلات الوفيات خاصة بين الأطفال •
- وقد تصاعدت ردود الأفعال الدولية المضادة للعراق بسبب سياسته القمعية التي مارسها ضد التمرد ، وقد تميزت ردود الفعل بالحسم واليجابية وقد برز منها الأتى :
- صدور القرار رقم ٦٨٨ مجلس الأمن والذي يطالب العراق بوقف الأعمال القمعية ضد الشيعة والأكراد •
- انشاء المنطقة الأمنية شمال العراق وتحديد الأنشطة العسكرية العراقية شمال خط العرض ٣٦ (معظم اقليم كردستان) مع حرمان الطيران العراقي ، بانواعه من التحليق الا بتصريح من قوات الائتلاف .
- استمرار طيران الائتلاف في تنفيذ طلعاته الاستطلاعية شمال ووسط العراق .
- انشاء قوة انتشار سريع قوامها ٥٠٠٠ فرد وعمر كزها في قاعدة سلوي و المنجريك داخل الاراضي التركية كمعامل ردع للقوات العراقية حالة تعرضها مرة اخرى للاكراذ •
- مع انشاء مكاتب اغاثه دولية للاشراف على توزيع المساعدات الانسانية للشيعة في الجنوب وانشاء ممر آمن الى ايران في الجنوب لتأمين عودة اللاجئين الشيعة .
- ولامتنصص الغضب والسيطرة على الموقف الداخلي وتحسين الصورة اتخذ النظام العديد من الاجراءات والتغييرات في القيادات التنفيذية يعد ابرزها الاتى :-
- التركيز على سرعة اصلاح البنية الأساسية للاجهزة الخدمية ، وتعيين طه ياسين رمضان (كردى) نائباً لرئيس الجمهورية وعلى حسن كامل المجيد ابن عمه وله دور بارز في قمع الاكراذ وزيار للدخالية وحسن كامل التكريتي (زوج ابنته^(١٣٢)) وزيار للدفاع للسيطرة على القوات المسلحة ومسئولا عن عملية اعادة اصلاح البنية الأساسية ، مع اعادة تشكيل الحكومة برئاسة سعدون حمادي (شيعي) لدعم القدرات التنفيذية من ناحية استغلال ما يتوفر لديه من قبول عربي من ناحية اخرى ، واصدار قانون التعددية الحزبية مع ضمانه لسيطرة حزب البعث (انفراداه بالعمل داخل القوات المسلحة - اعتراف باقي الاحزاب بمبادئ حزب البعث)، ولى نفس الوقت تم إجراء بعض التغييرات في قيادات وهياكل الحزب والاستغناء عن وصفهم صدام حسين بانهم لم يكونوا على مستوى الاحداث مع الوعد بانتخابات عامة خلال عام ، إطالة فترة مباحثات الحكم الذاتي للأكراد لامتنصص حماسهم وبث الشقاق بين صفوفهم وكذا فصائل المعارضة الاخرى •

• الموقف السياسي :-

ظل العراق يعاني من العزلة السياسية التي فرضت عليه منذ غزوه للكويت مع محاولة القيادة العراقية التحرك على كافة الاصعدة العربية والاقليمية والدولية لكسر هذه العزلة وقد برز منها الاتى :

• على الصعيد العربى :-

العمل على تحسين وتطبيع العلاقات مع الدول العربية والدعوة لتجاوز سلبات الفترة السابقة من خلال:

(١٣٢) تم النظام بالتخلص منه لى اعقاب جبرته الى الأردن •

تعين مندوب دائم في جامعة الدول العربية بعد رفض نقلها إلى القاهرة والموافقة على ترشيح الدكتور/ عصمت عبد المجيد امينا عاما للجامعة وحضور جلساتها (مجلس وزراء الجامعة- اللجان التخصصية) ووقف الحملات الإعلامية ضد الدول العربية ، مع اللجوء لجامعة الدول العربية للتدخل لوقف أى أعمال عدائية من قبل دول الائتلاف ضد العراق والمطالبة باحياء اتفاقية الدفاع المشترك .

● على الصعيد الاقليمي :-

محاولات التقارب مع تركيا من خلال تبادل الزيارات والاتفاق على استئناف تصدير البترول العراقي من الموانئ التركية وعدم تصعيد الموقف معها على الرغم من انتهاك القوات التركية لحدود العراق الشمالية واستمرار تواجدها حتى الآن

● على الصعيد الدولي :-

الموافقة على جميع قرارات مجلس الامن باستثناء القرار رقم ٧٠٦ الصادر مؤخراً بخصوص السماح بتصدير البترول واشراف الامم المتحدة على تصديره واستيراد المواد الغذائية ، مع التجاوب مع لجان التفتيش الخاصة بتدمير أسلحة التدمير الشامل (صواريخ أرض / أرض - كيميائى) والمماثلة مع لجان النووى وان كشف العراق مؤخراً عن جانب من برلججه النووى تحت تأثير الضغوط والتهديدات الدولية .

● فقدان العديد من مظاهر السيادة على الاقليم :-

● بالنظر الى مفهوم السيادة في نطاق الفكر القانوني والسياسي بأما مجموعة السلطات أو الصلاحيات التي تتمتع بها الدولة - دون منازعة من أحد - داخل اقليمها وفي مواجهة كافة الأفراد الذين يعيشون على هذا الاقليم ، فيما عدا أولئك الذين يتمتعون بوضع خاص منه ، كالدبلوماسيين وغيرهم من الأشخاص المحميين دوليا ، وعادة ما يشير الى هذه السلطات بأنها تمثل المظاهر الداخلية للسيادة ، وذلك تمييزاً له عن مظاهرها الخارجية التي تعنى عدم خضوع الدولة لأى سلطان آخر بغير رضاها وللسيادة ، كما هو معلوم ، مظاهر شتى ، تدل عليها ، منها مثلا :

● أن الأصل في تنظيم كل ما يجرى داخل الاقليم يعقد الاختصاص فيه للسلطات المعنية في الدولة ، ومنها أيضا اعتبار المجال الجوي جزءاً لا يتجزأ من اقليم الدولة ومن ثم فلا يجوز عبوره الا بعد الحصول على اذن مسبق ، ومنها كذلك سلطة فرض الضرائب وتحصيلها .

وما لاشك فيه أن العراق بعد هزيمته في حرب الخليج الثانية ، قد اضحى دولة ناقصة-أوغير كاملة- السيادة الى حد بعيد وذلك بفعل الجزاءات الدولية الصارمة التي فرضت عليه من جانب مجلس الأمن

ومن مظاهر ذلك أيضا ، حقيقة أن السماء العراقية قد صارت مفتوحة تماما أمام طيران ما سمي بسدول الائتلاف الدولي وهي بالاساس الدول الكبرى في مجلس الأمن بزعمارة الولايات المتحدة ، وكذا انشاء مناطق معينة واقتطاعها من الوطن العراقي واعتبارها " مناطق آمنة " يحظر على الطائرات الوطنية العراقية استخدامها أو الطيران فوقها .

● كذلك ، فانه يمكن القول بان من بين الآثار السياسية المهمة التي ترتبت على عمليات الخليج على المستوى الداخلي في العراق ، مبادرة الحكومة العراقية - وربما محاولة منها لتأمين جبهتها مع ايران - الى التنازل عن كل مطالبه التي كان يتمسك بها في السابق ازاء مسألة الحدود المشتركة ومياه شط العرب ، وهي المطالب التي حارب من أجلها ثمان سنوات تكبد خلالها خسائر ضخمة بشريا وعسكريا واقتصاديا .

- كما أدت الحرب ، كذلك ، الى تعميق الانقسام في صفوف أبناء الشعب العراقي : ثورة الشيعة في الجنوب ، ثورات الأكراد المستمرة في الشمال ، ونزوح أعداد كبيرة من العراقيين وانضمامهم الى صفوف المعارضة للنظام في الخارج ٠٠ وقد نجم عن ذلك كله ، تزايد قبضة هذا النظام وممارساته الدموية ضد أبناء الشعب ، وإذا أضفنا الى كل ما سبق ، حالة العزلة السياسية الدولية والاقليمية التي يعيشها العراق في الوقت الحاضر ، فاننا ننتهي الى القول بأن القرار الخاص بغزو دولة الكويت واحتلال أراضيها كان بكل المقاييس خطأ سياسياً واستراتيجياً غير محسوب بالمرّة ، ومثل - وبحق - انعكاسة خطيرة الى الوراثة لمركز العراق الاقليمي والدولي ٠

٣- استسلام العراق ومحادثات صفوان :-

- لقد انتهت حرب الخليج الثانية ، حرب الخسائر ٠٠ الخسائر لكل الأطراف العربية ، خسائر في المال ٠٠ في الرجال ٠٠ في الثروة البرولية ٠٠ في العمران الذي تحول دمار ، وفي الشمال الذي تفرق ٠٠ وفي الوحدة التي تبهرت ٠٠ وفي المستقبل الذي تحول الى ترمص وثأر وعداوة ٠٠ ولا مكاسب لأحد ، انتهت الحرب ٠٠ واستمر رد الفعل الجماهيري الغاضب ٠٠ بل والثورة الجماهيرية المتدفقة خاصة في جنوب العراق كل تلك التامس ٠٠ ومازال صدام حسين حاكماً للعراق ٠٠ فلا الرجل استقال تحت وطأة المزمعة ٠٠ ولا بقايا الجيش العراقي استطاعت أن تقوم بانقلاب ضد حكمه ٠٠ ورغم ككل الدمار ٠٠ تحولت بقايا الجيش الى أداة لقمع الثورات الشعبية ٠٠ ومئات من الجرائم الجديدة أضافها صدام حسين الى جرائمه ضد العراق وضعب العراقي ، ليستمر حاكماً مطلقاً ٠٠ ورغم ككل الهزائم (١٣٣) ،

- ويأتي القرار الأخير ٠٠ قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ والذي تضمن أقصى شروط الاستسلام على النظام العراقي ٠٠ والذي سوف يمتد أثره على الدولة الشقيقة والشعب الشقيق ٠٠ شعب العراق الى سنوات عديدة لادمة ٠٠ سوف يعود بالعراق الى عصور التخلف والتبعية وضعف الازادة الوطنية والقومية ٠٠ قرار الاستسلام الأخير ٠٠ قرار الإذلال لقيادة متصلبة ومعنتة ويعتبر قرار الاستسلام هذا ترجمة سياسية للهزيمة العسكرية الساحقة التي منيت بها قوات صدام حسين خلال معارك تحرير الكويت ، وقد وافق على هذا القرار المجلس الوطني العراقي بأغلبية ١٦٠ نائباً ضد ٣١ نائباً ، حيث أوصت لجنتا الشؤون القانونية والخارجية في المجلس الوطني العراقي ، بقبول القرار، والذي لم يكن لها خيار سوى هذا القبول وذلك الاستسلام ، وقد تضمن القرار مطالبة العراق بتسليم كافة أسلحة الدمار الشامل للجهات الدولية لتدميرها ، مع الزام الحكومة العراقية بدفع تعويضات لكل المتضررين ممن غزو الكويت ففي قرار وُصف بأنه أطول وأكبر قرار في تاريخ مجلس الأمن والفق المجلس بأغلبية كبيرة على مشروع القرار المقدم للمجلس بشأن انتهاء حرب الخليج والذي ينص على ترسيم الحدود بين الكويت والعراق من خلال الاتفاق الموقع بينهما في أكتوبر ١٩٦٣ ٠

وطلب المجلس من السكرتير العام للأمم المتحدة أن يُعد خطة لورية لوضع وحدة مرابطة تابعة للأمم المتحدة في منطقة تمتد لمسافة عشرة كيلومترات داخل العراق وخمسة كيلومترات داخل الكويت على أن تقدم للمجلس لاعتمادها خلال ثلاثة أيام ٠

(١٣٤) د/ زكريا حسين أحمد - مقال في مجلة الدفاع ، العدد رقم ٥٧ ، ابريل ١٩٩١ ، ومجلة النصر ، العدد رقم ٧١٣٠ يونيو ١٩٩١ ٠

● وقد اتخذ مجلس الأمن قراره بأغلبية ١٢ صوتاً ضد صوت واحد - كوبا - وامتناع اليمن والاكوادور عن التصويت واشترط المجلس لوقف إطلاق النار أن يمثل العراق لعدة شروط . . من بينها أن يدمر العراق جميع محتويات ترسانته من أسلحة الدمار الشامل وأن يتعهد بعدم حيازة أو إنتاج أسلحة نووية وأن يُخضع جميع ماله من مصاد يمكن استعمالها في إنتاج أسلحة نووية للمراقبة الحصرية للوكالة الدولية للطاقة الذرية لكي تحتفظ بما لديها وتزيلها .

وأكد مجلس الأمن في قراره التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة الكويت والعراق وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ، ويحيط علماً بالنية التي أعربت عنها الدول الأعضاء والمتعاونة مع الكويت على إنهاء وجودها العسكري في العراق في أقرب وقت ممكن .

كما يؤكد المجلس على ضرورة التأكيد من النوايا السلمية للعراق في ضوء غزوه للكويت واحتلاله لها بصورة غير مشروعة ويطلب العراق والكويت باحترام حرمة الحدود الدولية وتخصيص الجزر على النحو المحدد في المخطط الموقع بينهما في بغداد في أكتوبر ١٩٦٣ م ، بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف بالأمور ذات العلاقة المشتركة .

ويطلب مجلس الأمن السكرتير العام للأمم المتحدة بأن يساعد في اتخاذ الترتيبات اللازمة مع العراق والكويت لتعيين الحدود بينهما وأن يقدم إلى مجلس الأمن تقريراً عن ذلك في غضون شهر واحد.

كما يطلب المجلس من السكرتير العام أن يقدم - في غضون ثلاثة أيام إلى مجلس الأمن للموافقة بعد التشاور مع العراق والكويت - خطة للنشر الفوري لوحدة مراقبة تابعة للأمم المتحدة لمراقبة ميناء عبد الله ومنطقة مروجعة السلاح نشأ بموجب هذا القرار لمسافة عشرة كيلومترات داخل العراق وخمسة كيلومترات داخل الكويت ، وأن يقدم السكرتير العام إلى المجلس بصفة منتظمة تقريراً عن عمليات وحدة المراقبة وبصفة فورية إذا وقعت التسهكات خطيرة للمنطقة أو تعرض السلم لتهديدات محتملة ، وينص القرار على أنه بمجرد أن يحظر السكرتير العام المجلس بتحقيق التشار وحدة المراقبة التابعة للأمم المتحدة ستها الظروف اللازمة للدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت كما تنهى وجودها العسكري .

ويدعو القرار العراق إلى أن يؤكد من جديد - دون أي شرط - التزامه بموجب بروتوكول جنيف لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخائفة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البيولوجية وتدمير تلك الأسلحة .

وينص القرار على قبول العراق - دون أي شرط - القيام تحت اشراف دولي بتدمير وإزالة جميع ما لديه من أسلحة كيميائية وبيولوجية وما يتصل بها من منظومات فرعية ومكونات وجميع مرافق البحث والتطوير والدعم والتصنيع بالإضافة إلى تدمير جميع القذائف التي يزيد مداها عن ١٥٠ كيلومتراً والقطع الرئيسية المتصلة بها ومرافق اصلاحيها والتاجها .

كما ينص القرار على قيام العراق في غضون ١٥ يوماً من اعتماد هذا القرار بتقديم بيان إلى السكرتير العام للأمم المتحدة بمواقع وكميات وأنواع جميع هذه المواد ويوافق على اجراء تفتيش عاجل عليها في المواقع .

● ويقوم السكرتير العام خلال ٤٥ يوماً من صدور هذا القرار وبالتشاور مع الحكومات المعنية وعند الاقتضاء مع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية بوضع خطة وتقديمها للمجلس للموافقة عليها لتشكيل لجنة خاصة تقوم على الفور بأعمال تفتيش في الموقع على قدرات العراق البيولوجية والكيميائية وما يتعلق منها بالقذائف ويتخلى العراق لهذه اللجنة عن حيازة جميع هذه المواد وذلك لتدمير جميع قدراته المتعلقة بالقذائف بما في ذلك منصات اطلاقها .

- ويوافق العراق - دون أى شرط - على عدم حيازة أو انتاج أسلحة نووية أو مواد يمكن استعمالها للأسلحة النووية أو أى منظومات فرعية أو مكونات أو أى مرفق بحثاً أو تطوير أو دعم أو تصنيع تتصل بذلك .
- وأن يقدم العراق الى السكرتير العام أو المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في غضون ١٥ يوماً من اعتماد القرار إعلاناً بمواقع وكميات وأنواع جميع هذه المواد ، وأن يُخضع جميع ماله من مواد يمكن استعمالها في الأسلحة النووية للرقابة الحصرية للطاقة الذرية لكي تحفظ بما لديها وذلك بمساعدة اللجنة المختصة .
- ويطلب القرار من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يجرى فوراً عن طريق السكرتير العام للأمم المتحدة ، وبمساعدة وتعاون اللجنة الخاصة تفصيلاً دقيقاً على القدرات على القدرات النووية للعراق وأن يضع خطة لتقديمها الى مجلس الأمن في غضون ٤٥ يوماً تدعو الى تدمير جميع المواد النووية المذكورة سابقاً أو ازلتها أو جعلها عديمة الضرر وأن يتم تنفيذ الخطة خلال ٤٥ يوماً من موافقة المجلس عليها .
- ويشير القرار الى أن هذه الاجراءات تمثل خطوات نحو هدف انشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط بهدف فرض حظر عالمي على الأسلحة الكيميائية .
- ويطلب القرار من السكرتير العام للأمم المتحدة أن يقدم الى مجلس الأمن تقريراً عن الخطوات المتخذة لتيسر اعادة جميع الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق بما في ذلك وضع قائمة بأى ممتلكات تدعى الكويت عدم اعادتها أو عدم اعادتها سليمة .
- ويؤكد من جديد مسؤولية العراق عن أى خسائر مباشرة أو ضرر مباشر بما في ذلك الضرر اللاحق بالبيئة واستنفاد الموارد الطبيعية أو أى ضرر وقع على الحكومات الأجنبية أو رعاياها أو شركاتها نتيجة الغزو العراقي للكويت ويؤكد القرار بطلان تصريحات العراق في ٢ أغسطس ١٩٩٠ بشأن الغاء ديونه الأجنبية ، وينص القرار على انشاء صندوق لدفع التعويضات وانشاء لجنة لإدارة الصندوق .
- وينص القرار على استمرار جميع الدول في فرض حظر على تصدير السلاح والعتاد الحربي الى العراق سواء بالبيع أو النقل عن طريق وسائل أخرى بما في ذلك جميع أشكال المعدات العسكرية التقليدية ، وما يوجه منها للقوات شبه العسكرية وقطع العيار والمكونات ووسائل انتاج هذه المعدات .
- ويشمل هذا الحظر أيضا تصدير الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنوية بالصواريخ بعيدة المدى والمساعدة في انتاجها سواء بتقديم الأفراد أو التدريب أو خدمات الدعم التقني .
- وبهذا القرار . . تستمر قصة انتحار دولة . . بقيادة غير مسؤولة . . بشكل يدعو الى الاشفاق على شعب العراق الذي تمهلته أوصاله ، ودب الضعف في كيانه ، وتمدده اتجاهات التقسيم الى دوليات ومجمعات . . دولة ضعيفة في الجنوب ترتبط مذهبياً على الأقل ببايران . . ودولة كردية في الشمال تقبل نحو تركيا . . ودولة سنية في بغداد محاصرة وممزولة . . اضالة الى الحزام الأمني الذي يمتد بعمق ١٠ كيلومترا على امتداد الحدود العراقية - الكويتية . . طبقاً للقرار الأخير .
- محادثات صفوان :-
- في الساعة الحادية عشر مساء يوم ٢٧ فبراير ١٩٩١ حينما تقرر وقف اطلاق النار اعتباراً من الساعة السابعة والدقيقة العشرون يوم ٢٨ فبراير ، تحركت احدى الفرق المدرعة الأمريكية التابعة للفيلق السابع الى قاعدة صفوان

الجوية التي تقع على مسافة ٣٥ كيلومتراً من البصرة والذين كيلومتر من الحدود الكويتية - العراقية لتأمين المنطقة التي اختارتها القيادة الأمريكية لعقد الاجتماع بين القادة العسكريين الذي نص عليه قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٦ و صفوان هي إحدى مدن الجنوب العراقي - شمالها الرميثة وطريق أم قصر وهر الفرات وعلى مقربة من مدينة البصرة ثاني المدن العراقية ٦

- وقد تحددت الساعة العاشرة صباح ٢ مارس ١٩٩١ موعداً لعقد ذلك الاجتماع ثم تأخر يوماً واحداً ليتم يوم ٣ مارس ، ذلك الاجتماع الذي وصفه الأمير خالد بن سلطان بقوله " ينبغي أن نعتبر اليوم يوماً تاريخياً" وفي الساعة الثامنة والنصف يوم الاجتماع هبطت مجموعة من طائرات الشينوك الأمريكية ، وقسم مجموعة من المهندسين الأمريكيين باعداد وتجهيز مكان اللقاء .
- وفي الساعة التاسعة والنصف هبطت مجموعة من طائرات الشينوك تحمل الجنرال لورمان شوارسكوف والفريق خالد بن سلطان واللواء جابر خالد الصباح نائب رئيس الأركان الكويتي وتمثل عن القوات المصرية وتمثل عن القوات السورية .
- وفي الساعة الحادية عشرة الا عشر دقائق وصل الوفد العراقي المكون من ثمانية ضباط وكان في استقباله الجنرال لورمان شوارسكوف والفريق خالد بن سلطان ، وبعد أن تعرضوا لعملية تفتيش من القوات الأمريكية التي تسيطر على قاعدة صفوان ورافقت الوفد العراقي ثلاث دبابات وطائرتان من طراز أباتشي .
- وقد كان الوفد العراقي خالياً من الشخصيات العسكرية المعروفة حيث كان يرأسه الفريق سلطان هاشم أحمد ، وقد اكتفى الجانب العراقي بتحديد أسماء الوفد ورتبهم دون الاشارة الى المناصب التي يتولونها ، ولقد لوحظ أن الوفد العراقي دخل الى مكان الاجتماع ومعه ملفات حمراء تحمل خرائط للألغام والشراك الخداعية في الكويت ومياه الخليج .
- ولقد التمتحت الجلسة الأولى في الساعة ١١,٣٤ الحادية عشرة وأربعة وثلاثون دقيقة بالتوقيت المحلي ، وفي البداية تحدث الفريق سلطان رئيس المفاوضات العراقيين موجهاً حديثه للجنرال شوارسكوف باللغة العربية . . حيث قال : " نأسف على التأخير لقد وجدنا صعوبة في الوصول الى هنا ، فكثير من الطرق دُمرت وقواتكم تقيم كثير من الموانع على الطرق ، فقد أخطأنا مرات عديدة في الوصول لنقط مشاهدة " وبعد ساعتين الفرض الاجتماع وأدى فريق المفاوضات العراقيين التحية العسكرية للجنرال شوارسكوف الذي رد التحية ، وتوجه معه الفريق خالد بن سلطان للمنصة التي أعدت للمؤتمر الصحفي ليرد على تساؤلات الصحفيين - وقد اكتفى الوفد العراقي بالرد على سؤال واحد ، حول ما اذا كان الاجتماع قد توصل الى شيء . . فقال الفريق سلطان بالانجليزية "OF COURSE" بالطبع" وبدت على الجنرال شوارسكوف والفريق خالد بن سلطان ، السعادة وهما يتحدثان الى الصحفيين بعد نهاية الاجتماع (١٣٤) .
- ومن دراسة مادار في ذلك اللقاء التاريخي الذي عُرف باسم " محادثات صفوان " والذي انعقد في الساعات الحرجة ، حيث حمل وفد الائتلاف الدولي لتلك المحادثات تعليمات القيادة السياسية السعودية بضرورة معاملة الجانب العراقي

(١٣٤) حمدي شندی ، اسرار عاصمة الصحراء، الملف السياسي، الدار المصرية للنشر والتوزيع ، من ٢١٣ ، عام ١٩٩٠

- باحترام ، وذلك من أجل عدم الاساءة للجيش العراقي الذى أقدم عنوة فى حرب ثانية مدمرة بعد حربه الأولى مع ايران ، وقد التزم جانب الائتلاف بتعليمات القيادة السياسية السعودية ، وعلى ضوء ذلك لم يُسجل محضر المحادثات السرية اية اشارة فيها اساءة الى الجانب العراقى ، بل على العكس تماماً ، فرغم أن الجانب العراقى وقع اتفاقية استسلام ، الا أنه روعى استخدام عبارة " وقف اطلاق النار " كعنوان لهذا اللقاء .
- وعلى ضوء ما تم عرضه وفى اطار الهدف الذى تحدد لهذا اللقاء وهو مناقشة وقرارات الشروط اللازمة لضمان استمرار وقف العمليات الهجومية من جانب قوات الائتلاف الدولى والكيفية التى يمكن بها تنفيذ تلك الشروط التى تضمنها قرار مجلس المن رقم ٦٨٧ ، يمكن القول أن ذلك الاجتماع .
 - قد اشتمل على مناقشة ست نقاط أساسية .

أولها - أسلوب تبادل الأسرى بين الجانبين والاتفاق على موعد اطلاق سراحهم بالطريقة التى تلائم هيئة الصليب الأحمر الدولى وفى المواعيد التى تراها مناسبة لذلك وفى أى مكان يناسبه .

ثانيها - أسلوب تسليم الرهائن المحتجزين من المدنيين والعسكريين واعتبارهم من أسرى الحرب وتكليف الجانب العراقى بتقديم بيان باسماء أولئك المحتجزين ، " وقد اتفق فى هذا الشأن بان يقدم العراق قائمة تتضمن اسماء الأسرى من العسكريين والمدنيين والصحفيين ، وفقاً لما تنص عليه اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ م ، وأن يتم التنسيق مع هيئة الصليب الأحمر الدولى على أن يتم تبادل الأسرى فوراً " .

ثالثها - تقديم بيان بالمفقودين - وهم الأفراد الذين فقدوا فى ميدان القتال دون ان يكون معروفاً - هل هم أسرى أم قتلوا ممن يمكن التعرف علي هويتهم ، على أن يتم تحديد مكان دفن الأفراد مجهولى الهوية للجانبين بالتنسيق مع هيئة الصليب الأحمر الدولى .

رابعها - تقديم معلومات موقعة على خرائط توضح أماكن الألغام التى قام العراق بزرعها فى أرض الكويت وفى المياه الاقليمية الكويتية أو فى المياه الدولية للقيام بتنظيفها منها إضافة الى مواقع أى ذخائر كيميائية أو بيولوجية أو نووية مخزنة داخل الكويت الى جانب أى ذخائر أخرى من أى نوع .

خامسها - الاتفاق على التدابير التى تضمنت وقف اطلاق النار بين الجانبين مع الاتفاق على المناطق المطلوب إخلاؤها كاجراء أمنى ليس له علاقة برسيم الحدود بين العراق والكويت والذى سيقدره مجلس الأمن الدولى - إضافة الى الاتفاق على النقاط التى تمتنع سوء الفهم والتى قد ينتج عنها استمرار الاشتباك بنوع الخطأ .

سادسها - الموافقة على استخدام الطائرات الملبوكوبتر غير المسلحة لنقل المسنولين العراقيين عبر الطرق والجسور غير الصالحة نتيجة أعمال القصف الجوى لقوات الائتلاف الدولى .

● انعكاس عمليات الخليج على الاقتصاد العراقى :-

- أن مغامرة الغزو العراقى لدولة الكويت قد امتدت آثارها الى ابعاد اقتصادية بالغة الخطورة على العراق والامة العربية والمنطقة كلها ، و اذا حاولنا تتبع هذه الأبعاد على العراق فانا نجد ان هذا الخطر يتمثل فى المعاناة الرهيبة التى يعيشها وسوف يعيشها الشعب العراقى ، وخاصة أن إجماع العالم على محاصرة العراق بمنعه من ضخ البترول عبر الأنابيب عبر كل من تركيا والسعودية ، كذلك فرض حصار فى مياه الخليج حول موانئه ينجع ما يخرج منها ، وما

- سوف يصل إليها ، الأمر الذي رأى المراقبون السياسيون أنه سبب كساداً داخلياً لن يستطيع العراق تعويضه لسنوات قادمة خاصة مع استمرار ذلك الحصار لشهور متتالية والخطر لسنوات متتالية .
- كما أدى الاجماع الدولي الى عزل العراق بصورة مخجلة ، لم يستطع معها تقديم أية مبررات منطقية لفض هذه العزلة ، حتى مع محاولات استمالة أية دولة للتعامل معه في أزمته ، والتي انعكست بصورة حادة على الموقف السياسي العراقي الذي لم يجد من عون دولي لتعزيم موقفه لأنه هو المعتدى ، وهو الغازي ، وهو المختل لأرض الغير بالقوة ، وهو ما رفضته الجماعة الدولية بأسرها .
 - وقد امتد هذا الخطر على العراق من خلال الاجماع العالمي على فرض الحصار الاقتصادي عليه ، الأمر الذي انعكس بصورة حادة على الشعب العراقي حيث توقفت مشروعاته ، وتجمدت خططه الضموية السقي كانت تستهدف التعويض عن سنوات حربه مع إيران والتي استفدت بدورها الكثير من امكانيات العراق وموارده على امتداد ثمان سنوات ، فضلا عن المعونات والقروض التي تلقاها من كل الدول العربية ودول العالم ، تلك الرزية لأبعاد الخطر الذي حاق بالشعب العراقي والذي انعكست أبعاده على المنطقة العربية بأكملها ، مما شكل وما زال يشكل أعظم المخاطر التي تعرضت لها الأمة العربية منذ الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية (١٣٥) .
 - وعلى طريق إحكام الحصار الاقتصادي العالمي للعراق ، فقد أعلنت الولايات المتحدة وفرنسا والمانيا وإيطاليا ودول السوق الأوروبية المشتركة فرض عقوبات اقتصادية على العراق بتجميد جميع الأرصدة والممتلكات العراقية في البنوك لديهم ووقف كافة الصادرات العراقية للولايات المتحدة .
 - ومن جانب آخر جمدت الولايات المتحدة وفرنسا والمجلترا وسويسرا جميع الأرصدة والممتلكات الكويتية لمنع أي نظام تابع في الكويت من تحويل الأرصدة الكويتية لمصالحها ، كما زاد ضغط فرض العقوبات الاقتصادية من مختلف دول العالم ، كما أعلنت ألمانيا حظر مرور أي بضائع أو أسلحة نووية تمر عبر أراضيها للعراق .
 - كما أوقف الاتحاد السوفيتي (السابق) صادراته من الأسلحة النووية والمعدات العسكرية الأخرى إلى العراق رداً على غزو القوات العراقية للكويت ، كما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وقف استيراد البترول العراقي ، فقد كانت تقوم بشراء ٢٠٠ ألف برميل من البترول الخام من الكويت في اليوم الواحد ، بينما كانت تقوم بشراء ما يتراوح بين ٥٠٠ - ٦٠٠ ألف برميل يوميا من العراق .
 - هذا ومن المعروف أن العراق والكويت كانتا تنتجان نحو الإنتاج الكلي لمنظمة الدول المصدرة للبترول " أوبك " كما تُعد العراق من أبرز دول المجموعة حيث تصل حصة إنتاجها اليومي ٣,١٤ مليون برميل يوميا وهو ما يعادل إنتاج إيران ويأتي في المرتبة الثانية بعد حصة المملكة العربية السعودية وتبلغ حصة إنتاج الكويت ١,٥ مليون برميل يوميا .
 - كما أعلنت اليابان أنها لن تصفي فرض عقوبات اقتصادية على العراق الا اذا اقتضت الضرورة ، ولكنها اذا اضطرت إلى ذلك فإنها ستقوم بوقف استيراد البترول من العراق ، ومن المعروف أن اليابان تستورد أكثر من ٨٠ % من البترول العراقي .

(١٣٥) مرفأ الحصري - مجلة الأهرام الاقتصادية - الصادرة بالقاهرة - عدد ٦ أغسطس ١٩٩١ م

• وعن انعكاس المقاطعة الاقتصادية للعراق برز الأثر البالغ الخطورة خاصة في مجال المواد الغذائية ، ووفقا لتقارير منظمة الأغذية والزراعة العالمي " الفاو " فإن العراق كان يستورد ما يقرب من ٥/٤ (أربعة أخماس احتياجاته) من الغذاء (١٣٦) .

فالعراق كان يستورد سنويا حوالي ثلاثة ملايين طن حيوب من عدة دول على رأسها الولايات المتحدة وكندا وإسترايا ، كما ذكرت جريدة " فراتكفورث " الألمانية أنه وفقا لما أعلنته وزارة الزراعة الأمريكية ، فإن مخزون الحبوب في العراق عند بدء الغزو في ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، كان يكفي العراق لثلاثة أشهر فقط ، أما بالنسبة للمواد الغذائية الأخرى ، فقد ذكر اتحاد الشرفين الأذني والأوسط في مدينة هامبورج ، ان استمرار المقاطعة اذا استمرت فلها ستشكل تهديدا حقيقيا للعراقيين .

ووفقا لما نشرته الجريدة الألمانية ، فإن ما تخفف من أثر ذلك التهديد على العراق هو حصولها على احتياجاتها من الأردن ، وبالذات من ميناء العقبة .

• من ناحية أخرى هناك تركيا التي كانت قد وافقت على العقوبات الاقتصادية التي فُرضت على العراق ، إلا أنها تشرك معه في حدود طويلة يصعب معها عملية المراقبة ، وذلك قد فتح بابا أمام العمليات التجارية غير المشروعة عن طريق هذه الحدود ، خاصة ولما كانت بمثابة اغراء كبير لسائقي سيارات النقل في تركيا والذين تأثر نشاطهم بدرجة كبيرة منذ الحرب العراقية - الإيرانية .

• هذا وقد جاء تبني مجلس الأمن الدولي قراره برفض العقوبات التجارية والمالية والعسكرية الشاملة على العراق لعدم التزامه بتنفيذ قرار المجلس رقم ٦٦٠ الداعي الى الانسحاب الفوري والغير مشروط للقوات العراقية من الكويت - جاء القرار ٦٦١ والذي اعتمده المجلس بـ ١٣ صوتاً وامتناع عضوين " كوبا واليمن " عن التصويت ، والذي نص على امتناع جميع الدول عن أى عمليات تصدير أو استيراد من العراق والكويت حتى الانسحاب التام وغسب المشروط للقوات العراقية واعادة حكومة الكويت الشرعية .

• وقد شمل ذلك الحظر كل المنتجات والسلع تقريبا بما في ذلك الأسلحة ، كما تضمن القرار منع تحويل أى أموال الى العراق والكويت .

واعتبر القرار ملزما لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وهذه هي المرة الثالثة في تاريخ مجلس الأمن التي يتخذ فيها قرار مقاطعة شاملة ضد دولة عضو في الأمم المتحدة ، وكانت المرة الأولى ضد روديسيا عام ١٩٦٧ والثالثة ضد جنوب أفريقيا عام ١٩٧٧

وجاء هذا القرار بعد خمسة أيام من القرار ٦٦٠ الذي اتخذ مجلس الأمن بعد ساعات من دخول القوات العراقية الأراضي الكويتية .

• وبالنظر الى حقائق الموقف الاقتصادي في العراق نجد الآتي :-
 • يعتمد الاقتصاد العراقي الموجه مركزيا اعتماداً كبيراً على البترول الذي يمثل ٩٥ ٪ من عائدات العملة الأجنبية ، وقد أدت الحرب العراقية - الإيرانية والائتاق العسكري عليها الى استنزاف الاقتصاد وخلق عبء مديونية ثقيل يتخطى ٤٥ مليار دولار مديونية العراق لدول غير عربية ، وعلى الرغم من أن القطاع الزراعي تحول الى قطاع

(١٣٦) جبهة الزامى - مجلة الأهرام الاقتصادية - المصادرة للامرة - عدد ١٣ أغسطس ١٩٩٠ م .

- خاص في عام ١٩٨٧ ، فان عملية التنمية استمرت تعرض للتعطيل بسبب نقص الأيدي العاملة وزيادة الملوحة في الأراضي الزراعية ، وحالات هجرة المزارعين من موطنهم الأصلية نتيجة برامج الإصلاح الزراعي والمزارع الجماعية التي نفذت سابقا ، ويشتمل القطاع الزراعي على حوالي ٣٥ % من اجمالي الأيدي العاملة ، الا أنه ينتج أقل من ١ % من الناتج الخلى الاجمالي ، أما القطاع الصناعي الذي يشتمل على ٣٠ % من القوى العاملة فانه يعاني من قيود مالية شديدة ، وقد أدى التشفش الشديد الى هبوط معدل النمو الاقتصادي بشكل كبير في الأعوام الماضية ، بحيث أصبح نصيب الفرد من الناتج الخلى الاجمالي حوالي ١٩٠٠ دولار سنويا
- تكاد جميع قطاعات الاقتصاد العراقي تعتمد على الاستيراد الذي وصل حجمه الى ١٢ مليار دولار في عام ١٩٩٠ ، وتمثل الواردات حوالي من ٧٠ % الى ٨٠ % من استهلاك الطعام العراقي ، علما بان واردات الطعام العراقية وصلت ٣ مليار دولار في عام ١٩٩٠ ، ويعتمد القطاع الحديث في الاقتصاد العراقي بشكل خاص على استيراد الآلات والخدمات والسلع المصنعة من جميع الأنواع للحفاظ على مستويات التشغيل .
 - وتعتبر الكيماويات المنتجة في الخارج عنصراً أساسيا في محطات تحلية المياه و معامل تكرير البترول
 - وتمثل أزمة الأيدي العاملة مشكلة أساسية في التنمية الاقتصادية العراقية ، إذ ان الجيش العراقي البالغ عدده مليون فرد يمثل ٢٥ % من قوة العمالة ، وهناك ٢,٢ مليون رجل لاتقن للخدمة العسكرية من بين ٤ مليون رجل تشملهم شريحة السن ١٥ - ٤٩ سنة ، وهناك ٢١,٠٠٠ رجل آخريين يصلون الى سن ١٨ سنة كل عام .
 - وتعتبر العمالة الأجنبية عنصراً حيويا في الاقتصاد العراقي تنزايد أهميته كلما أستدعي مزيد من العراقيين الى الخدمة العسكرية بالقوات المسلحة ، وقيل الغزو العراقي للكويت كان العمال الأجانب يمثلون ربع قوة العمالة العراقية ، وتشغل العمالة الأجنبية التي تتألف أساسا من عمال عرب ، وظائف في جميع قطاعات الاقتصاد العراقي ، الا أن معظمها يعمل في الحرف اليدوية كعمالة شبه ماهرة ، والعمالة الأجنبية تمثل عنصرا هاما بشكل خاص في الجهود العراقية الرامية الى التحايل على حظر واردات الطعام الى العراق ضمن العقوبات الاقتصادية .
 - لقد حل الأجانب محل العراقيين الذين هجروا الحقول الزراعية بأعداد كبيرة خلال العقد الماضي للبحث عن وظللف أكثر عائدا في المناطق الحضرية ، ولا يمثل الأجانب القوى الضاربة في الاقتصاد العراقي من حيث العمالة فقط ، ولكنهم يوفرون للعراق أيضا الخبرة التي ساعدته على الاحتفاظ بمعدلات الانتاج على مدى الأعوام الاخميرة ، وان كانت هذه المعدلات قد تناقصت في تلك الفترة وعلى ذلك فقد تأثر انتاج الحاصلات الزراعية نتيجة لرحيل أعداد كبيرة من العمال الأجانب من العراق .
 - وعلى ضوء حقائق الموقف الاقتصادي العراقي يمكن القاء الضوء على أثر العقوبات الاقتصادية على العراق من خلال الآتي :-
 - الطعام : لقد بدأ الغزو العراقي للكويت وكانت مخزونات المواد الغذائية الأساسية طبق لتقديرات الخبراء تكفى لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وخاصة في ضوء سياسة الحصص التموينية والاجراءات الحكومية الأخرى التي استهدفت خفض الاستهلاك والحفاظ على المخزون ، ومن هنا فقد بدأت أزمات اختفاء الدقيق البلدي من الأسواق، كما أصبحت سياسة التسعير للسلع الأساسية هي السيف المسلط على رقاب الشعب نتيجة الندرة الملحوظة فيها ، ومع استمرار ازدياد الأسعار في السوق الرمادية نتيجة لعدم تناسب العرض مع الطلب على أصناف الطعام الأساسية .

● الزراعة ٠٠ يمثل الانتاج الزراعي العراقي ١٠ ٪ من احتياجات الاستهلاك العراقي ، ومع رحيل العمالة الأجنبية - فقد تعطل جنى الفواكه والخضروات الى جانب تعطيل زراعة الحاصل الى توقيتاتها ، كما ان الامداد الأردن يمكن أن يضيف من ٥ ٪ الى ٧ ٪ فقط من المطالب العراقية في مجال الزراعة وبالتالي يمكن تصور الوضع حاليا داخل العراق نتيجة العقوبات الاقتصادية .

● الصناعة ٠٠ لقد انعكس نقص المواد الخام والخبرات الأجنبية والمعدات وقطع الغيار على تعطل بعض الصناعات الحربية ، ورغم أن جهود الحكومة موجهة بشكل مكثف للحفاظ على الصناعات الاستراتيجية ومن هنا فقد كانت باقي الصناعات المتأثرة الأخرى أكثر القطاعات تأثرا بالعقوبات الاقتصادية .

● القطاع العسكري ٠٠ لقد كان القطاع العسكري أكثر القطاعات تأثرا على الاطلاق ، فالى جانب النقص في بعض اصناف قطع الغيار الرئيسية وبصفة خاصة قطع غيار الطائرات ووسائل الدفاع الجوي ، الا ان القرار ٦٨٧ الذى صدر عقب الهزيمة العراقية وما فرضه من قيود على القدرات التسلحية الى جانب تقليص القدرة التصنيعية الحربية خاصة في مجال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنوية والصاروخية الى جانب تدمير مخزونات العراق منها ، قد أفقد العراق لسنوات طويلة قادمة من كافة المقومات التي يمكن أن تعيد للقطاع العسكري فاعليته في العراق .

● النفط ٠٠ إن النقص الحاد في المواد الخام نتيجة العقوبات الاقتصادية قد ألقى بظلال على اعاقا انتاج بعض الأنواع الخاصة والحربية من الوقود والزيوت والشحومات مما انعكس بشكل فاعل على امكانيات وقدرات وسائل النقل العراقية .

● التمويل ٠٠ يمثل التمويل مشكلة أساسية للعراق ، حيث ركزت العقوبات الاقتصادية على إيقاف جميع عائدات العراق ، وجمدت جميع الأموال العراقية والكويتية ، عدا ما تم الاستيلاء من أموال وذهب من بنك الكويت .

وبحساب مصروفات العراق العسكرية فان أقل تقدير لها انما كانت بمعدل ٤٠٠ - ٥٠٠ مليون دولار شهريا ، يدخل ضمنها مرتبات الضباط والجنود ومصروفات التحركات والصيانة والانتاج الحربي الخلى ، وقد احتاج ذلك فقط الى حوالي ٢٤ مليار دولار للانفاق على الجهود الحربي خلال فترة ما قبل تحرير الكويت .

فاذا أضفنا أن العراق كان ينفق على استيراد المواد الغذائية حوالي ٣ مليار دولار سنويا ، وتقدير مبدئي فلو انه تمكن من استيراد حوالي ٢٥ ٪ فقط من احتياجاته فانه سيحتاج الى حوالي ٤٠٠ مليون دولار اضافية ، وبالتالي فان التقدير بان مصادر التمويل العراقية المتوفرة قبل بدء العقوبات الاقتصادية كانت تكفي لفترة ستة أشهر فقط ، وليس هناك من أمل في وجود مصادر أخرى نتيجة لأن التركيب التمويلي يعتمد على البترول فقط، الى جانب أن الموقع السياسى والجغرافى للعراق ضعيف جدا بالنسبة لفرض الحظر ، حيث أمكن التحكم العسكري في مخارج التصدير في تركيا وينبع والبصرة ، الى جانب أن الدول المؤيدة للعراق ضعيفة اقتصاديا جميعها ولا يمكن أن تقدم مساعدة فعالة له عدا ليبيا والتي تستطيع تقديم المساعدة بطريقة محدودة جداً .

● تخطيط البنية الاقتصادية :-

● وهكذا تبرز الانعكاسات السلبية على الاقتصاد العراقي ٠٠ ويمكن القول بأنه اذا سلمنا بحقيقة هذه البنية الاقتصادية للعراق قد استنزفتها - الى حد كبير - حرب الثمان سنوات مع إيران ، لأدركنا مقدار الخسارة الاضائية التى لحقت بها من جراء عمليات الخليج منذ الثاني من أغسطس ١٩٩٠ وما أعقبها من تداعيات ، وقد ترتب على تخطيط

هذه البنية تراجع ملحوظ في وضع العراق كاحدى القوى العربية الكبرى - بل وكاحدى القوى الاقليمية في منطقة الشرق الأوسط - المؤثرة سياسيا واقتصاديا وعسكريا.

وهذا يفسر سعى العراق الى الالتزام الكامل بكل ما صدر من مجلس الأمن من قرارات خاصة معاونه للجبان الفنية المشكلة من مجلس الأمن لتدمير مخزوناته التسليحية وقاعدته الصناعية العسكرية سعي الى تخفيف حدة تلك العقوبات والسماح له ببيع جزء من برولته للتغلب على مشكلة التمويل التي ألفت بظلالها الكثيفة على كسل أوجه الحياة في العراق .

تلك كانت بعض ملامح الصورة التي عكستها قرارات العقوبات الاقتصادية وما فرضته من معاناة على شعب العراق .

ثالثا : انعكاسات الأزمة على دول الخليج :

• الانعكاسات على دولة الكويت :

• في أعقاب تحرير الكويت ظلت الكويت تمر بنوع من التوتر وعدم الاستقرار ارتباطا بتأثيرات ونتائج الاحلال العراقي وأعمال القتل والتحرير ، وقد تأثر الموقف في الكويت بمجموعة من الظروف والعوامل كان أهمها ما لحق بمشآت البنية الأساسية والجهاز الادارى للدولة من تدمير مع وضوح عجز الحكومة في تعاملها مع هذه النتائج (اقتصاديا واداريا) فضلا عن تردى الأوضاع الأمنية .

وقد اتسم الموقف الداخلي :

شهدت الجهة الداخلية نوعاً من التوتر وعدم الاستقرار كأحد النتائج المباشرة للغزو العراقي وأعمال القتل لتحرير الكويت شملت أبرز هذه الملامح الآتى :

• استمرار تدهور الوضع الأمنية (وجود كميات كبيرة من الأسلحة والمتفجرات مع المواطنين - تعدد حوادث الانفجارات الناتجة عن الألغام والشراك الخداعية ، واحتمال وجود دور لبعض العملاء العراقيين وراء هذه الانفجارات - انتشار حوادث السلب والنهب والسرقة للحصول على الاحتياجات الأساسية - استمرار أعمال تصفية الحسابات مع العناصر التي تعارفت مع قوات الغزو - تواجد محدود نسبيا لأفراد الشرطة) ، مع استمرار القصور في الخدمات الأساسية للمواطنين ، واستمرار فرض الرقابة على وسائل الاعلام ، بالإضافة الى تصاعد نشاط ومظاهر المعارضة الداخلية ، كما ظهر ما سمي بتنظيم الضباط الأحرار ٠٠٠ (من ضباط القوات المسلحة المشتركين في مقاومة الغزو العراقي / يطالبون بتقديم كبار المسئولين للمحاكمة لتقاعسهم عن أداء واجبهم وفرارهم مع بوادر الغزو العراقي - تخلى أسرة الصباح عن الحكم) ، وكذا حركة الثاني من أغسطس (المواطنين " الصامدين " وهى الفئة التي ظلت تحت الاحتلال / يطالبون بتعديل الدستور وإلغاء احتكار السلطة وتوفير مبدأ المساواة بين جميع المواطنين مع تشكيل حكومة انتقالية و انشاء مجلس أعلى لقيادة القوات المسلحة لاعادة بنائها - سرعته اجراء الانتخابات التشريعية) بالإضافة الى بعض الأحزاب والتيارات السياسية الأخرى (حركة النبر الديمقراطي - التيار الاسلامي السلفي - اتحاد طلبة جامعة الكويت - قائمة الاتحاد الاسلامي - القائمة الامر الاسلامية الحرة - الجهة الديمقراطية العلمانية - الحركة الدستورية الاسلامية - الإخوان المسلمين - جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر / المطالبة بتطبيق الشريعة الاسلامية) ، وكذا بعض الفئات الأخرى (المتفقين / يطالبون بتقليل أعداد الشيوخ من التشكيل الوزاري واتاحة الفرصة أمام العناصر الشابة والمتفهمة لأوضاع البلاد - ممثلي الغرف التجارية / يطالبون بتقليل سيطرة أبناء الشيوخ على وكالات الصناعة والتجارة) .

- وعلى الرغم من أن مطالب الأحزاب المعارضة تشتمل في مجملها على صيغة سياسية إلا أنها في النهاية تعبر عن أهداف كل فئة على حدة .
- وترتبط أهمية تنظيم الضباط الأحرار من إمكانية تأثيره على تطورات الموقف الداخلي خلال الفترة التي أعقبت عمليات الخليج على ضوء ارتباط أعضائه بالقوات المسلحة الكويتية .
- وقد ظهر في ذلك الوقت اتجاه الحكومة الكويتية إلى إبعاد الفلسطينيين من الوظائف المدنية والعمل على تقليص وجودهم في الكويت (يتردد أن عدد الفلسطينيين لسن يزيد عن ١٠٠ ألف فرد) من خلال :
- الإعلان عن فتح سجلات بوزارة الداخلية لطلب مغادرة البلاد لهايا ، مع عدم تمكن من غادروا أثناء الغزو من العودة وفتح مساكنهم وتأجيرها مع عدم التدخل لدى ملاك العقارات الذين يهددون المستأجرين الفلسطينيين بالقاء أنالهم حالة عدم دفع الاجار ، ومنع غالبية الفلسطينيين من العودة إلى أعمالهم وبصفة خاصة الأماكن الحساسة بالوزارات ووظائف التدريس بالمدارس .
- بالإضافة إلى ما تمثله فئة الكويتيين بدون جنسية من مشاغل لأجهزة الأمن الكويتية حيث أخذ عليهم الحظرانهم في صفوف الجيش الشعبي الذي كونه العراق بالكويت كقوة عملية موالية ، وأن غالبيتهم ظهرت الغزو العراقي منذ البداية ، مع إتمام العديد منهم بممارسة التجسس لصالح العراق خلال خدمتهم بالجيش الكويتي ، وفي إطار مواجهة هذا الموقف اتخذت الحكومة الكويتية العديد من الاجراءات التي تقذف إلى السيطرة على الموقف الداخلي من جانب واحتواء العناصر المعارضة من جانب آخر أبرزها : الاعلان عن موعد الانتخابات العامة في خريف ١٩٩٢ وتوجيه الدعوة لعقد المؤتمر الوطني ، مع القيام بعملية مواجهة شاملة لموقف الجنسيات المختلفة داخل الكويت ومن بينها فئة "البدون " من حيث :
- تعاملها مع القوات العراقية خلال الغزو من عدمه ، ودرجة الولاء ومدى الاحتياج إلى هذه الجنسيات وطبيعة العمل (٥٠٠ -) وفي إطار سعيها بالآليات التي يواجهها أي فرد بدون جنسية والعمل على توفير الخدمات الأساسية من الكهرباء والمياه والمواد الغذائية ٥٠٠ للمواطنين مع تشكيل لجنة لمتابعة أوضاع الأسرى الكويتيين بالعراق وصرف منح ومعاشات لأسر الشهداء وصرف منح للكويتيين الذين أقاموا بالبلاد خلال فترة الغزو . اسقاط الديون عن كافة المواطنين الكويتيين ، اعادة فتح المدارس والاعلان عن استئناف الدراسة بالجامعات ، بالإضافة إلى وضع خطة العودة للكويتيين خارج البلاد ومنحهم تذاكر عودة مجانية .

• تأثير الموقف الاقتصادي للكويت :-

تأثر الموقف الاقتصادي الكويتي بشكل مباشر نتيجة الخسائر الفادحة الناجمة عن إشعال معظم آبار البترول خلال عملية التحرير (٧٣٢ بتر) ، وعلى الرغم من جميع الجهود المبذولة لاطفاء هذه الآبار (الولايات المتحدة - بريطانيا - فرنسا - اليابان - ٥٠٠٠) إلا أنه لم يتم إطفاء هذه الآبار إلا أوائل عام ١٩٩٢ وقد تكلفت عملية إطفاء آبار البترول المشتعلة مليار دولار تقريبا ، ولقد نجحت الكويت في استئناف تصدير البترول مرة ثانية (تم تصدير الشحنة الأولى/حوالي ٢٦٠ ألف طن يوم ٢٧ / ٧ / ٩١ وتصدير الشحنة الثانية يوم ٦ / ٨ / ٩١) حيث قدر إنتاج الكويت من البترول في أعقاب التحرير بـ ١١٥ ألف برميل يوميا من الآبار الواقعة في الأراضي الكويتية بالإضافة إلى ٨٥ ألف برميل يوميا من المنطقة الخائفة مع السعودية من أصل مليون برميل / يوم كانت تنتجها الكويت قبل حرب الخليج كما سعت الكويت للحصول على قروض مالية تقدر قيمتها بـ ٣٣ مليار دولار لتمويل عملية إعادة البناء .

• التأثير على الموقف السياسي للكويت :-

جاء التحرك الكويتي على الصعيد السياسي في اطار حركة دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى لمواجهة تداعيات أزمة الخليج وتأثيرها على المستويين الداخلي والخارجي أو لتطوير علاقتها مع باقي الدول بما يخدم دورها في الترتيبات الأمنية والسياسية التي يتم التنسيق بشأنها لتخفيف التوتر وتحقيق الاستقرار في المنطقة ، وفي هذا الاطار وقعت الكويت اتفليتين مع الولايات المتحدة الأمريكية من منطلق حقها كدولة ذات سيادة في ابرام اتفاقيات ثنائية مع أى دولة وبما يحقق لها تأمين حدودها السياسية ضد أى اعتداءات خارجية . . . فضلا عن أنه لا يتعارض مع تعديل اتفاق دمشق بشأن الترتيبات الأمنية (حق الدول الخليجية في عقد اتفاقيات ثنائية مع أى طرف آخر) .

- اتفاقية مدفا ١٠ سنوات تقوم الولايات المتحدة بمقتضاها بتوفير الحماية للكويت .٠٠ وافق المجلس الوطني عليها
- وقد تم عرضها على الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت للتصديق عليها .
- اتفاقية تنفيذية لتقنين التواجد العسكري الأمريكي بالكويت وأسلوب استخدام القوات الأمريكية للتسهيلات الممنوحة لهم .

في أعقاب الأزمة حدث تقارب الى حد ما في العلاقات بين الكويت وايران حيث كان لكل طرف أهدافه .٠٠ الكويت .٠٠ ورقة ضغط سياسية ضد النظام العراقي .٠٠ ايران .٠٠ محاولة إيجاد دور لها في الترتيبات الأمنية بمنطقة الخليج .٠٠ وما زال العراق يمثل مصدر التهديد الرئيسي للكويت في ضوء استمرار احتفاله بالتفوق من ناحية واستمرار صدام حسين على رأس النظام البعثي في السلطة من ناحية أخرى ، وان كان من المستبعد قيام العراق بعمل عسكري مباشر ضد الكويت ويمكن أن يتم ذلك بشكل غير مباشر وتمثل امكانية التهديد العراقي غير المباشر في :

- اثاره القلائل الداخلية لزعة استقرار وسيطرة نظام الحكم بدعم المعارضة .
- تنفيذ عمليات تخريب وازهاق ضد الأهداف الحيوية منفردا أو بالتعاون مع منظمات ارهابية أو دولية .

• التأثير على الموقف العسكري للكويت :-

وقد تمثل في إعادة بناء القوات المسلحة أحد مجالات الاهتمام لدى الحكومة الكويتية ، بهدف بناء قوات مسلحة قوية تتناسب مع طبيعة التهديدات وحجم العدائيات بالمنطقة ، وكأحد الدروس المستفادة من حرب الخليج ، وعلى الرغم من أن امكانيات الكويت الاقتصادية (خاصة بعد نجاحها في اطفاء العديد من آبار البترول المشتعلة وبسوء تصدير البترول مرة ثانية) تمكثها من الحصول على نوعيات متطورة من السلاح ، إلا أن هناك بعض العوامل التي تؤثر على امكانيات هذه القوات :-

- عدم توفر الكوادر اللازمة للعمل على مثل هذه النوعيات المتطورة من السلاح (استخدام -صيانة) .
- طبيعة الفرد الكويتي (يميل الى الرفاهية وليس لديه الاستعداد لتحمل طبيعة الحياة العسكرية)
- ضعف المستوى العلمي للقادة والضباط على كافة المستويات .

كما تم احالة عدد من كبار الضباط بالجيش الى التقاعد مع تغيير رئيس أركان حرب القوات المسلحة ، ويأتي ذلك بهدف امتصاص ردود الفعل السلبية داخل القوات المسلحة تجاه بعض القيادات الكويتية خلال الغزو العراقي ، كما اتجهت الكويت الى الاستعانة بالولايات المتحدة في اعداد وتدريب القوات المسلحة الكويتية ، وفي مجال الجهود الكويتية للحصول على نوعيات متطورة من السلاح فقد حصلت على عدد من الطائرات من طراز إف - ١٨ ، كما تم عقد صفقة مع الولايات المتحدة بـ ٥ مليار دولار تشمل دبابات وعربات مدرعة وقطع مدفعية وصواريخ

مضادة للدبابات ، فضلا عن خبراء للتدريب والصيانة ، بالإضافة الى احياء صفقة المواجه ٢٠٠٠ مع فرنسا ، وعقد صفقة مع بريطانيا لبناء منظومة الدفاع الجوي .

- الانعكاسات على الموقف الداخلي لباقي دول الخليج :-
- اتسم الموقف الداخلي لدول الخليج بصفة عامة بمحاثة من الاستقرار النسبي من خلال سيطرة أنظمة الحكم وحرصها على استيعاب واحتواء أى مظاهر يمكن أن تؤثر على حالة الاستقرار والسيطرة على الموقف ،
- كما ساعدت القدرات الاقتصادية لهذه الدول في تحقيق قدر وافر من الرخاء وتلبية المطالب الأساسية لخطط التنمية الطموحة والارتفاع بالمستوى المعيشي للمواطنين وهو الأمر الذي زاد من الولاء لانظمة الحكم والانئاف حولها .
- وبالرغم من ذلك فقد بدأت بعض الأوساط داخل دول الخليج في أعقاب الأزمة في المطالبة بتطبيق الديمقراطية والمشاركة في الحكم (الكويت - السعودية) وأن برز سرعة تحرك أنظمة الحكم لاحتواء هذه المطالب وحرص انتشارها .

ويعمل التوازن الديمقراطي بين مواطني دول الخليج والوالدين اليها أحد المشاكل التي استحوذت عل اهتمامات وجهود أنظمة الحكم خلال هذه المرحلة في محاولة للتغلب عليها .

- ولقد شهد الموقف الداخلي نوع من التوتر بالرغم من الاجراءات التي اتخذها الحكومة الكويتية للتغلب على الظروف والعوامل المؤثرة على استقرار الموقف (الاسراع في اعادة البناء - التجارب النظرى مع مطالب المعارضة - محاولة التغلب على مشكلة الجنسية) .

• الانعكاسات على الموقف الاقتصادي :-

- تأثر الموقف الاقتصادي لدول الخليج بشكل مباشر منذ بداية الغزو العراقي للكويت ارتباطا بالمساهمة في تكاليف الحرب من ناحية وما لحق بقطاع البترول من خسائر من ناحية أخرى .
- ومن أبرز ملامح الموقف الاقتصادي لدول الخليج ما يلي :-
- لجوء السعودية الى الاقتراض لأول مرة في تاريخها ٠٠ قدر حجم الاقتراض الداخلي ٢,٥ مليار دولار مفاوضات مع بعض البنوك الدولية للحصول على قروض تبلغ قيمتها ٦ مليار دولار .
- حرص السعودية على الابقاء على مستوى الانتاج الخالى من النفط (٨,٥ مليون برميل يوميا) مع عدم زيـلدة سعر البرميل عن ١٨ دولار .
- اعلان دول مجلس التعاون الخليجي عن عدم قدرتها على منح الكويت الكمية التي تطلبها من النفط (حيث كانت تحتاج الكويت الى ١٠٠,٠٠٠ برميل يوميا لانعاش اقتصادها حتى تسعيد مشأها كفاءتها الانأجية .
- سعى الكويت للحصول على قروض مالية تقدر قيمتها بـ ٣٣ مليار دولار لتمويل عملية اعادة البناء ٠٠ (بلغ عدد آبار البترول المشتعلة ٧٣٢ بئرا تتكلف عملية اطفالها حوالى مليار دولار ، اكتمل اطفائها مع أوائل عام ١٩٩٢) .
- نجاح الكويت في استئناف تصدير البترول مرة ثانية (تم تصدير الشحنة الأولى / حوالى ٢٦ ألف طن من يوم ٢٧ / ٧ / ٩١ وتصدير الشحنة الثانية يوم ٦ / ٨ / ٩١) حيث قدر انتاج الكويت من البترول في أعقاب التحرير بـ ١١ ألف برميل يوميا من الآبار الواقعة في الأراضي الكويتية بالإضافة الى ٨٥ ألف برميل يوميا من المنطقة الخايدة مع السعودية من أصل مليون برميل / يوم كانت تنتجها الكويت قبل حرب الخليج .

● الإعكاسات على الموقف السياسي :-

- شهدت منطقة الخليج خلال تلك الفترة عدة تحركات من جانب دول المنطقة إما لمواجهة تداعيات أزمة الخليج وتأثيراتها على المستويين الداخلي والخارجي أو لتطوير علاقاتها مع باقي الدول بما يخدم دورها في الترتيبات الأمنية والسياسية التي تم التنسيق بشأنها لتخفيف التوتر وتحقيق الاستقرار في المنطقة العربية خاصة والشرق الأوسط عامة ومن هذا المنطلق وفي اتجاهات حركة هذه الدول نجد أن الدول الخليجية قد تبنت موقفاً جديداً من موضوع الترتيبات الأمنية يختلف كلياً عما جاء باعلان دمشق ويعتمد أساساً على تنمية القدرات الدفاعية الخليجية في إطار تصور شامل يركز أساساً على المساعدة الدولية (الولايات المتحدة - بريطانيا - ٠٠ مع ترك الحرية لكل دولة خليجية لعمل ترتيبات أمنية خاصة بما في إطار ثنائي مع من تراه من دول الائتلاف (غربية - عربية) مع الأخذ في الاعتبار أن يظل اتفاق دمشق هو الواجهة العربية التي تتحرك منها هذه الدول مع مصر وسوريا (دول اعلان دمشق) في إطار عربي عام - فضلاً عن عدم اغفال الدور الإيراني في هذه الترتيبات ٠٠ على ألا يشمل ذلك المجال العسكري (وجهة نظر السعودية) مع إمكانية التنسيق والتعاون في المجالات الأخرى خاصة الاقتصادية .

● وفي إطار هذا التصور كانت حركة هذه الدول كالآتي :-

- توقيع الكويت اتفاقيتين مع الولايات المتحدة الأمريكية طبقاً لما سبق ايضاحه .
- اتفاقية مدتها ١٠ سنوات تقوم الولايات المتحدة بمقتضاها بتوفير الحماية للكويت ٠٠ وافق المجلس الوطني عليها، وقد تم عرضها على الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت للتصديق عليها .
- اتفاقية تنفيذية لتفنين التواجد العسكري الأمريكي بالكويت وأسلوب استخدام القوات الأمريكية للتسهيلات الممنوحة لهم
- وقد تردد في أعقاب أزمة الخليج اتفاق كلا من السعودية والولايات المتحدة على أسس الترتيبات الأمنية ومنها .
- تكثيف التواجد البحري - المناورات المشتركة بما في ذلك الانزال البحري - تخزين المهمات العسكرية - نقل القيادة والسيطرة للقوات البرية من تامبا بولاية فلوريدا الى دولة البحرين .
- التنسيق من خلال رؤساء أركان دول مجلس التعاون الخليجي (٢٧ - ٢٨ / ٨ / ١٩٩١) في مسقط للتباحث حول سبل تعزيز التعاون العسكري بينهم وتكوين قوة خليجية مشتركة جديدة تحمل محل قوة درع الجزيرة تناسب مع طبيعة التهديدات بالمنطقة وحجم العدائيات المتوقعة .

● واستمرت مصادر التهديد الرئيسية لدول مجلس التعاون الخليجي تتمثل في الآتي :-

● العراق :

- ❖ حيث ظل يمثل أحد مصادر التهديد الرئيسية لهذه الدول بصفة عامة ، و ضد الكويت بصفة خاصة ، في ضوء استمرار احتفاظه بالفوق مقارنة بالقدرات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة من ناحية ، واستمرار صدام حسين على رأس النظام البعثي في السلطة من ناحية أخرى .
- ❖ وفي التقدير أن التهديد العراقي بشكله التقليدي (العمل العسكري المباشر) يعد غير وارد في ضوء نتائج الأزمة وما ترتب عليها من أوضاع اقليمية ودولية وبقي له امكانية التهديد غير المباشر من خلال الآتي :-
- اثاره القلائل الداخلية لزعزعة استقرار وسيطرة نظام الحكم بدعم المعارضة .

- تنفيذ عمليات تخريب وارهاب ضد الأهداف الحيوية منفردا أو بالتعاون مع منظمات اراهبية اقليمية أو دولية .
- كما أوضحنا .

إيران :

- تعتبر إيران أحد التهديدات الرئيسية لمنطقة الخليج لما لها من تطلمات للسيطرة ولايات نفسها كقوة اقليمية .
- بالإضافة الى احتلالها لجزر الامارات العربية (ظنب الصغرى و ظنب الكبرى وأبو موسى) .

اليمن :-

- وتمثل إيران أيضا مصدر تهديد رئيسي لأمن واستقرار دول الخليج بصفة عامة ، والمملكة العربية السعودية بصفة خاصة وذلك على ضوء التفوق العددي والعسكري مقارنة بدول الجوار فضلا عن وجود قناعات لدى دولة اليمن بحقها التاريخي في بعض المناطق التي تسيطر عليها كل من السعودية (جيزان ونجران) وسلطنة عُمان (منطقة ظفار) .

• وتمثل التهديدات في الآتي :-

- تهديد الملاحة النفطية بمنطقة الخليج العربي والبحر الأحمر (تتحكم في مضيق باب المندب) .
- استمرار مطالبها لكل من السعودية وسلطنة عمان للأراضي المستولى عليها لما يتوفر بها من ثروة بترولية .
- احتمال قيامها بأعمال عرضية ضد بعض الأهداف الاقتصادية في المناطق الحدودية .
- تشجيع عناصر المعارضة داخل دول الخليج على استخدام العنف السياسي لإعززة الاستقرار الداخلي لتلك الدول
- أعمال الاضطرابات التي قد تحدث من العاملين المدنيين بدول المنطقة بهدف التأثير على الاستقرار الداخلي لهذه الدول .

الانعكاس على الموقف العسكري :-

- ارتباطا برغبة دول مجلس التعاون الخليجي في تنمية قدراتها الدفاعية كأحد الدروس المستفادة من حرب تحرير الكويت .
- كانت حركة هذه الدول في اتجاه إعادة بناء قواتها المسلحة وتنمية قدراتها القتالية بما يتماشى مع طبيعة التهديدات وحجم العدائيات بالمنطقة .

وعلى الرغم من أن الامكانيات الاقتصادية لهذه الدول تمكنها من الحصول على نوعيات متطورة من التسليح ، إلا أن هناك بعض العوامل التي تؤثر على امكانية بناء قوات مسلحة قوية قادرة على التعامل مع أى متغيرات تطرأ على الساحة منها :-

- عدم توفر الكوادر اللازمة للعمل على مثل هذه النوعيات المتطورة من التسليح (استخدام - صيانة -) .
- استمرار الاعتماد على الخبرات الأجنبية للعمل في صفوف قواتها المسلحة .
- عدم التجانس داخل القوات المسلحة لهذه الدول على ضوء تعدد الخبرات الأمر الذي يؤثر على مستوى كفاءتها وعدم وضوح عقيدة قتالية تتناسق مع نظم التسليح المتعددة .
- ضعف المستوى العلمي للقيادة والضباط على كافة المستويات .
- طبيعة الفرد بدول الخليج (يميل الى الرفاهية وليس لديه الاستعداد لتحمل طبيعة الحياة العسكرية)

وفي إطار خطة التطوين التي تنتهجها الدول الخليجية :

- وجهت القيادة العامة للقوات المسلحة في دولة الامارات نداء الى المواطنين للتطوع في صفوف الجيش وودعهم بمربيات عالية (لا تطبق الامارات نظام التجنيد الاجباري) ، كما أتاحت الفرصة أيضا للنساء للتطوع في الجيش
- تردد أن قوات الدفاع القطرية تعاني من الآثار السلبية الناتجة عن انهاء خدمة الفلسطينيين والأردنيين الذين كانوا يتحملون العبء الأكبر في الجيش القطري ، وهناك عدم اليقين من القطريين على التطوع ، وفي حالة التقدم للتطوع يوقع المتطوع على ١٢ سنة خدمة القوات المسلحة القطرية .
- تعاني الكويت صعوبات كثيرة في توفير العدد اللازم للتجنيد حيث مازال التجنيد الازامي يتوقف على الانتهاء من التعليم ومستوى الدراسة ، تصل مدته حتى ٢٤ شهرا ، وتمثل الصعوبة في ذلك نتيجة القرار الذي صدر بقصر الخدمة بالقوات المسلحة على الكويتيين ، حيث كان من المستهدف الوصول بمجم القوات المسلحة الكويتية الى ٢٥ ألف فرد ، ويقدر عدد قطاع البالغين بحوالي ١٦٠,٠٠٠ فرد وهو ما يمثل أساسا ضعيفا للأعداد المطلوبة .

• انعكاسات أزمة الخليج على دول المغرب العربي :-

• تأثير وانعكاسات الأزمة على الموقف الليبي :

أسفر موقف ليبيا شبه المتوازن من الأزمة عن الآتي :

- المرزت الأزمة وتداول القيادة الليبية لها نوع من الارتياح الشعبي (حيث وجد البعض في الأزمة فرصة لصرف نظر أمريكا عن ليبيا - استحسان موقف القيادة في تمسيتها نسبيا مع الموقف المصري) .

• انعكاسات الأزمة على المغرب والعوامل التي أثرت على تحركه :-

- تزايد علاقات المغرب مع كل من السعودية ودول الخليج (هدف مغربي ثابت) .
- تزايد علاقات المغرب مع الولايات المتحدة والغرب .
- تأثيرات سلبية على الاقتصاد المغربي تتمثل في الآتي :

- توقف امدادات المغرب من البترول العراقي (تمثل ٥٥% من احتياجات المغرب) .
- خسائر تقدر بحوالي ٤٥ مليون دولار سنويا نتيجة لارتفاع اسعار البترول (كحد ادنى)

واستمر الموقف المغربي من الأزمة بنفس ملامحه الرئيسية في ضوء ما يحقق ذلك من إيجابيات تتجاوز السلبات مع الاشتراك في الجهود العربية بما يحقق للمغرب اهدافه .

• وتمثل تأثيرات وانعكاسات الأزمة على الموقف التونسي في الآتي :

• تأثيرات سلبية للأزمة على الموقف الاقتصادي :

- توتر العلاقات مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب (لوحث أمريكا بوقف اتفاقية المعونة الغذائية) .
- اهتزاز مصداقية تونس على المستوى العربي .

صعوبة التجارب مع مطالب تونس من المهنات التي ستقدم للدول المتضررة من الأزمة إقتصاديا .
تراجع نسبي في شعبية النظام رغم محاربه التجارب مع الرأي العام .

• كما تمتثل تأثيرات الأزمة وانعكاساتها على الجزائر فيما يلي :

- تأثيرات إيجابية على الموقف الاقتصادي (زيادة عائدات البترول بحوالي ٤,٥مليار دولار سنويا)
- احتفاظ الجزائر بمهام مناسب من حرية الحركة تجاه كافة اطراف الأزمة .

• الاحتفاظ بمصداقية علاقاتها الإقليمية والدولية .

تزايد التوتر بين الحزب الحاكم وكل من حزب الجبهة الاسلامية للانقاذ وحميد بن بيلال في ضوء ما يمثله تحركهم من مزاحة للموقف الرسمي للدولة .

توتر داخل مراكز صنع القرار في ضوء موقف رئيس الوزراء والمتناقض مع موقف وزير الخارجية (لكل منهما علاقات خاصة بالرئيس الجزائري) .

• وحول تأثير وانعكاسات الأزمة على موريتانيا برز الآتي :

- تزايد العلاقات مع العراق على حساب تراجع علاقات موريتانيا على المستوى العربي .
- تأثيرات سلبية على علاقات موريتانيا مع الولايات المتحدة والغرب .
- مؤثرات تعكس احتمال توقف الدعم الخليجي والسعودي لموريتانيا .
- تأثير سلبي على موقف موريتانيا في النزاع من السنغال في ضوء موقف الاخيرة من الأزمة (تأييد موقف السعودية وارسال قوات لها) .

• رابعاً : انعكاسات عمليات الخليج على الأمن القومي المصري :

• كان لعمليات الخليج انعكاساتها المباشرة على الأمن القومي المصري سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو العسكرية ، جاءت نتيجة لما شهدته المنطقة في أعقابها من متعسرات ارتبطت بالأحداث الإقليمية وتمثلت تلك المتغيرات في الآتي :-

- لقد كان الغزو العراقي للكويت وموقف الائتلاف الدولي في ظل الشرعية الدولية ضد العراق ، وتحطيم البنية الأساسية وقدراته العسكرية ، وما استتبع ذلك من عقوبات وقيود على تلك القدرات وبشكل تراجع معه حسابات موازين القوى بالمنطقة بعد أن كان قوة إقليمية ذات ثقل اقتصادي وعسكري وسياسي في أعقاب انتهاء الحرب العراقية / الإيرانية ، أثره في اختلال التوازن الاستراتيجي في المنطقة لصالح إسرائيل ، بما يعكس عاسي الأمن القومي المصري .
- كما أن تبني دول الخليج لمفاهيم أمنية تقوم على الارتباط بالدول الغربية الكبرى والقوى الدولية الأخرى أو حماية الاستقرار والأمن مما ضد أي تهديدات خارجية في نفس الوقت الذي جاء فيه تجارب تلك الدول الغربية والقوى الإقليمية المعتدلة على هذا الصعيد ، أثره أيضا على الأمن القومي المصري .
- توحيد دول الخليج لسياستها وبما يتوافق مع أهداف ورغبات الدول الغربية والولايات المتحدة تجاه معظم القضايا الدولية والإقليمية (مسيرة السلام في الشرق الأوسط - الموقف في الصومال - دعم التحولات في روسيا ودول أوروبا الشرقية ٢٠٠٠) يؤثر على مرونة الموقف المصري تجاه القضايا الإقليمية .
- تآثر علاقات دول الخليج مع الأطراف العربية والإقليمية الأخرى سلبا وإيجابا على ضوء موقف تلك الأطراف من الغزو العراقي للكويت ومصالح الولايات المتحدة مع تلك الأطراف وتأثرت معه بشكل رئيسي الجهود المبذولة على صعيد ضم الصف العربي .
- إعادة دول الخليج لحسابات حركتها تجاه إيران مع تبني مواقف تقوم على الاقتراب الحذر بغرض الاحتواء ومن خلال الاحتفاظ بعلاقات جيدة معها وبما يجدد من الحركة الإيرانية التي تهدف الى نشر الفكر والأيديولوجية الثورية في دول المنطقة يؤثر على الدور المصري بالمنطقة .

- بروز وتنامي أنشطة التيار الاسلامي المتطرف وظهوره بشكل مباشر في كل من سلطنة عمان والسمودية مع تزايد الأصوات المعارضة للتواجد العسكري الغربي في المنطقة وفي ظل الممارسات القمعية لبعض أنظمة الحكم ، إضافة الى الدعم الذي تلقاه تلك الأنشطة من بعض القوى الاقليمية والجماعات الخيرية الأهلية ، وفي اطار تحقيق أهدافها الاستراتيجية ينعكس سلباً على الأمن القومي المصري .
 - سعى دول الخليج للاحتفاظ بعلاقات جيدة مع تركيا باعتبارها الدولة الاسلامية الاقليمية التي يمكن أن تحدث نوع من التوازن مع ايران بعد غياب العراق مؤقتاً عن الساحة الاقليمية وفي اطار حفظ الجميل لتركيا بسبب دورها الايجابي في أزمة الخليج ، وهو ما زاد من الثقل التركي على الساحة العربية والخليجية بما ينعكس على يقل الدور المصري .
 - التحولات الخليجية على الصعيد الاقتصادي وما صاحبها من مظاهر يمكن ابرازها على النحو التالي :
 - تراجع صافي الدخل القومي من البترول على الرغم من زيادة معدلات انتاجه لتعويض حصة العراق ، وبسبب تحمل دول مجلس التعاون للعبء الأكبر من تكلفة الحرب ، ولا سيما مع انخفاض أسعار البترول عالمياً .
 - تراجع خطط التنمية تأثراً بزيادة الانفاق على التسليح .
 - تقليص حجم وميزات العمالة الأجنبية والعربية .
 - تراجع حصة دعم الدول العربية والاسلامية من صندوق الدعم الخليجي ، بسبب النقص في واردات الصندوق الناتجة عن اشتراك الدول الخليجية .
 - معارضة النظام العراقي لتهديد الكويت والدول الخليجية كنوع من الضغط عليها وعلى الجماعة الدولية للنظر في رفع أو تخفيف العقوبات المفروضة عليه منذ عام ١٩٩٠
- وبالتالي فقد انعكست تأثيرات عمليات الخليج على أمن مصر القومي كالآتي :-

● سياسياً :-

- كان طبيعياً أن تكون أول هذه الآثار هو موقف مصر من مجلس التعاون العربي ، والتي ترددت الإنباء عن انسحاب مصر منه (١٣٧) ، وقد عكس تباين المواقف بين أطراف المجلس من الغزو العراقي الى جهوده ، بشكل طرح تساؤلات عن جدوى المجلس في ظل غياب صيغة الحوار بين أطرافه مع تصاعد الأزمة . نتيجة لما اتخذته مصر من موقف رفض للغزو ، وقد استمرت حالة الجمود بالنسبة لحركة المجلس وقيامه بأى دور فعال .
- ظهور قوى اقليمية بالمنطقة تعارض أهدافها مع التحرك المصري في الخليج والمنطقة العربية بوجه عام (ايران - تركيا - اسرائيل) .
- ارتباط دول الخليج بالدول الغربية والقوى الدولية ، والاعتماد عليها فيما يتعلق بالبعد الأمني وانعكاسات ذلك على الدور المصري كأحد القوى الاقليمية المعنية بهذا البعد من جهة ، وتأثر الثقل السياسي والعسكري بذلك من جهة أخرى .

(١٣٧) نفي د / حلمي نير الأمين العام للمجلس هذا الادعاء مؤكدا حرص مصر على الاستقرار

• عسكريا :-

التوجه الخليجي للتسلح الغرب أفقد مصر سوقا هاما كانت تتطلع اليه لتصريف منتجاتها العسكرية .
زيادة حجم الصعوبات أمام توجهات احياء الهيئة العربية للتصنيع (خاصة بعد تنازل السعودية والامارات وقطر عن حصتها في الهيئة واعتبارها هيئة مصرية ١٠٠% فضلا عن الحد من فرض تنشيط التصنيع الحربي المشترك بين مصر وبعض الدول الخليجية في اطارها الثنائي ، هذا اضافة الى منافسة الخبرات العسكرية العربية والآسيوية العاملة بسدول الخليج على حساب الخبرات المصرية في هذا المجال .

• إجتماعيا واقتصاديا :-

• على الصعيد الإجتماعي :-

لقد تركزت أزمة الخليج العديد من الآثار السلبية ،يمثل في ضياع حوالي ١٠ مليارات دولار^(١٣٨) موارد ومدخرات موجودة بالفعل بالمصارف والبنوك الكويتية وضعها المصريون العاملون بالكويت . كذلك الديون العراقية لمصر وبقية مستحقات المصريين بالعراق واستكمالاً للخسائر التي في مقدمتها إيرادات قناة السويس ويقدر الخفض عائدها بمجموالي ١٥ بالمائة وكذلك موارد السياحة والتي تشكل السياحة العربية أكثر من ٥٠ بالمائة من اعداد المسائحين . في نفس الوقت الذي يعود فيه أكثر من نصف مليون مصري تقريباً من الخليج ، وفي وقت تعاني فيه مصر من البطالة ، بما يستتبعه ذلك من آثار إجتماعية ، وهو ما يلقي مزيد من الأعباء على الاقتصاد المصري .

• وعلى الصعيد الاقتصادي :-

• تراجع الموقف الاقتصادي لدول الخليج وتأثيرات ذلك على موقف العمالة المصرية بتلك الدول ، التي بدأ تقليصها (الامارات - السعودية - الكويت) وبما يشكل أحد العوامل السلبية المؤثرة على الدخل القومي المصري من جهة ، وتزايد معدلات البطالة الداخلية من جهة أخرى .
• تقليص حجم الاستثمارات الخليجية ، وانعكاس ذلك على الجهود المصرية لاستقطاب تلك الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة .

• اعداد الدول الخليجية لمشروعات التعاون الاقتصادي مع اسرائيل في ظل المناخ المنتظر للسلام في المنطقة وانعكاس ذلك على علاقات مصر الاقتصادية والتجارية مع هذه الدول لاسيما مع تنامي هذا التعاون .
• تباينت انعكاسات الغزو العراقي على الاقتصاديات العالمية من منطقة إلى أخرى ، ومن دولة إلى أخرى طبقا للارتباطات الاقتصادية والسياسية المختلفة بمنطقة الخليج ولاشك ان الاقتصاديات العربية بشكل عام هي أكبر الاقتصاديات التي تحملت خسائر الاجتياح العراقي للكويت والاقتصاد المصري بشكل خاص تعرض لضربات قاسية وخسائر جسيمة ستكون لها آثار حادة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المصرية بشكل عام وفيما يلي عرض لانعكاسات الغزو العراقي على الاقتصاد المصري من خلال ثلاثة محاور أساسية :

الأول : يتمثل في الأثر على ميزان المدفوعات المصري من خلال رصد المؤثرات المتوقعة سواء سلبية أو إيجابية في جانب المنتجات والتحويلات في المعاملات الجارية وسيتم التركيز على إيرادات قناة السويس . والسياحة وتحويلات العاملين المصريين بالخارج - وصادرات البترول .

^(١٣٨) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠ ، مركز الدراسات السبعية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٩١

الثاني: يتمثل في الأثر على سوق العمل المصري من خلال رصيد العمالة العائدة وحجمها وكيفية استيعابها وأثارها النهائية على المتغيرات في سوق العمالة المصري .

الثالث: نعرض الأثر على الاستثمار والادخار في مصر من خلال رصيد الاستثمارات الجديدة إلى مصر، وأيضاً رصيد خسائر مصر الممتثلة في انخفاض المدخرات وقيمة العملات العربية على المدخرات المصرية .

• الأثر على ميزان المدفوعات :-

يعاني ميزان المدفوعات المصري من عجز مزمن ومتزايد إذ سجل رصيد المعاملات الجارية والتحويلات لميزان المدفوعات عام ١٩٨٨/٨٧ عجزاً قدره ٥٤٤,٦ مليون دولاراً^(١٣٩) وقد تدهورت حصيللة الصادرات المصرية من السلعتين الرئيسيتين وهما: القطن والبرول . فالأول وعلى الرغم من ارتفاع أسعاره العالمية للباله حوالي ٣٠% إلا ان العام ١٩٨٩/٨٨ شهد تدهوراً شديداً في محصول القطن المصري نتج عنه انخفاض حجم الصادرات من القطن المصري أدى إلى انخفاض قيمة المصدر منه . وشهد سوق البرول المصري انخفاض في الكميات المصدرة وأسعار التصدير نتج عنها انخفاض في حصيللة الصادرات من البرول بين عامي ١٩٨٨/٨٧ و ١٩٨٩/٨٨ بحوالي ٣٠% وكان لذلك الأثر المباشر على زيادة العجز في ميزان المعاملات الجارية والتحويلات ، فعلى الرغم من الزيادة في حصيللة رسوم قناة السويس والسياحة وتحويلات العاملين المصريين بالخارج والبنود الأخرى الى جانب المتحصلات بين عامي ١٩٨٨/٨٧ ، ١٩٨٩/٨٨ التي وصلت الى ٦٢٨ مليون دولار إلا ان المتحصلات والتحويلات شهدت عجزاً قدره ١٠٠,١ مليون دولار هذا بالإضافة إلى ارتفاع في قيمة المدفوعات قدره ٨١٢,٢ مليون دولار بين العاملين المذكورين وعلى ضوء ما سبق نجد أن ميزان المدفوعات المصري يعاني من عجز نتيجة لتدهور نسبة تغطية الصادرات للواردات الناتج عن الزيادة في حجم الواردات وعجز الصادرات من السلع والخدمات والتحويلات عن تعويض الزيادة في قيمة الواردات ، ولبيان مدى التأثير ميزان المدفوعات نتيجة لتأثير الغزو العراقي على بعض البنود هامة في الميزان وهي السياحة ، وصادرات البرول وقناة السويس وسوف نعرض لكل بعد على حده فيما يلي :-

• السياحة :

يحتل الدخل من السياحة المرتبة الرابعة في إجمالي متحصلات وتحويلات ميزان المدفوعات المصري عام ١٩٨٩/٨٨ حيث تأتي تحويلات العاملين المصريين بالخارج في المرتبة الأولى بإجمالي قدره ٣٥٣٠ مليون دولاراً أمريكي بنسبة ٢٩,٨% من إجمالي المتحصلات والتحويلات ، وتأتي حصيللة الصادرات في المرتبة الثانية بإجمالي قدره ٢٥٤٥,٩ مليون دولار بنسبة ٢١,٥% وفي المرتبة الثالثة نجد رسوم قناة السويس بإجمالي قدره ١٣٠٦,٧ مليون دولار بنسبة ١١% وأخيراً السياحة في المرتبة الرابعة بإجمالي قدره ٩٢٠ مليون دولار بنسبة ٨% وقد اهتمت مصر في الآونة الأخيرة بتنمية مواردها من السياحة بهدف زيادة الموارد من النقد الأجنبي للمساهمة في سد ارتفاع دخل السياحة من ٣٧٩,٦ مليون دولار عام ١٩٨٧/٨٦ (بنسبة ٣,٧% من إجمالي المتحصلات والتحويلات) إلى ٩٢٠ مليون دولار عام ١٩٨٩/٨٨ (بنسبة ٨% كما ذكرنا انفساً) واحتلت المركز الرابع في حجم الدخل بعد ان كانت في المركز السابع (مع زيادة كل بنود المتحصلات والتحويلات).

(١٣٩) نفس المصدر السابق .

ويوضح مما تقدم مدى أهمية قطاع السياحة كأحد القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد المصري . الأمر الذي دفع الدولة إلى تقديم كافة التسهيلات والخدمات لتصميم قطاع السياحة . إلا ان الغزو العراقي لدولة الكويت جعل من منطقة الشرق الأوسط منطقة تروج بالمخاطر أثر على انخفاض ضخم في أعداد السائحين القادمين إلى مصر ، وطبقاً للتقديرات الرسمية المصرية فإن أحداث الخليج تؤثر على انخفاض حجم السياحة في مصر بنسبة حوالى ٣٥% من إجمالي الليالي السياحية المستهدفة . ويتأكد هذا من خلال إلغاء العتيد من الرحلات السياحية المستهدفة والأفواج القادمة من أوروبا الغربية وأمريكا والتي تم التعاقد عليها مسبقاً وتمثل نسبة الـ ٣٥% حوالى ٨,٥ مليون ليلة سياحية بما قيمته حوالى ٥٩٥ مليون دولار ، ويمثل هذا الرقم الخسارة في انخفاض عائدات السياحة المصرية نتيجة للغزو العراقي لدولة الكويت .

• صادرات البترول المصرى :

تدهورت حصة الصادرات المصرية^(١٤٠) من البترول من ٣٣٤٠ مليون دولار عام ١٩٨٥ إلى ٦٥١ مليون دولار عام ١٩٨٩ وقد تأثر ميزان المدفوعات بانخفاض حصة الصادرات البترولية ويرجع هذا الانخفاض في حصة الصادرات إلى تدهور أسعار البترول المصرى وانخفاض حجم الصادرات منه كما ذكرنا انفا ، وجاء تفسير التدهور العراقى للكويت ايجابيا على حصة الصادرات المصرية من البترول فنتيجة للحصار الاقتصادى المفروض على العراق وقف صادرات البترول العراقى والكويتى والذى كان حوالى ٤,٥ مليون برميل يوميا كان له آثار على سوق النفط العالمى بشكل عام فارتفعت أسعار تصدير النفط . وكان نصيب البترول المصرى في هذه الزيادة حوالى ١٢ دولار للبرميل إذ ارتفع سعر البرميل من ١٤ دولار إلى ٢٦,٥ دولار هذا إلى جانب زيادة حجم الصادرات من البترول المصرى طبقاً لتصریحات وزير البترول المصرى هيئة البترول والشريك الأجنبي بلغ حوالى نصف مليون برميل يوميا ، وذلك يؤدي إلى زيادة حصة الصادرات من البترول المصرى ، في حالة استمرار أسعار البترول على حالها بمقتسار يقرب من ٥٠٠ مليون دولار وتود ان تشير هنا إلى ان الزيادة المتوقعة في حصة الصادرات من البترول المصرى لا تغطي الخسارة المتوقعة في حصة الدخل من السياحة .

• تحويلات العاملين المصريين بالخارج :-

تمثل تحويلات العاملين المصريين بالخارج أهم بند من بنود ميزان المدفوعات المصرى فكما ذكرنا سابقا تبلغ قيمة هذه التحويلات حوالى ٣٥٣٠ مليون دولار أمريكى بنسبة ٢٩,٨% من إجمالي متحصلات وتحويلات ميزان المدفوعات عام ١٩٨٩/٨٨ ويعتبر هذا البند في الميزان أكبر مصدر للعملة الأجنبية في مصر ، وبما لا شك فيه ان الغزو العراقى أثر على عودة العمالة المصرية بالكويت والعراق والذى يبلغ حجمها طبقاً لتقديرات وزارة العمل المصرية ١٧٩,٥ ألف عامل في الكويت ، وحوالى ٦٠٠ ألف عامل بالعراق ويعتبر العاملون المصريون بالكويت من أهم مصادر التحويلات نظراً لعلبة الخبراء والمستشارين والقنيين على هذه العمالة الذين يتقاضون أجوراً مرتفعة وادخار مرتفع عند هذه الفئات .

والجدير بالذكر هنا انه يوجد نقص حاد في السيقات الخاصة بالتوزيع الجغرافى للتحويلات. الأمر الذى يجعل من حساب تقديرات حجم الانخفاض المتوقع في تحويلات العاملين أمراً غاية الصعوبة ، إلا ان التصریحات الرسمية المصرية تقدر حجم الانخفاض بما يتراوح بين مليار ، ومليار ونصف دولار

(١٤٠) نفس المصدر السابق .

● إيرادات قناة السويس :

تحتل المرتبة الثالثة في ميزان المدفوعات المصري من حيث قيمة الدخل من العملة الصعبة والذي يقدر بحوالي ١٣٠٦,٧ مليون دولار بنسبة ١١% من إجمال متحصلات وتحويلات ميزان المدفوعات عام ١٩٨٩/٨٨ كما ذكرنا سابقا إلى نوعين سفن تحمل بضائع بترولية ونصيبها النسبي حوالي ٤٠% من حجم البضائع التي تمر بالقناة ، وما يناهز ٢٥% من إيرادات القناة والنوع الثاني يتمثل في البضائع غير البترولية ونصيبها النسبي حوالي ٦٠% من حجم البضائع ٧٥% من إيرادات القناة ويعبر قناة السويس حوالي ٥٠% من البترول القادم من الخليج والذي كان حجمه في العام الماضي حوالي ٣٤ مليون طن نصيب العراق والكويت ٧ مليون طن . والسعودية ١٦ مليون طن بمعنى ان نصيب النفط العراقي والكويتي من إجمال النفط العابرة لقناة السويس حوالي ٢٠,٦% تمثل ما يقرب من ٥,١% من إجمال الإيرادات البترولية للقناة. وبإضافة السعودية تكون النسبة حوالي ٦٧,٦% من حجم البضائع غير البترولية التي تعبر قناة السويس من وإلى الخليج تقدر بحوالي ٢٤,٤ مليون طن نصيب الكويت والعراق منسها حوالي ١,٢ مليون طن ، والسعودية ما يقرب من ٧,٨ مليون طن.

وعلى ضوء ما سبق نجد ان إيرادات قناة السويس تأثر نتيجة للحصار الاقتصادي على العراق وتوقف صادراتها من السلع النفطية وغير النفطية ويتضخم حجم المشكلة إذا حدث توقف لتدفق البضائع النفطية وغير النفطية ول هذا الصدد تجدر الإشارة الى تصريح أدلى به الدكتور بطرس غالي لصحيفة " لوفينجارو " الفرنسية في ٢ سبتمبر ١٩٩٠ ، تعرض فيه الى نقص عائدات مصر نتيجة للغزو العراقي للكويت حيث قُدر انخفاض تحويلات العاملين المصريين بالكويت والعراق بحوالي مليار دولار ، وانخفاض عائدات قناة السويس بحوالي ٤٠٠ مليون دولار ، وتقل عائدات السياحة بحوالي ٥٠٠ مليون دولار .

● الأثر على سوق العمل المصري^(١١١):

يعاني سوق العمل المصري من أزمة حادة ، نتيجة لعدم مرونته وقدرته على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل الأمر الذي نتج عنه زيادة تراكمية في أعداد المعطلين وخطورة الموقف تتمثل في كون نسبة ٩٠% من المعطلين هم من الشباب الداخلين الجدد إلى سوق العمل وان حرجي النظام التعليمي يمثلون نحو ٧٠% منهم وكانت الهجرة الى العمل في البلدان العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص تمثل أحد المنافذ التي تساهم في تخفيف حدة مشكلة البطالة ، فطبقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء بلغت قوة العمل الكلية في مصر (١٢ سنة فأكثر) حوالي ١٦,٢٨٤ مليون عامل ، يعمل منهم خارج مصر ٢,٦ مليون عامل بينما يوجد داخل سوق العمل المصرية حوالي ١٣,٦٧٨ مليون عامل يبلغ حجم المعطلين عن العمل منهم نحو ٢,٠١١ مليون فرد بما يوازي حوالي ١٤,٧% من إجمالي قوة العمل داخل مصر ، وتمثل العمالة المهاجرة حوالي ١٦% من إجمالي قوة العمل المصرية ، و١٩% من إجمالي قوة العمل داخل مصر .

ويتضح مما تقدم مدى حجم المشكلة التي يعاني منها سوق العمل المصري وأيضا مدى أهمية الهجرة الى الخارج واستيعاب فائض العمل المصري ، ويأتي الغزو العراقي للكويت بآثاره السلبية المتخططة في عودة العمالة المصرية من الكويت والعراق ليضيف أعباء جديدة على سوق العمل المصري من شأنها ان تفاقم أزمة البطالة في المجتمع وتقدر وزارة القوى العاملة

(١١١) إحصائيات وزارة القوى العاملة ، عن سوق العمل المصري والهجرة للعلاج ، طبعه ١٩٩٢

المصرية، والعمالة المصرية في الخليج بنسبة ٥٨,٥ % من إجمالي العمالة المصرية المهاجرة منها حوالي ٤ % بالعراق، ونحو ٣٧ % بالسعودية، وما يقرب من ١٢ % بالكويت، ٦,٥ % بالامارات العربية، و٢,٣ % بالبحرين، و١,٥ % بقطر، و١,٣ % بعمان، أى ان العراق والكويت يوجد بهم نحو ٥٢ % من إجمالي العمالة المصرية بالخليج اذ يقدر عددهم بحوالى ٨٠٠ ألف عامل، ونتيجة لأحداث الخليج حدثت ظاهرة العودة الجماعية والمفاجئة للعمالة المصرية في كل من الكويت والعراق، اذ وصل حجم العائدين خلال شهر أغسطس الى حوالى ١٨٠ ألف، كما استمرت تيارات العودة لأغلب العاملين المصريين بالبلدين، وما يزيد من تفاقم الأزمة ان هؤلاء العائدين تعرضوا لفقدان مدخراتهم في بلاد المهجر نتيجة لأحداث الغزو العراقي، فتحولوا من مصدر من أهم مصادر الدخل في مصر الى مجموعة من المشاكل والظغوط على الاقتصاد المصرى بشكل عام، وسوق العمل المصرى بشكل خاص، في الوقت الذى يبدو فيه صعوبة خلق فرصة عمل جديدة اذ تتطلب الفرصة الواحدة الجديدة استثمارات قدرها ٢٠ ألف جنيه مصرى .

• الأثر على الاستثمار والادخار :

• يعاني الاقتصاد المصرى من عجز في قدرته على تجميع مدخرات المصريين وتحويلها الى استثمارات تستخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، وخير دليل على ذلك أزمة شركات توظيف الأموال وضياح مدخرات المصريين، وقدرته تلك الشركات على تجميع المدخرات بدلا من الحكومة وجاءت أزمة الخليج لتكشف عن عجز الجهاز المصرفى المصرى على تجميع مدخرات المصريين سواء العاملين بالخارج أو المقيمين، فما ان تم الاجتياح العراقى لدولة الكويت وبدأت حسابات الخسارة الناجمة عن هذا الاجتياح، حيث قدرت مدخرات المصريين العاملين بالكويت في البنوك الكويتية بما يتراوح بين ١٠ - ١٣ مليار دولار تم ايداعها بالدينار الكويتى، حيث كان الدينار الكويتى كان قبل الغزو من أقوى العملات العالمية وأكثرها استقرارا بالاضافة الى ان سعر الفائدة على الدينار أعلى من العملات الأخرى .

ومن جهة أخرى فهناك خسائر أيضا تتمثل في استثمارات المصريين في الكويت والتي يصعب تقدير حجمها، هذا بالاضافة الى الخسائر الأخرى والمتشعبة في ممتلكات المصريين في الكويت سواء عقارية أو منقولة .

• أما عن الاستثمارات الكويتية والعراقية في مصر فتقدر الاستثمارات الكويتية بنحو ٥٠٠ مليون جنيه مصرى، والعراقية بنحو ٢٦ مليون جنيه، وأغلب هذه الاستثمارات قائمة وتعمل بالفعل، وهذه الاستثمارات قد لا تتأثر بشكل مباشر بأحداث الخليج، ولكن الأمر الهام هنا الاستثمارات الكويتية على وجه الخصوص والتي كانت وهن التنفيذ، وتذكر منها على سبيل المثال قرض من الصندوق الكويتى لتمويل البنية الأساسية لمشروع استصلاح ٤٠٠ ألف فدان في سيناء تم التوقيع عليه بالأحرف الأولى في يوليو ١٩٩٠ بمبلغ قدره (٧١ مليون دينار كويتى) وتبلغ قيمة استثمارات صناديق التنمية الكويتية حوالى ١٣٠٠ مليون جنيه، وعلى الرغم من تصريحات المسؤولين الكويتيين في ٢٨ أغسطس ١٩٩٠ بان حكومة الكويت الشرعية ملتزمة بدفع التزاماتها في الاتفاقيات الخاصة بالقرض والاستثمارات التي عقدت مع الحكومة المصرية .

• وبالرغم من الالعكسات السلبية التي خلفتها الأزمة على مصر الا ان هناك بعض الايجابيات الاقتصادية هدفت الى تقليل هذه السلبيات ومنها :

• العمل على جذب الأموال العربية الساعية للهروب من منطقة الخليج، كما أوضحت بعض التقارير زيادة طلبات الاستثمار الكويتى والسعودى بالقاهرة، وازدياد الإقبال على البنوك المصرية لفتح الحسابات والودائع، بالإضافة لارتفاع أسعار البترول . كما طلبت السعودية زيادة الحصص التصديرية مع مصر خصوصا المنتجات الغذائية والسلع

الزراعية وذلك لان وارداتها من المواد الغذائية والفواكه القادمة من الأردن وتركيا وسوريا تواجه صعوبات تتعلق بالنقل البرى عبر الحدود. وتأتى هذه الزيادات فى مقابل توقف صادرات مصر لكل من الكويت والعراق التى تقدر بحوالى ١٨٠ مليون جنيه تنقسم إلى ١٤٠,٤ مليون للعراق و٣٨ مليون للكويت. الا ان هذه الابعاءات وان كانت تعمل على تخفيف الابعاء الاقتصادية الا انه مع استمرار الأزمة فلا شك انها أثرت على الاقتصاد المصرى بالكامل .

- أعلنت السعودية عن تقديم ٦٠ مليون دولار لمصر مساهمة فى عودة المصريين العائدين بالإضافة الى ١٥ مليون دولار من الجمعيات السعودية .
- فى ٢٩ أغسطس ١٩٩٠ قرر الملك فهد عاهل السعودية تقديم مبلغ ١٠٠ مليون دولار لمصر للمساهمة فى تخفيف المعاناة^(١٤٢).
- قررت الحكومة اليابانية مساعدة الدول المتضررة وهى مصر وتركيا والأردن بمبلغ ٢ مليار دولار منهم ٦٠٠ مليون دولار قروض ميسرة يتم سدادها على ٣٠ سنة مع فترة سماح عشر سنوات .
- فى ١٥ سبتمبر ١٩٩٠ قدمت بلجيكا ٢٥٠ ألف دولار مساهمة فى نقل المصريين ، كما أوضح المسئولون الألمان بأنه تم تخصيص مبلغ ٦٢١ مليون دولار لمساعدة مصر .
- فى ٢٥ سبتمبر ١٩٩٠ صرح السفير المصرى فى بون ان ألمانيا الغربية وافقت على الافراج عن مليار مارك ألماني لمصر كمساعدات عاجلة منها ٧٧٥ مليون مارك فى صورة مشروعات انتاجية كانت مجمدة بسبب أتأخر فى سداد أقساط الديون ، كما وضعت حكومة بون تحت تصرف مصر مبلغ ٢٠٠ مليون مارك بدون قيد أو شرط بالإضافة الى ٣٠ مليون مارك فى صورة معونة فنية كمحنة .
- فى ٢٦ سبتمبر ١٩٩٠ أعلن مسئول بوزارة المالية الفرنسية ان حكومته قررت تسليم ٤٨ مليون دولار لمصر لمساعدتها على مواجهة الحسائر الاقتصادية ، وأكد ان فرنسا سوف تتخذ اجراءات لتخفيف أعباء الديون المستحقة على مصر .
- فى ٢ أكتوبر ١٩٩٠ أكد وزير خارجية إيطاليا ان المجموعة الأوربية قررت توزيع ١,٥ مليار دولار على كل مسن مصر وتركيا والأردن .
- فى ٧ أكتوبر ١٩٩٠ أعلنت دولة قطر الغاء جميع الديون المستحقة على مصر وكذا المستحقة على كل من سوريا والمغرب وتونس وموريتانيا ، وتقدر ديون مصر لدولة قطر ١٠٠ مليون دولار
- فى ٢٦ أكتوبر ١٩٩٠ تلقى الرئيس مبارك اتصالا هاتفيا من الرئيس بوش تضمن بالإضافة الى الغناء الديقون العسكرية المستحقة على مصر ، حصولها على ١,٣ مليار دولار مساعدات عسكرية لا ترد ، ٨١٥ مليون دولار مساعدات اقتصادية ، ٢٠٠ مليون دولار من فائض الحاصلات الزراعية ، ١١٥ مليون دولار لتوفير السيولة النقدية ، وبلغ ما تم اسقاطه من الديون المستحقة لدول الخليج ما مقداره ٦,٦ مليار دولار
- فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩٠ ذكرت وزارة مساعدات التنمية الألمانية ان حكومة بون تعزم بتقديم معونة قدرها نحو مليار مارك و٦٥٧ مليون دولار لمساعدة مصر فى مواجهة الأضرار التى تعرضت لها بسبب أزمة الخليج .

(١٤٢) يوميات أزمة الخليج وموقف مصر من أزمة الخليج ، الهيئة العامة للإستعلامات ، أبريل ١٩٩١

- وفي ١٣ نوفمبر ١٩٩٠ قررت بلجيكا مساعدة الدول المتضررة في أزمة الخليج وهي مصر وتركيا والأردن بمبلغ ٩٠ مليون دولار .
- هذا بالإضافة الى ما أثبتته مصر في موقفها المبدي لكل العالم خلال الأزمة ، قدرة ودورها السياسي والغورى .
• لدعم الاستقرار الاقليمي والمشاركة الفاعلة الايجابية في أمنه واستقراره وأن دورها الحيوى الرئيسى في المنطقة لا يمكن اغفاله أو استبداله .
- أثر امتداد الأزمة على الاقتصاد المصرى والعربى (البترول والعمالة) (١١٣) :-
اسمرت الآثار الاقتصادية المترتبة على عمليات الخليج تلقى بظلالها على المنطقة ومصر بالذات خلال المرحلة الحالية ، ويمكن الوصول الى تلك الآثار بتحليل العوامل الاقتصادية المؤثرة وخاصة انعكاسات الأزمة البترولية الحالية التى تمر بها المنطقة والعالم .
- وتؤثر أسعار النفط الخام في السوق العالمية " ارتفاعا وانخفاضاً " بصورة مباشرة في الأوضاع الاقتصادية المصرية والعربية ، ويرجع ذلك الى ظروف ترتبط بواقع الاقتصاد المصرى الخلى بالإضافة الى الظروف المرتبطة بالدول العربية البترولية وفي مقدمتها دول الخليج العربى وليبيا والعراق ، وهى ظروف لا يتوقف تأثيرها على امكانيات وقدرات المسالدة المالية والاستثمارية المباشرة لاحتياجات التنمية ومشروعاتها ولكنها ترتبط بالدرجة الأولى بما اتاحته الظفرة البترولية في سنوات السبعينيات والثمانينيات من فرص عمل واسعة لمئات الآلاف من الأيدى العاملة المصرية ولقاعدة عريضة من الخبرات العلمية والمهنية على اختلاف درجتها وتخصصاتها .
- وفي مقدمة المظاهر الواضحة للأزمة تأثيرات انخفاض أسعار النفط الخام على الصادرات البترولية المصرية والسقى كانت تمثل في سنوات الأسعار العالمية للنفط نحو ثلثى حصيلة الصادرات السلعية وفي سنوات الانخفاض المعسدل للأسعار كانت لا تقل عن ضعف قيمة الصادرات غير التقليدية من السلع الصناعية والزراعية .
- ويعنى كل ذلك ببساطة أن صادرات البترول تمثل إحدى الركائز الرئيسية لخصيلة النقد الأجنبى للاقتصاد المصرى فيما يخص عائدات التصدير للخارج وأن انخفاضها يؤثر بصورة مباشرة على خصيلة النقد الأجنبى واحتياطياته .
ولعل القرار المصرى الاخير بايقاف عمليات تصدير بترولها لانخفاض الأسعار بالقدر الذى لا يغطى تكاليف الانتاج ، خير دليل على عمق تأثير أسعار النفط على الاقتصاد المصرى .
- ويرتبط محور الهام للمشكلة البترولية وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية بقضية التحويلات الخارجية من النقد الأجنبى وفي مقدمتها تحويلات المصريين العاملين بالخارج على الأخص في دول الخليج العربى وهى تحويلات شهدت بالفعل انخفاضات ملحوظة وواضحة خلال السنوات الماضية عقب حرب الخليج ودخول دولها الى مرحلة العجز المالى في ظل التكاليف الهائلة لحرب تحرير الكويت ، التى سددت من خزائن دول الخليج لصالح خزائن الانصلاف العربى وما ارتبط بها بعد ذلك من صفقات شبه اجبارية لاستيراد السلاح بعشرات المليارات من الدولارات بالإضافة للانفاق اليومى لتمويل الوجود العسكرى الأجنبى على الأرض .
• وتأثير ذلك واقميا وعمليا يظهر من أن تقديرات خصيلة تحويلات المصريين العاملين في الخارج تزيد قليلا خلال السنوات الثلاث الماضية على ثلث خصيلتها في قمة الدرورة والوفرة المالية البترولية .

(١١٣) مصر والأزمة البترولية العالمية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١ / ٣٠ / ٩٩

• ومع عمليات الخليج تم اغلاق شبه كامل لملف العمالة المصرية بالعراق وهو ملف كان ينتظر في ظل الظروف الطبيعية والعادية ومع عودة التضامن العربي في نهاية الثمانينات أن يتحول الى أحد الملفات الحيوية والبالغة الأهمية لتصدير العمالة المصرية وزيادة تحويلاتها بصورة ملحوظة وكبيرة . . . وفي نفس الوقت تقريبا فان ملسف العمالة المصرية مع ليبيا تعثرت تقديراته في ظل الأزمات البترولية وغير البترولية التي دخلت ليبيا الى ساحتها من أوسع الأبواب وانمكست في بعض المراحل على العلاقات المشتركة والثنائية . . . ولم يقتصر الأمر على ذلك بل امتسدت لتقلص من العمالة المصرية بالاردن التي تم الاستغناء عن عمالها بالخليج في ظل تأييد الأردن للعراق خلال فصرة الحرب وكذلك ما حدث للعمالة الفلسطينية نتيجة لنفس الموقف .

• ومن نتائج التراجع المتواصل لأسعار النفط عقب عمليات الخليج وتدليه المستمر خلال السنوات الأخيرة لاقل من السعر العادل فان العمالة المصرية لم تتعرض فقط لتقليص أعدادها بل تعرضت الى الأكثر أهمية وخطورة وهو ما يرتبط بتخفيض الأجور والمرتبات والمزايا المادية والعينية التي كانت تعد من قبيل الأمور البديهية لمن يعمل بالخارج على الأخص هؤلاء الذين يملكون حدا معقولا من الخبرات والمعارف والمؤهلات . . . وواقع الأمور أن هناك تخفيضات كبيرة في عوائد العمل بدول الخليج العربي وغيرها وبالتالي فان هناك تخفيضات كبيرة في الفوائض المحققة للعمالين بالخارج وبالطبع في مدخراتهم وتحويلاتهم ، وهو اتجاه لابد وأن يتعمق مع الأوضاع الجديدة لعصر الندرة المالية لهذه الدول .

• وتؤدي التقلبات الحادة والمستجدة في ملف العمالة المصرية بالخارج الى ضغوط جديدة واضافية في توجهات توفير فرص العمل وفي نوعيات فرص العمل المطلوبة خلال الفترة القريبة القادمة ليس فقط لمواجهة العمالة العائدة ولكن أيضا لتوفير العمل اللائق للفئات التي سافرت للعمل بالخارج وتعمل في ظل ظروف وعوائد غير لائقة على الامتلاق ككل المعايير وبكل الحسابات والمقاييس . . . بحكم أنها وصلت الى درجة وحدود استنزاف الثروة البشرية بمرية بالمقارنة بكل الحسابات وتكاليف ما أنفق عليها وما خصص لها للتعليم والتدريب والحياة وصولا الى مرحلة بذرة على العمل .

نسبة للاحتياجات البترولية المصرية وهي بكل الحسابات والمقاييس لا تُعد من قبيل الاحتياجات الضخمة فان هنالك حرورة عاجلة للتطبيق الصارم لمعايير الرشاد الاقتصادي في تحديد معدلات الانتاج حتى يجور الحاضر على المستقبل وحتى لا تُستنزف الاحتياطيات في تصديرها بأجنس الأثمان والأسعار . . . وهو اتجاه دعمه الأحاديث الأخيرة عن ايقصاف تصدير حصة الحكومة من انتاج النفط الخام والاتجاه نحو تكرير الجزء الأكبر من الانتاج وتحويله الى منتجات بترولية تحقق قيمة مضافة عالية للاقتصاد المصري ، ويمكن تصدير جانب منها للخارج وبأسعار معقولة نسبيا . . .

خامسا : انعكاسات عمليات الخليج على النظام العربي :-

وإذا انتقلنا الى المستوى العربي فقد يكون من المهم ، وقبل أن نتعرض للآثار السياسية التي أفرزتها عمليات الخليج بالنسبة للعلاقات العربية - العربية ، أن نلقى بعض الضوء على حالة النظام العربي قبل الدلاع الأزمة في الثمانين من أغسطس ١٩٩٠ ، مع الإشارة في ايجاز الى الانعكاسات على ادارة هذا النظام (الأزمة - العمليات) المذكورة . . .

• حالة النظام العربي قبل الأزمة :-

المعروف ان التضامن العربي الذي تحقق أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ سرعان ما انفكت عراه ليعود ويؤكد من جديد على طبيعته الموسمية في نطاق العلاقات العربية - العربية ، وذلك بعد أقل من عامين فقط من انتهاء هذه الحرب (الحلالات

المصرية - السورية منذ بدء محادثات فك الاشتباك بين مصر واسرائيل) ، كما هو معلوم ، فقد بلغت حالة السردى في العلاقات العربية - العربية أقصاها بعد إقدام مصر بقيادة الرئيس السادات بتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل عام ١٩٧٩ غير أن الأوضاع أخذت تمهداً شيئاً فشيئاً منذ منتصف الثمانينيات ، وأخذت الأزمة المصرية تنفجر تباعاً ، وخاصة بعهد انعقاد قمة عمان في عام ١٩٨٨ ، وفي ضوء ذلك ، بدأ الكثيرون في الوطن العربي أن تمة عهداً جديداً في العلاقات العربية - العربية بسبيله الى أن يبدأ ، فنشأت تجمعات عربية اقليمية محدودة النطاق تمثلت في : مجلس التعاون العربي عام ١٩٨٩ والذي ضم في عضويته كلا من مصر والعراق والأردن واليمن ، وكذا اتحاد المغرب العربي الذي ضم كلا من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا ، وقد سبق هذين التجمعين الاقليميين تجمع آخر نشأ عام ١٩٨١ وهو مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست : المملكة العربية السعودية ، الكويت ، قطر ، البحرين ، دولة الامارات العربية المتحدة ، سلطنة عمان .

وفي ظل هذا المناخ الإيجابي كله ، حدثت أزمة الخليج الثانية ، فلما فاجأ الرئيس العراقي العالم بأجمعه بغزوه لدولة الكويت واحتلاله الكامل لكل أراضيها واعلانه ضمها الى العراق واعتبارها المحافظة العراقية رقم ١٩ . وقد كان طبيعياً أن يكون لهذا الحدث غير المسبوق في تاريخ العلاقات العربية - العربية المعاصرة وقع الصاعقة ، وذلك لعدة أسباب :-

- فبداية أن هذا التصرف من جانب العراق قد شكل وبحق اختلالاً جوهرياً لنص المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية الذي يؤكد صراحة على وجوب المحافظة على استقلال الدول الأعضاء .
- أن غزو العراق لدولة الكويت قد شكل أيضاً خروجاً صارخاً على المبدأ الذي قرره المادة الخامسة من الميثاق المذكور - وكذا المادة الأولى من معاهدة الدفاع العربي المشترك - الذي يحظر اللجوء الى القوة لفض المنازعات في نطاق العلاقات العربية - العربية .
- واتصالاً بالمبدأ (سالف الذكر) فإن الغزو العراقي لدولة الكويت المستقلة قد انطوى على خروج ظاهر على مبدأ تحريم العدوان من جانب أية دولة عربية ضد دولة عربية أخرى ، وهو المبدأ الذي أشارت اليه كسئل من المادة السادسة من ميثاق الجامعة والمادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك .
- وأخيراً ، وربما ليس أخراً ، فقد مثل هذا التصرف العراقي أيضاً انتهاكاً صارخاً لمبدأ عدم التدخل واحترام السيادة الاقليمية الذي أورده المادة الثالثة من ميثاق جامعة الدول العربية ، والذي يعتبر أحد المبادئ الحاكمة للعلاقات فيما بين الدول العربية .

● الآثار السلبية لعمليات الخليج على النظام العربي :-

بصفة عامة مثلت الأزمة خطراً شديداً وغير مسبوق بالنسبة للنظام العربي ، والواقع ، أن كون هذا الخطر غير مسبوق إنما يعزى الى حقيقة أن الأزمة قد نبعث بالاساس من داخل النظام - وذلك على خلاف الأزمات السابقة والتي جاءت من خارجه (أزمة مايو / يونيو ١٩٦٧ مثلاً) ولكونها قد جاءت من داخل النظام العربي ، فقد أدت الأزمة الى القسام حاد في الصف العربي وذلك على النحو الذي سنعود اليه .

ويمكن اجمال أبرز هذه الآثار فيما يلي :-

- فبداية ، يمكن القول بأن الأثر السلبي للأزمة يتمثل في التعجيل بالهاء حالة الوفاق العربي - العربي التي بدأت ملامحه تتشكل بخطى حثيثة منذ انعقاد قمة عمان عام ١٩٨٨ وكذا قمة بغداد عام ١٩٩٠ .

- وقد أدى التعجيل بانتهاء حالة الوفاق العربي - العربي الى عودة الانقسام في النظام العربي ، وقد ظهر هذا الانقسام واضحا في عدة مستويات :
- مستوى الحكومات ، حيث ما تزال فرص تحقيق المصالحة العربية - العربية أمرا متعذرا حتى وقتنا الراهن .
- مستوى الشعوب العربية ، فبعد اندلاع أزمة الخليج الثانية في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ ، انقسم الرأي العام العربي حول ماهية الأسلوب الذي ينبغي اعتماده لإدارة هذه الأزمة ، ففي حين رحبت بعض القطاعات بالتدخل الدولي والعربي لحمل صدام حسين على سحب قواته من الكويت ، قامت المظاهرات الحاشدة في بعض العواصم العربية منددة بالتدخلات الدولية وخاصة من جانب الولايات المتحدة فيما أسمته بالشئون العربية الداخلية .
- مستوى القوى السياسية غير الحكومية ، فقد حدث الانقسام أيضا على مستوى القوى الحكومية وغيرها من القوى السياسية غير الحكومية ، ففي دولة كمصر مثلا ، نجد أنه في حين أبدت بعض أحزاب المعارضة الموقف المصري الرسمي إزاء أسلوب إدارة الأزمة ، ووقفت أحزاب أخرى (كحزب العمل مثلا) ضد الموقف على طول الخط .
- أدت الأزمة ، كذلك ، الى تقويض بعض الأطر المؤسسية للنظام العربي ، كما حدث بالنسبة لمجلس التعاون العربي الذي يعتبر قد انتهى "حكما" إثر اندلاع هذه الأزمة ، كما كشفت الأزمة عن عدم جدوى التجمعات العربية الجزئية في التعامل الإيجابي مع الأزمة ، وأما - أى هذه التجمعات - لا يمكن أن تكون بديلا عن جامعة الدول العربية .
- ويصل بالأثر السلبي - سالف الذكر - أثر آخر يتمثل في كون أن الأزمة قد وضعت صعوبات جمة أمام إمكانية تطوير بعض مؤسسات العمل العربي المشترك ، وخاصة جامعة الدول العربية .
- ففيما يتعلق بالجامعة ، يلاحظ أن موقفها إزاء إدارة هذه الأزمة ، قد طرح بشدة مسألة تعديل الميثاق لجعل منها - أى الجامعة - أداة تنظيمية قادرة على التصرف والفعل ، ومع ذلك ، فإن موضوع هذا التعديل لم يقدر له حتى اليوم أن يجد طريقه الى الحل ، وليس أدل على ذلك من أن بعض المسائل الملحة المرتبطة بمسألة تعديل الميثاق - والتي كان مقررا لها أن تعتمد (خلال الدور رقم ١٠٤ لمجلس الجامعة في سبتمبر ١٩٩٥) - ما تزال حيصة الأدرج ، وتعنى بذلك ، ميثاق الشرف العربي ، ومشروع محكمة العدل العربية .
- جعلت الأزمة وتداعياتها من النظام العربي نظاما قابلا للاختراق في بعض أجزائه ، والدليل على ذلك أن بعض المشكلات التي يعاني منها النظام - ربما - ماكان لها أن تحدث لو لم تقع أزمة الخليج الثانية ، ومن أمثلة هذه المشكلات : أزمة لوكيري ، مبادرة إيران الى اتقام احتلالها للجزر الثلاث (جزء من دولة الامارات) ، والوضع الراهن في جنوب السودان .
- واذا أردنا بصفة عامة ، أن نلخص الدلالات العامة التي كشفت عنها عمليات الخليج ، فيما يتعلق بالنظام العربي فإننا نقول بأنها تتمثل - من بين أمور عدة - في الآتي :-
- ضعف الأطر المؤسسية العربية .
- طرحت عمليات الخليج قضية مهمة ألا وهي الولاء السياسي في نطاق ما يسمى " بالوظيفة العامة العربية " وقد رأينا ذلك بوضوح في نطاق جامعة الدول العربية ، إذ في قمة الأزمة التي كانت تعاني منها هذه المنظمة العربية الأم من جراء سوء ادارة الأزمة ، أسرع الأمين العام السابق للجامعة الى الاستقالة ، وحذا حذوه بعض الموظفين

الولسين وغيرهم من أبناء الدول العربية الأخرى ، مما أدى الى تعاطف دور القوى الاقليمية غير العربية كسايبران وتركيا وذلك على النحو الذى سيلي بيانه .

- فنور التأييد العربى للقضية الفلسطينية : تراجع الدعم المالى العربى للفلسطينيين والدعم الخليجى خاصة . أوبنسا تراجع التأييد السياسى (المواقف المرنة التى بدأت بعض الدول العربية تتهجها ازاء موضوع المقاطعة العربية لاسرائيل) .
- كذلك ، فان من الدلالات المهمة التى تستفاد من أزمة الخليج الثانية على المستوى العربى ، حقيقة أن النظام الامعربى أصبح فى حاجة الى ماسة الى دولة كبرى قائد ، وأن وجود مثل هذه الدولة لا ينبغى بالضرورة النظر اليه بوصفه أمرًا غير مقبول .

● الآثار السياسية لعمليات الخليج على المستوى الإقليمي :-

- الى جانب التأثيرات والنتائج السياسية التى أفرزتها أزمة الخليج الثانية على مستوى العلاقات العربية - العربية ، كذلك للأزمة آثارها الكثيرة أيضا على مستوى العلاقات الدولية الاقليمية فى منطقة الشرق الأوسط .
- وتحاول فيما يلى ، رصد أبرز الآثار السياسية على مستويين للعلاقات الدولية الاقليمية ، مستوى الصراع العربى - الاسرائيلى من ناحية ، ومستوى العلاقات مع دول الجوار الجغرافى الطبيعى .
- فعلى مستوى الصراع العربى - الاسرائيلى ، فان الأثر السياسى السلبى البارز الذى أفرزته أزمة الخليج منذ نشوئها فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ يمثل فى تراجع الوزن النسبى للعرب فى معادلة هذا الصراع .
- فبعد أن تردد الحديث أكثر من مرة أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ وفى أعقابها عن أن العرب سيبيلهم لأن يكونوا القوة الكبرى السادسة فى العالم المعاصر ، جاءت أزمة الخليج لتمعصف بذلك كله حيث ألحقت هذه الأزمة خسارة جسيمة بالعرب وفرضت عليهم - بالتالى - قبول الكثير مما كانوا يرفضونه بشدة فى اطار علاقاتهم الصراعية مع " العدو الاسرائيلى " .

وفى ضوء هذه التطورات ، قبل العرب المشاركة فى مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ ، كما قام الجانب الفلسطينى بتقديم تنازلات كبيرة لصالح الجانب الاسرائيلى ، وأبدت بعض الدول العربية - التى سبقتها مصر فى هذا المجال - استعدادها التام لابرام معاهدات سلام منفردة مع اسرائيل .

وعليه فاذا أضفنا الى كل هذه التطورات ، حقيقة أن اسرائيل قد حصلت على كميات هائلة من الأسلحة مكافأة على صبرها على " مدافع وصواريخ صدام حسين " ، فاننا نقول بأن اسرائيل كانت هى الكاسب الوحيد وأن العرب فى مجموعهم كانوا هم الخاسر الوحيد من جراء اندلاع أزمة الخليج الثانية .

● وعلى مستوى العلاقات مع دول الجوار الجغرافى الطبيعى :-

- كما كان لأزمة الخليج الثانية آثارها السلبية المتعددة من وجهة نظر المصالح العربية العليا الجماعية والفردية على حد سواء حيث أنها أخلت بموازن القوى لصالح اسرائيل ، وكان لهذه الأزمة أيضا آثارها السلبية على موقع العرب فى اطار علاقاتهم مع بعض دول الجوار الجغرافى الطبيعى ، وبالذات مع كل من إيران وتركيا .
- فعلى مستوى العلاقات العربية - الايرانية يمكن لنا أن نخلص الى أن إيران - وليس العرب - هى التى استفادت من جراء نشوب هذه الأزمة ومن أبرز مظاهر هذه الافادة .

- تسليم العراق بمطالب إيران بشأن الحدود ونشط العرب وهى المطالب الذى ظل النظام العراقى يتمسك بها ونحاض من أجلها الحرب نحو ثمان سنوات، تكبد خلالها والعرب معه خسائر ضخمة بشرية ومادية .
- انعام إيران احتلالها العسكرى للجزر العربية التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة (أبو موسى ، وطنب الكبرى وطنب الصغرى)
- بروز إيران-بعد اضعاف العراق -كقوة اقليمية كبرى بحيث أصبحى من غير الممكن إنفغال دورها ، وأصبح الحديث -بالناتلى -عن أمن الخليج بدونها لا يعدو الا ان يكون مجرد عبث سياسى ينم عن جهل بمقائى التاريخ والجغرافيا السياسية ناهيك عن اعتبارات الواقع المادى الملموس .

• على مستوى العلاقات العربية - التركية :

كما رأينا بالنسبة لإيران ، فقد خرجت تركيا بدورها فى أعقاب أزمة الخليج ، بمكاسب عديدة ، أدت الى تدعيم موقفها التفاوضى فى نطاق علاقتهما مع الدول العربية المجاورة .

ولعل التطورات التى حدثت منذ أوائل عام ١٩٩٢ فيما يتعلق بمسألة مياه الفرات وكذا استمرار انتهاك القوات التركية للأراضى العراقية بدعوى تتبع المتطرفين من أنصار حزب العمال الكردستانى دليل واضح على تعاطف هذا الموقف التركى إزاء الدول العربية المجاورة ، ونعنى بها أساسا العراق وسوريا ، وبعبارة أخرى ، فإن قيام تركيا بحجز مياه الفرات وحبسها مدة شهر كامل - بالمخالفة لأحكام القانون الدولى ذات الصلة بتنظيم الاستغلال المشترك لموارد الأنهار الدولية - عن كل من سوريا والعراق ، والمتصور أنه ما كان ليحدث لو أن العراق ظل على قوته التى كان عليها قبل انسداد أزمة الخليج ، والشىء ذاته يصدق أيضا على المحاولات المتكررة للقوات التركية لاختراق الحدود العراقية الشمالية والتوغل داخل العراق الى مسافات كبيرة تحت أى زعم كان .

سادسا : حقائق أفرزتها عمليات الخليج :

من الحقائق الأساسية التى تخلفت عن أزمة الخليج ، وبعد هزيمة العراق وانتصار قوات الائتلاف الدولى بزعامة الولايات المتحدة ، . الأ أن الهزيمة والانتصار مازالا كلاهما محصورين فى الأطار العسكرى ولم يتم ترجمة أى منهما سياسيا ، فالنظام العراقى بقيادة صدام حسين مازال قائما وقادرا على البقاء .

وبروز الخلافات بدرجات متعددة بين الولايات المتحدة وشركائها العرب والأوربيين فى الائتلاف الدولى حول استحقاقات كل منهما بعد " عاصفة الصحراء " . . والموقف مع استمرار النظام العراقى ، وبقية الصراعات وخاصة الصراع العربى /الفلسطينى - الاسرائيلى فى المنطقة ، . والسياسة البترولية الدولية ، . وترتيبات الأمن والسلام الإقليمى .

ومن هنا برزت خمسة حقائق رئيسية أفرزتها الأزمة ستؤثر تأثيرا مباشرا وغير مباشرا على الأمن القومى والإقليمى فى المستقبل القريب والبعيد .

- الحقيقة الأولى : تجاوز تعويض الشرعية الدولية بتحرير الكويت الى تدمير شبه كامل للعراق^(١٤٤) أن الشعب فى العراق وفى كل العالم العربى والمنطقة لن ينسى تاريخيا ، للولايات المتحدة قيادتها لائتلاف دولى مزودا بأفضل قواها وأحدث أسلحة التدمير ضد بلد وشعب عربيين - لأول مرة - فى معركة غير متكافئة وبحجم نيران أكبر من حجم

^(١٤٤) الدكتور زكريا حسين أحمد - السياسة المصرية فى الصعوبات ، إصدار الهيئة العامة للإستعلامات ١٩٩٢

الهدف المشروع لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي - وانما جرى بالمشكل والنوعية التي حددها واشنطن من أجل فرض سياسة بتروولية تخدم المصالح الأمريكية ، وقد تم الدور الأمريكي في صياغة نظام دولي جديد وتآديب عام وشامل لكل دول العالم الثالث ومنطقة الشرق الأوسط على امتداد قارات أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . . حيث تجاوزت الولايات المتحدة عمليا تفويض الشرعية الدولية بتحرير الكويت التي تدمر شبه كامل للعراق . . أعاده الى عصر ما قبل الصناعة . . فضلا عن بشاعة قيامها باستخدام ترسانة من الأسلحة الحديثة جدا السقي لم يسبق استخدامها من قبل ، وأن واشنطن على وعى كامل بتلك المشكلة ، وحاولت محاصرة الآثار المحتملة لهذه الحقيقة في أضيق نطاق ممكن . . وبالتالي سعت الى بناء السلام والاستقلال والتعاون والعدالة في المنطقة وذلك من خلال احداث توازن بين تحالفها العربي الحديث مع دول الخليج ومصر وسوريا . . وبين تحالفها / استراتيجي التقليدي مع اسرائيل من ناحية ، ومن ناحية مع تركيا وربما مع ايران بدرجة من درجات التعاون .

الأمر الذي تأمن من ورائه ربط مصالحها في بتروال المنطقة بمصالح المنطقة في تسوية منازعاتها على أساس منظورها لمبادئ الشرعية أو على الأقل منظور الدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الأمن بدءً من الصراع العربي - الاسرائيلي بعقده الفلسطيني الى الصراع التركي - اليوناني في جزيرة قبرص ، الى اعادة بناء الاستقلال والسلام النهارين في لبنان وانتهاءً بترميم علاقاتها مع العراق .

● الحقيقة الثانية : ازدواجية معايير الشرعية الدولية في السياسة الأمريكية .

تواجه الولايات المتحدة ، مع شركائها داخل الائتلاف وخاصة شركائها العرب وعددا من الأوربيين ، فضلا عن الاتحاد السوفيتي والصين ، إشكالية خاصة ذات آلية ضاغطة على نحو لم يسبق له مثيل ونستطيع ان نصوغ هذه الاشكالية على النحو التالي : اذا كان ارغام العراق بالقوة العسكرية بالملك النقل الأمريكي الكاسح ، للاتسحاب غير المشروط من الكويت قد تم باسم تطبيق الشرعية الدولية السقي تجسدت في ثلاثة عشر قرارا من مجلس الأمن وحسب ، وفي حدود فترة زمنية لا تزيد على سبعة أشهر فقط ، فان الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها - وعلى نحو كاسح أيضا - تجاهلت تنفيذ الشرعية الدولية المتمثلة في منات القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن على امتداد مسافة زمنية تمتد منذ عام ١٩٤٧ حتى الآن ، في شأن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته الوطنية المستقلة وجماعته من القتل والتشريد والطرود تحت وطأة الاحتلال الاسرائيلي ، واستخدمت - بسخاء - حق القيتو ضد كل محاولة داخل الأمم المتحدة ، لتوفير آلية فاعلة لتنفيذ هذه الشرعية الدولية وفرض امتثال اسرائيل ، بل أكثر من ذلك عقدت تحالفا استراتيجيا معها ، سهل عدوانها على لبنان وقواعد وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بها ، واحتلال منطقة هامة من الجنوب اللبناني ، وضم الجولان السورية ، وضم القدس العربية الى الضفة الغربية المحتلة واعتبارها مع القدس الغربية مدينة موحدة وعاصمة لاسرائيل .

ورفضت واشنطن كل طروحات الربط المباشر وغير المباشر المختلفة ن بين أزمة الخليج وتسوية القضية الفلسطينية وفقا للشرعية الدولية ، الصادرة عن العراق وبعض الدول العربية والأوروبية والاتحاد السوفيتي والصين ، وذلك بحجة أن هذا الربط يعني - في ظروف أزمة الخليج - مكافأة للعراق على عدوانه ضد الكويت ، ولقيت في ذلك دعما من حلفائها العرب ، مشروطا بالتزامها بالتحرك - مع العالم - لتطبيق الشرعية الدولية على اسرائيل ، بعد تحرير الكويت .

وحدث أن توابك مع اشتعال أزمة الخليج ، اشعال اسرائيل المذبحة مروعة ضد مواطنين فلسطينيين بالقدس في ٨ / ١٠ / ١٩٩٠ الأمر الذى حدا بمجلس الأمن الى اصدار قرار خاص بادانتها وتكليف السكرتير العام للأمم المتحدة بايفاد بعثة لتقرير كيفية حماية الشعب الفلسطينى من ارهاب الدولة الاسرائيلية ، غير أن اسرائيل - كعادتها، ضربت بقرار مجلس الأمن عرض الحائط ورفضت استقبال بعثة الأمم المتحدة ولم تحرك الولايات المتحدة - المهمة في عملية تطبيق الشرعية الدولية ضد العراق - اصعبا في مواجهة اسرائيل ، وراوغت وهددت باستخدام حق الفيتو ضد كل محاولة لاستصدار قرار تنفيذى بفرض الشرعية الدولية على اسرائيل ، وكسرت وعودها بالاهتمام الجدى بالقضية الفلسطينية فور الانتهاء من الحجاز انسحاب العراق غير المشروط عن الكويت .

وقد أثارت هذه المواقف الأمريكية المتباينة ، بقوة في أعماق العالم العربى ومنطقة الشرق الأوسط والعالم كله وخاصة داخل الائتلاف الدولى ضد العراق ، قضية ازدراجية معايير الشرعية الدولية في السياسة الأمريكية ، وأصبحت هذه القضية تحاصر واشنطن من شركائها الرئيسيين في بناء النسق العالمى الجديد وخاصة الاتحاد السوفيتى وفرنسل ، فضلا عن حلفائها وأصدقائها من النظم العربية في المنطقة بصفة خاصة ، وفجرت تحديات مستزيدة للسياسة الأمريكية في الواقع والمستقبل المنظور ، فقد انتصارها العسكري بعد العاصفة وترجمته السياسية على أرض الواقع

- **الحقيقة الثالثة :** تحول اسرائيل الحليفة للولايات المتحدة الى قوة غير فاعلة في أزمة الخليج .
- اذا كانت عملية حشد قوات أمريكية وأوروبية في منطقة الخليج كان بهدف بناء تحالف دولى بقيادة واشنطن لتنفيذ عملية " عاصفة الصحراء " ، وكانت تدين بنجاحها أساسا الى انضمام دول عربية مثل مصر وسوريا بجانب دول الخليج في عضوية الائتلاف ، فقد ثبت أن هذا كله كان معرضا للأفيسار اذا انضمت اسرائيل " الحليفة الاستراتيجية" للولايات المتحدة الى راية الائتلاف ، أو حتى شاركت منفردة في العمليات العسكرية من باب الرد على قصف العراق ها بصواريخ " سكود " .

وهكذا انفجرت في وجه الولايات المتحدة ، في ظروف أزمة الخليج ، مفاجأة غير متوقعة ، وهى أن اسرائيل السقى تحالفت معها لتكون قوة رادعة في المنطقة لحماية مصالحها وتأديب أى بلد عربى يجرؤ على تحدى استراتيجيتها ، تحولت الى قوة غير فاعلة وباتت عبئا ثقيلا عليها ، وظهر أن البديل الناجح الممكن وغير المكلف اقتصاديا وماليا بل والمريح أيضا ، وللتحالف الأمريكى - الاسرائيلى هو تحالف أمريكى عربى .

ذلك أن حركة الأحداث كشفت عن أن اسرائيل لم تكن قادرة - وحسب - على منع العراق من غزو الكويت أو التصدى لاجلاء الاحتلال العراقى بعد الغزو بل أن وجود اسرائيل نفسه مرتبط مع مصالح أمريكى في المنطقة وخاصة البترولية منها ، اصبحا معا في دائرة الخطر الحقيقى ، مادام قد بقى هذا النوع من الائتلاف الأمريكى - الاسرائيلى الاستراتيجى على ما هو عليه ولم يعد من الممكن لواشنطن الاحتجاج بأنها لا تملك ان تمارس ضغوطا على اسرائيل لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ، وبالنسبة للقضية الفلسطينية والجلء عن الاراضى العربية المحتلة ، ذلك أن الولايات المتحدة مارست ، في أزمة الخليج الضغط على اسرائيل الا ترد على قصف العراق ها بالصواريخ وامتثلت لذلك تماما وكان الضغط مرنيا وواضحا للعيان

من هنا برزت ، بصوت عال، التساؤلات الجندية في عدد من الدوائر السياسية النافذة في الولايات المتحدة ، ماكلن يتردد قبيل أزمة الخليج بأصوات خافتة حول ما اذا كان دور اسرائيل التقليدى في المنطقة منذ ١٩٤٨ قد أخذ يتآكل على الرغم من الارتفاع المستمر في تكلفته السياسية والمالية على كاهل دافع الضرائب الأمريكى وذلك بعد

التغيرات العالمية وما صاحبها من وفاق تعاوني بين واشنطن وموسكو من ناحية ، ومخبرات منطقة الشرق الأوسط قبل وبعد أزمة الخليج من ناحية أخرى ، وانه اذا كان هذا كله لا يلغى ما يسمى بالالتزام الأمريكي الأخلاقي. تجلته وجود وأمن اسرائيل ، فان الالتزام الأمريكي يكون محدودا فقط قبل يونيو ١٩٦٧ ، وليس باسرائيل التوسعية الكبرى ن التي تصادر حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .

● غير أن هذه الأصوات المتصاعدة ، تصدت لها أصوات أمريكية / صهيونية ، لا تزال لها الغلبة ، تتمحور حول أن كلا من أزمة الخليج الثانية التي فجرها العراق بغزوه للكويت ، وأزمة الخليج الأولى التي كان قد أشعلها العراق أيضا محربه ضد التوسع السياسي والأيديولوجي والجغرافي الايراني ، تثبتان أن عدم الاستقرار والأمن في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط ككل ، ليس مرجعه وجود اسرائيل القوية الديمقراطية وخلافاتها الجانبية مع الفلسطينيين ، ولكنه يعود في المقام الأول الى الصراعات العربية - العربية وأن الحكم الذاتي التي اقترحتها اسرائيل لحل " مشكلة السكان الفلسطينيين في اسرائيل " يصبح ممكنا ومقبولا ، اذا استخدمت الولايات المتحدة نفوذها المتصاعد في المنطقة لتسوية الصراعات العربية - العربية من خلال نظام أمن اقليمي ، تقوم فيه واشنطن بدور قيادي ، وذلك كما فعلت - ومجحت - في قيادتها للتحالف من أجل تحرير الكويت وتدمير القوة العسكرية للعراق من ناحية ، ونسج خيوط السلام والاعتراف المتبادل بين دولة اسرائيل والدول العربية من ناحية أخرى ، وأن اسرائيل - في أثناء أزمة وحرب الخليج - أكدت انها حليف ملتزم وموثوق به تجاه الولايات المتحدة ، وذلك حين استجابت الى المطالب الأمريكية بضبط النفس وعدم الرد على القصف الصاروخي العراقي بمجموع مضاد ، وذلك على حساب أمنها الذاتي وحياة مواطنيها ، وبالتالي فان اسرائيل لا تزال تمثل احتياطا استراتيجيا مأمونا للولايات المتحدة في المنطقة ، لها دور جديد يمكن الاتفاق عليه وبتكلفة سياسية ومالية أقل ،

● ولعل هذا ما كان يفسر مفردات الخطاب السياسي الجديد للولايات المتحدة الأمريكية التي شدد عليها جيمس بيكر خلال زيارته لاسرائيل وبعض دول المنطقة العربية وغير العربية في شهر مارس / ابريل ١٩٩١ والتي حدد فيها ضرورة العمل من أجل تسوية الصراع على جبهتين متوازيتين في وقت واحد ، جبهة السلام بين اسرائيل والسدول العربية ، وجبهة السلام بين اسرائيل والفلسطينيين ، وراح في الوقت نفسه يؤكد أن كثيرا من البلاد العربية ، تشارك الولايات المتحدة رأبها ، فيما اسماه " بفقدان منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها المتمثلة في ياسر عرفات للكثير من مصداقيتها ، بعد أن راهنا على الحصان الحاسر في أزمة الخليج " .

وقد أمكن في ضوء حركة جيمس بيكر في المنطقة ، استنتاج ثلاثة أمور على جانب كبير من الأهمية حيث أنها يمكن أن تمثل دلالة واقعية للمعادلة السياسية الجديدة التي تتحكم موضوعيا في مسار أحداث المنطقة بعد "عاصفة الصحراء " بعض النظر عن ارادات أطرافها ورغباتها الذاتية .

● الأمر الأول :

أن سؤال اسرائيل فيما يختص بمجمعها ودورها ومدى أهميتها الاستراتيجية وتكلفتها ، غدا مطروحاً وسط معطيات جديدة في المنطقة والعالم ، على الفكر الاستراتيجي الأمريكي والسياسة الأمريكية ، ولم يحدث بمسند التوصل الى الاجابة " القرار " على السؤال .

● الأمر الثاني :

السؤال الفلسطيني - ودوره - فيما يختص برح الاحتلال الاسرائيلي عن أرضه وشعبه وحقه في تقرير مصيره ، وارتباط هذا كله بمصير المنطقة الأمني والسياسي وعلاقات أمريكا المستقبلية بها ، أصبح أيضا مطروحا على الفكر الاستراتيجي الأمريكي والسياسة الأمريكية في اطار المعطيات الجديدة وخاصة ما يتعلق منها بمسابقة تطبيق الشرعية الدولية على أزمة الخليج في المنطقة نفسها وهو ما يضغط بقوة وإلحاح من أجل بلورة الاجابة - " القرار " - في هذا الموضوع الشائك أمريكا .

● الأمر الثالث :

أن الولايات المتحدة تعاملت مع منظمة التحرير في اطار عدم تجاهل وزمها وتقلها في حسم الصراع العربي - الاسرائيلي بجميع أبعاده ، على الرغم من موقفها المعادي للدور الأمريكي العسكري في أزمة الخليج ، وهي عندما تشير مسألة مصداقية المنظمة أو قيادتها ، تمحصر على الاستناد في ذلك الى مواقف بعض الدول العربية ، التي راحت تسقط من بياناتها السياسية - بعد أزمة الخليج - المنظمة عندما تعرض للقضية الفلسطينية .

ومن استقراء هذه الامور الثلاثة ، يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية استهدفت - أولا - ك ب و قد ، كسالي حيتي وتوصل الى الاجابة - " القرار " - على السؤاليين الاسرائيلي والفلسطيني ، وثانيا - محاولة الضغط على المنظمة لتقديم تنازلات جديدة لاسرائيل والولايات المتحدة تحت سيف احتمال استبعادها أو تهميش دورها في التسوية ، وثالثا : تهيئة الظروف لاثارة صراع بين عدد من الدول العربية وبين المنظمة في مناخ النار القلبي الذي أخذت نيرانه تشتعل بعد سكوت " عاصفة الصحراء " الأمر الذي يضعف في النهاية من وزن المنظمة والعرب كككل ، ازاء وزن اسرائيل في عملية التسوية السياسية ، وبالتالي يحسن شروطها لمصلحة اسرائيل ، على قدر الامكان الأمر الذي يخفف الأعباء الأمريكية التراكمية .

● الحقيقة الرابعة : ارتباط أمن الخليج بقضايا البترول والصراع الاسرائيلي - الفلسطيني والعربي.

اذا كانت منطقة الخليج العربي / الفارسي ، شهدت في عقد واحد ، وهو عقد الثمانينات ، أزميتين ضاربتين تفجرت عنهما حربان ، أحدهما بالمعنى الاقليمي الدولي الجديد عام ١٩٩٠ بين العراق والائتلاف العالمي - العربي ، فسان فلسطين كانت دوما مسرحا لأزمة ضارية مستحكمة منذ عام ١٩٤٧ بلا انقطاع وتفجرت عنها خمس حروب اقليمية بالمعنى القديم ، والتفاضة جماهيرية تستخدم العنف المدني منذ عام ١٩٨٧ في ظل بدايات النسق الدولي الجديد ، واذا كان الصراع حول قاعدة النفوذ والهيمنة والحقوق الوطنية بطريق مباشر وغير مباشر هو محور أزمة المسرح الفلسطيني فان اللاعبين الكبار والصغار الدوليين والاقليميين ، على المسرح لم يتغيروا .

من هنا ارتبطت قضايا أمن المنطقة ، بترونها ، وصراعها الاسرائيلي - الفلسطيني العربي الذي اتخذ بعدا اسلاميا أيضا مع الثورة الخومينية في ايران . وهكذا فان القضية الفلسطينية كانت موضوعا رئيسيا مشتركا في أزمي الخليج وفي كل منهما وقف الشعب الفلسطيني - وليست منظمته وقيادته لحسب - مع العراق وكان منطلقه في ذلك ، قويا ومعاديا للعربان ، في الحرب العراقية - الايرانية ساند الشعب الفلسطيني العراق ، باعتباره قطرا عربيا يواجه عدوانا توسعيا من ايران ، وذلك بالرغم من العلاقات الوليقة التي كانت قائمة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الاسلامية الخومينية ، منذ أن كانت ثورة قيد الاعداد ، وحتى تولت السلطة بعد اسقاط الشاه .

وفي حرب العراق مع قوات الائتلاف الدولي ، وقف الشعب الفلسطيني أيضا مع العراق في خصوصية عمداون الائتلاف الدولي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، الحليفة الاستراتيجية لاسرائيل ، وهذا الموقف لا يعنى أن الشعب عدوا لقضيته الوطنية ضد الاحتلال الاسرائيلي ، وهذا مستحيل بالنسبة لشعب له تراثه النضالي وثورته ووعيه العميقان على مدى ما يقرب من قرن من الزمان .

هذا الوضع الفلسطيني ومنظّمته وقياداته ، هو الذى فسر لنا - موضوعيا - حقيقة الموقف الفلسطيني الذى سير في تقديرونا بين ثلاث قضايا في الأزمة ، قضية احتلال العراق للكويت التى دافع عنها أو كان يؤيدها . وقضية قصف عدوه الاسرائيلي لاحتلاله لأرضه بالصواريخ العراقية التى دافع عنها وأيدها ، وقضية تحطيم العراق ومقدراته . كبلد عربي ، بقرة الآلة العسكرية للتحالف بزعامة الولايات المتحدة ، التى أدانها باعتبار أنها تتعدى حدود الشرعية الدولية لتحرير الكويت .

هذا التمييز بين القضايا الثلاث عمق من التحام الشعب الفلسطيني بمنظّمته وقياداته الى درجة غير مسبوقة في تليخ المنظمة وأكسبها تجاربا ملحوظا في الشارع العربي والاسلامي حتى ممن كانت له انتقادات على توجهاتها ، وتفهمته نظم عربية لا يمكن احتسابها موالية للعراق في اجتياحه للكويت ، وكذلك دول أوربية رئيسية أبرزها فرنسا فضلا عن الاتحاد السوفيتي والصين ودول وشعوب العالم الثالث ، ولى أمريكا نفسها تجد أيضا قدرا من التفهم الجذر .

● **الحقيقة الخامسة:** التفكير في دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الاقليمي المستقبلي للشرق الأوسط والنسق العالمي الجديد في ظل عدم قدرتها اقتصاديا على تغطية نفقات حرب الخليج :-

اذا كانت أزمة الخليج مثلت التحدى الأول لعملية بناء النسق الدولي الجديد ، وكان لا مفر بالتالي - من مواجهة بناء هذا النظام الوليد لهذا التحدى وترجمته الى هدف محدد هو اتمام احتلال العراق للكويت وتحريرها ، الا أن المشكلة التى أخذت بمخناق الجميع هى في حجم القوة التى استخدمها هذا التحدى في تحقيق هدفه والطريقة والأبعاد التى مارس بها هذه القوة ، وتوازن أو عدم توازن أدوار كل دولة في المشاركة العسكرية والمالية والسياسية لهذا التحدى .

وأخيرا وليس آخراً ، ما أسفر عنه " تحرير الكويت " من مخلفات حول أسس وكيفية تسوية صراعات المنطقية واقامة نظام أمنى اقليمي بضمانات دولية ، تحول دون تكرار الأزمة مستقبلا بصور مختلفة ، وكذلك دور ومستقبل البترول ، عربيا واقليميا ودوليا ، وقضية تقسيم " تعميم الكويت " في الحال وتعمير العراق في المستقبل القريب . من ثانيا هذا كله برزت علامة الاستفهام الكبرى حول دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الاقليمي المستقبلي للشرق الأوسط والنسق الدولي الجديد ، وذلك بعد ما ظهرت - من ناحية - كأكبر قوة منفردة وذات وزن حاسم في تنفيذ عملية " عاصفة الصحراء " وعدم قدرة اقتصادها - من ناحية أخرى - على تغطية نفقات الحرب واضطرابها الى التعاون مع حلفائها الأغنياء في تمويل الحرب .

علامة الاستفهام - هنا - ليست في مواجهة أمريكا من جانب دول المنطقة وأوروبا واليابان والاتحاد السوفيتي والصين فحسب ، بل هى في مواجهة الذات الأمريكية أيضا ، بمعنى هل تجربة التحدى في أزمة الخليج تعنى عجز الاقتصاد الأمريكي عن ان يمولى - بمفرده - حربا ذات ضرورة استراتيجية له في المستقبل، ومع ذلك كيف يمكن أن يستقيم هذا مع واقع الولايات المتحدة خلال الفصل الأول من الأزمة - ولا تزال - هى الممثل الرئيسى على المسرح العالمى .

وغنى عن البيان أن هذه الحقائق الخمس التي أفرزتها أزمة الخليج وجرهما في أرض الواقع والمعطيات التاريخية بالمنطقة والعالم بتشابكها وتداخلها العضوي بين بعضها البعض بمعدل سريع من التفاعلات ، هي التي سوف تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الأمن القومي العربي ٠٠

● أثر عمليات الخليج الثانية على ظهور مصطلح "النسق العالمي- الشرعية الدولية" :-
يكاد يكون هناك شبه اتفاق لدى الباحثين حول حقيقة أن أزمة الخليج الثانية قد أدت - من بين نتائج عدة - الى ظهور مصطلحين هما :-

الى أن الولايات المتحدة قد ادعت أثناء ادارتها لأزمة الخليج الثانية ، أنها بصدد ارساء نظام عالمي جديد حيث بدأ يظهر مصطلح " النسق الدولي الجديد " من ناحية ، ومصطلح " الشرعية الدولية " من ناحية أخرى .
ففيما يتعلق بالمصطلح الأول ، فالملاحظ أن بداياته تعود الى أوائل السبعينات من القرن الحالى وخاصة بعد انتهاج سياسة الوفاق بين قطبي النسق الدولى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى " السابق ") بدلا من سياسات المواجهة والصراع ، ومع ذلك فان مثل هذا القول لا ينفى حقيقة أن اختفاء الاتحاد السوفيتى رسميا في ديسمبر ١٩٩١ - كأحدى القوتين العظيمين في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية - من على خريطة العالم قد ساعد - أى مثل هذا الاختفاء المفاجئ للاتحاد السوفيتى - على حدوث أوضاع وتطورات ماكان لها أن تحدث لو قدر للاتحاد السوفيتى أن يستمر كأحدى القوتين العظيمين ، ومن ذلك ، مثلا " أزمة لوكربي " ، واستمرار فرض الحظر على العراق والمضى قدما في مسيرة عملية السلام في الشرق الأوسط بدءاً من انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ وانتهاءً بالاتفاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ومن الملاحظ أن الأحداث قد أثبتت بعد ذلك أنه ليس نظاماً بحق .

وأما المفهوم أو المصطلح الثانى الذى كان لأزمة الخليج دورها في ابرازه والتأكيد عليه ، فهو مصطلح الشرعية الدولية ، ويشير هذا المصطلح - بحسب اتفاق الباحثين في نطاق القانون الدولى ، الى انزال أو تطبيق حكم القانون على كافة النصرفات والانتهاكات التي تحدث بالنسبة لقواعد هذا القانون ، وتوقيع العقوبات أو الجزاءات المقررة على كل من تسول له نفسه الخروج على مقتضيات هذه القواعد .

والواقع ، انه اذا كان ينسب الى عمليات الخليج الثانية أنها ادخلت هذا المصطلح في ادبيات العلاقات الدولية منذ عقد التسعينيات ، الا ان المشاهد ، هو ان القائمين على أمر وضعه - أى المصطلح المذكور - موضع التطبيق لم يكونوا مهوئين تماما عن الهوى والغرض ، فالثابت أن الحزم والشدة غير المهددين اللذين التزمت بهما الجماعة الدولية سواء في نطاق الأمم المتحدة أو خارجها فيما يتعلق بتطبيق مبدأ الشرعية الدولية قد غض الطرف عنهما في حالات كثيرة كانت تستوجب أيضا انتهاج الموقف الحازم ذاته الذى انتهج ازاء العراق ، فمثلا ، لم يطبق المبدأ المذكور على حالة استمرار الاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية المحتلة ، كما لم يتم الالتزام به تماما بالنسبة لحالة الصراع في يوغسلافيا السابقة ، وكما هو معلوم ، فقد أدى الانحراف بالمبدأ عن مفهومه الطبيعى ، الى حمل بعض الباحثين الى وصف السلوك الدولى ازاء حالى العراق وليبيا - وكذا حالة الصومال - بازدواجية المعايير أو المعاملة الدولية غير المنسقة .

سايبا : الدروس المستفادة من عمليات الخليج :

تتمثل عملية عاصفة الصحراء التي تم فيها تحرير الكويت عملا عسكريا غير مسبوق في العصر الحديث حيث تم تنفيذها بواسطة تحالف ضم اكثر من ثلاثين دولة لتأكيد الشرعية الدولية وترسيخ مفهوم عدم جواز ضم اراضى دولة الى دولة اخرى ولقد اسفرت العملية العسكرية عن العديد من الدروس المستفادة خاصة على الصعيدين السياسى والعسكرى .

- على الصعيد السياسي :-
 - اكدت الازمة خطورة تجاهل المتغيرات الاقليمية والدولية واستبعادها من حسابات صنع القرار وهو الخطأ الاول للقيادة العراقية حيث :
 - اغفال التحولات الجذرية في النسق الدولي وأثني تمخضت عن عالم احادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية
 - تجاهل تصاعد التأييد الدولي والمحلي داخل الولايات المتحدة لسياسة الرئيس بوش في معالجة الازمة حيث راسخ صدام حسين على عدم اقدام الائتلاف على المواجهة العسكرية
 - اهمية تأمين القرار الاستراتيجي قبل اتخاذها بضمائم حد ادنى من التأييد الدولي والاقليمي وهو ما فقدته القرار العراقي بغزو الكويت .
 - خطورة سيطرة النظم الدكتاتورية والنظام العراقي احدها على صنع القرار السياسي في الدولة حيث تلاشى دور المجموعة الحاكمة في تعديل القرار تجارياً مع ردود الفعل المحلية والدولية خوفاً من بطش صدام حسين .
 - اهمية التوافق بين الاهداف الاستراتيجية للدولة مع القدرات والامكانيات المتاحة لتنفيذ تلك الاهداف .
 - خطورة تغلب الرغبات الفردية والطموحات الشخصية على المصلحة القومية العليا للدولة وهو ما وضع من اصوار صدام حسين على استمرار تلقي الضربات الجوية الكاسحة على حساب مقدرات الشعب العراقي .
 - ضرورة هينة واعداد الرأي العام الداخلي لتقبل نتائج القرار وتأثيراته الايجابية والسلبية وهو ما اخطلت القيادة العراقية في تنفيذه (انفجار الثورة الشعبية بمجرد وقف اطلاق النار).
 - اهمية التقدير السليم لصلابة ودعم وتأثيرها ونقلها على المستوى الدولي حيث الفرق الشاسع بين نقل وتأثير الائتلاف الدولي وهامشية الائتلاف الذي اعتمد عليه العراق .
 - اهمية التحرك الدبلوماسي في ادارة الازمات حيث فشلت الدبلوماسية العراقية في التأثير على القرارات الملاحقة التي اصدرها مجلس الامن بتأثير ونجاح ملحوظ للدبلوماسية الامريكية .
- كما برزت الدروس التطبيقية التالية :
- الدروس المستفادة من عملية درع الصحراء حشد القوات :-
 - لقد تميزت هذه المرحلة باشتراك قوات متعددة الجنسيات من ٣١ دولة وعناصر مختلفة من القوات ولقد تم حشدتها من عدة مناطق مختلفة الى مناطق تركز عديدة بالاضافة الى تميز هذه القوات بسمات خاصة تلخص في الاتي :-
 - التباين الكبير في التنظيم والتسليح والمعقدة القتالية واساليب القتال والتدريب ومستوى الكفاءة القتالية وللغات والديانات مما ادى الى ظهور العديد من المصاعب وقد سبق الاشارة اليها .
 - وقد برز العديد من الدروس المستفادة على المستويات المختلفة نوجزها في الاتي :-
 - ظهر اهمية الاعداد السياسي للمسرح الدولي وهينة وتوجيه في اتجاه هدف محدد.
 - برز اهمية عدم اللجوء الى تصعيد الموقف السياسي والعسكري منذ اللحظة الاولى مع اللجوء الى الوسائل الاخرى حين اكتمال الاستعداد الشامل للعملية .

● لقد برز فعالية الاجراءات الاخرى الغير عسكرية الحصار البحري والجوى مما ادى الى شلل الطرف الاخر واضعافه والتأثير النفسى والمعنوى على الشعب والقوات المسلحة حين بنساء التجمعات العسكرية المناسبة للعملية الاستراتيجية.

في اطار الاهداف السياسية العيكبرية يتم بناء التجمعات العسكرية للعملية وقد تم بناء قوات درع الصحراء لتأمين المملكة السعودية والدفاع عنها اولاً ثم الانتقال فيما بعد الى اهداف اخرى هى تحرير الكويت وبالتالي كان من الضروري استكمال بناء التجمعات اللازمة لتنفيذ ذلك .

اهمية البناء التدريجي للتجمعات مع توفير الحماية اللازمة لها من خلال نقل القوات جوا وبحرا باحجام محددة للتأمين ثم الانتقال لبناء التجمعات الرئيسية لتحقيق باقل المهام .

● القوات البرية :-

اهمية توفير وسائل نقل القوات الاستراتيجية :-

لقد كان من الضروري توفير وسائل نقل متنوعة ومتعددة للنقل الاستراتيجى للقوات سواء جوية أو بحرية بحيث تحقق الآتى :-

● لقد كان من الضروري توفير وسائل نقل متنوعة ومتعددة للنقل الاستراتيجى للقوات سواء جوية أو بحرية ، مناسبة بما يحقق التناسب مع الأسلحة والمعدات المطلوب نقلها ، وقد أثبتت وسائل النقل ذات الحمولات الكبيرة ، نجاحها فانقا ، اذ تميزت بامكانية نقل وحدة كاملة بتسليحها ومعداتها بما يوفر الوقت والامكانيات مع أهمية الاستفادة من تعبئة امكانيات النقل الجوى/ البحري المدن ، وضرورة تواجدها فى التوقيت والمكان المحدد لتحقيق السرعة والكفاءة فى عمليات النقل ، مع أهمية اجراء تجارب للتدريب على تعبئة وسائل النقل المدنية ، يلزم أن تكون مناسبة للناصر والمعدات والأسلحة المطلوب نقلها .

● الاحتفاظ باحتياطى استراتيجى من الاحتياجات الادارية :-

● لقد برز أهمية احتفاظ الدول باحتياطى استراتيجى من المواد التموينية بما يحقق التأمين الادارى للقوات المسلحة والقطاع المدنى حتى يمكن للدولة مواجهة أخطار استمرار الحرب لمدة طويلة ، وقد ظهر هذا واضحا على العراق بعد فرض الحظر الاقتصادى عليه ، مما أثر على الروح المعنوية للشعب والقوات المسلحة العراقية وبالتالي فى استمرارها فى القتال لمدة طويلة من عدمه .

● أهمية دراسة مسرح العمليات :-

● فقد كان من الضروري دراسة مسرح العمليات البرى / البحرى / الجوى من جميع النواحي الجغرافية والجيوسراتيجية والطبوغرافية والمنشآت والتجهيزات والموارد حتى يمكن الاستفادة من ذلك أثناء حشد القوات نظرا لتأثير هذه العوامل على شكل ونوعية وتنظيم التسليح للقوات وأساليب قتالها وكذا أعمال التأمين الإدارى والفنى لها حتى يمكن اعداد الخطط اللازمة لمواجهة الآثار السلبية لمسرح العمليات مع ضرورة توفير الخرائط للمسرح للاستفادة بما فى دراسة والتخطيط للمسرح العمليات ، مع أهمية تدريب القوات على مسرح عمليات يشابه مسرح العمليات المنتظر مما تطلب تدريب القوات على مهام العمليات فى مناطق تركزها مع تنفيذ التدريبات المشتركة بين القوات متعددة الجنسيات بهدف توحيد أسلوب القيادة والسيطرة والتعاون مع تنسيق التدريب بين الأفرع الرئيسية .

● القوات الجوية :-

● ظهرت فاعلية العمل في اطار الائتلاف والعمل الجماعي لتحقيق درجة التفوق الجوي المطلوبة - سواء للردع أو للقيام بالعمليات الدفاعية والهجومية - عندما تعجز قوات الدولة منفردة عن تلبية احتياجاتها الدفاعية في مواجهة عدو متفوق ،

● برزت أهمية تجهيز مسرح العمليات والتخطيط والتنسيق المسبق لتوفير التسهيلات اللازمة لتأمين عمليات القوات الجوية بعيدا عن مركزاتها الأصلية ، بما يسمح بالمناورة لاقوات الجوية من دولة الى أخرى في أقصر وقت ممكن ،

● تأكد خلال عملية الحشد أن أسرع قوات يمكن دفعها الى منطقة الأزمات لتوفير قوة ردع عاجلة - حين استكمال قوات الردع الشامل - هي القوات الجوية والقوات المحمولة جوا ، ظهرت أهمية وجود نظام قيادة وسيطرة موحد ومشكل مسبقا ، للسيطرة على القوات الجوية الحليفة في منطقة الأزمة ، مع استنباط نظام تعاون فعال بين القوات الجوية الحليفة بعضها البعض ، وبينها وبين القوات البرية والبحرية الحليفة .

● القوات البحرية :-

● لقد أظهرت عملية " درع الصحراء " معدل الحشد السريع للقوات البحرية للدول المتحالفة حيث تمكنت القوات البحرية الأمريكية من حشد أكثر من ٨٠ ٪ من القطع البحرية المخصصة للعمليات خلال ٤٥ يوم من بداية الأزمة حيث بدأت بحشد ٨ قطع بحرية في ٢ / ٨ ووصلت الى ٦٨ قطعة بحرية في ١٥ / ٩ / ٩٠ ، ثم أصبحت ٩٠ قطعة بحرية في ١٧ / ١ / ٩١ قبل بدء العمليات " مما يدل على أن الولايات المتحدة وبريطانيا قد اتجهتا الى الحيار العسكري لحل الأزمة منذ بدايتها بهدف تدمير القوة العسكرية العراقية وتحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة .

● أبرزت عملية " درع الصحراء " حاجة دول الائتلاف الى ضرورة تصنيع وزيادة حجم سفن الشحن الاستراتيجية وكذلك سفن الابراز ، فقد أظهرت عملية الحشد وادارة العملية كفاءة سفن طراز (سي-ل-٧) التي تستطيع نقل المعدات الثقيلة وانزالها آليا على أرصفة الموانئ دون استخدام الأوناش ، وكذلك سفن الشحن طراز (سيان) التي يمكنها تحميل فرقة مدرعة أو ميكانيكية بجميع أسلحتها ومعداتنا وانزالها على أى شاطئ غير مجهز خلال ثلاث ساعات وكذلك السفن الأخرى من نفس الطراز والتي تستطيع نقل ٢٠ طائرة هليكوبتر ، ١٤ طائرة (ايه - بي - ٨) ، واقلاعها وهبوطها عموديا بالاضافة الى سفن الابراز التي تستخدم لابرار مشاة البحرية ، ومما سبق نجد أن القوات البحرية الأمريكية قد لعبت دورا رئيسيا في عملية النقل الاستراتيجي للقوات أثناء تنفيذ عملية " درع الصحراء " .

● الدروس المستفادة من العملية الاستراتيجية " عاصفة الصحراء " :-

● تطبيق مبدأ الحشد :

● أظهرت عملية " عاصفة الصحراء " الاستراتيجية مفاهيم جديدة منها تحقيق التفوق في القوات الجوية والبحرية وتقديم في القوات البرية مع مستوى عالى من التدريب في غياب التفوق في المدفعية والدبابات ،

● كما أن الحملة الجوية التي استمرت لمدة ٣٩ يوما قد أحدثت خسائر كبيرة في الأسلحة والمعدات والأفراد مما أدى الى خلل كبير في ميزان القوى وبالتالي فهو من المفاهيم التي برزت خلال هذه العملية حيث بدأت القوات المتحالفة بتعديل ميزان القوات ، ثم البدء في تعديل ميزان القوات البرية على ضوء التفوق الجوي .

- ومن المفاهيم الحديثة في اختراق القوات المهاجمة بمجم كبير من القوات وعلى عمق كبير من خلال أعمال التطويق والانتلاف الواسعة والعمل ضد أجناب ومؤخرة الخصم يؤدي الى خلل كبير في توازن القوى على المستويات الثلاثة (استراتيجي / تكتيكي / مما أدى الى استسلام القوات العراقية و بأعداد كبيرة) .

• تطبيق مبدأ السرية / الأمن / الخداع :-

- لقد استخدم الطرفين الخداع بنجاح ولقد ظهرت ضرورة بناء تنسيق خطة للخداع الاستراتيجي والتعبوي مع تركيز الوسائل للمهاجمة ، كما أظهرت عملية " عاصفة الصحراء " الاستراتيجية أهمية فرض السرية والأمن على كافة أنواع المعلومات ، والتعميم الاعلامي وخصوصا عن خسائر الخصم وكذلك الأحوال الجوية حتى لا يستغاد منها الخصم ، فنجذ ان اذاعة في السعودية واسرائيل كان يستخدمها الجانب العراقي لاطلاق الصواريخ أرض / أرض . كما أن عدم تحديد أماكن سقوط الصواريخ العراقية وما تحدثه من خسائر قد أدى الى عدم اجراء التصحيحات اللازمة خلال الضربات التالية ، وكذا عدم تكرار الضربات على الأهداف السابقة قصفها ، وكذلك عدم الاعلان عن خسائر الخصم حتى لا يؤثر ذلك على وحدة الائتلاف والرأي العام العربي والاسلامي والرأي العام العالمي .

• الروح المعنوية والحرب النفسية :-

- لقد أدى انخفاض الروح المعنوية للمقاتلين العراقيين الى انهيار روح القتال والاستسلام الفوري للقوات المتحالفة في حالة المواجهة ، وكان من أسباب نجاح الحرب النفسية التي شنتها القوات المتحالفة انخفاض الروح المعنوية وروح القتال لدى القوات العراقية وقد اعتمدت خطة الحرب النفسية للتحالف على المنشورات المقدوفة جوا التي تناشد القوات العراقية بسرعة الاستسلام والمعاملة الحسنة بالإضافة الى اسقاط أجهزة الراديو للاستخدام الفردي حتى يمكنهم التقاط برامج الدول العربية المجاورة للتعرف على حقائق الموقف العسكري / السياسي للقيادة العراقية .
- كما أن طول مدة التحضيرات الجوية والتمهيد التي استمرت ٣٩ يوما باستخدام الطائرات المتنوعة والقنابل الذكية الموجهة والصواريخ المتطورة (توما هوك) فقد أدت الى انهيار وشل حركة الامداد والايلاء للقوات العراقية بالإضافة الى الخسائر التي أصابها وقطع خطوط الاتصال بين القيادة العراقية والتشكيلات في مسرح الكويت .

• اختيار توقيت العملية الاستراتيجية :-

- لقد كان توقيت بدء الحملة الجوية والعملية البرية في أعقاب فشل المحادثات والانداز الأمريكي وبالتالي لم تتحقق المفاجأة - بصورة كاملة - الا أنه أمكن تحقيق المفاجأة في الهجوم من خلال تنفيذه ليلا بالإضافة الى تنفيذ الحملة الجوية ليلا وباعداد وكثافة غير مسبوقة مما أدى الى تهييد عناصر الدفاع الجوي / القوات الجوية العراقية
- أما توقيت العملية البرية الهجومية الاستراتيجية فقد حقق اختراق في عمق القوات العراقية والاستيلاء على أهداف استراتيجية جنوب العراق لتأمين العملية الهجومية من المواجهة ، لذا نجد أن الاختيار الدقيق لتوقيت العملية قد حقق أهداف العملية بأقل خسائر ممكنة وفي أقل وقت ممكن .

• استخدام الصواريخ العراقية :-

- لقد كان الهدف الاستراتيجي من استخدام الصواريخ العراقية ضد اسرائيل والسعودية هو اضعاف الائتلاف من خلال احيار اسرائيل على الرد عسكريا و اظهار قوة العراق أمام الشعب العراقي والشعوب الاسلامية والعراقية ، الا أنه فشل في تحقيق أهدافه الاستراتيجية من القصفات الصاروخية مما أدى الى تحقيق اسرائيل لمكاسب سياسية / عسكرية استراتيجية / اقتصادية .

• اعداد الدولة للدفاع :-

لقد ظهرت أهمية التخطيط الاستراتيجي لأعداد الدولة للدفاع من خلال الآتي :-

- توزيع الأهداف الاستراتيجية على امتداد ومواجهة وعمق الدرلة حتى لا يسهل تدميرها في حالة تمر كزها في منطقة واحدة ، بمعنى أنه من الأفضل توزيع الأهداف الاستراتيجية على مختلف الاتجاهات والمواقع بالدولة .
- اختيار أماكن الأهداف العسكرية الاستراتيجية التي بتدميرها تُمثّ أخطار كبيرة مثل " المفاعلات النووية - مصانع الأسلحة الكيماوية - الذخائر والمواد شديدة الانفجار " بعيدا عن المناطق السكنية حتى لا تكون الحاسنر فادحة في حالة تدميرها .
- أهمية استكمال التجهيزات الهندسية والتحصينات لوقاية الأفراد والمعدات من القصف الجوي مع التركيز على استكمال دعم الطائرات ووسائل الدفاع الجوي و استغلال طبيعة الأرض وما تحفقه من اخفاء ووقاية بالنسبة للمعدات كبيرة الحجم .

• تنظيم التعاون :-

- مع تعدد الجنسيات واللغات للقوات المتحالفة ومع اتساع مساحة مسرح العمليات وتنوعه فقد برزت أهمية اجراء تنظيم التعاون بشكل تفصيلي بين القسوات المتحالفة بحسرية / جسوية / بسرية ، وقد ظهرت النقاط التالية :-
- انشاء مراكز قيادة مشتركة .
 - التوسع في استخدام ضباط الاتصال من الجانبين وأطقم المعاونة الجوية لخدمة القوات البرية والبحرية التي ليس لديها قوات جوية داخل مسرح العمليات .
 - توحيد علامات التمييز لقوات الائتلاف .
 - التنسيق الاعلامى من خلال توحيد البيانات العسكرية التي تصدر عن القيسادات المختلفة (الأمريكية / الفرنسية البريطانية / السعودية) بما لا يخل بالسرية والحداد مع تسريب بعض المعلومات بهدف وصولها للجانب الآخر .
 - تخصيص المهام للقوات بالأهداف والقطاعات والتوقيتات .

• المبادأة :-

ظهر واضحا أهمية حصول القوات على عنصر المبادأة مع استمرار المحافظة عليه طوال مراحل تنفيذ العملية الاستراتيجية .

ولقد نجحت القوات المتحالفة في تحقيق المبادأة والمحافظة عليها مما أدى الى شل القيادة والقوات العراقية ولقدالها للقدرة على الحركة وكان غالبية ردود العالم ضعيفة لا تحقق أى أهداف أو مكاسب استراتيجية / تعبوية .

• الدفاع الجوي :-

- ظهرت أهمية أعمال التنسيق والتكامل مع القوات الصديقة والائتلاف، وقد لعبت طائرات الانذار المبكر والتوجيه والسيطرة ، الدور الرئيسى في هذا المجال من خلال المراقبة المستمرة لأجواء مسرح العمليات مما يتطلب ضرورة التنسيق مع جميع عناصرها .

• القوات الجوية :-

أكدت الحملة الجوية لعملية " عاصفة الصحراء " دروس كافة الحروب السابقة في المنطقة ومنذ الحرب العالمية الثانية بالنسبة للفاعلية الكبيرة للقوة الجوية في مسارح العمليات الصحراوية المكشوفة ومدى ما يمكن أن تلحقه بالخصم من

- خسائر فادحة سواء في قواته المسلحة أو أهدافه الاستراتيجية الحيوية عندما يتحقق لها السيطرة الجوية حيث أصبحت القوة الجوية هي مفتاح النصر الذي لا غنى عنه في هذه المسارح .
- أكدت الحملة الجوية ، الأهمية البالغة للنفوق الجوي في ميزان القوى عندما يكون ذلك الميزان مختلا لصالح الخصم من الناحية البرية ، فالنفوق الجوي عندما يُستغل بكفاءة لتحقيق السيطرة الجوية على مسرح العمليات فأنسه يسمح بتعديل ميزان القوى البرية المحتل بالتدمير المنظم والمستمر لأسلحة الخصم ومعداته المتفوقة قبل بدء العمليات البرية بما يوفر الظروف التعبوية والتكتيكية الملائمة لنجاح العملية الاستراتيجية ، وهو ما يؤكد الدرس القديم بأن من يسيطر على سماء المسرح يستطيع أن يشل فعالية السيطرة البرية في هذا المسرح .
 - أبرزت الحملة فعالية العمل الجماعي مهما اختلفت جنسيات ولغات ونوعية أسلحة المشتركين في هذا العمل ومستوى تدريبهم اذا خلّصت النوايا السياسية لقادة هذا العمل وأعطيت القيادات العسكرية الوقت الكافي للحشد والتنسيق .
 - برزت أهمية التخطيط والتجهيز المسبق لمسرح العمليات المنتظر واعداده بما يناسب طبيعة العمليات وحجم القسرات الجوية المنتظر تواجدها فيه .
 - برزت فعالية الحرب الالكترونية في شل أسلحة وقدرات الخصم الدفاعية والهجومية ونظام السيطرة على قواته بما يسمح بتدميرها بأقل قدر من الخسائر . . .

ثامنا : تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على المنطقة العربية خلال التسعينيات :

لقد تواصلت تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على المنطقة العربية حتى نهاية حقبة التسعينيات ، ومن المنتظر أن تمتد الى النصف الأول من القرن الحادى والعشرين ، وقد أملت الضرورة طرح تساؤلين لتعبر عن مدى وحجم هذه الانعكاسات والتداعيات حتى النصف الأول من عام ١٩٩٩ .

أولهما : هل مازال العراق يشكل تهديدا حقيقيا لجيرانه ؟؟

وثانيهما : ما هو حجم ومدى الاستنزاف الاقتصادى لثروات الخليج تحت دعوى أمن النفط ؟؟

العراق والتهديد المزعوم لجيرانه

لقد انتهت حرب الخليج الثانية في ٢٨ فبراير ١٩٩١ . . . حرب الخسائر لكل الاطراف العربية . . . خسائر في المال . . . في الرجال . . . في الثروة البرولية . . . في العمار الذى تحول الى دمار . . . في الشمل الذى تفرق . . . في الوحسدة التى تبعثت . . . في المستقبل الذى تحول الى تريبس وثأر وعداوة . . . لا مكاسب لاحد !!

كل تلك الماسى . . . واستمر " صدام حسين " حاكما للعراق . . . فلا الرجل استقال تحت وطأة الهزيمة . . . ولا بقايسا الجيش العراقى استطاعت ان تقوم بانقلاب ضد حكمه . . . بل ورغم كل ذلك الدمار . . . تحولت بقايا الجيش العراقى الى ادارة لقمع الثورات الشعبية ومئات من الجثث الجديدة اضافها " صدام حسين " الى جراتمه ضد العراق " الدولسة والشعب " ليستمر حاكما مطلقا . . . رغم كل الهزائم !!

وقد اصبح وجود صدام حسين على راس النظام الحاكم في العراق . . . وما اعلن عمدا عن حجم قوته المزعومة والسبق اعلتها المصادر الامريكية ومركز الدراسات الاستراتيجية في لندن ان العراق رغم تعرضه لضربات جوية وصاروخية متواصلة استمرت " واحد واربعون يوما " اسقطت خلالها حوالى " مائة الف طنا " من المواد المتفجرة على دولة العراق ممن بينها نوعيات عالية التقنية مما يطلق عليها " الذخائر الذكية " او الموجهه " باشعة الليزر وبما يساوى قوة تدميرية تصل

الى اربعة اضعاف القبيلة الذرية التي القيت على مدينتي " هروشيما ونجازاكي " اليابانية أثناء الحرب العالمية الثانية والتي كانت قدرة القبيلة الواحدة منها " ٢٠ ألف طن " مواد متفجرة .

ورغم كل هذا التدمير " لدولة وشعب العراق " تعلق الولايات المتحدة انه خرج من العملية " عاصفة الصحراء " ومزال يمتلك قوة مسلحة تصل الى " ٣٨٠ ألف مقاتل مشكلة في نحو ٣٠ فرقة " بين مشاه ميكانيكي ومدرع وحوالي " ١٥ لواء مستقل انواع مختلفة وحوالي سبعة فرق حرس جهورى عالية التدريب والمستوى القتالي وحوالي " ٢٠٠ طائرة قتال " انواع مختلفة واطنان من اسلحة الدمار الشامل خاصة الكيماوية منها والبيولوجية ووسائل اطلاقها من الصواريخ بعيدة المدى والتي قدرتها الولايات المتحدة بأنها حوالي " ٢٠٠ صاروخ " ١٠٠ الى جانب قدرات تصنيعية عالية جدا لانتاج الاسلحة النووية !!

وظل التساؤل مطروحا " كيف يمكن لدولة تعرضت لكل هذا الحجم من وسائل التدمير ان ينتهي بها الامر بالاحتفاظ بكل هذه القوات !!!؟ " واين امكانيات وقدرات هذه القوة بالمقارنة بحجم الخسائر الهزيلة التي لحقت بها بقوات الانتلاف والذي وصفها المحللون العسكريون بأنها لا تتجاوز خسائر مناوורת تدريبية مشتركة !! خاصة وانه يتابعنا لما تم في العمليات البرية التي قامت بها قوات الانتلاف نجد ان معدل تقدمها وتحركها القتالي يشير الى انها لم تكن تواجه قوات مسلحة مقاتلة بالمعنى المتعارف عليه بقدر ما واجهت فلول من قوات منهاره عسكريا ومعنويا الامر الذي ادى الى صدور الاوامر بانهاء العمليات قبل موعدها المخطط بـ " ٢٤ ساعة " لسرعة تحقيق الاهداف دون مقاومة مع استسلام كامل للقوات المسلحة العراقية !!

ان الحقيقة التي اكدتها متابعة الاحداث بعد مرور " تسعة سنوات " من انتهاء حرب الخليج تؤكد ان هذا الاعلان من القوة المسلحة العراقية الزعومة هو البرر الرئيسي لاستمرار اتباع سياسة امريكية / بريطانية تجاوزت مهمة تحرير دولة الكويت وعودة السلطة الشرعية لها الى تدمير الدولة " و ابادة الشعب العراقي من خلال السير على طريق عدة محلول متوازنة ومتكاملة .

اولها - دعم واستمرار عمل اللجنة الفنية لرفع اسلحة الدمار الشامل العراقية واستغلالها كوسيلة لاختراق امن العراق من جانب " " ولا استمرار فرض العقوبات الاقتصادية المدمرة له من جانب اخر .
ثانيها - تقسيم العراق بقرض مناطق حظر جوى بحجة تامين الشيعة في الجنوب والاكرد في شمال العراق وثالثها - غرض الطرف عن الاختراق الايراني والعمليات العسكرية التركية المتكررة لغزو شمال العراق تحت زعم العمليات الارهابية سواء لجماعة مجاهدى خلق الايرانية او ضد حزب العمال الكردستاني .
رابعها - صياغة محكمة لاتفاق النفط مقابل الغذاء بما يسمح بالسيادة الكاملة على مبيعات النفط ووجه الفاقها مما يعد اختراقا صارخا لامن وسيادة العراق .

وخامسها - اتباع سياسة الضربات الجوية والصاروخية بحجة فرض قرارات مجلس الامن .

اللجنة الفنية واسلحة الدمار الشامل :

شكلت اللجنة الفنية لتدمير اسلحة الدمار الشامل العراقية تنفيذيا لقرار مجلس الامن رقم " ٦٨٧ " والذي تضمن العديد من البنود القاسية على العراق نذكر منها تلك المتعلقة باسلحة الدمار الشامل العراقية والقيود المفروضة على القدرة العسكرية العراقية بشكل عام لعل اولها - قبول العراق - دون شرط - القيام تحت اشراف دولي بتدمير جميع

مخيمات تراساة من اسلحة الدمار الشامل وان يخضع جميع مالدبه من مواد للرقابة الحصرية للوكالة الدولية للطاقة الذرية
وازالة مالدبه من اسلحة كيميائية وبيولوجية .

ولايها - القيام بتدمير جميع القذائف الصاروخية التي يزيد مداها على ١٥٠ كم والقطع الرئيسية المتصلة بها ومراسق
اصلاحها واتاجها بما في ذلك منصات اطلاقها .

هذا ويجمع مجلس الامن كل ستون يوما لمراجعة العقوبات الاقتصادية التي فرضها على العراق خاصة مسدى استجابته
للفقرة المتعلقة بتدمير اسلحة الدمار الشامل وذلك على ضوء تقرير رئيس اللجنة الفنية المعنية من قبيل المجلس لهذا
الغرض وقد قامت هذه اللجنة طبقا للتقارير المقدمة منها الى مجلس الامن بتدمير ٤٠ الف سلاح كيميائي ، ٧٠٠ طن
مواد كيميائية ، ٤٨ صاروخا ، ٤٠ رأسا ومصنعا كاملا لانتاج الاسلحة البيولوجية وذلك من خلال قيامها بزيارة
وتفتيش حوالي ١٤ الف موقعا داخل العراق قام بما حوالي ٦٠٠ فرقة للتفتيش منها زيارة وفحص ٢١٤٧ موقعا خلال
عام ١٩٩٧ وحدة وقد غطت التفتيشات كل شبر في الاراضي العراقية حتى القصور الرئاسية ومواقع حرسب البعث
والمواقع السيادية مثل اجهزة الامن والخارجية والدفاع . كما قدمت العراق للجان التفتيش حوالي ٢ مليون وثيقة
طبقا لمطالبها .

واذا اضفنا لذلك حجم التدمير الذي اصاب اماكن تصنيع وتجميع هذه الاسلحة خلال القصف الصاروخي الجوى انشاء
العملية " عاصفة الصحراء " وما بعدها . ثم اخيرا العملية " لعلب الصحراء " لتأكد بما لا يدع مجالاً للشك انه لا توجد
اية قدرات حاليا او مستقبلا لهذه النوعية من الاسلحة داخل العراق .

لعل الفضايح التي اعلنت عن دور اللجنة ورئيسها ووجود عملاء للمخابرات المركزية الامريكية بين حقولها وتجاوزها
لمهنتها الاساسية الى قيامها باعمال التجسس لصالح الولايات المتحدة والتصنت على الاتصالات بين وحدات عسكرية
مسئولة عن امن الرئيس العراقي ودورها في إيجاد المبرر وتحديد اهداف الضربة العسكرية " لعلب الصحراء " الاخيرة ثم
تحكم الولايات المتحدة فيما تكتبه من تقارير قبل عرضها على مجلس الامن . كلها دلائل تشير الى ان اللجنة الفنية
اصبحت اداة فعالة للولايات المتحدة لاستمرار فرض العقوبات الاقتصادية على العراق .

مناطق الحظر الجوي وتقسيم العراق :-

مع نشوب حرب الخليج الثانية برزت قضية الاكراد في شمال العراق وانتقلت من مشكلة داخلية او حتى مشككلة
اقليمية الى مشكلة عالمية بتدخل اقطاب العالم للتعامل معها فقد تزامن مع الغزو العراقي للكويت هروب نحو ملبسوى
كردى من شمال العراق ونزوحهم الى الجبال حيث الحدود مع كل من تركيا وايران كنتيجة لعمليات القمع الذى قام به
النظام العراقي لتأديب اكبر حركات التمرد في تاريخ الاكراد على السلطة العراقية حيث قامت قوات الفصائل الكردية
الثمانية في مارس ١٩٩١ بالاستيلاء على المراكز الحيوية في اربيل وكركوك والسليمانية الامسر السدى ادى الى تسنى
الولايات المتحدة اصدار القرار رقم ٦٨٨ من مجلس الامن في ٥ ابريل ١٩٩١ والذى يقضى بالشاء ملاذا امانا للاكتراد
في شمال العراق وقد قامت الحكومة العراقية بسحب هياكلها الادارية ومناقل قواها المسلحة عقب صدور القرار واجريت
النتخابات لانشاء برلمان وحكومة محلية واصبحت المنطقة تحت سيطرة الاكراد منذ ذلك التاريخ . ولزيد من الضغط
على الحكومة العراقية وتقليص سيادتها على الشمال فرضت الولايات المتحدة وبريطانيا منطقة حظر جوى على الطيران
العراقى بمحة المزيد من توفير الامن للاكراد في الشمال وقد امتد ذلك الحظر الى خط عرضى ٣٦ ما لم يقتصر الامر بعد
ذلك على الحظر الجوى بل امتد لمنع اى تحرك للقوات البرية العراقية لفرض سيادتها او سيطرتها على شمال الدولة .

هذا وقد لرضت الولايات المتحدة وبريطانيا منطقة حظر جوي مماثلة في جنوب العراق امتدت حتى خط عرضي ٣٢ وذلك في ٢٧ اغسطس ١٩٩٢ ثم قامت بتوسيع هذه المنطقة لتمدت الى خط عرضي ٣٣ في سبتمبر ١٩٩٦ وذلك بمجة تأمين دولة الكويت ولم يقصر الامر على الحظر الجوي ايضا بل تحطاه الى منع اى تحرك للقوات البرية العراقية في اتجاه الجنوب الامر الذى القه الحكومة العراقية السيادة الكاملة على نحو ٦٠% من مساحة الدولة وهدد بشكل فاعل البقاء القومي ووحدة الاراضى العراقية حيث اصبحت مناطق الحظر الجوي في الشمال والجنوب مع طول الوقت وامتداد ذلك لسنوات طويلة وصلت اكثر من ثمانى سنوات اصبحت هذه المناطق تهدد بفرض امر واقع يؤدى الى تقسيم العراق الى ثلاثة دويلات ٠٠ دويلة في منطقة الوسط حيث بغداد العاصمة ٠٠ دويلة في الجنوب حيث النجف والبصرة وكربلاء ٠٠ دويلة في الشمال حيث كردستان ومدن اربيل والموصل والسلمانية وغيرها ٠

وقد طرح هذا التقسيم لمناطق الحظر الجوي في الشمال والجنوب العراقي امام الادارة الامريكىة رهناسات سياسية واقتصادية واستراتيجية في هذه المنطقة الغنية بالترول من ناحية ومن ناحية اخرى فانها تزود الولايات المتحدة وحلفائسها في الخليج بزمن اطول للانداز المبكر عند محاولة النظام العراقي اختراق هذه المنطقة بقوات برية خاصة الجنوبية منسها في محاولة لتهديد دولة الكويت مرة اخرى ٠

وقد حاول النظام العراقي الغاء التزامه بمناطق الحظر وقام بالاستجابة لدعوة من الحزب الديمقراطى الكوردستانى السدى يقوده مسعود البرزاني ودفع بقواته البرية عبر منطقة الحظر في الشمال ودخلت في معارك مع قوات الاتحاد الوطنى الكوردستانى بقيادة جلال طلبان وحقت انتصارات سريعة وذلك في سبتمبر ١٩٩٦ المياضى الامر الذى دفع الولايات المتحدة للقيام بضربة صاروخية وجوية ضد العراق الدولة والشعب لفرض التزامه بقيود مناطق الحظر في الشمال والجنوب العراقي ١١ مما ادى الى اعلان اكثر من ٣٢ دولة بين اسبوية واروبية والفريقية رفضسها للعسدوان الامريكى وتأييدها للعراق لبيسط سيادته على اراضيه ٠

وتم كان قرار المجلس الوطنى العراقي الذى اقرته واعلنته الحكومة العراقية كرد على العملية العسكرية التى قامت بها الولايات المتحدة الامريكىة وبريطانيا والمعروفة باسم " ثعلب الصحراء " والتى تمت في الفترة من ١٧ الى ديسمبر ١٩٩٨ الماضى والتى وصلت طلعاتها الجوية الى ٦٥٠ طلعة استخدمت فيها ٤١٥ صاروخا من طراز توما هوك قسامت بمهاجمة ١٠٠ هدف في العراق تركزت على برامج انتاج للصواريخ ومراكز القيادة والسيطرة وتجمعات قوات الحرس الجمهورى الى جانب العديد من الاهداف المدنية والمناطق الاهلة بالسكان في محافظة البصرة وجنوب العراق واحقت اضرارا بالغة بمستشفى القرنة العام ومركز التحكم الجنوبى في شبكة توزيع الكهرباء الجنوبية ومزارع الدواجن بالمنطقة ومركز الصحفيين الاجانب ومقر حزب البعث الحاكم وجميع محطات الاذاعة والتليفزيون وعددا من المساجد والقصر العباسى التاريخى كما امتد القصف الى وزارة الدفاع ووزارة الاعلام ووزارة الخارجية ومدينة تكريت مقر الرئيس صدام حسين اضافة الى تدمير كامل لكل المنشآت التى قيل انها لاسلحة الدمار الشامل العراقية كما اسفرت العملية عن عشرات القتلى من العسكريين ومئات القتلى من المدنيين العراقيين ١١

وكان الرد العراقي على ذلك التدمير المتواصل للعراق " الدولة والشعب " وان اعلنت الحكومة العراقية الغاء العمل بقرارات مجلس الامن ذات الصلة باحتلال الكويت والنوصية بالغاء الاعتراف بها ويعددها الحالية كما اعلن عدم التزامه بقرارات مناطق الحظر الجوي شمال و جنوب العراق وانه سيصدى بكل الوسائل لمعاملات فرض هذه المناطق بالقوة من خلال الطلعات الجوية المنتظمة لتلك المناطق ٠

ومنذ اعلان ذلك القرار واصلت الولايات المتحدة وبريطانيا هجومها على الاهداف العسكرية العراقية في مناطق الحظر الجوي شمال وجنوب العراق وحشدت لهذا الغرض "١٩٤" طائرة قتال مختلفة الانسواع كما ابلهت الادارة الامريكية الدول الاعضاء في مجلس الامن اعتمازها الاستمرار في عمليات القصف المركز والمتكرر لمواقع الدفاع الجوي العراقية حتى تتألف لجنة " اونسكوم " التي تتمسك واشنطن باستمرارها في العمل داخل العراق خلافا لكل او معظم الدول الاعضاء في مجلس الامن الدولي . . . وهكذا تستمر السياسة الامريكية على طريق تدمير دولة العراق واهادة شعبه مستخدمة في ذلك كل الوسائل المتاحة بما فيها القوة العسكرية التي تواصل ضرباتها المستمرة منذ ٢٠ ديسمبر ١٩٩٨ الماضي حتى الآن ولمدة تجاوزت اربعة اسابيع متواصلة !!!

الاختراق التركي والاراضي لشمال العراق :

لقد اتاح حظر الطيران العراقي في شمال العراق الفرصة لدول الجوار للتوغل داخل الاراضي الكردية العراقية لفرض سيطرتها ونفوذها بالقوة على الارض داخل العراق . . . حيث قامت ايران بعملية غزو للحدود العراقية في المنطقة الشمالية في ٢٦ يوليو ١٩٩٦ حيث اخترقت قوة وصلت الى اكثر من الف مقاتل مدعّمين بالمدفعية والمدروعات والقوات الجوية وتوغلت الى مناطق الاكراد الايرانيين في محافظة السليمانية وذلك بهدف وقف هجمات المتمردسين الاكراد عبر الحدود . . . هذا الى جانب قيام القوات الايرانية بشن غارتين جويتين كما نفذت اربعة عمليات عسكرية لتحقيق نفس الاهداف المعلنة !

كما قامت تركيا بشن عدة هجمات في شمال العراق ضد مقاتلي حزب العمال الكردستان حيث اخترقت قوة مسلحة تركية وصلت الى حصة وثلاثين الف مقاتل للحدود العراقية في ابريل ١٩٩٥ وادت عملياتها القتالية داخل الاراضي العراقية لمدة تجاوزت اسوعين واعلنت امام المجتمع الدولي مثالا في مجلس الامن انها ستواصل عملياتها لتحصيم نشاطات حزب العمال الكردستان خارج الحدود التركية هذا وقد سبق تنفيذ هذا الهجوم عام ١٩٩٢ كما تكسرت العمليات العسكرية التركية لتحقيق نفس الهدف بالقدر الذي اعلنت فيه الحكومة التركية اعتمازها انشاء حزام امن داخل الشمال العراقي يمتد بطول الحدود الشمالية بين الدولتين بطول ٢٣٠ كم وعمق حتى ٢٠,٥ كم داخل الاراضي العراقية وقد نفذت ذلك الهدف واستقر بالمنطقة الامنية حوالى سبعة آلاف مقاتل تركي بصفة مستمرة فقد زعم عدم قدرة الحكومة العراقية وقف عمليات الارهاب التي تنطلق من شماله . . . وعلى الحكومة التركية القيام بهذه المهمة حيائية لاسنها القومي اكثر .

وقد ادى عدم وجود سلطة مركزية بفرض منطقة الحظر شمال خط عرض ٣٦ الى عودة الرعة القبلية والاندلاع الروع بين الفصيلين الكرديين الرئيسيين الحزب الديمقراطي الكردستان والاتحاد الوطني الكردستان حيث قام بينهما اقتال مرير دفع ثمة الاكراد الفسهم وادى الى عملية التصام بالقوى الاقليمية المحيطة واستعدادها ضد الطرف الاخر . . . الامر الذي اوصل الشمال العراقي الى حالة من الفوضى الشاملة والتي ادت الى جانب ذلك وجود اختراق لكل من وكالة المخابرات المركزية الامريكية وجهاز الموساد الاسرائيلي حيث تم اكتشاف اجهزة اتصال الكترونية متطورة واستقبال وبث اشارات للاقمار الصناعية عليها شارات اسرائيلية كما ادت الوثائق التي تم العثور عليها ايضا ان ٥٥ ضابطا من الموساد الاسرائيلي و ١١٠ ضابطا من المخابرات المركزية يعملان بشكل دائم داخل الشمال العراقي كما ذكرت الوثائق المكتشفة على اهمية تقوية الاكراد وتركيز المعارضة التركية في شمال العراق تمهيدا لشن حرب عصابات ضد نظام صدام حسين واشعال الحرب بين العراق وايران وتركيا وسوريا ان امكن ذلك !!

ومع مرور الوقت بدأ تكريس سياسة الامر الواقع بالقدر الذي جعل منطقة شمال العراق بصفة خاصة مفتوحة لمسئاء الكمال يحاول ان يحقق مصلحته على حساب مصلحة العراق ووحدة ترابيه ٥٥ وبالنسبة لتكررت عمليات الاختراق العسكري للحدود العراقية والتوغل داخلها دون رادع او انذار من جانب الولايات المتحدة التي فرضت هذه الرضاع سواء في الشمال او الجنوب العراقي ٥٥

صيغة النفط مقابل الغذاء والامن الاقتصادي :-

لعل مراجعتنا للصيغة التي تضمنها اتفاق النفط مقابل الغذاء تسوق لنا مثالا غير مسبق في التاريخ الحديث عن اقصى صور الازلال والمهانة والاختراق السافر للامن الاقتصادى والاجتماعى والسياسى العراقى بحجة رفع المعاناة عن الشعب العراقى وتلبية حاجياته الضرورية والانسانية ٥٥ فقد اصدر مجلس الامن الدولى قراره رقم ٧٠٦ الذى صدر بتاريخ ابريل ١٩٩٥ والذى يسمح للعراق ببيع نفطه بقيمة ١,٦ مليار دولار لشراء احتياجاته من الامدادات الانسانية وقد وضع القرار شروطا قاسية ومهينة للتنفيذ حيث يخصص نصف قيمة المبيعات النفطية لتحويل عمليات التمويض عن تسليح الحرب ولجان الامم المتحدة المعددة العاملة في متابعة قرارات مجلس الامن الخاصة بالازمة العراقية وتشكل البئة تابعة للامم المتحدة لاقرار المشورتات الانسانية وايضا الاشراف على توزيعها داخل العراق بعيدا عن سيطرة الحكومة العراقية لم يقتصر دور الالية الجديدة عن هذا الحد بل عليها التحقق من ان السلع التي تسمح للحكومة العراقية بشرائها تذهب الى الفئات الاكثر تضررا من الازمة الاقتصادية كما تقرر هذه الالية ايضا حجم الدعم المالى اللازم للاكسراد في شمال العراق ٥٥

ولى مارس ١٩٩٥ قرر مجلس الامن رفع قيمة مبيعات النفط الى اربعة مليارات من الدولارات على ان يتفق ٥٥% منها ٢ مليار دولار على المشورتات الانسانية ويذهب ٥٥% منها ٢ مليار دولار الى صندوق خاص تابع للامم المتحدة يتم الاتفاقيات بنسبة ٣٥% منه على تمويضات ضحايا حرب الخليج الثانية ، ٢٠% الاخرى على الجهود الانسانية التي تبذلها الامم المتحدة في المناطق الكردية شمال العراق !!

وعلى الحكومة العراقية ان تحصل مستقبلا على موافقة من الالية المشكلة من الامم المتحدة على كل العقود التي تبرمها لسد احتياجاتها الانسانية الملحة قبل تمام الشراء ٥٥ وما يتضمن ذلك من مراجعه من حيث القبول او الرفض لهذه العقود طبقا لما تراه الامم المتحدة !!

تلك بعض ملامح الصور الفريدة وغير المسبوقة تاريخيا لاذلال القيادة والعراق شعبا ودولة تحت حجة براقه هي رفع المعاناة عن الشعب وتوفير احتياجاته الانسانية الملحة !! ومن الغريب ان الصيغة الوحيدة الى تراها الولايات المتحدة مناسبة هي السماح ببيع كميات غير محدودة من النفط العراقى مع استمرار نفس قيود اتفاق النفط مقابل الغذاء باعتبارها الصيغة الوحيدة لرفع الحصار عن الشعب العراقى والتي بذلت الولايات المتحدة كسل جهودها وسلطانها وهيمتها على الاعضاء في مجلس الامن لتعطى المبادرات الروسية والصينية والفرنسية السبق طرحت لرفع الحصار الاقتصادى عن الشعب العراقى بعد العملية " ثعلب الصحراء " الاخرية وذلك لاحكام السيطرة على كل ما ينسرى او يباع او يتفق من اموال الشعب العراقى وثروته بحجة منع النظام العراقى من استغلال مبيعات النفط في احياء ترسانته من الاسلحة سواء التقليدية منها او فوق التقليدية واعادة بناء قواته العسكرية وقدراته التصنيعية بالشكل الذى يسودى الى الى تهديد امن المنطقة وجيرانه من دول الخليج العربية !!

لقد كانت هذه بعض صور الانتهاك غير المسبوق لامن دولة وشعب العراق الشقيق في ظل قيادته المغامرة ١٠٠ انه طريق لتدمير دولة و ابادة شعب تحت سمع وبصر المجتمع الدولي كله .

التحديات الاقتصادية والأمنية لدول الخليج :-

عقدت القمة الخليجية التاسعة عشر في أبو ظبي في الفترة من ٧ ديسمبر إلى ٩ ديسمبر ١٩٩٨ وقد ناقشت القمة موضوعات مهمة في المجالات الدفاعية والسياسية والاقتصادية والصحية والاجتماعية بهدف اتخاذ مواقف موحدة تجاه القضايا ذات الاهتمام المشترك بما يساهم في دعم مسيرة مجلس التعاون .. وقد سيطر على أعمال القمة التحديات المشتركة الاقتصادية منها والأمنية خاصة في ضوء الانخفاض الحاد والمتزايد في اسعار النفط باعتبار أن عائدات النفط والغاز تمثل المصدر الاساسي للدخل القومي لمعظم دول المجلس .

وتأتي هذه القمة تويجا لمرور "ثمان عشر عاما" على إنشاء مجلس التعاون الخليجي الذي يعتبر الوحيد من بين المجلس الاقليمية الثلاث التي أنشأت ، حيث انتهت فعالية ونشاط مجلس التعاون العربي بعد الضربة الموجهة للتضامن العربي كنتيجة من أبرز تداعيات الغزو العراقي لدولة الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ .. كما بدء تفكك اتحاد المغرب العربي مع ما يتهدد الجزائر من حرب أهلية ناتجة عن الصراع على السلطة .. والمواجهة الليبية - المغربية وما نتج عنها من قرارات المقاطعة الدولية لليبيا ..

ويبقى مجلس التعاون لدول الخليج العربي .. وتواصل فكرة الأمن الجماعي بين دوله ليواجه التهديدات المباشرة وغير المباشرة الموجهة له والتي كان من أصعب ما فيها أن القوة العسكرية العراقية التي قامت بالغزو هي نفسها القوة السقي ساهمت في انشائها دول الخليج والتي وصل دعم تكلفتها إلى حوالي ٥٢ مليار دولار ..

هذا ويبلغ إجمالي سكان المجلس حوالي ٢٠ مليون نسمة تمثل ٨% من إجمالي سكان الوطن العربي على مساحة حوالي ٢,٥ مليون كم^٢ بنسبة ١٨% من مساحة الوطن العربي ، ويبلغ متوسط إجمالي الناتج القومي لها حوالي ٢٥٥ مليار دولار سنويا بنسبة ٤,٦% من إجمالي الناتج القومي للوطن العربي كله .

وقد تحددت أهداف مجلس التعاون الخليجي طبقا لميثاق الشاذه في أربعة أهداف رئيسية لعل أرها - تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدنا .. وثانيها - تعميق وتوثيق الروابط وألصقات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات .. وثالثها - وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية والتجارية والجمارك والتعليم والثقافة والشئون الاجتماعية والصحة والاعلام والسياحة والتشريع والادارة .. ورابعها - دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتغذية والزراعة والثروة المائية والحيوانية وإنشاء بحوث علمية واقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها ..

ويوضح من الأهداف الرئيسية للمجلس بأنها تركز بالدرجة الأولى على المجالات الاقتصادية والتعليمية والثقافية والصحية والاعلامية والسياحية وصولا إلى التكامل الاقتصادي بينها .. إلى أن حرب الخليج الثانية وما نتج عنها من تداعيات فرضت الجانب الأمني على أهداف المجلس وأصبح موضوعا رئيسيا على جدول أعمال القمم الخليجية من ذلك الوقت .. إلى أن القمة التاسعة عشر كانت لها سماتها وخصائصها المميزة لها عن كل القمم السابقة بالقدر السدي أطلق عليها المحللون والباحثون والمفكرون العديد من التوصيف .. فمنهم من وصفها بأنها " قمة التحدي " ومنها من أطلق عليها قمة "التعاضد مع الواقع الجديد" .. ومنهم من قال انها قمة "البحث عن التعاون في مجلس التعاون" .. ومن من أطلق عليها قمة "النفط والأوضاع الاقتصادية الصعبة" ... ومنهم من أضاف أنها قمة "الانطلاق خارج الاقليم عربيا

ودولياً .. وكلها مسميات تعكس أهمية هذه القمة والأهمية الأكبر لما يصدر عنها من قرارات في مواجهة التحديات التي تواجهه دول المجلس خاصة الاقتصادية منها .. ولعل أبرز ما تميزت به القمة الخليجية هو البحث عن المخاطر والتحديات الاقتصادية التي تعترض دول المجلس التعاون الخليجية في ضوء التدهور في أسعار النفط ، ولعل صرخة التحذير التي أطلقها "الأمير عبد الله بن عبد العزيز" ولي عهد المملكة العربية السعودية أثارها على القرارات التي انتهت إليها القمة خاصة في مواجهة أزمة النفط حيث أوضح سموه " أن عهد الوفرة والأموال السهلة والزروات المتدفقة بغير حساب على دول الخليج قد ولى بلا رجعة ، منبها إلى ضرورة الاتجاه إلى القطاع الخاص ليتحمل قسط من الأعباء وليخرج من السطح كلمة ظن أنها غائبة عن القاموس الخليجي وهي كلمة الديون .." وبذلك الكلمة الصريحة الواضحة تحولت قسمة أبو ظبي لدول المجلس التعاون الخليجي إلى قمة مختلفة عن كل القمم الخليجية السابقة والتي خصصت آخرها في السبعينات " للأمن ومكافحة الإرهاب " كانت القمة هذه المرة قمة النفط والسياسة والاقتصاد معاً وما كشف الخليج عن خلجاته وهومه الراهنة ..

حيث توالى أسعار النفط في الانخفاض بصورة خطيرة وبدأ الحديث عن دول شقيقة كان يضرب بما المثل في الثراء عن

عجز في ميزانيتها بدرجة دعنتها إلى الافتراض إلى تقليص استثماراتها ومشروعاتها وخطتها الطموحة بنسبة كبيرة وتشير التنبؤات بأن أسعار النفط الخام سوف يهبط إلى ما بين "خمس وسبعة دولارات" حيث وصل إلى ما يقرب من عشرة دولارات للبرميل حالياً وذلك بعد عقدين من الراج الشديد الذي قفز بأسعار النفط خلال السبعينات والثمانينات إلى حوالي " ٣٠ إلى ٤٠ دولار للبرميل .. وقد وصلت خسائر الدول المصدرة للبتروال إلى حوالي ٤٥ مليار دولار عام ١٩٩٨ وقد تمكنت دول " الأوبك" من اجراء خفض ثالث مع دول من خارج " أوبك" باجمالي ٢,١ مليون برميل/يوم ليصل اجمالي الخفضات منذ مارس ٩٨ الى حوالي ٥ مليون برميل / يوم اعتبارا من ١/٤/١٩٩٩

ولعل ما يمكن أن نطلق عليه أزمة النفط التي سيطرت على القمة الخليجية يرجع أسبابها إلى حدوث التكتلات الكبرى بين شركات النفط العالمية حيث تجمعت أربعة شركات كبرى معا هي "شركة أكسون وشركة هيموكو وشركة يوكسل وبرتس بتروليوم" وبدعم من الولايات المتحدة استطاعت هذه الشركات العالمية المعالقة من التحكم في مصير النفط وفي اتاجه وتسويقه حيث وصل الاحتياطي المتوفر لديها حوالي " ٥ بلايين برميل" تكفي لسد احتياجات العالم كله مسن النفط الخام لمدة تصل إلى " ١٤٢ يوما" وتقوم هذه الشركات بضخ نفطها عندما يرتفع سعر النفط لاغراق الاسواق العالمية حتى تفرض خفض السعر ، ثم تبدأ في استعاض ما تم بيعه للشراء عندما ينخفض سعر المعروض منه .

وهكذا تتحكم هذه الشركات بتلك السياسة في أسعار النفط بالقدر الذي وصل به إلى هذا التدهور الحالي وتتواصل سياستها ليصل سعر برميل النفط إلى أدنى مستوى له .

وعلى طريق استمرار سياسة خفض السعر النفط فقد عقدت إحدى عشر شركة في واشنطن خلال وقت انعقاد القمة الخليجية .. عقدت اتفاقاً مع "قازخستان" لتمويل دراسة الجدوى الاقتصادية لمخاطب بين "قازخستان" وتركيا لنقل النفط من منطقة بحر قزوين .. وقد حضر مراسم التوقيع وزير المالية الامريكى بيل ريتشاردسون" وزير الخارجية القازخستاني "قاسم جواهر سكايف" وذلك لزيادة الاعتماد على نفط دول الاتحاد السوفيتي السابق والتي شكلت وقرة جديدة في اسواق النفط .. هذا إلى جانب سياسات ترشيد استخدام النفط وابتكار وسائل واساليب تكنولوجيا عديدة للطاقة بدلا من النفط .. وكلها مخططات وسياسات لعدم استخدام النفط مستقبلا كسلاح سياسي أو لعدم التركيز العالمي في الاعتماد على نفط الخليج.

وعلى ضوء ذلك فان قمة أبو ظبي قد أولت اهتماما كبيرا بشتون النفط الذي أثر بشكل ملحوظ على الدخل الوطني لمعظم الدول الخليجية الست والتي أتضح عدم قدرتها في اطارها المحدود ضمن سوق النفط العالمي التصدي لمشكلة الاغراق أو التمييز بصورة مؤثرة وقد ورد في بيان القمة الختامية أن دول المجلس ستسعى إلى إدراج مادة النفط ضمن السلع المعفاة من الرسوم الجمركية في اطار اتفاقية التجارة العالمية وذلك في محاولة لادخال النفط إلى حيز استراتيجي التجارة العالمية بعد أن كان يستخدم سياسيا وهو الأمر الذي برزت أصوات تشير إلى أن ذلك من الأخطار التي أدت إلى أزمة النفط الحالية .. وقد دعت القمة في هذا المجال الدول المنتجة للنفط ضمن منظومة (الأوبك) إلى الالتزام بالخصص المفروضة لها وحددت نهاية عام ١٩٩٩ للالتزام دول الخليج الست بالخفض الذي أقرته في كميات النفط .. كما ستسعى دول مجلس التعاون إلى تسقي الجهود مع الدول المنتجة للنفط من داخل وخارج الأوبك في محاولة لدعم أسعار هذه المادة عالميا ..

وهذا وقد تردد ضرورة البحث عن موارد أخرى بديلة .. ومنها الاهتمام بتصنيع النفط حتى ولو بنسبة ٢٥% منه لقط من حجم الانتاج حيث يصل سعر برميل النفط المصنوع إلى حوالي ٧٠٠ دولار وهو عائد يكفسي لتوفير الدخل القومي المستوى لدول الخليج هذا إضافة إلى التركيز على الموارد الأخرى مثل السياحة أو الصناعات المختلفة أسوة بما تم في دولة الامارات العربية المتحدة والذي لم يعد النفط يشكل نسبة ٩٠% من دخلها كما .. الحال في المملكة العربية السعودية أو دولة الكويت ولعل سياسة الاحتكار والتحكم في الانتاج والتسويق والتسعير للنفط من الشركات النفطية الاربعة العملاقة من جانب .. وعدم الالتزام من الدول الأعضاء في منظمة "الأوبك" بالخصص المقررة لها وطرح كميات زائدة لها كان من الأسباب الهامة لما أطلق عليها "أزمة النفط" .. ومن هنا فقد تردد خلال القمة الخليجية ضرورة استلام دول المجلس للمبادرة من خلال وضع استراتيجي شاملة في إطار أهداف محددة يلتزم بها كل دول المجلس مما يفرض تعاون كامل بين الدول الست بعيداً عن الاعتماد على منظمة "الأوبك" .. كما يجب أن يكون الهدف الرئيسي هو إدارة النفط على أسس تجارية حتى يمكن مواجهة احتكار الشركات التي تتحكم في أسعاره .. ولعلمي القرار الذي صدر عن قمة أبوظبي بالتزام بتخفيض الانتاج لمدة ستة أشهر أخرى يعتبر خطوة على طريق هذه الاستراتيجية .

ولعل ما أعلنه ولي عهد المملكة العربية السعودية والتنبيه الى خطورة المرحلة المقبلة قد فرض المزيد من التعاون الفعالي والحقيقي بين دول الخليج الست بالقدر الذي تصح فيه هذه الدول قادرة على منافسة الشركات الاحتكارية العملاقة ولعل طرح أزمة النفط - ولاول مرة بين الدول الخليجية الست يمثل هذا القدر من المكاشفة والمصارحة قد وضع ابعاد وحيقة الأزمة واسباها امام قادة دول مجلس التعاون الخليجي مما سمح بطرح البدائل والاختيارات التي تمثل السبيل الوحيد على طريق حل أزمة النفط والتي يعانى منها الجميع .

وعلى طريق مواجهة التحديات الاقتصادية كان قرار قادة مجلس التعاون الخليجي في ان ترى اتفاقية التعريف الجمركية الموحدة النور تمهيدا لانشاء السوق الخليجية الموحدة التي تعتبر من أبرز اهداف قيام مجلس التعاون ذاته كما أقر المجلس عقد اجتماعا تشاوريا للقيادة كل نصف عام بين القمتان وذلك لمتابعة الاستراتيجية المتخططة وبحث المستجندات التي تطرأ على سياسة النفط وتقرير الاجراءات المضادة لمواجهة كافة التحديات الاقتصادية المستحدثة . هذا إضافة الى مراجعة ما تم تنفيذه من اتفاقيات تم التوصل اليها .. خاصة وان الكثير من الاتفاقيات التي تم التوصل اليها في القمم الخليجية السابقة .

الفصل الثامن تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على منطقة الشرق الأوسط

الفصل الثامن

تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على منطقة الشرق الأوسط

نتناول في هذا الفصل التأثيرات والانعكاسات على الشرق الأوسط ، حيث نتعرض لمفهوم الشرق الأوسط ، واستراتيجية القوى العالمية والاقليمية الرئيسية فيه ، ثم نتناول التحولات والتحديات التي تواجهه ، والانعكاس عمليات الخليج على النسق الشرق أوسطى ، ثم تأثير العمليات على دول الجوار الاقليمي المعنية بالأزمة (اسرئيل - إيران - تركيا) ، ويتواصل البحث لعرض انعكاس عمليات الخليج على التعاون الاستراتيجي الاقليمي والسرعه على الشرق الأوسط ، ول هذا السياق نستعرض التعاون الاستراتيجي الاسرئيلي / التركي ، ثم الاسرئيلي / الأمريكي ، ومقترحات استراتيجية المواجهة بما يحقق مصالح الأمن القومي العربي والمصري ، ثم نتناول أثر هذه العمليات على اختلال التوازن بالمنطقة بغيار القوة العسكرية العراقية ، ثم تعرض لأثر عمليات الخليج على سباق التسلح في الشرق الأوسط ، ولننتهي الى تحليل لمدى تواصل هذه التأثيرات والانعكاسات خلال حقبة التسعينيات ||

أولاً : الشرق الأوسط في الاستراتيجية العالمية والاقليمية :

مفهوم الشرق الأوسط .

● الشرق الأوسط اصطلاح سياسى أكثر منه جغرافى وقد عم استعماله اخيراً نتيجة لانشاء القيادة البريطانية للشرق الأوسط والمنظمات المدنية المماثلة خلال الحرب العالمية الثانية - وقد جرى العمل عند الجغرافيين على التمييز بين الشرق الاذن والذى يشمل اليونان وبلغاريا ، والشرق الأوسط والذى يضم بلاد العرب وارض الجزيرة وايسوان ولفغانستان والذى أهدل يزداد مفهومه ليشمل العديد من البلاد المحيطة وهو ليس مجرد وحدة هامة من حيث التأثير السياسى والاقتصادى في عالم اليوم بل هو اقليم له كذلك تاريخ مشترك .

● والواقع فان الشرق الأوسط كما تحدده احداث العالم يمثل دول عديدة بالمنطقة وسوف لركز على الدول المعنى بما يحننا كالاتى :-

- دول الخليج ، ، والتي تشمل دول المواجهة لأحداث الخليج ،
- دول الجوار الاقليمي المعنية بالأزمة (إيران - اسرئيل - تركيا) ،
- الأهمية الاستراتيجية والبيئة الأمنية في منطقة الشرق الأوسط :

تحنى منطقة الشرق الأوسط باهتمام عالمى ارتباطا بأهميتها الاستراتيجية وقيمها الاقتصادية خاصة مع استمرار تزايد الحاجة الدولية لصادرات البترول القادمة من دول الخليج (يُتسظر أن تمثل ٩٠ ٪ من الاستهلاك العالمى) وكونها قلب الحركة الدولية حيث موقعها الجغرافى ، وتحكمه في حركة التجارة العالمية ، وسيطرته على المنافذ والممرات البحرية الاستراتيجية وما تشكله من أهمية لحركات القوات بين مختلف المسارح الاقليمية ، كما تمثل المنطقة مجال للتنافس بين الدول الصناعية الكبرى وسوق رئيسى لتسويق منتجات تلك الدول ومجال كبير للاستثمارات الخارجية وأكبر الأسواق استهلاكاً وشرأً للسلاح .

ورغم تلك الأهمية الا أن المنطقة تموج بالصراعات والقضايا والتناقضات التي أفرزتها عوامل كثيرة تعدد أبعادها لتشمل الصراع التاريخى والبعد العرقى والقبلى والرعوات الحدودية واختلاف التوجهات والأيدولوجيسات والصراع على السلطة والزعامة ولررض الهيمنة . . الى جانب حركة وأهداف القوى الدولية التي تسمى الى حماية مصالحها في تلك المنطقة ،

وقد لعبت تلك العوامل دوراً رئيسياً في صياغة وتشكيل البيئة الأمنية في منطقة الشرق الأوسط والتي تعدد ظواهرها

حيث نجد أن أهداف السياسة الخارجية الأمريكية والقوى الدولية في الشرق الأوسط تتحدد في الإطار الآتي :-

- استراتيجيات وحركة القوى الدولية بالشرق الأوسط كآتي :-
- الولايات المتحدة الأمريكية :-
- مازالت تتمتع بريادة شبه مطلقة في النسق الدولي وبما تمتلكه من مقومات القوة الشاملة ستظل لعقود قادمة مرشحة لقيادة هذا النظام وللحفاظ على دورها العالمي الفاعل تتبنى استراتيجية تحرك تركز على المحددات التالية :
- ضمان أمن إسرائيل والحفاظ على تفوقها العسكري النوعي في مواجهة الدول العربية.
- ردع واحتواء النظم الراديكالية واتجاهات التطرف الديني بالمنطقة .
- استمرار تدفق واردات البترول من المنطقة وبقاء خطوط الملاحة مفتوحة أمام حركة التجارة الدولية
- صيانة أمن الدول الخليجية الصديقة للولايات المتحدة .
- الحفاظ على التفوق الاقتصادي وجعله في قمة اولويات سياساتها الخارجية . . . وذلك بتشكيل مجلس للامن الاقتصادي بالبيت الابيض على غرار مجلس الامن القومي والاتجاه لتقليص حجم المساعدات الخارجية وتطويرها لخدمة المصالح القومية . . . واتباع دبلوماسية اقتصادية تهدف لتوثيق روابط التعاون مع التجمعات الاقتصادية الكبرى تركز على محاور اربعة . . . الاولى (الناثق) لتجميع دول امريكا الشمالية ، الثاني (الفسا) للربط بين الامريكتين ، والثالث (ابيك) للجمع بين الباسفيكي وجنوب شرق آسيا ، والرابع (الجات) لتحرير التجارة العالمية ، الى جانب اتفاق الحرية الفكرية مع الصين ، والمباحثات التجارية مع اليابان ، والسمي لفتح اسواق في اوربا الشرقية
- الحفاظ على التفوق العسكري الأمريكي المطلق مع تطوير القوات بما يتلاءم ومطالب ضغط الاتفاق الدفاعي وبمعدلات يخل بامكانيات مواجهة التحديات الأمنية لها . . . وذلك بالاعتماد على تطوير قوة الردع الاستراتيجي ومعدات الدفاع بالاعتماد على التقنيات التكنولوجية الراقية . . . مما يمكن من الاستجابة السريعة لتنفيذ مهام الردع ومواجهة الأزمات في مناطق مصالحها الحيوية . . . مع خفض التواجد الخارجي واستعاضه بالاعتماد على صيغ الامن الجماعي والتخزين المسبق وتنمية تسليح الحلفاء الاستراتيجيين والتوسع في التاريات المشتركة واعتماد استخدام العمليات متعددة الجنسيات تحت مظلة الامم المتحدة مع الحفاظ على التفوق الجوي والانتشار الواسع للبحرية مع السعي لخفض حجم التهديدات الخارجية بتطبيق سياسات الحد من التسليح ومنع الانتشار لاسلحة الدمار الشامل ووسائل اطلاقها .
- تعزيز فاعلية الدور الأمريكي في ارساء قواعد تحقيق الامن والسلام في النسق العالمي . . . وبما يتوافق مع المصالح الأمريكية . . . ويريز في هذا المجال . . . الحركة الأمريكية لساندة تطور النظم الديموقراطية باوربا الشرقية وبصفة خاصة روسيا الاتحادية (رغم الخلافات في وجهات النظر حول العديد من القضايا) وبامريكا اللاتينية مع العمى على محاصرة والقضاء على بقايا النظم الشيوعية السابقة وكذا النظم الراديكالية خاصة بمناطق المصالح (كوبا - كوريا الشمالية - ليبيا - العراق) لحماية مصالحها وحلفائها الاستراتيجيين . . . واعطاء عناية خاصة لتوسيع دور الامم المتحدة في مواجهة الازمات كضمان للحصول على الشرعية لتحركاتها والاستفادة من إمكانيات المنظمة في تحقيق اهدافها (هايتي - الصومال - العراق) .

- محاربة التطرف والارهاب مع اعتبار نموذج التطرف الديني الاسلامي البديل للتكنولوجيا الشيعية والعمل على الربط بينه وبين اسلحة الدمار الشامل وهو ما يشير اليه التصعيد الامريكى الراهن بسيئاريو الازمة مع ايران .
- وفى اتجاه الشرق الاوسط ٠٠٠ يبرز الالتزام الامريكى بالحفاظ على التفوق النوعى الاسرائيلى ضد أى تجمع معادل محتمل ٠٠٠ والحرص على الانفراد بالترتيبات الاقتصادية بالمنطقة خاصة تامين تدفق البترول من منابعه لاسواقه مسع ضمان من حلفائها الاستراتيجيين بالخليج والعمل على التخلص من النظام الراديكالية ومحاصرة ظاهرة الارهاب وفى هذا الاطار يبرز اتجاهها لتبنى استراتيجية الضغط المستمر على النظام الليبي وعرقلة أى جهود لتخفيف العقوبات والعمل على تنفيذ سياسة اضعاف مزدوج لكل من العراق وايران والتصعيد بالضغط على السودان بعسد اضافته لقائمة الدول المساندة للارهاب .
- وإذا انتقلنا إلى روسيا الاتحادية واستراتيجيتها بالمنطقة لانا نجد أنها كوريت شرعى للقوى السوفيتية العظمى بما تمتلكه من امكانيات اقتصادية وعسكرية وبحكم موقعها المتميز وسط رابطة الكومنولث المستقلة تحمكت لحد بعيد من استيعاب التدايعات السلبية لتحلل الاتحاد السوفيتى وتنتج منذ نهاية عام ١٩٩٣ لاستعادة نقل ولفاعلية دورها كدولة عظمى من خلال :-
- المشاركة فى معالجة القضايا والازمات الدولية والاقليمية بالمنطقة (البوسنة والمركسك-العراق-أزمة المشود على الحدود الكويتية-رفض الضغوط الأمريكية لوقف التعاون مع ايران فى المسألة النووية -الحد من اتجاهات التصعيد الامريكى لأزمة لوكيرى .
- كما برز التوجه الروسى للعودة إلى مناطق علاقاته السابقة وتوسيع دائرة تعاونه مع دول المنطقة بمحاولة تفعيل دوره على صعيد عملية السلام وعدم الاكتفاء بدور الراعى (جولات وزير خارجية روسيا وزيارات المسؤولين لكل من سوريا-ولبنان-واسرائيل) والعمل على توثيق علاقات التعاون مع الدول الخليجية اقتصاديا /عسكريا ومحاولة لعب دور فاعل فى معالجة المشكلة العراقية وأزمة لوكيرى.
- وعن القوى الأوروبية :-
- لانا نلاحظ أن الساحة الأوروبية منذ انقضاء مرحلة الحرب الباردة تتعرض لتحولات جذرية بالغة الأهمية ... سنؤثر بلا شك على مستقبل النسق العالمى وبصفة خاصة تجاه منطقتنا' ... وهى نتائج لعملية التفاعل بين تداعيات انتهاء الحرب الباردة وتطور حركة الوحدة الأوروبية والتى تستهدف فى مجملها التوصل إلى صيغة للتعاون على كافة الأصعدة فى إطار الهوية الأوروبية حيث تتولى إجراءات وترتيبات الوحدة الأوروبية وفقا لاتفاقية ماستريخت .
- وتلاحظ الاهتمام الأوروبى المتصاعد تجاه منطقة الشرق الأوسط والساعى لمنافسة الدور الامريكى فى إعادة الترتيبات الأمنية والاقتصادية بالمنطقة من خلال العمل على القيام بدور فاعل فى عملية السلام العربى الاسرائيلى مع انتصهاج سياسات اقتصادية منافسة للولايات المتحدة فى الخليج العربى ، اضافة لتبنى رؤية خاصة لمعالجة مشاكل وقضايا المنطقة تتعارض أحيانا مع الرؤيا الامريكية وبصفة خاصة تجاه العراق وايران وليبيا والتصدى لظاهرة الإرهاب .
- ومن جهة أخرى يبرز اهتمام المنظمات الأوروبية بامن واستقرار البحر المتوسط فى اطار التقديرات بتسامى المخاطر والتحديات من هذا الاتجاه للأمن الأوروبى وبصفة خاصة فى جناحه الجنوبى (التشاور الأسلحة الفوق تقليدية - تسامى ظاهرة التطرف والارهاب -النسزوح الجماعى) وفى هذا الاطار يبرز الدور الأوروبى لعقد مؤتمر برشلونة للبحر والتعاون بين الاتحاد الأوروبى ودول المتوسط غير الأعضاء وحرص المنظمات الأمنية الدفاعية (الناو-اتحاد غرب

أوروبا-الأمن والتعاون في أوروبا) وعلى إقامة الحوار مع الدول المتوسطة خاصة دول الشمال الأفريقي مع زيادة الإجراءات الأمنية الدفاعية على هذا الاتجاه •

● مواقف القوى الإقليمية تجاه منطقة الشرق الأوسط :

● إسرائيل :

- تنتهج استراتيجية حركة تساندها القوى الغربية وبصفة خاصة الولايات المتحدة وتستهدف تنمية جوانب التفوق (التكنولوجي - الصناعي) لتولي دور ريادي في منطقة الشرق الأوسط بابعاده الجديدة (إقليم البحر المتوسط - الدول الآسيوية الإسلامية "الدعم الأمريكي نحو إسرائيل / تركيا على هذا الاتجاه) ••• وتحرص على الاحتفاظ بتفوقها النوعي العسكري في مواجهة الدول العربية والافراد بالسبق في مجال التسليح النووي والفضائي ••• وتحدد إسرائيل اسبقيات العدائيات التي تتعرض لها في سوريا كاسبقية اولى تليها إيران ثم مصر واخيراً العراق •
- وفي الاتجاه الأفريقي فإنه يبرز تزايد ملموس في علاقاتها الأفريقية بمساندة امريكا مع اعطاء تحقيق المصلحة الاقتصادية الاسبقية الاولى في تعاملها مع دول القارة وتعزيز الولايات المتحدة هذا التحرك •

● إيران :

- اتاحت المتغيرات التي طرأت على المنطقة بعد ازمة الخليج الثانية (تدمير القدرات العسكرية العراقية وقرارات العقوبات الدولية عليه واستقلال الدول الآسيوية الإسلامية عن الاتحاد السوفيتي) فرصة مثالية لتنشيط دورها تجاه منطقة الشرق الأوسط والبريقا واقامة نظام امنى اقليمي بمنطقة الخليج العربي وامتداده بمسح الدول الآسيوية الإسلامية

● وترتكز السياسة الخارجية الإيرانية على مجموعة من الركائز على النحو التالي :

- تصدير الثورة الإسلامية بالمظهر الإيراني كهدف حيوي باتباع أيديولوجية عالمية عابرة للقوميات " دين الاسلام " تخذنها استراتيجية علمية عقائدية تستند الى مصادر وامكانيات وطاقت تحشد لتنفيذها دون حد أقصى •
- تمثل منطقة الخليج العربي احدهم الثوابت في سياستها باعتبارها المركز الرئيسي لنقل الدورالإيراني في المنطقة والعالم •
- تحقيق المصلحة الاقتصادية للدولة •
- تجاوز العزلة الدولية والإقليمية •
- بناء قدرة عسكرية متطورة (اسلحة تقليدية / غير تقليدية) توفر لها امكانية تحقيق طموحاتها بالمنطقة •
- وفي إطار تحقيق الاهداف الإيرانية فقد التسم السلوك الإيراني تجاه المنطقة بتابع سياسات تبرز الاطماع الإقليمية الصريحة (احتلال جزر طنب الكبرى والصغرى و ابو موسى) ••• تغذية التيارات الشيعة والمعارضة بدول الخليج العربي من ناحية والعمل على بناء علاقات مع نظم الحكم (اسلوب مزدوج يهدف لتعميق الفجوة بين القيادة والقاعدة الشعبية) واستخدام سياسات الامداد بالمياه (قطر) ••• الحفاظ على علاقاتها بسوريا ونفوذها ببلدان (حزب الله) مع تعظيم المعارضة بجنوب العراق ••• معارضة عملية السلام العربي الإسرائيلي وطرح نفسها رصيда للمعارضة الفلسطينية ••• معارضة اعلان دمشق / واتفاقيات الشراكة الامنية الغربية في الخليج والمطالبة باقامة نظام امنى يجمع بينها ودولة وتعميق مشروع المياه لتركيا ••• مد نفوذها الى السودان واليمن ومحاولة اختراق القرن الأفريقي ••• السعى لاقامة تحالف مع الدول الإسلامية الآسيوية مناسف لتركيا من خلال اتفاقيات

التعاون على مختلف الاصعدة وبناء منظمات اقليمية معها مع السعي لاحتواء الصراعات العرقية بما تحسبها من تداعيات السلبية على اوضاعها الداخلية .

- وعلى جانب اخر فقد تبنت سياسة عسكرية تستهدف تطوير قواتها المسلحة وامتلاك منظومات متعددة من الصواريخ الباليستكية وكذا برامج لانجاحها ونتاج اسلحة التدمير الشامل (صفقة المفاعلات النووية مع روسيا والصين) .

• تركيا :

• ان التغيرات الدولية والاقليمية (حرب الخليج الثانية عملية السلام العربي الاسرائيلي - استقلال الدول الاسلامية الاسيوية) ادت الى تزايد اهمية تركيا الى جانب اسرائيل في الاستراتيجية الامريكية والغربية تجاه منطقة الشرق الاوسط ودفع بتركيا محاولة استثمار ذلك باعادة تشكيل وصياغة سياستها الخارجية تجاه المنطقة في اطار السعي لتحقيق مجموعة من الاهداف يمكن ايجازها على النحو التالي :

- الرغبة بان تكون القوة الاقتصادية باستغلال عنصرى المياه والارض واحد مراكز تحقيق الاستقرار والتوازن الاستراتيجي في الشرق الاوسط مع القيام بدور فاعل في الربط بين المنطقة والدول الاوربية .
- توثيق علاقاتها بالدول العربية للحصول على تأييدها في خلافاتها مع اليونان وقبرص
- سد الفراغ الامنى الاستراتيجي الناشئ عن غياب الدور العراقي في الخليج العربي تحسبا من اختلال التوازن في المنطقة لصالح ايران بما يعد تهديدا لامنهما .
- توثيق الروابط مع الدول الاسلامية الاسيوية تحسبا من تحولها الى عمقا مذهبيا لايران
- تحجيم التداعيات السلبية للمشكلة الكردية على اراضيها .
- تطوير الانتاج الحربي مع اسرائيل وتسويقه لدول المنطقة .

• ولى هذا الاطار فان السياسة التركية تجاه المنطقة اكتسبت فدرا كبيرا من الفاعلية خاصة مع دول الخليج العربي على صعيد المشاركة في التخطيط لتنفيذ مشروعات التعاون والتنمية الاقتصادية بما والاتجاه لاقامة تجمعات للسود الناطقة بالتركية تمانى علاقاتها مع اسرائيل بدعم من الولايات المتحدة اضافة الى التوسع في تنفيذ المشروعات المالية والزراعية بجنوب شرق الاناضول القيام بعملية تعرضية في مواجهة حزب العمال الكردستانى في الشمال العراقي .

ثانيا : التحولات والتحديات التي تواجه الشرق الأوسط في أعقاب عمليات الخليج :

- لاشك ان مطلع التسعينيات يعد منعطفًا تاريخيًا في مسار وتطور العلاقات الدولية حيث تلاحقت الاحداث العالمية يارهاصات متتالية سريعة الخطى تلامشى مفاهيم الحرب الباردة ، وتعلن عن مولد نظام دولى جديد تلعب فيه الولايات المتحدة الامريكية الدور الرائد والمحورى في اطار من الشرعية الدولية .
- ولقد تابع العالم الانعكاسات المباشرة لهذا النظام وتأثيراته في المسارح الاقليمية ما بين الهيار لانظمة ومعتقدات سياسية او صراعات عرقية او نزعات استقلالية الى اتجاه نحو تبني التعددية كمفهوم سياسى وظاهرة ايجابية عامة تعكس الرغبة في تسوية الصراعات عبر القنوات الدبلوماسية وذلك في اوربا الشرقية وآسيا والفريقا وامريكا اللاتينية والجنوبية .

ولم يكن الشرق الأوسط بعيداً عن تأثير هذا النظام ، حيث شهد المتغيرات متعددة وكان أهمها الاتي :- (إيران - العراق - الصراع العربي الاسرائيلي)

ولان النسق الدولي الجديد هو نظام احدى القطبية تسعى فيه الولايات المتحدة الى تشكيل وصياغة ملامحه ، ، ، بما يؤثر على معالجة الصراع في المنطقة او ترتيب الاوضاع فيها ، كما ان اقيار القطب السوفيتي وتفكك المعسكر الشرقي ، ، يؤثر بالسلب على موقف الامة العربية ، حيث فقدنا احد عوامل التوازن الدولي المساند لها .

● ولاشك ان عمليات الخليج كان لها انعكاسها على الشرق الأوسط وما يواجهه من متغيرات وتحولات وتحديات والتي يمكن أن نشير اليها في الآتي :

● التحديات المستقبلية بمنطقة الشرق الأوسط في أعقاب عمليات حرب الخليج :

● تعرض منطقة الشرق الأوسط في أعقاب عمليات الخليج للعديد من التحولات الغاية في الأهمية والناشئة عن الاستراتيجية التي طرأت على المنظومة الدولية في إطار إعادة ترتيب وتشكيل الأوضاع الأمنية والاقتصادية بالمنطقة لصالح مستقبل النسق العالمي.

● وتشير تلك التحولات مجموعة من التحديات الإقليمية التي يأتي في مقدمتها :-

● تطورات عملية السلام العربي الاسرائيلي ببعديها الثنائي ومتعدد الأطراف .

● تنامي ظاهرة الإرهاب والتطرف الديني .

● قضايا الاختلال في التوازن الاستراتيجي بين قوى المنطقة .

● التعاون الاقتصادي والصراعات المحتمة نتيجة الخلافات الحدودية أو على الموارد الطبيعية ارتباطا بالفجوة السكانية بين الدول المنطقة وتوزيع الثروات فيما بينها .

● وما لاشك ان تلك التحولات في مجملها تؤثر مباشرة على الأمن القومي المصري والعربي طبقا للاتي :-

● عملية السلام العربي / الاسرائيلي :-

● ان ما تم احرازه من نجاحات على صعيد عملية السلام العربي / الاسرائيلي بدأ باتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية والتفقات لمؤتمر السلام بمدريد عام ١٩٩١ ووصولاً لاتفاقيات أوسلو والحكم الذاتي بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ومعاهدة السلام الاردنية-الاسرائيلية اضافة لتوفير الارادة السياسية السورية والديبلوماسية لتحقيق السلام ... يدلنا للتقدير بتقلص فرص نشوب صراعات مسلحة عربية/ اسرائيلية على شط ما حدث بالماضي خلال المدى القريب والمتوسط .

● ورغم ما سبق فإن مؤشرات تطور عملية السلام العربي الاسرائيلي في بعديها الثنائي ومتعدد الاطراف تشير للدلائل تعكس في مجملها ان هدف السلام لازال بعيداً وأن أدوات وآليات الصراع الاسرائيلي العربي الجديدة باتت تشكل تحديات مستقبلية للأمن القومي المصري والأمن العربي بمفهومه الشامل ، بما يؤدي حالة عرقلة تفيذه الى احتمالات سلبية يمكن بلورتها على النحو التالي :

● تشجيع القوى المعارضة لعملية السلام سواء من المنطقة أو خارجها على التصعيد من مواقفها المضادة لافساحا والتعرض للنظم التي تعاون في تحقيقها ، مع تفجر الصراع بين القوى العربية والاسرائيلية داخل مناطق الحكم الذاتي وتولد بؤرة جديدة بالمنطقة لتيارات التطرف الديني ، ، ، بالإضافة الى تزايد فرص تصاعد حدة التوتر

والمواجهة بالجنوب اللبناني ، و لجوء الاطراف الفاعلة لاستخدام الاساليب الاكراهية لتحقيق اهدافها في المباحثات الامر الذي يترتب عليه مزيداً من أعمال العنف ، مع تزايد تعقيدات قضية القدس عند طرحها للتسوية .

● وعلى صعيد المباحثات متعددة الاطراف ... فقد اتضحت محدودية ما تم التوصل اليه من نتائج حتى الان ارتباطاً بمقاطعة سوريا ولبنان للجان الخاصة بها ، بما عكس استمرار التصادم في المواقف العربية خاصة المصرية والإسرائيلية فيما يتعلق بموضوعات الحد من التسلح (التقليدي-فوق التقليدي) ارتباطاً بتمسك اسرائيل بمفهومها الخاص بالتفوق النوعي العسكري والاصرار على الاحتفاظ بترسانتها النووية ... الامر الذي يزيد من قلق دول المنطقة ويساهم في تزايد سباق التسلح بما ... وعلى جانب آخر فقد تم إحراز تقدم محدود على صعيد اجراءات بناء الثقة بين دول المنطقة .

● مخاطر ضياع قضية اللاجئين بعد تعثر أعمال اللجنة المختصة وتراجع الاهتمام بأعمالها في ظل ما تفرضه اسرائيل من عراقيل وعقبات ... وقد اقتصر ما حققته حتى الان على اقامة التمثيل الفلسطيني بها وزيادة عدد الدول المساهمة في أعمالها

● بقاء مشكلة المياه كقضية سياسية يرقن تسويتها باحراز تقدم على صعيد المباحثات الثنائية مع احراز تقدم نسبي في مجال اقامة بعض الآليات الخاصة بمعالجة المشكلة بالمنطقة ككل (الاتفاق على إنشاء محطة تحسين مياه في غزة - إنشاء بنوك اقليمية لتبادل المعلومات حول مصادر ومشاكل المياه بالشرق الاوسط - اجراءات دراسة حول سبل تطوير تكنولوجيا المياه - إنشاء مركز دولي تكنولوجيا لتحلية المياه بسلطنة عمان - اعداد برنامج لتدريب الفنيين بدول الشرق الاوسط في مجال المياه - تكليف المانيا باعداد دراسة عن الموارد المائية بالشرق الاوسط - الموافقة على الاقتراح كندى بتجميع مياه الأمطار بالشرق الاوسط وآخر أمريكي بمعالجة وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي) .

● وبالرغم من احراز تقدم على صعيد وضع أسس ومبادئ وقوانين حماية البيئة بالشرق الاوسط ... مع إقامة آليات ومشروعات بين مصر واسرائيل والاردن وتونس وفلسطين لتنفيذ ذلك بالمنطقة ، في الوقت نفسه لازالت خطط التنمية الاقتصادية بالشرق الاوسط تبحث عن صيغة ملائمة تتوافق مع مصالح كافة الاطراف حيث ارتبط معظم ما طرح من مقترحات وأفكار ومشروعات تدخل في اطار الترتيبات الاقتصادية المقترحة من القوى الدولية للمنطقة ورغبتها في دمج اسرائيل وتركيا بالمنطقة العربية .

● ويزيد من تعقيدات أعمال لجنة التنمية الاقتصادية في المباحث متعددة الاطراف ذلك التصارع من الدول العربية خاصة الخليجية على اسقاط حواجز التعاون الاقتصادي مع اسرائيل (اسرع دول مجلس التعاون الخليجي على اتمام المقاطعة من الدرجة الثانية والثالثة مع اسرائيل دون العودة بالتنسيق في ذلك مع الجامعة العربية وتحست ضغوط أمريكية - إضافة إلى استقبال الوفود الاسرائيلية لها وبدول أخرى مثل تونس والمغرب وبحث تفتيش مشروعات مستنكرة " قطر وعمان ") .

● ظاهرة الإرهاب والتطرف الديني ، حيث أصبحت ظاهرة الإهاب والتطرف الديني وأعمال العنف أحد السمات الرئيسية في عالم اليوم وباتت تشكل أكثر التحديات الامنية التي تواجه الامن اقليمي والدولي بعد أن اتسعت دائرتها لتشمل كافة المجتمعات دون تفرقة بين مجتمع نامي يتعرض لمصاعب ومشاكل التنمية الاقتصادية أو مجتمعات متقدمة تتمتع بكافة مطالب تحقيق التقدم والرفاهية .

- وقد امتدت تلك الظاهرة لتشمل معظم دول منطقة الشرق الاوسط حتى باتت تأتي في المرتبة الثانية من مناطق العالم التي تتعرض لها وذلك ارتباطا بمجموعة عوامل بعضها :
- عوامل خارجية ... ترتبط بقيام نظم عقائدية تسمى لتحقيق طموحات اقليمية ونشر أفكارها (ايران - السودان) ... أو كنتائج لتداعيات مرحلة الحرب الباردة وما أفرزته المرحلة اللاحقة لانقضائها من تناقضات فجرت العديد من الصراعات التي أدت إلى إقامة بؤر لغذبية تيارات التطرف (أفغانستان) أو تنشيطها وتشجيعها على ممارسة أنشطتها (البوسنة والمهرسك - اليمن - الصومال - والقرن الافريقي) ... اضافة الى ما قدمته القوى الدولية من دعم غير مباشر لتلك التيارات تحت شعارات الديمقراطية وحقوق الانسان (اللجوء السياسى - العبرعات) .
- عوامل داخلية ... ترتبط بتداعى الأوضاع المعيشية واكتساب العديد من تلك التيارات الشرعية الدستورية بدوها (الجزائر - اليمن - لبنان - الاردن - ...) في اطار التطبيقات الديمقراطية أو الوصول للسلطة من خلال الانقلاب العسكرى (السودان) وكذا اتجاه عناصر المعارضة والرفض لتشكيل تنظيمات ذات صيغة ومسميات اسلامية تحقيقا للسلطة ... إضافة لتحول ولاء بعض العناصر المثقفة من الأحزاب الاشتراكية لتلك التيارات في اطار رفض التواجد الغربي في ظل التقدير بالعبكاساته السلبية على القيم والثقافة الاسلامية من ناحية وكذا طبيعة التركيب السكانى والتوزيع الدينى من المذاهب الاسلامية خاصة بالخليج العربى من جهة أخرى .
- ويزيد من تعقيدات وخطورة تلك الظاهرة ذلك التطور الذى شهدته تنظيماتها ووسائل وأساليب تنفيذها للمهام والتنسيق بين الجماعات بعضها مع بعض وتلك العلاقة التى أصبحت تربطها بمصائب الجريمة المنظمة خاصة بدول أوروبا الشرقية وروسيا الاتحادية وما يحمله ذلك من مخاطر تجاه المجتمع ترتبط بتجارة المخدرات أو احتمالات حصولها مستقبلا على تكنولوجيا تؤثر بما على البنية الأساسية للدولة في المجالات المختلفة .
- وارتباطا بالتأثيرات السلبية لتلك الظاهرة على المجتمع الدولى فقد شهدت السنوات الأخيرة تصاعداً في اجراءات المكافحة لتلك التيارات مع تزايد جهود التعاون والتنسيق على كافة المستويات ... ثنائية / متعددة الأطراف / دولية / اقليمية للحد من انتشارها ... وقد برز تزايد التفاعلات العربية المرتبطة بالتنسيق في مواجهة تلك الجماعات سواء فيما بينها أو مع دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة .
- اختلال التوازن الاستراتيجى للقوى بمنطقة الشرق الاوسط :
- لا جدال في أن الحفاظ على التوازن الاستراتيجى في القوى بين دول المنطقة يأتي على قمة أولويات إقامة السلام الشامل والعدل بما يعتبره أحد أهم ركائز بناء الثقة ... وفي المقابل فان اختلال هذا التوازن لصالح أى من الاطراف يدفعه لتكريس عوامل التكافؤ وأوضاع عدم العدالة ومن ثم تجديد أسباب التناقض والصراع وربما التهديد بالحرب .
- ورغم الاعلان منذ بداية عملية السلام العربى الاسرائيلى على ضرورة ضبط التسلح الثقليدى / غسبر الثقليدى بالشرق الاوسط تحقيقا لمبدأ التوازن الاستراتيجى إلا أن دلائل تطورات الاحداث تشير إلى استمرار تسابق دول المنطقة على امتلاك وبناء القدرات العسكرية ذات التكنولوجيا المتقدمة .

● الصراعات / النزاعات الكامنة في الشرق الأوسط :

- كما تشير شواهد الموقف بمنطقة الشرق الأوسط لاحتمالات نشوب نزاعات وصراعات في المستقبل بين اطرافه حاله عدم توفر سبل التسوية والعلاج لمشكلاته وتناقضاته الكامنة وذلك ارتباطا بما يلي :-
- استمرار عجز القوى العربية على تجاوز التدايعات السلبية لازمة الخليج الثانية التي جاءت كاشفة لضعف هيكل النظام العربي عن تحقيق الامن والاستقرار بمنطقه واستمرار التباين في قدرات الدول (الغنية والفقيرة) وسياسة المناورات بين الدول (الاردن / سوريا - الاردن / فلسطين) لتحقيق المصالح الذاتية .
- محدودية التطور الديموقراطي في نظم الحكم التي تعتمد في معظمها خاصة بدول الخليج العربي على العصبية القبلية وتزايد الاتجاهات المعارضة وخاصة من جماعات التطرف التي تلقى دعما حارجيا .
- استمرار الخلافات الحدودية بين معظم دول المنطقة وعدم التوصل الى تسويات نهائية بما
- تزايد فرص النزاع حول الموارد الطبيعية (مياه - بترول - مصادم اسماك وثروة بحرية) في ظل التزايد السكاني وتناقص تلك الموارد اضافة الى اتساع الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة ارتباطا بضعف معدلات التنمية الاقتصادية .
- تنامي التوترات الطائفية والعرقية بدول المنطقة (الاكراد - السنة - الشيعة) كانعكاس لتأثيرات القضايا القائمة بمناطق الجوار الجغرافي .

● التعاون الاقتصادي الإقليمي :

- تشير الملامح الرئيسية للنظام العالمي الى ان احد سماته تستند على مبدأ الشراكة الاقتصادية لزيادة المنافع والمزايا النسبية والاقتصادية والمالية والتجارية للشركاء المندمجين في اطرافها وتضاعف من مكاسب الاعتماد المتبادل التي تتحقق في نطاق التكتلات الاقتصادية والاسواق المفتوحة وتطبيق مبدأ حرية التجارة .
- ولما يتجه العالم لزيادة التكتلات الاقتصادية واقتراب القائمة منها من استكمال تحقيق اهدافها واقامة العلاقات مع نظائرها ودخول اتفاقيات التجارة الحرة (الجات) حيز التنفيذ فان النظام العربي لازال يعاني من عوامل الضعف وعدم التنسيق والتكامل الامر الذي يدفع بها بعيدا عن الارتباط بالجمعات الدولية في ظل غياب الدوافع وعوامل التنافس .
- وعلى جانب اخر فلم تحقق التجمعات الاقليمية العربية التي جرى تنظيمها (الاتحاد المغاربي - مجلس التعاون الخليجي) تقدما ملموسا على صعيد التعاون الاقتصادي حتى الآن .
- هذا وتبرز العديد من الظروف خلال المرحلة الراهنة يعد ابرز الاتجاه هيكله النظام العربي في اطار المشروع الشرق الاوسطى الذي يضم قوى اقليمية جديدة (تركيا - اسرائيل - ايران) ذات طموحات في القيام ببادوار اقليمية تتحكم في مسارات التطور الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي بالمنطقة وهو ما يتم بمخه من خلال الباحثات متعددة الاطراف (الدار البيضاء / عمان) والثاني ما تطرحه المجموعة الاوروبية والدول المتوسطية غير الاعضاء به (مؤتمر برشلونة) .
- وارتباطا بجمعية الضمام الدول العربية لاتفاقيات التجارة الحرة (الجات) والارتباط بالمشروعات المطروحة تجنبا للانعزال الدولي والإقليمي فالامر بات يفرض تحديا قوميا على المستوى المحلي والعربي لتحديد المطالب والاحتياجات وخطط التطوير والتكامل والتنسيق الاقتصادي لتجنب مزيد من التدايعات السلبية على الاوضاع الاقتصادية في

المنطقة (البطالة - التضخم - المديونية - الفجوة التكنولوجية والغذائية - ضعف معدلات النمو - انخفاض الدخل
 ٠٠٠) من ناحية وتحقيق شروط افضل لتحقيق التوازن مع القوى الاقليمية الجديدة بالمنطقة من ناحية اخرى .

● عمليات الخليج والنظام العالمي الجديد :-

- الصورة الراهنة للنسق العالمي:
- طرأ على العلاقات الدولية في العالم الجديد العديد من المتغيرات بحكم المستجدات والتحولت العالمية التي اصبحت تحكمها والتي انعكست على الاطراف الدولية منذ مطلع التسعينات حيث اثرت في تشكيل سمات النسق العالمي الجديد ٠٠٠ والذي يمكن بلورتها على النحو التالي :-
- بروز العامل الاقتصادي كاحد اهم محاور العلاقات الدولية والاقليمية والتوجهات التي نشهدها لبناء التكتلات الاقتصادية ذات البعد الجغرافي ماهي الا ترجمة واقعية لذلك سواء في اطار العلاقات الثنائية بين الدول او المتعددة وامتلة ذلك عديدة من خلال ما نراه من تجمعات إقليمية اقتصادية في اوربا الغربية والامريكتين واليابان مع الدول الاسيوية ٠٠٠ الامر الذي بدأ يشكل نوعا من التنافس بين القوى الكبرى سواء على مناطق تسويق منتجاتها او على تلك المناطق الغنية بالموارد الالية وكل ذلك له انعكاساته السلبية سواء على برنامج دول العالم الثالث للتصميمه او الاصلاح الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة لشعبها .
- ان معادلة القوة في النسق العالمي الجديد اصبحت تتحقق من خلال امتلاك القدرات الاقتصادية والتقنية العالية والتي تدعم امكانيات فرض النفوذ السياسي الى جانب قدرة العسكرية المتميزة وذلك بخلاف النسق الدولي السابق الذي كان يعتمد على البعد العسكري بالدرجة الاولى في تحقيق هذه القوى .
- تدعيم وترجيح نموذج الديمقراطية المطبقة في الغرب كنظام للحكم واقتصاديات السوق واعتبار ذلك معياراً تسمى اليه القوى الغربية بريادة امريكية لفرض تطبيقه ومراقبة دقة تنفيذه ٠٠ بوسائل عديدة بدءا من التلويح بالمساعدات ثم ممارسة الضغوط من خلال مؤسسات النقد والتمويل وانهاء بامكانية الحصار الاقتصادي وتوقيع العقوبات بسبل واستخدام القوة المسلحة احيانا .
- تعدد عوامل تفجر الصراعات العرقية والازمات الاقليمية لظهور التناقضات التي ظلت نظم الحكم الشمولية المركزية تمنع تفجرها بالقوة ٠٠٠ فضلا عما فرضه انتهاء عصر الحرب الباردة من حالة فراغ غابت فيها ضوابط ادارة الصراعات الاقليمية وقد تجملت تلك السمة في الصراعات الداخلية والعرقية ورغبات الانفصال في دول اوربلا الشرقية والكومنولث وفي القارة الافريقية في الصومال ورواندا وبوروندي .
- تغير انماط واشكال التهديدات التي تمس الأمن والسلام العالمي حيث اصبح في مقدمتها الارهاب والتطرف الديني وقضايا الهجرة والبروح الجماعي وحقوق الانسان والسيطرة على التسليح وغياب الديمقراطية ٠٠٠ ولعل التدخل الامريكي في هايتي / تحت دعوى استعادة الديمقراطية ٠٠٠ وفي الصومال لحماية حقوق الانسان - واسلوب ادارة الازمة الكورية وما نراه من تحرك امريكي تجاه ايران ٠٠٠ امور اصبحت من سمات العصر ٠٠٠ فالتدخل في امور الدول اصبح مقبولا من جانب المجتمع الدولي لضبط الامور الداخلية بما ٠٠٠ برغم ما يمثله من مساس بالسيادة المطلقة لها .
- المشاركة الجماعية وتحالف القوى العالمية تحت مظلة الشرعية الدولية لادارة الازمات كاحد سمات النظام الجديد ٠٠٠ مع تطور مهام واساليب ادارة عمليات السلام تحت المظلة الدولية من غط المواجهة السلبية في النظام السابق

الى استخدام اسلوب فرض حفظ السلام بالقوة في النظام الجديد وسط هيمنة القوى الدولية الكبرى على المنظمات الدولية وازدواجية معايير التعامل مع الازمات وتراجع ثقل لمنظمات والتكتلات الاقليمية امثال (جامعة الدول العربية - مجموعة عدم الانحياز - منظمة الوحدة الافريقية) .

- في أعقاب الأزمة بنيت التقديرات - بعد دراسة أسباب ونتائج عمليات الخليج وترتيب أحداثها زمنيا - على أن الأزمة العراقية - الكويتية كانت الشرارة التي همت المسؤولين الأمريكيين لإعلان دعوتهم الى النسق العالمي الجديد والذي كان من نتائجه النجاح في كل من الحرب وفي الجهود الرامية الى تحقيق تسوية سلمية ، ويبدو هذا سليما للوهلة الأولى ، فهدف النسق العالمي الجديد قد تحددت معالمه قبل أواخر خريف عام ١٩٩٠ وقيل تنفيذ العمليات الحربية ، وعلى هذا فمن المنطقي أن تنقل فكرة أن مبادئ النسق العالمي الجديد هي التي تحمكت في الطريقة التي تم بها تحرير الكويت ، وكيفية إنهاء الأزمة ، وتوقيع العقوبات على العراق وكيفية استعادة السلم في المنطقة .
- وقد اختلف المخلولون في الربط بين النسق العالمي الجديد وعمليات الخليج ، حيث يرى فريق منهم أن لها انعكاسها المباشر على النظام ، بينما يرى الآخرون أنه ليس هناك ارتباط مباشر بين النسق العالمي الجديد وعمليات الخليج للأسباب التالية :-

- أن فكرة النسق العالمي الجديد لم تكن قادرة كلية على المساهمة فعلا في حل هذه الأزمة سواء سياسيا أو عمليا ، وخاصة ونحن نتكلم هنا عن أزمة فوضوية يصعب التكهن بتوجهاتها الاستراتيجية ، ومن ثم تصور السياسات الملائمة لمواجهتها .
- وقد قدم روبرت جيمس نائب مدير مجلس الأمن القومي، تعريفا مسطحا أكد فيه على أن " النسق العالمي الجديد ليس هو السلام على الطريقة الأمريكية ولا هو نهج لتحسين صورة الولايات المتحدة كرجل بوليس للعالم " ، وبعد ذلك استطرد في إعادة تعريف النسق العالمي الجديد حيث قال ان هذا النظام ببساطة ما هو الا وسيلة لردع العدوان ، (وكان ذلك في ٧ مايو ١٩٩١)
- وعلى هذا ، فإن واضعوا النظام الجديد لم يتطرقوا في شرحه لأبعد من تحديد المفهوم فقط وكان هذا بعد ان وصلت الحرب الى ذروتها ، ومن هذا المنطلق يمكننا القول بأن حرب الخليج ليس لها أية علاقة باللحظة التاريخية التي مر بها العالم ، ويعني بما لحظته الاعلان عن مولد النظام الجديد ولكنها بلا شك أثرت فيها وتأثرت منها .
- يعتبر العديد من المراقبين أن فكرة العيش في " عالم أفضل " قد نبعت بعد انتهاء عصر توازن الرعب وما استتبعه من انتهاء للحرب الباردة ، وعمليات الحفض المتبادل للأسلحة النووية ، والانفراج بين الشرق والغرب ، والبعض الآخر يرى رؤية أخرى ، ارتباطا بالنصر الليبرالية في آخر معاركها الأيديولوجية في نهاية العقد الأخير من القرن العشرين .
- ومع ذلك يجب أن نبحت في جذور نشأة النسق العالمي الجديد في سياق تسارع وقوع عديد من المتغيرات خلال عام ١٩٨٩ ، وحتى منتصف عام ١٩٩٠ وهي الثورات الديمقراطية التي اكتسحت أنظمة الحكم الشمولية في دول وسط وشرق أوروبا ، وإعادة توحيد ألمانيا ، والتقدم الذي تم لاستكمال الوحدة الأوربية ، وكل هذه المتغيرات قد حدثت قبل حرب الخليج ولكنها بلا شك أثرت فيها وتأثرت منها .
- ولو نظرنا لعمليات الخليج وتأثيرها على ظهور النسق العالمي الجديد لوجدنا ان توليت حدودها كان مفاجأة للرئيس بوش ومعاونيه ، في الوقت الذي لم تكن فيه فكرة دعم السلام العالمي قد اختتمت في أذهانهم بعد ، ولم تكن لديهم

الفرصة الحقيقية للتصير عن أفكارهم الوليدة عن الأمن الجماعي ، وحياء دور الأمم المتحدة وما شابه ذلك من أفكار لذا فليس من المنطقي أن تربط بين ما تم في هذه الأزمة من إنجازات مثل تكوين الائتلاف الدولي وبين ظهور فكرة النسق العالمي الجديد .

● وأن الائتلاف الذي تم ٠٠ جاء متفقا مع القواعد والأسس المرعية في العالم القديم محققا مصالح دول الائتلاف القومية ، الا أن تلك المصالح توارت وطفقت على السطح بدافع رد العدوان ، ومن هنا كان قرار المقاطعة الاقتصادية ومساعدة المعتدى عليه ، وهناك من يرى أن هناك عوامل انعكست بصورة سلبية على النسق العالمي الجسدي الأمر الأول ٠٠ منها سماحه ببقاء نظام صدام حسين ، وهذا يعني أحد النماذج لحالة اللاسلم واللاحرب والأمر الثاني ٠٠ هو بقاء بعض المشاكل لكل طرف من أطراف الأزمة بلا حل ، ومثال ذلك ، ما تواجهه بلدان الخليج من بؤر التوتر ٠٠ لما زالت المملكة العربية السعودية وباقي دول الخليج غير قادرة على حماية أمنهم القومي بالرغم من تكريسهم لترسانة هائلة من الأسلحة المتقدمة على مدى العقدين المنصرمين ، وكذا والتوترات الطائفية والعرقية الكامنة تحت السطح ، وظهور التطرف ، وظهور حركات الاسلام الأصولي كمنصر فاعل في الأحداث ، والتنافس على الزعامة الإقليمية بين دول مثلت توازن القوى في المنطقة ، وأعى بهم محور بغداد - الرياض - طهران ، كذا فان موضوع سباق التسلح لم يُحسم ، وهذا أمر يتطلب مفارقات مستمرة ومكلفة قبل توقع الوصول الى برنامج عمل للحد من التسلح في المنطقة ، وكما رأينا فان بقاء هذه المشاكل بلا حل قد ساعد على اضعاف ظلال من الشك وعدم الفهم للنظام العالمي الجديد وآلياته في المنطقة ، حيث ظهرت بشكل أوضح في أعقاب عمليات الخليج .

الأمر الثالث ٠٠ هو ظهور عدد من المشاكل الجديدة كنتاج لهذه الأزمة مثل : متطلبات تغطية نفقات عملية " عاصفة الصحراء " ، وتعويض الدول المتضررة من جراء الغزو العراقي ، واستمرار عملية المسح الجوي فوق أراضي العراق لتحديد مواقع التصنيع العسكري ، وعموما كل ما سينتج من تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ من مشاكل غمسي السيادة العراقية ، وأخيرا ، فتبقى مشكلة أخرى لا تقل أهمية أو حساسية عما سبق ذكره وهي تواجد قوات أمريكية في المنطقة وما يترتب عليه من حساسية لدى شعوب المنطقة ، وباختصار ، فان هذا المزيج من المشاكل الموجودة في منطقة الشرق الأوسط سواء ما كان منها موجودا قبل الأزمة أو بعدها ، يشكل بلا شك تهديدا مستمرا على النسق العالمي الجديد وتوجهاته .

● وهكذا يمكن أن نخلص الى أن التطورات التي شهدتها النسق العالمي على مدار السنوات التالية من اشتعال أزمة الخليج قد عكست ، أن القوة والسلطة في النسق العالمي لم تعد تحكمها قاعدة القوة العسكرية في العلاقات الدولية فقط ، وإنما صارت لتناج تفاعل ومزيج امتلاك القدرات التكنولوجية والاقتصادية وامكانيات فرض النفوذ السياسي الى جانب القدرات العسكرية المتميزة وعلى جانب آخر فقد شهدت مفاهيم الأمن والسلام العالمية تطورا ارتباطا بمعايير ومصالح القوى الفاعلة بالنسق العالمي (البيئة - الارهاب - حقوق الانسان - نشر الديمقراطية - منع أسلحة التدمير الشامل ٠٠٠) كما تعددت مصادر التنافس في ظل غياب أسس وضوابط مرحلة الصراع في أطر مختلفة يأتي في مقدمتها تحقيق المصلحة الاقتصادية وتعظيم الاهتمام بالدور الذي تلعبه المنظمات والمؤسسات والتكتلات ، خاصة الاقتصادية والأمنية والسياسية على كافة المستويات الإقليمية والدولية .

- ويعد الشرق الأوسط من أكثر أقاليم العالم تأثراً بالتفاعلات القائمة في المنظومة الدولية اربساطاً بما يحظى به من أهمية حيوية في استراتيجيات القوى الكبرى والتي يستمد منها من موقعه الجغرافي قلب العالم وباعتباره النطاق الجيوبوليتيكي للجنوب الأوروبي إضافة للحاجة الدولية المتزايدة لصادرات النفط لاسيما القادمة من الخليج العربي .
- ورغم ما يتسم به النسق العالمي خلال المرحلة الراهنة من مفاهيم جديدة بعيدة عن سياسات الملاحقة والتصادم حول مناطق النفوذ التي سادت النظام الماضي الا أنه لكل قوى رؤيتها لشكل وطبيعة ترتيب الأراضع الأمنية والاقتصادية بالشرق الأوسط بما يحقق مصالحها . • وعلى جانب آخر فإنه لا شك أن هناك قوى اقليمية سواء منتمية للمنطقة الاتحاد المغاربي - مجلس التعاون الخليجي (أو غير منتمية للمنطقة) اسرائيل - تركيا - ايران - جنوب أفريقيا - القرن الأفريقي (تسعى لدور مؤثر في مستقبلها •

- ولا جدال أن مجمل تلك السياسات واستراتيجيات تحقيقها تأثرت بشكل مباشر أو غير مباشر بالانعكاسات المختلفة التي تربت على عمليات الخليج ، والتي سيكون لها تأثيرها في مستقبل المنطقة •

ثالثاً : انعكاس عمليات الخليج على النسق الشرقى أوسطى :-

النسق الشرقى أوسطى والتعاون الاقليمي :-

- في أعقاب عمليات الخليج والتغيرات المتلاحقة الاقليمية والعالمية التي حلت بها المنطقة • • وكذا إفرزات عملية التحول والانتقال من عصر المواجهة والحرب الباردة الى عصر يأمل الجميع فيه أن يعم السلام والتعاون بين جميع الشعوب • • وخاصة بمنطقة الشرق الأوسط ، وكذا في أعقاب مؤتمر مدريد للسلام ، وبروز اصطلاح الشرقى أوسطية كصيغة من صيغ التعاون بين دول المنطقة • • زاد الجدل حوله وخاصة بعد توقيع الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي ، حيث كرس مخاوف فريق من المخلصين حذرنا من إعادة صياغة العلاقات الاقليمية في ظل التسوية على نحو يكفل وضعاً متميزاً أو مهيمناً لاسرائيل ، وفيما عمد هذا الفريق الى شن حملة تعبر عن هذه المخاوف ، سمي فريق آخر لا يراز ما يراه من محاسن التعاون الاقليمي في ظل علاقات سلمية مع اسرائيل ، أو للتقليل من أهمية مخاوف المتخوفين ، ويعبر عن الترحيب بالتعاون الشرقى أوسطى أو تنفي وجود مخاطر له • •

- ولقد تضمنت " صيغة مدريد " للتسوية مسارين للتفاوض أحدهما متعدد الأطراف يختص بالقضايا الاقليمية السبق حددها مؤتمر موسكو في يناير ١٩٩٢ يخصص قضايا شكل لكل منها مجموعة عميل ، وهي التنمية والتعاون الاقتصادي ، والأمن الاقليمي والحد من التسليح ، والموارد المائية ، وشئون البيئة ، واللاجئين ، ولقد قاطعت سوريا ولبنان ، مجموعات العمل به ، ولقد جاء الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي ليختصر فترة الميلاد^(١٤) ويجول اسرائيل الى دولة مقبولة في المنطقة على الفور ، ويسرع اجراءات التعاون الاقليمي معها ، بدلا من المرور بمرحلة التقاليسه ، لكن الاتفاق الذي يتجاوز الاطار الثنائي الى الاقليمي وضع بعض الأسس لبدء التعاون الاقليمي على الفور ، انطلاقاً من عملية تنمية منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني ، الأمر الذي دفع الأردن للاسراع بتشكيل لجنة اقتصادية مشتركة وتوقيع اتفاقات اقتصادية مع اسرائيل ، كما وفر الاتفاق مناخاً ملائماً لإثمار الضغوط المتبادلة للبدء في العاء المقاطعة العربية ، وبدأت في الوقت نفسه تحركات مختلفة لتنظيم العلاقات مع اسرائيل على الصعيدين الرسمي والأهلي •

(١٤) نيل عبد الفتاح ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بتاريخ ١٩٩٣ •

- وقد تلاحظ كثرة الجدل حول صيغ التعاون والتحديد الدقيق لموضوعه (ترتيبات اقليمية - سوق شرق اوسطية - نظام شرق اوسطى) فقد تركز جانب كبير منه على " السوق الشرق اوسطية " اعتقادا في انهما محور الترتيبات الاقليمية البازغة ، فيما دار جانب آخر من الجدل حول " النظام الشرق اوسطى " .
- وظل الجدل مستمرا حول " السوق الشرق اوسطية " هجوما عليها اولدفاعا عنها دون البحث جديا فيما اذا كان انشاؤها ممكنا بالفعل وفي أى مدى زمنى .

فالناثبات أن اقامة سوق مشتركة في الشرق الأوسط عملية طويلة المدى تحتاج الى اجراءات ووقت طويل ، وتؤكد ذلك التجربة الأوروبية التي لم تصل بعد الى سوق مشتركة بالمعنى الكامل بعد أكثر من ربع قرن على بدايتها فالسوق المشتركة هي أعلى مراحل عملية التكامل الاقتصادى الذى يقوم على أسس التجارة ، ولا بد ان تسبقها مراحل عدة بدءا من تحرير التجارة ، و اقامة منطقة تجارة حرة ، وتوحيد التعريفات الجمركية و اقامة سور جمركى موحد مع العالم الخارجى ، وتطووير التحرير التجارى ليشمل كذلك حرية انتقال عوامل الانتاج ، وتحقيق التنسيق في السياسات الاقتصادية وعندئذ يمكن الوصول الى سوق مشتركة .

- وقد انطلق معارضو ومؤيدو هذه السوق من تسليم بأن " السوق الشرق اوسطية " جزء رئيسى من مشروع اسرائيل الاقليمي ، دون معرفة بمخالفات الاقتصاد الاسرائيلى نفسه ، لما زال هذا الاعتقاد يّوم على درجة عالية من الحماية ، ويصعب تصور التخلّى عنها في أى مدى منظور لاقامة منطقة تجارة حرة التي هي الخطوة الأولى لنباء أى سوق مشتركة ، كما ان المشروع الاسرائيلى يركز على علاقات تعاون ثنائية أو ثلاثية على الأكثر ، ، ولذلك لا يطرح هذا المشروع عملية تكامل اقتصادى اقليمي شامل ، وبالتالى لا يصل هذا التكامل الى مستوى سوق مشتركة ، وقد أدى ذلك الى قصور في طروحات المؤيدين والرافضين للترتيبات الاقليمية الجديدة ، فسلوؤيدون بذلوا جهودهم بحثا عما تتيحه السوق المشتركة من فرص للتنمية الاقليمية استنادا الى ما تولفه من تسادلات حرية التجارة ، والرافضون ركزوا في الطهار في تعداد مخاطر هيمنة الاقتصاد الأكثر نموًا وتقدما والأقوى تكنولوجياً عندهم يحدث الاندماج الاقتصادى المتخيل في اطار سوق مشتركة .

• تيار الرافض " للشرق اوسطية " :

- شن هذا التيار حملة شديدة على " الشرق اوسطية " بكل الصيغ التي جرى الجدل حولها ، طارحا الجدلالات التالية :
- أن " الشرق اوسطية " مشروع ليس نابعا من العرب ، وانما مفروض عليهم ، وأن له أصولا تاريخية غربية وصهيونية ، فيرى القائلون بأصوله الغربية أن هذه الأصول تعود الى " حلف بغداد " ، " وحلف شرق البحر الأبيض المتوسط " " ومشروع إيرفانور " ، وغيرها من المشروعات الغربية التي فشلت بسبب تنامي الوعى القومى العربى والاصسرار على رفض اى ترتيب اقليمي يدعم مركز اسرائيل في المنطقة ، لكن سلسلة الانتكاسات التي تعرضت لها الحركة القومية العربية تولف ظروفها موالية الآن لمثل هذه الترتيبات ، فالصف العربى مشمت ، والفكرة العربية تنتقد باعتبارها أحلاما ، والدول العربية منقطة بأزماتها وهومها الداخلية ، وأنظمة الحكم فيها حصرية على روابطها الغربية ،
- ويرى القائلون بالأصول الصهيونية " للشرق اوسطية " أن هذه الأصول تعود الى " مشروع هرتزل " الذى تطلع الى تحويل الشرق الأوسط الى منطقة سلام وتعايش وتعاون ، حيث تجتمع الثروات الطبيعية العربية مع التعاون والقوة العقلية اليهودية ، من اجل خلق جنة الرخاء على الأرض ، وطالما أن العرب لا يمكنهم القبول

بم شروع يقترن باسم "هزرتل" مهما تردت أوصاحتهم ، فمن الضروري إعادة صياغته تحت مسمى جديد هو "المشروع الشرق أوسطى" .

● وفي هذا السياق التاريخي تعود النسخة الراهنة "للمشروع الشرق أوسطى" الى منتصف الثمانينات عندما بحث شيمون بيريز ومصطفى خليل " مشروع مارشال الشرق الأوسط " ، الذى يقوم على برنامج للتسيمة تموله دول غربية وأخرى عربية لفظية ، وقد توأكب ذلك مع عقد اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة واسرائيل ، والى كانت احدى وسائل التحايل على المقاطعة العربية من خلال اتاحة الفرص لتسلسل منتجات اسرائيل الى الدول العربية باعتبارها منتجات أمريكية ، ويؤكد مدى حاجة اسرائيل للأسواق العربية ، بما دفعها للتحايل على المقاطعة باللجوء الى إيجاد شهادات منشأ مزورة لسلعها .

● أن هدف "المشروع الشرق أوسطى" هو دمج اسرائيل فى المنطقة التى لفظتها ، وفى ظروف تتيح لها تبوء مركز متميز على حساب العرب ، لتحقيق تسوية سلمية لا يقود بالضرورة الى علاقات طبيعية وتفاعل اقليمي ، ما لم تقترن هذه التسوية بتريبات معينة ، فالتسوية فى ذاتها لا تضمن تعاوننا اقليميا واسعا ، كما ثبت من تجربة السلام المصرى - الاسرائيلى ، لأنها لا تكفل مصالح متبادلة حيث يظل جوهر المشكلة هو وجود اسرائيل نفسه بتكوينها العنصرى وأهدافها التوسعية وتهديتها للمصالح العربية من خلال وظيفتها كقاعدة متقدمة للعرب فى المنطقة واصرارها على الاحتفاظ باحتكارها للسلاح النووى وتأييد الولايات المتحدة لها فى ذلك .

● أن الحديث عن دور ايجابي لاسرائيل فى التنمية الاقليمية ، فى إطار "المشروع الشرق أوسطى" ، لا أساس له ، لىهى ليست رائدة فى أى مجال من مجالات الانتاج ، ولا قدمت اختراعات أفادت البشرية ، ولا تملك من التكنولوجيا جيدا لا ما يسمح لها الغرب بالتعاون فيه ، فالتكنولوجيا الاسرائيلية ليست أصلية بل مستوردة من الغرب ، ولذلك فسان "المشروع الشرق أوسطى" لا يفيد سوى اسرائيل ، لأنه ينعش اقتصادها اعتمادا على السوق العربية الواسعة من ناحية والتمويل الدولى والاقليمى (وهو عربى أساسا) لمشروعات سيكون لها اليد العليا عليها والنصيب الأكبر فيها بدعوى اسهامها التكنولوجى ، وهذا البشير بفائدة التكنولوجيا الاسرائيلية التى هى غير أصلية ، لا محل له لأن التكنولوجيا المطلوبة هى التى تتسجم مع الظروف والحاجات العربية ، فالتكنولوجيا المناسبة لجمع صغرى ومنظم على مستوى علمى مرتفع تختلف عن تلك الملائمة لمجتمعات كبيرة تفقر الى هذا المستوى ، واذا أقحمت عليها تكنولوجيا غير ملائمة ، ستكون النتيجة اتساع الفجوة بين مكونات هذه المجتمعات ومن ثم احتدام التناقضات داخلها .

● أن "المشروع الشرق أوسطى" يطمس هوية المنطقة ، ويرح عنها خصوصيتها العربية والاسلامية ، وبالتالي تصبح محيطة جغرافيا لا علاقة له بالانسان أو التاريخ ، فى صورة خريطة ملفقة تالفة لا تصلح سوى لاستيعاب الحضور الاسرائيلى وطموحاته وأطماعه ، كما أنها لا تخلو من افعال حتى على الصعيد الجغرافى نفسه ، حيث تسمى اسرائيل الى إعادة تركيب المنطقة تبعا هواها ومصالحها ، لتستبعد دولاً وتضيف أخرى ، ومعنى ذلك ان هذا المشروع لا يبقى على خصوصية تاريخية ولا جغرافية للمنطقة ؛ وإنما يستبدل بما خريطة فارغة من أى مضمون .

لالمقصود اذن هو تقويض الذاكرة التاريخية العربية ، فى حين تبقى العقيدة الصهيونية قائمة - فى صورة جديدة - بكل وظائفها وخاصة وظيفتها ضد مشروع النهوض العربى ، وبهذا المعنى يصبح البعد الثقافى "للمشروع الشرق أوسطى" ماسا بجوهر الوجود العربى بمفهومه الحضارى التاريخى ، باعتبار أن هذا المشروع يندرج فى برنامج تطويع المنطقة.

الذي تمارسه القوى الغربية بأساليب مختلفة ، فالنضيق الثقافي هو امتداد لعملية الغزو الثقافي والاختصاص التي يمارسها الغرب ، خاصة وأنه مرتبط بتسوية ملامة تفرضها موازين قوى مختلة تقود الى ترتيبات اقليمية ، تحتل اسرائيل فيها ليس فقط موقع المركز ، ولكن أيضا موقع النموذج الحضاري ، وهذه التسوية تتجاهل أن العرب هم " الضحية " وليس " الجرم " رغم أن هذه حقيقة تاريخية .

● أن مواجهة "المشروع الشرق أوسطي" إذن مهمة تاريخية جوهرها الحفاظ على الأمة ، وهي تقتضى السعى الى تدعيم مؤسسات العمل العربي المشترك ، وتطوير ميثاق جامعة الدول العربية وتفعيل معاهدة التعاون الاقتصادي والدفاع المشترك ، وترشيد استخدام الموارد المالية والاقتصادية والبشرية لتحقيق تكامل تتولفسر مقوماته بالفعل فالمدخل الرئيسى الذى ينفذ منه هذا المشروع هو ضعف وتفكك النظام الاقليمي العربى ، الذى يمر الآن بأخطر مراحل منذ نشوئه .

● تيار الترحيب " بالشرق أوسطية ":

● قدم المعبرون عن هذا التيار آراء عدة سواء لتبرير ضرورة التعاون الاقليمي فى اطار " شرق أوسطى " ، أو لتساكيد الحاجة الى " سوق شرق أوسطية " أو سعيا لتقليل مخاطر التعاون العربى مع اسرائيل .
 لفتى مجال تبرير ضرورة التعاون " الشرق أوسطى " يجرى التركيز على فكرة تراجع وانكسار مشروعى القومية العربية والصهيونية ، الذين حاولا كل منهما أن ينفى الآخر نفيًا مطلقًا والحق هزيمة ساحقة به ، ووفقا لهذه الفكرة بدأ انكسار المشروع القومى العربى هزيمة ١٩٦٧ وما تبعها من تحول الى القبول بالتفاوض مع اسرائيل ، وهو الذى ظل يتزايد ويتسع نطاقه كلما تأكد انكسار هذا المشروع ، كما حدث انكسار مواز للمشروع الصهيونى رغم انتصار اسرائيل فى حرب ١٩٦٧ ، لأن هذا الانتصار لم يحقق فرض الحل الاسرائيلى على العرب ، وتزايد هذا الانكسار نتيجة لحرب ١٩٧٣ ، مما دفع الاسرائيليين لإدراك أن الاستمرار فى الصراع غير مجدٍ ثم تبته قطاعات متزايدة منهم الى أن قضية الأمن لم تعد مرتبطة بالعوامل الجغرافية وحدها .

● كما وأسهمت الانتفاضة فى وجود نسجها سياسيا جديدا بين الاسرائيليين والفلسطينيين على المستويات الفكرية والسياسية والاجتماعية رغم المواجهة الحادة ، حيث تبلورت الحاجة الى حل وسط يتيح التعايش والتعاون ليس فقط بين هذين الطرفين ولكن على صعيد المنطقة كلها والتي تجمع بين الثروات الطبيعية والبشرية والقدرة التكنولوجية ، وبذلك اصبح من الضرورى ربط أطرافها بالمصالح والمنافع المشتركة باعتباره الحل الأفضل للصراع والعاصم مسن تجددته مستقبلا ، بما يجعل "المشروع الشرق أوسطى" هو المانع لتكرار العنف الذى حدث ليس فقط على الجبهات العربية - الاسرائيلية ، ولكن أيضا فى منطقة الخليج التى شهدت حربين ضروسين خلال عشرة أعوام .

● أما فيما يتعلق بفائدة " السوق الشرق أوسطية " التى طرحها معظم المعبرين عن هذا التيار لفسد ظهرت الآراء المؤيدة التى من أهمها الأتى :-

● أن وجود سوق مشتركة واسعة ضرورة للتعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية ولدعم مركز المنطقة فى السوق العالمى الجديد ، فالعالم يتجه الآن الى هذه التكتلات التى تتعدى الأسواق الوطنية ، ويقمها على أساس المصالح والمنافع وليس فى منطقة الحب والكراه ، فهى تعبير عن الاتجاه العالمى الذى يقوم على الأسواق الكبيرة .
 ● أنها تحقق تفاعلا بين التكنولوجيا والموارد الاقتصادية والبشرية فى المنطقة ، بما يتيح التطلع الى تنمية اقليمية تعدد بازدهار للجميع ، ويدعم هذا التوجه وجود ثروات بالمنطقة تتجاوز حدود الدول وتشكل قواسم مشتركة بين

دولتين أو أكثر ، ومنها مثلا الموارد المائية ، مما يفرض الحاجة الى تطوير مشاريع مائية وكهربائية مشتركة تفيد منها عدة دول ، كما أن هناك مشكلات اقليمية لا يمكن التعامل معها داخل الحدود السياسية ، مثل تلوث البيئة والأوبئة وما الى ذلك •

• الما تحقق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد واستخدام التكنولوجيا المتقدمة مما يساعد على رفع معدلات النمو في كل دول المنطقة ن التي ستصبح والحال هكذا جاذبة للاستثمارات الأجنبية التي تريد الافادة من انخفاض تكلفسة الانتاج ، لكن الملاحظ أن الجانب الكبر من مجادلات هذا التيار ينصرف الى محاولة تبديد المخاريف العربية من التعاون مع اسرائيل في الاطار " الشرق أوسطي " ، وأطسوحة الرئيسية في هذا المجال أن اسرائيل ليست تلك العملاق الذي يستطيع الهيمنة على المنطقة وبرزت في سياقها مجادلات عدة من أهمها :-

• بالرغم من أن قدرات اسرائيل الاقتصادية التي يصل حجم ناتجها السنوي ما يزيد على ٦٠ مليار دولار ، أى بمسا يفوق حجم اقتصاديات مصر وسوريا والأردن معا ، فالاقتصاد الاسرائيلي يعتمد على معونات مباشرة وغير مباشرة تتجاوز أربعة مليارات دولار سنويا ، ومعنى ذلك أن معظم ما تحتاجه اسرائيل للاستثمار يأتي من معونات أجنبية (أمريكى بالأساس) ، وبحساب تأثير المضاعف ، يصبح جزء مهم من حجم الاقتصاد الاسرائيلي ناتجا مسن هذه المعونات •

• مراجعة مقولة التفوق الاقتصادي الاسرائيلي من خلال التأكيد على ان الصناعات العسكرية هي التي توفر المجال لهم لهذا التفوق ، الى جانب الدعم الأمريكى الذي يتجاوز المعونات الى توفير الخبرات والأسواق ، وعندما يتكوس السلام سيقل الاندفاع نحو التسلح ، وستعان الصناعات العسكرية الاسرائيلية بالتالى مسن الحصار في مواردها وأسواقها ، الأمر الذى سيؤثر سلبيا على أنه احد أهم مجالات التميز الانتاجى الاسرائيلي ، ولن يبقى مسن مجال للتميز الا صناعة قطع الماس وصقله ونتاج بعض الأجهزة الإلكترونية وخاصة في مجال الخدمات الطبية ، الى جيلب خبرة الزراعات الصحراوية ، وهي مجتمعة لا تضمن لاسرائيل نقلا اقتصاديا تجاه الدول العربية •

• كما أن العرب هم الذين يملكون المال والطاقة والعمالة والأسواق والمساحة وطرق المواصلات والممرات المائية •
والباب النفط والغاز ، أما التكنولوجيا الاسرائيلية فستواجه منافسة شديدة من التكنولوجيا الغربية واليابانية •

• التأكيد على أن تحويل الأموال المهذرة في سباق التسلح الى التنمية يفيد العرب منه أكثر من اسرائيل ، فالمتوسط العربى العام للاتفاق العسكرى يبلغ ١٤ ٪ من الدخل القومى ، فاذا توقف هذا الاتفاق أو تراجعست معدلاته جلدريا ، يصبح بالامكان تحقيق تنمية تدعم مركز العرب الاقتصادي في ظل الترتيبات الاقليمية الجديدة ، بل وتجعلهم يتباهون العالم المتقدم نموا وازدهارا ، وفي هذه الحالة تكون الدول العربية مؤهلة للتفوق على اسرائيل ، خاصة وان العرب يتمتعون أيضا بتقاليد وعلاقات مع العالم تفوق ما لدى الاسرائيليين •

• تسفيه المخاوف من غزو لفاق اسرائيلى ، استنادا الى اعتبارات من أهمها :-

• أن المنطقة تضم خليطا من الحضارات والثقافات واللغات والقوميات ، مما دفع الى التمساش والتفصاعل بينهما ، وذاكرة شعوب المنطقة ليست قصصا على الصراخ والعداء لأن في تاريخها فترات تعايش وتعارف لا بأس بها ، ولا خطر اذن في ان تعم ثقافة السلام وان تتغير صورة العدو الى صديق ، فالعالم يعيش عصر التفاعل الثقافى الواسع النطاق ، والذى لا يمكن التخلف عنه بدعوى الخوف من الغزو الثقافى أو وهم الخضوع للهيمنة الثقافية الغربية ، وخاصة وأنا نشترك مع الاسرائيليين في النهل من ثقافة الغرب دون أن يعنى ذلك الانسلاخ عن ثقافتنا •

- أن الثقافة الاسرائيلية نفسها تنطوي على تعدد ، ويوجد في داخلها مكون ثقافي عربي يحكم أن ما يقرب من خمس سكان اسرائيل هم عرب فلسطينيون أو هاجر آباؤهم وأجدادهم من الدول العربية؛
- أن الثقافة العربية ثرية استصعبت على كل محاولات الاستيعاب والاحتواء في الماضي والحاضر من أى ثقافة أخرى .
- التأكيد على عدم وجود تعارض بين "العربية" و"الشرق أوسطية" من عدة منظورات :
- اولها : أن "الشرق أوسطية" ترتيب القلمي ، فيما العروبة فكرة وانتماء وشعور ووجدان ، والمشكلات التي تواجهه العروبة أسبق من التسوية مع اسرائيل وما يترتب عليها من ترتيبات "شرق أوسطية" فهي مشكلات ناجمة عن تناقضات العرب أنفسهم بالأساس ، ولذلك فإن طرح العروبة في مواجهة "الشرق أوسطية" هو طرح زائف وخداع ، فالعروبة هي إحدى مستويات الهوية بالنسبة للإنسان العربي ، ووجودها ثقافي قبل أن يكون سياسى أو تنظيمي ، وبالتالي فهي ليست في مواجهة أو تنافس مع "الشرق أوسطية" ولا ينبغي وضعها في هذا الإطار ، والتحدى الحقيقي للعروبة لا يأتي من "الشرق أوسطية" وإنما من الداخل ، وتتضمن مواجهته أن يكون الفكر العربي قادرا على النقد الذاتي والتجديد ومعرفة جوانب القصور في بنية الفكرة القومية ، والسعي لتطويرها بما يتلاءم مع ظروف عالم متفسر وأدراك أن عرب الصعبيات ليسوا عرب الخمسينيات .
- وثانيها : أن "الشرق أوسطية" ليست ترتيبا اقليميا شاملا يحل محل النظام العربي ، وإنما مجموعة ترتيبات تنظيمية يتعلق كل منها بأحدى القضايا التي توجد حاجة للتعاون فيها ، ولذلك ستختلف المشاركون في كل ترتيب منها ووفقا لمدى ارتباطهم بموضوعه .
- وثالثها : عدم انشاء مشروعات أو مؤسسات "شرق أوسطية" على حساب المشروعات أو المؤسسات العربية ، بحيث تكون نظرة العرب إلى الدائرة "الشرق أوسطية" مثل نظرتهم إلى الدائرة الإسلامية أو الأفريقية أو دائرة البحر المتوسط
- وخالصة ذلك أن "المشروع الشرق أوسطي" ليس في وضع التعارض مع النظام العربي ، حيث يمكن الحديث عن دوائر اقليمية متجاورة كما هو الحال في أوروبا ودراسة ما يحقق الصالح القومي والاقليمي فإن التصورات العملية التي يمكن أن تواجهها فكرة "الشرق أوسطية" هي أهمية المشاركة الإيجابية في صياغة الترتيبات الاقليمية الجديدة بما يتفق مع الصالح العربية ، وفق استراتيجية تقوم على أسس أهمها :-
- ربط الغاء المقاطعة العربية لاسرائيل بالتسوية الشاملة لكل جوانب الصراع ، وعندئذ يمكن البحث في موضوع المقاطعة في إطار جامعة الدول العربية .
- التعامل مع اسرائيل كدولة من دول المنطقة وإقامة علاقات معها في الحدود التي تراها كل دولة عربية ملائمة لمصالحها .
- دراسة أى مشروع للتعاون الاقليمي على أساس تأثيره في المصالح العربية ، فعلى سبيل المثال يمكن مناقشة إنشاء بنك الشرق الأوسط للتنمية "الذي بدأ الحديث عنه من خلال المقارنة بين خيارين أحدهما عدم قبوله ابتداء والاكتفاء بالصندوق العربي للانشاء الاقتصادي والاجتماعي والآخر قبول الشانه إلى جانب هذا الصندوق وبالتالي تحديد العلاقة بينهما وصياغة تصور عربي لأسس إقامة البنك المقترح ، ومثل هذا التصور مطلوب أيضا بالنسبة "المشروع الشرق الأوسط للتنمية" إذا رأت الدول العربية فائدة في الشانه كمؤسسة تقدم قروضا ميسرة .
- تطوير الأوضاع الداخلية في الدول العربية لدعم الكفاءة والمصدقية ، وهو ما يقتضى اتباع السياسات الاقتصادية الرشيدة التي ترفع الانتاجية والقدرة التنافسية ، وتمشى مع روح العصر وتستجيب لتطلبات التقدم والتنمية .

- الحفاظ على جامعة الدول العربية وتدعيمها والتأكيد على أهمية دورها بغض النظر عما قد ينشأ من روابط أخرى في إطار " المشروع الشرق أوسطى " .
- العمل على حل المشكلات التي تعرقل التنسيق العربي تجاه مستقبل المنطقة ، وتحول دون بلورة رؤى بشأن الترتيبات " الشرق أوسطية " ويمكن أن يتم ذلك من خلال مؤتمر للأمن والتنمية في الشرق الأوسط ، والدخول اليه بالكسار ومشروعات يتم التوصل اليها من خلال مفاوضات عربية - عربية ، وذلك لتحديد إطار الترتيبات الاقليمية الجديدة ، بحيث يعتقد فور الوصول الى ترتيبات سلام نهائية ، ويمكن أن تدعى اليه الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، مضافا اليها بقية الدول الصناعية السبع الكبرى ، وكل من الأمم المتحدة والجامعة العربية والبنك الدولي ، ويستهدف في ذلك بتجربة مؤتمر الأمن الأوربي ، الذي كان اطارا للتفاوض بين الدول الغربية والدول الاشتراكية في شرق أوروبا ، والذي انتهى الى اصدار " اعلان هلسنكي " كأساس لما يعرف بمؤتمر الأمن والتعاون الأوربي .
- وارتباطا بحتمية انضمام الدول العربية للاتفاقيات التجارية الحرة (الجات) والارتباط بالمشروعات المطروحة تجسبا للاندماج الدولي والاقليمي فالأمر بات يفرض تحديا قوميا على المستوى اقليمي والعربي لتحديد المطالب والاحتياجات وخطط التطوير والتكامل والتنسيق الاقتصادي لتجنب مزيد من التداعيات السلبية على الأوضاع الاقتصادية في المنطقة (البطالة-التضخم-المدونية-الفجوة التكنولوجية والغذائية-ضعف معدلات النمو-الانخفاض الدخلى) من ناحية وتحقيق شروط أفضل لتحقيق التوازن مع القوى الاقليمية الجديدة بالمنطقة من ناحية أخرى .
- بالإضافة الى أهمية مراعاة العوامل الآتية ضمن استراتيجية التحرك بما يحقق أهداف التعاون الاقليمي الايجابي بالمنطقة:
 - أن اقامة منطقة للأمن والتعاون بالشرق الوسط تعد خطوة متقدمة يرتبط مناقشتها بما يتم احرازه من تقدم في عملية التسوية السياسية ، ونجاح مباحثات الأمن الاقليمي وضبط التسلح .
 - أهمية النظرة المتوازنة للتعاون الاقليمي باعتباره أساسا في تحقيق نمو المنطقة اقتصاديا ومواجهة التحديات الأمنية .
 - أهمية المشاركة بفاعلية في كافة المبادرات المطروحة للتعاون سواء من خلال الجناح المتعددة الأطراف بالشرق الأوسط ، أو في إطار البحر المتوسط الذي يمثل الجناح الشمالي للأمن القومي المصري والعربي .
 - مع أهمية البعد عن سياسات بناء الحواجز واقامة التحالفات التي تمثل تعبيرا مضادا لعمليّة السلام والأمن والتعاون الاقليمي .
 - ان تحقيق التعاون الاقليمي في اطاره الشامل يرتبط بتوفير عوامل اقامة السلام الشامل والمعادل بعيسدا عن سياسات فرض الارادة والرغبة في السيطرة والمهيمنة .
- وحول مستقبل الأفكار المطروحة لشكل التعاون الاقليمي عبر السوق الشر أوسطية من الثابت أن نشاتها داخل أى اقليم عملية طويلة المدى تحتاج الى فترة زمنية طويلة ، وتؤكد التجربة الأوروبية ذلك حتى الآن لم تصل بعهد الى سوق مشتركة بالمعنى الكامل بعد أكثر من ربع قرن على بدايتها ، فالسوق المشتركة في حاجة لاجراءات مثل تحرير التجارة ، توحيد التعريفات الجمركية ، واقامة سوق جمركي موحد في مواجهة العالم الخارجي - تنسيق السياسات الاقتصادية .. الخ وهي عملية يصعب تحقيقها وسط اقلام تتباين السياسات الاقتصادية بين وحداته السياسية الى حد كبير .

● كما أن المشروع الاسرائيلي يستهدف اقامة علاقات تعاون ثنائية أو لثلاثية الأبعاد حيث لازال الاقتصاد الاسرائيلي ذاته يقوم على درجة كبيرة من الحماية ومن ثم فإن عملية اقامة سوق شرق أوسطية أمر يصعب تحقيقه حتى في ظل السلام وبالتالي فإن الصيغة الأرجح لمستقبل المنطقة / الاقتصادية هو اقامة نوع من التعاون بدرجات مختلفة وأكثر اندماجا وتنسيقا لامكان مواجهة التكتلات الاقتصادية الصاعدة في العالم الجديد .

رابعاً : أثر عمليات الخليج على دول الجوار الاقليمي المعنية بالأزمة بالشرق الأوسط :-

● انعكاسات عمليات الخليج على اسرائيل :

ولفت أزمة الخليج أوضاعاً استراتيجية مثالية أمام القيادة الاسرائيلية ، فمن خلال ما أدت اليه هذه الأزمة من تاجيح الصراعات العربية وادخالها الى ساحة الصراعات الدولية وتحويل الانتباه عمن قضايا الصراع العربي - الاسرائيلي مع اتاحة الفرصة أمام اسرائيل لتبني سياسات قمعية في الداخل وتوسيعه في الخارج ومن خلال جميع هذه المعطيات ، شكلت أزمة الخليج مناخاً إستراتيجياً مناسباً لاسرائيل على كافة الأصعدة السياسية والعسكرية والدعائية ، وقد حرصت القيادة الاسرائيلية في معالجتها للأزمة على استخدام أنماط من الاستراتيجيات ، التي استهدفت بشكل أساسي توفير امكانيات العامل الفاعل مع الأزمة ، بما يضمن في النهاية خدمة مختلف أغراض الأمن الاسرائيلي بمفهومه الشامل ، ويمكن حصر ذلك في خمسة أنماط استراتيجية .

أولها : شملت التكيف بما يحقق لها القدرة على مجابهة مختلف الاحتمالات خلال الأزمة وتطورها والاستفادة منها ، وفي هذا السياق أخذت تصور أنها الدولة الواقعة تحت التهديد العراقي .

ثانها : شملت أيضاً المناورة بهدف استغلال الأزمة لتعديل بعض المفاهيم عن الشرق الأوسط للتأكيد أن الخلافات والصراعات فيه هي خلافات وصراعات عربية داخلية وليس مشكلة أساسية فيه هي المشكلة الفلسطينية .

ثالثها : انكار النورط بهدف عدم ممارسة أى سلوك يمكن أن يقوى الموقف العراقي في العالم العربي ويزيد من شعبية الرئيس العراقي صدام حسين مع حرصها على أن تظل الأزمة عربية - عربية داخلية لتعميق الشقاق والفجوة بين الدول العربية .

رابعها : التحريض وقد اعتمدت في ذلك على أمرين ، الأول منه تكتيف و تعظيم المخاطر الناجمة عن الغزو العراقي للكويت ، والثاني المبالغة في تصوير التهديدات المستقبلية التي يمكن أن تنجم في حالة التساهل مع العراق من جانب المجتمع العربي ، وذلك بهدف تحريض المعسكر العربي خاصة على توجيه ضربة عسكرية قاصمة ومدمرة ضد القدرات العسكرية العراقية .

خامسها : توظيف الأزمة لتحقيق العديد من الأهداف السياسية والعسكرية المتعلقة بأغراض الأمن الاسرائيلي ، و جدير بالذكر أنه منذ بدء الأزمة وصلت السياسة الأمريكية الى القناة الى أهمية إبعاد اسرائيل عن الأزمة بشسوى الوسائل بما يتعكس بالسلب على اجراءاتها .

● الأزمات وتداعياتها على إسرائيل :

● ان تراجع الالهمية الاستراتيجية لاسرائيل قبل الازمة اصبح امرا مؤكدا بعد نشوبها في اغسطس ١٩٩٠ فتمسك ان خرجت هذه الازمة من اطار المنافسة التقليدية بين الشرق والغرب والتي كانت سائدة من قبل فلم يعد هناك مجال في نظر واضعي السياسة الامريكية لان تشارك اسرائيل في الجهود الدولية الهادفة الى اعادة الانزان في المنطقة في مواجهة العراق كما ان نجاح الرئيس بوش في تكوين تحالف عربي ضد العراق اكد وجهة نظر واشنطن بضرورة عدم تدخل اسرائيل في الأزمة وقد حرصت امريكا طوال ادارتها للأزمة على المحافظة على هذا العرجه .

● وقد اعتبرت السياسة الأمريكية ان اى خطا فيه سوف يزيد من العتور وسوف يؤدي الى خروج بلد مثل سوريا من الائتلاف العربي الموجه ضد العراق وعلى هذا فقد حرصت الادارة الامريكية ان تفصل تماما بين ازمة الخليج وقضية الصراع العربي - الاسرائيلي واصرت على ان تقتصر اسرائيل على دور المراقب فقط لمسايدور والا تستنرج الى التدخل في حالة استفزاز العراق لها وقد ظهر هذا التوجه بوضوح عندما قام العراقي بقصف المناطق الآهلة بالسكان في اسرائيل بالصواريخ سكود ، ولهذا فلم تتردد واشنطن في توفير الانذار لاسرائيل ضد هذه الهجمات كما اسرعت بتزويدها بطائرات الصواريخ المضادة للصواريخ من طراز باتريوت وكل هذا حتى لاتتدخل اسرائيل في الأزمة بسلها على هذا فقد اصبح واضحا ان الفضل مساهمة استراتيجية يمكن ان تقدمها اسرائيل للولايات المتحدة وباقي اعضاء الائتلاف التاء هذه الازمة هو ان تدعز للمطالب الامريكية بان يظل دورها سلبيا والا فان تدخلها سوف يقسوخ اركان الائتلاف الذي عملت الادارة الامريكية طويلا على تكوينه . ومن هذا المنطلق فقد كان متوقفا ان تتشكل العلاقات بين البلدين بناء على قواعد واسس جديدة وذلك نظرا لتدهور العلاقات بينهما بالاضافة الى حدوث العديد من التغيرات الدولية والاقليمية التي لا يمكن تجاهلها ولهذا فبعد ان تم تجريد اسرائيل من اهم عناصر دعمها وهو تأييد الرأى العام الامريكى فلم يبق لها الا ان تعتمد على حل تابع منها وان تصبر على الوقوف في وجه التحركات الدبلوماسية والمبادرات الامريكية الغير مرغوبة والتي لاتحقق صالح اسرائيل ويعنى اخر لسان عليها ان تواجه الادارة الامريكية في حالة عرضها لحلول غير متوازنة (١٤٦) .

وجدير بالذكر ان المساعدات الاقتصادية الامريكية لاسرائيل كانت، اكثر المجالات تأثرا بالتغيرات السبق حدثت في العلاقات بين البلدين ابان عام ١٩٩١ ومايدل على ذلك رد فعل الادارة الامريكية تجاه طلب اسرائيل لمساعدة اقتصادية عاجلة فرغم الجهود المكثفة التي بذلتها اسرائيل الا انها لم تدرج في الموازنة الاضافية للمساعدات الخارجية السبق الورت في عام ١٩٩١ لتغطية عملية عاصفة الصحراء ولم تعتبرها امريكا ضمن دول المواجهة التي تستحق اخذ تعريضات من مجموعة التنسيق لتمويل ازمة الخليج (اقيمت هذه المجموعة برئاسة الولايات المتحدة لتوفير المساعدات المالية لدول مثل تركيا ومصر والمانا اعتبرتا من اكثر الدول تضررا بحرب الخليج) .

● على هذا لم تجد الحكومة الاسرائيلية ازاء هذا الرفض سوى ان تتوجه مباشرة للرأى العام الامريكى مطالبسة ايساه بالدعم المالى المطلوب فقامت منظمة الايباك (١٤٧) بالتنسيق مع حلفائها من اعضاء الكونجرس للضغط على الادارة الامريكية من اجل تجديدهم مساعدات مالية اضافية لاسرائيل للمساعدة في تغطية لبقاات الحرب، الا ان العلاقات بين الدولتين قد عادت الى حالتها الطبيعية بل وانطلقت في مجال التعاون الاستراتيجى بين الدولتين مع وصول حزب

(١٤٦) نفس المصدر السابق .

العامل الى السلطة في اسرائيل بزعماء اسحاق رابين وقد ترسخ هذا التعاون وتعددت مجالاته مع تولى الرئيس بيسل كلبنتون الادارة الأمريكية . .

بمجل القول ان القائمين بامور السياسة الخازجية في ادارة بوش تبوأ وجهة النظر الداعية الى الربط بين النوايا الطيبة والسخاء في مجال الاقتصاد مع اسرائيل بمقدار التقدم على طريق التسوية مع سوريا او الفلسطينيين وللدلالة على ذلك فمئذ حرب الخليج والتي لعبت فيها القوة العسكرية الامريكية الدور الحاسم لتأمين المصالح الامنية الاسرائيلية بقيامها بتدمير قدرات العراق العسكرية ، لم نجد الادارة الامريكية ادنى سبب معقول - من وجهة نظرها - لمكافحة اسرائيل على اتباعها سياسة ضبط النفس تجاه الاستفزازات العراقية .

● الإعكاسات على إيران :-

- لا شك في أن الحركة الإيرانية خلال تلك الفترة شكلت أحد مصادر الاهتمام الرئيسية في حسابات القوى المعنية بالموقف في منطقة الخليج خاصة والشرق الاوسط عامة وذلك في ضوء التحولات الاستراتيجية في السياسات الإيرانية والتي اتسمت في مجملها بالانفتاح وبهدف العودة بإيران إلى دورها التقليدي كقوة توازن إقليمي .
- وبالرغم من ان الرئيس رافسنجاني (صاحب هذه التوجهات) كان يركز على العديد من عناصر القسوى لدعم تحركاته أبرزها ثقله الداخلي والاعكاسات تعرف الشعب الإيراني على حقائق الموقف والتي تؤكد على محدودية إمكانيات حكم الثورة إلا أن خطوات التطور اتسمت بالهدوء خلال الفترات التي سبقت أزمة الخليج إلا أنه جاءت تلك الأزمة بالظروف المناسبة لانطلاقه جادة لطموحات القيادة الإيرانية طبقاً للآتي :-

● الإثار على الموقف السياسي :-

- أكدت أزمة الخليج الأهمية الاستراتيجية لإيران كاحدى قوى التوازن الاقليمي في المنطقة وقد ساعد ذلك على تحييد السياسة الخارجية ودعم علاقاتها مع المجتمع الدولي خاصة الدول الغربية (اتصالات مباشرة مع فرنسا وبريطانيا - اتصالات غير مباشرة مع الولايات المتحدة نتيجة لحوص تلك الاطراف على عدم إقامة حلف مع العراق يدعم اطماعها في المنطقة) .
- احياء الهدف الاستراتيجي الإيراني للسيطرة على دول الخليج من خلال دعم العلاقات معها بعد اتجاه تسلسك السدول لتقوية هذه العلاقات في اعقاب غزو العراق للكويت (وفود رسمية من الكويت والامارات والبحرين والاردن بالاضافة إلى العراق) .
- مثلت أزمة الخليج فرصة للقضاء على القيادة البعثية العراقية والمهددة لإيران بطريق غير مباشر ، هذا اضافة الى أن أزمة الخليج وما أحدثته من نشطاء في الصف العربي قد ساعد ايران على تحقيق احدى مبادئ الثورة الإيرانية من خلال نشر مبادئها وقيادة العالم الاسلامى الذى كان يعوقه (من وجهة نظرهم) فكرة القومية العربية والوطن العربي الواحد .
- دولياً :-
- كان التحرك على الصعيد الدولي محور الاهتمام الرئيسى لجهود القيادة الإيرانية في ضوء القناعة بما أصاب العلاقات الخارجية من فتور بلغت في بعضها حد المواجهة خاصة مع القوى الغربية وما أدى إليه ذلك من انعكاسات سلبية على الموقف الإيراني في كافة المجالات .

(14) منظمة ايباك هي أكبر المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة ، وكلمة ايباك هي الاختصار باللغة الانجليزية لعبارة لجنة الشؤون العامة الأمريكية - الاسرائيلية .

ولقد أكدت التغييرات التي شهدتها الساحة الدولية على ضرورة إعادة حسابات القيادة الإيرانية والتي تحكم مسار العلاقات الخارجية وذلك بتكثيف الجهود ومحاولات الاقتراب من هذه الاتجاهات والتي قدرت منذ بداية الثورة أنها تثقل العدائيات الرئيسية لايران .

وبالرغم من التحفظ الغربي على مسار الحركة الإيرانية واستمرار شكوكه تجاهها منذ الثورة الإيرانية إلا أن قيادة المسنجان نجحت في الاقتراب متخذة من الاجراءات الاصلاحية للتخفيف من حدة التوجهات الابدولوجية والثورية منفذاً لاقناع القوى الغربية بمجدية التغييرات في ايران مع التلويح باستمرار دورها الرئيسي واليد العليا تحمله تصفية الرهائن الغربيين المحتجزين في لبنان .

● كما أضالت أزمة الخليج عنصراً جديداً في الحسابات التي حكمت علاقات ايران خارجياً حيث تسارعت خطوات الاقتراب من كلا الجانبين ولكل أهدافه فبالرغم من تحفظ ايران على التواجد الغربي والاجنبى في المنطقة خلال أزمة إلا أن تفهمها لموقف الانتلراف وإدانة الغزو العراقي حسبته القوى الدولية تطوراً إيجابياً كان له الأثر المباشر لمسدى الاستجابة لجهود الاقتراب الإيرانية من أبرزها موافقة الولايات المتحدة ولأول مرة منذ الثورة على تزكية طلب ايران للحصول على قرض من البنك الدولي قيمته ٣٠٠ مليون دولار ... وتزايد الاتصالات بين الجانبين .

● وعلى صعيد العلاقات مع أوروبا حققت ايران خطوات جادة نحو التطبيع بدءاً من استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الجبلرأ أو باقي المجموعة الأوروبية وتعدد زيارات وزراء خارجية الغربيين (دوما - جنشتر) كما تم عقد قمة إيرانية مع الرئيس المساموى كورت فالدهام .

من ناحية أخرى لم تسقط القيادة الإيرانية من حساباتها الاتحاد السوفيتى كقوة يمكن استعمارها لصالحها حيث تشمل تمرورها تطوير العلاقات بين البلدين ودعم التعاون بينهما في كافة المجالات خاصة الاقتصادية بإنشاء مشروعات مشتركة خاصة في قطاع البترول وأخيراً مايمثل الاتحاد السوفيتى حالياً كمصدر رئيسى للسلاح الإيراني وما يتم حالياً من تنفيذ تعاقده بين البلدين بما قيمته ٧ مليار دولار .

بالإضافة الى ما شهدته العاصمة الإيرانية .. كعصرح للمقاهات دولية تمت لأول مرة منذ قيسام الشورة في أواخر المسبغيات (المؤتمر الدولي لبحث مستقبل البترول ومؤتمر الكوارث الطبيعية والزلازل)

● إقليمياً :-

● حققت ايران معدلات اقتراب عالية من الدول الخليجية مستمرة في ذلك التخوف الخليجي من التهديدات العراقية في بداية الأزمة حيث كان التجمع الخليجي يرى أن دعم العلاقات مع ايران هو محاولة لإيجاد توازن اقليمي أو كحد أدنى مع أى تحالف ايران/عراقي في الوقت الذي نجحت فيه الدبلوماسية الإيرانية والتي كشفت عن نشاطاتها بالمنطقة للتخفيف من حدة التحفظات الخليجية تجاه النوايا الإيرانية التقليدية بالمنطقة وقد تم استئناف العلاقات والتعاون في كافة المجالات مع الدول الخليجية بعد الاتفاق على تجاوز نقاط الخلاف خاصة مع السعودية والعودة بمعدلات الحجاج الإيرانية الى معدلاتها التي تتوافق مع المطالب الإيرانية فضلاً عن القناعة الإيرانية بضرورة التنسيق مع السعودية في ضوء دورها الثورى والرئيسى داخل المجلس الخليجي.

● تكثيف الاتصالات مع الدول الخليجية وبمبادرة إيرانية في محاولة لفرض النصور الإيراني حول تشكيل وطبيعة الترتيبات الأمنية في إطار الإعلان السباعى والذي يقصر الأطراف المشاركة على كل من ايران ودول مجلس التعاون الخليجي وقد تمثلت أبرز نقاط الاعلان في الاتى :-

- الدفاع المشترك عن المنطقة ضد أى عدوان من خارج الدول الخليجية الست وايران
- إقامة تعاون اقتصادى فى إطار مشروعات مشتركة بما يحقق المصلحة المشتركة لدول الاعلان السابع
- التنسيق فى سياسات إنتاج وتسويق البترول مع سعى ايران لاحتلال المركز القيادى وتوجيه هذه السياسات
- التعاون فى المجالات الثقافية الاعلانية والعسكرية .

• أما عن العلاقات مع العراق فقد بدأت المناورات الايرانية تجاه عدوها التقليدى قبيل الأزمة حيث أبدت الموقف العراقى فى منظمة الأوبك وهاجتها الدول التى تجاوزت حصصها المقررة والتى أدت الى هبوط الأسعار ٠٠ الا أن التطورات الرئيسية للعلاقات الايرانية تجاه القضايا الثابتة ومنها الأسرى واتفاقية عام ١٩٧٥ وفى المقابل كان التعاطف المستمر وما تمثله ايران كمعبر رئيسى لكسر الحصار الاقتصادى على العراق ٠٠ الا أنه مع استمرار تبادل الشكوك فى النوايا عادت العلاقات بينهما مرة أخرى الى صيغة التوتر التى بلغت فى بعض مراحلها التصعيد العسكرى المحدود على الجبهة .

وانتقالا لنطاق دائرة اقليمية أخرى ذات أبعاد عربية كان النجاح الايرانى فى عودة العلاقات مع العديد من الدول بما فيها المعروفة تقليديا بفتور علاقاتها مع ايران خاصة كل من الأردن وتونس مع استمرار التطلعات الايرانية لاختراقات أكبر داخل هذا النطاق مستمرة فى ذلك كافة الأدوات المتاحة ومستفيدة من انعكاسات حرب الخليج

• وفى إطار المحاولات الايرانية المستمرة لتنشيط دورها الاقليمى كانت جهودها لحياء تحالف سابق يضمها الى جسر كل من باكستان وتركيا (منظمة الأوبك) حيث هدفت من هذا التحرك الى محاولة تطويق المنطقة الخليجية والعربية بتحالف قد يكون للقيادة الايرانية دوراً قيادياً خلاله ، وهو الأمر الذى يحسب لصالح الموقف الايرانى كورقة ضغط عند طرح العلاقات الاقليمية خاصة مع الاتجاهات العربية والخليجية .

• الآثار على الموقف الاقتصادى :-

- شكل البعد الاقتصادى أحد الدوافع والركائز الرئيسية التى حكمت التحرك الايرانى على الأصعدة المختلفة وذلك فى إطار المحاولات لمواجهة التدهور الحاد فى الاقتصاد الايرانى خلال الثمانينات
- بالرغم من كون ايران أحد الدول الاقليمية الفعيلة الا أن الفوضى الادارية التى صاحبت حكم الثورة واستسراف الحرب مع العراق كانت من العوامل الرئيسية لهذا التدهور ، حيث انخفض دخل الفرد الى أقل من ٥٠ ٪ وتوقف أكثر من ٣٠ ٪ من المنشآت والمؤسسات الصناعية الايرانية .
- وقد جاءت عمليات الخليج لتمثل ظرفاً مناسباً لانطلاقة جادة لمسار الاصلاح الاقتصادى التى تبنيتها القيادة الايرانية بزعامة الرئيس الايرانى السابق " هاشمى رفسنجانى " حيث أدى توقف تصدير البترول الكويتى والعراقى الى زيادة الأسعار وحجم المنتج الايرانى باجمالى دخل ٢٠ مليار دولار بزيادة ٥٠ ٪ عن عام ١٩٩٠ (١٤٨) .
- ومن أبرز المؤشرات الدالة على بدء تحسن الموقف الاقتصادى الايرانى ، ارتفاع الاحتياطى الايرانى من الذهب والعملات الحرة بنسبة ٦٣ ٪ ، مع زيادة الواردات الايرانية بنسبة ٧١ ٪ لتعثر من معدلات

(١٤٨) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠ ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ١٩٩١

عام ٨٣ / ١٩٨٤ بالإضافة الى تحقيق الصادرات غير البترولية عائدا قدره ٤, ١ مليار دولار في مقابل مليار دولار قبل الأزمة مباشرة ، انخفاض معدلات التضخم الى ٩ % .

- ولقد أضافت تلك التطورات والتزايد الملحوظ في الدخل القومي الايراني الى المزيد من الجدية في تنفيذ مراحل خطة التنمية الخمسية والتي بدأت عام ١٩٩٠ وانتهت عام ١٩٩٤ (١٢٠ مليار دولار / التمويل ٨٣ مليار عائدات بترول - ١٧,٨ مليار صادرات أخرى - ١٦,٤ مليار قروض خارجية^(١٤٤)) ومن الملامح الرئيسية للخطة (دعم القطاع الخاص على حساب الاشراف الحكومي الذي تم تقليصه - ادخال عنصر القروض الخارجية ولأول مرة كأحد المصادر الرئيسية لتمويل الخطة / أكثر من ٨ % من الانفاق على البنية الأساسية للدولة واعسادة كفاءة المنشآت الصناعية والتجارية ، وقد واكب هذه الجهود ثورة ادارية داخل ايران ويهدف مباشر زيادة كفاءة الأداء داخل المؤسسات الاقتصادية والتي عالت من تدهور حاد في هيكلها الادارية والفنية سواء كان ذلك بسبب هجرة الخبرة أو لاحتلال الموقف الاقتصادي مواقع خلفية على قائمة الاهتمامات الداخلية لقيادة الثورة الأولى ولصالح تأكيد الفكر الأيديولوجي داخلها ثم الانتشار والتصدير خارجيا .

● الأثار على الموقف الداخلي :-

- حققت القيادة الايرانية نجاحات في إعادة ترتيب الموقف الداخلي حيث تم تقليص نفوذ العديد من العناصر المشددة وإبعادها عن المناصب الرئيسية والقيادة والوصول بها الى هامش الأحداث واحلال عناصر موالية للنظام والتي تفهم التوجهات الجديدة ، كما ساهمت أحداث الأزمة في تدعيم الاتجاهات المعتدلة داخل نظام الحكم الايراني بزعمارة رئيس الجمهورية ورفسنجاني في مواجهة التيار المشدد كما دعمت وضعية ورفسنجاني داخليا بعد ان حصلت ايران على مكاسب سياسية نتيجة لتنازلات العراق .
- ارتفاع الروح المعنوية للشعب نتيجة لعودة عدد كبير من الاسرى الايرانيين لدى العراق (حوالي ٣٥ الف فرد) ،
- تقليص حجم ودور المعارضة الداخلية بعد توقف الدعم العراقي لها والذي كان يمثل جهة الاسناد الرئيسية خاصة مجاهدى خلق .

● الأثار على الموقف العسكري :-

- انطلاقا من ادراك القيادة الايرانية لاهمية ودور القوة العسكرية في فرض طموحاتها في المنطقة ، فان الفسفرة السبق أعقبت أزمة الخليج شهدت تسارعا كبيرا في تنفيذ مخططات التطوير واعادة البناء للقوات المسلحة الايرانية والسبق بدأت ملامحها الأولى منذ تولى " رفسنجاني " السلطة حيث رصدت القيادة الايرانية حوالي ٤١ مليار دولار لصالح تلك المخططات خلال الفترة من عام ٩٠ - ١٩٩١ مع اتخاذ العديد من الأنشطة العسكرية البارزة لاعادة التنظيم بالميكال القياى للقوات المسلحة وتولى عناصر موالية للرئيس ورفسنجاني وقادرة على التنفيذ الفعلى لمخططات التطوير ، مع دعم القدرات في مجال التسليح سواء بانضمام معدات وأنظمة تسليح جديدة ومتطورة سبق التعاقد عليها خاصة مع الاتحاد السوفيتي والصين أو بمحاولة رفع الكفاءة الفنية للتسليح المتوارس بالتعاقد من خلال وسيط(غالبا باكستان)على قطع غيار وأجهزة تكميلية (صنفة ب - ٥ مليون دولار) .

^(١٤٤) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٢ ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ١٩٩٣

- وفي مجال التصنيع حققت إيران بعض النجاحات الجادة في هذا الصعيد مستمرة في ذلك ما يتوافر لديها من قساعة عملية ونية سابقة فضلا عن قدرات التمويل وكان أبرز ما تم تحقيقه الاكتفاء الذاتي في مجال المدفعية والذخائر والقدرة على تجميع العديد من الأسلحة كالمقاترات الخفيفة بدون طيار والذبابات المتعاقد عليها في هذا المجال مشيراً إلى التعاون الإيراني الحالي مع كل من الصين وكوريا الشمالية والهند .

● آثار وانعكاسات عمليات الخليج على تركيا :

تتصف السياسة التركية إزاء المنطقة العربية بقدر كبير من الفاعلية التي يعبر عنها مؤشران أساسيان أولهما السعي من جانب تركيا نحو تعظيم منافعها ومصالحها وزيادة وزنها الإقليمي فيما يسمى بمنطقة " الشرق الأوسط وذلك بالاستفادة من موقعها إزاء العراق خلال الأزمة ويضعف من فرص نجاح هذه السياسة ما أفرزته هذه الأزمة من نتائج لمسل مسن أبرزها الفراغ الأمني والاستراتيجي الناشئ عن تحجيم القدرات العراقية واستمرار تفاقم حدة الانقسامات بين السدول العربية كما تنتظر هذه السياسة ما قد تسفر عنه المفاوضات الثانية والمتعددة الأطراف الجارية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي من تحول المنطقة العربية إلى الخطوط في نظام إقليمي " شرق أوسطي " كبديل عن - أو كإطار أوسع مسن - النظام الإقليمي العربي القائم على الرابطة القومية .

أما المؤشر الثاني لفاعلية السياسة التركية فيربط بقدرتها على الانطلاق في التعامل مع العالم العربي من مسالك وأهاساليب متنوعة تحتمد المصالح التركية ورغم ما قد يبدو من تناقض أو تعارض بين أدوات هذه السياسة إلا أنها توظف بعناية لتصب نحو غاية واحدة وهي خدمة المصالح الأمنية والمستقبلية لتركيا ودورها الإقليمي في المنطقة ويظهر ذلك من تحليل هذه السياسة إزاء العراق والمشكلة الكردية ومشكلة مياه الفرات ومشروع مياه السلام وغيره من مداخل السدور التركي الإقليمي فضلا عن تطورات العلاقات التركية - الخليجية .

● الانعكاسات على تركيا :

- شكلت نتائج عمليات الخليج وأهيار العراق حافزا لإعادة صياغة السياسات التركية على الصعيد الإقليمي ومحاولة إحياء طموحاته في النفوذ والسيطرة (الإمبراطورية العثمانية والتي تمتد لتشمل المنطقة العربية) وما تشهده الفترة من تشدد تركي تجاه القضايا التقليدية مع دول الجوار العربي وخاصة المائية (مشروعات داخلية وعلسى حساب لسب المياه المتدفقة بكل من سوريا والعراق) .
- فهي تحاول استثمار المناخ السائد بالمنطقة بعد عمليات الخليج وجهود السلام ولصالح أهداف خاصة بطرح مشروعات استراتيجية مائية (خط السلام) لامداد دول المنطقة (الخليج / إسرائيل) بالمياه التركية في مقابل مادي كبير (قناعة القيادة التركية باعتبار المياه كسلعة استراتيجية تتوازي مع البترول العربي) .
- محاولات لدعم العلاقات والتعاون مع كافة دول المنطقة (عربية / إسرائيل) خاصة في المجالات الاقتصادية (السوق العربي لتصريف المنتجات / الحاجة إلى التكنولوجيا الإسرائيلية) .
- إعادة إحياء الطموحات وفرض النفوذ الإقليمي وتصفية حسابات مع قوى عربية وبالتالي فإن انشغال تلك القسوة المضادة في صراعات وتزاعات على اتجاهات وجهات أخرى هي في صالح الأهداف التركية .
- إلا أنه ارتباطا بطبيعة النسق الدولي الجديد (قمدنة الصراعات الإقليمية / تنافس اقتصادي) فضلا عن التقديرات بمجم العائد من التعاون الاقتصادي يفرض على القيادة التركية تبني سياسات دعم السلام الإقليمي .

- استفلال المتغيرات الاقليمية والدولية في أعقاب الأزمة لاجياء طموحاً في تز دور زعماسى لى المنطقة وتصفية قضايها المطروحة اقليمياً خاصة الحدودية مع دول الجوار العربي (سوريا / العراق) وهو امر من شأنه تهديد الاستقرار بالمنطقة وله انعكاساته على المصالح والامن القومى المصرى والعربى ،
- استثمار الأزمة ودعم جهودها المكثفة بالمنطقة ودولياً بما يدعم وضعا الاقليمى وبما يخدم أهدافها ومصالحها .
- ولذلك فان الموقف التركى في أعقاب الأزمة يتلور لى الآتى :-
- تركز الحكومة التركية رسمياً واعلامياً على الآثار الاقتصادية والسياسية السلبية التى تحملها الحكومة التركية فى محاولة الحصول على أكبر قدر ممكن من التعويضات الاقتصادية من دول الغرب وخاصة الولايات المتحدة .
- رغم الآثار الاقتصادية التى ستواجهها العلاقات التركية / العراقية ، الا ان هناك عامل مؤثر له نفس القدر من الخطورة ويؤثر كثيراً على رد الفعل التركى ، وهو احتمال تصدير تحركات كردية للنظام التركى من خلال بعض المنظمات ذات الأنشطة الارهابية وما يترتب على ذلك من آثار خطيرة داخليا فى مواجهة نظام حكمم تركى لا يحظى بتأييد شعبى عام قوى .
- التحرك التركى تجاه الأزمة كان يهدف دائما للموازنة بين الطموحات التركية مع العالم العربى والاسلامى فى محاولة للحفاظ على مستوى علاقتهما مع تلك القوى .

خامساً : انعكاس عمليات الخليج على التعساون الاستراتيجى الاقليمى وأثره على الشرق الأوسط :

- لاشك أن نتائج عمليات الخليج كان لها تأثيرها على التعاون الاقليمى سواء بالمنطقة العربية أو الشرق الأوسط .
- فبالنسبة للتعاون العربى - العربى . فقد جاء الاعتداء العراقى على دولة الكويت كاجراء غير مسبوq فى العالم العربى . فى مرحلة كانت الأمة العربية فى طريقها الى تطوير العلاقات بين دولها ، فمزقت هذه الطعنة التضامان العربى وأصابته الثقة بين دولة فى مقتل وانعكس ذلك على مفهوم ومدى وجدوى التعاون المأمول بين دوله . بلى ولى أعقاب تحرير الكويت برزت أصوات تشكك بالتعاون داخل الأسرة العربية ، ومن هنا وبناء على أزمة الثقة هذه ، عقدت الكويت العديد من اتفاقيات التعاون مع العديد من الدول وعلى رأسها السدول الكبرى ، حيث وجدت فى ذلك ملاذاً . . . لأمنها القومى الذى سبق وهدده السلاح العربى .
- كما أن الضعف الذى أصاب الجبهة العربية والتمزق الذى حدث بالصف العربى وانقسام الأمة العربية الى معسكرين بين مؤيد ورافض ، كان له أثره المباشر فى مدى تقدم عملية السلام . . . وجعل الاهتمام بمسا ودعمها ، يأتى لى أسبقية متأخرة ، ونتيجة لادراك الجمهورية العربية السورية طأنه الحقيقة . . . فقد بدأت حساباتها لتبجسة للفراب والتعاون مع ايران لتقوية موقفها التفاوضى فى قضية السلام ، حيث تلاقت أهداف كل منهما ، لئى حين تسمى ايران لتبوء مكانة اقليمية مؤثرة فان سوريا تهدف الى امتلاك عناصر ضاغطة فى تفاوضها مع اسرائيل لاستعادة أراضيها المحتلة التى تخشى أن تنوه قضايها وسط اهتمامات أخرى ، ونتيجة لأحداث تبعد عما بنا مؤرة الاهتمام والحيوية .
- كما أدركت ايران خطورة تميش دورها فى مسألة ترتيبات أمن الخليج ، ولاسيما بعد الاستعانة بالقوات العربية فى الأزمة وعلى رأسها القوات المصرية والسورية ، ولذلك فقد خططت للاتراب من دول الخليج لتأكيد هذا الدور

الذى تهدف اليه وبما يحقق غايتها في أن يكون أمن الخليج قاصرا على دول الخليج فقط دون غيرهم ، ولذلك بدأت إيران في الانتراب من دول الخليج وسوريا تحقيقاً لهذا الهدف .

• ولا شك أن التعاون التركي - الاسرائيلي جاء كأحد إرغاصات المنطقة العربية والشرق الأوسط التي هزتها وأثرت بها أحداث أزمة / عمليات الخليج ، حيث جاء كأحد تداعياتها الغير مباشرة على المنطقة في اطار انطلاق بعض قوى المنطقة للبحث عن صيغ للتأمين والتعاون تحقق لها أهدافها الاستراتيجية وتدرأ عن نفسها الأخطار التي باتت غير بعيدة الاحتمال من جراء نتيجة ما حدث في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ حيث اجتاحت دولة شقيقة ، شقيقته بشكل غير متوقع ومفاجى هز الذات العربية وأثر على تفاعلاته وأمنه ، بما كان له أثره في اندفاع العديد من دول المنطقة لتقوية وتطوير صيغ تعاون قديمة أو بناء صيغ للتعاون والاتلاف الجديدة والتي بلا شك سوف يكون لها أيضا انعكاساتها السلبية على اخلال التوازن وسباق التسلح أيضا بالمنطقة بالاضافة إلى العديد من الانعكاسات الأخرى .

التعاون الاستراتيجي الاسرائيلي - التركي :-

• ولقد جاء اتفاق التعاون العسكري بين تركيا واسرائيل الذي تم توقيعه في الثالث والعشرين من فبراير عام ١٩٩٦ ليعكس رغبة متزايدة لدى الدولتين في تعزيز وجودهما في المنطقة في اطار الترتيبات الأمنية الشرق أوسطية على نحو يضمن لتركيا دورا بارزا ويزيد من فرص اسرائيل للهيمنة حيث منحها هذا الاتفاق عمقا اقليميا واستراتيجيا جديدا باستغلال الاجواء والمياه والاراضي التركية مما يوفر لها في اطار الدعم الامريكى لسياستها فوص اكبر لممارسة الضغوط على الدول العربية المؤثرة اقليميا . وان قيام مثل هذا التعاون الاستراتيجي بين تركيا واسرائيل له انعكاساته الإستراتيجية السلبية حيث يؤدي هذا التعاون الى اخلال بتوازن القوى ويزيد من فرص عدم الاستقرار في المنطقة ويدفع بعض الدول لبناء تحالفات مضادة كما يؤدي الى سياق التسلح خاصة في مجال الاسلحة فوق التقليدية كما انه قد يعرقل مسيره السلام العربي الاسرائيلي في ظل التشدد الاسرائيلي .

• وبما يزيد من خطورته ان يكون مقدمه لسلسلة من الاتفاقيات التي تهدف الى اقامة محاور للتعاون الاستراتيجي واتفاقيات عسكرية وامنيه بين بعض الدول الاخرى بالمنطقة حيث تربط تركيا بالتعاون الاستراتيجي بحلف شمال الاطلسي بينما تربط اسرائيل بالولايات المتحدة مباشرة من خلال اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين الدولتين . ولهذا فانه يمكن اعتبار محور التعاون التركي - الاسرائيلي احد اجنحة حلف شمال الاطلسي لاحكام السيطرة على المنطقة العربية .

أهداف ومجالات التعاون الاستراتيجي التركي - الاسرائيلي :-

• تتعدد مفاهيم التعاون العسكري الاستراتيجي من حيث المستوى والمضمون الذي يهدف اليه خاصة اذا تم في اطار تجمع اقليمي لتحقيق اهداف قومية مشتركة وقد يتسع هذا التعاون ويتضمن تحقيق اهداف سياسية واقتصادية ليصل الى مستوى التعاون الاستراتيجي لحماية المصالح المشتركة وردع التهديدات دون اللجوء للقوة العسكرية . ولذا فان اتفاقية التعاون العسكري بين تركيا واسرائيل التي تم توقيعها في فبراير ١٩٩٦ قد اثارت العديد من علامات الاستفهام لدى المراقبين خاصة وان اسرائيل كانت ماضية في استكمال مسيرة السلام التي استندت دائما الى اتخاذ مواقف متعادلة في الصراع العربي الاسرائيلي

• ولقد اجمع المخلولون على ان الاتفاق العسكري التركي الاسرائيلي له اثار هامة وخطيرة على العلاقات بين البلدين بل وعلى توازن القوى في المنطقة وهناك آخرون يفسرون هذه الاتفاقيات على اساس ان تركيا تحتسج الى مساعدة

اسرائيل في تحديث قواتها المسلحة وفي نزاعها المتصاعد مع اليونان وكذا لرغبة تركيا للا الحصول على تأييد اللسوي الصهيوني في الولايات المتحدة لوازنة ضغوط اللوي اليوناني ومنظمات حقوق الانسان . واسرائيل لا يمكن ان تلعب هذا الدور دون مقابل يتساوى مع الاهداف التركية وان كانت اسرائيل تسعى للضغط على سوريا باستعمار الخلافات السورية التركية ولدفع القيادة ولدفع القيادة السورية لاتخاذ موقف اقل تشددا في الفواض حول الجولان . ان التطور الملموس الذى حدث في العلاقات السياسية والاقتصادية الى جانب العلاقات العسكرية بين تركيا واسرائيل تنطوى على تحدى مهم ذو طابع استراتيجي في العلاقات بين الدولتين وقد ادى هذا الى شعور العديد من دول المنطقة بالقلق من هذا التعاون خصوصا وان المؤشرات تدل على انه قد يكون في طريقه الى المزيد من التنامي الى حد الوصول الى تحالف استراتيجي بين تركيا واسرائيل وقد تنضم اليه او تدعمه الولايات المتحدة .

• دوافع واهداف التعاون الاستراتيجي التركي / الاسرائيلي :-
• الدوافع والاهداف الامريكية :-

ان الولايات المتحدة الامريكية تعمل على استقرار الاوضاع العالمية والاقليمية الراهنة مع المحافظة على حلفاء تقليديين في الاقاليم المختلفة من العالم للحفاظ على مصالحها الحيوية وهداف السياسة الامريكية من تمكين حلفائها من القيام بسلور الدول المحورية التي تتبوا مكانة الزعامة والريادة الاقليمية . ومن منطلق لان الولايات المتحدة تعمل على توطيد الاوتسوط الاستراتيجي بين تركيا واسرائيل باعتبارهما محوري ارتكاز الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط لخدمة الاهداف والمصالح الامريكية .

• الدوافع والاهداف التركية - الاسرائيلية للمشاركة لقيادة التعاون^(١٠٦) :-

• يتيح الاتفاق تدعيم دور ومكانة كلتا الدولتين في الشرق الاوسط فتركيا تريد ان تصبح احدي الدول الرئيسية في المنطقة وان تلعب دورا اقليميا بارزا من خلال ما تتمتع به من امكانيات جيوسراتيجية وبشرية واقتصادية وكذلك فان اسرائيل تهدف الى تشكيل نظام امن في المنطقة يركز على التفوق الاسرائيلي المطلق بالاستفادة من الدعم العسكري والتعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة والتعاون مع دول الجوار الجغرافي وفي مقدمتها تركيا . وهكذا يمكن ان تلعب الدولتان معا دور الشرطي الاقليمي الذي يضمن سير الامور في الشرق الاوسط على الواجهة التي يرضاها النسق العالمي الجديد وفقا للمنظور الامريكي .

• مجالات التعاون المشترك التركي / الاسرائيلي :-
• التعاون في المجال السياسي :-

تعاون تركيا واسرائيل في دعم وتأييد اكراد العراق في مؤامرتهم الانفصالية مع تشكيل محور ضغط على سوريا لاستمرار حالة الحرب رسميا بينها وبين اسرائيل وللخلافات السورية التركية بالاضافة الى التنسيق التركي الاسرائيلي للعمل المشترك في اقليم ما وراء القوقاز (ازربيجان / ارمنيا / جورجيا) لمحاولة ملء الفراغ السياسي والامني .

^(١٠٦) تقرير القارب التركي / الاسرائيلي من الشرق الاوسط الى القوقاز / اجد لواء وسلان العدد ١٣٠ أكتوبر ٩٧

• التعاون في المجال الاقتصادي :

- البناء منطقة تجارية حرة لزيادة التبادل التجاري بين الدولتين الذي وصل الى ٥٠٠ مليون دولار^(١٥١) علم ١٩٩٦.
- ويطمح الطرفان في الوصول الى مبلغ مليارى دولار عام ٢٠٠٠ إلا ان ذلك لا يمثل سوى ١٥% من حجم الصادرات التركية الخارجية حيث تحتل التجارة بين تركيا والاتحاد الأوروبي المركز الاول في حجم التبادل التجارى وتأتى التجارة التركية مع الدول الاسلامية في المركز الثانى وتحتل الولايات المتحدة المركز الثالث ثم تاتى التجارة التركية مع اسرائيل في المركز الرابع هذا بالإضافة إلى التعاون في تطوير تكنولوجيا معالجة المياه وتصديرها وتحصيل اسرائيل على ١٥٠ مليون ٣م من المياه التركية سنويا يتم نقلها بالسفن الى الموانئ الاسرائيلية .
- توقيع بعض الاتفاقيات لتشجيع وحماية الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي وتنظيم الجمارك وكذا الغاء التأشيرات بين البلدين لتشجيع السياحة مع ذلك ستظل الدول العربية الاسلامية في مرتبة اعلى من اسرائيل كشريك تجارى حتى في حالة تحقيق هذا الهدف الطموح للاتى :
- تمثل الدول العربية اهمية خاصة بالنسبة لتركيا في مجال خدمات المقاولات فقد حصلت الشركات التركية عقود قيمتها ١٧,١ مليار دولار من الدول العربية منذ منتصف السبعينات وحتى عام ١٩٨٨^(١٥٢).
- اعداد السائحون من الدول العربية والاسلامية اكثر بكثير من اعداد السائحون من اسرائيل
- تواجد عمالة تركية في بعض الدول العربية (السعودية / ليبيا) تبلغ تحويلاتهم الى تركيا ٥٠٠ مليون دولار تمثل حوالى ١٥% من حجم تحويلات العمالة التركية في الخارج وهكذا نجد ان اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا واسرائيل قد تفيد اسرائيل اكثر من الفائدة التى تعود على تركيا حيث تسعى اسرائيل للاسواق العربية عبر تركيا حيث تدخل السلع الاسرائيلية المعفاة من الجمارك التركية ليعاد تصديرها الى دول عربية بعد تغيير علاماتها التجارية اعتمادا على قرب تركيا جغرافيا من هذه الدول ومن اسرائيل بما يقلل نفقات النقل والتأمين على الحركة المزدوجة للسلع من اسرائيل الى تركيا ثم الى الدول العربية .
- كما يشمل التعاون في المجال العسكري ، برامج لتحديث القوات المسلحة التركية في كافة المجالات امسداد القوات التركية بأسلحة ومعدات اسرائيلية مع تطوير مشترك للصناعات الحربية اجراء تدريبات عسكرية مشتركة بالإضافة إلى تعاون في مجال المخابرات وتبادل المعلومات العسكرية والامنية .
- باستعراض مفاهيم التعاون العسكري وتطبيقها على الاتفاق التركي الاسرائيلي يلاحظ أنه :
- لم يشتمل الاتفاق على انشاء هيكل تنظيمية باستثناء آلية الحوار الاستراتيجي مع عدم تخصيص قوات او عناصر تسليح باحجام معينة وعدم انشاء قيادات موحدة باستثناء الاتفاق على توفير قوات اتصال عبر قمر الاتصال الاسرائيلي لربط رئاسة الاركان بكلا الدولتين ووضع قيود على التدريبات العسكرية المشتركة الا انها الآتى :
- عدم اشتراك الوحدات العسكرية التابعة لاحدى الدولتين خلال زيارتها للدولة الاخرى في اى اشتباكات مسلحة طرف ثالث في حالة تورط الدول المضيفة في اى اعمال عسكرية .

^(١٥١) دراسة التعاون التركي / الإسرائيلي في عهده البري والجوى إعداد/عثمان كامل، حسن الفرمان ١٩٩٥

^(١٥٢) مستقبل المنطقة العربية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية ، الهيئة العامة للصور الفعالة القاهرة مارس ١٩٩٣

- حق كل دولة في سحب وحداتها العسكرية الزائرة الى الدولة الاخرى في حالة الحرب والاشتباكات المسلحة والاضطرابات الداخلية .
 - اقتصر المناورة العسكرية المشتركة التي تم تنفيذها على عمليات غير قتالية وتركيزها على مهمات فنية محددة تتعلق بعمليات البحث والانقاذ .
 - هكذا نجد ان الخطر ما اعلن عنه من الاتفاقيات العسكرية هو اتفاق التعاون في مجال التصنيع الحربي وتبادل التكنولوجيا الحربية .
 - هناك العديد من الاتفاقيات التي لم يعلن عنها كما جاء بتقرير اصباره معهد تريبرايز الامريكى للابحاث مما يؤكد ان التعاون التركي الاسرائيلي قد تخطى مرحلة التعاون العسكري ووصل حاليًا الى مرحلة التعاون الاستراتيجي بين الدولتين والواقع يؤكد حتمية تطور هذا التعاون ليصل الى حد الائتلاف الاستراتيجي الاقليمي مرتبطًا بالترتيبات الامنية المزمع اقامتها بمنطقة الشرق الاوسط وان خطورة هذا التعاون تمثل في انه يعود بالمنطقة مسرة اخرى الى سياسة المحاور والاحلاف العسكرية وهو الامر الذي يكشف زيف الدعاوى التي حاولت بعض القوى اشاعتها حول إيجاد شرق اوسط جديد متداخل المصالح كما انه يوضح نوعية السلام المزمع اقامته في المنطقة كما تكشف السرد التركي في مواجهة ضد المصالح العربية وكذلك ان اسرائيل مازالت ابعد ماتكون عن مفاهيم السلام ،
- انعكاسات التعاون الاستراتيجي التركي / الاسرائيلي على الشرق الأوسط :**
- ان اتفاق التعاون التركي - الاسرائيلي قد يشكل مقدمة لترتيبات أمن اقليمية في الشرق الاوسط تتم في اطار التزام الولايات المتحدة بالمحافظة على تفوق اسرائيل العسكري واحتكارها للخيار النووي وابرام اتفاقيات التصاون بين اسرائيل وتركيا لتكون نواة لمنظومة امنية تحقق الاستراتيجية الامريكية القائمة على مبادئ الدفاع الوقائي والسرد والهيمنة .
 - وان هذا الاتفاق يمثل حلقة من سلسلة تحالف تهدف الى اقامة محاور للتعاون الاستراتيجي واتفاقات عسكرية وامنية مع تكليف اسرائيل في المنظومة الشرق اوسطية بمسئولية الامن وان تتولى تركيا ربط هذا الائتلاف الاوسطى بملف شمال الاطلنطي بينما تربطه اسرائيل بالولايات المتحدة مما يضع امن دول المنطقة تحت سيطرة القوى الاجنبية والهيمنة الاسرائيلية .
 - يجب وضع استراتيجية لاحتواء هذا التعاون والحد من اثاره على الامن القومي العربي والمصري وان يتم صياغة هذه الاستراتيجية في اطار المصالح القومية العربية مع التأكيد على رغبة العرب في تحقيق السلام الشامل والعادل لكل دول المنطقة بما يضمن استرجاع الحقوق العربية وتسوية الخلافات المعلقة مع تركيا .
- التعاون التركي / الاسرائيلي في اطار الترتيبات الامنية بالشرق الأوسط :**
- ان الاتفاق التركي / الاسرائيلي يشكل احد محاور القائمة لسياسة الائتلاف الاستراتيجي لدعم الوجود الاسرائيلي واضعاف القدرة الذاتية العربية بما يتمشى مع الاستراتيجية الامريكية حيث تسعى الى تطويق الشرق الاوسط العربي من الشمال اضافة الى اتجاهات تطويقية من الجنوب بالتعاون الاسرائيلي مع اريتريا واليوبيا .
 - ان هذا الاتفاق هو احد ادوات السياسة الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط التي تتضمن عدة دوائر متداخلة تشمل المشروع الشرق اوسطي والائتلاف التركي الاسرائيلي والتقارب الاردن - الاسرائيلي ومحاولة عزل ليبيا والسودان وسياسة الاحتواء المزدوج تجاه كل من العراق وايران مع تكامل الهيمنة الاسرائيلية الاقتصادية

والعسكرية مما يعنى فى النهاية بناء ترتيبات امنية شرق اوسطية تعتمد على اسرائيل كدولة محورية لخدمة المصالح الامريكية .

• تأثير التعاون التركى - الاسرائيلى على الأمن القومى العربى والمصرى :-

ان هذا التعاون يؤدى الى الاخلال بوازن القوى ويزيد من فرص عدم الاستقرار فى المنطقة ويدفع بعض الدول لبناء تحالفات مضادة كما يؤدى الى سباق التسلح خاصة فى مجال الاسلحة فوق التقليدية كما انه يمثل ضغطا على الدول العربية وهى مقبلة للتفاوض على اخطر القضايا واكثرها حساسية مما يعرقل مسيرة السلام ويؤدى الى خاسق الظروف المناسبة لتزايد تيارات التطرف لدى الجانبين .

تعاظم الدور الاقليمي التركى - الاسرائيلى على حساب تميش الادوار الاقليمية لاطراف اخرى وخاصة مصر . ان التعاون التركى - الاسرائيلى فى المجال الاقتصادى يسهل لاسرائيل اختراق الاسواق العربية التى كانت تسام فى فتحها مما يعنى المزيد من النمو والازدهار للاقتصاد الاسرائيلى .

ان التعاون فى المجال الممكرى يؤدى الى تقوية اسرائيل عمكريا وفتحها عمقا اقليميا واستراتيجيا جديدا باستغلال الاجواء والمياه والاراضى التركية مما يوفر لها فرص اكبر لممارسة الضغوط على الدول النربية .

• وعلى ضوء ذلك فان الآثار الاستراتيجية المباشرة البارزة على كل من سوريا / ايران / مصر كالاتى :-

ان مضمون تقايم التسهيلات العسكرية المبادلة بين البلدين يعطى دلالة غامضة عن ماهية وابعاد هذه التسهيلات ، وان كان من الواضح ضمينا تبادل المعلومات والتقنيات بين أجهزة الاستطلاع والمخابرات الواردة مسن مختلف المصادر حول الموضوعات الاستراتيجية التى تم البلدين ، فضلا عن تقديم المساعدات العسكرية من كل جانب لقوات الجانب الآخر ، الأمر الذى يعكس العديد من الآثار الاستراتيجية على سوريا وايران ومصر .

• بالنسبة لسوريا :-

يتيح هذا الاتفاق لاسرائيل امكانية اقامة مراكز لتصنت الكترونية ، ومراكز مراقبة والذمار اسرائيلية فى الاراضى التركية لمراقبة سوريا ، خاصة اذا اضطرت اسرائيل للتسحاب من الجولان ، فضلا عن أن الاتفاق يزيد من الضغوط العسكرية التى تتعرض لها سوريا فى مفاوضاتها مع اسرائيل ، لأنه يحمل بشكل غير مباشر تهديد تركى لسوريا حول اتفاق المياه مع اسرائيل بشأن بحيرة طبرية ، وهو تهديد مباشر للأمن القومى السورى ، كما أن فسخ الاجواء التركية والقواعد الجوية الاسرائيلية مجال عمل اكبر ومدى متسع لتعمل فى مناطق شمال سوريا وهو عمسق جديد للقوات الاسرائيلية ، وهو ما قد يؤدى الى قيام سوريا باعادة تمركز قواتها البرية والجوية فى اتجاهات ثانوية ، مما يشتت جهودها وتركيزها ضد قوات اسرائيل .

• بالنسبة لايران :-

يتيح هذا الاتفاق لاسرائيل استطلاع الاراضى الايرانية وأنشطتها العسكرية ، فضلا عن امكانية قيام القوات الجوية الاسرائيلية بتوجيه ضربة ضد ايران فى حالة امتلاكها لقدرة نووية ، أو لوق تقليدية ، بصورة فعالة ومؤثرة . كما أن هذا الاتفاق قد يدفع بايران للتحاليف مع أية دولة اخرى للعمل على مواجهة التهديدات التركية - الاسرائيلية ، مما قد يزيد من التوتر وعدم الاستقرار فى المنطقة .

• بالنسبة لمصر :-

يهدد هذا الاتفاق أمن واستقرار البحر المتوسط ، خاصة وأنه يتيح لاسرائيل القيام بدوريات مشتركة مع تركيا لمنع وقوع - أو مواجهة - أى أعمال عدوانية فى شرقى المتوسط ، وهو اجراء متمم لنشاط الأسطول السادس

الأمريكي في المنطقة ، مما قد تعتبره بعض الدول المظلة على البحر المتوسط ، خاصة اليونان وقبرص وبعض الدول العربية الأخرى ، بأنه موجه ضدها ، ويتطلب تدخل مصر للحفاظ على أمن واستقرار البحر المتوسط ، فضلا عن أن الاعلان عن قيام منتدى أمني للحوار الاستراتيجي بين تركيا واسرائيل يعنى إمكانية الضمام دولا أخرى هسذا المنتدى ، ومن ثم تتاح الفرصة لامكانية قيام حلف دفاعي أمني في المنطقة ، وهذا يشجع على قيام أحلاف مضادة ويهدد أمن المنطقة ••

ان النسق العالمي الجديد يسمى الى فرض النموذج الثقافي الغربي على دول العالم بما فيها منطقة الشرق الاوسط ويمثل محور التعاون التركي - الاسرائيلي احد ادوات تحقيق الغزو الثقافي الغربي للبيئة العربية الشرقية وفرض ثقافة اجنبية على شعوبها وتصدير القيم والالكار التي تتناقى مع طبيعة المجتمع العربي .

سادسا : أثر عمليات الخليج على سياق التسليح في الشرق الاوسط :-

• اظهر الانفجار المفاجئ لازمة الخليج في الثاني من اغسطس ١٩٩٠ ان هناك استقرارا هشاً في الشرق الاوسط وقد ادى الغزو والاحتلال العراقي للكوييت ثم وقوع عملية عاصفة الصحراء وتخريب الكويت الى دفع دول الشرق لحسو سياق كبير للتسلح مع البحث عن رؤيا جديدة للامن والسلم ويلاحظ انه منذ بداية مرحلة ما بعد الاستعمار شهد الشرق الاوسط عداوات، ونزاعات وصراعات مستمرة داخل الدول العربية ولما بين بعضها البعض ووصلت هذه النزاعات والصراعات في حالات قليلة الى نقطة المواجهة العسكرية اضيف الى ذلك ان العلاقات مع الدول غير العربية كانت لاتتسم في الاغلب الا مع بالجناس والتعاون كما شهد التاريخ القريب جدا للمنطقة صراعات بسين واحدة اكثر من الدول العربية مع اسرائيل ويران واليوبيا وتركيا

• وقد فجرت جميع هذه الصراعات سباقا في مجالات التسليح لم تشهده اى منطقة من العالم باستثناء اوربا وطبقا لتقديرات الوكالة الامريكية لتسليح ونوع السلاح فان الشرق الاوسط الذي يضم حوالى ٣% قسطن من سكان العالم اشترى مايزيد عن ٣٠% من المنتجات والخدمات العسكرية العالمية خلال الثمانينات وقد خصصت المنطقة ما يزيد عن عشر عائداتها للاتفاق العسكري وهو ما يزيد عن ضعف المعدل في اى منطقة اخرى من العالم .

وخلال الفترة ما بين ١٩٨٤-١٩٨٧ استحوذ الشرق الاوسط على نسبة ٦١% من القيمة الاجمالية لاتفاقيات بيع الاسلحة في العالم الثالث كما حصل على ٦٠,٢% من صادرات السلاح اما في الفترة ما بين ١٩٨٨-١٩٩١ فقد استحوذت المنطقة على ٧٥,٥% من الاتفاقيات سائلة الذكر وحوالى ٥٣,٤% من صادرات السلاح (١٥٣) .

• وفي نفس الوقت فان النسق الدولى مارس على الدوام تأثيرا بارزا على اوضاع الامن في الشرق الاوسط فكلما كانت هناك توترات او استرخاء للتوترات في النسق الدولى كلما انعكس ذلك على النظم الاقليمية الفرعية وكان الشرق الاوسط دائما بمثابة المنطقة الثانية بعد أوروبا كساحة رئيسية للمواجهة المحتملة بين القوتين الاعظم وبذا ذلك واضحا للغاية خلال ثلاث مناسبات هي ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣ (١٥٤) .

• وبالتالي فانه على مدى العقود الاربعة قبل وبعد أزمة الخليج كانت سياسة بيع السلاح التي اتبعها القوى الكبرى بمثابة اداة هامة للتدخل بصورة مباشرة او غير مباشرة في الصراعات الاقليمية وبناء الائتلاف التي تحدم مصالحها

(١٥٣) تقرير التوازن العسكري ٩٥/٩٤ ، مركز الدراسات الاستراتيجية - لندن - أكتوبر ١٩٩٤

(١٥٤) ضبط سبائك التسليح للشرق الاوسط - الجزء الأول - مركز الدراسات الاستراتيجية - أكاديمية ناصر - أكتوبر ١٩٩٤

على المسترين الإقليمي والعالمي ، وقد أفضت نتائج هذه السياسات في الثمانينات إلى إحداث درجة غير مسبوقة من انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ أرض - بعيدة المدى في الشرق الأوسط .
 فقد نجحت إسرائيل في بناء ترسانتها النووية وزيادة وسائل الاتصال المتاحة لديها على الإنزال بعيد المدى وذلك من خلال علاقة الائتلاف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة والدعم الأوروبي الغربي لها . وقد تلقت السدول العربية بدورها صواريخ (سكود) المزودة بالرووس التقليدية من الاتحاد السوفيتي السابق وكوريا الشمالية والصين ، و بنفس الوقت، امتلكت بعض دول المنطقة القدرة على تصميم وإنتاج الصواريخ الباليستية ذات مدىات أبعد مما هو مطلوب للأسلحة القتالية ، الأمر الذي أفضى مثلاً إلى مقتل ما يزيد عن ١١٠٠ مدني بواسطة عمليات القصف الصاروخي والجوى في الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) (١٥٥) .

• ومن ثم فإن عملية عاصفة الصحراء أصبحت بكل تأكيد نقطة تحول في تخطيط عمليات شراء السلاح من جانب معظم دول الشرق الأوسط ويضع المخططون العسكريون في اعتبارهم في الوقت الراهن طائفة كبيرة من التنظيم التسليحية التي لم يكونوا ينظرون إليها مجدية في الماضي أو لم ينظروا إليها على أنها هامة أضف إلى ذلك إن انتهاء الحرب الباردة أثر كثيراً على غط بيع السلاح إلى الشرق الأوسط فيما جاء بمثابة نتاج تفكك حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفيتي علاوة على أن الشرق الأوسط أصبح من وجهة نظر دول حلف شمال الأطلسي بمثابة أكثر المناطق المحتملة لتلقي فائض المعدات العسكرية الناجمة عن تطبيق معاهدة خفض القوات التقليدية في أوروبا .
 • ومن ثم فإن الاعتراف بان سباق التسلح يعتبر احد العوامل الرئيسية المقوضة للاستقرار في الشرق الأوسط كان يجد ذاته خطوة بالغة الأهمية ويشير معظم المحللون ان ضبط التسلح يعتبر مهمة صعبة للغاية لان البيئة الامنية لسدول الشرق الأوسط تختلف عن بعضها البعض في العديد من الجوانب فالدول المختلفة تتبنى عقائد دفاعية متباينة كمدان امكانية المقارنة بين الاسلحة تعتبر مجازفة مرعبة وهي المقارنات التي تعتبر ضرورية للغاية على نحو ما ظهرت جميع محاولات ضبط التسلح الاخرى والاكثر اهمية من كل ماسبق ان سباق التسلح العربي - الاسرائيلي كان مرتبطاً الى حد كبير بسباقات التسلح الاخرى في الشرق الأوسط لاسيما في الخليج وكذا فيما يتعلق بالتنافس بين السدول العربية بعضها البعض كما ان اية ترتيبات لضبط التسلح العربي - الاسرائيلي سوف تصبح صعبة للغاية دون مشاركة ايران

• وعموماً فإن الصراع العربي - الاسرائيلي لا يعتبر الساحة الوحيدة لسباق التسلح في الشرق الأوسط فقد ساهمت الحرب العراقية - الايرانية وحرب الخليج الثانية بدرجة هائلة في هذا السياق وقد ادت حرب الخليج الثانية بدورها في دعم السباق على الاسلحة ذات المستوى التكنولوجي العالي في دول الخليج لتحقيق التوازن ليس فقط مع ايسران ولكن ايضا مع العراق في المستقبل .

وعلى هذا الاساس فإنه لدى مقارنة القدرات التكنولوجية لدول الشرق الأوسط تساتي اسرائيل في المرتبة الاولى باعتبارها الدولة الأكثر قدرة على تصميم وتصنيع واختبار وتسويق التكنولوجيا والمعدات العسكرية وتحاول كل من مصر والعراق وايران امتلاك القدرة على تعديل مالدتها من تكنولوجيا عسكرية لتلبية احتياجاتها المحلية وصيانة تلك المعدات وربما لادخال تعديلات عليه اما الدول العربية الاخرى فهي تعتمد بصورة كاملة تقريباً على الشركات الاجنبية والمؤسسات الاستشارية .

(١٥٥) توازن القوى بالمنطقة / حرب الخليج - مرجع سبق ذكره .

● وبشأن تحديث القوات المسلحة فقد حققت عمليات تحديث القوات المسلحة في العالم العربي عبر استيراد منظومات الاسلحة المقدمة ولى هذا الاطار اتفق العالم العربي خلال الفترة ما بين ١٩٧٦ - ١٩٨٥ مايزيد عن ٣٨٠ بليون دولار اى مايزيد ثمان مرات عن ما انفقته اسرائيل على تحديث قواتها المسلحة وخلال الفترة ما بين علمى ١٩٨٤ - ١٩٩١ اتفق كل من العراق والسعودية ومصر وسوريا وليبيا مايزيد عن ١٣٠ بليون دولار على شراء الاسلحة وعلى اية حال فانه منذ عام ١٩٨٨ تضارفت متغيرات عديدة لتقلص قدرة الدول العربية على شراء اسلحة اكثر كان أبرزها ازمة الديون وانخفاض اسعار النفط ومحدودية قدرات بعض الدول العربية على استيعاب وتشغيل منظومات الاسلحة الجديدة الا ان هذا المنحنى ارتفع مجددا عقب حرب الخليج على نحو ما سوف نرى لاحقا .

● سياسات التسلح بعد حرب الخليج :-

● تحتل الولايات المتحدة المرتبة الاولى في اتفاقيات بيع الاسلحة الى العالم الثالث عقب حرب الخليج حيث وصل نصيب الولايات المتحدة الى حوالى ٤٤,٨ % من اجمالى السوق الدولية للسلاح عام ١٩٩٠ فيما جاء بمثابة ازدياد عن حصتها في العام السابق ١٩٨٩ والذي كان قد بلغ ٢٣,٦% (بالاسعار الثابتة للدولار الأمريكى عام ١٩٩٠)

وخلال عامى ١٩٩٠ - ١٩٩١ باعت الولايات المتحدة اسلحة ومعدات الى جميع دول العالم — ٩,٦- ١٣,٥ بليون دولار على التوالى وكان نصيب الشرق الاوسط منها حوالى ٣,١- ٣,٢ بليون دولار على التوالى ايضا وذلك بفعل الزيادة في مشتريات السعودية وسوريا والامارات وايران وقد ركزت احتياجات المستوردين في منطقة الشرق الاوسط على التكنولوجيا العالية والاسلحة الدقيقة الموجهة التى استخدمت اثناء الحرب^(١٥٦) .

● تمتع الولايات المتحدة بصفة خاصة بمزايا واضحة بين مصدري السلاح بفعل الدور الكبير الذى لعبته اثناء ازمة وحرب الخليج وقد استندت سياسة تصدير السلاح الامريكى قبل الحرب تسير بصورة طيبة للغاية وكانت الولايات المتحدة قادرة على تحريك نصف مليون جندي ومايزيد عن ١٠٠٠ طائرة قتالية وانشاء قيادة مشتركة باقل صعوبة على الرغم من ان مستوى الاسلحة والمعدات والتجهيزات السعودية لم تكن على نفس المستوى الامريكى

● أثر عمليات الخليج على زيادة معدل سباق التسلح لدول المنطقة :-

● انه على الرغم من ان الدول العربية تمتلك ميزة عديدة في مواجهة اسرائيل الا ان الاخيرة لديها ميزة استراتيجية نوعية واضحة في مواجهة الدول العربية وقد ظلت المفجوة النوعية موضوعا لجهود عربية قائمة لسنوات عديدة ويفسر ذلك محاولة امتلاك الصواريخ والاسلحة النووية على الاقل من جانب العراق ولذلك فسان التناحيف الاسرائيلى من المفجوة الكمية العربية في الصراع العربى - الاسرائيلى قد اشعل مباحى اسرائيلية المبحث عن اسلحة ذات كفاءة اعلى بما في ذلك اسلحة الدمار الشامل الامر الذى ادى بدوره الى اشعال جهود عربي للسرير قداما بمحاذاة اسرائيل ومن ثم فان هذا الميزان اللامتائل في سياق القدرات الكمية والنوعية بين الجانبين يؤسس أسلوب جديد لسباق التسلح في الشرق الاوسط كما يخلق وضعاً بالغاً من عدم الاستقرار .

● بالإضافة الى ما سبق ، فان عمليات الخليج أشعلت سباقاً آخر للتسلح في الشرق الأوسط ، وطالما أن العراق والسعودية وايران يعبرون خصوصاً محتلمين لاسرائيل ، فان كلا السباين في مجالات التسلح أصبحت مرتبطين الى حد

(١٥٦) قضايا الحد من التسلح في الشرق الأوسط - مراد ابراهيم الدسوقي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١ عام ١٩٩٢

كثير بعضهما البعض كما أصبحا يساهمان بدرجة أكبر في عدم الاستقرار بالمنطقة ويؤثر بشكل فعال في إحداثات خلل في التوازن الاستراتيجي بالقوى بالشرق الأوسط .

• انطلاقاً من حرص بعض القوى على امتلاك أسلحة الدمار الشامل وبصفة خاصة السلاح النووي مع الاتجاه بتسني برنامج إنتاج الصواريخ ذات المديات البعيدة وكذا نظم الصواريخ المضادة للصواريخ والحرص على التفوق النوعي في الأسلحة التقليدية ونظم الإنذار المبكر مع عرقلة أى ترتيبات أمنية بالمنطقة وكذا جهود ضبط التسليح في اطمار مفاهيم للتفوق النوعي سيؤدي بالضرورة إلى زيادة فجوة الخلل في التوازن الاستراتيجي بالمنطقة وقد يثير حالة من القلق والتوتر لباقي الدول التي سوف تسمى جاهدة إلى سد هذه الفجوة بما يهدد الأمن والاستقرار بالمنطقة ويزيد من فرص نشوء الصراع .

• وما لاشك فيه أن أى تزايد في القوى لدولة ما ، يولد لديها قناعة بإمكانية فرض الإرادة على الدول المجاورة الأمر الذي يؤثر في إيجاد حالة من القلق وعدم الاستقرار ويؤدي في النهاية إلى نشوب الصراع المسلح .

• وبالتالي يجب أن نخلص من جراء ذلك إلى أهمية العمل للتوصل للاتفاقيات الخاصة بضغط التسليح ولسرع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة⁽¹⁴⁷⁾ باعتبارها الشكل الرئيسي للترتيبات الأمنية التي تغل الركيزة الأساسية لأى تسوية سياسية منفردة والمنطق الرئيسي للتعاون الإقليمي واقامة السلام الشامل والعدل لتوفير مناخ الاستقرار والتنمية الاقتصادية وحماية المصالح الإقليمية والدولية بالمنطقة .

• مساهمة قضية اختلال التوازن الاستراتيجي للقوى في الشرق الأوسط .

• لا شك إن أولى مسائل تلافى الخلل في التوازن الاستراتيجي العسكري سوف تستند على حل جميع قضايا المنطقة وعلى رأسها تحقيق السلام العادل لكل دول المنطقة مع إيجاد تسوية عادلة لمشاكل الشرق الأوسط وبخاصة فلسطين دون التورط في أخطار سباق التسليح بما يُعرض السلام والأمن الشامل في المنطقة .

• وتعدد الخيارات السياسية المتاحة أمام الدول العربية لمواجهة الخلل الاستراتيجي العسكري والذي يؤدي إلى تهديدات مباشرة للأمن القومي ولا سيما أخطار التهديدات النووية بوجه خاص ، حيث تمتلكها اسرائيل ، وتسعى بالتعاون مع جنوب أفريقيا إلى تطويرها ، حيث لا يمكن استبعاد استخدامها إذا واجهت القوات التقليدية للدولة موقفاً حرجياً يتطلب استخدام أسلحة التدمير الشامل .

• لذلك فإن شعوب منطقة الشرق الأوسط قددها ترسانة نووية اسرائيلية تقوى يوماً بعد يوم ويعتبر ذلك من أخطر التهديدات المباشرة وبخاصة مع استمرار الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين وجنوب لبنان والمرتفعات السورية واصرار اسرائيل على تهديد فلسطين وتهديد أمن واستقلال دول المواجهة العربية في المدى القريب والمتوسط وبتزايد حجم هذا التهديد نتيجة تطور قدرات اسرائيل النووية والكيميائية وصواريخها أرض/أرض، جو/أرض ، ومسدى أسلحتها وأدوات الردع الاستراتيجي لديها وما يهددها من نظم إنذار واستطلاع استراتيجي .

• كل هذه العوامل تفرض إيجاد خيارات وبدائل لمواجهة الخلل الذي ينشأ عن التوازن بالمنطقة ويؤثر مباشرة على الأمن القومي لدولها .

(147) السياسة العسكرية في التسعينات ، د/ زكريا حسين أحد ، مرجع سبق ذكره .

• الخيارات المتاحة لمجابهة التهديد النووي الإقليمي :-

تعتبر مصر باوضاعها الجيوبوليتكية من أكثر دول منطقة الشرق الاوسط تعرضا للتهديدات العسكرية من جانب اسرائيل حيث توجد القوة العسكرية الاسرائيلية لدولة تعتبر مجالها الحيوى ممتدا ليضم كافة الدول العربية وقد عملت على تحقيق توازن عسكري تقليدى وتفوق نووى مع كل دول الطوق العربية المخططة بما " مصر - سوريا - الاردن " . ورغم معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية فان اسرائيل لم تتوقف عن تنمية قدراتها المسلحة وصناعتها الحربية وقوتها النووية والتي يتركز جزء رئيسى منها فى صحراء النقب المتاخمة للحدود المصرية الامر الذى اكده حقيقتين بارزتين: . . اولهما ان امتلاك اسرائيل للسلاح النووى اصبح امرا مؤكدا بل ولما تسعى دائما لزيادة قدراتها فى هذا المجال بما يكسبها مزيدا من القدرة والتفوق ويدفعها الى استمرار السياسات العدوانية التى تستهدف فرض الامر الواقع والتوسع . . وثانيهما - ان النشاط النووى الاسرائيلى لم يقتصر على السعى لامتلاك الاسلحة النووية والقدرة على انتاجها فحسب بل تجاوز ذلك الى امتلاك وسائل اطلاق متنوعة أبرزها الصواريخ ارض / ارض والطائرات التى تمكثها من حمل القنابل النووية الى مختلف المسافات وباساليب استخدام متباينة .

وفى ظل تلك المعطيات فان متطلبات تحقيق الامن القومى المصرى تجاه التهديد النووى المتنامى على الحدود المصرية - الى جانب الغواصات التى وصفتها اسرائيل للتخلص عن رادعها الاستراتيجى والتى قد يستغرق تحقيقها عقد او عقدين من الزمان على الاقل . . على ذلك فان هناك خمسة خيارات امام المخطط الاستراتيجى المصرى تجاه التهديد النووى الاسرائيلى باعتبارها تهديدا مباشرا للامن القومى المصرى .

الخيار الاول : قبول الامر الواقع والاستسلام للسيادة النووية الاميرانيية :-

وهو خيار مرفوض من جانب مصر بالنظر الى تاريخها الحضارى ومكانتها العربية والاسلامية ، اضافة الى انه لن يحقق الاستقرار المنشود فى منطقة الشرق الاوسط فى ظل اختلاف توازن القوى والذى يستمر معه التهديد المباشر للامن القومى المصرى اضافة الى ان استمرار الاحتكار الاسرائيلى للسلاح النووى سيحقق لها عدة مزايا استراتيجية لعل اولها . . استمرار سياسة الابتزاز الاسرائيلى ضد مصر والدول العربية بهدف تحقيق اهدافها ولعمل التعنت والتصلب الاسرائيلى الحالى وعدم الالتزام بالجداول والبرامج الزمنية التى التزمت بها فى ظل موثيق السلام الموقعة عليها خبير مثال لذلك وثانيها . . اضعاف لعالية مصر فى التأثير على الاحداث فى المنطقة العربية وتهميش دورها الفاعل فى عملية السلام الذى يحقق الامن الاسرائيلى من وجهة نظرها على حساب الامن القومى المصرى والعربى وثالثها . . التسهيد الغير مباشر والتلميح المستمر بانزال العقاب على مصر بما يقنعها دائما بمراجعة تحركاتها وحساباتها تحسبا للمخاطر المحتمل ان تتعرض لها فى ظل القدرة التقليدية والغير تقليدية والنووية المنتشرة على حدودها ولعل موقف حكومة اسرائيل والتصريحات التى تصدر تباعا من مسئوليهيها خير مثال لذلك ورابعها . . عدم اتاحة المناخ الملائم لتحقيق الاهداف الوطنية وتقييد حرية القرار السياسى المصرى بما يودى الى عدم القدرة على تنمية الامكانيات الذاتية لمصر مسن خلال تهديد بقائها ذاته الامر الذى يخرج عن حدود وقدرات أى قيادة مصرية وطنية .

ان قبول الامر الواقع والاستسلام لتفوق اسرائيل وسيادتها النووية فى المنطقة يتناقض مع رؤية أى محلل للعلاقات الدولية سواء فى مصر أو المنطقة العربية او فى العالم بأسرة . . ولعل الرؤية التى طرحها " حزقيال درور " استاذ العلوم السياسية والادارة فى الجامعة العبرية فى القدس المحتلة خير دليل على ذلك حيث قال ان دوافع اية دولة لتوجه للخيار النووى

هو • • لتحسين امنها خاصة اذا كان مهددا بمخطر جدى تمدد البقاء او توضع في ظروف يصحح الاختيار النوى وغمسا عن مخاطره افضل البدائل الاخرى مثل بلد بواجه خصوصا نووين او بلدا مهددا للابتزاز • ورغم ان حزقيال يتحدث اصلا وفي ذهنه اسرائيل فان مارآه ميرا لاسرائيل لامتلاك الاسلحة النووية هو بعينه مسير كاف لمصر والعرب لامتلاك نفس السلاح لانه لايمكن لمصر ان تدع المنطقة العربية تعيش في ظل احتكار نووى تتمتع به دولة تؤمن بالمعمران واستخدام القوة في فرض سياستها واهدافها •

الخيار الثالثى : استمرار السعى للخروج تحت مظلة نووية لتوفير الحماية النووية لمصر والدول العربية بضمانات دولية من الدول النووية الخمس الكبرى •

وقد تحقق هذه الضمانات اما في اطار معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية وهى اطار عالمى مقنن او عن طريق العلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين وقد سبق لمصر في منتصف الستينات ان بحث ضمانات ومساعدات نووية سوفيتية ضد استخدام اسرائيل او تهديتها باستخدام الاسلحة النووية وقد اشارت بعض الدراسات الى ان الاتحاد السوفيتى رفض تقديم اسلحة نووية لمصر سواء قبل او بعد حرب يونيو ١٩٦٧ كما رفض ايضا اية ضمانات نووية ضد اسرائيل وقد كانت القطعة في العلاقات المصرية السوفيتية منذ السبعينات قد جعلت موضوع الضمانات السوفيتية لمصر بعيدة الاحتمال كما ان الاوضاع العالمية الحالية بعد التحولات الاخيرة في دول المعسكر الشرقى زادت من عدم جدوى التطلع لثل هذه الضمانات • اما بالنسبة للولايات المتحدة فان طبيعة علاقتها مع اسرائيل وضغوط العربي الصهيونى في واشنطن تمنع امكانية تعهد الولايات المتحدة بتقديم ضمانات نووية لمصر ضد اسرائيل ورغم ان مصر بعد انضمامها لمعاهدة منع الانتشار النووى تتمتع بالضمانات التى ينص عليها قرار مجلس الامن رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦٨ الا ان هذه الضمانات كما ترى مصر غير كافية وغير فعالة •

ومن منطلق اهمية الا تسمح مصر مهما كانت الظروف ان تجعل امنها القومى المههد نوويا من اسرائيل رهنا بضممان خارجى لعدة اعتبارات • • اولها - ان هذا الضمان قد يودى الى خضوع مصر لابتزاز سياسى حول طرق ووسائل حمل الصراع العربى الاسرائيلى لصالح اسرائيل • • وثانيها - قد لا تتفق مصالح الدولة الضامنة اتفاقا مطلقا مع مصر وبالتالي قد تتخذ قرارات لا تتفق مع المصالح المصرية • • وثالثها - ان معاونة الدولة الضامنة قد تصل بعد فوات الاوان وبعد ان تتم الضربة النووية فعلا مما يجعلها عديمة الجدوى • • ورابعها - ان وسائل الامن القومى ومواجهة التهديدات الخطيرة التى قد تهدد بقاء الدولة دائما لا يمكن ان تحرك للغير • • بل ان مثل ذلك التهديد لا بد ان يتركز على توفر القدرة الذاتية في مواجهته •

الخيار الثالث : امتلاك مصر لاسلحة ردع تقليدية و فوق تقليدية متطورة يمكنها مجابهة السلاح النووى الاسرائيلى •

ويقصد بهذه الاسلحة عدة انواع من أنظمة التسليح التقليدية الحديثة ذات القدرات التدميرية العالية مثل الصواريخ ارض-ارض او الاسلحة فوق التقليدية وقد رجح كثيرا من المفكرين السياسيين والعسكريين المصريين مزاي وضروريها ودوافع لجو مصر والدور العربية لامتلاك ذلك والردع التقليدى المتطور ودعمه بروع فوق تقليدى حيث تستند مؤيدى هذا الخيار الى عدة حقائق • • اولها - رخص وسهولة تصنيع وامتلاك مثل هذه الاسلحة • • وثانيها - المرونة في استخدامها بالإضافة بالمقارنة بالاسلوب المعقد والقنوت العديدة لاتخاذ قرار السلاح النووى والذى يصل لحد موافقة رئيس الدولة دائما للخطورة المتناهية والعواقب الحادة التى تنتج عن استخدامها • • وثالثها - ان الاستخدام الغير مقيد لتلك الاسلحة يجعلها وسيلة ردع ذات مصداقية كبيرة •

هذا وقد أكدت جميع الآراء التي نادت بهذا الخيار ان ذلك الامتلاك لابد ان تستمد الى تخطيط استراتيجي عسري كاطار مرحلي يمكن ان يمد لحواء عدم التوازن في القوى الناشئ عن امتلاك اسرائيل للأسلحة النووية وان امتلاك مصر والعرب للرادع التقليدي وفوق التقليدي يعتبر هدف مؤقت للمني الفجوة الناجمة عن عدم امتلاكنا للرادع النووي .
 وانه رغم امتلاك الدول العربية للأسلحة الردع الفوق تقليدية فمن غير الخميل ان تكون هي البادلة باستخدامها تحسبا من تلجا اسرائيل الى خيارها النووي - لذا فان الاحتمال الاقرب الى الحدوث في حالة مواجهة عربية اسرائيلية ان يستخدم السلاح فوق التقليدي العربي في الضربات المضادة كاداة لاستعادة الاتزان الاستراتيجي .
الخيار الرابع: اعطاء دفعة جديدة للنشاط النووي المصري لتطويع وامتلاك قدرات نووية عسكرية :-
 ومن خلال مناقشة الخيارات السابقة لرد الفعل المصري والعربي تجاه التهديد النووي الاسرائيلي يتضح انه لاسيبل امام مصر والدول العربية الا السعي منفردة او من خلال عمل عربي مشترك وبخطوات ثابتة وفق تخطيط دقيق لتطويع قدراتها النووية بهدف امتلاك قدرات نووية عسكرية .

ورغم الضغوط واتخاذ المخطبات الاقتصادية الا ان ثابته الموقف الاسرائيلي واستمرار تطوير قدراته ليس فقط النووية بل وباقي أسلحة التدمير الشامل الأخرى فان مطلب حماية الأمن القومي المصري والعربي يستلزم السعي من أجل امتلاك السلاح النووي ، ولقد صرح ذو الفقار علي بوتو مؤسس البرنامج النووي الباكستاني " انه اذا امتلكت الهند قبلة ذرية فعلى الشعب الباكستاني أن يأكل أوراق الشجر وأعشاب الأرض أو حتى الموت جوعا في سبيل صنع قبيلسة ذرية ، وليس هناك بديل لذلك "

ان مطلب توازن الردع النووي بين المعسكر الشرقي والغربي كان السبيل الوحيد لمنع حشر نووية بينهما .
 وسيظل توازن الردع النووي بين الدول العربية واسرائيل هو مطلب شرعي يتطلبه حق البقاء والدفاع عن النفس هو الرادع الوحيد الذي يؤمن الدول العربية من التهديد النووي .

ومن استعراض الخيارات الأربعة نستشعر حجم المرارة التي تتحملها القيادات العربية في مواجهة تهديد أمنها القومي ازاء التهديد النووي الاسرائيلي المباشر لحاضرها ومستقبلها وتشكل الخيارات المطروحة لحماية الأمن القومي المصري والعربي كلها تتناقض مع استراتيجية السلام التي أصبحت مطلباً لكل شعوب المنطقة بما فيها اسرائيل نحو مستقبل أفضل يبنى على توازن القوى الذي أمك الاقتصاديات المنطقه كلها العربية والاسرائيلية واستنزاف العديد من الأموال في تسابق تسلح لا نهائي بين العرب واسرائيل .

من هذا المنطلق ، وادراكا لكل تلك المخاطر فقد بدأت مصر دعوماً لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط عام ١٩٧٤ ، وانتهت المناقشات في ديسمبر ١٩٧٤ بتبني الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ٣٢٦٣ في الدورة التاسعة والعشرين حول انشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط ، حيث صدر القرار بدون تصويت وبدون اعتراض اسرائيل عام ١٩٨٠ ، ويتوالى صدوره سنويا منذ هذا التاريخ .

الخيار الخامس : إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل .

• ان خيار انشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، هو الخيار الواقعي الذي تعمل مصر والدول العربية جاهدة على التزام اسرائيل به ، على أن ينفذ على مراحل زمنية تتواءم مع خطوات السلام الحالية ، مع البثبات حسن النوايا الاسرائيلية بتوقيعها على معاهدة منع الانتشار النووي ، والتي تعني فقط الالتزام بعدم تطوير أو إضافة قدرات نووية اسرائيلية جديدة مع عدم المساس بمخزونها من تلك الأسلحة والتي تدخل في نطاق تفويض الوكالة

الدولية للطاقة الذرية ، حيث يتركز تفتيشها فقط على المنشآت النووية وليس على مخزونات الأسلحة النووية المنتشرة طولا وعرضا داخل اسرائيل وذلك قبل أن يؤدي التهديد النووي الى العودة الى سباق تسلح لا مفر منه ، في ظل اصرار اسرائيل على ثوابت موقفها المعلن عنه ، تحقيقا للأمن القومي المصري والعربي .

وقد خُصصنا من دراسة الخيارات الى الآتي :-

- إن اختيار أحد هذه الخيارات السياسية الأربعة والتركيز عليه أو على اثنين منها في الحوار السياسي وفي المنظمات الدولية والإقليمية أو في المؤتمر الدولي/الإقليمي للسلام في الشرق الأوسط يتطلب حدا أدنى من الاجماع الاستراتيجي العربي على نزع السلاح النووي من منطقة الشرق الأوسط تفره للجامعة العربية بما يشكل قوة ضاغطة فعالة ومؤثرة في الأطراف المناهضة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية .
- وبغير شك فان الخيارات الخمسة تشكل إمكانيات سياسية ودبلوماسية وإعلامية واضحة أمام قوى السلام لبلورة جهد سياسي ودبلوماسي وإعلامي متكامل يخاطب الرأي العام في الدول العظمى والكبرى والتجمعات الدولية والإقليمية لتعزيز الدعوة الى تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل .
- ومع التسليم بمذه الخيارات فان حقائق القوة تدعو إلى استمرار دول المواجهة العربية في بناء قدراتها العسكرية فوق التقليدية وبخاصة الصاروخية والكيميائية منها حتى تبدأ فعلا اجراءات نزع السلاح النووي من الشرق الأوسط وهي مسألة ليست متوقعة بسهولة في السنوات القليلة القادمة .
- ولأرب أن تطوير الأوضاع الجيوبوليتيكية والسياسة العسكرية في اطار التوازن الاستراتيجي المركزي بين الولايات المتحدة وباقي الدول الكبرى وفي منطقة الشرق الأوسط وما يجري من تعديلات على خريطةها السياسية سوف يساعد على ترجيح أحد أو بعض هذه الخيارات ومع تطور اجراءات وجهود التسوية السياسية للصراع العربي الاسرائيلي تبرز أهمية وضرورة الربط بينها وبين إزالة كالة أسلحة اسرائيل النووية وفرض الرقابة الكاملة على منشآتها النووية ضمانا لأمن شعوب المنطقة وسلامه . ومع تقدم المفاوضات الدولية في جنيف لإبرام اتفاقية دولية شاملة لتحريم إنتاج واستخدام وتخزين واعداد مخزونات الأسلحة الكيميائية يلزم تصعيد الضغوط السياسية والدبلوماسية والإعلامية لربط إزالة الأسلحة الكيميائية في الشرق الأوسط زمنيا وفعليا بإزالة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل من الترسانات العسكرية لدول المنطقة .
- وقد يكون من الملائم في إطار الدبلوماسية العربية الدشطة استخدام كل أو بعض هذه الخيارات السياسية معا في المنظمات الدولية والإقليمية وفي إدارة العلاقات الخارجية مع دول العالم لتعزيز الحملة العامة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وإتاحة الفرصة لمبادرات دولية نشطة في هذا الاتجاه . ويعتبر الاهتمام العربي بتنظيم المؤتمرات الدولية والسياسية وعلى مستوى الخبراء لهذا الغرض خطوة عملية في الاتجاه الصحيح تواكب العمل على انعقاد المؤتمر الدولي والإقليمي للسلام في الشرق الأوسط وتتيح مراجعة الخيارات المختلفسة السابقة وتحديد الجوانب الإيجابية في كل منها وترجمتها إلى خطط زمنية مقترحة تصلح أساسا للحوار بين السياسيين في دول المنطقة وتغطي بعض الجوانب العملية والفنية في جوانب التحقق من القدرات النووية العسكرية والتفتيش على المنشآت النووية ويمكن من خلال العلاقات السياسية والخارجية والمؤتمرات الدولية والإقليمية تحديد القوى الدولية التي يمكن أن تشارك بصورة نشطة في الدعوة لإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل ،

- وفي كل الأحوال يجب تقدير آثار إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل على استراتيجيات الردع بأنواعها: السبق تمارسها دول المنطقة ، وعلى تنامي حجم التهديدات الخارجية للأمن القومي والانعكاسات إنشاء نظام دولي بين بلدان الشرق الأوسط لضمان إزالة أسلحة التدمير الشامل على مفاهيم سياسة الأمن القومي العربي بوجه عام والدسـ وازن الاستراتيجي لدول المنطقة .
- إن مسألة إخلاء الشرق الأوسط والبحر المتوسط من أسلحة التدمير ستظل أحد محاور العمل السياسي -إنتماسة إقليمية ودوليا خلال الفترة القادمة ويجب أن يتزايد الاهتمام العربي بأبعادها على أساس عملي لا يكتفي بسـ وود الاعلام والدبلوماسية بل يمتد إلى كافة مجالات إدارة الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية وبخاصة بسـ واد اسرائيل للاقتراب من هدف إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل ذلك البعد الرئيسي في إدارة الصراعات الدولية والإقليمية .
- كل ذلك يؤكد مدى حاجة القري العربية- كـ وجمع قومي متجانس- الى الحركة الجماعية المنسقة ، من أجل تسـ وابين المصالح العامة للأمة وحمايتها من المضايح . • ومن أن يجرفها تيار السيولة الشديد الذي يسود العلاقات الدولية ، حيث تدرب الكيانات التي لا سند لها ، وحتى لا تزداد جسامه المخاطر التي تواجه العالم العربي .

خلاصة النقاط الرابع

أولاً : ظاهرة العقوبات الاقتصادية :-

لقد توافقت مع أزمة الخليج منذ الدلاعها في الثامن من أغسطس ١٩٩٠ مع إحدى الظواهر الهامة التي شهدتها الساحة العربية خلال حقبة التسعينيات وهي ظاهرة العقوبات الاقتصادية حيث تعانى ثلاث دول عربية هي "العراق وليبيا والسودان" من آثار تلك العقوبات . إضافة إلى الحصار الاقتصادي الذي تشهده الأراضي الفلسطينية الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول والتي ازدادت تفاقماً نتيجة السياسات الداخلية لبعض هذه الدول وما تفرضه كثرة المشاكل الداخلية عليها من أساليب لتعزيز قبضتها وسيطرتها على الحكم وقمعها للمعارضة أو الأصوات التي تنادى بالإصلاحات السياسية أو الداخلية هذا إلى جانب تدهور علاقاتها بمعظم الدول المحيطة أيضاً .

وأياً كانت الأسباب فالعراق ما زال يخضع لأشد أنواع العقوبات التي فرضها المجتمع الدولي على دولة ذات سيادة ، فإلى جانب أن هذه العقوبات قد أجهزت على ما تبقى من قوة مسلحة عراقية وما كان يملكه من قاعدة صناعية حربية حيث أعاق الحصار الحكم على العراق منع وصول قطع الغيار والمعدات الفنية مما تبقى له من قوة مسلحة تقليدية ، مما يمكن القول معه بأنها تحولت إلى مجرد أعداد جوفاء لا تمتلك كفاءة قتالية أو فنية فعالة . . هذا إلى جانب قرار مجلس الأمن بإزالة ترسانة العراق من أسلحة الدمار الشامل والتي ما زالت اللجان الفنية التي شكلها المجلس ماضية على طريق تدميرها وكذلك قدرات تصنيعها مع فرض نظام للمراقبة بما لا يسمح بإعادة إنتاجها مستقبلاً وذلك رغم مرور ثمانية سنوات كاملة على الهزيمة العراقية .

وهكذا خرجت دولة العراق التي تعتبر من أكبر الدول العربية قوة عسكرية واقتصادية حيث كانت ضمن دول عربية محدودة تمتلك ثروة بترولية وثروة زراعية وثروة زراعية وثروات أولية إلى جانب قوة بشرية وكوادر علمية شكلت رصيذاً "هانالا" للقدرة العربية في مواجهة كل ما يتهددها من عدائيات . كما انعكست آثار الحصار على الشعب العراقي في عملية إبادة جماعية لشعب بأكمله في سياسة تجويع الأطنال بالعراق وإجهاض الحوامل ومنع وصول الدواء إلى الشيوخ ، حيث أكد تقرير لرعاية الأمم المتحدة والتفوق "اليونيسيف" أن ثلاثة ملايين وستمئة ألف مواطن عراقي مهددون بمختلف الأمراض وأشار التقرير الذي نشر في يناير ١٩٩٥ أن مليوني وربع المليون من هؤلاء أطفال تحت سن الخامسة من العمر يعانون من سوء التغذية وعدم كفاية السرعات الحرارية اللازمة للجسم البشري . . هذا وقد أعلنت وزارة الصحة العراقية أن "خمسمائة وثلاثون ألفاً وستمئة وسبعة مواطن عراقياً" قد توفوا من الفئات العمرية كافة منذ أغسطس ١٩٩٠ وحتى نهاية ١٩٩٤ بسبب النقص الشديد في الأدوية والأغذية والمستلزمات الطبية ، وأن المعدل الشهري للوفيات من الفئات العمرية أقل من خمس سنوات بلغت أربعة آلاف وأربعمائة وتسعة معدل الشهري للوفيات للفئة العمرية أكثر من خمس سنوات بلغ ستة آلاف وسبعمئة وأربعة وأربعون مواطناً" .

والحقائق الخاصة بمعاناة الشعب العراقي تزداد حدة يوماً بعد يوم رغم اتفاق النفط مقابل الغذاء والذي اقراه مجلس الأمن تخفيفاً لهذه المعاناة كما أدى الحصار الاقتصادي على العراق إلى تقليص حدود السيادة الوطنية للدولة ومنعها من إقامة علاقات اقتصادية مع الخارج فقد كان إجمالي الناتج المحلي للعراق عام ١٩٩٠ ما يقرب من ٣٥ بليون دولار وفقما لتقدير منظمة الدول المصدرة للنفط وكانت صادراته من النفط وحده ما يقرب من ٩,٣ بليون دولار أي ما يعادل ٢٦,٥% من إجمالي الناتج المحلي وقد انخفض الناتج المحلي نتيجة للحصار إلى ١٩ بليون دولار عام ١٩٩٤ أي بنسبة ٤٥,٧% وقد أسفر ذلك عن تدهور نصيب الفرد من الناتج المحلي من ١٩٣٥ دولار عام ١٩٩٠ إلى ٨٧٠ دولار

سنويا عام ١٩٩٤ ومع هبوط الانتاج العادى الى نصف ماكان عليه قبل الحصار ، اشتعل معدل التضخم الغلى فى العراق وزاد من سوء الحال اقموار الثقة فى الدينار العراقى محليا حتى تجاوز سعر الدولار الامريكى ثلاثة الاف دينار عراقى .

ومع تدهور قيمة العملة وارتفاع التضخم فقد اضطرت خطوط امدادات مستلزمات الانتاج وتراجع معدل النمو الاقتصادى بشكل عام وتدهورت الخدمات العامة بما فى ذلك امدادات المياه النقية للشرب والمواصلات والاتصالات والصحة وول مستوى رفاهية المواطنين الى ما دون المستويات المقبولة انسانيا .

اما عن ليبيا ، ففى يناير ١٩٩٢ اصدر مجلس الامن الدولى قراره رقم ٧٣١ الذى يطالب ليبيا بتسليم المتهمين فى قضية لوكربي الشهيرة وبعد ان رفضت ليبيا قرار مجلس الامن الى محكمة العدل الدولية للمطالبة بتوضيح الضمانات القانونية والفعلية لاجراء محاكمة عادلة للاشخاص المتهمين وقبل ان تصدر المحكمة قرارها بلجات الولايات المتحدة الى مجلس الامن لاستصدار قرار جديد وفى ٣١ مارس ١٩٩٢ اصدر مجلس الامن قراره رقم ٧٤٨ الذى يعبر فيه ورفض ليبيا تسليم المتهمين قديدا للامن والسلم الدوليين ونص القرار على مجموعة من الاجراءات العقابية تشمل حظر مبيعات الاسلحة والمعدات العسكرية وبيع الطائرات وقطع غيارها وحظر امداد ليبيا باى مواد او اجهزة او معدات تستخدم فى بناء المطارات ومقاطعة الطيران اللبى وحظر جميع الرحلات الجوية من والى ليبيا ، مع مطالبة الدول الاعضاء فى الأمم المتحدة بتخفيض مستوى تشغيلها للدبلوماسية فى ليبيا " اختياريا " وقد استمرت المواجهة بين الولايات المتحدة وليبيا حيث اصدر مجلس الامن قراره رقم ٨٨٣ فى نوفمبر ١٩٩٣ بتجميد الاموال والاصول الليبية باستثناء الحسابات المصرفية التى تدخل اليها او تغذيها عائدات تصدير النفط والغاز والسلع الزراعية ، مع حظر التعامل التجارى جزئيا مع ليبيا عن طريق تحريم تصدير معدات صناعة النفط والغاز والمعدات التكنولوجية المتطورة وغيرها .

وقد تسببت العقوبات المالية وحدها الى ندرة السلع التموينية واضطراب نظم الامدادات الغذائية وامدادات المواد البسيطة كما خفضت القوة الشرائية للدينار اللبى الامر الذى تطلب تعديل سعر الدينار ليتمشى مع التغير فى شروط التجارة الداخلية كما امتد تأثير العقوبات وتتابعتها خاصة من الولايات المتحدة بايقاف العمل بمشروع انشاء خط انابيب النفط اللبى الذى كان مقررا ان يمتد من طبرق حتى الاسكندرية فى مصر بتكلفة استثمارية حوالى ٣٠٠ مليون دولار . وقد انعكس اكبر الالثر على القوة المسلحة الليبية التى انضقت الى قطع الغيار وتأثرت كفاءتها الفنية وايضا القتالية بالقدر الذى جعل الكثير من معدات القتال الليبية التى كانت تشكل رصيذا للقوة المسلحة العربية فى تآكل وتساخس مستمر . وايضا تأثر اسطول الطيران المدنى اللبى وشكلت حالته الفنية البلى على كفاءته وقدرته وحجم خسائره .

اما عن السودان ، فبعد فشل السودان فى تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ١٠٤٤ ، الذى طالب حكومة السودان بتسليم المتهمين بمحاولة اغتيال الرئيس محمد حسنى مبارك خلال فترة اقصاها ستين يوما ، والكف عن مساندة الارهاب الدولى وبعد فشل السودان فى تنفيذ القرار اصدر مجلس الامن قراره فى ٢٦ ابريل ١٩٩٦ بفرض عقوبات على السودان تضمنت تخفيض عدد ومستويات البعثات الدبلوماسية السودانية وتقييد حركة الدبلوماسيين السودانيين ومراقبتهم مع وقف رحلات شركات الخطوط الجوية السودانية ومقاطعة المطارات السودانية .

وبعد شهرين من فرض العقوبات الدبلوماسية على السودان تعرضت السودان حالة من الفوضى النقدية حيث حسم الجنيه السودانى نصف قيمته وبالتالي اوقفت الحكومة نشاط مكاتب الصرافة ووقف تحويلات العملة فى السوق السوداء

الا انما تراجعت بعد ذلك واصلحت قواعد جديدة لتنظيم تجارة العملات وبدأت تدخل السوق على طريق الجماعة حيث تم الاعلان في اوائل هذا الشهر ان نصف عدد الاطفال الذين يعتمدون على مراكز توزيع الغذاء التابعة لها بجمهورية السودان بدأت حالتهم في التدهور بسبب نقص الاغذية كما زاد برنامج الغذاء العالمي من حجم تقديم المساعدات في جنوب السودان حيث يعانى مليون و ٢٠٠ الف من المواطنين في الجماعة الى جانب مئات الآلاف من النازحين هربا من القتال وبخا عما يسودوا به ومقيم ويعانى برنامج الغذاء العالمي من النقص الشديد في التمويل من الدول المانحة ، حيث يتجاوز هذا النقص في الاعتمادات المالية طبقا لما اعلنه المسئولون عن برنامج الغذاء العالمي الى حوالى ١١٧ مليون دولار وما زاد من خطر التهديد بالجماعة ذلك الحظر الذى فرضته الحكومة السودانية منذ مارس ١٩٩٨ على الرحلات الجوية لوكالات الاغاثة التى تقوم بما الامم المتحدة والتي امتدت لمدة تسعة سنوات متصلة حتى الان .

هذا وقد قررت الامم المتحدة ان حوالى ٧,٦ مليون نسمة من سكان السودان يحتاجون معونات غذائية ومعونات لمواجهة القحط ، وقد وصلت الحكومة السودانية للدرجة من الفقر للحالة التى اضطررنا لالغاء معظم الدعم الخاص بالاغذية والوقود حتى في الشمال حيث المهارت شبكة الطاقة ونظم الري ووسائل النقل العام المهارا كساملا وانقضت الحكومة للوسائل الكفيلة بكبح جماح التضخم في الدولة والذي وصل الى حوالى ١٢٠ ٪ مع مطلع هذا العام ، كما العكس تأثير الحرب الاهلية وسوء الحكم في السودان الى الدرجة التى اوصلت جمهورية السودان الى واحسدة من الفقر دول العالم حيث وصل نصيب الفرد فيها من الدخل القومى الى حوالى ٣٢٠ دولارا وقد ادت الحروب الاهلية وسوء ادارة الاقتصاد الى انهيار المستمر للنتائج القومى والذي يصعب قياس مدى اثاره نتيجة نقص الاحصائيات السليمة وايضا صعوبة تقدير حجم الالهيار الحد اعظم البنية الاساسية للدولة .

ثانيا : تنمية القوى المضادة للأمة العربية :

اذا كانت تداعيات حرب الخليج الثانية قد افتمت قدرات الامة العربية واسترفها لفضل سياسة القتل البطيء وتفتيل احكام الاعدام على شعب العراق اطفالا وشيوخا ونسوة باسم القانون والشرعية الدولية واوصلت دولة العراق الى عهد القرون الوسطى من حيث التخلف وتدمير بنيتها الاساسية فان سياسة قتل وابداء الشعب الفلسطينى وفرض سياسة الامر الواقع عليه وانكار حقوقه المشروعة حتى في الحياة الكريمة داخل حدود متواضعة من ارضه المتصبة واذا اضفنا لذلك ما يحدث في الجنوب اللبناني وما قامت به القوات المسلحة الاسرائيلية وما ارتكبته من مذابح متكررة ضد هذا الشعب العربى الشقيق لتأكد لنا ان حوالى اكثر من ستة دول عربية تمثل اكثر من نصف الامة العربية قد تعرضت ومازالت تعرض لسياسات متنوعة سواء منها الحصار او الاستخدام الجائر للقوة العسكرية او سياسات قمع عناصر المقاومة والنضال المشروع ضد الاحتلال . . . الامر الذى يدعونا الى الفاء نظرة فاحصة الى الجانب الاخر . . . تلك القوى المضادة والمتامية من اعداء الأمة العربية التى استطلت منحة الامة العربية وتداعيات حرب الخليج الثانية وبدأت في تنمية قدراتها العسكرية والاقتصادية وصعدت من حجم التواجد العسكرى وعقدت من اتفاقيات التعاون العسكرى والاقتصادى مايساعدها على تحقيق اهدافها في تفكيك وتجزئة الامة العربية واعادة صياغتها بما يمشى مع اطماعها ومخططاتها فماذا فعلت تلك القوى خلال عقد التسعينات بعد هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية خاصة في مجال تنمية قدراتها وامكانياتها العسكرية منها والاقتصادية ؟ ؟

واذا بدأنا بالولايات المتحدة صاحبة الانتصار الحاسم في حرب الخليج الثانية . . . فان حقيقة الدور الأمريكى في حصار الشعوب العربية وتحيزها المطلق لجانب اسرائيل حليفها الاستراتيجى وتواجدها العسكرى المكثف بالخليج ليس

خاليا على احد وقد تناولتها العديد من الاقلام العربية الجادة بالتحليل والدراسة بالقدر الذى لا يحتاج مزيدا من الاضافة في هذا الشأن ويكتفي في هذا المجال التاكيد على ان كل ما اصاب الامة العربية من ضعف وتفكك واحباط واذلال كان للولايات المتحدة الامريكية جانبا رئيسيا فيه وايضا كل تنمية للقوى المعارضة للامة العربية وبصفة خاصة اسرائيل - ار ذلك الحلف الاستراتيجى الجديد بينها وبين تركيا قد تم بمباركة امريكية الامر التى استغلت فيه تلك القوى المعادية للعرب ذلك الموقف الامريكى وسياستها التى تتركز في دعم تواجدها العسكري مع مواصلة حصار الشعوب العربية لافقارها القصاديا وعسكريا ، لقد استغلت القوى المعادية للامة العربية هذه السياسة والمجح في استثمارها لمضاعفة قواها العسكرية منها والاقتصادية بالقدر الذى اصبح يشكل خطرا استراتيجيا كبيرا ولجوات تزايد اتساعا يوما بعد يوم بين الامة العربية من جانب واعدائها الطامعين في ثرواتها واراضيتها ومقدراتها من جانب اخر .

ثالثا : حتمية المصالحة العربية :

لقد ان الاوان وبعد مرور تسعة سنوات طويلة على حرب الخليج الثانية ان تسعى جميع الاطراف والقيادات العربية لعقد مصالحة تاريخية تتجاوز من خلالها كل تداعيات والعكاسات تلك الحرب البغيضة باعتبار ان مطلب المصالحة اصبح حتمية تاريخية يتحمل مسئولياتها كل الامة العربية شعوبا وحكومات وان ما يجعل هذا الامر ملحا هو تشنة جبل كامل من الاطفال وشباب كل من الكويت والعراق وقد نمت وترسخت في وجدانهم بلور كراهية واحقاد متبادلة لكسل منهما حيث ان هناك جبل من اطفال العراق بلغ الثامنة من عمره الان وقد تمايش مع منظر القتل البطيء في العراق حيث ان اخر احصائية في هذا المجال قد اشارت الى ان حوالى ٥٨ ٪ من اطفال العراق تحت سن الخامسة اصحبت هياكل عظمية تقتص امراض سوء التغذية حيوتهم ويدفن منهم حوالى ٥٠ الف طفل سنويا كما ان الطفل الذى عايش هذه الحرب المدمرة وكان عمره من الثانية عشر الى الخامسة عشر اصبح الان في سن العشرين وما بعدها وقد تجرع كل الوان الكراهية والحقد التى تبنتها اجهزة الاعلام في كل من العراق والكويت كما يتم تلقيها في مراحل التعليم المختلفة مما يعنى احتمال امتداد تلك الآثار السلبية وتداعيات هذه الحرب المؤلمة الى اجيال جديدة قادمة مما يعنى ايضا حتمية عقسد مصالحة عربية لصالح الامة العربية حاليا ومستقبلا .

ولعل التوجه الجديد للسياسة الكويتية قد جدد الامل في عودة تدريجية العلاقات مع دول الضد العربية والتي كسانت قد ساندت العراق عند غزوه لها حيث الفت الحكومة الكويتية ذلك المسمى من قاموسها وبدأت في اتخاذ خطوات تحسين علاقاتها مع هذه الدول وقد كان احتمال عودة العلاقات الاردنية - الكويتية خطوة هامة وعلامة مبشرة على هذا الطريق كما كانت زيارة وزير خارجية السودان خطوة اخرى في نفس الاتجاه ولعل الكرة الان في الملعب العراقي الذى تنتظر منه الامة العربية خطوة شجاعة لرفع معالاة شعبة التى استمرت ثمان سنوات كاملة من جانب ولان اى مصالحة عربية لن تكون فعالة او مجدية الا بعقد مصالحة عراقية - كويتية يقف فيها الرئيس صدام حسين معلنا ومعتبرا بتجاوزه واخطائه في حق جيرانه وخاصة دولة الكويت شعبا وحكومة وينعهد بقوة وبنوايا اكيدة للافراج عن كسل الاسرى والمفقودين والمحتجزين في سجون العراق ويقدم كافة التعويضات التى يرضى عنها الشعب الكويتى ويتخلص تماما عن بناء اى قوة عسكرية يمكن ان تكون مصدر تهديد لجيرانه حاليا ومستقبلا بالقدر الذى يسمح بتدخل حكماء وقادة عرب لعقد هذه المصالحة التى سنهت بالناكيد كل المبررات لاستمرار العقوبات الاقتصادية على الشعب العراقي من جهة وقسد تزيل التواجد الاجنبى بالخليج بالقدر الذى يوقف نزيف اهدار الثروات العربية ويحد من مكاسب الطامعين فيها من جهة اخرى .

رابعاً : العرب وتحديات الأمن القومي العربي :-

مع نهاية عقد التسعينات اتسع نطاق تحديات الأمن القومي العربي ولكننا نركز هنا على أبرز ثلاثة تحديات هي التحدي الأمني وتحدي السلام والتحدي الاقتصادي !!

وبداية فإن "التحديات" أهم وأشمل مما يطلق عليه "التهديدات أو العدائيات" وبالتالي فهي أكثر الأخطار وأشدها قسوة وتأثيراً على طموحات الدولة وانطلاقها نحو التنمية بمعناها الشامل والذي يتضمن كل قوى الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية .

من هنا . . . وفي مواجهة تلك التحديات يلزم صياغة إستراتيجية أمن قومي تركز على امتلاك القدرة على تأمين انطلاق قوى الدولة بكامل عناصرها تلك التحديات والأخطار سواء من الخارج أو الداخل إلى جانب اتخاذ كافة الإجراءات التي تهيئ الأوضاع الملائمة والنماذج المناسب للتفصيل الجهد لتخطيطها الإستراتيجي نحو التنمية المنشودة تحقيقاً لأهدافها القومية في إطار من الاستقرار والتماسك الاجتماعي . . .

وعلى ضوء ذلك فإن الصياغة الناجحة لإستراتيجية الأمن القومي التي تبنى على توفير المعلومات والإدراك السليم والوعي والدراسة المتعمقة لكل التحديات بمختلف أشكالها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعسكرية . . . هي الطريق الوحيد لمواجهة تلك التحديات والانطلاق نحو التفصيل الناجح لإستراتيجية التنمية المخططة . . .

ولزيد من الإيضاح لتلك العلاقة بين "التحدي والأمن" فإن خير مثال لتلك العلاقة هو ما حدث لمصر خلال حقبة الثمانينات . . . فقد كانت مصر وما زالت تواجه تحدي التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد صاغت إستراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي . . . وكان أهم تحد يد يعوق تلك الإستراتيجية هو تهديد جماعات العنف المسلح والإرهاب والتي تكافقت كل أجهزة الدولة إلى جانب الشرطة المدنية لحصاره والقضاء عليه استمراراً لمواجهة التحدي الأكبر وهو الانطلاق نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة

وعن التحدي الاقتصادي . . . والذي يعني تحقيق الاكتفاء الذاتي مع وجود فائض كاف للتصدير من خلال توفير الموارد التصديرية الحيوية لتجنب أي ضغوط خارجية باعتبار أن التنمية الاقتصادية هي جوهر الأمن .

ومن هنا فإن هناك توازناً بين اتجاهات الأمن المختلفة وعدم اقتصارها على الاتجاه العسكري أو الاتجاه الاقتصادي بسبل يجب أن تمتد لتشمل كافة اتجاهات مما يعني تحقيق الأمن بمفهومه الشامل !!

التحدي الأمني

يعتبر أحد أهم التحديات الرئيسية التي تواجه الأمن القومي المصري والعربي والمتمثل بالدرجة الأولى في تنامي منظومة الردع الأمريكي وتنامي القوة المسلحة الإسرائيلية مع بروز المحور العسكري التركي – الإسرائيلي مما يعني أن التوجه إلى السلام في المنطقة وتوقيع معاهدات سلام مع إسرائيل لا يمثل زوال أو انتهاء أخطر تحدي أمني يواجه الدول العربية . . . بل أن هذا السلام فرضته مرحلة تاريخية من مراحل الصراع بين العرب وإسرائيل . . . يمكن أن يطلق عليها "مرحلة الإرهاق الإستراتيجي" والتي أدت إلى وصول إسرائيل والعرب بعد نصف قرن من المواجهات وسباق التسلح والصراعات العسكرية المباشرة إلى مرحلة من الإرهاق استدعت وقفة لالتقاط الأنفاس لتراجع فيها المواجهات العسكرية مرحلياً . . . لينبئ شكل من أشكال التعاون استعداداً لمرحلة فادمة يتواصل فيها ذلك الصراع ليس بالضرورة أن يكون

عسكرياً وقد يتسع ليكون اقتصادياً واجتماعياً وصياً وثقافياً فيما يمكن أن يطلق عليه بمعنى شامل له . . صراعاً حضارياً وما يؤكد وجهة النظر هذه هو التنامي المتزايد للقوة المسلحة الإسرائيلية وامتلاكها الردع النووي . . مع استمرار تعميق خطوات ومراحل التعاون الإستراتيجي الأمني والاقتصادي مع الولايات المتحدة فيما يؤكد أنه أخطر تحدى للأمن القومي العربي . . إضافة إلى ذلك انحور الجديد الذي تباركه الولايات المتحدة والممثل في تسامي الصغار العسكري والإستراتيجي التركي - الإسرائيلي . . إلى جانب خروج القوة العراقية واليمنية من معادلة التوازن الإقليمي لصالح إسرائيل .

تحدي السلام :-

ويقصد به محاولة تفكيك الأمة العربية وإعادة صياغتها إلى ما يسمى بالنظام الشرق أوسطي الجديد . . والذي يمكن اعتباره أحد أهم وأخطر التحديات التي يواجهها النظام الإقليمي العربي حيث يمتد الخطر إلى محاولة القلاع جذور النظام العربي القائم واستبداله بنظام إقليمي بديل . . .

ومن استقراء المعلن من الإستراتيجيات والسياسة الأمريكية والعربية والإسرائيلية يتضح أن السعى إلى الهاء وإخاد مسا يسمى "بؤر الصراع الإقليمية" أصبح مطلباً ملحاً" بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانحيار الكتلة الشرقية وأصبح مطلب استقراء أو سلام الضعف في ظل عالم جديد يتجه إلى السلام -سلام الأوفياء- سلام يركز على القوة الاقتصادية القائمة على التقدم التكنولوجي بعد تراجع الاعتماد على القوة المسلحة ، كل ذلك جعل المنطقة العربية المرشحة الأولى للسدى يجب أن يناها ذلك الاستقراء ، بإقرار سلام بين العرب وإسرائيل وإخلاق ملف القضية الفلسطينية بما لا يمس المصالح الإسرائيلية ويم يؤدي إلى "نظام شرق أوسطي" يتم توفيق أوضاعه من خلال تحلف إستراتيجي أمريكي يدعمه الغرب الأوربي سواء بين إسرائيل والولايات المتحدة أو انحور الإسرائيلي التركي المدعم منها أيضاً .

التحدي الاقتصادي :-

ذلك التحدي الذي بدأ في إطار ما عرف "بإستراتيجية الحقن" تلك الإستراتيجية الذي خطط لها وأدارها وزير الخارجية الأمريكي " هنري كيسنجر" في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ مع الاستخدام السياسي للنفط باعتباره أداة تضامن عربي ووسيلة ضغط هائلة على العولم الغربية واليابان بالقدر الذي أحدثت العكاسات هائلة ليس فقط على مستوى الحكومات فقد امتد لمستوى الشعوب حيث دخلت أزمة الطاقة كل بيت ومصنع وآلة . . وبرز العرب كقوة تملك قدرات هائلة على التأثير على الاقتصاد العالمي وعلى القرار السياسي . . .

وقد واكب ذلك طفرة في أسعار النفط العربي ، واستمر احتياطي النقد العربي في تصاعد مستمر ووصل لفاصل السيولة النقدية العربية إلى أرقام خيالية حيث قفزت إحتياطيات العرب النفطية ونحطت الملايين إلى المليارات وأصبح في قدرة رئيس عربي ، مثل الرئيس معمر القذافي في ليبيا أن يهلق ببورصة نيويورك ساعات لأنه صرح مجلة عربية متواضعة في باريس (اسمها المستقبل) أنه سيقطع النفط عن الولايات المتحدة الأمريكية .

من هنا كان لا بد من التخطيط المحكم الذي يضمن أمرين . . أولهما - عدم استخدام النفط كسلاح سياسي مستقبلي والثاني - استنزاف الأموال العربية بالقدر الذي يفرض حالة من الضعف الاقتصادي يقود إلى حالة ضعف شاملة مما يسهل معه السيطرة والهيمنة على المنطقة العربية بما لا يسمح للعرب بأن يكونوا سادة على أراضيهم ومالكين لمواردهم

وإثرها هم . من خلال السعي إلى إقامة سوق شرق أوسطية تشارك إسرائيل وتركيا إضافة إلى إيران وألبانيا بعد أن تصبح أنظمة هذه الدول متناسقة مع الرغبات الغربية وبما يضمن الهيمنة الأمريكية على البترول العربي . . وتجسني منه إسرائيل ثمراً اقتصادياً بما يوفر لها موارد مالية بديلة عن المعونات الأمريكية التي سيتعذر على الولايات المتحدة الاستمرار فيها مستقبلاً ، وقد بدأ ذلك التخطيط طريقه للتنفيذ حيث شهدت الفترة من عام ١٩٨٤ وعام ١٩٩٤ أخطر استروافاً للثروات العربية . .

وفي دراسة مثيرة صدرت عن مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان "السلح والخنز" مؤلفه الدكتور/عبد السرازق الفارس والذي استند في معلوماته وأرقامه كما يقول إلى ٣٠٠ مصدر ومرجع باللغة العربية والإنجليزية يعتبر أن الإنفاق العربي ما بين عامي ١٩٧٥ ، ١٩٩٠ على التسلح فقط وصل إلى ألف مليار دولار "تريليون" وأن الحسرب العراقية الإيرانية كلفت العرب ٣٠٠ مليار دولار ، وأن خسائر الوطن العربي من حرب الخليج وصلت إلى ١٣٧١ مليار دولار . وذلك على أساس أرقام الدمار التي حلت بالعراق وأرقام الخسائر التي حلت بالشعب الفلسطيني المهجر من الكويت "٤٠٠ ألف نسمة" إضافة إلى المبالغ النقدية التي دفعها العرب للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق وبقية دول الائتلاف ، مع تكاليف إمدادات النفط والماء والغذاء والجمعيات الأخرى التي بلغت وحدها ٨٢ مليار دولار ، هذا إلى جانب الخسائر الاقتصادية التي حلت بالعرب من سياحة وصناعة وزراعة ومصارف وعمالة مهاجرة إلى آخره مما يصحح عنه هذا الرقم اللامعقول واللامقبول معقولاً ومقبولاً" .

ويختم الكاتب دراسته المثيرة بقوله . . " لقد صدر قرار إفلاس العرب وبدأنا نوهن نفطنا بعدما طارت أموالنا" ولم يعد هناك خوف من أن يبرد مواطن أمريكي أو تقف سيارة أوروبية واحدة فانفط سيجل سواء قبلنا أم أبينا وذهب المال العربي وبقي التخلف والجهل وأصبحت أشهر العبارات في الصحافة العربية ، هي عبارة جدولتي الدين ووقولنا علسى أبواب نادى باريس نستجدي هذه الجدولة . . نستدين لتأكل ونستعين لتعلم ولندفع فوائد ديوننا ودخلنا "سادى الفقراء" من العالم بعد أن طردنا النهائي من نادى الأغباء .

وباستعراض التحديات الثلاثة الرئيسية التي تواجه الأمن القومي المصرى والعربى يتأكد لنا وجود ثلاث فجوات بين مصر والدول العربية من جانب وإسرائيل من جانب آخر . .

أولها : فجوة أمنية . . وقد التضحمت معالمها نتيجة احتلال توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط والافراد الإسراليلى بامتلاك القدرات النووية .

وثانيهما : فجوة اقتصادية . . بسبب عدم إمكان ملاحقة المطالب المتزايدة لاستهلاك الطاقة اللازمة لتحقيق المعسدرات المشودة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وثالثهما : فجوة تكنولوجية . . بسبب عدم إدخال التكنولوجيا النووية المتقدمة إلى مصر والدول العربية بالآثارها بعيدة المدى على أوجه التقدم العلمى في كافة المجالات .

الدور المصري في مواجهة تحديات الأمن القومي العربي . .

من منطلق أن أرض مصر كانت على امتداد تاريخها جسرا " حضاريا" بين شعوب ودول القارات الخيطة ، حيث وفر لها الموقع والطوبوغرافيا الطبيعية مقومات ثابتة لا تتغير وجعلها في نفس الوقت متأثر إيجابا" وسلبا" بما يجري حولها شرقا" وغربا" وجنوبا" .

من هنا فقد حددت مصر خمسة أهداف تحكم سياستها الخارجية :-

أولها . . الدفاع عن مصالحها في الخارج . . ولاتيتها . . حماية حدودها الخارجية والدفاع عن أمنها . . ثالثها . . تعظيم قوة التأثير في النظام الإقليمي وفي النظام الدولي ككل . . ورابعها . . محاولة التقليل من أى تأثير سلبي للنظامين "الإقليمي والدولي" على أمن الدولة . . وخامسها . . تحقيق التنمية الاقتصادية أو ما يطلق عليه "دبلوماسية التنمية" .

وإدراكا" من مصر بحقيقة وتعاطف التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي كانت رؤيتها التي عرضها وزير خارجيتها السيد "عمرو موسى" في مؤتمر قمة الدار البيضاء حيث اقترح ثمانية مبادئ رئيسية تكون القاعدة والإطار لأى تعاون إقليمي في مواجهة تلك التحديات . .

أولها . . الحاجة الماسة إلى تنمية سريعة للضفة الغربية وقطاع غزة حيث لا يمكن البناء السياسى بعيدا" عن مقتضيات البناء الاقتصادى السليم ،

ثانيها . . التنسيق بين ما يتم في محفل الدار البيضاء وبين ما يجري في أطر أخرى منعا" للازدواجية ومقتضى المشروعات وتصادمها مما يعود بالضرر على عملية التنمية الإقليمية كلها ، بمعنى ألا يؤدي مشروع إقليمى جديدا إلى الإضرار بمشروع آخر قائم في المنطقة .

ثالثها . . إننا لا نستبدل التعاون العربى بآخر إقليمى لأن أيهما لا يمكن أن يكون بديلا" عن الآخر ، فنحن لمسندف إلى تفعيل مسارات عديدة متوازنة ودوائر متداخلة مساو عربى لتعزيز الروابط العربية ومسار إقليمى يضم أطرافا" غير عربية تتداخل مصالحها على نحو يفرض التنسيق والتعاون ومسار يضم الدول المطلة على البحر المتوسط ويتوسع ليشمل أوروبا ، ومسارات أخرى تتصل إلى شواطئ المحيطين الهادى والأطلسى .

رابعها . . أن تدعم عملية التطوير الاقتصادى الإقليمى عمليات الإصلاح الاقتصادى القائمة وتأخذ في الاعتبار مطلباتها وخامسها . . دفع دور القطاع الخاص في المنطقة في عمليات التنمية بما يسمح له أن يدخل في علاقة شراكة جديدة مع القطاع الخاص العالمى ليتمكن من الإسهام في إطلاق الإمكانيات الضخمة للمنطقة وفي أن تصبح اقتصاديات الشرق الأوسط جزءا" فاعلا" في الاقتصاد العالمى . .

وسادسها . . التفكير الرشيد في آليات التنمية الاقتصادية دون الفتات على ما هو قائم ، وفى هذا فقد يكون أهم منالذها دراسة إقامة بنك إقليمى للتنمية يكرس لعملية التنمية ويدعم مواردها .

وسابعها . . إطلاق الطاقات البشرية لاكتساب المعرفة الحديثة ووسائل التكنولوجيا وتطبيقها بما يدفع بقدرات مجتمعا" ويتواءم مع احتياجاتها .

وفانها .. الاتفاق على صيغة مناسبة للتعاون العالى لتدبير الأموال المطلوبة للبرامج والمشروعات الطموحة للتنمية المتكاملة في المنطقة .

ثم كانت الرؤية المصرية بالتأكيد على أسس ترسيخ السلام والتي يجب ان تحقق قبل التفكير في أى تعاون اقتصادى لى المستقبل .. حيث تركز تلك الأسس لى .. مبدأ الأرض مقابل السلام .. والسلام القائم على العدل .. والعدل المدعم بالحرية .. والحرية التى تطلق الطاقات نحو النمو ، ونحو الرخاء ، نحو سعادة الإنسان ..

وإى النهاية .. يمكن القول انه مهما كانت بشاعة الجريمة التى ارتكبتها الرئيس صدام حسين بغزوة للكويت فى يوم مشنوم يوم الثانى من اغسطس عام ١٩٩٠ فان حجم ما خلفته هذه الجريمة من تداعيات يفرض حتمية تجاوزها بقرارات صعبة وشجاعة تفتح الطريق امام مصالحة تاريخية تستجمع فيها الامة العربية شتات قواها المبعثرة وتقف بجزم امام كل الطامعين والمتربصين بها .. انه أمل تسمى ان يشهده العقد القادم لهاية لهذا العدوان الفاشم بالاحتفال به بدلا من صيغة الاحتفالات المستفزة التى تشعل الاحقاد والكراهية وتتجاوز من خلالها تلك التسميات التى اصبحت مكروهة على الاذن العربية من امثال ام المعارك وهزيمة العدوان الثلاثينى وغير ذلك من المسميات المستفزة لكل مواطن عربى على ارض الامة العربية كلها ولانه قد حان الوقت حقيقة لمصالحة عربية تاريخية !!!
فهل تتحقق ؟ ، انه طريقنا الوحيد للقرن الحادى والعشرين !!

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ "

(آية ٤٧ سورة الروم)

صدق الله العظيم

الخلاصة العامة والتوصيات

الخلاصة العامة

لقد تناولت أبواب وفصول ومباحث الرسالة موضوع الدور المصري والعربي في عمليات الخليج وتأثيره على منطقة الشرق الأوسط عامة والمنطقة العربية خاصة ، وذلك من خلال دراسة وثاقبة وتحليلية للحرب العراقية / الإيرانية وعملية الغزو العراقي للكويت ، والتخطيط الاستراتيجي لمواجهة سياسيا وعسكريا على المستويين الإقليمي والسدوني بالدراسة المتعمقة لعملية الحشد والتخطيط والإدارة للعملية الدفاعية " درع الصحراء " مع التركيز على الدور العسكري المصري والعربي في هذه العمليات ، وتأثيره على الشرق الأوسط ، وقد خلصنا إلى طرح العديد من الخلاصات والنتائج والدروس والخبرات المكتسبة في المجالين العسكري والسياسي بوجزها في الآتي :-

أولاً : في المجال العسكري والأمني ، ونركز فيه على المجالات الآتية :-

- العمليات العسكرية في الخليج والأمن العراقي ،
- ادارة الأزمة الناتجة عن الغزو العراقي لدولة الكويت اقليمياً ودولياً .
- الدور العسكري المصري والعربي في عمليات الخليج ،
- النتائج المباشرة العسكرية والأمنية مصرياً وعربياً وإقليمياً .
- النتائج العسكرية والأمنية على المستوى الاستراتيجي ،
- اسرايل والنتائج العسكرية المباشرة عليها .
- ايران والنتائج العسكرية المباشرة عليها .
- الدروس والخبرات المكتسبة مصرياً وعربياً وإقليمياً .
- اختلال التوازن الاستراتيجي للقوى في الشرق الأوسط .
- التعاون التركي - الاسرائيلي في اطار الترتيبات الأمنية بالشرق الأوسط .

١- العمليات العسكرية في الخليج والأمن العراقي :-

لقد بدأت أولى المعامرات العراقية غير المحسوبة للنظام العراقي بقرار الحرب مع ايران الذي اتخذته حكام مطلق السلطات على اثر معلومات تشير الى أن القوات المسلحة الإيرانية قد قسارت نتيجة عمليات التطهير التي اتخذها النظام الجديد في ايران خاصة سلاح الطيران المعروفين بولاتهم لشاه ايران المغلوع ، وكان اشتمال الحرب في ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ على جبهة عريضة تمتد الى مسافة " ٣٠٠ كيلومتر " حيث تقدمت القوات العراقية خلال السنة الأولى منها وحققنا بعض النجاحات ولكن ليس بالمدى الذي يحسم الحرب لصالح العراق ، ومع أن القوات المسلحة العراقية كانت تضوق من حيث الأسلحة الحديثة وخاصة القوات الجوية بفضل الدعم العربي الذي قاده المملكة العربية السعودية والكويت، إلا أن إيران كان لديها عناصر قوة أخرى من أبرزها المساحة التي تبلغ أربعة أضعاف العراق والقوة البشرية التي تقدر بثلاثة أضعاف سكان العراق ،

- وفي بداية الحرب عُرضت وساطات متنوعة لإنهاء القتال سواء من دول عدم الانحياز أو المؤتمر الاسلامي أو الأمم المتحدة ، وكان الرئيس العراقي مستعداً لقبول هذه الوساطات طالما أن القوات العراقية مقدمة ، أما ايران فقد عرضت شروطاً لإنهاء القتال منها دفع تعويضات قدرت أولاً بـ ١٦٠ مليار دولار باعتبار أن العراق هو البسادی بالحرب ، الى جانب تحلي صدام حسين عن الحكم الأمر الذي أدى الى اتخاذ قرار خاطئ جديد بتوسيع دائرة القمع

للقوات العراقية كنوع من الضغط على إيران ، حيث اتخذت الحرب العراقية - الإيرانية أبعاداً جديدة امتدت الى محطات الشحن والناقلات لكلا الدولتين ، ثم توالى التصعيد العراقي لمزيد من الضغط على إيران ليشمل تدمير المدن الآهلة بالسكان ومنها طهران ، الأمر الذي اضطررت معه القيادة الإيرانية الى استخدام الصواريخ أرض - أرض ضد بغداد .

ورغم الحسائر الفادحة للجانبين فقد وصل النظام الحاكم في العراق الى مرحلة اعتبر فيها الحسرب أداة لاستمرار وجوده ، واتخذها "صدام حسين" أداة للبطش بما تبقى من عناصر معارضة عراقية . كما القى النظام العراقي بكل ثقله في معركة الفار ، ولم يتردد في استخدام الأسلحة الكيماوية مستفيداً من تفوقه الجوي مع الدعم الكبير ، الذي قدم لسه والذي تزعمته المملكة السعودية ودولة الكويت والإمارات العربية ، الى جانب مصر التي قدمت كل متطلبات النجاح لتلك المعركة الفاصلة . وقد قامت كل من المملكة السعودية ودولة الكويت والإمارات العربية بتقديم دعم مسالي سواء منه المباشر أو نتيجة بيع " ٣٠٠ ألف برميل بترول يوميا " باسم العراق الى الأسواق الخارجية وتحويل دخلها الى " بغداد " وصل إجماليه الى " ٤٦٤ مليار دولار " خلال الفترة من عام ١٩٨٠ حتى أوائل عام ١٩٩٠

وبنظرة لاحصة لما أصاب أبعاد "الأمن العراقي" المختلفة ، سواء منها السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو العسكري أو المعنوي أو الأيديولوجي ، يتضح مدى اهدار النظام العراقي لامكانيات العراق باقدامه على مغامرة حربية مع إيران . فقد بدأ الرئيس العراقي الحرب في ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ ، وكان احتياطي النقد لبلاده يبلغ ٣٥ مليار دولار ، تم استنفادها في ٣٦ شهراً الأولى من الحسرب ، وبلغ الإنفاق العسكري في الفترة من عام ١٩٨١ حتى ١٩٨٨ حوالي " ٧٥ - ٨٠ " مليار دولار ، وعند وقف إطلاق النار ، بلغت مديونية العراق حوالي ٨٠ مليار دولار معطها لدى الكويت والمملكة العربية السعودية ، هذا بخلاف مديونية العراق لبعض المصارف والمؤسسات المالية العالمية ومنها اليابان وفرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية .

وفي دراسة لمدي ما تعرض له الأمن الاقتصادي العراقي من جراء هذه المغامرة ، فقد وصل تكلفة قرار واحسد اتخذه الرئيس صدام حسين " ، ما يساوي ٤٥٢,٦ مليار دولار أمريكي ، الى جانب قتل ربع مليون عراقي واسر ١٠٠ ألف آخرين ، وتدمير هائل في البنية الأساسية والمرافق والمصانع ومحطات الشحن ، مما أفى الحرب وقد أصبحت العراق على حافة الإفلاس ، خاصة مع التحول المفاجئ الذي طرأ على السياسة العراقية إزاء إيران والتنازلات العديدة ، التي قدمتها بغداد لطهران ، والتي كانت تحديث العالم ودهشته ، حيث أقر العراق باتفاقية الجزائر المبرمة عام ١٩٧٥ بين الدولتين ، وقررت الانسحاب من الأراضي الإيرانية ، وأقبلت دفع تعويضات تتمثل في حصول إيران على كل ما يمكنها الحصول عليه من البترول العراقي والذي يصل الى ١٥٠ ألف برميل بترول يوميا ، يتم نقلها عبر شط العرب والتي تقدر قيمتها حوالي ٤,٥ مليون دولار يوميا أي ما يعادل ١,٥ مليار دولار سنويا ، وبالتالي فإن قرار حرب اتخذه صدام حسين واستمر ثمان سنوات ، انتهى الى لا شيء ، مع اهدار كامل للأمن العراقي والإيراني على السواء . ٠٠ مليون شهيد من الجانبين ، مئات المليارات من الدولارات ، استنفاذ النخوة الخليجية والعربية والحصول على الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي من اجل لا شيء !!!

● ثم كانت ثانية المغامرات غير المحسوبة للنظام العراقي مع قرار غزوه لدولة الكويت ، في ٢ أغسطس ١٩٩٠ بهدف تحقيق المطامع الشخصية للرئيس صدام حسين في الاستحواذ على ثروة الكويت النفطية . ولم تكن عواقب هذه المطامع هو تدمير - لا حدود له - للثروة العراقية والكويتية والخليجية فحسب وإنما كانت تدمير - غير مسبق له -

للقوة العسكرية العراقية بل العربية بوجه عام ، مما أهدر أبرز مقومات الأمن سواء منه العراقي أو الخليجي أو العربي بكل أبعاد الأمن المتعارف عليها - الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والمعنوية والبيئية ١٠٠ ١١ حيث تحدت أهداف الغزو العراقي لدولة الكويت من وجهة نظر النظام العراقي في حصة أهداف ١٠٠ أولها الخروج من الضائقة المالية العراقية التي وصلت الى عدم توازن الدخل من البترول وقيمتها ١٦ مليار دولار " في مواجهة فؤاد ديبون عليه وصلت الى ٢٠ مليار دولار ١١١ وثانيها سعى العراق لإيجاد منفذ على الخليج كبديل عن شط العرب المسيطر عليه من إيران ، وثالثها - إضافة واجهة جديدة للعراق تدعم قوته السياسية في المنطقة العربية ، ورابعها - تعزيز زعامة " صدام حسين " للعالم العربي ، وخامسها - امتصاص ردود الفعل الداخلية في العراق وتوجيهها إلى عدو خارجي يحقق الذات الشخصية للرئيس صدام حسين بخلق العراق المؤثر عالميا والمسيطر على ٢٠ % من بترول العالم ١١١

- لقد أصر " صدام حسين " على رفض كافة المبادرات السلمية التي دعى إليها جميع الزعماء والرؤساء في دول العالم من أجل الانسحاب من الكويت ، بل وزاد من ادعاءاته الكاذبة من أجل التمسك بالكويت ، واعتبرها جزءا لا يتجزأ من العراق ولالأبد ، حتى اضطر مجلس الأمن الدولي إلى اصدار قراره رقم ٦٧٨ لسنة ١٩٩٠ في مساء ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ والذي يتيح للمجتمع الدولي استخدام كافة الوسائل المشيرة " بما فيها القوة المسلحة " لاجبار العراق على الانسحاب من الكويت ، وأعطى مهلة ثمانية " لصدام حسين " حتى ١٥ يناير ١٩٩١
- ومن أجل اعطاء النظام العراقي فرصة للانسحاب مع حفظ ماء الوجه ، لدوجه الرئيس الأمريكي "جورج بوش" الدعوة إلى حضور وزير خارجية العراق إلى البيت الأبيض في واشنطن ، ووجه " جيمس بيكر " وزير الخارجية الأمريكي لبيداد لمقابلة " صدام حسين " لكن جنون " صدام حسين " رفض المبادرة ، وأصر على تحويرها وعقد لقاء وحيد بين وزيرى خارجية العراق والولايات المتحدة في جينيف بسويسرا لمدة سبع ساعات مستمرة بسوم ١٣ يناير ١٩٩١ ولم يؤدي إلى أي تحريك للأزمة .
- وهكذا فقد أصبحت القيادة العراقية أذنبها عن كل المحذيرات والنصائح المبلطصة التي توجه لها كبل أطراف المجتمع الدولي شرقه وغربه ، شماله وجنوبه ، واتخذت موقفا صلبا على غير سند من قوة أو منطق أو حق ، والفضة التنازل عن احتلال الكويت تحت تأثير وهم مجموعة من الأسباب والتفديرات الخاطئة التي أدت إلى ظهور حقيقة ، كانت واضحة أمام العالم كله وغائبة عن " صدام حسين " والنظام العراقي والتي انتهت بالهنيئ نموذج لاهتار الأمن القومي لدولة العراق بالقدر الذي اعتبر بمثابة " انتحارا قوميا له " حيث انتهت حرب الواحد وأربعون يوما " والتي بدأت ليلة ١٧ / ١٨ يناير ١٩٩١ وانتهت يوم ٢٨ فبراير بالهزيمة الساحقة للقوات العراقية والامتثال الكامل لمطلبها ، إضافة إلى تحقيق الآتي :-
- تدمير الهيكل الرئيسي لشبكة القيادة والسيطرة العراقية على القوات المسلحة سواء داخل العراق أو في المسرح الكويتي .
- تدمير معظم نظام الدفاع الجوي وتدمير شبه كامل لقدرات العراق على الانتاج الحربي للأسلحة والمعدات والذخائر وكل مطالبها من قطع الغيار وامكانيات الاصلاح .

- تدمير كلى لقدرات العراق العسكرية على إنتاج الغازات الحربية والمواد البيولوجية والبكتيرية ، وغالبية المطارات والقواعد الجوية العسكرية ، وجميع القدرات العراقية على تنفيذ أعمال الحرب الالكترونية المحدودة ، وقدراته على أعمال الاستطلاع الالكتروني .
- تدمير غالبية وسائل الاتصال الداخلي والخارجي المدنية والعسكرية ، واغراق وتدمير معظم قطع الاسطول البحري مع تدمير كلى لحوالى ٥٠ % من القوة المدرعة العراقية ، وحوالى ٦٠ % من باقى قواته ومعداته الأخرى .
- تدمير الروح المعنوية لدى القوات المسلحة العراقية واقفادها الرغبة فى القتال ، الأمر الذى أدى الى وقوع حوالى " ١٠٠ ألف رجل " فى الأسر .
- تدمير البنية الأساسية المدنية والعسكرية للعراق ومعظم المنشآت الاقتصادية الاستراتيجية ومعظم الكبارى والمعابر وخطوط أنابيب ومصالى وموانئ شحن مع تدمير آبار النفط ، ومعظم المدن الرئيسية العراقية .
- ومن الغريب أن " صدام حسين " قد رفض مبادرة سوفيتية لوقف إطلاق النار من جانب قوات الائتلاف السدولى ، مقابل الانسحاب العراقى من الكويت ، كما رفض الإنذار الأخير الذى وجهه الرئيس الأمريكى " جورج بوش " مساء الجمعة ٢٢ فبراير ١٩٩١ باعلان قبوله لقرارات الأمم المتحدة حتى الثامنة مساء اليوم التالى ، مما أدى الى اندلاع العمليات البرية التى قضت على ما تبقى من أبعاد الأمن القومى العراقى !!!

٢- إدارة أزمة الغزو العراقى للكويت اقليميا ودوليا :-

• موقف جامعة الدول العربية :-

- لم يحدث طوال مدة استغرقت ٤٥ عاما وهى عمر جامعة الدول العربية أن اعتدت دولة عربية بجيوشها وبقرار من رئيسها على دولة عربية أخرى عضو فى الجامعة واحتلتها بل وابتلعها تماما ، مما جعلها قضية غير مسبوقة فى تاريخ النظام الاقليمى والعربى .
- كان أول رد فعل للجامعة العربية هو انعقاد مجلس وزراء خارجية الدول العربية فى دورة غير عادية بالقاهرة فى ٩٠/٨/٣ وأصدر فى نهايته بيانا أدان فيه العدوان العراقى ورفض أى آثار مترتبة عليه ، وتلا ذلك انعقاد قمة عربية بناء على دعوة الرئيس مبارك فى ٩٠/٩/١٠ حيث اجتمعت أعمالها فى مساء نفس اليوم وصدر عنها بيان ختامى بادانة العدوان العراقى مع التأكيد على سيادة الكويت واستقلال أراضيها وكذا تأكيد الاجراءات التى تتخذها السعودية ودول الخليج لحق الدفاع الشرعى عنها مع الاستجابة لطلب السعودية ودول الخليج بنقل قوات عربية لدرء أى عدوان محتمل على أراضيهم ، وأخيرا التأكيد على قرارات مجلس الأمن والصادرة حتى ميعاد انعقاد المؤتمر ، وقد وافقت على القرارات ١٢ دولة واعترضت دولتان هما العراق وليبيا وتحفظت ثلاث دول هى السودان ، وفلسطين ، وموريتانيا ، بينما امتنعت الجزائر والأردن واليمن عن التصويت ، ولم تحضر تونس المؤتمر مما أبرز بوضوح حجم الانقسام العربى تجاه الغزو العراقى .
- وفى اول سبتمبر ٩٠ أصدر مجلس الجامعة خمسة قرارات بناء على الاجتماع الطارى لوزراء خارجية الدول العربية التى وافقت على قرارات مؤتمر القمة السابق انعقاده فى ٩٠/٨/١٠ وكان ملخص القرارات هو التأكيد على استقلال الكويت وعدم الاعتراف بالغزو العراقى والآثار المترتبة عليه .

المشاكل التي واجهت جامعة الدول العربية :-

- أن الجامعة العربية لا تملك وسيلة لفرض الحل العربي وضمان الانسحاب الكامل للعراق مع تصفية آثار النكسة ، فالجامعة العربية لا تملك غير وسيلة القوة المعنوية ، كما وان النظام العربي لا يملك قوة عسكرية ورغم امتلاكه لها قانونا بناء على اتفاقية الدفاع المشترك .
- أطاح الغزو بقدر لا يستهان به من الوفاق العربي وأحدث القساما بين دوله ، وأصبحت الشرعية القومسية ههه بسة عنيفة هدت أركانها ومفوماتها بدرجة صار معها من الصعب إعادة الأمور الى نصابها الصحيح .
- مما لا شك فيه ان الجامعة العربية لاقت مصاعب حمة وقد فشلت ، حيث ان النوايا تجاهها غير مخلصه وغير دائمة ، فعادة تطلب الدولة العضو ضرورة الانضمام العربي حين تكون في وضع الحاجة الى الجامعة العربية ، و سادرة أخرى تضرب الدولة العضو - نفسها - هذا التضامن وتسخر من الجامعة اذا كانت الأغلبية ضدها .

موقف مجلس الأمن الدولي :-

- عمل مجلس الأمن منذ بداية الأزمة بتماسك واتساق وبطريقة مسئولة ومتزنة بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة نصصاً وروحاً وذلك في اطار الوفاق وانتهاء الحرب الباردة حيث مارس مجلس الأمن دورا جديدا لم يمارسه منذ انشائها المنظمة الدولية عام ١٩٤٥ ، فأول مرة يصدر مجلس الأمن ١٢ قرارا بخصوص أزمة معينة باجتماع آراء السبلول الخمس دائمة العضوية بدءاً بالقرار رقم ٦٦٠ الصادر في ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، وانتهاء بالقرار رقم ٦٧٨ الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ ، والذي سمح باستخدام القوة المسلحة ضد العراق ما يلتزم بتنفيذ القرارات السابقة في موعد أقصاه ١٥ يناير ١٩٩١ .
- وقد برز الدور الامريكى كلاعب رئيسى في إدارة الأزمة حيث لمجح الى حد كبير في تمهيش باقى الأدوار المعنية بما سواء كانت إقليمية أو دولية من منطلق الرغبة في الافراد كقوة عظمى تسعى لاعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية بالنظور الأمنى الذى يتلائم وعالم القطب الواحد الذى تأمل فيه .
- ورغم ان التحرك الأساسى لمصر في هذا الاطار قد انطلق اولاً من مظلة اغلبية عربية وتمشيا مع الاجماع الدولى شرقا وغربا في ادالة العدوان واحتراما لمبادئ الشرعية والقانون الدولى الا ان هذا التحرك كان من المنظور العراقى يمحى في صدارة التهديدات المباشرة التى وضعها في اعتباره عند تخطيطه لاجراءات رد الفعل في نطاق ادارته لتتسلك الأزمة بكافة الادوات والوسائل المتاحة لديه .
- وقد شكل الحشد المصرى والامريكى على وجه الخصوص في اطار التطورات مادة لهجوم العديد من دول المنطقة الا ان واقع الامر قد اوضح ان الذين اتخذوا من هذا الخور مسارا لحركتهم هم مجموعة الدول التى بادرت بشككل او بآخر في دعم العراق والوقوف الى جانبه مع بدء الأزمة من منطلقات بنيت على المصالح الذاتية والنظرة القاصرة لابعاد المتغيرات الدولية في العصر الراهن .
- والواقع ان العراق قد مهد خلال مرحلة ما قبل الغزو لبناء الحشور مع العديد من دول المنسرح (الأردن - اليمن موريتانيا - السودان - ايران) واخيرا متوهما مصر في اطار مجلس التعاون العربى
- وفى اطار تمسك العراق بموقفه تم حشد معظم التجميع القتالى لقواته المسلحة في مسرح عمليات الكويت مسح الاستعداد لزيادة حجم تلك القوات في محاولة لابرز مدى الاصرار على الابقاء على الكويت كجزء من العراق فى نفس الوقت الذى استمر فيه بالتلويح باستخدام القوة ضد مصادر الطاقة وتفجير المنطقة بصراعات جانبية .

- وبالرغم من ذلك فقد ظلت الجهود السياسية لمصر والقوى العربية المختلفة موفقة لصالح تجنب المواجهة العسكرية ادراكا منها لتأنيها الخطيرة ليس على العراق وحده ولكن على الامة العربية كلها .
- وبالتوازي مع الجهود السياسية استكملت عملية الحشد وبناء القدرات والقوات اللازمة للدفاع للعملياتية (دروع الصحراء) . ثم كان قرار ابحاح استخدام القوة العسكرية ضد العراق وتنفيذ العملية الهجومية الاستراتيجية (عاصفة الصحراء) ليحقق من المنظور العسكري تدمير التجمع الرئيسي للقوات المسلحة العراقية في مسرح عمليات الكويت . واستعادة الشرعية . مع فرض الازادة الدولية على النظام لتحقيق الاهداف السياسية والامنية للعملية الهجومية الاستراتيجية .
- ولقد ولد الغزو العراقي للكويت ردود فعل متباينة بشدة على المستوى الاقليمي حيث خلقت الازمة ما يشبه "حالة استقطاب حادة" في العالم العربي بين الدول التي ايدت العراق والدول التي ناهضته الامر الذي دعا البعض الى وصف تلك الحالة بالما "حالة حرب اهلية عربية" والواقع ان هذه التباينات الحادة في المواقف العربية من الازمة وعمليات الخليج الثانية كانت نابعة في الأساس من تراكم اوجه الخلاف بين الدول العربية بشأن العديد من القضايا التي اتارها الغزو العراقي للكويت سواء تلك المتعلقة بمشروعية الخطوة العراقية او المتعلقة بالخلاف حول مسألة الاستعانة بالقوات الاجنبية او المتعلقة بالخلاف حول مسألة الربط بين الكويت وفلسطين على نحو ما فعلت القيادة العراقية ، اصنف الى ذلك ان هذه الازمة اثارت خلافا حادا حول طبيعة الخطوات الاجرائية التي يتعين اتخاذها لعلاج الازمة التي نشبت بفعل الخطوة العراقية .
- فيما يتعلق بالدول التي وقفت بشدة ضد الغزو العراقي للكويت كان هذا الموقف يجمع بالاساس بين كل من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ومصر وسوريا والمغرب ذلك أن الغزو العراقي للكويت خلق ما يشبه الصدمة لشعوب وحكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي حيث ان الغزو كشف عن نوع لم يكن متوقفا على الاطلاق من التهديدات في مواجهة تلك الدول ، اذ ان التهديد والعدوان وقع في هذه الحالة من جانب الدولة السق كان يفترض ان تمثل مصدرا للحماية وتعزيز امن تلك الدول في مواجهة العدوانيات الخارجية الاخرى لاسيما تلك القادمة من ايران ومن ثم فان الغزو العراقي للكويت شكل لظمة قاسية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وكانت استجابتها للغزو العراقي للكويت تتجاوز مجرد العمل على تحرير الكويت ولكنها كانت نابعة ايضا من السعى الى توفير عنصر لحماية امنها الوطني في مواجهة تهديد عراقي مماثل وبدا هذا المنعبر واضحا بصفة خاصة في حالة السعودية والتي صدرت عن القيادة العراقية تلميحات بشأن امكانية دخولها ايضا في المستقبل الامر الذي السار ردود فعل حادة من جانب القيادة السعودية .
- اما بالنسبة لمصر فقد كان موقفها نابعا من مكانتها ودورها بالإضافة إلى الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التي تتصل بالدلالات المباشرة وغير المباشرة للغزو العراقي للكويت حيث كانت المبادرة العسكرية العراقية تطوى شكلا ومضمونا على محاولة استبعاد مصر وتهميشها واخراجها من دائرة التأثير في القضايا الحيوية العربية علاوة على ان الغزو العراقي للكويت شكل احرابا لمصر التي وجدت ان وساطتها لتسوية النزاع العراقي - الكويتي قبل الغزو قد باءت بالفشل علاوة على ان السياسة المصرية التطلت بالاساس من ادانتها المبدئية لاستخدام القوة المسلحة في تسوية النزاعات العربية - العربية ، اما فيما يتعلق بالموقف السوري فقد كان الدافع الرئيسي يتمثل في محاولة احتواء العراق ومنعه من محاولة التوسع في الاطار الجيوبوليتيكي العربي المحيط به وهو ما

كان يمكن ان يمثل مجال حدوثه - تهديدا جسما لسوريا في ظل العلاقات المتوترة بين النظامين الحاكمين في العراق وسوريا منذ فترة ليست بالقصيرة علاوة على ان سوريا رأت في أزمة الخليج الثانية فرصة لتعزيز علاقتها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي للحصول على بعض المكاسب الاقتصادية فضلا عما يمكن ان يؤدي اليه ذلك من احداث قدر من التقارب بين سوريا والولايات المتحدة الامريكية .

● اما بالنسبة للمغرب فقد كان موقفه نابعا بالاساس من الارتباط القوي للقيادة الملكية المغربية بالسياسة الغربية علاوة على رغبة المغرب في الحصول على قدر من المكاسب الاقتصادية التي كان يفترض ان تاتي عقب تقسيم غناتم بحريو الكويت اقتصاديا وسياسيا ومن ثم فقد كان الموقف المغربي يسير في ركاب السياسة الامريكية في المنطقة وكان راغبا فقط في التوافق مع مقتضيات هذه السياسة حتى وان تعارضت مع توجيهات قطاعات عريضة من الرأي العام المغربي الذي بدأ اقرب الى العراق منه الى موقف الائتلاف الدولي لاسيما بعدما ازدادت حدة اعمال القصف الجوي لطائرات الائتلاف الدولي ضد الاهداف العسكرية والمدنية العراقية بعد ١٧يناير ١٩٩١ .

● وعلى الجانب الاخر كانت هناك مجموعة من الدول العربية التي اتخذت موقفا عربيا من الموقف العراقي حيث كان موقف هذه الدول مثل الاردن واليمن والسودان مدفوعا برغبتها في الحصول على بعض المكاسب الاقتصادية عبر تشجيعها لما اعتبرته محاولة من العراق لاحداث قدر من التوازن بين الدول العربية الغنية والدول الفقيرة علاوة على ان العراق كان يستهدف من ورائه اقامة تجمع عربي موالي ومؤيد للسياسة العراقية وقد تقدمت هذه الدول بعدد من الافكار والمبادرات الدبلوماسية الفردية او الثنائية التي استهدفت الوصول الى حل سياسي للأزمة بما يحول دون انفجارها وعكست هذه المبادرات تعاطفا ملموسا مع الموقف العراقي .

● وعلى اية حال فان كافة الجهود الدبلوماسية العربية التي بذلت في هذا السياق آلت الى الاخفاق الكامل وكان ذلك عائدا الى ان تلك الجهود لم تكن منذ البداية ذات وزن كبير في عملية الادارة الشاملة للأزمة وهى الادارة التي كانت في واقع الامر من نصيب القوى الدولية وبالتالي وصلت الأزمة الى درجة المواجهة العسكرية واسعة النطاق منذ ١٧ يناير ١٩٩١ مما دفع الاطراف العربية الفاعلة الى حالة من التسليم بالامر الواقع والاقصاء على طرح عدد من الافكار الدبلوماسية .

● وعلى الجانب الاخر اتخذت القوى الاقليمية الاخرى في الشرق الاوسط مواقف متباينة من الأزمة استهدفت في جوهرها الافادة الى اقصى درجة ممكنة منها ف فيما يتعلق بايران رأت القيادة الايرانية ان الغزو العراقي للكويت يمثل اخلاقا صارخا يميزان القوى الاقليمية في الخليج لصالح العراق استنادا الى ان حصول العراق على اراضي كويتية يتيح له امتلاك المزيد من مقومات القوة والمزايا الاستراتيجية بما قد يساعده على التحكم في مدخل الخليج مع امكانية محاصرته بسهولة للموانئ الايرانية حال نشوب مواجهة بين الطرفين وخلصت القيادة الايرانية الى ان الفسور العراقي للكويت يمثل تهديدا جسما للامن القومي الايراني وعلى هذا الاساس ارتكزت الادارة الايرانية لأزمة الخليج ليس فقط على مجرد معارضة الغزو العراقي للكويت ولكن ايضا على ضرورة معاقبة العراق على مبادرته العدوانية وفي هذا الاطار عارضت ايران اية تسوية من شأنها تمكين العراق من الحصول على اية مكاسب اقليمية يمكن ان تغير من الوضع الاستراتيجي في المنطقة وهددت بانها قد تضطر الى احتلال اية اجزاء من اراضي الكويت يحصل عليها العراق كقضية للخروج من الكويت كما حرصت ايران على الاستغادة - سياسيا واقتصاديا - من المحاولات الدولية والعربية المتوالية لكسب ودها في اطار عملية الضغط على العراق خلال تلك الأزمة

● وبالمثل فان تركيا وقعت في وضع بالغ الحساسية والخرج بفعل نشوب ازمة الخليج حيث الطوت هذه الأزمة على اخلال بالمصالح الاقتصادية التي ترتبط بها تركيا مع العراق وحرصت تركيا على الحصول اولا على تعويضات اقتصادية وسياسية في مقابل الحسائر السياسية والاقتصادية التي تعرضت لها وفي هذا الاطار حصلت تركيا في البداية على تعهد امريكى بتعويض تركيا عن جانب كبير من الحسائر الاقتصادية وامتدت هذه التعويضات الى كافة المجالات الاقتصادية والتسليحية وفي المقابل قامت تركيا باغلاق خط الانابيب العراقي الممتد بين كركوك والبوصل ووقف جميع اعمال الاستيراد والتصدير مع العراق كما اعطت تركيا تسهيلات للقوات الامريكيسية في مواجهة العسكرية .

● اما اسرائيل فقد جاءت تلك الازمة تكريسا لحالة من التصاعد التدريجي في سلسلة التصعيد بين الجانبين الاسرائيلي والعراقي حيث كانت اسرائيل قد عبرت مرارا وتكرارا قبل الغزو العراقي للكويت عن مخاوفها من تنامي القسدرات العسكرية العراقية وفي اعقاب الغزو العراقي للكويت نشأت مخاوف واسعة داخل اسرائيل من احتمال هجوم عراقي على الاراضى الاسرائيلية الا ان اسرائيل التزمت الحذر في الرد على التهديدات العراقية بفعل الضغوط الامريكيسية عليها لعدم التدخل في الازمة ولم تعلن اسرائيل حالة التأهب بين قواتها وبشكل عام فان هذه الازمة اسارت جسدا داخليا واسعا في اسرائيل بشأن التدخل او عدم التدخل في هذه الازمة والحرب حيث كانت الولايات قد طلبت من اسرائيل عدم التدخل في هذه المواجهة لعدم تعقيد عملية بناء الائتلاف الدولى المناهضة للعراق والذى يضم اطرافا عربية قد ترفض وجود قوات اسرائيلية داخل معسكر الائتلاف الدولى ومع ذلك فان تصاعد التهديدات العراقية قبل نشوب الحرب ثم وقوع الهجمات الصاروخية العراقية على اسرائيل بعد نشوب الحرب قد دفع المسئولين الاسرائيليين الى التهديد بان اسرائيل سوف تتجاهل مطالب الولايات المتحدة لها بضبط النفس اذا ماشرعت بالتقرب التهديد العراقي من الاراضى الاسرائيلية وقد انتهى هذا الجدل بالتزام اسرائيل باقصى درجة من ضبط النفس في مواجهة الهجمات العراقية في مقابل التزام الولايات المتحدة بتأمين الاحتياجات والمطالب الاقتصادية والعسكرية الاسرائيلية وعلى اية حال فان هذه التجربة اظهرت الى حد كبير محدودية الدور الاقليمي الاسرائيلي في الاستراتيجية الامريكيسية في الشرق الاوسط فقد نظر الى اسرائيل دوما باعتبارها وكيل السياسة الامريكيسية في المنطقة لاسيما فيما يتعلق بحماية ابار البترول في منطقة الخليج الا ان تجربة الغزو العراقي للكويت اظهرت ان للدور الاسرائيلي الاقليمي حدودا لايمكن ان يتخطاها .

٣- الدور العسكري المصرى والعربى فى عمليات الخليج :-

في تناولنا للفصل الرابع من الرسالة (الدور العسكري المصرى والعربى في عمليات الخليج) تم القاء الضوء على أبرز ما قامت به كل من مصر والمملكة العربية السعودية والدور العسكري الحورى والفاعل في الازمة وعملية التحرير ..

الدور العسكري المصرى :-

● جاء التدخل العسكري المصرى في أزمة الخليج متوافقا مع السياسة المصرية المعلنة ومن منطلق دورها التاريخى والقيادى في الأمة العربية وتقسيا مع نصوص ومواثيق الجامعة العربية والقانون الدولى ... ولم يأتى التدخل العسكري المصرى نتيجة دوافع عدوانية أو نزعات تهدف إلى الزعامة والسيطرة على الأمة العربية وإنما جاء نتيجة حتمية فرضتها الامس والركائز الآتية :-

● قرارات مؤتمر القمة العربية الطارئ الذى عقد في القاهرة ليحث الازمة .

- نصوص وقوانين جامعة الدول العربية .
- اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر ودول الخليج .
- طلب كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات اشترك القوات المسلحة المصرية والعربية لمعاونتها في الدفاع عن أراضيها ضد الغزو العراقي والاستعداد للمشاركة في تحرير الكويت عسكريا اذا تطلب الموقف.
- النداءات المتكررة للرئيس محمد حسني مبارك والتي وصلت إلى ٢٧ نداء والتي طالب فيها القيادة العراقية بالاستحاب من الكويت واعادة الشرعية لها درءا لمخاطر تدمير القوة العراقية في مواجهة ترسانة من الأسلحة غاية في التطور التكنولوجي لقوات أكثر من : ٣٠ * دولة تم حشدتها في الخليج.
- ولقد تحملت القوات المسلحة المصرية العبء الأكبر في حرب تحرير الكويت فقد كان عليها بالتعاون مع القوات السعودية والقطرية والكويتية أن تفتح الدفاعات العراقية المستدة على سلسلة من المواقع المتعددة على حدود الكويت ثم تطور عملياتها بسرعة لتحرير مدينة الكويت العاصمة .. ثم بعد ذلك تقوم بتطهير باقي المدن الكويتية من باقي القوات العراقية .. فالمدفعية المصرية بأنواعها قامت بتنفيذ نيران مكثف على المواقع العراقية في مواجهة نطاق عملياتها والتي تجاوزت ٣٠ كيلومترا .. وخلال ذلك قام المهندسون المصريون ورجال الصاعقة بتأمين حقول الألغام وفتح الثغرات تمهيدا للاقتحام .. ثم قامت الفرقة الثالثة المشاة بالتحام الدفاعات العراقية وتوغلت في عملياتها بل أنها حققت مهامها بأسرع مما كان مخططا وفتح حجم أقل من القوات .. ومن خلال الفرقة الثالثة تم دفع الفرقة الرابعة المدرعة بالتعاون مع باقي وحدات الفرقة الثالثة في الوصول إلى مدينة الجهراء . ثم إلى مدينة الكويت لتعلن تحرير قوات الائتلاف لها وذلك بالتعاون مع الوحدات السعودية والقطرية والكويتية .
- ولم يقتصر الدور العسكري المصري في الاشتراك في الدفاع عن المملكة السعودية ودولة الامارات وتحرير الكويت .. وانما امتد ليشمل تقديم كافة التسهيلات والتأمين ضد الأخطار والتهديدات والعديدات لقوات الائتلاف السولى بالفدر الذى يمكن معه القول أنه لولا ذلك الدور المصرى لما كان ذلك النجاح الذى تحقق .. أو على أقل تقدير كان سيتم بخسائر جسيمة في الامداد والاسلحة والمعدات .
- ولقد شاركت القوات المسلحة المصرية بكامل قواها وقدراتها وفعاليتها في عملية تأمين تحرك وحشد قوات الائتلاف الدولى

● حيث بلغ إجمالى حجم النقل من المعدات والاسلحة والمركبات والمجترات والاحتياجات المصرية التى دفعت إلى مسرح عمليات الخليج كالاتى :

١٣٠٩ مجرورة أنواع - ٥٠٩٧ مركبة أنواع - ٣٤١ قطعة مدفعية - ٣٨٦ مقطرة أنواع - ٣٥ ألف فرد - ٤٢٥ معدة مهندسين - ١٨١٥ طن احتياجات .

- وقد وصلت مسافات التحرك داخل المملكة العربية السعودية التى احتاجت لخدمة قائده نظمت بواسطة عناصر الشرطة العسكرية المصرية مسافة تصل إلى (١٧٠٠) كيلومتر من الموانئ والمطارات إلى مناطق التركز وعلى طرق يتم استخدامها والتحرك عليها لأول مرة .
- كما شهدت قيادات القوات المشتركة بالرياض وقاعدة الملك خالد العسكرية نشاطا اداريا وقياسا مشتركا للجناين المصرى والسعودى وتعاوننا وتنشيطا كبيرا لتوفير مطالب العمليات ودراستها على الواقع من خلال

الزيارات الميدانية من الهيئات والإدارات المصرية أو من خلال مجموعة التنسيق المصرية التي دعت للعمل مع الجانب السعودي بالقيادة المشتركة بالرياض لضمان التنسيق بين الجانبين:

- ولّى مجال تدريب قوات المسرح على مهام العمليات ... فقد تم تنفيذ مشروعات مشتركة بين كل من القوات الخاصة الأمريكية وقوات الصاعقة المصرية كما تم تنفيذ تدريبات مشتركة على أسلوب صناديق الهجمات الجوية إلى جانب عقد دورات تدريبية مشتركة مع القوات الأمريكية هذا إضافة إلى التدريب مع القوات الفرنسية وتبادل الخبرات في أعمال الكشف الوقائية من الأسلحة فوق التقليدية . كما تم إلحاق كتيبة قوات خاصة سعودية على لواء الصاعقة المصرية للتدريب والاستفادة من الخبرة المصرية في هذا المجال .
- هذا ولم يكن اشتراك القوة المسلحة المصرية إلى جانب دول عربية أخرى هو الحدث الأول فقد أرسلت مصر دعماً إلى الجزائر قبل وأثناء حرب ٥٦ ، وإلى العراق عام ٥٨ لتأمين العاصمة العراقية أثناء حربها ضد الإكسراد وإلى الكويت في أزمة الحدود مع العراق عام ٦٢ وإلى اليمن الشمالية لمساعدتها في تثبيت نظام الحكم الجمهوري بين عام ٦٢ ، ٦٧ ودعم ليبيا بين عامي ٧٠ ، ٧٣ ودعم العراق عندما انسحب إلى حدوده في حربه ضد إيران خلال الفترة من عام ٨٠ إلى انتهاء الحرب علاوة على دعم السودان عند تعرضه للتهديد الليبي أو في حربه مع الجنوب وتأميناً لعاصمته الخرطوم بدءاً من استقلاله عام ٥٦ .
- ولقد أثبتت التجربة أن القوات المسلحة المصرية بما تملكه من قدرات عسكرية عالية ومستوى تدريب عالٍ والالتزام بالقضايا القومية من منطلق الالتزام بمبادئ الشرعية والقانون الدولي .. أمّا القوة الإقدرات على أن تلعب دوراً رئيسياً في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة والمحافظة على قدرات ولزوات الوطن العربي.
- هذا إضافة إلى أن مصر شاركت في تدريب عناصر القوات المسلحة لمعظم الدول العربية .. كما أن مصلحتها العربية كادت تغطي مطالب الدول العربية من أسلحة وذخائر ... ومعاهدها العلمية العسكرية مفتوحة لكل الأشقاء العرب من القادة والضباط .
- ومن هنا فقد تحددت مهمة القوات المسلحة المصرية في الدفاع عن المملكة العربية السعودية والاستعداد طبقاً للموقف لتنفيذ أي مهام أخرى تكلف بها من القائد الأعلى للقوات المسلحة .

محددات التدخل العسكري المصري من وجهة النظر العسكرية :-

- جاء طلب المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بإرسال قوات عربية إلى أراضيها بهدف أن يكون التواجد العسكري العربي والإسلامي لمعاونة القوات المسلحة السعودية وقوات الإمارات لصعد العدوان المنتظر عليها وأن تكون هذه القوات منفصلة عن التواجد الاستراتيجي للقوات الأمريكية والدولية التي لسن تقف عند الضرورة للدفاع فقط ، بل ستكون لها مهام هجومية ، إذا دعت الضرورة ، وبالتالي فإن القوات المصرية والعربية والإسلامية هي جزء من قوات الدفاع السعودية .
- أن التدخل العسكري المصري والعربي والإسلامي يأتي تأكيداً للدور العربي في المساهمة في حل النزاعات العربية ، وتأكيداً ثانياً لعدم الفراد التواجد الأجنبي في المنطقة العربية .
- التمهيد مبكراً لدور حاسم في النظام الأمني الذي يجب أن تنتهي إليه الأزمة بالنسبة لدول الخليج .
- تهيئة الظروف لاحتلال القوات العربية في هذا النظام الأمني المقترح محل القوات الأجنبية بمنطقة الخليج وبالتالي إبطال استمرارها في المنطقة العربية مستقبلاً .

- تأكيد استمرار تدفق المساعدات العسكرية على مصر وبالتالي تهيئة الظروف الدولية المناسبة لتطوير القوات المسلحة المصرية ، انطلاقاً من قناعة تلك الدول ، وحمية الدور العسكري المصرى وإحفاظة على استمرار دعمها نتيجة للسياسة المتوازنة والمتعددة التي أدارتها القيادة السياسية المصرية أزمة الخليج ، ومواقفها الثابتة على مر التاريخ ،
- أن الدول العربية قد دعمت القوات المسلحة المصرية بقوات رمزية في كافة معاركها السابقة ،
- لاثبات مصداقية مصر وتأكيد دورها في مساندة دول عربية ضد عدوان دولة عربية أخرى ،
- أن القوات المصرية التي تم دفعها الى المملكة العربية السعودية ودولة الامارات ، لن تؤثر على مهام وكفاءة القوات المخصصة في الاتجاه الاستراتيجى الشمالى الشرقى ،

الدور العسكري السعودى :-

- بصدر القرار التاريخى لخدام الحرمين الشريفين بدعوة القوات الصديقة والشقيقة ، وقرار هذا الحق بواسطة جامعة الدول العربية وقرار القمة العربى ، بدأت الاجراءات الفورية لمواجهة هذا العدوان الذى يعتبر من أخطر ما شهدته التاريخ الاسلامى والعربى الحديث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فلم يسبق أن قامت دولة عربية باجتياح دولة عربية مجاورة واحتلالها، وتدمير بنيتها العمرانية والاقتصادية والعلمية ، وسرقة ممتلكاتها الرسمية والشعبية ، وقتل وتشريد مواطنيها العزل بدون تمييز .
- ومن هنا كان التحرك السريع للقيادة السياسية للمملكة العربية السعودية في عدة مجالات متوازية لمواجهة التهديدات العراقية المحتملة للأراضى السعودية واستقبال حكومة وشعب الكويت ثم الاستعداد لاستقبال القوات العربية والاسلامية والصديقة في مرحلة لاحقة بعد صدور القرار التاريخى لخدام الحرمين الشريفين بدعوة تلك القوات لمشاركة القوات المسلحة السعودية في الدفاع عن أراضيها .
- ولى الخامس من أغسطس ١٩٩٠ ، وبصدور القرار التاريخى لخدام الحرمين الشريفين بدعوة القوات الشقيقة والاسلامية والصديقة لمشاركة القوات المسلحة السعودية في الدفاع عن أراضيها ، انطلقت المملكة العربية السعودية في كل المجالات وكافة الاتجاهات في اطار من التعاون بين القيادات السياسية والعسكرية والداخلية ، لتبني أنسب الظروف لاستقبال وايواء وتحرك وانتشار واعاشة القوات القادمة الى المملكة وما تتطلب ذلك من تخطيط شامل وضعت فيه المملكة العربية السعودية قيادة وشعباً كل امكانياتها وقدراتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والمنوية والدبلوماسية سعيًا لإنجاح ذلك الحشد الدولى وتوفير كافة الوسائل والسبل والعناصر للوصول الى التحرك والانتشار والتأمين حتى تمام حشده في المناطق المخصصة له في المنطقتين الشرقية والشمالية السعودية .

٤- النتائج المباشرة العسكرية والأمنية مصرياً وعربياً وإقليمياً :-

النتائج العسكرية والأمنية :-

- لقد عكست حرب الخليج الثانية عدة نتائج عسكرية وأمنية على المستوى الاستراتيجى
- كشفت الأزمة عن مدى الضعف الذى كان وما زال يعترى العلاقات بين الدول العربية وبعضها . . ومدى المعجز الذى يعانى منه التسق العربى في مواجهة الأفكار والتهديدات التي يتعرض لها الوطن العربى . . والتي أصبحت تأتي من قلب العالم العربى ذاته ومن أعضائه .

- التقد مجلس التعاون لدول الخليج العربي للقدرة على ملئ الفراغ الاستراتيجى اللازم لحماية ثرواته وتأمين مصالحه الدولية . . . مما اضطره للاستعانة بالقوات الأجنبية والعربية وأدى الى كسر الصيغة الأمنية التى قام عليها المجلس .
- واجهت المنطقة العربية وجودا دوليا عسكريا ضخما من أجل المصالح الحيوية للدول العظمى والكبرى . . .
- ظهرت بمجابهة دول الجوار الجغرافى فى إطار البحث عن دور أمنى واقتصادى لها فى مرحلة ما بعد الأزمة . . . سواء من جانب تركيا أو إيران أو اسرائيل .
- برز الدور السياسى والاستراتيجى لبعض الدول العربية ، وعلى رأسها مصر التى أكدت ثقلها السياسى والعسكرى وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها القومية فى حماية الأمن القومى العربى . . . وقد طرح الدور المصرى مفاهيم أساسية عن حتمية العمل العربى المشترك والجداد لارساء معالم نظام أمنى عربى يوفر الاستقرار فى المنطقة العربية .
- تعرض الأمن القومى العربى كله لعملية تخريبية شديدة عندما اعتدت العراق اعتداءا صارخا على دولة الكويت العربية المجاورة لها . . . وقد خلقت هذه الظاهرة ، مفهوما مختلفا للأمن القومى العربى ، يتطلب تعديلات عسكرية وأمنية يمكن أن تصحح مدخلا لمفهوم جديد أكثر واقعية للأمن القومى العربى .
- أكدت تلك النتائج أن أى نظام جديد للأمن لايمكن أن يتمتع بالصلاية والقدرة على البقاء فى ظل الاعتماد على الذات والى ثبت فشلها تماما . . . أو على فكرة الاستعانة الدائمة بالقوى الأجنبية ، ويعد الطريق الواقعى هو السعى لإيجاد صيغة عربية للأمن الجماعى تشارك فيها مجموعة من الدول العربية . . .

اسرائيل والنتائج العسكرية المباشرة عليها :-

- لعل من أهم النتائج العسكرية المباشرة على اسرائيل هو تحقيق حلمها فى الحصول على صواريخ "باتريوت" المضادة للصواريخ ، وبذلك كسبت نظاما دواعيا جديدا على أعلى مستوى من التكنولوجيا ، وتم نشرها فى كل اسرائيل بأطقم تشغيلها . . .
- كما استكملت اسرائيل مراحل تجربة الصاروخ المضاد للصواريخ الذى تقوم بتصنيعه على مرحلتين ، حيث أتت مرحلته الأولى فقط ، وتكلف مرحلته الثانية " ٢٤٠ مليون دولار " قامت الولايات المتحدة بدفعها .
- الى جانب حصول اسرائيل على وعد بدعم مالى حوالى " ٢٠ مليار دولار " لمواجهة الموقف وتعويضها وتأمين حدودها
- إضافة الى ما مثله عدم الرد الاسرائيلى من تفويت الفرصة على ما كان يستهدفه العراق من حقيقة عدم المساس بالقدرات العسكرية الاسرائيلية أو تضررها العسكرى فى وقت تتآكل فيه الامكانيات والقدرات العسكرية العراقية بشكل كبير . . .

إيران والنتائج العسكرية المباشرة عليها :-

إن التحول المفاجأ الذى طرأ على السياسة العراقية اذاء إيران والتنازلات العديدة التى قدمتها بغداد لطهران كانت مثار لحديث العالم : فقد ذكر تقرير من الفورين ريبورت صدر فى لندن مع بداية الغزو العراقى للكويت أن الرئيس العراقى قدم لايران تنازلات عديدة أكثر مما تم اعلانه وخاصة اعتراف العراق بانفاقية الجزائر المبرمة عام ١٩٧٥ والانسحاب من الاراضى الايرانية وبدء تبادل الاسرى وذلك مقابل ضمان حياد ايران فى صراع العراق مع العالم وأوضح التقرير أن هذه التنازلات - التى لم يعلن عنها - ما يسمى بالتعويضات الحربية ، ولقل التقرير من مصادر دبلوماسية ايرانية أن وزير الخارجية الايرانى قد صرح بأن ما تحقق يعد أعظم الانتصارات الايرانية على مدى التاريخ حيث كانت ايران تطالب بـ (٣٠٠ مليار دولار) تعويضات حربية لكنها حصلت على أكثر من ذلك فقد نص

التقرير أن ما تستطيع إيران استيراده هو (١٥٠) ألف برميل بترول يوميا يتم نقلها عبر شط العرب عن طريق الاسطول العراقي المائل من اللوريات ثم الشحن من شبه جزيرة " الفار " وتبلغ قيمة هذه الكمية (٤,٥) مليون دولار يوميا أى ما يعادل ١,٥ مليار دولار سنويا واطرافه إلى التصريفات العسكرية فقد تم تقديم تنازلات أخرى متعددة في مقابل وعد إيران بعدم مهاجمة العراق في حالة دخولها حرب مع الولايات المتحدة وحلفائها هذا بالإضافة إلى ما اكتسبته إيران من هروب ١١٠ طائرة قتالية أثناء الحرب .

٥- الدروس والخبرات المكتسبة مصريا وعربيا واقليميا :-

في المجال العسكري والأمني

♦ مصر:

لم يأت التدخل العسكري المصري نتيجة دوافع عدوانية او نزعات خاصة وإنما جاء نتيجة حتمية فرضتها عوامل اساسية :

اولها •• دعوة مؤتمر القمة العربية الطارئة الى اجتماع في القاهرة خلال ٢٤ ساعة واستجابة كل الدول العربية لها
ثانيها •• ربط الشرعية العربية بالشرعية الدولية من خلال تمشي قرارات القمة العربية مع لقرارات مجلس الامن الدولي .

ثالثها •• ان القوة المسلحة التي تم ارسالها الى كل من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات كانت طبقا لسلطات بمحادثات التزمت بها مصر :-

- ميثاق جامعة الدول العربية •
- قرارات القمة العربية الطارئة بالقاهرة •
- دعوة حكومات تلك الدول لمصر لارسال قوات الدفاع عن اراضيها •
- النداءات المتكررة للرئيس محمد حسني مبارك والتي وصلت الى " ٢٧ نداء " والتي طالبت فيها القيادة العراقية الانسحاب من الكويت واعادة الشرعية لها درءا لمخاطر تدمير القوة العراقية في مواجهة ترسانة بحرية هائلة في التطور التكنولوجي لقوات اكثر من " ٣٠ دولة " •

•• لقد اثبت التجربة ان القوات المصرية بما تملكه من قدرات عسكرية عالية ومستوى تدريب متميز والستزام بالقضايا العربية القومية انما القوة الاقدر على ان تلعب دورا رئيسيا في تحقيق الامن والاستقرار في المنطقة والحفاظة على قدرات وثورات الوطن العربي •

•• ان اشتراك القوات المصرية قد أكد الدور العربي في المساهمة في حل الازمات العربية كما اثبتت مصادقية مصر وتأكيده دورها في مساندة الدول العربية ضد عدوان دولة عربية اخرى •

ولقد كان هناك العديد من الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة الا اني اركز هنا على " ثمانية " رئيسية منها •
اولها •• اهمية توافر الامكانيات والقدرات العسكرية المصرية التي تتيح لها " القدرة على العمل الخارجى " خارج حدود الدولة لدعم وتحقيق الامن القومي العربي •

ثانيها •• توفير الفعاليات المناسبة في مجال العمل العسكري العربي المشترك للرد اية اخطار او تهديدات عن الامة العربية

- ١٠ اكتساب ثقة الامة العربية في توافر القدرات المصرية سواء للحفاظ على توازنات القوى او ردع أى محاولة
- أى محاولة للتماس بسيادة الدول العربية •
- رابعها • • تأييد الجانب العربي لتواجد قوات مصرية في ظل القناعة الحقيقية بعدم وجود مطامع مصرية او أهداف ملتوية
- للدعم العسكرى المصرى لها •
- خامسها • • إيجابيات الاحتكاك والتسويق والتفاعل ودمج الخبرات بين القوات المصرية واية قوات اخرى شاركت في
- الائتلاف •
- سادسها • • ووقوف الشعب المصرى خلف قواته المسلحة ارتباطا بقناعة الرأى العام المصرى بمشروعية الموقف المصرى
- وسلامته ووقوفه الى جانب الحق •
- سابعها • • ما مكنه تميز القوات المسلحة المصرية لارتباطها بالمنطقة ومعرفة خصائصها وخبراتها السابقة في ظروف مشابهة
- من إيجابياتها وما وزعها تجاه طرح فريد من الفعاليات لدرورها وقدرتها على مواجهة التحديات •
- ثامنها • • ان القوات المصرية التى دفعت الى المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية لم تؤثر على مهام وكفاءة
- القوات المخصصة لتأمين حدود مصر ضد أى عدوان خارجى •

♦ العراق

- لقد ادت التقديرات الخاطئة لحجم وطبيعة التهديدات الى عدم التوافق بين الاهداف العراقية وامكانياتها المتاحة -
- فقد كان الاختلاف واضحا في موازين القوى العسكرية في غير صالح العراق مما شكل قيادا جوهريا على الادارة
- العراقية للصراع المسلح الى جانب عدم التقدير السليم لشكل وطبيعة الحرب المقبلة من حيث كوفها اولى
- التطبيقات العملية لنظريات القتال الحديثة " العملة الجوى / برية " التى اعتنتها قوات الائتلاف الدولى والسق
- افترق الفكر العسكرى الاستراتيجى العراقى الى الاساليب والوسائل وتنظيم الدفاعات التى يمكن ان يواجه بها
- ذلك الفكر المتطور
- ولقد كان لاجه القصور والنقص الرها على الهزيمة العكبرية ومانج عنها من خسائر جسيمة في القوات
- المسلحة العراقية ابرزها :
- القوات البرية • • تدمير ٣٩٥٦ دبابة ، ٢١٦٦ عربة مدرعة ، ٣٠٩٢ قطعة مدفعية بنسبة تتراوح بين ٣٦. الى
- ٦٦ % منها الى جانب اسر واستلام حوالى ٦٢ الف فرد اضافة الى حوالى ١٥٠ الف بين قتل وجرح •
- القوات البحرية • • تدمير ٨٨ % من نشات الصواريخ ، ٤٠ % من باقى القطع •
- القوات الجوية • • تدمير ٥٠ % من اجمالي طائرات القتال ، ٦٣ % من دشم الطائرات •
- الدفاع الجوى • • تدمير حوالى ٥٠ % من كتائب الدفاع الجوى •
- وقد كان لصدور الاوامر بالسحاب القوات العراقية صباح يوم ٢٦ فبراير ١٩٩١ - وعدم التخطيط والتدريب
- على الانسحاب التكتيكى الناجح ان حدث الخيار كامل في الدفاعات مما زاد من حجم الخسائر عامة ومن عدد
- الاسرى والقتلى والجرحى والمفقودين خاصة •
- وعن مدى تطبيق مبادئ الحرب في العمليات العراقية يمكن القول ان الاستراتيجية الدفاعية والتفوق النوعى لقوات
- الائتلاف قد فرضت على القيادة العراقية التركيز على ثلاثة مبادئ هى الحشد • • والانتشار • • والحشد • •
- اضافة الى محاولة خلق التفوق المعنوى من مسرح العمليات •

- **الحشد** ٠٠ يمكن القول انه لعب دورا رئيسيا حيث هدفت القيادة العراقية منه الى احراز التفوق العددي على قوات الائتلاف وذلك لتضييق فجوة التفوق التكنولوجي لجهة الائتلاف ٠٠ وقد وصل الحجم داخل الكويت الى منطقة غرب الباطن (٤٣) فرقة متنوعة تقبل حوالي ٨٠% من القوات المخصصة للعمل في مسرح العمليات ٠٠ فقدت حرية المناورة عند بدء العمليات في مواجهة ما تملكه قوات الائتلاف من تفوق جوي قادر على قطع خطوط المواصلات مما فقد الحشد العراقي لامكانية المناورة الاستراتيجية بشكل كبير ٠
- **الانتشال** ٠٠ حيث عملت القيادة العراقية على توزيع القوات توزيعا استراتيجيا جيدا طوليا على امتداد الحدود الكويتية - السعودية وعرضيا داخل الكويت وحتى جنوب العراق ٠
- **الخداع** ٠٠ لقد عملت القيادة العراقية على تعظيم قدراتها العسكرية وقد ركزت جهودها اعلاميا وسياسيا وعسكريا على التضليل عن حجم امكانياتها الحقيقية وبرزت العراق كقوة عسكرية كبرى قادرة على ادارة صراع طويل الامد مع توسيع دائرة الصراع بما تملكه من اسلحة استراتيجية تمكنه من الوصول الى قلب اسرائيل مع تعظيم امكانياتها وقدراتها بامتلاك الاسلحة فوق التقليدية والكيمائية والبيولوجية القادرة على احداث عسائر بفترات الائتلاف ٠٠ مع تركيزها على اخفاء الاسلحة الاستراتيجية بهدف تقليل الاصابة والتفوق ٠٠ وقد نجح العراق الى حد كبير في خطته لاختفاء الاسلحة والمعدات الامر الذي انعكس على طول فترة العمليات الجوية حتى يحقق القصف الجوي نسب التدمير المطلوبة ٠

• الدروس المستفادة من العمليات النفسية :-

لقد برز دور الاجراءات العسكرية التي تمت لصالح التأثير على العامل النفسي للقوات المعادية فالحملة الجوية التي استمرت لاكثر من ٤٧ يوما من قصف جوي مستمر اضالة الى الاسلحة المتقدمة جدا تكنولوجيا كان لها تأثير نفسي كبير حيث كان الهدف منها هو فرض حالة واثق عقلي عن هذه القوات بفرض الاستسلام اولا ثم فرض الارادة لاناسا وكان من ابرز الدروس المستفادة التي يمكن استخلاصها منها هو ما ادت اليه من نجاح كنتيجة لاستسلام أعداد من القوات العراقية وصلت حتى ٦٢ الف فرد عراقي قبل بدء العملية البرية والضمام اعداد كبيرة اخرى الى قوات الائتلاف الدولي كرد فعل ناتج عن الحالة العقلية وذلك الاتجاه النفسي الذي اصاب الجنود ٠

ويكفي الاشارة هنا الى ان حجم المنشورات التي كانت تلقي بصفة يومية وصلت الى اثنين مليون منشور في الدفعة الواحد في اطار مخطط متعدد الوسائل وانتهى الى الفاء بطاقات الدعوة الشهيرة للانضمام الى اخوانهم حقنا للدماء العربية وما تلاه من جوازات المرور الامن التي تسمح لحاملها بعبور خطوط القوات المشتركة آمنة مطمئنا بفرض الاستسلام والتي وصل عددها الى اكثر من ٢٥ مليون منشور ٠

وقد احدثت الى جانب الادعاءات الموجهة النفسية الاستراتيجية والتي كان استخدامها متوالفا مع نشر المواد المطبوعة مما ادى الى تكامل المخطط النفسي كدرس هام لى العمليات الجوية ٠

الدروس المستفادة والخبرات على المستوى الاستراتيجي :-

لقد عكس الاداء العسكري لطرق الصراع ونسب الخسائر التي تحققت والتي وصلت في الافراد مثلا الى (١ : ١٠٠٠) مما عكس الفارق الكبير بين القدرات بما يظهر مسرح العمليات وكأنه " ميدان للماهة " وان الحرب في اغلب الاحيان من حيث مساحتها الزمنية كانت عبارة عن تهيؤ ليراق لمدة ثمانية وثلاثون يوما استخدم فيها كل ماعو

حديث من السلاح والتكنولوجيا وعلى ضوء ذلك فان هناك العديد من الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة يمكن القاء الضوء على البعض منها ممثلا في الآتي :-

- **توازنات القوى العسكرية** ٠٠ حيث برز أهمية توازنات القوى العسكرية بدول الخليج وان التعاون الكبير بين القدرات العسكرية للدول المتجاورة مع " العراق والكويت " وضع الخيار العسكري العراقي على قائمة الاولويات لحسم الراع بينهما .
- **التكديبات المشتركة** ٠٠ برزت اهميتها لضمان اداء قوات متعددة الجنسيات مختلف التسليح وعقائد القتال فضلا عن اختلاف اللغة وان التخطيط للتدريبات المشتركة امرًا مطلوبًا لاجل اى عملية مستقبلية بين قوات تشترك معا في عمل مشترك ضد عدو مشترك بينهما .
- **التسهيلات المشتركة** ٠٠ لقد اعتمد نجاح اداء القوات الامريكية في الخليج على التسهيلات التي قدمت من مختلف الدول من داخل المنطقة او من خارجها خاصة التسهيلات التي قدمت للاسطول الامريكى او القاذفات الاستراتيجية مما يتطلب تنظيم إجراءات عربية مبادلة بما في ذلك قبول مبدأ المركز المسبق والقواعد العسكرية المهادلة في اطار المصالح الامنية المشتركة .
- **التسليح التكنولوجى المتطور** ٠٠ حيث اعتبرت حرب الخليج خطا فاصلا لظهور اجيال جديدة من الاسلحة وعلى رأسها الصواريخ المضادة للصواريخ والاسلحة الذكية الباحثة عن الهدف كما وجسدت حرب الخليج نظر القوى الكبرى الى خطورة امتلاك وسائل الايصال بعيدة المدى " الصواريخ والقاذفات المنطوية " والاسلحة فوق التقليدية مما ادى الى بدء اجراءات تجميع ذلك مما يفرض علي دول المنطقة القبول الحاسم بما يفرض عليها تحت ذلك المفهوم .
- **اهمية الاستطلاع الاستراتيجى** ٠٠ وذلك باستخدام الامتار الصناعية وطائرات الالدار المبكر مما يوفر معلومات دقيقة تماما عن حجم اوضاع مناوره القوات .
- **الاسلحة فوق التقليدية** ٠٠ برز دور اجهزة الاعلام في التوعية بالساليب الوقائية من اسلحة الدمار الشامل والتعريف بها والاجراءات التي يجب اتباعها واسلوب الالدار بها والارشاد باعمال الوقاية منها .
- **العصل النليى** ٠٠ اكدت عمليات الخليج الاهمية الفائقة للعمليات الليلية سواء للقوات البرية او القوات الجوية خاصة في ظل السيادة الجوية للمهاجم واصبحت تشكل مطلبًا لتطوير امكانيات الاسلحة القتالية الجوية والبرية لمواجهة العمل في جميع الاوقات نهارًا وليلًا .
- **الحرب الالكترونية** ٠٠ لقد ادى التفوق الساحق لقوات الانتلاف في مجال الحرب الالكترونية الى فرض السيطرة الالكترونية الكاملة فوق مسرح العمليات مع اخراج كل النظمة الاتصال والسيطرة العراقية من المعركة حيث تم اعالة وسائل الدفاع الجوى ثم القوات الجوية نتيجة لتلك السيطرة الالكترونية فقد يضاف اصطلاحا عسكريا جديدا في العمليات الحديثة يتمثل في السيطرة او السيادة الالكترونية .
- **التخطيط الجيد للخداع الاستراتيجى والتجوى** ٠٠ فقد نجحت قوات الانتلاف في وضع خطة جيدة للخداع الاستراتيجى والتجوى فقد تم خداع القوات العراقية المدافعة عن اتجاه الجهود والضربات الرئيسية مما تاكد معه ان الاتجاه الساحلى هو اتجاه الجهود الرئيسى الامر الذى ادى الى احمال تامين الجانب الغربى للمسرح

- أهمية تحقيق المفاجأة على المستوى السياسي والاستراتيجي ، ، فقد كان بدء العمليات العسكرية بعد ساعات فقط من المهلة التي حددها مجلس الامن الدولي رغم تصريحات الرئيس الامريكى " جورج بوش " والقادة العسكريين ان العمل العسكري ليس بالضرورة ان يبدأ بعد انتهاء المهلة مباشرة فضلا عن الدور الفرنسي بطرح مبادرة شبه مشجعة للجانب العراقي في الساعات الاخيرة قبل انتهاء المهلة المحددة وعلى المستوى الاستراتيجي فقد شكلت الضربة الجوية الاولى من حيث توليتها الذليلى واعداد ونوعية الطائرات وعدد الاهداف مفاجأة تامة من حيث توقع نتائجها ونجاحها الكامل حيث قامت طائرات الشبح بالقاء قنابلها قبل ان تنطلق طائرات الانذار في العراق .
 - عدم جدوى الخطط الدفاعية . . فقد اكدت حرب الخليج ما سبق ان اكدته حرب اكتوبر ٧٣ من عدم جدوى الخطط والتحصينات الدفاعية الثابتة وان الدفاعات الحديثة تعتمد على منظومة كاملة من القوات الجوية ووسائل الدفاع الجوي وباقي متطلبات النجاح في المعارك الحديثة من وسائل اسطلاح وحروب الكترونية ،
 - قلة فعالية واداء القوات المدرعة ، ، في ظل السيادة الجوية وتقديم الاسلحة والصواريخ المضادة للدبابات وبصفة خاصة الطائرات الملقو كوبر المتقدمة تكنولوجيا خاصة خلال العمليات الليلية لما قلل وبشكل كبير مسن فاعلية واداء القوات المدرعة وشلت حركتها وقدرتها على المناورة ،
 - الامداد والتموين ، ، لقد ابرزت حرب الخليج الاهمية العالية لوسائل النقل البحري والتي اعتبرت الوسيلة الامثل لنقل القوات باحجام كبيرة وثقيلة ولسافات بعيدة وبانساق متكاملة طالما تيسرت لرة زمنية كافية ،
 - التلمين الهندسى ، ، ظهرت اهمية دراسة مساح العمليات للدول المتعارنة كما اظهرت حرب الخليج مدى التطورات في تنظيم واساليب اللعب على الموانع وما اثبتته هذه النظم من كفاءة عالية في فتح التفسيرات وما يستتبع ذلك من نظريات انشاء الموانع وتكتيكاتها ونظريات عملها ،
 - القوات البحرية ، ، ثبتت فاعليات طائرات الملقو كوبر في المعارك البحرية الحديثة وتعدد استخداماتها في القيادة والسطرة وتنفيذ اعمال الاستطلاع البحري ومكافحة الغواصات والاعاقة كما ثبت فعالية سلاح الالغام الى جانب ثبوت فعالية القوات البحرية في تنفيذ الحصار البحري ،
- وعلى ذلك يمكن القول ان حرب الخليج الثانية ستظل ولفترة طويلة قادمة مصدرا للعديد من الخبرات ومجالا خصبا للمختصين للدراسة والبحث والتحليل سواء كان ذلك على مستوى ادارة العمليات العسكرية ضمن مفهوم الحرب الحديثة او ادارة الصراع الشامل بكل وسائله فلقد فوزت تلك الحرب الكثير من النتائج والدروس المستفادة على المستويين الاستراتيجي والتعبوي والتي سوف تؤثر الى حد كبير على الاستراتيجيات العسكرية وتنظيم التسليح والتدريب اضافة الى اسلوب تخطيط وادارة العمليات مستقبلا ،
- ٦ - قضية اختلال التوازن الاستراتيجي للقوى بالشرق الأوسط نتيجة عمليات الخليج :**
- لقد أشعلت عمليات الخليج ، سببا للتسلح في الشرق الأوسط ، طالما أن العراق والسعودية وإسرائيل يعتبرون خصوما محتملين لإسرائيل ، فإن كلا السباقيين في مجالات التسليح أصبحا مرتبطين إلى حد كبير ببعضهما البعض كما أصبحا يساهمان بدرجة أكبر في عدم الاستقرار بالمنطقة ويؤثر بشكل فعال في أحداث خلل في التوازن الاستراتيجي بالقوى بالشرق الأوسط .

واتطلاقاً من حرص بعض القوى على امتلاك أسلحة الدمار الشامل وبصفة خاصة السلاح النووي مع الاتجاه بتسني برنامج انتاج الصواريخ ذات المديات البعيدة وكذا نظم الصواريخ المضادة للصواريخ والحرص على التفوق النوعي في الاسلحة التقليدية ونظم الانذار المبكر مع عرقلة أى ترتيبات أمنية بالمنطقة وكذا جهود ضبط التسليح في اطار مفاهيم للتفوق النوعي سيؤدى بالضرورة إلى زيادة فجوة الخلل في التوازن الاستراتيجي بالمنطقة وقد يثير حالة من القلق والتوتر لباقي الدول التي سوف تسمى جاهدة إلى سد هذه الفجوة بما يهدد الأمن والاستقرار بالمنطقة ويزيد من فرص نشوء الصراع .

● كما أن انهيار القوة العراقية أثر في اختلال التوازن الاستراتيجي بالشرق الأوسط لصالح اسرائيل ، وبالتالي سوف يمتد هذا التأثير لفترة في اطار المحددات المختلفة التالية :-

● أن القيود الاقتصادية الشديدة التي ستظل تواجه حكومة العراق لن تمكن تلك الحكومات من تدبير ميزانية تمكن العراق من الاحتفاظ حتى بكفاءة قواته الحالية ، فاستعادة اقتصاده سيكون الأولوية الأساسية حتى ما بعد عام (٢٠٠٥) بسنوات .

● أن العراق لن يتمكن من الحصول على أية معونات خليجية في المدى المنظور ، وقد تبدو تلك بديهية ، لكنها بديهية هامة ، إذ أن الدعم الخليجي للعراق بلغ خلال سنوات حربه مع ايران حوالي (٥٢) مليار دولار ، ساهمت بالتأكيد في بناء قوته ، بل لقد فرض عليه أن يدفع تعويضات الحرب ، ومن المؤكد أن شبكة تحالفاته العسكرية الدولية قد تفككت أيضا .

● أن الضغوط الاقتصادية ، والسياسية الدولية أدت الى توقف الانتاج الحربي العراقي الا فيما يتعلق بالذخائر ، كما أن نشاطات العراق التسليحية الخارجية أصبحت تحت المراقبة الدولية ، وأصبح من الصعب على العراق إعادة التوصل مع شركات السلاح الدولية بعدما تعرضت له ، وقد يستطيع فقط التعامل مع بعض تجار السلاح ، الا أن تلك الصفقات يمكن أن تستكمل عادة بعض جوانب النقص في القوة ، ولكنها غير كافية لاعادة بناء قدرة عسكرية فقدت (٦٠%) من عناصر قوتها .

● أن آثار الهزيمة العسكرية ، تركزت بصماهاً على الشعب العراقي الذي سيقاوم أية نزعة عسكرية ، اذا ما تطورت الأوضاع السياسية في الداخل نحو الديمقراطية ، كما تركت آثارها النفسية القاسية على الجيش العراقي الذي تعرضت لهزيمة نفسية هائلة بفعل الصورة التي بدأ عليها خلال الحرب ، فمن المنصور أن الميول العسكرية سوف تضعف في العراق لسنوات طويلة ، وضمن تلك النقطة ، فإن عنصر القيادة في العراق لن يصبح عنصراً أساسياً في تحديد مستقبل العسكري للعراق ، فإيا كانت السمات النفسية للقيادة ، وروحيتها في إعادة بناء قوتها فإن العوامل المضاعفة السابقة سوف تحجم أية ميول أو نزعات عسكرية مستقبلاً .

● اما بالنسبة لدول الشرق الأوسط ذاتها فقد اتخذت النتيجة الناجمة عن هذه التطورات الجديدة اتجاهين رئيسيين هما العمل على بناء قدرات عسكرية كبيرة من جانب الاطراف الرئيسية في الصراع العربي - الاسرائيلي وذلك في اطار الاستفادة من دروس حرب الخليج من ناحية والاستفادة من انتهاء الحرب الباردة من ناحية اخرى وفي الاتجاه المقابل بدأت محاولة جادة لتسوية الصراع العربي - الاسرائيلي ولم يكن ممكناً لهذه التسوية ان تنجح من دون الاخذ في الحسبان وجود سباق تسلح في المنطقة الامر الذي دعا الى الاهتمام بقضية ضبط التسليح كواحدة من القضايا

الخمس الهامة في المفاوضات متعددة الاطراف في عملية السلام العربية - الاسرائيلية وهي : ضبط الصلح ، المياه ، اللاجئين ، التنمية الاقتصادية ، البيئة .

● وقد خلاصنا أن الصراع العربي - الاسرائيلي لايعتبر الساحة الوحيدة لسباق الصلح في الشرق الاوسط فقد ساهمت الحرب العراقية - الايرانية وحرب الخليج الثانية بدرجة هائلة في هذا السباق وقد ادت حرب الخليج الثانية بدورها في دعم السباق على الاسلحة ذات المستوى التكنولوجي العالي في دول الخليج لتحقيق التوازن ليس فقط مع ايران ولكن ايضا مع العراق في المستقبل .

● وعن موقف تسليم دول المنطقة فإن اسرائيل تأتي في المرتبة الأولى ، في القدرات التكنولوجية ، باعتبارها الدولة الأكثر قدرة على تصميم وتصنيع واختيار وتسويق التكنولوجيا والمعدات العسكرية وتحاول كل من مصر والعراق وايران امتلاك القدرة على تعديل مألديها من تكنولوجيا عسكرية لتلبية احتياجاتها المحلية وصيانة تلك المعدات ورمس لادخال تعديلات عليه اما الدول العربية الاخرى فهي تعتمد بصورة كاملة تقريبا على الشركات الاجنبية والمؤسسات الاستشارية .

ولما يتعلق بالانتاج الحربي فان مصر تبدو المنتج الرئيسي في العالم العربي وان كانت قدرات التصنيع الحربي المصري بدرجة اقل من اسرائيل حيث تملك اسرائيل قدرة تكنولوجية اكثر تفوقا في المجالات التقليدية والنوية والفضائية .

وبصفة اجمالية فان التفوق التكنولوجي يعطى لاسرائيل ثلاث مزايا استراتيجية :

- امتلاك قدرة اكبر على التعامل مع شركات السلاح العالمية والدول الخليفة وبالذات الولايات المتحدة وذلك في اطار الشراكة حتى وان كانت اسرائيل شريك صغير في هذه المعادلة .
- امتلاك خيارات عسكرية اكثر للتعامل مع الازعاج المختلفة من خلال التقنية المقدمة .
- امتلاك قدرة اكبر على التحسب لاحتمالات المستقبل من خلال التقنية المقدمة علاوة على القسدم درما على الحصرم .

وبشأن اختلال التوازن الاستراتيجي الناتج عن امتلاك اسرائيل للأسلحة غير التقليدية فقد أوضحنا عدة خيارات وبدائل لمواجهة الخلل الذي ينشأ عن التوازن في المنطقة ويؤثر مباشرة على الأمن القومي لدولها وإن ما نرجحه من وجهة نظر الباحث يعتبر الخيار المعنى باخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ، هو أكثر ترجيحا ، الا أنه يتطلب فترة زمنية طويلة لتنفيذه استنادا الى ثوابت الموقف الاسرائيلي الذي يضع شروطا قاسية يحتاج التوصل اليها الى أكثر من عقد من الزمان ، الأمر الذي يعنى استمرارية تهديد الأمن القومي المصري والعربي مع تنامي أسلحة الدمار الشامل الاسرائيلية ولما اطار تلك الحقيقة فان الأمر يستلزم من مصر والعرب السير على طريقي الخيار الثالث والذي يعنى امتلاك أسلحة ردع تقليدية وفوق التقليدية في حط متواز مع مراحل تنفيذ الخيار الخامس تحقيقا لمبدئي ردع والتوازن بين الجانبين العربي والاسرائيلي الى جانب أن توفر الردع الاستراتيجي العربي يعتبر الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأمن القومي المصري والعربي في مواجهة التهديد النووي لاسرائيل . .

٧ - وفي تناوُلنا للتعاون التركي / الإسرائيلي، في إطار الترتيبات الأمنية بالشرق الأوسط :

- فقد أوضحنا انه جاء نتيجة المطبات العالمية والاقليمية في أعقاب عمليات الخليج وأنه بعد احد المهارور القائمة لسياسة التحالف الاستراتيجي لدعم الوجود الاسرائيلي واضعاف القدرة الذاتية العربية بما يمتشى مع الاستراتيجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط التي تتضمن عدة دوائر متداخلة تشمل المشروع الشرق اوسطي والصحائف التركي - الاسرائيلي والتقارب الاردني - الاسرائيلي ومحاولة عزل ليبيا والسودان وسياسة الاحتواء المزوج تجاه كل من العراق وايران مع تكامل الهيمنة الاسرائيلية الاقتصادية والعسكرية مما يعنى في النهاية بناء ترتيبات امنية شرق اوسطية تعتمد على اسرائيل كدولة محورية لخدمة المصالح الامريكية .
- وعلى ذلك فان التعاون التركي - الاسرائيلي يؤثر على الامن القومي المصري و العربي حيث يؤدي الى الإخلال بتوازن القوى ويزيد من فرص عدم الاستقرار في المنطقة ويدفع بعض الدول لبناء تحالفات مضادة كما يؤدي الى سباق التسلح خاصة في مجال الاسلحة فوق التقليدية كما انه يمثل ضغطا على الدول العربية وهي مقبلة للتفاوض على أخطر القضايا واكثرها حساسية مما يعرقل مسيرة السلام ويؤدي الى خلق الظروف المناسبة لستزايد تيارات التطرف لدى الجانبين كما يؤدي الى تعاطف الدور الاقليمي التركي - الاسرائيلي على حساب قميش الادوار الاقليمية لاطراف اخرى وخاصة مصر، اضافة الى ان التعاون التركي الاسرائيلي في المجال الاقتصادي يسهل لاسرائيل اختراق الاسواق العربية التي كانت تامل في فتحها مما يعنى المزيد من النمو والازدهار للاقتصاد الاسرائيلي ، هذا الى جانب ان التعاون في المجال العسكري يؤدي الى تقوية اسرائيل عسكريا و يمنحها عمقا اقليميا واستراتيجيا جديدا باستغلال الاجواء والمياه والاراضي التركية مما يوفر لها فرص اكبر لممارسة الضغوط على الدول العربية .
- وبحليل الانكاسات والآثار الاستراتيجية المباشرة البارزة على كل من سوريا / ايران / مصر تلاحظ أن مضمون تقديم التسهيلات العسكرية المتبادلة بين البلدين يعطى دلالة غامضة عن ماهية واهداف هذه التسهيلات ، وان كان من الواضح ضمنا تبادل المعلومات والحبرات بين أجهزة الاستطلاع والمخابرات الواردة من مختلف المصادر حول الموضوعات الاستراتيجية التي قم البلدين ، فضلا عن تقديم المساعدات العسكرية من كل جانب لقوات الجانب الآخر ، الأمر الذي يعكس العديد من الآثار الاستراتيجية على سوريا وايران ومصر .

ثانيا : في المجال السياسي . . ونركز فيه على المجالات الآتية

- ◆ الظروف السائدة في منطقة الشرق الأوسط عند بداية الأزمة .
 - ◆ الانكاسات السياسية على منطقة الشرق الأوسط .
 - تطور عملية السلام العربي / الاسرائيلي .
 - التعاون الاقتصادي الاقليمي .
 - ◆ تداعيات عمليات الخليج على التماسك والتضامن العربي .
- ### ١- الظروف السائدة في منطقة الشرق الأوسط عند بداية الأزمة :

- بالرغم أن المنطقة تحظى باهتمام عالمي ، ارتباطا بأهميتها الاستراتيجية وقيمتها الاقتصادية التي تزايد للحاجة الدولية لصادرات البترول من دول الخليج ، بالإضافة إلى كون الشرق الأوسط قلب الحركة الدولية ، حيث موقعه الجغرافي ، وتحكمه في حركة التجارة العالمية ، وسيطرته على المنافذ والممرات ، وما تشكله المنطقة مسن أهمية لتحركات

القوات بين مختلف المسارح الاقليمية ، وما تمخذه من مجال للتنافس بين الدول الصناعية الكبرى وسوق رئيسى لصناعات منتجات تلك الدول ومجال كبير للاستثمارات الخارجية وأكبر الأسواق استهلاكاً وبراء للسلحاح ، الا أن المنطقة توجع بالصراعات والقضايا والتناقضات التى ألوزتها عوامل كثيرة تعدد أبعادها لتشمل الصراع التاريخى والبعد العرقى والقبلى والرعوات الحدودية واختلاف التوجهات والأيدولوجيات والصراع على السلطة والزعامة وفرض المهمنة ، الى جانب حركة وأهداف القوى الدولية التى تسعى الى حبة مصالحها فى تلك المنطقة ، وقد خلصنا أن تلك العوامل لعبت دوراً رئيسياً فى صياغة وتشكيل البيئة الأمنية فى منطقة الشرق الأوسط والسق تصدد طواهرها .

- وقد جاءت عمليات الخليج متواكبة مع مطلع التسعينيات الذى يعد منعطفاً تاريخياً فى مسار وتطور العلاقات الدولية ، حيث تلاحت الاحداث العالمية بإرهاصات متتالية سريعة الخطى تلاشى معها مفاهيم الحرب الباردة ، لتعلن عن مولد نظام دولى جديد تلعب فيه الولايات المتحدة الأمريكية الدور الرائد والجزورى فى اطار من الشرعية الدولية .

وباستعراض الشرق الأوسط فى منظور النظام العالمى الجديد فقد خلصنا الى الآتى :

- رغم الاختلاف فى تقدير العلاقات الدولية حول توجهات النظام الدولى الا ان هذا الاختلاف يزول ويتلاشى عند الحديث حول دور الولايات المتحدة فى النظام الراهن فهناك اتفاق على ان المرحلة التى يمر بها النظام الدولى بصرف النظر عن استقرارها من عدمه تلعب فيها الولايات المتحدة دور رئيسى او على الاقل دور فاعل ومؤثر
- وبالرغم أن صورة الصراع حول تشكيل ملامح مستقبل هذا النظام واستقراره لازالت غامضة وان كان من الغم ان ادوار جديدة مؤثرة لبعض القوى سوف يكون لها وضعها فى صياغة مستقبل هذا النظام يمكن ان تتضح معالمها مع مطلع القرن الحادى والعشرين من خلال وجهات نظر كل من الرئيس نيكسون والرئيس بوش بشأن الاستراتيجية الأمريكية بالشرق الأوسط .
- حيث اتفق كلا من الرئيسين على مجموعة من المبادئ تجاه منطقة الشرق الأوسط، توضح فكر وعلاقة النظام العالمى الجديد والأمن الاقليمى وتشمل :-
- يرى الرئيس نيكسون أن الشرق الأوسط على سلم الأولويات للولايات المتحدة ، لأنه يعتبر التهديد الرئيسى للسلم والأمن الدوليين لما فيه من العديد من المشاكل الاقليمية كما يرى ضرورة الاهتمام باستقرار السلام العادل بالشرق الأوسط لأن ذلك يحقق مصالح الأمن الاقليمى والعالمى ويتيح لأمريكا ان تلعب دوراً اقتصادياً وأمناً أفضل بالمنطقة .
- ويرى الرئيس بوش أن الشرق الأوسط يواجه أربعة تحديات رئيسية تشمل الترتيبات الأمنية – السيطرة على التسليح – إيجاد نهاية للصراع العربى / الاسرائيلى –التحرر والتقدم الاقتصادى وتحقيق الرفاهية لشعوب المنطقة، ويتفق الرئيس نيكسون مع نفس الرأى ، ويرى أهمية دعم التنمية الاقتصادية لدول المنطقة مع تأمين مصادر الطاقة لتأمين تدفق البترول بصورة آمنة وبأسعار معقولة من المنطقة .
- كما اتفق على أهمية معاولة دول المنطقة لإقامة الترتيبات الأمنية لكل دول المنطقة سواء بتصان استراتيجى أو تكتيكي أمريكى ، وأضاف الرئيس نيكسون أن هذه الترتيبات تبدأ لضمان الحد الأدنى لأمن كل دولة فى الاقليم من خلال عدة أنظمة يبدأ بدعم القوات المسلحة الوطنية – واجراءات بناء الثقة ثم التعاون الأمريكى ، وفى نفس الوقت حذر الرئيس بوش من وهم إقامة نظام أمن جماعى ، مؤكداً الأفضلية للترتيبات الثنائية المحددة ، وكذا وهم الحد من

الصلح ، وهم إعادة توزيع القوة ، كما ركز على أهمية حل الروع العربي / الاسرائيلي استقرارا للمنطقة كما اتفقا سويا على ازالة اسباب وبؤر التوترات في المنطقة بما يحقق الأمن الاقليمي وينعكس على الأمن العالمي

• وان هذا الوضع يفرض على مخططي السياسة الأمنية العربية والمصرية وضع استراتيجية قائمة على الاقتراب المتوازن من القوى الدولية الفاعلة بحكم المستجدات التي يشهدها العصر الراهن حفاظا على المصالح القومية العربية والمصرية .

• ان العامل الاقتصادي اليوم بات يحكم العالم بل ان المرحلة الراهنة يشهد النظام العالمي فيها إعادة تشكيل للملامح السياسية والاجتماعية والعسكرية ولذا المعيار وقد شهدت الفترة الاخيرة مجموعة متلاحقة من التطورات تدخل في نطاق الاعداد لمواجهة التحديات الكبرى التي تطرحها عملية الانتقال الى القرن القادم .

• وتؤثر السمات الجديدة في تغير اسس القوة حيث ان العالم بدأ يتجه الى حشد طاقاته وامكانياته في اطار صيغ تكتيلية استعدادا للمرحلة القادمة ، بعضها ذو أهداف اقتصادية ، ومن أمثلتها السوق الاوروبية المشتركة والتي بدأت منذ اوائل عام ١٩٩٤ في الدخول الى مرحلة التطبيق الموحد للنظم الاقتصادية وكيف ان هذه المجموعة حرصت على تطوير هذا التكتل والتوسع به شرقا ليشمل الدول المستقلة عن التبعية السوفيتية (دول شرق اوربا) ، وعلى جانب اخر فقد نجحت الولايات المتحدة في انشاء تكتل " الناتفا " وتطوير هذا التوجه بالدخول في محفل الأوبك مع الدول المطلة على الباسفيك ومجموعة الآسيان وكذا التوجه نحو امريكا اللاتينية والدخول في تعاون مع مجموعاتها الاقتصادية (الالديز - الميكسول) ، واليوم باتت هذه التكتلات حقيقة وبدأت تبرز ملامح المواجهة الجديدة وانماط المنافسة والصراع غير السوق لتحقيق الاهداف عبر هذا المنظور الجديد ، فاوربا بدأت في تطوير عملية الاندماج وزادت من ارتفاع الحواجز الاقتصادية بينها وبين دول العالم الخارجي واصبح الاقتراب منها للحصول على مزايا تفصيلية محاط بعموض وتحكمه قوانين ومبادئ هذا الاتحاد .

• وهكذا نخلص الى ان الشرق الأوسط يقع في بؤرة اهتمام العالم يتأثر من أحداثه ويؤثر فيه ، ولا يمكن أن ينفصل أمنه الاقليمي عن الأمن العالمي .

٢-الانعكاسات السياسية على منطقة الشرق الأوسط :-

ولاشك أن عمليات الخليج كان لها انعكاسها على الشرق الأوسط وما يواجهه من متغيرات

وتحولات وتحديات ونجوها في من خلال تناول الآتي :

- تطور عملية السلام العربي / الاسرائيلي ، بعمديتها الثنائي ومتعدد الأطراف .
- التعاون الاقتصادي الاقليمي .
- التحاسك والتضامن العربي .

قضية السلام العربي / الاسرائيلي :

• أن ما تم احرازه من نجاحات على صعيد عملية السلام العربي / الاسرائيلي بدءا باتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية وانتقالات مؤتمر السلام بمجريد عام ١٩٩١ ووصولاً لاتفاقيات أوسلو والحكم الذاتي بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ومعاهدة السلام الاردية-الاسرائيلية اضافة لتفسير الإرادة السياسية السورية والبنانية لتحقيق السلام ... يدللنا للتقدير بتقلص فرص نشوب صراعات مسلحة عربية/ اسرائيلية على نغظ ما حدث بالماضي خلال المدى القريب والمتوسط .

ورغم ما سبق فإن مؤشرات تطور عملية السلام العربي الاسرائيلي في عهدها الثاني ومتعدد الاطراف تمكس في مجملها أن هدف السلام لازال بعيدا وأن أدوات وآليات الصراع الاسرائيلي العربي الجديده باتت تشكل تحديات مستقبلية للأمن القومي المصري والأمن العربي بمفهومه الشامل ، بما يؤدي حالة عرقلة تنفيذه الى احتمالات سلبية تنعكس عليه .

- وعن مستقبل السلام بالمنطقة فقد أوضحنا أن عملية السلام نجحىء مواكبة للامهار حاد في النظام الاقليمي العربي وفي مرحلة تعد من اضعف مراحل النضال في تاريخه المعاصر وذلك بفعل الانقسام الذى اعقب عملية التسور العرائسى للكويت وما ترتب عليها من تداعيات كان اخطرها على الاطلاق هو تلاشى اى منظور لاحياء ما يسمى بالجهية الشرقية في مواجهة اسرائيل ومن ثم فقد المفاوضات العربي بصورة مطلقة اكثر ادوات الضغط تأثيرا على عملية السلام
 - ولا شك أنه على مدى السنوات الماضية ومنذ مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط شهدت عملية التسوية بين العرب واسرائيل مجموعة متلاحقة من التطورات والمستجدات الاستراتيجية فرضت واقعا جديدا على المنطقة وطرحت صيغ بديلة تختلف الى حد كبير عن تلك الصيغ التقليدية التى سيطرت على نمط العلاقات وشكل المواجهة بين اطراف الصراع على مدى فترة النصف قرن الماضية
 - وقد شهدت المنطقة طى صفحات من العداة وهدم لمعتقدات سياسية وانماهم ونظريات امتية بمحكم الاقرار بصيغة الاعتراف المتبادل وتوسيع دائرة التعايش السلمى فالى جانب السلام على الجبهة المصرية تم التوصل الى الاتفاق على تطبيق الحكم الذاتى في غزة واربعا ومعاهدة سلام على المسار الاردنى ذات ابعاد اقليمية ودولية غير مسبوقة .
 - وبعد المسار الاسرائيلي السوري أقل مسارات التفاوض احرازًا للتقدم نتيجة استمرار اختلاف مفاهيم الطرفين ازاء المبادئ الأساسية لتحقيق السلام بينهما (الانسحاب الاسرائيلي من الجولان - مفهوم السلام ومراحل تطبيع العلاقات - طيبة الترتيبات الأمنية المتبادلة) .
 - وبالنسبة للمسار اللبناني فهناك قناعة اقليمية ودولية بكونه مسارا تابع سياسيا يقاس حجم وهامش التقدم على محور همدى حجم التقدم والانفراج على المسار السوري وهناك اعتراف اسرائيلي بحق لبنان في أراضيه مما يوحى بسهولة الانجاز فور تحقيق التقدم على المسار الاخر .
 - وقد شكل قرار قمة الدار البيضاء منعطف تاريخى على صعيد الاسقاط الشرعى للحواجز في مواجهة الاقتراب والتطبيع بين اسرائيل وقد زاد من وتيرة هذا التوجه الاعلان الجماعى لدول الخليج عن انهاء جانب من المقاطعة وبدء بعض الدول الاخرى في بناء صيغ سياسية تدخل في نطاق التطبيع المباشر .
- وعن التأثيرات السلبية لتعثر عملية السلام فقد خلصنا الى :**
- ان جود عملية السلام سوف يؤدي للعودة بالمنطقة الى حالة الالاسم واللاحرب ونقلها لأجواء الحرب السنى قسدا تشب من جديد نتيجة لتقديرات خاطئة .
 - احياء سياسة الحوار والتحالقات العسكرية مع اطلاق سباق التسلح وتعطل جهود التعاون الاقليمي .
 - اضعاف سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى وقدرتها في مجال السيطرة على الأوضاع بالمناطق الخاضعة لسيطرتها وزيادة مساحة العمل للعناصر الفلسطينية المشددة .
- وعلى ذلك فان السلام العادل لكل دول المنطقة هو الهدف الذى يجب ان تسعى اليه كل الامة العربية بما يحقق أمنها واستقرارها بشرط ان لا يكون ذلك من جانب واحد وانما يجب ان يعكس ازادة كافة الاطراف الفاعلة في المنطقة .

لذلك فإنه يجب الربط بين التوازن الاستراتيجي العسكري بالمنطقة وضبط التسليح وخاصة في المجال النووي حيث يستحيل السلام في ظل وجود هيمنة نووية استراتيجية اسرائيلية على المنطقة ومن هنا يأتي اهمية وضع مبادرة السيد الرئيس مبارك موضع التنفيذ ، مع اهمية توجيه المسيرة السلمية لتحقيق تسوية شاملة وعادلة لجميع قضايا الصراع العربي الاسرائيلي وقي مقدمتها قضايانا (القدس) / الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والاراضى العربية المحتلة .

التعاون الاقتصادي الاقليمي :-

- وقد تناولنا بالدراسة ، النسق الشرق اوسطي ، حيث اوضحنا ان العالم يتجه الى زيادة التكتلات الاقتصادية والامة العلاقات مع نظائرها ودخول اتفاقيات التجارة الحرة (الجات) حيز التنفيذ في الوقت الذي يعاني فيه النظام المصري من عوامل الضعف وعدم التنسيق والتكامل ، الامر الذي يدفع بما يعهدا عن الارتباط بالتجمعات الدولية في ظل غياب الدوافع وعوامل التانس .
- وعلى جانب اخر فلم تحقق التجمعات الاقليمية العربية التي جرى تنظيمها (الاتحاد المغاربي – مجلس التعاون لسدول الخليج العربي) تقدماً ملموساً على صعيد التعاون الاقتصادي .
- وقد برز العديد من الظروف خلال المرحلة الراهنة بعد ابرز الاتجاه لهيكله النظام العربي في اطار المشروع الشرق الاوسطى الذي يضم قوى اقليمية جديدة (تركيا – اسرايل – ايران) ذات طموحات في القيام بسادوار اقليمية تتحكم في مسارات التطور الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي بالمنطقة .
- وقد خالصنا الى ان النظام الشرق اوسطى في وضع لايتعارض مع النظام العربي ، حيث اوضحنا عدم وجود تعارض بين " العربية و" الشرق اوسطية " من عدة منظورات: -
أولها : ان " الشرق اوسطية " ترتيب اقليمي ، فيما العربية فكرة واتعاء وشعور ووجدان ، والمشكلات التي تواجه العربية أسبق من التسوية مع اسرايل وما يترتب عليها من ترتيبات " شرق اوسطية " فهي مشكلات ناجمة عن تناقضات العرب أنفسهم بالأساس ، ولذلك فان طرح العربية في مواجهة " الشرق اوسطية " هو طرح زائف وخادع ، فالعربية هي إحدى مستويات الهوية بالنسبة للالسان العربي ، وجوهرها لقسافي قبل أن يكون سياسى أو تنظيمي وبالتالي فهي ليست في مواجهة أو تانس مع " الشرق اوسطية " ولا ينبغي وضعها في هذا الاطار وثانيها : ان " الشرق اوسطية " ليست ترتيبا اقليميا شاملا يحمل محل النظام العربي ، وانما مجموعة ترتيبات تنظيمية يتعلق كل منها باحدى القضايا التي توجد حاجة للتعاون فيها ، ولذلك سيختلف المشاركون في كل ترتيب منها ولقلا لدى ارتباطهم بموضوعه .
- وثالثها : عدم انشاء مشروعات أو مؤسسات " شرق اوسطية " على حساب المشروعات أو المؤسسات العربية ، بحيث تكون نظرة العرب الى الدائرة " الشرق اوسطية " مثل نظيرته الى الدائرة الاسلامية أو الأفريقية أو الدائرة البحر المتوسط .

تداعيات صليبات الخليج على التماسك والتضامن العربي:

- لقد اوضحنا ان الغزو العراقي للكويت وما نجم عنه من أزمة على المسعرين الاقليمي والدولي فجر آتسار بالغة الخطورة على التضامن العربي وواقع ومستقبل العديد من القضايا العربية الأساسية والتي تمثل بحق بداية عملية مراجعة شاملة تتضمن بروز صياغات وحلول جديدة تماما لتلك القضايا في المستقبل المنظور ، وقد ظهر أن معادلة جديدة للتفاعلات العربية بصدد التكوين بعد التصدع الهائل الذي أحدثه الغزو في صيغة التضامن العربي السابقة

سواء على المستوى الكلي (الجامعة العربية) أو على المستويات الإقليمية (مجالس التعاون) أو حتى على المستويات الثنائية ، وكشف الغزو العراقي عن نقاط ضعف أساسية في ذلك النظام وتمثل في الوقت نفسه تحديات بالغة قد تواجه أى صياغات جديدة تنتظر قيامها في المستقبل للتضامن العربي ، وحل مشاكل المنطقة العربية دون قصرها فقط على منطقة الخليج .

• وفي هذا الإطار يمكن رصد عدة اتجاهات رئيسية يتجتم مواجهتها إذا ما أريد للنظام العربي أن يعيد بناء نفسه على أسس أكثر رسوخاً وأبعد عمقا والتي تتمثل في القسم العالم العربي إلى ٣ محاور :

المحور الأول : وكان يساند العدوان العراقي ويباركه وعلى رأس تلك المجموعة الضعيفة تقف منظمة التحرير الفلسطينية .

المحور الثاني : كان مضادا للتواجد الأجنبي وبصفة خاصة الدور الأمريكي لمقارنة موقفها من الغزو العراقي بمواقف مماثلة مع إسرائيل في المنطقة (ليبيا - الجزائر - سوريا) .

المحور الثالث : كان مضادا بصفة عامة لدول الخليج الغنية بالترول من حيث عدم معاونتها في مجالات التنمية والاستثمار الأجنبي بأرصدها بعيدا عن الوطن العربي (السودان -الأردن -اليمن - موريتانيا) وبالتالي فإن الأزمة أحدثت شرخا كبيرا في التضامن العربي واصبحت بمثابة الاعصار الذي أهدر آمال وطموحات الأمة في تضامن عربي يحقق مستقبلا أفضل ويصمد أفكار ومعتقدات الذين بنوا الآمال أن يكون للتضامن العربي دور في جمع شتات الأمة وتوحيد طاقاتها ولكل محور من المحاور الثلاثة مبرراته التي بنى عليها موقفه السياسي وإذا كان المحور الأول الذي كان يساند الغزو (دون أن يعلن صراحة) ليس لديه مبرر واحد لاتخاذ هذا الموقف بجوار الاجماع العالمي والعربي والاسلامي الساق لادانة الغزو .

أما المحور الثاني : والذي لا يؤيد التواجد الأجنبي وبصفة خاصة الدور الأمريكي لله مبرراته وأساليده ، والسق تعتمد في جوهرها على وقوف الولايات المتحدة المطلق الى جانب اسرائيل على حساب الحق العربي سواء في المجال السياسي بمعارضة أى قرار يصدر من مجلس الأمن ضد التعنت والممارسات اللاإنسانية للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة أو عند غزو لبنان أو التوسع الاسرائيلي على حساب أراضي الدول العربية وأيضا التعاون العسكري الاستراتيجي المطلق مع اسرائيل لضمان تفوقها على كل العرب ، إضافة الى امتلاكها أخيرا للسلاح النووي ، خاصة بعد أن وقّع الجانبان في ٢٢ / ٤ / ٨٨ اتفاقا استراتيجيا ، بخصوص التعاون المشترك في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية بالشكل الذي أتاح الفرصة لاسرائيل لتفتين مختلف مجالات التعاون الاستراتيجي السابقة ، مع سريان هذه الاتفاقية لفترة مبدئية ٥ سنوات بحيث تتجدد تلقائيا لفترات أخرى كل منها ٥ سنوات أخرى .

أما المحور الثالث : وهو مضاد بصفة عامة للدول الخليجية تبني مبرراته من منطلق عدم المساهمة الجسادة من دول الخليج في حل مشاكل التنمية العربية أو المتاعب الاقتصادية أو حل أزمة الديون حيث أصبحت أزمة الديون العالمية هي الوسيلة الرئيسية للهيمنة والتسلط في عالمنا المعاصر .

هذا بالإضافة الى ظهور بعض الظواهر السلبية من جراء الأزمة تشير اليها في الآتي :-

• **الفجوات النفسية :** التي حدثت بين الحكومات ، بل وبين الشعوب العربية دائما .

- بروز روح ثورية لدى الصفوة الحاكمة : في الخليج- في مواجهة الجروح الناشئة عن الأزمة والحرب - إزاء الدول العربية التي اتخذت مواقف معارضة من الوجود الأجنبي والغربي المكثف في منطقة الخليج ، وعدم استيعاب كافة دروس ومفترات الأزمة على الوجه الأكمل .
 - ظهور نزعة عداة للعروبة : والفكرة القومية العربية بين فئات اجتماعية عديدة في دول الخليج العربي ، ترفع وبشكل عنفي الدعوة الى ادارة الظهر للعالم العربي ، وهو اتجاه كان سائدا في هذه المنطقة ، وظهر المسئل للتواجد العربي على استحياء قبل عمليات الخليج ، وكان يظهر في نمط المعاملة القظة للعمالة ، حتى أنه بدأ واضحا أن الوجود الأمريكي، والأجنبي في المنطقة ، أعطى لشعوب المنطقة وعائلاتها الحاكمة إحساسا جماعيا ، بأن أمنهم وثوراتهم ، يسر أوضاعهم ورجاء معاشهم مرتبط بالوجود العسكري ، والأمن العربي ، وأن التهديدات العسكرية والأمنية تأتيهم من الدول العربية المحيطة بهم ، وهي أفكار تولدت عن الآثار السلبية لأحداث عمليات الخليج .
 - وقد انعكست هذه التذاعيات أيضا على جهود المصالحة التي أخذت تصطدم بتباين المواقف وتعدد الخيارات السياسية إلى جانب عوامل الشك والتحسب المتبادل مع استمرار مصادر التهديد وعدم الثقة في التواكب بين الأنظمة العربية وبعضها البعض .
 - وقد زاد من عمق تلك التذاعيات استمرار النظام العراقي في التهديد لجيرانه في مفاوضات غير محسوبة النتائج ولا تصيف تلك الاجراءات جديد على الموقف إلا مزيد من استنراف الموارد العربية وإعادة كشف الواقع الأمني للمنطقة وتاصيل مبدأ العداة والتحسب لدى الأطراف الخليجية والتي أقرت فيما بعد القضاء الأزمة بنساء الأمن الإقليمي اعصادا على المساندة العربية المطلقة (يؤكد ذلك قصر إعلان دمشق على الشق السياسي حتى الآن) وهو اتجاه طالما سعت لتحقيقه القوى العربية في المنطقة .
 - وعلى الجانب الأخر لم ينجح العراق الكثير من مغامراته ، فقد اعترف بسيادة الكويت وحدودها وأماله في رفع الحظر مرهونة بمدى استجابته الكاملة لكافة قرارات مجلس الأمن إلى جانب توافر حسن النية لتطبيق نظام الرقابة طويل الأمد . وهذا الأمر عمق من مخاوف الدول الخليجية وخاصة الكويت في ظل استمرار النظام العراقي وخلق قدر من التوتر الحذر داخل المنطقة .
 - لرفع الحظر يتيح فرصة لتدعيم النظام العراقي وتماسكه واستمرار الحظر قد يدفعه إلى اليأس والمغامرة غير المحسوبة وقد لا تكون بالضرورية في اتجاه الكويت فالمرحلة تشهد مؤشرات توتر واضراب على امتداد الجبهة التقليدية مع ايران وتشيط أعمال المعارضة وهناك أصوات تردد بأن فتح باب تلك الجبهة التقليدية قد يكون هو المدخل الوحيد للمساندة العربية والدولية وراء بغداد وفي ذلك لو حدث استنزافا عربيا جديدا
 - يضاف إلى هذا القلق على ذات السبق الخليجي ، مع استمرار لبني ايران لمفاهيم التوسع بالإصرار على فرض الأمر الواقع بالجزر الخليجية التي احتلتها واستمرار بناء سياستها على تأكيد أوضاعها كقوة اقليمية لها سيطرتها وتطلعاتها تجاه المنطقة .
- ومن هنا يمكن القول ان حرب الخليج الثانية قد ابرزت عدة حقائق اساسية يمكن ان تكون اضافة هامة للنتائج التي اسفرت عنها :
- **للتحقيق الأولى** . . وتتصل في تعدد التهديدات وبروز تهديدات جديدة ضد المصالح المصرية والعربية فالى جلب استمرار اسرائيل واهدافها التوسعية واطماعها في المنطقة وعلاقتها الوثيقة بالولايات المتحدة واعتبارها اخطر

التهديدات المحتملة مع التهديدات المادية والتصادم مع دول الجوار الجغرافي الغير عربية وتضاعف الخلافات حول المشاكل الحدودية والتنافس على الزعامة وتطلعات التسلط وفرض الارادة والتدخل في الشئون الداخلية للدول الاخرى وبالقى التهديدات المتعارف عليه فقد برز تهديد رئيسى جديد يتمثل في التصادم مع الولايات المتحدة باعتبارها المسيطرة عالميا مع محاولة الدول الكبرى ان تستعيد نفوذها في مستعمراتها السابقة من خلال ما يطرح من مشروعات نظم امنية للمشرق العربي لاستعادة النفوذ البريطانى واخر للمغرب العربي لاستعادة النفوذ الفرنسى مع تفشى روح الانتقام بعد الازمة بدلا من روح التسامح والتعاون والبناء ، ، اضافة الى عدم التوازن العسكرى بين دول المنطقة واحتفاظ بعضها بنفوق عسكرى تقليدى ولفوق تقليدى مع عدم التوازن الاقتصادى بين الدول الغنية والفقيرة ايضا ،

- الحقيقة الثانية ، ، الاختراق الكبير للقوى الدولية للمنطقة مع ثبوت عجز النظام العربى عن مواجهة احد اطرافه الخارجة عليه مع توقع ان يفرض علينا نظام امن اساسه اقليمى وجوهرة غربى ورعاية دولية خاصة مع حل المشكلة الفلسطينية والتي نشط الاتجاه الى حلها بعد انتهاء الحرب بالهزيمة العراقية ،

التوصيات

أولاً : في المجال العسكري والأمني :-

هناك العديد من التوصيات التي يمكن الخروج بها من الرسالة سنركز على الآتي منها : -

١- على المستوى المصري :-

أولها • • دراسة تطوير العقائد العسكرية والقتالية المصرية على ضوء الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة التي

الفرزتها حرب تحرير الكويت •

ثانيها • • استمرار تطوير تسليح القوات المسلحة المصرية لتوفير المستوى الرفيع من التكنولوجيا الذي ابرزته عمليات

الخليج خاصة في مجال معدات الحرب الالكترونية ووسائل القيادة والسيطرة ، مع دراسة اجهزة ووسائل

التعارف المختلفة المعمول بها واقتراح المناسب منها لتعميمه بين الدول العربية مع العمل على استمرار توحيد

المصطلحات العسكرية التوسع في تنفيذ التدريبات المشتركة بين القوات العربية المتعاقبة من خلال (عقد

ندوات عسكرية عربية حول موضوعات الأمن القومي العربي واعداد مباريات حربية يدعى اليها مندوبين من

القوات المسلحة المختلفة للدول العربية) •

ثالثها • • دراسة مساح العمليات العربية واجراء دراسة لكل اتجاه استراتيجي او تعويبي او تكتيكي بما يساعد

القوات العربية على التعرف على المسرح ومطالب القتال فيه على ان يعزز ذلك كلما يمكن بزيارة الضباط

العرب بصفة عامة وللدول الدعم المحتملة بصفة خاصة للتعرف على طبيعة هذه المساح •

رابعها • • اقتراح انشاء نواه لمركز ادارة الازمات " مشترك " لتبادل المعلومات والخبرات الاستراتيجية على مستوى

جامعة الدول العربية في القاهرة يتم ربطه بمركز ادارة الازمات لكل دولة ، مع السعي لايجاد قاعدة مشتركة

للتعاون في المجال العسكري بهدف تنسيق سياسات عسكرية تلزم بها الدول العربية طبقا لاتفاقيات الدفاع

العربي المشترك •

خامسها • • أثبتت الخبرة المكتسبة من العمليات أهمية العمل على زيادة فعالية وقدرات النقل الجوي

والبحري لمواجهة أي موقف مماثل يتطلب نقل قوات مصرية للعمل خارج الجمهورية في الوقت المناسب •

٢ - على المستوى العربي :-

أولها • • أهمية التوصل لمفهوم واحد للامن الجماعي العربي تبناه جامعة الدول العربية وذلك بالعمل على

حل المتناقضات والمشاكل بينها وتحقيق نوع من التوازن السياسي والعسكري من الدول المجاورة على ان يتبع

هذا الامن من داخل المنطقة العربية بما يقلل الاعتماد على القوات الاجنبية •

ثانياً ، ، بناء القوة للدفاع الإقليمية لحماية الأمن في المناطق الحيوية العربية على أسس واسعة منها :

- توزيع اعباء ومتطلبات الدفاع والأمن القومي الجماعي على الدول العربية كل بما يتناسب مع قدراتها وامكانياتها في اطار استراتيجية واحدة مع الاستفادة من فائض الإمكانيات المميزة لى كل دولة من الدول العربية في توفير عنصر التكامل الضروري للدول العربية الاخرى المشتركة في النظام الامني العربي المقترح ،
- توفير القدرة لكل دولة من دول مسرح العمليات العربي للدفاع عن نفسها ضد أى تهديد واذ تجاوز حجم التهديدات المعرضة لها تقوم القوة الإقليمية العربية بالمشاركة في مواجهة هذه التهديدات وإيقاف العدوان ،
- تكوين قوة الردع الإقليمية العربية من قوات دول الخليج العربية مضافا إليها قوات مصر وسوريا ويمكن مستقبلا مشاركة قوات عربية اخرى طبقا للموقف ،

ثالثاً ، ، أهمية تجهيز المنطقة العربية كمسرح للحرب الإقليمي الموحد بكل مستلزمات الربط العضوي للمناطق الفرعية العربية وذلك من خلال ،

- إنشاء شبكات اقليمية للنقل والمواصلات الاستراتيجية بكل قطاعاتها البرية والبحرية والجوية لتوفير المرونة العالية للحركة السريعة الآمنة وقت السلم وفي حالات الطوارئ وتأمين نقل المواد الاستراتيجية فضلا عن تحرك القوات المسلحة العربية برية وبحرا وجوا في اتجاه مسرح الحرب ،
- ربط المناطق الهامة بالوطن العربي بمد شبكات موحدة للطرق البرية والسكك الحديدية ومخطوط الانابيب والمسوان والمخطوط الملاحية والمطارات والقواعد الجوية ،
- يتطلب الربط الاستراتيجي كذلك التركيز على اقامة شبكات واسعة للاتصالات السلكية واللاسلكية مع الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا الحديثة للاتصالات الالكترونية لتوفير الاتصالات السريعة وتبادل المعلومات كاحد العناصر العامة في مسائل الامن القومي والدفاع الاستراتيجي ،

رابعاً ، ، تنظيم ودعم الصناعات الحربية العربية باعتبارها من الدعائم الأساسية لبنية الاستراتيجية للامن

القومي العربي بحيث توفر القوى الإقليمية العربية قدرا متزايدا من الاكتفاء الذاتي العسكري والذي يتطلبه جميع تجمع وتكامل منظومة قاعدة الصناعات الحربية بين الدول العربية التي تمتلك مثل هذه الصناعات مع توسيع نطاق هذه القاعدة باقامة صناعات حربية متطورة والتخطيط البعيد المدى الذي يهدف الى انتاج معظم الاسلحة التقليدية اللازمة للقوات العربية .

وان هذه الخطوات الجماعية العربية لا بد وان توضع ضمن استراتيجية عربية موحدة تهدف الى تحقيق الاستقرار الاستراتيجي على مستوى المنطقة سياسيا وامنيا ،

خامساً ، ، أهمية إيجاد صيغة عربية للامن الجماعي يمكن من خلالها تحقيق عدة اهداف استراتيجية

- الحفاظ على كيان الامة العربية من خلال تبنيها المفهوم متطور للامن الحقيقي الشامل
- تكوين وحدة فكر عربي قومي يحل محل المفاهيم المتناقضة التي كانت سائدة في العالم العربي والتي حرمته من تنظيم وجوده وحسن استغلال قدراته ،
- الجهاد وسيلة فعالة لاجادة تنظيم علاقات عربية - عربية في اطار قومي سليم يمكنها من التعامل الناجح مع المتغيرات الدولية والإقليمية السائدة وعلى اساس من المساواة في المسؤولية وارتباط المصالح المشتركة وتحقيق المنفعة العامة .

• تأكيد القدرة العربية على حماية المصالح الاجنبية بالمنطقة وبالتالي اقناع القوى صاحبة المصالح بانهاء الجبر الاساسى للوجود الاجنبى في المنطقة ،

سنادها . . الالهية للمنطقة لتحقيق التضامن العربي والاستقرار الاستراتيجى ، والذى ثبت باناسة حجر

الزواية في بناء الامن المطلوب . . من هنا كان من الضروري حل كافة المشاكل القائمة في المنطقة وتصفية كل

بؤر التوتر والصراع بازالة اسبابه والتي تنحصر في ثلاث اسباب رئيسية .

• حل مشاكل الصراع العربي - الاسرائيلى وقضيته المظورة "القضية الفلسطينية" .

• تحقيق الامن والاستقرار لمنطقة الخليج باعتبار ان امنها جزء من الامن القومى العربى .

• تحويل منطقة الشرق الأوسط الى منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل . .

وان ازالة الاسباب الرئيسية للتوصل الى الاستقرار الاستراتيجى لايتحقق الا من خلال وضع إستراتيجية عربية

موحدة هادفة اساسا الى تحقيق ذلك الاستقرار خاصة في المجالين الامنى والسياسى وان مطلب تكوين قوة اقليمية

عربية رادعة لقيادة على حماية لحدوات الوطن العربى بتوفرها القدرة البرية والبحرية للنقل الاستراتيجى في الحياء

المسرح العربى الى جانب فرض السب الظروف التى تمنع حدوث أى فراغ عسكرى استراتيجى في المراكز الحيوية

بالمنطقة العربية خاصة منطقة الخليج مع ضرورة التوصل الى التوازن الاستراتيجى للقوى الموحدة في المنطقة تحت

مظلة تقليدية خالية من اسلحة الدمار الشامل ولى اطار تسوية سلمية شاملة توفر الامن والسلام وتؤكد الاستقرار

لكل دول المنطقة .

تلك هى الركائز الثلاث الاساسية على طريق بناء الاستراتيجية العربية الموحدة التى برزت كمحصلة كل النتائج

التي انتهت بها عمليات الخليج تحقيقا للاستقرار الاستراتيجى المنشود .

٣ - مصر وتوجيه المسيرة العربية :

ان مصر بقدراتها المتعددة الفكرية والثقافية والمعنوية والبشرية والعسكرية قد اثبتت من خلال نتائج الحرب المصا

الدولة العربية المؤهلة لتوجيه المسيرة العربية وتحمل المسئولية التاريخية للقيام بهذه المهمة القومية بالتعاون مع الدول

المحورية مثل المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية وعلى ذلك توصى بان تكون مصر مستعدة كى تلعب

ذلك الدور في اطار المكتيزات الآتية :-

• اولها : اعتبار هدف توفير الاستقرار والامن في منطقة الخليج الى جانب توفير الامن للأمة العربية يجب الا يقل

اهمية عن هدف مصر الاول على المستوى القومى والمتمثل في تحرير الارض العربية المحتلة وحل القضية الفلسطينية

حلا عادلا ، ويتحقق ذلك بسعى مصر للتخلص من أكبر قدر من الوجود الاجنبى في المنطقة لتوفير استقرار

الخليج على اسس عربية واسعة .

• ثانياها : استمرار تبني مصر لإستراتيجيتها على الأسس الثابتة التى تقوم على احترام السيادة والامتناع عن

التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين مع القيام بدورها كاملا من حيث المشاركة في ترتيبات الامن القومى

لإعادة الاستقرار المنشود .

• ثالثها : ان تعمل دائما على تنظيم ورعاية المصالح المصرية الاساسية من خلال استمرار تحقيق التوازن

العسكرى السليم بين احتياجات مصر الدفاعية المباشرة وبين الوفاء بالتزاماتها القومية في المناطق العربية المحددة

• رابعها : ان تؤكد مصر على أهمية ارتباط الامن ارتباطا مباشرا بالتنمية باعتبار ان جوهر الامن مرتبطا بمسما
وبدونها لن تتوفر شروط البنية الاساسية للامن العربي .

• خامسها : ان مصر اتحاط بطرح الكارها الاستراتيجية مستندة على الواقع العربي بما يجعله من تناقضات لتضرب
المثل في السلوك القومي من خلال الدور الريادي المؤهلة له والتي تمارسه طوال تاريخها بمشيا مع وضعها الطبيعي
ومكانتها الحقيقية ووزنها عربيا ودوليا .

٤ - وعن قضية الأمن في الخليج العربي فننا نوصي بأن تبدأ الدول الخليجية في صياغة ترتيبات أمنية تنتهي إلى نظام أمني مستقر كالآتي :-

الترتيبات الأمنية :- في اطار حقائق الموقف في الخليج واهداف الولايات المتحدة مع استمرار بقاء صدام حسين على
راس السلطة في العراق ومع تزايد الحقد والكراهية بين شعبي العراق والكويت وفي اطار الممكن وليس المستحيل فسان
مستقبل الامن في الخليج سيعتمد لعقد قادم على الاقل على ترسيخ الترتيبات الامنية بمعنى التركيز على الجانب
المسكوي في الامن على ان يتسع نطاقه بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ليحقق الامن بالمفهوم الشامل له .
وقداف الترتيبات الامنية الى توفير المناخ المسكوي الملائم لتحقيق استقرار منطقة الخليج مع الاستعداد لوقف اى محاولة
من قبل دول الجوار الجغرافي محاولة زعزعة الاستقرار وتقليد امن الخليج وتتضمن الفكرة العامة للترتيبات الامنية
ثلاث مستويات رئيسية :

المستوى الأول • • توفير القدرة للدفاع عن التراب الوطني لكل دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي
الست وبصفة خاصة الكويت والمملكة العربية السعودية وذلك باستمرار بناء قواتها المسلحة الذاتية وعقد الصفقات
التسليحية التي توفر قدرات قتالية رادعة مع توفر وسائل المعلومات والانداز والتي تحقق الانذار في الوقت المناسب عن
اى تحرك معادى مع التركيز على دعم القوات الجوية والصاروخية وقوات الدفاع الجوي والقوات البحرية بما يمكنها من
امتلاك قدرات تدميرية مناسبة تعوض النقص في حجم القوة البشرية وتوفر في نفس الوقت القدرة على الصمود في
مواجهة القوات المعادية المتفوقة حتى يتم بناء الدعم من القوات الخليجية والدولية اذا تطلب الموقف ذلك . • اضافة الى
التوسع في تنفيذ التجهيزات الهندسية والتحصينات مما يزيد من الامكانيات الدفاعية ويشكل عائقا ومانعا في مواجهة
القوات المعادية . • على ان يتزامن مع ذلك استمرار الحظر التسليحي وامتناعه ليشمل حظرا شاملا على الاسلحة
التقليدية اضافة الى اسلحة الدمار الشامل لكل من العراق وايران في اطار سياسة الاحتواء المزدوج التي تبناها الولايات
المتحدة وفي اطار ضبط التسليح في منطقة الخليج بما لا يسمح باعادة بناء قوة مسلحة مؤثرة تهدد امن الخليج مستقبلا .
المستوى الثاني • • بناء نظام دفاعي جماعي بتوفير القدرة الفعالة لقوات درع الجزيرة في اطار مجلس التعاون لسدول
الخليج العربي يركز على الآتي :

- التخطيط الفعال لبناء قوات مسلحة متجانسة موحدة التسليح تركز على مبدأ التكامل في نوعيات المصادر
والاجهزة ووسائل القتال الذي يوفر لها ارقى وارفع التكنولوجيات في مجال التصنيع الحربي المعاصر بما يعوضها عن
النقص في القوة البشرية .
- دمج القيادة والسيطرة وشبكات الانذار الخاصة بالقتال الجوي والبحري .
- بناء قدرات دفاع جوي يعتمد على قدرات صاروخية متطورة لمواجهة اى هجوم جوي معادى مشترك .

- توفير وسائل النقل الاستراتيجي الجوي والبحري والبرى المناسب الذى يوفر امكانية الانتقال السريع لبناء الحشد العسكرى اللازم فى مواجهة اى تهديدات او عدائيات من دول الجوار .
 - اجراء تدريبات مشتركة ودعم مشترك وتوفير تسهيلات ومنشآت عسكرية مشتركة مع الاعداد الكسامل لمسرح العمليات .
 - الشاء دفاعات برية واقامة تحصينات على الحدود الاكثر تهديدا فى دول مجلس التعاون لدول الخليج خاصة الكويت .
 - الاعداد لاستقبال الدعم من الدول الشقيقة والصديقة اذا تطلب الموقف وحجم التهديد لذلك .
- المستوى الثالث** . . . ويعتمد على القوات الشقيقة أو الصديقة فى اطار الاتفاقيات الثنائية للدفاع المشترك والاتفاقيات الامنية وذلك لتدعيم قوات الدفاع الذاتى وقوات درع الجزيرة لتحقيق التفوق لردع واحتواء التهديدات والعدائيات التى تضوق فى الحجم والقوة على القدرة الذاتية للدول المهتدة .

ثانياً : نحو استراتيجية عربية للتضامن العربى والتعاون الاقليمى :-

عن الملامح العامة لاستراتيجية مواجهة الخلل فى التعاون الاللمى فالتا ترى :-

1 - لمواجهة التعاون الاسرائيلى - التركى :

- فان استراتيجية المواجهة يجب ان تبنى على سياسة الاحتواء بدلا من المواجهة والتأكيد على رغبة العرب فى تحقيق سلام عادل وشامل مع اسرائيل يضمن استرجاع الحقوق العربية وتسوية المشكلات المعلقة مع تركيا للحد من تسلمى علاقاتنا مع اسرائيل بل ومحاولة استقطاب للجانب العربى ويجب ان تحقق الاهداف الآتية :

فى المجال السياسى :-

- زيادة التسيق العربى ودعم جهود المصالحة وتسوية المنازعات بين الدول العربية بالطرق السلمية وسرعة انهاء كالة الآثار الضرية على الغزو العراقى للكويت وضرورة عودة العراق الى الصف العربى باعتبارها تشكل اضافة للقدرات العسكرية العربية هذا الى جانب ما تمثله من أهمية على صعيد احسواء محور التعاون التركى - الاسرائيلى .
- قيام مصر ببذل المساعى الدبلوماسية لحل الخلافات السورية التركية خاصة بمياه نهر الفرات واقتناع سوريا بانسة ليس من مصلحتها مساعدة الاكراد الاتراك ارتباطا بالانعكاسات الغير مباشرة على وحدة العراق وما يمكن ان يترتب عليه من اثاره ليران .
- العمل على إضعاف العلاقات التركية - الاسرائيلية وان نحول دون تطورها مع ضرورة وضع العلاقات العربية - التركية فى منظور جديد يضمن عدم الفواد اسرائيل بتركيا وان يتم التعامل العربى مع تركيا على اساس حسن النوايا .
- استغلال قنوات الاتصال بين سوريا ويران للعمل على اهاء الخلافات وتحسين العلاقات العربية الايرانية وخلق مصالغ مشتركة تدعم الموقف العربى فى مواجهة التعاون التركى - الاسرائيلى .
- التركيز على اقناع الولايات المتحدة بان سياسة اغوار والتكتلات يترتب عليها العديد من المخاطر والتهديدات باعتبارها تدفع بالعديد من اطراف المنطقة لاقامة محاور وتحالفات مضادة ويساهم فى زيادة مساحة التوتر وعدم الاستقرار مع توضيح ان السياسة الراهنة للولايات المتحدة تضر بمصالحها الاستراتيجية فى المنطقة فى ظل

استمرار تميزها لطرف على حساب الطرف الاخر الى جانب تطبيقها لسياسة المعايير المزدوجة في تعاملها مع قضايا المنطقة .

في المجال الاقتصادي :

- العمل على تقريب وجهات النظر بين تركيا وكل من سوريا والعراق حول الخلافات على موضوعات المياه وضرورة التوصل الى اتفاقية تلبي مطالب كل منهما في المياه وفقا لخطط التنمية وبما يضمن تجنب اضرار اى مشاكل مستقبلية على هذا الصعيد .
- تنمية المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول العربية وتركيا ويجب الاقتصار على التبادل التجاري فقط بل يكون الهدف شراكة اقتصادية كاملة في جميع المجالات الزراعية والصناعية والسياحية . . . الخ .
- التلويح بالمقاطعة العربية الجماعية للبضائع والسلع التركية كورقة ضغط على تركيا لدفعها للاستجابة للمطالب العربية والحد من تعاملها الاستراتيجي مع اسرائيل خاصة وان حجم الصادرات التركية للاسواق العربية يعادل 40% من حجم التجارة الخارجية لتركيا .
- ضرورة تطوير العلاقات الاقتصادية بشقيها الرسمي والشعبي وتنشيط الاستثمارات بين الجانبين في قطاع المسان والبنوك والانشاءات والسياحة واقامة الشركات المشتركة وضرورة التفكير في إيجاد صيغة للتكامل الاقتصادي بين العرب والأتراك ولو بصورة تدريجية .
- احياء دور الهيئة العربية للتصنيع وامكانية انشاء هيئة تسليح عربية تتولى التخطيط لاقامة صناعة عسكرية متطورة تقوم على اسس علمية واقتصادية يراعى فيها عدم تركيز الصناعات في دولة معينة بل انشاءها في عدة دول مع تخصيص كل دولة في صناعة معينة في اسلوب متكامل يحقق للفواتر العربية الاكتفاء الذاتي وامكانية التصدير للخارج لمواجهة التعاون التركي - الاسرائيلي في مجال الصناعات الحربية .
- تنمية وتطوير علاقات التعاون العسكري المصري مع اليونان واعطاء دفعة قوية للتعاون السوري اليوناني وتطوير هذا التعاون والتنسيق المشترك لتأمين منطقة شرق البحر المتوسط .
- العمل على تنمية التعاون الاستراتيجي السوري الايراني وتنمية العلاقات العسكرية العربية الباكستانية وتطويرها وعقد اتفاقيات التعاون العسكري معها .

في المجال الاجتماعي :

- الهمة التنسيق العربي في المجال الاعلامي بالقدر اللازم لاستيعاب ثورة الاتصالات الحديثة لتساهم في حماية الهوية الثقافية للعالم العربي في مواجهة التحديات التي سيطرحتها محور التعاون التركي - الاسرائيلي واتجاه المنطقة نحو الشرق اوسطية
- العمل على تحقيق عملية الاحتواء الحضاري والثقافي لكل من تركيا واسرائيل .
- الاستفادة من تنامي التيار الديني داخل المجتمع التركي ومحاولة استقطابه لتأييد وجهة النظر العربية والحد من تنامي التعاون التركي - الاسرائيلي .

• تحظف حدة الحملات الإعلامية المصرية والعربية المضادة لتركيا خاصة تلك التي تتناول مؤسس تركيا الحديثة " مصطفى كمال" اتاتورك " باعتباره شخصية تاريخية محمية من الدولة بمقتضى قانون اتاتورك الذى اقره البرلمان التركى ،

• تفعيل دور المؤسسات والمنظمات المصرية والعربية غير الرسمية لاجراء علاقات تعاون مع مثيلاتها التركية .

٢ - ولواجهة السوق الشرق أوسطية :-

• فقد أشرنا أن السمة المميزة للعالم الجديد هو قيام التجمعات الاقتصادية الكبرى بدور رئيسى فى تفاعلاته بم يؤكد الحاجة الماسة لإقامة تعاون اقتصادى مشمر لى العالم العربى سواء بين دوله بعضها البعض ، أو بين دولة وبسالى دول العالم ، وأن توضع أسس التعاون الاقتصادى العربى والبدء فى دراسة بناء سوق عربية مشتركة بصورة تدريجية تحقق التنمية الاقتصادية لكل دول المنطقة وباسغلال طاقاتها وإمكاناتها وبجعلها قادرة على التعايش مع التكتلات الاقتصادية الأخرى والتفاعل معها .

• أهمية دراسة مشروعات التنمية التي تصلح لأن تكون مشروعات ذات سمة جماعية بما يربط المجتمع العربى بمصالح مشتركة قوية تنعكس عليه بالخير وتعظم قيمة عائدتها والدفاع عنها مع التنسيق مع منظمات التعاون الاقتصادى الإقليمى والعالمى فى إطار تبادل المصالح وتعظيمها ، وتأكيد دور حوى ورئيسى لبلداتها ، مع دفع مشروعات التنمية فى كل منها .

• الاستفادة من القدرات والإمكانات والمقومات المتاحة وتعظيم الاستفادة منها طبقاً لإمكانات كل دولة بما يحقق التكامل فى القدرات والتنسيق فى المشروعات واستيعاب المنتجات ، مع العمل على بناء الشفافية والشفقة فى التكامل بين الدول العربية فيما بينها وبين باقى القوى الإقليمية والعالمية .

• التحرك النشط والسريع لتكوين اناوة عربية لكيان اقتصادى موحد قادر على تحقيق الاتزان مع التكتلات الاقتصادية العالمية من ناحية والحفاظ على تحقيق التوازن مع باقى القوى الشرق أوسطية (إسرائيل - تركيا - إيران) بدخول فكرة السوق الشرق أوسطية حيز التنفيذ .

٣ - وللتحرك لتحقيق التضامن العربى فإن الهدف بتحقيق فى إطار الأسس والاعتبارات الآتية:

• إن عنصر الوقت ليس فى صالح الأمة العربية ، فى عالم يتحرك ويتغير بوتيرة سريعة صوب التكتلات والتجمعات وصيغ التعاون والتضامن المختلفة

• أهمية تمديد ودراسة المعوقات والتهديدات الحالية التي تواجه الأمة العربية ، وتعوق مسيرة تطورها . (تعثر جهود السلام - التطرف الدينى - تسابق التسلح - تهديد امتلاك الأسلحة فوق التقليدية / النووية - التنافس الاقتصادى - مشاكل الحدود) مع تسبق الجهود لوضع خطة للتصدي عليها بأسبقية إزالة المشاكل الحدودية بين الدول العربية وتصفية المسائل المتعلقة بها .

• التوسع فى مجالات التعاون العسكري طبقاً لقدرات وإمكانات كل دولة وتحت مظلة جامعة الدول العربية ومروراً بالتعاون الثنائى الإقليمى ، بأن تشارك كل دولة طبقاً لمقوماتها فى تحقيق الترتيبات العسكرية والنظام الأمنى وطبقاً للمراحل المختلفة على ألا تكون هذه الترتيبات بديلاً عن العمل العربى المشترك ، ولا يجب النظر إليها على أنها محاور مضادة لمحاور أخرى مع الحفاظ على استقلاليتها إزاء محاولات الاختراق الأجنبى .

• تنوع مصادر السلاح للدول التي ستزيد من إمكانياتها العسكرية مع العمل على بناء لأعادة التسقي الحربي العربي وتطوره لنفي بجزء من الاحتياجات العربية ، مع العمل على إيجاد توازن إستراتيجي عسكري بين دول المنطقة بما يهيئ لكل دولة الدفاع عن ترابها الوطني مع الاستفادة من إمكانيات كل الدول طبقاً لقدرة وإمكانياتها .

٤ - ونوصي بأن تتبلور مسارات الحركة المصرية والعربية في الآتي :-

- تحقيق المصالحة العربية مع العمل على بناء التعاون الاقليمي المتوازن في اطار صيغ تعاون عسكري واقتصادي ودبلوماسي يحقق مصالح الجميع ويحقق الحد المناسب من تسيقها.
- العمل على دعم المبادرة المصرية باخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل مع السيطرة على الصلح بما ودعم السلام .. العادل .. على كافة مساراته مع حل المشاكل التي تعوقه بما يعكس على السيطرة على سباق الصلح بالمنطقة والتعاون الاقليمي .
- تحقيق علاقات متوازنة بين كل القوى الاقليمية مبنى على احترام الحدود - وبناء التعاون المتوازن في مسائل ضبط الصلح - والبيئة - والحفاظ على الأمن والسلام في كل ربوع العالم مع التركيز على حل عادل لجميع المشاكل والقضايا المتصلة بالمنطقة (المياه) .
- ربط الأمن الاقليمي العربي بالأمن الخليجي ... واعتباره كياناً واحداً لا يفصل مع وضع تصور لإيجاد آليات لمواجهة الجماعية للتهديدات التي قد تواجبه الأمن الاقليمي سواء بامكانيات الاقليم أو بالتعاون مع القوى الأخرى تحت مظلة الشرعية الدولية .
- أهمية تركيز الجهود على متابعة المتغيرات العالمية للتفاعل معها .. وربط المصالح الاقليمية بدول المصالح الاقليمية والعالمية المحيطة بما يدعم الأمن الاقليمي ويزيد فعاليته واندماجه وتأثيره فيها
- تكثيف الحركة السياسية والدبلوماسية العربية والمصرية تجاه الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا والصين الاسوية ودول الكومنولث في اطار سياسة تقوم على إظهار نقل الدور العربي والمصري وربط ذلك بتحقيق الأهداف والمصالح القومية لهذه القوى بالمنطقة .
- وضع نظام للتعاون الاقتصادي .. مع إيجاد الآليات التي تحقق الدعم الاقتصادي وتقوته للدول المعنية مع التركيز على التعامل الاقتصادي بفكرة تبادل المصالح وإنشاء مناطق للتجارة الحرة ودراسة المشاركة في النظام الشرق أوسطى في اطار الربط بين ذلك والمقاطعة الاسرائيلية والتقدم في العملية السلمية على جميع المسارات
- العمل على تقوية العلاقات الاقتصادية والسياسية واجراءات بناء الثقة بين دول المنطقة بعضها ولما ييسها وبين النظام العالى الجديد والقوى الأخرى المؤثرة الاقليمية والعالمية ، تطوير مسائل التعاون في اطار تبادل المصالح المشتركة بعيداً عن التهديدات ... وبالتركيز على العوامل الحضارية والثقافية والاجتماعية والبيئية - وحقوق الانسان مع احترام التراث والشخصية القومية والمسائل الداخلية بما يدعم بناء الثقة والتعاون الاقليمي وما ييسن الاقليم وكافة القوى الاخرى بما في ذلك النظام العالمي .

٥ - وبدراسة عوامل احراز تقدم اجابى على صعيد عملية السلام فقد أوضحنا الآتى :-

- التزام كافة الأطراف خاصة اسرائيل بمرجعية عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية وما تم التوصل اليه من اتفاقيات .
- امتناع كافة الأطراف عن اتخاذ قرارات أحادية الجانب تؤثر على مستقبل قضايا التسوية النهائية على المسار الفلسطيني .
- مراعاة أن عيار السلام فى الشرق الأوسط أصبح واقع وأن اطار المفاوضات هو السبيل الوحيد لمعالجة قضايا الصراع العربى الاسرائيلى وقد اكتسبت العملية السلمية بما تحقق حتى الآن على المسارين الفلسطينى والاردنى قسوة دفع يصعب التراجع عنها.
- أن اكتمال السلام الشامل فى المنطقة من رهنية تحقيق تقدم ملموس على المسار السورى وعملسق واقع مستقر للمنطقة لن يتأتى إلا بتحقيق تسوية نهائية عادلة قائمة على مبدأ تبادل الأرض بالسلام.
- أن المرحلة الثانية من المسار الفلسطينى / الاسرائيلى تتطلب جهد بارز ودعم اقليمى وعربى ودولى غير مسبوق اذ تصطم تلك المرحلة بالمتطلبات التاريخية للشعب الفلسطينى (السيادة-تقرير المصير-الانسحاب-المسوغطات-القدس) وهى ثوابت يتطلب تحقيقها فترة زمنية قد تتجاوز المخطط فى أجنده التسوية السلمية .
- بات هناك قناعة بأن اكتمال العملية السلمية واعادة ترتيب أوضاع المنطقة لن يقأتى إلا مروراً بالقرار والصفة الامريكىة التى عكست التوازنات الدولية ريادةً ما شبه المطلقة خلال المرحلة ولفترة قادمة لادارة وتوجيه النظام العالمى الجديد .
- رغم الضرر الذى لحق بروسيا من تداعيات الفترة الماضية إلا أن الملاحظ هناك مؤشرات نحاوله استعادة دورها ومكانها على الصعيد الدولى وبصفة خاصة منطقة الشرق الاوسط ولصالح الأمن القومى العربى والمصرى هناك حاجة لدعم هذا التوجه .
- إن اسرائيل فى إطار التوازن العسكرى بالمنظور الاستراتيجى لازالت تمتلك قدرات تقليدية متقدمة وامكانيات ردع شامل وقرار تسوية لا تضع فى اعتبارها إزالة عواطف هذه القدرة تبقى على المنطقة فى حالة تشكك وعدم استقرار .
- إن عملية التطبيع والحركة العربية نحو اسرائيل دون الدخول إلى صيغة سلام شام فى المنطقة أمر فى جوهره يمنح اسرائيل عالدا سلميا مسبقا دون تقديمها أى التزام بإعادة الحقوق العربية .
- مما سبق يتضح أن اعتبار تطور العلاقات العربية / الاسرائيلية من وجهة نظر الباحث يرتبط بمدى حجم التقدم الذى يمكن أن يطرأ على مسيرة السلام ولاسيما المحسور السورى وفى حالة تحقيق ذلك يمكن تصور شكل العلاقات على النحو التالى :
- مزيد من الانفتاح العربى على اسرائيل وقد يصل الأمر إلى حد انتهاء المقاطعة العربية بدرجاتها المختلفة .
- إقامة مكاتب اتصال مع اسرائيل والضفة والقطاع وبدء ممارسة نوع من التطبيع التدريجى فى مختلف المجالات .
- البحث الجدى فى مشروعات التعاون الاقليمى ولاسيما تلك المشروعات التى تدخل فى نطاق تطوير البنية التحتية للمنطقة باستثمارات أوربية ويابانية وأمريكىة .

- تعاون واسع بين إسرائيل والدول الخليجية والبدء في التفكير بتنفيذ مشروعات ثنائية أو ثلاثية من خلال الإغراء بما تتمتع به من تكنولوجيا ومعرفة متطورة في مجال التصنيع الرافق بزيادة كثافة حركة السياحة الإسرائيلية من وإلى الدول العربية مع تصاعد معدلات الأنشطة للمؤسسات والمنظمات غير الحكومية من العرب وإسرائيل .
- من المنتظر أن تحدث الفرجة في مجال المفاوضات الاقليمية المتعددة الأطراف بمشاركة سوريا ولاسيما في مجال لجنة الأمن الاقليمي وضبط التسليح بالدخول عمليا في بحث الاسلوب الأمثل للحد من ظاهرة سباق التسلح ووضوح الأمر المناسب لدعم الاستقرار في المنطقة .

٦ - لمواجهة تحديات السلام فإنتا ترى أن أفضل مسارات للتحرك المصري والعربي كالتالي :-

- **سياسيا :**
- استمرار العمل على دعم السلطة الفلسطينية والعمل على دفع الاطراف الاقليمية والدولية للوفاء بعهدهما من أجل دعم تلك السلطة في تجاوز مشاكل إعادة الاعمار والتنمية وإبراز الحاجة إلى تطوير هذا الدعم سياسيا واقتصاديا لانجاز المرحلة النهائية وانحائها على هذا المسار .
- العمل على دعم المسار السوري سياسيا واعلاميا والتأكيد على ثبات الموقف العربي المصري من حتمية استعادة الجولان كاملة باعتبار أن ذلك هو المدخل الوحيد لقرار السلام الشامل في المنطقة .
- من المناسب التأكيد على وضوح الموقف العربي والمصري من حتمية الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جنوب لبنان وإعادة المجال لقيادته السياسية إعادة ترتيب أوضاعه الداخلية وفقا لآلياته القومية .
- إعادة التأكيد على أهمية مفهوم الربط بين تحقيق اسلام الشامل في المنطقة وأى صيغة للمعارك الاقليمي ضمن خطة ألا تؤثر هذه الصيغة على هوية وشكل التضامن العربي ومصالحه القومية .
- استعمار الالتزام بتنفيذ أحكاممعاهدة السلام مع إسرائيل والعمل على تطوير عملية التطبيع بما يتواءم وتطورات العملية السلمية وفي الاطار الذي يخدم المصلحة القومية المصرية .
- التأكيد على الدور الطبيعي المصري في عملية السلام والحاجة الملحة إلى استمرار هذا الدور ونقله من خلال مرحلة التسوية النهائية وتشكيل صيغ التعاون الاقليمي تأسيسا على ما تتمتع به من ريادة سياسية وامكانيات بسوق القصادي وحضارة بشرية واجتماعية وثقافية تجعلها مؤهلة لضبط ايقاع هذه النقطة النوعية في نغمة العلاقات بالشرق الأوسط .
- استمرار العمل على تدعيم العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة في كافة المجالات وتمييزها في اطار أهداف الأمن القومي المصري والعربي .
- أهمية استمرار روح العودة الروسية لاستعادة المكانة في الساحة الدولية والعمل على تطوير العلاقات معها بسالقدر الذي يسهم في دعم الموقف المصري مع تشجيع الجهات تطوير المشاركة الروسية في عملية السلام خاصة على المحور السوري الفلسطيني مستقبلا باعتبار أن ذلك أمرا حيويا لخلق قدر من التوازن قد يصلح من تشوهات التسوية على تلك المسارات لتحقيق الاستقرار بالمنطقة .

• عسكريا وأمنيا :-

أهمية استثمار فترة السلام والعمل على تطوير سياستنا العسكرية بما يخدم متطلبات تحقيق الأمن القومي المصري

على النحو التالي :-

- استمرار النظر في الحجم الأمثل للقوات المسلحة وشكل القوات خلال مرحلة السلام ، على أن يبنى ذلك على أساس قوة عاملة ومحددة ذات كفاءة وفعالية وقوات احتياطية يتم حشدتها وفقا لنظام استدعاء وتعينة جيد .
- أهمية مراعاة مبدأ الموازنة بين الكم والكيف عند بناء حجم التسليح المستهدف للقوات المسلحة واضعين في الاعتبار مستوى القدرة على الاستيعاب من ناحية والميزان الحقيقي للقوة التقليدية على الجبهة الشرقية .
- الربط بين الاستمرار في سياسة رفض التوقيع على معاهدة حظر امتلاك الاسلحة الكيماوية وبين استمرار اسرائيل في رفض اخضاع منشأها النووية للرقابة الدولية مع تنشيط مطالب مصر الخاصة بجعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل .
- استمرار العمل على دعم وتحقيق علاقات التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها سوف تظل المصدر الرئيسي للامداد بالأسلحة والمعدات الرئيسية خلال الفترة المنظورة القادمة مع أهمية الإبقاء على قنوات الاتصال مع روسيا عسكريا لصالح توفير احتياجاتنا من قطاع غيار وأنظمة غير رئيسية قد تطلبها القوات المسلحة لاستكمال عملية البناء والتطوير .
- استمرار دراسة ومبحث أنسب أسلوب لتطوير معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية بما يتماشى وروح السلام الشامل في المنطقة .

واخيرا فان السلام العادل لكل دول المنطقة هو الهدف الذي يجب ان تسعى اليه كل الامة العربية بما يحقق امنها واستقرارها بشروط ان لا يكون ذلك من جانب واحد وانما يقض ان يعكس ارادة كافة الاطراف الفاعلة في المنطقة ، لذلك فانه يجب الربط بين السلام وبين التوازن الاستراتيجي العسكري بالمنطقة وضبط التسليح وخاصة في المجال النووي حيث يستحيل السلام في ظل وجود هيمنة نووية استراتيجية على المنطقة الاسرائيلية على المنطقة ومن هنا ياتي أهمية وضع مبادرة السيد الرئيس مبارك موضع التنفيذ .

مع أهمية توجيه المسيرة السلمية لتحقيق تسوية شاملة وعادلة لجميع قضايا الصراع العربي الاسرائيلي ولى مقدمتها قضايا (القدس) / الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والاراضى العربية المحتلة .

• وبشأن الترتيبات الأمنية فان محادثات الموقف المصري من أي ترتيبات أمنية في المنطقة يمكن أن تلتزم

بالمبادئ الآتية :-

- ♦ الحرص على مصالح مصر القومية والمحافظة على أمنها واستقرارها والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب
- ♦ الانتماء العربي والالتزام بميثاق جامعة الدول العربية .
- ♦ استعداد مصر لتقديم المساعدة والدعم للأصدقاء العرب في منطقة الخليج وقت الحاجة طبقا لمسا ردد في اعلان دمشق وتعديلاته .
- ♦ الالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية وقرارات منظماتها ومبادئ القانون والشرعية الدولية .
- ♦ الالتزام المصري بمعاهدة السلام مع اسرائيل .

❖ متطلبات الأمن والاستقرار العالمى فى ظل نظام حديث يسمى الى التعاون وحل الصراعات بساطرق السلمية والحوار .

❖ ضرورة مشاركة جميع دول العالم فى أى ترتيبات والتزامات بدون استثناء .

ثالثاً: ترتيباً على ما سبق فإن مقترح الرؤية المستقبلية للترتيبات الأمنية فى منطقة الشرق الأوسط يجب أن تتضمن الأبعاد التالية :

• ترتيبات سياسية :-

- ❖ توقيع معاهدة عدم الاعتداء بين أطراف الصراعات والزاعات الاقليمية .
- ❖ أن أى اجراءات أو ترتيبات أمنية مستقبلية يجب أن تكون من العمق بحيث تحقق الاستقرار والسلام فى المنطقة وألا تتضمن أى عناصر من الممكن أن تكون سببا فى عودة التوتر من جديد.
- ❖ ألا تعارض تلك الترتيبات مع المبادئ العامة والمواثيق والأعراف الدولية (الاحترام المتبادل - عدم التدخل فى الشئون الداخلية - وحدة اراضى الدول وسيادتها الاقليمية)
- ❖ تتخذ كافة الاجراءات بموافقة جميع أطراف المنطقة ولا يترتب عليها امتيازات طرف على حساب طرف آخر .
- ❖ أن أى ترتيبات لضمان استقرار الأمن بالمنطقة وبصفة خاصة الصراع العربى / الاسرائيلى بكافة أبعاده وعناصره
- ❖ أهمية قيام المجتمع الدولى بمثلا فى الأمم المتحدة أو مجلس الأمن بدور فى تلك الترتيبات ويتضمن بشكل رئيسى توثيق الاتفاقيات والمعاهدات .

• ترتيبات اقتصادية :-

- تبني فكرة التكامل الاقتصادى وتبادل المصالح ، لصالح التنمية الاقتصادية ورفاهية الشعوب من خلال :
 - ❖ اقامة مشروعات اقتصادية مشتركة لما تمثله من ضمان استقرار واستمرار السلام .
 - ❖ الشاء صناديق دعم التنمية الاقتصادية .
 - ❖ استخدام عمالة المنطقة بدلا من العمالة الخارجية .
- الشاء مناطق اقليمية للتجارة الحرة بين دول المنطقة وصولا الى الوحدة الاقتصادية الاقليمية الشاملة .
- حل عادل لمشكلة المياه باعتبارها أهم مرتكزات الأمن القومى لدول المنطقة لارتباطها الوثيق بالأهداف الاستراتيجية لخطط التنمية بها ، وتأتى مشكلة المياه كأحد المدخلات الرئيسية ذات التأثير المباشر التى تفرض ذاتها على مقترحات التسوية الشاملة بالمنطقة فى ضوء محدودية المصادر المائية التى تشارك بها العديد من الأطراف الخلية والاقليمية وعجز تلك المصادر عن تلبية احتياجات كافة الأطراف منفردة .

• ترتيبات عسكرية :-

- تعد الترتيبات العسكرية هى الركيزة الأساسية لضمان الأمن والاستقرار فى المنطقة باعتبار ان المقومات العسكرية هى العنصر الرئيسى لنشوب الصراعات وأداة لتحقيق الأهداف لبعض الدول
- وفى اطار ذلك الطرح المصرى عند بحث ترتيبات أمن عسكرية يمكن أن يجهى انطلاقا من المبادئ الأساسية الآتية:
 - ❖ توقيع كافة الأطراف على معاهدات عدم اعتداء واحترام الحدود الدولية وأراضى ومياه الغير .
 - ❖ قبول أى اجراءات من شأنها الحد من المخاطر واستخدام الخيار المسلح على الا يتم ذلك على حساب المصالح القومية والأمنية والسياسية لكل دولة .
 - ❖ قبول تواجد قوات حفظ سلام دولية تحت اشراف مجلس الأمن .

- ♦ تنفيذ اجراءات لضبط التسليح التقليدي وغير التقليدي بالمنطقة .
- ♦ انشاء مناطق مروعة ومحدودة السلاح والقوات .
- ♦ مخلق نظام دقيق وفعال للتحقق والتفتيش .
- ولتطبيق هذه المبادئ يمكن أن تتم الترتيبات العسكرية في المنطقة كالآتي :-
- ♦ انشاء مناطق مروعة ومحدودة القوات في كلا من هضبة الجولان ، الحدود الاسرائيلية، جنوب لبنان (أسوة بما تم بين اسرائيل وكل من مصر والأردن .
- ♦ اجراءات ضبط السلاح التقليدي وغير التقليدي في المنطقة :-
- ♦ تمخل اجراءات السيطرة على التسليح في منطقة الشرق الأوسط أحد الركائز الأساسية في ترتيبات الأمن المزمع اجرائها من منطلق مايشكله تكديس التسليح وسياسة سباق التسليح بين دولها من عوامل رئيسية للجوء الى حمل المشاكل والصراعات بالوسائل العسكرية وبالتالي تهدد الاستقرار والأمن بالمنطقة

رابعاً : مقترحات التحرك المصري خلال العقد القادم :

- في ظل الأوضاع والمتغيرات الدولية والاقليمية الراهنة المؤثرة على أمن مصر القومي فان العقد القادم يتطلب رؤية خاصة وتصور محدد لما سوف تكون عليه الحركة السياسية لمصر مستقبلا بالشكل الذي يمكن من تحقيق مصر لاهدافها الاستراتيجية .
- ولما كانت السياسة الخارجية للدول بعدها الشامل هي اهم الوسائل لتأمين تحقيق هذه الاهداف وفي ضوء المرحلة الراهنة التي يمر بها فان المؤلف يتطلب استعادة قوة مصر داخليا واقتصاديا واجتماعيا وفكريا كأساس سليم لمنطق سياسي واقعي على المسرح الدولي .
- ونشير ان تقوية الجبهة الداخلية والاهتمت على قاعدة صلبة ذات تنظيم سياسي واداري ناجح وكفاء يشكل عوامل رئيسي لأمن وسلامة ورفاهية المجتمع المصري ويؤكد ثقله القومي بابعاده السياسية والاقتصادية في التعاون مع ديناميكية حركة عالم اليوم .
- ان مصر في ظل ما تمتلكه من عناصر القوة الشاملة وثقلها التاريخي في المنطقة يتيح لها دورا رياديا ومجمالات حركة واسعة على الصعيدين الاقليمي والدولي اذا احسن استثمار وتوجيه تلك القوى في اطار خطة تحرك متكاملة وطبقها لاولويات اهدافنا الاستراتيجية .
- وفي ضوء ماسبق استعراضه من متغيرات القيمة ودولية ذات تاثير مباشر على الامن القومي المصري في اطار الحفاظ على استمرار الدور المصري ودعم ثقله لنعرض ان يسير التحرك المصري خلال العقد القادم في المسارات التالية :

على الصعيد الدولي :

- ان تحقيق اهداف الامن القومي المصري بابعاده المختلفة على الصعيد الدولي يتطلب سياسة خارجية تستند في تحقيقها على مجموعة من الركائز والمبادئ التي يمكن بلورتها على النحو التالي :
- توفر الية قادرة على التنبؤ المبكر بمتغيرات وتطورات الموقف الدولي والاقليمي على كافلة الاصعدة والتقدير بالانعكاسات على الامن القومي المصري مع امكانية المعاونة في صنع القرار القومي وسياسات واستراتيجيات تنفيذه في التوقيت المناسب والقدرة على مواجهة المواقف الطارئة والمرونة والسرعة في تطويع اى متغيرات يطرحها

الموقف الدئولى او الاقليمى خدمة المصالح والاهداف القومية من خلال سيناريوهات معدة من قبل مع العمل على تطويرها باسرعار .

• وضوح الرؤية وتحديد الاهداف القومية المصرية فى دوائر الاهتمام المختلفة وتنسيقها فى اطار تفاسلات العلاقات الدولية والاقليمية والعمل على تحقيقها وفقا لاسبقيات اهتمامات الامن القومى المصرى مع مراعاة العهد السدولى فى العلاقات بين القوى الكبرى ومعطيات الحفاظ على مناسخ السلام للنظام العالمى وما تساخذه المصلحة الاقتصادية من اسبقية متقدمة به .

• تبنى سياسات للحركة الخارجية من خطوات متوازلة مع القوى الكبرى تضمن تحقيق المصالح والاهداف القومية المصرية دون الدخول فى السياسات التنالسية بين القوى والتكتلات الدولية والعالية وضمان خلق شروط متوازلة بين مصر وباقى القوى الاقليمية خاصة فى منطقة الشرق الاوسط - وذلك من خلال :

• التركيز على اهمية ونقل الدور المصرى المحورى فى بناء واقامة اى نظام اقتصادى او امنى بمنطقة الشرق الاوسط بدوائرها الجغرافية المختلفة (البحر المتوسط - البحر الاحمر - الخليج العربى - المغرب العربى ٢٠٠٠) فضلا عن دورها الاقليمى (عربيا - افريقيا - اسلاميا) فى تحقيق الشرعية وحماية المصالح الدولية والحفاظ على السلام والامن العالمين وبما يملكه من امكانيات ذاتية مقارنة باقى دول المنطقة .

• استعمار العمل على توثيق العلاقات المصرية - الامريكىة مع اعطاء عناية خاصة للحد من تصاعد الاتجاهات ذات التأثير السلبى على تلك العلاقات ، باستثمار حقيقة اهمية الدور المصرى للدافع لعملية السلام ومحاصرة تيارات التطرف والارهاب فضلا عن الدعم المصرى للسياسة الدفاعية بالشرق الاوسط ومساهمة مصر فى عمليات حفظ السلام .

• اعطاء عناية خاصة لدعم العلاقات المصرية مع دول اوربا فى اطارها الموحد لخلق البدائل امام تحقيق المصالح والاهداف القومية المصرية وكذا استثمارها فى الحصول على شروط متوازلة مع باقى القوى الاقليمية بالمنطقة وذلك من خلال الدفع بمبادرة منتدى البحر المتوسط وعميق الحوار مع المنظمات الاوروبية المختلفة (السياسية - الاقتصادية - الامنية) وتأكيد اهمية الدور المصرى فى تحقيق مصالحها خاصة على الصعيدين الاقتصادى والامن انطلاقا من واقع علاقات المصلحة المشتركة وحقيقة الامكانيات المصرية الذاتية مقارنة باقى دول المنطقة .

• تطوير خطط الاقتراب مع روسيا الاتحادية ورابطة دول الكومنولث الروسى لاستثمار دورها الصاعد مستقبلا لتعزيز الدور المصرى فى المنطقة وامكانية الاستفادة من علاقات التعاون معها خاصة فى المجالات الاقتصادية والتقابلية والعلمية .

• تعزيز القرب مع الدول الاسوية الاسلامية خلق التوازن مع حركة القوى الاقليمية الاخرى (ايران - تركيا - اسرائيل) وبما يخدم مصالح واهداف الامن القومى المصرى خاصة مع التقدير الخاص لتلك الدول لسدور الازهر الشريف .

• اهمية تحقيق الارتباط بالتكتلات الاقتصادية الاقليمية خاصة الاسوية والاربية لتجاوز الانعكاسات السلبية لسياسها فى المنطقة على الاقتصاد المصرى .

• ضرورة المشاركة فى الصيغ الامنية الجارى اعدادها لمنطقة الشرق الاوسط بمختلف دوائرها خاصة بالبحر المتوسط والخليج العربى .

- اعطاء عناية خاصة في اطار سياسات دبلوماسية - واعلامية تعتمد على حقائق وبيانات دقيقة باساليب عملية لاطهار المواقف المصرية المساندة للجهات الدولية والخاص بمفاهيم تحقيق الامن والسلام العالمين واحتواء اى اتجاهات مضادة للمصالح المصرية وذلك من خلال العمل على ابراز الامى :
 - الاجراءات والترتيبات الجارية لدعم وتطوير آليات الحركة الديموقراطية في مصر •
 - خطوات الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى في مصر وما احرزته على مدار السنوات الماضية في الهبة الاساسية للدولة ومشروعات عملاقة جارى تنفيذها •
 - الحرص المصرى في الحفاظ على مبادئ حقوق الانسان •
 - نجاح الخطط المصرية في مواجهة التطرف والارهاب من خلال سياسة القناعة في المقام الأول •
 - المبادرات المصرية الخاصة ضبط التسلح في المنطقة والدعوة لاجلاء منطقة الشرق الاوسط من اسلحة التدمير الشامل مع الاستفادة من برنامج مؤتمر الامن والتعاون الاوربي لى الوصول الى صيغ تضمن تحقيق التوازن العسكري بالمنطقة
 - الحرص على الاحتفاظ بقوة الدفع للمبادرات المصرية الخاصة باقامة آليات منع وفض وتسوية المنازعات سواء بالقارة الافريقية او بالمنطقة العربية مع السعى للحصول على دور رائد في اقامة والاشراف على المفاصل المؤسسة لتلك الآليات الى جانب البرامج التاهيلية والتدريبية العاملة بها •
 - السعى لتوسيع دائرة التعاون المصرى على المستوى الاقليمي والدولى في مواجهة ظاهرة الارهاب والتطرف الدينى على مختلف الاصعدة بما يخدم خطط المكافحة وتطوير امكانيات المواجهة وتحقيق الدور المصرى على المستوى الاقليمي والدولى في هذا المجال •
 - التحرك النشط والسريع لخلق نواة عربية لكيان اقتصادى موحد قادر على تحقيق الاتزان مع التكتلات الاقتصادية العالمية من ناحية والحفاظ على تحقيق التوازن مع القوى الشرق اوسطية (اسرائيل - تركيا - ايران) بدخول فكرة السوق الشرق اوسطية دور التنفيذ •
 - الاهتمام بضرورة اعطاء دفعة قوية للاسراع بتحديث آليات النظام الادارى والاقتصادى المصرى والارتقاء بمستوى الجودة للمنتج المصرى كضمان لمواجهة القهود المنتظرة لصيغ المجموعة الاوربية من ناحية واتفاقية تحرير التجارة العالمية من جهة اخرى •
- على الصعيد الاقليمي :**
- دعم جهود السلام مع الحفاظ على ديناميكية الحركة المصرية النشطة كشريك ووسيط رئيسى فى المعادلة العربية / الاسرائيلية وبما يحفظ مصر استمرارية هذا الدور من جهة ولضمان مردوداته الايجابية على مصالحنا الاستراتيجية وحركتنا على المحاور المختلفة من جهة اخرى •
 - استعمار مناخ الثقة والتقدير الاسرائيلى للدور المصرى والذي اكده محصلة ممارساتنا مع اسرائيل على مدار سلقرب من عشرون عاما منذ تطبيق اتفاقية السلام فى دفع اسرائيل الى موقف اكثر مرونة لتذليل العقبات التى تعترض التقدم على المسارين السورى واللبنانى •
 - استمرار الدعم وقوة الدفع المصرية لاستكمال ما تم احرازه من نجاحات على المسار الفلسطينى/ الاسرائيلى وبالشكل الذى يمكن معه تسوية جميع البنود الواردة باتفاق غزة / اريحا من خلال دور تنسيقى مصرى بين كافة الاطراف

القلميا ودوليا وما يضمن الخروج بمذوج ناجح يزيد من مناخ الثقة بين اطراف الصراع ويدفع بهم خطوات اوسع على صعيد التسوية الشاملة وذلك من خلال الآتي :-

- دفع الاطراف الاقليمية والدولية للوفاء بالتزاماتها نحو تقديم الدعم المادي والفني للسلطة الفلسطينية لتكون قادرة على تحقيق التغيير المطلوب لبناء ثقة المواطن الفلسطيني في فاعلية ونقل تلك السلطة لمواجهة التيسار المعارض للسلام واستكمال مسوته .
- تقديم الخبرات والدعم المصري في حدود الامكانيات المتاحة خاصة في المرحلة الحالية لتثبيت دعائمها وخلق ارضية ثابتة تصلح للبناء عليها في ظل متطلبات وترتيبات المراحل القادمة .
- ضرورة اشراك مصر بميثاقها الفنية الحكومية والتابعة للقطاع الخاص في مشاريع الانماء والبناء المتطورة في مناطق الحكم الذاتي ابرازا للدور المصري المشارك في كافة مراحل بناء الكيان الفلسطيني الجديد .
- التفكير في اعداد اسس واستراتيجيات التحرك لكافة هيئات واجهزة الدولة وما يضمن لها المبادرة في مواجهة متطلبات المراحل القادمة في ظل شمولية السلام بالمنطقة وما ينظر ان يصاحبه من ايقاعات سريعة لتطورات الاحداث التي يلزم التعامل معها بشكل يحسب لصالح تحقيق الاهداف الاستراتيجية لمصر من منطلق الفعل وليس رد الفعل قياسا على :
- استمرار تطوير واثراء قدراتنا العسكرية في اطار يحقق التوازن والردع مع باقي الاطراف والقوى الاقليمية باعصارها احد العناصر الرئيسية للقوى الشاملة للدولة وخط الدفاع الاول عن الامن القومي المصري ولى اطار لا يعارض مع مسارات ومناخ السلام الحالي والمتنظر .
- استمرار مناخ السلام الحالي والمتنظر وتوجهات الاطراف والقوى الدولية لضبط التسليح وتخفيف التوتر في المساح العالمية خاصة في منطقة الشرق الاوسط لممارسة الضغوط على القوى الاقليمية المساعدة الى تنمية قدراتها الذاتية خاصة فوق التقليدية لاثناذ مواقف تمشي مع متطلبات هذا المناخ وما يحد من الحلل الحللى في توازانات القوى بالمنطقة ويدهم حركتنا على هذا الصعيد (الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل) .

عربيا :

- دعم التضامن العربي بما يمتشى مع الأمن القومي العربي ومصالح مصر الاستراتيجية على هذا الصعيد
- ان محادثات الحركة المصرية على الصعيد العربي يجب أن تتخذ المسارات التالية :-

دوليا للشرق العربي :-

- الابقاء على جوهر العلاقات مع دول المنطقة في اطار استمرار الدور المصري الحيوى المشارك في جهود السلام ومردودات ذلك على النقل المصر العربي والدولى .
- التحرك المصري لدعم الجهود المبذولة على صعيد مسار السلام بين اسرائيل والفلسطينيين من ناحية ، ومع سوريا من ناحية اخرى وما يساهم في قيمة المناخ لاثناذ ارضية مناسبة يمكن على أساسها الوصول الى صيغة مقبولة لتحقيق السلام بين اسرائيل وسوريا .

- التحرك المصرى لمسايرة الجهود المبذولة تجاه الحد من تهديدات العراق لدول الخليج العربية بصفة عامة ، والكويت بصفة خاصة ، الى جانب استمرار التنسيق مع الجانب السورى في اتجاه تشييط وحياء اعلان دمشق ارتباطا بتطور الأزمة الأخيرة وانعكاسها على شعب العراق .
- الاستمرار في تطوير ودعم العلاقات مع الجانب الأوروبى ارتباطا بدوره الحيوى المنتظر في ترتيبات السلام وبما يخدم التحرك المصرى على هذا الصعيد .

دول الخليج :-

- استمرار التحرك على صعيد تصفية اجواء ومناخ العلاقات الخليجية - العربية ، والخليجية في اطار عودة التضامن العربى والنعكاسات ذلك على المصالح المصرية بالمنطقة .
- أن منطقة الخليج وما تشكله من سوق ذات طابع استهلاكى ، وضرورة العمل على استثمار ذلك في تصريف المنتجات المصرية من خلال الارتفاع بالجوذة ومنافسة الأسعار خاصة في ظل الحركة الاسرائيلية الحالية ،
- العمل على استقطاب الاستثمارات الخليجية من خلال اتاحة التسهيلات وتخفيف القيود والضوابط الروتينية وبما يدعم أطراف الحركة المصرية لتعمية العلاقات والارتباط بتلك الدول .
- تكثيف التنسيق بين الأجهزة الأمنية مع الدول الخليجية في اطار الجهود المبذولة للحد من تنامي ودعم الأنشطة الارهابية المتطرفة في الداخل .
- استمرار التحرك لاجراء صيغ جديدة تضمن المشاركة المصرية في الترتيبات الأمنية بمنطقة الخليج بأبعادها الاقليمية والدولية .

المغرب العربى :

- دعم جهود التنسيق والتعاون مع دول منطقة المغرب العربى في كسافة المجالات الأمنية والاقتصادية .

إيران :-

- يجب عدم اغفال ايران كقوة اقليمية ذات ثقل وتأثيرها على أحداث وتطورات الموقف على الأصعدة المختلفة (عربيا - اسلاميا - خليجيا - أفريقيا) وهو ما يتطلب ضرورة تعدد أنماط ومحاور الحركة المصرية للمواجهة والاحتواء وذلك من خلال :-
- العمل على ملاحقة وحصار النشاط والحركة الإيرانية على المحاور الدولية والاقليمية المختلفة على أساس التعريف بمخاطر الأهداف والنوايا الإيرانية التي تسعى الى تحقيقها من وراء هذا التحرك مع التركيز على بعض المسارح والانتجاهات ذات التأثير على ثقل مصر وأمنها القومى (مسيرة السلام - الخليج - الارهاب - دول الكومنولث الاسلامية - أفريقيا) .
- اللقاء الضوء على الجهود الإيرانية لرفع قدراتها العسكرية خاصة في المجالات فوق التقليدية وما يشكله ذلك من تهديدات مستقبلية للأمن والسلام الاقليمى والدولى واستثمار التوجهات النولية الرامية الى ضبط التسليح في مناطق التوتر بالعالم للحد من تلك الجهود .

السريشيا :-

- في ضوء الأهمية الحيوية للسودان كعمق استراتيجى لمصر والعلاقات التاريخية والمصرية التي تربط بين شعبي البلدين ذات السمات الخاصة وتعدد المصالح المصرية - السودانية، يلزم استمرار دعم العلاقات الجسدة مع الشعب السودانى بشرائحه المختلفة وقوى الاعتدال المتعاطفة مع الأهداف والمصالح المصرية .

وعلى الصعيد العميق الأفريقي من المناسب ان تقوم محاور الحركة المصرية في هذا الاتجاه على الاتي:

- تبنى سياسة عسكرية تستند في جوهرها على اقامة التعان مع الدول الأفريقية والمسالمة في تحقيق الاستقرار على ساحاتها .
- وضوح الرؤية وتحديد المصالح والأهداف المصرية بالقارة وفقا لأسبقيات اهتمامات الأمن القومي بكل من الألبسها الجغرافية .
- تأمين المصالح المصرية والحصول على دور ريادي بالقارة يساهم في الحصول على المساندة الدولية لوجهة نظر مصر تجاه القضايا الإقليمية بالقارة .
- ترسيخ فكرة التنمية الاقتصادية من خلال التعامل الإقليمي بين دول القارة .
- الحفاظ على حقوق مصر التاريخية والمكتسبة من مياه النيل وفقا للقواعد القانون الدولي وفي اطار الاتفاقيات الموقعة بين دول الحوض .
- تقديم المعاونات في اطار الامكانيات المتاحة لتلبية الاحتياجات الأفريقية من مصر مع التركيز على الحصول على أقصى مردود إيجابي من دول القارة وفقا لأسبقيات متطلبات الأمن القومي المصري .
- تكثيف الحركة الدبلوماسية المصرية واهمية التواجد المصري داخل المنظمات الإقليمية والمشاركة في معالجة كالة قضايا ومشاكل القارة مع اعتناق مبدأ الحياد على هذا الصعيد
- الدراسة الواعية للأسواق الأفريقية وتوسيع دائرة النشاط التجاري بالقارة من خلال الشوكات المصرية والمسالمة في تنفيذ المشروعات الصناعية والزراعية وتقديم المنح والمساعدات في حدود الامكانيات المتاحة .
- تحقيق قدر مناسب من التعان العسكري مع دول القارة وبصفة خاصة دول الاهتمام الرئيسي .
- ولاشك إن أفضل ما تواجه به مصر والأمة العربية القرن القادم هو الحفاظ على أمنها القومي وتضامنها وتماسكها وحل قضاياها الداخلية وتعاونها ، كما ان أفضل ما تواجه به الأمة العربية ، المتغيرات العالمية والإقليمية الراهنة (وان انطوت على بعض الأبعاد السلبية للواقع العربي) هو المصالحة العربية والتضامن العربي ، حتى يمكن أن تتعامل تعاملًا قويا مع المتغيرات الجديدة ، وكذلك مع التكتلات العالمية الفعالة ، على ان يكون هذا التضامن منبأ على أسس حقيقية وليس على مجرد العسودة الآلية لأوضاع سابقة دونما أساس .
- ولاشك أن الجامعة العربية لها دورها الفاعل في تحقيق التضامن العربي المنشود ، وهو ما يدعو الى دعمها وتقوية أجهزتها ، حتى تتمكن من اعادة بناء منظومة الأمن القومي العربي على أسس سليمة ، مع أهمية زيادة قوة وفعالية المنظمات العربية في اطار من التنسيق والتناسق مع الجامعة ، لجمع شمل الأمة العربية وتقويتها لمواجهة جميع هذه التحديات، وليس ذلك بعيد المنال فهي الأمة التي قال عنها الحق جل ثناؤه "كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله" (١١٠) .

صدق الله العظيم (٢٤: ١١٠ آل عمران)

الهوامش

هوامش الباب الأول

- (١) محمد حسين هيكل - حرب الخليج - أوهام القوة والنصر ، إصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر
- (٢) د / صلاح العقاد - التيارات السياسية في الخليج العربي - ١٩٩٢ ص ٤١٨ - ٤٢٠
- (٣) د. صلاح العقاد - التيارات السياسية في الخليج العربي - ١٩٩٢ ص ٤٢٤
- (٤) محمد حسين هيكل - حرب الخليج - أوهام القوة والنصر ، إصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر ، عام ١٩٩٢ ص ١٢٥
- (٥) محمد حسين هيكل - حرب الخليج - أوهام القوة والنصر - ص ١٣١ - مرجع سبق ذكره .
- (٦) يقدر الكولونيل "اوليفر نورث" المسئول عن التعاون العسكري بين إسرائيل وإيران - أن حجم مبيعات السلاح الإسرائيلي لإيران وصل الى عدة بلايين من الدولارات ، طبقا لما ورد في مذكراته بعنوان "تحت النار" .
- (٧) الملف السري لحرب الخليج ، بيتر سالتنجر ايريك لوران ، ترجمة محمد مستحيو .
- (٨) لسنوات طويلة كان إنتاج مصر من ذخائر المدفعية عيار ١٢٢ مم يباع للعراق .
- (٩) محمد حسين هيكل - حرب الخليج - أوهام القوة والنصر ، إصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر
- (١٠) تقرير التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط / مركز الدراسات الاستراتيجية في لندن / طبعة عام ١٩٩١
- (١١) بيتر سالتنجر ، ايريك لوران - حرب الخليج / الملفات السرية - ٨ - إصدار عام ١٩٩٢ .
- (١٢) تقرير من "الفورين ريبورت" الصادر في لندن ، عن النزاعات العراقية لإيران ، إصدار عام ١٩٩١ .
- (١٣) د / مدحود البلتاجي، رئيس الهيئة العامة للاستعلامات ، مقال في الأهرام الاقتصادي ، بتاريخ ٢٠ / ٨ / ١٩٩٠
- (١٤) فاضل رسول، العراق / إيران ، أسباب وأبعاد الراج، إصدار المعهد المساوي للسياسة الدولية، طبعة عام ١٩٩١
- (١٥) رسالة الخومي في ٤ مارس ١٩٨٠ .
- (١٦) جريدة "جمهورية إسلامي" في ١٢ نوفمبر ١٩٨٠ .
- (١٧) حرب الخليج ، أوهام القوة والنصر ، إصدار مركز الأهرام للترجمة والنشر ، عام ١٩٩٢ .
- (١٨) د / يواقيم رزق مرقص ، الحق التاريخي وأزمة الخليج العربي - مارس ١٩٩١ ، ص ٦ .
- (١٩) صهبون ، اسم جبل يقع شرقي القدس ، وكان النبي داود قد بنى عليه قصره .
- (٢٠) سيد فليفل ، بحث الأزمة العراقية / الكويتية ، ديسمبر ١٩٩٠ ص ٨ .
- (٢١) د / يواقيم رزق مرقص ، الحق التاريخي وأزمة الخليج العربي - مارس ١٩٩١ ، ص ٨ .
- (٢٢) يلاحظ أن التاريخ يعيد نفسه في التسعينيات، حيث أقم العراق، الكويت بسرقلة بتروله والإضرار بمصالحه الاقتصادية .
- (٢٣) جمال ذكريا قاسم - الخليج العربي ، ١٩٤٥ - ١٩٧١ ص ١٤ - ١٥ ، ص ١٥٧ - ١٨٢
- (٢٤) صلاح العقاد - القيادات السياسية في الخليج ١٩٧٤ ص ٢٥٠
- (٢٥) جمال ذكريا قاسم - الخليج العربي ١٩٤٥ - ١٩٧١ ص ٨ .
- (٢٦) جمال ذكريا قاسم ، الخليج العربي ١٩٤٥ - ١٩٧١ ص ٨
- (٢٧) صلاح العقاد ، القيادات السياسية في الخليج ١٩٧٤ ص ٢٥٠
- (٢٨) خالد السرجاني - جذور الأزمة بين العراق والكويت - مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٠٢ ص ١٥
- (٢٩) د / يواقيم رزق مرقص - الحق التاريخي وأزمة الخليج العربي - مارس ١٩٩١ - ص ١٠٣
- (٣٠) د / احمد يوسف احد - الصراعات العربية/العربية (١٩٤٥ - ١٩٨١ بيروت ، يناير ١٩٨٨ ص ١١٣ - ١١٩
- (٣١) نفس المصدر السابق .
- (٣٢) جميل مطر - التطورات التي ألمت بالوظيفة القيادية في النظام العربي .

- (٣٣) د/ احمد يوسف احمد - النظام العربي وأزمة الخليج - لدوة ، ٢٠ يناير ١٩٩١ .
- (٣٤) يقول صدام حسين مخاطباً العراقيين في نوفمبر ١٩٧٩ "إنها فرصتكم التاريخية الآن ، دار التاريخ بعد مئات السنين لتكون فرصة الأمة في العراق من خلال مرة أخرى أوسع من فرصتها الأخرى في باقي أجزاء الوطن العربي - ويضيف - هذه فرصتكم التاريخية ومن خلالكم فرصة الامة العربية ، فاذا اضتمت هذه الفرصة غابت عنكم الدورة كلها" ويزعل عليكم ليس هواء العراق وماؤه وانما "ترعل" عليكم حتى قيم السماء ومبادلها
- (٣٥) موسوعة حرب الخليج .
- (٣٦) دكتور احمد يوسف احمد ، النظام العربي وأزمة الخليج
- (٣٧) عماد حسين هيكل، حرب الخليج ، أوهمام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، عام ١٩٩٢ ص ١٦٨-١٧٠
- (٣٨) المرجع السابق ص ١٦٨ - ١٧٠
- (٣٩) ورقة عمل أعدها " منتدى الفكر العربي " / هيئة الدراسات السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية .
- (٤٠) جريدة الأهرام القاهرية بتاريخ ٦ أكتوبر ١٩٩٠
- (٤١) تم تقديم تقرير الى لجنة القوات المسلحة للكونجرس الأمريكي ضمن تقارير وزارة الدفاع عام ١٩٨٨ وعلى أساسه اعتمدت ميزانية قوات الانتشار السريع لتلك السنة وقد قام الدكتور / التوني كوردسيمان بنشره كاملاً في كتابه "الخليج والغرب" الذي صدر في لندن ١٩٩٠
- (٤٢) ملحق الرسالة يوضح حجم وقوة التدخل السريع الأمريكية
- (٤٣) التقرير الاستراتيجي العربي - عام ١٩٩١ الصادر عن مؤسسة الأهرام ص ٣٥٣
- (٤٤) جلال عبد الفتاح - العمليات العسكرية لغزو الكويت، المكتب العربي للمعارف، نوفمبر ١٩٩٠ ص ١٣-١٤
- (٤٥) مدحت هاشم - الملحق الحربي المصري في العراق / محاضرة في أكاديمية ناصر في ١٧ نوفمبر ١٩٩١
- (٤٦) ملحق الرسالة المرفق يوضح سير القوات العراقية داخل الكويت خلال الغزو .
- (٤٧) الملحق العسكري المرفق يوضح الآليات التي استطاعت القوات الكويتية الدخول بها الى المنطقة الشمالية السعودية رقم واحد طبقاً لتقرير معهد الدراسات الاستراتيجية الدولية بلندن حول العوازل العسكرية لعام ٨٩/٩٠
- (٤٨) التقرير الاستراتيجي العسكري - الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية في لندن ٨٩/١٩٩٠ .
- (٤٩) محمد حسنين هيكل - حرب الخليج - مرجع سبق ذكره - ص ٢٩٢
- (٥٠) الدكتور / احمد على لهيمي - تيارات ومواقف - المكتب المصري الحديث ص ٩٠ - طبعة ١٩٩٣
- (٥١) محمد حسنين هيكل - مرجع سبق ذكره - ص ٣٥٨
- (٥٢) بوب وودورد - القادة / أسوار صناعة القرار الأمريكي لحرب الخليج - ص ١٧٢
- (٥٣) اتجاهات الشارع العربي والإسلامي تجاه أزمة الخليج ، الصادرة عن دار القيم للإعلام عام ١٩٩٢ ص ١٦٩
- (٥٤) جلال عبد الفتاح / العمليات العسكرية لغزو الكويت - ص ٣٧ ، ٧٣ ، ٧٤ .
- (٥٥) جلال عبد الفتاح / العمليات العسكرية لغزو الكويت / المكتب العربي للمعارف / ص ٧٤ ، ٧٥
- (٥٦) بوب وورد / أسوار صناعة القرار الأمريكي لحرب الخليج - ص ١٨١، ١٨٢
- (٥٧) ملحق الرسالة يوضح حجم وإمكانيات القوات الصديقة في العملية " درع الصحراء "
- (٥٨) البيان الأمريكي عن عاصفة الصحراء " يوميات الحرب " ، وزارة الدفاع الأمريكية ، ترجمة الزهراء للاعلام العربي ١٩٩١- ص ٧٧

- (٥٩) أزمة الخليج ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، دراسة بحثية ، القاهرة ، يونيو ١٩٩١
 (٦٠) صحيفة الأنباء الكويتية ، الكويت ، مايو ١٩٩٢ .
 (٦١) أزمة الخليج ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، دراسة بحثية ، القاهرة ، يونيو ١٩٩١
 52) World armaments. opcit. sipri .1991
 53) DEFENCE. JOURNAL. October. 1990
 54) EFENCE. JOURNAL. October. 1990
 55) Command. Washington. November - December .1991
 56) Allen. Thomas. Band. Others. war in the gulf. Maxwell Macmillan .international. 1991

- (٦٧) محاضرة - دكتور / عبد الرحمن رشدي - أكاديمية ناصر العسكرية العليا في ٢٥ أبريل ١٩٩٢
 (٦٨) تعايش الباحث مع الحدث الفعلي .

هوامش الباب الثاني

- (٦٩) السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج - التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٠
 (٧٠) السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج - التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٠
 (٧١) السياسة المصرية تجاه أزمة الخليج - التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٠
 (٧٢) ملف وثائقي عن جهود مصر لاحتواء الأزمة العراقية - الكويتية ، جمهورية مصر العربية / وزارة الإعلام/الهيئة العامة للاستعلامات- القاهرة - أغسطس ١٩٩٠ - ص ١ - ٢٩
 (٧٣) مجلة السياسة الدولية - عدد ١٠٢ - أكتوبر ١٩٩٠ - ص ١٧١ - ١٧٢ "نص القرار ٦٦٠"
 (٧٤) مجلة السياسة الدولية - ملف الغزو العراقي للكويت "الأبعاد والتناجج عدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠
 ص ١١/٢٢٢"
 (٧٥) مجموعة من الباحثين "ابعاد واحتمالات أزمة الخليج"
 (٧٦) أوراق الشرق الأوسط -المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط- القاهرة -نوفمبر ١٩٩٠- ص ٣٠ - ٤٥.
 (٧٧) مجلة السياسة الدولية -كلمة الرئيس مبارك في أغسطس ١٩٩٠ " العدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠- ص ١٧٨ ،
 ١٧٩
 (٧٨) مجلة السياسة الدولية "قرار القمة العربية الطارئة في أغسطس ١٩٩٠" العدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠ ص ٨٤ ، ٨٥
 (٧٩) النص الكامل لمبادرة الرئيس العراقي/المرجع السابق- ص ١٩١ ، ١٩٢
 (٨٠) تصريحات الرئيس مبارك في المؤتمر الصحفي العالمي يوم ٨ أغسطس ١٩٩٠ ملف وثائقي سبق ذكره ص ٤٠
 (٨١) نص بيان الرئيس مبارك في ٢ أغسطس ١٩٩٠ - مجلة السياسة الدولية - مرجع سبق ذكره .
 (٨٢) نص رسالة الرئيس مبارك إلى الرئيس العراقي في ٢١ أغسطس ١٩٩٠ -المرجع السابق - ص ١٩٦ .
 (٨٣) أصدر مجلس الأمن الدولي "١١" قرارا بشأن أزمة الخليج الثانية بأرقام من ٦٦٠ وحتى ٦٧٨ .
 (٨٤) جريدة الأهرام المصرية في شهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ١٩٩٠ .
 (٨٥) ملف وثائقي عن الهيئة العامة للاستعلامات - مرجع سبق ذكره .
 (٨٦) تقارير وكالات الأنباء العالمية يومي ٢٣ ، ٢٤ نوفمبر ١٩٩٠ .

- (٨٧) نص القرار في الملف الوثائقي السابق ذكره - ص ٦١ .
- (٨٨) المرجع السابق ص ٦٢ ، ٦٣ .
- (٨٩) محمد حسين هيكل - حرب الخليج أوهام القوة والنصر، الطبعة الأولى ، مركز الأهرام للنشر، ص ٥٦
- (٩٠) إعلان العاهل السعودي ، أمام قمة مجلس التعاون الخليجي بالدوحة في ٢٤ ديسمبر ١٩٩٠
- (٩١) بحث الأزمة العراقية-الكويتية إصدار مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية عام ٩٢ ص ٩٧
- (٩٢) يوميات الأزمة ملف وثائقي، عن جهود مصر لاحتواء الأزمة العراقية / الكويتية ، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة ١٩٩٠
- (٩٣) جريدة الأنباء الكويتية في ١٨ يناير ٩١
- (٩٤) التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٠ ، إصدار مركز الدراسات السياسية لجريدة الأهرام - القاهرة
- (٩٥) التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩٠ ، إصدار مركز الدراسات السياسية لجريدة الأهرام - القاهرة
- (٩٦) خطاب الرئيس الليبي في الدورة الاستثنائية لمؤتمر الشعب العام بمدينة مصراته .
- (٩٧) بيان رسمي مغربي في ٢ أغسطس ١٩٩٠
- (٩٨) القمة الثلاثية التي عقدت في الرباط في ١٩ سبتمبر ١٩٩٠ بين الملك الحسن الثاني والملك حسين والرئيس الجزائري
- (٩٩) إصدار الهيئة العامة المصرية للاستعلامات في يناير ٩١ عن موقف الدول الأسبوية من الخليج مرجع سبق ذكره
- (١٠٠) الجامعة العربية وأزمة الخليج د/ عطية حسين أفندي
- (١٠١) الجامعة العربية وأزمة الخليج د/ عطية حسين أفندي
- (١٠٢) التقرير الاستراتيجي العربي - مركز الدراسات السياسية - مرجع سبق ذكره
- (١٠٣) أدانت الجمعية العامة العراق بأغلبية ١٤٨ صوتا ضد صوت واحد في ٢٨ نوفمبر ، بسبب العنف ضد البعثات الدبلوماسية والقنصلية ، مؤكدة على قرارات مجلس الأمن أرقام ٦٦٤ ، ٦٦٧ ، ٦٧٤ وأدانت العراق بأغلبية ١٤٤ صوتا ضد صوت واحد لانتهائه حقوق الإنسان في الكويت المحتلة وذلك في ١٨ ديسمبر
- (١٠٤) الملف السري لحرب الخليج ، تأليف بيروسالينجر ، ايريك لوران - ترجمة محمد مستجير

هوامش الباب الثالث

- (١٠٥) أحمد عبد الحليم - القرار السياسي العسكري المصري .
- (١٠٦) نفس المصدر السابق .
- (١٠٧) تعايش الباحث مع الحدث
- (١٠٨) بوب وورد / أسرار صناعة القرار الأمريكي لحرب الخليج - ص ١٨١، ١٨٢
- (١٠٩) وثيقة عسكرية - حصل عليها الباحث بجهوده الخاصة - عام ١٩٩٣ .
- (١١٠) وثيقة عسكرية - حصل عليها الباحث بجهوده الخاصة - عام ١٩٩٣ .
- (١١١) وثائق عسكرية حصل عليها الباحث بجهوده الخاصة - ١٩٩٣ .

- (١١٢) توزع بالي حجم القوات العراقية وحجمه ٢٥ فرقة لتأمين العاصمة بغداد وفي مواجهة دول الجوار الأخرى
 سواء في المنطقة الشمالية المواجهة لتركيا أو المنطقة الشرقية المواجهة لإيران •
- (١١٣) د / • / زكريا حسين أحمد - دراسات في حرب الخليج - مجموعة محاضرات ألقى في أكاديمية ناصر العسكرية
 (١١٤) يطلق اسم مسرح العمليات الكويتي على المنطقة التي دارت عليها العمليات العسكرية في العملية الهجومية " عاصفة الصحراء " وهي تلك المنطقة التي يحددها شرقاً خط الطول ٤٩ ° وغرباً خط طول ٤٥ ° وشمالاً خط عرض ٣١ ° وجنوباً خط عرض ٢٨ ° •
- (١١٥) د / • / أحمد عبد الحليم - عاصفة الصحراء •
- (١١٦) يبلغ عدد القرارات التي صدرت من مجلس الأمن الدولي (١٣) قرار ضد العراق •
- (١١٧) دكتور / زكريا حسين أحمد - حرب الخليج الثانية في الميزان - مجلة الدفاع - العدد ٥٧ شهر ابريل ١٩٩١ م •
- (١١٨) غاضرة / يسرى قنديل •
- (١١٩) مجموعة باحثين الأزمة العراقية / الكويتية ، الجزء الثاني، مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة المصرية
 (١٢٠) نفس المصدر السابق •
 (١٢١) نفس المصدر السابق •
- (١٢٢) د / • / زكريا حسين أحمد - دراسات في حرب الخليج - مرجع سبق ذكره •
- (١٢٣) كان الرئيس العراقي قد اصدر أوامره يوم ٢٥ فبراير بانسحاب قواته المسلحة من الكويت ، وقد أدى القصف الجوي السابق للطرق والكبارى الى تكديس العربات والدبابات على الطرق الرئيسية بين الكويت والبصرة مما جعلها هدفاً مثالياً للقصف الجوي وكثفت الهجمات الجوية عليها وقد أدت كثافة الطائرات الحليفة فوق هذه القوات الى خشيبة مراكز السيطرة الجوية التي تتابع نشاطها من تصادم هذه الطائرات ، فحولت بعضها الى قصف بعض الطرق الفرعية الأخرى •
- (١٢٤) التقرير الاستراتيجي العربي - ١٩٩١ م
- (١٢٥) د / أحمد عبد الحليم - القرار السياسي والعسكري المصري •
- هوامش الباب الرابع**
- (١٢٦) الحرب في الخليج وانعكاساتها على إسرائيل - مركز الدراسات الاستراتيجية - أكاديمية ناصر العسكرية •
- (١٢٧) طبقاً لما كان يعلن بواسطة القيادة العراقية •
- (١٢٨) وزير الخارجية الروسي في ذلك الوقت •
- (١٢٩) الحرب في الخليج والانعكاساتها على إسرائيل - مركز الدراسات الاستراتيجية - أكاديمية ناصر العسكرية •
- (١٣٠) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣ •
- (١٣١) الأزمة العراقية - الكويتية - مرجع سبق ذكره
- (١٣٢) قام النظام بالتخلص منه في أعقاب طوئته الى الأردن •
- (١٣٣) د / زكريا حسين أحمد - مقال في مجلة الدفاع ، العدد رقم ٥٧ ، ابريل ١٩٩١ ، ومجلة النصر ، العدد رقم ٧١٣٠ يوليو ١٩٩١ •

(١٣٤) مجدى شندى ، أسرار عاصفة الصحراء، الملف السياسى، الدار المصرية للنشر والتوزيع ، ص ٢١٣ ، عام ١٩٩٠

(١٣٥) ميرفت الحصرى - الأهرام الاقتصادى - عدد ٦ أغسطس ١٩٩١ م

(١٣٦) شهيرة الرافعى - الأهرام الاقتصادى - عدد ١٣ أغسطس ١٩٩٠ م

(١٣٧) نفي د / جلمى نمر الأمين العام للمجلس هذا الادعاء مؤكدا حرص مصر على الاستمرار

(١٣٨) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٩١

(١٣٩) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٩١

(١٤٠) نفس المصدر السابق

(١٤١) احصائيات وزارة القوى العاملة ، عن سوق العمل المصرى والهجرة للخارج ، طبعة ١٩٩٢

(١٤٢) بوميات أزمة الخليج وموقف مصر من أزمة الخليج ، الهيئة العامة للاستعلامات ، أبريل ١٩٩١

(١٤٣) مصر والأزمة البروتولية العالية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ٩٩ / ١ / ٣٠

(١٤٤) الدكتور زكريا حسين أحمد - السياسة المصرية فى التسعينيات ، اصدار الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٩٣

(١٤٥) نبيل عبد الفتاح ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام يناير ١٩٩٣

(١٤٦) نفس المصدر السابق

(١٤٧) منظمة الايباك هى أكبر المنظمات اليهودية فى الولايات المتحدة ، وكلمة ايباك هى الاختصار باللغة الانجليزية

لعبارة لجنة الشئون العامة الأمريكية - الاسرائيلية

(١٤٨) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠ ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ١٩٩١

(١٤٩) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٢ ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ١٩٩٣

(١٥٠) تقرير التقارب التركى / الاسرائيلى من الشرق الأوسط الى القوقاز د/ أحمد لؤاد رسلان ، العدد ١٣

أكتوبر ٩٧

(١٥١) دراسة التعاون التركى / الاسرائيلى فى بعديه البرى والجوى إعداد عثمان كامل ، حسن الفرمان ١٩٩٥

(١٥٢) مستقبل المنطقة العربية فى ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية ، الهيئة العامة لقصور الثقافة مارس ١٩٩٣

(١٥٣) تقرير التوازن العسكرى ٩٤ / ٩٥ ، مركز الدراسات الاستراتيجية لادن ، أكتوبر ١٩٩٤

(١٥٤) ضبط سياق التسليح للشرق الأوسط الجزء الأول، مركز الدراسات الاستراتيجية/ اكااديمية نصاصر - يونيو

١٩٩٤

(١٥٥) توازن القوى بالمنطقة / حرب الخليج / مرجع سبق ذكره

(١٥٦) قضايا الحد من التسليح فى الشرق الأوسط ، مراد ابراهيم الدسوقى ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١ الصادر

فى ١٩٩٢

(١٥٧) السياسة العسكرى فى التسعينيات - دكتور زكريا حسين أحمد ، مرجع سبق ذكره

المراجع العربية

وثائق

١. الهيئة العامة للإعلامات (وزارة الاعلام) - ملف وثائقي عن جهود مصر لاحتواء الأزمة العراقية الكويتية - القاهرة - ١٩٩٠ .
٢. د / سليمان العسكري ، جريمة غزو العراق للكويت (أحداث ووثائق) من ٢ أغسطس الى ٢ أكتوبر ١٩٩٠ ، المركز الإعلامي الكويتي بالقاهرة .
٣. محمود مراد - وثائق للمشروع الحضاري العربي - وكالة الأهرام للصحافة - طبعة أولى يناير ١٩٩٥
٤. نقط ونماء بالوثائق - الملفات السرية لأزمة الخليج - الدار الشرقية ١٩٩٠
٥. وثائق عسكرية حصل عليها الباحث .

ندوات ومحاضرات ودراسات .

٦. أعمال ندوة الأمن العربي - لتحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية - مركز الدراسات العربي - الاوربي - الطبعة الاولى - باريس - ١٩٩٦ .
٧. الندوة الاستراتيجية - حرب الخليج والندروس المستفادة والتحديات الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط من وجهة النظر العسكرية - أكاديمية ناصر العسكرية العليا - الدورة ١٥ حرب عليا .
٨. د/ زكريا حسين أحمد - دراسات في حرب الخليج - مجموعة محاضرات أقيمت في أكاديمية ناصر العسكرية العليا
٩. دراسات حول المتغيرات الدولية والاقليمية وانعكاساتها على الأمن القومي المصري ومقترحات التحرك المصري
١٠. ندوة علمية - مستقبل العلاقات العربية بعد تحرير الكويت - مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - الكويت من ٢٦-٢٨ مايو ١٩٩٧ .

الكتب

١١. إبراهيم نافع - نحن والعالم ونحن وتفلسنا - مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦
١٢. أحمد رائف - السفاح بين العراق والكويت للذبيح والكويت للجريح - الزهراء للاعلام العربي ١٩٩٠
١٣. أحمد رائف - امتعنا هذا الرجل من هم الكعبة - الزهراء للإعلام العربي ، ١٩٩٠
١٤. أسامة خليل - وجع في قلب الخليج - مركز الياة للنشر والاعلام ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦
١٥. إسماعيل صبري عبد الله - وحدة الأمة العربية المصدر والمسيرة - مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥
١٦. أمين ساعاني - الأمن القومي العربي - دار الفكر العربي - الطبعة الثالثة - القاهرة - ١٩٩٣
١٧. لورداق للشرق الأوسط - أزمة الخليج (ملف خاص) المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط - ١٩٩٠
١٨. احمد السيد النجار - العلاقات الاقتصادية بين العرب والجماعة الأوروبية - السياسة الدولية - ١٩٩٠
١٩. استيفن جرين - التحصيل - الهيئة العامة للإعلامات - ١٩٨٤
٢٠. الأزمة العراقية الكويتية - مركز الدراسات الاستراتيجية - القوات المسلحة المصرية عام ١٩٩٢

٢١. السيد بس- نحو تأسيس نظام عربي جديد - الطبعة الأولى- عمان - الاردن - ١٩٩٢ .
٢٢. الطيب البكوش- الخليج بين الهيمنة والارتقاء - تونس ١٩٩١ .
٢٣. الكونجرس الأمريكي مجلس النواب - مكتب الطباعة الحكومية الامريكية - الولايات المتحدة الامريكية - ١٩٧٦
٢٤. المؤتمر القومي العربي - حال الأمة العربية - مركز دراسات الوحدة العربية - الطبعة الأولى - بيروت - ١٩٩٧
٢٥. الوطن العربي في عالم متغير - مركز البحوث والدراسات السياسية (جامعة القاهرة) - الطبعة الاولى - القاهرة - ١٩٩٠
٢٦. بدر عبد العاطى - الكيان الفلسطيني من يبجبن الى ننتباهو- دراسة في التصور المصري -مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ١٩٩٧
٢٧. زهران غليون - ما بعد الخليج او عصر المواجهات الكبرى -تونس ١٩٩١
٢٨. بيار سالينجر واريك لوران - حرب الخليج - الملف السرى -المفكرة الخلفية لحرب الخليج - رزية مطلع عيسى -العد العكسى للأزمة ١٩٩٠ - شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ١٩٩٠
٢٩. قام البرازى - العراق وأمريكا ٨٣ - ٩٠ (خيمة الصدام) -مكتبة المدبولى ١٩٩٠
٣٠. جلال معوض - مصر وأمن الخليج - الطبعة الأولى - مصر - ١٩٩٣ .
٣١. جمال بدوى - أيام بغداد السوداء - دماء في الخليج -الزهراء للإعلام العربى ١٩٩٠
٣٢. حسن شكرى الطير الإستراتيجى - حقائق للتاريخ في أزمة الخليج -دار الطباعة المتميزة ١٩٩١
٣٣. جدى حافظ -سباق التسلح -برنامج لنزع السلاح في العالم -المؤسسة المصرية العامة للانباء والنشر والتوزيع والطباعة - ١٩٥٩ .
٣٤. خالد بن سلطان بن عبد العزيز - مقاتل من الصحراء -شركة الإعلانات الشرقية - الطبعة الاولى - القاهرة ١٩٩٠
٣٥. د/ محمد رضا فوده - الأمن القومي للخليج العربي ، الصلاح للدراسات السياسية والانتاج الاعلامى - الطبعة الاولى - مصر ١٩٩١ .
٣٦. دكتور / زكريا حسين أحمد ، السياسة العسكرية المصرية في التسعينات ، الهيئة العامة للاستعلامات ،
٣٧. دكتور / عمرو عبد السميع - أحاديث الحرب والسلام والديموقراطية -الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٨
٣٨. دكتور / عمرو عبد السميع - أحاديث الحرب والسلام والديموقراطية -الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٨٨
٣٩. دكتور / عيد مسعود الجهنن- زلزال الخليج - نظرة تأمل - مطابع الأهرام - ١٩٩٢
٤٠. دكتور / محمد فاضل - مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة -مكتبة المدبولى ١٩٩٢
٤١. دكتور / محمود أبوزيد - المياه مصدر للتوتر في القرن ٢١ - مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٨
٤٢. دكتور / مصطفى كامل محمد - التوازن الإستراتيجى في الشرق الأوسط ودور مصر -مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥
٤٣. رسالة الرئيس عن حالة الاتحاد -سكرتير المكتب الصحفى لبيت الابيض - واشنطن - الولايات المتحدة الامريكية - ١٩٥٧ .
٤٤. سلامة أحمد سلامة - الشرق اوسطية هل هي الخيار الوحيد -مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٥

- ٤٥ . صاحب السمو الملكي / خالد بن سلطان بن عبد العزيز ال سعود - أمن الخليج العربي من منظور وطنى -
الطبعة الأولى - الإمارات العربية المتحدة - ١٩٩٧ .
- ٤٦ . صلاح الدين حافظ - نحن ولوديا ٠٠٠ أزمة ولهدف- الأهرام - ١٩٩٠/١٠/٣١ .
- ٤٧ . طلعت احمد مسلم - الصراع العراقي الإيراني - الصراع المسلح - السياسة الدولية القاهرة ١٩٨٦
- ٤٨ . عاصفة الصحراء - أسرار البيت الأبيض - محمد مستجير - مكتبة المدبولى ١٩٩١
- ٤٩ . عبد الحليم أبوغزاله الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ - مطابع روز اليوسف الجديدة - القاهرة ١٩٩٧
- ٥٠ . عبد المنعم سعيد - العرب ودول الجوار الجغرافى - مركز دراسات الوحدة العربية - ١٩٨٧
- ٥١ . عزام محبوب ، محمد النحال حرب الخليج البعد الاقتصادى والرهان الدولى - تونس ١٩٩١
- ٥٢ . على الدين هلال - تحديات الأمن القومى العربى فى العقد القادم - ١٩٨٦ .
- ٥٣ . عمر عبد الله كامل - التكتامل الاقتصادى للعربى - وكالة الأهرام للصحافة - طبعة أولى - يناير ١٩٩٥
- ٥٤ . غازى بن عبد الرحمن القصبى - أزمة الخليج محاولة للفهم - الطبعة الأولى - تونس ١٩٩١
- ٥٥ . لادى نصار - أسلحة وتكتيك عاصفة الصحراء - المركز الثقافى العربى - طبعة أولى- ١٩٩٢
- ٥٦ . لطفى الخولى - حرب يونيو ١٩٦٧ بعد ٣٠ سنة - مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٧
- ٥٧ . لطفى الخولى - عرب ؟ نعم ٠ وشرق أوسطيون أيضاً - مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٤
- ٥٨ . ماذا بعد عاصفة الصحراء - رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط - مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٢
- ٥٩ . محمد السيد سليم - دور الجامعة العربية فى ادارة المنازعات بين الاعضاء فى الجامعة العربية - مركز دراسات الوحدة العربية - الطبعة الأولى - ١٩٨٣ .
- ٦٠ . محمد الطويل - مؤامرة القرن ٢١ ودور القوات السعودية فى استدعاء القوات الأجنبية - الزهراء للإعلام العربى ١٩٩٠ ،
- ٦١ . محمد حافظ إسماعيل - أمن مصر القومى فى عصر التحديات - مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٧
- ٦٢ . محمد حسين هيكل - الانفجار - مركز الأهرام للترجمة والنشر - ١٩٩٠ .
- ٦٣ . محمد حسين هيكل - حرب الخليج - أوهام القوة والنصر - مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى، ١٩٩٢
- ٦٤ . محمد حسين هيكل - خريف غضب - مركز الأهرام للترجمة والنشر - ١٩٨٨
- ٦٥ . محمد سيد أحمد - قوة بوليسية تطو سياسة الدولة - مطابع الأهرام - ١٩٩٠ .
- ٦٦ . محمد عبد الهادى جمال - الكويت وأيام الاحتلال - مطابع الخط - الكويت ، ١٩٩٢
- ٦٧ . محمد محفوظ - الخليج بين الهممة والاتراق - تونس ١٩٩١ .
- ٦٨ . محمد مصلح - مسيرة السلام وطموحات إسرائيل فى الخليج - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية - الطبعة الأولى - ابو ظهى ١٩٩٧ .
- ٦٩ . وجيه أبو ذكرى - محاكمة سفاح بخداد - أسرار الغزو ٠٠٠ التحرير - دار الصفاة للطباعة ١٩٩١
- ٧٠ . وحيد عبد المجيد - أمن الخليج فى الاطار الاقليمى - التقرير الاستراتيجى العربى - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام - القاهرة ١٩٩٢ .

٧١. ويليام ب. لواين - الشرق الأوسط كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات - مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى - ١٩٨٩
٧٢. يحيى حلمي رجب - أمن الخليج العربي فى ضوء المتغيرات الاقليمية والعالمية - الجزء الاول، الطبعة الاولى - القاهرة ١٩٩٧
٧٣. يحيى حلمي رجب - أمن الخليج العربي فى ضوء المتغيرات الاقليمية والعالمية - اخروسة للبحوث والتدريب والنشر - الطبعة الاولى - القاهرة - ١٩٩٧ •

الدوريات

٧٤. التصور التركي لأمن الخليج - التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٩ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام - القاهرة
٧٥. التقرير الاستراتيجى العربى - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - القاهرة
٧٦. التقرير الاستراتيجى العربى - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - ١٩٨٧ •
٧٧. التقرير الاستراتيجى العربى- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - ١٩٩١ •
٧٨. التقرير الاستراتيجى العربى- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - ١٩٩٢ •
٧٩. التقرير الاستراتيجى العربى- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - ١٩٩٧ •
٨٠. التقرير الاستراتيجى العربى- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - ١٩٩٨ •
٨١. التقرير الاستراتيجى العربى القاهرة - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - القاهرة - ١٩٩٠ •
٨٢. التقرير الاستراتيجى العربى- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - ١٩٩٤ •
٨٣. تحديات العالم العربى فى ظل المتغيرات الدولية ، التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٨ / ٩٧
٨٤. حرب الخليج - التأثيرات على إسرائيل - إصدار مركز الدراسات الاستراتيجية يافيه - جامعة تل أبيب - بروس - دار نشر جامعة تل أبيب - الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ١٩٩٢
٨٥. نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان - ع ٤١٠ - ١٩٩١ •

صحف ومجلات

٨٦. تقرير لوزارة الخارجية البريطانية ، جريدة الأهرام ٩٩/١/٢٩
٨٧. د/ زكوييا حسين أحمد- حرب الخليج الثانية فى الميزان (مقال - بمجلة الدفاع) العدد ٥٧ أبريل ١٩٩١
٨٨. شريف الشوباشى - أوروبا تستثمر أزمة الخليج لتنشيط وحدتها السياسية - جريدة الأهرام - ١٩٩٠/٩/٢٣
٨٩. شريف الشوباشى - المهم ألا يخطئ صدام حسين فهم المواقف - حوار مع وزير شؤون أوروبا سنة ١٩٩٢ - جريدة الأهرام - ١٩٩٠/١٢/٣٠ •
٩٠. ضغوط فى الكونجرس لمطالبة الخلفاء بدعم ذرع الصحراء - جريدة الأهرام - ١٩٩٠/١٢/١٧ •
٩١. عبد المنعم سعيد - النظام الدولى : مساهمات اول أزمة كبرى فى زمن التسويات العظمى - جريدة الأهرام - ١٩٩٠/٨/٨
٩٢. مصر والأزمة البترولية العالمية ، جريدة الأهرام - ١٩٩٩/١/٣٠

٩٣. منصور ابو العزم - طوكيو تعيش أزمة الخليج بكل تفاصيلها - جريدة الأهرام - ١٠/٣/١٩٩٠ .
٩٤. ويليام كوانت - دروس في أزمة الخليج - جريدة الأهرام - ١٠/٩/١٩٩٠ .

التراجم

٩٥. الدروس العسكرية لحرب الخليج - ترجمة محمود بهوم - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٩٢
٩٦. بيير سالنجر وإيرك لوران - الملف السري لحرب الخليج - ترجمة / محمد مستجير - مكتبة المدهولى . ١٩٩١
٩٧. بيير سالنجر - أريك لوران - حرب الخليج - الملفات السرية - ترجمة د/ عزمى مخلوف - سسفنكس للطباعة والنشر ، ١٩٩١
٩٨. جرهام آى . فوللر - إيان أوليس - الإسلام والغرب بين التعاون والمواجهة - ترجمة / شوقى جلال ١٩٩٧
٩٩. شيمون بيريز - الشرق الاوسط الجديد - ترجمة حلمى عبد الحافظ - ١٩٩٣ .
١٠٠. ميشيل جوير ، فيرجينو رويونى - ماذا بعد عاصفة الخليج - رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط - مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٢

المراجع الأجنبية

191. Aaron L. Freidberg - The Political Economy of American Strategy - No 3 World Politics - V. 31 - 1989.
192. Andrew J. Pierre - The United States and The New Europe.
193. Air Force - Magazine - U.S.A. 1973.
194. Alexander J. George and Philip J. Karley (eds) - U.S. Soviet Security Cooperation - Oxford University Press 1988.
195. America and Middle East - 1983 - تقرير الحوار العربي الأمريكي
196. Anthony corpman - the golf and the west strategies relations.. - U.S. West view press and Great Britain (mansell.p) - 1988.
197. Barry Rubin - Reshaping The Middle East - No 3 Foreign Affairs - 1990.
198. Charles A. Kupchan - Iran after Khomeini - No2 Orbis - V. 34 - 1990.
199. Christopher Colophon - Understanding The Third World - 1986.
119. David E. Long and Christian Roch - Gulf Security in the Twenty First Center - 1997.
111. Edward Motimer - Europe - World Press Review - 1990.
112. Europe and Arab World - 1982 - تقرير الحوار العربي الأوربي الأول
113. Europe and Security of The Middle East
114. Europe and the Arab World: Pending Issues - Arab Thought Forum - 1985.
115. Foreign Broadcast Information Service Daily - Report.
116. George E. Gruen - Turkey's Relation with Israel and Its Arab Neighbors.
117. George W. Ball - Error and Betrayal In L EBANON - Foundation on Middle East P EACE - 1984.
118. Gregory Travertine (ed) - Crisis Management and the Superpower in the Middle East - IISS - 1981 .
119. H. Rahman - the Making of the Gulf war, Origins of the Kuwait's Long Standing Dispute with Iraq - First ed.1997.
120. The Arab World and Turkey - 1996. العرب والترك : الاقتصاد والأمن الاقليمي بحوث ورسائل
121. Hugh Pope - The Price of Principles - Middle East International - 1990.
122. Jerusalem Post Usef Gulf - The Method in His Menaces. Why Saddam Changes His Tune. - World Press Review - 1990
123. Joseph Nogee and Robert H. Donaldson - Soviet Foreign Policy since World War II - Pergaman Press - 1984.
124. LE Monde - France - 1991.
125. Mohamed Ayood - Security in The Third World - No 1 - International Affairs - 83/84 .
126. Mosky , Leonard - Power Policy : Oil in The Middle East - Random House - 1973 .
127. Omer Karaspan - Turkey and U.S. Strategy in the Age of Glansmost - Middle East Report- 1989.
128. Safa Haeri - Iran Westward Move - Middle East International - 1990.
129. Said Barzin - Iraq's Strategic Threat - Middle East International - 1990.
130. Stanislav Kondrahov - Superpowers Against Iraq But Still...- World Press Review - 1990.
131. Tehran Opens A New Gulf Game - News WEEK - 1990.
132. The Economist - Saddam Hussein Changes the Golf Equation - World Press Review - 1990.
133. Tony Walker - The Gulf - World Press Review - 1990.
134. Walter F. Weaver - The Middle East and Islam - No3 - World Press Review.
135. Washington Post - Newspaper - U.S.A - 1990.

المحتويات

١٣	مقدمة
١٩	الباب الأول:العمليات العسكرية فى الخليج
٢١	الفصل الأول: الغزو العراقى للكويت
٢٣	الحرب العراقية - الإيرانية ونتائجها وأثرها على غزو الكويت
٢٣	عام.. أبعاد الصراع بين إيران والعراق
٢٤	أولا: اندلاع الحرب العراقية - الايرانية
٢٥	ثانيا: مواقف القوى العظمى من الحرب
٢٧	ثالثا: مواقف القوى الاقليمية من الحرب
٣٠	رابعا: نتائج الحرب العراقية - الايرانية
٣٦	الغزو العراقى للكويت
		!تخلفية التاريخية عن العراق والكويت بشأن السيادة والحدود
٣٦	الدولية بين البلدين
٤٤	أولا: الاستراتيجية العراقية لغزو الكويت

٦٤	ثانيا: الخطة الدفاعية الكويتية
٦٥	ثالثا: التمهد للأزمة العراقية - الكويتية وتصاعدها.
٧٥	الفصل الثاني: مواجهة الغزو العراقى للكويت
٧٧	عملية الحشد والإعداد للدفاع الاستراتيجى «درع الصحراء»
٧٨	أولا: حشد القوات العراقية وفكرة عملياتها
		ثانيا: القرار التاريخى لخادم الحرمين الشريفين بدعوة القوات الاسلامية
٧٩	والصديقة
٨٣	ثالثا: حشد القوات الشقيقة والإسلامية والصديقة «العملية درع الصحراء»
٨٤	رابعا: وصف مسرح العمليات البرى.
٨٥	خامسا: وصف مسرح العمليات البحرى
٨٦	سادسا: تنظيم القيادة والسيطرة على قوات الائتلاف
٨٧	تخطيط وإدارة العملية الدفاعية الاستراتيجية «درع الصحراء»
٨٨	أولا: الاستراتيجية الدفاعية لعملية «درع الصحراء»
٩٥	ثانيا: الخطة الدفاعية خلال مرحلة بناء القدرة الهجومية
١٠٠	ثالثا: تخطيط الدفاع عن السعودية بواسطة قوات الائتلاف الجوية
١٠٢	رابعا: ادارة العمليات الدفاعية الاستراتيجية «درع الصحراء»
١٠٨	خلاصة الباب الأول
١١١	الباب الثانى: الدور السياسى المصرى والعربى فى عمليات الخليج
١١٣	الفصل الثالث: الدور السياسى المصرى فى عمليات الخليج
١١٥	عام
١١٦	أولا: الخلفية التاريخية قبل الأزمة
١١٧	ثانيا: المصالح المصرية وأزمة الخليج
١١٨	ثالثا: الادارة المصرية لأزمة الخليج الثانية

١٣٥	الفصل الرابع: الدور السياسى العربى فى عمليات الخليج ..
١٣٧	أولاً: موقف ودور دول المواجهة
١٤٤	ثانياً: الدور السياسى للأطراف العربية المساندة للعراق
١٥٣	ثالثاً: الدور السياسى لدول المغرب العربى
١٦٢	رابعاً: الدور السياسى لدول الجوار الاقليمى المعنية بالأزمة
١٧٢	خامساً: الدور السياسى للجامعة العربية من الأزمة
١٧٣	سادساً: الادارة العربية لأزمة الخليج
٢٠٥	خلاصة الباب الثانى
٢١٣	الباب الثالث: الدور العسكرى المصرى والعربى فى عمليات الخليج
٢١٥	الفصل الخامس: الدور العسكرى المصرى فى عمليات الخليج
٢١٧	أولاً: المعالم البارزة للدور العسكرى المصرى
٢٢١	ثانياً: الدور العسكرى المصرى
٢٢٢	ثالثاً: القرار السياسى العسكرى المصرى
٢٢٥	رابعاً: التخطيط لتنفيذ القرار السياسى
٢٣٢	خامساً: العملية الدفاعية الاستراتيجية «درع الصحراء»
٢٣٩	سادساً: الفتح الاستراتيجى للقوات البرية المصرية فى مسرح العمليات ...
٢٥٧	الفصل السادس: الدور العسكرى العربى فى عمليات الخليج
٢٥٩	أولاً: الدور العسكرى السعودى
٢٧٢	ثانياً: مراحل تحرير الكويت والدور المصرى والعربى فيها
٣٠٠	ثالثاً: نتائج عملية «عاصفة الصحراء»
٣٠٣	خلاصة الباب الثالث
	الباب الرابع: تأثير وانعكاسات عمليات الخليج على الشرق
٣٠٧	الأوسط
	الفصل السابع: تأثيرات وانعكاسات عمليات الخليج على
٣٠٩	المنطقة العربية

٣١١	أولاً: التقديرات العراقية الخاطئة وأثرها على نتائج عمليات الخليج.
٣١٥	ثانياً: انعكاسات العمليات على العراق عسكرياً وسياسياً واقتصادياً
٣٣٠	ثالثاً: انعكاسات الأزمة على دول الخليج
٣٣٧	رابعاً: انعكاسات عمليات الخليج على الأمن القومي المصري
٣٤٦	خامساً انعكاسات عمليات الخليج على النظام العربى
٣٥٠	سادساً: حقائق أفرزتها عمليات الخليج
٣٥٦	سابعاً: الدروس المستفادة من عمليات الخليج
		ثامناً: تأثيرات وانعكاسات عمليات الخليج على المنطقة العربية خلال
٢٦٢	التسعينيات
		الفصل الثامن: تأثيرات وانعكاسات عمليات الخليج على
		منطقة الشرق الأوسط
٣٧١	أولاً: الشرق الأوسط فى الاستراتيجية العالمية والاقليمية
٣٧٣	ثانياً: التحولات والتحديات التى تواجه الشرق الأوسط فى أعقاب عمليات
		الخليج
٣٧٧	ثالثاً: انعكاس عمليات الخليج على النسق الشرق أوسطى
٣٨٥	رابعاً: أثر عمليات الخليج على دول الجوار الاقليمى المعنية بالأزمة
٣٩٢	بالشرق الأوسط
		خامساً: انعكاس عمليات الخليج على التعاون الاستراتيجى الاقليمى وأثره
٣٩٩	على الشرق الأوسط
٤٠٥	سادساً: أثر عمليات الخليج على سباق التسلح فى الشرق الأوسط
٤٠٨	سابعاً: قضية اختلال التوازن الاستراتيجى للقوى فى الشرق الأوسط ...
٤١٤	خلاصة الباب الرابع
٤٢٣	الخلاصة العامة والتوصيات
٤٧٠	الهوامش
٤٧٦	المراجع

صدر فى هذه السلسلة

- ١٣ - أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان: رؤية تاريخية، د. عبدالعظيم رمضان، ط ١، ١٩٨٨، ط ٢، ١٩٩٤.
- ١٤ - مصر فى عصر الولاة، من الفتح العربى إلى قيام الدولة الطولونية، د. سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٨٨.
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الإسلامى، د. على حسنى الخربوطلى، ١٩٨٨.
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعى فى مصر: دراسة عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢-١٩٥٢)، د. حلمى أحمد شلبى، ١٩٨٨.
- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى، د. محمد نور فرحات، ١٩٨٨.
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية، د. على السيد محمود، ١٩٨٨.
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين، د. أحمد محمود صابون، ١٩٨٨.
- ٢٠ - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩: المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبدالرحمن فهمى، د. محمد أنيس، ط ٢، ١٩٨٨.
- ٢١ - التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى، د. توفيق الطويل، ١٩٨٨.
- ١ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ، د. عبد العظيم رمضان، ط ١، ١٩٨٧، ط ٢، ١٩٩٤.
- ٢ - على ماهر، رشوان محمود جاب الله، ١٩٨٧.
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة، عبد السلام عبد الحليم عامر، ١٩٨٧.
- ٤ - التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة، د. محمد نعمان جلال، ١٩٨٧.
- ٥ - غارات أوروبا على الشواطئ المصرية فى العصور الوسطى، د. عليّة عبد السميع الجزورى، ١٩٨٧.
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر جا، لمعى المطيسى، ١٩٨٧.
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي، د. عبد المنعم ماجد، ١٩٨٧.
- ٨ - رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية، د. على بركات، ١٩٨٧.
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل، د. محمد أنيس، ١٩٨٧.
- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية، حمرد فوزى، ١٩٨٧.
- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية، شكرى القاضى، ١٩٨٧.
- ١٢ - هدى شعراوى وعصر التنوير، د. نبيل راغب، ١٩٨٨.

- ٢٢- نظرات في تاريخ مصر، جمال بدرى، ١٩٨٨
- ٢٣- التصوف في مصر إبان العصر العثماني ج٢، إمام للتصوف في مصر: الشعرائى، د. توفيق الطويل، ١٩٨٨.
- ٢٤- الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩-١٩٣٦)، د. نجوى كامل، ١٩٨٩.
- ٢٥- المجتمع الإسلامى والغرب، تأليف: هاملتون جب وهارولد بورين، ترجمة: د. أحمد عبد الرحيم مسطلى، ١٩٨٩.
- ٢٦- تاريخ الفكر التربوى في مصر الحديثة، د. سعيد إسماعيل على، ١٩٨٩.
- ٢٧- فتح العرب لمصر ج١، تأليف: ألفريد ج. بتر، ترجمة: محمد فرید أبو حديد، ١٩٨٩.
- ٢٨- فتح العرب لمصر ج٢، تأليف: ألفريد ج. بتر، ترجمة: محمد فرید أبو حديد، ١٩٨٩.
- ٢٩- مصر في عهد الإخشيديين، د. سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٨٩.
- ٣٠- الموفلون في مصر في عهد محمد على، د. حلمى أحمد شلبى، ١٩٨٠.
- ٣١- خمسون شخصية مصرية وشخصية، شكرى القاضى، ١٩٨٩.
- ٣٢- هؤلاء الرجال من مصر ج٢، لمى المطيعى، ١٩٨٩.
- ٣٣- مصر وقضايا الجنوب الإفريقى: نظرة على الأوضاع الراهنة ورؤية مستقبلية، خالد محمود الكرمى، ١٩٨٩.
- ٣٤- تاريخ العلاقات المصرية المغربية، منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٢، د. يوزان لبيب رزق، محمد مزين، ١٩٩٠.
- ٣٥- أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة، عبدالحميد توفيق زكى، ١٩٩٠.
- ٣٦- المجتمع الإسلامى والغرب ج٢، تأليف: هاملتون بورين، ترجمة: د. أحمد عبدالرحيم مسطلى، ١٩٩٠.
- ٣٧- الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد: تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن، تأليف: د. سليمان صالح، ١٩٩٠.
- ٣٨- فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى في العصر العثماني، د. عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، ١٩٩٠.
- ٣٩- قصة احتلال محمد على لليونان (١٨٢٤-١٨٢٧)، د. جمين عبيد، ١٩٩٠.
- ٤٠- الأسلحة اللاسدة ودورها في حرب فلسطين ١٩٤٨، د. عبدالمنعم الدسوقى الجميلى، ١٩٩٠.
- ٤١- محمد فرید: الموقف والمأساة، رؤية عصرية، د. رفعت السيد، ١٩٩١.
- ٤٢- تكوين مصر عبر العصور، محمد شفيق غربال، ط٢، ١٩٩٠.
- ٤٣- رحلة في عقول مصرية، إبراهيم عبد العزيز، ١٩٩٠.
- ٤٤- الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر، في العصر العثماني، د. محمد عفيفى، ١٩٩١.
- ٤٥- الحروب الصليبية ج١، تأليف: وليم الصورى، ترجمة وتقديم: د. حس حبشى، ١٩٩١.
- ٤٦- تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩: ١٩٥٧)، ترجمة: د. عبد الرؤوف أحمد عمرو، ١٩٩١.

- ٤٧- تاريخ القضاء المصري الحديث،
د. لطيفة محمد سالم، ١٩٩١.
- ٤٨- الفلاح المصري بين العصر القبطي
والعصر الإسلامي،
د. زبيدة عطا، ١٩٩١.
- ٤٩- العلاقات المصرية الإسرائيلية
(١٩٤٨-١٩٧٩)،
د. عبد العظيم رمضان، ١٩٩٢.
- ٥٠- الصحافة المصرية والقضايا الوطنية
(١٩٤٦-١٩٥٤)،
د. سهير اسكندر، ١٩٩٣.
- ٥١- تاريخ المدارس في مصر الإسلامية،
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار
بالمجلس الأعلى للثقافة، في إبريل ١٩٩١)،
أعدتها للنشر: د. عبد العظيم رمضان، ١٩٩٢.
- ٥٢- مصر في كتابات الرحالة والفتاوى
الفرنسيين في القرن الثامن عشر،
د. إلهام محمد على ذهني، ١٩٩٢.
- ٥٣- أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة
المماليك الجراكسة،
د. محمد كمال الدين عز الدين على، ١٩٩٢.
- ٥٤- الأقباط في مصر في العصر العثماني،
د. محمد عفيفي، ١٩٩٢.
- ٥٥- الحروب الصليبية ج٢،
تأليف: وليم المسوري ترجمة وتعليق: د.
حسن حبشي، ١٩٩٢.
- ٥٦- المجتمع الريفي في عصر محمد علي:
دراسة عن إقليم المنوفية،
د. حلمي أحمد ثلبي، ١٩٩٢.
- ٥٧- مصر الإسلامية وأهل الذمة،
د. سيدة إسماعيل كاشف، ١٩٩٢.
- ٥٨- أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة،
د. إبراهيم عبدالله المسلمي، ١٩٩٣.
- ٥٩- الرأسمانية الصناعية في مصر، من
التصوير إلى التأميم (١٩٥٧-١٩٦١)،
د. عبد السلام عبد العظيم عامر، ١٩٩٣.
- ٦٠- المعاصرون من رواد الموسيقى العربية،
عبد الحميد توفيق زكي، ١٩٩٣.
- ٦١- تاريخ الاسكندرية في العصر الحديث،
د. عبد العظيم رمضان، ١٩٩٣.
- ٦٢- هؤلاء الرجال من مصر ج٣،
لمعى المطيعي، ١٩٩٣.
- ٦٣- موسوعة تاريخ مصر عبر العصور: تاريخ
مصر الإسلامية،
تأليف: د. سيدة إسماعيل كاشف، جمال الدين
سرور، وسعيد عبدالفتاح عاشور، أعضاها للنشر:
عبد العظيم رمضان، ١٩٩٣.
- ٦٤- مصر وحقوق الإنسان، بين الحقيقة
والافتراء: دراسة وثائقية،
د. محمد نعمان جلال، ١٩٩٣.
- ٦٥- موقف الصحافة المصرية من الصهيونية
(١٨٩٧-١٩١٧)،
د. سهام نصار، ١٩٩٣.
- ٦٦- المرأة في مصر في العصر الفاطمي،
د. نريمان عبد الكريم أحمد، ١٩٩٣.
- ٦٧- مساعي السلام العربية الإسرائيلية:
الأصول التاريخية،
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار
بالمجلس الأعلى للثقافة، بالإشتراك مع قسم
التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس، في
إبريل ١٩٩٣)، أعدتها للنشر: د. عبد العظيم
رمضان، ١٩٩٣.
- ٦٨- الحروب الصليبية ج٣،
تأليف: وليم المسوري
ترجمة وتعليق: د. حسن حبشي، ١٩٩٣.
- ٦٩- نبوية موسى ودورها في الحياة المصرية
(١٨٨٦-١٩٥١)،
د. محمد أبو الإسعاد، ١٩٩٤.

- ٧٠ - أهل الذمة فى الإسلام،
تأليف: أ.س. تروتون
ترجمة وتعليق: د. حسن حبشى، ط ٢، ١٩٩٤.
- ٧١ - مذكرات اللورد كلينون (١٩٣٤-١٩٤٦)،
إعداد: تريغور ليفانز، ترجمة: د. عبد الرؤوف
أحمد عمرو، ١٩٩٤.
- ٧٢ - رؤية الرحالة المصلين لأحوال المانية والاقتصادية
فى العصر الفاطمى (٣٥٨-٥٦٧هـ)،
د. أمينة أحمد إمام، ١٩٩٤.
- ٧٣ - تاريخ جامعة القاهرة،
د. رؤوف عباس حامد، ١٩٩٤.
- ٧٤ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية، ج١، فى
العصر الفرعونى،
د. سمير يحيى الجمال، ١٩٩٤.
- ٧٥ - أهل الذمة فى مصر، فى العصر الفاطمى
الأول،
د. سلام شافعى محمود، ١٩٩٥.
- ٧٦ - دور التعليم المصرى فى النضال الوطنى
(زمن الإحتلال البريطانى)،
د. سعيد إسماعيل على، ١٩٩٥.
- ٧٧ - الحروب الصليبية ج٤،
تأليف: وليم الصورى، ترجمة وتعليق: د.
حسن حبشى، ١٩٩٤.
- ٧٨ - تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣-١٨٩٩)،
نعمات أحمد عثمان، ١٩٩٥.
- ٧٩ - تاريخ الطرق الصوفية فى مصر، فى
القرن التاسع عشر،
تأليف: فريد دى يونج، ترجمة: عبد الحميد
فهى الجمال، ١٩٩٥.
- ٨٠ - قناة السويس والتنافس الاستعمارى
الأوروبى (١٨٨٢-١٩٠٠)،
د. السيد حسين جلال، ١٩٩٥.
- ٨١ - تاريخ السياسة والصحافة المصرية من
هزيمة يونيو إلى نصر أكتوبر،
د. رمزى ميخائيل، ١٩٩٥.
- ٨٢ - مصر فى فجر الإسلام؛ من الفتح العربى
إلى قيام الدولة الطولونية،
د. سيدة إسماعيل كاشف، ط ٢، ١٩٩٤.
- ٨٣ - مذكراتى فى نصف قرن ج١،
أحمد شفيق باشا، ط ٢، ١٩٩٤.
- ٨٤ - مذكراتى فى نصف قرن ج٢ - القسم
الأول،
أحمد شفيق باشا، ط ٢، ١٩٩٥.
- ٨٥ - تاريخ الإذاعة المصرية: دراسة تاريخية
(١٩٣٤ - ١٩٥٢)،
د. حلى أحمد شلى، ١٩٩٥.
- ٨٦ - تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية
الاقتصادية (١٨٤٠ - ١٩١٤)،
د. أحمد الشريبنى، ١٩٩٥.
- ٨٧ - مذكرات اللورد كلينون، ج ٢، (١٩٣٤ -
١٩٤٦)،
إعداد: تريغور ليفانز، ترجمة وتحتقيق: د.
عبدالرؤوف أحمد عمرو، ١٩٩٥.
- ٨٨ - التذوق الموسيقى وتاريخ الموسيقى
المصرية،
عبدالمعتمد توفيق زكى، ١٩٩٥.
- ٨٩ - تاريخ الموانىء المصرية فى العصر
العثمانى،
د. عبدالعزيم حامد سليمان، ١٩٩٥.
- ٩٠ - معاملة غير المسلمين فى الدولة
الإسلامية،
د. نريمان عبدالكريم أحمد، ١٩٩٦.
- ٩١ - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط،
تأليف: بيتر مانسفيلد، ترجمة: عبدالحميد فهى
الجمال، ١٩٩٦.
- ٩٢ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية
(١٩١٩ - ١٩٣٦)،
ج٢، د. نجوى كامل، ١٩٩٦.

- ١٠٢ - المقطم جريدة الاحتلال البريطاني في مصر ١٨٨٩ - ١٩٥٢
د. تيسير أبو عرجة
- ١٠٣ - رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره
د. علي بركات
- ١٠٤ - تاريخ العمال الزراعيين في مصر (١٩١٤ - ١٩٥٢)
د. فاطمة علم الدين عبد الواحد
- ١٠٥ - السلطة السياسية في مصر وقضية الديموقراطية ١٨٠٥ - ١٩٨٧ .
د. أحمد فارس عبد المنعم
- ١٠٦ - الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد (تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن).
د. سليمان صالح
- ١٠٧ - الأصولية الإسلامية .
تأليف: دليب هيرو؛ ترجمة: عبد الحميد نهمي الجمال.
- ١٠٨ - مصر للمصريين ج ٤ .
سليم النقاش
- ١٠٩ - مصر للمصريين ج ٥ .
سليم النقاش
- ١١٠ - مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك) ج ١ .
د. البيومي اسماعيل الشريبي.
- ١١١ - مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك) ج ٢ .
د. البيومي اسماعيل الشريبي.
- ١١٢ - اسماعيل باشا صدقي
د. محمد محمد الجوادى.
- ١١٣ - الزبير باشا ودوره في السودان (في عصر الحكم المصري)
د. عز الدين اسماعيل.
- ١١٤ - دراسات في تاريخ مصر الاجتماعى
تأليف أحمد رشدى صالح
- ٩٢ - قضايا عربية في البرلمان المصرى (١٩٢٤ - ١٩٥٨) ،
د. نبيه بيومي عبدالله، ١٩٩٦ .
- ٩٤ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) ،
د. سهير إسكندر، ١٩٩٦ .
- ٩٥ - مصر وأفريقيا الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة (أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة) ،
إعداد أ. د. عبد العظيم رمضان
- ٩٦ - عبدالناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ - ١٩٧٠) ،
تأليف: مالكولم كير، ترجمة د. عبدالرؤف أحمد عمر.
- ٩٧ - العربان ودورهم في المجتمع المصرى في النصف الأول من القرن التاسع عشر،
د. إيمان محمد عبد المنعم عامر.
- ٩٨ - هيكل والسياسة الأسبوعية ،
د. محمد سيد محمد.
- ٩٩ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليونانى - الرومانى) ج ٢ ،
د. سمير يحيى الجمال
- ١٠٠ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور: تاريخ مصر القديمة،
أ. د. عبد العزيز صالح، أ. د. جمال مختار،
أ. د. محمد إبراهيم بكر، أ. د. إبراهيم نصحي،
أ. د. فاروق القاسمى ، أعدها للنشر: أ. د. عبد العظيم رمضان
- ١٠١ - ثورة يوليو والحقيقة الغائبة،
اللواء/ مصطفى عبدالمجيد نصير، اللواء/
عبدالمجيد كفاى،
اللواء/ سعد عبدالحفيظ، السفير/ جمال منصور

- ١٣٠ - تاريخ نقابات الفنانين فى مصر
(١٩٨٧-١٩٩٧).
سمير فريد.
- ١٣١ - الولايات المتحدة وثورة يولية ١٩٥٢م.
ترجمة/ د. عبدالرؤف أحمد عمر.
- ١٣٢ - دار المندراب السامى فى مصر ج١
د. ماجدة محمد حمود.
- ١٣٣ - دار المندراب السامى فى مصر ج٢.
د. ماجدة محمد حمود.
- ١٣٤ - الحملة الفرنسية على مصر فى ضوء مخطوط
عثمانى للدارندلى.
بِقلم/ عزت حسن أُندى الدارندلى
ترجمة/ جمال سعيد عبد الغنى.
- ١٣٥ - اليهود فى مصر الملوكية
(فى ضوء وثائق الجيزة)
(٦٤٨-١٩٢٣هـ/ ١٢٥٠-١٥١٧م) د. محاسن
محمد الوراق
- ١٣٦ - أوراق يوسف صديق
تقديم/ أ. د. عبد العظيم رمضان
- ١٣٧ - تجار الترابل فى مصر فى العصر الملوكى
د. محمد عبد الغنى الأشقر.
- ١٣٨ - الإخوان المسلمون وجذور التطرف الدينى
والإرهاب فى مصر
المسيد يوسف
- ١٣٩ - موسوعة الغناء المصرى فى القرن العشرين
بقلم محمد قابيل
- ١٤٠ - سياحة مصر فى البحر الأحمر فى النصف الأول
من القرن التاسع عشر ١٢٢٦ - ١٢٦٥هـ
١٨١١ - ١٨٤٨م.
طارق عبد العاطى غنيم بيومى
- ١٤١ - رسائل الترفيه فى عصر سلاطين المماليك
لطفى أحمد نصار
- ١٤٢ - مذكراتى فى نصف قرن ج٣
أحمد شفيق باشا ط٢، ١٩٩٩ .

- ١١٥ - مذكراتى فى نصف قرن ج٣ .
أحمد شفيق باشا.
- ١١٦ - أديب اسحق (عاشق الحرية)
علاء الدين وحيد
- ١١٧ - تاريخ القضاء فى مصر العثمانية
(١٥١٧ - ١٧٩٨)
عبد الرزاق إبراهيم عيسى
- ١١٨ - النظم المالية فى مصر والشام
د. البيومى اسماعيل الشربينى
- ١١٩ - النقابات فى مصر الرومانية
حسين محمد أحمد يوسف
- ١٢٠ - يوميات من التاريخ المصرى الحديث
لؤيس جرجس
- ١٢١ - الجلاء ووحدة وادى النيل (١٩٤٥ - ١٩٥٤)
د. محمد عبد الحميد الحناوى
- ١٢٢ - مصر للمصريين ج٦
سليم خليل النقاش
- ١٢٣ - السيد أحمد البدوى
د. سعيد عبد الفتاح عاشور
- ١٢٤ - العلاقات المصرية الباكستانية فى
نصف قرن
د. محمد نعمان جلال
- ١٢٥ - مصر للمصريين ج٧
سليم خليل النقاش
- ١٢٦ - مصر للمصريين ج٨
سليم خليل النقاش
- ١٢٧ - مقدمات الوحدة المصرية السورية (١٩٤٣ -
١٩٥٨)،
إبراهيم محمد محمد إبراهيم .
- ١٢٨ - معارك صحفية،
بقلم/ جمال بدوى.
- ١٢٩ - الدين العام (وآثره فى تطور الدين المصرى،
(١٨٧٦-١٩٤٣).
د. يحيى محمد محمود

- ١٤٣ - دبلوماسية البطالة في القرنين الثاني والأول ق . م
د. منيرة محمد الهمشري
- ١٤٤ - كشوف مصر الأفريقية في عهد الخديوي
اسماعيل
د. عبدالمليم خلاف
- ١٤٥ - النظام الإداري والاقتصادي في مصر في عهد
دقلديانوس (٢٨٤ - ٣٠٥ م)
د. منيرة محمد الهمشري
- ١٤٦ - المرأة في مصر المملوكية
د. أحمد عبدالرازق
- ١٤٧ - حسن البناء متى.. كيف .. ولماذا؟
د. رفعت السعيد
- ١٤٨ - القديس مرقس وتأسيس كنيسة
الاسكندرية
تأليف / د. سمير فوزي
ترجمة / نسيم مجلى
- ١٤٩ - العلاقات المصرية الحجازية
في القرن الثامن عشر
حسام محمد عبد المعطى
- ١٥٠ - تاريخ الموسيقى المصرية (أصولها وتطورها)
د. سمير يحيى الجمال
- ١٥١ - جمال الدين الأفغانى والثورة الشاملة
السيد يوسف
- ١٥٢ - الطبقات الشعبية في القاهرة المملوكية
(٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)
د. محاسن محمد الرقاد
- ١٥٣ - الحروب الصليبية (المقدمات السياسية)
د. علية عبد المسيح الجنزورى
- ١٥٤ - هجمات الروم البحرية على شواطئ مصر
الإسلامية في العصور الوسطى
د. علية عبد المسيح الجنزورى
- ١٥٥ - عصر محمد علي ونهضة مصر في القرن التاسع
عشر
(١٨٠٥ - ١٨٨٣ م)
د. عبد الحميد البطريق
- ١٥٦ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية
الجزء الثالث
في العصر الإسلامى
د. سمير يحيى الجمال
- ١٥٧ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية
الجزء الرابع
في العصر الإسلامى والحديث
د. سمير يحيى الجمال
- ١٥٨ - نائب السلطنة المملوكية في مصر
(٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)
د. محمد عبد الغنى الأشقر
- ١٥٩ - حزب الوفد (١٩٣٦ - ١٩٥٢)
الجزء الأول
د. محمد فريد حشيش
- ١٦٠ - حزب الوفد (١٩٣٦ - ١٩٥٢)
الجزء الثانى
د. محمد فريد حشيش
- ١٦١ - السيف والنار في السودان
تأليف / سلاطين باشا
- ١٦٢ - السياسة المصرية تجاه السودان (١٩٣٦ -
١٩٥٣ م)
د. تمام همام تمام
- ١٦٣ - مصر والحملة الفرنسية
المستشار/ محمد سعيد المشاوى
- ١٦٤ - الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ
(أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى
للثقافة) بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات
الأفريقية بجامعة القاهرة ٢٠٠٥ - ٢١ ديسمبر
١٩٩٧ .
- إعداد / د. عبدالمظيم رمضان
- ١٦٥ - التعليم والتغيير الاجتماعى في مصر
(في القرن التاسع عشر)
سامى سليمان محمد السهم
- ١٦٦ - ملذكرات معتقل سياسى (صفحة من تاريخ

- مصر
السيد يوسف
- ١٦٧- الحركة العلمية والأدبية في القسطنطينية منذ الفتح
العربى إلى نهاية الدولة الأيوبية
د. صفى على محمد عبدالله
- ١٦٨- مؤرخون مصريون من عصر الموسوعات
يسرى عبد الغنى
- ١٦٩- مدن مصر الصناعية في العصر الإسلامى إلى
نهاية عصر الفاطميين (٢١ - ٥٦٧هـ / ٦٤٢ -
١١٧١ م)
- د. صفى على محمد عبد الله
- ١٧٠- القرية المصرية في عصر سلاطين المماليك
(٦٤٨ - ٩٢٣هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)
مجدى عبد الرشيد بحر
- ١٧١- تاريخ الجالية الأرمنية في مصر
القرن التاسع عشر
تأليف / محمد رفعت
- ١٧٢- تاريخ أهل اللدنة في مصر الإسلامية
(من الفتح العربى إلى نهاية العصر الفاطمى)
الجزء الأول
- تأليف / فاطمة مصطفى عامر
- ١٧٣- تاريخ أهل اللدنة في مصر الإسلامية
(من الفتح العربى إلى نهاية العصر الفاطمى)
الجزء الثانى
- تأليف / فاطمة مصطفى عامر
- ١٧٤- مصر وليبيا فيما بين القرن السابع والقرن الرابع
ق.م
- د. أحمد عبد الحليم دراز
- ١٧٥- محمد توفيق نسيم بانسا ودروره فى الحياة
السياسية
- عادل إبراهيم الطويل
- ١٧٦- الملاحاة النيلية فى مصر العثمانية
١٥١٧ - ١٧٩٨ م
- د. عبدالحميد حامد سليمان
- ١٧٧- سياسة مصر العسكرية
- أزاء حروب الشرق الأوسط
- لواء دكتور/ صلاح سالم
- ١٧٨- العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى
فى القرن الثامن عشر
د. سحر على حلقى
- ١٧٩- دور الحماية العثمانية فى تاريخ مصر
(١٥٦٤ - ١٦٠٩ م)
- د. عفاف مسعد السيد العبد
- ١٨٠- الحقيقة التاريخية حول قرار تأميم شركة قناة
السويس
بقلم / د. عبدالعظيم رمضان
- ١٨١- الحرب الصليبية الثالثة (صلاح الدين وريتشارد
ج١)
- ترجمة وتحقيق وتعليق / أ. د. حسن حبشى
- ١٨٢- الحرب الصليبية الثالثة (صلاح الدين وريتشارد
ج٢)
- ترجمة وتحقيق وتعليق / أ. د. حسن حبشى
- ١٨٣- شاهد على العصر
مذكرات محمد لطفى جمعة
- ١٨٤- المنولية فى القرن الثامن عشر
ياسر عبد الملعن محاريق
- ١٨٥- تاريخ مدينة الحروطوم تحت الحكم المصرى
١٨٢٠ - ١٨٨٥ م
د. أحمد أحمد سيد أحمد
- ١٨٦- العقائل الدينية فى مصر المملوكية بين الإسلام
والتصوف
د. أحمد صبحى ملصور

- الشعبية المصرية
د. فتحى الصنفرى
١٩٥ - مجتمع أفريقيا فى عصر
الولاية
د. نريمان عبدالكريم أحمد
١٩٦ - تاريخ تطور الرى فى
مصر (١٨٨٢ - ١٩١٤م)
عبدالعظيم محمد سعودى
١٩٧ - القدس الخالدة
د. عبدالحميد زايد
١٩٨ - العلاقات السياسية بين
الدولة الأيوبية
والامبراطورية الرومانية
المتدسة زمن الحروب
الصليبية
د. عادل عبدالحافظ حمزة
١٩٩ - المعبد فى الدولة الحديثة
فى مصر الفرعونية
(تنظيمه الإدارى ودوره
السياسى)
د. بهاء الدين ابراهيم محمود
٢٠٠ - تاريخ سواحل مصر الشمالية عبر
العصور (أعمال الندوة التى
أقامتها لجنة التاريخ
والآثار بالمجلس الأعلى
للثقافة بالاشتراك مع كلية
الآداب جامعة الإسكندرية
فى يومى ٢٢، ٢٣ ابريل
١٩٩٨م).
اعداد/ د. عبدالعظيم رمضان
- ١٨٧ - نيابة حلب فى عصر
سلاطين المماليك (١٢٥٠
١٥١٧م/ ٦٤٨ - ٩٢٣
١-هـ)
د. عادل عبد الحافظ حمزة
١٨٨ - نيابة حلب فى عصر سلاطين
المماليك (١٢٥٠ -
١٥١٧م/ ٦٤٨ - ٩٢٣-هـ)
٢-هـ
د. عادل عبدالحافظ حمزة.
١٨٩ - يهود مصر منذ عصر
الفرعنة حتى عام ٢٠٠٠م
عرفة عبده على
١٩٠ - العلاقات السياسية بين
مصر والعراق (١٩٥١ -
١٩٦٣م)
د. عبدالحميد عبدالجليل أحمد
شلبى
١٩١ - اليهود فى مصر العثمانية
حتى أوائل القرن التاسع
عشر ١-هـ
د. محسن على شومان
١٩٢ - اليهود فى مصر العثمانية
حتى أوائل القرن التاسع
عشر ٢-هـ
د. محسن على شومان.
١٩٣ - الامام محمد عبده بين
الملهج الدنى الاجتماعى
د. عبدالله شحاته
١٩٤ - تاريخ الآلات الموسيقية

- مرفت صبحى غالى
٢٠٥ - تاريخ الغربية وأعمالها
فى العصر الاسلامى (٢١) -
١١٧١ هـ / ١٩٤٢ م - ١١٧١ م)
السيد محمد أحمد عطا
٢٠٦ - مصر للمصريين ج٩
سليم خليل النقاش
٢٠٧ - الظاهر بيبرس
د. سعيد عبدالفتاح عاشور
٢٠٨ - الدور المصرى والعربى
فى حرب تحرير الكويت
ج١
لواء/ د. كمال أحمد عامر

- ٢٠١ - إمارة الحج فى مصر
العثمانية (٩٢٣ - ١٢١٣ هـ
/ ١٥١٧ - ١٧٩٨ م)
سيرة فهمى على عمر
٢٠٢ - المندوبيون الساميون فى
مصر
د. ماجدة محمد حمود
٢٠٣ - الصراع الدولى على عدن
والدور المصرى
فتحى أبو طالب
٢٠٤ - العلاقات الاقتصادية بين
مصر وبريطانيا (١٩٣٥ -
١٩٤٥ م)

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٧٤٧٩ / ٢٠٠١

I.S.B.N 977 - 01 - 7633 - 8

لقى الدور المصرى فى حرب تحرير الكويت تجاهلا من الكتاب السياسيين والعسكريين، لصالح إبراز أدوار أخرى لم تكن لتبرز لولا هذا الدور المصرى، الذى أعطى الشرعية العربية لقوات التحالف الدولى بقيادة الولايات المتحدة للنزول فى المنطقة العربية وتكثيل القوى الدولية، ومواجهة الغزو العراقى للكويت ودحره.

ومن هنا أهمية هذه الدراسة، فهى تعتمد بالدرجة الأولى على الوثائق العسكرية والسياسية، وتقوم على المنهج العلمى الصارم الذى يتحرى الحقائق التاريخية دون تزويد.

كما أنها تعد دراسة موسوعية بكل المعايير، بذل فيها كاتبها جهدا شاقا حتى استطاع عمل هذه التغطية الممتازة لأحداث الحروب التى شاركت فيها القوات المسلحة المصرية ويكفى أنه كان متعذرا على أى باحث فى التاريخ العسكرى المصرى تقديم هذه الدراسة المتعمقة والموثقة.

Bibliotheca Alexandrina



0334299

مطابع الهيئة المصرية

قرشاً ٧٠٠

